شرح الألفية
لابن مالك

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

جميع حقوق النقل والإقتباس والترجمة محفوظة
ومسجّلة دوليا" وفق قانون الإيداع
وحفظ الملكية للناشر

شركة دار مكتبة المعارف- ناشرون
بيروت ـ لبنان

الطبعة الثانية - 2017 م

ISBN 978-9953-436-54-8

الإدارة العامة : كورنيش المزرعة – بناية إسكندراني – ط2
هاتف وفاكس :00961-1- 653857 / 00961-1- 653852
المكتبة والمستودعات : شارع حمد بناية رحمة
هاتف وفاكس : 00961-1-640878
ص.ب 11/1761 – بيروت – لبنان
Info @ daralmaaref.com
Contact @ daralmaaref.com
al_maaref@hotmail.com
WWW.daralmaaref.com

شَرْحُ الأَلْفِيَّةِ

لابْنِ مالِكٍ

تأليف

الحسن بن قاسم المراديّ

تحقيق

الدكتور فخر الدّين قباوة

الجزء الثّاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربّ يسر واختم بخير يا كريم. والحمد لله أوّلًا وآخرًا.[١]

الاستغاثة[٢]

وهي نداء من يُخلِّص من شِدّة أو يُعين على[٣] مشقّة. وللمُستغاث ثلاثة أحوال:[٤] **أحدها:**[٥] أن يُجرّ بلام مفتوحة. وهذه أكثر أحواله. **الثاني:**[٦] أن يُجاء في آخره بألف مُعاقِبة للّام.[٧] **الثالث:**[٨] أن يُجرّد من اللام والألف ويُجعل كالمُنادى المُطلق نحو: يا زيدُ، لعمروٍ. وهذه أقلّها، ومنها قوله:[٩]

* ألا يا قومُ، لِلعَجَبِ العَجِيبِ *

وقد ذكر الثلاثة في «الكافية»[١٠] واقتصر هنا على الأوّلين كـ «التسهيل»[١١] لقلّة الثالث.

فأشار إلى الأوّل بقوله:[١٢]

٥٩٨ ـ إذا استُغِيثَ اسمُ مُنادًى خُفِضا   بـالـلّامِ مَفتُوحًا، كـيـا لَلمُرتَضى

---

(١) السطران ليسا في غير الأصل.

(٢) زاد في ح: «طلب العون والنصرة من المُستغاث به». وكذلك في ت ثم ضرب على هذه الزيادة.

(٣) زاد في س وحاشية ت: دفع.

(٤) في حاشية س عن نسخة: حالات.

(٥) س: إحداها.

(٦) فيما عدا الأصل: الثانية.

(٧) أي: عوض منها فلا يجتمعان.

(٨) فيما عدا الأصل: الثالثة.

(٩) صدر بيت عجزه:

وللغَفَلاتِ، تَعرِضُ لِلأرِيبِ

العيني ٤: ٢٦٣ وشرح الكافية الشافية ص١٣٣٨. والأريب: العالم بالأمور. س ح: ومنه قوله.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص١٣٣٣ ـ ١٣٣٤. وفي النسخ: في الكافية الثلاثة.

(١١) ص ١٨٤.

(١٢) ع: «الأولى بقوله». واستغيث: طلب العون والنصرة. وخفض: جر. والمفتوح: المحرك بالفتح. واسم: نائب فاعل. ومنادى: صفة له مرفوعة بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقائها بالتنوين. ومفتوحًا: حال من اللام. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

إنّما جُرّ المُستغاث باللام[١] للتنصيص على الاستغاثة، وفُتحت لوقوعه موقع المُضمر[٢] لكونه مُنادًى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المُستغاث من أجله. وإنّما أُعرب مع كونه مُنادًى مُفردًا معرفة، لأنّ تركيبه مع اللام أعطاه شَبهًا بالمُضاف.

وقد فُهم من النظم فوائد:

الأولى: أنّ «استغاثَ» مُتعدٍّ بنفسه لقوله: «إذا استُغيث اسم». والنحويّون يقولون: مُستغاث به. قال في «شرح التسهيل»[٣]: وكلام العرب بخلاف ذلك، والمعروف في اللغة تعدّي فعله بنفسه. قال الله تعالى: ﴿إِذ تَستَغِيثُونَ رَبَّكُم﴾.[٤] قيل: بل هو يتعدّى بوجهين، وقد جاء تعدّيه بالباء في أبيات.[٥]

الثانية: أنّ المُستغاث به[٦] مُعرب لقوله «خُفِضا». وتقدّم[٧] بيانه.

الثالثة: أنه يجوز أن يكون بـ «أل» وإن كان مُنادًى لأنّ حرف النداء لم يباشرها. فُهم ذلك من تمثيله. وهو مُجمَع عليه.

فإن قلتَ: يَرِدُ على عبارته ثلاثة أشياء: **الأوّل**: أنّه قال «اسمٌ مُنادًى»، وأطلق فأوهم أنه يجوز نداؤه بغير «يا». وذلك غير جائز، فإنّ المُستغاث لا يُنادى إلا بـ «يا».[٨] **والثاني**: أنّه قال «خُفضا باللام» بصيغة الجزم. وقد تقدّم[٩] أنّه ليس بلازم. بل هو الأكثر. **والثالث**: أنّه قال «مفتوحًا» فأطلق. وثَمّ موضع يُكسر فيه، وهو ياء[١٠] المُتكلّم في نحو: يا لي. وقد أجاز أبو

---

(١) في حاشية ت عن الزياتي على المكودي أن اللام زيدت هنا لئلا تلتبس الاستغاثة بالنداء، ولأن المراد بالاستغاثة إطالة الصوت، واختيرت اللام لما تتضمنه من الاختصاص الذي يقصد به المستغاث.

(٢) في حاشية ت أن دخول حرف النداء عليه جعله شبه ضمير الخطاب.

(٣) في ٣: ٤٠٩. ح: شرح الكافية.

(٤) الآية ٩ من سورة الأنفال. وهنا ينتهي قول ابن مالك.

(٥) أغفل المرادي هنا أن ابن مالك صرح بالوجهين في شرح الكافية الشافية ص١٣٣٤. وفي حاشية ت عن التواتي أن شيخه لم يحفظ منها إلا واحدًا هو:

حتّى استغاثَت بماءٍ، لا رِشاءَ لَهُ، ... مِنَ الأباطِحِ، في حافاتِهِ البُرَكُ

وهو لزهير في ديوانه ص٨٤. يصف قطاة. والرشاء: الحبل. يعني أن الماء لا يحتاج إلى حبل لأنه على وجه الأرض. والأباطح: جمع أبطح. وهو ما انخفض من الأرض. والبرك: طير بيض صغار.

(٦) سقطت من غير الأصل.

(٧) س: وقد تقدم.

(٨) وردت الاستغاثة في الضرورة بالهمزة، وهي في قول الشاعر:

تَمَنّاني، لِيَقتُلَني لَقِيطٌ ... أعامِ لَكَ، ابنَ صَعصَعةَ بنِ سَعدِ

وعام: مرخم عامر. ولك أي: دعائي لأجلك. الصبان ٣: ١٦٣ وتقريرات الحامدي ص٢٨٢. وفي حاشية ت عن التواتي: وكذلك أسماء الله تعالى والمتعجب منه. فإنها لا تنادى إلا بيا.

(٩) قبل البيت ٥٩٨.

(١٠) ح ط: وهو مع ياء.

الفتح في قوله:[١]

* فيا شوقِ ما أبقَى! ويا لِي مِنَ النَّوَى *

أن يكون استغاث بنفسه، وأن يكون استغاث لنفسه. قلتُ:

الجواب عن الأوّل أنْ قوله بعدُ[٢] «إن كرّرتَ يا» يُرشد إلى ذلك، إذ لم يقل: إن كرّرتَ حرفَ النداء. وعن الثاني أنّ قوله بعدُ «ولامُ ما استُغِيثَ عاقَبتْ أَلِفْ»[٣] يُوضح أنّ جرّه باللام ليس بلازم. وعن الثالث أنّ كسر اللام مع ياء المُتكلم معلوم وجوبُه في كُلّ موضع. فهو يُقيّد الإطلاق.

على أنّ ابن عُصفور قال:[٤] الصحيح عندي أنّ« يا لي» حيثُ وقع مُستغاثٌ له، والمُستغاث به محذوف. وعلّل ذلك، بأنّ العامل في المُستغاث به فِعل النداء المُضمر، فيصير التقدير: يا أدعو لي. وذلك[٥] غير جائز في غير «ظننتُ» وما حُمل عليها.[٦] إلّا أنّ في لزوم هذا لابن جنّي نظرًا، لأنّ اللام تتعلّق عنده بحرف النداء.

تنبيهـان:

الأوّل: اختُلف[٧] في اللام الداخلة على المُستغاث،[٨] فقيل: هي بقيّة «آل»، والأصل: يا آلَ زيدٍ. وزيد: مخفوض بالإضافة. ونقله المُصنّف[٩] عن الكوفيّين، ونقله صاحب «النهاية» عن الفرّاء. وفي نسبته إلى الفرّاء نظر، لأنّ الفراء حكى أنّ من الناس من زعم أنّها بقيّة من «آل». فظاهر حكايته أنّه ليس مذهبًا له.[١٠] وذهب الجمهور إلى أنها لام الجرّ، ثمّ إنّهم[١١] اختلفوا، قيل: زائدة[١٢] فلا تتعلّق بشيء. وهو اختيار ابن خروف. وقيل: ليست زائدة[١٣]

---

(١) صدر بيت للمتنبي، عجزه:

ويـا دَمعِ مـا أجـرَى، ويـا قَـلبِ مـا أصبَـى!

ديوانه ١: ٥٩ والجنى الداني ص١٠٣ والمغني ص٢٢٨ و٢٤٢. والنوى: الفراق. وحذفت ياء المتكلم ودلت الكسرة عليها ثلاث مرات.

(٢) في البيت ٥٩٩.

(٣) في البيت ٦٠٠.

(٤) انظر الارتشاف ٣: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٥) أي: عمل فعل في ضميرين لواحد. وهما هنا للمتكلم.

(٦) يريد نحو: نسيت وأبصرت وفقدت وعدمت. قلت: ويرد على هذا جواز ما منعوه في نحو الحديث القدسي: بي حَلَفتُ لأُتِيحَنَّهُم فِتنةً تَدَعُ الحَليمَ فِيهم حَيرانَ. انظر تعليقنا على شرح البيت ٣٧٨.

(٧) ط: اختلفوا.

(٨) س ح: المستغاث به.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٤١٢.

(١٠) زاد أبو حيان في الارتشاف ٣: ١٤٢. وليس مذهب الكوفيين لأنه من رؤوس الكوفيين.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) فالاسم بعدها مجرور لفظًا، منصوب محلاً منادى. ح: هي زائدة.

(١٣) في النسخ: بزائدة.

فتتعلّق. وفيما تتعلّق به، على هذا،[١] قولان: أحدهما: أنها تتعلّق بالفعل المحذوف.[٢] وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عُصفور.[٣] والثاني:[٤] أنها تتعلّق بحرف النداء. وهو مذهب ابن جنّي.

الثاني[٥]: إذا وُصف المُستغاث[٦] جُرّت صفته، نحو: يا لَزيدِ الشجاعِ لِلمظلوم. وفي «النهاية»:[٧] لا يبعد نصب الصفة، حملًا على الموضع، لأنّ الجارّ والمجرور لا بُدّ له من شيء يتعلّق به.[٨]

٥٩٩ ـ وافتَحْ مَعَ المَعطُوفِ، إن كَرَّرتَ «يا» وفي سِوَى ذلِكَ، بالكَسرِ، ائتِيا[٩]

إذا عطفتَ على المُستغاث فإمّا أن تكرّر «يا» أَوْ لا. فإن كرّرتَ فتحتَ[١٠] اللام كقوله:[١١]

يا لَقَومِي، ويا لَأمثالِ قَومِي، لِأُناسٍ، عُتُوُّهُم في ازدِيادِ

وإن لم تكرِّر كَسرتَ نحو:[١٢]

* يا لَلكُهولِ ولِلشُّبّانِ لِلعَجَبِ *

وإنّما كُسرتْ لأمن اللَّبس.

---

(١) سقط «على هذا» من س و ح.
(٢) يريد: الذي نابت عنه «يا». ويقدر مضمنًا معنى ما يتعدى باللام نحو: ألتجئ.
(٣) الشرح الكبير ٢:١٠٩.
(٤) سقطت الواو من ط.
(٥) ط: الثالث.
(٦) المستغاث به.
(٧) الارتشاف ٣:١٤٢.
(٨) زاد في س و ط: وقوله.
(٩) افتح أي: اللام. والمعطوف أي: المستغاث به معطوفًا على مثله. وبالكسر ائت أي: اكسر اللام. ومع: تتعلق بحال من المفعول المحذوف. ويا: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وفي والباء: تتعلقان بائت. والألف: بدل من نون التوكيد.
(١٠) س: «كررتها فيجب فتح». ط: «تكررت فتحت». وفي حاشة ت عن نسخة علي بركة زاده أن الفتح لعدم توهم حذف المستغاث وكون اللام للمستغاث من أجله. وإذا عدمت «يا» زال التوهم لأن المستغاث من أجله لا يعطف على المستغاث. وعن الشيخ شمس الدين أن كسر اللاّم بعد «يا» يكون للمستغاث من أجله مع حذف المستغاث به. قلت: وكذلك لام المتعجب منه.
(١١) شرح الكافية الشافية ص١٣٣٥ والعيني ٤:٢٥٦. والعتو: التكبر.
(١٢) عجز بيت منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي، صدره:

يَبكِيكَ ناءٍ، بَعِيدُ الدّارِ، مُغتَرِبٌ

إيضاح شواهد الإيضاح ص٤٨ وشرح الكافية الشافية ص١٣٣٥ والعيني ٤:٢٥٧. والكهول: جمع كهل. وهو من بلغ سن الأربعين.

فإن قلتَ: فهل هي[1] لازمة في المعطوف؟ قلتُ: لا لقوله:[2]

يـا لَعَـطَـافِـنـا، ويـا لِريـاحِ وأبِـي الـحَـشْـرَجِ، الـفَـتَـى الـنَـفّـاحِ

فجمع بين الأمرين.[3]

واعلم أنّ قوله: «سِوى ذلكَ»[4] يعني به سوى ما ذُكر[5] من المُستغاث والمعطوف والمُعاد[6] معه «يا»، فشمل شيئين: أحدهما المعطوف الذي لم تُكرّر[7] معه «يا» كما تقدّم، والآخر المُستغاث من أجله.

تنبيهات:

الأوّل: ما ذُكر، من كسر اللام مع المُستغاثُ من أجله، إنّما هو في الأسماء الظاهرة. فأمّا الضمير[8] فتُفتح اللام معه إلّا مع الياء نحو: يا لَزيدٍ لَكَ. وإذا قلتَ: «يا لَكَ» احتمل الأمرين.[9] وقيل في قوله:[10]

* فـيـا لَكَ مِـن لَيـلٍ، كـأنَّ نُـجُـومَـهُ *

: إنّ اللام فيه للاستغاثة.

الثاني: اختُلف فيما تتعلّق به اللام الجارّة للمُستغاث[11] من أجله، فقيل: بحرف النداء، وقيل: بفعل محذوف أي: أدعوك لزيد،[12] وقيل: بحال محذوفة أي: مدعوًّا لزيد. وقد عُلم من هذا أنّ قول ابن عُصفور:[13] «إنّها تتعلّق بفعل مُضمر تقديره: أدعوك. قولًا واحدًا» ليس كما قال.

---

(١) هي أي: اللام.

(٢) الكتاب ١:٣١٩ والعيني ٤:٢٦٨. وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال يستغيث الشاعر بهم. والنفاح: الكثير العطاء. وفي الأصل: الفتّاح.

(٣) يعني ذكر اللام وحذفها.

(٤) ح: في سوى ذلك.

(٥) أي: في البيت ٥٩٨ وصدر البيت ٥٩٩. انظر الخضري ٢: ٨١ والصبان ٣:١٦٤. ت ح: ما سوى ما ذكر.

(٦) ت س ط: والمعطوف المعاد.

(٧) ت س ط: لم تعد.

(٨) ت س: فأما في الضمير.

(٩) فوقها في ت عن التواتي: يعني هل هو مستغاث به أو من أجله.

(١٠) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

بِـكُـلِّ مُـغـارِ الـفَـتـلِ، شُـدَّتْ بِـيَـذبُـلِ

شرح القصائد العشر ص٥٦ والعيني ٤:٢٦٩ والخزانة ١:٥٥٩ و٤: ١٠٨. والمغار: المحكم. ويذبل: اسم جبل.

(١١) ح: اللام في المستغاث.

(١٢) استشكله بعضهم لئلا يعمل الفعل في ضميرين لواحد، إذا كان المستغاث له ضمير المتكلم. ورد بأن هذا غير وارد، لأن المستعان له مراد به التعليل مع اللام. فهو ليس في معنى المفعول به. انظر تعليقنا على شرح البيت ٣٧٨ والصبان ٣:١٦٥.

(١٣) الشرح الكبير ٢:١٠٩.

الثالث: قد يُجرّ المُستغاث من أجله بـ «مِن»، لأنّها قد تأتي للتعليل بمعنى اللام، كقوله:(١)

يا لَلرِّجالِ، ذَوِي الألْبابِ، مِن نَفَرٍ لا يَبرَحُ السَّفَهُ المُردِي لَهُم دِينا

الرابع: قد يُحذف المُستغاث فتلِي(٢) «يا» المُستغاثَ من أجله، لكونه غيرَ صالح(٣) لأن يكون مُستغاثًا، كقوله:(٤)

يا لِأُناسٍ، أَبَوا إلّا مُثابَرةً على التَّوَغُّلِ، في بَغيٍ وعُدوانِ

الخامس: قد يكون المُستغاث مُستغاثًا من أجله نحو: يا لَزيدٍ لِزيدٍ، أي: أدعوك لتُنصف من نفسك.(٥)

ثمّ أشار، إلى ثاني أحوال المُستغاث، بقوله:(٦)

٦٠٠ ـ ولامُ ما استُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ

يعني: أنّ الألف تُعاقب لام الاستغاثة فلا تجتمعان. تقول: يا لَزيدٍ ويا زيدا. ولا يجوز: يا لَزيدا. ومن وُروده بالألف قوله:(٧)

[التعجب كالاستغاثة]

* يا يَزِيدا، لِآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ *

وقوله:(٨)

ومِثلُه اسمٌ، ذُو تَعَجُّبٍ، أُلِفْ

(١) شرح التسهيل ٣:٤١١ والارتشاف ٣:١٤٠ والهمع ١:١٨٠ والعيني ٤:٢٧٠ والدرر ١:١٥٦. والألباب: جمع اللب. وهو العقل. والنفر: جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة. ويبرح: يزول. والسفه: الطيش. والدين: العادة.

(٢) فيما عدا الأصل: فيلي.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني لأنه ليس بضمير، وكونه مخفوض اللام. فلا يقع ليس لأن المستغاث به مفتوح اللام.

(٤) شرح التسهيل ٣:٤١١ والارتشاف ٣:١٤٠ والهمع ١:١٨١ والدرر ١:١٥٦ والعيني ٤:٢٧١. والمثابرة: المواظبة. والتوغل: التعمق. والبغي: الظلم.

(٥) انظر تعليقنا على أول الأشياء الثلاثة في شرح البيت ٥٩٨.

(٦) ما استغيث: المستغاث به. وعاقبتها: ناوبتها فكل يجيء نوبة معاقبة، أي: كانت عوضًا منها. والألف أي: المزيدة بعد المستغاث به. ولام: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول. والخبر جملة عاقبت. وألف: مفعول به لعاقب. وقف عليه بالسكون بلغة ربيعة.

(٧) صدر بيت عجزه في ح:

وغِنًى، بَعدَ فاقةٍ وهَوانِ

الجنى الداني ص١٧٧ وشرح الكافية الشافية ص١٣٣٧ والمغني ص ٤١١ وشرح شواهده ص ٧٩١ والعيني ٤:٢٦٢. والآمل: الراجي. والنيل: الإدراك. والفاقة: الفقر. والهوان: الذل.

(٨) سقطت من ح. ومثله أي: مثل المستغاث به في جميع أحواله الواردة قبل. وذو تعجب أي: المتعجب منه. وألف أي: كان مألوفًا. ومثل: خبر مقدم لاسم. وذو: صفة لاسم. وألف: فعل ماض مبني للمجهول. والجملة: صفة لتعجب.

يعني: أنّ المُتعجَّب منه إذا نُودي[١] عُومل مُعاملة المُستغاث[٢] من غير فرق. فيجوز جرّه بلام مفتوحة، نحو قولهم: يا لَلماءِ، ويا لَلعجبِ! ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف، نحو: يا عَجبا! وقد يخلو منهما نحو: يا عجبُ!

تنبيهات:

الأوّل: جاء عن العرب في نحو «يا للعجبِ» فتحُ اللام باعتبار استغاثته،[٣] وكسرُها باعتبار الاستغاثة من أجله وكونِ المُستغاث محذوفًا.

الثاني: التعجّب بالنداء على وجهين: أحدهما: أن ترى أمرًا عظيمًا، فتُنادي جنسه نحو: يا لَلماءِ! والآخر: أن ترى أمرًا تستعظمه،[٤] فتُنادي من له نِسبة إليه ومُكْنة[٥] فيه نحو: يا لَلعُلماءِ![٦]

الثالث: إذا وُقِفَ[٧] على المُستغاث، أو المُتعجّب منه، حالةَ إلحاق الألف، جاز الوقف بهاء السكت.[٨]

---

(١) النداء ههنا مجازي تنزيلاً للمتعجب منه بمنزلة ما ينادى.

(٢) هذا يقتضي أنه إذا عطف على المتعجب منه بتكرار «يا» أن تفتح اللام أيضًا، وبدون «يا»، أن تكسر. نحو: يا لَلماء ويا لَلعشب، ولِلعشب!

(٣) أي: الاستغاثة به مجازًا تشبيهًا بمن يستغاث حقيقة، أي: يا عجب احضر فهذا أوانك.

(٤) ح: استعظمته.

(٥) المكنة: القدرة والاستطاعة.

(٦) ظاهر التعجب هنا من العلماء، وحقيقته من العلم. وما ذكر كله مبني على أن المتعجب منه منادى. فإذا كان المنادى في التعجب محذوفًا وجب كسر اللام، والتقدير: يا هؤلاء اعجبوا لِلماء. انظر شرح اختيارات المفضل ص٣٦٤ ـ ٣٦٥ وحاشية الدسوقي ١: ٢٢٦.

(٧) ط: وقفت.

(٨) زاد في ح: انتهى السفر الأول، بحمد الله وعونه وتوفيقه الجميل. وصلى الله على سيّدنا محمد. والحمد لله رب العالمين.

النُّدبة

وهي[١] نداء المُتفجَّع عليه، أو المُتوجَّع منه. وهي من كلام النساء غالبًا، والمندوب هو المذكور بعد «يا» أو «وا»، تفجُّعًا لفَقده، حقيقةً كقول جرير يرثي عُمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه:[٢]

* وقُمتَ فِيهِ، بأمرِ اللهِ، يا عُمَرا *

أو حُكمًا[٣] كقول عُمر بن الخطّاب، رضي الله عنه: «واعُمراهْ واعُمراهْ»، حِين أُخبر[٤] بجدب شديد أصاب قومًا من العرب، أو توجُّعًا لكونه محلَّ ألمٍ نحو:[٥]

فواكَبِدا، مِن حُبِّ مَن لا يُحِبُّنِي، ومِن عَبَراتٍ، ما لَهُنَّ فَناءُ

أو سَببَهُ[٦] كقوله:[٧]

* وتَقُولُ سَلمَى: وارَزِيَّتِيَهْ *

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل. والندبة لغة: مصدر ندب الميتَ، إذا ناح عليه وعدد محاسنه.

(٢) عجز بيت صدره في س وحاشية ت:

حُمِّلتَ أمرًا عَظِيمًا، فاصطَبَرتَ لَهُ

ديوانه ص ٣٠٤ والعيني ٤ :٢٢٩ و٢٧٣. واصطبر له: صبر عليه فاحتمله، ولم يقصر فيه. وبأمر الله أي: بما أمر الله، سبحانه.

(٣) أي: في حكم المفقود.

(٤) فيما عدا الأصل: أعلم.

(٥) لمجنون ليلى. ديوانه ص٣٥ والأغاني ١ :١٧٦ وشرح التسهيل ٣ :٤١٣ والارتشاف ٣ :١٤٣ والأشموني ٣ :١٦٧ والتصريح ٢ :١٨١. والعبرة: الدمع. والفناء: الانقطاع.

(٦) أي: سبب الألم.

(٧) عجز بيت لابن قيس الرقيات، صدره:

تَبكِيهِمُ أسماءُ، مُعوِلةً

ديوانه ص٩٩ والكتاب ١ :٣٢١ والعيني ٤ :٢٧٤. والرزية: المصيبة. وسقط «وتقول سلمى» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد هو «ورزيّتاه» لا شطر البيت، وأن فيه إشكالاً لأن المراد به سبب للألم، فهو نكرة بخلاف ما اشترط الناظم في البيت ٦٠١ وتعليقنا عليه. قلت: الرزية فيما أثبتنا في الشاهد هي معرفة بالإضافة إلى الضمير. فلا إشكال.

وحُكم المندوب حُكم المُنادى. فلهذا قال:[١]

٦٠١ ـ ما لِلمُنادَى اجعَلْ لِمَندُوبٍ،

يعني: أنه يُضمّ إن[٢] كان مُفردًا نحو: وازيدُ، ويُنصب إن[٢] كان مُضافًا أو مُطوّلًا[٣] نحو: واعبدَ اللهِ، ووا ضاربًا عَمرًا. وإذا اضطُرّ شاعر إلى تنوينه جاز ضمّه ونصبه، كقوله:[٤]

* وافَقْعَسًا، وأيـنَ مِنّي فَقعَسُ *

ثمّ نبّه على ما لا تصحّ[٥] نُدبته بقوله:[٦]

ومـا نُكِّـرَ لَم يُنـدَبْ، ولا مـا أُبـهِمـا

الغرض من النُّدبة الإعلام بعظمة المُصاب.[٧] فلذلك لا يُندب إلّا المعرفة السالم من إبهام. فلا تُندب النكرة.[٨] وأجاز الرياشيّ نُدبة اسم الجنس المُفرد. وقد جاء في الأثر:[٩] «واجَبَلاهْ» وهو نادر. ولا يُندب المُبهم كاسمِ الإشارة والموصولِ بصلة لا تُعيّنه. لا يقال:[١٠] واهذاهْ، ولا وا مَن ذهباهْ. لأنّ ذلك لا يقع به العُذر للمُتفجِّع.[١١]

ويجوز أن يُندب الموصول بصلة تُعيّنه لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله:[١٢]

---

(١) في النسخ: «ولذلك قال». وللمنادى أي: للمنادى المخصوص من الأحكام. واجعل أي: صير، يتعدى إلى مفعولين أولهما مقدم هو ما، والثاني محذوف يتعلق به: لمندوب. وللمنادى: متعلقان بصلة ما. ويرد على الناظم والمرادي أنهما أغفلا مخالفة المندوب للمنادى، بجواز كونه مضافًا إلى ضمير الخطاب. نحو: واغلامك، واأباكم.

(٢) ط: إذا.

(٣) أي: يعمل أو عطف عليه.

(٤) رجل من بني أسد. مجالس ثعلب ص٥٤٢ وشرح الكافية الشافية ص١٣٤٣ والعيني ٤: ٢٧١ والأشموني ٣: ١٦٨ والهمع ١: ١٧٢ و١٧٩ والدرر ١: ١٤٨ و١٥٥. وفقعس: حي من بني أسد. وأين مني فقعس أي: هو بعيد جدًا.

(٥) ت: «لا يصح». س: لا يصلح.

(٦) ما نكر أي: النكرة. وما أبهم: الاسم لا يتضح المراد به ولا يتحدد المقصود به إلا بقيد أو عائد عليه أو صلة. وفي حاشية ت أن شرط التعريف مخصوص بالمتفجع عليه. ويجوز كون المتوجع منه نكرة نحو: وامصيبتاه. وبهذا اندفع إشكال التواتي على: ورزيّتاه. انظر تعليقنا على بيت ابن قيس الرقيات و٢: ١٨٢ من حاشية الشيخ يس على التصريح و٣: ١٦٨ من الصبان. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة لم يندب. ولا: حرف زائد. وما: معطوف على نائب الفاعل.

(٧) في حاشية ت عن الزياتي على المكودي أن المصاب هنا هو المندوب عليه لا المصيبة، لأن الإعلام بعظمة المصيبة يجوز في النكرة.

(٨) أجاز في الإنصاف ص٢٢٢ ندبة النكرة خلافًا للبصريين.

(٩) الارتشاف ٣: ١٤٣ والصبان ٣: ١٦٨. وفي التصريح ٢: ١٨٢ أنه حديث.

(١٠) س ح: فلا يقال.

(١١) ح: للتفجع.

(١٢) س: «ولهذا قال». والموصول: صاحب الاسم الموصول. والذي اشتهر أي: الوصف الذي اشتهر به صاحب الاسم الموصول. ويليه: يقع بعده. وبالذي: متعلقان باسم المفعول. وحَذف العائد إلى الموصول، وإن لم يتحد العاملان في حرفي الجر، لأنه جائز عنده. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «بئر زمزم» على الحكاية. وبئر: منصوب لحفر على الحكاية. وجملة يلي: حال من بئر. ووامن حفر: في محل نصب مفعول به ليلي على الحكاية.

٦٠٢ ـ ويُندَبُ المُوصُولُ بالَّذِي اشتَهَرْ كَبِئرَ زَمزَمٍ، يَلِي: وامَن حَفَرْ

فتقول: وامَن حَفَرَ بِئرَ زَمزَمَ.(١) لأنه في الشُّهرة كالعلَم.

[ما يلحق آخر المندوب]

ثمّ نبّه على ما يلحق آخر المندوب، فقال:(٢)

٦٠٣ ـ ومُنتَهَى المَندُوبِ صِلْهُ بالألِفْ

يشمل مُنتهى المندوب آخرَ المُفردِ نحو: وازيداهْ، والمُضافِ إليه(٣) نحو: واعبدَ المَلِكاهْ، وما طُوّل به نحو:(٤) واثلاثةً وثلاثيناهْ، والصلةِ نحو: وامَن حَفَرَ بئرَ زَمزماهْ، وعجُزِ المُركّب نحو: وامَعدِيكرِباهْ.

وقوله: «صِلْهُ» يعني جوازًا، لأنّ المندوب له استعمالان: أحدهما: أن يجري مجرى غيره من المُنادَيات كما تقدّم.(٥) والآخر: أن يُوصل بالألف المذكورة.

فإن قلتَ: أطلق في وصل المندوب بالألف، وقيّده في «التسهيل»(٦) بألّا يكون في آخره ألف وهاء، فلا يقال: واعبدَ اللّاهاه ولا واجَهجاهاهْ، في عبد الله وجَهجاه. قلتُ: إطلاقه هنا مُوافق لإطلاق النحويّين. وصرّح بعض المغاربة بجوازه. وفي ألفيّة ابن مُعطي:(٧)

* وفي المُضافِ: يا عُبَيدَ اللّاهاهْ *

ولا يخلو ما قبلَ ألف النُّدبة من أن يكون ساكنًا أو مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا. فإن كان ساكنًا فُتح للألف نحو: وامَن يَغزُواهْ ووامَن يَرمِياهْ، ما لم يكن ألفًا أو تنوينًا، أو ياء ساكنة مُضافًا إليها المندوبُ، أو واوًا أو ياء لا يقبلان الحركة.(٨)

فإن كانت ألفًا حُذفت لتعذّر تحريكها نحو: وامُوساهْ. وإليه أشار بقوله:(٩)

(١) في س وحاشية ت: زمزماه.

(٢) المنتهى: الطرف حقيقة أو حكمًا. مفعول به لفعل محذوف يفسره «صل». وجملة صله: تفسيرية.

(٣) ط: أو المضاف إليه.

(٤) سقطت هاء السكت من ط في هذه الأمثلة. واختلف في نحو: يا أيها الرجلاه، وواغلامنا زيداه، ووازيد والحارثاه، وواعمرو بن الزبيراه، ووازيد الظريفاه. شرح التسهيل ٣:٤١٦ والارتشاف ٣:١٤٤.

(٥) قبل البيت ٦٠١. (٦) ص١٨٥.

(٧) ت ح:

وفي المُضافِ نَحوُ: يا عَبدَ اللّاهاهْ

(٨) فوقها في ت: هما صلة الضمير. وسيتكلم على ذلك.

(٩) متلوها أي: الحرف الذي تتلوه. ومتلو: مبتدأ خبره الجملة الشرطية كلها. واسم كان: يعود على متلو. وجملة حذف: جواب الشرط. والشطر كله جملة في محل نصب حال من الألف. وفي حاشية ت:

٦٠٤ ـ كَذاكَ تَنوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِن صِلةٍ أو غَيرِها، نِلتَ الأمَلْ =

مَـتـلُوُّهـا إن كـانَ مِـثـلَهـا حُـذِفْ

أي: متلوّ ألفِ النُّدبةِ ـ يعني الحرفَ الذي قبلها ـ إن كان ألفًا مثلها حُذف[١] لِما تقدّم. وأجاز الكوفيّون قياسًا قلبَ الألف ياء، فقالوا: وامُوسَياهْ.

وإن كان تنوينًا حُذف أيضًا لأنه لا حظَّ له في الحركة، وفُتح ما قبله، فتقول: واغُلامَ زَيداهْ. هذا مذهب سيبويه والبصريّين. وأجاز الكوفيّون فيه مع الحذف وجهين [في إبقائه]: فَتحَهُ،[٢] فتقول: واغُلامَ زيدِناهْ، وكَسرَهُ مع قلب الألف ياء، فتقول: واغُلام زَيدِنِيهْ. قال المُصنّف:[٣] ما رأوه حسنٌ، لو عَضَدَه سماع، لكنّ السماع فيه لم يثبت.[٤] وقال ابن عُصفور:[٥] أهل الكوفة يُحرّكون التنوين فيقولون: واغُلامَ زَيدِناهْ. وزعموا أنّه سمع.[٦] انتهى. وأجاز الفرّاء وجهًا ثالثًا. وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: واغُلامَ زَيدِيه. ولا يجيز البصريّون إلّا الأوّل.

وإن كان الياءَ المُشارَ إليها[٧] فسيأتي الكلام عليها.[٨]

وإن كان واوًا لا تقبل الحركة كواو الصلة في نحو «غُلامَهُ»، أو ياءً كذلك نحو «غُلامِهِ»، حُذفا وقُلبت الألف إلى مُجانس ما قبلها.[٩]

وإن كان ما قبل الألف مفتوحًا استصحب فتحه[١٠] نحو: واعبدَ يغُوثاهْ. وإن كان ما قبلها مكسورًا أو مضمومًا فإمّا أن يُوقِع فتحُه في لبس أو لا. فإن لم يُوقِع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في «عبد الملكِ»: واعبدَ الملِكاهْ، وفيمن اسمه «قام الرَّجُلُ» واقامَ الرَّجُلاهْ. وإنّما فُتح لتسلم الألف.

= والإشارة بـ «ذا» إلى الحذف مصدر: حذف. وبه كمل أي: اكتمل يعني المندوب. والصلة: صلة الموصول. وغيرها: كالمضاف إليه وعجز المركب. ونلت الأمل: فزت بما ترجو. والكاف: خبر مقدم للمبتدأ: تنوين، المضاف إلى الذي. وبه: متعلقان بصلة الموصول كمل، قدما عليها جوازًا. والصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل «كمل» ضمير الأجنبي. ومن: تتعلق بحال من الذي. وجملة نلت الأمل: استئنافية مقصود بها الدعاء للمخاطب.

(١) أجاز الكوفيون حذف الألف وهمزة التأنيث أيضًا من نحو: زكرياء وعفراء. والوجه إثباتهما: وازكرياءاه، واعفراءاه.

(٢) س: «الفتح». وفي الحاشية عن نسخة: فتحه. وما بين معقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٤١٨.

(٤) لم يثبت السماع فيه.

(٥) انظر الشرح الكبير ٢: ١٣٢.

(٦) ح: قد سمع.

(٧) ح: المضاف إليها المندوب.

(٨) فوقها في ت: يأتي في كلام المصنف:

وقـــائـــلٌ: واعَـــبـــديـــا واعَـــبـــدا

انظر البيت ٦٠٧.

(٩) في حاشية ت: فتقول في مثاله المذكور: واغلامَهُو، واغُلامِهِي.

(١٠) ط: فتحة.

وإن أوقع في لبس قُلبت ألف النُّدبة ياء بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمّة، فتقول في نُدبة «غلام» مُضاف[١] إلى ضمير المُخاطبة: واغُلامَكِيهْ، وفي ندبته مضافًا إلى ضمير الغائب: واغلامَهُوهْ. إذ لو قلتَ: «واغُلامَكاهْ» لا لتبس بالمذكّر، ولو قلتَ: «واغُلامَهاهْ» لا لتبس بالغائبة. وذلك مفهوم من قوله:[٢]

٦٠٥ ـ والشَّكلَ حَتمًا أوْلِهِ مُجانِسا إن يَكُنِ الفَتحُ، بِوَهْمٍ، لابِسا

الشكل: الحركة. ومُجانس الكسرةِ الياءُ، ومُجانس الضمّةِ الواوُ. وأشار بقوله: «حتمًا» إلى وجوب ذلك دفعًا للَّبس. وفُهم من الشرط أنّ الألف لا تُغيَّر إذا كان الفتح لا يَلبِس كما تقدّم. وهذا مذهب البصريّين. وأجاز الكوفيّون إتباع الألف للكسرة[٣] في المُثنّى نحو: وازَيدانِيهْ، وفي المُعرب[٤] نحو: واعبَدَ الملِكِيهْ، وفي [المبنيّ][٥] نحو «رَقاشِ»: وارقاشِيهْ.

٦٠٦ ـ وواقِفًا زِدْ هاءَ سَكتٍ، إن تُرِدْ وإن تَشأْ فالمَدُّ، والها لا تَزِدْ[٦]

إذا وُقفَ على المندوب زيد بعد ألفه أو بدلَها[٧] هاء سكت.[٨] وليست بلازمة بل غالبةٌ، لأنّه يجوز الاقتصار على المدّ فيقال: وازيدا. وهذا معنى قوله «وإن تشأْ فالمدُّ، والها لا تَزِدْ» أي: إن[٩] تشأ ألّا تزيد الهاء فالمدُّ كاف، وهو كالتنصيص على ما فُهم من قوله: إن تُرِد. ولو قيل: «فالمدَّ»[١٠] بالنصب لأفاد جواز تجريده من المدّ أيضًا. أي: وإن تشأْ فلا تزد[١١] المدّ

---

(١) ط: مضافًا.

(٢) أراد بالشكل حركة آخر المندوب حقيقة أو حكمًا. وأوله مجانسًا أي: صله بمد يجانسه إذا أردت زيادة حرف الندبة. والوهم: ذهاب الظن إلى غير المراد. واللابس: من لبست الأمر، إذا خلطته. يريد إن كان الفتح يخلط المقصود بغيره وهمًا. والشكل: مفعول به ثان لفعل محذوف يفسره ما بعده. والمفعول الأول محذوف. وجملته معطوفة على جملة «صل» المحذوفة في البيت ٦٠٣. وحتمًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أول. والهاء: مفعول ثان مقدم، ومجانسًا: مفعول أول. وبوهم: متعلقان بـ«لابسا». وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع.

(٣) س: الكسرة. (٤) ط: المفرد.

(٥) زيادة من س و ح.

(٦) الواقف: الذي يقطع الكلام للوقف. وزد أي: بعد آخر المندوب أو حرف الندبة. وإن ترد أي: الزيادة. وإن تشأ أي: عدم الزيادة للهاء. والمد: حرف الندبة. وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. وواقفًا: حال من فاعل زد. والجملة معطوفة على «صل». وحذف جواب «إن» الأولى ضرورة لدلالة ما قبله عليه. والمد: مبتدأ حذف خبره. والجملة جواب الشرط الثاني. والها: مفعول به مقدم. والجملة معطوفة على جواب الشرط، خلافًا للمكودي. ت: «بالمدِّ». ط: فالمدُّ.

(٧) عطف «بدل» على «بعد». فتأمل. يعني أنه قد يكتفي بهاء السكت دون حرف مد قبلها، كما في بيت ابن قيس الرقيات قبل البيت ٦٠١.

(٨) ط: هاء السكت.

(٩) سقط «إن» من س و ح.

(١٠) سقطت من ت و ح.

(١١) ح: «ألا تزيد». ت س ط: فلا تزيد.

ولا الهاء، بل تجعله كالمُنادى غير المندوب. وقد تقدّم بيانه أوّل الباب.[١]

وقد فُهِم من قوله «واقفًا» أنّ هذه الهاء لا تثبت وصلًا. وربّما تثبت في الضرورة مضمومةً ومكسورة،[٢] وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصل بالوجهين.

ثمّ قال:[٣]

٦٠٧ ـ وقـائـلٌ: واعَـبـدِيـا، واعَـبـدا   مَـن فـي الـنِّـدا الـيـا، ذا سُـكـونٍ، أبـدَى

قد[٤] تقدّم أنّ المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلم فيه[٥] ستّ لغات. فإذا ندبتَ، على لغة من قال «يا عبدِ» بالكسر أو «يا عبدَ» بالفتح أو «يا عبدُ» بالضمّ أو «يا عبدا» بالألف، قلتَ: «واعبدا» لِما علمتَ.[٦] وإذا ندبتَ، على لغة من أثبت الياء مفتوحةً، قلتَ: واعبدِيا. وإذا ندبتَ على لغة من أثبتَها ساكنةً ـ وهو المُشار إليه في البيت ـ فوجهان:[٧] أحدهما: أن تحذفها لالتقاء الساكنين وتفتح ما قبلها، فتقول: واعبدا.[٨] والثاني: أن تفتحها لقَبولها[٩] الحركةَ، فتقول: واعبدِيا. والحذف مذهب المُبرّد، والفتح مذهب سيبويه.[١٠]

---

(١) في شرح البيت ٦٠١.

(٢) أي: أو مكسورة. فالضم للتشبيه بهاء الضمير، والكسر لالتقاء الساكنين. وزاد ابن فلاح أن تكون مفتوحة للتخفيف.

(٣) ط: «وقوله». وقائل أي: في الندبة، خبر مقدم لمن. وواعبديا واعبدا: في محل نصب مفعول به لقائل، حذف حرف العطف. وهو: أو. وحذف همزة الياء للتخفيف. وفي: تتعلق بالفعل أبدى. واليا: مفعول به مقدم. وذا: حال من اليا. وذا سكون أي: ساكنًا. جعل الياء مذكرًا، وأبدى: أظهر في اللفظ. والجملة صلة الموصول. وقد فصل بينهما بجار ومجرور ومفعول به وحال مضافة.

(٤) سقطت من ت و ح و ط. وانظر شرح البيت ٥٩٢.

(٥) فيما عدا الأصل: أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو يا عبد.

(٦) فوقها في ت: من زيادة الألف فقط.

(٧) ح: ففيه وجهان.

(٨) سقط «فتقول واعبدا» من النسخ.

(٩) ح: لقبول.

(١٠) زاد في س: نجز النصف الأول من المرادي على ألفية ابن مالك ـ تغمدنا الله وإياهما برحمته ولطفه ـ بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه الجميل. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا.

الترخيم[١]

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه. يقال: صوتٌ رخيم، أي: رقيق. وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على ثلاثة أنواع: ترخيم النداء، وترخيم الضرورة وترخيم التصغير. والمذكور في هذا الباب الأولانِ، ويأتي[٢] الثالث في بابه، إن شاء الله تعالى.[٣]

أمّا ترخيم النداء فهو حذف آخر المُنادى تخفيفًا. وقد أشار إليه بقوله:[٤]

٦٠٨ ـ تَرخِيمًا، احذِفْ آخَرَ المُنادَى

ثمّ مثّله بقوله:[٥]

كَيَاسُعَا، فِيمَن دَعَا سُعَادا

أي: في قول من دعا سعاد. فحذف المُضاف.

فإن قلتَ: ما وجه نصبه ترخيمًا؟ قلتُ: أجاز الشارح فيه[٦] أن يكون مفعولًا له، أو مصدرًا في موضع الحال، أو ظرفًا على حذف مضاف،[٧] فهذه ثلاثة أوجه. ويحتمل[٨] رابعًا. وهو أن يكون مفعولًا مطلقًا وناصبه «احذِفْ»، لأنه يلاقيه في المعنى.

[شروط الترخيم]

ثمّ أخذ في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:[٩]

---

(١) زاد قبله في س: بسم الله الرحمٰن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم. . لعلكم تتقون.
(٢) في النسخ: «وسيأتي». وانظر شرح البيت ٨٥٠. وثمة ترخيم في الجمع نحو: حنفي وأحناف، وكردي وأكراد.
(٣) الجملة ليست في النسخ.
(٤) آخر المنادى قد يكون حرفًا أو أكثر.
(٥) الكاف خبر لمحذوف، مضاف إلى جملة النداء على الحكاية. وفي: تتعلق بحال من جملة النداء. وسعادا: مفعول به والألف للإطلاق.
(٦) ص ٥٩٦. وفيما عدا الأصل: أجاز فيه الشارح.
(٧) فوقها في ت: تقديره المحذوف: وقت الترخيم.
(٨) اعترض المكودي على هذا الوجه. وفي اعتراضه نظر. تمرين الطلاب ص٩٥. وزاد في ت و ح: وجهًا.
(٩) جوزنه أي: أجز الترخيم. والنون للتوكيد. ومطلقًا حال من المفعول به. وفي: تتعلق بجوز. وما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها، مضاف إليها «كل». وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. وبالها أي: بالتاء. وزاد في ح: والّذِي قَد رُخمًا.

٦٠٩ ـ وجَوِّزَنْهُ مُطلَقًا، في كُلِّ ما أُنِّثَ بالها،

المُنادى ضربان:[١] مُؤنّث بالهاء، ومُجّرد منها. فالمُؤنّث بها[٢] يجوز ترخيمه مُطلقًا، أي: بلا شرط، فيُرخّم عَلَمًا وغير عَلَم، وثُلاثيًا وأزيدَ،[٣] نحو:[٤]

* أفاطِمَ، مَهلًا، بَعضَ هذا التَّدَلُّلِ *

ونحو:[٥]

* جارِيَ، لا تَستَنكِرِي عَذِيرِي *

ويا شا ارجُني،[٦] أي: أقيمي. يقال: رَجَنَ بالمكان يَرجُنُ رُجونًا: أقام به.

فإن قلتَ: كيف قال «مُطلقًا» ولترخيمه خمسة شُروط: **الأوّل**: أن يكون مُعيّنًا، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يا امرأةً خذي بيدي. **والثاني**: ألّا يكون مضافًا، فلا يجوز ترخيم نحو: يا طلحةَ الخيرِ. وأمّا قوله:[٧]

* يا عَلقَمَ الخَيرِ، قَد طالَتْ إقامتُنا *

فنادر. **والثالث**: ألّا يكون مُختصًا بالنداء، فلا تُرخَّم[٨] فُلَةُ. **والرابع**: ألّا يكون مندوبًا، فإنّ المندوب لا يجوز ترخيمه لحقتْه علامة الندبة أو لم تلحقه، نصّ عليه سيبويه.[٩] **والخامس**: ألّا يكون مُستغاثًا به، فإنه لا يجوز ترخيمه؟ قلتُ:

قد يُجاب[١٠] بأنّ معنى قوله «مُطلقًا» أي بلا شرط من الشروط التي تخصّ المُجرّد[١١]

---

(١) ضربان أي: نوعان.
(٢) ت ح: «بالهاء». ط: بهاء.
(٣) س: وزائدًا.
(٤) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

وإن كُنتِ قد أزمَعتِ صَرمِي فأجمِلي

ديوانه ص١٢ والجنى الداني ص٣٥ والمغني ص١٣ والعيني ٤: ٢٨٩. والصرم: القطيعة.
(٥) البيت للعجاج في ديوانه ص٢٦ والكتاب ١: ٣٢٥ و٣٣٠ وشرح الكافية ص ١٣٥٢ والعيني ٤: ٢٧٧ والخزانة ١: ٢٨٣. وجاري: مرخم جارية. والعذير: الشأن.
(٦) ط: «ادجني» بالدال هنا وفيما بعد. وشا: مرخم شاة.
(٧) صدر بيت لأوس بن حجر، عجزه:

هَل حانَ، مِنّا، إلى ذِي الغَمرِ تَسرِيحُ؟

شرح التسهيل ٣: ٤٣٣ والارتشاف ٣: ١٥٣ والأشموني ٣: ١٧٣ والعيني ٤: ٢٧٩. وحان: قرب. وذو الغمر: اسم مكان. والتسريح: الإطلاق والإرسال. وعلقم: ابن صباح.
(٨) ت ط: فلا يرخم.
(٩) الكتاب ١: ٣٣٠.
(١٠) ط: وقد يجاب.
(١١) في حاشية ت: يعني العلمية والرباعي. وأما الإضافة والإسناد فيشتركان فيهما.

كالعلميّة. وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان. إلّا أنّ اشتراطه للإضافة[١] في المُجرّد يُوهم عدم اشتراطها في المُؤنّث بالهاء، فيقوى[٢] السؤال. وقد استغنى عن الأوّلين في «التسهيل»[٣] باشتراط البناء، ولم يذكر الثالث.[٤]

تنبيهات:

الأوّل: شرط المُبرّد في ترخيم المُؤنّث بالهاء العلميّةَ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة. والصحيح جوازه لِما[٥] تقدّم.

الثاني: منع ابن عُصفور ترخيم صَلمَعةَ بنِ قَلمَعةَ،[٦] لأنّه كناية عن للمجهول الذي لا يُعرف. وإطلاق النحاة يُخالفه.[٧] فليس[٨] كونه كنايةً عن المجهول بمانع، لأنّه علم جنسيّ.[٩]

الثالث: إذا ناديتَ طلحةَ ونحوه ورخّمتَ قلتَ: يا طلحَ، ويا طلحُ، بالفتح والضمّ كما سيأتي. وإن لم تُرخّم قلتَ: يا طلحةُ، بضمّ التاء. وقد سُمع وجه رابع. وهو: يا طلحةَ، بفتح التاء. قال النابغة:[١٠]

* كِـلِـيـنِـي لِهَـمٍّ، يـا أُمَـيـمَـةَ، نـاصِـبِ *

فاختلف النحويّون فيه،[١١] فقال قوم: ليس بمُرخّم. ثمّ اختلفوا، فقيل: هو مُعرب نُصب على أصل المُنادى ولم يُنوّن لأنه غير مُنصرف. وقيل: هو مبنيّ على الفتح لأنّ منهم من يبني المُنادى المُفرد على الفتح، لأنّها حركة تُشاكل حركة إعرابه لو أُعرب. فهو نظير: لا رجلَ في الدار. وأنشد هذا القائل:[١٢]

---

(١) في البيت ٦١١. ت ح: «اشتراط عدم الإضافة». س: اشتراطه الإضافة.
(٢) ت س: فقوي. (٣) ص ١٨٩.
(٤) انظر ما أهمله في شرح البيت ٦٠٩. وفي حاشية ت عن التواتي: «قوله: ولم يذكر الثالث، صح. واستغنى عن الرابع والخامس لأن حرف النداء يلزمهما. وعلة التزامه هي علة منع ترخيمهما». ح: الثلاث.
(٥) س: كما.
(٦) ط: صلعمة بن قلعمة.
(٧) ط: بخلافه.
(٨) في النسخ: وليس.
(٩) ط: جنس.
(١٠) النابغة الذبياني، وعجز البيت:

وليـلٍ، أُقـاسـيـه، بَـطـيءِ الـكـواكِـبِ

ديوانه ص٢ والكتاب ١: ٣١٥ و٣٤٦ و٢: ٩٠ والعيني ٤: ٣٠٣ والخزانة ١: ٣٧ و١٩١ و٣٩٧ و٢: ٣١٦ وشرح الكافية الشافية ص١٣٦٩. ت ح: النابغة الجعدي. والناصب: المتعب. وأقاسي: أكابد.
(١١) أي: في طلحة. وانظر الارتشاف ٣: ١٦١ ـ ١٦٢.
(١٢) هو شطر من الرجز. وقيل: هذا ليس بشعر. الأشموني ٣: ١٧٤ والعيني ٤: ٢٩٤ والارتشاف ٣: ١٦١ والإتحاف ٢: ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

* يـا رِيـحَ، مِـن نَـحـوِ الـشَّـمـالِ، هُـبِّـي *

بالفتح.

وذهب أكثرهم إلى أنه مُرخّم فصار في التقدير: يا طلحَ.[١] ثمّ أقحم[٢] التاء غيرَ مُعتدّ بها وفتحَها لأنّها واقعة موقع ما يستحقّ[٣] الفتح. وهو ما قبل هاء التأنيث. وهو[٤] ظاهر كلام سيبويه.[٥] قلتُ: فعلى هذا تكون [التاء] مُقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنويّة.

وللفارسيّ[٦] قولان: **أحدهما**: أنّها زيدت ثمّ فُتحت إتباعًا لحركة الحاء. **والثاني**: أنّها أُقحمت بين الحاء وفتحها[٧] ـ فالفتحة التي في التاء هي فتحة الحاء ـ ثمّ فُتحت الحاء إتباعًا لحركة التاء.

وقال في «شرح التسهيل»[٨] بعد ذِكره[٩] مذهبَ سيبويه: وأسهلُ من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما قبلها. قلتُ: وهذا يُوافق أحد قولي أبي عليّ في الإتباع. لكن ظاهرُ كلامه في الشرح أنّ التاء هي الأُولى لا تاء زيدت بعد حذف الأُولى. فهو قول آخر.

الرابع: أجاز قوم منهم الفرّاء إلحاق ألف التأنيث الممدودة بتائه في الفتح،[١٠] فأجازوا: يا أسماءَ أقبلي. وليس بصحيح لأنّه غيرُ مسموع، ومقيسٌ على ما تُرك فيه مُقتضى الدليل.

الخامس: إذا وُقِفَ على المُرخّم بحذف الهاء فالغالب أن تلحق[١١] هاء ساكنة، فتقول في الوقف على «يا طلحَ»:[١٢] طلحَهْ. واختُلف[١٣] في هذه الهاء، فقيل: هاء السكت. وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل: هي التاء المحذوفة، أُعيدت لبيان الحركة. وإليه ذهب المصنّف،

(١) ط: يا أميم.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: على لغة من نوى، لأن الإقحام لا يكون إلا معها.

(٣) س: ما يقبل.

(٤) في النسخ: وهذا.

(٥) الكتاب ١: ٣١٥ و٣٤٦.

(٦) انظر ص٥٠١ ـ ٥٠٨ من البغداديات.

(٧) س: وفتحتها.

(٨) في ٣:٤٢٨.

(٩) س: ذكر.

(١٠) يريد أنهم قاسوا الاسم العلم المؤنث بالألف الممدودة على المؤنث بالتاء، في جواز الفتح، فقالوا: يا أسماءَ، كما قيل: يا أُميمةَ. انظر الهمع ١:١٨٥ وشرح التسهيل.

(١١) ط: تلحقه.

(١٢) في النسخ: فتقول في المرخم.

(١٣) ح ط: واختلفوا.

قال في «التسهيل»:[١] ولا يُستغنى غالبًا، في الوقف على المُرخّم بحذفها، عن إعادتها أو تعويض ألف منها.

وأشار بالتعويض إلى قوله:[٢]

* قِفِي، قَبلَ التّفرُّقِ، يا ضُباعا *

فجعل ألف الإطلاق عِوضًا عن[٣] الهاء. ونصّ سيبويه وابن عُصفور[٤] على أنّ ذلك لا يجوز إلّا في الضرورة. وأشار بقوله: «غالبًا» إلى أنّ بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيبويه: «يا حَرمَل» في الوقف بغير هاء. قال[٥] الشيخ أبو حيّان: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق.[٦]

ثمّ قال:[٧]

والّذِي قَد رُخِّما

٦١٠ ـ بِحَذفِها وَفِّرْهُ بَعدُ،[٨]

أي: لا تحذف منه شيئًا بعد حذف[٩] الهاء. فعُلم أنّ قوله:[١٠]

* ومَعَ الآخِرِ، احذِفِ الّذِي تَلا *

خاصّ بالمُجرّد منها. وما ذكره هو مذهب عامّة النحويّين.

وأجاز سيبويه أن يُرخّم ثانيًا، بعد حذف التاء، على لغة من لم يراع المحذوف، ومنه قوله:[١١]

---

(١) ص١٨٩.

(٢) صدر بيت للقطامي، عجزه:

ولا يَكُ مَوقِفٌ، مِنكِ، الوَداعا

ديوانه ص٣٧ والكتاب ١:٣٣١ والعيني ٤:٢٩٥ والخزانة ١:٣٩١ و٤:٦٤. وضباع: ضباعة بنت زفر.

(٣) ت س: من.

(٤) الكتاب ١:٣٣١ والشرح الكبير ٢:١٢٣ ـ ١٢٤.

(٥) ح: وقال.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لأن الكلمة مضمومة فلا فائدة في ذلك، بخلاف من ينتظر فإن الإلحاق لبيان الحركة.

(٧) سقط «ثم قال» من س. والذي قد رخم أي: المنادى المرخم. والذي: مفعول به لفعل محذوف يفسره «وفر» في البيت التالي.

(٨) بحذف: متعلقان بالفعل رخم. ووفره أي: صنه ولا تنقص منه شيئًا. وبعد: ظرف لوفر مبني على الضم لقطعة عن الإضافة.

(٩) زاد في ح: هذه.

(١٠) صدر البيت ٦١٢ من الألفية. وقد حذفت همزة «آخر» ونقلت حركتها إلى اللام.

(١١) صدر بيت لأنس بن أبي إياس يخاطب حارثة بن بدر، عجزه:

فكُنْ جُرَذًا فِيها، تَخُونُ وتَسرِقُ

=

* أحـارُ بـنَ بـدْر، قَـدْ وَلِيـتَ وِلايـةً *

يريد حارثة.[١] ومنه قول الآخر:[٢]

* يـا أرطُ، إنَّـكَ فـاعِـلٌ مـا قُـلتَـهُ *

يُخاطب أرطاة[٣] بن سُهيّة.

قال الشيخ أبو حيّان: ولو ذهب[٤] ذاهب إلى أنّ المُؤنّث يجوز في ترخيمه وجهان: **أحدهما**: حذف التاء وهو الكثير، **والآخر**: حذفها بما قبلها[٥] كالحذف من[٦] «منصور»، لكان قولًا. وتقديرُ[٧] أنّ الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أوّلًا، ثمّ نوى الترخيم ثانيًا[٨] في الكلمة الواحدة حالَ النطق بها، يحتاج إلى وحي يُسفر عن هذا التقدير. انتهى.

ثمّ انتقل إلى المُجرّد من الهاء، فقال:[٩]

واحظُلا تَـرخِـيـمَ مـا، مِـن هٰـذهِ الـهـا، قَـدْ خَـلا

٦١١ ـ إلّا الـرُّبـاعِـيَّ فـمـا فَـوقُ، الـعَـلَمْ دُونَ إضـافـةٍ، وإسـنـادٍ مُـتَـمّْ[١٠]

أي: امنع ترخيم ما خلا من الهاء،[١١] إلّا ما اجتمعت فيه أربعة شُروط:

الأوّل: أن يكون زائدًا على الثلاثة. فلا يجوز ترخيم الثلاثيّ تحرّك وسطُه نحو: حَكَم، أو

= الحيوان ٣:١١٦ و٥:٢٢٥ وعيون الأخبار ١:٥٨ والعقد الفريد ٦:٣٤١ والارتشاف ٣:١٦٢ والعيني ٤:٢٩٦. ح: أحار بن عمرو مذ.

(١) س ح ط: أحارثة.

(٢) صدر بيت لزميل بن الحارث، عجزه:

والـمَـرءُ يَـسـتَـحـيِـي، إذا لَم يَـصـدُقِ

العيني ٤:٢٩٨ والارتشاف ٣:١٦٢ والهمع ١:١٨٤ والأشموني ٣:١٧٥ والدرر ١:١٥٩ والإتحاف ٢:٢٢٩ ـ ٢٣٠. وفيما عدا الأصل: وقول الآخر.

(٣) ت س: «يريد أرطاة». ح: يريد يا أرطاة.

(٤) الارتشاف ٣:١٦٣. ت: لو ذهب.

(٥) ط: مع ما قبلها.

(٦) ح ط: في.

(٧) ح: وتقديره.

(٨) زاد في ح: يعني ثانيًا.

(٩) سقط «من الهاء» من ط. وخلا: تجرد. واحظل: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: مبدلة من نون التوكيد في الوقف. وحذفت همزة «الهاء» للتخفيف. ومن: تتعلق بالفعل خلا. والجملة: صلة ما.

(١٠) الرباعي: الاسم على أربعة أحرف. وفوق أي: على أكثر من أربعة. والإسناد: التركيب الإسنادي. والمتم: المتمم الإسناد. اسم مفعول من «أُتمّ» حذفت ميمه الثانية في الوقف. والرباعي: مستثنى مِنْ «ما» في البيت المتقدم. والفاء: حرف عطف. وما: اسم موصول معطوف على الرباعي. وفوق: متعلق بفعل الصلة. والعلم: عطف بيان للرباعي. ودون: حال من الرباعي. ومتم: صفة لإسناد.

(١١) ت ح: امتنع ترخيم ما خلا من هذه الهاء.

سكن نحو: بَكْر. هذا مذهب الجُمهور. وأجاز الفرّاء والأخفش ترخيمَ المُحرّكِ[١] الوسطِ، ونُقل عن الكوفيّين. وفيه نظر، لأنّه قد نُقل عن الكسائيّ المنع إلّا أن يثبت له قولان. وأمّا الساكن الوسط فقال ابن عُصفور:[٢] لا يجوز ترخيمه، قولًا واحدًا. وقال في «الكافية»:[٣]

* ولَم يُـرَخَّـمْ نَـحْـوَ بَـكْـرٍ أحَـدُ *

وليس كما قالا، بل فيه خلاف. حُكي عن الأخفش وبعض الكوفيّين إجازة ترخيمه، ونَقل الخلافَ فيه أبو البقاء العُكبَريّ وصاحب «النهاية» وابن هشام وابن الخشّاب.[٤] قلتُ: وفصّل بعض المُتأخّرين بين لازم السكون وعارضه، فقال: لو سُمّي بـ «ضُرِبَ»[٥] المبنيّ للمفعول ثمّ سُكّن لما امتنع ترخيمه، ولو سُمّي به بعد الإسكان لم يجز ذلك.

الثاني: أن يكون علَمًا. وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: يا غَضَنْفَ، في «غضنفر» قياسًا على قولهم: أطرِقْ كُرا،[٦] ويا صاحِ.[٧]

الثالث: ألّا يكون ذا إسناد، فلا يجوز ترخيم «بَرَقَ نَحرُهُ» ونحوِه. وسيأتي الكلام عليه.[٨]

الرابع: ألّا يكون ذا إضافة، خلافًا للكوفيّين في إجازتهم ترخيمَ المُضاف إليه كقوله:[٩]

* خُـذُوا حَـظَّـكُـم، يـا آلَ عِـكـرِمَ، واذكُـرُوا *

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: لأن الحركة تتنزل منزلة الحرف الرابع.

(٢) الشرح الكبير ٢:١١٤ والارتشاف ٣:١٥٥.

(٣) ص١٣٥٥. وعجزه:

إذ بِـزَوالِ الـسّـرّا الـشّـطِـيـرُ يُـفـقَـدُ

(٤) س: «وابن الخشاب وابن هشام». وانظر الارتشاف ٣:١٥٥ والإنصاف ص٣٥٧ واللباب ١:٢٤٧.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الفعل المكسور العين نحو «علِم» يجوز تسكينه أيضًا، بخلاف المفتوح العين لا يسكن. قلت: والمضموم العين نحو «حَسُنَ» يجوز فيه ذلك.

(٦) أطرق كرا: مثل يضرب لمن يُخدع بكلام يُلطَف له ويراد به الغائلة. والنحويون يوردون هذه العبارة على ترخيم كروان، وهو اسم طائر حذف منه الألف والنون، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. والصواب أن الكرا هو ذكر الكروان. فلا ترخيم ولا حذف. انظر الإتحاف ٢:٢٣٠ والقاموس والتاج (كرو) ومجمع الأمثال ١:٤٣١.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن «صاح» فيه شذوذان: كونه نكرة وحذف المضاف إليه والكسرة الدالة عليه، لأن أصله: صاحبي. قلت: تنكيره يعني أنه ترخيم صاحب. ففيه شذوذ واحد. وذكر ابن مالك أنه كثر دعاء بعضهم بعضًا بالصاحب حتى أصبح كالعلم، فجاز ترخيمه.

(٨) في شرح البيت ٦١٤.

(٩) صدر بيت لزهير عجزه:

أواصِـرَنـا، والـرّحـمُ بـالـغَـيـبِ تُـذكَـرُ

ديوانه ص٢١٤ والكتاب ١:٣٤٣ والعيني ٤:٢٩٠ والخزانة ١:٣٧٣. والحظ: النصيب. والأواصر: جمع آصرة. وهيَ صلة القرابة. ت ح: «وانظروا». ط: جِذركم.

وهذا عند البصريّين نادر. وأندر منه حذف المُضاف إليه بأسره، كقوله:[١]

* يـا عَـبـدَ، هَـل تَـذكُـرُنِـي سـاعـةً *

يُريد: يا عبدَ عمرٍو. وعبد عمرو:[٢] علَم له. وتقدّم أنّ ترخيم المضاف نادر أيضًا في قوله: يا عقلمَ الخيرِ.[٣]

فإن قلتَ: أهملَ المُصنّف من شُروط ترخيم المُجرّد ثلاثة: **أحدها**: ألّا يكون مُختصًا بالنداء. **والثاني**: ألّا يكون مندوبًا. **والثالث**: ألّا يكون مُستغاثًا. قلتُ: أمّا الأوّل فلم يُنبّه عليه. وأمّا الثاني والثالث فقد تقدّم ما يُرشد إليهما. وهو نصّه على التزام حرف النداء[٤] معهما، لأنّ عِلّة التزامه هي عِلّة منع ترخيمهما.

وأجاز ابن خروف ترخيم المُستغاث، إذا لم يكن فيه اللام، كقوله:[٥]

* أعامِ، لَكَ، ابنَ صَعصَعةَ بنِ سَعدِ *

قال ابن الضائع:[٦] وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير «يا» وذلك ممنوع. وقد سُمع ترخيمه ومعه اللام، كقوله:[٧]

كُـلّمـا نـادَى مُـنـادٍ، مِـنـهُـمُ: يـا لَتَـيـمِ اللهِ، قُـلنـا: يـا لَمـالِ

[ما يحذف مع الأخير]

ثمّ اعلم أنّ الخالي من تاء التأنيث إذا استوفى شروط الترخيم فالمحذوف منه للترخيم إمّا حرف، وإمّا حرفان، وإمّا كلمة.[٨] فالذي يُحذف منه حرف نحو: حارث ومالك. فتقول: يا حارِ ويا مالِ.

---

(١) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه:

فـي مَـوكِـبٍ، أو رائـدًا لِلقَـنِـيـصْ؟

ديوانه ص٦٩ والعيني ٤ :٢٩٨. والرائد: الطالب. والقنيص: المصيد.

(٢) ط: عبد هند وعبد هند. (٣) في شرح البيت ٦٠٩.

(٤) في شرح البيت ٥٩٨ ذكر المرادي شيئًا من هذا. أما الناظم فلم ينص على شيء منه. ت: التزام حذف حرف النداء.

(٥) عجز بيت لشريح بن الأحوص، صدره:

تَـمَـنّـانـي، لِيَـلقـانِـي لَقِـيـطٌ

الكتاب ١ :٣٢٩ والهمع ١ :١٨١ والعيني ٤ :٣٠٠ والأشموني ٣ :١٧٦ والدرر ١ :١٥٨. يستغيث بقوم لقيط، بني عامر ابن صعصعة لإنقاذ أنفسهم. والراجح النداء هنا للتعجب لا للاستغاثة، وشريح يعجب من توعد لقيط له وتمنيه قتله. ولك أي: دعائي بالعجب لك. والجملة اعتراضية بيانية.

ط: «ابن الصائغ». وانظر الارتشاف ٣ :١٥٢.

(٦) مرة بن الرواع. الارتشاف ٣ :١٥٢ والعيني ٤ :٣٠١ والأشموني ٣ :١٧٦. وتيم الله: قبيلة. ومال: مالك. ط: ومع اللام كقوله.

(٧) في النسخ: أو كلمة.

وأمّا الذي يُحذف منه حرفان فقد أشار إليه بقوله:[1]

٦١٢ ـ ومَـعَ الآخِـرِ، احـذِفِ الَّذِي تَـلا

أي: احذف مع الآخِر[2] ما قبله بخمسة شروط:

الأوّل: أن يكون حرفَ لِين. فلو كان حرفًا صحيحًا حُذف الآخِر وحده، فتقول في سَفَرجل وقِمَطْر:[3] يا سَفَرْجَ، ويا قِمَطْ، خلافًا للفرّاء في نحو: قمطر. فإنه يقول: يا قِمَ، بحذف حرفين.

الثاني: أن يكون ساكنًا. فلو كان مُتحرّكًا لم يُحذف، فتقول في هَبَيَّخ وقَنَوَّر:[4] يا هَبَيَّ، ويا قَنَوَّ، بحذف الآخِر وحده.

الثالث: أن يكون زائدًا، فلو كان أصليًا لم يُحذف. فتقول في مُختار: يا مُختا. ولا تحذف الألف لأنها بدل العين. وعن الأخفش أنه يحذفه مع الآخِر. وأجاز الجرميّ في مُنقاد: يا مُنقَ.

الرابع: أن يكون رابعًا فصاعدًا. فلو كان ثالثًا نحو: عِماد وسَعيد وثمود، فمذهب البصريّين أنه يُرخّم بحذف آخره فقط. ونقل المُصنّف[5] عن الفرّاء أنه أجاز في نحو عماد وسعيد وجهين: حذف الآخِر وحده كالبصريّين، وحذفه مع الألف والياء. فتقول: يا عِمَ ويا سَعِ. وأمّا في[6]

---

(١) حذفت همزة «الآخر» ونقلت حركتها إلى اللام. وبعد الشطر في حاشية ت:

إن زِيـدَ، لَيـنًـا سـاكِـنًـا، مُـكـمِّـلا

٦١٣ ـ أربَعةً فصاعِدًا،

والآخر: الحرف المتطرف من المنادى. واحذف أي: في الترخيم. والذي تلا أي: الحرف الذي تلاه الآخر. وزيد: كان زائدًا على الأصول. واللين: مخفف من ليّن أي: حرف اللين والمد. والمكمل أربعة أي: الواقع بعد ثلاثة أحرف. وصاعدًا أي: فذهب عدد الأحرف صاعدًا. والجملة معطوفة على: أربعة. انظر البيت ٣٥٥ وتعليقنا على شرحه. وعطف «صاعداً» هنا على «أربعة» أولى. ومع: ظرف لا حذف. والذي: مفعوله. وفاعل تلا: يعود على الآخر. والجملة صلة الموصول جرت على غير صاحبها. ونائب فاعل زيد: يعود على الذي. وليّنا: حال منه موطئة. وساكنًا ومكملاً: صفتان للحال. وأربعة: مفعول به لاسم الفاعل «مكملا». وقيل: يجب أنّ صاعدًا: حال عن فاعل الفعل المقدر، لا معطوف على «أربعة» كما ذهب الأزهري. فمثل هذا العطف توهم. انظر تقريرات الحامدي ص٣٧١. ولو عطفه على «مكملا» كان أهون.

(٢) ح: الأخير.

(٣) القمطر: ما يصان فيه الكتب. وهو هنا اسم علم وكذلك سفرجل. وفي حاشية ت أن التمثيل بسفرجل وقمطر سهو، فليس ما في آخرهما مزيدًا وليس في قمطر حرف قبل الأخير رابع، وأن شيخه أجاب بأن قول الناظم «إن زيد» يشمل اللين والصحيح. قلت: إيراد «قمطر» لما فيه ساكن غير رابع، و«سفرجل» لما كان على أكثر وليس قبل آخره مدّ زائد. فلا سهو في ذلك.

(٤) في حاشية ت أن الهبيخ: الغلام القصير الممتلئ. وفي حاشية ح أن القنور: الغليظ الرأس. قلت: وهم هنا اسمان علمان.

(٥) كذا، وفي شرح التسهيل ٣: ٤٣٣ عن الفراء جواز الوجهين في الأسماء الثلاثة كلها. وانظر الارتشاف ٣: ١٥٦ وشرح ابن الناظم ص٥٩٩ ـ ٦٠٠ والأشموني ٣: ١٧٧ وحاشية يس ٢: ١٨٧ والهمع ١: ١٨٣.

(٦) سقطت من النسخ.

«ثمود» فيحذف الحرفين ولا يُجيز[١] «يا ثَمُو» لأنّ بقاء الواو يستلزم عدم النظير.[٢] ونقل غيره عن الفرّاء أنه يحذف الحرفين في: ثمود، ويحذف الأخير[٣] فقط في: عماد وسعيد.

الخامس: أن تكون قبله حركة مُجانسة. فلو كان قبل الياء والواو[٤] فتحة، نحو: غُرنَيق[٥] وفِرعَون، فمذهب الجرميّ والفرّاء أنه يُحذف مع الآخِر، كالذي قبله حركة مُجانسة، لا يُفرّقان بين النوعين. قال في «شرح الكافية»:[٦] وغيرهما[٧] لا يرى ذلك، بل يقولون: يا فِرعَوْ، ويا غُرنَيْ.[٨] قلتُ: وذكر الجرميّ أنّ ما ذهب إليه مذهب الأكثرين. وإلى هذا الخلاف أشار بقوله:[٩]

والخُلفُ في واوٍ وياءٍ، بِهِما، فَتحٌ قُفِي

فإن قلتَ: إطلاقه يُوهم إجراء الخلاف في نحو «مُصطفَون» علَمًا لأنّ واوه قبلها[١٠] فتحة. وليس كذلك، بل تقول[١١] في ترخيمه: يا مُصطفَ، وجهًا واحدًا.[١٢] وقد نبّه في «شرح الكافية»[١٣] على ذلك. قلتُ: الواو في «مُصطفَون» ونحوه من الجمع بعد ضمّة مُقدّرة، لأنّ أصله[١٤] «مُصطَفَيُونَ»، فأُعلّ على ما اقتضاه التصريف. فليست الواو في التقدير بعد فتحة.[١٥] وإلى هذا أشار بقوله في «التسهيل»:[١٦] مسبوقٍ بحركة مُجانسة ظاهرة أو مُقدّرة.

---

(١) في النسخ: ولا يجوز.
(٢) يعني أن آخر الاسم واو بعد ضم. وهو مفقود في الأسماء المتمكنة، يقتضي قلب الضمة كسرة والواو ياء على لغة من لا ينتظر المحذوف: يا ثمي. انظر الارتشاف ٣: ١٦٠ والإتحاف ٢: ٢٣٢.
(٣) ح ط: الآخر.
(٤) ت ح ط: الواو والياء.
(٥) الغرنيق: طائر من طيور الماء. وهو هنا اسم علم.
(٦) ص١٣٥٦.
(٧) في النسخ: وغيرهم.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن السكون على لغة من نوى الحرف المحذوف. ومن لم ينو يقلب الياء والواو ألفين.
(٩) الخلف: خلاف النحاة. وقوله واو وياء أي: مع الشروط المتقدمة. وقفي: أتبع. والمعنى: جعلا تابعين للفتح. والتقدير: أتبع فتح بالواو والياء. فالباء: للتعدية الخاصة تتعلق بالفعل نفسه. وهي تعاقب همزة التعدية. تقارير الحامدي ص٢٨٥. والخلف: مبتدأ خبره محذوف تتعلق به: في. وفتح: مبتدأ ساغ الابتداء به، وهو نكرة، لأنه نوع غير ما تقدم. وجملة قفي: خبره. وجائز تقديم متعلق الخبر الفعلي على المبتدأ عند الجمهور. والجملة الكبرى صفة لواو وياء.
(١٠) ت ح: قبله.
(١١) س: «يقول». ت ح ط: يقولون.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا على لغة من نوى الألف المحذوفة، ومن لم ينو يرد الألف فيقول: يا مصطفى.
(١٣) ص١٣٥٣.
(١٤) يعني الأصل الذي يستحقه عند الجمع. وإلا فالأصل بالواو لا بالياء أي: مُصطفَوُون.
(١٥) فيما عدا الأصل: فتح.
(١٦) ص١٨٨. وفي النسخ: في التسهيل بقوله.

ومثال ما يُحذف منه حرفان لاجتماع الشروط المذكورة: عِمرانُ وحَمّادٌ وأسماءُ، وزَيدانِ ومُسلماتُ علَمينِ،[1] وحَمدونٌ ومنصورٌ، وزيدونٌ وملكوتٌ علَمينِ، وجُعفِيٌّ[2] ومِسكينٌ وغِسلِينٌ[3] وعِفريتٌ أعلامًا.

[ترخيم المركب]

ثمّ أشار إلى ما يُحذف منه كلمة، بقوله:[4]

٦١٤ ـ والعَجُزَ احذِفْ مِن مُرَكَّبِ،

إذا رُخِّم المُركَّب حُذف عجزُه، نحو: «يا بَعلَ» و«ياسِيبَ» في: بعلبكَ وسِيبويهِ، وفي خمسةَ عشرَ علَمًا:[5] يا خمسةَ. ومنع الفرّاء ترخيم المُركّب من العدد إذا سُمّي به، ومنع أكثر الكوفيّين ترخيم ما آخره «وَيهِ»، وذهب الفرّاء إلى أنه لا يُحذف منه إلّا الهاء، فتقول: يا سِيبَوَيْ. وقال ابن كَيسان: لا يجوز حذف الثاني من المُركّب، بل إن حذفتَ الحرف والحرفين فقلتَ: يا بعلبَ، ويا حَضرمَ، لم أر به بأسًا. والمنقول أنّ العرب لم ترخّم المركّب. وإنّما أجازه النحويّون قياسًا.[6]

تنبيه[7]: إذا رخّمتَ «اثنا عشرَ» و«اثنتا عشرةَ» علَمينِ حذفتَ العجز مع الألف قبله.[8] فتقول: يا اثْنَ ويا اثنتَ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يُركّبا. نصّ على ذلك سيبويه.[9] وعِلّته أنّ عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أُعربا.

وقوله:[10]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن علمين لزيدان ومسلمات، وأن مسلمات هنا مشكل لكونه مؤنثًا في مفرده بالتاء لا يحتاج إلى شروط. إلا أن يقال: إن المفرد يكثر دوره في الكلام بخلاف الجمع.

(٢) جعفي: أبو حي من اليمن. ح: «وجعفين». وفي الحاشية عن نسخة: «وخنفقيق وهي الداهية». قلت: وهذا وهم لا يصح هنا، لأنه ليس اسماً علماً. ط: وجعفر.

(٣) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار. وهو هنا اسم علم.

(٤) العجز: الجزء الثاني. ومركب أي: تركيب مزج. والعجز: مفعول به مقدم. والجملة معطوفة على جملة «احذف» من البيت ٦١٢ وما بينهما اعتراض.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن ما لا يتغير للنداء لا يرخم كما في «التسهيل»، وأن ابن عقيل لا يجيز ترخيم المبني، وأن المرادي حمل كلام الناظم على عمومه. قلت: اشترط كثير من النحاة في المرخم ألا يكون مبنيًّا قبل النداء. فلعل المركب المزجي مستثنى من ذلك أو أن الناظم والشارح مخالفان في هذا الشرط. الارتشاف ٣: ١٥٤ والصبان ٣: ١٧٨ والهمع ١: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٦) أي: على ما فيه تاء التأنيث، لأن الجزء الثاني يشبه بها في كثير من الأحكام النحوية والصرفية.

(٧) في النسخ: قلت.

(٨) ت: «قبلها». وسقط «فتقول» من ط.

(٩) الكتاب ١: ٣٤٢.

(١٠) قلّ: جاء قليلاً عن العرب. وحذفت اللام الثانية في الوقف. وجملة أي: مركب إسنادي. والإشارة إلى ترخيم جملة. ونقل أي: روى عن العرب. وذا: اسم إشارة مبتدأ. وعمرو: مبتدأ ثان. وجملة نقل: خبر عمرو. والجملة الثانية خبر ذا.

وقَلْ تَرخيمُ جُملةٍ، وذا عَمرٌو نَقَلْ

قال المُصنّف:[(١)] أكثر النحويّين لا يُجيزون ترخيم المُركّب المُضمّن إسنادًا كـ «تأبّطَ شرًّا». وهو جائز، لأنّ سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال:[(٢)] «تقول في النسب إلى تأبّط شرًّا: تأبّطيّ. لأنّ من العرب من يقول: يا تأبّطَ». ومنعَ ترخيمه في[(٣)] «باب الترخيم»، فعُلم أن جوازه على لغة قليلة. فعلم بذلك أنّ منع ترخيمه كثير، وجواز ترخيمه قليل.[(٤)] وقال الشارح:[(٥)] وإلى هذا أشار بقوله: «وذا عَمروٌ نَقَلْ». وعمرو هو اسم سيبويه.

قال الشيخ أبو حيّان:[(٦)] وهو غير صحيح لأنّ سيبويه لم ينصّ على ترخيمه. بل قال: «من العرب من يُفرد فيقول: يا تأبّطَ أقبِلْ. فيجعل الأوّل مُفردًا» وليس مُناقضًا[(٧)] لما قرّره من أنّ المحكيّ لا يُرخّم، بل أراد أنّ من العرب من يُفردها لا على جهة الترخيم. ولذلك قال «من يُفرد» ولم يقل: من يُرخّم. ولا نعلم خلافًا من أحد من النحويّين أنّ المحكيّ لا يُرَخَّم.

[لغتا الترخيم]

واعلم أنّ في ترخيم المُنادى لغتين: **الأُولى**:[(٨)] أن يُنوى المحذوف. **والثانية**:[(٩)] ألّا يُنوى.
وقد أشار إلى الأُولى بقوله:[(١٠)]

٦١٥ ـ وإن نَوَيتَ، بَعدَ حَذفٍ، ما حُذِفْ فالباقيَ استَعمِلْ، بِما فِيهِ أُلِفْ

أي: إذا نويتَ ثُبوت المحذوف، بعد حذفه للترخيم، تركتَ ما قبله على حاله قبل الحذف،

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٥٨ ـ ١٣٥٩.
(٢) الكتاب ٢:٨٨. وفي العبارة تصرف.
(٣) الكتاب ١:٣٤٢.
(٤) هذا على الأخذ بقولي سيبويه. والمعروف أن القولين عن العالم المتضادين يغلّب منهما ما كان معللاً على المرسل. وقد علل سيبويه المنع، وأرسل الجواز. فالأخذ بالأول لأنه أيضًا مذكور في الباب الخاص بالترخيم، وهو مظنة تحقيق وإيضاح بخلاف ما يذكر في غير بابه. الخصائص ١:٢٠٠ ـ ٢٠٨ والتصريح ٢:١٨٥. هذا، والظاهر أن القول الثاني متأخر في الزمان عن الأول، وللمتأخر الغلبة، ولا سيما إذا كان مؤيدًا بشاهد عن العرب، خلافًا للمتقدم.
(٥) ص٦٠٠.
(٦) انظر الارتشاف ٣:١٥٤.
(٧) دفع التناقض أيضًا بأن ما جاء في باب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب، وما نقله في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم، بدليل قوله «من العرب من يفرد فيقول». حاشية يس ٢:١٨٥ عن المنهل الصافي للدماميني.
(٨) هي لغة من ينوي أو لغة من ينتظر.
(٩) هي لغة من لا ينوي أو لغة من لا ينتظر.
(١٠) نويت: قصدت واعتقدت. والباقي أي: الحرف الباقي قبل المحذوف، أو ما بقي من المرخم. وبما فيه ألف أي: بحاله الذي عهد به قبل الحذف. ت ط: «بعد حذفِ». وفي حاشية ت عن التواتي أن ما ألف هو الظاهرُ كفتحه فاء جعفر، والقياسُ كتحريك الراء الأولى من «إسحارّ» بالفتح للخفة أو بالكسر. وما اسم موصول مفعول نوى. وبعد: ظرف للفعل. والباقي: مفعول مقدم لاستعمل. والباء: للمصاحبة تتعلق بحال من الباقي. وفي: متعلقان بألف. وقد فصل بهما بين الموصول وصلته. ووجبت الفاء في جواب الشرط لسببين: كون الفعل طلبيًّا، وتقدم معموله عليه.

واستعملتَه بما فيه من حركةٍ نحو: يا حارِ ويا جَعفَ ويا منصُ في حارث وجعفر ومنصور، أو سكونٍ نحو: يا قِمَطْ، في قمطر، خلافًا للكوفيّين. فإنّهم لا يُرخّمون قمطرًا ونحوَه ممّا قبل آخره ساكن إلّا على لغة من لم ينو. وتقدّم[١] مذهب الفرّاء في حذفه.

تنبيه: مُقتضى قوله «بما فيه أُلف» ألّا يُغيّر ما بقي، عن شيء ممّا كان عليه قبل الحذف. ويَرِدُ[٢] على إطلاقه مسألتان:

الأُولى: ما كان مُدغمًا في المحذوف وهو بعد ألف. فإنّه إن كانت له حركة في الأصل حُرّك[٣] بها نحو: مُضارٌّ وتَحاجٌّ ـ[٤] تقول فيهما: «يا مُضارِ» بالكسر إن كان اسم فاعل، وبالفتح إن كان اسم مفعول، و«يا تحاجُ» بالضمّ لأنّ أصله: تحاجُجٌ ـ وإن كان أصليّ[٥] السكون حُرّك بالفتحة[٦] لأنها أقرب الحركات إليه نحو: إسحارّ، اسم بنت. تقول فيه: «يا إسحارَ» بفتح الراء. هذا مذهب سيبويه،[٧] ثم اختُلف عنه فقال السيرافيّ: يتحتّم الفتح.[٨] وقال الشلَوبين: يختاره ويُجيز[٩] الكسر. ونقل ابن عُصفور[١٠] عن الفرّاء أنه يكسر، على أصل التقاء الساكنين ـ وهو مذهب الزجّاج ـ ونقل عنه صاحب[١١] «رؤوس المسائل» أنّه يُسقط كُلّ ساكن يبقى بعد الآخِر حتّى ينتهي إلى مُتحرّك. فعلى هذا تقول: يا إسحَ.

الثانية: ما حُذف لواو الجمع[١٢] نحو: قاضُونَ، فإنّه إذا رُخّم بحذف الواو والنون رُدّ إليه ما حُذف منه لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين، واختار في «التسهيل»[١٣] عدم الردّ.[١٤]

---

(١) في شرح البيت ٦١٢.

(٢) س: «ورده». وفي حاشية ت عن التواتي أن إيراد نحو تحاجّ لا يُعترض به لأن أصله متحرك، ونحو إسحارّ جاز فيه التقاء الساكنين لأن الثاني مدغم بعد مد.

(٣) ط: حركت.

(٤) يحتمل مضار أن يكون اسم فاعل أو مفعول من ضارّ. وتحاجٌّ: مصدر تَحاجَّ. وهما هنا اسمان علمان. وكذلك ما يورد للترخيم من الأسماء، مجردًا من تاء التأنيث.

(٥) ت: أصله.

(٦) في النسخ: بالفتح.

(٧) الكتاب ١: ٣٤٠ والارتشاف ٣: ١٥٨.

(٨) ت: «يتحتم عنده الفتح». س ح: يتحتم بالفتح.

(٩) س: نختاره ونجيز.

(١٠) الشرح الكبير ٢: ١١٨.

(١١) هو ابن أصبغ إبراهيم بن محمد توفي سنة ٦٢٧.

(١٢) وكذلك ياؤه نحو: قاضين ومصطفين.

(١٣) ص١٨٨.

(١٤) ت ح: «عدم الرد في التسهيل». وفي حاشية ت عن التواتي أن الحذف لواو الجمع لا يَرِد عليه اعتراض باختيار التسهيل، ويردّ عليه بمذهب الأكثرين، وأن قوله «ما حذف لواو الجمع» يحتمل مذهبين في إعلال نحو «قاضون ومصطفون»، سيردان في شرح البيت ٧٨٣ من الألفية.

ثم أشار إلى الثانية، بقوله:[١]

٦١٦ ـ واجعَلْهُ، إن لَم تَنْوِ مَحذُوفًا، كَما لَو كانَ، بالآخِرِ وَضعًا، تُمِّما

إذا[٢] لم تنو المحذوف[٣] فاجعل الباقي، بعد الحذف، كالاسم التامّ الموضوع على تلك الصيغة، فيُعطى آخره من البناء على الضمّ وغير ذلك من الصحّة والإعلال ما يستحقّه[٤] لو كان آخرًا في الوضع. فتقول: يا حارُ ويا جَعْفُ ويا مَنصُ ويا قِمَطُ، بالضمّ في الجميع كما لو كانت أسماء تامّة لم يُحذف[٥] منها شيء.

تنبيهـان:

الأوّل: لو كان ما قبل المحذوف مُعتلًّا قدّرتَ فيه الضمّة على هذه اللغة. فتقول في «ناجية»: يا ناجي، بالإسكان. وهو علامة تقدير ضمّها.

الثاني: يجوز في نحو «يا حار بنَ عمرو» على هذه اللغة ضمّ الراء وفتحها، كما جاز ذلك في: يا زيد بن عمرو.

ثمّ فرّع على الوجهين المذكورين، فقال:[٦]

٦١٧ ـ فقُلْ، علَى الأوّلِ، في «ثَمُودَ»: يا ثَمُو، ويا ثَمِي علَى الثّاني، بِيا

يعني بالأوّل لغة من ينوي، وبالثاني لغة من لم ينو.[٧] فتقول في ترخيم «ثمود» على الأوّل: يا ثَمُو، لأنّ الواو محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مُخالفة النظير، وعلى الثاني: يا ثَمِي،

---

(١) الثانية أي: اللغة الثانية مما ذكر في ص٧٠٧. وفي الأصل: «إن لم يك محذوف». ولعل الصواب: «إن لم يُنوَ محذوف» كما ورد في بعض النسخ. انظر الصبان ٣: ١٨٠. وتنوي: تقصد وتعتقد. ومحذوفًا: ما حذف للترخيم. والآخر: آخر الاسم المرخم. ووضعًا أي: في وضع. وتمم: أنهي لفظه. يريد: مثل كون الباقي من الاسم متمَّمًا بالحرف الآخر منه في الوضع. والهاء: مفعول به أول، والكاف: مفعول به ثان. وما: زائدة وُصلة للإضافة، إذ يتعذر دخول الكاف على لو. ومحذوفًا: مفعول تنو. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وهو ليس من الضرورة لأن فعل الشرط ماض في المعنى. ولو: حرف مصدري. والمصدر المؤول في محل جر لإضافة الكاف إليه. وبالآخر: متلعقان بالفعل تمم. ووضعًا: في محل نصب بنزع الخافض. وتمم: فعل ماض مبني للمجهول. والألف للإطلاق. ونائب الفاعل يعود على الباقي في البيت المتقدم، والجملة: خبر كان.

(٢) ت ح ط: أي إذا.

(٣) في الأصل و ط: لم ينو المحذوف.

(٤) ت: ما استحقه.

(٥) ت: ولم يحذف.

(٦) ت ح: «أو يا ثمي». والأول: لغة من ينتظر. وفي ثمود أي: في ترخيمه. والثاني: لغة من لا ينتظر، وعلى: للمصاحبة تتعلق بحال من فاعل قل. والتقدير: قل كائنًا على الأول. والمعنى: قل ناويًا المحذوف. وفي: تتعلق بالفعل قل. وثمود: مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأن ممنوع من الصرف. ويائمو: في محل نصب مفعول به لقل على الحكاية. ويائمي: في محل نصب معطوف على المفعول. وعلى: تتعلق بحال محذوفة معطوفة على متعلق «على» الأولى. فالعطف لمعمولي عاملين على معمولي آخرين. والباء: حرف جر للمصاحبة أيضًا. ويا: مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المجعولة طرفًا بعد حذف الهمزة للتخفيف. والجار والمجرور: متعلقان بحال من: يا ثمي.

(٧) فيما عدا الأصل: لا ينوي.

بقلب الواو ياء لتطرّفها بعد ضمّة[١] كما فُعل في «أَدْلٍ»[٢] ونحوه. وذلك لأنّ بقاءها على هذا التقدير يستلزم[٣] عدم النظير، إذ ليس في الأسماء المُتمكّنة[٤] ما آخره واو وقبلها ضمّة.

وإذا رخّمتَ صَمَيانَ وقطَوانَ[٥] قلتَ على الأوّل: يا صَمَيَ ويا قَطَوَ،[٦] وعلى الثاني: يا صَما ويا قَطا، بقلب الياء والواو ألفًا لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما. ولا مانع.[٧]

وإذا رخّمتَ سِقايةَ وطُفاوةَ[٨] قلتَ على الأوّل: يا سِقايَ ويا طُفاوَ، وعلى الثاني: يا سِقاءُ ويا طُفاءُ، بإبدال الياء والواو همزة[٩] لتطرّفهما بعد ألف زائدة.

وأمّا نحو «غاوي» فتقول فيه على الأوّل: يا غاوِ، وعلى الثاني: يا غاوُ. ولا تُبدلها همزة لوجهين: **أحدهما**: أنّه لا يتوالى إعلالان، لأنّ لامه أُعلّتْ.[١٠] **والثاني**: أنّه صار كاسم تامّ على ثلاثة أحرف. وما كان كذلك لا تُقلب واوه همزةً نحو: واو. ذكر[١١] ذلك الشيخ أبو حيّان.

وإذا رخّمتَ «شاة» قلتَ على الأوّل: يا شا،[١٢] وعلى الثاني: يا شاهُ،[١٣] بردّ اللام لبقائها على حرفين ثانيهما حرف علّة، ولا يكون كذلك اسم مُتمكّن. وإذا رخّمتَ «ذات»[١٤] قلتَ على الأوّل: يا ذا، وعلى الثاني: يا ذَوَى، بردّ المحذوف لِما ذُكر في «شاة». وإذا رخّمتَ «لاتَ» قلتَ على الأول: يا لا، وعلى الثاني: يا لاءُ،[١٥] بتضعيف الألف[١٦] لأنّه لا يُعلم له ثالث فيُردَّ.

---

(١) أغفل قلب الضمة كسرة. ط: الضمة.

(٢) في حاشية ت عن التواتي بيان إعلال أدل وأجر جمع دلو وجرو.

(٣) فيما عدا الأصل: مستلزم.

(٤) فوقها في ت عن التواتي: احترز من غير المتمكنة كـ «هُوَ» و«همو».

(٥) الصميان: الشجاع. والقطوان: المتقارب الخطا. وهما هنا اسمان علمان. ط: «وكروان». وكذلك فيما يلي بالكاف والراء.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: فلا يقلبان لئلا يلتقي ساكنان وهما الألف المنقلبة والألف المحذوفة، لأن المقدر كالموجود.

(٧) يريد: لا مانع من القلب وهو وجود الساكن. انظر البيتين ٩٦٧ و٩٦٨ من الألفية. وفي حاشية ت عن التواتي: لأنه ليس ثم تقدير. بل هو آخر الكلمة.

(٨) الطفاوة: الدارة حول الشمس والقمر. وهي هنا اسم علم. ط: «وعلاوة» بالعين واللام هنا وفيما يلي.

(٩) الهمزة مبدلة من الألف المنقلبة من الياء والواو، لا منهما مباشرة. انظر شرح البيت ٩٤٤.

(١٠) فوقها في ت عن التواتي: يعني حذفت.

(١١) الارتشاف ٣: ١٦٠. ت: وقد ذكر.

(١٢) فوقه في ت: أصله شو.

(١٣) ط: «يا شاة». وفي حاشية ت عن التواتي: بحذف التاء ورد لام الكلمة.

(١٤) ذات هنا أصلها بمعنى: صاحبة. وهي غير «ذات» التي بمعنى حقيقة الشيء وتحتمل أصالة التاء. وفي حاشية ت عن التواتي: «أصله ذَوَيٌ». وتقلب الياء ألفًا في التثنية، وتحذف في الجمع، ومع الواو في المفرد ليعرب الاسم بأحرف المد.

(١٥) ط: يالال.

(١٦) يريد: تكرير الألف فتبدل الثانية همزة. وفي ط والنسخ: «اللام». وفي حاشية ح: «العين». انظر شرح التسهيل ٣: ٤٢٧.

وإذا رخّمتَ «سُفَيرِج»[١] تصغير سفرجل قلتَ على الأوّل: يا سُفَير، وعلى الثاني: يا سُفَيرُ، عند الأكثرين. وقال الأخفش: يا سُفَيرِلُ، بردّ[٢] اللام المحذوفة لأجل التصغير.

وفُروع الباب كثيرة، وفيما ذكرناه غُنْية.[٣]

ثمّ أشار إلى ما يُلتزم[٤] فيه الوجه الأوّل، بقوله:[٥]

٦١٨ ـ والتَزِمِ الأوّلَ، في كَمُسلِمَهْ وجَوِّزِ الوَجهَينِ، في كَمَسلَمَهْ

يعني: أنّ الوجه الأوّل ـ وهو الترخيم على لغة من نَوَى ـ يُلتزم في الصفات المؤنّثة بالتاء الفارقة بين المذكّر والمؤنّث نحو: مُسلِمة، فيقال فيه: يا مُسلِمَ، بالفتح. ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني، لأنّه لو قيل فيه: يا مُسلِمُ، بالضمّ لالتبس بالمُذكّر، بخلاف العَلَم نحو: مَسلَمة. فإنّه يجوز ترخيمه على الوجهين، لأنّ التاء فيه ليست للفرق. قيل: وكلامه في «التسهيل»[٦] يدلّ على اعتبار اللبس في العَلَم. وقد فُهِم من ذلك أنّ نحوَ «رَبْعة»[٧] يجوز ترخيمه على الوجهين، وإن كان صفة، لأنّ التاء فيه ليست للفرق.

تنبيه: لالتزام الوجه الأوّل سببان: **أحدهما**: ما ذُكر. **والثاني**: لُزوم عدم النظير بتقدير التمام. فيمتنع[٨] الوجه الثاني في أمثلة، منها طَيلِسان[٩] بكسر اللام. إذ لو رُخّم على تقدير التمام لزم[١٠] وجود «فَيعِل» بكسر العين في الصحيح. وهو مفقود إلّا ما ندر من صَيقِل اسم امرأة، و﴿بَيئِسٍ﴾[١١] في قراءة. ومنها: حُبلَوِيٌّ وحَمراوِيٌّ. فإنهما لو رُخّما على هذا الوجه لقيل فيهما: يا حُبلَى ويا حمراءُ.[١٢] فيلزم من ذلك ثُبوت ما لا نظير له. وهو كون ألف «فُعلى» وهمزة «فَعلاء» مُبدلتين من واو، وهما لا يكونان إلّا للتأنيث.[١٣] ومنها: عَرْقُوةٌ

---

(١) س: سفيريج.

(٢) ح: فرد.

(٣) انظر الارتشاف ٣:١٥٧ ـ ١٦١. ت: «وفيما ذكرته غنية». س: «وفيما ذكرناه كفاية وغنية». ط: وفيما ذكرناه كفاية.

(٤) ط: ما يلزم.

(٥) التزم: أوجب على نفسك في الاستعمال. ومُسلمة: صفة للأنثى. ومَسلمة: اسم علم للمذكر أو المؤنث، منقول من مصدر ميمي من السلامة. وفي: تتعلق بالفعل قبلها. والكاف: اسم في محل جر، مضاف إلى الاسم بعده.

(٦) ص١٨٨.

(٧) الربعة: الوسيط القامة. للمذكر والمؤنث. وانظر الارتشاف ٣:١٥٩.

(٨) ت: فيمنع.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي: أي على لغة من كسر اللام لا على لغة من فتحها.

(١٠) ت س: «على من لم ينو لزم». ح: على من لم ينو للزم.

(١١) في الآية ١٧٥ من سورة الأعراف. وهي قراءة أبي بكر وعيسى بن عمر والأعمش وابن عباس. اتحاف الفضلاء ص٢٣٢ والبحر المحيط ٤:٤١٢ ـ ٤١٣.

(١٢) قلبت الواو من «حبلو» ألفًا لتحركها بعد فتح، ومن «حمراو» ألفًا ثم أبدلت همزة.

(١٣) يعني أن ما للتأنيث لا يكون مبدلاً من واو. انظر شرح الكافية الشافية ص١٣٦٥ والأشموني والصبان ٣:١٨٣.

وجِذْرِيةٌ.[١] فإنّهما لو رُخّما على هذا الوجه لقيل فيهما: يا عَرْقِي ويا جِذْرِي. فيلزم وجود «فَعْلِي» و«فِعْلِي»، وهما بناءان مُهملان.

فإن قلتَ: فلمَ[٢] أهمل هنا ذكر السبب الثاني، وقد ذكره في «الكافية»[٣] و«التسهيل»؟[٤] قلتُ: هو سبب مُختلَفٌ فيه، وممّن ذهب إلى اعتباره الأخفش والمازنيّ والمُبرّد. نُقل[٥] عنهم في ترخيم حُبلويّ، ونُقل عن الأخفش في طيلِسان، ونقله ابن أصبغ[٦] عن كثير من النحويّين. وذهب السيرافيّ وغيره إلى عدم اعتباره، فأجاز الترخيم في المسائل المُتقدّمة. فلعلّه تركه لذلك.[٧]

[ترخيم غير المنادى ضرورة]

٦١٩ - ولاِضطِرارٍ رَخَّمُوا، دُونَ نِدا، ما لِلنِّدا يَصلُحُ، نَحوُ: أحمَدا[٨]

يُرخَّم في الضرورة ما ليس بمُنادى، بشرط أن يكون صالحًا للنداء،[٩] نحو: أحمد. فتقول فيه: يا أحمَ. وقد فُهم من عدم تقييده جواز ترخيمه على الوجهين. أمّا[١٠] ترخيمه على تقدير التمام فمُجمَع على جوازه كقوله:[١١]

لَنِعمَ الفَتَى، تَعشُو إلَى ضَوءِ نارِهِ، طَرِيفُ بنُ مالٍ، لَيلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ

يعني: ابن مالك.

وأمّا ترخيمه على نيّة المحذوف فأجازه سيبويه ومنعه المُبرّد، وهو محجوج بالقياس على النداء، وبالسماع كقوله:[١٢]

---

(١) العرقوة: خشبة تعترض فوهة الدلو. والحذرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(٢) ط: «لم». وسقطت من النسخ. (٣) شرح الكافية الشافية ص١٣٦٥.

(٤) ص١٨٨.

(٥) ط: ونقل.

(٦) س: «ابن الضائع». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا.

(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢٣٢ أن الناظم لم يهمل السبب الثاني بالكلية، بل في مسألة «ثمي» إيماء إليه. وزاد بعد «لذلك» فيما عدا الأصل: وقوله.

(٨) الاضطرار: ضرورة الشعر. ورخموا أي: العرب. ودون ندا أي: غير منادى. والندا: لغة في النداء. ويصلح له: يقبله ويناسبه بدون وصلة. ودون: حال من ما. وما: اسم موصول مفعول رخم. والندا: متعلقان بيصلح، فصلا بين الموصول الصلة. ونحو: خبر محذوف، مضاف إلى أحمد.

(٩) س ط: لأن ينادى.

(١٠) زاد في ط: جواز.

(١١) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص١٤٢ والكتاب ١:٣٣٦ وشرح التمهيد ٣:٤٢٩ والارتشاف ٣:١٦٤ وشرح الكافية الشافية ص١٣٧٠ والعيني ٤:٢٨٠. وتعشو: تسير في الظلام. والخصر: شدة البرد.

(١٢) أوس بن حبناء. الكتاب ١:٣٤٣ والارتشاف ٣:١٦٤ وشرح التسهيل ٣:٤٣ وشرح الكافية الشافية ص١٣٧١ والعيني ٤:٢٨٣. واللام: بمعنى إلى. ومفعول علم محذوف تقديره: ذلك. وفي حاشية ت أن «حارث» أصله حارثة.

إنَّ ابـنَ حـارِثَ إن أشـتَـقْ لِرُؤيـتِـهِ، أو أمتَـدِحْـهُ، فـإنَّ الـنّـاسَ قَـد عَـلِمُـوا

وقوله:(١)

* وأضـحَـتْ، مِـنـكَ، شـاسِـعـةً أُمـامـا *

أنشدهما سيبويه. وأنشد المُبرّد:(٢)

* ومـا عـهـدِي كـعَـهـدِكِ، يـا أُمـامـا *

قال في «شرح الكافية»:(٣) والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا تُدفع إحداهما بالأُخرى.

وفُهِم من الشرط المذكور أنّ المُعرّف بـ«أل» لا يُرخّم في غير النداء، لعدم صلاحيته للنداء، ولهذا خُطّئ مَن جعل من ترخيم الضرورة قول العجّاج:(٤)

* أوالِفًـا مَـكّـةَ، مِـن وُرقِ الـحَـمِـي *

فإن قلتَ: فهل يُشترط في ترخيم الضرورة علَميّةٌ أو تأنيث بالهاء؟ قلتُ: لا، ونصّ على ذلك في «التسهيل».(٥) وهو المفهوم من إطلاقه هنا. ومن ترخيم النكرة قوله:(٦)

* لَيـسَ حَـيٌّ، عـلَى الـمَـنُـونِ، بِـخـالِ *

يعني: بخالِدِ.

---

(١) عجز بيت لجرير، صدره في حاشية ح:

ألا أضـحَـتْ حِـبـالُكُـمُ رِمـامـا

ديوانه ص٥٠٢ والكتاب ١: ٣٤٣ وشرح الكافية الشافية ص١٣٧١ والعيني ٤: ٢٨٢ و٣٠٢ والخزانة ١: ٣٨٩. والرمام: جمع رمة. وهي القطعة البالية. والشاسعة: البعيلة جدًا. وفي حاشية ت أن «أماما» أصله أمامة وألفه الثانية للإطلاق.

(٢) أي: عجز بيت جرير. النوادر ص ٣١ وشرح التسهيل ٣: ٤٣٠.

(٣) ص١٣٧١. وفي الأصل: قال الشارح في التسهيل.

(٤) ديوانه ص٥٩ والكتاب ١: ٨ و٥٦ والارتشاف ٣: ١٦٣ وشرح التسهيل ٣: ٤٣١ وشرح الكافية الشافية ص١٣٧٢ والعيني ٣: ٥٥٤ و٤: ٢٨٥. والأوالف: جمع آلفة. والورق: جمع ورقاء. وهي التي لونها بياض إلى السواد. والحمي. أصله الحمام، حذف منه الألف وأبدلت الميم ياء في الضرورة على غير قياس. وفي حاشية ت عن التواتي: «فحذف الميم وقلب الألف ياء لأجل القافية». وانظر المحتسب ١: ٧٨. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٣٢ ـ ٢٣٣ وجه ثالث: حذف الألف والميم وكسر الميم الأولى للترخيم على لغة من لا ينتظر.

(٥) ص١٨٨ .

(٦) نسب إلى عبيد بن الأبرص وعدي بن زيد. انظر ديوان عدي ص٥٦ وديوان عبيد ص١٠٥ والارتشاف ٣: ١٦٤ و٣٠٣ والصاحبي ص١٩٤ والضرائر ص١٤٠ والخضري ٢: ٨٦ والأشموني ٣: ١٨٤ والهمع ١: ١٨١ والدرر ١: ١٥٧.

الاختصاص[١]

٦٢٠ ـ الاختِصاصُ كَنِداءٍ، دُونَ «يا» كأيُّها الفَتَى، بإثرِ: ارجُونِيا[٢]

الاختصاص: ما جيء به على صورة هي لغيره، توسّعًا، كما يرد الخبرُ بصيغة الأمرِ،[٣] والأمرُ بصيغة الخبرِ.[٤] والباعث على الاختصاص فخرٌ[٥] أو تواضع[٦] أو زيادة بيان.[٧] والمخصوص اسم ظاهر بعد ضمير مُتكلّم يخصّه أو يُشارك فيه. وذلك الاسم ثلاثة أنواع:

الأوّل: أيُّها وأيَّتُها. نحو: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، واللّهمَّ اغفِرْ لنا أيَّتُها العصابةُ.[٨] و«أيّ» هنا مبنيّة على الضمّ، ويلزم وصفها باسمِ جنس مُعرَّف بـ «أل»،[٩] واجبِ الرفع على ما تقدّم في النداء.[١٠]

الثاني: المُعرَّف بالإضافة كقوله، عليه السلام:[١١] «نَحنُ ـ مَعاشِرَ الأنبياءِ ـ لا نُورَثُ». قال

---

(١) الاختصاص لغة هو مصدر: اختصصته بكذا، إذا آثرته به وقصرته عليه.

(٢) سقط الشطر الثاني من ت و ح. ودون يا أي: مجردًا من حرف نداء لفظًا وتقديرًا. وإثر أي: بعد. والمراد أن يقال: ارجوني أيها الفتى. والكاف: خبر الاختصاص. ودون: متعلق بصفة لنداء، مضاف إلى «يا» على الحكاية. والكاف الثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى «أيها الفتى» على الحكاية، وبإثر: متعلقان بحال من «أيها الفتى». وإثر: مضاف إلى الجملة على الحكاية. وارجوا: فعل أمر فاعله الواو، لا ضمير مستتر كما زعم الأزهري.

(٣) ط: «كما يرد الأمر بصيغة الخبر». وفي حاشية ت عن التواتي: نحو: أحسن بزيد! في التعجب...

(٤) ط: «والخبر بصيغة الأمر». وفي حاشية ت عن التواتي: كقوله تعالى: ﴿والوالِداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ﴾. الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل الشجاع.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل الفقير.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو «نحن ـ العرب ـ أسخى من بذل»، لأن زيادة «العرب» تبين أن «نحن» الجماعة. ولو اقتصر على «نحن» لاحتمل أن يكون للجماعة أو للمفرد المعظم نفسه. وانظر الإتحاف ٢: ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٨) العصابة: الجماعة أمرهم واحد.

(٩) فوقها في س: العهدية لا الجنسية خلافًا للأزهري. انظر التصريح ٢: ١٩٠.

(١٠) في حاشية ت عن الزياتي أن المخصوص يشبه المنادى في الدلالة على الحضور، وحذف العامل وجوبًا، ومجيئه على صورة المدعوّ لفظًا.

(١١) مسند أحمد ١: ٤ و٦ و٩... والرواية المشهورة: «إنّا» بدلاً من «نحن». انظر التصريح ٢: ١٩١ وحاشية الشيخ يس عليه والصبان ٣: ١٨٧ وتخريج أحاديث الرضي ص٩٤. ح: «صلى الله عليه وسلم». وفي حاشية ت عن التواتي أن «معاشر الأنبياء» فيه زيادة بيان للضمير، لئلا يتوهم أنه للواحد المعظم نفسه.

سيبويه:[١] أكثر الأسماء دُخولًا في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مُضافةً، و«أهل البيت»، و«آل فُلانٍ».

الثالث: المُعرّف بـ «أل» كقولهم: نحن ـ العربَ ـ أقرى الناس للضيف. وقد يكون علَمًا كقول رؤبة:[٢]

* بِنا، تَميمًا، يُكشَفُ الضَّبابْ *

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة. قال سيبويه:[٣] ولا يجوز أن تذكر[٤] إلّا اسمًا معروفًا.[٥] ولم يقع المُختصّ مبنيًّا إلّا بلفظ: أيُّها وأيّتُها. وأمّا غيرهما فمنصوب بفعل[٦] واجب الإضمار، تقديره: أخُصّ. وأمّا «أيُّها وأيّتها» فمذهب الجمهور أنّهما في موضع نصب بـ «أخصّ» مُضمرًا أيضًا.

وذهب الأخفش إلى أنّه مُنادى. قال: ولا يُنكر أن يُنادي الإنسانُ نفسَه. ألا ترى إلى قول عُمر، رضي الله عنه: «كُلُّ الناسِ أفقهُ منكَ، يا عُمرُ»؟ وذهب السيرافيّ إلى أنّ «أيًّا» في الاختصاص مُعربة، وزعم أنّها تحتمل وجهين: **أحدهما**: أن تكون خبرًا لمُبتدأ محذوف. والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيُّها الرجل، أي: المخصوص به. **والثاني**: أن تكون مُبتدأ والخبر محذوف. والتقدير: أيّها الرجل المخصوص أنا المذكور.

والأكثر في هذا الاختصاص أن يلي ضميرَ مُتكلّم، كما سبق. وقد يلي ضميرَ مُخاطبَ كقولهم: بكَ ـ اللهَ ـ نرجو الفضلَ، وسبحانك اللهَ العظيمَ. ولا يكون بعد ضمير غائب. وأمّا ما وقع في الكتاب:[٧] «على المُضارِبِ الوَضيعةُ أيُّها البائعُ» فقال الفارسيّ: لا علم لي بوجه ذلك. وفي كتاب[٨] الصفّار أنّ هذا فساد وقع في «الكتاب».[٩] وقد أُولّ بأنه أُوقع[١٠] الظاهر موضع المُضمر، ويكون المعنى: علَيَّ الوضيعةُ، أيّها البائع.[١١] وقد رُوي كذلك.

---

(١) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٢) ديوانه ص١٦٩ والكتاب ١: ٢٥٥ و٣٢٧ والعيني ٤: ٣٠٢ والخزانة ١: ٤١٢. ت ط: الضبابُ.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٨.

(٤) ت س ط: أن يذكر.

(٥) ح «معرّفًا». وفوقه في ت: احترز من المبهم كاسم الإشارة والموصول.

(٦) فيما عدا الأصل: فمنصوب والناصب فعل.

(٧) في ١: ٣٢٦. . والوضيعة: الخسارة. ت ح: «الوضعيّة».

(٨) هو شرح لكتاب سيبويه. وانظر الارتشاف ٣: ١٦٦.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني وقوع ذلك بعد اسم ظاهر. وهو المضارب، لأن وقوع ذلك بعد اسم ظاهر أو ضمير غائب ممتنع.

(١٠) س ح ط: وضع.

(١١) وانظر الهمع ١: ١٧١.

ولمّا ذكر أنّ الاختصاص كالنداء، في الصورة، نبّه على أنّه قد [١] خالف النداء من ثلاثة أوجه: **الأوّل**: أنّه لا يُستعمل معه «يا» ولا غيرها من حُروف النداء. وإلى هذا أشار بقوله دُون «يا». **الثاني**: أنّه لا يُستعمل مبدوءًا به . فُهم ذلك[٢] من قوله: بإثر ارجُونِيا. **الثالث**: أنّه استُعمل مُعرّفًا بـ «أل». وإلى هذا أشار بقوله:[٣]

٦٢١ ـ وقَد يُرَى ذا دُونَ «أيِّ» تِلوَ «أل»   كَمِثلِ: نُحنُ ـ العُربَ ـ أسخَى مَن بَذَلْ

إنّما قال «دُون أيّ» لأنّ استعمال المُعرّف بـ «أل» صفةً لـ «أيّ» مُشترك بين النداء والاختصاص، نحو: يا أيُّها الرجلُ.

قلتُ: ووجه رابع. وهو أن «أيًا» تُوصف في النداء باسم الإشارة، وهنا لا تُوصف باسم الإشارة.

ووجه خامس. وهو أنّ المازنيّ أجاز نصب صفة «أيّ» في النداء، ولم يحكوا هنا خلافًا في وجوب رفع صفتها. وفي «الارتشاف» أنّه[٤] لا خلاف في متبوعها[٥] أنّه مرفوع.

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) في النسخ: هذا.

(٣) سقط الشطر الثاني من ت و ح. وقد: للتقليل. ويرى: يوجد. وذا أي: المنصوب على الاختصاص. ودون أيّ أي: مجردًا منها. والتلو: التالي، مصدر بمعنى اسم الفاعل. والأسخى: الأكثر بذلاً. وذا: نائب فاعل هو في الأصل مفعول به أول. ودون: مفعول به ثان مضاف إلى أي. وتلو: مفعول ثان مكرر أي: بعد آخر. وأصلهما خبران قبل دخول «يرى». وأل: مضاف إليه على الحكاية. والكاف: حرف زائد. ومثل: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية، مجرور لفظًا مرفوع محلاً. والعرب: مفعول به لفعل أخص محذوفًا. والجملة اعتراضية أو حال من: نحن.

(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الارتشاف ٣:١٦٦.

(٥) أي: متبوع «أيّ». والمراد به ما يقع بعدها وهو التابع. س ح: تابعها.

التحذير والإغراء[١]

٦٢٢ ـ إيّاكَ والشَّرَّ، ونَحوَهُ، نَصَبْ مُحَذِّرٌ، بِما استِتارُهُ وَجَبْ[٢]

إنّما ذكر التحذير والإغراء بعد «باب النداء»، لأنّ الاسم في[٣] التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمُنادى، على تفصيل سيأتي. والتحذير هو تنبيه المُخاطَب[٤] على مكروه يجب الاحتراز منه. ويكون بثلاثة أشياء بـ «إيّاك» وأخواته، وبما ناب عنها من الأسماء المُضافة إلى ضمير المُخاطَب، وبذكر المحذور منه.[٥]

[أنواع التحذير وإعرابه]

فإن كان بـ «إيّاك» وأخواته وجب إضمار ناصبه مُطلقًا. أعني: في إفراده وتكراره والعطف عليه. وقد مثّل العطف عليه بقوله «إيّاك والشرّ». فإيّاك: مفعول[٦] بفعل واجب الإضمار، وتقديره: «اتَّقِ» أو نحوُه.[٧]

فإن قلتَ: هل يُقدّر[٨] قبل «إيّاك» أو بعده؟ قلتُ: قيل: يجب تقديره بعده لأنّه لو قُدّر قبله لاتّصل به، فيلزم تعدّي فعل المُضمر المُتصل إلى ضميره المتّصل. وذلك خاصّ بأفعال القلوب وما أُلحق بها.[٩] وقيل: كان الأصل: اتَّقِ نفسَك. فلمّا حُذف الفعل استُغني عن النفس وانفصل الضمير.

واختُلف في إعراب ما بعد الواو، فقيل: هو معطوف على «إياك». والتقدير: اتّقِ نفسَك أن

---

(١) التحذير في اللغة: التبعيد عن الشيء. والإغراء: التسليط عليه.

(٢) نحوه أي: فروعه في الخطاب. والاستتار: الحذف. وإياك والشر: في محل نصب مفعول به للفعل نصب، على الحكاية. ونحو: معطوف عليه. ومحذر: فاعل. وبما: متعلقان بنصَب. وجملة استتاره وجب: صلة الموصول. وإنما وجب الحذف هنا لوجود «إياك».

(٣) في النسخ: بعد.

(٤) اقتصر على المخاطب لأن تحذير المتكلم والغائب شاذ.

(٥) ت س ط: المحذّر منه.

(٦) الإتحاف ٢: ٢٣٦. وفي حاشية الأصل: لعله منصوب.

(٧) ت ط: ونحوه.

(٨) ت ح: «تقديره». س: تقدره.

(٩) ما ألحق بأفعال القلوب هنا هو الأفعال: عَدِم وفَقَدَ ونسيَ وأبصرَ. قلت: يضاف إلى هذا أيضًا كل فعل تقدم عليه معموله الجار والمجرور، نحو قول الله تعالى في الحديث القدسي: بي حَلَفتُ لأفتِنَنَّهُم فِتنةً تَدَعُ الحَليمَ فِيهم حَيرانَ.

تدنو[١] من الشرِّ، والشرَّ أن يدنو منك. وهذا مذهب كثير، منهم السيرافيّ، واختاره ابن عُصفور.

فإن قلتَ: كيف جاز عطفه على «إيّاك» وهما مُختلفان في الحُكم، لأنّ الأول مُحذّر والثاني مُحذّر منه؟ قلتُ: الجواب أنّه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلّا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يُوضّح ذلك.

وذهب ابن ظاهر وابن خروف إلى أنّ الثاني منصوب بعل آخر مُضمر. فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

واختار في «شرح التسهيل»[٢] مذهبًا ثالثًا، وهو أنّ الثاني معطوف عطف مُفرد لا على التقدير الأوّل، بل على تقدير: اتّقِ تلاقيَ نفسِك والشرّ. فحُذف المُضاف[٣] وأُقيم المُضاف إليه مَقامه. قال: ولا شكّ أنّ هذا أقلّ تكلّفًا،[٤] فكان أولى.

ومثال التكرار: إيّاكَ إيّاكَ من الشرّ. ومثال الإفراد: إيّاكَ من الشرّ. وقد نبّه، على وجوب إضمار ناصب «إيّا» في الإفراد [والتكرار]،[٥] بقوله:[٦]

٦٢٣ - ودُونَ عَطفٍ، ذا لِـ«إيّا» انسُبْ،

وإن كان التحذير بغير «إيّا» لم يلزم[٧] الإضمار إلّا مع العطفِ نحو: مازِ[٨] رأسَكَ والسيفَ،[٩] والشيطانَ وكيدَه، والتكرارِ[١٠] نحو: رأسَك رأسَك، والأسدَ الأسدَ. فإن عُدم العطف والتكرار جاز الإظهار والإضمار نحو: رأسَك، وإن شئتَ قلتَ:[١١] قِ

---

(١) فوقها في ت عن التواتي: فأن تدنو: بدل من نفسك. وانظر الإتحاف ٢:٢٣٧.

(٢) في ٢:١٦١. وباب التحذير والإغراء مفقود من الشرح المتداول، والنص نقله أبو حيان في الارتشاف ٢:٢٨١ عن ابن مالك دون عزو إلى شرح التسهيل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن المحذوف هو التلاقي ونفس. و «أل» في «المضاف» للجنس لتشمل المتضايفين.

(٤) س: تكليفًا.

(٥) تتمة من ح.

(٦) دون عطف أي: مجردًا منه. والإشارة بـ «ذا» إلى حكم النصب بفعل مضمر وجوبًا. واللام: بمعنى إلى. وانسب إليه أي: اجعل له. ودون: متعلق بحال من «إيا». وذا: مفعول به مقدم. واللام: تتعلق بانسب.

(٧) الإتحاف: ٢٣٧. ح: بغير لم يلتزم.

(٨) في حاشية ت: «أي: يا مازن. فهو منادى بحذف حرف النداء». قلت: كذا قال جمهور النحاة وفيه نظر لأن المخاطب هو من بني مازن. فهو مازنيّ وليس اسمه مازنًا. انظر مجمع الأمثال ٢:٢٧٩ والمستقصى ٢:٣٣٩.

(٩) أي: قِ رأسك واحذر السيف. أو احذر تلاقي رأسك والسيف.

(١٠) ط: أو التكرار.

(١١) سقطت من ط.

رأسك. والأسدَ، وإن شئت قلت:[1] احذرِ الأسدَ. وإلى هذا أشار بقوله:[2]

وما سِواهُ سَترُ فِعلِهِ لَن يَلزَما

٦٢٤ ـ إلّا مَعَ العَطفِ، أو التَّكرارِ،[3]

ومثّل التكرار بقوله:

كالضَّيغَمَ الضيغَمَ، يا ذا السّارِي[4]

والضيغم: الأسد.

فإن قلتَ: ما عِلّة التزام الإضمار مع «إيّا» مُطلقًا، ومع غيرها في العطف والتكرار؟ قلتُ: عِلّة التزامه مع «إيّا» كثرة الاستعمال، فشابهت[5] بذلك الأمثالَ. وغيرُها ليس كذلك، إلّا أنّ العطف والتكرار جُعِل كالبدل من اللفظ بالفعل. فلذلك وجب إضماره معهما.

تنبيهات:

الأوّل: أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر، وقال الجُزوليّ: يقبح ولا يمتنع.

الثاني: شمل قوله «وما سِواه» ـ يعني[6] «إيّا» ـ النوعينِ المُتقدِّمَ ذِكرُهما. أعني: ما ناب عن «إيّا» من الأسماءِ المُضافة إلى ضمير المُخاطَب، والمُحذَّرَ منه. وكلامه في «الكافية» وشرحها[7] يقتضي عدم لزوم الإضمار مع التكرار، في الأوّل من هذين النوعين. فإنّه قال:[8]

ونَحوُ: رأسَكَ كـ «إيّاكَ» جُعِلْ إذا الّذِي يُحذَرُ، مَعطُوفًا، وُصِلْ

وقال في الشرح: «فلو لم يُذكر المعطوف جاز الإظهار والإضمار».[9] وقد صرّح الشارح[10] بوجوب الإضمار في نحو: رأسَك رأسَك، لأجل التكرار.

---

(١) سقطت من ط.

(٢) ما سواه أي: ما كان بغير «إيا». والستر: الحذف. ويلزم: يجب. وما: اسم موصول مبتدأ. وسوى: خبر لمحذوف. والجملة: صلة ما. وستر: مبتدأ ثان خبره جملة: لن يلزم. والجملة الكبرى الصغرى: خبر ما. فهي كبرى بالنسبة إلى «لن يلزم»، وصغرى بالنسبة إلى: ما سواه ستر فعله لن يلزم.

(٣) العطف أي: بالواو ولاسم على آخر. والتكرار أي: للمحذر أو للمحذر منه. وإلا: حرف حصر. ومع: يتعلق بحال من فاعل يلزم، أي: معطوفًا أو مكررًا. والتقدير: كائنًا مع العطف أو التكرار.

(٤) الساري: السائر ليلاً. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى بقية الشطر على الحكاية. والضيغم: مفعول لمحذوف: احذر. والثاني: توكيد لفظي لا محل له. وذا: اسم إشارة مبني على السكون لفظًا والضم تقديرًا، في محل نصب منادى. والساري: عطف بيان مرفوع بضمة مقدرة للثقل.

(٥) ت: فأشبهت.

(٦) يفسر الضمير الذي أضيف إليه «سوى». وانظر الإتحاف ٢:٢٣٦.

(٧) ص ١٣٧٦ ـ ١٣٧٨.

(٨) يعني: أن «رأسك» ونحوه إنما يكونان في الحكم مثل «إياك»، فيجب حذف العامل حين يعطف المحذور.

(٩) في حاشية ت: فأُخذ من المفهوم أنه إذا لم يكن عطف، بأن كان مكررًا، يجوز الإظهار.

(١٠) ص٦٠٨.

الثالث: لا يُعطف[١] في هذا الباب إلّا بالواو.

الرابع: لا يُحذف العاطف بعد «إيّاك» إلّا والمحذور[٢] مجرور بـ «من» نحو: إيّاك من الشرّ. وتقديرها مع «أن»[٣] كافٍ نحو: إيّاك أن تفعلَ، أي: من أن تفعلَ. فأمّا بيت الكتاب وهو:[٤]

فـإيّـاكَ إيّـاكَ الـمِـراءَ، فـإنّـهُ   إلَى الـشَّـرِّ دَعّـاءٌ، ولِلشَّـرِّ جـالِبُ

فقيل: هو على حذف الجارّ للضرورة. وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضًا.[٥] وقيل: إنّه[٦] بدل من «إيّاك». وقيل: أَضمر له ناصبًا[٧] آخر بعد «إيّاك». فقوله «إيّاك إيّاك» مُستقلّ بنفسه، ثمّ أَضمر بعد «إيّاك» فعلًا تقديره: اتّقِ المراءَ. على هذا حمله سيبويه. قال في «شرح التسهيل»:[٨] وعلى كُلّ حال، فلا يجوز مثل هذا إلّا في الشعر، انتهى.

وقوله في باب التحذير من «التسهيل»:[٩] ولا يُحذف العاطف بعد «إيّا» إلّا والمحذورُ[١٠] منصوبٌ بإضمار فعل، أو مجرورٌ[١١] بـ «من»، يقتضي جواز: إيّاك المراءَ،[١٢] ونحوِه، على إضمار فعل، لتسويته بينه وبين الجرّ بـ«من».[١٣] وقال أبو البقاء العُكبَريّ في نحو «إيّاك الشرَّ»: المُختار عندي أن يُضمر له فعل يتعدّى إلى مفعولين نحو: جَنِّبْ نفسَك الشرَّ. فـ «أيّاك» في موضع «نفسك».[١٤] ومثّل الشارح[١٥] إفراد «إيّا» بقوله: إيّاك الشرَّ. وقال: «تقديره: أُحذِّرُك الشرَّ. وهو نظير: إيّاك المِراءَ». وظاهر تقديره أنّ الناصب لهما فعل واحد مُتعدّ إلى اثنين. فهو نحوٌ ممّا قاله أبو البقاء.

---

(١) يجوز أن تكون الواو للمعية، والاسم بعدها مفعولاً معه. وإذ ذاك يجوز حذف الفعل ولا يجب لعدم العطف. الأشموني والصبان ٣: ١٩١ عن الدماميني. قلت: جعلُ الواو للمعية أو للعطف مع تقدير فعل مناسب كافٍ في معظم الحالات. ويجوز جعل الواو زائدة للتوكيد، فيقدر فعل يتعدى إلى مفعولين في نحو: رأسك والسيف أي: جنّبْ رأسك السيف. والشاهد الثاني يؤيد هذا.

(٢) س ح: والمحذر.

(٣) يريد: تقدير «من» قبل «أن». ط: أن تفعل.

(٤) البيت للفضل بن عبدالرحمن. الكتاب ١: ١٤١ والعيني ٤: ١١٣ والخزانة ١: ٤٦٥. والمراء: المعارضة بالباطل. والدعاء: المسبب. والجالب: المحضر. ويروى: وبالشرّ آمرُ.

(٥) سقطت من ت وح. والوجه أن المراء منصوب أيضاً بالفعل الذي يقدر لـ «إياك». وهو: أحذّر.

(٦) الضمير للمراء.

(٧) ت ط: ناصب.

(٨) في ٢: ١٦١.

(٩) ص١٩٢.

(١٠) فيما عدا الأصل: والمحذر.

(١١) ت: أو بمجرور.

(١٢) زاد في ت: فإنه.

(١٣) يريد: لأن الناظم جعل في التسهيل نصب المحذور بفعل مضمر، وجره بـ «من»، بعد «إيا» سواء.

(١٤) انظر اللباب ١: ٤٦٣. وسقطت الجملة من النسخ.

(١٥) كذا. ومثال الشارح في ص٦٠٧ و٢٥١: إياك الأسد. ولم يجعله نظير ما في البيت، كما ذكر المرادي. فليحرر.

فإن قلتَ: إذا جُعل ناصب «المراء» فعلًا مُضمرًا بعد «إيّاك» فهل يكون إضماره واجبًا أم جائزًا؟ قلتُ: قال ابنُ عُصفور:[١] إن حذفت الواو لم يلزم إضمار الفعل نحو: فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ. تقديره: دَعِ المراءَ.[٢] ولو كان في الكلام[٣] لجاز إظهار هذا الفعل. انتهى.

٦٢٥ ـ وشَـذَّ «إيّـايَ»، و«إيّـاهُ» أشَـذّ[٤]

الشائع في التحذير أن يُراد به المُخاطَب. وقد ورد للمُتكلّم كقول[٥] من قال: «إيّايَ وأن يَحذِفَ أحدُكمُ الأرنبَ» أي: إيّاي نَحِّ عن حذف الأرنب، ونَحِّ حذفَ الأرنب عن حضرتي. فعلى هذا هو جُملة واحدة.[٦] وقال الزجّاج: إنّ ذلك جُملتان والتقدير: إيّاي وحذفَ الأرنب، وإيّاكم وحذفَ أحدكم الأرنبَ. فحُذف من الأوّل ما أُثبت نظيره في الثاني، ومن[٧] الثاني ما أُثبت نظيره في الأوّل.[٨] وقال بعضهم: «إيّاي» ليس على معنى فعل أمر بل على معنى: إيّاي أُباعدُ.[٩] فجعله خبرًا.

وقد ورد للغائب في قولهم: «إذا بَلغَ الرجُلُ[١٠] السِّتِّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ».[١١] وإليه أشار بقوله «وإيّاه أشذ» أي: أشذّ من «إيّاي». وفي هذا المَثَل شُذوذ من وجه آخر، وهو[١٢] إضافة «إيّا» إلى الظاهر.

وقوله:[١٣]

---

(١) الشرح الكبير ٢: ٤١٠ ـ ٤١١.

(٢) سقط «تقديره دع المراء» من النسخ.

(٣) في حاشية ت: يعني النثر.

(٤) شذ: خالف المقيس من الكلام. وأشذ: أكثر مخالفة من «إياي» للمقيس. وحذفت الذال الثانية للوقف. وإياي أي: وإيانا أيضًا، في محل رفع فاعل على الحكاية. والمراد بـ «إياه» ما كان للغائب وفروعه. وهو في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره أشذ.

(٥) القول لعمر بن الخطاب. أوضح المسالك ٣: ١١٣ والتصريح ٢: ١٩٣ والأشموني ٣: ١٩١.

(٦) أي أصل الكلام لا تقدير الإعراب، لأن تكرار «نح» في التقدير هو للتوضيح، و«حذفَ» معطوف على الضمير إياي، وعن حضرة: معطوف على: عن حذف. أما قول الزجاج فيقتضي أن «إياي» و«إياكم» لكل منهما عامل خاص. فالكلام جملتان في الأصل والتقدير. انظر التصريح ٢: ١٩٣ ـ ١٩٤ وحاشية الشيخ يس عليه.

(٧) ط: وحذف من.

(٨) أي حذف الجملة الأولى «وحذف الأرنب»، ومن الثانية «وإياكم» لدلالة السياق.

(٩) ت س: أتباعد.

(١٠) ط: أحدكم.

(١١) أي: إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة. والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب. الكتاب ١: ١٤١ والتصريح ٢: ١٩٤ والأشموني ٣: ١٩٢ واللسان والتاج (إيا). وجعل الواو للمعية وتقدير «أحذّر» أولى.

(١٢) عبارته تقتضي إضافة «إيا» إلى الهاء أيضًا. وهو مذهب الخليل. والصواب مذهب سيبويه أن الهاء حرف غيبة. الكتاب ١: ١٤١ والصبان ٣: ١٩٢. وزاد في ت: «من». وثمة شذوذ ثالث هو حذف الفعل مع الحرف الجازم.

(١٣) القصد: العدل والصواب. وقاس أي: على إياي وإياه في التحذير. وانتبذ: تنحى. ومن: اسم موصول مبتدأ صلته جملة قاس. وجملة انتبذ: خبر. وعن: تتعلق بهذا الفعل. وتقديمها على المبتدأ جائز.

وعَن سَبِيلِ القَصدِ، مَن قاسَ انتَبَذْ

يقتضي منع القياس على «إيّاي» وعلى «إيّاه»،[1] فلا يُستعمل إلّا حيث سُمع. قلتُ: ظاهر كلامه في «التسهيل»[2] جواز القياس على المُتكلّم لأنّه قال: «يُنصَبُ مُحذِّرًا[3] إيّاي وإيّانا، معطوفًا عليه المحذورُ». فلم يُصرّح بشذوذه وذكر «إيّانا» معه.

[الإغراء وإعرابه]

٦٢٦ - وكَمُحَذِّرٍ، بِلا «إيّا»، اجعَلا مُغرًى بِهِ، في كُلِّ ما قَد فُصِّلا[4]

الإغراء: إلزام المُخاطَب العُكوفَ على ما يُحمد عليه. والمُغرى به منصوب بفعل مُضمر، وحُكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه كحُكم ناصب المُحذَّر به.[5] فيجب إضماره مع العطفِ نحو: الأهلَ والولدَ، والتكرارِ نحو:[6]

* أخـــاكَ أخـــاكَ *

ولا يجب مع الإفراد بل يجوز إظهاره نحو: الزمْ أخاك. إلّا أنّ الإغراء[7] لا يكون بلفظ «إيّاك» وأخواته. فلهذا قال «بلا إيّا».

تنبيه: قد يُرفع المُكرّر في الإغراء والتحذير كقوله:[8]

لَجَديرُونَ بالوَفاءِ، إذا قا لَ أخُو النَّجدةِ: السِّلاحُ السِّلاحُ

وإجاز الفرّاء[9] الرفع في قوله:[10] ﴿ناقةَ اللهِ وسُقْياها﴾، على إضمار: هذه.

(١) المنع لهذا في القياس مقيد بالا يكون معطوفًا. وإلا جاز. نحو قول علي ﷺ أبي طالب:

فلا تَصحَبْ أخا الجَهلِ وإيّاكَ، وإيّاهُ

الارتشاف ٢: ٢٨١ والعقد الفريد ١: ١٩١ والهمع ١: ١٧٠.

(٢) ص١٩٢. (٣) ط: بنصب تحذير.

(٤) المحذر: المنبه بالتحذير. واجعله أي: في الحكم والاستعمال. والمغرى به: ما يلزم به المخاطب بالإغراء. وما فصل أي: ما ذكر مفصلاً في الأبيات ٦٢٢ - ٦٢٥. وقد يكون مركباً من شبه جملة، كما في التعليقة ٧. وانظر «بينكما» في ٢: ٥١. والكاف: مفعول به ثان مقدم. ولا: فصلت بين الجار والمجرور، والتعلق بصفة المحذر. وإيا: في محل جر على الحكاية. ومغرى: مفعول به أول. وبه: في محل رفع نائب فاعل لمغرى. وفي: تتعلق بالكاف. وانظر الإتحاف ٢: ٢٣٨.

(٥) ت: المحذور به.

(٦) قسم بيت لمسكين الدارمي، تتمته في حاشية ح:

إنّ مَن لا أخا لَهُ كَساعٍ، إلى الهَيجا، بِغَيرِ سِلاحِ

ديوانه ص٢٩ والكتاب ١: ١٢٩ والعيني ٤: ٣٠٥ والخزانة ١: ٤٦٥. والهيجا: الهَيجاء. وهي الحرب حذفت همزتها للتخفيف.

(٧) تعريف المرادي للإغراء يقصره على المخاطب. وقيل: إنه ورد منه ما هو للغائب نحو: «فعليه بالصوم»، وللمتكلم نحو: «عليَّ زيدًا». وأوّلا بأن الأمر للخطاب أي: ألزموه الصوم، وألزموني زيدًا. الصبان ٣: ١٩٢.

(٨) معاني القرآن ١: ١٨٨ والخصائص ٣: ١٠٢ وشرح الكافية الشافية ص١٣٨١ والعيني ٤: ٣٠٦ والهمع ١: ١٧٠ والأشموني ٣: ١٩٣ والدرر ١: ١٤٦. والنجدة: الشجاعة. والسلاح: خبر لمبتدأ محذوف. والثاني: توكيد لفظي.

(٩) معاني القرآن: ١: ١٨٨. (١٠) الآية ١٣ من سورة الشمس.

أسماء الأفعال والأصوات(١)

الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مُقدّمة تشتمل على ثلاث مسائل:

[حقيقة أسماء الأفعال ومدلولها]

الأُولى: مذهب جُمهور البصريّين أنها أسماء. وقال بعض البصريّين: أفعال استُعملت استعمال الأسماء.(٢) وذهب الكوفيّون إلى أنّها أفعال حقيقةً. والصحيح أنّها أسماء، لقَبولها بعضَ علامات الأسماء كالتنوين والتعريف، ولعدم قبولها علاماتِ الأفعال، ولورودها على أوازن تُخالف أوزان الأفعال.

الثانية: اختلف القائلون باسميّتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظُ الفعل(٣) لا الحدثُ والزمانُ، بل تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان. وقيل: مدلولها المصادر. إلّا أنّها دخلها معنى الأمر ومعنى الوقوع(٤) بالمُشاهدة،(٥) ودلالةُ الحال في غير الأمر، فتبعه الزمان.(٦) وقيل: إنّها دالّة على ما تدلّ(٧) عليه الأفعال من الحدث والزمان. إلّا أنّ دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصّيغة.(٨) قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي عليّ وجماعة.

---

(١) أي: وأسماء الأصوات. وقيل: الأصوات بالرفع عطفًا على أسماء. وهذا ظاهر مذهب المرادي، خلافًا لابن مالك. انظر شرح المرادي بعد، وشرح الكافية الشافية ص١٣٩٦ ـ ١٣٩٧.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «من كونها يدخلها تنوين وتعريف وتنكير، واستتار الضمير فيها كما في الأسماء نحو: الزيدون هيهات. فيستتر الضمير كما في: الزيدون قائمون». وتحت هذه الحاشية أن المعرفة منها هو غير المنون، والنكرة هو المنون. قلت: وذهب ابن صابر إلى أن هذه الكلمات قسم رابع سماه الخالفة. الهمع ٢: ١٠٥ والإتحاف ٢: ٢٤٠.

(٣) أي: من حيث إن الفعل دال على المعنى الموضوع هو له، لا من حيث كونه مطلق لفظ. فآمين مثلاً مسمى به الفعل الذي هو استجب، لا من حيث كونه لفظًا من الألفاظ، بل من حيث كونه لفظًا دالاً على طلب الاستجابة. الصبان ٣: ١٩٥ عن الدماميني.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: «هو المصدر فيما مضى لأن المصدر ومعنى الأمر والفعل لا بد لهما من الزمان يقعان فيه». ط: ودخلها معنى الوقوع.

(٥) فوقها في ت عن التواتي: قوله بالمشاهدة راجع إلى اثنين هما معنى الأمر ومعنى الوقوع.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: تبع الثلاثة. وأفرد الضمير كقوله تعالى: ﴿ومِن ثَمَراتِ النَّخِيلِ والأعنابِ، تَتَّخِذُونَ مِنهُ سَكَرًا﴾. الآية ٦٧ من سورة النحل.

(٧) ت: «دل». ط: يدل.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: بخلاف الأفعال فإنها تدل عليه باختلاف الصيغ مع الوضع. فعلى هذا فالوضع عام في أسماء الأفعال والأفعال. والصوغ خاص بالأفعال.

فهذه ثلاثة مذاهب. فصَهْ مثلًا على الأوّل اسم للفظ: اسكُتْ،[١] وعلى الثاني اسم لقولك: سُكوتًا، وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل. إلّا أنّ دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع.

الثالثة: ذهب كثير، منهم الأخفش، إلى أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المُصنّف،[٢] ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وذهب المازنيّ ومَن وافقه إلى أنّها في موضع نصب.[٣] ونُقل عن سيبويه وعن الفارسيّ القولان. وذهب بعض النحويّين إلى أنّها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى في: أقائم الزيدان؟

وقد عرّفها بقوله:[٤]

٦٢٧ ـ ما نابَ عَن فِعلٍ، كَشَتّانَ وَصَهْ، هُوَ اسمُ فِعلٍ، وكَذا: أوَّهْ، ومَهْ

قوله «ما نابَ عن فِعل» جنس يشمل اسم الفعل[٥] وغيره ممّا ينوب عن الفعل. وقوله «كشَتّانَ وصَهْ» يعني: في كونه غيرَ معمولٍ ولا فضلةٍ. وهو تمثيل تمّم به الحدّ.[٦] فخرج به ما ناب عن فعل،[٧] وهو معمولٌ كالمصدر العامل، أو فضلةٌ كالحرف العامل عملَ الفعل، فإنّهما ليسا كشتّانَ وصَهْ. وهذا كقوله في «الكافية»:[٨]

نائبُ فِعلٍ، غيرُ مَعمُولٍ، ولا فَضْلةٍ اسمُ الفِعلِ،

[القياسي والسماعي]

تنبيه: اسم الفعل نوعان:

أحدهما: ما كان في الأصل ظرفًا ومجروره،[٩] أو حرفَ جرّ ومجروره، وسيأتي.[١٠]

---

(١) في حاشية الأصل: لعله بمعنى المصدر.
(٢) شرح الكافية الشافية ص١٣٨٣ ـ ١٣٨٤.
(٣) فوقه في ت عن التواتي أن العامل فيها ما نابت عنه. قلت: هو الفعل المقدر، وهي في محل نصب مفعول مطلق.
(٤) ناب عن فعل: قام مقامه في الدلالة والعمل. بل دلالته أخص من الفعل، فلا يحل أحدهما محل الآخر حقيقة، لأن اسم الفعل يقصد به المبالغة. فمعنى أف مثلاً: أتضجر كثيرًا جدًّا. ومعنى هيهات: بعد كثيراً جدًّا. وشتان: بفتح النون وكان الفراء يكسرها. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة هو اسم. والكاف: حال من فاعل ناب مضاف إلى شتان على الحكاية. والكاف الثانية: خبر مقدم مضاف إلى «ذا» المشار به إلى ما ذكر من شتان وصه. ووجه الشبه هو النيابة عن الفعل والكون اسم فعل. وأوه: في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية.
(٥) س: اسم الفاعل.
(٦) الحد: ضرب من التعريف. وهو قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها.
(٧) ط: الفعل.
(٨) ص١٣٨٢. وتمته:

والمُجدِي: افْعَلا

(٩) ت ح: ومخفوضه.
(١٠) في شرح البيت ٦٢٩.

والآخر: ما ليس كذلك. وهو ضربان: ضرب مُختلَف في القياس عليه، وضرب مقصور على السماع. فالمُختلف في قياسه ثلاثة أنواع:

الأوّل: بناء «فَعالِ» من الثلاثيّ المُجرّد[1]، مذهب سيبويه والأخفش أنه مقيس، ومذهب المُبرّد أنه لا يُقاس عليه.

الثاني: بناء «فَعالِ» من «أفعَلَ»[2]، أجاز ابن طلحة القياس عليه كما أجاز البناء منه في التعجّب.[3] وقد سُمع منه «دراكِ» من: أدركَ.

الثالث: بناء «فَعْلالِ» من الرباعيّ، أجازه الأخفش قياسًا على ما سُمع من قولهم: قَرقارِ وعَرعارِ.[4] ومذهب سيبويه أنّ ذلك لا يُقاس عليه، وهو الصحيح لقِلّته. وأنكر المُبرّد سماع اسم الفعل من الرباعيّ، وذهب إلى أن: قرقارِ وعرعارِ: حكايتا صوت.[5]

وأمّا المُتفَق على قصره على السماع فما عدا هذه الأنواع، وهو ألفاظ كثيرة، وأنا[6] أشرح منها ما اشتمل عليه النظم، إن شاء الله تعالى. وقد اشتمل البيت على أربعة ألفاظ منها. وهي: شَتّانَ وصَهْ وأوّهْ ومَهْ.

أمّا «شَتّانَ» فهي[7] اسم فعل، بمعنى: تَباعَدَ أو افترقَ.[8] وذهب أبو حاتم والزجّاج إلى أنّ «شَتّان» مصدر، جاء على «فَعْلان»، وهو واقع موقع الفعل.[9] ويقال: شتّان زيدٌ وعمرٌو، وشتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو، بزيادة «ما»، وشتّانَ ما بينَ زيدٍ وعمرٍو. ونقل ابن عصفور وغيره أنّ الأصمعيّ منع:[10] شتّانَ ما بينَ زيدٍ وعمرٍو. ورُدّ عليه بأنه مسموع، ونقل صاحب «البسيط» أنّ الأصمعيّ جوّز أن يكون بمعنى: بَعُدَ ـ فتقول: شتّانَ ما بينَ زيدٍ وعمرٍو ـ وأنّ غيره منع من ذلك.

وأمّا «صَهْ» فاسم فعل، بمعنى: اسكُتْ. ويقال: صهِ، بكسر الهاء غيرَ مُنوّنة، وصهٍ، بالتنوين.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: نزالِ وضرابِ وقتالِ.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: مثال ذلك: أجلسَ وأخرجَ وأدركَ. فتقول على الترتيب: جلاسِ وخراجِ ودراك.

(٣) كذا نقلاً عن الارتشاف ٣: ١٩٨. والمرادي لم يذكر مذهب ابن طلحة هناك. انظر شرح البيت ٤٧٨. وفي حاشية ت عن التواتي: زيد ما أعطاه للدراهم!

(٤) قرقارِ أي: صوّتْ. وعرعارِ أي: العب. وفي حاشية ت عن التواتي أنهما من قرقر وعرعر. وقرقار: اسم الرعد. وعرعار: شيء يلعبه الصبيان. فإذا أرادوا اللعب قالوا: عرعار. فيجتمعون لذلك. وانظر الإتحاف ٢: ٢٤١.

(٥) يريد أنهما اسما صوت. فالأول حكاية صوت الرعد. والثاني حكاية صوت الصبيان. وفي النسخ: حكاية صوت.

(٦) س: وإنما. (٧) ت: فهو.

(٨) قيد الزمخشري معنى الافتراق هنا بكونه في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل والصحة والسقم. فلا يقال: شتان الخصمان عن المجلس.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالفعل: الماضي. والناصب له «تباعد» من معناه.

(١٠) هذا لأنه يرى أن «شتان» مثنى شت. فهو بكسر النون مثل «سيّانِ» يخبر به عن اثنين. الارتشاف ٣: ٢٠٩ والصبان ٣: ١٩٧.

وسيأتي[١] أن ما نُوّن فهو نكرة، وما لم يُنوّن فهو معرفة. وقد يقال: صاهْ، بالألف قبل الهاء الساكنة.

وأمّا «أوَّهْ» فاسم فعل بمعنى: أتوجّعُ. وفيه[٢] لغات أُخر:[٣] أَوِّهِ آوَّهِ أَوْهُ أَوْهِ أَوْهَ أَوَّتاهُ آوِيّاهُ آهِ آهْ آوَّهْ آوِهْ آوُوهْ أَوَاهْ.

وإذا صُرّف الفعل منه قيل: أَوَّهَ وتأوَّهَ.

وأمّا «مَهْ» فاسم فعل بمعنى: انكفِفْ، لا بمعنى: اكفُفْ. لأنّه مُتعدّ و«مه» لا يتعدّى. ويقال: مَهِ بالكسر ومهٍ بالتنوين، كما تقدّم في «صَهْ».

[أنواع اسم الفعل]

٦٢٨ ـ وما بِمَعنَى «افعَلْ»، كآمِينَ، كَثُرْ وغَيرُهُ، كَوَيْ وهَيهَاتَ، نَزُرْ[٤]

اسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير. وضرب بمعنى المُضارع، وضرب بمعنى الماضي، وكلا هذين الضربين قليل. ومِن الذي بمعنى الأمر مقيس كما تقدّم، وليس في الذي بمعنى الماضي أو المُضارع[٥] شيء يُقاس عليه. ومثّل الأمر بـ «آمِينَ»، والمضارع بـ «وَيْ»، والماضي بـ «هَيهاتَ».

أمّا «آمين» فاسم فعل بمعنى: استجِبْ. وفيه لغتان: المدّ والقصر، خلافًا لابن دُرُستُويه في تخصيصه القصرَ بالضرورة. وإذا مُدّ فقيل: وزنه «فاعِيل» وهو أعجميّ. وقيل: أصله القصر ووزنه «فَعِيل»، والمدّ إشباع لأنّه ليس في كلام العرب: أفعِيل ولا فاعِيل ولا فيعيل. حُكي ذلك عن أبي عليّ.[٦] وحكى القاضي عِياض[٧] عن الداووديّ آمّينَ،[٨] بالمدّ والتشديد، وقال: إنّها لغة شاذّة. وذكر ثعلب وغيره أنّ تشديد الميم خطأ.

---

(١) في شرح البيت ٦٣٢. (٢) في النسخ: وفيها.

(٣) اختلفت النسخ في العدد والضبط، فاستأنست في ذلك بما في القاموس المحيط والصبان ٣: ١٩٩ ـ ٢٠٠. ثم إن بعض هذه اللغات ينون للتنكير. وانظر الارتشاف ٣: ٢٠٦ والإيضاح ص٢٠ ـ ٢٣.

(٤) ما بمعنى افعل أي: اسم الفعل بمعنى الأمر. وغيره أي: ما كان بمعنى الماضي أو المضارع. ونزر: قل في كلام العرب. وما اسم موصول مبتدأ. خبره جملة كثر. وبمعنى: متعلقان بفعل صلة الموصول. وافعل: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. والكاف: حال من فاعل الفعل المحذوف. وغير: مبتدأ خبره جملة نزر. والكاف: صفة لغير مضافة إلى «وي» على الحكاية. (٥) فيما عدا الأصل: المضارع أو الماضي.

(٦) المسائل الحلبيات ص٩٧ ـ ١٢٠ والإيضاح ص٢١. والراجح أن «فيعيل» هو «فاعِيل» بإمالة الألف، وهي لغة ثالثة معروفة. انظر التاج (أمن).

(٧) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، إمام أهل الحديث في زمانه وقاض مشهور. توفي سنة ٥٤٤. أزهار الرياض ١: ٢٣.

(٨) قيل: هذه كلمة أخرى، لأن جمع آمّ بمعنى: قاصد، وليست لغة في آمين.

وأمّا «وَيْ» فهو اسم فعل بمعنى: أعجبُ. ومثلها:[1] وا وواها. قال في «شرح الكافية»:[2] ووَيْ ووا وواها بمعنى: أعجبُ. وقال غيره: ويْ بمعنى: أعجبُ. وفيها تندّم. ووا بمعنى التعجّب والاستحسان. قال:[3]

* وا بـأبِـي أنـتِ، وفُـوكِ الأشـنَـبُ *

وتلحق «وي» كافُ الخَطاب كقول عنترة:[4]

* قِيلُ الفَوارِسِ: وَيكَ، عَنتَرَ، أقدِمِ *

وزعم الكسائيّ أنّ «ويك» محذوفة من «ويلَك». فالكاف على قوله ضمير مجرور. وأمّا قوله تعالى:[5] ﴿وَيكَ أنَّ اللهَ يَبسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ﴾ فقال[6] الخليل وسيبويه:[7] هي وي، ثمّ قال: كأنّ الله يبسط الرزق. وقال أبو الحسن: هي «ويك» بمعنى: أعجبُ لأنّ الله.[8]

وأمّا «هَيهاتَ» فاسم فعل بمعنى: بَعُدَ. خلافًا لأبي إسحاق[9] إذ جعلها بمعنى البُعد، وزعم أنّها في موضع رفع نحو قوله تعالى:[10] ﴿هَيهاتَ هَيهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾، وخلافًا للمُبرّد إذ زعم أنها ظرف غير مُتمكّن وبُني لإبهامه، وتأويلُه عنده: في البعد. ويفتح الحجازيّون تاء «هيهاتَ» ويقفون[11] بالهاء، ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمّها. وإذا ضُمّت فمذهب أبي عليّ أنها تُكتب بالتاء، ومذهب ابن جنّي أنها تُكتب بالهاء.

وحكى الصغانيّ[12] فيها ستًّا وثلاثين لغة: هيهات وأيهات وهَيهان وأيهان وهائهات

---

(١) ط: وأن مثلها.
(٢) ص١٣٨٥.
(٣) أحد بني تميم. الجنى الداني ص٣٥٢ والارتشاف ٣: ٢٠٠ وشرح الكافية الشافية ص١٣٧٦ والمغني ص٤٠٨ وشرح شواهده ص٧٨٦ والعيني ٤: ٣١٠ وأوضح المسالك ٣: ١١٧ والأشموني ٣: ١٩٨. والأشنب الحاد الأسنان.
(٤) عجز بيت صدره:

ولقد شفى نفسي، وأبرأ سقمها

ديوانه ص٢١٩ والجنى الداني ص٣٥٣ والأشموني ٣: ١٩٨ والارتشاف ٣: ١٩٩ والعيني ٤: ٣١٨ والخزانة ٣: ١٠١. والسقم: المرض. والقيل: القول. ووي هنا بمعنى: نعجب.
(٥) الآية ٨٢ من سورة القصص.
(٦) ط: قال.
(٧) الكتاب ١: ٢٩٠. وكأن: للتحقيق واليقين لا للتشبيه. الإتحاف ٢: ٢٤١.
(٨) الصواب: نعجب لأنّ الله. ط: كأن الله يبسط.
(٩) هو إبراهيم بن السري الزجاج. وفي حاشية ط أنه إبراهيم بن أحمد المتوفى سنة ٧١٠.
(١٠) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون. وانظر معاني القرآن للزجاج ٤: ١٢ - ١٣.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ٢٤٢. ط: فيقفون.
(١٢) الحسن بن محمد بن الحسن، لغوي مشهور توفي سنة ٦٥٠. وانظر الارتشاف ٣: ٢٠٧ والتكملة والذيل ٦: ٣٦١.

وأيهات، كُلّ[١] واحدة من هذه الستّة[٢] مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكُلّ واحدة منها مُنوّنة وغير مُنوّنة. فتلك ستّة وثلاثون وجهًا. وحكى غيره: هَيهاكَ[٣] وأيهاكَ، والكاف للخطاب، وأيهاء وأيها وهَيهاء وهَيها.[٤] وقرأ عيسى بن عُمر الهمدانيّ «هَيهاتْ هَيهاتْ» على نيّة الوقف.[٥]

[المنقول من ظرف أو مصدر]

٦٢٩ - والفِعلُ مِن أسمائهِ «عَلَيكا» وهٰكَذا «دُونَكَ»، مَعْ «إِلَيكا»[٦]

يعني: أنّ من اسم الفعل نوعًا هو في الأصل جارّ ومجرور، أو ظرف ومجروره. **فالأوّل**: عليك وإليك وكذاك وكما أنتَ. **والثاني**: عِندَك ولدَيك ودُونَك ووراءك وأمامَك ومكانَك وبَعدَك. هذا هو المسموع.

فعليك بمعنى: الزمْ. ويتعدّى بنفسه. قال الله تعالى:[٧] ﴿عليكم أنفُسَكُم﴾، وبالباء تقول: عليك بزيدٍ.[٨]

وإليكَ بمعنى: تَنَحَّ، وهو لازم عند البصريّين. وزعم ابن السّكّيت والكوفيّون أنّها تتعدّى فتقول: إليك زيدًا، أي: أمسكْ زيدًا.

وكذاك بمعنى: أمسكْ.[٩] كقوله:[١٠]

* كَذاكَ القَولَ، إنَّ عليكَ عَينا *

(١) ط: وكل.

(٢) س ح: الست.

(٣) ط: غيره فيها هيهانًا.

(٤) زاد في ت: وهِيها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي تعليق بالبيت ٨٩٨ من الألفية.

(٦) الفعل هنا: فعل الأمر. والإشارة بـ «ذا» إلى: عليك. ووجه الشبه هو الاسمية لفعل الأمر. وتسكين عين «مع» لغة. والفعل: مبتدأ. وعليك: في محل رفع مبتدأ ثان على الحكاية خبره متعلّق: من أسماء. والجملة خبر الفعل. ودونك: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الكاف المضافة إلى اسم الإشارة. ومع: يتعلق بحال من دونك، ومضاف إلى «إليك» على الحكاية.

(٧) الآية ١٠٥ من سورة المائدة. ح: «جل وعلا». وانظر الارتشاف ٣: ٢١٣ - ٢١٤.

(٨) قيل: الباء زائدة للتقوية لأن فعل «الزم» متعد بنفسه. وإن لم تكن زائدة فمعنى عليك: تمسك.

(٩) س: «بمعنى انتظر أمسك». ح: بمعنى أمسك زيدًا.

(١٠) عجز بيت لجرير، صدره في حاشية ح:

يَقُلْنَ، وقَد تَلاحَقَتِ المَطايا

وتلاحقت: لحق بعضها بعضًا. والمطايا: جمع مطية. وهي ما يمتطى من الإبل. ديوانه ص٥٧٩ والعيني ٤: ٣١٩ والارتشاف ٣: ٢١٣.

وكما أنت بمعنى: انتظرْ. حكى الكسائيّ: كما أنت زيدًا، أي: انتظرْ زيدًا، وكما أنتني، أي: انتظرني.

وعِندَكَ بمعنى: خُذْ. وهي مُتعدّية، وترد بمعنى: توقّفْ. فتكون لازمة.

ولَدَيكَ بمعنى: خُذْ. وهي مُتعدّية. تقول: لَدَيكَ زيدًا.

ودُونَكَ بمعنى: خُذْ. وهي مُتعدّية،[1] وبمعنى: تأخّرْ، أيضًا. فلا تتعدّى.[2]

ووراءكَ بمعنى: تأخّرْ.

وأمامَكَ بمعنى: تقدّمْ.

ومَكانَكَ بمعنى: اثبُتْ. وسمع الفرّاء: مَكانَني،[3] أي: انتظرني. فتكون ذات تَعدّ ولُزوم.

وبعَدَكَ بمعنى: تأخّرْ.

وحكى الكسائيّ الإغراء بـ «بينَ»، وسمع من كلامهم: «بينَكُما البعيرَ[4] فخُذاه». ولا حُجّة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال.

تنبيهات:

الأوّل: لا يُستعمل هذا النوع في الغالب إلّا جارًا لضمير[5] المُخاطَب. وشذّ «عليّ»[6] بمعنى: أَولِني، و«إليَّ» بمعنى: أتنحّى، و«عليه» بمعنى: لِيلزمْ.[7]

الثاني: أجاز الكسائيّ قياس بقيّة الظروف[8] على المسموع بشرط الخطاب، نحو: خلفَكَ وقُدّامَكَ. ونقله بعضهم عن الكوفيّين. ومذهب البصريّين قصر ذلك على السماع.

الثالث: اختُلف في كاف «عليكَ» وأخواته. فمذهب الكسائيّ أنّها في موضع نصب، ومذهب الفرّاء أنّها في موضع رفع، ومذهب البصريّين أنّها في موضع جرّ. وهو الصحيح لأنّ الأخفش روى عن عرب فصحاء:[9] عليَّ عبدِ الله زيدًا، بجرّ «عبدِ الله» فتبيّن أنّ الضمير مجرور الموضع. وذهب ابن بابِشاذ إلى أنّها حرف خطاب، فلا موضع[10] لها من الإعراب.

---

(١) فيما عدا الأصل: فتتعدى. (٢) ط: وتتعدى.

(٣) س ح: مكانكني.

(٤) أي: أمسكا البعير. الارتشاف ٣: ٢١٤.

(٥) ط: متصلاً بمضير.

(٦) نحو: عليّ زيدًا. وقيل: معناه الإغراء. الصبان ٣: ١٩٢.

(٧) ت: الزم.

(٨) ح: في بقية الظروف القياس.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٤٣ أن في الشاهد إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم دون شرط. قلت: عطف البيان أولى. وقيل: الرواية «على» بالألف. فهو إغراء المتكلم نفسه بزيد.

(١٠) ح: ولا موضع.

الرابع: في كُلِّ واحد من هذه الأسماء، مع الضمير المجرور، ضميرُ رفع مستتر هو الفاعل. فلك في التوكيد أن تؤكّد الكاف بالمجرور،[١] فتقول: عليك نفسِك، وأن تؤكّد المُستتر بالرفع فتقول: عليك أنتَ نفسُك. ولا بُدّ من توكيده[٢] بالمرفوع المُنفصل.[٣]

٦٣٠ - كَذا: رُوَيدَ بَلهَ، ناصِبَينِ ... ويَعمَلانِ الخَفضَ، مَصدَرَينِ[٤]

رُويدَ: يُستعمل أمرًا وغيرَ أمر، فإذا استُعمل أمرًا فله حالان:

أحدهما: أن يكون مبنيًا على الفتح، وإذا وليه مفعوله نُصب[٥] نحو: رُويدَ زيدًا. فهو ههنا اسم فعل بمعنى: أمهِلْ. لأنّه لو كان مصدرًا لكان مُعربًا. وذكر بعضهم أنّه يرد بمعنى: دَعْ. ومنه: لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك، رُويدَ ما الشِّعرَ. أي: فدع الشعر. وما: زائده. ويجوز ألّا تُزاد كما قال:[٦]

* رُويدَ بَنِي شَيبانَ، بَعضَ وَعِيدِكُم *

والآخر: أن يكون مُعربًا منصوبًا إما مُضافًا نحو: رُويدَ زيدٍ. وإما منوّنًا منصوبًا نحو: رويدًا زيدًا. فهو ههنا مصدر لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنيًا. وإذا أُضيف فتارة يُضاف إلى فاعله نحو: رُويدَ زيدٍ عمرًا. وتارة إلى مفعوله نحو: رُويدَ زيدٍ.[٧] قيل: ومن الإضافة إلى فاعله قولهم:[٨] رُويدَكَ زيدًا. ويحتمل أن يكون اسم فعل والكاف للخطاب. وإذا نُوّن نَصَبَ المفعول. ومنع المُبرّد النصب به لكونه مُصغّرًا.

ورُوَيد: تصغيرُ إرواد، مصدر أروَدَه أي: أمهله، تصغيرَ ترخيم. وذهب الفرّاء إلى أنه تصغير «رَوْد» بمعنى المَهْل. ورُدّ بأنّ «رُويد»[٩] يتعدّى.

وإذا استُعمل غير أمر فله حالان:

---

(١) في النسخ: بالجر.

(٢) أي: توكيد المستتر. وفيما عدا الأصل: تأكيده.

(٣) زاد في النسخ: «قوله». وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(٤) الإشارة إلى «عليك» في البيت المتقدم. ووجه الشبه هو الاسمية لفعل الأمر. وناصبين أي: ما بعدهما من الأسماء. ويعملان أي: لفظا رويد وبله وهما مصدران. والخفض: الجر لما بعدهما. والكاف: خبر مقدم مضاف.

(٥) ح: مفعول نصبه.

(٦) صدر بيت لوداك بن شميل، عجزه:

تَلاقَوا، غَدًا، خَيلي عَلَى سَفَوانِ

شرح الحماسة ص١٢٧ والارتشاف ٣:٢٠٥ والعيني ٤:٣٢١ والإتحاف ٢:٢٤٣. يسخر الشاعر ببني شيبان. ورويد أي: ارفقوا وتمهلوا. وبعض وعيدكم أي: كفوا بعضه. وسفوان: اسم مكان.

(٧) زاد في حاشية ت: عمروٌ.

(٨) الارتشاف ٣:٢٠٥.

(٩) ط: رويدًا.

أحدهما: أن يكون حالًا كقولهم: ساروا رُويدًا. فقيل: هو حال من الفاعل أي مُرودِينَ. وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي: ساروه رُويدًا.

والآخر: أن يكون نعتًا، إمّا لمصدر مذكور نحو: ساروا سيرًا رُويدًا، وإمّا لمصدر محذوف نحو: ساروا رُوَيدًا، أي: سيرًا رُويدًا. وضُعّف كونه نعت مصدر(١) محذوف، لأنّه صفة غير خاصّة بالموصوف.(٢) واختُلف في «رُويد» الواقع نعتًا، فقيل: هو الذي يُستعمل مصدرًا وُصف به كما وُصف بِرِضًا. وقيل: هو(٣) تصغيرُ مُرْوِد تصغيرَ الترخيم، وليس بمصدر.

وأمّا «بَلْهَ» فتكون اسم فعل بمعنى: دَعْ. وهي مبنيّة(٤) نحو: بلهَ زيدًا. وتكون مصدرًا بمعنى «تَرْك»(٥) النائب عن: اترُكْ: فتُستعمل مُضافةً نحو: بلهَ زيدٍ. وهو مضاف إلى المفعول. وقال أبو عليّ: إلى الفاعل.(٦) وروى أبو زيد فيه القلب، إذا كان مصدرًا، تقول: بَهْلَ زيدٍ. وحكى أبو الحسن الهيثم(٧) فيه فتح الهاء واللام، فتقول: بَهَلَ زيدٍ. وأجاز قُطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى: كيفَ فتقول: بلهَ زيدٌ؟ ويُروى قوله:(٨)

* بَلهَ الأكُفِّ، كأنّها لم تُخلَقِ *

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجرّ على أنّها مصدر، وبالرفع فقيل: هي اسم فعل بمعنى: بقيَ.(٩) وقيل: بمعنى: كيفَ. وأنكر أبو عليّ الرفع بعدها.

وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ «بلهَ» بمعنى: غير. فمعنى بله الأكفّ: غيرَ الأكفّ. وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جرّ. وعدّها الكوفيّون والبغداديّون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.(١٠)

---

(١) ح ط: نعتًا لمصدر.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني لأن نعت المحذوف لا يكون إلا خاصًّا به كشاعر وكاتب.

(٣) سقطت من ط.

(٤) ط: وهو مبني.

(٥) ت ح: تركًا.

(٦) أي: كما أضيف «رويد» إلى الفاعل في قولهم: رويد زيد عمرًا.

(٧) انظر التصريح ١: ١٢٦ والارتشاف ٣: ٢٠٢.

(٨) عجز بيت لكعب بن مالك، صدره في ح:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هامَاتُها

ديوانه ص٢٤٥ والارتشاف ٢: ٣٣١ و٤٦٤ والجنى الداني ص٤٢٥ والخزانة ٣: ١٠ والأشموني ٢: ١٢١ و٣: ٢٠٣ والإتحاف ٢: ٢٤٣. يصف السيوف. والضاحي: البارز عن مكانه. والهامة: الرأس.

(٩) ت: «كفى». ط: اترك.

(١٠) زاد في ح: وقوله.

[عمل اسم الفعل وتنكيره]

٦٣١ ـ وما لِما تَنوبُ عَنهُ، مِن عَمَلْ، لَها، وأَخِّرْ ما الَّذي فِيهِ العَمَلْ(١)

يعني: أنّ أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها، فترفع الفاعل ظاهرًا نحو: هيهاتَ زيدٌ، ومُضمرًا نحو: نزالِ، وتنصب المفعول إن نابت عن مُتعدّ، وتتعدّى إليه بحرف الجرّ إن نابت عمّا يتعدّى به. وينبغي أن يقول «غالبًا» كما قال في شرح «التسهيل»،(٢) احترازًا من «آمين». فإنّها لم يُحفظ لها مفعول وفعلها يتعدّى.(٣)

وقوله «وأخِّرْ ما الَّذِي فِيهِ العَمَلْ» يعني: أنّه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يُسوَّى بينها وبين أفعالها في جواز التقديم، فلا يقال: زيدًا دَراكِ. قال الشارح:(٤) هذا مذهب جميع النحويّين، إلّا الكسائيّ فإنّه أجاز فيه ما يجيز في الفعل من التقديم والتأخير. انتهى. ونقلَه بعضهم عن الكوفيّين.

تنبيه: مذهب المُصنّف جواز إعمال اسم الفعل مُضمرًا. وقال في «شرح الكافية»:(٥) إنّ إضمار اسم الفعل مُقدّمًا لدلالة مُتأخّر عليه جائز عند سيبويه. انتهى.(٦) ومنع كثير من النحويّين حذفه وإبقاء معموله، وتأوّلوا كلام سيبويه.

٦٣٢ ـ واحكُمْ بِتَنكِيرِ الَّذي يُنَوَّنُ مِنها، وتَعريفُ سِواهُ بَيِّنُ(٧)

ما نُوّن من أسماء الأفعال فهو نكرة، وما لم يُنوّن فهو معرفة. وهي ثلاثة أقسام: لازم التعريف كنزالِ وآمينَ. ولازم التنكير كواهًا بمعنى: أعجبُ، ووَيها بمعنى: اغرَ. وذو وجهين نحو: صَه ومَه. وذهب قوم إلى أنّ أسماء الأفعال كُلّها معارف، ما نُوّن منها وما لم يُنوّن، تعريفَ عَلَمِ الجنس.(٨) والأوّل هو المشهور.

---

(١) سقط أكثر الشطر الثاني من النسخ. وما تنوب عنه أي: الأفعال. والذي فيه العمل أي: معمول اسم الفعل. وما: اسم موصول مبتدأ خبره محذوف هو متعلق: لها. ولما: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوفة. وجملة تنوب: صلة «ما» الثانية. ومن: تتعلق بحال من «ما» الأولى. وأخر: فعل أمر. وما: حرف زائد لتوكيد الموصول بعده. والذي: مفعول به. وفيه: متعلقان بخبر مقدم للعمل. والجملة: صلة الذي. ط: «ما لذي» أي: ما لهذه الأسماء. فما: اسم موصول مفعول به. ولذي: متعلقان بخبر العمل. وفيه: متعلقان بالعمل. وليس في ورود «عمل» و«العمل» إيطاء، لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا.

(٢) ص٢١٠. وما نشر من «شرح التسهيل» خال من أسماء الأفعال والأسماء. وانظر الإتحاف ٢:٢٤٤.

(٣) كذا زعم النحاة، مع أنهم جعلوا «آمين» بمعنى: استجب. وهو قد يكون لازمًا نحو: استجاب الله لك أي: قبل دعاءك. وانظر الأشموني ٣:٢٠٥ والتصريح ٢:١٩٩.

(٤) ص٦١٤. (٥) ص١٣٩٥.

(٦) في حاشية ت: «زاد الأشموني بعد ما ذكر الثالث: قال في التسهيل: ولا علامة... بمعنى: أقبل». انظر ٣:٢٠٥ ـ ٢٠٦ من الأشموني وما يقابله من التسهيل.

(٧) سقط الشطر الثاني من ت وح. واحكم أي: اقطع. والمراد بالتنكير والتعريف هنا أنهما لا يكونان للفعل الذي جاء الاسم بمعناه، بل لمصدر ذلك الفعل، لأن الفعل لا يعرف ولا ينكر. ومنها أي: من أسماء الأفعال. وسواه أي غير المنون. والمراد به المبني. وبين أي: ظاهر في البناء. ومنها: متعلقان بحال من الذي. وسوى: مضاف إليه وهو مضاف. وانظر الإتحاف ٢:٢٤٥.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن «صه» مثلًا علم للسكوت.

[أسماء الأصوات]

ولمّا فرغ من أسماء الأفعال انتقل إلى الأصوات. وهي ألفاظ أشبهَتْ أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، وهي نوعان:

أحدهما: ما خُوطب به ما لا يعقل، إمّا لزجره[١] ك «هَلا» للخيل[٢] و«عَدَسْ»[٣] للبغل، وإمّا لدعائه[٤] ك«أوْ» للفرس ودَوهِ[٥] للرُّبَع.[٦] وإلى هذا النوع أشار بقوله:[٧]

٦٣٣ ـ وما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ، مِن مُشبِهِ اسمِ الفِعلِ، صَوتًا يُجعَلُ

والثاني: ما وُضع لحكاية صوت حيوانٍ نحو «غاقِ» للغراب و«ماءِ» للظبية، أو غيرِ حيوان نحو «قَبْ» لوقع السيف و«طَقْ» لوقع الحجر. وإلى هذا النوع أشار بقوله:[٨]

٦٣٤ ـ كذَا الَّذِي أجدَى حِكايةً، كَقَبْ

أي: أفهمَ حكاية. ثمّ قال:[٩]

والزَمْ بِنا النَّوعَينِ، فهْوَ قَد وَجَبْ

يحتمل أن يعني[١٠] بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات، ويحتمل أن يعني[١١] نوعَي الأصوات.

---

(١) يقال: زجر زيد الحيوان أي: كفه عن عمل، أو حثه وحمله على السرعة أو غيرها. وقد يزجر صغار الآدميين. نحو «كخ» لزجر الطفل عن تناول شيء. ط: لزجر.

(٢) هلا أي: اقربي.

(٣) عدس أي: أسرع. وانظر الإتحاف ٢:٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٤) الدعاء: الطلب. ط: لدعاء.

(٥) س: «ودو». ح: وذو.

(٦) الربع: الفصيل ينتج في الربيع. وفي حاشية ت عن التواتي أن أسماء الأصوات مشكلة تقتضي التأمل، لأن الاسم هنا هو المسمى، وغاق مثلًا اسم لصوت الغراب. فالاسم خلاف المسمى.

(٧) سقط الشطر الثاني من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت وعلق عليه بأن في الكافية مثله، وهو احتراز لم يرد في التسهيل، لئلا يلتبس بخطاب الديار والليل كما ذكر ابن هشام. انظر شرح الكافية الشافية ص ١٣٩٦ والتسهيل ص ٢١٣ وأوضح المسالك ٣:١٢٤ ـ ١٢٥. وخوطب: وجه إليه كلام. وما لا يعقل أي: الحيوان وما في حكمه كصغار الأطفال. وصوتًا أي: اسم صوت. ويجعل: يسمى. وما: مبتدأ خبره جملة: يجعل. وبه: متعلقان بخوطب، فصلًا بين الموصول وصلته. وما: نائب فاعل صلته جملة: لا يعقل. ومن: تتعلق بحال من «ما» الأولى. وصوتًا: مفعول ثان مقدم.

(٨) الإشارة إلى ما خوطب به. ووجه الشبه هو الجعل اسم صوت. وأجدى: أعطى وأفاد. والحكاية: المحاكاة بإيراد ما يشبه الشيء. والكاف: خبر مقدم للذي. والثانية: حال من فاعل أجدى، مضافة إلى «قب» على الحكاية.

(٩) حذفت همزة «بناء» للتخفيف. وسكنت ها «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها. وقوله «وجب» لئلا يتوهم الجواز من الزم. وبنا: مفعول به ومضاف.

(١٠) ط: «يريد». وسقط «بالنوعين» مما عدا الأصل.

(١١) في النسخ: «أن يكون يعني». ط: أن يريد.

وعِلّة بناء أسماء الأفعال شَبهها بالحروف في أنّها عاملة غير معمولة، كما تقدّم في أوّل الكتاب،[١] وعِلّة بناء الأصوات[٢] أنّها ليست عاملة ولا معمولة،[٣] فأشبهت الحروف المُهملة. فهي أحقّ بالبناء من أسماء الأفعال.

تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال. فهي من قبيل المُفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المُركّبات.

---

(١) في شرح البيت ١٧.

(٢) ط: وعلة بناء أسماء الأصوات.

(٣) هذا يعني أن اسم الصوت لا محل له من الإعراب. أما إذا أُخرج عن معناه الأصلي، واستعمل كالاسم المتمكن، فإنه يصير معرباً، نحو: هذا يكره غاقاً وماءً.

نونا التوكيد

٦٣٥ ـ لِلفِعلِ تَوكِيدٌ بِنُونَينِ، هُما كَنُونَي: اذهَبَنَّ، واقصِدَنْهُما[١]

للتوكيد نونان: ثقيلةٌ كنون: اذهبَنَّ، وخفيفةٌ كنون: اقصِدَنْهما. وهما أصلان عند البصريّين لتخالُف بعض أحكامهما.[٢] ومذهب الكوفيّين أنّ الخفيفة فرع الثقيلة. وذكر الخليل[٣] أنّ التوكيد بالثقيلة أشدّ من الخفيفة. وفُهم من قوله «للفعل» اختصاصه بهما. وندر توكيد اسم الفاعل في قوله:[٤]

* أقائلُنَّ: احضِرُوا الشُّهُودا *

[شروط التوكيد]

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدانِ «افعَلْ»، و«تَفعَلْ» آتيا ذا طَلَبٍ، أو شَرطًا، «امّا» تالِيا[٥]

نونا التوكيد يؤكّدان الأمر والمضارع دون الماضي. وقدجاء توكيد الماضي لكونه مُستقبلَ المعنى في قوله:[٦]

* دامَنَّ سَعدُكِ، إن رَحِمتِ مُتَيَّمًا *

فأمّا الأمر فيؤكّدانه بلا شرط نحو: اضرِبَنَّ. وكذا الدعاءُ نحو:[٧]

---

(١) قوله «للفعل» قدم للحصر في الفعل. وتوكيد أي: تحقيق لوقوعه أو طلبه. وبنونين أي بكل منهما على حدة. وللفعل: متعلقان بخبر محذوف لتوكيد. والباء: تتعلق بتوكيد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى نوني المضاف إلى «اذهبن» على الحكاية. وحركة الياء لالتقاء الساكنين. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(٢) فوقها في ت عن التواتي أن ذلك نحو ما جاء في البيتين ٦٤٤ و٦٤٨ من الألفية.

(٣) الكتاب ٢: ١٤٩.

(٤) رؤبة. ديوانه ص١٧٣ والارتشاف ١: ٣٠٧ والجنى الداني ص١٤١ والأشموني ٣: ٢١٢ والعيني ٣: ٦٤٨ والخزانة ٤: ٥٧٤. وينسب إلى هذلي. شرح أشعار الهذليين ص٦٥١. وقد مضى في شرح البيت ١١.

(٥) سكن آخر «تفعل» للضرورة. وفي النسخ: «ويفعل». وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد بالوزنين قد يكون تقديرًا نحو: قُم وتَبِيعُ. وأصلهما: اقوُمْ وتَبْيِعُ. قلت: المراد بهما أعم من ذلك أي: فعل الأمر ولو دعاء، والفعل المضارع. والآتي: الواقع. والطلب هنا هو الحقيقي دون الدعاء. وشرطًا أي: فعل شرط. والتالي: الواقع بعد. وافعل: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وآتيا: حال من تفعل. وذا حال من الضمير المستتر في «آتيا». وشرطًا: معطوف على ذا. وتاليا: صفة «شرطًا» وحذفت همزة «إمّا» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وإما: في محل نصب مفعول «تاليا» قدمت عليه بدون لام التقوية.

(٦) مضى في شرح البيت ١١.

(٧) عامر بن الأكوع. السيرة ٢: ٣٢٨ والأشموني ٤: ٢٨ و٥٠ والعيني ٤: ٤٥١. ط: «وأنزلن». والسكينة: طمأنينة النفس واستقرار القلب.

* فـأنـزِلَنْ سَـكِـيـنـةً عـلَـيـنـا *

وتوكيد الأمر بالنون جائز لا واجب.

وأمّا المُضارع فإن كان حالًا[١] لم تدخل عليه النون.[٢] ولهذا قال:[٣] «آتيا». وإن كان مستقبلًا أُكدّ بها لا مُطلقًا، بل في مواضع مخصوصة:

أوّلها:[٤] أن يكون بعد ما يقتضي طلبًا، من لام أمر أو لام نهي أو أداة تحضيض أو عرض أو تمنّ، أو استفهام بحرف أو باسم،[٥] خلافًا لمن خصّ ذلك بالهمزة و«هل». وقد أشار إلى هذا بقوله: ذا طلب.

الثاني: أن يكون شرطًا لـ «إن» مقرونةً بـ «ما» الزائدة، نحو:[٦] ﴿وإمّا تَخافَنَّ﴾. وإلى هذا أشار بقوله: «أو شرطًا امّا تاليا». واحترز من الواقع شرطًا بغير[٧] «إمّا». فإنّ تأكيده[٨] قليل، كما سنذكر.[٩]

الثالث: أن يكون جوابًا لقسم، بخمسة شروط: **الأوّل**: أن يكون مُستقبلًا. فإن الحال[١٠] لا يؤكّد بالنون كما سبق. فإذا أُقسم على فعل الحال صُدّر باللام وحدها كقراءة ابن كثير:[١١] ﴿لَأُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾. ومن منع الإقسام على فعل الحال أوّل الآية[١٢] على إضمار مبتدأ أي: لأنا أقسِمُ.[١٣] والمنع مذهب البصريّين. **الثاني**: أن يكون مُثبتًا. فإن كان منفيًا لم تدخله النون[١٤]

---

(١) أي: للوقت الحاضر.

(٢) فوقها في ت عن التواتي: لئلا يجمع بين الضدين، لأن النون تدل على الاستقبال.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٤٩ أن هذا خلاف كلام أبي إسحاق الشاطبي بأن «آتيا» بمعنى: جاريًا.

(٤) ت: الأول.

(٥) س: «أو اسم». وفوقها في ت عن التواتي: نحو: كيف تقومنّ؟ ومتى تقومنّ؟

(٦) الآية ٥٨ من سورة الأنفال. وفي الأصل وح: «فإما». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٧) ت: «لغير». ح: غير.

(٨) ح ط: توكيده.

(٩) في شرح البيت ٨٣٦. ح: سيذكر.

(١٠) الحال أي: الوقت الحاضر. نحو: والله ليقوم زيد الآن.

(١١) الآية ١ من سورة القيامة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: فتكون اللام عنده لام الابتداء، لأن اللام لا تدخل على المضارع إلّا إذا كان خبرًا لـ «إنّ» الناصبة، ولو كان للاستقبال لأكد بالنون.

(١٣) ت: أنا أقسم.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي أن ذلك لئلا يجتمع ضدان الثبوت بالنون والنفي بـ «لا»، ولئلا يجتمع مخلصان للاستقبال. ويشكل على اجتماع أداتين بمعنى نحو: والله ليحسنن زيد. ففيه اللام والنون للتوكيد.

نحو: والله لا يقومُ زيدٌ. وقد جاء توكيد المنفيّ في قوله:[١]

تـالله لا يُـحـمَـدَنَّ الـمَـرءُ، مُـجـتَـنِـبًـا ... فِـعلَ الـكِـرام، ولَو فـاقَ الـوَرَى حَـسَـبا

الثالث: أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس.[٢] فإنّه لا تدخله النون نحو:[٣] ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ فتَرضَى﴾. **الرابع**: ألّا يكون مُقدّم المعمول نحو:[٤] ﴿ولَئِن مُتُّم أو قُتِلتُم لَإِلَى اللهِ تُحشَرُونَ﴾. فإنّه لا تدخله النون. **الخامس**: ألّا يقترن بـ «قد» نحو:[٥] والله لقد أظنُّ زيدًا مُنطلقًا. فإنّه لا يجوز توكيده.

وإلى هذا أشار بقوله:[٦]

٦٣٧ ـ أو مُثبَتًا، في قَسَم، مُستَقبَلا

لكنّه أخلّ باشتراط الثلاثة المتأخّرة، وقد نبّه في[٧] «الكافية» و«التسهيل»[٨] على الثالث والرابع.

تنبيه: توكيد المضارع بعد الطلب[٩] ليس بواجب اتّفاقًا، وأمّا بعد «إمّا» فمذهب سيبويه[١٠] أنّه ليس بلازم ولكنّه أحسن. ولهذا لم يجئ في القُرآن الكريم بعدها إلّا مُؤكّدًا. وإليه ذهب الفارسيّ وأكثر المُتأخّرين، وهو الصحيح. وقد كثر في الشعر مجيئه غيرَ مُؤكّد.[١١] وذهب المُبرّد والزجّاج إلى لزوم نون التوكيد بعد «إمّا» وزعما أنّ حذفها ضرورة. وأمّا بعد القسم فهو واجب عند البصريّين بالشروط المذكورة، فلا بُدّ عندهم من اللام والنون. وأجاز الكوفيّون تعاقبهما،[١٢] وقد ورد في الشعر.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢١٠ والارتشاف ٢: ٤٨٨ والأشموني ٣: ٢١٥. والمجتنب للشيء: المبتعد عنه. والورى: الخلق. والحسب: شرف الآباء ومناقبهم.
(٢) فوقها في ت عن التواتي: لئلا يجمع بين أداتين لمعنى واحد.
(٣) الآية ٥ من سورة الضحى.
(٤) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران. وفي حاشية ت عن التواتي أن اللام الأولى موطئة تدل على قسم، وقد تقدم الجار والمجرور على الفعل وتقدمت اللام، فلا تدخل النون على المضارع وحدها.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: لأن «قد» تقرب الأفعال للحال، والنون تخلصها للاستقبال، فتنافيا.
(٦) مثبتًا: معطوف على «ذا». وفي: تتعلق بصفة محذوفة لـ «مثبتًا». ومستقبلًا: صفة ثانية.
(٧) شرح الكافية الشافية ص١٣٩٨.
(٨) ص٢١٦.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني أدوات الاستفهام والتخصيص والأمر والنهي وغير ذلك.
(١٠) الكتاب ٢: ١٥٢.
(١١) في حاشية ت عن الأشموني ٣: ٢١٦ ثلاثة شواهد شعرية.
(١٢) أي: مجيء إحداهما دون الأخرى. فكأنهما تتناوبان المجيء.

وقوله:[١]

وقَـلَّ بَـعْـدَ «مـا» و«لـم»، وبَـعْـدَ «لا»

٦٣٨ ـ وغَيرِ «إمّا»، مِن طَوالِبِ الجَزا[٢]

يعني: أنّ التوكيد بالنون قلّ بعد هذه الأشياء الأربعة:

الأوّل: «ما». والمُراد بها الزائدة كقولهم:[٣] بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ، وبجُهدٍ ما تبلُغَنَّ.[٤]

* ومِن عِضةٍ، ما يَنبُتَنَّ شَكِيرُها[٥] *

وقوله:[٦]

قَـلِيـلًا بِـهِ مـا يَـحْـمَـدَنَّـكَ وارِثٌ *

وجعل بعضهم «ما» في قوله «ما يحمدنّك وارث» نافية، وقال: هو نادر أو ضرورة. ويندرج في قوله[٧] «ما» الكافّةُ لـ «رُبّ». حكى سيبويه: رُبّما تفعلَنَّ ذلك.[٨] وأمّا قوله:[٩]

---

(١) قل أي: ورد قليلًا عن العرب. وما أي: غير المسبوقة بـ «إن» الشرطية. والضمير في قل: يعود على التوكيد. وبعد: ظرف لقل مضاف إلى «ما» على الحكاية. ولم: معطوف على ما. وبعد: معطوف على بعد منصوب لا يعلق. وهو مضاف إلى «لا» على الحكاية.

(٢) إما أي: المؤلفة من «إن» الشرطية وما. والطوالب: جمع طالبة. وهي الأداة تقتضي شيئًا يتمم معناها. والجزا: جواب الشطر، حذفت همزته للتخفيف. والمراد: الأدوات المقتضية للجواب. وغير: معطوف على لا، مضاف إلى «إما» على الحكاية. ومن: تتعلق بحال من غير.

(٣) يقال هذا لمن يخفي أمرًا يعرفه المتكلم. ت ح: «بعيني». وانظر مجمع الأمثال ١:١٠٠ والكتاب ٢:١٥٣ وشرح المفصل ٦:٤١.

(٤) يقال هذا لمن حُمّل حاجة فأباها. والمعنى: لا بد لك من العمل مع مشقة. وزاد في ح: حاجتك.

(٥) مثل يضرب للفرع ينشأ عن أهله، وهو عجز بيت صدره:

إذا مـاتَ مِـنـهُـم مَـيِّـتٌ سَـرَقَ ابـنُـهُ

وفي النسخ: «في عضة». وروي صدرًا لبيت. عجزه:

قَـدِيـمًـا، ويُـقْـتَـطُ الـزِّنـادُ مِـنَ الـزَّنـدِ

الكتاب ٢:١٥٣ والارتشاف ١:٣٠٦ والأشموني ٣:٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٧ شرح الحماسة ص١٠٩٢ ومجمع الأمثال ١:١٠ والمقرب ٢:٧٤ والخزانة ١:٨٣ و٤:٤٨٩ و٥٦٦ وشرح شواهد المغني ص٢٥٨. والعضة: شجرة. والشكير: صغار الورق والشوك. والمراد أن الابن يتأثر إياه ويكون مثله.

(٦) صدر بيت لحاتم عجزه:

إذا نـالَ، مِـمّـا كُـنـتَ تَـجـمَـعُ، مَـغْـنَـمـا

وديوانه ص١٠٨ والارتشاف ١:٣٠٥ والأشموني ٣:٢١٧ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٨ والعيني ٤:٣٢٨. وبه أي: بالمال الموروث. والمغنم: الغنيمة. وسقط «قوله» مما عدا ط.

(٧) فيما عدا الأصل: إطلاقه. (٨) الكتاب ٢:١٥٣. وفيه: تقولن ذاك.

(٩) جذيمة الأبرش. الكتاب ٢:١٥٣ والارتشاف ١:٣٠٦ والعيني ٣:٣٤٤ و٤:٣٢٨. وأوفيت: نزلت. وفي بمعنى: على. والشمال: ريح الشمال.

رُبَّمـا أوفَيـتُ، فـي عَـلَمٍ، تَـرفَـعَـنْ ثَـوبِـي شَـمـالاتُ

فبعيد جدًّا.

فإن قلتَ: قد ذكر في «الكافية»[١] أنّ التوكيد بعد «ما» الزائدة شاع، وقال في شرحها:[٢] «وإنّما كثر هذا التوكيد بعد «ما» الزائدة لشبهها بلام القسم. قال سيبويه:[٣] ولا يقع بعد هذه الحروف[٤] إلّا و(ما) لازمة. فأشبهت لام القسم عندهم». انتهى. فكيف قال هنا «قلّ»؟ قلتُ: قِلّته إنّما هي بالنسبة إلى المواضع السابقة. فلا يُنافي كونه شائعًا.

فإن قلتَ: فهل يَطّرد؟[٥] قلتُ: ظاهر كلام المصنّف اطّراده. وقال بعضهم: لا يُقاس على هذه الأمثال المذكورة.

فإن قلتَ: فهل:[٦] يطّرد بعد «رُبّما»؟ قلتُ: قال في «الكافية»:[٧] وشذّ بعد «رُبّما». وعلّل ذلك بأنّ الفعل بعدها ماضي المعنى.[٨] ونصّ بعضهم على أنّ إلحاق النون بعدها ضرورة. وظاهر كلام سيبويه[٩] يشعر بأنّه لا يختصّ بالضرورة. وهو ظاهر «التسهيل».[١٠]

[الثاني]: ومثاله بعد «لم» قوله:[١١]

* يَحسِبُهُ الجاهِلُ، ما لَم يَعلَما *

وهو قليل. ونصّ سيبويه على أنّه ضرورة، لأنّ الفعل بعد «لم» ماضي المعنى،[١٢] كما كان بعد «رُبّما». قال في «شرح الكافية»:[١٣] وهو بعد «رُبّما» أحسن.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٣٩٩.

(٢) ص١٤٠٨.

(٣) الكتاب ٢: ١٥٣.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الحروف هنا قد يراد بها الأفعال أو الحروف التي وردت في البيتين ٦٣٧ و٦٣٨.

(٥) أي: يكون قاسيًا. وفيما عدا الأصل: هل هو مطرد.

(٦) في النسخ: هل.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٣٩٩ ـ ١٤٠٧.

(٨) أي: غالبًا. والماضي لا يناسب التوكيد بالنون، وهي تقتضي الاستقبال.

(٩) الكتاب ٢: ١٥٣.

(١٠) ص٢١٦.

(١١) بيت رجز لمساور بن هند، بعده:

شَيخًا، علَى كُرسِيِّهِ، مُعَمَّما

الكتاب ٢: ١٥٣ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٦ والأشموني ٣: ٢١٨ والعيني ٤: ٣٢٩ والخزانة ٤: ٥٦٩. يصف سقاء اللبن تعلوه الرغوة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن «لم» تنقل المضارع إلى الماضي والنون تخلصه للاستقبال فتتنافيا.

(١٣) ص١٤٠٧.

[الثالث]: ومثاله بعد «لا» ـ والمُراد بها النافية ـ[١] قوله تعالى:[٢] ﴿واتَّقُوا فِتنةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ﴾. وذلك لشبهها بالناهية.[٣] ومذهب الجُمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية[٤] إلّا في الضرورة. وأجازه المُصنّف[٥] وابن جنّي، وتأوّل المانعون الآية، فقيل: «لا» ناهيةٌ والجُملة محكيّة بقول محذوف، وهو[٦] صفة «فتنة» فيكون نظير:[٧]

جـاؤوا بِـمَـذقٍ، هَـل رأيـتَ الـذِّئـبَ قَـطْ *

وقيل: ناهيةٌ أيضًا، وتمّ الكلام عند قوله «واتّقوا فتنة»، ثمّ ابتدأ نهي الظَّلَمة[٨] عن التعرّض للظلم[٩] فتُصيبهم الفتنة خاصّة، وأُخرج النهي على إسناده للفتنة.[١٠] فهو نهي مُحوّل، كما قالوا: لا أَرَيَنَّكَ[١١] ههنا. وهذا تخريج المُبرّد والفرّاء والزجّاج.[١٢]

وقال الأخفش الصغير: «لا تُصيبَنّ» هو على معنى الدعاء. وقيل: «لا تُصيبَنّ» جواب قسم، والجملة مُوجَبة والأصل «لَتُصِيبَنَّ» كقراءة ابن مسعود وغيره، ثمّ مُطلت[١٣] اللام. وهو ضعيف لأنّ الأشباع بابه الشعر.

وقيل: جواب قسم «ولا» نافية، ودخلت النون تشبيهًا بالمُوجَب كما دخلت في قوله:[١٤]

* تـاللهِ لا يُـحـمَـدَنَّ الـمَـرءُ، مُـجـتَـنِـبًا *

---

(١) ع: النفي.
(٢) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.
(٣) في النسخ: بالنهي.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أن النون تخلص المضارع للاستقبال و«لا» تخلصه للحال، فتنافتا. وقيل: تخلصه للاستقبال، فكرهَ اجتماع أداتين لمعنى واحد.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٤٠٣.
(٦) فيما عدا الأصل: لقول هو.
(٧) مضى في شرح البيت ٥١٢.
(٨) ت س: «ابتدئ نهي الظلمة». وزاد في ط: خاصة.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الأصل لا في المستقبل.
(١٠) أي: جعل النهي للفتنة والمراد به الظالمون. ت ح ط: «عن إسناده للفتنة». وعلى هذا جاء في حاشية ت عن التواتي أن اللام بمعنى «إلى» متعلقة بـ «أخرج». وأن الأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم. ثم عدل عن ذلك وأسند المسبب إلى فاعله، أي: أسندت الإصابة إلى الفتنة.
(١١) في حاشية ت عن الشنواني أن الأصل «لا تأت». فحول النهي عن الإتيان إلى مسبَّبه وهي الرؤية.
(١٢) معاني القرآن للفراء ١:٤٠٧ ومعاني القرآن وإعرابه ٢:٤١٠.
(١٣) ط: «أشبعت». وهو تفسير لـ «مطلبت» في ت.
(١٤) مضى في شرح البيت ٦٣٧.

وقال الفرّاء:[1] الجملة جواب الأمر نحو قولك:[2] انزلْ عن الدابّة لا تَطرحَنّك.[3] ولا: نافية. ومن منع دخول النون بعد «لا» النافية[4] منع «انزل عن الدابّة لا تَطرحَنّك».

ويُؤيّد ما ذهب إليه المُصنّف ورودُ النون بعد النافية، وقد فُصل بينها وبين الفعل بمعموله، كقوله:[5]

* فـلا ذا نَـعِـيـمٍ يَـتـرُكَـنْ لِنَـعِـيـمِـهِ *

أو بمعمول مُفسِّره كقوله:[6]

* فـلا الـجـارةُ الـدُّنـيـا بِـهـا تَـلحَـيـنَّـهـا *

فتوكيد «لا تُصيبن» أحقّ بالجواز لاتّصاله بـ «لا».

فإن قلتَ: فهل يطّرد التوكيد بعد «لا» مع الفصل؟ قلتُ: نصّ غير المصنّف على أنّ ذلك ضرورة.

[الرابع]: وقوله:

* وغَـيـرِ «إمّـا»، مِـن طَـوالِبِ الـجَـزا *

يشمل «إن» مُجرّدةً وغيرها،[7] ويشمل كلامه الشرطَ كقوله:[8]

---

(١) معاني القرآن ١:٤٧.

(٢) ط: كقولك.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التقدير: إن تنزل عن الدابة لا تطرحنك. وتقدير الآية: إلا تتقوا فتنة لا تصيبن الذي ظلموا منكم خاصة، بل تعم الظالم والمظلوم.

(٤) ت ط: ومن منع النون بعد دخول لا النافية.

(٥) صدر بيت لحنظلة الطائي، عجزه:

وإن قـالَ: قَـدِّمْـنِـي وخُـذْ رِشـوةً، أبَـى

الارتشاف ١:٣٠٥ والتذييل والتكميل ٥:٣٤ والهمع ٢:٧٠ والدرر ٢:٩٨. ط: كقولك.

(٦) صدر بيت للنمر بن تولب، عجزه:

ولا الـضـيـفُ عَـنـهـا، إن أنـاخَ، مُـحَـوَّلُ

ديوانه ص١٤٩ والارتشاف ١:٣٠٥ والأشموني ٣:٢١٨ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٤ والمغني ص٢٧٣ والعيني ٤:٣٤٢. يصف إبلاً ينتفع بها الجيران والضيف. والدنيا: القريبة. وبها أي: بسبب الإبل. وتلحى: تلوم. وضمير المفعول لامرأة يتغزل بها الشاعر. ح: «كقولك». وفي النسخ: «تنكحنها». وفي حاشية ت وح تصويب كما أثبتنا.

(٧) فوقها في ت: يعني من طوالب الجزاء.

(٨) صدر بيت لبنت مرة الحارثية، عجزه:

أبـدًا، وقَـتـلُ بَـنِـي قُـتَـيـبـةَ شـافِـي

الكتاب ٢:١٥٢ والارتشاف ١:٣٠٤ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٥ والأشموني ٣:٢٢٠ والعيني ٤:٣٣٠ والخزانة ٤:٥٦٥. ويثقف: يوجد. والآيب: العائد. والشافي أي: من غلة الثأر.

* مَن يُثقَفَنْ، مِنهُم، فلَيسَ بآيِبِ *

والجوابَ كقوله:[١]

* مَتَى ما يأتِكَ الخَيرُ يَنفَعا *

ودخولها في شرطِ غير[٢] «إمّا» وجوابِ الشرط مُطلقًا[٣] ضرورةٌ. قال سيبويه بعد إنشاد:[٤]

* ومَهما تَشأْ مِنهُ فَزارةُ تَمنَعا *

: «وهو قليل في الشعر». قال في «التسهيل»:[٥] وقد تلحق جوابَ الشرط اختيارًا.[٦] انتهى. ولم يخصّ لحاقها جواب الشرط بالضرورة.

تنبيه: جاء توكيد المُضارع، في غير ما ذكر، لضرورة الشعر ـ وهو في غاية من الندور ـ فلذلك لم يتعرّض له.[٧] ومنه قوله:[٨]

لَيتَ شِعرِي، وأشعُرَنَّ، إذا ما قَرَّبُوها مَنشُورةً، ودُعِيتُ

[بناء المؤكد وإعرابه]

ولمّا فرغ من ذكر ما تدخله النون، على اختلاف أحواله،[٩] أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغيير، فقال:[١٠]

---

(١) قسيم بيت للنجاشي، تتمته:

نَبتُم نَباتَ الخَيزُرانِيّ، في الثَّرَى حَدِيثًا،

الكتاب ٢: ١٥٢ والارتشاف ١: ٣٠٤ وشرح الكافية الشافية ص١٤٠٥ والأشموني ٣: ٢٢ والعيني ٤: ٣٤٤ والخزانة ٤: ٥٦٣. والخيزران: نبات ناعم صلب.

(٢) ط: في غير شرط.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٤٩ أي: لا فرق بين جواب «إمّا» وغيرها...

(٤) عجز بيت لعوف بن الخرع صدره:

فمَهما تَشأْ مِنهُ فَزارةُ تُعطِكُم

الكتاب ٢: ١٥٢ وشرح الكافية الشافية ص١٠٥ والأشموني ٣: ٢٢٠ والعيني ٤: ٣٣٠ والخزانة ٤: ٥٥٩ وديوان الكميت ٣: ٢٤. وورد في ط الصدر بدلاً من العجز.

(٥) ص٢١٦.

(٦) أي: في النثر.

(٧) ط: ولذلك لم يتعرض لذكره.

(٨) السموءل بن عادياء. الأصمعيات ص٨٦ والارتشاف ٣: ٣٠٧ وشرح الكافية الشافية ص١٤١١ والأشموني ٣: ٢٢١ والعيني ٤: ٣٣٢. والشعر: العلم. وضمير الغائبة هو لصحيفة أعمال الشاعر. وخبر «ليت» محذوف تقدير: كائن. وفي البيت تنازع بين المصدر والفعل فيما سدّ مسد المفعولين، وهو في بيت تال. ط: وأشعرنْ.

(٩) سقط «على اختلاف أحواله» من النسخ.

(١٠) الآخر أي: الحرف الأخير. والمؤكد: من الأفعال. وأبرز: اظهر. وآخر: مفعول به مقدم لا فتح. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وابرزا: فعل أمر مبني على الفتح. والألف: بدل من نون التوكيد في الوقف.

وآخِـرَ الـمُـؤكَّـدِ افـتَـحْ، كـابـرُزا

أمرَ بفتح آخر الفعل[١] المؤكَّد، أمرًا كان أو مُضارعًا، نحو: ابرزَنْ ولا تَبرزَنَّ. وشمل كلامه الصحيحَ، كما مثّل، والمُعتلَّ بالواو نحو: اغزُوَنَّ،[٢] وبالياء نحو: ارمِيَنَّ، وبالألف نحو: اسعَيَنَّ، بعد قلب الألف ياء. فإن قلتَ: من أين يؤخذ، من كلامه؟[٣] قلتُ: ممّا سيذكر.

تنبيهات:

الأوّل: أطلق في قوله «وآخِرَ[٤] المؤكَّدِ»، ومُرادهُ المُجرّدُ من الضمير البارز. عُلم ذلك ممّا سيأتي.

الثاني: ذهب قوم إلى أنّ فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجّاج إلى سيبويه. وذهب قوم منهم المُبرّد وابن السرّاج إلى أنّها فتحة بناء، ونُسب إلى سيبويه أيضًا. وهو ظاهر مذهب المُصنّف. وقال في «الغُرّة»:[٥] إنّه هو الصحيح.

الثالث: لغة فزارة حذف الآخر،[٦] إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ارمِنَّ يا زيدُ. ومنه:[٧]

* ولا تُقاسِنَّ، بَعدِي، الهَمَّ والجَزَعا *

ثمّ انتقل إلى رافع الضمير البارز فقال:[٨]

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) ط: كاغزون.

(٣) زاد في ط: قلب الألف.

(٤) سقطت الواو مما عدا الأصل.

(٥) ت: «العمدة». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا. وكتاب الغرة هو لابن الدهان، والعمدة لابن مالك. انظر ٣: ٢١٤ من نسخة الغرة في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٧١ تيمورية. وانظر أيضًا الإتحاف ٢: ٢٥٠.

(٦) ت: آخر المؤكد.

(٧) عجز بيت لمحمد بن يسير البصري، صدر:

لا تُـتـبِـعِـنْ لَوعـةً، إثـري، ولا هَـلَـعـا

الأمالي ١: ٢٢ والسمط ص١٠٤ والأشموني ٣: ٢٢١ والشرح الكبير ٢: ٤٩٢ والهمع ٢: ٧٩ والدرر ٢: ١٠٢. وإيراد هذا شاهدًا على لغة فزارة وهمٌ تابعه عليه الأشموني والصبان ٣: ٢٢١ والسيوطي في الهمع، لأن الخطاب فيه لمؤنث لا لمذكر. وحذف الياء في مثل هذا لغة عامة العرب، لالتقاء الساكنين. كما سيذكر المرادي بعد. أما حذف ياء الفعل فلالتقائها بياء المخاطبة قبل التوكيد. روى القالي أن محمدًا البصري هذا علِقَ جارية لبعض الهاشميين، فبعثت إليه زوجته تعاتبه، فكتب إليها مقطوعة مطلعها هذا البيت. وفي حاشية ت عن التواتي ما يؤكد رواية القالي. وفي ح وحاشية ت: بعدُ.

(٨) اشكله أي: حرك آخره. وقبل مضمر أي: واقعًا قبل ضمير بارز. واللين: مخفف ليّن. وما جانس أي: ما كان مجانسًا للفظ الضمير. وأراد بالتحرك الحركة. وعلم أي: كان معلومًا. وقبل: يتعلق بحال من الهاء. ولين: صفة مضمر. والباء: تتعلق باشكل، ومن: بحال من ما. وجملة علم: صفة تحرك.

٦٣٩ - واشكُلْهُ، قَبلَ مُضمَرٍ لَيْنٍ، بِما جانَسَ مِن تَحرُّكٍ، قَد عُلِما

فأمر بتحريك آخرِ المؤكَّد، قبل المُضمر اللّيّن، بحركة تُجانسه، والمُضمر اللّيّن هو ألف الاثنين[1] وواو الجمع وياء المُخاطبة، فيُفتح آخر المؤكَّد قبل الألف، ويُضم قبل الواو، ويُكسر قبل الياء.

وأمّا حُكم المُضمر في نفسه فإن كان ألفًا أُقِرّتْ لخفّتها، وإن كان واوًا أو ياء حُذفت وتُركت الحركة المُجانسة دليلًا عليها.[2] وإلى هذا أشار بقوله:[3]

٦٤٠ - والمُضمَرَ احذِفَنَّهُ، إلّا الألِفْ

فعُلم أنّ الألف تُقَرّ، نحو: هل تَضرِبانِّ؟ وأنّ الواو والياء[4] تُحذفان، نحو: هل تَضرِبُنّ يا زيدونَ؟ وهل تضرِبِنّ يا هندُ؟ هذا حُكم الصحيح. وأمّا المُعتلّ بالواو أو الياء فتقول:[5] اغزُنَّ وارمُنَّ، بحذف الواو وإبقاء الضمّة دليلًا عليها، واغزِنَّ وارمِنَّ، بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلًا عليها كما فعلتَ في الصحيح.

فإن قلتَ: ليس المُعتلّ بالواو والياء كالصحيح، لأنّ المُعتلّ بهما يُحذف آخره وتُجعل الحركة المُجانسة على ما قبله، بخلاف الصحيح. قلتُ: حذفُ آخر المُعتلّ إنّما هو لإسناده إلى الواو والياء، لا لتوكيده. فهو مساوٍ للصحيح في التغيير[6] الناشئ عن التوكيد. ولذلك لم يتعرّض له الناظم.

وأمّا المُعتلّ بالألف فليس كالصحيح فيما ذُكر، بل له حُكم آخر بيّنه بقوله:[7]

وإن يَكُنْ في آخِرِ الفِعلِ ألِفْ

---

(١) ت: الألف للاثنين.

(٢) ط: عليهما.

(٣) المضمر: الضمير. وأل: للعهد الذكري. والمضمر: مفعول به لفعل محذوف يفسره احذف. والجملة المحذوفة: معطوفة على «افتح» من البيت ٧٣٨، والمذكورة: تفسيرية. والألف: مستثنى من الهاء. وإنما حذفت الواو والياء للتخلص من التقاء الساكنين في كلمتين: الفعل والنون. ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس المسند إلى اثنين بالمسند إلى مفرد. أما نحو «أتُحاجُّونّي» مما أدغمت فيه نون الرفع في نون الوقاية فلم يحذف الضمير لأنه ونون الرفع كل منهما جزء من الفعل المسند إلى الواو مع حصول الإدغام الكبير. فهما من كلمة واحدة. الخضري ٢: ٩٤.

(٤) ح ط: الياء والواو.

(٥) هذا لأن لام الفعل حذفت لسكونها وسكون الضمير قبل حذفه. والواو والياء المذكورتان في الحذف بعدُ هما الضميران.

(٦) الإتحاف ٢: ٢٥٠. ح: التغير.

(٧) الفعل أي: المضارع أو فعل الأمر. ويكن: يوجد، فاعله ألف، وفي تتعلق به. وقوله «ألف» ليس فيه إيطاء مع «الألف» لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا.

٦٤١ ـ فاجعَلْهُ مِنهُ، رافِعًا غَيرَ اليا والواوِ، ياءً كاسعَيَنَّ سَعيا[(١)]

الضمير في «اجعله» للألف التي هي آخر الفعل، والضمير في «منه» للفعل، وياء: ثاني مفعولي اجعل. أي: اجعل الألف التي هي آخرُ الفعل ياءً، إن كان رافعًا غيرَ الياء والواو. فشمل[(٢)] ثلاثة أنواع: رافع الألف نحو: اسعَيانِّ، ورافع نون الإناث نحو: اسعَيْنانِّ،[(٣)] والمُجرّد من الضمير البارز نحو: اسعَيَنَّ يا زيدُ.

ثمّ ذكر حُكم رافع الواو والياء فقال:

٦٤٢ ـ واحذِفْهُ مِن رافعِ هاتَينِ،[(٤)]

أي: واحذف الألف من رافع الواو والياء،[(٥)] وتبقى الفتحة قبلها دليلًا عليها.

ثمّ ذكر حُكم الواو والياء، بعد حذف الألف، فقال:[(٦)]

وفي واوٍ ويَا، شَكلٌ مُجانِسٌ قُفِي

يعني: أنّ الواو تُضم، والياء تُكسر. وإنّما احتيج إلى تحريكهما ولم يُحذفا، لأنّ ما[(٧)] قبلهما حركة، غير[(٨)] مُجانسة. أعني فتحة الألف المحذوفة. فلو حُذفا لم يبق ما يدلّ عليهما. ثمّ مثّل، فقال:[(٩)]

---

(١) اجعل: صير أي: اقلب. وحذفت همزة الياء للتخفيف. ورافعًا غير الياء والواو أي: مسندًا إلى غيرهما. ومنه: متعلقان بحال من الهاء قبلهما. ورافعًا: حال من الضمير قبله. وغير: مفعول به لاسم الفاعل «رافعًا» مضاف إلى اليا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٢) ط: «فيشمل». وقد أغفل ما أسند إلى اسم ظاهر. نحو: لَيسعَيَنّ زيد. الإتحاف ٢: ٢٥١.

(٣) الألف زائدة لئلا يلتقي ثلاثة أمثال، وتظن نون النسوة لامًا للفعل. نحو: اسكنّنَّ يا زيد ولا تمنَّنّ.

(٤) زاد في س وط: «وفي». وعلق على الحذف في حاشية ت عن التواتي أنه لا حاجة إلى التنبيه عليه، لكونه واجبًا مع غير التوكيد. نحو: انتم تخشَون واخشَوا، وأنتِ تخشَين واخشَي. ورافع هاتين أي: الفعل المسند إلى واحدة منهما. وها: حرف تنبيه. وتين: اسم إشارة مضاف إليه مجرور بالياء.

(٥) في النسخ: الياء والواو.

(٦) حذفت همزة «ياء» للتخفيف فصارت الألف حرف الإعراب، كالاسم المقصور. فيا: مجرور بالعطف وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر الصبان ٤: ٣٢٩ والخضري ٢: ٢٠٧. والشكل: التحريك. والمجانس أي: للضمير. وقفي: اتبع. أي: اتبع العرب ذلك فيهما. وفي واو: متعلقان بالفعل قفي. وجملته خبر المبتدأ شكل، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز. وقوله «في واو ويا» هو من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير. والأصل: فيهما. وسقط «وفي» من ط، و«قفي» من ت. س ح: يجانس اقتُفي.

(٧) سقطت من س وح وط.

(٨) سقطت من ت و س.

(٩) بالكسر أي: كسر الياء. ويا قوم أي: يا قومي. وقس أي: على ذلك. ومسويا أي: مماثلًا الحركة بالضمير. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى المثالين بعده على الحكاية. واخشين: حذفت منه النون لبناء الأمر. والضمير المتصل فاعل. وكذلك اخشون. وبالكسر: متعلقان بحال من اخشين. ومسويا: حال من فاعل قس.

٦٤٣ ـ نَحوُ: اخشَيِنْ يا هِندُ، بالكَسرِ، ويا قَومِ اخشَوُنْ، واضمُمْ، وقِس مُسَوِّيا

قوله «واضمم» يعني الواو.

تنبيهـان:

الأوّل: أجاز الكوفيّون حذف الياء المفتوحِ ما قبلها نحو: اخشَيِنَّ يا هند.[1] فتقول: اخشَنَّ[2] يا هندُ. وحكى الفرّاء أنّها لغة طيِّئ.

الثاني: فرض المُصنّف الكلام على الضمير، وحُكمُ الألف والواو اللذَين هما علامة[3] كحُكم الضمير. وهذا واضح.

٦٤٤ ـ ولَم تَقَعْ خَفِيفَةٌ، بَعدَ الألِفْ لـٰكِـن شَـدِيـدةٌ، وكَسـرُهـا أُلِفْ[4]

قال في «شرح الكافية»:[5] لو كان المُسند إليه ألفًا لم يجز أن يُؤتى بالنون إلّا مشددة. هذا مذهب سيبويه،[6] وغيره من البصريين، إلّا يُونس فإنه يُجوّز أن يُؤتى بعد الألف بالنون الخفيفة، مكسورةً. ويَعضِدُ قوله قراءةُ بعضِ القُرّاء:[7] ﴿فدَمِّرانِهِم تَدمِيرًا﴾. حكاها ابن جنّي.[8] ويمكن أن يكون من هذا قراءةُ ابنِ ذكوان:[9] ﴿ولا تَتَّبِعانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ﴾. وكمذهب يُونس مذهب[10] الكوفيّين، في وقوع الخفيفة بعد الألف. انتهى.

قلتُ: وفي كلام بعضهم ما يدلّ على أنّهم يُلحقونها ساكنةً لا مكسورة. وهو ظاهر كلام

---

(١) سقطت مما عدا الأصل.

(٢) كذا ضبط في ت، وضبط بالكسر في ط، وأهمل في الأصل و س و ح. وذكر الصبان ٣: ٢٢٣ خلافًا في ذلك رجح فيه بعض النحاة الكسر للدلالة على الياء المحذوفة.

(٣) فوقها في ت عن التواتي: «يعني: على لغة: أكلوني البراغيث»، أي: إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر بعد اتصاله بالألف أو الواو. ولم تذكر الياء لأنها لا تكون علامة. انظر الإتحاف ٢: ٢٥١.

(٤) لم تقع أي: لم ترد في أكثر كلام العرب. وخفيفة أي: نون التوكيد الخفيفة. والألف: ألف الاثنين. وكسرها أي: النون الشديدة. وألف أي: مألوف. وبعد: يتعلق بتقع. وشديدة: معطوفة على خفيفة. وجملة ألف: خبر كسرها. وسقط «وكسرها ألف» من ط. وقد تكون ألف الاثنين ضميرًا أو حرفًا على لغة: أكلوني البراغيث.

(٥) ص١٤١٧ ـ ١٤١٨.

(٦) الكتاب ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٧) الآية ٣٦ من سورة الفرقان.

(٨) المحتسب ٢: ١٢٢.

(٩) الآية ٨٩ من سورة يونس. فلا: ناهية. والنون: للتوكيد حركت بالكسر لالتقاء الساكنين. وفي حاشية ت عن التواتي احتمال كون «لا» نافية والنون علامة الإعراب. وانظر التصريح ٢: ٢٠٧ والصبان ٣: ٢٢٤.

(١٠) ط: ومذهب يونس كمذهب.

سيبويه. قال:[1] وأمّا يُونس وناس[2] من النحويّين فيقولون: اضرِبانْ واضرِبْنانْ زيدًا. وهذا[3] لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها.[4] لا يقع بعد الألف ساكن إلّا أن يُدغم. انتهى.

فإن قلتَ: إذا كان بَعدها ما تُدغم فيه فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريّين، لزوال المانع نحو: اضربان نُعمانَ؟ قلتُ: قال الشيخ أبو حيّان:[5] نصّ بعضهم على المنع. ويُمكن أن يُقال: يجوز. انتهى. وقد صرّح سيبويه بمنع ذلك.[6]

وقوله «وكسرُها أُلف» يعني أنّ النون الشديدة إذا وقعت بعد الألف كُسرت، وإن كانت في غير ذلك مفتوحة. وإنّما كسروا مع الألف فرارًا من اجتماع الأمثال.[7]

٦٤٥ ـ وألِفًا زِدْ، قَبلَها، مُؤكِّدا فِعلًا، إلَى نُونِ الإناثِ أُسنِدا[8]

فتقول: اضرِبْنانِّ. وإنّما زيدت هذه الألف للفصل بين الأمثال.[9] والخلاف في التوكيد بالخفيفة، بعد الألف الفاصلة، كالخلاف بعد ألف الاثنين.

[حذف النون وإبدالها]

٦٤٦ ـ واحذِفْ خَفِيفةً، لِساكِنٍ رَدِفْ وبَعدَ غيرِ فَتحةٍ، إذا تَقِفْ[10]

يعني: أنّ الخفيفة تُحذف، وهي مُرادة، لأمرين:

أحدهما: أن يليها ساكن نحو: اضرِبَ الرجلَ. تريد: اضربَنْ. ومنه قوله:[11]

لا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أن تَر كَعَ يَومًا، والدَّهرُ قد رَفَعَهْ

---

(1) الكتاب ٢:١٥٧.

(2) ت س: وأناس.

(3) ت س: فهذا.

(4) زاد في ح و ط وحاشية ت: إذ.

(5) الارتشاف ١:٣٠٨.

(6) في حاشية ت عن التواتي أن المنع مراعاة للأصل، والإدغام عارض لا يعتبر. فلما كان ممنوعًا قبله منع بوجوده. وقد اختلف في هذا أيضًا: هل الأصل الوصل، والفصل عارض فيجوز الإدغام؟ أو الأصل الفصل، والوصل عارض فلا يجوز؟

(7) في حاشية ت عن التواتي وحاشية ح أن الأمثال هي فتحة ما قبل الألف وفتحة النون، ثم الألف كالفتحتين. الإتحاف ٢:٢٥٢.

(8) قبلها أي: قبل نون التوكيد الثقيلة. وألفًا: مفعول مقدم. ومؤكدًا: حال من الفاعل. وفعلًا: مفعول به لـ «مؤكدًا». وإلى: تتعلق بأسند. والألف: حرف إطلاق. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(9) كذا. وقول آخر: للتخفيف الصبان ٣:٢٢٤. ويرد عليهما نحو: اسكنَنَّ يا زيد ولا تمنَّنَّ. فقد التقى ثلاث أو أربع دون فاصل. فالأولى أن يقال: لئلا يلتبس المسند إلى جماعة الإناث بالمسند إلى المفرد، وتظن نون النسوة لامًا للفعل.

(10) خفيفة أي: النون الخفيفة أية كانت الحركة قبلها. نحو: اسمعَن واسمعُن واسمعِن. وردف: تبع، أي: وقع بعد النون. وإذا تقف أي: حين تقف. ولساكن: متعلقان باحذف. وجملة ردف: صفة ساكن. وبعد: معطوف على الجار والمجرور منصوب لا يعلق. وإذا: معطوف أيضًا بالواو عليهما في محل نصب ولا يعلق. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(11) الأضبط بن قريع. البيان والتبيين ٣:٣٤١ والحماسة الشجرية ١:٤٧٣ والأمالي ١:١٠٨ والأغاني ١٦:١٥٩ وزهر الآداب ٢:٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ص١٤١٩ والأشموني ٣:٢٢٥ والعيني ٤:٣٣٤ والخزانة ٤:٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ص٩٦. وعل أي: لعل. وتركع: تذل وتتضع.

لأنّها لمّا لم تصلح للحركة عوملت معاملةَ حرف المدّ.

تنبيه[١]: إذا وليها ساكن، وهي بعد الألف على مذهب المُجيز، فزعم يُونس أنّها تُبدل همزةً وتُفتح فتقول: اضرِباءَ الغُلامَ واضرِبْناءَ الغُلامَ. قال سيبويه:[٢] وهذا لم تقله العرب. قال: والقياس: اضرِبا الغُلامَ واضرِبْنا[٣] الرجلَ. يعني: بحذف[٤] النون والألف.

والثاني: أن يُوقف عليها بعد غير فتحة ـ يعني بعد ضمّة أو كسرة ـ فإنّها تُحذف إذا ذاك كما يُحذف التنوين، ويُردّ ما حُذف لأجلها. أعني: واو الضمير وياءه ونون الرفع أيضًا في المُعرب. وقد نبّه على ردّ المحذوف بقوله:[٥]

٦٤٧ ـ واردُدْ، إذا حَذَفتَها في الوَقفِ، ما   مِن أجلِها، في الوَصلِ، كانَ عُدِما

يعني: أنه يُردّ إلى الفعل الموقوف عليه، بعدَ حذفها،[٦] ما حُذف في الوصل لأجلها. فتقول في «اضربُنْ يا زيدونَ، واضربِنْ يا هند» إذا وقفتَ عليهما:[٧] اضرِبوا، واضرِبي، بردّ واو الضمير ويائه. وتقول في «هل تضرِبُنْ؟ وهل تضرِبِنْ»؟ إذا وقفتَ عليهما: هل تضرِبُونَ؟ وهل تضرِبِينَ؟ بردّ الواو والياء[٨] ونون الرفع، لزوال سبب الحذف.

ثمّ نبّه على حُكمها بعد الفتحة فقال:[٩]

---

(١) سقطت من ط.

(٢) انظر الكتاب ٢:١٥٧. وقول سيبويه هذا رواه أبو حيان في الارتشاف ١:٣٠٩. أما ما ذكره يونس فالصواب فيه أن يقال: أبدلت النون بعد الألف ألفًا ثم أبدلت الألف همزة. وزعم بعضهم أنه يجمع بين الألفين ويمد بمقدارهما في النطق. والجمع بين ألفين محال لتعذر التقاء الساكنين، إلا أن يراد الجمع الصوري لأن مد الألف بقدر أربع حركات هو في صورة الجمع بين ألفين. الصبان ٣:٢٢٧. وانظر التنبيه الثالث في شرح البيت ٦٤٨.

(٣) فيما عدا الأصل: «اضرب الغلام واضربن» على ما يتبادر من قوله «بحذف النون والألف». والمراد: حذف النون لفظًا ورسمًا، وحذف الألف لفظًا فقط. قال أبو حيان: «بحذف النون لالتقاء الساكنين، والألف لالتقائها مع الساكن الذي حذفت له النون. فيصير في اللفظ بغير ألف». وانظر الصبان ٣:٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٤) س: تحذف.

(٥) اردد أي: أعد. وحذفتها أي: النون الخفيفة. ومن أجلها: بسببها. والوصل أي: للفعل بما بعده في اللفظ. وعدم: فقط. وإذا: ظرف لاردد، مضاف إلى الجملة بعده. وفي: تنازع فيها فعلا اردد وحذف. وما: مفعول اردد. ومن وفي: متعلقان بعدم. وقد فصلا مع الاسمين بين الموصول وصلته. والضمير في كان وعدم: يعود على ما.

(٦) أي: حذف نون التوكيد الخفيفة.

(٧) ط: فإذا وقفت عليهما قلت.

(٨) ح: الياء والواو.

(٩) وقفًا أي: في وقف، منصوب بنزع الخافض. وبعد: متعلق بحال من ها. وألفا: مفعول ثان لأبدل. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر أبدل. والتقدير: إبدالاً مثل إبدالك إياها في قولك. وما: حرف مصدري. والمصدر المؤول مضاف إليه. وفي تتعلق بتقول. وقفن: في محل جر على الحكاية. وقفا: في محل نصب مفعول به للفعل تقول. والمشهور أن هذا الإبدال واجب. الإتحاف ٢:٢٥٣. قلت: هو كذلك في النثر، وجائز في الشعر، ولا سيما للترنم في القافية. انظر شرح اختيارات المفضل ص٧٦٧ والإنصاف ص٦٥٤ ـ ٦٥٧ والهمع ٢:٢٠٦ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٦٦.

٦٤٨ ـ وأبدِلَنْها، بَعدَ فَتحٍ، ألِفا وَقفًا، كَما تَقُولُ في «قِفَنْ»: قِفا

وذلك لشَبهها بالتنوين. وقد ندر حذفها لغير ساكن ولا وقف، كقوله:[1]

* اصرِفَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَها *

وكقوله:[2]

* كَما قِيلَ، قَبلَ اليَومِ: خالِفَ تُعرَفِ *

فإن قلتَ: ما ذكر،[3] من حذف الخفيفة للوقف بعد غير الفتحة، يُنافي معنى[4] التوكيد الذي جاءت لأجله، إذ لا دليل عليها بعد الحذف. فينبغي أن يُقال: إنّ التوكيد بها إنّما يكون في الوصل خاصّة، كما أشار إليه بعضهم. قلتُ: يردّه قلبها بعد الفتحة ألفًا في الوقف. فعُلم بذلك أنّ التوكيد بها لا يختصّ بالوصل.

تنبيهات:

الأول: اختُلف في الفعل المُعرب، إذا أُكّد بالنون، على ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنّه مبنيّ. **والثاني**: أنه مُعرب. **والثالث**: التفصيل بين أن يُباشرَ[5] فيكونَ مبنيًا، أو لا يُباشرَ[6] فيكونَ مُعربًا، وهو الصحيح كما تقدّم أوّلَ[7] الكتاب. ويدلّ على صحته ردّ نون الرفع، عند حذف نون التوكيد في الوقف، فدلّ على أنّها مُقدّرة في الوصل.

الثاني: أجاز يُونس للواقف إبدالها ياء أو واوًا، في نحو:[8] اخشَوُنْ، واخشَيِنْ. فتقول: اخشَوُو، واخشَيِي. وغيره يقول: اخشَوا، واخشَيْ. وقد نُقل عنه[9] إبدالها واوًا بعد الضمّة،

---

(١) صدر بيت لطرفة، عجزه:

ضَربَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ

ديوانه ص١٥٥ والأشموني ٣: ٢٢٦ والعيني ٤: ٣٣٢. والطارق: القادم بالليل. والقونس: العظم الناتئ بين الأذنين. وفيما عدا الأصل: اضرب.

(٢) عجز بيت للحطيئة صدره:

خِلافًا لِقَولي، مِن فِيالَةِ رأيِهِ

مجمع الأمثال ١: ٢٣٢ والبيان والتبيين ٢: ١٨٧ والحيوان ٧: ٨٤ والارتشاف ١: ٣٠٩ والأشموني ٣: ٢٢٧ والعيني ٤: ٣٤٥ وحاشية الخضري ٢: ٩٦. والفيالة: الضعف. والرواية المشهورة: «خالفَ تُذكَرا». والألف بدل من نون التوكيد في الوقف.

(٣) في البيت ٦٤٦.

(٤) ج: مناف معنى.

(٥) أي: يتصل بالنون مباشرة دون فاصل من الضمائر المتصلة لفظًا أو تقديرًا. ط: تباشر.

(٦) عطفَ على ما أضيف «بين» إليه بـ«أو». وهو نادر وصحيح، في مثل هذا السياق. ط: أو لا تباشر.

(٧) ح: «في أول». وانظر شرح البيت ٢٠.

(٨) ط: أجاز سيبويه إبدالها واوًا أو ياء نحو.

(٩) عنه أي: عن يونس. والناقل أبو حيان في الارتشاف ١: ٣٠٩.

وياء بعد الكسرة، مُطلقًا.[(١)] قلتُ: وكلام سيبويه يدلّ على أنّ يُونس إنّما قال بذلك في الفعل المُعتلّ. فإنّه قال:[(٢)] وأمّا يُونس فيقول:[(٣)] اخشَوُو، واخشَيِي، يزيد الواو والياء بدلًا من النون الخفيفة، من أجل الضمّة والكسرة. وقال الخليل: لا أرى ذلك إلّا على قول من قال: هذا عَمرُو، ومررتُ بعَمرِي.[(٤)] ثمّ قال: وينبغي لمن قال بقول يُونس في «اخشَي، واخشَوا» إذا أراد الخفيفة أن يقول: هل تَضرِبُو؟ يجعل[(٥)] الواو مكان الخفيفة.

الثالث: إذا وُقف على المؤكَّد بالخفيفة بعد الألف، على مذهب يونُس والكوفيّين، أُبدلت ألفًا، نصّ على ذلك سيبويه[(٦)] عن يُونس ومن وافقه، ثمّ قيل: يُجمع بين ألفين،[(٧)] فيُمدّ بمقدارهما. وقيل: بل ينبغي أن تُحذف إحداهما، ويُقدّر بقاءُ المُبدلة من النون، وحذفُ الأُولى.

وفي «الغُرّة»:[(٨)] إذا وَقفتَ على «اضرِبانْ» على مذهب يُونس زدتَ ألفًا عوضَ النون، فاجتمع ألفان، فهمزتَ الثانية فقلت: اضرباء. انتهى.[(٩)] وقياسه في «اضربْنانْ» اضربْناء.

---

(١) يعني في المعتل والصحيح أي في نحو: هل تخرُجِنْ وهل تخرُجُنْ، وهل تَدْعِنْ وهل تَدْعُنْ، وهل ترينْ وهل ترمُنْ؟ انظر الارتشاف ١:٣٠٩. على أن الإبدال في غير ما آخره ألف فيه التباس الواو والياء المبدلتين بالضميرين للمخاطبة وجماعة الذكور. الصبان ٣:٢٢٧.

(٢) الكتاب ٢:١٥٥.

(٣) في الأصل وح: فإنه يقول.

(٤) أي: في الوقف على لغة أزد شنوءة، بإبدال التنوين حرف مد.

(٥) س ط: «هل تضربوا بجعل». وتضربو أصله «تضربون» أكد بالنون الخفيفة فحذفت نون الإعراب ثم واو الجماعة: تضربُنْ. وفي الوقف تبدل النون حرف مد من جنس الضمة قبلها كالتنوين في الأسماء: تضربو. ويقال للمخاطبة: هل تضربي؟ التصريح ٢:٢٠٨.

(٦) فيما عدا الأصل: «نص سيبويه على ذلك». وانظر الكتاب ٢:١٥٥.

(٧) انظر تعليقنا على التنبيه في شرح البيت ٦٤٦.

(٨) في ٣:٢٢٢.

(٩) سقطت من ت و س.

ما لا ينصرف[١]

[الصرف والمنصرف]

الأصل في الاسم أن يكون مُعربًا مُنصرفًا. وإنّما يُخرجه عن أصله شبَهه بالفعل، أو بالحرف. فإن شابه الحرف، بلا مُعارض،[٢] بُني. وإن شابه الفعل[٣] بكونه فرعًا، من وجهين من الأوجه[٤] الآتية، مُنع من[٥] الصرف. ولمّا أراد بيان ما يَمنع صرف الاسم بدأ بتعريف الصرف فقال:[٦]

٦٤٩ ـ الصَّرفُ تَنوِينٌ، أتَى مُبَيِّنا مَعنًى، بِهِ يَكُونُ الاسمُ أمكَنا

فقوله «تنوين»: جنس يشمل جميع أقسام التنوين. وقد تقدّمت أوّلَ الكتاب.[٧] وقوله «أتى مُبيِّنا» إلى آخره: مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المُعبَّر عنه بالصرف. والمُراد بالمعنى الذي «بهِ يكونُ الاسمُ أمكنا»[٨] بقاؤه على أصالته. ومعنى بقائه على أصالته سلامته من شَبه الحرف وشَبه الفعل. فكأنّه يقول: الصرف تنوين يُبيِّن كون الاسم باقيًا على أصالته، أي: غيرَ مُشابه فعلًا ولا حرفًا. فإنّ هذا هو المعنى الذي يكون الاسم به[٩] أمكن، أي: زائدًا في التمكّن.

---

(١) أي: الاسم الذي لا ينون. والانصراف من الصرف والصريف. وهو الصوت، لأن التنوين صوت يلحق الأسماء التي لا تشبه الفعل في الفرعية وتركيب الدلالة.

(٢) أي: لمشابهة الحرف. س ح ط: «معاند». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو «أيّ» لأن لزومها الإضافة أزال ذلك الشبه، ونحو الاسم الموصول واسم الإشارة المثنيين لأن التثنية للأسماء، فيغلب شبهها بالأسماء لأنه داع إلى الأصل.

(٣) في حاشية ت عن الأشموني أن الفعل فرع على الاسم بالاشتقاق والحاجة إليه في التركيب. والاسم المشبه للفعل يمنع الصرف. الأشموني ٣: ٢٢٩. قلت: الأولى أن يكون الشبه هنا في المضمون المركب. فالفعل يتضمن الدلالة على وقوع الحدث وزمان محصل. والاسم الذي يشبهه يدل على ذات موصوفة بفرع أو أكثر مما سيرد بعد.

(٤) في النسخ: الوجوه. (٥) سقطت من النسخ.

(٦) التنوين: لحاقُ آخر الكلمة نون ساكنة، وأتى أي: لحق آخر الاسم. والمعنى: المقصد اللغوي في التركيب. والأمكن: الزائد التمكن، اسم تفضيل من مكن مكانة، لا من التمكن كما سيذكر المرادي تبعًا لأبي حيان، إذا بلغ الغاية في التمكن من باب الاسمية بأصالته فيه. وسقط الشطر الثاني من ت و ح. ومبينا: حال من فاعل أتى. ومعنى: مفعول به لاسم الفاعل «مبينا». والجملة بعده صفة له. وبه: متعلقان بأمكن.

(٧) في شرح البيت ١٠.

(٨) فيما عدا الأصل: أمكن.

(٩) في النسخ: الذي به يكون الاسم.

قيل: وهو «أفعَلُ» تفضيلٍ من التمكّن. وهو شاذّ.[١]

تنبيهات:

الأوّل: مذهب المُحقّقين أنّ الصرف هو التنوين المذكور، أعني تنوين التمكين وحده. وقيل: الصرف هو الجرّ والتنوين معًا.[٢]

الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف[٣] هو المشهور. وقد يُطلق على غيره، من تنوين التنكير والعِوَض والمقابلة، صرفًا.[٤]

الثالث: فُهِم، من تعريفه الصرفَ، أنّ المُنصرف ما يدخله التنوين المُسمّى بالصرف، وأنّ غير المُنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين.[٥] قال الشارح:[٦] وفي هذا التعريف مُسامحة. فإنّ من جُملة ما لا يدخله التنوينُ الدالُّ على الأمكنيّة بابَ «مُسلِمات» قبل التسمية به.[٧] وليس من الممكن أن يقال: إنّه غير منصرف، لما ستعرفه[٨] بعدُ.

الرابع: اختُلف في اشتقاق المُنصرف،[٩] فقيل: هو من الصَّريف[١٠] ـ وهو الصوت ـ لأنّ في آخره التنوينَ، وهو صوت. وقيل: من الانصراف في جهات الحركات.[١١] وقيل: من الانصراف وهو الرجوع، كأنّه انصرف عن شَبه الفعل.

وقال في «شرح الكافية»:[١٢] سُمّي مُنصرفًا لانقياده إلى ما يصرفه من[١٣] عدم تنوين إلى تنوين، ومن[١٤] وجه من وُجوه الإعراب إلى غيره.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن شذوذه لاشتقاقه من غير الثلاثي المجرد، وأن الأزهري جعله قياسيًّا من: مكن مكانة، إذا بلغ الغاية من التمكن. انظر التصريح ٢: ٢١٠.

(٢) انظر الإتحاف ٢: ٢٥٤. وفي حاشية ت عن التواتي: تظهر فائدة الخلاف في نحو: مررت بأحسنكم. فعلى الأول ليس بمنصرف لعدم التنوين. وعلى الثاني منصرف لوجود الخفض.

(٣) دخلت الباء هنا على المقصور.

(٤) كذا، بالنصب على شبه المفعولية، وجعل الجار والمجرور «على غير» في محل رفع نائب فاعل. انظر شرح البيت ٢٥١.

(٥) زاد في ت و ح: المسمى بالصرف.

(٦) ص٦٣٣.

(٧) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٢٥٤.

(٨) ط: غير مصروف لما ستعرفه.

(٩) الإتحاف ٢: ٢٥٥. ح: الصرف.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: هذا يأتي على مذهب المحققين المتقدم. يعني: في التنبيه الأول.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: هذا يأتي على من قال: الصرف هو الجر والتنوين معًا. وأما القول الثالث فهو خارج عن هذا كله.

(١٢) ص١٤٣٤.

(١٣) ط: «عن». وفي حاشية ت عن التواتي: من: لبيان ما وقعت عليه «ما»، تقديره: إلى ما هو عدم مشابهة الفعل. ومن وجه: معطوف على من عدم.

(١٤) ط: و عن.

الخامس: جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعًا، منها خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير. وستأتي مُفصّلة، إن شاء الله تعالى.

[ما فيه ألف التأنيث]

ولمّا شرع في بيان موانع الصرف بدأ بما يَمنع في الحالين،[1] فقال:[2]

٦٥٠ ـ فألِفُ التّأنِيثِ، مُطلَقًا، مَنَعْ صَرفَ الّذِي حَواهُ، كَيفَما وَقَعْ

يعني: أنّ ألف التأنيث مُطلقًا،[3] أي مقصورة كانت أو ممدودة، تمنع صرف ما هي فيه، كيفما وقع، من كونه نكرة أو معرفة، مُفردًا أو جمعًا، اسمًا أو صفة. فالمقصورة نحو:[4] ذِكرَى وسَلمَى ومَرضَى وسَكرَى. والممدودة نحو: صَحراء وزكريّاء وأشياء وحمراء.

وإنّما استقلّت الألف بالمنع، لأنّها قائمة مقام شيئين. وذلك لأنّها لازمة[5] لما هي فيه، بخلاف التاء. فإنها في الغالب[6] مُقدّرة الانفصال. ففي المؤنّث بالألف فرعيّة من جهة التأنيث، وفرعيّة من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنّث بالتاء.

فرعان:

الأول: إذا سمّيتَ بـ «كِلتا» من قولك: «قامتْ كِلتا جاريتَيكَ» منعتَ الصرف، لأنّ ألفها[7] للتأنيث. وإن سميتَ بها من قولك: «رأيتُ كِلتيهما، أو كلتَيِ المرأتينِ» على لغة كِنانة[8] صَرفتَ، لأنّ ألفها إذ ذاك مُنقلبة، فليست للتأنيث.

الثاني: إذا رخّمتَ «حُبْلَوِيّ» على لغة الاستقلال،[9] عند من أجازه،[10] فقلت: يا حُبلَى،

---

(١) ط: الحالتين.

(٢) مطلقًا أي: غير مقيد بقيد. وحواه: تضمنه. ووقع: استعمل في الكلام. ومطلقًا: حال من ألف التأنيث. والذي: مضاف إليه. وكيفما: اسم شرط جازم في محل نصب حال من فاعل «وقع» العائد على الذي. وحذف جواب الشرط لدلالة «منع» عليه. هذا ما ذكره المعربون، والصواب أن كيف: اسم استفهام في محل نصب من فاعل وقع، والجملة حال من: الذي، وما: حرف زائد. ولا يجوز الشرط هنا لعدم تقدر الجواب من لفظ فعله. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا على الترتيب. فالأول اسم نكرة، والثاني اسم معرفة، والثالث صفة جمع، والرابع صفة نكرة.

(٥) هذا اللزوم مسلم للمقصورة. أما الممدودة فهي على تقدير الانفصال كالتاء. انظر البيت ٨٤٠ وشرحه وتقريرات الحامدي ص٢٩٧.

(٦) فوقها في ت عن التواتي: احترز من مَقدرة ورَبْعة. فإن التاء لازمة فيهما.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فهي زائدة لم تقلب من شيء. بخلاف قولك «رأيت كلتَى ومررت بكلتًى» بالتنوين، فهي كفتًى.

(٨) تعامل كنانة «كلا وكلتا» معاملة المثنى، وإن أضيفتا إلى ظاهر. الصبان ٣: ٢٣١. وفي النسخ: في لغة كنانة.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٥٥ أنها لغة من لا ينوي الحرف المحذوف، فتكون «حبلى» ألفها عن واو لا للتأنيث. فتصرف. انظر شرح البيت ٦١٨.

(١٠) فوقها في ت: يعني من أجازه في هذا الوزن.

ثم سمَّيتَ به صرفتَ لِما ذُكر في «كِلتا».[١]

[الوصف وزيادة ألف ونون]

ثمّ قال:[٢]

٦٥١ - وزائدا «فَعْلانَ»، فِي وَصفٍ، سَلِمْ   مِن أن يُرَى، بِتاءِ تأنيثٍ، خُتِمْ

أي: ويَمنع صرفَ الاسم أيضًا زائدا «فَعْلانَ». وهما الألف والنون في مثال «فَعْلانَ»، صِفةً لا تُختم بتاء التأنيث. وذلك يشمل نوعين: **أحدهما**: ما مؤنّثه «فَعْلَى» نحو: سكران وسكرى. وهو مُتّفق على منع صرفه.[٣] **والآخر**: ما لا مؤنّث له نحو: لَحيان، للكبير[٤] اللِّحية. وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه لأنّه، وإن لم يكن له «فَعْلَى» وجودًا، فله «فَعْلَى» تقديرًا، لأنّا لو فرضنا[٥] له مُؤنّثًا، لكان «فَعْلَى» أولى به من «فَعْلانة» لأنّ باب «سكران» أوسع من باب «ندمان».[٦] والتقدير في حكم الوجود، بدليل الإجماع على منع صرف نحو:[٧] أَكمَرَ وآدَرَ،[٨] مع أنّه لا مؤنّث له. واحترز من «فَعْلان» الذي مؤنّثه «فَعْلانة». فإنّه[٩] مصروف نحو: نَدمان ونَدمانة.

وقد جمع المُصنّف ما جاء على «فَعلان»، ومؤنّثةُ على[١٠] «فَعلانة»، في قوله:[١١]

أجِزْ فَعْلَى، لِفَعْلانا   إذا استَثنَيتَ حَبْلانا
ودَخْنانًا، وسَخْنانا   وسَيفانًا، وصَخْيانا
وصَوجانًا، وعَلّانا   وقَشْوانًا، ومَصّانا

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: لأنه لم يراع الأصل. فالألف منقلبة عن واو. والواو في الأصل منقلبة عن ألف التأنيث.

(٢) سقط الشطر الثاني من ت و ح. وزائدا: معطوف على الضمير في «منع» من البيت السابق. وفعلان أي: موازن فعلان. وهو مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لعلمية الوزن وزيادة الألف والنون. وزائداه أي: الحرفان المزيدان فيه. والوصف أي: الصفة المشبهة. وسلم منه أي: لم يقع فيه. ويرى: يوجد. وختم: اتصل بآخره. وفي: تتعلق بحال من فعلان. وفاعل سلم: يعود على وصف. والجملة صفة لوصف. والمصدر المؤول في محل جر بمن. والجار والمجرور: متعلقان بسلم. وبتاء: متعلقان بختم. والجملة: مفعول ثان ليرى.

(٣) أي: بين النحاة لا بين العرب، لأن بني أسد يؤنثون «فعلان» على «فعلانة»، فيصرفون كل ما جاء على هذا الوزن، كما سيرد في التنبيه الثاني بعد.

(٤) ط: لكبير.   (٥) ت: فرضت.

(٦) مؤنث ندمان هو ندمانة. والمراد أن مؤنث «فعلان» على «فعلى» أكثر من «فعلانة». وفي حاشية ت عن التواتي: لكن يعارضه كون الصرف أصلاً، والرجوع إلى الأصل أصل ولو بأدنى سبب. فعلى هذا لحوقه بندمان أحسن.

(٧) سقطت مما عدا الأصل.

(٨) الأكمر: الكبير الحشفة. والآدر: الكبير الخصيتين.

(٩) ط: لأنه.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل.

(١١) فُسِّر «أجز» في ت عن التواتي بأن معناه: احكم. وانظر الصبان ٣:٢٣٢ - ٢٣٣ والخضري ٢:٩٨.

ومَـــوْتـــانَـــا، ونَـــدْمـــانـــا   وأتْـــبِـــعْـــهُـــنَّ نَـــصْـــرانـــا

واستُدرك عليه لفظان وهما: خَمصانٌ لغةٌ في خُمصان،[١] وألْيانٌ في نحو: كبشٌ أليانٌ.[٢] وقد ذيّلتُ أبياته بقولي:

وزِدْ فِـــيـــهِـــنَّ خَـــمْـــصـــانـــا   عـــلَـــى لُغَـــةٍ، وألْيـــانـــا

ولا بُدّ من شرح هذه الألفاظ. فالحَبلان: العظيم البطن، وقيل: المُمتلِء غيظًا. والدَّخنان: اليوم المُظلم. والسَّخنان: اليوم الحارّ. والسَّيفان: الرجل الطويل الممشوق. والصَّحيان: اليوم الذي لا غيم فيه. والصَّوجان: البعير اليابس الظهر. والعَلّان: الكثير النسيان، وقيل: الرجل الحقير. والقَشوان: الرقيق[٣] الساقين. والمَصّان: اللئيم. والمَوتان: البليد الميّت القلب. والنَّدمان: النديم.[٤] والنصران: واحد النصارى.

فإن قلتَ: ولِمَ صُرف ما مؤنّثه «فَعْلانة»، مع أنّ فيه ما في «سكران» من الزيادتين والوصف؟ قلتُ: لم يمتنع[٥] الصرف لزيادتي[٦] «فَعْلان» لذاتهما، بل لشَبهِهما بزيادتي حمراء[٧] في وجوه، منها أنّهما لا تلحقهما تاء التأنيث.[٨] وهذا مفقود فيما مؤنّثه «فَعْلانة». فلذلك صُرف.

تنبيهات:

الأوّل: فُهم من قوله «زيادتا[٩] فَعلان» أنّهما لا يمنعان في غيره من الأوزان، كفُعلان بضمّ الفاء نحو: خُمصانٌ، لعدم شَبههما في غيره بألفَي التأنيث.

الثاني: لغة بني أسد صرف «سكران» وبابه، لأنّهم يقولون في مؤنّثه: «فَعْلانة». فهو عندهم كندمان.

الثالث: ما تقدّم من أنّ المنع بزيادتي «فَعْلان»، لشَبههما بألفي التأنيث في «حمراء»، هو مذهب سيبويه.[١٠] وزعم المُبرّد أنّه امتنع لكون النون بعد الألف مُبدلةً من ألف التأنيث.

---

(١) الخمصان: الضامر البطن.
(٢) الأليان: الكبير الألية.
(٣) ط: «الدقيق». وهو ما جاء بخط الأشموني وفي القاموس المحيط. انظر الصبان ٣:٢٣٣.
(٤) فيما عدا الأصل: المنادم.
(٥) في النسخ: لم يمنع.
(٦) فيما عدا الأصل: بزيادتي.
(٧) ت ح: صحراء.
(٨) في حاشية ت أنه زاد في كتاب «الإيضاح»: وأنهما زائدتان وأن أولاهما ألف وأن قبلهما ثلاثة أحرف. انظر المقتصد ص٩٩٧ والإتحاف ٢:٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(٩) كذا. والصواب «زائدا» كما في ط.
(١٠) الكتاب ٢:١٠.

والقولان عن أبي عليّ. ومذهب الكوفيّين أنّهما مَنعا،[١] لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء، لا للشَّبه[٢] بألفَي التأنيث.

[الوصف على وزن أفعل]

٦٥٢ - ووَصفٌ أصليٌّ، ووَزنُ «أفعَلا» مَمنُوعَ تَأنِيثٍ بِتَا، كأشهَلا[٣]

أي: ويمنع الصرفَ أيضًا اجتماعُ الوصفِ الأصليّ ووزن «أفعَل»، بشرط أن يمتنع من التأنيث بالتاء. وذلك يشمل ثلاثة أنواع: **أحدها**: مؤنّثه[٤] «فَعْلاء»، نحو: أشهلُ وشهلاءُ. **والثاني**: ما مؤنّثه[٤] «فُعلَى»، نحو: أفضلُ وفُضلَى. **والثالث**: ما لا مؤنّث له، نحو: أكمرُ للعظيم الكَمَرة.[٥]

فهذه الأنواع الثلاثة[٦] ممنوعة من الصرف، للوصف الأصليّ ووزن «أفعَل». فإنّه وزنٌ الفعلُ به أولى، لأنّ أوّله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دُون الاسم. فكان لذلك أصلًا في الفعل، لأنّ ما زيادته لمعنى أولى ممّا زيادته لغير معنى.

فإن أُنّث بالتاء انصرف، نحو: أرملٌ بمعنى فقير - فإنّ مؤنّثه أرملةٌ - خلافًا للأخفش. فإنّه يمنع صرف «أرمل» بمعنى فقير، لجريه[٧] مجرى «أحمر» لأنّه صفة وعلى وزنه. وأمّا قولهم: عامٌ أرملُ،[٨] فغير مصروف لأنّ يعقوب حكى فيه: سنةٌ رملاءُ.

واحترز بالأصليّ من[٩] العارض. فإنّه لا يُعتدّ به كما سيأتي.[١٠]

تنبيهان:

الأول: مثّل الشارح[١١] ما تلحقه التاء بأرملٍ، وأُباتِرٍ وهو القاطع رحمه، وأُدابِرٍ وهو الذي

---

(١) في النسخ: منعتا.

(٢) ح: «لا لشبههما». ط: لا للتشبيه.

(٣) الوصف: الصفة المشبهة واسم التفضيل. والأصلي: غير العارض. وسيفسره في البيت ٦٥٣. وسقط الشطر الثاني من ت و ح. وقد حذفت همزة «أصلي» للتخفيف، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وهو التنوين في «وصف». وحذفت أيضًا همزة «تاء» للتخفيف وجعلت الألف حرف إعراب. ووزن أي: مع وزن. وممنوع تأنيث بتا أي: لم يؤنث بالتاء. والأشهل: الذي خالط سواد عينيه زرقة. ووصف: معطوف على فاعل «منع» في البيت ٦٥٠. وأفعل: مضاف إليه ممنوع من الصرف. وممنوع: حال من أفعل. وبتا: متعلقان بالمصدر تأنيث. والكاف: حال ثانية، مضافة إلى أشهل.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن المراد به الوصف على «أفعل» نحو أسود وأحمر، فمؤنثه «فعلاء»، والتفضيل بأفعل مؤنثه «فعلى» بفتح الفاء والقصر. وقد علق أحد العلماء عليه بما يلي: قوله بفتح الفاء سهو ظاهر إذ مؤنثه «فُعلى» بضم الفاء لا بفتحها.

(٥) الكمرة: رأس الذكر.

(٦) ت ح: «الثلاثة الأنواع». س: الثلاثة أنواع.

(٧) ط: فإنه يجريه.

(٨) أي: قليل المطر.

(٩) ط: عن.

(١٠) في البيت ٦٥٣.

(١١) ص٦٣٨.

لا يقبل نُصحًا. فإنّ مؤنّثهما أُباتِرةٌ وأُدابِرةٌ. أمّا أرملٌ فواضح. وأمّا أُباترٌ وأُدابرٌ فلا يُحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يشملهما كلام الناظم. فإنّه علّق المنع على وزن «أفعل». وإنّما ذكرهما في «شرح الكافية»[1] لأنّه علّق المنع بوزن الفعل ولم يخصّه بـ «أفعَل». ولذلك احترز أيضًا من «يَعمَلُ»، وهو الجمل السريع.

الثاني: الأَولى تعليق الحُكم على وزن الفعل الذي هو به أَولى، لا على وزن «أفعَل»، ليشمل نحو: أُحَيمِر وأُفَيضِل، من المُصغّر. فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل نحو: أُبَيطِرُ،[2] وإن لم يكن حالَ التصغير على وزن «أفعَل».

ثمّ صرّح بمفهوم قوله «أصليّ»، فقال:[3]

٦٥٣ ـ وألغِيَنَّ عارِضَ الوَصفِيَّهْ ... كأربَعٍ، وعارِضَ الإسمِيَّهْ

فالأقسام ثلاثة: **الأوّل**: ما وصفيّته[4] أصليّة باقية، نحو: أشهَل. ولا إشكال في منعه. **والثاني**: ما وصفيّته عارضة، نحو: مررتُ برجلٍ أرنبٍ أي: ذليل، وبنسوةٍ أربعٍ. فهذا يُصرف، إلغاءً للوصفيّة العارضة. وأربع أحقّ بالصرف لأنه فيه تاء التأنيث[5] أيضًا. **والثالث**: ما وصفيّته أصليّة، فغلبت عليه الاسميّة. فهذا يُمنع، إلغاءً للاسميّة العارض واعتبارًا للأصل. وقد مثّله بقوله:[6]

٦٥٤ ـ فالأدهَمُ القَيدُ، لِكَونِهِ وُضِعْ ... في الأصلِ وَصفًا، انصرافُهُ مُنِعْ

أدهَمُ: للقيد، وأسوَدُ: للحيّة،[7] وأرقَمُ: لحيّة فيها نُقط كالرَّقْم، أوصاف[8] في الأصل غلبت عليها الاسميّة، وهي غير مُنصرفة نظرًا إلى أصلها.

---

(١) ص١٤٥٢.

(٢) أبيطر: مضارع بيطرتُ، أي: عالجت الدواب.

(٣) ألغه أي: لا تعتد به في منع الصرف. والعارض: ما عرض في الاستعمال ولم يكن في الوضع اللغوي. والوصفية: كون الاسم صفة. والاسمية كونه اسمًا. وقطعت همزة «اسم» للضرورة. وألغين: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وإضافة عارض من إضافة الصفة إلى الموصوف. والكاف: حال من عارض الوصفية.

(٤) ط: ما صفته.

(٥) أي: فيه قبول للتاء. انظر الإتحاف ٢:٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٦) الأصل في الأدهم أنه الأسود. والقيد أي: قيد الحديد. ووضع في الأصل، أي: جعل في الوضع اللغوي. والوصف: الصفة المشبهة. والأدهم: مبتدأ، خبره جملة: انصرافه منع. والقيد: عطف بيان على الأدهم. ولكون: متعلقان بالفعل منع، مع أن الجملة خبر المبتدأ انصراف. وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز. وجملة وضع: في محل نصب خبر«كون»، مصدر «كان» الناقصة، المضاف إلى اسمه في المعنى. وفي: تتعلق بالفعل وضع. ووصفًا. مفعول ثان له.

(٧) سقط «أسود للحية» من ت.

(٨) ط: فهذه أوصاف.

وذكر سيبويه[١] أنّ كُلّ العرب لا تصرفها، كما لم تصرف:[٢] أبطَحُ وأبرَقُ وأجرَعُ، وأنّ العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصرف،[٣] وإن استعملت استعمال الأسماء. وحكى غيره أن من العرب من يصرف أبطح وأبرق وأجرع، مُلاحظةً للاسميّة. وقد نبّه على ذلك في «التسهيل».[٤] وذكر ابن جنّي أنّ هذه الأسماء كلّها قد[٥] تُصرف.

ثمّ قال:[٦]

٦٥٥ ـ وأجـدَلٌ، وأخـيَـلٌ، وأفـعَـى   مَـصـرُوفـةٌ، وقَـد يَـنَـلْنَ الـمَـنـعـا

أكثر العرب تصرفُ أجدلًا وهو الصقر، وأخيلًا وهو طائر عليه نُقط كالخِيلان،[٧] وأفعًى، لأنّها أسماء في الأصل.[٨] ولحظَ بعض العرب فيها معنى[٩] الوصفيّة، فمنعها من الصرف. وذلك في: أفعى، أبعدُ منه في: أجدل وأخيل، لأنّهما من الجَدْل وهو الشدّ،[١٠] ومن المَخيُول[١١] وهو الكثير الخِيلان. وأمّا أفعًى فلا مادّة له في الاشتقاق، ولكن ذِكره[١٢] يُقارنه تصوّر إيذائها[١٣] فأشبهَتِ المُشتقّ.

تنبيه: اختُلف في وزن «أفعى» فقيل: أفعَلٌ. فالهمزة زائدة لقولهم: مَفْعاةٌ.[١٤] وألفها عن واو لقولهم: أُفعُوان. وقال الفارسيّ: هو مقلوب وأصله «أيفَع»،[١٥] وهو من يافع. وقال أبو الفتح: مقلوب وأصله «أفوَع»،[١٦] وهو من فَوعة[١٧] السمّ.

---

(١) الكتاب ٢:٥. وانظر الارتشاف ١:٤٣٠.
(٢) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى. والأبرق: الأرض فيها حجارة ورمل وطين. والأجرع: الأرض فيها حزونة كالرمل.
(٣) س: في هذه الستة في منع الصرف.
(٤) ص٢١٩.
(٥) «قد» ههنا مقحمة لأن مذهب ابن جنى وجوب الصرف لا جوازه. انظر الارتشاف ١:٤٣٠ والتصريح ٢:٢١٤.
(٦) سقط الشطر الثاني من ت. وينلن المنع أي: يمنعن من الصرف. وأجدل: مبتدأ خبره مصروفة. وجملة ينلن: معطوفة على الخبر.
(٧) الخيلان: جمع خال. وهو النقطة المخالفة للون البدن.
(٨) ت س: «بالوضع». ح ط: في الوضع.
(٩) سقطت من ط.
(١٠) ت ط: الشدة.
(١١) المخيول: اسم مفعول من مصدر: خِيلَ يُخال، إذا كثرت خِيلان جسده. س ط: «الخيول». وانظر الأشموني ٣:٢٣٦ والتصريح ٢:٢١٤.
(١٢) ح: ذكرها.
(١٣) زعمُ أنه لا مادة له في الاشتقاق فيه نظر. اللسان والتاج (فعو). س ح: اذايتها.
(١٤) المفعاة: الأرض تكثر فيها الأفاعي. وفوقه في ت عن التواتي: هو مفرد وليس بجمع.
(١٥) كذا. وانظر الإيضاح ص١٤٩. وفي حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا وزنه: أعلَف.
(١٦) وفي حاشية ت عن التواتي: فوزنه على هذا: أفلَع.
(١٧) الفوعة: الحدة. وانظر سر الصناعة ص٤٢٨.

[الوصف المعدول]

٦٥٦ ـ ومَنعُ عَدلٍ، مَعَ وَصفٍ، مُعتَبَرْ في لَفظِ مَثنَى، وثُلاثَ، وأُخَرْ[١]

العدل: صرف[٢] لفظ أولى بالمُسمّى إلى لفظ آخر. وهويمنع الصرف، مع الوصف، في موضعين: **أحدهما**: المعدول في العدد إلى «مَفعَل» نحو: مَثنَى، أو «فُعال»[٣] نحو: ثُلاث. **والثاني**: «أُخَرُ» المُقابِل لآخَرِين.[٤]

أمّا المعدول في العدد إلى «مَفعَل» أو «فُعال» فالمانعُ له عند سيبويه[٥] والجُمهور العدلُ والوصفُ. أمّا العدل فعن أسماء العدد. فأُحادُ ومَوحَدُ معدولان عن: واحد واحد. وثُناءُ ومَثنَى معدولان عن: اثنين اثنين. وكذا سائرها. وأما الوصف فلأنّ هذه الألفاظ لم تُستعمل إلّا نكراتٍ إمّا نعتًا نحو:[٦] ﴿أُولِي أجنِحةٍ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾، وإمّا حالًا نحو:[٧] ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ مَثنَى﴾، وإمّا خبرًا نحو:[٨] «صَلاةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى»، ولا يدخلها «أل». قال في «الارتشاف»:[٩] وإضافتها قليلة. وذهب الزجّاج[١٠] إلى أنّ المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى. أمّا في اللفظ فظاهر،[١١] وأمّا في المعنى فلأنّ مفهوماتها تضعيف أصولها، فصار فيها عدلان.

---

(١) سقط الشطر الثاني من ت. والمنع أي: من الصرف. والوصف: النعت، أي: كون الاسم صفة في الأصل. وقد يقع حالاً أو خبرًا. والمعتبر: المعتدّ به. ولفظ مثنى وثلاث أي: وما وازن أحدهما. ومنع: مبتدأ خبره معتبر. ومع: يتعلق بصفة لعدل، وفي: بمعتبر.

(٢) يشترط في هذا الصرف ألا يكون للقلب نحو: أَيِسَ، أو للتخفيف نحو: عُنْق، أو للإلحاق نحو: كوثر، أو لزيادة معنى نحو: طُفَيل.

(٣) ونقل السخاوي أنه يعدل أيضًا العدد على وزن «فُعلان» نحو: وحدان وثنيان إلى عشران. التصريح ٢: ٢١٤.

(٤) ط: مقابل آخرين.

(٥) الكتاب ٢: ١٥.

(٦) الآية ١ من سورة فاطر.

(٧) الآية ٣ من سورة النساء.

(٨) حديث شريف. سنن أبي داود ٢: ٣٦ وابن ماجه ١: ٣٧١ والترمذي ١: ٢٣٨ والموطأ ص٨٧ ومسند أحمد ١: ٢١١ و٢: ٥ و٩ و١٠ و٢٦ و٤: ١٦٧ وصحيح الجامع الصغير ص٧١٢. وتكرار مثنى للتوكيد لأن الأول يتضمن وحده معنى: اثنين اثنين.

(٩) في ١: ٤٣٧. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى بيت لامرئ القيس في ديوانه ص١١٣، ونص على أنه يشك في القياس عليه. وانظر الهمع ١: ٢٧.

(١٠) كذا. والقول ينسب إلى الأعلم. وانظر الأشموني ٣: ٢٣٨ والصبان والهمع ١: ٢٦ ـ ٢٧. والقول في شرح الكافية الشافية ص١٤٤٧ والشرح الكبير ٢: ٢٢٠ من غير عزو. والعدل الثاني عند الزجاج هو عن تأنيث، لأن هذه الألفاظ لا تدخلها التاء، فلا يقال: مثلثة ولا رُباعة. معاني القرآن ٢: ٩. وانظر منه ٤: ٢٦١ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤ والهمع.

(١١) العدل اللفظي في هذا المذهب ليس ما زعمه المرادي هنا. وإنما هو عدل مثنى عن اثنين، ورباع عن أربع. الشرح الكبير ٢: ٢٢٠ والصبان ٣: ٢٣٨.

وأمّا «أُخَرُ» المعدول فهو جمع أُخرى: أنثى آخَر،[١] بفتح الخاء. فالمانع له أيضًا العدل والوصف. أمّا الوصف فظاهر، وأمّا العدل فقال أكثر النحويّين: إنّه معدول عن الألف واللام،[٢] لأنّه من باب «أفعَل» التفضيل فحقّه ألّا يُجمع إلّا مقرونًا بـ «أل»، كالصُّغَر والكُبَر. والتحقيق أنّه معدول عن «آخَر» مُرادًا به جمعُ المؤنّث، لأنّ حقّه أن يُستغنى فيه بـ «أفعَل» عن «فُعَل» لتجرّده من «أل»، كما يُستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتُها مع نسوةٍ أكبرَ منها.

تنبيه: قد يكون «أُخَر» جمع أُخرى. بمعنى: آخِرة، فينصرف لانتفاء العدل. والفرق بين أُخرى أُنثى آخَر وأُخرى بمعنى آخِرة أنّ تلك لا تدلّ على الانتهاء، ويعطف عليها مثلها من صنف[٣] واحد ـ نحو: جاءت امرأة أُخرى، وأُخرى ـ وأُخرى هذه تدلّ[٤] على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من صنف[٢] واحد، وهي المُقابِلة الأُولى في قوله تعالى:[٥] ﴿وقالَتْ أُولاهُم لِأُخراهُم﴾. فكان[٦] ينبغي أن يحترز عنها، كما احترز في[٧] «الكافية» و«التسهيل»[٨] بقوله: مُقابِلِ آخَرِين.

٦٥٧ ـ ووَزنُ مَثنَى وثُلاثَ كَهُما، مِن واحِدٍ لِأَربعٍ، فَليُعلَما[٩]

يعني: أن ما وازن مَثنى وثُلاثَ من المعدول، من واحد إلى أربعة،[١٠] فهو مِثلهما في امتناعه من الصرف للعدل[١١] والوصف. فهذه ثمانية ألفاظ مُتّفق على سماعها. وهي: أُحاد ومَوحَد، وثُناء ومَثنَى، وثُلاث ومَثلَث، ورُباع ومَربَع. ولذلك اقتصر عليها. قال في «شرح الكافية»:[١٢] ورُوي فيها[١٣] عن بعض العرب: مَخمَس وعُشار ومَعشَر.

---

(١) في حاشية ت عن الشيخ يس أن آخَر بمعنى: مغاير. وهو في الأصل بمعنى: أشد تأخيرًا. ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور قبله.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا فيه نظر، لأنه إن كان نعتًا لنكرة فلا يلحقه الألف واللام، وإن كان معرفة فلا بد من الألف واللام، وأن الصواب القول: هذا مشبه بأفعل التفضيل. وأفعل التفضيل لا يجمع إلا بالألف واللام. فيكون هذا مثله. وانظر الصبان ٣: ٢٣٩.

(٣) فيما عدا الأصل: «جنس». وفسر الصبان الجنس عن شيخه بالصنف.

(٤) ت ح ط: وأما أُخرى بمعنى آخرة فتدل.

(٥) الآية ٣٩ من سورة الأعراف.

(٦) فيما عدا الأصل: وكان.

(٧) شرح الكافية الشافية ص١٤٣٣ و١٤٤٨.

(٨) ص٢٢٢.

(٩) كهما أي: مثل مثنى وثلاث. وإضافة الكاف إلى الضمير نادرة. ولأربع أي: إلى أربع. فاللام بمعنى: إلى. والألف في قوله «فليعلما» بدل من نون التوكيد الخفيفة في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت. ووزن: مبتدأ خبره الكاف. ومن واللام: تتعلقان بحال من الضمير المستتر في الكاف لما فيها من معنى التشبيه. واللام: حرف جازم. والفعل بعدها في محل جزم لأنه مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد.

(١٠) ط: أربع.

(١١) ت: والعدل.

(١٢) ص١٤٤٧.

(١٣) سقطت من ط.

ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في «التسهيل»[١] أنّه قد سُمع خُماس أيضًا.

واختُلف فيما لم يُسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّه يُقاس على ما سُمع. وهو مذهب الكوفيّين والزجّاج، ووافقهم في بعض نسخ «التسهيل»، وخالفهم في بعضها.

والثاني: أنّه لا يُقاس عليه، بل يُقتصر[٢] على المسموع.[٣] وهو مذهب جُمهور البصريّين.

والثالث: أنّه يُقاس على «فُعال» لكثرته لا على «مَفعَل». قال الشيخ أبو حيّان:[٤] والصحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة. وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانيّ، وحكى أبو حاتم وابن السكّيت من أحاد إلى عُشار. ومَن حفظ حُجّةٌ على مَن لم يحفظ.

تنبيه: أجاز الفرّاء صرف هذه الألفاظ، مذهوبًا بها مذهب الأسماء. قال:[٥] تقول العرب: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ وثُلاثًا ثُلاثًا، والوجه[٦] ألّا تُجرى.[٧] انتهى. ومنع ذلك غيره.

[جمع منتهى الجموع]

٦٥٨ ـ وكُنْ لِجَمعٍ، مُشبِهٍ «مَفاعِلا» أو «المَفاعِيلَ»، بِمَنعٍ كافِلا[٨]

الجمع المُشبِه «مَفاعل» أو «مَفاعيل» هو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد. وهو كألف التأنيث في أنه يستقلّ بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين.[٩] فإنّ فيه فرعيّة من جهة الجمع، وفرعيّة من جهة عدم النظير.[١٠]

ويعني بالشَّبه[١١] أن يكون أوّله مفتوحًا[١٢] وثالثه ألفًا[١٣] بعدها حرفان، أو ثلاثة أوسطها

---

(١) ص٢٢٢. وانظر ص٤٤ مما يتصرف وما لا ينصرف.

(٢) ح: يقفه.

(٣) س: لا يقاس بل يقتصر على السماع.

(٤) الارتشاف ١:٤٣٧. ط: قال أبو حيان.

(٥) معاني القرآن ١:٢٥٤. ومذهب الأسماء أي: المنكرة أو الجامدة، وقد تضاف أيضًا. الصبان ٣:١٤٠ والتصريح ٢:٢١٤ ـ ٢١٥.

(٦) في النسخ: والصحيح.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: معناه: لا يصرف. وهذه عبارة الكوفيين.

(٨) ذكر الجمع وأراد أيضًا ما ليس بجمع لما سيرد في البيت ٦٦٠. والمشبه أي: الشبيه في الهيئة وعدد الأحرف والتحرك والمد. بمنع أي: للصرف. والكافل: الضامن. وكن كافلاً أي: تكفل وأوجب على نفسك. واللام والباء: تتعلقان بخبر «كن»، وهو: كافلاً. ومفاعل: مفعول به لاسم الفاعل مشبه. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) س: «سببين». وفي حاشية ت أن للشيخ يس على الخلاصة ما يخالف ظاهر عبارة الجماعة. انظر حاشيته على التصريح ٢:٢١١.

(١٠) أي: عدم مشاركة المفرد له في أوزانه. ويرد عليه نحو: جُمادَى ورَباعي وثماني وحُبارَى، وكَشاجم وسراويل وشراحيل في قول. وانظر شرح البيت ٦٦٠.

(١١) ت: بالمشبه.

(١٢) كذا. وقد يكون مضمومًا نحو: سُكارى وعُطاشى وقُدامى.

(١٣) يشترط في هذه الألف ألّا تكون عوضًا من إحدى ياءي النسب تحقيقًا، لئلا يرد نحو: يماني وشآمي، أو تقديرًا لئلا يرد نحو: تهامي، وثماني في قول.

ساكن، وما يلي الألف مكسور لفظًا أو تقديرًا.[١] ولا يُشترط أن يكون أوّله ميمًا، بل يدخل فيه ما أوّله ميم نحو: مساجد ومصابيح، وما أوله غير ميم نحو: دراهم ودنانير، لأنّ المُعتبر مُوافقته لـ «مَفاعل» أو «مَفاعيل» في الهيئة، لا في الوزن.

وفُهم، من تقييد أوسط الثلاثة بالسكون، أنّ نحو «صَياقِلة»[٢] مُنصرف لتحرّكه.[٣] وإنّما كان مُنصرفًا لأنّ له في الآحاد نظيرًا، وذلك كطَواعِيَةٍ[٤] وكَراهِيَةٍ ونحوِهما.

وفُهم، من تقييد تالي الألف بأن يكون مكسورًا،[٥] أنّ ما ليس كذلك مُنصرف، نحو: عَبالّ جمع عَبالّة،[٦] على حدّ: تمرة وتمر،[٧] لأنّ الساكن الذي يلي الألفَ في «عبالّ» لاحظّ له في الحركة.[٨] والعبالّة: الثّقل. يقال: ألقى عليه عبالّتَه، أي: ثقله. هذا مذهب سيبويه والجُمهور. أعني اشتراط حركة ما بعد الألف. قال في «الارتشاف»:[٩] وذهب الزجاج[١٠] إلى أنّه لا يُشترط ذلك، فأجاز[١١] في تكسير «هَبَيّ»[١٢] أن يقال:[١٣] هَبايّ، بالإدغام. قال: وأصل الياء عندي السكون، ولولا ذلك لأظهرتها.[١٤] انتهى.

وفُهم من ذلك[١٥] التقييد[١٦] أن نحو «دَوابّ» غيرُ مُنصرف لأنّ أصله «دوابِب». فهو على مثال «مَفاعِل» تقديرًا.

(١) في حاشية ت عن التواتي: نحو: دوابّ. لأن أصله «دوابب» بكسر الباء الأولى. قلت: وكذلك نحو: عذارَى وصحارَى وأُسارَى وغُضابَى وهَراوَى. فأصله الكسر وفتح تخفيفًا. ويشترط أن يكون الكسر أصليًّا غير عارض للإعلال، لئلا يدخل نحو: تداني وتقاضي.

(٢) الصياقل: جمع صيقل. وهو الذي يجلو السيوف.

(٣) في حاشية ت: لأن اللام محرك بالفتح.

(٤) فيما عدا الأصل: نحو طواعية.

(٥) في النسخ: من تقييد الألف بأن يكون ما بعدها مكسورًا.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن عبالاً اسم جمع بينه وبين مفرده سقوط التاء، كشجر وشجرة.

(٧) ط: ثمرة وثمر.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني ساكنًا أصليًّا.

(٩) في ١:٤٢٦.

(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٨ والإتحاف ٢:٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(١١) ح: وأجاز.

(١٢) الهبي: الصبي الصغير.

(١٣) ط: تقول.

(١٤) أي: بفك الإدغام لأن الياء الأولى متحركة حينئذ فتكون: هبايي. وقيل: إن الإدغام واجب ولو تحركت الأولى مثل دوابّ. فأجيب بأن الياء لو ظهرت لقيل: هبايا. انظر الصبان ٣:٢٤٣. وفي حاشية ت عن ابن عازي ٢:٢٥٨ أن الإظهار يجعلها: هبايي عملاً بالأبيات ٩٤٤ ـ ٩٤٦ من الألفية.

(١٥) ط: «وظهر من ذكر». وسقط «ذلك» من النسخ.

(١٦) ت ح: التقدير.

٦٥٩ ـ وذا اعتِلالٍ، مِنهُ، كالجَوارِي رَفْعًا وجَرًّا، أجْرِهِ كَسارِي[(١)]

ما كان من الجمع المُوازِنِ «مَفاعِلَ» مُعتلًا فله حالتان إحداهما: أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو «جَوارِي». والأخرى: أن تُقلب ياؤه ألفًا نحو: عَذارَى. فإن كان آخره ياء قبلها كسره أُجري في رفعه وجرّه مُجرى «سارٍ» ونحوه من المنقوص المُنصرف. فتقول: هؤلاء جَوارٍ، ومررتُ بجَوارٍ، بالتنوين وحذف الياء، كما تقول: هذا سارٍ، ومررتُ بسارٍ. وأمّا في نصبه فيُجرى مُجرى مُوازِنِه الصحيح فتقول: رأيت جواريَ، بفتح آخره من غير تنوين، كما تقول: رأيت مَساجدَ. وإن قُلبت ياؤه ألفًا قُدّر إعرابه ولم يُنوّن بحال. ولا خلاف في ذلك.

فإن قلتَ: لم يُنبّه في النظم على هذا، بل أطلق في قوله «وذا اعتلال». قلتُ: قد قيّد، بقوله «كالجواري».

تنبيهات:

الأوّل: اختُلف في تنوين «جَوارٍ»، ونحوه رفعًا وجرًّا، فذهب سيبويه[(٢)] إلى أنّه تنوين عِوَض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرفٍ، وذهب المُبرّد والزجّاج إلى أنه عِوَضٌ عن حركة الياء،[(٣)] ثمّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنّه تنوين صرفٍ، لأنّ الياء لمّا حُذفت تخفيفًا زالت صيغة «مَفاعل»، وبقي اللفظ كجَناح، فانصرف. والصحيح[(٤)] مذهب سيبويه.

وأمّا[(٥)] جعله عِوَضًا عن الحركة فضعيف، لأنّه لو كان عِوَضًا عن الحركة[(٦)] لكان ذو الألف[(٧)] أولى به من ذي الياء، لأنّ حاجة المُتعذّر إلى التعويض أشدّ، ولأُلحِقَ مع الألف واللام كما أُلحق معهما تنوينَ الترنّم.[(٨)] وأمّا كونه للصرف فضعيف، لأنّ الياء حُذفت تخفيفًا

---

(١) سقط الشطر الثاني من ت. والاعتلال هنا: الإعلال للطرف. والجواري: جمع جارية. ورفعًا أي: في رفع. وأجره أي: اجعله في الإعراب من حيث حذف الياء وثبوت التنوين فقط. والساري: الماشي ليلًا. وذا: مفعول به لفعل محذوف يفسره «أجر». وجملته: معطوفة على «ليعلم» في البيت ٦٥٧. وجملة أجره: تفسيرية. ومنه: متعلقان بحال من ذا، أي: كائنًا من منتهى الجموع. والكاف: حال ثانية من ذا. ورفعًا: منصوب بنزع الخافض. وأجر: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والكاف: مفعول مطلق. والتقدير: أجره مُجرى مثل مُجرى سار. ولم يحذف ياء «ساري» لسقوط التنوين في الوقف.

(٢) الكتاب ٢: ٥٦ ـ ٥٧.

(٣) أي: قبل حذفها. فلما نون الاسم التقى ساكنان، هما الياء والتنوين.

(٤) انظر ص١٤٢٣ من شرح الكافية الشافية والممتع ص٥٥٣ ـ ٥٥٥ والمنصف ٢: ٦٧ ـ ٨٠.

(٥) سقطت الواو من س.

(٦) س: حركة.

(٧) في حاشية ت: «عبارة الأشموني: لكان التعويض عن حركة الألف في نحو: موسى وعيسى». انظر منه ٣: ٢٤٥. وفسر الصبان الأولوية هنا بأن المقصور لم يظهر فيه أثر الإعراب أبدًا، بخلاف المنقوص. فهو أولى.

(٨) ذلك لأن تنوين الترنم وتنوين العوض عند المبرد هما عوض من شيء. فتنوين الترنم عنده عوض من مدة الإطلاق، لأنه يلحق حرف الروي مثلها.

وثبوتها مَنوِيّ. ولذلك بقيتِ الكسرةُ التي قبلها[١] دليلًا عليها. ولو لم تكن معنويّة لجعل ما قبلها حرف إعراب.

فإن قلتَ: إذا جُعل عِوَضًا عن الياء فما سبب حذفها أوّلًا؟ قلتُ: قال في «شرح الكافية»:[٢] لمّا كانت يا المنقوص [المنصرف][٣] قد تُحذف تخفيفًا ويُكتفى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل، التزموا فيه من الحذف ما كان جائزًا في الأدنى ثِقلًا، ليكون لزيادة الثِّقل زيادةُ أثر، إذ ليس بعد الجواز إلّا اللزوم.[٤] [ثمّ جيء بعد الحذف بالعِوَض كما فُعل في «إذ» حين حُذف ما يُضاف إليه].[٥] انتهى.

قال الشارح:[٦] وذهب المُبرّد إلى أنّ فيما لا ينصرف تنوينًا مُقدّرًا، بدليل الرجوع إليه في الشعر. فحكموا[٧] له في «جَوارٍ» ونحوه بحُكم الموجود، وحذفوا لأجله[٨] الياء في الرفع والجرّ لتوهّم التقاء الساكنين، ثمّ عوّضوا عمّا حُذف التنوينَ. وهو بعيد لأنّ الحذف لمُلاقاة ساكن مُتوهَّم الوجود[٩] ممّا لم يُوجد له نظير، ولا يحسن ارتكاب مثله. انتهى. قلتُ: والمشهور عن المُبرّد أنّ التنوين عنده عِوَض من الحركة، كما نَقل في «شرح الكافية».[١٠]

الثاني: ما ذُكر من تنوين جوار ونحوه، من الجمع المُعتلّ[١١] في رفعه وجرّه، مُتّفق عليه. نصّ على ذلك المُصنّف وغيره. وما ذكره أبو عليّ، من أنّ يُونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنّه لا يُنوّن، ولا تُحذف ياؤه، وأنّه يُجرّ بفتحة ظاهرة، وهَمٌ.[١٢] وإنّما قالوا ذلك في العَلَم،[١٣] وسيأتي بيانه.

---

(١) سقط «التي قبلها» مما عدا الأصل.

(٢) ص١٤٢٤.

(٣) تتمة من ح. وفي حاشية ت عن التواتي أن حذف التخفيف هنا هو لغة من يحذف الياء، في حالة النصب أيضًا.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الجواز لحذف الياء في المنقوص من حيث هو، واللزوم للحذف في نحو جوار.

(٥) تتمة من ح.

(٦) ص٦٤٧.

(٧) ط: وحكموا.

(٨) أي: بعد حذف الحركة المقدرة.

(٩) أي: التنوين المقدر.

(١٠) ص١٤٢٣.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) أي: غلط.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «نحو: يُعَيل، في تصغير يَعلَى». وسيأتي عند شرح البيت ٦٧٤. قلت: المشهور أن عيسى ابن عمر لم يخص ذلك بالعلم، وجعله جائزًا في نحو جوار لا واجبًا، وتابعه أبو زيد. انظر شرح الكافية ١:٥١ والخزانة ١:١١٤ ـ ١١٥. وقيل: إن هذا لغة لبعض العرب.

الثالث: إذا قلتُ: مررتُ بجوارٍ، فعلامة جرّه فتحة مُقدّرة على الياء، لأنّه غير مُنصرف. وإنّما قُدّرت مع خفّة الفتحة، لأنّها نابت عن الكسرة، فاستُثقلت لنيابتها من المُستثقل.

الرابع: اعلم أنّ باب: جوارٍ، وإن أُجري مُجرى «سارٍ» في الرفع والجرّ، فهو يُخالفه من وجهين: **أحدهما**: أنّ جرّة بفتحة مُقدّرة وجرَّ «سارٍ» بكسرة مُقدّرة. **والآخر**: أنّ تنوينَ «جوارٍ» تنوينُ عِوَض وتنوينَ «سارٍ» تنوينُ صرف. وتقدّم[1] بيانه.

فإن قلتَ: إنّ قوله «أجرِهِ كساري» يُوهم أنّ علامة جرّهما واحدة، وأنّ تنوينهما واحد. قلتُ: إنما أراد: أجرِهِ كسارٍ في اللفظ فقط، وإن كان التقدير مُختلفًا.

٦٦٠ ـ ولِسَراوِيلَ، بِهٰذا الجَمعِ، شَبَهٌ، اقتَضى عُمومَ المَنعِ[2]

اعلم أنّ سراويلَ اسمٌ مُفرد أعجميّ، صار على مثال[3] «مَفاعيل»، فمُنع من الصرف لشَبهه بالجمع في الصيغة المُعتبرة. وذلك أنّ بناء[4] «مَفاعِل» و«مَفاعيل» لا يكونان في كلام العرب إلّا لجمع، أو منقول من جمع. فحقُّ ما وازنهما أن يُمنع الصرفَ، وإن فُقدتْ منه الجمعيّة، ولكن بثلاثة شروط:

الأوّل: ألّا تكون ألفه عِوَضًا عن[5] إحدى ياءَي النسب تحقيقًا ـ نحو: يمانٍ وشآمٍ. فإنّ أصلهما: يَمَنيّ وشاميّ. فحُذفت إحدى الياءين وعُوّض منها الألف[6] ـ أو تقديرًا. نحو: تَهامٍ وثَمانٍ.[7] فإنّ ألفهما موجودة قبل، فكأنّهم نسبوا إلى «فَعْل» أو «فَعَل»،[8] ثمّ حذفوا إحدى الياءين[9] وعوّضوا الألف. فهذه الألفاظ مصروفة، وإن كانت على مثال[10] «مَفاعل»،[11] لأنّ ألفها عِوَض. ففارقت الجمع بذلك، لأنّ ألفه لا تكون عوضًا.

---

(١) س: وقد تقدم.

(٢) الجمع أي: منتهى الجموع. والشبه: المشابهة، اسم مصدر للفعل: أشبهَ. وسقط الشطر الثاني من ت. واقتضى: استوجب. وعموم المنع أي: عموم أحكام المنع من الصرف في الاستعمال. ولسراويل: متعلقان بخبر للمبتدأ: شبه، والباء: باسم المصدر شبه. وجملة اقتضى: صفة له. والجملة الاسمية اعتراضية.

(٣) أي: في الهيئة لا في الوزن الصرفي.

(٤) كذا، ورد إليه ضمير الاثنين لإضافته إلى اثنين.

(٥) ط: عن.

(٦) زاد في س: لفظًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: لأنهما كانا قبل ذلك، تِهامة وثمانية. و«تَهاميّ» بفتح التاء لا بالكسر ليوافق مَفاعل.

(٨) بالثماني: منسوب إلى ثُمن لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية، فهو ثمنها. ثم فتحوا التاء شذوذًا. والتهامي: منسوب التهم. وهو من أسماء تهامة. الخصائص ٢: ١١١ والقاموس والتاج (تهم) و(ثمن).

(٩) فوقها في ت عن التواتي: يعني: والأخرى حذفت لالتقاء الساكنين، كما سبق.

(١٠) تاج: أمثال.

(١١) ت س ط: مفاعيل.

الثاني: ألّا تكون كسرة ما يلي الألف عارِضة نحو: [١] توانٍ وتَدانٍ. فإنّ وزنهما في الأصل «تَفاعُل» بالضمّ، فجُعل مكان الضمّة كسرة لتصحّ الياء. [٢] فهذا أيضًا مُنصرف لأنّه خالف الجمع بعُروض الكسرة.

الثالث: ألّا يكون بعد الألف ياء مُشدّدة عارضة نحو: حَوارِيّ، وهو الناصر، وظَفارِيّ. [٣] فإنّ ياء النسب في ذلك مُقدّرة الانفصال، فخالف بذلك [٤] الجمعَ لأنّ ما بعد ألفه [٥] غيرمُقدّر الانفصال. وأمّا «بَخاتيّ» جمع بُختيّ [٦] فغير مَنصرف، لأنّ ما بعد الألف ليس بعارض. ولو نُسب إلى بَخاتيّ لانصرف لعُروض ياءي [٧] النسب. وضابط ذلك أنّ الياء إن تقدّم وجودها على وجود الألف وجب المنع. وألّا صُرف، سواء [٨] سبق وجودُ الألف كظَفاريّ، أو كانا غير مُنفكّين [٩] كحَواريّ. [١٠]

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ «سراويل» اسم مُفرد [١١] أعجميّ جاء على مثال «مَفاعيل»، فمُنع من [١٢] الصرف لوجود صيغة الجمع فيه. وإلى هذا أشار بقوله: «ولِسَراوِيلَ بهذا الجَمعِ * شَبَهٌ»، ونبّه بقوله: «اقتَضَى عُمُومَ المَنعِ» إلى أنّه ممنوع من الصرف، وجهًا واحدًا، خلافًا لمن زعم أنّ فيه وجهين: المنع والصرف. وقال المُصنّف: [١٣] إن صرفه لم يثبت عن العرب. قلتُ: نقل الأخفش أنّ بعض العرب يصرفه في النكرة، إذا جعله اسمًا مُفردًا.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي باختصار: مصدر تواتَى وتدانَى. وكسر ما قبل الياء لئلا تقلب واوًا، فيصير الاسم في آخره واو قبلها ضمة. ولم يوجد ذلك في كلام العرب. وانظر التعليقة التالية.

(٢) كذا. وهو صحيح في «التواني»، لأن الياء أصلية وهي لام الكلمة. أما «التداني» فأصل لفظه «التدانُو» ثم قلبت الضمة قبل الواو كسرة، فقلبت الواو ياء. فالكسرة سابقة لوجود الياء. الممتع ص٥٥٨ وشرح الملوكي ص٤٦٧ وتصريف الأسماء ١٣٨.

(٣) في حاشية ت: منسوب إلى ظفار. وهي بلد.

(٤) انظر الإتحاف ٢:٢٥٨. س: في ذلك.

(٥) أي ألف منتهى الجموع.

(٦) البختي: واحد الإبل الخراسانية.

(٧) في النسخ: ياء.

(٨) ت ح: وسواء.

(٩) أي كان الألف والياء متلازمين في الكلمة. وفي النسخ: «أو كان غير سابق». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٤٤٣ - ١٤٤٤ والأشموني ٣:٢٤٢ وحاشية الصبان عليه.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: أما ظفاري فقد سمع ظفار. فعلى هذا ياؤه محذوفة. وأما حواري فلم يسمع إلا بالألف مع الياء، ولم يسبق أحدهما الآخر، فليست ياؤه للنسب حقيقة، لأنه سمي به كذلك فصارت كياء كراسي.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) انظر شرح الكافية الشافية ص١٥٠٠ وشرح العمدة ص٨٥٠.

تنبيهـات:

الأوّل: ذهب بعضهم إلى أنّ «سراويل» عربيّ وأنّه جمع سِروالة في التقدير،[١] ثمّ أُطلق اسم الجنس على هذه الآلة المُفردة. ورُدّ بأنّ سِروالة لم يُسمع. وأمّا قوله:[٢]

* عـلَيـهِ، مِـنَ الـلُّؤمِ، سِـروالـةٌ *

فمصنوع[٣] لا حُجّة فيه. قلتُ: ذكر الأخفش أنّه سمع من العرب سِروالة. وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سِروال. والذي يُردّ به هذا[٤] القول وجهان: أحدهما أنّ سِروالة[٥] لغة في سَراويل، لأنّها بمعناه[٦] فليس[٧] جمعًا لها، كما ذكر في «شرح الكافية».[٨] والآخر: أنّ النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنّما يثبت[٩] في الأعلام.

الثاني: سراويل مؤنّث. فلو سُمّي به ثمّ صُغّر امتنع صرفه، للعلميّة والتأنيث، وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير.

الثالث: شذّ منع صرف «ثَمان» تشبيهًا له بجوار في قوله:[١٠]

يَحـدُو ثَـمـانِـيَ، مُـولَعًـا بِـلَقـاحِـهـا *

والمعروف فيه الصرف. وقيل: هما لغتان.

---

(١) فوقها في ت عن الشيخ يس: بناء على أن سروالة لم يسمع.

(٢) صدر بيت عجزه في ط:

فـلَيـسَ يَـرِقُّ، لِمُـسـتَـعـطِـفِ

الأشموني ٣:٢٤٧ والعيني ٤:٣٥٤ والهمع ١:٢٥ والدرر ١:٧. ويرق: يليق ويرحم. والمستعطف: طالب العطف والرحمة.

(٣) ط: «فشاذ». والمصنوع هو من نظم المولدين.

(٤) فوقه في ت عن التواتي: الإشارة تعود إلى قوله: جمع سروالة.

(٥) س ح: سروالاً.

(٦) في النسخ: بمعناها.

(٧) ط: وليس.

(٨) ص١٥٠١.

(٩) في النسخ: «ثبت». وفي حاشية ت عن التواتي أنه لا معنى للنقل في أسماء الأجناس لأنه نقل من نكرة إلى نكرة. وإنما ورد من النكرة إلى العلم. قلت: مراده أن النقل للجمع إنما يكون للاسم العلم نحو: المدائن. فلا يصح أن سراويل كان جمعًا ثم نقل إلى المفرد. وقال الصبان ٣:٤٤٨: إن اختصاص النقل بالأعلام دون الأجناس مسلم في النقل التحقيقي، دون التقديري الذي كلامنا فيه. إلا أن يجاب بأن معنى قوله «في التقدير» بحسب الأصل.

(١٠) صدر بيت لابن ميادة، عجزه:

حَـتّـى هَـمَـمـنَ، بِـزَيـغَـةِ الإرتـاجِ

الكتاب ٢:١٧ وشرح الكافية الشافية ص١٥٠٨ والأشموني ٣:٢٤٨ والعيني ٤:٣٥٢. يصف حمار وحش مع أتنه. ويحدو: يسوق. واللقاح: قبول ماء الفحل. والزيغة: الميلة. والإرتاج: الإغلاق. يعني إسقاط ما أغلقت عليه أرحامها من الأجنة.

٦٦١ ـ وإن بِهِ، سُمِّيَ، أو بِما لَحِقْ بِهِ، فالانصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[(١)]

يعني: أن ما سُمِّي به من الجمع الذي على «مَفاعل» أو «مَفاعيل»، أو بما لحق به كسراويل، فحقّه أن يُمنع من الصرف، سواء كان منقولًا عن جمع مُحقَّقٍ كمساجدَ اسم رجل، أو مُقدَّرٍ[(٢)] كشَراحِيلَ. قال الشارح:[(٣)] والعِلّة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالةِ الجمعيّة،[(٤)] أو قيامِ العلميّة[(٥)] مقامها. فلو طرأ تنكيره انصرف على مُقتضى التعليل الثاني، دُون الأوّل. انتهى.

قلتُ: مذهب سيبويه[(٦)] أنّه لا ينصرف بعد التنكير لشَبهه بأصله،[(٧)] ومذهب المُبرّد صرفه لذهاب الجمعيّة. وعن الأخفش القولان. والصحيح قول سيبويه، لأنّهم منعوا «سراويل» من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا، على الصحيح.

[العلم المركب مزجيًا]

٦٦٢ ـ والعَلَمَ امنَعْ صَرفَهُ، مُرَكَّبا تَركِيبَ مَزجٍ، نَحوُ: مَعدِيكَربا[(٨)]

قد[(٩)] تقدّم أنّ ما لا ينصرف على ضربين: **أحدهما**: ما لا ينصرف في تعريف، ولا تنكير.[(١٠)] **والثاني**: ما لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير. وقد فرغ من الكلام على الضرب الأوّل، فشرع في الثاني. وهو سبعة أقسام:

---

(١) به أي: بمنتهى الجموع. وسمي به أي: كان اسمًا علمًا. ولحق به أي: حمل عليه لشبهه به في الهيئة. والانصراف: الصرف. ويحق: يجب، حذفت قافه الثانية في الوقف. وبه: في محل رفع نائب فاعل لمحذوف يفسر «سمي»، لأنه لا يتقدم على فعل الشرط معموله خلافًا للكوفيين. والفعل هنا لازم أريد به وقوع التسمية فقط، وليس متعديًا كما زعم الأزهري. فلا ضمير فيه لنائب الفاعل المسمى، لأن ما ناب عن الفاعل للثاني وهو «به» حذف لدلالة ما قبله عليه حشية التكرار. المحتسب ٢: ٢٢٠. وحذف الجار والمجرور قياس هنا لمماثلته لما ذكر قبله. انظر إعراب الجمل ص٣٢٥. وبما معطوفان على «به» لا يعلقان. ولحق: جملة صلة الموصول. وبه: متعلقان بلحق. والانصراف: مبتدأ خبره الجملة: منعه يحق. وجملة يحق: خبر منع. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) ح: «مقدرًا». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: على تقدير وجود المفرد كشَرْحَل، يكون جمعًا له. وفي ص٤٧ مما ينصرف وما لا ينصرف أن المفرد شِرحال.

(٣) ص٦٤٨.

(٤) الجمعية: كون الاسم جمعًا.

(٥) العلمية: كونه اسماً علمًا.

(٦) ت: «مذهبه». وانظر الكتاب ٢: ١٦.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالأصل: الجمع قبل التسمية.

(٨) العلم أي: الاسم العلم. ومركبًا أي: من كلمتين. والمزج: الخلط لتكون الكلمتان واحدة. والعلم: مفعول به لمحذوف يفسره «امنع» أي، امنع صرف العلم. والجملة: معطوفة على «ليعلم» في البيت ٦٥٧. والجملة الثانية مفسرة لا محل لها من الإعراب. ومركبا: حال من الهاء. وتركيب: مفعول مطلق. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) سقطت من س. وانظر شرح البيت ٦٤٩.

(١٠) فيما عدا الأصل: تنكير ولا تعريف.

الأول: المُركّب تركيبَ المزج.[١] والمُراد به جعل الاسمين اسمًا واحدًا، لا بإضافة ولا بإسناد،[٢] بل بتنزيل ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث.[٣] وهو نوعان:

أحدهما: ما خُتم بـ «وَيهِ». فهذا مبنيّ على الأشهر. فإن قلتَ: فلمَ لم يحترز عنه ههنا؟[٤] قلتُ: عن ذلك أجوبة: **أحدها**: أنّ قوله «نحو معديكربا» يُقيّد إطلاقه. **والثاني**: أنّه أشار إلى أنّه مبنيّ في باب «العلَم»،[٥] فاكتفى بذلك. **والثالث**: أن يكون أطلق ليدخلَ في إطلاقه ما خُتم بـ «وَيهِ» على لغة من أعربه،[٦] ولا يردَ على لغة من بناه،[٧] لأنّ باب الصرف إنّما وُضع للمُعربات. وقد تقدّم[٨] ذكره في «العلَم».

والنوع الثاني: ما خُتم بغير «وَيهِ». فهذا فيه ثلاثة أوجه:

أحدها وهو الأفصح: أن يُعرب إعرابَ ما لا ينصرف ويُبنى صدره على الفتح نحو: بَعلَبَكُّ. إلّا أن يكون ياء نحو: مَعدِيكَرِبُ، فإنّها تسكن، قيل: أو نونًا نحو: باذَنْجانةُ.[٩] وإنّما بُني على الفتح لتنزّل[١٠] عجزه منزلة تاء التأنيث. وإنّما لم تُفتح الياء، وإن كانت تُفتح قبل تاء التأنيث، لأنّ[١١] للتركيب مزيد ثقل، فخصّ بمزيد خفّة.

والوجه الثاني: أن يُضاف صدره إلى عجزه، فيُعربَ صدره بما تقتضيه العوامل، ويُعربَ عجزه بالجرّ للإضافة، ويجعلَ العجز على هذه اللغة كالمُستقلّ. فإن كان فيه مع العلميّة سبب مؤثّر[١٢] مُنع الصرفَ كـ «هُرمُز»، من: رامُهُرمُزَ، فإنّ فيه العُجمة. وإلّا صُرف نحو «موت»، من: حَضرُموتٍ. وأمّا «كَرِب»، من: مَعدِيكرِب، فمصروف في اللغة المشهورة، وبعض العرب لا يصرفه[١٣] يجعله مؤنّثًا.

---

(١) ح: مزج.
(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢٥٨: ينبغي أن يزاد «ولا بعطف منويّ» إخراجًا لخمسة عشر ونحوه.
(٣) أي: في أن الإعراب على العجز، وما قبله ملازم للفتح.
(٤) فيما عدا الأصل: هنا.
(٥) في البيت ٧٧.
(٦) س: أعرب.
(٧) في حاشية ت عن التواتي: معناه: لا يدخل على لغة من بناه في هذا الباب.
(٨) في النسخ: «وتقدم». وانظر شرح البيت ٧٧.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: «يكون صدره مبنيًا على السكون، وقيل: على الفتح»، وعن ابن غازي ٢:٢٥٨: «دليل تركيبه فتح نونه الأولى في التصغير، كبعلبك. قاله أبو حيان».
(١٠) ح: لتنزيل.
(١١) انظر الإتحاف ٢:٢٥٩. وأقحم هنا في ت: في.
(١٢) الإتحاف ٢:٢٥٩. ط: يؤثر.
(١٣) الإتحاف ١:٢٧٦ ـ ٢٧٧. وأقحم هنا في ت: بل.

تنبيه: إذا كان آخر الصدر[١] ياء نحو «معديكرب»، وأُضيف صدره إلى عجزه على هذه اللغة، استَصحب سكونُ يائه في الأحوال الثلاثة.[٢] قال المُصنّف:[٣] من العرب من يُسكّن هذه الياء في النصب،[٤] مع الإفراد،[٥] تشبيهًا بالألف. فالتُزم في التركيب، لزيادة الثقل، ما كان جائزًا في الإفراد. انتهى. وقال بعضهم: تُفتح في النصب وتُسكّن في الرفع والجرّ.

والوجه الثالث: أن يُبنى صدره وعجزه على الفتح، ما لم يعتلّ الأوّل فيُسكَّنَ، تشبيهًا[٦] بـ «خمسة عشر». وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات.[٧]

تنبيه[٨]: احترز بقوله «تركيبَ مزجٍ» من تركيب الإضافة وتركيب الإسناد. وتقدّم حكمهما في «العلَم».[٩] وأمّا تركيب العدد نحو «خَمسةَ عشرَ» فمُتحتّم البناء عند البصريّين، وأجاز فيه الكوفيّون إضافة صدره إلى عجزه، وسيأتي في بابه.[١٠] فإن سُمّي به ففيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن تُقرّه على حاله. **والثاني**: أن تُعربه إعراب ما لا ينصرف. **والثالث**: أن تُضيف صدره إلى عجزه.

وأمّا تركيب[١١] الأحوال والظروف نحو:[١٢] شَغَرَ بَغَرَ، وبيتَ بيتَ، وصباحَ مساءَ، إذا سُمّي به أُضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا مذهب[١٣] سيبويه. وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.[١٤]

[العلم مزيدًا بألف ونون]

٦٦٣ ـ كَذاكَ حاوِي زائدَي «فَعْلانا» كَغَطَفانَ، وكَأَصْبَهانا[١٥]

---

(١) في الأصل و ت: «العجز». وفي حاشية ت تصويب كما أثبتنا.
(٢) ت ح: الثلاث.
(٣) شرح الكافية الشافية ص١٤٥٦.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: نحو: رأيت القاضيْ والجواريْ، بسكون الياء فيهما.
(٥) الإفراد هنا هو مقابل التركيب.
(٦) فوقه في ت عن التواتي: راجع إلى قوله: «أن يعني» إلى قوله: «على الفتح»، لا إلى قوله «ما لم يعتل الأول».
(٧) الأثبات: جمع ثَبْت. وهو الثقة.
(٨) ط: «تنبيهات» مع زيادة «الأول» بعده. وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.
(٩) في شرح البيتين ٧٧ و٧٨.
(١٠) في شرح البيت ٧٢٩.
(١١) ت س: مركب.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي تمثيل وتفسير لهذه المركبات. وشغر بغر أي: متفرقين. وبيت بيت أي: متجاورين. وصباح مساء أي: كل صباح ومساء. ومن هذا: بينَ بينَ. فإذا لم يكن ظرفاً أو حالاً أعرب مضافاً. شذور الذهب ص٧٦. وانظر مختار الصحاح (بين). وقد حذف الفاء من جواب «أما». وهو جائز.
(١٣) فيما عدا الأصل: رأي.
(١٤) الإتحاف ٢: ٢٦٠. وفي حاشية ت: الواو بمعنى: مع.
(١٥) الإشارة إلى منع الصرف. وحاوي أي: العلم المتضمن. وغطفان: اسم قبيلة. وهي غطفان بن سعد بن قيس عيلان. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: خبر مقدم لحاوي، مضاف إلى اسم الإشارة. وفعلان: مضاف إليه ممنوع من الصرف لعلمية الوزن وزيادة ألف ونون. والكاف: حال من حاوي.

يعني: أنّ زائدي «فَعْلان» يُمنعان[١] مع العلميّة في وزن «فَعْلان» وفي غيره نحو: عُثمانَ وحَمدانَ وعِمرانَ وغَطَفانَ وأصبهانَ.[٢] وقد نبّه على التعميم بالتمثيل.

تنبيهات:

الأوّل: قد يكون في النون اعتباران، فإن قُدّرت النون زائدةً مُنع الصرف، وإن قُدّرت أصليّةً صُرف، نحو: حَسّان. فإن[٣] جُعل من الحِسّ[٤] امتنع، أو من الحُسن[٥] انصرف. وشَيطان: إن جُعل من «شاطَ»[٦] امتنع، أو من «شَطَنَ»[٧] انصرف. وإن[٨] سمّيتَ برُمّان فمذهب سيبويه والخليل[٩] منع الصرف لكثرة زيادة النون في نحو ذلك،[١٠] وذهب الأخفش إلى صرفه لأنّ «فُعّالًا»[١١] في النبات أكثر. ويؤيّده قول بعضهم: أرضٌ رَمِنةٌ.[١٢] وسيأتي[١٣] الكلام على زيادة النون في «التصريف»[١٤] إن شاء الله تعالى.

الثاني: إذا أُبدل من النون الزائدة لامًا[١٥] مُنع الصرف، إعطاءً للبدل حُكمَ المُبدل.[١٦] مثال ذلك: أُصَيلالٌ. فإنّ أصله أُصَيلانٌ. فلو سُمّي به مُنع الصرف. ولو أُبدل من حرف أصليّ نونًا[١٧] صُرف بعكس أُصيلال.[١٨] ومثال ذلك «حِنّان» في: حِنّاء،[١٩] أُبدلت همزته نونًا.

---

(١) زاد في ط: الصرف.
(٢) أصبهان: مدينة بفارس. وفي حاشية ت عن الأزهري: بكسر الهمزة وفتح الباء، وعن ابن خلكان: بفتح الهمزة والباء.
(٣) الإتحاف ٢:٢٦١. وفيما عدا الأصل: إن.
(٤) الحس: العقل. فوزن حسان: فَعْلان.
(٥) على هذا فوزن حسان: فَعّال. وفي النسخ: وإن جعل من الحسن.
(٦) شاط: احترق. فوزن شيطان: فَعْلان. وزاد في النسخ: يشيط.
(٧) شطن: بعد عن الحق. فوزن شيطان: فيعال. ت: «شيطن». وإيراد مسألة شيطان هنا استطراد لأن الكلام في الأعلام، وهذا اسم جنس.
(٨) فيما عدا الأصل: ولو.
(٩) الكتاب ٢:١١. ط: فذهب سيبويه والخليل إلى.
(١٠) فوزن رمان: فُعْلان.
(١١) في حاشية ت عن ابن غازي: ٢:٢٦١: كجُمّاز وعُنّاب وتُفّاح.
(١٢) الرمنة: الكثيرة الرمان. ط: «مَرمَنة». وفي حاشية ت عن التواتي أن ثبوت النون في رمنة دليل على أصالتها. ولو كانت زائدة لما ثبتت.
(١٣) فيما عدا الأصل: ويأتي.
(١٤) في شرح البيت ٩٣٤.
(١٥) كذا، على جعل الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل، والمنصوب مفعول به ثان. ومثله ما يلي بعد. وما ورد في هذا التنبيه أيضًا مراد به العلَم. ح ط: لام.
(١٦) ت ح: المبدل منه.
(١٧) ت ط: «نون». وانظر تعليقنا على «لامًا» قبل.
(١٨) س ط: «أصيلان». وأصيلان: تصغير أصيل على غير قياس. والأصيل: ما بين العصر والغروب.
(١٩) الحناء: خصاب أحمر. وزعم الدنوشري أن همزته بدل من بدل وليست أصلية. يس٢:٢١٧. قلت: بل هي أصلية. انظر القاموس والتاج (حنا) والإتحاف ٢:٢٦١.

الثالث: ذهب الفرّاء إلى منع الصرف للعلميّة وزيادة الألف قبل نون أصليّة، تشبيهًا لها بالزيادة والعلميّة.[١] نحو: سِنان وبَيان. والصحيح صرف ذلك.

[العلم مؤنثًا بالتاء وبدونها]

٦٦٤ ـ كَـذا مُـؤنَّـثٌ بِـهـاءٍ، مُـطـلَقـا — وشَـرطُ مَـنـعِ الـعـارِ كَـونُـهُ ارتَـقـى[٢]

٦٦٥ ـ فَوقَ الثَّلاثِ، أو كَجُورَ أو سَقَرْ — أو «زَيـدَ»، إسـمَ امرأةٍ، لا اسـمَ ذَكَـرْ[٣]

من موانع الصرف التأنيثُ. وهو ضربان: لفظيّ ومعنويّ. فاللفظيّ: إن كان بالألف فقد تقدّم حُكمه.[٤] وإن كان بالتاء مُنع مع العلميّة مُطلقًا[٥] نحو: عائشةُ وطلحةُ وهِبةُ.[٦] والمعنويّ: يُمنع أيضًا[٧] مع العلميّة، ولكن يُشترط في تحتّم منعه أن يكونَ: زائدًا على ثلاثة أحرف نحو: زَينبُ، لأنّ الرابع منه تَنزّل[٨] منزلة تاء[٩] التأنيث، أو مُتحرّكَ الوسَط نحو: سَقَرُ، لأنّ الحركة قامت مقام الرابع،[١٠] خلافًا لابن الأنباريّ. فإنّه جعله ذا وجهين. وما ذكره في «البسيط»، من أنّ سَقَر ممنوع الصرف باتّفاق، ليس كذلك.

أو يكونَ أعجميًّا نحو: جُورُ اسمَ بلد، لأنّ العُجمة لمّا انضمّت إلى التأنيث والعلميّة تحتّم المنع، وإن كانت العُجمة لا تمنع[١١] صرف الثلاثيّ، لأنّها هنا لم تؤثّر منع الصرف، وإنّما أثّرت تحتّم المنع. وحكى بعضهم فيه خلافًا،[١٢] فجعل «جُور» مثل «هِند» في جواز الوجهين.

---

(١) فيما عدا الأصل: لها بالزائدة.

(٢) الإشارة إلى منع الصرف. والهاء أي: التاء. وشرط منع أي: الصفة الموجبة للمنع من الصرف. وارتقى أي: ارتفع عدد أحرفه. وسقط الشطر الثاني والبيت الذي بعده من ت. والعاري: الخالي من علامة التأنيث، حذفت الياء للتخفيف. فهو مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. وفي حاشية ت عن التواتي: «مؤنث: مبتدأ مؤخر على حذف المنعوت. تقديره: علم مؤنث كذا. ومطلقًا يعني: ثلاثيًّا كان أو ثنائيًّا، حقيقي التأنيث أو مجازيه». وبهاء: متعلقان بمؤنث. ومطلقًا: حال من الضمير المستتر في مؤنث. وكون: خبر شرط، مصدر الفعل الناقص مضاف إلى اسمه في المعنى، وخبره جملة: ارتقى.

(٣) الثلاث أي: من الأحرف. ولم يصل العدد بالتاء لعدم ذكر المعدود. وكجور: الكاف: في محل نصب عطفًا على محل جملة ارتقى. وزيد: ممنوع من الصرف معطوف على جور في محل جر. وقطعت همزة «إسم» للضرورة. وهو حال من زيد. وفوق: ظرف لارتقى. ولا: حرف عطف ونفي. واسم: معطوف على إسم. وذكر أي: رجل. وجور: مدينة فيروزاباد. وسقر: جهنم.

(٤) في شرح البيت ٦٥٠. وفي النسخ: ذكره.

(٥) س: مطلقة.

(٦) فوقه في ت عن التواتي: إذا سمي به وصار علمًا.

(٧) ح ط: أيضًا يمنع.

(٨) ط: «ينزل». وسقط «منه» من النسخ. وقد يكون اسم الأنثى على خمسة أحرف أو أكثر نحو: تكريم واستحسان وانتصار. فما زاد على الأربعة كان الأولى حكمه حكم التاء أيضًا.

(٩) ط: هاء.

(١٠) يريد: لأن حركة الوسط أخرجت الاسم عن أعدل الأسماء، وهو الثلاثي الساكن الوسط. س: مقام الحرف الرابع.

(١١) في حاشية ت: لأنه لم يزد على ثلاثة أحرف، لقول المصنف... البيت ٦٦٧.

(١٢) ط: الخلاف.

أو منقولًا من مُذكّر نحو «زَيد» إذا سُمّي به امرأة، لأنّه حصل بنقله إلى التأنيث ثِقل عادَلَ خِفّةَ اللفظ.[١] هذا مذهب سيبويه والجُمهور.[٢] وذهب عيسى بن عُمر وأبو زيد والجرميّ والمُبرّد إلى أنّه ذو وجهين، واختلف النقل عن يُونس.

ثمّ نبّه على أنّ الثلاثيّ الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميًا، أو منقولًا[٣] عن مُذكّر، يجوز فيه المنع والصرف،[٤] بقوله:

٦٦٦ ـ وَجهانِ في العادِمِ تَذكِيرًا، سَبَقْ، وعُجْمةً كَهِنْدَ، والمَنعُ أحَقْ[٥]

فمَن صرفه نظر إلى خفّة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين،[٦] ولم يعتبر الخفّة. وقد صرّح بأنّ منعه أحقّ من صرفه. وهذا مذهب الجُمهور. وقال أبو عليّ:[٧] الصرف أفصح. قال ابن هشام: وهو[٨] غلط جليّ. وذهب الزجّاج[٩] ـ قيل: والأخفش ـ إلى أنّه مُتحتّم المنع. قال الزجّاج:[١٠] لأنّ السكون لا يغيّر حُكمًا أوجبه اجتماع علّتين، تمنعان الصرف. وذهب الفرّاء إلى أن: ما كان اسم بلدة[١١] لا يجوز صرفه، نحو: فَيد، لأنّهم لا يُردّدون اسم المدينة على غيرها،[١٢] فلم يكثر في الكلام، بخلاف: هِند.

تنبيهات:

الأوّل: لا فرق في ذلك بين ما سكونُه أصليٌّ كهِند، أو عارضٌ بعد التسمية كفَخْذ،[١٣] أو إعلالٌ[١٤] كدار. ففي كلّ ذلك وجهان، أجودهما المنع.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن الثقل والخفة تساقطا، فبقي العلمية والتأنيث.
(٢) الكتاب ٢: ٢٣ والمقتضب ٣: ٣٥١ والهمع ١: ٣٤.
(٣) فيما عدا الأصل: ولا منقولاً.
(٤) زاد في س: وإلى هذا أشار.
(٥) وجهان: مبتدأ خبره محذوف يتعلق به: في العادم. وساغ الابتداء بالنكرة لأنها للتقسيم. فهي في مقابلة تحتم المنع. والعادم: الاسم الفاقد. وتذكيرًا: مفعول به لعادم عطف عليه عجمة. وسبق أي: سبق تسمية الأنثى به. والجملة صفة لـ «تذكيرًا». والكاف: حال من الضمير المستتر في العادم. والمنع أي: من الصرف، مبتدأ خبره أحق، أي: أولى من الصرف. وحذفت القاف الثانية في الوقف.
(٦) فوقها في ت: العلمية والتأنيث.
(٧) انظر المقتصد ٢: ٩٩٣ ـ ٩٩٤.
(٨) هو أي قول أبي علي.
(٩) معاني القرآن ٣: ٩٨. وانظر منه ٤: ٤١٥ و١: ١٤٤.
(١٠) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩ ـ ٥١.
(١١) ط: بلد.
(١٢) أي: لا يوقعون في اسم المدن الاشتراك اللفظي. وهذا غير مسلّم به. ظ: خبرها.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي أنه خفف بالسكون بعد التسمية والعلمية، وهو مؤنث، وأن هذا التخفيف جائز في الأسماء والأفعال من الثلاثي المكسور العين والمضمومها، ولا يخفف المفتوح.
(١٤) ط: «الإعلال». ودار أصلها «دَوَرٌ»، فسكنت الواو ثم قلبت ألفًا. انظر الخصائص ٢: ٤٧١ ـ ٤٧٢. وإنما يقول =

الثاني: إذا[١] كان المؤنّث ثُنائيًا نحو «يد» جاز فيه الوجهان، ذكرهما سيبويه، وظاهر «التسهيل»[٢] أنّ المنع أجود، كما في: هند. وقول صاحب «البسيط»، في «يد»: «صُرفت بلا خلاف»، ليس بصحيح.[٣]

الثالث: إذا صُغّر نحو «هند» تحتّم منعه لظهور التاء نحو: هُنَيْدَةُ. فإن صُغّر بغير تاء نحو «حُرَيبٌ»[٤] ـ وهي ألفاظ مسموعة ـ انصرف.

الرابع: إذا سُمّي مُذكّر بمؤنّث فإن كان ثلاثيًا صُرف مُطلقًا، خلافًا للفرّاء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف، سواء[٥] تحرّك وسطه نحو: فَخِذٌ، أم سكن نحو: رِيحٌ.[٦] ولابن خروف في مُتحرّك الوسط[٥] ـ وإن كان زائدًا على الثلاثة لفظًا نحو: سُعاد، أو تقديرًا كاللفظ[٧] نحو: جَيَلٌ، مُخفّف «جَيْئَل»[٨] بالنقل ـ منعُ[٩] الصرف.

فإن قلتَ: مذهب سيبويه والبصريّين أنّ علامة التأنيث تاء، وأنّ الهاء عندهم بدل التاء في الوقف. فلمَ عدل عن التعبير بالتاء في قوله:[١٠]

* كَـــذا مُـــؤَنَّـــثٌ بِـــهـــاءٍ، مُـــطـــلَقـــا *

قلتُ: كأنّه عدل إلى الهاء، احترازًا من تاء «بِنت» و«أُخت». فإنّها تاء إلحاق[١١] بُنيت الكلمة عليها،[١٢] فليس حُكمها حُكم الهاء. وقد نص سيبويه[١٣] على أنّ بنتًا وأُختًا إذا سُمّي بهما رجل مصروفان. وقياس هذا أنّهما إذا سُمّي بهما امرأة يجوز فيهما الوجهان، كهند. وقد ذهب

= الصرفيون: وزنها «فَعَلٌ» اعتبارًا للأصل، لأن الإعلال بالقلب لا أثر له في الوزن الصرفي. هذا مذهب الجمهور. وزعم بعض النحاة أن الوزن هو «فالٌ». شرح الشافية ١:١٨.

(١) في النسخ: «إن». وانظر الكتاب ٢:٣٤.

(٢) ص٢١٩ ـ ٢٢٠. وعبارة التسهيل صريحة ليس لها ظاهر وتأويل.

(٣) ط: غير صحيح.

(٤) الإتحاف ٢:٢٦١. وفي حاشية ت أن الحرب مؤنثة بدليل شواهد من الشعر، وعن التواتي أن مثلها كلمات: ذود وشول وقوس ودرع الحديد. قلت: وقد ورد تذكير «حرب» أيضاً. انظر المذكر والمؤنث للفراء ص٨٤ ولابن فارس ص٥٧.

(٥) سقطت من ت.

(٦) ط: حرب.

(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢٦٢ عن ابن هاني أن التقدير كاللفظ ما خفف قياسًا، لأن المقدر كالملفوظ، بخلاف ما خفف على غير قياس.

(٨) في حاشية ت عن التواتي بيان حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الياء، بدليل أن الياء لم تقلب وهي متحركة بعد فتح. وجيئل: علم على الضبع. وهي أنثى الضباع. والمذكر ضِبعان.

(٩) زاد في ط: من.

(١٠) سقط «مطلقا» من النسخ.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن بنت ملحقة بِشِبر وأخت ملحقة بقُفْل.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن هذا يجعل تاء بنت وأخت تخرج لقول الناظم «مؤنث بهاء». غير أنه قال في باب الوقف «تا تأنيث الاسم ها جُعل». فهي إذًا للتأنيث. فتأمله.

(١٣) الكتاب ٢:١٣.

قوم إلى أن تاء «بنت» و«أُخت» للتأنيث، فمنعوهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفرّاء.

فإن قلتَ: قد تقرّر أنّ المؤنّث، بلا علامة ظاهرة، فيه تاء مُقدّرة. ولذلك تُردّ في التصغير، فيقال: هُنَيدةُ. فكيف سمّاه عاريًا في قوله: «وشرَطُ مَنعِ العارِ»؟ قلتُ: يعني العاري من العلامة لفظًا. وهو واضح.

[العلم الأعجمي الزائد على الثلاثة]

٦٦٧ ـ والعَجَميُّ الوَضعِ والتَّعريفِ، مَعْ   زَيدٍ علَى الثَّلاثِ، صَرفُهُ امتَنَعْ[١]

من موانع الصرف العجمةُ، مع العلمية. فإذا[٢] كان الاسم من أوضاع العجم، وهو علَم، امتنع[٣] صرفه بشرطين: **أحدهما**: أن يكون أعجميّ التعريف أيضًا. أعني:[٤] يكون علَمًا[٥] في لغتهم. **والثاني**: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف. وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق.

فاحترز بالشرط الأوّل عن نوعين: **أحدهما**: ما نُقل من لسانهم وهو نكرة نحو: لِجام.[٦] فلا أثر للعُجمة فيه، لأنّ عُجمته جنسيّة، فأُلحق بالأمثلة العربيّة.[٧] **والآخر**: ما كان في لسان العجم نكرة، ثمّ نُقل في أوّل أحواله علَمًا نحو: بُندار. وهذا فيه خلاف: ذهب قوم منهم الشلوبين وابن عُصفور إلى أنّه لا ينصرف، لأنّهم لا يشترطون أن يكون علَمًا في لغة العجم، وذهب قوم إلى أنّه مُنصرف لأنّهم يشترطون أن يكون علَمًا في لغة العجم. وإليه ذهب المُصنف،[٨] وهو ظاهر كلام سيبويه.

واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثيّ. فإنّه ينصرف، لأنّ العُجمة سبب ضعيف فلا تؤثّر في الثلاثيّ، بخلاف التأنيث. قال في «شرح الكافية»:[٩] قولًا واحدًا، في لغة جميع العرب، ولا

---

(١) العجمي الوضع والتعريف أي: العجمي وضعه وتعريفه. فأل: نائبة عن ضمير الغائب. والوضع أي: في أصل استعماله في لغة أصحابه. والزيد: الزيادة. وسقط الشطر الثاني من ت. والثلاث أي: من الأحرف. وجملة امتنع: خبر المبتدأ صرفه. وجملة صرفه امتنع: خبر العجمي المضاف إلى موصوفه في المعنى. والتقدير: الاسم ذو الوضع العجمي. ومع: تتعلق بحال من الضمير المستتر في العجمي، وعلى: بالمصدر زيد.

(٢) ت: فإن.

(٣) فوقها في ت: يعني عند العرب، ليستقيم كلام الشيخ في قوله: العجمي الوضع والتعريف.

(٤) ت: يعني.   (٥) زاد في س: أيضًا.

(٦) الإتحاف ٢: ٢٦٢. وفي حاشية ت عن الأشموني أنه جُعل بعدُ اسمًا علمًا على رجل. قلت: المشهور أن «لجام» هو اسم فرس بسطام بن قيس. فهو علم لمؤنث. وأصله عربي صلية لا أعجمي. انظر المعرب ص٣٤٦.

(٧) فوقها في ت: يعني الخالية من موانع الصرف.

(٨) شرح الكافية الشافية ص١٤٦٩.

(٩) ص١٤٦٩ ـ ١٤٧٠.

التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومُتحتّمَ المنع مع الحركة. قال: وممّن صرح بإلغاء عجمة[١] الثلاثيّ مُطلقًا السيرافيُّ وابن بَرهان وابن خروف. ولا أعلم لهم من المُتقدّمين مُخالفًا. انتهى.

قلتُ: قد[٢] نُقل عن عيسى بن عُمر، وتبعه ابن قُتيبة والجُرجانيّ، جوازُ المنع والصرف في الثلاثيّ الساكن الوسط. ويتحصّل في الثلاثيّ ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنّ العُجمة لا أثر لها فيه مُطلقًا. وهو الصحيح. **والثاني**: أنّ ما تحرّك وسطه نحو: لَمَك[٣] اسمَ رجل لا ينصرف، وما سكن وسطه فيه وجهان، وقد تقدّم القائلون به. **والثالث**: أنّ ما تحرّك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه مُنصرف. وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهـات:

الأوّل: قوله «زَيدٍ» هو مصدر: زادَ. يقال: زادَ زَيدًا وزِيادةً وزَيَدانًا.

الثاني: المُراد بالعجميّ[٤] ما نُقل من لسان غير العرب، ولا يختصّ بلسان[٥] الفُرس.

الثالث: إذا كان العجميّ[٦] رُباعيًا، وأحد حروفه ياء التصغير[٧] انصرف ولم يُعتدّ بالياء.

الرابع: تُعرف عُجمة الاسم بوجوه: **أحدها**: نقل الأئمة. **والثاني**: خُروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو: إبرَيسَم.[٨] **والثالث**: أن يَعرى من حُروف الذَّلاقة،[٩] وهو خُماسيّ أو رُباعيّ. فإن كانت[١٠] في الرباعيّ[١١] السينُ فقد يكون عربيًا نحو: عَسجَد.[١٢] وهو قليل. وحُروف الذلاقة ستّة يجمعها «مُرَ بنَفْل». **والرابع**: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في

---

(١) ت س: عجمية.

(٢) سقطت من ط. ومضمون القول مقحم بخلاف يسير في مطبوعة شرح الكافية الشافية.

(٣) في حاشية ح: لمك اسم ولد نوح عليه السلام. قلت: وقيل: هو حفيده أو أبوه. تقارير الحامدي ص٣٠٤.

(٤) ت: من العجمي.

(٥) يعني بالعرب العدنانيين ومن كان معهم في الفصاحة. ولذلك يوصف العرب الآراميون والفينيقيون والسريان والأنباط والأقباط والبربر. . . . بأنهم أعاجم. وفيما عدا الأصل: بلغة(٦) فيما عدا الأصل: الأعجمي.

(٧) نحو: عُزير عليه السلام، عبده اليهود وزعموا أنه ابن الله تعالى. البحر ٥: ٣١.

(٨) في حاشية ت أنه الحرير الرقيق ضد إستبرق، إذ هو الغليظ.

(٩) في حاشية ت عن ابن جني أنها سميت كذلك للاعتماد عليها بذلق اللسان ـ وهو طرفه ـ وأن كل كلمة رباعية أو خماسية مجردة لا بد أن تحوي حرفًا أو أكثرمن حروف الذلاقة، وأن غيرها يسمى الحروف المصمتة لصمتها عن الدخول وجوبًا في الرباعي والخماسي.

(١٠) ط: كان.

(١١) في حاشية ت: يعني العاري من حروف الذلاقة.

(١٢) العسجد: الذهب.

كلام العرب، كالجيم والقاف بغير فاصل نحو: [1] قَج وجِق، والصاد والجيم نحو: [2] الصَّولَجانُ، والكاف والجيم نحو: [3] أُسكُرُّجةٌ، والراء بعد النون [4] أوّلَ كلمة نحو: نَرجِسٌ، والزاء [5] بعد الدال نحو: مُهَندِزٌ.

[العلم بوزن الفعل]

٦٦٨ ـ كَذاكَ ذُو وَزنٍ، يَخُصُّ الفِعلا أو غالِبٍ، كأحمَدَ، ويَعلَى [6]

ممّا يمنع [7] الصرف مع العلميّة وزنُ الفعل، بشرط أن يكون مُختصًّا به أو غالبًا فيه. والمُراد بالمُختصّ ما لا يُوجد في غير فِعلٍ، [8] إلّا في نادر [9] أو علَم أو عجميّ، كصيغة [10] الماضي المُفتتح بتاء المُطاوعة [11] أو همزة وصل، [12] وما سلم من المصوغ للمفعول، [13] وبناء «فَعَّلَ»، [14] وما صِيغ للأمر من غير «فاعَلَ» والثلاثيّ، [15] وما سوى «أفعلُ» و«نَفعلُ» و«تَفعلُ» و«يَفعلُ» [16] من أوزان المضارع.

---

(١) قج أي: اهرب. وجق أي: اخرج. وهما من اللغة التركية. (٢) الصولجان: العصا.

(٣) الأسكرجة: وعاء. وضبطت في الصبان ٣:٢٥٨ كما أثبتنا مع إغفال ضبط الهمزة لجهله به. وضبطت الهمزة في المعرب ص٧٥ بالفتح وص٤٥ بالضمة، مع فتح الراء. (٤) س ح ط: وبتبعية الراء النون.

(٥) س ط: والزاي.

(٦) الإشارة إلى حكم منع الصرف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن التواتي: «كذاك: خبر مقدم، وذو: مبتدأ مؤخر على حذف المنعوت. ويخص الفعل: صفة لوزن. وغالب: معطوف على محل الجملة. وعطف الاسم على الفعل لكون أحدهما في معنى الآخر. والتقدير: علم ذو وزن خاص بالفعل أو غالب، لا يخص أو يغلب». وذو وزن أي: علم صاحب وزن. ويخصه: يلزمه. وغالب أي: غالبية وجوده للفعل. والكاف: خبر لمحذوف. وأحمد: مضاف إليه ممنوع من الصرف، ولا ضرورة لتنوينه خلافًا لزعم الأزهري. وعطف الاسم على الفعل وهمٌ وقع فيه كثير من النحاة. انظر إعراب الجمل ص٢٤٥ ـ ٢٤٨ والبيت ٥٦٤.

(٧) ت. ما يمنع. (٨) س: الفعل.

(٩) الإتحاف ٢:٢٦٣. وزاد في حاشية ت: من الكلام.

(١٠) عطف المرادي على «صيغة» ما يلي: ما سلم، وبناء «فعّل»، وما سوى.

(١١) ت س: مطاوعة.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «مثال الأول: تكلّم وتكسّر. والثاني: اصطفى وافترى». وهمزة الوصل هذه تقطع في المسمى به عند الجمهور، سواء كان المنقول من فعل أو حرف. وأجاز بعض النحاة عدم قطعها. أما المنقول من اسم، نحو: انتصار واستقبال، فالإجماع على عدم قطع همزته لأنه لم يبعد الاسم عن أصله، بخلاف ما نقل من فعل أو حرف.

(١٣) في حاشية ت: نحو: ضُرب وأُكرم. واحترز بما سلم مما اعتل نحو: قِيل. فهو كفِيل. وقُول، على لغة الضم، كحُوت.

(١٤) نحو: قَطَّعَ وكَسَّرَ.

(١٥) الأمر من«فاعَلَ» هو «فاعِل». وليس خاصًّا بالأفعال ولا غالبًا فيها، ويكثر في الأسماء. وأمر الثلاثي المجرد «افعل»، وهو من الغالب في الأفعال. ولذلك استثناهُ من المختص وسيورده في الغالب.

(١٦) أهملتُ، ضبط العين لأنها تثلث. وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الأوزان الأربعة هي من الغالب في الأفعال؛ وأن قوله: «ما سوى...» احتراز من الرباعي والمزيد والمبني للمفعول. فإنها مختصة بالأفعال إلا نادرًا.

واحترُز بالنادرِ من نحو: دُئِلٌ لدُوَيْبّة، ويَنجلِبٌ لخَرَزة،[١] وتُبُشِّرٌ لطائر، وبالعَلم من نحو: خَضَّمُ[٢] لرجل، وشَمَّرُ لفرس، وبالعجميّ من نحو: بَقَّمٌ واستَبْرقٌ.[٣] فلا يمنع وُجدانُ هذه اختصاصَ أوزانها بالفعل، لأنّ النادرَ والعجميَّ لا حكم لهما، والعلَمَ[٤] منقول من فِعل.[٥] فالاختصاص باقٍ.

والمُراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إمّا لكثرته فيه كإثمِدٍ وإصبَعٍ وأُبلُم[٦] - فإنّ أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثيّ - وإمّا لأنّ زيادته تدلّ على معنًى في الفعل، ولا تدلّ على معنى في الاسم، كأفكَلٍ وأكلُبٍ.[٧] فإنّ نظائرهما[٨] تكثر في الأسماء والأفعال، لكنّ الهمزة من «أفعَلُ» و«أفعُلُ» تدلّ على معنى في الفعل[٩] ولا تدلّ على معنى في الاسم، فكان المُفتتح بأحدهما[١٠] من الأفعال أصلًا للمُفتتح بهما من الأسماء.

وقد يجتمع الأمران[١١] نحو: يَرمَعٌ وتَنضُبٌ -[١٢] فإنّهما كإثمِدٍ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقلّ في الأسماء - وكأفكَلٍ في كونه مُفتتَحًا بما يدلّ على معنى في الفعل دُون الاسم.

تنبيهات:[١٣]

الأوّل: قد اتّضح، بما ذُكر، أنّ التعبير عن هذا النوع بأن يقال «ما أصلُه للفِعلِ» كما فعل في «الكافية»،[١٤] أو «ما هو به أولى» كما فعل في «التسهيل»،[١٥] أجود من التعبير[١٦] عنه بالغالب.[١٧]

---

(١) الينجلب: خرزة يجلب بها الغائب فيما يزعمون. وفوقها في ت: الخرزة: الجوهرة النفيسة.
(٢) في حاشية ت عن التواتي: الخَضْم: شدة المضغ بالأسنان.
(٣) س: «بقم: عود، واستبرق: ثوب». والصواب أن البقم: خشب شجر يصبغ بطبيخه. والاستبرق: الحرير الغليظ.
(٤) ت: ولأن العلم.
(٥) زاد في س: «الأمر من الثلاثي». وهو وهمٌ، والصواب أن ما أورده المرادي من العلم منقول من ماضي الثلاثي المضعف العين.
(٦) الإثمد: حجر الكحل. والأبلم: سعف المقل.
(٧) الأفكل: الرعدة. والأكلب: جمع كلب. (٨) س: نظيرهما.
(٩) يعني: أن الهمزة في المضارع تدل على المتكلم، وفي نظيره من الأسماء لا تدل على معنى. التصريح ٢: ٢٢٠. قلت: إذا صح ما في المضارع صح ما في الاسم، لأن الهمزة في نحو: أحمر وأعظم وأكلب، تدل على معنى الصفة المشبهة أو التفضيل أو جمع القلة. والحق أن الصيغة كلها في كليهما، لا الهمزة وحدها، تدل على ذلك.
(١٠) بأحدهما أي: بهمزة أحدهما. والضمير يعود على: أفعَلُ وأفعُلُ.
(١١) أي: المعلل بهما الأولوية. وهما الأكثرية في الفعل، والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: اليرمع: حجارة بيض لها بريق. وتنضب: شجر بالحجاز تعمل منه النبل.
(١٣) في النسخ: «تنبيه». وسقط «الأول» منها.
(١٤) في شرح الكافية الشافية ص١٤٥٨: «أو أصله للفعل» كما في ط. وفي النسخ: كما ذكر في الكافية.
(١٥) في ص٢١٨: أو هو به أولى.
(١٦) في حاشية ت عن التواتي: قوله «أجود من التعبير» ليشمل أفكل وأكلب.
(١٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن الإمام اكتفى عن هذا بالمثال الذي ذكر، لأن أحمد مما يكثر في الأفعال دون الأسماء. فعلى هذا يصح كلامه. ويحمل قوله «غالبٍ» على ما كان أصلًا في الأفعال فرعًا في الأسماء كيعلى.

الثاني[١]: قد فُهم، من قوله «يخُصُّ الفِعلا[٢] * أو غالِبٍ»، أنّ الوزن المُشتركَ غيرَ الغالب لا يمنع الصرف نحو: ضَرَبَ ودَحرَجَ، خِلافًا لعيسى بن عُمر فيما نُقل من «فَعَلَ». فإنّه لا يصرفه مُتمسّكًا بقوله:[٣]

* أنــا ابــنُ جَــلا، وطَــلّاعِ الــثّــنــايــا *

ولا حُجّة فيه، لأنّه يحتمل أن يكونَ فيه ضمير الفاعل،[٤] فيكونَ محكيًا[٥] لأنّه منقول من جملة، أو يكونَ حَذفَ الموصوف وأقام صفته مَقامه أي: أنا ابن رجلٍ جلا.

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الفِعل قد يُحكى مُسمًّى به، وإن كان غير مُسند إلى ضمير، مُتمسّكًا[٦] بهذا البيت. وقد[٧] نُقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسى بن عمر.[٨] قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبتْ للفِعل[٩] فلا تُجْرِهِ[١٠] في المعرفة، نحو رجل اسمه «ضَرَبُ». فإنّ هذا اللفظ، وإن كان اسمًا للعسل الأبيض، هو أشهر[١١] في الفِعل. فإن[١٢] غلب في الاسم فأجْرِهِ في المعرفة والنكرة، نحو رجل مُسمًّى بحَجَرٍ،[١٣] لأنّه يكون فِعلًا تقول: حَجَرَ عليه[١٤] القاضي. ولكنّه أشهر في الاسم. انتهى.[١٥]

---

(١) في النسخ: تنبيه ثان.

(٢) ط: الفعل.

(٣) صدر بيت لسحيم بن وثيل، عجزه:

مَـتَـى أضَـعِ الـعِـمَـامَـةَ تَـعـرِفُـونِـي

الأصمعيات ص١٦ والكتاب ٢: ٧ والارتشاف ١: ٤٥٨ وشرح الكافية الشافية ص١٤٦٧ والعيني ٤: ٣٥٦ والخزانة ١: ١٢٣ والأشموني ٣: ٢٦٠. والثنايا: جمع ثنية. وهي الطريق في الجبل. وأضع العمامة أي: أكشف رأسي بإزالة العمامة.

(٤) ت: ضمير لفاعل.

(٥) أي: الجملة كلها في محل جر مضاف إليه على الحكاية.

(٦) ح: مستمسكًا.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) سقط «بن عمر» مما عدا الأصل.

(٩) ط: للأفعال.

(١٠) في حا شية ت عن التواتي: «قال شيخنا: معناه: فلا تصرفه. ووجدت في بعض الطرر: معناه: فلا تنوّنه. فالمعنى متقارب. وهذه العبارة للكوفيين». وقال الصبان ٣: ٥٦١: الضمير البارز للأمثلة لتأولها بالمذكور.

(١١) ط: الأشهر.

(١٢) ت ح: للفعل وإن.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «قال شيخنا: بتخفيف الجيم. ووجدت في بعض الطرر ما نصه: والظاهر يخفف إذ هو العام في الاسم».

(١٤) أي: منعه من التصرف في ماله.

(١٥) سقطت من النسخ.

الثالث:[١] يُشترط في الوزن المانع من الصرف[٢] شرطان: **أحدهما**: أن يكون لازمًا. **والثاني**: ألّا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم. فخرج بالأوّل نحو: امرئ. فإنّه لو سُمّي به انصرف، وإن كان في النصب شبيهًا بالأمر من «عَلِمَ»، وفي الجرّ شبيهًا بالأمر من «ضَرَبَ»، وفي الرفع شبيهًا بالأمر من «خَرَجَ»، لأنّه يُخالف[٣] الأفعال بكون[٤] عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تُعتبر فيه الموازنة. وخرج[٥] بالثاني نحو: رُدَّ وقِيلَ. فإنّ أصلهما «رُدِدَ» و«قُوِلَ»، ولكنّ الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مُشابهة: بُرْد وفِيل، فلم يُعتبر فيهما الوزن الأصليّ.

وشمل قولنا:[٦] «إلى مثال هو للاسم» قسمين: **أحدهما**: ما خرج إلى مثال غير نادر - ولا إشكال في صرفه - نحو: رُدَّ وقِيلَ. **والآخر**: ما خرج إلى مثال نادر نحو: انطلْقَ، إذا سُكِّنت لامه.[٧] فإنّه خرج إلى بناء إنقَحْل،[٨] وهو نادر. فهذا فيه خلاف، وجوز ابن خروف فيه[٩] الصرف والمنع. وقد فُهم من ذلك أنّ ما دخله إعلال، ولم يُخرجه إلى وزن الاسم نحو: يَزِيدُ، امتنع صرفه.

الرابع:[١٠] اختُلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية[١١] نحو: ضُرْبَ. فمذهب سيبويه[١٢] أنّه كالسكون اللازم فينصرف. وهو اختيار المُصنف.[١٣] وذهب المازنيّ والمُبرّد ومن وافقهما إلى أنّه يُمنع الصرفَ. فلو خُفّف قبل التسمية انصرف، قولًا واحدًا.

[العلم مزيدًا بألف الإلحاق]

٦٦٩ - وما يَصِيرُ عَلَمًا، مِن ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لِإلحاقٍ، فلَيسَ يَنصَرِفْ[١٤]

---

(١) في النسخ: تنبيه ثالث.
(٢) فيما عدا الأصل: للصرف.
(٣) فيما عدا الأصل: خالف.
(٤) س: لكون.
(٥) في النسخ: ويخرج.
(٦) في مستهل الشرط الثاني.
(٧) إنما سكنت للتخفيف، كما تسكن عين: فَخِذٌ وسَلِمَ، ثم حركت القاف بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين. وهو فعل أمر.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: «إنقحل اسم للشيخ البائس». وفي الأشموني: «انتحَلَ». وضبطه الصبان عن شيخه بفتح الحاء ثم حارَ في معناه.
(٩) ط: فيه ابن خروف.
(١٠) في النسخ: تنبيه رابع.
(١١) في النسخ: «الاسمية». وفي حاشية ت عن التواتي أن «ضُرِب» يجوز تسكين عينه، وكذلك «عَلِم»، بخلاف مفتوح العين. فإنه لا يجوز تسكينه.
(١٢) الكتاب ٢: ١٥.
(١٣) شرح الكافية الشافية ص١٤٦٣ - ١٤٦٦.
(١٤) ما يصير علمًا أي: الاسم المنقول إلى العلمية. فخرج نحو: سلقى واحرنبى، وما تصرف منهما. وذو ألف أي: لحقته ألف مقصورة في آخره. والإلحاق: زيادة حرف أو حرفين في الكلمة، لتوازن كلمة أخرى أصولها أكثر. نحو: جو...

ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف، مع العلميّة، لشبهها بألف التأنيث من وجهين، لا يُوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرفَ:(١) **أحدهما**: أنها زائدة ليست مُبدلة(٢) من شيء، بخلاف الممدودة(٣) فإنّها مُبدلة من ياء.(٤) **والثاني**: أنّها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو: أرطًى.(٥) فهو على مثال: سَكرَى، بخلاف الممدودة.

تنبيـه: حُكمُ ألف التكثير(٦) كحُكم ألف الإلحاق، في أنها تمنع الصرف(٧) مع العلميّة، في(٧) نحو: قَبَعثَرَى.(٨) ذكره بعضهم.

[العلم المعدول]

٦٧٠ ـ والعَلَمَ امنَعْ صَرفَهُ، إن عُدِلا كَفُعَلِ التَّوكِيدِ، أو كَثُعَلا(٩)

العدل يمنع الصرفَ مع العلميّة، في أربعة مواضع. وقد اشتمل هذا البيت على موضعين منها:

الأوّل: فُعَلُ التوكيد،(١٠) والمُراد به «جُمَعُ» وتوابعه كقولك: مررتُ بالهنداتِ جُمَعَ. والمانع له من الصرف التعريفُ والعدلُ:(١١)

أمّا تعريفه فبالإضافة المَنوِيّة. فشابهَ(١٢) بذلك العلَمَ، لكونه معرفةً بغير قرينة(١٣) لفظيّة. هذا

= وبهلول وإبريق وعرمرم وجلببَ وتشيطنَ واستلقى، ملحقة بنحو: جعفر وعصفور وقنديل وسفرجل ودحرج وتدحرج واحرنجم. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: ليس ينصرف. وزيدت الفاء في الخبر لشبه «ما» باسم الشرط. وعلمًا: خبر يصير. ومن: تتعلق بحال من ما. وجملة زيدت: صفة لألف. واسم ليس: يعود على ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١) زاد في ط: لوجهين.

(٢) يريد الزيادة والإبدال معًا، لأن الممدودة أيضًا زائدة. ولذلك ذكر فيها الإبدال وحده.

(٣) الإتحاف ٢: ٢٦٣. وفي حاشية ت عن التواتي: نحو عِلباء، بكسر فاء الكلمة. ولا يصح أن تكون للتأنيث لأن ما للمؤنث لا يكون إلا بضم الفاء أو فتحها. وكلام الإمام شامل للممدودة. فتأمله. قلت: حمل المرادي كلام الناظم على ما صرح به في شرح الكافية الشافية ص١٤٩٣.

(٤) الصواب أن الهمزة مبدلة من ألف منقلبة عن ياء. انظر سر الصناعة ص٩٩ وشرح البيت ٩٤٤.

(٥) الأرطى: ضرب من الشجر. وفي حاشية ت: أي ألفه في اسم ساكن الثاني مفتوح الأول.

(٦) أي: المزيدة في بناء الاسم لغير إلحاق أو تأنيث. نحو: باقلّى وسُمانى وتُقاوى. سر الصناعة ص٦٩٤.

(٧) سقطت مما عدا الأصل.

(٨) القبعثرى: الجمل الضخم العظيم. والاسم هنا مصروف. فإذا جعل علمًا لم ينون.

(٩) ثعل: اسم حي من طيئ. وسقط الشطر الثاني من ت. والعدل في البيت ٦٥٦. وأراد بالعلم ما كان علمًا حقيقة أو حكمًا. فلا يرد عليه إيراد «فُعل التوكيد» لأنه في حكم العلم، والإضافة بينهما بمعنى: في. والعلم: مفعول به لفعل محذوف يفسره «امنع». وجملته معطوفة على «ليعلما» في البيت ٦٥٧، و«نحو معديكربا» مع الأبيات ٦٦٣ ـ ٦٦٩ اعتراض بينهما. وجملة امنع: تفسيرية. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. والكاف: خبر لمحذوف، عطفت عليها الكاف الثانية.

(١٠) ت س: «للتوكيد». ط: في التوكيد. (١١) س: العدل والتعريف.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: وجه الشبه ـ كما قال الشيخ ـ تعريفه بغير أداة ظاهرة. لكن لما تعرف بتقدير الإضافة، والمقدر كالموجود عندهم، صار دون العلم ولم يتنزل منزلته، لأن العلم تعرف بغير أداة مطلقًا، أي ظاهرة ومقدرة.

(١٣) في النسخ: أداة.

ظاهر قول[١] سيبويه، وهو[٢] اختيار ابن عُصفور. وذهب بعضهم إلى أنّه علَم، وهو المفهوم من كلامِ الناظم هنا.[٢]

قلتُ: وإلى الأوّل ذهب في «الكافية» وقال في «شرحها»[٣]: [وصار «جُمَعُ» لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنّه علم، وليس بعلم]،[٤] لأنّ العلم إمّا شخصيّ وإما جنسيّ. فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و«جُمَعُ» بخلاف ذلك. فالحُكم بعلميته باطل. انتهى. وقال في «التسهيل»:[٥] والمانع[٦] مع شَبه العلميّةِ أو الوصفيّةِ في «فُعَل»[٧] توكيدًا. قال الشيخ أبو حيّان:[٨] وتجويز ابن مالك أنّ العدل يمنع مع شَبه الصفة في باب «جُمَع» لا أعرف له فيه سالفًا.[٩] انتهى.

وأمّا عدله ففيه أقوال: قيل: إنّه معدول عن «فَعْلاوات» لأنّه جمع «فَعْلاء» مؤنّث «أفعَل». وقد جُمع المُذكّر بالواو والنون، فكان حقّ المؤنث أن يُجمع بالألف والتاء. وهذا[١٠] اختيار المصنّف. وقيل: معدول عن «فُعْل»،[١١] لأنّه قياس «أفعَل فَعْلاء» أن يُجمع مُذكّره ومؤنّثه على «فُعْل» نحو: حُمر في أحمر وحمراء.[١٢] وهو قول الأخفش والسيرافيّ، واختاره ابن عصفور. وقيل: إنّه معدول عن «فَعاليّ»[١٣] لأنّ جمعاء اسم كصحراء.[١٤]

---

(١) ط: «كلام». وانظر الكتاب ٢: ١٤.

(٢) سقطت من س و ط.

(٣) ص١٤٧٤ ـ ١٤٧٥.

(٤) تتمة من ح.

(٥) ص٢٢٢.

(٦) ط: «والمانع العدل». وفي حاشية ت عن الدماميني على التسهيل: أي: والعدل المانع مع شَبه العلمية أو الوصفية في فُعل توكيدًا. فتقول: المانع: مبتدأ خبره قوله: في فُعل. يعني أن العدل المانع من الصرف، مع أحد الأمرين إما شبه العلمية وإما شبه الصوفية، ثابت في فُعل المستعمل توكيدًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: «يعني أن المانع له العدل مع شَبه العلمية أو شبه الوصفية. وشبه الوصفية هو معنى الاجتماع لا في اللفظ»، وعن الشيخ يس: وقال في التسهيل ما ملخصه: «إن فُعل في التوكيد ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية أو شبه الصفة». ووجهوا شبه العلمية بكونه معرفة بغير جهة لفظية وإنما يجمع بالواو والنون، وشبه الصفة بأن يقال فيه: أفعل فعلاء، كما قالوا: أحمر حمراء.

(٨) الارتشاف ١: ٤٣٥.

(٩) فيما عدا الأصل: سلفًا.

(١٠) س ط: «وهو». وانظر ص١٤٧٥ من شرح الكافية الشافية.

(١١) فوقه في ت عن التواتي: رُدّ هذا لأن حمراء صفة وجمعاء ليس بصفة.

(١٢) ت: «في حمراء». س ح: في حمراء وأحمر.

(١٣) ط: فعاليّ.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيجمع على «فعالى» أو «فعاليّ»، لقول الإمام... البيت ٨٢٣. ورد هذا أيضًا بأن صحراء لا مذكر لها بخلاف جمعاء. انظر التصريح ٢: ٢٢٢ـ٢٢٣ والأشموني ٣: ٦٢٤ والخضري ٢: ١٠٧. وهو زعم مردود بأصحر.

الثاني: علَم المُذكّر المعدول إلى «فُعَل» نحو: عُمرُ. وطريق العِلم بعدل هذا النوع سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع. ومنه:[١] زُفَرُ ومُضَرُ وثُعَلُ وهُبَلُ وزُحَلُ وعُصَمُ وجُشَمُ وقُثَمُ وجُمَحُ وقُزَحُ ودُلَفُ، وبُلَعُ: بطن منه قُضاعة.

فإن ورد «فُعَلٌ» مصروفًا،[٢] وهو علَم، علمنا أنّه ليس بمعدول. وذلك نحو: أُدَدٌ. وهو عند سيبويه[٣] من الودّ فهمزته عن واو ـ وعند غيره من الإدّ وهو العظيم.[٤] فهمزته أصليّة. فإن وُجد في «فُعَل» مانع مع العلميّة لم يُجعل معدولًا نحو: طُوَى.[٥] فإنّ منعه للتأنيث والعلميّة. ونحو «تُتَل»[٦] اسم أعجميّ. فالمانع له العُجمة والعلميّة، عند من يرى منع الثلاثيّ للعُجمة.[٧]

تنبيهـات:

الأوّل: «فُعَلُ» المذكور معدول عن «فاعِل». فعُمر[٨] عن عامِر، وكذلك[٩] سائرها. قيل: وبعضها معدول عن «أفعَل»، وهو ثُعَل.

الثاني: إنّما جُعل هذا النوع معدولًا لأمرين: **أحدهما**: أنّه لو لم يُقدّر عدله لزم ترتيب[١٠] المنع على[١١] علّة واحدة، إذ ليس[١٢] فيه من الموانع غيرُ العلميّة. **والآخر**: أنّ الأعلام يغلب عليها النقل، فجُعلَ عُمرُ معدولًا عن عامِرِ العلَم المنقول من الصفة، ولم يُجعل مُرتجلًا.

الثالث: ذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما: لفظيّة وهي التخفيف.[١٣] والأُخرى: معنويّة وهي تمحيض العلميّة، إذ لو قيل «عامر» لتُوُهِّم أنه صفة.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: «تفسيرها على الترتيب: الزفر: السيد. وثعل: اسم قبيلة. وهبل: اسم صنم. وزحل: اسم نجم. وجشم: أبو حي من العرب. وقثم: كثير العطاء. وقزح: اسم رجل. وقال بعضهم: قوس قزح هو الدائر في السماء بين السحاب. قال الزَّبيدي: ويقال: قزح: شيطان. ويقال: القزح: الطرائق التي فيها، واحدها قزحة». وزفر ومضر وعصم وقثم وجمح ودلف: أسماء رجال. وقوله «سائر الموانع» أي: عدا العلمية.

(٢) س: غير مصروف.

(٣) الكتاب ٢:١٢٨.

(٤) سقط «وهو العظيم» من ط.

(٥) في حاشية ت عن التواتي إيراد الآيتين ١٢ من سورة طه و١٦ من سورة النازعات، على أن طوى بدل من الواد. ومن كسر الطاء ـ وهي قراءة الحسن ـ فهو في موضع نصب على المصدر. ومن ترك صرفه جعله معدولاً كعمر وهو علم. ومن صرفه جعله كحطم وهو القليل الرحمة للبهائم، غير معدول. وقيل: إنما ترك صرفه لكونه اسمًا للبقعة مع العلمية.

(٦) تتل: اسم لأحد عظماء الترك. ت: «تتل». س ح: تتل.

(٧) في النسخ: للعجمي.

(٨) زاد في حاشية ت: معدول.

(٩) ت ح: وكذا.

(١٠) ت: ترتب.

(١١) س: عن.

(١٢) ط: وليس.

(١٣) هو حذف الألف أو الهمزة. والتخفيف هنا غير مسلّم به، لأن «فُعَل» أثقل من فاعِل، إلا إذا قيل: إنه ثِقل معنوي بالنقل. وفي هذا القول دور.

الرابع: ذكر بعضهم أنّ في «فُعَل»[(١)] علم جنس، قالوا: جاؤوا بِعُلَقَ وفُلَقَ.[(٢)] ولا ينصرف،[(٣)] وهو غريب.

الخامس: من الممنوع الصرفَ للعدل والتعريف ما جُعل علَمًا، من المعدول إلى «فُعَل» في النداء، كغُدَر وفُسَق.[(٤)] فحُكمه حُكم عُمَر. قال المصنّف:[(٥)] وهو أحقّ من «عُمر» بمنع الصرف، لأنّ عدله مُحقَّق وعدل «عُمر» مُقدّر. انتهى. وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّيد إلى صرفه.

ثمّ انتقل إلى الموضع الثالث[(٦)] فقال:[(٧)]

٦٧١ ـ والعَدلُ والتَّعريفُ مانِعا سَحَرْ إذا بِـهِ الـتَّـعـيـيـنُ قَـصْـدًا، يُـعـتَـبَـرْ

إذا قُصد بـ «سَحَر» سحرُ يوم بعينه[(٨)] فالأصل أن يُعرّف[(٩)] بـ «أل» أو بالإضافة. فإن تجرّد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ[(١٠)] ظرف لا يتصرّف ولا ينصرف، نحو: جئتُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ.[(١١)] والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ.

أمّا العدل فعن اللفظ بـ «أل»،[(١٢)] وكان الأصل أن يُعرّف بها. وأمّا التعريف فقيل: بالعَلَميّةِ لأنّه جُعل علَمًا لهذا الوقت ـ وصرّح به في «التسهيل»[(١٣)] ـ وقيل: شَبهِ العلَميّة،[(١٤)] لأنّه

---

(١) الإتحاف ٢: ٢٦٥. س: «أن فعل». ح: «أن فعل قد يكون». ط: في فعل.
(٢) أي: جاؤوا بالداهية.
(٣) في القاموس التاج (فلق) أنه ينصرف أيضًا. س ط: ولا يصرف.
(٤) غدر معدول عن غادر، وفسق عن فاسق. وعدلهما أكسبهما معنى المبالغة.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٤٧٤.
(٦) انظر مستهل شرح البيت ٦٧٠.
(٧) مانعا سحر أي: مانعا صرف سحر. وهو ما قبل الفجر. وبه أي: فيه. والتعيين: تخصيص سحر يوم معين. وقصدًا أي: مقصودًا. ويعتبر: يعتد. وهو يفسر فعلاً محذوفًا ويتعدى إلى مفعولين. ومانعا: خبر مضاف إلى سحر. وإذا: ظرف لـ «مانعا» مضاف إلى جملة الفعل المحذوف. وبه: متعلقان بـ «قصدًا» الذي هو مفعول به ثان لذلك الفعل. والتعيين: نائب فاعله ومفعوله الأول أصلاً. وجملة يعتبر: تفسيرية، حذف منها المفعول الثاني لدلالة «قصدًا» عليه، ونائب الفاعل يعود على التعيين. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٨) هذا توكيد للنكرة المضافة إلى نكرة. انظر شرح البيت ٥٢٦.
(٩) ت: يتصرف.
(١٠) س: ح.
(١١) هو بدل من يوم منصوب ولا يعلق.
(١٢) أي أصله «السحر». فأل: نائبة عن ضمير الغائب. والتقدير: سحره. وليست «أل» هنا عهدية كما زعم الدماميني. انظر الصبان ٣: ٢٦٥ ونتائج الفكر ص٣٧٥ ويس ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(١٣) ص٢٢٢. وجعلُه علمًا لا يصلح لعدله عن المعرف بـ «أل»، لأن العلم لا يعرّف بها. الخضري ٢: ١٠٧.
(١٤) ط: «يشبه العلمية». والمراد: العلمية حكمًا لا حقيقة.

تعريف بغير أداة ظاهرة[١] كالعلَم. وهو اختيار ابن عُصفور، وقوله هنا: «والتعريفُ» يُومئ إليه، إذ لم يقل: «والعلَميّة».

وذهب صدر الأفاضل ـ وهو أبو الفتح ناصر[٢] بن أبي المكارم المُطرّزيّ ـ إلى أنّه مبنيّ على الفتح لتضمنه[٣] معنى حرف التعريف كأمسِ. وذهب ابن الطراوة[٤] إلى أنّه مبنيّ، لا لتضمنه معنى الحرف، بل لعدم التقارّ.[٥]

وذهب السهيليّ إلى أنّه مُعرب، وإنّما حُذف تنوينه لنيّة الإضافة.[٦] وذهب الشلَوبين الصغير إلى أنّه مُعرب أيضًا، وإنّما حُذف تنوينه لنيّة «أل». وعلى هذين القولين، فهو من قبيل المُنصرف.

والصحيح ما ذهب إليه الجُمهور.

تنبيه: نظير «سحر»، في امتناعه من الصرف «أمس»،[٧] عند بني تميم. فإنّ منهم من يُعربه في الرفع غيرَ مُنصرف، ويبنيه على الكسر في النصب والجرّ، ومنهم من يُعربه إعرابَ ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة،[٨] خلافًا لمن أنكر ذلك. وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع[٩] أنّ بني تميم يُعربونه إعرابَ ما لا ينصرف، إذا رُفع أو جُرّ بـ «مُذ» أو «مُنذ»، فقط. وزعم الزجّاجيّ[١٠] أنّ من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:[١١]

---

(١) في النسخ: تعرف بغير أداة ظاهرة.
(٢) ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز الخوارزمي. نحوي لغوي أديب من تلاميذ الزمخشري. توفي سنة ٦١٠.
(٣) التضمن: ورود الكلمة بصيغتها الأصلية لمعناها الوضعي مزيدًا عليه معنى آخر يناسب التركيب. فالمراد أن «سحر» هذا معناه الوضعي هو التنكير زيد عليه معنى حرف التعريف. التصريح ٢: ٢٢٤.
(٤) سقطت هنا ورقة من ت فاخترم النص حتى «غير منصرف فإن كان».
(٥) التقار: التمكن والثبوت والاستقرار. يريد أنه يضطرب ولا يثبت على الصورة الوضعية له. انظر ص٣١٥ من ابن الطراوة النحوي و٢: ٢٦٥ من الإتحاف. ط: لعدم التقارب.
(٦) كذا. وهو قول له، اختار عليه التعريف بـ «أل». انظر نتائج الفكر ص٣٧٥ ـ ٣٧٧.
(٧) أمس: اليوم الذي قبل اليوم الحاضر.
(٨) ط: الثلاث.
(٩) البسيط ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣ والملخص ص ١٢٧ ـ ١٢٨.
(١٠) الجمل ص ٤٥ وشرح التسهيل ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤. وفي الأصل و س و ط: «الزجاج». ونسب الزعم إليه أيضاً في الأشموني ٣: ٢٦٧. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥ والشرح الكبير ٢: ٤٠٠.
(١١) العجاج. ديوانه ٢: ٢٩٦ والجمل للخليل ص ١٨٢ والكتاب ٢: ٤٤ والأشموني ٣: ٢٦٧ والعيني ٤: ٣٥٧ والخزانة ٣: ٢١٩. وزاد في س:

عَجائزاً، مِثلَ السَّعالي، خَمسا

وفي الحاشية البيتان التاليان له. والثلاثة في حاشية ح. ومذ بمعنى في. والسعالي: جمع سعلاة. وهي أنثى الغول.

* لَقَـد رأيـتُ عَـجَـبًـا، مُـذْ أمـسـا *

قال في «شرح التسهيل»:[١] ومُدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأنّ سيبويه استشهد بالرجز على أنّ الفتح في «مُذ أمسا» فتحة[٢] إعراب. وأبو القاسم[٣] لم يأخذ البيتَ من غير «كتاب» سيبويه. فقد غلط فيما ذهب إليه واستحقّ ألّا يُعوَّل عليه. انتهى.

وأجاز الخليل في «لقيته أمسِ» أن يكون التقدير:[٤] بالأمس. فحُذف الباء و«أل»، فتكون الكسرة كسرة إعراب. ولـ«أمس» أحكام أُخر ليس هذا موضع ذكرها.

ثم انتقل إلى الموضع الرابع[٥] فقال:[٦]

٦٧٢ ـ وابنِ علَى الكَسرِ «فَعالِ»، عَلَما مُـؤَنَّـثًـا، وهْـوَ نَـظِـيـرُ «جُـشَـمـا»
٦٧٣ ـ عِندَ تَميمٍ،[٧]

لغة الحجازيّين بناء «فَعالِ» علَمًا لمؤنّث، نحو: «حَذام»، على الكسر مُطلقًا. وفي سبب بنائه أقوال: **أحدها**: شَبهه بـ«نَزالِ» وزنًا وتعريفًا وعدلًا وتأنيثًا.[٨] **والثاني**: تضمّنه معنى هاء التأنيث.[٩] وإليه ذهب الرَّبَعيّ. **والثالث**: توالي العِلل،[١٠] وليس بعد منع الصرف إلّا البناء. قاله المُبرّد. والأوّل هو المشهور.

وأمّا بنو تميم ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو: حَضارِ،[١١] فبنَوه على الكسرِ، وبين ما ليس آخره راء فمنعوه من الصرف،[١٢] وبعضهم أعرب النوعين إعرابَ ما لا ينصرف. وإنّما وافق أكثرهم فيما آخره راء لأنّ مذهبهم[١٣] الإمالة، فإذا كسروا توصّلوا إليها، ولو منعوه

(١) في ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٢) ط: في أمسا فتح.
(٣) أبو القاسم هو الزجاجي.
(٤) س: تقديره.
(٥) انظر مستهل شرح البيت ٦٧٠.
(٦) العطف على جملة «ليعلم» في البيت ٦٥٧، وعجز البيت ٦٧٠ مع البيت ٦٧١ اعتراض. وابنِه: اجعله مبنيًّا. وفعال أي: ما كان موازنه. وهو أي: ما وازن فعال. والنظير: الشبيه في الحكم. وجشم: أبو حي من العرب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل. وفعال: في محل نصب مفعول به لابن. وعلما ومؤنثاً: حالان منه. وسكنت هاء «هو» تخفيفاً لدخول الواو عليها. وجشم: مضاف إليه.
(٧) سقط «عند تميم» من ح. وعند: يتعلق بنظير.
(٨) تعريف «نزال» لبنائه، ولو نون لصار نكرة. وعدله عن المصدر نزلة، وتأنيثه لأنه بمعنى ما عدل عنه. وانظر الإتحاف ٢: ٢٦٥.
(٩) أي: التي في الاسم المعدول عنه. س: تاء التأنيث.
(١٠) العلل هي: العلمية والتأنيث والعدل. الإتحاف ٢: ٢٦٦.
(١١) حضار: جبل بين اليمامة والبصرة.
(١٢) ط: فمنعوه الصرف.
(١٣) أي: مذهب بني تميم كلهم.

الصرف لامتنعت.[١] وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:[٢]

ومَـــرَّ دَهـــرٌ، عـــلَى وَبـــارِ فـــهَـــلَكَـــتْ، جَـــهْـــرةً، وَبـــارِ

ويحتمل أن يكون «وبارُوا» فعلًا ماضيًا والواو ضمير جمع.[٣]

واختُلف في علّة منعه من الصرف عند تميم،[٤] فذهب سيبويه[٥] إلى أنّ المانعَ له العدلُ عن «فاعِلة» والعلميّةُ، وذهب المُبرّد إلى أنّ المانعَ له التأنيثُ والعلميّة وليس بمعدول،[٦] ووافق على أنّها معدولة إذا بُنيتْ.

فإن قلتَ: مذهب المُبرّد هو الظاهر لأنّ التأنيث مُحقَّق والعدل مُقدّر، وأيضًا فلا حاجة إلى تقدير عدلها لأنّ تقدير العدل في باب «عُمر» إنّما ارتُكب لأنّه لو لم يُقدّر لزم ترتيب[٧] المنع على العلميّة وحدها، ولا يلزم ذلك هنا. قلتُ: قال بعضهم: الظاهر مذهب سيبويه، لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة. فلهذا جُعلتْ معدولة عن «فاعِلة» المنقولة[٨] عن الصفة،[٩] كما تقدّم في «عُمر».[١٠] وعلى مذهب المُبرّد تكون مُرتجلة.

تنبيهات:

الأوّل: أطلق في قوله «عِندَ تميمٍ»، وإنّما هو عند بعضهم.

الثاني: فُهم من قوله «نَظِيرُ جُشَما» أنّ المانع له العدل والعلميّة، وِفاقًا لسيبويه.

الثالث: فُهم من[١١] قوله «مُؤنّثا» أن «حَذامِ» وبابه لو سُمّي به مُذكّرًا[١٢] لم يُبنَ، ولكنه يُمنع الصرفَ للعلَميّة والنقل عن مُؤنّث، ويجوز صرفه لأنه إنّما كان مُؤنّثًا لإرادتك به ما عُدل عنه. فلمّا زال العدل زال التأنيث بزواله.

الرابع: «فَعالِ» يكون معدولًا وغير معدول. فالمعدول إمّا علَمٌ مؤنّث نحو: حَذامِ.[١٣]

---

(١) أي: الإمالة.
(٢) ديوانه ص١٩٤ والكتاب ٢:٤١ والأشموني ٣:٢٦٩ والعيني ٤:٣٥٨. ووبار: أرض كانت لعاد.
(٣) انظر الصبان ٣:٢٦٩.
(٤) س: «منع الصرف عند بني تميم». ط: منع صرفه عند تميم.
(٥) الكتاب ٢:٤٠.
(٦) س: ولس معدولاً.
(٧) س: ترتب.
(٨) س: «المعدولة». وكذلك هي في متن ح مصوبة في الحاشية كما أثبتنا.
(٩) ط: صفة.
(١٠) في شرح البيت ٦٧٠.
(١١) س ط: أفهم.
(١٢) كذا، على نيابة «به» عن الفاعل. ح: مذكر.
(١٣) انظر الإتحاف ٢:٢٦٧. ط: كحذام.

وتقدّم حُكمه. وإمّا أمرٌ نحو: نَزالِ.[1] وإمّا مصدرٌ نحو: حَمادِ.[2] وإمّا حالٌ نحو:[3]

* والخَيلُ تَعدُو، في الصَّعِيدِ، بَدادِ *

وإمّا صفةٌ جارية مجرى الأعلام نحو: حَلاقِ، للمَنيّة. وإمّا صفةٌ مُلازمة للنداء نحو: يا خَباثِ.[4]

فهذه خمسة أنواع كُلّها تُبنى[5] على الكسر، وكُلها معدول[6] عن مؤنّث. فإن سُمّي بها[7] مُذكّر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف[8] كعَناقَ، إذا سُمّي به. والآخر: الصرف فيُجعل كصباحٍ، ولا يجوز البناء خلافًا لابن بابشاذ. وغيرُ المعدول يكون اسمًا كجَناحٍ، ومصدرًا نحو: ذَهابٌ،[9] وصفة نحو: جَوادٌ، وجنسًا نحو: سَحابٌ. فلو سمّي بشيء من هذه مُذكّر انصرف قولًا واحدًا، إلّا ما كان مؤنّثًا كعَناقَ.[10]

[ما ينصرف لتنكيره]

وقوله:[11]

واصرِفَنْ ما نُكِّرا، مِن كُلِّ ما التَّعرِيفُ، فِيهِ، أثَّرا

يعني: أنّ ما أثّر فيه التعريف إذا نُكّرَ انصرف، لذهاب جُزء العلّة.[12] والمُراد بذلك الأنواع السبعة المُتأخّرة. وهي ما امتنع للعلَميّة والتركيبِ، أو الألفِ والنون الزائدتين، أو التأنيثِ بغير الألف، أو العُجمةِ، أو وزنِ الفعل، أو ألفِ الإلحاق، أو العدلِ. فتقول: رُبّ مَعدِيكَرِبٍ وعِمرانٍ وطلحةٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرطًى وعُمرٍ لقيتُهم. فتصرف لذهاب العلَميّة.

وأمّا الأنواع الخمسةُ المُتقدّمة ـ وهي ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين،

---

(١) نزال أي: انزل. وهو معدول عن المصدر نزلة.
(٢) حماد أي: محمدة.
(٣) عجز بيت لعوف بن عطية، صدره:

وذَكَرتَ، مِن لَبَنِ المُحَلّقِ، شَربةً

الكتاب ٢: ٣٩ والأشموني ٣: ٢٧٠ والخزانة ٣: ٨٠. يخاطب لقيط بن زرارة حين هرب يوم رحرحان. والمحلق: البعير وسم وجهه بحلقة. وهي سمة إبل بني زرارة. والصعيد: وجه الأرض. وبداد: متبددة، أي: متفرقة.
(٤) خباث أي: كثيرة الخبث.
(٥) ح: «كلها مبنية». وسقط «كلها» من س.
(٦) ط: على الكسر معدولة.
(٧) س: «به». وفي الأشموني: ببعضها.
(٨) زاد «قولاً واحدًا» في س.
(٩) ط: كذهاب.
(١٠) س: نحو عناق.
(١١) اصرفه: استعمله مصروفًا. وما نكر: المعرفة التي تنكر من الممنوع الصرف والمبني في هذا الباب. وأثر فيه أي: منعًا للصرف أو بناء. وما: اسم موصول مفعول به. ومن: تتعلق بحال منها. وما: اسم موصول مضاف إليه. وجملة التعريف أثر: صلته. وفي: تتعلق بأثر.
(١٢) أي: جزء من العلة المانعة للصرف. وهي التعريف. ح: جزء العلمية.

أو للوصف[١] ووزن «أفعَلَ»،[٢] أو للوصف والعدل، أو للجمع المُشبِه مَفاعلَ أو مَفاعيلَ ـ فهذه لا تنصرف، وهي نكرة. فلو سُمّي بشيء منها لم ينصرف أيضًا.

أمّا ما فيه ألف التأنيث فلأنّها كافية في منع الصرف. ووهِمَ من قال في «حوّاء»: امتنع للتأنيث والعلميّة.

وأمّا ما فيه الوصف مع زيادتي «فَعْلانَ» أو وزن «أفعَلَ» فلأنّ العلَميّة تخلف الوصف،[٣] فيصير منعه للعلَميّة والزيادتين، أو للعلميّة ووزن «أفعَلَ».[٤]

وأمّا ما فيه الوصف والعدل ـ وذلك: أُخَر و«فُعال» و«مَفعَل» نحو: أُحاد ومَوحَد ـ فذهب سيبويه إلى أنها[٥] إذا سُميّ بها امتنعتْ من الصرف للعلَميّة والعدل. وكُلّ[٦] معدول سُمّي به فعدله باقٍ إلّا «سحر» و«أمس»[٧] في لغة تميم. هذا مذهب سيبويه.[٨] وذهب الأخفش وأبو عليّ وابن بَرهان وابن بابِشاذ إلى صرف العدد المعدول مُسمًّى به، قالوا: لأنّ العدل يزول بالتسمية. والصحيح مذهب سيبويه، لأنّ العدل باقٍ، ولا أثر لزوال معناه.

وأما الجمع المُوازن «مَفاعلَ» أو «مَفاعيلَ» فقد تقدّم[٩] الكلام على التسمية به.

وإذا نُكّر شيء من هذه الأنواع الخمسة، بعد التسمية،[١٠] لم ينصرف أيضًا: أمّا ذو ألف التأنيث فللألف.[١١] وأمّا ذو الوصف مع زيادتي «فَعْلانَ» أو وزنِ «أفعَلَ» أو العدلِ[١٢] إلى «مَفعَلَ» أو «فُعالَ» فلأنّها لمّا نُكرّت شابهت حالَها قبل التسمية،[١٣] فمُنعت الصرفَ لشَبه الوصفِ مع هذه العلل. هذا مذهب سيبوبه،[١٤] وخالف الأخفش في باب «سكران» فصرفه. وأمّا باب «أحمر» ففيه أربعة مذاهب:

---

(١) سقط «والزيادتين أو للوصف» من س.
(٢) فيما عدا س: الفعل.
(٣) يعني أن الاسم الموصوف به إذا نقل إلى اسم علم فقد معنى الوصفية، وصار جامدًا يدل على ذات.
(٤) ح: الفعل.
(٥) الكتاب ٢: ١٤. وفيما عدا الأصل: فمذهب سيبويه أنها.
(٦) شرح الكافية الشافية ص١٤٨٢.
(٧) الإتحاف ٢: ٢٦٧. وفي الأصل: «ليس». وفي الحاشية: لعله أمس.
(٨) الكتاب ٢: ٤٣. وانظر الإتحاف ٢: ٢٦٨.
(٩) في شرح البيت ٦٦١. وانظر الكتاب ٢: ١٥.
(١٠) أي: لو كانت أسماء أعلامًا ثم استخدمت نكرات. نحو: كم سلوَى وسلمانَ وأسودَ، ومَثنَى ورُباعَ زارك؟
(١١) يريد أن ألف التأنيث وحدها علة للمنع من الصرف.
(١٢) قوله هذا يستبعد «أُخر» من الحكم، وهو منه. ح: المعدول.
(١٣) يعني أنها تصير كالصفات، لأن نحو «أحمر» لما سمي به صار اسم ذات وفقد معنى الوصفية. وعندما نكر في الاستعمال لوحظ اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر، فأشبه الاسم حال الموصوف بالحمرة.
(١٤) الكتاب ٢: ٢ ـ ٣.

الأول: منع الصرف، وهو الصحيح.

والثاني: الصرف، وهو مذهب المُبرّد والأخفش في أحد قوليه. ثمّ وافق سيبويه في كتابه «الأوسط». قال في «شرح الكافية»:[1] وأكثر المُصنّفين لا يذكرون إلّا مُخالفته. وذِكرُ مُوافقته أَولى لأنّها آخر قوليه.

والثالث: إن سُمّي بـ «أحمر» رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمّي به رجل[2] أسود أو نحوُه انصرف. وهو مذهب الفرّاء وابن الأنباريّ.

والرابع: أنّه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسيّ في بعض كتبه.

وأمّا المعدول[3] إلى «مَفعَل» أو «فُعَال» فمَن صرف «أحمر» بعد التسمية صرفه.

وتقدّم[4] الخلاف في الجمع، إذا نُكّر بعد التسمية.

تنبيه: إذا سُمّي بـ «أفعَلِ» التفضيل مُجرّدًا من «مِن» ثمّ نُكّر بعد التسمية انصرف اتّفاقًا، لأنّه لم يبق فيه شَبه الوصف، إذ لا يُستعمل صفة إلّا بـ «مِن» ظاهرةً أو مُقدّرة. فإن سُمّي به مع «مِن» ثمّ نُكّر امتنع الصرف، قولًا واحدًا. وسقط خلاف الأخفش لأنّك إذا[5] لم تلحظ[6] أصله خرجت عن كلام العرب. قلتُ: وكلامه في «الكافية» وشرحها[7] يقتضي إجراء الخلاف فيه. فإنّه قال:[8]

، وذُو التَّـفـضِـيـلِ مَـنـعُـهُ رَجَـح
إنْ قـارَنَـتْـهُ «مِـن»،

وقال في شرحها: فحُكمه حُكم «أحمر».

[إعراب الممنوع منقوصًا]

٦٧٤ ـ وما يَكُونُ، مِنهُ، مَنقُوصًا ففِي — إعـرابِـهِ نَـهـجَ «جَـوارٍ» يَـقـتَـفِـي[9]

---

(١) ص١٤٩٩.

(٢) سقطت مما عدا الأصل.

(٣) أي: من العدد.

(٤) في شرح البيت ٦٦١.

(٥) فيما عدا الأصل: إن.

(٦) ح: تلاحظ.

(٧) ص١٤٩٨ ـ ١٤٩٩.

(٨) القول بيتان هما في المطبوعة:

وبـابـهُ، فِـيـهِ خُـلفٌ، والأصَـحّ — مَـنـعٌ، وذُو الـتَّـفـضِـيـلِ مَـنـعُـهُ رَجَـح
إنْ صـاحَـبَـتْـهُ «مِـن»، وإنْ تَـجَـرَّدا — فَـهْـوَ، بـالاتّـفـاقِ، مِـثـلُ «أحـمَـدا»

والضمير في «بابه» لـ «أحمر».

(٩) منه أي: مما لا ينصرف. والمنقوص: الذي آخره ياء بعد كسر. ونهج جوار: طريقه، أي: حكمه السابق ذكره. ويقتفي: يتبع. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة يقتفي. ومنه: متعلقان بحال من «ما». وفي: تتعلق بيقتفي. واقترنت بالفاء لأن المبتدأ اسم موصول كالشرط، وتقدم معمول الخبر عليه. ونهج: مفعول به مقدم.

تقدمَ[١] أنّ الجمع المُوازن: «مَفاعلَ» إذا كان منقوصًا أُجري في الرفع والجرّ مُجرى «سارٍ»، وفي النصب مُجرى نظيره من[٢] الصحيح، ولا خلاف في ذلك. وقد سبق[١] تغليط من حكى فيه الخلاف.

وأمّا غير الجمع، من المنقوص الذي نظيره من الصحيح غير مُنصرف،[٣] فإن كان غير علَم[٤] جرى مجرى «جوارٍ» ونحوه، فيما ذُكر[٥] بلا خلاف. نحو «أُعيم»[٦] تصغير أعمَى. فتقول:[٧] هذا أُعَيمٍ، ومررتُ بأُعَيمٍ، ورأيت أُعَيمِيَ. وتنوينه في الرفع والجرّ تنوين العِوَض، كما سبق.

وإن كان علَمًا ـ وهو المُشار إليه في البيت[٨] ـ ففيه خلاف:[٩] مذهب الخليل وسيبويه وأبي عمرو وابن أبي إسحاق أنّه كذلك، فتقول في «يُعَيل» تصغير «يَعلَى»:[١٠] هذا يُعَيلٍ ومررتُ بيُعَيلٍ ورأيت يُعَيلِيَ. وذهب يونس وأبو زيد وعيسى والكسائيّ إلى أنه يُجرى مُجرى الصحيح، في ترك تنوينه وجرّه بفتحة ظاهرة، واحتجّوا بقوله:[١١]

* قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي، ومِن يُعَيلِيا *

والصحيح الأوّل، لأنّه نظير «جَوارٍ». وأمّا قوله «ومِن[١٢] يُعيليا» فهو عندهم ضرورة.[١٣]

[الصرف والمنع ضرورة]

٦٧٥ ـ ولِاضطِرارٍ، أو تَناسُبٍ، صُرِفْ ذُو المَنعِ، والمَصرُوفُ قَد لا يَنصَرِفْ[١٤]

---

(١) في شرح البيت ٦٥٩.
(٢) سقطت من س و ح.
(٣) فيما عدا الأصل: غير مصروف.
(٤) ينتهي هنا الخرم في ت.
(٥) ح: ذكره.
(٦) هو منقوص لأنه بالتعريف: الأعيمي. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: وأُرَيم تصغير أرمَى، ونظيرهما من الصحيح نحو: أُسَيوِدَ وأُحَيمِرَ.
(٧) في النسخ: تقول.
(٨) كذا، ولا وجه لتخصيص الحكم في العلم، لأنه يعم كل ممنوع من الصرف. الأشموني ٣:٢٧٣. ت ح ط: بالبيت.
(٩) الكتاب ٢:٥٧ ـ ٥٨.
(١٠) ت ح: فتقول في يعلى مصغرًا.
(١١) الفرزدق. الكتاب ٢:٥٩ وشرح الكافية الشافية ص١٥٠٧ والأشموني ٣:٢٧٣ والعيني ٤:٣٥٩.
(١٢) سقطت من ط.
(١٣) ط: للضرورة.
(١٤) الاضطرار: ضرورة الشعر. والتناسب: المشاكلة اللفظية. وتكون لمناسبة كلمات مصروفة انضم إليها ممنوع من الصرف، كالآيتين التاليتين، أو لمناسبة فواصل الآيات أو السجع. وصرف أي: نوّن. وذو المنع: الممنوع من الصرف. والمصروف: المنون. ولا ينصرف: لا ينون للضرورة أو السجع. ولاضطرار: متعلقان بصرف. وقد تنازع فيهما الفعلان. وذو: نائب فاعل. وعطف جملة اسمية على فعلية. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن التواتي عن شيخه أن ما لا ينصرف ينون للضرورة في حالتي الرفع والنصب، ويجوز في الجر تنوين الخفض أو تنوين النصب، كما =

أمّا صرف ما يستحقّ المنع، في الضرورة،[١] فمُتفَق على جوازه. ومنه قوله:[٢]

فـأتـاهـا أحَـيـمِـرٌ، كـأخِـي الـسَّـهـ ـمِ، بِـعَـضـبٍ، فـقـالَ: كُـونِـي عَـقِـيرا

وهو كثير. وقد اختُلف في نوعين:

أحدهما: ما فيه ألف التأنيث مقصورةً.[٣] فمنع بعضهم صرفه، للضرورة، وقال: لأنّه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص.[٤] ورُدّ بقول المثلّم بنِ رياح المُرّيّ:[٥]

إنِّـي مُـقَـسِّـمُ مـا مَـلَـكـتُ، فـجـاعِـلٌ أجـرًا لآخِـرَتِـي، ودُنـيًـا تـنـفَـعُ

أنشده ابن الأعرابيّ بتنوين «دنيا». وقال بعضهم في ردّ هذا القول: إنّ الألف قد يلتقي بساكن بعده،[٦] فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول لإقامة الوزن، فيُنوّن ثمّ يكسر. قلتُ: ومقتضى هذا أنّه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم يُنوّن. وهو تفصيل حسن.

والثاني «أفعلُ مِن» منع الكوفيّون صرفه للضرورة. قالوا: لأنّ حذف تنوينه إنّما هو لأجل «من». فلا يجمع بينها وبينه.[٧] ومذهب البصريّين جوازه، لأنّ المانع له[٨] الوزن والوصف كأحمر لا «مِن»، بدليل صرف «خيرٌ مِنك» و«شرٌّ مِنك» لزوال الوزن.

ومثال صرفه للتناسب قوله تعالى:[٩] ﴿سَلاسِلاً وأغلالاً وسَعِيرًا﴾. وقرأ ابن مهران:[١٠] ﴿ولا يَغُوثًا ويَعُوقًا ونَسرًا﴾.[١١]

= جاء عن المنادى في البيت ٥٨٢. ثم قال التواتي: وظهر لي أن بينهما فرقًا، لأن المضموم في باب المنادى مبني والمفتوح هنا معرب، والمبني والمعرب ضدان وعللهما مختلفة. فتأمله منصفًا. قلت: ذكر الدماميني أن تنوين الممنوع من الصرف ليس تنوين صرف، وإنما هو تنوين ضرورة. التصريح ٢: ٢٢٧.

(١) ط: للضرورة.

(٢) أمية بن أبي الصلت. ديوانه ص٣٥ والأشموني ٣: ٢٧٤ والعيني ٤: ٣٧٧. يصف ناقة النبي صالح عليه السلام. والأحيمر هو قدار عاقر الناقة. وكان أحمر أزرق أصهب. وكأخي السهم أي: كمثل السهم. والعضب: السيف القاطع. والعقير: المعقورة. ط: وأتاها.

(٣) ط: المقصورة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي يعني: يزيد التنوين وينقص الألف. وهما متساويان لا في الشكل ولكن في القدر. ويترجح الألف بسبقيته.

(٥) الأشموني ٣: ٢٧٤ والعيني ٤: ٣٧٦. ت ح: «المثلم بن إياد» س: «المثلم». وفي ط وحاشية ت: «جزءًا». س: «لآخرة». وقيل: إن تنوين «فُعلى» لغة لبعض العرب، فلعل الشاعر منهم. الصبان ٣: ٢٧٤.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: دنيا الرجل والمرأة.

(٧) ط: بينه وبينها.

(٨) ت: لأن منعه.

(٩) الآية ٤ من سورة الإنسان. نونت «سلاسلًا» لتشاكل ما بعدها.

(١٠) هو الأعمش أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، تابعي عالم بالقرآن والحديث، توفي سنة ١٤٨. تاريخ بغداد ٩: ٣. وقد وهم صاحب الإتحاف ٢: ٢٦٨ فزعم أن ابن مهران هو ميمون كاتب عمر بن عبدالعزيز.

(١١) الآية ٢٣ من سورة نوح. نون «يغوثًا ويعوقًا» ليناسبا نسرًا وما قبلهما.

وأجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا، وزعم قوم أنّ صرف ما لا ينصرف مُطلقًا لغة، قال الأخفش: وكأنّ هذه لغة الشعراء، لأنّهم اضطُرّوا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

وأمّا منع صرف المُستحق للصرف،[١] للضرورة، ففي جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريّين منعه، ومذهب الكوفيّين والأخفش والفارسيّ جوازه. واختاره المُصنّف،[٢] وهو الصحيح لثبوت سماعه. ومنه:[٣]

فما كانَ حِصنٌ ولا حابِسٌ   يَفُوقانِ مِرداسَ، في مَجمَعِ

وأبياتٌ أُخر.

وفصل بعض المتأخّرين بين ما فيه العلميّة، فأجاز منعه لوجود إحدى العلّتين، وبين ما ليس كذلك فصَرفه. ويُؤيّده أنّ ذلك لم يسمع إلّا في العلَم. وأجاز قوم، منهم أحمد بن يحيى، منعَ صرف المُنصرف اختيارًا.[٤]

(١) يريد: في غير الوقف. أما الوقف فإنه يكون فيه المتون كغيره مرفوعًا أو مجرورًا في النثر. ولغة ربيعة جعل المنصوب كذلك. س ح: منع الصرف للمستحق للصرف.

(٢) شرح الكافية الشافية ص١٥٠٩.

(٣) للعباس بن مرداس. ديوانه ص٨٤ والعيني ٤:٣٦٥ والأشموني ٣:٢٧٥ والخزانة ١:٧٣، وحصن: والد عيينة. وحابس: والد الأقرع.

(٤) أي: في غير الضرورة. والاختيار: الكلام المنثور.

إعراب الفعل

[الرافع للمضارع]

٦٧٦ ـ ارفَعْ مُضارِعًا، إذا يُجَرَّدُ مِن جازِمٍ، أو ناصِبٍ، كَتَسعَدُ[١]

يعني بالمُضارع: الذي لم يُباشر نُونَ توكيد، ولا نُونَ إناث.[٢] وإنّما لم يُقيّده[٣] اكتفاء بتقديم[٤] ذلك في باب «الإعراب».[٥] وفُهم من كلامه أنّه يجب رفع المُضارع المُعرب، إذا لم يدخل عليه جازم ولا ناصب[٦] نحو: أنت تَسعدُ. ولم ينصّ هنا على رافعه، وفيه أقوال:[٧]

الأوّل: أنّ رافعه وقوعه موقعَ الاسم.[٨] وهو قول البصريّين.

والثاني: أنّ رافعه تجرّده من الجازم والناصب.[٩] وهو قول حُذّاق الكوفيّين، منهم الفرّاء.[١٠]

والثالث:[١١] أنّ رافعه نفسُ المُضارَعةِ. وهو قول ثعلب.

والرابع: أنّ رافعه حُروف المضارعة. ونُسب إلى الكسائيّ.

واختار المُصنّف الثاني، قال:[١٢] «لسلامته من النقض» بخلاف مذهب البصريّين. فإنه

(١) ارفع مضارعًا أي: اجعل الفعل المضارع مرفوعًا، لفظًا أو تقديرًا. ويجرد: يخلو ما قبله. وتسعد: تكون سعيدًا ميمونًا. وإذا: ظرف لا رفع مضاف إلى جملة يجرد. ومن: يتعلق بيجرد. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعدهُ على الحكاية. س ط: «ناصب وجازم». ح: «ناصب أو جازم». وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) ط: «المضارع الذي لم تباشره نون توكيد لا نون الإناث». ويباشرها: يتصل بها مباشرة، دون ضمير بينهما ظاهر أو محذوف لالتقاء الساكنين.

(٣) س: لم يقيد.

(٤) في النسخ: بتقدم.

(٥) في البيتين ١٩و٢٠.

(٦) فيما عدا الأصل: ناصب ولا جازم.

(٧) ذكر أربعة. والخامس هو الإهمال. والسادس هو السبب الذي أوجب له الإعراب، وللرفع أوّليّة في ذلك.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيكون موضع المبتدأ ـ نحو: يقوم زيد. فيكون في موضع: زيد يقوم ـ وصفة أو حالاً كما يكون أيضًا الاسم صفة أو حالاً.

(٩) ت: «النواصب والجوازم». س ح ط: الناصب والجازم.

(١٠) في النسخ: وهو مذهب الفراء.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن الثالث والرابع ينتقضان، لأن المضارعة وحروفها موجودة مع العوامل، وهو يُنصب ويجزم.

(١٢) سقطت من ط. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٧٦ و١٥١٩ وشرح التسهيل ١: ٣٤ ـ ٣٦ و٤: ٦.

ينتقض بنحو: هلّا تفعلُ».[1] ورُدّ مذهب الفرّاء بأنّ التعرّي عدمٌ، فلا يكون عاملًا. وأجاب الشارح[2] بأنّا لا نُسلّم أنّ التجريد من الناصب والجازم عدميّ، لأنّه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله مُخلَّصًا عن لفظ يقتضي تغييره. واستعمالُ الشيء والمجيءُ به على صفةٍ[3] ما ليس بعدميّ. انتهى.

[النواصب: أن ولن وكي]

ولمّا ذكر أنّ رفعه مشروط بتجريده من الناصب والجازم أخذ يُبيّنهما، فقال:[4]

٦٧٧ ـ وبِلَنِ انصِبْهُ، وكَي، كَذا بأَنْ

الأدوات التي تنصب المُضارع أربعة.[5] وهي الثلاثة المذكورة في هذا البيت و«إذن». وستأتي.[6]

فأمّا «لن» فحرف نفي تنصب المُضارع وتُخلصه[7] للاستقبال، ولا يلزم أن يكون مُؤبّدًا، خلافًا للزمخشريّ.[8] ذكر ذلك في «أُنموذجه».[9] وقال في غيره:[10] إنّ «لن» لتأكيد ما تعطيه «لا»[11] من نفي المُستقبل. قال ابن عُصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها. بل قد يكون النفي بـ «لا» آكد من النفي بـ «لن»، لأنّ المنفيّ[12] بـ «لا» قد يكون جوابًا للقسم والمنفيّ بـ «لن»[13] لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أُقسم عليه آكدُ.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: «وكذلك نحو: إنْ وحيثما. لأن هذه الأشياء لا يكون بعدها الاسم أصلًا. وأجيب بأن هذه طارئة، والمعتبر ما ثبت أصلًا»، وعن الشمني نحو: وجعلتُ أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوعة، مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع. فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم. وانظر الإتحاف ٢: ٢٦٩.

(٢) ص٦٦٥.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: كقولهم: الابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانيًا.

(٤) في النسخ: «أخذ في تبيينهما فقال». وانصبه أي: الفعل المضارع. والإشارة إلى النصب مصدر: انصب. والباء: للاستعانة تتعلق بانصب. ولن: في محل جر على الحكاية. وحركت نونها بالكسر لالتقائها بالنون الساكنة بعدها. وكي: معطوف على لن. وكذا: الكاف مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة، خبره محذوف يتعلق به: بأن.

(٥) جاز تأنيث العدد مع أن المعدود مؤنث، لأنه لم يضف إليه.

(٦) في البيت ٦٨٠.

(٧) ت ط «ينصب الضارع ويخلصه». وانظر ص٢٧٠ من الجنى الداني.

(٨) في حاشية ت عن التواتي أن الزمخشري جعل «لن» تحمل المستقبل على التأبيد. وهذا خلاف ما تدل عليه الآية ٩١ من سورة طه. قلت: وقيل إن عبارته فيها «التأكيد»، وقد صحف فكان: التأبيد. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢: ٦٣٢ ـ ٦٣٧ والإتحاف ٢: ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٩) ص٨.

(١٠) شرح المفصل ٨: ١١١.

(١١) فوقها: لا: فاعل تعطي.

(١٢) ط: النفي.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «سألت شيخنا عن توجيه ذلك فلم يجاوبني إلا بكونه لم يرد في كلام العرب». قلت: قد ورد في بيت لأبي طالب هو في الجنى الداني ص٢٧٠ وبعض المصادر التراثية. ط: والنفي بلن.

تنبيهـات:

الأوّل: مذهب سيبويه والجُمهور أنّ «لن» بسيطة، وذهب الخليل والكسائيّ إلى أنّها مُركّبة وأصلها «لا أن»، حُذفت همزة «أن» تخفيفًا ثمّ حُذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورده سيبويه[١] بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضربَ. وأُجيب بأنّه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله.[٢] ومنع الأخفش الأصغر تقديم معمول معمولها عليها، وذهب الفرّاء إلى أن «لن» هي «لا» أبدلت ألفها نونًا. وهو ضعيف.

الثاني: ذهب قوم، منهم ابن السرّاج، إلى أنّه يجوز أن يكون الفعل بعدها دُعاء، واختاره ابن عُصفور، وجعلوا منه قوله تعالى:[٣] ﴿فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِلمُجرِمِينَ﴾. والصحيح أنّه لم يُستعمل[٤] من حروف النفي في الدُّعاء إلّا «لا» خاصّةً.

الثالث: حكى بعضهم أنّ الجزم بـ«لن» لغة لبعض العرب.

وأمّا «كي» فلفظ مُشترك، تكون اسما مُخفّفًا من «كيف»، فيليها اسم أو فعل ماض أو مُضارع مرفوع[٥] كقوله:[٦]

كَي تَجنَحُونَ إلَى سِلمٍ، وما ثُئِرَتْ قَتلاكُمُ، ولَظَى الهَيجاءِ تَضطَرِمُ؟

وتكون حرفًا جارًا للتعليل بمعنى اللام، وحرفًا مصدريًا. فيتعيّن الأوّل في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تدخل على «ما» الاستفهاميّة كقولهم: كيمَهْ؟

والثاني: أن تدخل على «ما» المصدريّة كقوله:[٧]

* كَيما يَضُرُّ، ويَنفَعُ *

والثالث: أن تقع اللام بعدها كقوله:[٨]

---

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن «لو» تختص بالفعل كما في البيت ٧٠٩، وإذا تركبت مع «ما» أو «لا» اختصت بالأسماء كما في البيت ٧١٣.

(٣) الآية ١٧ من سورة القصص. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: فلن أكون معينًا للمجرمين.

(٤) س: لا يستعمل.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: مثال ذلك: كي زيدٌ؟ فزيد: مبتدأ وكي: خبر. وكي جاء زيد؟ وكي يصليْ زيد؟ وكي: حال.

(٦) الجنى الداني ص٢٦٥ والهمع ١: ٢١٤ و٢: ٥ والدرر ١: ١٨٤ ٢: ٥ وشرح الكافية الشافية ص١٥٣٤ والعيني ٤: ٣٧٨. وزعم السيوطي والعيني أنه من شواهد الكتاب. وتجنحون: تميلون. وفي حاشية ت أن ثئرت أي: أُخذ بثأرها. والفعل ثأر: يتعدى بالباء وبدونها. واللظى: النار. والهيجاء: الحرب الهائجة. وتضطرم: تلتهب.

(٧) قسيم بيت مضى في شرح البيت ٣٦٥. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٠.

(٨) صدر بيت لحاتم الطائي في ديوانه ص٣٠٣ والأشموني ٣: ٢٨٠ والعيني ٤: ٤٠٦، وعجزه:

وأخرَجتُ كَلبِي، وهْوَ في البَيتِ داخِلُهْ

* فأوقدتُ ناري، كَي لِيُبصَرَ ضَوءُها *

فهي هنا حرف جرّ، واللام: تأكيد لها، وأن: مُضمرة بعدها. ولا يجوز كونها مصدريّة لفصل اللام. وهذا التركيب نادر.

ويتعيّن الثاني إذا وقعت بعد اللام ولم تقع «أن» بعدها نحو: جئتُ لكي أقرأَ. ولا يجوز أن تكون حرف جرّ لدخول حرف الجرّ عليها.

فإن وقع بعدها «أن» ـ ولا يكون ذلك إلّا في الضرورة، كقوله:[1]

* أرَدتَ لِكَيما أن تَطِيرَ بِقِربَتِي *

ـ ترجّح كونها حرفَ جرّ مؤكِّدة للام. ويحتمل أن تكون مصدريّة مؤكَّدة بـ «أن». وإنّما ترجّح[2] كونها جارّة لأوجه: **أحدها**: أنّ «أن» أُمّ الباب. فلو جُعلتْ مُؤكِّدة لـ «كي» لكانت «كي» هي الناصبة. **والثاني**: أنّ ما كان أصلًا في بابه لا يُجعل مؤكِّدًا لغيره. **والثالث**: أنّ «أنْ» وَلِيَتِ الفعلَ، فترجّح أن تكون العاملة.

ويجوز الأمران في نحو: جئتَ كي تفعلَ. فإن جُعلتْ جارّة كانت «أن» مُقدّرة بعدها. وإن جُعلتْ ناصبة كانت اللام مُقدّرة قبلها.

تنبيهات:

الأوّل: ما ذكرتُه[3] من أنّ «كي» تكون حرف جرّ ومصدريّة هو مذهب سيبويه[4] وجُمهور البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّها[5] ناصبة للفعل دائمًا، وتأوّلوا «كيمه» على تقدير: كي تفعلَ ماذا؟[6] وذهب قوم إلى أنّها حرف جرّ دائمًا، ونُقل عن الأخفش.

الثاني: إذا كانت «كي» حرف جرّ ودخلت على الاسم فهي بمعنى لام التعليل، وإذا دخلت على الفعل دلّت على العلّة الغائيّة فقط.[7] فهي أخصّ من اللام.

الثالث: أجاز الكسائيّ تقديم[8] معمول معمولها عليها نحو: جئتُ النحوَ كي أتعلّمَ. ومذهب الجُمهور منع ذلك.

---

(1) صدر بيت عجزه:

فتتركَها شنًّا، بِبَيداءَ بَلقَعِ

شرح الكافية الشافية ص١٥٣٣ والارتشاف ٢: ٣٩٣ والجنى الداني ص٢٦٥ والأشموني ٣: ٢٨٠ والعيني ٣: ٤٠٥ والخزانة ٣: ٥٨٥ ـ ٥٨٧. والشن: القربة الممزقة. والبلقع: القفر.

(2) ط: يترجح.

(3) س: ما ذكره.

(4) الكتاب ١: ٤٠٨.

(5) في النسخ: أن كي.

(6) في حاشية ت عن التواتي: لأن تأخير أداة الصدر جائز عندهم.

(7) كذا. وما ذكره عن الكسائي بعد فيه «كي» للعلة السببية.

(8) ت ح: تقدم.

الرابع: إذا فُصل بين «كي» والفعل لم يبطل عملها، خلافًا للكسائيّ، نحو: جئت كي فيك أرغبَ. والكسائيّ يُجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل: والصحيح أنّ الفصل بينهما وبين الفعل لا يجوز في الاختيار.(١)

الخامس: زعم الفارسيّ أنّ أصل «كما» في قوله:(٢)

وطَـرفَـكَ، إمّـا جِـئـتَـنـا فـاحـبِـسَـنَّـهُ   كَـمـا يَـحسِـبُـوا أنَّ الـهَـوَى حَـيـثُ تَـنـظُـرُ

«كيما»، فحذف الياءَ ونَصب بها. وذهب المُصنّف(٣) إلى أنّها كاف التشبيه كُفّت بـ «ما» ودخلها معنى التعليل فنصبتْ، وذلك قليل. وقد جاء الفعل مرفوعًا بعدها في قوله:(٤)

* لا تَـشـتُـمِ الـنّـاسَ، كـمـا لا تُـشـتَـمُ *

وأمّا «أنْ» فتكون زائدة ومُفسِّرة ومصدريّة.

فالزائدة: هي التي دُخولها في الكلام كخروجها. وتَطّرد(٥) زيادتها بعدَ «لـمّا» نحو:(٦) ﴿فلَمّا أَن جاءَ البَشِيرُ﴾، وبينَ القسم «ولو» نحو قوله:(٧)

* أمـــا واللهِ أن لَو كُـــنــــتَ حُـــرًّا *

ووقع لابن عُصفور أنّ هذه رابطة، والجواب «لو» وما دخلت عليه.(٨) وشذّت زيادتها بعد كاف الجرّ في قوله:(٩)

---

(١) أي: في النثر.

(٢) هو ملفق من بيتين لجميل بثينة هما:

وطَـرفَـكَ إمّـا جِـئـتَـنـا فـاحـبِـسَـنَّـهُ   فـزَيـغُ الـهَـوَى بـادٍ، لِـمَـن يَـتَـبَـصَّـرُ
سـأمـنَـحُ طَرفي، حِينَ ألقاكِ، غَيرَكُم   كَـمـا يَـحسِـبُـوا أنَّ الـهَـوَى حَـيـثُ أنـظُـرُ

ديوانه ص٩٠ ـ ٩٢. وانظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص١٠٤ وشرح الكافية الشافية ص٨٢٠ و١٥٣٥ والأشموني ٣: ٢٨١ والعيني ٤: ٤٠٧. ح: فاصرفنّه.

(٣) شرح الكافية الشافية ص٨٢٠ و١٥٣٥ وشرح التسهيل ٣: ١٧٣.

(٤) رؤبة. ديوان ص١٨٣ والكتاب ١: ٤٥٩ والأشموني ٣: ٢٨٢ والعيني ٤: ٤٠٩ والخزانة ٤: ٢٨٢. يريد: لئلا تشتم.

(٥) أي: تكثر. ط: فتطرد.

(٦) الآية ٩٦ من سورة يوسف. وفي الأصل والنسخ: ولما.

(٧) صدر بيت عجزه:

ومـا بـالـحُـرِّ أنـتَ، ولا الـعَـتِـيـقِ

الارتشاف ٢: ٨٣ وحاشية الشيخ يس ١: ٢٠١ والخزانة ٢: ١٣٣. وفي النسخ: كقوله.

(٨) وهذا مذهب ابن السراج. الأصول ٣: ١٧٢. وعليه تكون «أن» جوابية للتوكيد كاللام الواقعة في جواب القسم.

(٩) قسم بيت لعلباء بن الأرقم، تمامه:

فـيَـومًـا تُـوافِـيـنـا، بِـوَجـهٍ مُـقَـسَّـمٍ،   كـأنْ ظَـبـيـةٍ، تَـعـطُـو إلى وارِقِ الـسَّـلَـمْ

وقد مضى في شرح البيت ١٩٦. وشذت زيادتها أيضاً بعد «إذا». نحو قول أوس بن حجر:

فـأمـهَـلَـهُ، حَـتّـى إذا أنْ كـأنَّـهُ   مُـعـاطِـي يَـدٍ، مِـن لُـجّـةِ الـمـاءِ، غـارِفُ

ديوانه ص٧١. وإذا: اسم زمان في محل جر بحتى، مضاف إلى جملة حذف فعلها: كان. وكأنّه معاطي: في محل خبر كان. والمعاطي: المناول. وقد اضطرب الدنوشري في توجيه البيت. يس ٢: ٢٣٣.

* كـــــأنْ ظَـــــبْـــــيـــــةٍ *

في[1] رواية من جرّ.[2] وفائدة زيادتها التوكيد. وزعم الزمخشريّ والشَّلَوبِين أنّه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، وهو أنّ الجواب يكون بعَقِب الفعل الذي يليها، فتُنبّه على السببيّة والاتّصال.[3] وليست مُثقَّلة في الأصل، خلافًا لزاعميه.[4]

والمُفسِّرة: هي التي يحسن[5] في موضعها «أيْ». وعلامتها أن تقع بعد جملة[6] فيها معنى القول دُون حُروفه نحو:[7] ﴿فأَوحَينا إِلَيهِ أَنِ اصنَعِ الفُلكَ﴾. فلو كان الذي قبلها غير جملة حُكم عليها بأنّها المصدريّة نحو: إشارتي إليه أن اصبرْ. ولا تقع المُفسِّرة بعد صريح القول، خلافًا لبعضهم. ومذهب الكوفيّين أنّ التفسير ليس من معاني «أن»، وهي عندهم الناصبة للفعل.[8]

والمصدريّة: هي التي تُؤوّل مع صلتها بمصدر. وتنقسم إلى مُخفَّفة من «أنّ» وناصبة للمُضارع. فإن كان العامل فيها فعل عِلم وجب أن تكون المُخفّفة نحو:[9] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَى﴾. وتقدّم ذكرها في بابها.[10] وإن كان فعل ظنّ جاز فيها الأمران، وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين. إلّا أنّ النصب هو الأكثر. ولذلك أُجمع عليه في قوله تعالى:[11] ﴿أَحَسِبَ النّاسُ أَن يُترَكُوا﴾، وقُرئ بالوجهين: ﴿وَحَسِبُوا أَلّا تَكُونُ فِتنةٌ﴾.[12] وإن كان العامل فيها غير العِلم والظنّ وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو: أُريد أن تفعلَ.[13]

وإلى هذا التقسيم أشار بقوله:[14]

---

(١) فيما عدا الأصل: على.
(٢) ط: رواية الجر.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: نحو: ﴿فلمّا أن جاءَ البَشِيرُ أَلقاهُ﴾. فمجيء البشيرَ سبب لإلقائه، وإلقاؤه متصل به.
(٤) فيما عدا الأصل: لزاعمه.
(٥) في النسخ: تصلح.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: وأنه يقع بعدها جملة فعلية كالآية الكريمة التالية، أو جملة اسمية نحو: ﴿ونُودُوا أن تِلكُمُ الجَنّةُ أُورِثتُمُوها﴾. واحترز مما يدخل عليها فيه حرف جر أو يكون قبلها اسم.
(٧) الآية ٣٧ من سورة المؤمنون. وفي النسخ: ومنه.
(٨) يريد: المصدرية. ولو كان بعدها فعل مضارع كانت ناصبة.
(٩) الآية ٢٠ من سورة المزمل.
(١٠) في الأبيات ١٩٣ ـ ١٩٥.
(١١) الآية ٢ من سورة العنكبوت.
(١٢) الآية ٧١ من سورة المائدة.
(١٣) في النسخ: أفعل.
(١٤) علم أي: ما يفيد العلم نحو: رأى وتحقق وتيقن وتبين. وظن أي: ما يفيده أيضًا نحو: حسب وخال. ولا: حرف عطف ونفي. وبعد: معطوف على محذوف لا يعلق أي: بعد غير علم لا بعد علم. والمحذوف ظرف متعلق بحال من «أن». والتي: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعمل، يفسره انصب. والجملة المحذوفة معطوفة على جملة ارفع. ومن: يتعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحذفت النون الثانية من «ظن» في الوقف.

لا بَعدَ عِلم، والَّتي مِن بَعدِ ظَنْ

٦٧٨ ـ فانصِبْ بِها، والرَّفعَ صَحِّحْ، واعتَقِدْ تَخفيفَها مِن «أنَّ»، فهْوَ مُطَّرِدْ[١]

أي: فاعتقد[٢] تخفيفها من «أنَّ» إذا رفعتَ المُضارعَ[٣] بعدها.

تنبيهات:

الأوّل: إذا أُوّل العِلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيبويه:[٤] «ما علمتُ إلّا أن تقومَ» بالنصب. قال: لأنّه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أُشير عليك أن تقومَ. وعن أبي العبّاس أنّ الناصبة لا تقع بعد لفظ العِلم أصلًا.

الثاني[٥]: أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مُجراها بعد العِلم لتيقُّن المخوف نحو: خفتُ أن لا تفعلُ، وخشيت[٦] أن لا تقومُ، بالرفع ومنع ذلك المُبرِّد.

الثالث: أجاز الفرّاء وابن الأنباريّ أن تنصب،[٧] بعد العِلمِ غيرِ المؤوّل. ومذهب الجُمهور المنع.[٨]

الرابع: أجاز الفرّاء تقديم معمول معمولها عليها، مُستشهدًا بقوله:[٩]

رَبَّيتُهُ، حَتَّى إذا تَمَعدَدا كانَ جَزائي، بالعَصا، أن أُجلَدا

قال في «التسهيل»:[١٠] ولا حُجّة فيما استشهد به لنُدوره، أو إمكان تقدير عامل مُضمر.

الخامس: أجاز الأخفش أن تعمل «أن» وهي زائدة، واستدلّ بالسماع كقوله تعالى:[١١]

---

(١) سقط البيت من ت. وصححه: اجعله صحيحًا. واعتقد: يتقن. وهو أي: الرفع. ومطرد: كثير لا ضعيف ولا شاذ. وجملة انصب: تفسيرية. والفاء قبلها زائدة. ومن: تتعلق بالمصدر تخفيف. وأنّ: في محل جر. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها.

(٢) في النسخ: واعتقد.

(٣) س ح ط: «الفعل». وسقط من ت. وجاء في حاشية ت عن الشاطبي أن العلم يدل على التحقق وتناسبه «أنّ» لأنها تؤكد ما هو محقق، والظن يدل على التردد مع الرجحان فناسبه الوجهان وترجح منهما الرفع.

(٤) الكتاب ١: ٤٨٢.

(٥) ح: والثاني.

(٦) ط: أو خشيت.

(٧) ت ح: «ينصب بها». س: ينصب.

(٨) ح: وذهب الجمهور إلى المنع.

(٩) العجاج. ديونه ص٧٦ والأشموني ٣: ٢٨٤ والعيني ٤: ٤١٠ والخزانة ٣: ٥٦٢ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٥. وتمعدد: شب وقوي.

(١٠) ص٢٢٨ ـ ٢٢٩. ح: «شرح التسهيل». انظر منه ٤: ١١ والمنصف ١: ١٢٩ ـ ١٣٠ والخزانة ٣: ٥١٢ وإعراب الجمل ص٣١٠ ـ ٣١٢.

(١١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة. فالجملة «لا نقاتل»: حال من «نا». وعندي أن تكون «أن» غير زائدة، والمصدر المؤول يقدر بمشتق، في محل نصب حال. وهو تقدير يتضمن توكيدًا ومبالغة، لاستعمال المصدر في معنى المشتق. وانظر المغني ص٧٧١.

﴿وما لَنا ألّا نُقاتِلَ﴾؟ وبالقياس على حرف الجرّ الزائد. ولا حُجّة في ذلك لأنّها في الآية ونحوها مصدريّة دخلت بعد «ما لنا» لتأوّله بـ «ما مَنَعَنا»؟[١] والفرق بينها وبين حرف الجرّ أنّ اختصاصه باقٍ مع الزيادة، بخلاف «أن». فإنّها قد وليها الاسم في «كأنْ ظَبيةٍ».

السادس: إذا وُصلت «أن» بالماضي[٢] والأمر فهي التي تنصب المضارع، خلافًا لابن طاهر.[٣] فإنه جعلها غيرها.

السابع: جُملة ما ذُكر لـ «أن» عشرة أقسام: ناصبة للفعل، ومُخفّفة، وزائدة، ومفسِّرة،[٤] وشرطيّة، وبمعنى «لا»، وبمعنى «لئلّا»، وبمعنى «إذ»، وبمعنى «إن» المُخفّفة،[٥] وجازمة.

وقد تقدّم الكلام على الأربعة الأُول،[٦] ولم يُثبِت[٧] ما سواها. وأمّا الجازمة فقال في «التسهيل»:[٨] ولا يُجزم بها خلافًا لبعض الكوفيّين. انتهى. ووافقهم أبو عُبيدة، وحكى اللِّحيانيّ[٩] أنّها[١٠] لغة بني صُباح. وقال الرؤاسي:[١١] فُصحاء العرب ينصبون بـ «أن» وأخواتها الفعلَ، ودُونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. وقد أنشدوا على ذلك أبياتًا.

٦٧٩ ـ وبَعضُهُم أهمَلَ «أنْ»، حَملًا على «ما» أختِها، حَيثُ استَحَقّتْ عَمَلا[١٢]

---

(١) هذا تأويل معنى لا تقدير إعراب، خلافًا لما توهم الأشموني من أن المصدر صار معمولاً للجار والمجرور، فاستشكله ورده، وتابعه الصبان، ثم أورد عن الدماميني أن المصدر في محل نصب بنزع الخافض «عن». والأولى أن «لا» زائدة، أو الحرف المقدر هو «في» والمعنى: مالنا في ألا نقاتل؟ ح: ما معنى.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن «أعجبني أن صمت» يقدر: أعجبني صيامك. والاحتجاج على ابن طاهر بـ «إن» الشرطية تدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال، وتدخل على الماضي اتفاقًا.

(٣) وتابعه أبو حيان، و«أن» هذه عندهما مخففة من «أنّ». ولأبي حيان قول آخر هو أن التي قبل الأمر هي تفسيرية، وإن لم يكن قبلها جملة فيها معنى القول.

(٤) في حاشية ت عن التواتي شواهد وأمثلة على المعاني الستة الباقية، مع التعليق عليها وتوجيهها. انظر الجنى الداني ص٢٢٣ ـ ٢٢٧.

(٥) زاد في ح: يعني: من إنّ.

(٦) ت س: الأولى.

(٧) أي: الناظم. وفي حاشية ت عن التواتي أن الجمهور لا يثبت إلا المعاني الأربعة الأول، وأن الشواهد والأمثلة التي أوردها للمعاني الستة الباقية هي مؤولة عندهم.

(٨) ص٢٢٩.

(٩) علي بن المبارك من بني لحيان. أخذ عن البصريين والكوفيين. بغية الوعاة ص٣٤٦. ت ح: الجياني.

(١٠) في النسخ أنه.

(١١) محمد بن الحسن النحوي الكوفي. قيل: إنه أول من وضع كتابًا في النحو من الكوفيين. وهو أستاذ الكسائي والفراء. ت: الرياشي.

(١٢) أهملها: جعلها مهملة لا تنصب المضارع بعدها. وحملاً أي: قياسًا. وأختها أي: شبيهتها في المعنى. واستحقت عملاً أي: وجب لها عمل النصب. وأن: في محل نصب مفعول به على الحكاية. وحملاً: مفعول لأجله. وما: في محل جر على الحكاية. وأخت: بدل من «ما». وحيث: ظرف مكان اعتباري متعلق بأهمل ومضاف إلى الجملة بعده.

يعني: أنّ بعض العرب أهمل «أنْ» الناصبة حيثُ استحقّتِ العمل. وذلك إذا لم يتقدّمها عِلم أو ظَنّ، كقوله:[1]

أن تَـقـرأانِ عَـلَى أسـمـاءَ، وَيـحَـكُـمـا، مِـنِّـي الـسَّـلامَ، وألّا تُـشـعِـرا أحَـدا

فـ «أن» الأُولى والثانية مصدريّتان غير مُخفّفتين، وقد أُعملت إحداهما وأُهملت الأُخرى.[2] ومنه قراءة بعضهم:[3] ﴿لِمَن أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾. ووجه إهمالها حملها على أُختها، أعني «ما» المصدريّة. هذا مذهب البصريّين. وأمّا الكوفيّون فهي عندهم المُخفّفة.[4] وقوله في «التسهيل»:[5] «وقد تليها جملة ابتدائيّة أو مضارع مرفوع، لكونها المُخفّفة أو محمولة عليها أو على[6] ما المصدريّة» يقتضي قولًا ثالثًا.

فإن قلتَ: هل يُقاس على ذلك؟ قلتُ: ظاهر كلام المُصنّف أنّ إهمالها مقيس. قال في «شرح الكافية»:[7] ثمّ نبّهتُ على أنّ من العرب من يُجيز الرفع[8] بعد «أن» الناصبةِ السالمةِ من سبق عِلم أو ظنّ.

[النصب بإذن]

٦٨٠ ـ ونَـصَـبُـوا بـ «إذَنِ» الـمُـسـتَـقـبَـلا إن صُـدِّرَتْ، والـفِـعـلُ بَـعـدُ مُـوصَـلا[9]

إذن: حرف ينصب المُضارع بثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون مُستقبلًا. فإن كان حالًا[10] رُفع، لأنّ النواصب تُخلص للاستقبال.

والثاني: أن تكون مُصدَّرة. فإن تأخّرت أُلغيت حتمًا، نحو: أُكرمُك إذًا. وإن توسّطت

(١) مجالس ثعلب ص٣٩٣ والجنى الداني ص٢٢٠ وشرح الكافية الشافية ص١٥٢٧ والأشموني ٣: ٢٨٧ والعيني ٤: ٣٨٠ والخزانة ٣: ٥٥٩. قلت: وحمل «تقرأان» على الاتصال بنون التوكيد الخفيفة بالكسر وحذف نون الإعراب للنصب أولى.

(٢) في الأصل: «الأولى وأهملت الثانية». ولعل الصواب: وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية.

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة. وانظر شواهد التوضيح ص١٧٨ ـ ١٨١.

(٤) أي: ولم يفصل بينها وبين الفعل بما اشترطه النحاة. وفي النسخ: «مخففة». ط: المخففة من الثقيلة.

(٥) ص٢٢٨ في الحاشية. وسقط «وقد تليها... مرفوع» مما عدا ح. وفي حاشية التسهيل أن هذا الساقط كان في إحدى النسخ ثم ضرب عليه المؤلف نفسه.

(٦) سقط «أو على» من ط. وفي حاشية عن التواتي: قوله «أو محمولة عليها» يعني: وهي مصدرية.

(٧) ص١٥٢٦. وفيها: ثم أشرت إلى.

(٨) في حاشية ت عن التواتي إيراد بيتي أبي محجن. وهما في شرح الكافية الشافية ص١٥٢٧ وديوانه ص٨.

(٩) نصبوا أي: أكثر العرب. والمستقبل: المضارع الدال على زمن مستقبل. وصدرت أي: كانت «إذن» في صدر الجملة. وبعد أي: كائن بعد «إذن». وموصلًا أي: موصولاً بـ «إذن» مباشرة. وإذن: في محل جر على الحكاية. وبعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، في محل نصب، متعلق بخبر محذوف لـ «الفعل». وموصلًا: حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وجملة الفعل بعد: حال من نائب فاعل صدر. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(١٠) أي: يدل على الزمن الحاضر.

وافتقر ما قبلها لما بعدها[١] فكذلك. قال في «شرح الكافية»:[٢] وشذّ النصب بـ «إذن» بين خبر وذي خبر، في قول الراجز:[٣]

لا تَـتـرُكَـنِّـي، فِـيـهِـمُ، شَـطِـيـرا　　إنّـي إذَن أهـلِكَ، أو أطِـيـرا

قلتُ: نُقل جواز ذلك عن بعض الكوفيّين، وتأوّله البصريّون على حذف الخبر، والتقدير: إنّي لا أقدر على ذلك، ثمّ استأنف بـ «إذن» فنصب. وإن تقدّمها حرف عطف فسيأتي.[٤]

والثالث: ألّا يُفصل بينها وبين الفعل بغير القسم. فإن فُصل بينهما بغيره[٥] أُلغيت، نحو: إذًا زيد يُكرمُك. وإن فُصل به لم يعد حاجزًا، نحو: إذن ـ واللهِ ـ أُكرمَك.

تنبيه: أجاز ابن عُصفور الفصل بالظرف، نحو: إذن غدًا أكرمَك. وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدُّعاء، نحو: إذن يا زيد أُحسِنَ إليك، وإذن ـ يغفرُ اللهُ لك ـ يُدخِلَك الجنّة. ولم يُسمع شيء من ذلك، فالصحيح[٦] منعه. وأجاز الكسائيّ وهشام الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائيّ النصبُ وعند هشام الرفعُ.

وقد اشتمل البيت على ذكر[٧] الشروط الثلاثة. ثمّ أشار، إلى أن الفصل بالقسم مُغتفر، بقوله:[٨]

٦٨١ ـ أو قَبلَهُ اليَمِينُ،

ثمّ نبّه على حُكمها بعد العاطف، فقال:[٩]

وانصِبْ وارفَعا　　إذا «إذًا»، مِن بَعدِ عَطفٍ، وَقَعا

---

(١) ت: ما قبلها إلى ما بعدها.

(٢) ص١٥٣٧.

(٣) قيل: إنه رؤبة. الجنى الداني ص٣٦٢ والأشموني ٣:٢٨٨ والعيني ٤:٣٨٣ والخزانة ٣:٥٧٤. والشطير: الغريب. وأطير: أذهب مسرعًا.

(٤) في البيت ٦٨١.

(٥) ح: بغير القسم.

(٦) في النسخ: والصحيح.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) قبله أي: قبل الفعل المنصوب. واليمين: جملة قسم، مبتدأ يتعلق «قبل» بخبره المحذوف. والجملة: معطوفة على «موصلا».

(٩) س: «بقوله». وانصب أي: الفعل بـ «إذن». والواو بعده بمعنى: أو. وعطف أي: بالواو أو الفاء. ووقع أي: ورد في الكلام. ومن بعد أي: بعد. فأقحمت «من» لتوكيد المعنى. وارفع: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المبدلة ألفًا في الوقف. وإذا: ظرف تنازع فيه الفعلان قبله. وإذًا: في محل رفع على الحكاية، فاعل لفعل محذوف يفسره «وقع». ومن بعد: يتعلقان بالفعل المحذوف. وجملة وقع: تفسيرية.

والرفع أجود الوجهين، وبه قرأ السبعة.[1] وفي الشواذ:[2] ﴿وإذَن لا يَلبَثُوا﴾ على الأعمال.

تنبيهات:

الأوّل: أطلق في العطف، وفصّل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محلّ ألغيثْ ـ نحو: إن تزرْني أزرْك وإذًا أحسِنْ إليك، بجزم «أُحسن» عطفًا على جواب الشرط ـ وإن كان على ما لا محلّ له فالأكثر الإلغاء كالآية.[3]

الثاني: إلغاء «إذًا» مع استيفاء الشروط لُغيّة[4] نادرة، حكاها عيسى وسيبويه،[5] ولا يُقبل قول من أنكرها.

الثالث: مذهب الجُمهور أنّ «إذن» حرف. وذهب بعض الكوفيّين إلى أنّها اسم وأصلها «إذا».[6] والأصل أن تقول: إذا[7] جئتَني أُكرِمُك، فحذُف ما يُضاف إليه وعُوّض منه التنوين. والصحيح مذهب الجمهور. ثمّ اختلف القائلون بحرفيّتها، فقال الأكثرون: إنّها بسيطة. وذهب الخليل في أحد أقواله[8] إلى أنّها مركبة من «إذا» و«أن». ثمّ اختلف القائلون بأنّها بسيطة، فذهب الأكثرون إلى أنّها ناصبة بنفسها، وذهب الخليل ـ فيما روى عنه أبو عُبيدة ـ إلى أنّها ليست ناصبة بنفسها، وأنّ «أنْ» مُضمرة بعدها.[9] وإليه ذهب الزجّاج والفارسيّ.

الرابع: إذا وقع بعدها الماضي مصحوبًا باللام، كقوله تعالى:[10] ﴿إذًا لأذَقْناكَ﴾، فالظاهر أنّ اللام جواب قسم مُقدّر[11] قبل «إذًا». وقال الفرّاء: «لو» مُقدّرة قبل «إذًا».

---

(١) أي: القراء السبعة.

(٢) الآية٧٦ من سورة الإسراء. وهذه قراءة أُبيّ بن كعب. مختصر في شواذ القرآن الكريم لابن خالويه ص١٧٢. وتمام الآية مع القراءة المشهورة: ﴿وإن كادُوا لَيَستَفِزُّونَكَ مِنَ الأرضِ، لِيُخرِجُوكَ مِنها، وإذًا لا يَلبَثُونَ خِلافَكَ إلّا قَليلاً﴾.

(٣) في حاشية ت: وهي «وإذًا لا يلبثون» لأنها معطوفة على صلة الموصول الحرفي. وهو «ليخرجوك» قبله. وصلة الموصول مطلقًا لا محل لها. قلت: هذا العطف يقتضي النصب، لأن الفعل المعطوف عليه منصوب. والظاهر أن العطف على «يستفزون»، وهي في محل نصب خبر كاد. فالعطف على ما له محل. ولعل المرادي يجعل العطف على: إن كادوا ليستفزونك. انظر البحر ٦:٦٦ والفتح القدير ٣:٢٤٧. أما ما ذهب إليه التواتي فبعيد في المعنى أيضًا، لأنه يفيد أن عقاب المشركين مقصد لهم.

(٤) فيما عدا الأصل: لغة.

(٥) الكتاب ١:٤١٢.

(٦) ط: إذًا.

(٧) أغفل المرادي هنا حذف ألف «إذا» لالتقائها بسكون التنوين. ط: إذن.

(٨) ح: «قوليه». وانظر الجنى الداني ص٣٦٣ والإتحاف ٢:٢٧١. وفي حاشية ت عن التواتي: والقول الثاني أنها بسيطة. والثالث أنها مركبة من «إذا» و«أن». ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي التنوين.

(٩) في النسخ: «فذهب الأكثرون إلى أنها ناصبة بنفسها وقيل: بأن مضمرة». وانظر الجنى الداني ص٣٦٣ ـ ٣٦٤ والإتحاف ٢:٢٧١.

(١٠) الآية ٧٥ من سورة الإسراء.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مع تقدم كلام، ولا بد، كما في الآية. وهو قوله تعالى: ﴿لَولا أن ثَبّتناكَ لَقَد كِدتَ تَركَنُ إليهِم شَيئًا قَليلاً. إذًا لأذَقناكَ﴾.

والتقدير: لو ركنتَ[1] لأذقناكَ. وقدّرْ في كُلّ موضع ما يليق به.

الخامس: قال سيبويه:[2] «معناها الجواب والجزاء». يعني: إذن.[3] فحمله الشلَوبين على ظاهره، وأنّها للجواب والجزاء في كُلّ موضع، وتكلّف تخريج ما خفي فيه من[4] ذلك. وذهب الفارسيّ إلى أنّها قد ترد لهما ـ وهو الأكثر ـ وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول القائل: أُحِبّك. فتقول: «إذًا أظنُّكَ صادقًا».[5] فلا يُتصوّر هنا الجزاء. وحَملَ كلام سيبويه على ذلك، كما قال في «نَعَم»: إنّها عِدة وتصديق باعتبار حالين.

وقال بعضهم:[6] «إذن»، وإن دلّت على أنّ[7] ما بعدها مُسبَّب[8] عمّا قبلها، على وجهين:

أحدهما: أن تدلّ على إنشاء الارتباط، بحيثُ لا يُفهم من غيرها. [ففي هذا تكون عاملة، على الشروط المُتقدّمة].[9] **والثاني**: أن تكون مؤكّدة جوابًا ارتبط بمتقدّم، أو مَنبهة على سبب حصل في الحال، نحو: إن أتيتَني إذًا آتِك،[10] و«إذًا أظنُّك صادقًا» تقوله لمن يُحدّثُك. [فهذه لا تعمل لأنّها إنّما أُتي بها لمُجرّد التأكيد. والمؤكّد لا يُؤتى به لغير ذلك].[11]

[إضمار أن بعد اللام]

٦٨٢ ـ وَبيــن «لا» ولام جَـرٍّ الـتَـزِمْ   إظـهـارَ «أنْ»، نـاصِـبـةً، وإن عُـدِمْ[12]

٦٨٣ ـ «لا» فـ«أَنَ» أَعمِلْ مُظهِرًا، أو مُضمِرا   وبعَدَ نَفيِ «كانَ» حَتمًا، أَضمِرا[13]

---

(١) زاد في ط: «إليهم». وانظر معاني القرآن ١: ٢٧٤.

(٢) في الكتاب ٢: ٣١٢: «وأمّا إذن فجواب وجزاء». وانظر ص٣٦٤ من الجنى الداني.

(٣) سقط «يعني إذن» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني جوابين: جواب السائل وجواب «إن» الشرطية الذي تضمنته «إذن». نحو قولك: «إذن أكرمَك» جوابًا لقول القائل: أزورك. فتقول له: إذن أكرمَك. يتضمن: إن تزرني إذًا أكرمْك. وانظر الهمع ٢: ٦.

(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر التوطئة ص١٤٥.   (٥) انظر المقتصد ص١٠٥٤.

(٦) الجنى الداني ص٣٦٤ ـ ٣٦٥ والإتحاف ٢: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٧) سقطت من ت ورقتان، فخرم النص حتى «فتحدثنا وما قام».

(٨) ط: متسبب.

(٩) زيادة من ح.

(١٠) ط: آتيك.

(١١) زيادة من ح. وموضعها في ط: وهي في الحالين غير عاملة.

(١٢) التزم: أوجب على نفسك. وناصبة أي: للفعل المضارع بعدها. وعدم: فقد. وبين: متعلق بالمصدر إظهار، مضاف إلى «لا» على الحكاية. والتزم: فعل أمر. والجملة معطوفة على «انصب» في البيت المتقدم. وأن: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وناصبة: حال من أن.

(١٣) أعملها: اجعلها عاملة تنصب. والنفي يكون بما أو لم. وكان أي: الناقصة. ونفيها أي: نفي مضمونها. والحتم: الواجب. وأضمر أي: أن. ولا: نائب فاعل: عدم، على الحكاية. وأن: مفعول به مقدم لـ «أعمل» على الحكاية. وقد حذفت همزة الفعل ونقلت حركتها إلى النون. ومظهرًا: حال من الفاعل. وروي: «مُظهَرًا أو مضمَرًا». فالحال من «أن». س ح: «مضمرًا أو مظهرًا». وبعد: يتعلق بفعل الأمر أضمر، المبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المبدلة ألفًا =

اعلم أنّ «أنْ» أقوى نواصب الفعل،[١] لاختصاصها به ولشَبهها بـ «أنّ» الناصبةِ للاسم. فلذلك عملت مُظهرةً ومُضمرة،[٢] بخلاف أخواتها.

وإضمارها على ثلاثة أضرب: واجب وجائز وشاذّ. فالواجب بعد ستّة أشياء: **أوّلها**: «كي» الجارّةُ. **وثانيها**: لام الجُحود.[٣] **وثالثها**: «أو» بمعنى «إلى» أو «إلّا».[٤] **ورابعها**: حتّى.[٥] **وخامسها**: فاء الجواب.[٦] **وسادسها**: واو المُصاحَبة.[٧] والجائز بعد شيئين: **الأوّل**: لام «كي» إذا لم تكن معها «لا». **والثاني**: العاطف على اسم خالص.[٨] والشاذّ: إعمالها مُضمرةً في غير هذه المواضع. والحاصل أنّها لا تعمل مُضمرةً باطّراد إلّا بعد حرف جرّ أو حرف عطف، على ما سيأتي بيانه:

فأمّا «كي» الجارّةُ فلم يُنبّه في النظم عليها،[٩] بل ظاهر كلامه هنا مُوافقة من يقول بأنّها ناصبة بنفسها دائمًا، لأنه ذكرها مع النواصب ولم يذكر لها غير ذلك. وقد ذكر لها في «الكافية»[١٠] وغيرها الحالين.

وقد اشتمل هذان البيتان على حُكم «أنْ» بعد لام «كي» ولام الجُحود:

فأمّا لام «كي» فهي لام التعليل، ولـ «أنْ» بعدها حالان: حال يجب فيه إظهارها. وذلك مع الفعل المقرون بـ «لا» النافيةِ أو الزائدةِ، كقوله تعالى:[١١] ﴿لِئَلّا يَعلَمَ أَهلُ الكِتابِ﴾. وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها. وذلك مع الفعل المقرون باللام[١٢] نحو: جئتُ لِتكرِمَني. ولو أظهرتَ فقلتَ: «لأن تكرِمَني» لجاز.

= في الوقف. والجملة: معطوفة على جواب الشرط. والوجه في نحوها اقترانها بالفاء كالآية ٨ من سورة الشرح. وقد وجب اقتران جواب الشرط بالفاء لسببين: كون الجواب طلبيًّا، وتقدم معموله عليه. وكان: في محل جر على الحكاية. وحتمًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أضمر.

(١) فيما عدا الأصل: اعلم أنّ أقوى نواصب الفعل أن.

(٢) س ح: مضمرة ومظهرة.

(٣) الجحود: إنكار الحق. والمراد به هنا: توكيد النفي.

(٤) سقط: «أو إلا» من س و ح.

(٥) أي: الجارة.

(٦) يعني: جواب الطلب.

(٧) أي: واو المعية.

(٨) أي: خالص الاسمية لا يؤول بفعل كالمشتقات العاملة عمل الفعل.

(٩) س: عليها في النظم.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص١٥٣١ والتسهيل ص٢٢٩.

(١١) الآية ٢٩ من سورة الحديد. وتمامها: ﴿لِئلاّ يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ أن لا يَقدِرُونَ علَى شَيءٍ مِن فَضلِ اللهِ...﴾. قيل: إن «لا» زائدة وضمير الجماعة لأهل الكتاب. وقيل: هي نافية والضمير للنبي ـ عليه السلام ـ ولأصحابه. الفتح القدير ٥: ١٧٩.

(١٢) فيما عدا الأصل: مع الفعل غير المقرون بلا.

فإن قلتَ: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار «كي»؟ قلتُ: أجاز ذلك ابن كَيسان والسيرافيّ. ومذهب الجُمهور أن «كي» لا تُضمر، لأنّه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع.

فإن قلتَ: فلمَ[1] سُمِّيتْ لامَ «كي»؟ قلتُ: لأنّها للسبب، كما أنّ «كي» للسبب.

وأمّا لام الجُحود فهي الواقعة بعد «كان» المنفيّة الناقصة، الماضية لفظًا أو معنى، نحو:[2] ﴿وما كانَ اللهُ لِيُطلِعَكُم عَلَى الغَيبِ﴾، و﴿لَم يَكُنِ اللهُ لِيَغفِرَ لَهُم﴾.[3] والفعل بعدها منصوب بـ «أنْ» واجبة الإضمار.[4] وعُلّل ذلك بأنّ إيجاب «ما كانَ زيدٌ لِيَفعلَ»: «كانَ زيدٌ سيفعلُ» جُعلت اللام في مُقابلة السين. فكما لا يُجمع بين «أن» والسين، كذلك[5] لا يُجمع بين «أن» واللام.

فإن قلتَ: حاصل كلام الناظم أنّ لـ «أنْ» بعد لام الجرّ ثلاثة أحوال: وجوب إظهار[6] مع المقرون بـ «لا»، ووجوب إضمار[7] بعد نفي «كان»، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. فهذا[8] غير مُحرّر من ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّه لم يُقيِّد بالناقصة، فأوهم أنّه يجب الإضمار أيضًا بعد التامّة، وليس كذلك لأنّ اللام بعدها ليست لامَ الجُحود. **والثاني**: أنّه يُوهم[9] اختصاص هذا الحُكم بالماضية لفظًا، وقد تقدّم أنّ الماضية معنًى كالماضية لفظًا. **والثالث**: أنّه أطلق فشمل إطلاقه النفي بكُلّ ناف، وليس كذلك لأنّ النفي هنا[10] لا يكون إلّا بـ «ما» أو «لم»، ولا يكون بـ «إنْ» ولا بـ «لمّا» ولا بـ «لا» ولا بـ«لن». نصّ على ذلك في «الارتشاف».[11] قلتُ:

قد يُجاب عن الأوّل بأنّ استعمال الناقصة أكثر وذِكرها في أبواب النحو أشهر ـ فتوجّه كلامه إليها، وتعيّن حمله عند عدم التقييد[12] عليها ـ وعن الثاني بأنّ «لم يكن» مُندرج في قوله «نَفيِ كانَ»،[13] لأنّ المراد نفي الماضي، «ولم» تنفي[14] الماضي ـ على أنّ من النحويّين من يرى

---

(١) فيما عدا الأصل: لم.
(٢) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران.
(٣) الآية ١٣٧ من سورة النساء.
(٤) س: «واجب الإضمار». ط: مضمرة واجبة الإضمار.
(٥) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٢. س: فكذلك.
(٦) ط: إظهارها.
(٧) ط: إضمارها.
(٨) فيما عدا الأصل: هذا.
(٩) زاد في ط: أن.
(١٠) س ح: ههنا.
(١١) في ٢: ٣٩٩.
(١٢) س: التعيين.
(١٣) ط: ونفي كان.
(١٤) ط: ولم تنف.

أنّها تَصرِفُ لفظ الماضي دُون معناه ـ وعن الثالث أنّ قوله «نفي كان» لا يشمل[١] كُلّ نافٍ، بل يشمل كُلّ ما ينفي الماضي. فخرجتْ «لن» لأنّها تختصّ بالمُستقبل، وكذلك «لا» فإنّ نفي غير المُستقبل بها قليل. وأمّا «لمّا» فإنّها، وإن كانت تنفي الماضي، تدلّ على اتّصال نفيه بالحال بخلاف «لم». وأمّا «إنْ» فهي بمعنى «ما» وإطلاقه يشملها، وفي استثنائها نظر.[٢]

بل الظاهر أنّ لام الجُحود تقع بعد المنفيّ بها.[٣] ويدلّ على ذلك قراءة غير الكسائيّ: ﴿وإن كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾.[٤] ونصّ بعضهم على أنّ اللام في قراءته لام الجُحود. وفي هذه الآية ردّ على من زعم أنّ الفعل، بعد لام الجحود، لا يرفع إلّا ضمير الاسم السابق.

وقد فُهم من النظم فوائد:

الأُولى: أنّ ذلك لا يكون في أخوات «كان» لتخصيص الحكم بها، خلافًا لمن أجازه قياسًا في أخواتها، ولمن أجازه في «ظننتُ».[٥]

والثانية: أنّ الفعل معها لا يكون[٦] مُوجَبًا، فلا يقال: «ما كان زيد إلّا لِيفعلَ»، لأنّها إذ ذاك بعد إيجاب لا بعد نفيِ «كان».

والثالثة:[٧] أنّ إظهار «أنْ» بعد لام الجحود مُمتنع، لقوله «حَتمًا أَضمِرا». وهذا مذهب البصريّين. وأما الكوفيّون فحكى ابن الأنباريّ[٨] عنهم منعَ ذلك، وحكى غيره عن بعضهم[٩] جواز إظهار «أن» بعدها توكيدًا.

تنبيهـات:

الأوّل: أجاز بعض النحويّين حذف لام الجحود وإظهار «أن»، مُستدلًّا بقوله تعالى:[١٠] ﴿وما كانَ هٰذا القُرآنُ أن يُفتَرَى﴾. واضطرب ابن عُصفور، فمرّةً أجاز ومرّة منع. والصحيح المنع ولا حُجّة لهم في الآية، لأنّ «أن يُفترى» في تأويل مصدر هو الخبر.[١١]

---

(١) ح: لا يشتمل.

(٢) النظر: التوقف وعدم التسليم. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٢. (٣) ط: بعد النفي بها.

(٤) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم. والمعنى: ليس مكر الكافرين أهلًا لتزول منه آيات الله ـ تعالى ـ وشرائعه الثابتة كالجبال.

(٥) نحو: ما ظننت زيدًا لينجحَ: ولم أظن عمرًا ليحضر.

(٦) س ح: لايكون معها. (٧) انظر الارتشاف ٢: ٤٠٠.

(٨) هذا أبو بكر المتوفى سنة ٣٢٧.

(٩) كذا. وفي الارتشاف عن الكوفيين دون تبعيض. وانظر المسألة ٨٢ من الإنصاف للأنباري. قلت: والصواب هو الجواز، لأنها تظهر في نحو: ما كنا لئلا نبالي بلقاء العدو، ولم يكن النبي لئلا يدري واجباته. فلا حاجة إلى اشتراط السماع، أو القياس المصطنع.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(١١) الخبر بالمصدر فيه مبالغة. قلت: المصدر يقدر مشتقًّا بمعنى اسم المفعول. وفيه أيضًا مبالغة. المغني ص٧٧١.

الثاني: قد فُهِم ممّا[1] تقدّم أنّ لام الجرّ التي ينتصب الفعل بعدها قسمان: لام «كي» ولام الجُحود. أمّا لام الجُحود فقد تقدّم ضابطها. وأمّا لام «كي» فهي ما عداها.

وقسمَ بعضهم ما عدا لامَ الجحود إلى[2] ثلاثة أقسام، كما فعل الشارح:[3] لام «كي» نحو: جئتُ لتُحسِنَ إليّ[4] ولام العاقبة نحو:[5] ﴿فالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾، ولام زائدة نحو:[6] ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾. و«أن» بعد هذه الثلاثة يجوز إظهارها وإضمارها.

قلتُ: أمّا لام العاقبة ـ وتُسمّى أيضًا لام الصيرورة، ولام المآل[7] ـ فقد أثبتها الكوفيّون والأخفش، وذكرها في «التسهيل»،[8] وتأوّل جُمهور البصريّين ما أوهم ذلك، وردّوه إلى لام «كي».

وأما الزائدة فذهب[9] قوم إلى أنّ اللام في نحو:[10] ﴿يُرِيدُونَ لِيُطفِئُوا﴾، ﴿وأُمِرنا لِنُسلِمَ﴾[11] زائدة، و«أنْ» مُقدّرة بعدها. وقال الفرّاء: العرب تجعل لام «كي» في موضع «أن» في:[12] أردتُ وأمرتُ. والمُختار أنّها لام «كي»، والتقدير: يُريدون ما يُريدون من الكُفر لِيُطفئوا نورَ الله، وأُمرنا بما أُمرنا لنُسلِمَ.

الثالث: ما ذُكر، من أنّ اللامَ التي ينتصب[13] الفعل بعدها هي لام الجرّ والنصبَ بـ «أن» مُضمرة، هو مذهب البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أنّ اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام «أنْ». والخلاف في اللامين ـ أعني لام «كي» ولام الجحود ـ واحد.

الرابع: اختُلف في الفعل الواقع بعد اللام،[14] فذهب الكوفيّون إلى أنّه خبر «كان» واللام للتوكيد، وذهب البصريّون إلى أنّ الخبر محذوف واللام مُتعلّقة بذلك[15] المحذوف،

---

(١) س: بما.
(٢) س ح: على.
(٣) ص٦٧٢.
(٤) سقطت من س.
(٥) الآية ٨ من سورة القصص. والعاقبة هي: النتيجة تترتب على ما قبلها، دون أن تكون غاية ومقصدًا.
(٦) الآية ٢٦ من سورة النساء.
(٧) الصيرورة والمآل: أن يصير الشيء إلى نتيجة لما سبقه. وتسمى لام الحكمة أيضاً.
(٨) ص١٤٥.
(٩) س: «وأما الزائدة فقد ذهب». ط: وأما الزيادة فذهب.
(١٠) الآية ٨ من سورة الصف. وزاد في ح: «قوله تعالى»، وفي آخرها في ط: ﴿نُورَ اللهِ بأفواهِهِم﴾.
(١١) الآية ٧١ من الأنعام.
(١٢) س ح: مع.
(١٣) ط: ينصب.
(١٤) يريد: لام الجحود. وما ذكر من الفعل مراد به الجملة، أو المصدر المؤول.
(١٥) زاد في ط: الخبر.

وقدّروه: ما كان زيد مُريدًا للفعل.[١] وإنّما ذهبوا إلى ذلك لأنّ اللام جارّة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر.

وصرّح المُصنّف[٢] بأنّها مُؤكّدة لنفي الخبر، وظاهرُه مُوافقة الكوفيّين. إلّا أنّ الناصب عنده بـ«أن» مُضمرة. فهو قول ثالث: قال الشيخ أبو حيّان:[٣] «ليس بقول بصريّ ولا كوفيّ». ومُقتضى قوله «مُؤكّدة» أنّها زائدة. وصرّح به الشارح،[٤] وقال في شرحه لهذا الموضع من «التسهيل»:[٥] سُمّيتْ مؤكّدةً لصحّة الكلام بدونها، لا لأنّها[٦] زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وإنّما هي لام اختصاص[٧] دخلتْ على الفعل لقصد: ما كان زيد مُقدِّرًا أو هامًّا أو مُستعدًّا لأن يفعلَ. قلتُ: ما نُقل عن البصريّين من أنّها مُتعلّقة بالخبر المحذوف يقتضي أنّها ليست زائدة،[٨] وتقديرهم «مُريدًا» يقتضي أنّها زائدة مُقوّية للعامل. فليُتأمّل.

الخامس: ذكر في «التسهيل»[٩] أنّ فتحَ اللام الجارّة الداخلة على الفعل لغةُ عُكلٍ وبَلعَنبَرِ.[١٠] وقال أبو زيد: سمعت من يقول:[١١] ﴿وما كانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُم﴾.[١٢]

ثمّ انتقل إلى «أو»، فقال:

[إضمار أن بعد أو]

٦٨٤ ـ كَذاكَ بعَدَ «أو»، إذا يَصلُحُ في ‌‌ ‌ مَوضِعِها «حَتَّى» أوِ «الّا»، «أنْ» خَفِي[١٣]

---

(١) هذا تقدير للمثال الوارد في مستهل حديثه عن لام الجحود. وانظر الجنى الداني ص١١٨. س: «ما كان مريدًا ليفعل». ح: «ما كان الله مريدًا ليفعل». ط: ما كان زيد مريدًا ليفعل.

(٢) التسهيل ص٢٣٠.

(٣) الارتشاف ٢: ٤٠٠.

(٤) ص٦٧٢.

(٥) في ٤: ٢٣. والقول لابن الناظم كما صرح المرادي، وقد اضطرب كثيرون في عزوه إليه أو إلى أبيه. الصبان ٣: ٢٩٣.

(٦) س: «لا أنها». وانظر الجنى الداني ص١٢٠.

(٧) أي: دلت على اختصاص الإرادة المنفية بالفعل.

(٨) الإتحاف ٢: ٢٧٢ ـ ٢٧٣. وقد يتعذر إنكار الزيادة، كما في الآية ٤٤ من سورة فاطر. وفيما عدا الأصل: بزائدة.

(٩) ص١٤٥.

(١٠) أي: بني العنبر. وهم حي من تميم.

(١١) الآية ٣٣ من سورة الأنفال. س: «سمعت أعرابيًا يقرأ». ح: «سمعت أعرابيًا يقول». ط: «سمعت من يقرأ». وانظر حاشية التسهيل ص١٤٥.

(١٢) زاد في س و ح: بالفتح.

(١٣) يصلح أي: من حيث المعنى. وموضعها أي: أو. وخفي: استتر. والمراد: كلمة «أن» تستتر بعد «أو»، إذا صلح في مكانها الحرف «حتى» أو «إلّا»، كذلك الاستتارِ الواجب بعد نفي «كان». انظر البيت ٦٨٣ وتمرين الطلاب ص١١١. فحتى: فاعل يصلح على الحكاية، والا: معطوف عليه، وأن: مبتدأ على الحكاية خبره جملة خفي. وقد حذفت همزة «إلا» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر خفي، مضاف إلى اسم الإشارة. وبعد: مضاف إلى «أو» على الحكاية، ومتعلق بخفي. وإذا: ظرف زمان متعلق بالفعل «خفي» أيضًا. وجائز عند الجمهور تقديم الكاف وبعد وإذا، على المبتدأ، وهي معمولات للخبر الفعلي.

يعني أنّ «أنْ» يجب إضمارها بعد «أو»، إذا صلَح في موضعها «حتّى» أو «إلّا»، كما وجب إضمارها بعد لام الجحود.

فإن قلتَ: «حتّى» تكون بمعنى «إلى» وبمعنى «كي» فأيّهما أراد؟ قلتُ: قال الشارح:[1] يُريد «حتّى» التي بمعنى «إلى» لا التي بمعنى «كي». قال:[2] فإن كان ما قبلها ممّا يتقضّى[3] شيئًا فشيئًا فهي بمعنى «إلى». وإلّا فهي بمعنى «إلّا» انتهى. ويحتمل أن يُريد المعنيين معًا. وذلك أنّ بعضهم قدّرها بـ «كي» وبعضهم قدّرها بـ «إلى». وأمّا سيبويه[4] فقدّرها بـ «إلّا». فكأنّه[5] أشار إلى الأوّلَين[6] بذكر «حتّى».

ويصلح للتقديرات الثلاثة[7] قولهم: لألزمَنَّكَ أو تَقضِيَني حقّي. فإنّه يصلح للتعليل والغاية والاستثناء من الأزمان. ويتعيّن الأوّل في نحو: لأُطيعَنَّ الله أو يَغفرَ لي، والثاني في نحو: لأنتظِرَنَّهُ أو يَجيءَ، والثالث في نحو: «لأقتلَنَّ الكافرَ أو يُسلمَ». وبذلك يُعلم ضعف[8] قولِ من قال: إنّ تقديرها بـ «إلّا» مُطّرد، وقولِ من قال: إنّ تقديرها بـ «كي» أو «إلى» غير[9] مُطّرد. ويُؤيّد الاحتمالَ[10] الثاني أنّه لو أراد «حتّى» التي بمعنى «إلى» فقط لصرّح بـ «إلى»، والوزن مُواتٍ له على ذلك.

تنبيهات:

الأوّل: احترز بقوله «إذا يَصلُحُ في * مَوضِعِها حَتَّى أوِ الّا» من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين.[11] فإنّ المُضارع إذا ورد[12] بعدها منصوبًا جاز إظهار «أن»، كقوله:[13]

فَلَولا رِجالٌ، مِن رِزامٍ، أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ، أو أَسُوءَكَ، عَلقَما

---

(١) ص٦٧٣.
(٢) سقطت مما عدا الأصل.
(٣) ط: ينقضي.
(٤) الكتاب ١: ٤٢٧.
(٥) أي: الناظم.
(٦) أي: المذكورين في أول الفقرة.
(٧) الثلاثة: صفة على اعتبار مفرد التقديرات مذكر. س: الثلاث.
(٨) ط: وبذلك يضعف.
(٩) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٣ حيث زعم ابن غازي أن «غير» مقحم يجب حذفه.
(١٠) س: احتمال.
(١١) س ح: في موضعها أحد الحرفين مما لا يصلح في موضعها ذلك.
(١٢) ح: أورد.
(١٣) الحصين بن الحمام. شرح اختيارات المفضل ص٣٣٤ والكتاب ١: ٤٢٩ والأشموني ٣: ٢٩٦ والعيني ٤: ٤١١. ورزام: حي من تميم. وسبيع: عمرو بن فتية. وعلقم: منادى مرخم علقمة. وهو ابن عبيد بن عبد بن فتية. والأعزة: جمع عزيز. وأسوء: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا، لعدم صحة تقدير «أو» هنا بأحد الحرفين المذكورين. فهي عاطفة كالواو، والمصدر المؤول بعدها معطوف على: رجال.

الثاني: ما ذُكر من تقدير «حتّى» أو «إلّا» في مكان «أو» تقديرٌ، لُحظ[١] فيه المعنى دُون الإعراب. والتقدير الإعرابيّ المُرتّب على اللفظ أن يُقدّر قبل «أو» مصدر[٢] وبعدها «أن» الناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ «أو» على المُقدّر قبلها. فتقدير «لأنتظرنّه أو يَقدمَ»: ليكونَنَّ انتظارٌ أو قُدومٌ.

الثالث:[٣] ذهب الكسائيّ إلى أنّ «أو» المذكورةَ ناصبة بنفسها، وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّ الفعل انتصب بالمُخالفة. والصحيح أنّ النصب بـ «أن» مُضمرة بعدها، لأنّ «أو» حرف عطف فلا عمل لها، ولكنّها عطفت مصدرًا مُقدّرًا على مصدر مُتوهّم. ومن ثَمَّ لزم إضمار «أن» بعدها.[٤]

الرابع: قوله «إذا يَصلُحُ في * مَوضِعها حَتَّى أوِ الّا» أجود من قول الشارح:[٥] «بعد أو بمعنى إلى أو إلّا». فإنّه يُوهم أنّ «أو» تُرادف الحرفين. وليس كذلك، بل هي «أو» العاطفة التي لأحد الشيئين.

[إضمار أن بعد حتّى]

ثمّ انتقل إلى «حتّى»، فقال:[٦]

٦٨٥ ـ وبَعدَ «حَتّى»، هٰكَذا إضمارُ «أنْ»، حَتمٌ، كَجُدْ حَتّى تَسُرَّ ذا حَزَنْ

«حتّى» في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة وابتدائيّة وجارّة.

فالعاطفة: تعطف بعضًا على كُلّ. وتقدّمت في حُروف العطف.[٧]

والابتدائيّة:[٨] تدخل على جُملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:[٩]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٥٤١. س: لاحظ. (٢) والمصدر في محل رفع فاعل لفعل الكون مقدرًا قبله.

(٣) زاد في س و ح: «ذهب البصريون إلى أنّ أن الناصبة للفعل في تأويل مصدر معطوف بأو على مصدر متوهم. و». وهو كالتكرار لما قبله.

(٤) انظر الإتحاف ٢: ٢٧٣. وتسقط «لأن أو . . . أنْ بعدها» من س و ح. ويبدو أن هذه العبارة بدل من العبارة الزائدة فيهما.

(٥) ص٦٧٣. وانظر الأشموني ٣: ٢٩٦ وتعليق الصبان عليه والتسهيل ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦) بعد حتى أي: الجارة. والإشارة إلى الحتم في البيت ٦٨٣. والحتم: الواجب. وجد: أعط مالاً. وذا حزن أي: صاحب غم شديد . وإضمار: مبتدأ خبره الكاف قبله مضافة إلى اسم الإشارة. وحتم: عطف بيان للكاف فيه معنى التوكيد. وبعد: متعلق بالمصدر إضمار المضاف إلى «أن» على الحكاية. وحتى: في محل جر على الحكاية. والكاف الثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٧) في شرح البيت ٥٤٧.

(٨) أرى أن تسمى الاستئنافية لئلا تلتبس بما هو من مبتدأ وخبر، أو بما بعده جملة ابتدائية. فـ «حتى» هذه بعدها جملة استئنافية. وقلما تليها الاعتراضية.

(٩) قسيم بيت لجرير تتمته:

فَما زالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجلَةَ

ديوانه ص٤٥٧ والأشموني ٣: ٣٠٠ والعيني ٤: ٣٨٦ والخزانة ٤: ١٤٢. وتمج: تقذف. والأشكل: الذي فيه بياض وحمرة.

* حَـتَّـى مـاءُ دِجـلةَ أشـكَـلُ *

وليس المعنى أنّه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر. بل المعنى على الصلاحية. فمتى كان بعدها جملة فعليّة مصدّرة بماض نحو: ﴿حَتّى عَفَوا﴾،[١] أو بمُضارع مرفوع كقوله:[٢] «شَربَتِ الإبلُ حتّى يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بَطنَه» أُطلق عليها: حرف ابتداء.

والجارّة: تدخل على الاسم الصريح بمعنى «إلى» وتقدّمت[٣] في حُروف الجرّ،[٤] وتدخل على المُضارع ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها ناصبةً له، لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ «حتّى». ولا يجوز إظهار «أن» بعدها.

تنبيهـات:

الأوّل: قال في «شرح التسهيل»،[٥] عند ذكر «حتّى» الجارّة: ومجرورها إمّا اسمٌ صريح نحو:[٦] ﴿حَتّى حِينٍ﴾، أو مصدرٌ مُؤوّل من «أن» وفعلٍ ماض نحو:[١] «حَتّى عَفَوا»، أو مُضارعٍ نحو:[٧] ﴿حَتّى يَقُولَ﴾. ونُوزع في الماضي. فإنّ «حتّى» قبله ابتدائيّة، و«أنْ» غير مُضمرة.

الثاني: ذهب الكوفيّون إلى أنّ «حتّى» ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» بعدها توكيدًا كما أجازوا ذلك بعد لام الجُحود.

الثالث: اذا انتصب المضارع بعد «حتّى» فالغالب[٨] أن تكون للغاية، كقوله تعالى:[٩] ﴿لَن نَبرَحَ عَلَيهِ عاكِفِينَ حَتّى يَرجِعَ إلَينا مُوسَى﴾. وعلامتها أن يحسن[١٠] في موضعها «إلى». وقد تكون للتعليل نحو:

* جُـدْ حَـتَّـى تَـسُـرَّ ذا حَـزَنْ *

(١) الآية ٩٥ من سورة الأعراف.
(٢) ط: «تقول». وفي حاشية س عن نسخة: نحو.
(٣) ح: وقد تقدمت.
(٤) في شرح البيت ٣٧١.
(٥) في ٣:١٦٦.
(٦) الآية ٣٥ من سورة يوسف.
(٧) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.
(٨) س ح: «فإن الغالب». وفي حاشية س عن نسخة زيادة: فيها.
(٩) الآية ٩١ من سورة طه.
(١٠) انظر الإتحاف ٢:٢٧٣. ط: يصلح.

وعلامتها أن يحسن في موضعها «كي». وزاد في «التسهيل»[(١)] أنها تكون بمعنى «إلّا أن» كقوله:[(٢)]

لَيسَ العَطاءُ، مِنَ الفُضُولِ، سَماحةً حَتّى تَجُودَ، وما لَدَيكَ قَليلُ

وهذا معنى غريب وممن ذكره ابن هشام. وحكاه في «البسيط» عن بعضهم. ولا حُجّة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى: إلى.[(٣)]

ثمّ نبّه على أنّ منصوب[(٤)] الفعل لا يكون بعدها[(٥)] إلّا مُستقبلًا، حقيقةً أو حُكمًا، بقوله:[(٦)]

٦٨٦ ـ وتِلوَ «حَتّى»، حالًا او مُؤَوَّلا بِهِ، ارفَعَنَّ، وانصِبِ المُستَقبَلا

مثال الحال كقولهم:[(٧)] سألتُ عنكَ حتّى لا أحتاجُ إلى سؤالٍ. ومثال المؤوّل بالحال قراءة نافع:[(٨)] ﴿وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولَ﴾. والمُراد بالمؤوّل[(٩)] بالحال أن يكون الفعل قد وقع،

---

(١) ص٢٣١. وقد تكون أيضًا زائدة للتوكيد. نحو ما في عجز قول امرئ القيس:

سَرَيتُ بِهِم، حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُم وحَتّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

وقول المتنبي:

خَفَرتَ الرُّدَينِيّاتِ، حَتّى طَرَحتَها وحَتّى كأنَّ السَّيفَ، لِلرُّمحِ، شاتِمُ

وتوجيه ما في بيت المتنبي يشكل على مذهب ابن مالك، إلا إذا كان بمثل ما ذكره التواتي في التعليق على التنبيه الأول من شرح البيت ٦٨١.

(٢) المقنع الكندي. شرح الحماسة ص١٧٣٤ ـ ١٧٣٥ والجنى الداني ص٥٥٥ والعيني ٤: ٤١٢ والأشموني ٣: ٢٩٧. والفضول: جمع فضل. وهو الزيادة. وما: اسم موصول مبتدأ.

(٣) جعلها بمعنى «إلى» يثبت أن العطاء من الفضول سماحة حين يجاد والمال قليل. وفي هذا إحالة ومخالفة لمراد الشاعر. فهي ينفي اعتبار العطاء من الفضول سماحةً مطلقًا. والوجه أن تكون «حتى» للاستثناء والاستدراك حرف جر شبيهًا بالزائد، والمصدر المؤول بعدها في محل نصب مستثنى، وجر لفظًا. والاستثناء على هذا منقطع. وقد تكون للحصر، والمصدر المؤول بحسب موقعه من الكلام. نحو قول سوار بن المُضرّب:

فإن كانَ لا يُرضِيكَ حَتّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ، لا إخالُكَ راضِيا

ويترجح الحصر في قوله تعالى: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِن أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا: إِنَّما نَحنُ فِتنَةٌ﴾. والمصدر المؤول في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بيعلم. أي: ما يعلمان في وقت إلا وقت... وكذلك يقال في نحو: ما إن دخل الأستاذ حتى وقفنا.

(٤) سقت من ح و س.

(٥) ط: أن الفعل بعدها لا يكون.

(٦) سقطت من ط. والتلو: التالي، مفعول به مقدم لا رفع، مضاف إلى «حتى» على الحكاية. وبه أي: بالحال. وحالاً: حال من تلو. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وبه متعلقان بـ «مؤولا». والحال أي: ما دل على الزمن الحاضر.

(٧) فيا عدا الأصل: قولهم.

(٨) الآية ٢١٤ من سورة البقرة. ط: «كقراء نافع». والرسول هو اليسع، عليه السلام.

(٩) سقطت من س.

فيُقدّرَ اتّصافه[1] بالدخول فيه[2] فيُرفعَ، لأنّه حال بالنسبة إلى تلك الحال.[3]

وقوله «وانصِبِ المُستَقبَلا» يعني: حقيقةً أو بتأويل. فالمُستقبل حقيقةً نحو: لأسيرَنَّ حتّى أدخلَ المدينةَ. والمؤوّل كقراءة غير نافع: ﴿وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾. والمُراد به أن يكون الفعل قد وقع، فيُقدَّرَ المُخبِرُ به اتّصافه بالعزم عليه. فنُصِبَ[4] لأنّه مُستقبل بالنسبة إلى تلك الحال.[5]

تنبيهات:

الأوّل: إذا كان الفعل حالًا أو مؤوّلًا به فـ «حتّى» ابتدائيّة، وإذا كان مُستقبلًا أو مؤوّلًا به فهي الجارّة و«أن» مُضمرة بعدها، كما تقدّم.[6]

الثاني: علامة كونه حالًا أو مؤوّلًا به صلاحية جعلِ الفاء في موضع «حتّى». ويجب حينئذ كون[7] ما بعدها فضلةً، مُتسبّبًا[8] عمّا قبلها.

الثالث: قد فُهم ممّا ذُكر أنّ الرفع يمتنع في نحو: «كانَ سَيرِي حتّى أدخلَها» إذا جُعلت[9] ناقصةً، لأنّه لو رُفع لكانت «حتّى» ابتدائيّة فتبقى «كان» بلا خبر، وفي نحو: «سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ» لانتفاء السببيّة[10] خلافًا للكوفيّين،[11] وفي نحو: «ما سرتُ أو أسرتَ حتّى تدخلَ المدينة»؟ ممّا يدلّ على حدث غير واجب، لأنه لو رُفع لزم أن يكون مُستأنفًا مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سبب له. وذلك لا يصحّ، لأنّ ما قبلها منفيٌّ في «ما سرتُ»، ومشكوكٌ في وقوعه في «أسرتَ»، فيلزمَ وقوع المُسبَّب مع نفيِ السبب أو الشكُّ فيه.

وأجاز الأخفش الرفع في نحو: ما سرتُ حتّى أدخلُ المدينةَ. فقيل: هي مسألة خلاف بينه

(١) س ح: «اتصاله». وفي الجنى الداني: ولكن المخبر به يقدر اتصافه.
(٢) يريد: اتصاف الرسول، والذين آمنوا معه، بالدخول في القول. وانظر الإتحاف ٢:٢٧٤.
(٣) الحال هنا: تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم. يريد: لأن قولهم حال بالنسبة إلى زمن تكلمهم حينذاك.
(٤) ط: فينصب.
(٥) سقط «والمراد... الحال» من س و ح.
(٦) ح: لما تقدم.
(٧) ط: أن يكون.
(٨) س ح: «ما بعدها مسببًا». ط: «ما بعدها فضلة مسببًا». بل قد يكون ما بعدها سببًا لما قبلها. نحو قول الفرزدق:

فيا عَجَبا، حتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني ... كأنّ أباها نَهشَلٌ، أو مُجاشِعُ

فالعجب نتيجة للمَسبة، والمعنى: يا عجبي احضر لكثرة الأعاجيب. فأبعدها مسبة كليب لي. شرح أبيات مغني اللبيب ٣:١٢٣ ـ ١٢٤. ويروى: «حتى كليبٍ». والمراد: الأدنياء حتى كليب. وزعم بعض النقاد أن المعنى: الناس حتى كليب. وفي ذلك إفساد للمراد، يجعل الفرزدق محط الدناءة والشتائم.
(٩) انظر الإتحاف ٢:٢٧٤. وزاد في ط: كان.
(١٠) يريد أن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.
(١١) أجازوا الرفع فيه ورووا: إنّا لجلوس، فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر. الارتشاف ٢:٤٠٥.

وبين سيبويه. وقيل: إنّما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجبًا، ثمّ أدخلتَ أداة النفي على الكلام بأسره، فنفيتَ أن يكون عنك[1] سيرٌ كان عنه دخول. قال ابن عُصفور:[2] وهذا الذي قاله جيّد، وينبغي ألّا يُعدّ هذا[3] خلافًا.

الرابع:[4] ذهب أبو الحسن إلى أنّ «حتى» إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل على الفعل. وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل، على جهة السبب نحو: ضربت زيدًا حتى بكى، ولأضربَنّه حتّى يبكيَ. ومذهب الجُمهور أنّها ابتدائيّة كما سبق، لأنّها إنّما تعطف المُفردات.[5] وثمرة الخلاف أنّ الأخفش يُجيز الرفع في «يبكي»، على العطف، والجمهور لا يُجيزون فيه إلّا النصب.

ثمّ انتقل إلى فاء الجواب، فقال:[6]

[إضمار أن بعد الفاء والواو]

٦٨٧ - وبَعدَ فا جَوابِ نَفيٍ أو طَلَبْ، مَحضَينِ «أنْ»، وسَترُها حَتمٌ، نَصَبْ

يعني: أنّ «أن» تنصب الفعلَ مُضمرةً بعد فاء جواب نفي نحو:[7] ﴿لا يُقضَى عَلَيهِم فيَمُوتُوا﴾، أو طلب. وهو أمر أو نهي أو دعاء، أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ.

فالأمر نحو: اضربْ زيدًا فيستقيمَ. والنهي:[8] ﴿لا تَفتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا فيُسحِتَكُم﴾. والدعاء:[9] ﴿رَبَّنا اطمِسْ عَلَى أموالِهِم واشدُدْ عَلَى قُلُوبِهِم فلا يُؤمِنُوا﴾. والاستفهام:[10] ﴿فهَل لَنا مِن شُفَعاءَ فيَشفَعُوا لَنا﴾؟ والعرض قول بعض العرب: ألا تقعُ الماءَ فتَسبحَ. يُريد: في الماء. والتحضيض قولهم:[11] هلّا أمرتَ فتُطاعَ. والتمنّي:[12] ﴿يا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُم

(١) س ح: «عندك». وسقطت من ط.

(٢) الشرح الكبير ٢: ١٦٥. وزعم أن سيبويه منع الرفع. انظر الكتاب ١: ٤١٥ والارتشاف ٢: ٤٠٤.

(٣) سقطت من س و ح.

(٤) الارتشاف ٢: ٤٠٧.

(٥) يعني: إذا كانت حرف عطف. أما إذا كانت ابتدائية فالجملة بعدها مستأنفة ولا عطف.

(٦) حذفت همزة «فاء» للتخفيف. وسمي ما بعد الفاء جوابًا لأن ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن مضمونه غير ثابت، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط. والمحض: الخالص لا شائبة فيه لمعنى آخر. والنفي المحض يكون بالحرف والفعل والاسم. وقد يكون بالتشبيه نحو: كأنك أستاذ فتعلّمنا، والتقليل بـ «قد» أو «قلما» نحو: قد كنت في خير فتعرفه، وقلما تأتينا فتحدثنا. والطلب المحض لا يكون إلا في الأمر والنهي والدعاء بصيغة الطلب، وإن كان المرادي قد شمل بن غير ذلك. والستر: الإضمار. والحتم: الواجب. ونصب أي: نصب «أن» المضارع. وقد رد إلى «أن» ضمير المذكر لتأوله بحرف، ورد إليها ضمير المؤنث «ها» لتأولها بكلمة. وبعد: متعلق بحال من «أن» التي في محل رفع مبتدأ على الحكاية، والخبر جملة: نصب. وفا: في محل جر على الحكاية مضاف إليه وهو مضاف. ومحضين: صفة لنفي أو طلب. وأو: بمعنى الواو. وجملة سترها حتم: حال ثانية من أن.

(٧) الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٨) الآية ٦١ من سورة طه. ويسحت: يهلك.

(٩) الآية ٨٨ من سورة يونس.

(١٠) الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(١١) س: «والتحضيض نحو قولهم». ط: والتحضيض.

(١٢) الآية ٧٣ من سورة النساء.

فأفوزَ﴾. والتمنّي يكون بـ «ليت» كما مُثّل، وبـ «ألا» نحو:[(١)]

* ألا رَسُولَ لَنا، مِنّا، فيُخبِرَنا *

وبـ «لو» كقوله:[(٢)]

* لَو نُعانُ فَنَنهَدا *

ومنع المُصنّف كون «لو» للتمنّي، وقال:[(٣)] التقدير: ودِدنا لو نُعان. فهو جواب تمنٍّ إنشائيّ كجواب «ليت».

وقد فُهم من كلامه أنّه لا يجوز النصب بعد شيء من ذلك إلّا بشرطين:

أحدهما: أن تكون الفاء مقصودًا بها الجزاءُ[(٤)] لإضافتها إلى الجواب، احترازًا من الفاء التي لمجرّد العطف كقولك: ما تأتينا فتُحدّثُنا، بمعنى: ما تأتينا فما تحدّثُنا ـ فيكون الفعلان مقصودًا نفيهما ـ أو بمعنى: ما تأتينا فأنت تُحدّثُنا، على إضمار مبتدأ. فيكون المقصود نفي الإتيان وإثبات الحديث. وإذا قُصد بها معنى الجزاء والسببيّة لم يكن الفعل بعدها إلّا منصوبًا على معنى: ما تأتينا مُحدّثًا ـ فيكون المقصود نفي اجتماعهما ـ أو على معنى:[(٥)] ما تأتينا. فكيف تُحدّثُنا؟ فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأوّل.

الثاني: أن يكون النفي والطلب[(٦)] محضين. واحترز بذلك من[(٧)] النفي الذي ليس بمحض ـ نحو: ما أنت إلّا تأتينا[(٨)] فتُحدثُنا، وما تزال تأتينا فتُحدّثُنا ـ ومن الطلب الذي ليس بمحض. والمراد بالطلب المحض أن يكون بفعل أصيل[(٩)] في ذلك. فاحترز من أن يكون بمصدر نحو: سَقيًا، أو باسم فعل نحو: صَهْ، أو بلفظ الخبر نحو: رحمَ الله زيدًا. فلا يكون لشيء من ذلك

---

(١) جعل في ط مع النثر، وهو صدر بيت لأمية بن أبي الصلت عجزه:

ما بُعدُ غايتِنا، مِن رأسِ مُجرانا؟

ديوانه ص٦٢ والكتاب ١: ٤٢٠ والارتشاف ٢: ٤١١ والعيني ٤: ٤١٢. والمجري: مكان الإجراء والسباق. أو هو مصدر: أجرى يجري. جعل الغاية والمجرى مثلًا للبعث والموت. ح: وإلا نحو.

(٢) قسيم بيت تمامه في س:

سَرَينا إليهم، في جُيُوشٍ، كأنّها ... جِبالُ شَرُورَى، لو نُعانُ فنَنهَدا

وشرورى: اسم جبل. ونعان من العون. وننهد: ننهض. الأشموني ٤: ٣٣ والعيني ٤: ٤١٣.

(٣) شرح التسهيل ١: ٢٢٩.

(٤) ط: الجواب.

(٥) سقطت من س و ح.

(٦) ح: الطلب والنفي.

(٧) فيما عدا الأصل: عن.

(٨) ط: «ما أنت تأتينا إلا». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٥٤٦ ـ ١٥٤٧.

(٩) س: «أصلي». ط: أصل.

جواب منصوب. وسيأتي التنبيه على الخلاف[١] في بعض ذلك.

تنبيهات:

الأوّل: مثّل في[٢] «شرح الكافية» النفي الذي لا جواب له منصوب، لكونه ليس نفيًا خالصًا، بأربعة أمثلة: ما أنت إلا تأتينا فتُحدّثُنا، وما تزال تأتينا فتُحدّثُنا، وما قام[٣] فيأكلُ إلّا طعامَه، وقول الشاعر:[٤]

وما قامَ مِنّا قائمٌ، فِي نَدِيِّنا، فَيَنْطِقُ إلّا بالَّتِي هِيَ أعرَفُ

وتبعه الشارح[٥] في التمثيل بها. فأمّا الأوّلان فالتمثيل بهما صحيح: وأمّا الآخران فالنصب فيهما جائز. فإنّ النفي إذا نُقض بـ «إلّا» بعد الفاء جاز النصب، نصّ على ذلك سيبويه. وعلى النصب أنشد:

* فَيَنْطِقَ إلّا بالَّتِي هِيَ أعرَفُ *

الثاني: ذهب بعض الكوفيّين إلى أنّ ما بعد الفاء منصوب بالمُخالفة، وبعضهم إلى أنّ الفاء هي الناصبة، كما تقدّم[٦] في «أو». والصحيح مذهب البصريّين لأنّ الفاء عاطفة، فلا عمل لها. إلّا أنّها في ذلك عاطفة لمصدر مُقدّر على مصدر مُتوهَّم، والتقدير في نحو «ما تأتينا فتُحدّثَنا»: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ.[٧] وكذلك[٨] يُقدّر في جميع المواضع.

الثالث: شرط في «التسهيل»[٩] في نصب جواب الاستفهام ألّا يتضمّن وقوع الفعل، احترازًا من نحو: لِمَ ضربتَ زيدًا فيُجازِيَك؟ لأنّ الضرب قد وقع، فلم يُمكن سبك مصدر مُستقبل منه. وهو مذهب أبي عليّ. ولم يشترط ذلك المغاربةُ، وحكى ابن كَيسان: أين ذهبَ زيد فنتّبعَه؟[١٠] بالنصب والفعل في ذلك مُحقّق الوقوع.[١١] وإذا لم يُمكن سبك مصدر

---

(١) في شرح البيت ٦٨٨. وانظر تعليقنا على البيت ٦٨٧. ط: وسيأتي الخلاف.

(٢) ص١٥٤٧. ط: قال في.

(٣) ينتهي هنا الخرم في ت. ط س: وما قدم.

(٤) الفرزدق. ديوانه ص٥٦١ وشرح الكافية الشافية ص١٥٤٧ والكتاب ١: ٤٢٠ والأشموني ٣: ٣٠٤ والعيني ٤: ٣٩٠ والخزانة ٣: ٦٠٧. والندي: النادي. وهو مجلس القوم. والتي أي: الأشياء التي. والأعرف: من المعروف. أي: الأكثر حسنًا في العقل والشرع.

(٥) ص: ٦٨٠.

(٦) في شرح البيت ٦٨٤.

(٧) س: «فتحديث». وإتيان: فاعل ليكون.

(٨) في النسخ: وكذا.

(٩) ص٢٣١.

(١٠) س: فتتبعه.

(١١) في النسخ: الوجود.

مُستقبل[١] من الجُملة سبكناه من لازمها. فالتقدير: ليكنْ[٢] منك إعلامٌ بذهابِ زيدٍ فاتّباعٌ منّا.

ثمّ انتقل إلى الواو، فقال:[٣]

٦٨٨ ـ والواوُ كالفا، إن تُفِدْ مفهومَ «مَعْ»، كَـلاتـكُـنْ جَـلْدًا، وتُـظْـهِـرَ الـجَـزَعْ

يعني: أنّ الواو تُضمر «أنْ» بعدها وجوبًا، بعد النفي والطلب بشرطهما، كما أُضمرت بعد الفاء، بشرط أن تُفيد المعيّة كقوله: لا تكن جلدًا وتُظهرَ الجزع. أي: لا تجمعْ بين الأمرين. وهي حينئذ[٤] عاطفة لمصدر مُقدّر على مصدر مُتوهَم، كما تقدّم في الفاء و«أو»[٥].

واحترز من أن يُقصدَ التشريك بين الفعلين، فتكونَ عاطفة فعلًا على فعل نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللّبنَ، بالجزم، أو يُقصدَ[٦] الاستئناف نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللّبنَ، بالرفع.

وأمثلة النصب بعد الواو معلومة من أمثلة [النصب بعد][٧] الفاء، فلا نطوّل بذكرها. قال الشيخ أبو حيّان:[٨] ولا أحفظُ النصبَ جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض[٩] ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدَمَ على ذلك إلّا بسماع. انتهى.

تنبيهان:

الأوّل: الخلاف[١٠] في الواو كالخلاف في الفاء. وقد تقدّم.

الثاني: قد عُلم أنّ النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء. وقولُهم: «تقعُ الواو في جواب كذا وكذا» تجوّزٌ ظاهر. وزعم بعضهم أنّ النصب بعد الواو هو على معنى الجواب. وليس بصحيح.

---

(١) سقطت من ط.
(٢) س: ليكون.
(٣) سقط الشطر الثاني في ت. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف. يريد: كالفاء في نصب المضارع بعدها. وتفيد مفهوم مع أي: تدل على معناها مع العطف أيضًا. وجعل الكوفيون «ثم» كالفاء والواو. والجلد: الصلب القوى على الشيء. والجزع: عدم الصبر. والكاف الأولى: خبر الواو. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. ومع: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وانظر شواهد التوضيح ص١٦٢ ـ ١٦٥.
(٤) ط: يومئذ.
(٥) في شرح البيتين ٦٨٤ و٦٨٧.
(٦) في النسخ: «وأن يقصد». ط: أو بقصد.
(٧) زيادة من ح.
(٨) الارتشاف ٢: ٤١٥.
(٩) ح: ولا بعد العرض.
(١٠) في حاشية ت: أي: هل النصب بـ «أن» مقدرة بعدها، أم بها نفسها؟ انظر شرح البيت ٦٨٧.

[الجزم حين فقد الفاء]

٦٨٩ - وبعدَ غَيرِ النَّفيِ، جَزمًا اعتَمِدْ، إن تَسقُطِ الفا، والجَزاءُ قَد قُصِدْ[١]

انفردت الفاء بأنّ الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها، بشرط أن يُقصد الجزاء نحو:[٢]

قِفا نَبكِ، مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنزِلِ *

وذلك إنّما يكون بعد الطلب، والأمثلةُ ظاهرة. وأمّا النفي فليس له جواب مجزوم. فإنّه[٣] يقتضي تحقّق عدم[٤] الوقوع، كما يقتضي الإيجابُ تحقّق[٥] الوقوع، فلا يُجزم بعده كما لا يُجزم بعد الإيجاب.[٦] ولذلك قال: «وبعدَ غيرِ النفي[٧]».

واحترز من ألّا يُقصد الجزاء. فإنّه لا يُجزم بل يُرفع إمّا مقصودًا[٨] به الوصفُ نحو: ليتَ لي مالًا أُنفقُ منه، أو الحال أو الاستئناف. ويحتملهما قوله تعالى:[٩] ﴿فاضرِبْ لَهُم طَرِيقًا في البَحرِ يَبَسًا، لا تَخافُ دَرَكًا﴾.

تنبيه: إذا جُزم الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال: **الأوّل**: أنّ لفظ الطلب ضُمّن معنى حرف الشرط فجَزم. وإليه ذهب ابن خُروف، واختاره المُصنّف ونسبه إلى الخليل وسيبويه.[١٠] **والثاني**: أنّ الأمر والنهي وباقيها نابت[١١] عن الشرط أي: حُذفت جملة

---

(١) غير النفي هو الطلب المحض. يشير إلى ما ورد في البيت ٦٨٧. وجزمًا أي: للمضارع. واعتمد: اقصد وأجرِ. وتسقط: تُفقد أو تحذف. والجزاء أي: ترتب مضمون الفعل المضارع على شرط من مضمون الطلب. وقصد أي: أراده المتكلم. وبعد: يتعلق بالمصدر «جزمًا» المفعول به المقدم. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف. وجملة الجزاء قد قصد: حال من الفا التي هي فاعل. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

بِسِقطِ اللِّوَى، بَينَ الدَّخُولِ فحَومَلِ

ديوانه ص٢٩ والارتشاف ٣:٢٧٢ وشرح الكافية الشافية ص١٠٧ والعيني ٤:٤١٤ والخزانة ٤: ٣٩٧ وشرح شواهد الشافية ص٢٤٢ والأشموني ٣:٣٠٩. والسقط: منقطع الرمل. واللوى: مكان التواء الرمل. والدخول وحومل: موضعان. وسقط «حبيب ومنزل» من ت و ح.

(٣) في النسخ: لأنه.

(٤) في س وحاشية ت: «عدم تحقيق». ط: تحقيق عدم.

(٥) س: تحقيق.

(٦) في النسخ: «كما لا يجزم في الإيجاب». ط: كما الإيجاب.

(٧) زاد في ط: جزمًا.

(٨) ت: مقصود.

(٩) الآية ٧٧ من سورة طه. واليبس: اليابس مع صلابة. والدرك: اللحاق. وفي حاشية ت عن التراتي أن جملة لا تخاف: تحتمل الحال من فاعل اضرب، والاستئناف.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص١٥٥١ والكتاب ١:٤٤٩. والمراد بتضمن معنى الشرط أن الأفعال الطلبية هي كأسماء الشرط في ذلك.

(١١) س ح: «نائب». وباقيها: باقي معاني الطلب.

الشرط وأُنيبت هذه في العمل منابها فجَزمت. وهو مذهب الفارسيّ والسيرافيّ وابن عُصفور.[١] **والثالث**: أنّ الجزم بشرط مُقدّر دلّ عليه الطلب. وإليه ذهب أكثر المُتأخّرين. **والرابع**: أنّ الجزم بلام مُقدّرة. فإذا قال: «ألا تَنزلُ تُصبْ خيرًا» فمعناه: لِتُصِبْ خيرًا. وهو ضعيف ولا يطّرد إلّا بتجوّز وتكلّف.[٢]

والمُختار[٣] القول الثالث، لا ما اختاره المُصنّف، لأربعة أوجه: **أحدها**: أنّ[٤] ما ذهب إليه يستلزم أن يكون العامل جُملة، وذلك لا يُوجد في موضع. **والثاني**: أنّ الإضمار أسهل من التضمين، لأنّ التضمين زيادة بتغيير[٥] الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير.[٦] فهو أسهل. **والثالث**: أنّ التضمين لا يكون إلّا لفائدة، ولا فائدة في تضمين[٧] الطلب معنى الشرط، لأنّه يدلّ عليه بالالتزام. **والرابع**: أنّ الشرط لا بُدّ له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مُضمّنًا له مع فعل الشرط[٨] لما في ذلك من التعسّف، ولا مُقدّرًا بعده لقُبح إظهاره بدُون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه.

٦٩٠ ـ وشَرطُ جَزمٍ، بَعدَ نَهيٍ، أن تَضَعْ ... «إنْ» قَبلَ «لا»، دُونَ تَخالُفٍ يَقَعْ[٩]

يعني: أنّ شرط جزم الجواب، بعد النهي، أن تصحّ إقامة شرط منفيّ مَقامه. وعلامة ذلك أن يصحّ المعنى بتقدير «إنْ» قبل «لا» النافية نحو: لا تَدْنُ من الأسدِ تَسلمْ. فهذا يصحّ جزمه لأنّه المعنى: إلّا تدنُ من الأسدِ تَسلمْ. بخلاف: لا تَدْنُ من الأسد يأكلك. فإنّ هذا لا يصحّ جزمه، لعدم صحّة المعنى بتقدير: إلّا تدنُ.

---

(١) ط: «السيرافي والفارسي وابن عصفور». وانظر الشرح الكبير ٢:١٩٣.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن التجوز هنا هو إطلاق السبب أي النزول، والمراد المسبَّب أي إصابة الخير. فهي لا تكون إلا بالنزول. ويزيد التكلف إذا اختلف الفاعل في الفعلين نحو: اضرب زيدًا يستقمْ.

(٣) أي: ما يختاره المرادي. وهو اختيار أبي حيان. انظر الارتشاف ٢:٤١٩. وقيل: الجازم هو معنى الجواب، أي: ترتب مضمون الفعل المضارع على مضمون الطلب.

(٤) ت: لأن.

(٥) ح: بتغير.

(٦) ح: تغير.

(٧) في النسخ: لتضمين.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: الطلب مضمنًا لحرف الشرط مع فعله»، وعن ابن غازي ٢:٢٧٥ أنه قيل: صوابه: مع معنى حرف الشرط. ح: «مضمنًا له مع معنى فعل الشرط». وفي الحاشية عن نسخة: «ولا مضمنًا مع فعل». ط: ولا مضمنًا له مع معنى حرف الشرط.

(٩) جزم أي: للمضارع. وأن تضع أي: أن يصح وضع. ودون أي: بلا. والتخالف: مضادة المعنى المقصود. ويقع: يحصل. وشرط: خبر مقدم للمصدر المؤول من «أن» وما بعدها. وبعد: يتعلق بالمصدر جزم. وإن: في محل نصب مفعول به على الحكاية. ولا: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. ودون: يتعلق بحال من «إن». وجملة يقع: صفة لتخالف. وسقط الشطر الثاني من ت.

هذا مذهب الجُمهور. وأجاز الكسائيّ جزم جواب النهي مُطلقًا،[١] ولا يَشترط تقدير «إن» قبل «لا»،[٢] بل يُقدّر: إن تدنُ من الأسد يأكلْك. وذكر في[٣] «شرح الكافية» أنّ غير الكسائيّ لا يُجيز ذلك. قلتُ: وقد نُسب ذلك إلى الكوفيّين.

واستدلّ الكسائيّ بالقياس على النصب، لأنّ المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله، تعالى:[٤] ﴿لا تَفتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا، فيُسحِتَكُم﴾، وبالسماع كقولِ النبيّ، عليه السلام:[٥] «فلا يَقرَبْ مَسجِدَنا، يُؤذِنا بريحِ الثُّومِ»، وقولِه صلّى الله عليه وسلم:[٦] «لا تَرجِعُوا بَعدِي كُفّارًا، يَضرِبْ بَعضُكُم رِقابَ بَعضٍ»، وقولِ أبي طلحة[٧] لرسول الله، صلّى الله عليه وسلّم:[٨] «لا تُشرِفْ، يُصِبْكَ سَهمٌ». وأُجِيب بأنّ القياس على المنصوب لا يحسن، لأنّ النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه.[٩] وأمّا السماع فمحمول على إبدال[١٠] الفعل من الفعل، مع أنّ الرواية الشهيرة «يُؤذِينا» و«يضربُ» بالرفع. ويحتمل أن يكون «يضرب بّعضكم» من الإدغام نحو:[١١] ﴿ويَجعَل لَّكُم﴾.

تنبيه: شرطُ الجزم بعد الأمر تقدير «إن تَفعلْ»، كما أنّ شرطه بعد النهي[١٢] تقدير: إلّا تَفعلْ. فيمتنع[١٣] الجزم في نحو «أحسنْ إليّ لا أُحسنْ إليكَ»، لأنّه[١٤] لا يجوز: «إن تُحسنْ إليّ لا أُحسنْ[١٥] إليكَ»، لكونه غير مُناسب. وكلام «التسهيل»[١٦] يُوهِم إجراء خلاف الكسائيّ فيه.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: سواء صح المعنى أم لا نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلْك.

(٢) في النسخ: قبلها. (٣) ص١٥٥٢ ـ ١٥٥٣.

(٤) الآية ٦١ من سورة طه.

(٥) أوله: «مَن أكلَ مِن هٰذِهِ الشَّجَرةِ». انظر صحيح مسلم ص٣٩٣ ـ ٣٩٥ ومسند أحمد ٢:٢٦٦ و٣٢١ و٤٢٩. وفيما عدا الأصل: «صلى الله عليه وسلم». وزاد في ت: «وشرف وكرم». ط: «فلا يقربنّ». س ح: يؤذينا.

(٦) الرواية المشهورة برفع «يضربُ». انظر الأحاديث ١٢١ و٤١٤٣ و٦٤٧٥ و٦٦٦٩ في البخاري و٦٥ في مسلم، وفي النسائي ٧:١٢٦ وأبي داود ٤:٢٢١ وصحيح الجامع الصغير ص١٢١٧.

(٧) زيد بن سهل الأنصاري. صحابي من الشجعان الرماة شهد مغازي النبي ـ عليه السلام ـ وتوفي سنة ٣٤. طبقات ابن سعد ٣:٥٠٤.

(٨) صحيح البخاري ٣:٢٣ وصحيح مسلم ص١٤٤٣ والرواية المشهورة: «يصيبُك» أو «لا يصبْك». ففي الاستشهاد وجهة نظر.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن مذهب الكوفيين يجزم جواب النفي، فلا اعتراض على الكسائي به.

(١٠) فوقه في ت عن التصريح ٢:٢٤٣ أنه بدل اشتمال.

(١١) الآيتان ٢٩ من سورة الأنفال و١٢ من سورة نوح. ح: «بالإدغام نحو». ط: على الإدغام نحو.

(١٢) س: النفي.

(١٣) ت س: فيمنع.

(١٤) ط: فإنه.

(١٥) س: فلا أحسن.

(١٦) ص٢٣٢. ح: وكلامه في التسهيل.

٦٩١ ـ والأمرُ إن كانَ بِغَيرِ «افعَلْ» فلا تَـنـصِـبْ جَـوابَـهُ، وجَـزمَـهُ اقـبَـلا[1]

إذا دُلّ على الأمر بخبر، بفعل ماض أو مُضارع أو باسم فعلٍ أو باسم غيره،[2] جاز جزم الجواب اتّفاقًا كقولهم:[3] «اتّقى اللهَ امرؤٌ، فَعَلَ خَيرًا، يُثَبْ عليه»، وقولِه تعالى: ﴿تؤمِنُونَ باللهِ ورَسُولِهِ، وتُجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بأموالِكُم وأنفُسِكُم ـ ذَلِكُم خَيرٌ لَكُم، إن كُنتُم تعلَمُونَ ـ يَغفِرْ لَكُم[4]﴾، وقولِ الشاعر:[5]

* مَـكـانَـكِ تُـحـمَـدِي، أو تَـسـتَـرِيـحِـي *

وقولِهم:[6] «حَسْبُكَ يَنمِ النّاسُ». فإنّ[7] المعنى: لِيَتَّقِ، وآمِنوا، واثبُتِي، واكفُفْ.

وأجاز الكسائيّ النَصبَ نحوَ:[8] صَهْ فأُحدّثَك، وحسبُك فينامَ الناس. ومذهب الجُمهور منع ذلك، لأنّ النصب إنّما هو بإضمار «أن»، والفاء عاطفة على مصدر مُتوهَم، و«حسبك» و«صه» ونحوُهما لا تدلّ على المصدر، لأنها غير مُشتقّة. ولذلك قال: فلا تنصبْ جوابه.

تنبيهـات:

الأوّل: ذكر في «شرح الكافية»[9] أنّ الكسائيّ انفرد بجواز النصب بعد الفاء المُجابِ بها اسمُ أمرٍ نحو «صَهْ»، أو خبرٌ بمعنى الأمر نحو «حسبُك». قلتُ: وافقه ابن عُصفور في نصب جواب «نَزالِ» ونحوه،[10] من اسم الفعل المُشتقّ. وحكاه ابن هشام عن ابن جنّي. فالذي انفرد به الكسائيّ ما سوى ذلك.

---

(١) كان: وقع. وافعل أي: صيغة الأمر من الثلاثي أو الرباعي. ولا تنصب أي: بعد الفاء أو الواو. وجزمه أي: جزم الجواب. واقبله: ارض به. والأمر: مبتدأ خبره الجملة الشرطية كلها. وفاعل كان: يعود على الأمر. وبغير: متعلقان بحال من الفاعل. وافعل: في محل جر على الحكاية. واقبلا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت ألفًا في الوقف. والجملة معطوفة على: لا تنصب. والفصيح اقترانها بالفاء كالآية ٨ من سورة الشرح. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن الضمير لاسم الفعل، فغيره هو الاسم حسب.

(٣) أي: كقول العرب. وفي حاشية ت عن التواتي أن «يثب» جواب «اتقى» أو جواب «افعل»، وحذف جواب أحدهما لدلالة هذا عليه، وأن هذا الحكم قد يكون مع واو بين الفعلين الماضيين.

(٤) الآيتان ١١ و١٢ من سورة الصف. وزاد في س: ذُنُوبَكُم ويُدخِلْكُم.

(٥) عجز بيت لعمرو بن الإطنابة، صدره:

وقَـولي، كُـلَّـمـا جَـشَـأَتْ وجـاشَـتْ

الأمالي ١:٢٥٨ ومجالس ثعلب ص٦٧ والارتشاف ٢:٥٦٦ والأشموني ٣:٣١٢ والعيني ٤:٤١٥. وجشأت: ثارت من الفزع. والضمير للنفس. وجاشت: هاجت.

(٦) ت: قولك.

(٧) ط: لأن.

(٨) ت: النصب في نحو.

(٩) ص١٥٥٣.

(١٠) ت: وشبهه.

الثاني: أجاز الكسائيّ أيضًا[1] نصبَ جواب الدعاء المدلولِ عليه بالخبر نحو: غفرَ اللهُ لِزيدٍ فيُدخلَه الجنّةَ.

الثالث: «حسبُك» في قولهم:[2] «حَسبُكَ يَنم النّاسُ»: مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبُك السكوتُ، وهو لا يظهر، والجملة متضمنّة معنى: اكفُفْ. وزعمت جماعة منهم ابن طاهر أنّه مبتدأ بلا خبر، لأنّه في معنى ما لا يُخبر عنه.[3] وقال بعضهم: لو قيل «إنّه اسمُ فعلٍ مبنيٌّ، والكاف للخطاب، وضُمّ لأنّه قد كان مُعربًا فحُمل في البناء على قبلُ وبعدُ» لم يبعُد.[4]

[النصب في الرجاء والعطف على اسم]

٦٩٢ ـ والفِعلُ بَعدَ الفاءِ، في الرَّجا، نُصِبْ كَنَصبِ ما، إلَى التَّمَنّي، يَنتَسِبْ[5]

قال في[6] «شرح الكافية»: ألحقَ الفرّاء الرجاءَ بالتمنّي، فجعل له جوابًا منصوبًا، وبقوله أقول لثُبوت ذلك سماعًا. ومنه قراءة حفص[7] عن عاصم:[8] ﴿لَعَلّي أبلُغُ الأسبابَ، أسبابَ السّماواتِ، فأَطّلِعَ﴾. انتهى. وكذلك قوله تعالى:[9] ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَى أو يَذَّكَرُ، فتنفَعَهُ الذِّكرَى﴾. ومذهب البصريّين أنّ الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأوّلوا[10] ذلك بما فيه بُعد. وقولُ أبي مُوسى:[11] «وقد أشربَها معنى (ليت) مَن قرأ: فاطّلعَ، نصبًا» يقتضي تفصيلًا.[12]

فإن قلتَ: فهل يجوز جزم جواب الترجّي، إذا سقطت الفاء، عند من أجاز[13] نصبه؟ قلتُ:

---

(١) سقطت من النسخ. (٢) ت س ط: قولك.

(٣) الواجب أن يقدر «هذا» واسم الإشارة مبتدأ خبره حسب. والمشار إليه هو ما عليه المخاطب من عمل حينذاك. ومثله أيضًا ما يقدر في نحو: قدك وقطك وكفاك وقدني ونحوها، إذا لم يذكر المرفوع. ولذا ورد في التصريح ٢: ٢٤٣ حسبك حديث...

(٤) أي: لم يبعد هذا القول عن الصواب.

(٥) سقط الشطر الثاني من ت. والفعل أي: المضارع. والفاء أي: فاء الجواب. والرجا أي: حرف الرجاء: لعل. وحذفت الهمزة للتخفيف. ونصب أي: بأن مضمرة. وما أي: الفعل المضارع مع فاء الجواب واقعًا بعد حرف. وينتسب إلى التمني: يكون معناه منه. والفعل: مبتدأ خبره جملة نصب. وبعد: يتعلق بحال من الفعل، وفي: بنصب. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر نصب. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٦) ص١٥٥٤.

(٧) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي. كان ربيب عاصم وابن زوجته. توفي سنة ١٨٠. غاية النهاية ١: ٢٥٤.

(٨) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة غافر.

(٩) الآيتان ٣ و ٤ من سورة عبس.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن التأول بالعطف على توهم «أن» المصدرية قبل «أبلغ». فالفاء للعطف. وانظر الإتحاف ٢: ٢٧٦.

(١١) انظر التوطئة ص١٤١.

(١٢) التفصيل: أن الترجي إن أُشرب معنى التمني نصب جوابه بعد الفاء. وإلا فلا. الصبان ٣: ٣١٣.

(١٣) ت: اختار.

نعم. وفي «الارتشاف»:[١] وسُمع الجزم بعد الترجّي. فدلّ على صحّة[٢] مذهب الكوفيين.

٦٩٣ ـ وإن على اسم خالِصٍ فِعلٌ، عُطِفْ، تَنصِبُهُ «أنْ» ثابتًا، أو مُنحَذِفْ[٣]

قد تقدّم[٤] أنّ «أنْ» تُضمر جوازًا في موضعين: **أحدهما**: بعد لام «كي» إذا لم يكن معها «لا». وقد سبق بيانه. **والآخر**: بعد العاطف على اسم خالص. وهو المذكور في البيت. والعاطف المذكور هو الواو والفاء و«أو» و«ثمّ».[٥] فالواو كقوله:[٦]

* لَلُبسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَيني *

والفاءُ كقوله:[٧]

* لَولا تَوَقُّعُ مُعتَرٍّ، فأُرضِيَهُ *

و«أو» كقراءة غير نافع:[٨] ﴿أَو يُرسِلَ رَسُولًا﴾. و«ثمّ» كقوله:[٩]

* إنّي وقَتلِي سُلَيكًا، ثُمَّ أعقِلَهُ *

ونصّ بعضهم على أنّ ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

---

(١) في ٢: ٤١٩. (٢) زاد في ح: ترجيح.

(٣) جاز رفع «تنصب» في جواب «إن» مع حذف الفاء الرابطة والمبتدأ، لأن فعل الشرط مقدر ماضيًا. وسقط الشطر الثاني من ت. والثابت: المذكور. والمنحذف: المحذوف. وعلى: يتعلق بفعل محذوف يفسره عطف. وفعل: نائب فاعل للمحذوف. وأن: في محل رفع فاعل تنصب على الحكاية. والجملة خبر لمحذوف مع الفاء أي: فهو. وجملة عطف: مفسرة. وثابتًا: حال من «أن». وجعل «أن» مذكرًا بمعنى الحرف، وأنث من قبل بمعنى الكلمة. وسكن «منحذف» بحذف التنوين على لغة ربيعة.

(٤) في شرح البيت ٦٨٣.

(٥) ح ط: وثم وأو.

(٦) كذا. والشطر صدر بيت لميسون بنت بحدل روايته: «ولُبس»، وعجزه في س:

أَحَبُّ إلَيَّ، مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

الحماسة الشجرية ٢: ٥٧٣ وشرح الكافية الشافية ص١٥٥٧ والارتشاف ٢: ٤٢٢ والجنى الداني ١٥٧ والكتاب ١: ٤٢٦ والعيني ٤: ٣٩٧ والأشموني ٣: ٣١٣ والخزانة ٣: ٥٩٣. والشفوف: جمع شف. وهو ثوب رقيق. وتقر عيني: تهدأ نفسي وتطمئن.

(٧) صدر بيت لرجل من طيئ، عجزه في س:

ما كُنتُ أُوثِرُ إترابًا، علَى تَرَبِ

شرح الكافية الشافية ص١٥٥٨ والارتشاف ٢: ٤٢٢ والأشموني ٣: ٣١٤ والعيني ٤: ٤١١. والتوقع: الترقب والانتظار. والمعتر: المتعرض للمعروف. والإتراب: الغنى. والترب: الفقر.

(٨) الآية ٥١ من سورة الشورى. وأولها: ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكلِّمَهُ اللهُ إلّا وَحيًا، أو من وَراءِ حِجابٍ، أو يُرسِلَ...﴾. فالمصدر المؤول معطوف على «وحيًا». وفي حاشية ت عن التواتي إعراب لبعض مفردات الآية.

(٩) صدر بيت لأنس بن مدركة، عجزه:

كالثَّورِ، يُضرَبُ لَمّا عافَتِ البَقَرُ

الحيوان ١: ١٨ وشرح الكافية الشافية ص١٥٥٨ والارتشاف ٢: ٤٢٢ والأشموني ٣: ٣١٤ والعيني ٤: ٣٩٩. وسليك: اسم رجل.

تنبيهـات:

الأوّل: إنما قال «على اسم» ولم يقل «على مصدر» كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدر.[١] فإن ذلك لا يختصّ به، فتقول: لولا زيدٌ ويُحسنَ إليّ لهلكتُ.

الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤوّلًا بالفعل. واحترز به من نحو: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ. فإنه معطوف على اسم ولا يُنصب، لأنّ الطائر بمعنى: الذي يطير.[٢] ويخرج أيضًا بذكر «الخالص» العطفُ على مصدر مُتوهَم.[٣] فإنّه يجب فيه إضمار «أن» كما تقدّم.[٤]

الثالث: تجوّز في قوله «فِعلٌ عُطِفْ». فإنّ المعطوف، على التحقيق،[٥] إنّما هو المصدر.

الرابع: أشار بقوله «ثابتًا أو مُنحذِف» إلى جواز إظهار «أن» وإضمارها،[٦] بعد العاطف المذكور.

الخامس: أطلق في العاطف، ولم يُسمع في غير الأحرف الأربعة[٧]، كما تقدّم.

٦٩٤ ـ وشَذَّ حَذفُ «أنْ»، ونَصبٌ، في سِوَى ... مـا مَرَّ، فـاقبَـلْ مِـنـهُ مـا عَـدلٌ رَوَى[٨]

يعني: أنّ حذف أنْ» مع النصب، في غير المواضع المذكورة،[٩] شاذّ لا يُقبل منه إلّا ما نقله العُدول، كقول بعض العرب: «خُذِ اللِّصَ قَبلَ يأخذَكَ»،[١٠] ومُرْهُ يحفِرَها. وقرأ الحسن:[١١] ﴿قُلْ: أَفَغَيرَ اللهِ تأمُرُونِّي أَعبُدَ﴾؟ ومنه قول الشاعر:[١٢]

---

(١) أي: كاسم الذات.

(٢) يعني: لأنه اسم فاعل صلة «الذي». فهو في تأويل الفعل.

(٣) فوته في ت عن ابن غازي ٢:٢٧٦: مثاله: ما تأتينا فتحدثَنا.

(٤) في شرح البيت ٦٨٧.

(٥) ط: في الحقيقة.

(٦) س: إضمار أن وإظهارها.

(٧) زاد في ط: المذكورة.

(٨) سقط الشطر الثاني من ت. وشذ: خالف ما اطّرد من الكلام. وسوى ما مر أي: غير ما مضى ذكره في الأبيات ٦٨٣. ٦٨٨ و٦٩٢ و٦٩٣. واقبل: ارض ولا تدفع. والعدل: الثقة الضابط. وروى أي: من فصيح الكلام. وأن: في محل جر على الحكاية. وفي: تتعلق بالمصدر نصب، وقد تنازع فيها المصدران. وما: اسم موصول مضاف إليه. ومنه: متعلقان بحال من «ما» الثانية التي هي مفعول به لاقبل.

(٩) في شرح البيت ٦٨٣.

(١٠) مجمع الأمثال ١:٢٦٢. وانظر شواهد التوضيح ص١٧٨ ـ ١٨٠.

(١١) الآية ٦٤ من سورة الزمر. وفي النسخ: وقرئ.

(١٢) عجز بيت لعامر بن جوين، صدره:

فـلَم أرَ مِـثـلَهـا، خُـبـاسـةَ واجِـدٍ

الكتاب ١:١٥٥ وشرح الكافية الشافية ص١٥٥٩ والاختيارين ص١٣٦ والعيني ٤:٤٠١ والأشموني ١:٣٦١ و٣:٣١٥. يذكر إبلًا لامرئ القيس. والخباسة: الغنيمة. ونهنهت: زجرت وكففت. وأفعله أي: أن أفعل ما في نفسي من نية الغدر.

* ونَهنَهتُ نَفسِي، بَعدَما كِدتُ أفعَلَهْ *

تنبيهات:

الأوّل: فُهم من قوله «فاقبلْ مِنهُ ما عَدلٌ رَوَى» أنّه مقصور على السماع، فلا يُقاس[1] عليه. ونصّ على ذلك في غير هذا الموضع.[2] وقال في «التسهيل»:[3] وفي القياس عليه خلاف. انتهى. والجواز مذهب الكوفيّين ومن وافقهم، والصحيح قصره على السماع لقلّته.

الثاني: قد يُفهم، من قوله «وشذَّ حَذفُ أنْ ونَصبٌ»، أنّ حذفها ورفع الفعل ليس بشاذّ. وهو ظاهر كلامه في «شرح التسهيل».[4] فإنّه جعل منه قوله تعالى:[5] ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا﴾. قال: فيريكم: صلة لـ «أنْ» حُذفت وبقي «يريكم» مرفوعًا. وهذا هو القياس،[6] لأنّ الحرف عامل ضعيف، فإذا حُذف بطل عمله. انتهى. وهذا مذهب أبي الحسن. أجاز حذف «أنْ» ورفع الفعل دُون نصبه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ: أَفَغَيرَ اللهِ تَأمُرُونِّي أَعبُدُ﴾؟ وذهب قوم إلى أنّ حذف «أنْ» مقصور على السماع مُطلقًا، فلا يُنصب ولا يُرفع بعد الحذف إلّا ما سُمع. وإليه ذهب مُتأخّرو المغاربة. قيل: وهو الصحيح.

الثالث: ما ذكره من أنّ حذف «أنْ» والنصبَ في غير ما مرّ شاذّ ليس على إطلاقه، بل هو مُقيّد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء. وسيأتي.[7]

---

(١) ط: ولا يقاس.
(٢) شرح الكافية الشافية ص١٥٥٠.
(٣) ص٢٣٣.
(٤) في ١: ٢٣٤.
(٥) الآية ٢٤ من سورة الروم.
(٦) هذا يحتمل أن القياس هو الحذف والرفع، أو أنه الرفع وحده بعد حذف «أن» سماعًا. فقول المرادي: «ظاهر كلامه» فيه نظر. الصبان ٣: ٣١٥.
(٧) في شرح البيت ٧٠٣.

عوامل الجزم[١]

هي[٢] ضربانِ: أحدهما يطلب فعلًا واحدًا. والآخر يطلب فعلين. فالأوّل: أربعة أحرف ذكرها في قوله:[٣]

[ما يجزم فعلًا واحدًا]

٦٩٥ - بـ«لا» ولام، طالِبًا، ضَعْ جَزْما   في الفِعلِ، هكذا بـ «لَم» و«لَمّا»

أمّا «لا» فتكون للنهي نحو:[٤] ﴿لا تَحزَنْ﴾، وللدعاء نحو:[٥] ﴿لا تُؤاخِذْنا﴾. وأمّا اللام فتكون للأمر نحو:[٦] ﴿لِيُنفِقْ﴾، وللدعاء نحو:[٧] ﴿لِيَقْضِ عَلَينا رَبُّكَ﴾. ولذلك قال «طالبًا»، فشمل الأمر والنهي والدعاء.[٨] واحترز به من «لا» غير الطلبيّة وهي النافية والزائدة، ومن لامٍ غير طلبيّة[٩] كاللام التي ينتصب المضارع بعدها.

فأمّا «لا» فقال الشارح:[١٠] «تصحب فعلَ المخاطب والغائب كثيرًا. وقد تصحب فعل المُتكلّم». فسوّى بين المُخاطَب والغائب في الكثرة، ولم يفصل[١١] في المُتكلّم بين فعل الفاعل[١٢] وفعل المفعول.[١٣] وهو مُوافق لظاهر «الكافية»[١٤] و«التسهيل».[١٥] وفصّل

(١) الجزم في اللغة: القطع. وهو في الاصطلاح: قطع حركة أو حرف من آخر الفعل المضارع.
(٢) س: عوامل الجزم.
(٣) طالبًا أي: آمرًا أو ناهيًا أو داعيًا أو ملتمسًا. وضع جزمًا أي: أوقع الجزم. والفعل أي: المضارع. والإشارة إلى وضع الجزم. والباء: تتعلق بالمصدر «جزما». ولا: في محل جر على الحكاية. وطالبًا: حال من فاعل ضع. وفي: تتعلق بضع. والكاف: مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره محذوف هو متعلق: بلم. ولم: في محل جر على الحكاية. والجملة استئنافية.
(٤) الآية ٤٠ من سورة التوبة.
(٥) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. وفي النسخ: وتكون للدعاء.
(٦) الآية ٧ من سورة الطلاق.
(٧) الآية ٧٧ من سورة الزخرف. وفيما عدا الأصل: والدعاء نحو.
(٨) أغفل الالتماس، وفيه يكون الطلب من شخص إلى نظيره في المنزلة.
(٩) ت: اللام غير الطلبية.
(١٠) ص٦٩٢.
(١١) زاد في ت: أيضًا.
(١٢) ط: فعل الدعاء.
(١٣) في النسخ: والمفعول.
(١٤) شرح الكافية الشافية ص١٥٦٠. س: موافق للكافية.
(١٥) ص٢٣٥.

بعضهم فقال: إذا بُني الفعل للمفعول جاز دخول «لا» عليه سواء كان لمُتكلّم أو لمخاطَب أو لغائب، وإذا بُني للفاعل فالأكثر أن يكون للمُخاطب ويضعف للمُتكلّمِ نحو:[١]

* لا أعـرِفَـنْ رَبـرَبًـا، حُـورًا مَـدامِـعُـهُ *

والغائبِ نحو: لا يَخرجْ زيد.

وأمّا اللام فتدخل على فعل المفعول مُطلقًا نحو: لِأُعنَ بحاجتك، ولِتُعنَ بحاجتي، ولِيُعنَ زيد بالأمر. وتدخل على فعل الفاعل مُسندًا إلى الغائب نحو:[٢] ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعةٍ﴾، وإلى المُتكلّم مُشارَكًا نحو:[٣] ﴿ولْنَحمِلْ خَطاياكُم﴾، أو مُفرَدًا كقوله في الحديث:[٤] «قُومُوا فلأُصَلِّ لَكُم». وذكر الشارح[٥] أنّ دُخولها على مُضارع الغائب والمُتكلّم كثير. وذكر في «الكافية»[٦] أنّ دُخولها على مُضارع المُتكلّم قليل، لكنّه أكثر من دُخول «لا». وأما مُضارع المُخاطب المبنيّ للفاعل فدُخولها عليه قليل استغناءً بصيغة «افعَلْ». قالوا: وهي لغة رديّة.[٧] وقال الزجاجيّ:[٨] إنّها[٩] لغة جيّدة. ومن دخولها عليه قراءةُ عُثمان وأُبيّ وأنس:[١٠] ﴿فبِذٰلِكَ فلْتَفرَحُوا﴾،[١١] وقولُه في الحديث:[١٢] «لِتأخُذُوا مَصافَّكُم».

تنبيهـات:

الأوّل: زعم بعضهم أنّ أصل «لا» الطلبيّةِ لامُ أمر زيدت عليها ألف فانفتحت،[١٣] وزعم

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني، عجزه:

كـأنّ أبـكـارَهـا نِـعـاجُ دُوّارِ

ديوانه ص٤٢ والكتاب ٢: ١٥٠ والارتشاف ٢: ٥٤٣. وروى له عجز آخر. انظر الأشموني ٤: ٣ والعيني ٤: ٤٤١ وشرح الكافية الشافية ص١٥٦٨. والربرب: القطيع من بقر الوحش استعاره للنساء. والمدامع: جمع مدمع. وهو العين. والأبكار: جمع بكر. وهي الصغيرة. والنعاج: البقر الوحشي. والدوار: ما استدار من الرمل.

(٢) الآية ٧ من سورة الطلاق. وزاد في ط: مِن سَعتِهِ.

(٣) الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٤) شواهد التوضيح ص١٨٦. وانظر صحيح البخاري ١: ١٠٠ وصحيح مسلم ١٢: ٣٠٥ وشرح الكرماني ٤: ٤٥ وإعراب الحديث ص١٠٠ والمسند ٣: ١٣١. والرواية بلام التعليل. وفي النسخ: أو مفردًا وفي الحديث.

(٥) ص٦٩٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ص١٥٦٠.

(٧) ط: رديئة.

(٨) الجمل ص٢١٦ والارتشاف ٢: ٥٤٢. ت س: الزجاج.

(٩) ط: هي.

(١٠) عثمان هو ابن عفان، رضي الله عنه، وأنس: ابن مالك بن النضر خادم النبي، عليه السلام. روى القراءة عنه سماعًا، وتوفي سنة ٩١. غاية النهاية ١: ١٧٢.

(١١) الآية ٥٨ من سورة يونس. وانظر شواذ ابن خالويه ص٥٧.

(١٢) انظر تخريج أحاديث شرح الكافية ص٢١٤ ـ ٢١٦ وصحيح مسلم ٤: ٧٩ ومسند أحمد ٥: ٢٤٣. وفي النسخ: فلتأخذوا.

(١٣) ح: ففتحت.

السُّهيليّ. أنّها «لا» النافيةُ[١] والجزم بعدها بلام الأمر مُضمرةً قبلها، وحُذفت كراهةَ اجتماع لامين[٢] في اللفظ. وهما زعمان ضعيفان.

الثاني: لا يُفصل بين «لا» ومجزومها بمعموله إلّا في الضرورة، كقوله:[٣]

* ولا، ذا حَقِّ قَومِكَ، تَظلِمِ *

أراد: ولا تظلم ذا حقِّ قومك. قال في «شرح الكافية»:[٤] وهذا رديء لأنّه[٥] شبيه بالفصل بين الجارّ والمجرور. انتهى. وقال في «التسهيل»:[٦] وقد يليها معمول مجزومها. ولم يُنبّه على اختصاصه بالضرورة.[٧] وقد أجاز[٨] بعضهم، في قليل من الكلام، نحو: لا اليومَ تَضرِبْ زيدًا.

الثالث: في كلام ابن عُصفور والأُبّديّ ما يدلّ على جواز حذف مجزومها، إذا دلّ عليه دليل بـ «إلّا»،[٩] كقولك: اضربْ زيدًا إن أساء وإلّا فلا، أي: فلا تضربْه. قال في «الارتشاف»:[١٠] ويحتاج إلى سماع.

الرابع: حركة لام الطلب الكسر.[١١] قال في «التسهيل»:[١٢] وفتحها لغة. قلتُ: فتحها حكاه الفرّاء عن بني سُليم. فحُكي عنه مطلقًا كما في «التسهيل»، وعنه: تُفتح لفتحة الياء بعدها. فظاهر هذا أنّها لا تُفتح إذا انضمّ ما بعدها نحو: لِيُكرِمْ، أو انكسر نحو: لِتِئذَنْ. وعنه أيضًا ما نصّ عليه في سورة «النساء» وهو قوله:[١٣] وبنو سُليم يفتحونها إذا استُؤنفتْ.[١٤]

---

(١) ت س: «الناهية». وانظر الارتشاف ٢: ٥٤٣.

(٢) ح: اللامين.

(٣) قسيم بيت للوليد بن عقبة، تتمته:

وقالُوا: أخانا، لا تَخَشَّعْ لِظالِمٍ عَزِيزٍ،

الأشموني ٤: ٤ والهمع ٢: ٥٦ والدرر ٢: ٧١ والعيني ٤: ٤٤٤ وشرح الكافية الشافية ص١٥٧٨. وتخشع: تتخشع. وذا أي: صاحب. وفي الصبان ٤: ٤ وحاشية ط توجيهات بعيدة للمعنى والإعراب.

(٤) ص١٥٧٨.

(٥) في النسخ: وهو.

(٦) ص٢٣٥.

(٧) ت: في الضرورة.

(٨) المقرب ١: ٢٧٦ والارتشاف ٢: ٥٤٤. وانظر الشرح الكبير ٢: ١٨٩.

(٩) ط: قالا.

(١٠) في ٢: ٥٤٤. وقد حذف في حديث جريج: «أَنبِني صَومَعتَك من ذَهَبٍ. قالَ: لا، إلّا مِن طِينٍ» أي: لا تبنوها إلّا من طين. شواهد التوضيح ص١٩٥ ـ ١٩٧.

(١١) ح ط: الكسرة.

(١٢) ص٢٣٥.

(١٣) معاني القرآن ١: ٢٨٥. وفي حاشية ت: يعني أن الفراء ذكر في تفسير سورة النساء ما بعد «وبنو سليم».

(١٤) ح: استؤنف.

يريد أنهم لا يفتحونها إلّا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو «ثُمّ».(١)

الخامس: يجوز تسكين لام الطلب بعد الواو والفاء و«ثُمّ». وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد «ثُمّ» ولا قليل ولا ضرورة، خلافًا لمن زعم ذلك. ومذهب الأكثرين أنّ تسكينها حمل على عين «فَعِل».(٢) وردّه المصنّف(٣) بأنّ ذلك إجراء مُنفصل مُجرى مُتّصل،(٤) ومثله لايكاد يُوجد مع قلّته إلّا في الاضطرار. وهو عنده رجوع إلى الأصل لأنّ لهذه اللام الأصالةَ في السكون من وجهين: **أحدهما**: مُشترك وهو كون السكون مُقدّمًا على الحركة.(٥) **والثاني**: مُختصّ وهو أن يكون لفظها مُشاكلًا لعملها(٦) كما فُعل بباء الجرّ.

السادس: مذهب الجُمهور أنّ لام الأمر لا تُحذف إلّا في الشعر. ومنع المُبّرد حذفها في الشعر أيضًا، وإن كان النحويّون أنشدوا:(٧)

* مُحمّدُ، تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ *

فإنّه لا يُعرف قائله.(٨) ويحتمل أن يكون خبرًا وحُذفت الياء استغناء بالكسرة.(٩) وأجاز الكسائيّ حذفها بعد الأمر(١٠) بالقول، كقوله تعالى:(١١) ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ وذكر في «شرح الكافية»(١٢) أنّ حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

كثير مُطّرد. وهو حذفها بعد أمر بقول كالآية.

وقليل جائز في الاختيار.(١٣) وهو حذفها بعد قولٍ غيرِ أمر، كقوله:(١٤)

---

(١) الارتشاف ٢:٥٤١.

(٢) نحو: فَخِذٌ وكَتِفٌ وعَلِمَ ولَعِبَ، يسكن الحرف الثاني منه تخفيفًا.

(٣) شرح الكافية الشافية ص١٥٦٣ ـ ١٥٦٤.

(٤) يعني أن نحو «فخذ» كلمة واحدة، واللام بين كلمتين فهي معهما ثلاث كلمات. ت س: إجراء متصل.

(٥) أي: لأن الأصل في البناء أن يكون بالسكون.

(٦) المراد أن عملها الجزم ويكون بالسكون.

(٧) صدر بيت لأبي طالب، عجزه:

إذا ما خِفتَ، مِن شيءٍ، تَبالا

الكتاب ١:٤٠٨ والجنى الداني ص١١٣ والعيني ٤:٤١٨ والخزانة ٣:٦٢٩ والأشموني ٤:٥. والتبال: سوء العاقبة. س: أنشدوا قوله.

(٨) كذا. ونسب البيت أيضًا إلى حسان والأعشى.

(٩) يعني أنه «تفدي» ثم حذفت الياء.

(١٠) س: بعد لام الأمر.

(١١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(١٢) ص١٥٦٩ ـ ١٥٧٠.

(١٣) الاختيار: النثر. وفي حاشية س: «وقليل مخصوص... وليس مضطرًا». وهو من شرح الكافية الشافية.

(١٤) منصور بن مرثد. شرح الكافية الشافية ص١٥٧٠ والارتشاف ٣:٣٠٦ والجنى الداني ص١١٤ والعيني ٤:٤٤٤ والأشموني ٤:٤. ولديه دارها أي: لدى دارها. وحموها: أبو زوجها. وقوله «تئذن» أصله «تأذن». وكسر حرف المضارعة لغة.

قُـلتُ لِبَـوّابٍ، لَدَيـهِ دارُهـا: تِـئـذَنْ، فـإنّـي حَـمْـؤهـا وجـارُهـا

قال: وليس مضطرًا، لتمكّنه من أن يقول: إيذن. وليس لقائل أن يقول: إنّ هذا من تسكين المُتحرّك، على أن يكون الفعل مُستحقًّا للرفع فسُكّن[1] اضطرارًا، لأنّ الراجز لو قصد الرفع لتوصّل إليه مُستغنيًا عن الفاء. فكان يقول: تِئذنُ إنّي.

وقليل مخصوص بالاضطرار. وهو الحذف دُون تقدّم قول بصيغة أمر، ولا بخلافه،[2] كقول الشاعر:[3]

فلا تَستَطِلْ، مِنّي، بَقائي ومُدّتِي ولٰكِن يكُنْ لِلخَيرِ، مِنكَ، نَصِيبُ

وقال في «التسهيل»:[4] وتلزم في النثر في فِعل غير الفاعل المُخاطَب. وفي بعض النسخ:[5] «مُطلقًا خلافًا لمن أجاز حذفها في نحو: قل له لِيفعلْ». وهو خلاف ما في «الكافية» وشرحها.[6]

وأمّا «لم» و«لمّا» أُختُها فتنفيان المُضارع وتصرفان معناه إلى المُضيّ وِفاقًا للمُبرّد وأكثر المتأخّرين، لا لفظَ الماضي إلى المُضارع[7] خلافًا لأبي مُوسى ومَن وافقه. وهذا[8] قد نُسب إلى سيبويه. ويختلفان[9] في أمور:

الأوّل: أن النفي بـ «لم» لا يلزمُ اتّصالُه بالحال،[10] بل قد يكون مُنقطعًا نحو:[11] ﴿هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ، لَم يَكُن شَيئًا مَذكُورًا﴾؟ وقد يكون مُتّصلًا نحو:[12] ﴿ولَم أَكُنْ بِدُعائكَ ـ رَبِّ ـ شَقِيًّا﴾، بخلاف «لمّا» فإنّه يجب اتّصال نفيها بالحال.

---

(١) س: فيسكن.

(٢) س: «ولا يخالفه». وفي الحاشية: «ولا بغيرها». وهذه عبارة ابن مالك.

(٣) يخاطب الشاعر ابنه لما تمنى وفاته. مجالس ثعلب ص٤٥٦ وشرح الكافية الشافية ص١٥٧٠ والجنى الداني ص١١٤ والعيني ٤: ٤٣٠ والأشموني ٤: ٥.

(٤) ص٢٣٥. يتحدث عن لام الأمر. وفي ط: ويلزم.

(٥) هو في نسخة عليها خط المؤلف، كما جاء في حاشية مطبوعة التسهيل. وفي حاشية ت عن التواتي: يريد: سواء كان بعد «قل» أو «قلت» أو بعد غير القول كما تقدم في البيت: فلا تستطل...

(٦) ص١٥٦٥ ـ ١٥٦٦.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن التصرف في اللفظ أحسن من التصرف في المعنى.

(٨) سقطت من ط. والمشار إليه هو صرف لفظ الماضي إلى لفظ المضارع. يعني أن «لم» تنفي الماضي بصيغة المضارع، لأنها لنفي «فَعَلَ» أي ما كان من الأفعال الماضية، بخلاف «لا» و«لن». انظر الكتاب ١: ٤٦٠ والتوطئة ص١٤٧ والجنى الداني ص٢٦٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢٨١ وحاشية يس ٢: ٢٤٧.

(٩) أي: لم ولما. وانظر الجنى الداني ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(١٠) أي: زمن التكلم.

(١١) الآية ١ من سورة الإنسان.

(١٢) الآية ٤ من سورة مريم.

الثاني: أنّ الفعل بعد «لمّا» يجوز حذفه اختيارًا ـ وهو أحسن ما يُخرّج عليه قراءة:[١] ﴿وإنّ كُلًّا لَمّا﴾[٢] ـ ولا يجوز حذفه بعد «لم» إلّا في الضرورة، كقوله:[٣]

احفَظْ وَدِيعتَكَ الّتِي استُودِعتَها   يَومَ الأعازِبِ، إن وَصَلتَ، وإن لَمِ

الثالث: أنّ «لم» تُصاحب أدواتِ الشرط نحو: إن لم، ولو لم، بخلاف «لمّا».

الرابع: أنّ «لم» قد يُفصل[٤] بينها وبين مجزومها اضطرارًا، كقوله:[٥]

* كأنْ لَم، سِوَى أهلٍ مِنَ الوَحشِ، تُؤهَلِ *

قال في «التسهيل»:[٦] وقد يلي «لم» معمولُ مجزومها اضطرارًا. ولم يذكر ذلك في «لمّا». وقال في «شرح الكافية»:[٧] وانفردت «لم» بأشياء منها أن يُفصل[٨] بينها وبين مجزومها اضطرارًا. فهذا تصريح بانفراد «لم» بذلك. وفي «الارتشاف»:[٩] ولا يفصل بينها وبين معمولها إلّا في الشعر.

قلتُ ذكر المُصنّف في باب «الاشتغال» من «شرح التسهيل» أنّ لم ولن ولمّا الجازمة لا يلي الاسمُ واحدًا منها[١٠] إلّا في الضرورة، وحكمه حينئذ أن يُضمر له على سبيل الوجوب فعل يُفسّره [المشغول]،[١١] كما قال:[١٢]

ظُنِنتُ فَقِيرًا ذا غِنًى، ثُمَّ نِلتُهُ   فلَم ذا رَجاءٍ ألقَهُ، غَيرَ واهِبِ

فسوّى بين الثلاثة في الفصل باسم الاشتغال للضرورة.

---

(١) الآية ١١١ من سورة هود. وفي حاشية ت عن التواتي أن ابن الحاجب قدر: لما يتركوا أو يهملوا. وابن هشام قدر: لما يُوفّوا. انظر أمالي ابن الحاجب ص١٦٦ والمغني ص٣١٢.

(٢) سقط «اختيارًا.. لما» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(٣) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ص١٩١ والجنى الداني ص٢٦٨ والأشموني ٤:٦ والعيني ٤٤٣ والخزانة ٣:٦٢٨. وانظر الارتشاف ٣:٣١٢ وشرح المفصل ٨:١١١ وضرائر الشعر ص١٨٣. يريد: وإن لم تصل. والوديعة: الأمانة. ويوم الأعازب: يوم التباعد.

(٤) ت: «لم فصل». س ح: لم يفصل.

(٥) عجز بيت لذي الرمة، صدره:

فأضحَتْ مَغانِيها قِفارًا رُسُومُها

ديوانه ص٥٠٦ والجنى الداني ص٢٦٩ والأشموني ٤:٥ والعيني ٤٤٥. وأضحت: صارت. والمغاني: جمع مغنى. وهو المنزل. والقفار: جمع قفر. وهو الخالي. والرسوم: جمع رسم. وهو الأثر بلا شخص. وتؤهل: ينزل فيها.

(٦) ص٣٢٦.

(٧) ص١٥٧٧.

(٨) ط: أن الفصل.

(٩) كذا. وانظر منه ٢:٥٤٤ ـ ٥٤٦ و٣:١٠٨.

(١٠) انظر الإتحاف ٢:٢٧٧. وفي النسخ: أن لم ولما الجازمتين لا يلي الاسم واحد منهما.

(١١) زيادة من شرح التسهيل ٢:١٤١ ـ ١٤٢. ط: ما بعده.

(١٢) المغني ص٣٠٨ وشرح أبياته ٥:١٤٥ وبصائر ذوي التمييز ٤:٤٤٣ والمساعد ١:٤١٦ والخزانة ٣:٦٢٧. ونسب في حاشية ط إلى ذي الرمة. ونلته أي: الغنى. والرجاء: الأمل بالعطاء. وفقيرًا: حال من نائب الفاعل. وذا: مفعول ثان. وغير: حال من فاعل ألف. وفي النسخ: ألفِهِ.

الخامس: أنّ «لم» قد تُلغى[(١)] فلا يُجزم[(٢)] بها. قال في «التسهيل»:[(٣)] حملًا على «لا». وقال[(٤)] في «شرح الكافية»: حملًا على«ما». وهو أحسن، لأنّ «ما» يُنفى بها الماضي كثيرًا بخلاف «لا». وأنشد الأخفش على إهمالها:[(٥)]

لَولا فَوارِسُ، مِن ذُهلٍ، وأُسرتُهُم   يَومَ الصُّلَيفاءِ، لَم يُوفُونَ بالجارِ

ولم يذكر ذلك في «لمّا».

فإن قلت: فهل إهمال «لم» لغةٌ أم ضرورة؟[(٦)] قلتُ: نصّ بعض النحويّين على أنه ضرورة. وقال في «الكافية»:[(٧)] وشذّ. و[قال][(٨)] في «التسهيل»:[(٩)] وقد لا يُجزم بها. لم يخصّه بالضرورة. وصرح في أوّل «شرح التسهيل»[(١٠)] بأنّ الرفع لغة قوم.

تنبيهات:

الأوّل: قال في «التسهيل»:[(١١)] ومنها «لم» و«لمّا» أُختُها. يعني: من الجوازم. فقيّد «لمّا» بقوله «أُختها» احترازًا مِن «لمّا» بمعنى «إلّا»،[(١٢)] ومِن «لمّا» التي هي حرف وجوب لوجوب.[(١٣)] وكذلك فعل الشارح، وقال:[(١٤)] احترزتُ بقولي «أُختها» من «لمّا» الحينيّة،[(١٥)] ومن «لمّا» بمعنى «إلّا».[(١٦)] وقوله «الحينية»[(١٧)] هو على مذهب الفارسيّ.[(١٨)]

---

(١) سقط «فسوى بين... قد تلغى» من النسخ.
(٢) ت ح: وقد لا يجزم.
(٣) ص٢٣٦.
(٤) سقطت مما عدا الأصل. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٥٩١ و٢٠٨ و١٥٧٤.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٥٧٤ و١٥٩٢ والمحتسب ٢:٤٢ وشرح التسهيل ١:٢٨ والمغني ص٣٧٥ وشرح العمدة ١:١٢٤ والجنى الداني ص٢٦٦ والأشموني ٤:٦ والعيني ٤:٤٤٦ والخزانة ٣:٦٢٦. والصليفاء: تصغير صلفاء. وهو اسم موضع.
(٦) في النسخ: «لغة أو ضرورة» ط: ضرورة أو لغة.
(٧) شرح الكافية الشافية ص١٥٦١.
(٨) زيادة من ح.
(٩) ص٢٣٦.
(١٠) في ١:٢٨.
(١١) ص٢٣٥. ت س: «شرح التسهيل». انظر منه ٤:٦٣.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي نحو: نشدتك الله لمّا فعلت.
(١٣) ط: وجود لوجود.
(١٤) ص٦٩٣.
(١٥) زاد في ط: نحو: ﴿ولَمّا جاءَ أمرُنا﴾. وهو من الآية ٩٤ من سورة هود.
(١٦) زاد في ط: نحو: عزمتُ عليك لمّا فعلتَ أي: إلاّ فعلت.
(١٧) سقط «من لما بمعنى إلا وقوله الحينية» من النسخ.
(١٨) في حاشية ت عن الأشموني ٤:٧ ـ ٨: وتسمية الشارح... ابن خروف أنها حرف.

فإن قلتَ: فهلّا قَيّدَ في النظم. قلتُ: لا يحتاج إليه، لأنّ التي بمعنى «إلّا» يليها ماضي[١] اللفظ مُستقبل المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب[٢] يليها ماضي اللفظ والمعنى.[٣] وقد ذكر ذلك في أوّل[٤] «شرح التسهيل» فلا يحتاج إلى التقييد، لأنّهما لا يليهما مُضارع.

الثاني: حكى اللِّحيانيّ عن بعض العرب أنّه ينصب بـ«لم». وقال في «شرح الكافية»:[٥] زعم بعض الناس أنّ النصب بـ«لم» لغة، اغترارًا بقراءة بعض السلف:[٦] ﴿أَلَم نَشرَحَ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ بفتح الحاء، وبقول الراجز:[٧]

مِن أيِّ يَومَيَّ، مِنَ المَوتِ أَفِرْ … أَيَومَ لَم يُقدَرَ، أم يَومَ قُدِرْ؟

وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، فَفُتح[٨] لها ما قبلها، ثمّ حُذفتْ ونُويتْ.[٩]

الثالث: اختُلف في «لمّا» فقيل: مُركّبة من «لم» و«ما». وهو مذهب الجُمهور. وقيل: بسيطة.

[ما يجزم فعلين]

ثمّ. انتقل إلى ما يطلب فعلين من الجوازم، فقال:[١٠]

٦٩٦ ـ واجزِمْ بإنْ، ومَن وما ومَهما … أيٌّ مَتَى، أيّانَ أينَ، إذْ ما

٦٩٧ ـ وحَيثُما أنّى، وحَرفٌ «إذْ ما» … كإنْ، وباقِي الأدَواتِ أسما[١١]

---

(١) فاته أنها تدخل على الجملة الاسمية أو فيها، كما في الآيتين ٤ من سورة الطارق و٣٥ من سورة الزخرف.

(٢) ط: «وجود لوجود». وزاد في س: هي التي.

(٣) في حاشية ت عن الأشموني ٤: ٧ الآية ٥٨ من سورة هود.

(٤) سقطت من ط. وانظر ١: ٢٨ من شرح التسهيل.

(٥) ص١٥٧٥.

(٦) الآية ١ من سورة الانشراح.

(٧) الحارث بن المنذر. النوادر ص١٣ والجنى الداني ص٢٦٧ والممتع ص٣٢٢ وشرح الكافية الشافية ص١٥٧٥ والارتشاف ٢: ٥٢٢ والعيني ٤: ٤٤٧ والأشموني ٤: ٧٨.

(٨) ت: «يفتح». س: فتح.

(٩) كذا، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم» كما في شرح الكافية الشافية ص١٣٩٩ ـ ١٤٠٧، وحذف نون التوكيد وهي أحق بالإسهاب لا بالحذف. والظاهر أن الهمزة أبدلت ألفًا بعد نقل حركتها إلى الراء، ثم همزت الألف للتخلص من التقاء الساكنين. سر الصناعة ص٧٥ ـ ٨٣ والمحتسب ٢: ٣٦٦ والممتع ص٣٢٣ وشواهد التوضيح ص٨٢ ـ ٨٣.

(١٠) في النسخ: «ما يطلب من الجوازم فعلين فقال». وسقط الشطر الثاني والبيت الثاني من ت. وإن: في محل جر على الحكاية، عطف عليها ما بعدها حتى «أنى». بواو مذكورة أو محذوفة. وحذف مفعول «اجزم» للعلم به في البيت ٦٩٨. الصبان ٤: ١٤.

(١١) كإن أي: مثل إن. والأدوات: التي ورد ذكرها. وحذفت الهمزة الثانية من «أسماء» للتخفيف. وإذ ما: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره: حرف. وقدم الخبر للحصر تنكيتًا على من زعم أن «إذ ما» اسم. والكاف: صفة لحرف مضافة إلى «إن» على الحكاية. وأسما: خبر باقي.

هذه أدوات الشرط الجازمة، وهي كَلِمٌ وُضعتْ لتعليق جملة بجملة، تكون الأُولى سببًا والثانية مُسبَّبًا.(١) وهذه الكلم حرف واسم.

فالحرف «إن» وهي أُمّ الباب، و«إذما» عند سيبويه. وذهب المُبرّد، في أحد قوليه، وابن السّراج والفارسيّ(٢) إلى أنّها ظرف زمان زيدَ عليها «ما». قال(٣) في «شرح الكافية:(٤) «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه». فعلى مذهب سيبويه تكون «إذما» كـ «إنْ» في أنّهما موضوعان(٥) للتعليق المذكور، من غير إشعار بأمر آخر، وعلى مذهب القائلين بالظرفيّة(٦) تكون مُشعرة بالزمان. ويُجزم بها في الاختيار،(٧) خلافًا لمن خصّ ذلك بالشعر.(٨)

والاسم ظرف وغير ظرف. فغير الظرف: مَن وما ومهما:

فمَن : لتعميم أُولي العلم، [فتصدق على الإنسان وعلى الملَك والشيطان].(٩) وما: لتعميم ما تدلّ عليه، وهي(١٠) موصولة. وكلتاهما مُبهمة(١١) في أزمان الربط. ومهما: بمعنى «ما». ولا تخرج عن الاسميّة خلافًا لمن زعم أنّها تكون حرفًا، ولا عن الشرطيّة خلافًا لمن زعم أنها تكون استفهامًا،(١٢) ولا تُجرّ بإضافة ولا حرف جرّ بخلاف «من» و«ما». وقد وهم ابن عُصفور فزعم أنّه يجوز أن يدخل عليها حرف الجرّ.

وذكر في «الكافية»(١٣) و«التسهيل»(١٤) أنّ «ما» و«مهما» قد تردان ظرفي زمان. وقال في «شرح الكافية»:(١٥) جميع النحويّين يجعلون «ما» و«مهما» مثلَ «من»، في لُزوم التجرّد عن

(١) المراد بالجملة هنا مضمونها، فيكون مضمون الجملة الأولى سببًا حقيقيًّا أو مجازيًّا لمضمون الثانية. انظر المورد النحوي الكبير ص٢١ ـ ٢٢.

(٢) الكتاب ٢:٤٣٢ والأصول ٢:١٥٩ والإيضاح العضدي ١:٣٢١.

(٣) في النسخ: فقال.

(٤) ص١٦٢٢.

(٥) في النسخ: «فيما وضع». وفي حاشية ت عن التواتي أن «ما» هنا مصدرية أي: في الوضع.

(٦) فيما عدا الأصل: بأنها للظرفية.

(٧) الاختيار: النثر.

(٨) ط: بالضرورة.

(٩) زيادة من س و ح.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن الواو للحال أي: والحالة أنها موصولة.

(١١) س: «مبهمتان». وفي حاشية ت عن التواتي: «نحو: من يقم أقم معه. فزمان القيام مبهم لم تعينه بخلاف متى فإنها تستغرق جميع الأزمنة. فإذا قلت: متى تقم أقم معك، فكأنك، قلت: أي زمان قمت فيه أقم معك». فتأمله.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: نحو: مهما لي الليلة، أي: ما لي الليلة؟

(١٣) شرح الكافية الشافية ص١٦٢٠.

(١٤) ص ٢٣٦. ط: وفي التسهيل.

(١٥) ص١٦٢٥.

الظرفيّة، مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفُصحاء من العرب. وأنشد أبياتًا، قال ابنه بدر الدين:[١] لا أرى في هذه الأبيات حُجّة، لأنّه يصحّ تقديرهما[٢] بالمصدر.

وقال الزمخشريّ:[٣] هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يد له في علم العربيّة، فيضعها في غير موضعها ويحسب «مهما» بمعنى «متى»،[٤] ويقول: مهما جئتني أعطيتك. وهذا مِن وضعه وليس من كلام واضع العربيّة في شيء. ثمّ يذهب فيفسّر[٥] ﴿مَهما تأتِنا بِهِ مِن آيةٍ﴾ بمعنى الوقت، فيُلحد في آيات الله،[٦] وهو لا يشعر. وهذا وأمثاله ممّا يُوجب الجثوَ[٧] بين يدي الناظر في «كتاب» سيبويه. انتهى.

واختُلف[٨] في «مهما»، فقيل: إنّها بسيطة ووزنها «فَعلَى»، وألفُها إمّا للتأنيث، وإمّا للإلحاق، وزالَ التنوين للبناء.[٩] فهي على هذا من باب «سلس».[١٠] وقال ابن إياز: لو قيل: إنّها «مَفعَل»[١١] تحاميًا لذلك[١٢] لم أر به بأسًا.[١٣] وقال الخليل:[١٤] مُركّبة من «ما ما» الأولى للجزاء والثانية التي تُزاد بعد الجزاء، فأبدلوا من الألف الأُولى هاء كراهة للتكرير.[١٥] وقال الأخفش والزجّاج[١٦] ومن وافقهما: مُركّبة من «مه» بمعنى اسكتْ، و«ما» الشرطيّة. وأجازه سيبويه.[١٧]

وأمّا «أيّ» فهي عامّة في ذوي العِلم وغيرهم، وهي بحسَبما تُضاف إليه. فإن أُضيفت إلى

---

(١) شرح التسهيل ٤:٦٩.
(٢) أي: تقدير: ما ومهما. ح: «تقدير ما». ط: تقديرها.
(٣) الكشاف ٢:١٠٧.
(٤) ط: متى ما.
(٥) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف. وفي حاشية ت عن التواتي أن الدليل على عدم ظرفية «مهما» عود الضمير عليها. ومن آية: بيان للضمير المجرور.
(٦) زاد في ت و ح: تعالى.
(٧) في حاشية س: هو الجلوس على الركب.
(٨) الارتشاف ٢:٥٤٧.
(٩) في حاشية ت عن التواتي أن زوال التونين للبناء خاص بالإلحاق. أما التأنيث فيمنع التنوين في النكرة والمعرفة.
(١٠) فوقه في ت: يعني تكرُّر فائه.
(١١) انظر الإتحاف ٢:٢٧٧. وزاد في س: لجاز.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي أن الإشارة عائدة على «سلس»، وألف «مهما» على هذا أصلي منقلب عن ياء.
(١٣) البأس: الحرج.
(١٤) الكتاب ١:٤٣٣.
(١٥) س: التكرير.
(١٦) كذا. ومثله في الارتشاف ٢:٥٤٧. وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢:٣٦٩.
(١٧) الكتاب ١:٤٣٣.

ظرف مكان كانت ظرف كان، وإن أُضيفت إلى ظرف[١] زمان[٢] كانت ظرف زمان، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفًا.

والظرف زمانيّ ومكانيّ:

فالزمانيّ: متى وأيّانَ. فمتى: لتعميم الأزمنة. وأيّان: كمتى. وقيل: تُستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأُمور العظام.[٣] وكسر همزتها لغة سُليم، وقُرئ[٤] بها شاذًا. والجزم بها محفوظ خلافًا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه[٥] لقلّته.

والمكانيّ:[٦] أينَ وحيثُما ـ وهما لتعميم الأمكنة ـ وأنّى: ذكروها في ظروف المكان للعُموم،[٧] بمعنى: أينَ. وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال.[٨]

تنبيهات:

الأوّل: قد فُهم من كلامه أنّ «حيثُ» و«إذ» لا يجزمان إلّا مُقترنين[٩] بـ «ما»، كما لفظ بهما. وأجاز الفرّاء الجزم بـ «إذ»[١٠] و«حيثُ»، دُون «ما». وأمّا غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه «ما»، وهو: من وما ومهما وأنّى. وقسم يجوز فيه الأمران، وهو: إن وأيّ ومتى وأيّان وأين.[١١] وأجاز الكوفيّون زيادة «ما» بعد: مَن وأنّى، ومنع بعض النحويّين زيادتها بعد «أيّان». والصحيح ما تقدّم.

الثاني: ذكر في «الكافية»[١٢] و«التسهيل»[١٣] أنّ «إنْ» قد تُهمل حملًا على «لو»، كقراءة طلحة:[١٤] ﴿فإمّا تَرَينَ﴾[١٥] بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن «متى» قد تُهمل حملًا على «إذا»،

---

(١) ت ط: مكان أو إلى.
(٢) ح: الزمان.
(٣) في حاشية ت عن التواتي إيراد: ﴿أيّانَ مُرساها﴾؟ وهذا شاهد على الاستفهامية لا الشرطية.
(٤) المحتسب ١:٢٦٨. وهي في الاستفهامية أيضًا.
(٥) الكتاب ٢:٤٣٢.
(٦) ط: وأما المكاني.
(٧) سقطت من ط.
(٨) أي: بمعنى كيفما أو كيف.
(٩) س ح: مقرونتين.
(١٠) انظر شرح قواعد الإعراب ص٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(١١) سقطت من ت. ط: وأين وأيان.
(١٢) شرح الكافية الشافية ص١٥٩١ ـ ١٥٩٢.
(١٣) ص٢٣٧.
(١٤) طلحة: ابن سليمان السمان، مقرئ له الصدارة رويت عنه شواذ. غاية النهاية ١:٣٤١ والمحتسب ٢:٤٢.
(١٥) الآية ٢٦ من سورة مريم.

ومثّل بالحديث:(١) «إنّ أبا بَكرٍ رَجُلٌ أسِيفٌ، وإنَّهُ متَى يَقومُ مَقامَكَ لا يُسمِعُ النّاسَ». وفي «الارتشاف»:(٢) ولا تُهمل حملًا على «إذا»، خلافًا لزاعم(٣) ذلك. يعني: مَتَى.

الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم: إذا وكيف ولم.(٤) أمّا «إذا» فالمشهور أنّه لا يُجزم بها إلّا في الشعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام إذا زيد بعدها(٥) «ما» خلافًا لزاعم ذلك. وقوله في «التسهيل»:(٦) قد يُجزم بـ «إذا» الاستقباليّة حملًا على «متى»، يقتضي ظاهره جواز ذلك في قليل من الكلام. وقال في «الكافية»:

وشاعَ جَزمٌ بـ «إذا»، حَملًا على «مَتَى»، وذا في النَّثرِ لَن يُستَعمَلا(٧)

وأمّا «كيف» فيُجازى بها معنًى لا عملًا، خلافًا للكوفيّين. فإنّهم أجازوا الجزم بها قياسًا، ووافقهم قُطرب.

وأمّا «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجريّ إلى أنّه(٨) يُجزم بها في الشعر. وردّه المُصنّف في «شرح الكافية»،(٩) وقال في «التسهيل» في آخر «باب(١٠) عوامل الجزم»: والأصحّ امتناع حمل «لو» على «إن». وقال(١١) في «فصل»: لو: لم يُجزم بها إلّا اضطرارًا. وزُعِمَ(١٢) اطّرادُ ذلك على لغة. فظاهره موافقة ابن الشجريّ. ويتحصّل فيها ثلاثة مذاهب.(١٣)

---

(١) الحديث للسيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ تخاطب النبي ﷺ. مسند أحمد ٦:١٥٩ و٢١٠ و٢٢٤. والأسيف: الرقيق القلب السريع البكاء. ومقامك أي: في الصلاة. وانظر شواهد التوضيح ص١٧ ـ ١٩.

(٢) في ٢:٥٤٨.

(٣) ط: لمن زعم.

(٤) أغفل أيضًا ما أجازه الكوفيون واختاره هو، من جزم المسبب عن صلة «الذي» وفروعه، وعن صفة النكرة الموصوفة. نحو: الذي يأتيني أحسِنْ إليه. وكل رجل يأتيني أكرِمْه. الصبان ٤:١٣ عن الهمع.

(٥) ينفي أن تجزم «إذا ما» في النثر. واستشكل عليه بعض قراءات فعلق بما يلي: علّه: إلّا إذا زيد بعدها. انظر الارتشاف ٢:٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٦) ص٢٣٧. وقد جعل الجزم في النثر نادرًا، واستشهد بقول النبي ـ عليه السلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أخذتُما مَضاجِعَكما تُكبِّرا أربعًا وثلاثينَ». شواهد التوضيح والتصحيح ص١٨.

(٧) كذا، ومثله في الأشموني ٤:١٣. وفي شرح الكافية الشافية ص١٥٧٩:

وشَذَّ جَزمٌ بـ «إذا» في الشِّعرِ ولَيسَ ذاكَ جائزًا في النَّثرِ

وسقط أكثر البيت من ت و س و ط.

(٨) فيما عدا الأصل: أنها. (٩) ص١٦٣٣.

(١٠) سقطت مما عدا الأصل. والقول ليس في آخر الباب، بل في ثلثه الأول ص٢٣٧ من التسهيل. هذا إذا جعلنا الفصول من الباب.

(١١) ص٢٤٠. وهذا القول مناقض للذي قبله.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: قال شيخنا: «زعم» البناء للمفعول.

(١٣) ت: أقوال.

وذكر بعضهم أنّ من الجوازم «مَهمَن».[1] وقال قُطرب: لم يُحمل[2] الجزم بها عن فصيح.

[حال فعلَي الشرط]

٦٩٨ ـ فِعلَينِ يَقتَضِينَ، شَرطًا قُدِّما يَتلُو الجَزاءُ، وجَوابًا وُسِما[3]

يعني: أنّ كُلًّا من أدوات الشرط يقتضي[4] جملتين تُسمّى الأُولى شرطًا والثانيةُ جزاء وجوابًا[5] أيضًا. ويجب كون الأُولى فعليّة. وأما الثانية فحقّها أن تكون فعليّة، وقد تكون اسميّة. وسيأتي.[6]

فإن قلتَ: لمَ قال «فعلين» ولم يقل «جُملتين»؟ قلتُ: للتنبيه على أنّ حقّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين،[7] وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

تنبيهان:

الأوّل: فُهِم من قوله «يتلو الجزاءُ» أنّه لا يتقدّم. فإن تقدّم على أداة الشرط شبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه، وليس إيّاه. هذا مذهب جُمهور البصريّين، وذهب الكوفيّون والمُبرّد وأبو زيد إلى أنّه هو[8] الجواب نفسه. والصحيح الأوّل.

الثاني: قد يُؤخذ من قوله «يَقتَضِينَ» أنّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معًا، لاقتضائها لهما. أمّا الشرط فنُقل الاتّفاق على أنّ الأداة جازمة له، وشذّ المازنيّ. فعنه في قولٍ أنّه مبنيّ[9] هو وفعل الجزاء، وعنه في قولٍ أنّه مُعرب وفعل الجزاء مبنيّ. وأمّا الجزاء ففيه أربعة أقوال:[10] **الأوّل:** أنّ الأداة هي الجازمة له. قيل: وهو مذهب المُحقّقين من البصريّين.

---

(١) ت: «كي». س ح: «كم». والذاكر «مهمن» هنا هو أبو العباس محمد الحلواني. الارتشاف ٢:٥٤٨.

(٢) س ح: لم يحفظ.

(٣) يقتضي: يطلب. والشرط: شيء يتعلق به آخر يوجد لوجوده ويفقد لعدمه. ويتلوه: يقع بعده. ووسم أي: سمي. وفي حاشية الخضري ٢:١٢٢ أن فعلين: مفعول به لـ «اجزم» في البيت ٦٩٦، وأن شرطًا: مفعول «يقتضين». والصواب أن فعلين مفعول مقدم ليقتضي، وشرطًا مفعول ثان مقدم لـ «وسم» عطف عليه «جوابًا»، والألف في «وسما» في محل رفع نائب فاعل هو في الأصل مفعول أول. والجملة صفة فعلين، لا استئنافية خلافاً لمن زعم ذلك. وجملة يتلو الجزاء: صفة ثانية لـ «شرطًا» حذف الرابط. والتقدير: يتلوه. والضمير المتصل في «يقتضين» لأدوات الشرط. وقد اضطرب المعربون في هذا. انظر تمرين الطلاب ص١١٣ وحاشية الخضري والصبان. وفيما عدا الأصل: «شرط». فهو خبر لمبتدأ تقديره: أولهما. وفي حاشية ت: «شرطًا» مصححًا عليها مرتين. وجملة يقضين: حال من الأدوات الواردة في البيت ٦٠٦ وأول ٦٩٧. وما بينهما اعتراض. وجملة قدم: صفة أولى لـ «شرطًا». وجملة وسمًا: صفة لفعلين.

(٤) ط: تقتضي.

(٥) أي: نتيجة مترتبة على الشرط. وهذا اصطلاح. والجزاء في اللغة: الثواب أو العقاب. والجواب فيها: ما وقع في مقابلة كلام السائل. ت ح: جوابًا وجزاء.

(٦) في شرح البيت ٧٠١.

(٧) ت ح: فعليتين.

(٨) سقطت من ط.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: مبني على السكون إذا كان مضارعًا. وإن كان ماضيًا فلا محل له.

(١٠) الارتشاف ٢:٥٥٧. والخامس ما ذكره قبل عن المازني، والسادس أن فعلي الشرط والجواب تجازما. التصريح ٢:٢٤٨.

وعزاه السيرافيّ إلى سيبويه.[١] وذهب الأخفش[٢] إلى أنّ الجزم بفعل الشرط، واختاره في «التسهيل».[٣] وقيل: بالأداة والفعل معًا. ونُسب إلى سيبويه والخليل. وقيل: بالجِوار. وهو مذهب الكوفيّين.

٦٩٩ ـ وماضِيَينِ، أو مُضارِعَينِ   تُلفِيهِما، أو مُتَخالِفَينِ[٤]

إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صُور، لأنّ الشرط له ثلاثة أحوال: إمّا[٥] أن يكون ماضي اللفظ أو مُضارعًا عاريًا من «لم» أو مصحوبًا بها، والجزاء كذلك. والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، منها ثمانية تجوز في الاختيار[٦] وواحد مُختلف فيه. وهو[٧] أن يكون الشرط مُضارعًا[٨] والجزاء ماضيًا عاريًا من «لم».[٩] فمذهب الجُمهور أنّه لا يجوز إلّا في الشعر، ومذهب الفرّاء[١٠] والمُصنّف جوازه في الاختيار.

واستدلّ المُصنّف[١١] بقوله ﷺ:[١٢] «مَن يَقُمْ لَيلةَ القَدْرِ إيمانًا واحتِسابًا غُفِرَ لَهُ ما تَقدَّمَ مِن ذَنبِهِ»، وبُورود ذلك في أبيات لم يُضطرّ قائلها إلى ذلك. ثمّ تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح. فإنّ كونهما ماضيين وضعًا[١٣] أو بمُصاحبة «لم» أحدُهما أو كلاهما،[١٤] أو مُضارعين دُون «لم»، أولى من سوى ذلك.

٧٠٠ ـ وبَعدَ ماضٍ، رَفعُكَ الجَزا حَسَنْ   ورفعُهُ، بَعدَ مُضارِعٍ، وَهَنْ[١٥]

---

(١) الكتاب ١:٤٣٥.
(٢) كذا. والخليل سبقه إليه. انظر الكتاب ١:٤٣٥.
(٣) ص٢٣٧. وفي حاشية ت عن التواتي: لأن الفعل أصل في العمل ولا يعترض بأن الفعل لا يعمل في جنسه، لأن الاسم وهو فرع في العمل يعمل في جنسه نحو: زيد قائم، وفي غيره نحو: من يعمل سوءًا.
(٤) تلفيهما: تراهما. فعل يتعدى إلى مفعولين. ومتخالفين أي: أحدهما ماض والآخر مضارع: وسقط الشطر الثاني من ت. وماضيين: مفعول ثان مقدم لتلفي. والجملة معطوفة على يقتضين. ومتخالفين: معطوف على مضارعين.
(٥) ط: «أحدها». وسقطت من ح.
(٦) الاختيار: النثر.
(٧) س: وواحدة مختلف فيها وهي.
(٨) زاد في ح: «عاريًا من لم». وانظر التصريح ٢:٢٤٩.
(٩) يعني لأنه ماض لفظًا، لا معنى بكونه مضارعًا منفيًا بـ«لم».
(١٠) معاني القرآن ٢:٢٧٦ ـ ٢٧٩.
(١١) شرح الكافية الشافية ص١٥٨٥ ـ ١٥٨٧.
(١٢) شرح التوضيح والتصحيح ص١٤ ـ ١٧ وشرح التسهيل ٤:٩١ وشرح الكافية الشافية. وانظر شرح التسهيل ٢:٢٠٥ والبخاري ٣:٥٩ ومسلم ص٥٢٤ والنسائي ٨:١٨. وزاد في ت: شرف وكرم.
(١٣) أي: في الوضع اللغوي. والمراد الماضي اللفظي.
(١٤) أحد: فاعل المصدر مصاحبة. ولم: في محل جر مضاف إليه على الحكاية، من إضافة المصدر إلى مفعوله. وكلاهما: معطوف على الفاعل. ت: كليهما.
(١٥) الماضي أي: الفعل الماضي لفظًا أو معنى، وهو فعل الشرط. والجزا: جواب الشرط إذا كان فعلًا ضارعًا. وبعد: =

يعني: أنّ الجزاء إذا كان مُضارعًا والشرط ماضيًا جاز جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالى:[١] ﴿مَن كانَ يُرِيدُ حَرثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرثِهِ﴾، ومن الرفع قول زُهير:[٢]

وإن أتاهُ خَليلٌ، يَومَ مَسألةٍ، يَقُولُ: لا غائبٌ مالِي، ولا حَرِمُ

ونصّ الأئمة على جوازه[٣] في الاختيار مُطلقًا، وزعم بعضهم أنّه لا يجيء في الكلام الفصيح إلّا مع «كان»، وقال بعض المُتأخّرين: لا أعلمه جاء في الكلام. وقد صرّح الناظم بأنّ الرفع حسن.

فإن قلتَ: فأيّ الوجهين أحسنُ؟ قلتُ: زعم بعض المتأخّرين أنّ الرفع أحسن من الجزم. والصواب عكسه. وقال في «شرح الكافية»:[٤] الجزم مُختار،[٥] والرفع جائز كثير.

تنبيه:[٦] اختلف النحويون في تخريج الرفع، فذهب سيبويه[٧] إلى أنه على تقدير التقديم وجوابُ الشرط محذوف، وذهب الكوفيّون والمُبرّد[٨] إلى أنّه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنّه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضعف عن العمل في الجواب.

وإذا كان الشرط والجزاء مُضارعين وجب جزمهما نحو:[٩] ﴿وإن تُبدُوا ما في أنفُسِكُم، أو تُخفُوهُ، يُحاسِبْكُم بِهِ اللهُ﴾. وقد يجيء الجواب مرفوعًا، والشرط مضارع مجزوم كقوله:[١٠]

= ظرف في الموضعين للمصدر رفع. والجزاء حذفت الهمزة منه للتخيف. وأراد بالمضارع ما لم ينف بـ «لم». ح: «وبعد غيره ارتفاعه وهن». وسقط هذا الشطر من ت. وقوله حسن يعني أن الجزم أحسن. ورفعه أي: الجزاء. والجزا: مفعول به للمصدر. وقد أضيف المصدر إلى فاعله في المعنى. وفي العجز أضيف إلى مفعوله في المعنى.

(١) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٢) ديوانه ص١٠١ والكتاب ١: ٤٣٦ وشرح الكافية الشافية ص١٥٨٩ والعيني ٤: ٤٢٩ والأشموني ٤: ١٧. والخليل: الفقير. والمسألة: السؤال للحاجة. والحرم: الممنوع. ط: مسغبة.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: على جواز الجزم». انظر الهمع ٢: ٦٠. والظاهر أن المراد هو جواز الرفع. الإتحاف ٢: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٤) ص١٥٨٨ ـ ١٥٨٩.

(٥) أي: يختاره ويفضله. ت س: «الجزم يختار». ح: يختار الجزم.

(٦) ط: فائدة.

(٧) الكتاب ١: ٤٣٦.

(٨) المقتضب ٢: ٦٨. والظاهر من العبارة أن المحذوف هو الفاء وحدها، والجملة الفعلية في محل جزم. والراجح أن المحذوف هو الفاء مع مبتدأ بعد، والجملة الاسمية في محل جزم، والفعلية خبر. شرح المفصل ٨: ١٥٨ وإعراب الجمل ص١٠٤ ـ ١٠٥.

(٩) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. وزاد في ح: قوله تعالى.

(١٠) جرير بن عبدالله البجلي. السيرة ص٥٠ والكتاب ١: ٤٣٦ وشرح الكافية الشافية ص١٥٩٠ والارتشاف ٢: ٥٥٥ والأشموني ٤: ١٨ والعيني ٤: ٤٣٠ والخزانة ٣: ٣٩٦. ويصرع: يغلب ويقع. قلت: حمل جملة «تصرع» على أنها خبر «إنّ» وحذف الجواب أولى، وإن كان فعل الشرط مضارعًا، لأن ذلك جائز في الشعر. وانظر قول ابن الأنباري بعد والارتشاف ٢: ٥٥٥

يـا أقـرَعُ بـنَ حـابِـسٍ، يـا أقـرَعُ إنَّـكَ إنْ يُـصـرَعْ أخُـوكَ تُـصـرَعُ

وإليه الإشارة بقوله «ورفعُهُ، بعَدَ مُضارعٍ، وَهَنْ» أي: ضعف.

فإن قلتَ: فهل[١] يطّرد أو يختصّ بالضرورة؟ قلتُ: نصّوا على أنه ضرورة. وهو ظاهر كلام سيبويه، لأنّه قال:[٢] «وقد جاء في الشعر». وقال ابن الأنباريّ[٣] في «إن تَزرْني أزرْك»: الاختيار الجزم، وإنّما يحسن الرفع هنا إذا تقدّم ما يطلب الجزاء قبل «إن» كقولهم: طعامَك إن تزرنا تأكلُ. تُقديره:[٤] طعامَك تأكلُ إن تزرْنا. انتهى.[٥] وصرّح في بعض نسخ «التسهيل»[٦] بأنّه ضرورة، وفي بعضها بقلّته ولم يخصّه بالضرورة. وقال في «شرح الكافية»:[٧] وقد يجيء الجواب مرفوعًا والشرط مضارع مجزوم. ومنه قراءة طلحة بن سليمان:[٨] ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكُكُمُ المَوتُ﴾.

تنبيهـات:

الأول: اختُلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المُبرّد إلى أنّه على حذف الفاء مُطلقًا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو «إنّك» في البيت ـ فالأَولى أن يكون على التقديم والتأخير ـ وبين ألّا يكون قبله ما يمكن أن يطلبه. فالأولى أن يكون على حذف الفاء. وجوّز العكس. وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلّا فعلى التقديم والتأخير.

الثاني: أطلق في قوله «بَعدَ مُضارعٍ[٩]»، وقيّده في بعض نسخ «التسهيل»[١٠] بألّا يكون منفيًا بـ«لم»، وجعل رفع الجزاء بعد المنفيِّ بـ«لم» كثيرًا[١١] كرفعه بعد الماضي.

الثالث: قد يظهر من قوله «رَفعُكَ الجَزا» موافقة المُبرّد في أنّه على تقدير الفاء لتسميته جزاءً، ويحتمل أن يكون سمّاه جزاء باعتبار حالة الجزم، وإن لم يكن جزاء إذا رُفع.

---

(١) ت: هل.
(٢) الكتاب ١:٤٣٦. وفيما عدا الأصل: فإنه قال.
(٣) الارتشاف ٢:٥٥٤.
(٤) ط: وتقديره.
(٥) سقطت من س.
(٦) ص٢٣٧. وفيما عدا الأصل: أنه.
(٧) ص١٥٩٠. وانظر شواهد التوضيح ص١٧٦ ـ ١٧٧.
(٨) الآية ٧٨ من سورة النساء.
(٩) زاد في س: وهن.
(١٠) ص٢٣٧.
(١١) سقط «بلم كثيرًا» من النسخ، ثم أقحم في ت: كثيرًا.

[اقتران الجزاء بالفاء]

٧٠١ ـ واقرُن بِفا حَتمًا جَوابًا، لَو جُعِلْ شَرطًا لِ «إن»، أو غَيرِها، لَم يَنجَعِلْ[1]

أصل جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحًا، لجعله شرطًا. فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء، يقترن بها. وذلك إذا كان ماضيًا مُتصرِّفًا[2] مُجرّدًا من «قد» وغيرها، أو مُضارعًا مُجرّدًا، أو منفيًّا بـ «لا» أو «لم».[3] قال الشارح:[4] ويجوز اقترانه بها، فإن كان مُضارعًا رُفع. وذلك نحو قوله تعالى[5]: ﴿إن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فصَدَقَتْ﴾، وقوله تعالى:[6] ﴿فمَن يُؤمِن بِرَبِّهِ فلا يَخافُ بَخسًا ولا رَهَقًا﴾. انتهى. وهو مُعترَض من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنّ قوله «ويجوز اقترانه بها» يقتضي ظاهره أنّ الفعل هو الجواب، مع اقترانه بالفاء. والتحقيق أنّ الفعل حينئذ[7] خبر مبتدأ[8] محذوف، والجواب جملة اسميّة.

قال في «شرح الكافية»:[9] فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ.[10] ولولا ذلك لحُكم بزيادة الفاء وجُزم الفعل، إن كان مُضارعًا. وقال الشيخ أبو حيّان:[11] ولو قيل: «ربطُ الجملة الشرطيّة بالمُضارع له طريقان: أحدهما بجزمه، والآخر بالفاءِ ورفعِه» لكان قولًا.

الثاني[12]: أنّ ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مُطلقًا. وليس كذلك، بل الماضي

---

(١) اقرن: اربط، أي: صل الجواب بالفاء. وحذفت همزة الفاء للتخفيف. والحتم: الوجوب. وغيرها أي: من أدوات الشرط. ولم ينجعل: لم يطاوع أي: لم يصر شرطًا. يريد: لم يصلح لأن يكونه. والفاعل يعود على «جوابًا». والجملة جواب لو. والجملة الشرطية من «لو» وما بعدها: صفة لـ «جوابًا». ح: «لن يجعل». وسقط الشطر الثاني من ت. وفا: مجرورة بكسرة على الهمزة المحذوفة. ويجوز أن تقدر على الألف والفاء منونة وتجعل الألف حرف إعراب. انظر البيت ٦٤٢. وحتمًا مفعول مطلق نائب عن مصدر اقرن. وجوابًا: مفعول به. وشرطًا: مفعول به ثان لجعل. وإن: في محل جر على الحكاية. وغير: معطوف عليها. وحذف مفعول «ينجعل» لدلالة ما قبله عليه. وتعدية هذا الفعل من غريب التركيب.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «احترز من عسى وأوشك وغيرهما من أفعال المقاربة، لأنها للتقريب و«إن» للاستقبال، فتنافيا». قلت: وكذلك الجوامد نحو: ليس ونعم وبئس وحبذا وأكرم به وقلّما وطالما...

(٣) ت: «أو لن». وفي الحاشية عن التواتي: «يعني: نحو هل وما ولا وإن». قلت: فات المرادي أن يقيد الماضي والمضارع بعدم تقدم المعمول عليهما. ولو تقدم المعمول وجبت الفاء أو قدر للمعمول فعل محذوف يفسره المذكور، خلافًا للكسائي. ويقدر مثل ذلك لما تقدم على فعل الشرط خلافًا له ولبعض الكوفيين. انظر الارتشاف ٢: ٥٥١ ـ ٥٥٨ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٣٤ ـ ٢٣٦.

(٤) ص٧٠٠.

(٥) الآية ٢٦ من سورة يوسف. وقبل أي: قدام.

(٦) الآية ١٣ من سورة الجن. والبخس: النقص من الحسنات. والرهق: الظلم بزيادة السيئات.

(٧) ط: حينئذ أن الفعل.

(٨) ت: «ابتداء». وهذا التقدير يقتضي وجوب الفاء، وهو خلاف ما نص عليه الشارح وتعقبه المرادي. انظر الصبان ٤: ٢٢.

(٩) ص١٥٩٤ ـ ١٥٩٥.

(١٠) زاد في ح: محذوف.

(١١) الارتشاف ٢: ٥٥٧.

(١٢) ط: والثاني.

المُتصرّف المُجرّد[1] على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء. وهو ما كان مُستقبلًا،[2] ولم يُقصد به وعد أو وعيد نحو: إن قام زيد قام عمرو. وضرب يجب اقترانه بالفاء. وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنى نحو: ﴿إن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فصَدَقَتْ﴾، و«قد» معه مُقدّرة. وضرب يجوز اقترانه بالفاء. وهو ما كان مُستقبلًا،[2] وقُصد به وعد أو وعيد كقوله تعالى:[3] ﴿ومَن جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فكُبَّتْ وُجُوهُهُم فِي النّارِ﴾. وقد نصّ المُصنّف على هذا التفصيل في «شرح الكافية».[4]

الثالث:[5] أنه مثّل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى: «فصَدَقَتْ». وليس كذلك، بل هو مثال الواجب.[6]

وإذا[7] كان الجواب لا يصلح لأن يُجعل شرطًا وجب اقترانه بالفاء، ليُعلم ارتباطه[8] بالأداة. وذلك إذا كان جملة اسمية، أو فعليّة طلبيّة، أو فعلًا غير مُتصرّف، أو مقرونًا بالسين أو «سوف» أو «قد»،[9] أو منفيًّا بـ «ما» أو «لن» أو «إن»، أو يكون قَسمًا[10] أو مقرونًا بـ «رُبّ». فهذه الأجوبة تلزمها الفاء، لأنّها لا يَصلح جعلها شرطًا. وخطبُ التمثيل سهل.

وقد تحذف الفاء الواجبُ ذكرُها للضرورة. كقوله:[11]

* مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها *

وقال الشارح:[12] لا يجوز تركها إلّا في ضرورة أو نُدور. ومثّل النُّدور بما أخرجه

---

(1) ح: المتجرد.
(2) زاد في ط: معنى.
(3) الآية ٩٠ من سورة النمل. ط: نحو.
(4) ص١٥٩٥ ـ ١٥٩٦. قلت: ومما يجوز فيه الاقتران بالفاء أيضًا الفعل المضارع المنفي بـ «لا». انظر إعراب الجمل ص٢٣٣ ـ ٢٣٤.
(5) ط: والثالث.
(6) ط: للواجب.
(7) ت س: وإن.
(8) فيما عدا ت: ارتباطها.
(9) قلت: وكذلك إذا كان الفعل مقرونًا بأداة شرط أو «إنّما» أو «كأنّما». انظر إعراب الجمل ص٢٣٢ ـ ٢٣٣ والصبان ٤: ٣٠. ثم إن كان فعل الشرط ماضيًا جاز عدم الفاء و«إذا»، لأن الجزم غير واجب. انظر البيت ٧٦٢ وتعليقنا عليه.
(10) في حاشية ت عن التواتي: «نحو: إن يقم زيد فوالله لأكرمنّه». قلت: وجواب الشرط «إذا» يجوز اقترانه بـ «إن» النافية، فلا تلزمه الفاء. نحو قوله تعالى: ﴿وإذا رأَوكَ إن يَتَّخِذُونَكَ إلاّ هُزُوًا﴾. وكذلك الآية ٣٦ من سورة الأنبياء. فليتأمل.
(11) صدر بيت لعبدالرحمن بن حسان، عجزه في س و ح:

والشَّرُّ بالشَّرِّ، عِندَ اللهِ مِثلانِ

الكتاب ١: ٤٥٣ وشرح الكافية الشافية ص١٥٩٧ والارتشاف ٢: ٥٥٤ و٣: ٣٠٥ والجنى الداني ص٦٩ والعيني ٤: ٤٢٣ والخزانة ٣: ٦٤٤ والأشموني ٤: ٢٠.
(12) ص٧٠١ ـ ٧٠٢.

البخاريّ،(١) من قوله ﷺ(٢) لأبيّ بن كعب:(٣) «فإن جاءَ صاحِبُها وإلّا استَمتِعْ بِها». وعن المُبرّد إجازة حذفها في الاختيار.(٤) وقد جاء حذفها وحذف المُبتدأ في قوله:(٥)

* بَنِي ثُعَلٍ، مَن يَنكَحِ العَنزَ ظالِمُ *

فإن قلتَ: ما هذه الفاء التي في جواب الشرط؟ قلتُ: هي فاء السبب الكائنة في نحو: يقوم زيد فيقوم عمرو. وتعيّنت هنا للربط لا للتشريك. وزعم بعضهم أنّها عاطفة جملةً على جملة، فلم تخرج عن العطف. وهو بعيد.(٦)

[نيابة إذا عن الفاء]

٧٠٢ ـ وتَخلُفُ الفاءَ «إذا» المُفاجأهْ كـإن تَـجُـدْ إذا لَنا مُكافأهْ(٧)

يعني أنّ «إذا» المُفاجاةِ قد تقوم مقام الفاء وتخلفها في الربط، ولا يكون ذلك إلّا في الجُملة الاسميّة. وقد فُهم من قوله «وتخلُفُ الفاءَ» فائدتان:(٨) **الأولى**: أنّ الربط بـ «إذا» نفسها خلافًا لمن ذهب إلى أن الربط بالفاء مُقدّرة قبلها. **والثانية**: أنّه لا يجوز الجمع بين الفاء و«إذا» في الجواب، وإن كان ذلك جائزًا في غيره،(٩) لكونها نائبةً عنها كما نصّ عليه بعض النحويّين.

فإن قلتَ: أطلق في قوله «تخلُفُ الفاءَ»، وإنّما يكون ذلك في الجملة الاسميّة لا مُطلقًا، بل بثلاثة شروط: **الأوّل**: ألّا تكون طلبيّة نحو: إن عصَى زيدٌ فويلٌ له.(١٠) **والثاني**: ألّا تدخل

(١) في ١:٣٣ برواية أخرى. والحديث موضوعه اللُّقَطة. انظر سنن أبي داود ٢:١٣٤ والمسند ٣:٤٠٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٣ ـ ١٣٦.

(٢) زاد في ت وح: وشرف وكرم.

(٣) زاد في ح: رضي الله عنه.

(٤) الاختيار: النثر. ونُسب هذا القول إلى الأخفش في الجنى الداني ص٦٩ ـ ٧٠. ثم ذكر عن المبرد قولين أحدهما كالأخفش، والآخر منع الحذف. وانظر الارتشاف ١:٥٥٣ ـ ٥٥٤. وسقط «في الاختيار» من س.

(٥) عجز بيت لرجل من أسد، صدره في حاشية س:

بَنِي ثُعَلٍ، لا تَنكَعُوا العَنزَ شِربَها

الكتاب ١:٤٣٦ وشرح الكافية الشافية ص١٦١٢ والارتشاف ٢:٥٥٣ والعيني ٤:٤٤٨ والأشموني ٤:٢١. وثعل: بطن من طيء. وينكع: يمنع. والشرب: الحظ من الماء.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن بُعدها بفقد الجواب لكونها معطوفة على الشرط، وبوقوع جملة اسمية أحيانًا معطوفة على الشرطية.

(٧) سقط الشطر الثاني من ت. وتخلفها: تقوم مقامها. والمفاجأة: حصول الشيء بغتة من غير توقع. وتجود: تسمح بالعطاء. ولنا مكافأة أي: نُكافئك على جودك. والفاء: مفعول به. وإذا: في محل رفع فاعل، مضاف إلى المفاجأة إضافة الدال إلى المدلول. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٨) انظر الارتشاف ٢: ٥٥٣. س: «فائدتين». وهذا على أنه شبه مفعول به، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

(٩) س ح: «والثانية لا يجمع بين الفاء وإذا في اللفظ». وسقط كله من ت. وقوله «غيره» يعني نحو الآية ٩٧ من سورة الأنبياء. قلت: قد جمع بين الفاء وإذا فيما يشبه جواب الشرط. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص١٨٨٣ والخزانة ٣:١٧٨ وإعراب الجمل ص٢١٦.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن هذه الجملة طلبية لأنها دعاء، وهي مبتدأ وخبر محذوف. س: عليه.

عليها أداة نفي نحو: إن قامَ زيدٌ فما عَمرٌو بقائم.[١] والثالث: ألّا تدخل عليها «إنّ» نحو: إن قامَ زيدٌ فإنّ عَمرًا قائمٌ. فكُلّ ذلك لا بُدّ فيه مِن الفاء. وذكر الثلاثة[٢] في «الارتشاف».[٣] قلتُ: مثاله يُرشد إلى أنّ ذلك في الجملة الاسميّة. وأيضًا فقد تقرّر أنّ «إذا» المُفاجأةِ[٤] لا يليها غالبًا إلّا الجملة الاسميّة، فلم يحتج إلى التنبيه عليها[٥] لوضوحه. وأمّا الشروط فمثاله قد حازها.[٦] إلّا أنّه ليس في كلامه ما يدلّ على اشتراطها. وقد ذكر الأوّل في «التسهيل».[٧]

فإن قلتَ: ظاهر كلامه أنّ «إذا» يُربط بها بعد «إنْ» وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نُسخ «التسهيل»[٧]: وقد تنوب بعد «إنْ» «إذا» المُفاجأةِ عن الفاء. فخصّه بـ «إنْ». قلتُ: نصوص النحويّين على الإطلاق. قال الشيخ أبو حيّان:[٨] ومورد السماع «إنْ». وقد جاءت بعد «إذا» الشرطيّة كقوله تعالى:[٩] ﴿فإذا أصابَ بِهِ مَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ إذا هُم يَستَبشِرُونَ﴾.

[اقتران ما بعد الشرط أو الجواب بالواو والفاء]

٧٠٣ ـ والفِعلُ، من بَعدِ الجَزا، إن يَقتَرِنْ بـالـفـا، أو الـواوِ، بِـتَـثـلـيـثٍ قَـمِـنْ[١٠]

إذا أخذتْ أدوات[١١] الشرط جوابها، وذُكر بعده مُضارع مُقترن[١٢] بالفاء أو الواو، جاز جزمُه عطفًا على الجواب، ورفعُه على الاستئناف، ونصبُه على إضمار «أن».[١٣] وقُرئ بالثلاثة

---

(١) في النسخ: «قائم». وفي الأصل: «يقوم». وفوقها عن نسخة: بقائم.
(٢) في النسخ: ذلك.
(٣) في ٢: ٥٥٣.
(٤) س ح: الفجائية.
(٥) في النسخ: عليه.
(٦) ح: حاز بها.
(٧) ص٢٣٨.
(٨) الارتشاف ٢: ٥٥٣.
(٩) الآية ٤٨ من سورة الروم. قلت: وقد جاءت أيضًا بعد «لما» الشرطية، كما في الآية ١٣٥ من سورة الأعراف و١٦٥ من سورة العنكبوت.
(١٠) الفعل أي: المضارع، مبتدأ. والجزا أي: جواب الشرط الجازم. ومن: تتعلق بحال من الفعل. وبتثليث: متعلقان بقمن. والقمن: الحقيق الجدير. وحذفت همزة الجزاء والفاء للتخفيف. وقمن: خبر الفعل. وقد حذف جواب الشرط «إن» لدلالة السياق عليه. ولكن ورود فعل الشرط مضارعًا جعله ضرورة. ويروى: «فتثليثٌ قمن». فالجملة هي جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر الفعل. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١١) ط: أداة.
(١٢) وفي الهمع ٢: ١٥ أن «أو» و«ثم» حكمهما حكم الواو والفاء مع المضارع المتوسط بين الشرط والجواب. وفيما عدا الأصل: مقرون.
(١٣) المصدر المؤول مبتدأ لخبر محذوف، والجملة استئنافية. وزعم ابن هشام أن الجزم قوي والرفع جائز والنصب ضعيف، وأن الواو لا تكون للاستئناف فهي تعطف على الجملة الشرطية. الصبان ٤: ٢٤.

قوله تعالى:[١] ﴿يُحاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغفِرِ﴾. والنصب[٢] مرويّ عن ابن عبّاس. وإنّما جاز[٣] بعد الجزاء لأنّ مضمونه[٤] لم يتحقّق وقوعه فأشبه الواقعُ[٥] بعده الواقعَ بعد الاستفهام.

تنبيه: قوله «مِن بَعدِ الجَزا» يشمل المجزوم وغيره. وقول الشارح:[٦] «إذا كان بعد جواب الشرط المجزوم» يُوهم أنّ جزمه[٧] شرط في جواز الأوجه الثلاثة. وقد قُرئ بالثلاثة قوله: ﴿وإن تُخفُوها وَتُؤتُوها الفُقَراءَ فهُوَ خَيرٌ لَكُم ونُكَفِّر﴾.[٨]

٧٠٤ ـ وجَزمٌ اَو نَصبٌ لِفِعلٍ، إثرَ فا أو واوٍ، ان بالجُملَتَينِ اكتُنِفا[٩]

إذا وقع المُضارع المقرون بالفاء [أو الواو][١٠] بين الشرط وجزائه[١١] جاز جزمه عطفًا على فعل الشرط، ونصبه بإضمار «أن»، وامتنع الرفع إذ لا يصحّ الاستئناف[١٢] قبل الجزاء.

تنبيه: ألحق الكوفيّون «ثُمّ» بالفاء والواو، فأجازوا النصب بعدها، واستدلّوا بقراءة الحسن: ﴿ومَن يَخرُجْ مِن بَيتِهِ مُهاجِراً إلَى اللهِ ورَسُولِهِ، ثُمَّ يُدرِكَهُ المَوتُ﴾.[١٣] وزاد بعضهم «أو».

[حذف الشرط أو الجواب]

٧٠٥ ـ والشَّرطُ يُغنِي عَن جَوابٍ، قَد عُلِمْ والعَكسُ قَد يأتِي، إنِ المَعنَى فُهِمْ[١٤]

---

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. وأول الشرط: ﴿وإن تُبدُوا ما في أنفُسِكُم أو تُخفُوهُ﴾.

(٢) النصب بـ«أن» مضمرة. انظر شرح البيت ٦٨٧. ط: فالنصب.

(٣) أي: جاز النصب.

(٤) في حاشية ت أن المراد مضمون الجواب.

(٥) فوقه في ت عن ابن غازي ٢: ٢٧٩: فهو أيضًا معطوف على مصدر متوهم.

(٦) ص٧٠٢.

(٧) فيما عدا الأصل: الجزم.

(٨) الآية ٢٧١ من سورة البقرة. ط: «ويكفر».

(٩) إثر أي: بعد. وحذفت همزة «فاء» للتخفيف. والجملتان: جملتا الشرط والجواب. واكتنف: أحيط. والألف للإطلاق. أي: أحيط الفعل. وحذف الهمزة من «أو» و«إن» ونقل حركتها إلى الساكن قبلها. وهو التنوين. وسقط الشطر الثاني من ت. وجزم: مبتدأ خبره متعلق: لفعل. وساغ الابتداء بالنكرة لقصد التقسيم. وإثر: يتعلق بصفة محذوفة لفعل. وبالجملتين: متعلقان بفعل محذوف يفسره اكتنف. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(١٠) تتمة من س و ح و ط.

(١١) س ط: وجوابه.

(١٢) كذا. وحمل الرفع على الاعتراض، لا على الاستئناف، صحيح وجائز. وزعم ابن هشام أن النصب للفعل هنا أمثل من نصبه متأخرًا، لأن العطف على فعل الشرط، وهو غير واجب قريب من الاستفهام. والصواب أن المصدر المؤول مبتدأ لخبر محذوف، والجملة اعتراضية.

(١٣) الآية ١٠٠ من سورة النساء. وجواب الشرط: «فقَد وَقَعَ أجرُهُ علَى اللهِ».

(١٤) سقط الشطر الثاني من ت. والشرط أي: جملة الشرط. والجواب: جواب الشرط. وعلم أي: بقرينة من المقال أو المقام. والعكس أي: عكسه. والمراد إغناء جملة الجواب عن جملة الشرط أو فعله. وجملة علم: صفة لجواب. والمعنى: نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. فقوله «إن المعنى فهم» تذييل لمجرد تفنن للإيضاح لأنه معلوم من قبل، ومثال لحذف الجواب.

مثال حذف الجواب للعلم به استغناءً بالشرط قوله تعالى:[١] ﴿أإن ذُكِّرتم﴾؟ تقديره والله أعلم: تَطيَّرتم. وهو كثير. ومثال عكسه قول الشاعر:[٢]

فطَلِّقها، فلَستَ لَها بِكُفءٍ، وإلّا يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلّا تُطلقْها.

تنبيه: فُهِم من النظم فوائد:

الأُولى: أنّ ما لا يُعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه، لا يجوز حذفه. وذلك واضح.

والثانية: أنّ حذف الشرط أقلّ من حذف الجواب لقوله «قد يأتي». فإنّ «قد» هنا للتقليل. وقد نصّ على ذلك في «شرح الكافية».[٣]

والثالثة: أنه لا يُشترط في حذف الشرط أن يكون مع «إن». وفي «الارتشاف»:[٤] لا أحفظه إلّا في «إن» وحدها.[٥] وقال الشارح:[٦] حذفه بدون «إن» قليل، وحذفه[٧] معها كثير. وأنشد[٨] على حذفه مع غيرها:[٩]

مَتى تُؤخَذُوا، قَسرًا، بِظِنّةِ عامِرٍ ولا يَنجُ، إلّا في الصِّفادِ، يَزِيدُ

أراد: متى تُثقفوا[١٠] تُؤخذوا.

والرابعة: أنّه لا يُشترط، في حذف فعل الشرط، تعويض «لا»[١١] من الفعل المحذوف، خلافًا لابن عصفور والأُبَّدي. فإنّهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام[١٢] إلّا

---

(١) الآية ١٩ من سورة يس: ﴿قالوا: طائرُكُم مَعَكُم أإنْ ذُكِّرتُم؟ بَل أنتُم قَومٌ مُسرِفُونَ﴾.
(٢) الأحوص. ديوانه ص١٨٣ والكتاب ١: ١٩٥ وشرح الكافية الشافية ص١٦٠٩ والارتشاف ٢: ٥٦١ والأشموني ٤: ٢٥ والعيني ٤: ٤٣٥. والكفء: النظير المكافئ. والمفرق: وسط الرأس.
(٣) ص١٦٠٩.
(٤) في ٣: ٥٦١.
(٥) سقطت من ت.
(٦) ص٧٠٥.
(٧) سقطت من النسخ.
(٨) س: وأنشدوا.
(٩) شرح ابن الناظم ص٧٠٦ وشرح الكافية الشافية ص١٦٠٩ والأشموني ٤: ٢٦ والعيني ٤: ٢٣٦. والقسر: القهر. والظنة: التهمة. يريد التهمة بمقتل عامر. والصفاد: جمع صفد. وهو ما يوثق به الأسر. وفي الصفاد: متعلقان بحال من يزيد، أي: مصفدًا.
(١٠) تُثقف: يُظفر بك.
(١١) أي: لا يشترط أن يكون فعل الشرط منفيًا بـ«لا»، فتكون «لا» دليلًا على المحذوف.
(١٢) ح: في كلام.

بشرط تعويض «لا» من الفعل المحذوف. وقال في «الارتشاف»:[١] وقولهما ليس بشيء. انتهى. وقد حُذف وهو مُثبت في نحو قوله تعالى:[٢] ﴿وإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾. قلتُ: وفي بعض نسخ «التسهيل»:[٣] وكذا الشرط المنفيّ بـ «لا» تاليةً «إنْ». فظاهره اشتراط الأمرين.[٤]

تنبيهان:

الأوّل: قال في «التسهيل»: ويُحذفان بعد «إن» في الضرورة. يعني الشرط والجزاء، كقوله:[٥]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلمَى، وإنْ كانَ فَقِيرًا مُعدِمًا؟ قالَتْ: وإنْ

وفي كلام بعضهم ما يدلّ على جوازه في الاختيار،[٦] على قلّة.

الثاني: لا يجوز حذف «إنْ» ولا غيرِها من أدوات الشرط، خلافًا لمن جوّز ذلك في «إنْ». قال: ويرتفع الفعل بحذفها. وجعل منه:[٧]

وإنسانُ عَينِي يَحسُرُ الماءُ تارةً فيَبدُو

وهو ضعيف.

[اجتماع الشرط والقسم]

٧٠٦ ـ واحذِفْ، لَدَى اجتِماعِ شَرطٍ وقَسَمْ، جَوابَ ما أَخَّرتَ، فَهْوَ مُلتَزَمْ[٨]

القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب، إلّا أنّ جوابه مؤكّد باللام أو «إنّ» أو منفيّ. فإذا اجتمع الشرط والقسم حُذف جواب المُتأخّر منهما، استغناءً بجواب المُتقدّم. مثال تقديم[٩]

---

(١) في ٢:٥٦١.

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة. والفعل المحذوف في مثل هذا مفسَّر بما بعده. فهو معوض منه بالمفسِّر، وليس مما يحذف بقرينة دلالة «لا» عليه. وفي ت عن ابن غازي ٢:٢٧٩: في كونه من هذا الباب بحث.

(٣) ص٢٣٨ ـ ٢٣٩. س: وكذلك.

(٤) أي: كون الشرط بـ«إن»، وتعويض «لا» من المحذوف.

(٥) مضى في شرح البيت ١٠. وقد سقط أكثر الرجز من الأصل وط.

(٦) الاختيار: النثر. ومجيزه في النثر ابن الأنباري وبعض المتأخرين. نحو أن يقال: أتفعل هذا؟ فتقول: أفعله وإن. أي: وإن لم تفعل أفعله. الارتشاف ٢:٥٦١. وانظر شواهد التوضيح ص٩٣ ـ ٩٤. وإن هذه: حرف زائد للتعميم لا حرف شرط.

(٧) مضى في شرح البيت ١١٩. وزاد في ح: قوله.

(٨) سقط العجز من متن س وألحق بحاشيتها. ولدى أي: عند. والشرط هنا هو غير الامتناعي. والقسم قد يكون مذكورًا أو مقدرًا. فالمقدر في نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أَطَعتُمُوهمُ إنّكُم لَمُشرِكُونَ﴾. وهو أي: الحذف للجواب. والملتزم: الواجب. وهو هنا غالب لا دائم. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٩) س ح ط: تقدم.

الشرط: إن قامَ زيدٌ ـ واللهِ ـ أُكرِمْه.[١] ومثال تقديم[٢] القسم: واللهِ ـ إن قامَ زيدٌ ـ لأكرِمَنّه.[٣] هذا إذا لم يتقدّم عليهما ذو خبر.[٤] فإن تقدّم جعل الجواب للشرط مُطلقًا، وحُذف جواب القسم، تقدّم أو تأخر. وقد نبّه على ذلك بقوله:[٥]

٧٠٧ ـ وإن تَـوالَيـا، وقَـبـلُ ذُو خَـبَـرْ فـالـشَّـرطَ رَجِّـحْ، مُـطـلَقًـا، بِـلا حَـذَرْ

مثال ذلك: زيدٌ ـ واللهِ ـ إنْ يقمْ يُكرِمْك،[٦] وزيد إن يقمْ ـ واللهِ ـ يُكرِمْك[٦]. فجواب القسم محذوف في المثالين، استغناءً بجواب الشرط. وإنّما جعل الجواب للشرط، مع تقدّم ذي خبر، لأنّ سقوطه يُخلّ[٧] بمعنى الجُملة التي هو[٨] منها، بخلاف القسم فإنّه مسوق لمجرّد التوكيد.[٩] والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرًا، من مبتدأ أو اسم «كان» ونحوه.[١٠]

تنبيه: قوله «رجِّحْ» يقتضي أنّ ذلك ليس على سبيل التحتّم. فعلى هذا يجوز أن يجعل الجواب للقسم المُتقدّم، مع تقدّم ذي خبر، كما ذكر ابن عُصفور وغيره.

ونصّ في «الكافية»[١١] و«التسهيل»[١٢] على أنّ ذلك على سبيل التحتّم. وليس في كلام سيبويه[١٣] ما يدلّ على تحتّم.

ثمّ قال:[١٤]

---

(١) س: أكرمتك.

(٢) فيما عدا الأصل: تقدم.

(٣) س: لأكرمنك.

(٤) أي: ما يطلب الخبر من مبتدأ أو فعل ناقص أو حرف مشبه بالفعل. وفي حاشية ت عن التواتي: وأما إذا توسط ذو خبر فالحكم ما تقدم، من أن الجواب للمتقدم من الشرط والقسم.

(٥) تواليا أي: تتابع الشرط والقسم. وقبل أي: قبلهما. وذو أي: صاحب. ومطلقًا أي: غير مقيد. والحذر: الاحتراز. وقد سقط الشطر الثاني من ت. وقيل: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة متعلق بخبر «ذو». والجملة: حال من الفاعل. والشرط: مفعول به مقدم اقترن بالفاء لتقدمه على الفعل، ولأن فعل الجواب طلبي. ومطلقا: حال من الشرط. ولا: نافية بين حرف الجر والمجرور. والتعلق بحال من فاعل رجح.

(٦) ت «نكرمك». ح: نكرمه.

(٧) ط: «مخل». وفي حاشية ت عن التواتي والزياتي على المكودي: «لأن الشرط عمدة والقسم تأكيد. ولكن هذا التعليل يُقتضى ولو لم يتقدم ذو خبر». وقيل: إن الإخلال يكون أخف إذا لم يتقدم ذو خبر منه في حالة تقدمه. الصبان ٤: ٢٩.

(٨) ت: «هي». وفي الحاشية عن نسخة: هو.

(٩) ط: التأكيد.

(١٠) س: أو نحوه.

(١١) شرح الكافية ص١٦١٦.

(١٢) ص٢٣٩.

(١٣) الكتاب ١: ٤٤٤.

(١٤) ربما: للتقليل. وشرط أي: جواب الشرط. وبلا ذي خبر أي: غير مقدم عليهما ما يطلب الخبر. وسقط الشطر الثاني من ت. ولا: نافية بين حرف الجر والمجرور. والتعلق بصفة محذوفة لشرط. ومقدم: صفة لـ «ذي».

٧٠٨ ـ ورُبَّما رُجِّحَ، بعدَ قَسَمِ، شَرطٌ، بِلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

هذا مذهب الفرّاء. أجاز جعل الجواب للشرط المُتأخّر، وإن لم يتقدّم ذو خبر، وتبعه المُصنّف مُستشهدًا بقول الأعشى:[١]

لَئِن مُنِيتَ بِنا، عَن غِبِّ مَعرَكَةٍ، لا تلفِنا، عَن دِماءِ القَومِ، نَنتَفِلُ

وبأبياتٍ أُخر. ومنع ذلك الجُمهور، وتأوّلوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة.[٢] وجعل الزمخشريّ قوله تعالى:[٣] ﴿ما أنا بباسِطٍ يَدِيَ إِلَيكَ﴾ جوابَ الشرط[٤] في قوله «لئن». قال في «شرح الكافية»:[٥] فثَبَتَتِ[٦] المزيّة للشرط من ثلاثة أوجه: **أحدها**: لُزوم الاستغناء بجوابه[٧] عند تقدّم ذي خبر. **والثاني**: لُزوم الاستغناء بجوابه عند تقدّمه وعدم تقدّم ذي خبر. **والثالث**: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخّره وعدم تقدّم ذي خبر.

تنبيهات:

الأوّل: أطلق في قوله «واحذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ وقَسَم»، وقيّده في «التسهيل»[٨] بغير الامتناعي، احترازًا من نحو: لو ولولا، فإنّه يتعيّن الاستغناء بجوابهما، تقدّما على القسم أو تأخّرا، كقوله:[٩]

فأُقسِمُ لَو أبدَى النَّدِيُّ سَوادَهُ لَما مَسَحَتْ تِلكَ المُسالاتِ عامِرُ

وكقوله:[١٠]

* واللهِ، لَولا اللهُ ما اهتَدَينا *

---

(١) ديوانه ص٤٨ وشرح الكافية الشافية ص٨٠٩ و١٦١٧ والعيني ٣:٢٨٣ و٤:٤٣٧ والخزانة ٤:٥٣٤ والأشموني ٤:٢٩. ومنيت: ابتليت. عن غب معركة أي: بعد انقضاء معركة. وتلفي: تجد. وفي حاشية ت: «يقال: انتفل الرجل إذا تبرأ وانتفى من الشيء». وفيها عن ابن عقيل ٤:٤٦: «فلام لئن.. لأنه مرفوع». الأولى أن اللامَ واقعة في جواب قسم محذوف، والجملةَ الشرطية جوابه. ومذهب الفراء هو أن اللام زائدة، ولا قَسَمَ هنا. انظر شرح أبيات المغني ٤:٣٦٧ والخزانة ٤:٥٣٥. س ح: «تنتفل». ط: «ننتقل». وفي حاشية ح عن نسخة: تفتل.

(٢) في حاشية ت: وحينئذ لم يجتمع الشرط والقسم. بل الموجود الشرط فقط. فلا شاهد فيه حينئذ.

(٣) الآية ٢٨ من سورة المائدة: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقتُلَنِي ما أنا...﴾. ح: «عز وجل». وانظر الكشاف ١:٦٠٧.

(٤) ح: جوابًا للشرط. (٥) ص٨٩١.

(٦) س: فتثبت.

(٧) زاد في ت: «عند تأخره». وفي شرح الكافية الشافية: عند تقدمه و.

(٨) ص٢٣٩.

(٩) شرح الكافية الشافية ص٨٩٣ والعيني ٤:٤٥٠ والأشموني ٤:٢٨. وأبدى: أظهر. والندي: مجلس القوم. والسواد: الشخص. والمسالة: جانب اللحية. وعامر: قبيلة. يمدح سيدًا بهيبته ووقاره.

(١٠) عامر بن الأكوع. السيرة ٢:٣٢٨ وشرح الكافية الشافية ص٨٩٤ وديوان عبد الله بن رواحة ص١٠٧ والعيني ٤:٤٥١ والأشموني ٤:٢٨ و٥٠. وزاد في س:

ولا تَصَدَّقْنا، ولا صَلَّينا

وقد نصّ على ذلك في «شرح الكافية»[١] أيضًا. وهو الصحيح. وذهب ابن عُصفور إلى أنّ الجواب في ذلك للقسم، لتقدّمه ولزوم كونه ماضيًا، لأنّه مُغن عن الجواب لـ «لو»[٢] و«لولا»، وجوابهما لا يكون إلّا ماضيًا.

وقولُه في «باب القسم» من «التسهيل»:[٣] وتُصدّر ـ يعني جُملة الجواب ـ في الشرط الامتناعيّ بـ «لو» أو «لولا»، يقتضي أنّ «لو» و«لولا» وما دخلتا عليه جوابُ القسم. وكلامه في الفصل الأوّل من «باب عوامل الجزم»[٤] يقتضي أنّ جواب القسم محذوف، استغناءً بجواب «لو» و«لولا». والعُذر له في عدم التنبيه هنا[٥] على «لو» و«لولا» أنّ الباب موضوع للشرط غير الامتناعيّ، فلم يشملهما كلامه. والمغاربة لا يُسمّون «لولا» شرطًا ولا «لو»، إلّا إذا كانت بمعنى «إن».[٦]

الثاني: إذا تأخّر القسم وقُرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسميّة حينئذ هي الجواب. وقولُه في «الكافية»:[٧]

وبِجَوابِ القَسَمِ اغْنَ، إن وُصِلْ   بالفاءِ، بَعدَ الشَّرطِ، حَتمًا ذا فُعِلْ

وفي «التسهيل»[٨] أيضًا: «فيُغني جوابه» يُوهم أنّ جواب الشرط محذوف، وليس كذلك.

الثالث: أجاز ابن السرّاج أن تُنوى الفاء فيُعطى القسمُ المُتأخر مع نيّتها ما أُعطي[٩] مع اللفظ بها، فأجاز: إن تقمْ يعلمُ اللهُ لأزورنّك، على تقدير: فيعلمُ اللهُ. ولم يذكر شاهدًا. وينبغي ألّا يجوز ذلك، لأنّ حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلّا في الضرورة.[١٠]

الرابع: إذا حُذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذ إلّا ماضيًا أو مقرونًا بـ «لم». قال في «التسهيل»:[١١] إلّا قليلًا. انتهى. قد ورد في الشعر مُضارعًا مُجرّدًا من «لم». ومنه:[١٢]

---

(١) ص٨٨١ و٨٩١.
(٢) ط: جواب لو.
(٣) ص١٥٢. ت ط: في التسهيل.
(٤) ٢٣٩. وهو في الفصل الثاني لا الأول.
(٥) سقطت من س.
(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٧٩: فتكون مجردة من الامتناع. وذلك في الغايات نحو قوله عليه السلام: «احفَظُوا عَنّي ولَو آيَةً». وإفراده الشرط بعدُ يدل على أنه أراد هنا غيره.
(٧) شرح الكافية ص٨٨١. وسقط «بعد الشرط حتمًا ذا فعل» من ت و ط.
(٨) ص١٥٣.
(٩) ط: ما أعطيه.
(١٠) حملُ ما ذكره ابن السراج على حذف الفاء مع ضمير الشأن وارد. وقد أجازه المرادي في شرح البيت ٧٠١.
(١١) ص٢٤٠.
(١٢) عجز بيت لعبد الله بن عنمة، صدره في س:
يُثني عليكَ، وأنتَ أهلُ ثَنائهِ =

* ولَدَيكَ، إن هُوَ يَستَزِدْكَ، مَزِيدُ *

وأجاز ذلكَ الكوفيّون إلّا الفرّاء.

الخامس: لم يُنبّه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مُختصرًا: إذا توالى شرطان دُون عطف فالجواب لأوّلهما، والثاني مُقيِّد للأوّل كتقييده بحال واقعة موقعه، كقوله:[1]

إن تَستَغِيثُوا بِنا، إن تُذعَرُوا، تَجِدُوا مِنّا مَعاقِلَ عِزٍّ، زانَها كَرَمُ

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما.[2] كذا قال المصنّف،[3] ومثّله بقوله تعالى:[4] ﴿وإن تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤتِكُم أُجُورَكُم، ولا يَسألْكُم أموالَكُم. إن يَسألْكُمُوها فيُحفِكُم تَبخَلُوا﴾.

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما ـ نحو: إن تأتِني وإن تُحسِنْ إليَّ أُحسنْ إليك ـ أو بـ «أو» فالجواب لأحدهما[5] ـ نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمْه أو فأكرمْها ـ أو بالفاء[6] فنصّوا على أنّ الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأوّل. وعلى هذا فإطلاق المُصنّف محمول على ما لم يُعَد[7] معه أداةُ الشرط،[8] كما مثّل.[9]

= شرح الحماسة ص١٠٤١ وشرح الكافية الشافية ص١٦١٩ والأشموني ٤: ٣٠ والخزانة ٣: ٦٤١. وهو: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، كان ضميرًا مستترًا، ولما حذف الفعل انفصل وظهر. ولا يبعد أن يقدر ماضيًا: إن استزادك. فلا يكون في البيت شاهد على المضارع. أما جزم «يستزد» فلأنه فعل شرط لحرف محذوف. والتقدير: إن استزادك إن يستزدك. إعراب الجمل ص٨٧ ـ ٨٨.

(١) شرح الكافية الشافية ص١٦١٤ والارتشاف ٢: ٥٦٢ والأشموني ٤: ٣١ والعيني ٤: ٤٥٢. وتذعر تفزع. والمعاقل: جمع معقل. وهو الحصن المنيع. وفي حاشية ت عن التواتي أن «إن تذعروا»: حال مقيدة أي: إن تستغيثوا مذعورين، كما تقيد الحال نحو: إن تأتني ضاحكًا أكرمك. قلت: الصواب أن جواب الثاني محذوف لدلالة جواب الأول عليه. والحال هو الجملة الشرطية كلها. أما إذا جعل «إن تذعروا» بدلاً من «إن تستغيثوا بنا» فلا حذف ولا تقدير ولا حالية. وكذلك حكم التوكيد. إعراب الجمل ص١٠٩.

(٢) زاد في ط: معًا.

(٣) شرح الكافية الشافية ص١٦١٥.

(٤) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة محمد. ويحفي: يُجهد. وفي النسخ: «ومثل بقوله تعالى». ط: «ومثل له بقوله تعالى». والصواب أنه ليس في الآيتين شرطان متواليان لجواب واحد. بل عطف في كل منهما جملة على جملة الشرط دون حرف شرط. وفي حاشية ت عن التواتي أنه حذف «إن» قبل كل من «تتقوا» و«يحفكم». والتقدير: إن تؤمنوا وإن تتقوا يؤتكم أجوركم. وإن يسألكموها فإن يحفكم تبخلوا.

(٥) وحذف جواب الآخر لدلالة المذكور عليه.

(٦) كذا. وهو يشعر أن الفاء حرف عطف. والصواب أنها رابطة لجواب الشرط الأول، لأن الشرط كله بعدها جواب للأول. انظر ص١١٠ من إعراب الجمل.

(٧) س: لم تعد.

(٨) في النسخ: شرط.

(٩) ط: «محمول على العطف بالواو». وفي حاشية ت عن التواتي أن المثال هو الآيتان المتقدمتان.

فصل: لو

[أنواع لو]

«لو» على ثلاثة أضرب: شرطيّة ومصدريّة وللتمنّي.[١]

فالشرطية هي المذكورة في هذا الفصل، وهي قسمان: امتناعيّة، وهي للتعليق في الماضي.[٢] وبمعنى «إنْ»، وهي للتعليق في المُستقبل. وسيأتي الكلام على القسمين.[٣]

وأمّا المصدريّة فلم يذكرها الجمهور، وممن ذكرها الفرّاء وأبو عليّ ومن المتأخّرين التَّبريزيّ وأبو البقاء، وتبعهم المُصنّف.[٤] وعلامتها أن يصلح في موضعهما «أنْ»، كقوله تعالى:[٥] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ أَلفَ سَنَةٍ﴾. ومن أنكر كونها مصدرّية تأوّل الآية ونحوها على حذف مفعولِ «يودّ» وجوابِ «لو»، أي: يودّ أحدهم طول العمر، لو يُعمّر ألف سنة لسُرّ بذلك.

وأمّا التي للتمنّي فذكرها كثير من النحويّين، فجعل الزمخشريّ[٦] «لو» في قوله تعالى: «يَوَدُّ أَحَدُهم لَو يُعمَّرُ» للتمنّي، وهي[٧] حكاية لوِدادتهم. ولا إشكال أنّ[٨] «لو» قد ترد في مقام التمنّي. ولذلك يُنصب الفعل بعد الفاء في جوابها كما يُنصب في جواب «ليت»، كقوله تعالى:[٩] ﴿فلَو أَنَّ لَنا كَرَّةً فنَكُونَ﴾.

ولكن هل هي قسم برأسه أو راجعة إلى أحد القسمين السابقين؟ في ذلك خلاف. نصّ ابن الضائع وابن هشام الخضراويّ على أنّها قسم برأسه، فلا تُجاب بجواب الامتناعيّة. وذكر

---

(١) وتكون أيضًا لانتهاء الغاية وللتعميم، كما سترى في تعليقنا على شرح البيت ٧١١.
(٢) ح: المضي.
(٣) في شرح البيت ٧٠٩.
(٤) شرح التسهيل ١: ٢٢٣ و٢٢٨.
(٥) الآية ٩٦ من سورة البقرة.
(٦) الكشاف ١: ١٢٥.
(٧) ط: وهو.
(٨) ط: فإن.
(٩) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

غيرهما أنّها الامتناعيّة أُشربتْ معنى التمنّي. قيل: وهو الصحيح، وقد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء، كقوله:(١)

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ، عَن كُلَيبٍ، فيُخبَرَ بالذَّنائبِ: أيُّ زِيرِ
بِيَومِ الشَّعثَمَينِ؟ لَقَرَّ عَينًا وكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبُورِ؟(٢)

وذهب المُصنّف إلى أنّها المصدريّة أغنت عن التمنّي، لكونها لا تقع غالبًا إلّا بعد مُفهم تمنّ. قال في «التسهيل»(٣) بعد ذكر المصدريّة: وتُغني عن التمنّي فيُنصب(٤) بعدها الفعل مقرونًا بالفاء. وقال في «شرحه»: أشرتُ إلى نحو قول الشاعر:(٥)

سَرَينا إلَيهِم، في جُمُوعٍ، كأنَّها جِبالُ شَرَورَى، لَو تُعانُ فتَنهَدا

قال: فلك في نصب «فتَنهَدا»(٦) أن تقول: نُصب لأنّه جواب تمنّ إنشائيّ كجواب «ليت»، لأنّ الأصل: وددِنا لو تُعان.(٧) فحُذف فعل التمنّي لدلالة «لو» عليه، فأشبهتْ «ليت» في الإشعار بمعنى التمنّي دُون لفظه، فكان لها(٨) جواب كجواب «ليت». وهذا عندي هو المُختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء، بل من باب العطف على المصدر،(٩) لأنّ «لو» والفعل في تأويل المصدر. انتهى.

ونصّ على أنّ «لو» في قوله تعالى:(١٠) ﴿فَلَو أَنَّ لَنا كَرَّةً﴾ مصدريّة، واعتذر عن الجمع بينها وبين «أنَّ» المصدريّة، بوجهين: أحدهما أنّ التقدير: لو ثَبَتَ أنّ. والآخر أن يكون من باب التوكيد.(١١)

---

(١) مهلهل. الأمالي ٢: ١٢٩ والأصمعيات ص١٧٤ والارتشاف ٢: ٥٧١ والجنى الداني ص٢٨٩ والأشموني ٤: ٣٢ والعيني ٤: ٤٦٣. يرثي أخاه كليبًا مفتخرًا بثأره لمقتله، بعد أن كان يعيره بأنه زير نساء. والذنائب: اسم موضع فيه قبر كليب. وأيّ زير أي: أيّ زير أنا؟

(٢) الشعثمان: رجلان قتلهما مهلهل. وفاعل قرّ يعود على كليب.

(٣) ص٣٨ وشرحه ١: ٢٢٩.

(٤) س: فتنصب.

(٥) مضى في شرح البيت ٦٨٧. ط: تعان فتنهدا.

(٦) ط: في فتنهدا.

(٧) ط: لو تعان.

(٨) س: له.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن العطف على المصدر المقدر من «لو» وما دخلت عليه، لا المصدر المتوهم، كما جاء في البيت ٦٩٣. قلت: والمصدر المقدر في محل نصب للفعل المحذوف: وددنا.

(١٠) في الأصل وط والنسخ: «لو». وانظر شرح التسهيل ١: ٢٣٠.

(١١) فوقه في ت عن التواتي: قوله «من باب التوكيد» مع أنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، والتأكيد لا يعمل شيئًا. فهو مشكل. وانظر الأشموني ٤: ٣٥ وتعليق الصبان عليه. قلت: الظاهر أن «لو» هي لتوكيد مصدرية «أنّ»، كما جعلت «ما» قبلها في الآية ٢٣ من سورة الذاريات. انظر البحر ٨: ١٣٦ ـ ١٣٧. فلا إشكال.

وقد بسطتُ الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب.[١] والغرض هنا شرح «النظم».

فقوله:[٢]

[لو الشرطية الامتناعية]

٧٠٩ ـ لَو: حَرفُ شَرطٍ، في مُضِيٍّ،

هذا هو القسم الأوّل من قسمَيِ الشرطيّة، وهو[٣] الامتناعيّة. يعني: أنّ «لو» الامتناعيّة حرف يدل على تعليق فعل بفعلٍ فيما مضى، فيلزم من تقرير حصول شرطها حصول جوابها،[٤] ويلزم كون شرطها محكومًا بامتناعه.[٥] إذ لو قُدّر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في النَّفي[٦] بل للإيجاب،[٧] فتخرج عن معناها. وأمّا جوابها فلا يلزم كونه مُمتنعًا على كُلّ تقدير، لأنّه قد يكون ثابتًا مع امتناع الشرط، كقوله:[٨] «نِعمَ المَرءُ صُهَيبٌ! لَو لَم يَخفِ اللهَ لَم يَعصِهْ».

ولكن الأكثر أن يكون مُمتنعًا. فلذلك كان قولهم «لو حرف امتناع لامتناع» عبارة ظاهرها الفساد، لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعًا في كل موضع.[٩] وليس كذلك.[١٠] والحاصل أنّ «لو» تدلّ على امتناع شرطها، وعلى كونه مُستلزمًا لجوابها، ولا تتعرّض[١١] لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته.

قال في «شرح الكافية»:[١٢] العبارة الجيّدة في «لو» أن يقال: حرف يدلّ على امتناعِ تالٍ

---

(١) للمرادي كتاب في معاني «لو». الجنى الداني ص٢٧٨.

(٢) المضي: الزمن الماضي قبل التكلم. ولو: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره: حرف. وفي: تتعلق بصفة لشرط.

(٣) ت س ط: وهي.

(٤) س ح: جزائها.

(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الامتناع محكوم به إن دخلت على مثبت أو منفي.

(٦) ت ح: «ولم يكن التعليق في النفي». س: «ولم يكن التعليق للمضي». ط: ولم تكن للتعليق في المضي.

(٧) أي: للتعليق في الإيجاب.

(٨) لو هنا: امتناعية في الماضي فقط، لأن شرطها وحده ممتنع. والقول لعمر بن الخطاب، وينسب إلى النبي ـ عليه السلام ـ سهوًا. شرح قواعد الإعراب ص٤٠٣ والتصريح ٢:٢٥٧ ـ ٢٥٨ والصبان ٤:٣٦ وحاشية الأمير ١:٢٠٦ وحاشية الخضري ٢:١٢٨ وحاشية الدسوقي ١:٢٦٦ والنهاية ٢:٨٨ والهمع ٢:٦٥. وروى أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة: «إِنَّهُ لَشَدِيدُ الحُبِّ للهِ. لَو كانَ لا يَخافُ اللهَ ما عَصاهُ». وفي النسخ: «نعم العبد». وهي الرواية المشهورة. وفي حاشية ت عن التواتي أن «لم يخف» منتف فصهيب يخاف الله، و«لم يعصه» مثبت فهو لا يعصيه. ومثله «لو لم تكن ربيبتي...»، و﴿لو أنتم تملكون خزائن...﴾.

(٩) إذا كان جواب «لو» ممتنعًا أيضًا فهي امتناعية لامتناع في الماضي. أي: امتنع جوابها لامتناع شرطها فيما مضى. وهذا خلاف ما يذكره المرادي.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن قولهم ذاك يعني امتناع الشرط والجواب. مع أن «لو» لا تعرُّض لها إلى الجواب بامتناع أو ثبوت، بدليل الحديثين المتقدمين.

(١١) س ط: ولا يتعرض.

(١٢) ص١٦٣١. ح: وقال في شرح الكافية.

يلزم لثُبوته[١] ثُبوتُ تاليه.[٢] فقيام زيد من قولك «لو قام زيد لقام عمرو» محكوم بانتفائِه فيما مضى وكونِه مُستلزمًا ثُبوتُه لثُبوت قيام عمرو. وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرّض لذلك. بل الأكثر كون الأوّل والثاني غير واقعين. وقال في «التسهيل»:[٣] لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه.[٤] وفي بعض النسخ: لو حرف شرط[٥] يقتضي نفي ما يلزم لثُبوته ثُبوتُ غيره.[٦] عباراته الثلاث[٧] بمعنى واحد.

قال ابن المُصنّف:[٨] ولا شكّ أن ما قاله ـ يعني أباه[٩] ـ في تفسير «لو» أحسن وأدلّ على معنى «لو». غير أنّ ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ بشرح[١٠] معنى «لو». وهو الذي قصد سيبويه من قوله:[١١] «لِما كان سيقع لوقوع غيره». يعني: أنها تقتضي[١٢] فعلًا ماضيًا كان يُتوقّع ثُبوته لثُبوت غيره،[١٣] والمُتوقَّعُ غير واقع. فكأنّه قال:[١٤] «لو» يقتضي فعلًا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثُبوته.[١٥] وهو نحو ما قاله غيره. فلنرجع إلى بيان صحّته،[١٦] فنقول: قولهم «لو [حرف][١٧] يدلّ على امتناع الثاني لامتناع الأوّل» يستقيم على وجهين:

الأوّل: أن يكون المُراد أنّ جواب «لو» مُمتنع لامتناع الشرط غيرُ ثابت لثُبوت غيره، بناءً منه

---

(١) ت: من ثبوته.

(٢) فوقها في ت: لا يلزم من انتفائه انتفاء تاليه، إذ قد يكون له سبب آخر.

(٣) ص٢٤٠.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: هو على حذف مضاف أي: واستلزام ثبوته لتالية.

(٥) سقطت من ط.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أن الضميرين المتصلين هما للشرط، وغير الشرط هو الجواب، وما: واقعة على الشرط.

(٧) ط: الثلاثة. (٨) شرح التسهيل ٤:٩٥.

(٩) فيما عدا الأصل: يعني ما قاله أبوه.

(١٠) س: لشرح.

(١١) الكتاب ٢:٣٠٧. ت ح: بقوله.

(١٢) في النسخ: «لوقوع غيره يقتضي». وانظر الجنى الداني ص٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(١٣) فوقها في ت عن التواتي: معناه: يتوقع ثبوت الجواب لثبوت الشرط.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: معناه ـ والله أعلم ـ لو: يقتضي جوابًا امتنع لامتناع الشرط، الذي كان يثبت هو أي الجواب لثبوته أي الشرط. والضمير المضاف إليه «ثبوت» هو الرابط بين الصلة والموصول. قاله شيخنا. وظهر لي أنه رابط بين خبر «كان» واسمها.

(١٥) المخلص من الخلاف والإشكال أن «لو» هذه لها معنيان: الأول ـ وهو أكثر استعمالاً ـ أن تكون حرف شرط وامتناع لامتناع في الماضي، فينتفي وقوع مضمون الجواب لانتفاء وقوع مضمون جملة الشرط، قبل زمن التكلم. والثاني ـ وهو أقل استعمالاً ـ أن تكون حرف شرط وامتناع في الماضي، فينتفي وقوع مضمون جملة الشرط وحدها في الماضي ويثبت وقوع مضمون جملة الجواب. ويظهر معنى الأول بنفي جملة الشرط وجملة الجواب معطوفة بفاء السببية، ومعنى الثاني بنفي جملة الشرط واستئناف جملة الجواب كما هي. وكلاهما في قوله ﷺ: «لو قلتُ: نعمْ، لوَجبتْ. ولو وَجبتْ لم تَقومُوا بها». يعني: لو قلت: نعم، لوجبت أي: لم أقل: نعم، فلم تجب. ولو وجبت لم تقوموا بها أي: لم تجب ولم تقوموا بها. انظر المستدرك ٢:٢٨١.

(١٦) فوقها في ت: الضمير يعود على ما قاله الغير.

(١٧) زيادة من الجنى الداني.

على مفهوم الشرط في حُكم اللغة،[١] لا في حُكم العقل.

والثاني: أن يكون المُراد أنّ جواب «لو» امتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتًا لثُبوت غيره،[٢] لأنّها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه[٣] لتاليه فقد دلّت على امتناع الثاني لامتناع الأوّل، لأنّه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم،[٤] مع احتمال أن يكون ثابتًا لثُبوت أمر آخر.[٥] انتهى مختصرًا. وهذا الوجه الثاني هو الذي قرّره في[٦] «شرح الألفيّة».

[لو الشرطية للمستقبل]

ثمّ أشار إلى القسم الثاني من قسمي الشرطيّة، بقوله:[٧]

وَيَقِلْ إيلاؤُها مُستَقبَلًا، لٰكِنْ قُبِلْ

أي: ويَقلّ إيلاء «لو»[٨] فعلًا مُستقبل المعنى، وما كان من حقّها أن يليها، لكن قُبل[٩] لورود السماع به كقوله تعالى:[١٠] ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا عَلَيهِم﴾.

وقد ذكر ابن عُصفور وغيره من النحويّين أنّ «لو» قد ترد بمعنى «إنْ»، وتعقّب ذلك ابن الحاجّ[١١] على ابن عُصفور وقال: هذا خطأ.

وقال الشارح:[١٢] وعندي أنّ «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسّكوا به من نحو قوله تعالى: «ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا»،[١٣] وقول الشاعر:[١٤]

---

(١) في حاشية ت: وهو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، لا الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم لذاته.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني غير الشرط. ولذا زاد لفظة «غيره».

(٣) ط: أو استلزمه.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: نحو: لو كان هذا إنسانًا كان حيوانًا. فإذا انتفت الإنسانية انتفت الحيوانية المساوية للإنسان اللازمة له.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: نحو: لو قام زيد لقام عمرو. فقيام عمرو معلق على قيام زيد، ولا يتعين هذا لاحتمال أن يقوم عمرو لشيء آخر.

(٦) ص٧٠٩ ـ ٧١٠. وفي حاشة ت أن الضمير يعود على ابن الناظم.

(٧) يقل أي: في الكلام. وحذفت اللام الثانية للوقف. وإيلاؤها أي: إتباع لو. وقبل أي: كان مقبولاً لوروده في الفصيح. وإيلاء: فاعل. وهو مصدر مضاف إلى نائب فاعله، مفعوله الأول في المعنى. ومستقبلاً: مفعول به ثان. ولكن: حرف عطف واستدراك.

(٨) ح: إيلاؤها.

(٩) ط: قيل.

(١٠) الآية ٩ من سورة النساء.

(١١) ت ط: «ابن الحاجب». وانظر الارتشاف ٢: ٥٧٢ والشرح الكبير ٢: ٤٤١.

(١٢) ص٧١٠.

(١٣) زاد في ط: ذرية ضعافًا خافوا عليهم.

(١٤) صدر بيت لتوبة بن الحميِّر، عجزه والبيت بعده في حاشيتي س وح:

عَلَيَّ، ودُوني جَندَلٌ وصَفائحُ

لَسَلَّمتُ تَسليمَ البَشاشةِ، أوزَقا إليها صَدًى، مِن جانِبِ القَبرِ، صائحُ

* ولَو أنّ لَيلَى الأخيَلِيّةَ سَلّمَتْ *

لا حُجّة فيه لصحّة حملِه على الماضي.[١]

[اختصاص لو بالفعل]

ثمّ نبّه بقوله:[٢]

٧١٠ ـ وهْيَ، في الاختِصاصِ بالفِعلِ، كإنْ

على أنّ «لو» كـ «إنْ» لا يليها[٣] إلّا فعل أو معمول فعل مُضمر، يُفسِّره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر:[٤] «لَو غَيرُكَ قالَها يا أبا عُبيدةَ». وقال ابنُ عُصفور: لا يليها فعل[٥] مُضمر إلّا في الضرورةِ كقوله:[٦]

* أخِلّايَ، لَو غَيرُ الحِمامِ أصابَكُم *

أو نادرِ كلام[٧] كقول حاتم:[٨] «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني». والظاهر أنّ ذلك لا يختصّ بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى:[٩] ﴿قُلْ: لَوْ أَنتُم تَملِكُونَ خَزائنَ رَحْمةِ رَبِّي﴾. حُذف الفعل فانفصل الضمير.

= الأمالي ١:٨٧ وشرح الحماسة ٣:٢٦٧ وشرح الكافة الشافية ص١٦٣٢ والجنى الداني ص٢٨٦ والأشموني ٤:٣٨ والعيني ٤:٤٥٣ والخزانة ٣:٣١. والجندل: الحجارة. وزقا: صاح. والصدى: ما يبقى من الميت في القبر، يزعم العرب أنه يصير طائرًا.

(١) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: «المعنى». والصواب: «المضيّ». وفي حاشية ت عن التواتي: كأن الشاعر قال: لو سلمت علي فيما مضى. وكذا تأويل الآية. وانظر الصبان ٤:٣٨ ـ ٣٩.

(٢) هي أي: «لو» في جميع أقسامها. والاختصاص بالفعل: لزومها إياه واقتصارها عليه. وهي: مبتدأ خبره الكاف المضافة إلى «إنْ» على الحكاية. وفي: تتعلق بالكاف.

(٣) فيما عدا الأصل: لو لا يليها.

(٤) علم عمر بن الخطاب في طريقه إلى الشام أن فيها وباء، فأجمع على الرجوع عنها، فقال له أبو عبيدة: أفِرارًا من قدر الله تعالى؟ فأجابه عمر بتلك العبارة، وأضاف: نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله. وزاد في النسخ: «رضي الله عنه»، وفي ط: بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) انظر الشرح الكبير ٢:٤٤ والارتشاف ٢:٥٧٢. س ح: «لا يليها اسم على تقدير فعل». ت: لا يليها اسم دل على فعل.

(٦) صدر بيت للغطمش الضبي، عجزه:

عَتَبتُ، ولٰكِنْ ما علَى الدَّهرِ مَعتَبُ

الحماسة البصرية ١:٢٦٨ والارتشاف ٢:٥٧٢ والجنى الداني ص٢٧٩ وشرح الحماسة ٢:٣٥٤ والأشموني ٤:٣٩ والعيني ٤:٤٦٥ وأخلاي أي: يا أخلائي. حذف حرف النداء، والهمزة للتخفيف. وهو جمع خليل. والحمام: الموت.

(٧) سقطت من س و ط.

(٨) مثل يضرب، قاله حاتم حين لطمته جارية. وذات السوار: الحرة. المقتضب ٣:٧٧ ومجمع الأمثال ٢:١٧٤ و٢٠٢.

(٩) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

ثمّ نبّه على ما تنفرد به «لو» من مباشرة «أنّ»، فقال: [١]

لٰكِنَّ «لَو» «أنَّ» بِها قَدْ تَقتَرِنْ

وهو كثير كقوله تعالى: [٢] ﴿ولَو أنَّهُم صَبَرُوا﴾. واختُلف في موضع «أنَّ» بعد «لو»، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، [٣] وشبّه شُذوذ[٤] ذلك بانتصاب «غُدوةً» بعد «لدُن». وذهب الكوفيّون والمُبرّد والزجّاج وجماعة إلى أنّها فاعل «ثَبَتَ»[٥] مُقدّرًا. وهو أقيس إبقاءً للاختصاص. وقوله في «شرح الكافية»: [٦] وزعم الزمخشريّ أنّ بين «لَوْ» و«أنّ»: «ثبت» مُقدرة، [٧] قد يُوهم انفراده بذلك.

فإن قلتَ: فإذا جُعلت مُبتدأ فما الخبر؟ قلتُ: قال ابن هشام الخضراويّ: مذهب سيبويه والبصريّين أنّ الخبر محذوف. وقال غيره: مذهب سيبويه أنّها لا تحتاج إلى خبر لانتظام المُخبَرِ عنه والخبر بعد «أنّ». [٨]

فإن قلتَ: هل يُفهم من قوله «لكنّ لَو»[٩] موافقة سيبويه؟ قلتُ: ظاهره موافقته في جعلها مُبتدأ، إذ لو كان الفعل مُقدّرًا لكان الاختصاص باقيًا ولم تكن حاجة إلى الاستدراك. ويحتمل أن يكون استدراك التنبيه[١٠] على أنّها تنفرد بمباشرة «أنّ» لا غير. فيحتمل المذهبين.

فإن قلتَ: ظاهر[١١] كلامه أنّ «لو» لا يليها غير ما ذكر، وقد ذكر في غير هذا الموضع أنّها قد وليها مُبتدأ وخبر في قول الشاعر: [١٢]

---

(١) تقترن بها: تتصل، أي: تقع بعدها مباشرة. وقد: للتحقيق لا للتقليل. ولو: في محل نصب اسم «لكن» على الحكاية. وأن: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره جملة: تقترن. والجملة الاسمية خبر لكن. وذكر «لو» هنا من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير لدفع الالتباس بـ «إنْ».

(٢) الآية ٥ من سورة الحجرات.

(٣) الكتاب ٢: ٤١٠ و٤٦٢.

(٤) ح: «شذوذه». وفي حاشية ت عن التواتي: الفاعل بشبه يعود على سيبويه. ووجه الشبه أن «لدن» تختص بالإضافة، و«لو» تختص بالفعل، والعرب تحمل الأشياء على أضدادها. انظر الكتاب ١: ٣٨٨.

(٥) فيما عدا الأصل: يثبت.

(٦) ص١٦٣٥. وانظر الكشاف ٣: ٥٥٩.

(٧) س ح: «مقدر». ط: مقدرًا.

(٨) في حاشية ت: عبارة الأشموني: الاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه.

(٩) زاد في س و ح: أنّ بها.

(١٠) فيما عدا الأصل: استدراك للتنبيه.

(١١) ت س: إن ظاهر.

(١٢) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه في حاشية ح:

كُنتُ كالغَصّانِ، بالماءِ اعتِصارِي

=

* لَو، بِغَيرِ الماءِ، حَلقِي شَرِقٌ *

قلتُ: إنّما ساغ ذلك للضرورة،[١] ولقلّته لم يذكره هنا، وقد تأوّل ابن خروف البيت على إضمار «كان» الشأنيّة، وتأوله الفارسيّ[٢] على أنّ «حلقي» فاعل بفعل[٣] مُقدّر يُفسّره «شَرِقٌ»، وشرق: خبر مُبتدأ محذوف، أي: هو شرق.[٤] وفيه تكلّف.

تنبيه: قال في «شرح الكافية»:[٥] وقد حمل الزمخشريَّ ادّعاؤه إضمارَ «ثَبَتَ» بين «لو» و«أنّ» على التزام كون الخبر فعلًا، ومَنعِه أن يكون اسمًا، ولو كان بمعنى فِعل نحو: لو أنّ زيدًا حاضر. وما منعه شائع ذائع في كلام العرب، كقوله تعالى:[٦] ﴿ولَو أنَّ ما فِي الأَرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ﴾، وكقول الراجز:[٧]

* لَو أنّ حَيًّا مُدرِكُ الفَلاحِ *

قلتُ: وقد نُقل ذلك أيضًا عن السيرافيّ.[٨] وأقول: الذي ينبغي أن يُحمل عليه كلام الزمخشريّ أنّه يمنع كون خبرها اسمًا مُشتقًّا، ويلتزم[٩] الفعل حينئذ لإمكان صوغه، قضاءً لحق طلبها الفعلَ.[١٠] وأمّا إذا كان الاسم جامدًا فيجوز لتعذّر صوغ الفعل منه، كما فصل الشيخ أبو عَمرو.[١١] ألا ترى أنّ قوله في «المُفصّل»:[١٢] ولو قلتَ: «لو أنّ زيدًا حاضرٌ

= ديوانه ص٩٣ والكتاب ١:٤٦٢ وشرح الكافية الشافية ص١٦٣٦ والارتشاف ٢:٥٧٣ والجنى الداني ص٢٨٠ والأشموني ٤:٤٠ والعيني ٤:٤٥٤ والخزانة ٣:٥٩٤. والبيت من الرمل. وفي حاشية ط أنه من الوافر. والشرق: الشجي. والاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً لتزول الغصة.

(١) ط: في الضرورة.

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٥٨٢ ـ ٥٨٣.

(٣) فيما عدا الأصل: فاعل فعل.

(٤) سقط «أي هو شرق» من ت و ح. وفي حاشية ت عن الأشموني: والتقدير: لو شرِقَ حلقي هو شرِقٌ. فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرًا.

(٥) ص١٦٣٧.

(٦) الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٧) الرجز للبيد بن ربيعة. وبعده في حاشيتي س و ح:

أدرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

ديوانه ص٣٣٣ وشرح الكافية الشافية ص١٦٣٧ والأشموني ٤:٤٢ والعيني ٤:٤٦٦. والفلاح: البقاء. وملاعب الرماح هو عم لبيد عامر بن مالك، كان يلقب بملاعب الأسنة. وانظر الإتحاف ٢:٢٨٠.

(٨) في النسخ: «وقد نقل عن السيرافي ذلك أيضًا». وسقط «أيضًا» من ط.

(٩) في النسخ: ويلزم.

(١٠) ت س: «للفعل». ط: بالفعل.

(١١) هو ابن الحاجب. انظر أماليه ص١٥٨ ـ ١٦٠ والجنى الداني ص٢٨٢.

(١٢) ص١٥١ وشرحه ٩:٩ ـ ١٠.

لأكرمتُه»[١] لم يجز؟ ولم يتعرّض لغير المشتقّ. وإذا حُمل على هذا لم يَرِد عليه قوله تعالى: «ولَو أنَّ ما فِي الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ»، ولا نحو:[٢]

* ولَو أنَّـــهـــا عُـــصـــفُـــورةٌ *

وإنما يَرِدُ عليه نحو:

* لَو أنَّ حَـــيًّـــا مُـــدرِكُ الـــفَـــلاحِ *

وله أن يُجيب بأنّه نادر.

[نقل معنى المضارع إلى الماضي]

٧١١ ـ وإن مُـضـارعٌ، تَـلاهـا، صُـرِفـا إلَى المُضِيِّ، نَحوُ: لَو يَفِي كَفَى[٣]

يعني: أنّ المُضارع إذا وقع بعد «لو» صُرف معناه إلى الماضي. فمعنى «لو يفي كفى»: لو وفى كفى.[٤] ومثله:[٥]

لَو يَسمَعُونَ، كَما سَمِعتُ، كَلامَها خَرُّوا، لِعَزَّةَ، رُكَّعًا وسُجُودا

تنبيهان:[٦]

الأول:[٧] «لو» الصارفة إلى المُضيّ هي الامتناعيّة، وأمّا التي بمعنى «إن» فتصرف الماضي إلى المستقبل، وإذا[٨] وقع بعدها مُضارع فهو مُستقبل المعنى، كقوله:[٩]

---

(١) س: «لأكرمتك». ح: أكرمته.

(٢) قسيم بيت لجرير تتمته:

لَحَسِبتَها مَـسَـوَّمـةً، تَـدعُـو عُـبَـيـدًا وأزنَـمـا

ديوانه ص٣٢٣ وشرح الكافية الشافية ص١٦٣٩ والارتشاف ٢:٥٧٣ والجنى الداني ٢٨١ والأشموني ٤:٤١ والعيني ٤:٤٦٧. يصف خوف الهارب هاجيًا له. وعبيد وأزنم: قبيلتان من يربوع. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٣) تلاها: باشرها. وصرف: وجّه. والمضي: الزمن الماضي. ومضارع: فاعل لفعل محذوف يفسره تلا. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٤) سقط «يعني... كفى» من النسخ.

(٥) لكثير عزة. ديوانه ص٤٤٢ والجنى الداني ص٢٨٣ والأشموني ٤:٤٢ والعيني ٤:٤٦٢. وفيما عدا الأصل: «حديثها». والركع: جمع راكع. والسجود: جمع ساجد.

(٦) في النسخ: تنبيه.

(٧) سقط من النسخ.

(٨) ط: فإذا.

(٩) الجنى الداني ص٢٨٥ والأشموني ٤:٣٨ والعيني ٤:٤٦٩. ويلفي: يجد. وهو مجزوم بحذف حرف العلة. والراجي: الطالب للمعروف. والعديم: المعدم لا يملك شيئًا. و«لو» في مثل هذا ليست شرطية كما زعم، ولا جواب لها. إذ لم يرد فيما أعلم لها جواب. وقد ذهب ابن هشام اللخمي إلى جعلها للتقليل في نحو قوله، عليه السلام: «التمِسْ ولَو خاتَمًا مِن حَديدٍ». قلت: الراجح أنها في الحديث الشريف وأمثاله تكون لانتهاء الغاية، والتقدير: التمس هدية حتى خاتم من حديد. وهي في البيت ونحو قوله تعالى: ﴿وما أنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا ولَو كُنّا صادِقِينَ﴾ للتعميم أي: على كل حال صادقين أو كاذبين. والواو قبلها للحال، ولو: زائدة لازمة. انظر ص١٦٨ ـ ١٦٩ من ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية وص٤٢٦ ـ ٤٢٧ من شرح قواعد الإعراب.

لا يُلفِكَ الرّاجُوكَ إلّا مُظهِرًا خُلُقَ الكِرامِ، ولَو تكُونُ عَدِيما

الثاني:[١] لا يكونُ جواب «لو» إلّا فعلًا ماضيًا مُثبتًا أو منفيًا بـ «ما»، أو مُضارعًا مجزومًا بـ «لم». والأكثر في الماضي المُثبت اقترانه باللام،[٢] وقد تُحذف نحو قوله تعالى:[٣] ﴿لَو نَشاءُ جَعَلناهُ أُجاجًا﴾. وقد تصحب المنفيّ بـ «ما» كقول الشاعر:[٤]

كذَبتُم، وبَيتِ اللهِ، لَو كُنتُ عاشِقًا لَما سَبَقَتْنِي، بالبُكاءِ، الحَمائمُ

وإن[٥] ورد ما ظاهره خلاف ذلك جُعل الجواب محذوفًا.

---

(١) في النسخ: تنبيه ثان.

(٢) قد يكون الجواب فعل تعجب، أو مقترنًا بالفاء أو «إذًا» أو «ربّ» أو «قد». الارتشاف ٢: ٥٧٤ ـ ٥٧٥ والهمع ٢: ٦٦. وقد يكون مضارعًا بمعنى الماضي. انظر شواهد التوضيح ص٧٠ ـ ٧١.

(٣) الآية ٧٠ من سورة الواقعة. والأجاج: الملح المر. وفيما عدا الأصل: كقوله تعالى.

(٤) مجنون ليلى. وفي حاشيتي س و ح: وقبله:

لَقَد هَتَفَتْ، في جَوفِ لَيلٍ، حَمامةٌ تَبكّى علَى لَيلَى، وإنّي لَنائمُ

ديوانه ص٢٣٨ وديوان نصيب ص١٢٤ والجنى الداني ص٢٨٤ والعيني ٤: ٤٧٣. وتبكى: تتبكى. وفيما عدا الأصل «كذبتُ». ط: صادقاً... حمائمُ.

(٥) في النسخ: فإن.

أمّا ولولا ولوما

[وظيفة أمّا في التركيب]

٧١٢ ـ «أمّا» كَمَهما يَكُ مِن شَيءٍ، وفا   لِتِلوِ تِلوِها، وُجُوبًا، أُلِفا[١]

أمّا: حرف بسيط فيه معنى الشرط يُؤوّل بـ «مهما يكن[٢] من شيء» لأنّه قائم[٣] مقام أداة شرط وفعل شرط.[٤] ولا بُدّ بعده من جملة هي جواب له. فالأصل في قولك «أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ»: مهما يكن من شيء فزيد مُنطلق. فحُذفَ فعل الشرط وأداته وأُقيمت «أمّا» مَقامهما. وكان[٥] الأصل أن يقال: «أما فزيدٌ[٦] مُنطلقٌ»، فتُجعل الفاء في صدر الجواب. وإنّما أُخّرتْ لضرب من إصلاح اللفظ.[٧] وقال بعضهم:[٨] هي حرف إخبار مُضمّن معنى الشرط.[٩] وإلى هذا أشار بقوله «وفا * لتِلوِ تِلوِها».

تنبيهات:

الأوّل: يُؤخذ من قوله «لتِلوِ تِلوِها» أنّه لا يجوز أن يتقدّم الفاءَ أكثرُ من اسم واحد.[١٠] فلو قلتَ: «أمّا زيدٌ طعامَه فلا تأكلْ» لم يجز كما نصّ عليه غيره.

---

(١) أما: في محل رفع مبتدأ على الحكاية، خبره الكاف المضافة إلى ما بعدها على الحكاية أيضًا. وقوله «فا» أي: فاء. حذفت الهمزة للتخفيف. وهو مبتدأ مرفوع بضم الهمزة خبره جملة ألف. وسقط الشطر الثاني من ت، ثم ألحق بحاشيتها. والتلو: التالي. وتلو تلوها أي: اللفظ يلي ما يكون بعد «أما». وألف: صار مألوفًا في كلام العرب. ولتلو: متعلقان بصفة محذوفة لفا. ووجوبًا: حال من الضمير في الصفة المحذوفة. ومهما: في محل رفع مبتدأ. ويك: فعل مضارع تام فاعله يعود على مهما. ومن شيء: متعلقان بحال من مهما. وأصل «يك»: يكن. حذفت نون تخفيفًا لتحرك ما بعدها. والواو عطفت الجملة على محل الكاف.

(٢) ت ح: «بمهما يك». ط: بمعنى مهما يك.

(٣) في النسخ: قام.

(٤) ت س ط: «أداة الشرط وفعل الشرط». وانظر تفصيل حكم «أما» في إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٥١ ـ ٦٠.

(٥) في النسخ: فكان.

(٦) ط: زيد.

(٧) أي: لئلا تقع الفاء بعد «أما» مباشرة، إذ يكره مباشرتها للأداة.

(٨) أي: بعض النحاة.

(٩) سقط «وقال بعضهم... الشرط» مما عدا الأصل. وسيرد بلفظه في التنبيه السادس. وانظر الجنى الداني ص٥٢٢.

(١٠) كذا. وانظر الآيتين ١٥ و١٦ من سورة الفجر والصبان ٤:٤٧.

الثاني: لا يُفصل بين «أمّا» والفاء بجملة تامة[١] إلّا إن كانت دُعاء، بشرط أن يتقدّم الجُملةَ فاصل نحو: أمّا اليومَ ـ رحمَكَ اللهُ ـ فالأمرُ كذا.

الثالث: قولُ الشارح:[٢] «ففصلوا[٣] بين (أمّا) والفاء بجُزء من الجواب. فإن كان الجواب شرطيًّا[٤] فُصل بجُملة الشرط، وإن كان غير شرطيّ[٥] فُصل بمُبتدأ أو خبر، أو معمول فعلٍ أو شِبهِه،[٦] أو معمولِ مُفسِّر به»[٧] يقتضي ظاهره أنّه لا يُفصل بغير ذلك. وليس كذلك،[٨] بل قد يُفصل بالظرف والمجرور،[٩] والحال والمفعول له،[١٠] معمولةً[١١] لـ «أمّا»، أو لفعل الشرط المحذوف.[١٢]

الرابع: ما ذكره من قوله «أمّا كَمَهما يَكُ» لا يعني به أنّ معنى «أمّا» كمعنى «مهما» وشرطها، لأنّ «أمّا» حرف. فكيف يصحّ أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنّما المُراد أنّ موضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامهما لتضمنّها معنى الشرط.

الخامس: تقديرُها بـ «مهما» كما ذكر قولُ الجمهور. وقال بعض النحويّين: إذا قلتَ «أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ» فالأصل: إن أردتَ معرفة حال زيد فزيد منطلق. حذفتَ[١٣] أداة الشرط وفعل الشرط، وأنَبتَ[١٤] «أمّا» مناب ذلك.

---

(١) كذا أيضًا. وسمع عن العرب كثيرًا الفصل بالجملة الحالية، وبالاسم الموصول وصلته. وكلتاهما جملة تامة. فكان الأولى به أن يقول: «بجملة مستقلة»، ولا ينساق مع عبارة التسهيل ص٢٤٥.

(٢) ص٧١٦.

(٣) ط: يفصلون.

(٤) س ح: شرطًا.

(٥) في النسخ: غير الشرط.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول قوله تعالى: ﴿فأمّا اليَتيمَ فلا تَقهَرْ﴾، والثاني: أما العسلَ فأنا شرّاب.

(٧) سقطت مما عدا الأصل. وبه أي: بالجواب غير الشرطي. ومثال معمول لمفسّر قراءة من قرأ: ﴿وأمّا ثَمودَ فهَدَيناهُم﴾.

(٨) المرادي يعترض على ابن الناظم بما يورده. وفي حاشية ت عن التواتي: كل ما ذكره داخل في قول الشارح «معمول فعل أو شبهه». فلا اعتراض عليه.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «مثالهما: أما في الدار أو عندي فزيد. فالمجرور والظرف خبران مقدمان». يعني أنهما متلعقان بالخبرين المحذوفين.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول قولهم: أما علمًا فعالم. والثاني قولهم: أما العلمَ فعالم. أي: مهما يُذكر الإنسان لأجل العلم فعالم. وسمع: أما العبيدَ فذو عبيد، وأما قريشًا فأنا أفضلها. والتقدير: مهما ذكرت قريشًا فأنا أفضلها. وعلى هذا خرج بعضهم: أما علمًا، وأما العلمَ. وقال بعضهم: أما علمًا: مفعول مطلق. وانظر الأشموني ٤ :٤٩.

(١١) ت س ط: «معمولاً». ح: معمولات.

(١٢) في النسخ: «لفعل شرط محذوف». وفي حاشية ت عن التواتي أن «أما» تعمل لنيابتها مناب فعل الشرط وأداته، وأن فعل الشرط المحذوف هو ما نابت عنه «أما».

(١٣) في النسخ: فحذفت.

(١٤) فيما عدا الأصل: وأنبيت.

السادس: قال في «التسهيل»:[1] أمّا: حرف تفصيل. وكذا قال كثير من النحويّين، ولم يذكروا لها غير هذا المعنى. وقال بعضهم: قد ترد حيث لا تفصيل نحو: أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ.[2] و[لذلك][3] قال بعضهم: هي حرف إخبار مُضمّن معنى الشرط.[4]

وقوله «وجوبًا»[5] يعني: في غير ما سيذكر في قوله:[6]

[حذف فاء الجواب]

٧١٣ ـ وحَذفُ ذِي الفا قَلَّ، في نَثرٍ، إذا لَم يَكُ قَولٌ، مَعَها، قَد نُبِذا

يعني: أنّ حذف هذه الفاء في النثر[7] قليل وكثير. فالكثير أن تُحذف مع قول استُغني عنه بمحكيّه، كقوله تعالى:[8] ﴿فأَمّا الَّذِينَ اسوَدَّت وُجُوهُهُم: أَكَفَرتُم﴾؟ أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ والقليل أن تُحذف لا مع قول، نحو ما روى[9] البخاريّ من نحو قوله ﷺ:[10] «أمّا بَعدُ ما بالُ أقوامٍ[11]»؟ وقد فُهم من قوله «في نثر» أنّها تُحذف للضرورة كقوله:[12]

* فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيكُم *

والحاصل أنّ حذفها على ثلاثة أضرب:[13] كثير ونادر وضرورة.

---

(١) ص٢٤٥.
(٢) سقط «وقال بعضهم... فمنطلق» من النسخ.
(٣) تتمة من الجنى الداني ص٥٢٢.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الأكثر. وقد تكون حرف طلب نحو: ﴿فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقهَرْ﴾. ومعناها عند أبي إسحاق أنها خروج من شيء إلى شيء. أي: دع ما كنت فيه وخذ في غيره.
(٥) س: وجوبًا الفا.
(٦) حذف: مبتدأ خبره جملة قل. وذي: اسم إشارة في محل جر مضاف إليه. وحذفت همزة الفاء للتخفيف. ونبذ: طرح، أي: حذف. ومع: متعلق به. وفي وإذا: متعلقان بقل. وقول: اسم يك. وجملة نبذ: خبرها.
(٧) سقط «في نثر إذا.. في النثر» من النسخ، ومكانه في س: «حذف الفاء»، ثم ألحق بحاشية ت كله.
(٨) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران.
(٩) شواهد التوضيح ص١٣٦ ـ ١٣٧ وصحيح البخاري تحت الرقم ٤٣ من كتاب البيوع و٧٣ من باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل. وهو برواية أخرى في الترمذي ٦: ٢٩٩ وصحيح مسلم ١١٤٣ وسنن ابن ماجه ٨٤٤. والصواب أن حذفها في النثر كثير. انظر الجمل في النحو للخليل والإنصاف للأنباري. وفي النسخ: «خرّج». ط: خرّجه.
(١٠) زاد في ت وح: وشرف وكرم.
(١١) في س و حاشية الأصل عن نسخة: «رجال». وزاد في س: يَشترطُونَ شُروطًا لَيسَت في كتاب الله.
(١٢) صدر بيت للحارث بن خالد، عجزه في حاشية ت:

ولكِنَّ سَيرًا، في عِراضِ المَواكِبِ

ديوانه ص٤٥ وشرح الكافية الشافية ص١٦٣٨ والارتشاف ٢: ٥ و٦٦. وقد مضى في شرح البيت ١١٩. والزعم أن حذف الفاء في الشعر ضرورة فيه نظر، لأنه إذا كان حذفها جائزًا في النثر كما رأيت فهو في الشعر أولى بالجواز دون ضرورة.
(١٣) ت ح: أقسام.

تنبيه: لم يُنبّه في «الكافية»[١] و«التسهيل»[٢] على نُدور حذفها في النثر دون قول. فهو من زيادات[٣] «الألفيّة».

[لولا ولوما للشرط والتحضيض]

٧١٤ ـ «لَولا» و«لَوما» يَلزَمانِ الابتِدا إذا امتِناعًا، بِوُجُودٍ، عَقَدا[٤]

للولا ولوما حالان:

أحدهما: يختصان فيه بالأسماء. وذلك إذا دلّا على امتناع شيء لوجود غيره. ويقال أيضًا: لوجوب غيره. وهذا معنى قوله: «إذا امتناعًا بوجودٍ عقدا» أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره. وفُهم من قوله «يَلزَمانِ الابتدا» فائدتين:[٥] **الأولى**: أنّهما لا يليهما الفعل. **والثانية**: أنّ الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء. وتقدّم الكلام على خبره[٦] في باب «الابتداء».[٧]

فإن قلتَ: فقد ولي «لولا» الفعلُ في قوله:[٨]

* فقُلتُ: بَلَى، لَولا يُنازِعُنِي شُغلِي *

قلتُ: تُؤوّلَ[٩] على وجهين: **أحدهما**: أنّ «لولا» مُؤوّلة بـ«لو لم» وليست مُركّبة، بل «لو» على حالها و«لا» نافية للماضي.[١٠] **والآخر**: أن تكون المُختصّة بالابتداء، و«أنْ»[١١] مُقدرة بعدها وموضعها رفع بالابتداء.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٦٤٣.

(٢) ص٢٤٥.

(٣) س: من زيادة.

(٤) حذفت همزة «الابتداء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ويلزم أي: يباشر وجوبًا. والابتدا المبتدأ. والامتناع: عدم الوقوع. والوجود: الكينونة. ولولا: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. ولوما: معطوف في محل رفع أيضًا. وجملة يلزمان: خبر. وإذا تتعلق بيلزم. وامتناعًا: مفعول به لفعل محذوف يفسره «عقد». وبوجود: متعلقان بالفعل المحذوف.

(٥) كذا. على جعل «من قول» في رفع نائب فاعل، وفائدتين: شبه مفعول. ت س ط: فائدتان.

(٦) ت ح: خبرهما.

(٧) في النسخ: «المبتدأ». وانظر شرح البيت ١٣٨.

(٨) عجز بيت لأبي ذؤيب، صدره:

ألا زَعَمَتْ أسماءُ أن لا اُحِبُّها

شرح أشعار الهذليين ص٨٨ والجنى الداني ص٦٠٧ والخزانة ٤: ٤٩٨. وينازع: يجاذب ويغالب.

(٩) ط: يؤول.

(١٠) كذا. والفعل بعد «لولا» مضارع، إلا إذا روي: «تَنَازَعَني» وجعل الشغل بمعنى الأشغال لأنه اسم جنس يراد به الكثرة، أو اعتبر المضارع بمعنى الماضي لتأول «لولا» بمعنى «لو لم». ولعل المراد بتلك العبارة بيت للجميح هو في الإنصاف ٧٤٢ ـ ٧٦ والخزانة ٢: ٢٢١ ـ ٢٢٢ والجنى الداني ص٦٠٧.

(١١) ت ح: «فأن». وفوقها في ت: و«أن» وما دخلت عليه مؤولان بمصدر وهو في محل رفع. وانظر إعراب الجمل ص٥٠.

وثاني الحالين: يختصّان فيه بالأفعال. وذلك إذا دلّا على التحضيض. وشاركهما[١] في ذلك الأحرفُ المذكورة في قوله:[٢]

٧١٥ ـ وبِهِما التَّحضِيضَ مِزْ، وهَلّا   ألّا ألا، وأولِيَنْها الفِعلا

المشهور أنّ أحرف التحضيض[٣] أربعة، وهي: لولا ولوما، وهلّا وألّا بالتشديد.

وأمّا «ألا» بالتخفيف فهي حرف عرض.[٤] وذِكره مع حروف التحضيض يحتمل وجهين: أحدهما: أن يُريد به أنّها تكون للتحضيض بمعنى «هلّا» في بعض المواضع لا مُطلقًا، لأنه ذكر في غير هذا الموضع[٥] أنّها تكون للعرض.[٦] والثاني: أن يكون ذكرها مع أدوات التحضيض لمُشاركتِها لهنّ في الاختصاص بالفعل، وقُربِ معناها من معناهنّ، وإن لم تكن موضوعة لمعناهنّ. ويُؤيّده قوله في «شرح الكافية»[٧] وأُلحق بحروف التحضيض، في الاختصاص بالفعل،[٨] «ألا»[٩] المقصودُ بها العرض، نحو: ألا تزورنا.

ثمّ قال:[١٠]

٧١٦ ـ وقَد يَلِيها اسمٌ، بِفِعلٍ مُضمَرِ   عُلِّقَ، أو بِظاهِرٍ، مُؤَخَّرِ

مثال الأوّل: هلّا زيدًا ضربتَه.[١١] فزيدًا:[١٢] عُلّق بفعل مُضمر، بمعنى أنّه معمول للفعل

---

(١) ط: ويشاركهما.

(٢) سقط «وشاركهما... قوله» من النسخ، وثبت مكانه في س و ح: «وهو المراد بقوله». ومز: من ماز يميز، أي: أوضح وميّز. والتحضيض: المبالغة في الحض، أي: الترغيب في الفعل. وأولينها: أتبعها. والفعل أي: المضارع أو الماضي غير الطلبي. والباء: تتعلق بمز. وهلا: معطوف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر. وألاّ وألا: معطوفان بمحذوف. وها: مفعول أول. والفعل: ثان.

(٣) فيما عدا الأصل «حروف التحضيض». والتحضيض يكون قبل المضارع غالبًا، وقد يكون قبل الماضي مع التوبيخ على ترك الفعل لِمَ لم يفعل. وإذا وجه الفعل إلى من هو أعلى رتبة كان المراد الدعاء أو التمني أو العرض.

(٤) العرض كالتحضيض. ألا أنه طلب برفق، والتحضيض طلب بحث. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٢.

(٥) في شرح البيت ٢٠٤. وانظر شرح الكافية الشافية ص٥٢١ و٥٣٣ وشرح التسهيل ١: ٧٠.

(٦) قال المرادي في الجنى الداني ص٣٨٢: وقد تذكر «هلا» هذه مع أحرف التحضيض لكونها للطلب. ولكن التحضيض أشد توكيدًا من العرض.

(٧) ص١٦٥٥.

(٨) سقط «وقرب معناها... بالفعل» من النسخ.

(٩) في النسخ: إلّا أنّ.

(١٠) قد: للتقليل. ويليها: مباشرة بعدها. والمضمر: المحذوف. وعلق به: كان معمولًا له. والظاهر: الفعل المذكور. ومؤخر أي: عن الاسم. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وبفعل: متعلقان بعلق. والجملة صفة لاسم. وبظاهر: معطوفان لا يعلقان.

(١١) ط: تضربه.

(١٢) ح: فزيد.

المُضمر. ومثال الثاني: هلّا زيدًا ضربتَ. فهذا[1] عُلّق بظاهر[2] مُؤخّر، بمعنى أنّه معمول للفعل الذي بعده، لأنّه مُفرّغ له.[3]

فإن قلتَ: ظاهر كلامه أنّ حروف التحضيض لا يليها إلّا فعل، أو معمول فعلٍ مُضمر أو فعلٍ[4] مُؤخّر. قلتُ:[5] قال في «شرح الكافية»:[6] وربّما ولي حرفَ التحضيض مبتدأ وخبر، كقول الشاعر:[7]

* فـهـلّا نـفـسُ لَيـلَى شَـفِـيـعُـهـا *

قال: والأجود أن يُنوى بعدها[8] «كان» الشأنيّة، [ويُجعلَ «نفس ليلى شفيعها» خبرًا].[9]

قلتُ: وعلى هذا[10] خرّجه ابن طاهر، وخرّجه بعضهم على جعل «نفس ليلى» فاعلًا[11] بفعل مُقدّر تقديره: فهلّا شفعتْ نفس ليلى. وشفيعها: خبر مبتدأ محذوف أي: هو[12] شفيعها. وفيه تكلّف. والله أعلم.[13]

---

(١) ط: تضرب فزيدًا.

(٢) س ح ط: بفعل ظاهر.

(٣) قد يكون المعمول المقدم «إذ» الظرفية أو «إذا»، مع جمل حالية وشرطية. انظر المغني ص٣٠٤ والصبان ٤:٥١.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) ط: تنبيه.

(٦) ص١٦٥٤ ـ ١٦٥٥.

(٧) قسيم بيت لقيس بن الملوّح، تتمته:

ونُـبِّـئْـتُ لَيـلَى أرسَـلَتْ، بِـشَـفـاعـةٍ إليّ،

ديوانه ص١٩٥ وديوان ابن الدمينة ص٢٠٦ والجنى الداني ص٥٠٩ و٦١٣ وشرح التسهيل ٤:١١٤ والمغني ص٧٧ وشرح أبياته ٢:١١٩ والعيني ٣:٤١٦ والخزانة ٤:٤٩٨. ونبئت: أخبرت.

(٨) في شرح الكافية: بعد هلاّ.

(٩) تتمة من ح.

(١٠) ط: وعلى هذا الوجه.

(١١) س: «على أن نفس ليلى فاعل». ط: على جعل ما بعدها فاعلاً.

(١٢) ت س ط: هي.

(١٣) ليست هذه الجملة فيما عدا الأصل.

الإخبار بالّذي والألف واللام

الباء في قوله «الإخبار بالذي» باء السببيّة لا باء التعدية، لأنّ «الذي» يُجعل في هذا الباب مُبتدأ لا خبرًا، كما ستقف عليه. فهو في الحقيقة مُخبر عنه. وباب الإخبار وضع للاختبار كمسائل التمرين في التصريف، قال الشارح:(١) وكثيرًا ما يُصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّي الحُكم،(٢) أو تشويق السامع،(٣) أو إجابة المُمتحِن.(٤)

[كيفية الإخبار]

ولمّا شرع في هذا الباب بدأ بكيفيّة الإخبار، فقال:(٥)

٧١٧ ـ ما قِيلَ: أخبِرْ عَنهُ بـ«الَّذِي»، خَبَرْ   عَنِ «الَّذِي»، مُبتَدأً قَبلُ استَقَرْ

٧١٨ ـ وما سِواهُما فوَسِّطْهُ، صِلَهْ   عائدُها خَلَفُ مُعطِي التَّكمِلَهْ(٦)

أي: إذا عُيّن لك اسم من جملة، وقيل لك: أخبر عنه بـ«الذي»، فصدّر الجملة بالموصول مبتدأ، وأخّر ذلك الاسم واجعله خبرًا عن الموصول المُتقدّم، وما سوى الموصولِ وخبرِه فوسّطه بينهما فيكون صلة الموصول، واجعل في موضع الاسم الذي أخّرته وجعلته خبرًا

---

(١) ص٧٢٠. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٣. ت: وقال الشارح.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «معنى الاختصاص: الحصر. فإذا أخبرت عن زيد قلت: الذي قام زيد. فحصرت القيام فيه. ومعنى التقوي إسناد الحكم إليه مرتين، لأن الضمير في «قام» عائد على «الذي» و«الذي» وقع على زيد، وزيد مخبر عنه في المعنى. فصار الضمير مسندًا إليه الفعل، وزيد مسند إليه الجملة». س: تقوية الحكم.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التشويق هنا بالموصول وصلته إذ طال الكلام.

(٤) في حاشية ت أن الصواب «إجابة المختبِر». وفيها عن التواتي أن الامتحان هو الاختبار.

(٥) سقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت وح، ثم ألحقا بحاشية ت. واستقر: ثبت. حذفت راؤه الثانية في الوقف. وعن والباء: متلعقان بأخبر. وجملة أخبر: في محل رفع نائب فاعل. وقبل أي: مقدمًا على سواه، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة ومتعلق باستقر. وذكر «الذي» في العجز من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير لدفع اللبس. وعن: متعلقة بخبر. والذي: في محل جر، لا حاجة فيه إلى الصلة في الشطرين، لأنه مراد به لفظه على الحكاية، لا أنه اسم موصول. وجملة «استقر»: حال ثانية من «الذي» الثاني. والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ هو خبر عن لفظ «الذي» حال كونه مبتدأ مستقرًّا أولاً.

(٦) سواهما أي: غيرهما. وهو بقية العبارة. ووسطه: أجعله متوسطًا. وعائدها أي: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول. وخلف معطي التكملة أي: يخلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الإخبار. والشطر الثاني صفة صلة. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: وسطه. وهي طلبية جاز الإخبار بها، واقترنت بالفاء الزائدة لشبه الاسم الموصول بالشرط. وسوى: خبر لمبتدأ محذوف. والجملة صلة ما. وصله: حال من الهاء.

ضميرًا عائدًا على الموصول. فقد عُلم بما ذُكر أنّ المُخبَرَ عنه في هذا الباب هو المجعول خبرًا. قال ابن السرّاج:[١] وإنّما قال النحويّون «أُخبر عنه وهو في اللفظ خبر» لأنّه في المعنى مُخبَرٌ عنه.

وما: في قوله «ما قِيلَ» موصولة وهي مُبتدأ، وقوله «خَبَرٌ» هو خبرها. وقوله مُبتدأ: حال من الذي.[٢] وقوله «عائدُها خَلَفُ مُعطِي التكملهْ» معناه: عائد الصلة هو[٣] ضمير الذي خلفَ الاسمَ المجعول خبرًا، وهو معطي التكملة.

ثمّ مثّل فقال:[٤]

٧١٩ ـ نَحوُ: الَّذِي ضَرَبتُهُ زَيدٌ، فذا ... «ضَرَبتُ زَيدًا» كانَ، فادرِ المأخَذا

إذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك «ضربتُ زيدًا» قلتَ: الذي ضربتُه زيدٌ. فصدّرتَ الجملة بـ «الذي» مبتدأً، وأخّرتَ «زيدًا» وهو المُخبَر عنه فجعلتَه خبرًا عن «الذي»، وجعلتَ ما بينهما صلة لـ «الذي»،[٥] وجعلتَ في موضع «زيد» الذي أخّرته ضميرًا غائبًا عائدًا على الموصول.

وإذا أخبرتَ عن التاء من قولك «ضربتُ زيدًا» قلت: الذي ضربَ زيدًا أنا. ففعلتَ فيه ما ذُكر. إلّا أنّ التاء ضمير مُتّصل لا يُمكن تأخيرها مع بقاء[٦] الاتّصال، ففصلتَ الضمير وأخّرتَه. فلذلك قلتَ: أنا.

فإن قلتَ: فكان ينبغي أن يقول: ما قِيلَ: «أخبرْ عنه بالذي» خبرٌ هو أو خَلَفُه، كما قال في «التسهيل»:[٧] «وتأخير الاسم أو خلَفِه خبرًا»، ليشمل الضمير المتّصل. قلتُ: لا يخفى أنّ الضمير المُتّصل لا يُمكن تأخيره إلّا بعد انفصاله. فلم يحتج هنا إلى التنبيه عليه لوضوحه. واستكنّ الضمير الغائب الذي جعلتَه موضع التاء في «ضرب». ومنع بعضهم الإخبار عن الفاعل إذا كان ضمير مُتكلّم أو مُخاطَب. والصحيح الجواز.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٧٧٢ والأصول ٣: ١١٥.

(٢) يريد: الذي الثاني.

(٣) ط: وهو.

(٤) نحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. والفاء: حرف استئناف. وذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. والمشار إليه هو الجملة الاسمية قبله. واسم «كان» ضمير يعود على ذا. وخبرها القول المحكي: ضربت زيدًا. وجملة كان ومعموليها: خبر ذا. وادر أي: اعرفْ. والمأخذ: المصدر، أي: أصل العبارة التي أخذ منها «زيد» وأُخبر به عن «الذي». وتقرير البيت: نحو قولك «الذي ضربته زيد». فهذا التركيب كان في الأصل «ضربت زيدًا». فاعرف ذلك الأصل. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بحاشيتها.

(٥) ت ط: صلة الذي.

(٦) في النسخ: إبقاء.

(٧) ص٢٥١.

[المطابقة بين الموصول وخبره]

ثمّ قال:[١]

٧٢٠ ـ وبـالـلّذَيـنِ، والّذِيـنَ، والّتِـي أخـبِـرْ، مُـراعِـيّـا وِفـاقَ الـمُـثـبَـتِ

يعني: أنّ المُخبَرَ عنه في هذا الباب إذا كانَ مُثنًى أو مجموعًا أو مؤنّثًا[٢] جيء بالموصول مُطابقًا له لكونه خبرَه. فإذا أخبرتَ عن الزيدينِ، من نحو «بلّغَ الزيدانِ العَمرِينَ رسالةً»، قلتَ: اللذان بلّغا العَمرِينَ[٣] رسالةَ الزيدانِ، أو عن العمرِينَ قلتَ: الذينَ بلّغَهم[٤] الزيدانِ رسالةَ العَمرونَ، أو عن الرسالة قلتَ: التي بلّغَها[٥] الزيدانِ العَمرِينَ رسالةٌ. وقد فُهِم من النظم فوائد:

الأُولى: أنّ حُكم باب الإخبار تقديم المُبتدأ على الخبر لقوله «قَبلُ استَقَرّ». فإن قلتَ: فهل ذلك على سبيل الوجوب؟ قلتُ: الذي يدلّ عليه كلام النحويّين أنّ ذلك على سبيل الوجوب، لاشتراطهم في المُخبَر عنه قبولَ التأخير. ونصّ بعضهم على جواز تقديم الخبر[٦] في هذا الباب. وممّن نصّ عليه الشارح.[٧] وفي «البسيط» أنّ ذلك على جهة الأَولى والأحسن، وأنّه يصحّ أن تقول:[٨] زيدٌ الذي ضَرَبَ عَمرًا. فتجعل[٩] زيدًا خبرًا عن «الذي»، إمّا مُتقدّمًا وإمّا مُتأخرًا.[١٠] وجوّزه المُبرّد.[١١]

والثانية: أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخّر لا بُدّ من مُطابقته الموصولَ[١٢] لكونه

---

(١) باللذين: متعلقان بأخبر. والمراعي: الملاحظ المحقق للشيء. ومراعيًا: حال من الفاعل. ووفاق: مفعول به لاسم الفاعل. والوفاق: الموافقة والمطابقة. والمثبت: الاسم المطلوب الإخبار عنه. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وسقط «ثم قال» من ط. والشطر الأول لا يشمل كل الأسماء. ولو قال:

* وبِـفُـرُوعٍ، لِلّذِي، نَـحْـو: الّتِـي *

لكان أوفى بالمراد.

(٢) في النسخ: لمؤنث.

(٣) ط: بلغ العمرِين.

(٤) في حاشية ت عن «رسالة العمران» للزياتي: وإنما قدم ضمير العمرين واتصل، عملًا بقوله:

وفي اختيـارٍ، لا يَجيءُ المُنفَصِلْ إذا تـأتّـى أن يَـجـيءَ الـمُـتّـصِـلْ

وإلّا فحقه أن يكون في مكان معطي التكملة بعد «الزيدان»، فيقال: الذين بلغ الزيدان إياهم.

(٥) في حاشية ت: وجه تقدم ضمير «رسالة» عن مكان معطي التكملة ما تقدم في المسألة قبله.

(٦) في النسخ: «تأخير الخبر» ط: تقديم المبتدأ.

(٧) ص٧٢١. يريد: النص على وجوب تأخير المخبر عنه.

(٨) ط: يقال.

(٩) ط: فتجعل.

(١٠) ح: «أو متأخرًا». ط: وإما مؤخرًا.

(١١) انظر الصبان ٤: ٥٣ ـ ٥٤ والارتشاف ٢: ٦.

(١٢) في النسخ: للموصول.

عائدَه،[1] ويلزم كونه غائبًا ولو خَلَفَ ضميرَ مُتكلّم[2] أو مُخاطَب. وأجاز أبو زرّ الخُشنيّ[3] جعله مُطابقًا للخبر في الخطاب والتكلّم، فتقول في الإخبار عن التاء في «ضربتَ»: الذي ضربتَ أنتَ، وعن التاء في «ضربتُ»: الذي ضربتُ أنا، ومذهب الجمهور منع ذلك.

والثالثة: أنّ هذا الضمير ينوب عن الاسم المُتأخّر في إعرابه الذي كان له، لكونه خَلَفَه في موضعه فاستحقّ إعرابه.

[شروط المخبر عنه]

ولمّا بيّن كيفيّة الإخبار شرع في ذكر شروط المُخبَر عنه، فقال:[4]

٧٢١ ـ قَبُولُ تأخِيرٍ وتَعرِيفٍ، لِما أُخبِرَ عَنهُ، هٰهنا، قَد حُتِما

٧٢٢ ـ كَذا الغِنَى عَنهُ بأجنَبِيٍّ، أَوْ بِمُضمَرٍ، شَرطٌ، فراعِ ما رَعَوا[5]

هذه أربعة شروط:

الأوّل: قبول التأخير. فلا يُخبر عن اسم يلزم صدر الكلام، كضمير الشأن،[6] واسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبريّة.

الثاني: قبول التعريف. فلا يُخبر عن الحال والتمييز، لأنّهما ملازمان للتنكير.[7]

الثالث: جواز الاستغناء عنه[8] بأجنبيّ. فلا يجوز الإخبار[9] عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبيّ، ضميرًا كان أو ظاهرًا. فالضمير كالهاء من قولك: زيد ضربتُه، فإنّ الهاء[10] عائدة

---

(١) ط: عائدًا.
(٢) في النسخ: الضمير لمتكلم.
(٣) الارتشاف ٢:٥.
(٤) القبول: الصلاحية. والتأخير: عن بقية العبارة. والمراد قبول الاسم لذلك أو ما هو بدل منه. وكذلك حال التعريف. وحتم: وجب. يتعلق به اللام وهنا. وها: للتنبيه. وقبول: مبتدأ. وجملة أخبر عنه: صلة ما. وعنه: في محل رفع نائب فاعل. وسقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت و ح، ثم ألحقا بحاشية ت. وجملة «حتم»: خبر قبول. والألف: للإطلاق.
(٥) الإشارة إلى حتمية قبول التأخير. والأجنبي: اسم لا صلة له بالعبارة المقترحة. والمضمر: الضمير. وعن والباء: متعلقان بالمصدر الغنى. وبمضمر: معطوفان لا يعلقان. وراع: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. وما: اسم موصول مفعول به. والكاف: حال من الضمير في شرط، لتأويله بمشروط، أو مفعول مطلق له. والغنى: الاستغناء، مبتدأ خبره شرط. وقد حذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وراعى الشيء: حفظه وأبقى عليه، أي: حافظ عليه. وكذلك معنى رعى. ومعنى البيت: يشترط فيما يخبر عنه أيضًا أن يجوز الاستغناء عنه بآخر مغاير أو ضمير. فعليك أن تلاحظ في المثال ما شُرط.
(٦) جعل ضمير الشأن مما يلزم الصدر لا يسلم به. انظر الصبان ٤:٥٥.
(٧) الذين يجيزون تعريفهما يجوز عندهم جعلهما من المخبر عنه. وما كان معرفًا من الحال سماعًا فهو جائز هنا بلا خلاف.
(٨) س: «جواز الاستغناء». ط: قبول الاستغناء عنه.
(٩) فيما عدا الأصل: فلا يخبر.
(١٠) فيما عدا الأصل: فإنها.

قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أُخبر[١] عنها لخلَفَها مثلها في العود إلى ما كانت تعود إليه،[٢] فيلزم إمّا بقاءُ الموصول بلا عائد وإمّا عودُ ضمير واحد[٣] إلى شيئين، وكلاهما مُحال. والظاهر كاسمِ الإشارة في نحو:[٤] ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، وغيره مما حصل به الربط، فإنّه لو أُخبر عنه لزم المحذور السابق.

تنبيه: فُهِم من قوله «كَذَا الغِنَى عَنهُ بأجنَبِيّ» أنّه يجوز الإخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبيّ.[٥] وله صورتان:

إحداهما:[٦] أن يكون عائدًا إلى[٧] اسم من جملة أُخرى. نحو أن يُذكر إنسان، فتقول: لقيتُه. فيجوز الإخبار عن الهاء، فيقال:[٨] الذي لقيتُه هو. صرّح المُصنّف[٩] بجواز الإخبار في هذه الصورة وِفاقًا للشَّلَوبين وابن عُصفور، وذهب الشَّلَوبينُ الصغير[١٠] إلى منع ذلك. وهو ظاهر كلام الجُزوليّ.[١١] قال الشيخ أبو حيّان: ونكتة الخلاف[١٢] هل شرط هذا الضمير ألّا يكون عائدًا على شيء قبله، أو شرطه ألّا يكون رابطًا؟

والأُخرى:[١٣] أن يكون عائدًا على بعض الجملة، إلّا أنّه غير مُحتاج إليه للربط نحو: ضَرَبَ زيدٌ غُلامَه. فلا يمتنع على مُقتضى كلام الناظم الإخبار عن الهاء في المثال، فتقول: الذي ضَرَبَ زيدٌ غلامَه هو. لأنّ الهاء في المثال يجوز أن يخلفها الأجنبيّ، فتقول: ضَربَ زيدٌ غلامَ عَمرٍو. فلا يلزم من الإخبار عنها[١٤] المحذور المُتقدّم ذِكره. وقد مثّل بها الشارح[١٥] لما يمتنع الإخبار عنه لكونه لا يُستغنى عنه بالأجنبيّ. وليس كذلك.

---

(١) ط: أخبرت.
(٢) فيما عدا الأصل: عليه.
(٣) في النسخ: الضمير الواحد.
(٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف. ط: كاسم الإشارة نحو.
(٥) سقط «أنه يجوز... بأجنبي» من النسخ وثبت مكانه في ت وس: «امتناع الإخبار عن العائد»، وفي س و عن ابن غازي ٢:٢٨٤ في حاشية ت: «عدم امتناع الإخبار عن العائد». وانظر٤:٥٥ من الصبان.
(٦) س: أحدهما.
(٧) س: على.
(٨) في النسخ: «تقول». وفي حاشية ت: فتقول.
(٩) شرح الكافية الشافية ص١٧٧٤.
(١٠) أبو عبدالله محمد بن علي الأنصاري المالقي، لازم ابن عصفور في مالقه وكمل شرح شيخه على الجزولية، وتوفي سنة٦٧٠. بغية الوعاة ص٧٩ ـ ٨٠.
(١١) القانون ص٦٤ وشرح الكافية الشافية ص١٧٧٤ والتوطئة ص٣٥٩ والشرح الكبير ٢:٤٩٦ ـ ٤٩٧.
(١٢) الارتشاف ٢:٤. س ط: ونكتة هذا الخلاف.
(١٣) ت س: والآخر.
(١٤) ح: عن الهاء.
(١٥) ص٧٢٢.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه في «شرح الكافية»[١] منعها. فإنّه قال: وباشتراط جواز الاستغناء عنه بأجنبيّ، على امتناع الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة. يعني: ونبّهتُ باشتراط. قلتُ: لا حُجّة في ذلك. بل الظاهر أنّ مُراده ما كان مُتعيّنًا للربط، لأنّ تعليله يُرشد إليه، وتمثيله يُساعد عليه.

فإن قلتَ: فهل يجري فيها خلافُ مَن تقدّم؟ قلتُ: لا إشكال[٢] أنّ من منع الأُولى فامتناع هذه عنده أَولى.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بضمير. فلا يُخبر عن مصدر عامل،[٣] ولا موصوف دُون صفته، ولا صفة دُون موصوفها، ولا مُضاف دُون المُضاف إليه، إذ لا يجوز الاستغناء عن هذه الأشياء بمُضمر.[٤]

فإن قلتَ: هذا الشرط الرابع مُغنٍ عن اشتراط الثاني، لأنّ ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار. قلتُ: هو كذلك. وقد نبّه في «شرح الكافية»[٥] على أنه ذكره زيادة في البيان.

فإن قلتَ: كلام الناظم يقتضي أنّ الشروط المذكورة ثلاثة: قبول التأخير، وقبول التعريف، والغنى[٦] عنه بأحد الأمرين:[٧] بأجنبيّ إن كان ضميرًا، أو بضمير[٨] إن كان ظاهرًا. إذ لا فائدة في اشتراط[٩] الاستغناء بالأجنبيّ الظاهر، ولا لاشتراط[١٠] الاستغناء بالضمير في الضمير.[١١] ويدلّ على ذلك عطفه بـ «أو». قلتُ:

بل هي أربعة، ولا يستقيم حمل كلامه على ما ذكرتَ، لأنّ اشتراط الاستغناء بالأجنبيّ مُقيّد في الضمير والظاهر، كما تقدّم.[١٢] فلو كان الشرط أحدهما[١٣] لجاز[١٤] الإخبار عن الظاهر،

---

(١) ص١٧٧٤.
(٢) أقحم هنا في ت: في.
(٣) زاد في ح و ط: «دون معموله». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٧٧٤.
(٤) ت ط: بضمير.
(٥) ص١٧٧٥. وفي الإتحاف ٢: ٢٨٤ تصحيح لعبارة المرادي بما يوافق قول ابن مالك.
(٦) ط: والغناء.
(٧) سقط «بأحد الأمرين» من س.
(٨) س ح: أو بمضمر.
(٩) ط: لاشتراط.
(١٠) عطف «لاشتراط» على «في اشتراط». ح: ولا اشتراط.
(١١) فيما عدا الأصل: المضمر.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في تمثيله ضربته والآية الكريمة، فمثل بالضمير وبما يقع به الربط.
(١٣) ط: لأحدهما.
(١٤) في النسخ: جاز.

إذا جاز الاستغناء عنه بالضمير، وإن لم يجز الاستغناء عنه بالأجنبيّ.[١] وليس كذلك، لما سبق.[٢]

تنبيهـان:[٣]

الأوّل: علّة اشتراط هذه الشروط، على سبيل الإجمال، أنّ كيفيّة الإخبار المذكورة لا تتأتّى بدونها.

الثاني: بقي من شروط المُخبَر عنه، في هذا الباب، أربعة شروط أُخر لم يذكرها هنا، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب.[٤]

أوّلها: جواز استعماله مرفوعًا. فلا يُخبر عن لازم الرفع نحو: أيمنُ اللهِ، ولا عن لازم النصب نحو: سُبحانَ الله، وسَحَرَ، مُعيّنًا.

وثانيها: جواز استعماله مُثبتًا. فلا يُخبر عن: أحدٌ وديّارٌ، ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.[٥]

وثالثها: أن يكون بعضَ ما يُوصف به[٦] من جُملة، أو جُملتين في حُكم جملة واحدة كالشرط والجزاء. فلا يُخبر عن اسم في جملة طلبيّة، لأن الجملة بعد الإخبار تُجعل صلة، فيُشترط أن تكون صالحة لأن يُوصل بها.

ورابعها: إمكان الاستفادة. فلا يُخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الأعلام نحو «بكر» من: أبي بكر. إذ لا يمكن أن يكون خبرًا عن شيء.

وذكر هذا الشرط في «التسهيل»،[٧] وفيه[٨] خلاف. أجاز المازنيّ الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، مُستدلاً بقول الشاعر:[٩]

(١) فيما عدا الأصل: بأجنبي.
(٢) ط: كما سبق.
(٣) ط: تنبيهات.
(٤) التسهيل ص٢٥١.
(٥) في النسخ: اللازمة النفي.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن يكون الاسم المخبر عنه بعض الجملة التي يصح أن تكون صفة. وهي خبرية غير إنشائية.
(٧) ط: في الفعل في التسهيل.
(٨) ت ح: ذكر هذه الشروط في التسهيل وفي الأخير.
(٩) شقيق بن سليك. الارتشاف ٢:٣ والشرح الكبير ٢:٤٩٧ وشرح الحماسة ٢:٢٩٨ والهمع ٢:١٤٦ والعيني ٤:٤٧٩ والدرر ٢:٢٠٤. وفي حاشية ت عن التواتي: قوس قزح: اسم للدائرة التي تكون في السماء عند نزول المطر. فهو مركّب، مع أنه نطق به الشاعر فجعله كلامًا مفيدًا، كضرب زيد عمرًا. فعلى هذا يصح الإخبار عنه، وليس كأبي بكر وشبهه. انظر الإتحاف ٢:٢٨٤ ـ ٢٨٥.

فـكـأنّـمـا نـظـرُوا إلـى قـمـرٍ ... أو حَـيـثُ عَـلّقَ قَـوسَـهُ قُـزَحُ

ورُدّ بأنّ قُزحَ: اسم الشيّطان.[1]

٧٢٣ ـ وأخبَرُوا، هُنا بـ«أل»، عَن بَعضِ ما ... يَكُونُ، فِيهِ، الفِعلُ قَد تَقَدّما[2]

يجوز الإخبار بـ «الذي» وفروعه[3] في الجُملتين[4] الاسميّة والفعليّة، ويجوز بالألف واللام في الفعليّة خاصّة، لا مُطلقًا بل بشرطين: **أحدهما**: أن يكون الفعل مُتصرّفًا، ليُمكن[5] صوغ صلة منه للألف واللّام. فلا يجوز الإخبار بـ «أل»،[6] في جملة مُصدّرة بـ «ليس» ونحوها. **والثاني**: أن يكون الفعل مُوجَبًا. فإن كان منفيًا لم يجز الإخبار بـ «أل»، لتعذّر صوغ صلتها من المنفيّ.

وقد أشار إلى الأوّل، بقوله:[7]

٧٢٤ ـ إن صَحّ صَوغُ صِلةٍ، مِنهُ، لِـ«أل»

ثمّ مثّل فقال:[8]

كَصَوغِ «واقٍ» مِن: وَقَى اللهُ البَطَل

فإذا[9] أخبرتَ عن الفاعلِ قلتَ: الواقي البطلِ[10] اللهُ، وعن[11] المفعول قلتَ: الواقيهِ اللهُ البطلُ. ونبّه على الثاني في «التسهيل».[12]

---

(١) في النسخ: للشيطان.

(٢) أخبروا أي: العرب. وهنا أي: في هذا الباب. وأل أي: الموصولة وهي بمعنى الاسم الموصول. وعن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما أي: عن بعض تركيب قُدم فعله على سائر أجزائه. ح: «بأل هنا». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والباء وعن: تتعلقان بأخبر. وكذلك: هنا. وأل: في محل جر على الحكاية. وما: مضاف إليه. وفيه: متعلقان بتقدم.

(٣) أراد بالفرع ما كان للمؤنث والمثنى والجمع.

(٤) س: الجملة.

(٥) ت ط: يمكن.

(٦) س: بالألف واللام.

(٧) صح: جاز. والصوغ: بناء كلمة على مثال. والصلة أي: مشتق يعمل عمل الفعل ويكون كجملة الصلة للاسم الموصول. ومنه أي: من بعض ما يكون... ومنه: متعلقان بالمصدر صوغ. واللام: تتعلق بالمصدر صلة. وأل: في محل جر على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة البيت السابق عليه. وفي الإتحاف ٢: ٢٨٥ ـ ٢٨٦ أن هذا الشرط شامل للشرطين المتقدمين.

(٨) الواقي: الحامي. والكاف: خبر لمحذوف. ومن: تتعلق بالمصدر صوغ. وجملة وقى الله البطل: في محل جر على الحكاية.

(٩) ط: فإن.

(١٠) النصب على المفعولية، والجر بالإضافة.

(١١) ط: أو عن.

(١٢) ص٢٥١.

٧٢٥ ـ وإن يَكُنْ ما رَفَعَتْ صِلةُ «ألْ» ضَمِيرَ غَيرِها أُبِينَ، وانفَصَلْ[١]

إذا رفعتْ صلة «أل» ظاهرًا كالمثال السابق فلا إشكال فيه، وإن رفعتْ ضميرًا فإن كان لـ «أل» وجب استتاره،[٢] وإن كان لغيرها وجب إبرازه. فإذا أخبرتَ عن التاء من قولك: «ضربتُ زيدًا» قلتَ: الضاربُ زيدًا[٣] أنا. فيستكنّ[٤] مرفوع الصفة[٥] لكونه لـ «أل». وإذا أخبرتَ عن «زيد» من المثال قلتَ: الضاربهُ أنا زيدٌ.[٦] فتُبرزه لكونه لغيرها، لأنّ الصفة متى جرت على غير من هي له لم يستكنّ مرفوعها.

تنبيه: ذكر الأخفش مسألتين يُخبَر فيهما بـ «أل»، ولا يصحّ الإخبار فيهما بـ «الذي»:

الأولى: قامَتْ جاريتا زيدٍ لا قَعَدَتا. فإذا أخبرتَ عن «زيد» قلتَ: القائمُ جاريتاه لا القاعدتانِ[٧] زيدٌ. ولو أخبرتَ بـ «الذي» فقلتَ: الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا [زيد]،[٨] لم يجز لأنّه لا ضمير يعود من[٩] الجملة المعطوفة.[١٠] وقد أجاز بعض النحويّين: مررتُ بالذي قامَ أبواه لا الذي قَعَدا.[١١] فعلى هذا يجوز الإخبار في المسألة بـ «الذي» أيضًا.

الثانية: يجوز:[١٢] المضروبُ الوجهَ[١٣] زيدٌ. ولا يجوز: الذي ضُرِبَ الوجهَ زيدٌ. قلتُ:

(١) ما رفعت أي: ما رفعته. وهو الضمير في محل رفع. والصلة: الاسم المتصل بأل. وضمير غيرها: الضمير العائد على غير أل وأبين: أظهر أي جعل بارزًا. وانفصل: كان ضميرًا منفصلاً. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وصلة: فاعل مضاف إلى «أل» على الحكاية. وجملة أبين: جواب الشرط.

(٢) أي: في الصلة.

(٣) ط: زيد.

(٤) أي: في الصفة. س: «فيستتر». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فاستكن.

(٥) في ط وحاشية ت: الصلة.

(٦) في حاشية ت: فالضمير العائد إلى «أل» هو الهاء. و«أنا» ضمير غيرها، فوجب أظهاره.

(٧) انظر الإتحاف ٢:٢٨٦. وقال الحامدي في تقاريره ص٣٣١: إن كانت «أل» واقعة على الجاريتين لم يصح العطف. وإن كانت واقعة على زيد، وكانت الصلة رافعة لغير ضمير الموصول، ففيه أنه يجب حينئذ ذكر العائد ولا يصح الاستتار.

(٨) تتمة من ط. وانظر الصبان ٤:٥٨.

(٩) فيما عدا س: على.

(١٠) يعني أن جملة «قعدتا» ليس فيها ضمير يعود على الاسم الموصول. وفي حاشية ت عن التواتي: بخلاف «أل» فإن مذهب الأخفش أنها حرف تعريف. أما من قال «موصولة» فاغتفر لكونه على صورة الحرف. فالضمير على مذهب الأخفش يعود على الموصوف، كما تقدم في بابه. انظر شرح البيتين ٩٤ و٩٨.

(١١) ت ح: «قعد». وانظر ٤:٥٩ من الصبان.

(١٢) سقطت مما عدا الأصل.

(١٣) ت: «الوجهِ». وفي الحاشية عن التواتي: بالجر، والنصب على التشبيه بالمفعول به. وعلى كل حال الضمير مستتر في المضروب. وقوله «الذي ضرب الوجه زيد» ضرب: مبني للمفعول. لا يجوز هذا لأن الوجه لا يصح جره لكون الأفعال لا تضاف، ولا يصح نصبه على التشبيه بالمفعول لأن النصب على التشبيه مخصوص بالصفات، ولا على =

وينبغي أن يُجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمُتعدّي.[١]

واعلم أنّ باب الإخبار باب[٢] طويل الذيل. فلنكتفِ بما تقدّم.

= المفعولية لأن الضمير مستتر فيه فلا يتعدى إلى ثان. قلت: أجاز فيه الحامدي ص٣٣١ الرفع على البدل من ضمير نائب الفاعل، لا على أنه نائب فاعل لئلا تخلو الصلة من العائد؟ وعليه تكون «أل» في الوجه نائبة عن ضمير الغائب أي: وجهه. وانظر الكتاب ١:١٥٨ ـ ١٥٩ والإتحاف ٢:٢٨٦.

(١) يريد أن يشبه الفعل اللازم بالمتعدي كالصفة في نصب الاسم على التشبيه بالمفعول. وقد زعم ابن غازي ٢:٢٨٦ كالتواتي أن تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات، ورُدّ بأن من حفظ حجة على من لا يحفظ. الصبان ٤.٥٩.

(٢) سقطت من ط.

العـدد(١)

[الثلاثة والعشرة وما بينهما]

٧٢٦ ـ ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ، لِلعَشَرَهْ   في عَدِّ ما آحادُه مُذَكَّرَهْ(٢)

٧٢٧ ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ،(٣)

للثلاثة والعَشرة وما بينهما ثلاثة أحوال: الأُولى:(٤) أن يُقصد بها العدد المُطلق. والثانية: أن يُقصد بها معدود ويُذكَر. والثالثة: أن يُقصد بها معدود ولا يُذكَر.

فإن قُصد بها العدد المُطلق كانت كلّها بالتاء نحو: ثلاثةُ نصفُ ستّةَ. ولا تنصرف(٥) لأنّها أعلام،(٦) خلافًا لبعضهم.

وإن قُصد بها معدود وذُكر في اللفظ استُعملتْ بالتاء إن كان واحد المعدود مُذكّرًا، وجُرّدت من التاء إن كان واحده مؤنّثًا حقيقيًا أو مجازيًا، كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَها عَلَيهِم سَبعَ لَيالٍ وثَمانيةَ أيّامٍ(٧)﴾.

وإن قُصد بها معدود ولم يُذكَر في اللفظ فالفصيح(٨) أن تكون بالتاء للمُذكّر، وبعدمها للمؤنّث، كما لو ذُكر المعدود. فتقول: صُمتُ خمسةً ـ تُريد أيّامًا ـ وسرتُ خمسًا. تريد

(١) العدد: قيل: مصدر كالعد. يس ٢:٢٦٩. والظاهر أنه «فَعَلٌ» بمعنى «مفعول» كالولد والقنص والجنى. تصريف الأسماء والأفعال ص١٥٩. فهو بمعنى المعدود، أي: ما يُعدّ به الشيء والأشياء. وقد يراد به اسم العدد أي: اسم ما يعد به، واسم الرقم أي: ١ و٢ و٣ و٥٠ و١٣٠ و١٥٢٠...

(٢) للعشرة أي: إلى العشرة. وما آحاده أي: ما معدود مفرده. والآحاد: جمع أحد. وهو الواحد. وثلاثة: مفعول به مقدم. والباء: تتعلق بصفة لها، واللام: بحال منها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي: تتعلق بقل. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٣) سقطت العبارة من ت و ح. والضد: ما يضادّ المعدود المذكر المفرد. وجرد أي: من التاء. وفي: تتعلق بجرد. وأل: نائبة عن ضمير الغائب.

(٤) كذا بتأنيث الأحوال في مفردها، بعد التذكير.

(٥) ط: ولا تتصرف.

(٦) أي أعلام أجناس.

(٧) الآية ٧ من سورة الحاقة. وزاد في س وط: حُسُومًا.

(٨) في النسخ: فالصحيح.

ليالي. ويجوز أن تحذف التاء في المذكّر. حكى الكسائيّ عن أبي الجرّاح:[١] صُمنا منَ الشهرِ خَمسًا. وحكى الفرّاء: أفطَرْنا خَمسًا وصُمنا خَمسًا،[٢] وصُمنا عَشرًا من رمضانَ. وتضافرت[٣] الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ:[٤] «ثُمَّ أتبعَهُ بِستٍّ مِن شَوّالٍ». وبهذا يظهر ضعف قول من قال:[٥] ما حكاه الكسائيّ لا يصحّ عن فصيح ولا يُلتفت إليه.

وقيل: لمّا استمرّ في التاريخ الاستغناءُ بالليالي عن الأيّام التُزم في غيره، بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى:[٦] ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَربَعَةَ أَشهُرٍ وَعَشْرًا﴾. ومنه «وأتبَعَهُ[٧] بِستٍّ مِن شَوّالٍ». وقال الزمخشريّ: تقول: صُمتُ عشْرًا.[٨] ولو ذكّرتَ لخرجتَ عن[٩] كلامهم. ورُدّ بأنّ التذكيرَ الأكثرُ الفصيحُ.

واختُلف في علّة إثبات التاء في عدد المُذكّر وإسقاطها في عدد المؤنّث، فقال في «شرح التسهيل»[١٠] ما معناه: أنّ الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات، كزُمرة وأُمّة وفِرقة.[١١] فالأصل أن تكون بالتاء لتُوافق نظائرها، فاستُصحب الأصل مع المذكّر لتقدّم رُتبته، وحُذفت مع المؤنّث فرقًا لتأخّر[١٢] رُتبته. وقد ذكر هذا المعنى غيرُه[١٣] من النحويّين. وهو حسن. فلنكتف به.

تنبيهـات:

الأوّل: شمل كلام الناظم الصورتينِ الآخِرتينِ،[١٤] إذ لم يشترط اللفظ بالمعدود، وخرجت منه الصورة الأُولى لقوله:[١٥]

فــي عَــدِّ مــا آحــادُهُ مُــذَكَّــرَهْ *

الثاني: فُهم من قوله «آحادُهُ»[١٦] أنّ المُعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه.

---

(١) أحد فصحاء العرب من بني عقيل، أخذ عنه الكسائي والفراء، وكان يحتكم إليه من مجالس الولاة. الفهرست ص٧٦.
(٢) سقط «وصمنا خمسًا» من س.
(٣) ط: وتظافرت.
(٤) صحيح الجامع الصغير ص١٠٨٤ والارتشاف ١: ٣٦١ وسنن النسائي ص٥٤٧. وانظر سنن الترمذي ٣: ١٠٥ والخضري ٢: ١٣٥. وزاد في ت و ح: وشرف وكرم.
(٥) فيما عدا الأصل: «قول بعضهم». وانظر الارتشاف ١: ٣٦٠.
(٦) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة.
(٧) كذا بالواو خلافًا لما رواه قبل.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: ظاهره ليال. لكن يعلم بالضرورة أن المراد أيام. فهو على حذف مضافين أي: صمت أيام عشرَ [وفي النسخة عشرة] ليال.
(٩) ت ح: «لخرجت من». س: «خرجت من». وانظر الكشاف ١: ٣٧٢.
(١٠) في ٢: ٣٩٨.
(١١) في النسخ: وفرقة وأمة.
(١٢) في النسخ: لتأخير.
(١٣) ط: وقد ذكر غيره هذا المعنى.
(١٤) س ح ط: الأخيرتين.
(١٥) ت س. «بقوله». ط: «في قوله». وسقط من ط «في عد».
(١٦) ط: ما آحاده.

فلذلك تقول: ثلاثةُ دُنيْنِيراتٍ.[1] خلافًا لأهل بغداد فإنّهم يقولون: ثلاثُ حمّاماتٍ. فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائيّ: تقول. مررتُ بثلاثِ حمّاماتٍ، ورأيتُ ثلاثَ سجلّاتٍ، بغير هاء وإن كان الواحد مُذكّرًا. وقاس عليه ما كان مثله. ولم يقل به الفرّاءِ.

الثالث:[2] اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسمًا فبلفظه. فتقول: ثلاثةُ أشخاص[3] ـ قاصدًا نسوة[4] ـ وثلاثُ أعينٍ، قاصدًا رجالًا،[5] لأنّ لفظ شخص مُذكّر، ولفظ عين مُؤنّث، ما لم يتّصل بالكلام ما يُقوّي المعنى أو يكثّر قصد المعنى، فيجوز حينئذ اعتباره. **فالأوّل**: كقوله:[6]

* ثلاثُ شُخُوصٍ: كاعِبانِ ومُعصِرُ *

فتقوّى المعنى بقوله: كاعيان ومُعصر. **والثاني**: كقوله:[7]

ثَلاثةُ أنفُسٍ، وثَلاثُ ذَودٍ *

فغلب المعنى، لأنّ النفس كثر استعمالها، مقصودًا بها إنسان اعتبارًا.[8] وإن كان صفة فبموصوفها[9] لا بها، كقوله تعالى:[10] ﴿فلَهُ عَشْرُ أَمثالِها﴾ أي: عشر حسنات. وتقول: ثلاثةُ دوابَّ،[11] إذا قصدتَ ذُكورًا. وقال بعض العرب: ثلاثُ دوابَّ، لأنّها جرت مجرى الأسماء الجامدة.

---

(١) ط: حمامات.

(٢) شرح الكافية الشافية ص١٦٦٤ ـ ١٦٦٥.

(٣) ت ط: أشخص.

(٤) ط: قاصد نسوة.

(٥) ط: قاصد رجال.

(٦) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة، صدره:

فكانَ مِجَنّي، دُونَ مَن كُنتُ أتّقِي،

ديوانه ص١٠٠ والكتاب ٢: ١٧٥ والجمل للخليل ص٢٧١ وشرح الكافية الشافية ص١٦٦٥ والأشموني ٤: ٦٢ والعيني ٤: ٣٨٣ والخزانة ٣: ٣١٢. والمجن: الترس. والكاعب: الفتاة نهد ثديها. والمعصر: الفتاة أول ما أدركت.

(٧) صدر بيت للحطيئة، عجزه:

لَقَد جارَ الزَّمانُ عَلَى عِيالي

ديوانه ص٢٧٠ والجمل للخليل ص٢٧١ والكتاب ٢: ١٧٥ وشرح الكافية الشافية ص١٦٦٦ والأشموني ٤: ٦٣ والعيني ٤: ٤٨٥ والخزانة ٣: ٣٠١. والذود: القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد في تذكير النفس.

(٨) سطت مما عدا الأصل.

(٩) زاد في ط: «المنوي». وفي حاشية ت عن التواتي أن ذلك في اعتبار العدد. ولذلك حذفت التاء من الآية.

(١٠) الآية ١٦ من سورة الأنعام. ح: تبارك وتعالى.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن دواب جمع مفرده للمذكر داب وللمؤنث دابة. وتقول: ثلاثة أحمرة دواب. فيكون صفة. ويستخدم اسمًا.

الرابع: ما ذُكر من اعتبار[١] تذكير الواحد وتأنيثه إنّما هو في الجمع. وأمّا اسم الجنس نحو غنم، واسم الجمع نحو قوم، فيُعتبر حكم لفظه ما لم يفصلْ بينه وبين العدد صفة دالّة على المعنى، أو يكنْ[٢] نائبًا عن جمع مُذكّر. **فالأوّل**: كقولك:[٣] عندي ثلاثةُ ذُكور منَ البطِّ. وقال بعض المتأخِّرين: ويجوز حذف التاء فلا يُلحظ[٤] الوصف، ولكنّ الأَولى أن يُلحظ.[٥] **والثاني**: كقولهم: ثلاثةُ أشياءَ. لأنّه نائب عن جمع شيء على «أفعال». ولا أثر للوصف المُتأخّر كقولك: ثلاثٌ من البطِّ ذُكورٌ[٦].

الخامس:[٧] لا يُعتبر أيضًا تأنيث لفظ المُفرد إذا كان علَمًا نحو: طلحةُ.

ثمّ ذكر حُكم المُميِّز، فقال:[٨]

والمُمَيِّزَ اجرُرِ جَمعًا، بِلَفظِ قِلّةٍ، في الأكثَرِ

اعلم أن تمييز[٩] الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس أو اسم جمع جُرّ بـ «من»، نحو:[١٠] ﴿فخُذْ أربَعةً مِنَ الطَّيرِ﴾. وقد أُضيف إليه في قولِه تعالى:[١١] ﴿تِسْعةُ رَهطٍ﴾، وقولِه عليه السلام:[١٢] «خَمسِ ذَودٍ».

فإن قلتَ: فهل يُقاس على الأمرين؟ قلتُ: أمّا جرّه بـ «من» فمُتّفق عليه. وأمّا الإضافة إليه ففيها مذاهب:

أحدها: الجواز على قلّة، وهو ظاهر كلام ابن عُصفور.[١٣]

---

(١) في النسخ: ما اعتبر من.

(٢) في النسخ: أو يكون.

(٣) س: كقوله.

(٤) ح: فلا يلاحظ.

(٥) انظر للثاني ما في الإتحاف ٢:٢٨٧. ط: تلحظه.

(٦) س: ذكورًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن هذا التنبيه تقيد لكلام المرادي في التنبيه الثالث وأن كلام الناظم شامل له.

(٨) المميز: التمييز. وهو هنا مصطلح لغوي لا نحوي لأنه غير منصوب. وجمعًا أي: مجموعًا جمع تكسير. وبلفظ قلة أي: بلفظ جمع القلة. وفي الأكثر أي: في الغالب من الكلام. والمميز: مفعول به لاجرر، فعل الأمر المبني على السكون، محركًا بالكسر للقافية. وجمعًا: حال من المميز. والباء: تتعلق بـ «جمعًا»، وفي: بحال منه. وانظر الإتحاف ٢:٢٨٧. وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بحاشيتها. وإنما يكون الجر إذا لم يستعمل المميز موصوفًا نحو: أثوابٌ خمسةٌ، أو عطف بيان نحو: خمسةٌ أثوابٌ.

(٩) فيما عدا الأصل: مميز.

(١٠) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(١١) الآية ٤٨ من سورة النمل.

(١٢) تمامه: «لَيسَ فِيما دُونَ خَمسِ ذَودٍ مِنَ الإبلِ صَدَقةٌ». صحيح البخاري ص٥٣٠ وصحيح مسلم ص٦٧٥ وسنن أبي داود ٢:٩٤ والنسائي ٥:١٨ ومسند أحمد ١:١١ و٢:٢ و٤ و٤٠٣. ت ط: «عليه الصلاة والسلام». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الأمثلة لاسم الجمع واسم الجنس.

(١٣) المقرب ١:٣٠٨.

والثاني: الاقتصار على ما سُمع. وهو مذهب الأكثرين. وإليه ذهب المُصنف. قال في «التسهيل»:[١] فإن ندر مُضافًا إليه لم يُقس عليه. وصرّح سيبويه[٢] بأنه لا يقال: ثلاثُ غنمٍ.

والثالث: التفصيل. فإن كان ممّا يُستعمل من اسم الجمع للقلّة[٣] نحو: «نَفَرٌ[٤] ورهطٌ وذَودٌ» جاز، وإن كان ممّا يُستعمل للقليل والكثير لم يجز ـ وإليه ذهب ابن عُصفور في بعض كتبه ، وحكاه الفارسيّ[٥] عن أبي عُثمان ـ وإن كان من[٦] غيرهما أُضيف العدد إليه، مجموعًا على مثال قلّة من جُموع التكسير، نحو: ثلاثةُ أعبُدٍ، وثلاثةُ آمٍ.[٧] هذا إذا وُجد للاسم جمع قلّة وجمع كثرة. فإن أُهمل أحدهما أُضيف إلى الموجود نحوَ: ثلاثُ أرجلٍ،[٨] وثلاثةُ رجالٍ.

وأشار بقوله «في الأكثرِ» إلى أنّه قد يُؤثَرُ مثال كثرة على مثال قلّة، إمّا لقلّة استعمال مثال القلّة، أو لخروجه عن القياس. **فالأوّل**: نحو قولهم:[٩] ثلاثةُ شُسوعٍ.[١٠] فأُوثر على أشساع، لقلّة استعماله. **والثاني**: نحو:[١١] ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾. فأُوثر على أقراء، لأنّ واحده قَرءٌ[١٢] كفَلس، وجمع مثله على «أفعال» شاذّ. قاله المُصنّف.[١٣] وذكر غيره أنّه جمع قُرء بضم القاف، فلا يكون شاذًّا. ولا يُؤثَرُ جمع كثرة على جمع قلّة في غير ذلك، إلّا نادرًا.

وأجاز المُبرّد:[١٤] ثلاثةَ كلابٍ ونحوَه، إذا أُريد به[١٥] ثلاثةٌ من الكلاب،[١٦] وجعل من

---

(١) ص١١٦ وشرحه ٢: ٣٩٢ و٣٩٧. وفيما عد الأصل: وإن.
(٢) الكتاب ٢: ١٧٣.
(٣) س: فإن كان يستعمل من لفظ الجمع اسم للقلة.
(٤) ح: قوم.
(٥) الإيضاح ٢: ٧٤.
(٦) ح: «عن». وسقطت من ط. وفي حاشية ت أن العطف على «إن كان مما».
(٧) انظر الإتحاف ٢: ٢٨٧. والآمي: جمع أمة. س: ثلاثة آم.
(٨) الأرجل: جمع رِجل. ت س ط: ثلاثة أرجل.
(٩) في النسخ: قوله.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي: جمع شسع. وهو سير النعل.
(١١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.
(١٢) القرء: الحيض.
(١٣) شرح التسهيل ٢: ٣٩٦.
(١٤) المقتضب ٢: ١٥٦ ـ ١٥٧.
(١٥) سقطت من النسخ.
(١٦) المقتضب ٢: ١٥٨. ت ح: «ثلاثة من كلاب». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: إذا أريد تقدير لفظ «من»، فيكون كما نطق به فيجوز.

ذلك «ثَلاثةَ قُرُوءٍ». وقال في «شرح التسهيل»:[١] ولو جاز[٢] هذا لم يكن معنًى في الحَجْر[٣] بجمع القلّة، لأنّ كُلّ جمعِ كثرةٍ صالحٌ لأن يُراد به مثل هذا.

تنبيهـان:

الأوّل: قوله «بِلفظِ قِلّةٍ»[٤] يعني: من أمثلة التكسير التي هي: أفعُلٌ وأفعالٌ وأفعِلةُ وفِعْلةٌ. وأمّا جمع التصحيح فلا يُضاف إليه غالبًا، إلّا إن أُهمل غيره، أو جاور ما أُهمل، أو قلّ استعمال غيره: **فالأوّل**: نحو:[٥] ﴿سَبعَ بَقَراتٍ﴾. ففي[٦] هذا ونحوه يتعيّن التصحيح لإهمال غيره. **والثاني**: نحو[٥]: ﴿سَبعَ سُنبُلاتٍ﴾. ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح، لمُجاورته ما أُهمل تكسيره وهو «بقرات». **والثالث**: نحو: ثلاثُ سُعاداتٍ. فيجوز لقلّة[٧] «سعائد». ويجوز:[٨] ثلاثُ سعائدَ، أيضًا.

ويُختار التصحيح في هذين الموضعين.[٩] فإن كثر استعمال غيره ولم يُجاور ما أُهمل تكسيره لم يُضف إليه إلّا قليلًا نحو: ثلاثةُ أحمدِينَ، وثلاثُ زينباتٍ. وإلى هذا أشرت بقولي «غالبًا». وقال ابن عُصفور: وكذلك أيضًا يُضاف إلى جُموع السلامة، إذا لم تكن صفات. تقول: ثلاثةُ زيدِينَ، وأربعُ هِنداتٍ.[١٠] انتهى. والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو: ثلاثةُ صالحِينَ. والأحسن الإتباع على النعت، ثمّ النصب على الحال.

الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها[١١] مِائة لم يُجمع إلّا في شُذوذ، كقوله:[١٢]

* ثَـلاثُ مِـئِـينَ، لِلمُـلُوكِ، وفَـى بِـهـا *

---

(١) في ٢:٣٩٧.

(٢) في النسخ: ولو صح.

(٣) الحجر: الحصر. ط: الحجة.

(٤) في النسخ: بلفظ قلة في الأكثر.

(٥) الآية ٤٣ من سورة يوسف: ﴿وقالَ المَلِكُ: إنّي أرَى سَبعَ بَقَراتٍ سِمانٍ يأكُلُهُنَّ سَبعٌ عِجافٌ، وسَبعَ سُنبُلاتٍ خُضرٍ...﴾. وانظر الآية ٤٦.

(٦) ط: وفي.

(٧) ت س: بقلة.

(٨) في النسخ: «فعلى هذا يجوز». وسقط المثال من ط.

(٩) يعني الثاني والثالث. انظر الأشموني ٤:٦٦.

(١٠) في حاشية ت أن الصواب «نسوة». س: «نسوات». وانظر المقرب ١:٣٠٧ والارتشاف ١:٣٥٩.

(١١) ت: وأخواته.

(١٢) صدر بيت للفرزدق، عجزه في س و ح:

رِدائـي، وجَـلَّـتْ عَـن وُجُـوهِ الأهـاتِـمِ

ديوانه ص٨٥٣ وشرح الكافية الشافية ص١٦٦٨ والأشموني ٤:٦٥ والعيني ٤:٤٨٠ والخزانة ٣:٣٠٢. يذكر رهن ردائه عند سليمان بن عبدالملك لوفاء بني تميم. والأهاتم: جمع أهتم. وهو لقب أحد سادات بني تميم.

قيل:[١] «ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المِائة، في الكلام». ويُميّز بالمِائة ثلاث وتسع، وما بينهما. ولا يقال: «عشرُ مِائةٍ» استغناءً بالألف. ذكر ذلك[٢] في «شرح التسهيل». وحكى الفرّاء أنّ بعض العرب يقولون:[٣] عشرُ مِائةٍ، وأنّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاثُ مِئينَ وأربعُ مِئينَ، فيجمعون. وفي «كتاب» الصفّار، عن الفرّاء: لا يقول «ثلاثُ مِئينَ» إلّا من لا يقول «ألفٌ»، وإنّما يقول: عشرُ مِئينَ.

[المِائة والألف]

٧٢٨ ـ ومِائةً والألفَ، لِلفَردِ، أضِفْ[٤]

يعني: أنّ المِائة والألف يُضافان إلى المعدود مُفردًا نحو: مِائةُ رجلٍ، وألفُ درهمٍ.[٥] وتثنيتهما وجمعهما[٦] كذلك. وقوله:[٧]

ومِـائةٌ بـالـجَـمـعِ، نَـزرًا، قَـد رُدِفْ

أشار به إلى قراءة حمزة والكسائيّ:[٨] ﴿ثَلاثَمِائةِسِنِينَ﴾. وأشار بـ «قد»[٩] إلى تقليله. وقال بجوازه الفرّاء. وقولُ المُبرّد[١٠] «هو خطأ في الكلام، وإنّما يجوز في الشعر للضرورة» هو[١١] مردود بالقراءة المُتواترة.

تنبيه: قد شذّ تمييز «المِائة» بمُفرد منصوب كقول الرّبيع:[١٢]

* إذا عـاشَ الـفَـتَـى مِـائَتَـيـنِ عـامًـا *

---

(١) ت: وقيل.

(٢) في النسخ: «بألف ذكره». وانظر شرح التسهيل ٢: ٤٠٨. (٣) في النسخ: يقول.

(٤) زاد الشطر الثاني في س و ح وحاشية ت. ومائة: مفعول مقدم. والجملة معطوفة على جملة: جرّد. وللفرد أي: إلى الاسم المفرد، متعلقان بأضف. (٥) ط: وألف رجل.

(٦) كذا. وجمع المائة والألف إذا لم يكن معدودًا أضيف إلى جمع وجوبًا: مئات الرجال وآلاف أطفال.

(٧) الجمع: الاسم مجموعًا. والنزر: القليل جدًّا. وردف: أتبع. ومائة: مبتدأ خبره جملة ردف. وساغ الابتداء بالنكرة لأنه في معرض التفصيل. ونزرًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر ردف. وبالجمع: متعلقان بردف.

(٨) الآية ٢٥ من سورة الكهف. وفي حاشية ت عن التواتي أن من نون «مائة» تكون «سنين» بدلاً من ثلاث أو عطف بيان، وقيل: بدل من مائة.

(٩) انظر الإتحاف ٢: ٢٨٨. ط: بقوله نزرًا. (١٠) الارتشاف ١: ٣٥٧ والمقتضب ٢: ١٧١ و٣: ٣٨.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) الربيع بن ضبع الفزاري. وعجز البيت في س:

فـقـد ذَهَـبَ الـمَـسَـرّةُ، والـفَـتـاءُ

الكتاب ١: ١٠٦و٢٩٣ والمعمرين والوصايا ص٧ وشرح الكافية الشافية ص١٦٦٧ والأشموني ٤: ٦٧ والعيني ٤: ٤٨١ والخزانة ٣: ٣٠٦. والفتاء: الفتوة والشباب.

ولا يُقاس عليه عند الجُمهور. وأجاز ابن كَيسان نصب تمييز المِائة والألف، فتقول: المِائةُ دينارًا، والألفُ درهمًا.

[ما بين عشرة وعشرين]

ثمّ شرع في بيان تركيب «العَشَرة» مع ما دُونها، فقال:[1]

٧٢٩ ـ وأحَدَ اذكُرْ، وصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّبًا، قاصِدَ مَعدُودٍ ذَكَرْ

فتقول: عندي أحدَ عشَرَ درهمًا، بتجريد «عَشَر» من التاء. وهمزة «أحد» هذا مُبدلة من واو. وقد قيل: وَحَدَ عَشَرَ، على الأصل. وهو قليل. وقد يقال: واحِدَ عَشَرَ، على أصل العدد.

ثمّ قال:[2]

٧٣٠ ـ وقُلْ لَدَى التّأنِيثِ: إحدَى عَشْرَهْ والشِّينُ فِيها، عَن تَمِيمٍ، كَسْرَهْ

يعني: في التأنيث. فيقولون:[3] إحدى عَشِرةَ امرأةً، بإثبات التاء في «عشرة» ـ وقد يقال: واحدةَ عَشِرةَ ـ[4] واثنتا عَشِرةَ. وكذا في سائرها. وبلغتهم قراءة بعضهم:[5] ﴿اثنَتا عَشِرَةَ عينًا﴾. قال في «التسهيل»:[6] وقد تُفتح. يعني: في المؤنّث. وبالفتح قرأ الأعمش. قال الزمخشريّ: وهي لغة.[7] انتهى. والفتح هو الأصل. إلّا أنّ الأفصح التسكين. وهو[8] لغة الحجازيّين.

وأمّا في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تُسكّن عين «عشر»، فيُقال: أحَدَ عْشَرَ،[9] وكذا أخواته لتوالي الحركات. وبها قرأ أبو جعفر:[10] ﴿أَحَدَ عْشَرَ كَوكَبًا﴾، وقرأ هُبيرة[11] صاحب حفص:[12] ﴿اثنا عْشَرَ شَهرًا﴾. وفيها جمع بين ساكنين.[13]

---

(١) أحد: في محل نصب مفعول به مقدم على الحكاية. وعشر: في محل جر على الحكاية. وهو مبني على الفتح سكن لضرورة القافية. وصلنه: مؤكد بالنون الخفيفة. والجملة معطوفة على جملة: جرّد. وكذلك جمل الأمر المعطوفة، والجمل الشرطية، حتى البيت ٧٤٢، مع حصول اعتراضات كثيرة بينها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومركبًا أي: العددين تركيب مزج، حال من فاعل صل. وقاصد: حال ثانية. والمعدود: ما يعد من الأشياء. والذكر: المذكر.

(٢) لدى: بمعنى في. والتأنيث: للعدد. وتميم: قبيلة مشهورة. ولدى: يتعلق بقل. وإحدى عشرة: في محل نصب مفعول به. والشين مبتدأ خبره جملة: فيها كسرة. وعن: تتعلق بحال من الضمير المستتر في خبر «كسرة» المحذوف.

(٣) سقط «والشين... فيقولون» مما عدا الأصل، وجاء في موضعه: فتقول.

(٤) ورد هنا فيما عدا الأصل ما سقط قبل، مقدمًا له بـ «وقوله».

(٥) الآيتان ٦٠ من سورة البقرة و١٦٠ من سورة الأعراف.

(٦) ص١١٧. وانظر الإتحاف ٢: ٢٨٨.

(٧) الكشاف ١: ٢٨٤.

(٨) فيما عدا الأصل: وهي.

(٩) هذا التسكين خاص بعدد المذكر، خلافًا لما جاء في مطبوعة شرح التسهيل ٢: ٤٠١. انظر الصبان ٤: ٦٧. س: إحدى عشرة.

(١٠) الآية ٤ من سورة يوسف. وليست في غير ح. وانظر المحتسب ١: ٣٣٢.

(١١) أبو عمرو الأبرش التمار البغدادي، أخذ القراءة عرضًا عن حفص. غاية النهاية ٢: ٣٥٣.

(١٢) الآية ٣٦ من سورة التوبة. وانظر المحتسب ٢: ٣٣٩.

(١٣) س: الساكنين.

وقوله:[١]

٧٣١ ـ ومَعَ غَيرِ أحَدٍ، وإحدَى، ما مَعْهُما فَعَلتَ، فافعَلْ قَصدا

يُشير به إلى جعل ثاني جُزأيِ المُركّب «عَشَرَ» في التذكير، و«عَشرةَ» في التأنيث.

وقوله:[٢]

٧٣٢ ـ ولِثَلاثةٍ، وتِسْعةٍ، وما بَينَهُما، إن رُكّبا، ما قُدِّما

يُشير به[٣] إلى أنّ حُكم الثلاثة والتسعة وما بينهما، إذا رُكّبا، أن تثبت التاء في التذكير وتُحذف[٤] في التأنيث، كما كان يُفعل بهما في الإفراد.

وقوله:[٥]

٧٣٣ ـ وأَولِ عَشْرةَ «اثنَتَي»، وعَشَرا «إثنَي»، إذا أُنثَى تَشا، أو ذَكَرا

يعني أنّه يقال في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عَشَرَ، في المذكّر ـ فتَحذف نون اثنين[٦] وتُوليه «عَشَرَ» ـ واثنتا عَشْرةَ، في المؤنّث. فتَحذف نون اثنتين وتوليه «عَشْرةَ».

وقوله:[٧]

٧٣٤ ـ واليا لِغَيرِ الرَّفعِ، وارفَعْ بالألِفْ

يعني: أنّه يقال: اثنا عَشَرَ واثنتا عَشْرةَ، بالألف في الرفع، واثنَي عَشَرَ واثنَتي عَشْرةَ، بالياء في الجرّ والنصب،[٨] بإعراب الصدر إعراب المُثنّى وبناء العجز.

---

(١) مع غير أحد وإحدى أي: مع ما بين أحد وتسعة. ومعهما أي: مع أحد وإحدى. وفعلت أي: في العشرة. والقصد: العدل، حال من المفعول المطلق لافعل. ومع: متعلق بحال محذوفه من العشرة المقدرة. وما: حرف مصدري يؤول بما بعده في محل مفعول مطلق لافعل. والفاء: زائدة للتعليق. وسكن عين «مع» الثانية على لغة بعض العرب. وهي متعلقة أيضًا بحال محذوفه من ضمير العشر. ومعنى البيت: وافعل بالعشرة مع غير أحد وإحدى، مثلما فعلت بها مع غيرها تمامًا، من إثبات التاء وحذفها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) ما بينهما أي: من العدد. وركبا أي: مع العشرة. وما قدم أي: من الحكم في البيتين ٧٢٦ و٧٢٧. ولثلاثة: متعلقان بخبر «ما» الثانية. وما الأولى: معطوفة على ثلاثة. وبين: يتعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. وقدم: صلة «ما» الثانية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٣) سقطت من ح. (٤) س: وتحذفها.

(٥) أول: أتبع، فعل أمر مبني على حذف حرف العلة يتعدى إلى مفعولين، أولهما عشرة وثانيهما «اثنتي». وكلاهما في محل نصب على الحكاية، أي: اجعل لفظ «عشرة» تابعًا لفظ «اثنتي». وتشا أي: تريد بالعدد. وعشرَ: معطوف على عشرة، واثني: معطوف على اثنتي. والعطف فيهما أيضًا على الحكاية. وإذا: ظرف للفعل أول. وأنثى: مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده. وقد قطعت همزة «اثني» للضرورة، وحذفت همزة «تشاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٦) ط: اثني.

(٧) اليا: مبتدأ حذفت الهمزة للتخفيف. ولغير: متعلقان بالخبر. ولغير الرفع أي: للنصب والجر. وارفع أي: اثني واثنتي.

(٨) تلزم الألف على لغة بلحارث كالاسم المقصور في الجر والنصب أيضًا. شواهد التوضيح ص٩٧. س: بالنصب والجر.

ثمّ نبّه على أنّ غيرهما لاحظّ له في الإعراب، بقوله:[١]

والـفَـتـحُ، فـي جُـزأي سِـواهُـمـا، أُلِفْ

أمّا العجز فعلّة بنائه تضمّنه معنى حرف العطف. وأمّا الصدر فعلّة بنائه وقوع العجز منه موقعَ تاء التأنيث. ولذلك أُعرب صدر: اثني عَشَرَ واثنتي عَشْرَةَ، لوقوع العجز منهما موقعَ النون،[٢] وما قبل النون محلّ إعراب لا بناء. ولوقوع العجز منهما موقعَ النون لم يُضافا، بخلاف غيرهما فيقالُ:[٣] أحدَ عَشَرَكَ. ولا يقال: اثنا عَشَرَكَ.[٤] وذهب ابن دُرُستُوَيه[٥] وابن كَيسانَ إلى أنّهما[٦] مبنيّان كسائر أخواتهما. ورُدّ بتغييرهما بالألف والياء.

تنبيهـان:

الأوّل: بناء «أحدَ عشرَ» ونحوِه[٧] من المُركّب[٨] لازم. وأجاز الكوفيّون إضافة صدره إلى عجزه، فيقولون: هذه خمسةُ عَشَرٍ. واستحسنوا ذلك إذا أُضيف نحو: خمسةُ عَشَرِكَ.

الثاني: قال في «التسهيل»:[٩] وتُجعل العشرة مع النيّف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح، ما لم يظهر العاطف. انتهى. يعني:[١٠] فإن ظهر مُنع التركيبُ والبناءُ، نحو: خمسةٌ وعشَرةٌ. قال الشيخ أبو حيّانَ: فيحتاج[١١] في إثبات نحو «عندي خمسةٌ وعشَرةٌ رجلًا، وخمسٌ وعشْرٌ أمةً» إلى سماع من العرب.

[من عشرين إلى تسعة وتسعين]

٧٣٥ ـ ومَـيِّـزِ الـعِـشْـريـنَ، لِلتِّـسـعِـينـا ... بِـواحِـدٍ، كـأربَـعِـيـنَ حِـيـنـا[١٢]

---

(١) الفتح أي: بناء. وسواهما أي: غير اثني واثنتي، في الحالات الثلاث. وألف: صار مألوفًا واجبًا. وفي: تتعلق بحال من المبتدأ الفتح. وجملة ألف: خبره.

(٢) في حاشية ت: أي: والنون تأتي في بعض أحوالها علامة إعراب.

(٣) يبني الجزآن على الفتح. وهو الفصيح. انظر شرح البيت ٧٣٧ والتصريح ٢: ٢٧٥.

(٤) الارتشاف ١: ٣٦٦.

(٥) انظر الكتاب لابن درستويه ص١٣٩ والارتشاف ١: ٣٦٦.

(٦) في حاشية ت: أي: اثني واثنتي.

(٧) فيما عدا الأصل: وغيره.

(٨) في النسخ: المركبات.

(٩) ص١١٨.

(١٠) سقطت من ط. وقد جعل مثل هذا العدد مركب مزج في شرح البيت ٨٧٠، خلافًا لما هنا من البناء، لتضمن معنى حرف العطف. وهما عند البعض نوع واحد. انظر الصبان ٤: ١٩.

(١١) فيما عدا الأصل: «ويحتاج». وانظر ١: ٣٦٦ من الارتشاف.

(١٢) ميز العشرين أي: اجعل تمييز العشرين وما بعده. وللتسعين أي: إلى التسعين. والواحد هنا هو المفرد. وسقط المثال من ت ثم ألحق بالحاشية. والحين: وقت من الدهر. واللام: تتعلق بحال من العشرين، والباء: بميز. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى أربعين.

العُقود الثمانية[١] يستوي فيها المُذكّر والمؤنّث، وتُعطف على النيّف[٢] ـ كقولك: ثلاثةٌ وعِشرونَ، في التذكير،[٣] وثلاثٌ وعِشرونَ، في التأنيث[٤] ـ وتُميَّز بمُفرد منصوب، نحو قولك: عشرونَ رجلًا، وعشرونَ امرأةً.

وقد فُهم من كلامه فائدتان:

الأُولى: أن مُميِّز العشرين وأخواته لا يُجمع. وهذا مذهب الجُمهور. وأجاز الفرّاء جمعه، فيقول:[٥] عشرونَ رجالًا. وكذلك أجاز جمع تمييز أحدَ عشَرَ وأخواته. وأجاز بعضهم أن يقال: «عندي عشرونَ دراهمَ لعشرينَ رجلًا»، قاصدًا[٦] أنّ لكلّ واحد منهم عشرين. قال في «شرح التسهيل»: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنّه استعمال لا يُفهم معناه بغيره. ولا يُجمع مُميِّز «عشرين» وبابه في غير هذا النوع، فإن وقع موقعَ تمييزِ شيءٍ منها جمعٌ[٧] فهو حال أو تابع. انتهى.

والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلّا منصوبًا كما مثّل به.[٨] وحكى الكسائيّ أنّ من العرب من يُضيف العشرين وأخواتِه إلى المُفسِّر مُنكَّرًا أو مُعرَّفًا فيقول: عِشرو درهمٍ، عِشرو ثوبِه.[٩] وهذا عند الأكثرين من الشاذّ الذي لا تُبنى على مثله[١٠] القواعد.

٧٣٦ ـ ومَيِّزُوا مُرَكَّبًا، بِمِثْلِ ما   مُيِّزَ عِشْرُونَ، فَسَوِّيَنْهُما[١١]

---

(١) العقود: جمع عِقد. وهو ما كان من مرتبة الشعرات والمئات والألوف... والعقود الثمانية هي العشرون والثلاثون... إلى التسعين.

(٢) النيف: الواحد إلى التسعة، إذا كان معه أحد العقود. وإنما يعطف العقد على النيف إذا تعين العدد والمعطوف عليه، وإلا وجب أن يعطف النيف على العقد. فإن فقد العقد قيل: بضع. وهو من الثلاث إلى التسع بدون تاء، ومن الثلاثة إلى التسعة متصلاً بالتاء. وقد يركب مع العشرة، ويعطف عليه أحد العقود الثمانية.

(٣) ط: المذكر.

(٤) ط: المؤنث.

(٥) الارتشاف ١:٣٥٥. ت: «فيقولون». ط: فتقول.

(٦) كذا. وليس لهذه الحال ما تعود عليه. وفي شرح التسهيل ٢:٣٩٣: أن يقول القائل... قاصدًا.

(٧) في حاشية ت عن التواتي إشارة إلى أن من هذا قول ابن سعود: «قَضَى رسُولُ اللهِ ـ صلَّى اللهُ علَيه وسَلَّمَ ـ في دِيةِ الخَطإ عِشرِينَ بِنتَ مَخاضٍ، وعِشرِينَ بَنِي مَخاضٍ». انظر المسند ١:٤٥٠ وإعراب الحديث ص١٢٦ وشرح التسهيل والتوضيح ٢:٢٧٥.

(٨) سقطت من ط.

(٩) ط: «ثوب». وانظر الارتشاف ١:٣٥٥.

(١٠) في النسخ: عليه.

(١١) ميزوا أي: العرب. ومركبًا: عددًا مركبًا تركيب مزج. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر. وعشرون أي: إلى تسع وتسعين وسوينهما أي: اجعل المركب والعشرين سواء في لفظ التمييز. والنون للتوكيد. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومثل: مضاف إلى الاسم الموصول. وحذف من الصلة «به» جوازًا لدلالة ما قبله، بلفظ الجار وما يتعلق به.

يعني: بواحد منصوب. وتقدّم خلاف الفرّاء.[١] وأجاز بعضهم أن يُميَّز بجمع صادق على الواحد منه، وجعل الزمخشريّ[٢] منه قوله تعالى:[٣] ﴿وقَطَّعْناهُمُ اثنَتَي عَشْرَةَ أسباطًا أُمَمًا﴾. والمُراد: وقطّعناهم اثنتي عشرةَ قبيلةً، كُلّ قبيلة أسباطٌ[٤] لا سِبط. فأوقع «أسباطًا» موقع «قبيلة». قال في «شرح التسهيل»:[٥] ومقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيتُ إحدَى عشْرةَ[٦] أنعامًا. إذا أُريد إحدى عشرة جماعة، كُلّ جماعة منها[٧] أنعام. ولا بأس برأيه[٨] في هذا، لو ساعده استعمال. لكنّ قوله إنّ «كُلّ قبيلة أسباطٌ لا سِبط» مُخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السّبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في[٩] العرب. وعلى هذا فأسباط واقع موقعَ قبائل. فلا يصحّ كونه تميزًا. بل هو بدل، والتمييز محذوف. انتهى.

قلتُ: وكلامه في «شرح الكافية»[١٠] مُخالف لما ذكره هنا. فإنّه قال، عند ذكر تذكير التميز وتأنيثه: فإن اتّصل به ما يُزاد[١١] به المعنى [ظهورًا، أو يكثر معه قصدُ معنى التذكير، جاز الوجهان. وقد يرجّح اعتبار المعنى]،[١٢] كقوله تعالى: ﴿وقَطَّعْناهُمُ اثنَتَي عَشْرَةَ أسباطًا أُمَمًا﴾. فبذكر «أممًا»، ترجّح حُكم التأنيث. ولولا ذلك لقيل: اثني عشر أسباطًا. لأنّ السِّبط مُذكّر. انتهى.

وقال الحَوفيّ:[١٣] يجوز أن يكون «أسباطًا» نعتًا لفرقة، ثمّ حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مَقامه، «وأممًا» نعت لأسباط، وأُنّث العدد وهو واقع على الأسباط ـ وهو مُذكّر ـ لأنّه بمعنى فرقة وأُمّة، كما قال «ثلاثة أنفُسٍ» يعني رجالًا، و«عشرُ أبطنٍ»[١٤] بالنظر إلى القبيلة. انتهى.

---

(١) في الفائدة الأولى من شرح البيت ٧٣٥.
(٢) الكشاف ٢:١٢٤.
(٣) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.
(٤) في النسخ: «اثنتي عشرة قبيلة أسباطًا». ثم صحح في ت كما أثبتنا.
(٥) في ٢:٣٩٣.
(٦) ط: «أحد عشرة». وفي شرح التسهيل: أحد عشر.
(٧) سقطت من ط.
(٨) في النسخ: «ولا بأس بمذهبه». ولا بأس أي: لا حرج.
(٩) في النسخ: من.
(١٠) ص١٦٦٤.
(١١) ط: ما يراد.
(١٢) تتمة من س بعضها في حاشية ت.
(١٣) أبو الحسن علي بن إبراهيم، نحوي مفسر لغوي من مصر. توفي سنة ٤٣٠. إنباه الرواة ٢:٢١٩ وبغية الوعاة ٢:١٤١، ط الجرمي.
(١٤) يشير إلى قول النواح الكلابي:

وإنّ كِلابًا، هٰذِه، عَشْرُ أبطُنٍ ... وأنتَ بَرِيءٌ، مِن قَبائلِها العَشْرِ

الكتاب ٢:١٧٤ والجمل للخليل ص٢٧١ والعيني ٤:٤٨٤.

تنبيه: إذا نُعت تمييز العشرين وبابِه جاز فيه الحملُ على اللفظ، فتقول: عندي عشرونَ درهمًا وازنًا،[1] والحملُ على المعنى، فتقول: وازنةً.[2] ومنه قول عنترة:[3]

فِيهـا اثـنـتـانِ وأربـعُـونَ حَـلُوبـةً سُـودًا، كَـخـافِـيـةِ الـغُـرابِ الأسـحَـمِ

وهذا المعنى هو[4] الذي لحظه[5] الحَوفيّ،[6] في جعله أسباطًا نعتًا لفرقه.

[إضافة المركب مزجًا]

٧٣٧ ـ وإن أُضِـيـفَ عَـدَدٌ مُـرَكَّـبُ يَـبـقَـى الـبِـنـا، وعَـجُـزٌ قَـد يُـعـرَبُ[7]

إذا أُضيف العدد المركّب ففيه ثلاثة أوجه:

الأوّل: أن يبقى بناؤه ـ وهو الأكثر ـ كما يبقى مع الألف واللام،[8] بإجماع.

والثاني: أن يُعرب عجُزه مع بقاء التركيب، كبَعلَبكَّ. حكاه سيبويه[9] عن بعض العرب، فتقول: أحدَ عشَرُك مع أحدَ عشرِ زيدٍ. واستحسنه الأخفش، واختاره[10] ابن عُصفور وزعم أنّه الأفصح، ووجّه ذلك بأنّ الإضافة تردّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب. ومنع في «التسهيل»[11] القياسَ عليه، وقال في «الشرح»: لا وجه في استحسانه[12] لأنّ المبنيّ قد يُضاف نحو: كم رجلٍ عندكَ! و[13] ﴿مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾. قلتُ: قال[14] بعضهم: وهي لغة ضعيفة عند سيبويه.[15] وإذا ثبت كونها لغةً لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة.

---

(١) الوازن: ذو الوزن.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعينه باللفظ التميزُ ـ وهو «درهمًا» في المثال المذكور ـ وبالمعنى المميَّزُ. وهو «عشرون» في المثال أيضًا نفسه.

(٣) شرح القصائد العشر ص٢٦٩ والعيني ٤: ٤٨٧ والأشموني ٤: ٧٠ والخزانة ٣: ٣١٠. والحلوبة: الناقة الحلوب. والخافية: ريشة الجناح مما يلي الظهر. والأسحم: الشديد السواد. وفي حاشية ت عن التواتي أنه جمع سودًا برعاية المفسَّر «أربعون». ولو راعى المفسِّر لقال سوداء بالإفراد والتأنيث.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) في النسخ: لاحظه.

(٦) ط: الجرمي.

(٧) مركب أي: تركيب مزج عدا اثني عشر واثنتي عشرة، لأنهما لا يضافان. انظر شرح البيت ٧٣٤. والبنا أي: بناء الجزأين. والعجز: الجزء الثاني. ولم يجزم «يبقى» لأن فعل الشرط ماض. وحذفت همزة البناء للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وجملة يبقى: خبر لمحذوف مع الفاء أي: فهو يبقى. وعجز: مبتدأ خبره جملة يعرب. وجاز الابتداء بالنكرة لأنها في معرض التفصيل. وجملة عجز قد يعرب: معطوفة على يبقى البنا، في محل رفع بالعطف.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: وذلك نحو: الخمسةَ عشرَ والستةَ عشرَ. وانظر الارتشاف ١: ٣٦٦و٣٥٥.

(٩) الكتاب ٢: ٥١.

(١٠) في النسخ: «وأجازه». وانظر الشرح الكبير ٢: ٣٣.

(١١) ص١١٨. وانظر شرحه ٢: ٤٠٢ والتصريح ٢: ٢٧٥.

(١٢) في النسخ: لاستحسانه.

(١٣) الآية ١ من سورة هود.

(١٤) المقرب ١: ٣٠٨ وسقط «لأن المبنيّ... قال» من النسخ.

(١٥) قال سيبويه: وهي لغة رديئة.

والثالث: أن يُضاف صدره إلى عجزه مُزالًا بناؤهما. حكى الفرّاء[١] أنّه سمع من أبي فَقْعَس الأسديّ وأبي الهيثم العُقيليّ: ما فعلتْ خمسةُ عشرِكَ؟ وذكر في «التسهيل»[٢] أنّه لا يُقاس عليه خلافًا للفرّاء. وحكى ابن عُصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيّين، وفي بعضها عن الفرّاء، وردّه[٣] بأنّه لم يُسمع. وهذا الردّ مردود بما تقدّم.

تنبيـه: قال في «التسهيل»:[٢] ولا يجوز بإجماع «ثماني عَشْرةِ»[٤] إلّا في الشعر. يعني: بإضافة صدره إلى عجزه دُون إضافة، كقول الراجز:[٥]

كُـلِّفَ مِـن عَـنـائـهِ وشِـقْـوتِـهْ، بِـنـتَ ثَـمـانِـي عَـشْـرةٍ، مِـن حِـجّـتِـهْ

وحكى غيره عن الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره، في ثماني عشرة وغيرها. فليس نقل الإجماع بصحيح.

[صياغة اسم الفاعل وإضافته]

٧٣٨ ـ وصُغْ مِنِ اثنَينِ، فما فَوقُ، إلَى عَـشَـرةٍ، كـفَـاعِـلٍ، مِـن «فَـعَـلا»[٦]

يعني: أنّه يُصاغ، من اثنين فما فوقه إلى العشَرة، مُوازِنُ «فاعِل»[٧]نحو «ثاني»[٨] إلى عاشِر، كما يُصاغ اسم الفاعل من «فَعَلَ» نحو: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ.

فإن قلتَ: لم قال «من اثنين» وتركَ ذِكر الواحد، وقد ذكره بعضهم من اسم الفاعل المُشتق من العدد؟ قلتُ: واحد[٩] من أسماء العدد، وليس المُراد العدد فيُذكرَ. وإنّما المُراد الصفة. وهو وإن كان على زنة «فاعِل» فلا يُمكن[١٠] أن يُراد به التصيير، إذ لا عدد أقلّ منه بخلاف الثاني وما فوقه.

---

(١) معاني القرآن ٢: ٣٣ ـ ٣٤. (٢) ص١١٨.

(٣) الشرح الكبير ٢: ٣٤. ط: ورد.

(٤) س: «ثمانية عشرة». وفي حاشية ت عن التواتي أن ياء «ثماني» في التركيب ـ كما جاء في التسهيل ص١١٨ ـ يجوز فيها الفتح والسكون والحذف. نحو: هذه ثمانٍ ورأيت ثمانيًا ومررت بثمانٍ. وهذه ثمانٌ ورأيت ثمانًا ومررت بثمانٍ. فيعرب بالحركات الظاهرة على النون. وجاز ذلك لأن التركيب ثقل وفي السكون والحذف تخفيف.

(٥) ينسب إلى نفيع بن طارق. معاني القرآن ٢: ٣٤ و٢٤٢ والحيوان ٦: ٤٦٣ وشرح الكافية الشافية ص١٦٨٢ والأشموني ٤: ٧٢ والعيني ٤: ٤٨٨. والعناء: التعب. والشقوة: الشقاء. والحجة: العام.

(٦) صغ أي: اصنع على مثال. وفوق أي: فوقه. وكفاعل أي: مثل هذا اللفظ. وفي حاشية ت عن التواتي أن قوله «من اثنين» مجاز، لأن الصوغ يكون من المصدر. وهو الثَّني والثَّلث والرَّبع. وما: اسم موصول معطوف على اثنين. وفوق: ظرف مبني على الضم متعلق بفعل الصلة المحذوفة، وإلى: بحال من فاعل الصلة. والكاف: مفعول به لصغ. ومن: يتعلق بصفة محذوفة لفاعل. وفعل: في محل جر على الحكاية. وأراد به الفعل الماضي الثلاثي المجرد المفتوح العين في الماضي.

(٧) في حاشية س عن نسخة: ماوازن فاعلاً.

(٨) ت: ثان.

(٩) في النسخ: «كما يصاغ اسم الفاعل المشتق من العدد. فإن قلت: لم لم يذكر واحدًا؟ قلت: واحد» مع خلاف يسير.

(١٠) ت ح: «الفاعل لا يمكن». س: فاعل لا يمكن.

٧٣٩ ـ واختِمْهُ في التأنِيثِ بالتّا، ومَتَى ذَكَّرتَ فاذكُر «فاعِلًا»، بِغَيرِ تا[١]

فتقول في التأنيث: ثانيةٌ إلى عاشِرة، وفي التذكير «ثاني»[٢] إلى عاشِر،[٣] كما يُفعل في اسم الفاعل من نحو: ضارِبٌ وضارِبةٌ. وإنّما نبّه على هذا،[٤] مع وضوحه، لئلّا يُتوهّم أنّه يُسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه.[٥]

٧٤٠ ـ وإن تُرِدْ بَعضَ الَّذِي مِنهُ بُنِي تُضِفْ إلَيهِ، مِثلَ بَعضٍ، بَيِّنِ[٦]

لاسمِ الفاعل المصوغِ من العدد ثلاثة أحوال:

الأوّل:[٧] أن يُستعمل مُفردًا. ولا إشكال فيه.

والثاني:[٨] أن يُستعمل مع مُوافق[٩] كـ «ثاني» مع اثنين، فتجب إضافته عند الجمهور، فتقول في التذكير: ثاني اثنين، إلى عاشر عشَرةٍ، وفي التأنيث: ثانية اثنتين، إلى عاشرة عشْرِ. وإنّما لم يَنصِب لأنّه ليس في معنى ما يَعمل، ولا مُفرَّعًا على فِعل،[١٠] فالتُزمت إضافته لكونه واحدًا من العدد،[١١] كما تُلزم[١٢] إضافة البعض. وإلى هذا أشار بقوله: مِثلَ بعضٍ بيّنِ.

هذا مذهب الجُمهور. وذهب الأخفشُ في أحد قوليه والكسائيُّ[١٣] وقُطربٌ وثعلب إلى

(١) اختمه أي: صِل ما صفته على فاعل. وذكرت أي: جعلت المعدود مذكرًا. واذكر: الفظ. وحذفت همزة التاء مرتين للتخفيف. وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي: تتعلق بحال من الهاء، والباء: باختم، ومتى: باذكر، والباء: بصفة لـ «فاعلًا».

(٢) فيما عدا الأصل: ثان.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن هذه المشتقات تضاف في التأنيث إلى الخالي من التاء، وفي التذكير إلى ذي التاء. كأنك قلت: عاشرة من عشر نسوة. وعاشر من عشرة رجال.

(٤) زاد في حاشية ت: الوجه.

(٥) يعني: خشية توهم إثبات التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث. وهذا مسلم في غير «ثاني» وثانية.

(٦) ترد: تقصد. يقول: إن أردت بعض العدد الذي بني منه اسم الفاعل فأضف إلى العدد نفسه اسم الفاعل المصوغ من مصدره، حالة كونه مثل بعض في معناه، أو في إضافته إلى كله. والبين: الظاهر البعضية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومنه: متعلقان بالفعل بني. ونائب الفاعل: يعود على المصوغ موازنًا لفاعل. والجملة صلة الموصول، وهي جارية على غير صاحبها «الذي». ومفعول تضف: ضمير محذوف يعود على المصوغ. ومثل: حال من المفعول المحذوف. وبين: صفة لبعض.

(٧) س: الأولى.

(٨) س: والثانية.

(٩) ح: موافقه.

(١٠) يعني: لأن المصوغ على فاعل هنا لا يراد به معنى مُصيّر وجاعل، وليس له مصدر أو فعل متعد. وهذا مذهب الجمهور، كما سيرد.

(١١) أي: المراد أحد اثنين وإحدى اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر.

(١٢) س: «تلتزم». ط: يلتزم.

(١٣) ط: وذهب الأخفش والكسائي.

وجوب إعماله، فتقول: ثانِ اثنين[١] وثالثُ ثلاثةً. وفصّل بعضهم فقال: يعمل «ثان» ولا يعمل «ثالث» وما بعده. وإليه ذهب في «التسهيل»،[٢] قال: لأنّ العرب تقول: ثَنيتُ الرَّجلَين، إذا كنتَ الثانيَ منهما. فمن قال «ثانِ اثنين»[٣] بهذا المعنى عُذر لأنّ له فِعلًا. ومن قال «ثالثُ ثلاثةً» لم يُعذر، لأنّه لا فعل له. فهذه ثلاثة أقوال.

تنبيه: قال في «الكافية»:[٤]

وثَــعــلَبٌ أجــازَ نَــحــوَ رابِــعِ   أربَــعــةً، ومــالَهُ مِــن تــابِــعِ[٥]

وقال في «شرحها»:[٦] ولا يجوز تنوينه والنصب به. وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حُجّة له في ذلك. انتهى. فعمّ[٧] المنعَ وقد فصّل في «التسهيل»، وخصّ الجواز بثعلب، وقد نقله فيه[٨] عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائيّ وقُطرب، كما تقدّم.

والثالث: أن يُستعمل مع مُخالِفه، ولا يكون إلّا للعدد[٩] الذي تحته. فهذا يجوز أن يُضاف وأن يُنوّن ويَنصب، لأنّه اسم فاعل حقيقةً. فإنّه يقال: ثَلَثتُ[١٠] الرَّجلَين، إذا انضممتَ إليهما فصرتم ثلاثةً. وكذلك: رَبَعتُ[١١] الثلاثةَ، إلى عَشَرتُ[١٢] التِّسعةَ.

وقد أشار إلى هذا بقوله:[١٣]

٧٤١ ـ وإن تُـرِدْ جَعـلَ الأقَلِّ مِـثلَ مـا   فَـوقُ فـحُـكـمَ «جـاعِـلٍ»، لَهُ، احـكُـمـا

يعني: أنّ حُكمه حُكم اسم الفاعل. فإن كان بمعنى المُضيّ وجبت إضافته، وإن كان بمعنى

---

(١) س ح: ثاني اثنين.
(٢) ص١٢١.
(٣) س: ثاني اثنين.
(٤) شرح الكافية الشافية ص١٦٦٣.
(٥) ت: «رابعْ... من تابعْ». ط: رابعُ... مُتابعُ.
(٦) ص١٦٨٤.
(٧) فيما عدا الأصل: فعمم.
(٨) فيه أي: في التسهيل.
(٩) في النسخ: العدد.
(١٠) ت: ثلّثت.
(١١) ت: ربّعت.
(١٢) ت: عشّرت.
(١٣) ترد: تقصد. والجعل: التحويل والتصيير. وفوق أي: فوقه بدرجة واحدة من العدد. والجاعل: المُصيّر. يعني: إذا أردت من «فاعل» أن يصير العدد الذي دونه مثل العدد الذي صيغ من مصدره فحكمه النحوي يكون كحكم اسم الفاعل من الجعل. وله. متعلقان بالفعل «احكم». والألف: بدل من نون التوكيد للوقف. وجعل: مفعول به لترد، مصدر ينصب مفعولين أضيف إلى أولهما. ومثل: مفعوله الثاني مضاف إلى اسم موصول. وفوق: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، متعلق بفعل الصلة المحذوفة. وحكم: مفعول مطلق مقدم، اتصلت به الفاء الرابطة لتقدمه على عامله، ولذلك وجبت الفاء ولكون العامل طلبيًا. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ح: «إلى ذلك بقوله... فحكم فاعل».

الحال والاستقبال جازت إضافته، وجاز تنوينه وإعماله، كما يُفعل بـ «جاعِل» وغيره من أسماء الفاعلين.

فإن قلتَ: هل لاختصاص «جاعِل» بالتمثيل به فائدة؟ قلتُ: نعم، وهو التنبيه على أنّ معنى اسم «فاعِل»[١] العدد، إذا استُعمل مع ما تحته،[٢] معنى «جاعِل». فإذا قلتَ: «رابعٌ ثلاثةً» فمعناه: جاعلُ الثلاثةِ ومُصيِّرهم أربعةً.

تنبيهـان:

الأول: قال الشارح في البيت:[٣] معناه: وإن تُرِد، بالمصوغ من اثنين فما فوقه، أنّه جَعلَ ما هو أقلّ عددًا ممّا اشتُقّ منه[٤] مُساويًا له فاحكم لذلك المصوغ بحُكم «جاعِل». انتهى. وفيه تصريح بأنّ «ثاني»[٥] يُستعمل بمعنى: جاعِل، فيقال: ثانٍ واحدًا.[٦] وهو خلاف «التسهيل»،[٧] لأنّه خصّ المصوغ من اثنين بالإضافة إلى المُوافق بمعنى بعضِ أصله. ونصّ سيبويه[٨] على أنّه لا يقال: ثاني واحدٍ.[٩] وقال الكسائيّ:[١٠] بعض العرب يقول: ثاني واحد. وحكاه الجوهري[١١] أيضًا، وقال: ثانٍ واحدًا.[١٢] والمعنى: هذا ثَنَى واحدًا.

الثاني: قال في «التسهيل»: «وإن قُصد بـ (فاعِل) المصوغ من ثلاثة إلى عشرة». وهذه العبارة كما قال في «شرحه»[١٣] ـ تقريب على المُتعلّم. والحقيقةَ أنه من الثَّلْث إلى العَشْر،[١٤] وهي مصادر:[١٥] ثَلَثْتُ الاثنين، إلى عشَرتُ التسعةَ.

٧٤٢ ـ وإن أَردتَ، مِثلَ «ثاني اثنَينِ»، مُـرَكَّـبًـا، فـجِـئْ بِـتَـرْكِـيـبَـيْـنِ[١٦]

---

(١) زاد في حاشية ت: من.
(٢) أي: ما تحت اسم الفاعل بدرجة واحدة من العدد.
(٣) ص٧٣٦.
(٤) أي: من مصدره.
(٥) ح: ثانيًا.
(٦) فيما عدا ت: ثاني واحد.
(٧) ص١٢١.
(٨) الكتاب ٢: ١٧٢.
(٩) ت: «ثاني واحدًا». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٢ والأشموني ٤: ٧٥.
(١٠) زاد في ت: وإن.
(١١) الصحاح ص٢٢٩٥.
(١٢) فيما عدا ت و ح: ثاني واحد.
(١٣) في ٢: ٤١٣.
(١٤) س: من الثلاثة إلى العشرة.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي أن المصادر: ثلثًا وربعًا وعشرًا وما بينهما على وزن «فَعْل» كما جاء في البيت ٤٤٠.
(١٦) أردت: قصدت. وثاني اثنين: اقتباس من الآية ٤٠ من سورة التوبة. ومركبًا أي: تركيب إضافة. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومثل: حال مقدمة عن «مركبًا» المفعول به لأردت، ومضافة إلى «ثاني» المضاف إلى اثنين.

إذا قُصد صوغ «الفاعِل» من المُركّب بمعنى بعضِ أصلهِ، كثاني اثنين، ففي استعماله ثلاثة أوجه:

الأوّل، وهو الأصل:[١] أن يُجاء بتركيبين، صدرُ أوّلهما «فاعِل» في التذكير و«فاعِلة»[٢] في التأنيث، وصدرُ ثانيهما الاسم المُشتقّ منه، وعجُزُهما «عشَر» في التذكير و«عشْرة» في التأنيث. فتقول في التذكير: ثاني عشَرَ اثني عشَرَ، إلى تاسعَ عشَرَ تسعةَ عشَرَ، وفي التأنيث: ثانيةَ عشْرةَ اثنتي عشْرةَ، إلى تاسعةَ عشْرةَ تسعَ عشْرةَ، بأربع كلمات مبنيّة،[٣] وأوّل التركيبين[٤] مُضاف إلى ثانيهما إضافةَ «ثاني» إلى «اثنين».

الثاني: أن يُقتصر على صدر الأوّل فيُعربَ لعدم التركيب، ويُضاف إلى المُركّب باقيًا بناؤه. وإليه[٥] أشار بقوله:[٦]

٧٤٣ ـ أو «فاعِلًا»، بِحالَتَيهِ، أضِفِ ... إلى مُرَكَّبٍ، بِما تَنوي يَفِي

حالتاه هما التذكير والتأنيث. فتقول في التذكير: ثاني اثني عشَرَ، إلى تاسعِ تسعةَ عشَرَ، وفي التأنيث: ثانيةُ اثنتَي عشْرةَ، إلى تاسعةِ تسعَ عشْرةَ.

الثالث: أن يُقتصر على التركيب الأوّل.[٧] وإليه أشار بقوله:[٨]

٧٤٤ ـ وشاعَ الاستِغنا بـ «حادِي عَشَرا» ... ونَحوِهِ،

وفيه حينئذ ثلاثة أوجه:

---

(١) سقط «وهو الأصل» من النسخ. والمراد بالأصل ما حق التركيب أن يكون عليه، وليس المراد من الغالب.

(٢) هذا هو القياس، فيكون في العدد المركب أربع تاءات أو ثلاث. وذكر أبو حيان عن السيرافي والزمخشري جواز حذف التاء من «عشر» في التأنيث: حادية عشر، والتاسعة عشر. الارتشاف ١: ٣٧٢.

(٣) كذا. وفيه تغليب لأن «اثني واثنتي» معربان.

(٤) س: المركبين.

(٥) في النسخ: وإلى هذا.

(٦) فاعلًا أي: ما صيغ على وزنه من العدد. وأضفه: اجعله مضافًا. ومركب أي: تركيب مزج. وتنوي: تقصد من المعنى. ويفي به: يؤديه ويستوعب دلالته. وفاعلًا: مفعول به مقدم للفعل أضف. وهذا معطوف على «جئ». والفصيح في مثله اقترانه بالفاء كالآية ٨ من سورة الشرح. وبما: متعلقان بالفعل «يفي». وجملة هذا الفعل صفة لمركب. أي: واف بما تنوي مناسب لفاعل المذكور ومن جنسه. وقيل: الجملة جواب أضف، والفعل مجزوم والياء فيه إشباع للكسر، أي: إن فعلت ذلك يفِ الكلام بالمعنى الأول الذي نويته. وهذا يرجح أن الرواية «تفي» بالتاء والفاعل هو المخاطب. أي: وفيت بالمعنى المراد. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وبحالتي: متعلقان بصفة لـ «فاعلًا». وجملة تنوي: صلة ما.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الصورة. وإلا فهو مركب من صدر الأول وعجز الثاني وطرح غيرهما. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩١.

(٨) شاع: كثر في كلام العرب. والاستغنا أي: الاكتفاء عن التركيبين وعن «فاعل» المضاف إلى مركب. ونحوه أي مثيله، من ثاني عشر إلى تاسع عشر. وحذفت همزة الاستغناء للتخفيف. والباء: تتعلق به. وحادي عشر: في محل جر بالباء. ونحو: معطوف عليه.

الأوّل: أن يَبنيَ صدرَه وعجزه. وهو الأعرف.

والثاني: أن يُعرِبَ صدرَه، مُضافًا إلى عجزه مبنيًا. حكاه ابن السِّكِّيت وابن كَيسان. ووجهه أنّه حَذَفَ عجزَ الأوّل، فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدرَ الثاني فبناه.

والثالث: أن يُعرِبَهما معًا، مُقدِّرًا حذف عجز الأول، وصدر الثاني. وهذا الوجه أجازه بعض النحويّين.

تنبيهان:

الأوّل: مثّل في النظم بـ«حادِي عَشَرا»،[1] ولم يمثّل بثاني عَشَرَ. قال الشارح: ليتضمّن[2] التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه، حين صاغوا أحدًا وإحدى[3] على «فاعل» و«فاعلة» من القلبِ، وجعلِ الفاء بعدا للام، فقالوا: حادي[4] عشَرَ وحاديةَ عشْرةَ.[5] والأصل: واحد وواحدة. قلتُ: وحكى الكسائيّ عن بعض العرب: واحِدَ عشَرَ، على الأصل. فلم يلتزم القلبَ كُلُّ العرب.

الثاني: لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركّب بمعنى «جاعِل»، لكونه لم يُسمع. إلّا أنّ سيبويه وجماعة من المُتقدّمين أجازوه قياسًا. فتقول على هذا:[6] رابعَ عشَرَ ثلاثةَ عشَرَ، أو رابعُ ثلاثةَ عشَرَ.[7] وإنّما أجازوه بشرط الإضافة. ولا يجوز أن يُنصب ما بعده.

وأجاز بعض النحويّين: هذا ثانِ أحدَ عشَرَ وثالثُ اثنَي عشَرَ، بالتنوين. وذهب الكوفيّون وأكثر البصريّين إلى منع بنائه بهذا المعنى.[8]

وقوله:[9]

٧٤٥ - وبابِهِ «الفاعِلَ» مِن لَفظِ العَدَدْ بِحالَتَيهِ، قَبلَ واوٍ، يُعتَمَدْ[10]
وقَبلَ عِشرِينَ اذكُرا

---

(1) فيما عدا الأصل: بحادي عشر.
(2) ص٧٣٧. وفي النسخ: يتضمن.
(3) ت ح «إحدى وأحد». س: أحد وإحدى.
(4) في حاشية ت أن حاديًا أصله واحد، فجعلت الألف بعد الحاء والواو بعد الدال، فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسر.
(5) س: وحادية عشر.
(6) الكتاب ٢: ١٧٢ والمقتضب ٢: ١٨٠. ط: فيقولون هذا.
(7) سقط هذا المثال من النسخ. ويجوز فيه إعراب «رابع» أو بناؤه. الصبان ٤: ٧٧.
(8) الإتحاف ٢: ٢٩٢.
(9) سقطت من ت. والألف في «اذكرا» بدل من نون التوكيد للوقوف. والفعل للأمر مبني على الفتح. وقبل: ظرف له.
(10) الفاعل أي: ما كان على وزنه، مفعول به لاذكر. ويعتمد: يقصد دون غيره من حروف العطف. وبابه: معطوف على عشرين. وجملة يعتمد: صفة لواو. ومن والباء وقبل: تتعلق بحال محذوفه عن الفاعل. والمراد: اذكر اسم الفاعل المصوغ من مصدر العدد، في حالتَي التذكير والتأنيث، قبل العقود معطوفة عليه بالواو دون غيرها.

يعني: أنّ العشرين وبابه ـ يعني:[(١)] بقيّة العُقود ـ يُعطف على اسم الفاعل بحالتيه. يعني التذكير والتأنيث. فتقول: الحادي والعشرونَ إلى التاسعِ والتسعينَ، والحاديةُ والعشرونَ إلى التاسعةِ والتسعينَ. ولا يُستعمل «الحادي و«الحادية» إلّا في تنييف.[(٢)]

تنبيه: لم يُسمع بناء اسم الفاعل من العُقود الثمانية. أعني عشرين وبابه.[(٣)] إلّا أنّ بعضهم حكى: عاشرُ عشرين. وقاس عليه الكسائيّ إلى التسعين.[(٤)] وقال سيبويه والفرّاء: هذا الجزءُ العشرونَ، على معنى: تمام العشرينَ، فحذف.[(٥)] وقال بعضهم: تقول: هذا مُتَمِّمُ عشرينَ، أو مُكمِّلُ[(٦)] عشرينَ. ورُدّ بأنّه يلزم أن يُتمّم نفسه، أو يُكمّل نفسه.[(٧)] وقال أبو عليّ: هو المُوفي عشرينَ. قال بعضهم: والصحيح أن يقال: هو كمالُ العشرينَ أو تمامُ العشرين،[(٧)] أو تأتي[(٨)] بألفاظ العُقود، فتقول: العشرون إلى التسعين.[(٩)] والله أعلم.

---

(١) يفسر معنى «بابه».

(٢) التنييف: الزيادة. يريد العدد الزائد على القعود، أي: مع عشر أو عشرين إلى تسعين. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩٢.

(٣) الإتحاف ٢: ٢٩٣.

(٤) ط: «فقاس عليه الكسائي». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٥.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني فحذف «تمام». أصله: هذا الجزء تمام العشرين.

(٦) ت س: ومكمل.

(٧) سقط هذا المعطوف من س مع حرف العطف.

(٨) في النسخ: أو يأتي.

(٩) وقال بعض أهل اللغة: مُعَشْرِنٌ. . . إلى مُتَسْعِن. اشتقاقًا من مصدر: عَشْرَنَ. . . إلى تَسعَنَ، من عشرين إلى تسعين. قلت: وبقية العقود كالمائة والألف تحمل على الثمانية المذكورة، فيجوز فيها ما جاء عن سيبويه والفراء وغيرهما.

كم وكأيِّن وكذا

هذه ألفاظ يُكنَى بها عن العدد.[١] فلذلك أردفَ بها باب العدد.[٢]

أمّا «كم» فاسم لعدد مُبهم الجنس والمقدار،[٣] وليست مُركّبة خلافًا للكسائيّ والفرّاء. فإنّها مُركّبة عندهما من كاف التشبيه و«ما» الاستفهاميّة محذوفةَ الألف، وسُكِّنت ميمها لكثرة الاستعمال. وكم قسمان: استفهاميّة وخبريّة. وكُلّ منهما مُفتقر إلى تمييز.

[كم الاستفهامية وتمييزها]

وقد أشار إلى الاستفهاميّة بقوله:[٤]

٧٤٦ ـ مَيِّزْ في الاستِفهامِ «كَم»، بِمِثلِما مَيَّزتَ «عِشرينَ»، كَكَم شَخصًا سَما؟

يعني: أنّ تمييز الاستفهاميّة كتمييز[٥] «عشرين» في الإفراد والنصب، نحو: «كَم شَخصًا سَما»؟ أمّا إفراده فلازم خلافًا للكوفيّين. فإنّهم يُجيزون جمعه نحو: كم شُهودًا لكَ؟ ولو سُمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حُجّة،[٦] لصحّة حمله على الحال[٧] وجعل التمييز محذوفًا. وأجاز بعضهم جمعه[٨] إذا كان السؤال عن الجماعات،[٩] نحو: كم غِلمانًا لكَ؟ إذا أردتَ أصنافًا من الغلمان. وهو مذهب الأخفش. فيحصل في جمعه ثلاثة[١٠] مذاهب.

وأمّا نصبه ففيه أيضًا ثلاثة مذاهب:

---

(١) قيل: العدد هنا بمعنى المعدود. وقيل: أسماء الكناية تدل على معدود وعدد. والمراد بالكناية: التعبير عن شيء معين، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه.

(٢) سقط «فلذلك... العدد» من النسخ. (٣) المقدار: الكمية.

(٤) ميز «كم» أي: بيّن معدودها. وسما: علا. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي: تتعلق بحال مقدمة عن «كم» التي في محل نصب مفعول به على الحكاية. والباء: تتعلق بميز. وما: حرف مصدري يؤول مع الفعل بمصدر في محل مضاف إليه. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

(٥) في النسخ: مميز الاستفهامية كمميز.

(٦) ت ح: «لم يكن حجة فيه». س: لم تكن فيه حجة.

(٧) يعني أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.

(٨) في النسخ: وأجازه بعضهم.

(٩) س ح: «الجماعة». وانظر الارتشاف ١: ٣٧٨ ـ ٣٧٩. (١٠) ط: ثلاث.

أحدها: أنه لازم، ولا يجوز جرّه مُطلقًا.[1] وهو مذهب بعض النحويّين.

والثاني: أنّه ليس بلازم بل يجوز جرّه مُطلقًا، حملًا على الخبريّة. وإليه ذهب الفرّاء والزجّاج والسيرافيّ، وعليه حمل أكثرهم:[2]

* كَم عَمّةٍ لَكَ، يا جريرُ، وخالةٍ *

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جرّ، وراجح على الجرّ إن دخل عليها حرف جرّ. وهو المشهور. ولم يذكر سيبويه[3] جرّه إلّا إذا دخل على «كم» حرف جرّ. وإلى هذا أشار بقوله:[4]

٧٤٧ ـ وأجِزَ اَن يَجُرَّهُ «مِن» مُضمَرا إن وَلِيَتْ «كَم» حَرفَ جَرٍّ، مُظهَرا

فيجوز في نحو «بكم درهم»[5] النصبُ على الأصل ـ وهو الأجود والأكثر ـ والجرُّ أيضًا. وفيه قولان: **أحدهما**: أنّه ـ كَما ذكر ـ بـ «مِن» مُقدّرة. وإليه ذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة.[6] **والثاني**: أنّه بإضافة «كم» إليه. وهو قول الزجّاج.

وزعم ابن بابشاذ أنّ الأوّل ليس مذهب المُحقّقين. ورُدّ بأنّه نصّ من كلامهم، إلّا الزجّاج.[7] ورُدّ مذهب الزجّاج، بوجهين: **أحدهما**: أنّه بمنزلة عدد[8] يُنصب ما بعده، قولًا واحدًا. فلا يُمكن الخفض بها. قاله ابن خروف. والآخر: أنّ الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط

---

(١) بل يجب جره غالبًا بـ «من»، إذا فصلت بينه وبين «كم» جملة، فعلها متعد لم يستوف مفعوله ظاهرَ النصب. نحو: كم قرأتَ من كتاب؟ وذلك لئلا يظن أن القراءة مرات لكتاب واحد. ومنه قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إسرائيلَ: كَم آتيناهُم مِن آيةٍ﴾؟ وإذا جر فهو ليس في الاصطلاح النحوي تمييزًا.

(٢) صدر بيت للفرزدق، عجزه:

فَدعاءَ، قَد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري؟

ديوانه ص٤٥١ والكتاب ١: ٢٥٣ وشرح الكافية الشافية ص١٧٠٧ والارتشاف ١: ٣٧٨ والأشموني ٤: ٨ والعيني ٤: ٤٨٩ والخزانة ٣: ١٦٣. والفدعاء: المعوجة الأصابع لكثرة الحلب. والعشار: جمع عُشَراء. وهي الناقة أتى عليها من حملها عشرة أشهر. وعلى: بمعنى لام التعليل. س: حمل أكثرهم قوله.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٣.

(٤) المضمر: المحذوف. والمظهر: الملفوظ. وأجز: فعل أمر من أجاز، مبني على السكون. وحذفت همزة «أن» ونقلت حركتها إلى زاي أجز. ت ط: «تجره». ووليت: تلت. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والمصدر المؤول: مفعول به. ومن: في محل رفع فاعل على الحكاية. والضمير المتصل يعود على مصدر «ميز» في البيت المتقدم. ومضمر: حال من «من». وكم: في محل رفع فاعل على الحكاية. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٥) زاد في ط: اشتريت.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٣. وإضمار «من» هنا ليس واجبًا بل جائز. الصبان ٤: ٨٠. وفيما عدا الأصل: أنه بمن مقدرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماعة.

(٧) سقط «ورد... الزجاج» من النسخ.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مركبًا نحو: خمسة عشر رجلًا.

دخول حرف الجرّ على «كم»، ليكون عوضًا[1] من إظهار «مِن». قلتُ: وفي لزوم هذا للزجّاج نظر، لأنّه نُقل عنه أنّه يُجيز الجرّ مُطلقًا، كما تقدّم.

[كم الخبرية وتمييزها]

ثمّ أشار إلى الخبريّة بقوله:[2]

٧٤٨ ـ واستَعمِلَنْها، مُخبِرًا، كَعَشَرَهْ أو مِائَةٍ، كَكَم رِجالٍ، أو مَرَهْ!

يعني: أنّ «كم» الخبريّة تُستعمل تارة استعمال«عشرة»، فيكون تمييزها جمعًا مجرورًا نحو: كم رجال! وتارة استعمال مائة، فيكون تمييزها مُفردًا مجرورًا نحو: كم مَرةٍ! ومن الجمع قول الشاعر:[3]

* كَم مُلُوكٍ بادَ مُلكُهُمُ *

ومن الإفراد قول الآخر:[4]

* وكَم لَيلةٍ قَد بِتُّها، غَيرَ آثِمِ *

تنبيهات:

الأوّل: إفراد تمييز الخبريّة أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذّ كما زعم بعضهم. وقيل: الجمع على معنى الواحد. فكم رِجالٍ! على معنى: كم[5] جماعةٍ من الرّجال!

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: هذا مشكل لجواز الجمع بينهما نحو: بكم من درهم اشتريت؟ ولو كان عوضًا لما جاز الجمع بين العوض والمعوض منه.

(٢) ضمير الغائبة يعود على «كم». ومخبرًا أي: مع التعجب والتكثير. ومره: امرأة. وأصلها: مرأة، حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الراء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومخبرًا: حال من الفاعل. والكاف: حال من المفعول به. والكاف الثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية.

(٣) صدر بيت لعدي بن زيد، عجزه:

ونَعِيمِ سُوقةٍ بسارا!

ديوانه ص١٣١ ومجاز القرآن ٢: ١٥٣ والجمل للخليل ص٩٨ وبار: تعطل وزال. وعجزه في ط.

ونَعِيمِ سُوقةٍ بادُوا

وهو وهمٌ قديم. انظر المغني ص٢٠١ والشرح الكبير ٢: ٤٨ والعيني ٤: ٤٩٥ والهمع ١: ٢٥٤ والأشموني ٤: ٨٠ والدرر ١: ٢١١.

(٤) صدر بيت لعمارة بن عقيل، عجزه:

بِساجِيةِ الحِجلَينِ، مُنعَمةِ القُلبِ!

الأمالي ٢: ٦٠ والسمط ص٦٩٢ وبلاغات النساء ص١٦٤ والعيني ٤: ٤٩٦ والأشموني ٤: ٨٠. والآثم: مرتكب الإثم. والساجي: الساكن. والحجل: الخلخال. يعني أن الخلخال ساكن لامتلاء الساق. والمنعم: المرفه. والقلب السوار. والمراد مكان السوار. فهو منعم ممتلئ صحة ورفاهية. ط: «قول الراجز». وفي الحاشية تخليط في التفسير والإعراب والرواية.

(٥) سقطت من ح.

الثاني: ذهب الفرّاء إلى أنّ الجرّ بعد الخبريّة بـ «مِن» مُقدّرة، ونُقل عن الكوفيّين. والصحيح أنّه بإضافة «كَم» إذ لا مانع من إضافتها.

الثالث: شرطُ جرّ تمييز الخبريّة الاتّصالُ. فإن فُصل نُصب حملًا على الاستفهاميّة. وقد جاء مجرورًا مع الفصل بظرف أو بجارّ ومجرور.[1] فالأوّل كقوله:[2]

كَـم دُونَ مَـيّـةَ مَـوماةٍ، يُـهـالُ لَهـا إذا تَـيَـمَّـمَـهـا الـخِـرّيـتُ ذُو الـجَـلَدِ!

والثاني كقوله:[3]

* كَـم، بِـجُـودٍ، مُـقـرِفٍ نـالَ الـعُـلَى *

وفيه مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إلّا في الشعر. وهو مذهب جمهور البصريّين. وإليه ذهب المُصنّف.[4]

والثاني: أنّه يجوز في الاختيار.[5] وهو مذهب الكوفيّين.

والثالث: أنه يجوز إن كان الفصل بناقص،[6] نحو: كم اليومَ جائعٍ جاءني! وكم بكَ مأخوذٍ أتاني![7] لا إن كان بتامّ. وهو مذهب يُونس، فإن كان الفَصل بجُملة نَحو:[8]

* كَم نـالَني، مِنهُـمُ، فَـضـلًا علَى عَدَمِ *

---

(١) ح: أو جار ومجرور.

(٢) نسب البيت إلى ذي الرمة. ديوانه ص٦٦٥ وشرح التسهيل ٢:٤٢١ والأشموني ٤:٨١ والعيني ٤:٤٩٦. ومية: اسم امرأة. والموماة: الصحراء. ويهال: يفزع. وتيمم: قصد. والخريت: الدليل الماهر الحاذق.

(٣) صدر بيت لأنس بن زنيم، عجزه في س و حاشية ت:

وكَـريـمٍ، بُـخـلُهُ قَـد وضَـعَـه!

الجمل للخليل ص٩٧ والكتاب ١:٢٩٦ وشرح التسهيل ٢:٤٢١ والعيني ٥٤:٤٩٣ والخزانة ٣:١١٩ والأشموني ٤:٨٢. والجود: السخاء. والمقرف: اللئيم النسب. والعلى: المراتب العالية. والكريم: ذو الأصل والمحتد. وسقط «كقوله» من ط.

(٤) شرح التسهيل ٢:٤٢١.

(٥) الاختيار: النثر.

(٦) الناقص هو المعروف باللغو. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني بالناقص هنا الملغى. وهو كل ظرف أو مجرور متعلق بظاهر. وانظر الصبان ٤:٨٢. قلت: وعكسه التام. وهو المتعلق بمحذوف وقد ناب عنه في الدلالة، ويقال له: المستقَرّ.

(٧) ط: «جائع أتاني ... مأخوذ جاءني». وانظر الإتحاف ٢:٢٩٤ والارتشاف ١:٣٨٠.

(٨) صدر بيت للقطامي، عجزه:

إذ لا أزالُ، مِـنَ الإقـتـارِ، أجـتَـمِـلُ!

ديوانه ص٦ والجمل للخليل ص٩٧ والكتاب ١:٢٩٥ وشرح التسهيل ٢:٤٢٠ وشرح الكافية الشافية ص١٧١٠ والارتشاف ١:٣٨٠ والأشموني ٤٣:٨٢ والعيني ٣:٢٩٨ و٤:٤٩٤ والخزانة ٣:١٢٢. والعدم: فقد المال. والإقتار: الفقر. وأجتمل: أجمع العظام لاستخراج ودكها.

أو بظرف وجارّ ومجرور معًا نحو:[١]

تَـؤُمّ سِـنـانًـا، وكَـم دُونَـهُ، مِـنَ الأرضِ، مُـحـدَودِبًـا غـارُهـا!

تعيّن النصب. قاله[٢] المُصنّف. وهو مذهب سيبويه،[٣] وظاهر كلام المُبرّد[٤] جواز جرّ المفصول بجملة في الشعر. وحُكي عن الكوفيّين جوازه في الكلام. وقد رُوي خفض «فضل»[٥] من قوله:[٦]

* كَم نالَنِي مِنهُم، فَضلٍ علَى عَدَمِ *

الرّابع:[٧] ذكر سيبويه أنّ بعض العرب ينصب مُميِّز الخبريّة مع الاتّصال، حملًا على الاستفهاميّة، وحكاه المُصنّف في غير هذا الكتاب[٨] عن تميم، وجزم هنا باللغة الفُصحى.

الخامس: إذا نُصب مع اتّصال،[٩] على هذه اللغة، فقال الشلَوبين:[١٠] لا يكون إلّا مفردًا. والصحيح أنّه يجوز فيه هنا الإفراد والجمع على هذه اللغة، كما ذكر في «شرح الكافية».[١١] نصّ على ذلك السيرافيّ.

[ما بين الاستفهامية والخبرية]

السادس: قد عُلم ممّا تقدّم أنّ الاستفهاميّة والخبريّة يتّفقان[١٢] في أحكام، ويفترقان في أحكام. فلنذكر طرفًا من ذلك، فنقول: يتّفقان في ستّة أشياء:

أحدها:[١٣] أنّهما اسمان خلافًا لمن قال: إنّ الخبريّة حرف. ودليل اسميّتهما[١٤] واضح.[١٥]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. الجمل للخليل ص٩٧ والكتاب ١: ٢٩٥ وشرح التسهيل ٢: ٤٢١ وشرح الكافية الشافية ص١٧٠٨ والعيني ٤: ٤٩١ والأشموني ٤: ٨٣. وتؤم: تقصد. وسنان: ابن حارثة. والمحدودب: الشديد التحدب. والغار: الغائر المتهدم.

(٢) فيما عدا الأصل: «قال». وانظر التسهيل ص١٢٤ وشرح الكافية الشافية ص١٧١٠ والأشموني ٤: ٨٣. قلت: بل الجر بـ «من» واجب غالبًا، إذا كانت الجملة فعلية وفعلها متعد لم يستوف مفعوله ظاهرًا، نحو: «كَم تَرَكُوا مِن جَنّاتٍ وعُيُونٍ»! و«كَم أهلَكْنا قَبلَهُم مِنَ القُرُونِ»! وانظر تعليقنا على المذهب الأول من شرح البيت ٧٤٦.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٥ ـ ٢٩٢.

(٤) المقتضب ٣: ٦١.

(٥) ط: فضلًا.

(٦) سقط «على عدم» من س و ح.

(٧) هذا تابع للتنبيهات الثلاثة في ص٢٢٥ ـ ٢٢٦. وانظر الكتاب ١: ٢٩٣.

(٨) شرح الكافية الشافية ص١٧٠٧.

(٩) فيما عدا الأصل: الاتصال.

(١٠) انظر التوطئة ص٢٨٥.

(١١) ص١٧٠٧.

(١٢) كذا بالياء هنا وفيما يلي.

(١٣) ت: «الأول». س ح ط: أولها.

(١٤) فيما عدا الأصل: اسميتها.

(١٥) ضرب في ت على «واضح»، وألحق بالحاشية ما يلي على أنه من الأصل: «دخول حرف الجر عليهما». انظر الإتحاف ٢: ٢٩٥. وفي الحاشية أيضًا عن ابن غازي: وكذا عود الضمير عليهما، وصحة الابتدائية، وصحة المفعولية.

وثانيها: أنّهما مبنيّان. أمّا الاستفهاميّة فلتضمّنها[١] معنى حرفه.[٢] وأمّا الخبريّة فقيل: لشَبهها به،[٣] وقيل: لُمناسبة «رُبّ»[٤] التي للتكثير، وقيل: حملًا على «رُبّ» وإن كانت للتقليل، لأنّ الشيء قد[٥] يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره.[٦] قلت: والتعليل بالشّبه الوضعيّ[٧] كاف في بنائهما.

وثالثها: أنّهما يفتقران إلى مُميِّز لإبهامهما.

ورابعها: أنّ مُميِّزهما قد يُحذف، إذا دل عليه دليل، خلافًا لمن منع حذف تمييز الخبريّة. وقال بعضهم: يقبح حذف تمييز الخبريّة،[٨] إلّا إن قُدّر منصوبًا. قال في «الارتشاف»:[٩] وينبغي أن يقال: إن قُدّر تمييز الخبريّة منصوبًا أو مجرورًا بـ «مِن» جاز حذفه، أو بالإضافة فلا يجوز.[١٠]

وخامسها: أنّهما يلزمان الصدر ـ أمّا الاستفهامية فواضح. وأمّا الخبريّة فللحمل على «رُبّ» ـ فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلّا المُضاف وحرف الجرّ. وحكى الأخفش أنّ بعض العرب يُقدّم العامل على «كم» الخبريّة، فيقول[١١] على هذا: ملكتُ كم غلامٍ! فقيل: هي من القلّة بحيث لا يُقاس عليها. والصحيح أنّه يجوز القياس عليها لأنّها لغة.[١٢]

وسادسها: أنّهما يشتركان في وجوه الإعراب. وهذا[١٣] تقييد في إعراب «كم»: إن تقدّم عليها حرفُ جرّ أو مُضافٌ فهي مجرورة. وإلّا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي

---

(١) في النسخ: فلتضمن.
(٢) أي: حرف الاستفهام. وهو الهمزة. انظر شرح البيت ١٦.
(٣) به أي: بالاستفهام. س ح ط: «بها» أي: بالاستفهامية.
(٤) يريد أن معنى «كم» يناسب معنى «ربّ». فهي مبنية مثلها.
(٥) سقط من ط.
(٦) سقط «لأن الشيء... نظيره» من النسخ.
(٧) الشبه الوضعي: كون الاسم على حرف أو حرفين في الوضع. وبذلك يكون شبيهًا بأكثر حروف المعاني. انظر شرح البيت ١٦.
(٨) سقط «وقال بعضهم... الخبرية» من النسخ.
(٩) في ١: ٣٧٧.
(١٠) زاد في ت: حذفه.
(١١) ط: فتقول.
(١٢) ط: «وأنها لغة». وانظر الارتشاف ١: ٣٨١. وزاد فيه أن الاستفهامية يتقدم عليها العامل أيضًا إذا عطفت في الاستثبات نحو: قبضتَ عشرين وكم؟ إذا استثبتّ مَن قال: قبضتُ عشرين وكذا وكذا. قلت: وفي الكتاب ١: ٢٩٢ والإيضاح العضدي ١: ٢٢٢ ما يوهم أن «كم» تكون في محل رفع فاعلًا. والراجح أن ذلك من حيث المعنى لا الصناعة النحوية. انظر الكتاب ١: ٢٩١ والارتشاف ١: ٣٨٣.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «الإشارة تعود إلى غير مذكور». قلت: إنها لما سيذكر مفصّلًا فيما يلي. انظر الارتشاف ١: ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

منصوبة، على المصدر أو الظرف. وإلّا فإن لم يلها فعل أو وليها فعل،[١] وهو لازمٌ[٢] أو متعدٍّ رافعٌ ضميرَها أو سببَها،[٣] فهي مُبتدأة،[٤] وإن وليها فعل مُتعدٍّ ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة،[٥] وإن أخذه فهي مُبتدأة.[٦] إلّا أن يكون ضميرًا يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال.[٧]

ويفترقان في ستّة[٨] أشياء:

أحدها:[٩] أنّ تمييز الاستفهاميّة أصله النصب، وتمييز الخبريّة أصله الجرّ.[١٠]

وثانيها: أنّ تمييز الاستفهاميّة مُفرد، وتمييز الخبريّة يكون مُفردًا وجمعًا.

وثالثها: أنّ الفصل بين الاستفهاميّة ومُميِّزها جائز في السَّعة، ولا يُفصل بين الخبريّة ومُميِّزها إلّا في ضرورة.[١١] نصّ المُصنفّ على ذلك، وتقدّم ما يقتضي إطلاق الخلاف.[١٢]

ورابعها: أنّ الاستفهاميّة لا تدلّ على تكثير خلافًا لبعضهم، والخبريّة للتكثير خلافًا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف.

وخامسها: أنّ الاستفهاميّة تحتاج إلى جواب، بخلاف الخبريّة، والأجود في جوابها أن يكون على حسَب موضعها في الإعراب. ولو رُفع مُطلقًا لجاز.

---

(١) سقطت من س.

(٢) في حاشية عن التواتي: مثال: كم رجلاً عندك أو في الدار؟ وكم رجلاً قام أو جلس؟

(٣) في حاشية ت عن التواتي: مثال: كم رجلاً ضرب زيدًا؟ وكم رجلاً ضرب غلامُه زيدًا؟

(٤) فيما عدا الأصل: مبتدأ.

(٥) ط: مفعوله.

(٦) فيما عدا الأصل: «مبتدأ». وفي حاشية ت عن التواتي في تمثيل الحالين: مثال: كم رجلاً ضربتَ؟ وكم رجلاً ضرب زيدًا؟

(٧) في حاشية ت عن التواتي: نحو: كم رجلاً ضربتَه؟ ومثّله ابن عصفور فقال: نحو: كم ضرب زيدًا غلامُه؟ [كذا]. وتردد شيخنا فيه. وقال الله العظيم: ﴿وَكَم مِن قَرْيَةٍ أَهلَكْنَاها﴾! فكم: مفعولة بفعل تقديره: أهلكنا. ويقدر بعدها. . . .

(٨) ت س ح: «خمسة». وجعل في النسخ الأولُ ثانيًا، والثاني أولاً. وزاد بعض المتأخرين في الفروق: أن الاستفهامية جملتها إنشائية وجملة الخبرية خبرية، وأن العائد على الخبرية يراعى فيه مميزها غالبًا والعائد على الاستفهامية مفرد مذكر أو مطابق لما يدل عليه، وأن الاسم بعد «إلا» مع الخبرية يكون مستثنى ومع الاستفهامية يكون بدلاً، وأن مميز الاستفهامية يجوز حذفه بخلاف الخبرية التي قلما يحذف مميزها، وأن الخبرية خاصة بالماضي مثل «رُبّ» خلافًا للاستفهامية. قلت: في الأخيرين نظر، لأن حذف المميز سواء مع الاثنتين، وورود الخبرية و«رُبّ» للزمن الحاضر كثير. وقد تردان للمستقبل، نحو قول الشاعر:

كم شامتٍ بي، إنْ هلكتُ، وقائلٍ: لله درُّهُ!

ويا ربّ صائمِه لن يصومَه، ويا ربّ قائمِه لن يقومه. وانظر الجنى الداني ص٤٥٢.

(٩) فيما عدا الأصل: أولها.

(١٠) في النسخ: تمييز الاستفهامية منصوب وتمييز الخبرية مجرور.

(١١) ت: «إلا ضرورة». س ط: إلا في الضرورة.

(١٢) في النسخ: «ما يقتضي الخلاف». ط: ما يقضتي الإطلاق.

وسادسها: أنّ الاستفهاميّة لا يُعطف عليها، بخلاف الخبريّة،[١] فتقول: كم رجلٍ جاءني، لا رجلٌ ولا رجلان![٢]

[كأيّن وكذا للتكثير]

ثمّ انتقل إلى «كأيّن» و«كذا» فقال:[٣]

٧٤٩ ـ كَكَم «كأيِّنْ» و«كَذا»، ويَنتَصِبْ   تَمييزُ ذَينِ، أو بِهِ صِلْ «مِن» تُصِبْ

يعني أنّ «كأيّن» و«كذا» مثل «كم» الخبريّة، في الدلالة على تكثير[٤] عدد مُبهم الجنس والمقدار. إلا أنّ تمييزهما منصوب، بخلاف تمييز «كم» الخبريّة. فتقول: كأيّن رجلًا رأيتُ! ورأيتُ كذا رجلًا. والأكثر بعد «كأيّن» جرّه بـ «من» كقوله تعالى:[٥] ﴿وكأيِّن مِن نَبِيٍّ﴾! ﴿وكأيِّن مِن آيةٍ[٦]﴾! وخُطِّئ ابن عُصفور في قوله:[٧] إنّ «مِن» تلزم تمييز «كأيّن».

تنبيهـات:

الأوّل: المُشبّه به في قوله «ككم» هي الخبريّة، لأنّ «كأيّن» و«كذا» لا يُستفهم بهما. أمّا «كذا» فبالاتّفاق. وأمّا «كأيّن» فذهب المُصنّف[٨] إلى أنّها قد يُستفهم بها مُستدلّا بقول أُبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود، رضي الله[٩] عنهما: كأيّن تقرأُ، أو تَعُدُّ[١٠] سُورةَ «الأحزاب»؟[١١] ونُصوص النحويّين على أنّها لا تكون إلّا خبريّة. فإن قلتَ: فأيُّ قرينة تُرشد إلى أنّ مراده الخبريّة؟ قلتُ: القرينة أنّها المذكورة ثانيًا.[١٢]

---

(١) ط: «بلا خلاف الخبرية». وسقط «والأجود في... الخبرية» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(٢) الظاهر أن الاسم بعد «لا» الأولى هو صفة لـ «كم» وليس معطوفًا، وقد وطأت له «لا» أن يكون كذلك. وزاد في س: وسادسها: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية. يقال في الخبرية: كم عبد لي [خمسون بل ستون! وفي الاستفهامية: كم مالك أعشرون أم ثلاثون]؟ وما بين قوسين زدته من الأشموني ٤: ٨٤. وشرط الاقتران بالهمزة وقوع المبدل بعد تمام الجملة، وإلا فلا نحو: كم عشرون أم ثلاثون مالك؟

(٣) قوله «ذين» إشارة إلى كأين وكذا. وبه أي: بالتميز. يريد: صله بمن، أي: وجره بها. فقلب التعبير. وتصب أي: يكن كلامك صوابًا. والكاف: خبر مقدم مضاف إلى «كم» على الحكاية. وكأين: مبتدأ على الحكاية عطف عليه: كذا. ومن: مفعول به على الحكاية. وتصب: جواب شرط محذوف مع فعله. والتقدير: إن تفعل ذلك تصب. وجملة ينتصب: معطوفة على الجملة الاسمية. وصل: معطوفة على ينتصب. والثلاث مختلفة في النوع.

(٤) كذا. وانظر التنبيه الثالث بعد.   (٥) الآية ١٤٦ من سورة آل عمران. ت ح: جل وعلا.

(٦) الآية ١٠٥ من سورة يوسف. ت ح: «قرية». س: «دابة». انظر الآيات ٤٥ و٤٨ من سورة الحج و٦٠ من سورة العنكبوت و١٣ من سورة محمد و٨ من سورة الطلاق.   (٧) الشرح الكبير ٢: ٥١ والارتشاف ١: ٣٨٥.

(٨) التسهيل ص١٢٥ وشرحه ٢: ٤٢٢ ـ ٤٢٣.   (٩) زاد في ح: «تعالى».

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فأوقع الاستفهام على عدد الآيات. فأجابه ابن مسعود، رضي الله عنه: ثلاثًا وسبعين.

(١١) مسند أحمد ٥: ١٣٢ وإعراب الحديث النبوي ص٨. زاد في ط: آية.

(١٢) يعني أن الأبيات ٧٤٦ ـ ٧٤٨ وردت فيها الاستفهامية أولاً والخبرية ثانيًا. فالخبرية أقرب إلى البيت ٧٤٩ الذي وردت فيه «كم» مع «كأين» و«كذا».

الثاني: وجه التشبيه[1] إنّما هو في الدلالة على تكثير عدد مبهم، لا في جميع الأحكام، لأنّ «كأيّن» لا يُحفظ كون مُميِّزها جمعًا بخلاف «كم»،[2] ولأنّ «كذا» لا تلزم الصدر، ولأنّ «كأيّن» لا تُجرّ بحرف ولا بإضافة.[3] وأجاز ابن قُتيبة وابن عُصفور جرّها بالحرف.

الثالث: فُهم من تشبيه «كأيّن» و«كذا» بـ «كم» الخبريّة أنّهما للتكثير. وقد صرّح المُصنّف بذلك في غير هذا الموضع،[4] ونُوزع في «كذا». فإنّ الذي يظهر أنّها لم توضع للتكثير.[5]

الرابع: قد فُهم من قوله «ويَنتَصِبْ» أن تمييزهما لا يجوز جرّه بإضافتهما إليه، بخلاف «كم». فإن قلتَ: كان حقّهما أن يُضافا كما تُضاف «كم»، لكونهما بمعناها. قلتُ: منع من ذلك أنّ المحكيّ لا يُضاف،[6] وأنّ[7] في آخر «كأيّن» تنوينًا وفي آخر «كذا» اسمَ إشارة، وهما مانعان من الإضافة.

الخامس: خطّأ الفارسيّ والزجّاجيّ[8] وابن أبي الربيع وابن عُصفور من جرّ التمييز بعد «كذا» في نحو: كذا درهم. وأجازه بعضهم على الإضافة، وبعضهم على البدل.[9] والصحيح أنّه لا يجوز ولم يُسمع. قال ابن العِلج:[10] وأمّا تجويزهم[11] الرفعَ بعد «كذا» فخطأ، لأنّه لم يُسمع.

السادس: ظاهر قوله «أو بِهِ صِلْ مِن تُصِبْ» جوازُ جرّ تمييز «كذا» بـ «مِن». وكلامه في غير هذا الموضع[12] يقتضي وجوب نصبه.

---

(1) ط: الشبه.
(2) ت: «بخلاف كم الخبرية». ط: بخلاف الدلالة على كم.
(3) قيل: إن «كأين» إذا وقعت مبتدأ لا يخبر عنها باسم مفرد أو جملة اسمية. الارتشاف ١: ٣٨٧ والهمع ٢: ٧٦. قلت: إذا كان في الخبر شبه جملة تتعلق بمحذوف فالمحذوف اسم مفرد، وقد ورد الخبر جملة اسمية. انظر الآية ٦٠ من سورة العنكبوت وديوان زهير ص٢٨ والأشموني ٤: ٨٥.
(4) التسهيل ص١٢٥ وشرح الكافية الشافية ص١٧١٠.
(5) ذكر الدماميني أن «كذا» هي للعدد المبهم قليلاً كان أو كثيرًا، وليست للتكثير. ولذلك يكنى بها عن واحد أو اثنين أو ثلاثة... الصبان ٤: ٨٤. وانظر التوضيح ٢: ٢٨١.
(6) في حاشية ت عن التواتي: لأن «كأين» و«كذا» مركبان من حرف الجر وما بعده، كما سيذكر في التاسع. فإذا سمي بهما شيء حكيا، وهما اسمان للعدد.
(7) في النسخ: ولأن.
(8) س ح ط: «والزجاج». وانظر الارتشاف ١: ٣٩٠.
(9) في حاشية ت عن التواتي أن الأزهري ذكر في التوضيح ٢: ٢٨١ «على البدل من ذا» ـ فالجر واضح ـ وأن الظاهر كون البدل من مجموع «كذا»، فيصح الرفع والنصب والجر.
(10) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي صاحب كتاب «البسيط»، قرأ على الشلوبين، وكان أبو حيان ينقل عنه. وهو من علماء القرن السابع.
(11) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الارتشاف ١: ٣٩٠ والهمع ١: ٢٥٦. فالقول لأبي حيان لا لابن العلج.
(12) التسهيل ص١٢٥ وشرحه ٢: ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

السابع: ظاهر قوله: «وكَذا» أنّها تُستعمل كنايةً عن العدد، وهي مُفردة. قال بعضهم: ولا يُحفظ فيها، إذا كانت كناية عن العدد، إلّا كونُها مُكرّرةً بالعطف كقوله:[1]

عِدِ النَّفسَ نُعمَى، بَعدَ بُؤساكَ، ذاكِرًا كَذا وكَذا لُطفًا، بِهِ نُسِيَ الجُهدُ

وقال في «التسهيل»:[2] وقلّ وُرود «كذا» مُفردًا أو مُكرّرًا بلا واو. وذلك يدلّ على ورود الأمرين. ولم يذكر لهما شاهدًا. ونازع ابنُ خروف في إفرادها، وزعم أنّه غير مُستعمل.

الثامن: مذهب البصريّين أنّ تمييز «كذا» لا يكون إلّا مُفردًا منصوبًا،[3] سواء كانت مُفردة أو مُكرّرة كما تقدّم.

وذهب الكوفيّون إلى أنّها تُعامل معاملةَ ما يُكنَى بها عنه. فكذا أعبُدٍ: كناية عن ثلاثة إلى عشرة، وكذا عبدٍ: عن مِائة[4] فصاعدًا، وكذا كذا[5] عبدًا: عن[6] أحدَ عشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ،[7] وكذا عبدًا: عن[6] عشرين إلى تسعين،[8] وكذا وكذا عبدًا: عن[9] واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين.[10] ووافقهم على ذلك المُبرّد وابن الدهّان وابن مُعطي،[11] ونقله صاحب «البسيط» عن الأخفش. قال في «شرح التسهيل»:[12] ومُستندُ هذا التفصيلِ الرأيُ لا الروايةُ.

وذهب ابن عُصفور[13] إلى مذهب ثالث. وهو مُوافقتُه في المُركّب والعِقد والمعطوف، ومُخالفتُهم في المُضاف ـ وهو من الثلاثة إلى العشرة ـ فيُفسَّر بجمع مُعرّف بالألف واللام مجرور بـ «مِن». وزعم أنّه مذهب البصريّين، بناء على ما نقله ابن السِّيد من أنّ البصريّين والكوفيّين اتّفقوا على أنّ «كذا وكذا» كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنّ «كذا كذا»[14] كناية عن الأعداد المُركّبة. وليس كما نقل.

---

(١) شرح التسهل ٢:٤٢٣ والتصريح ٢:٢٨١ والأشباه والنظائر ٤:١٥٥ والدرر ١:٢١٣ والعيني ٤:٤٩٧ والأشموني ٤:٨٦. والنعمى: النعمة. والبؤس: الشدة. والجهد: المشقة. وجملة به نسي الجهد: صفة «الطفًا». س: ومنه قوله.

(٢) ص١٢٥.

(٣) س: «منصوبًا مفردًا». ط: مفردًا ومنصوبًا.

(٤) ت: «كناية عن مائة». ط: من مائة.

(٥) ط: وكذا وكذا.

(٦) ط: من.

(٧) في النسخ: من أحد عشر وأخواتها.

(٨) يعني العقود ثلاثين أربعين... وفي النسخ: عن عشرين وأخواتها.

(٩) ط: «من». وقدم هذا المثال في النسخ على الذي قبله.

(١٠) عدا العقود المفردة.

(١١) الفصول الخمسون ص٢٤٤.

(١٢) في ٢:٤٢٤.

(١٣) الشرح الكبير ٢:٥٢.

(١٤) ط: كذا وكذا.

التاسع:[١] «كأيّن» مُركّبة من كافِ التشبيهِ و«أيّ»، قيل: الاستفهاميّةِ، وحُكيت فصارت كَيْزِيد،[٢] مُسمًّى به يُحكى ويُحكم على موضعه بالإعراب. وقال ابن عُصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلّق بشيء. وأجاز ابن خروف أن تكون مُركّبة من الكاف التي هي اسم، ومن «أيْن»[٣] اسم على وزن «فَيعِل». ولم يُستعمل هذا الاسم مُفردًا بل مُركّبًا مع كاف التشبيه،[٤] وهو مبنيّ على السكون، من حيثُ استُعمل في معنى «كم». وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة.

العاشر:[٥] في «كأيّن» خمس لغات أفصحها «كأيّنْ»، وبها قرأ أكثرهم.[٦] وتليها[٧] «كائنْ» وبها قرأ ابن كثير. والثالثة[٨] «كَيْئِنْ»[٩] حكاها المُبرّد. والرابعة[١٠] «كأْيِنْ» وقرأ بها ابن مُحيصِن والأشهب العُقيليّ.[١١] والخامسة «كَيْئِنْ».

الحادي عشر:[١٢] اختُلف في الوقف على «كأيّن»، في اللغة المشهورة، فذهب الفارسيّ والسيرافيّ وجماعة من البصريّين إلى أنّه بحذف[١٣] النون. وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنّه بإقرار النون. والوجهان منقولان[١٤] عن أبي عمرو والكسائيّ. قلتُ: وقف أكثر القرّاء بالنون اتّباعًا للرسم، ووقف أبو عمرو بالياء.

واختُلف أيضًا في الوقف على «كائن» وهي التي قرأ بها ابن كثير، فوقف المُبرّد وابن كَيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها. وقد أغرب من جعلها اسم فاعل من «كان»،[١٥] ومن جعلها اسم فاعل[١٦] من: كاءَ يكيءُ كَيئًا،[١٧] إذا رَجَعَ وارتَدع.

---

(١) الارتشاف ١ :٣٨٥.
(٢) ت: كيزيد.
(٣) انظر الإتحاف ٢ :٢٩٥. ح ط: «أي». ت: أي التي هي.
(٤) فيما عدا الأصل: مع الكاف.
(٥) الارتشاف ١ :٣٨٨ والإتحاف ٢ :٢٩٥.
(٦) ت: «كثير القراء». س ح ط: «أكثر القراء». وهم القراء السبعة عدا ابن كثير.
(٧) ط: وثانيها.
(٨) ط: وثالثها.
(٩) ت: «كيء». ح: «كاء». ط: كأن.
(١٠) ط: ورابعها.
(١١) زاد في س: «وحكاها ابن كيسان والأعلم». وهو في الارتشاف.
(١٢) الارتشاف ١ :٣٨٨.
(١٣) ط: تحذف.
(١٤) سقطت من النسخ.
(١٥) فهي: كائن.
(١٦) سقط «اسم فاعل» مما عدا الأصل.
(١٧) فهي: كاءٍ مثل جاءٍ.

الثاني عشر: «كذا» مُركّبة من كاف التشبيه و«ذا» الإشاريّة، وتكون كناية عن العدد كما تقدّم، وعن غيره. وإذا كانت كناية عن غير عدد فتكون مُفردة ومعطوفة، ويكنّى بها عن المعرفة والنكرة.(١)

---

(١) نحو: مررت بدار كذا، ونزل المطر مكان كذا، وأتذكر يوم كذا وكذا؟ وقيل: إن هذه التي يكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه. فأنت تقول: مررت بالدار الفلانية. ويقول من يخبر عنك: قال فلان: مررت بدار كذا، أو بدار كذا وكذا.

ويكنى عن الحديث فيقال: كان من الأمر كيتَ وكيتَ، أو ذَيتَ وذَيتَ. والأصل فيهما: كيّة وذيّة. فحذفت التاء وأبدلت الياء الثانية تاء. وقد يكنى بهما على الأصل: كان من الأمر كيّةَ وكيّةَ، أو ذيّةَ وذيّةَ، والبناء على الفتح فيها جميعًا لافتقارها إلى جملة يكنى بها عنها. فهي كالحرف يدل على معنى في غيره. والعطف مع التكرار مشعر بالطول. وقد تحذف الواو فيكون البناء لجزأين معًا. وقد تبنى بالتاء المبسوطة على الكسر أو الضم. وجميع ذلك يكون محله من الإعراب بحسب موقعه من الكلام، خلافًا لمن زعم أن «كان» ترد معهما شأنية واسمها ضمير الشأن. الارتشاف ١:٣٩١ والأشموني ٤:٨٧ ـ ٨٨ مع الصبان وتقارير الحامدي ص٣٣٧.

الحكاية[1]

هذا الباب للحكاية بـ «أيّ» وبـ «مَن»[2] في الاستثبات،[3] لا لمُطلق الحكاية.

[الحكاية بأيّ]

٧٥٠ ـ احكِ بـ «أيٍّ» ما لِمَنكُورٍ، سُئِلْ عَنهُ بِها، في الوَقفِ، أو حِينَ تَصِلْ[4]

إذا سئل بـ «أيّ» حُكي بها ما للمسؤول عنه بشرطين: أحدهما أن يكون المسؤول عنه مذكورًا.[5] والثاني: أن يكون نكرة. وفي الحكاية بها[6] بهذين الشرطين لغتان:

الأولى: أن يُحكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما.[7] فتقول لمن قال «قام رجلٌ»: أيٌّ؟ أو «رجلانِ»: أيّانِ؟ أو «رجالٌ»: أيُّونَ؟ أو «امرأةٌ»: أيّةٌ؟ أو «امرأتانِ»: أيّتانِ؟ أو «نساءٌ»: أيّاتٌ؟ ولا يُحكى بها[8] إلّا جمعُ تصحيحٍ[9] موجودٌ في المسؤول عنه، أو صالحٌ لأن يُوصف به نحو: رجالٌ. فإنّه[10] يُوصف بجمع التصحيح: فتقول: رجالٌ مُسلمونَ.[11] وهذه اللغة هي الفُصحى، وبها جَزم هنا.

والثانية: أن يُحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يُثنّى ولا يُجمع. فتقول: أيٌّ؟ لمن قال: قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجالٌ. وأيّةٌ؟ لمن قال: قامت امرأةٌ أو امرأتانِ أو نساءٌ.

---

(١) الحكاية لغة: المحاكاة والمماثلة، والقصّ والرواية. وهي هنا في الاصطلاح: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من دون تغيير ـ تقول: من زيدًا؟ إذا قيل: رأيت زيدًا ـ أو إيراد صفته نحو: أيًّا؟ لمن قال: رأيت رجلاً. ح: باب الحكاية.

(٢) انظر الإتحاف ٢:٢٩٦. وفي النسخ: بمن وبأي.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني: الاستخبار. وهو طلب الخبر. بخلاف الحكاية بالقول فليست بطلب. فهي خارجة.

(٤) ما: مفعول احك. والمنكور: النكرة. وبها أي: بأيّ متعلقان بسئل. وحين تصل أي: في الوصل. والمعنى: أورد في الوقف والوصل مع لفظ «أي» ما كان للنكرة المسؤول عنها من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما. ولمنكور: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة، وبأي: باحك. وجملة سئل عنه: صفة منكور. وعنه: في محل رفع نائب فاعل. وفي: تتعلق باحك. وحين: معطوف على الجار والمجرور منصوب لا يعلق. ح: «عنه بما». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٥) أي: في كلام قبل.

(٦) سقطت من ح.

(٧) أي: فروع التذكير والإفراد. وهي التأنيث والتثنية والجمع.

(٨) زاد في ح: من الجموع.

(٩) ت: صحيح.

(١٠) ح: لأنه.

(١١) ت: جاء في رجال مسلمون.

وقوله:

* فــي الــوَقــفِ، أو حِـيــنَ تَـصِــلْ *

يعني: أنّ أيًّا يُحكى بها في الحالين، بخلاف «مَن».

تنبيه: اختُلف في الحركات اللاحقة[1] لـ «أيّ»، فقيل: هي حركاتُ حكايةٍ، و«أيّ» بمنزلة «مَن» في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلًا. وقيل: هي حركاتُ إعراب. فهي في الرفع على قياس مذهب[2] البصريّين مُبتدأ، وخبرها محذوف تقديره: أيٌّ قام؟[3] وإنّما لم يُقدّم الخبر لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. وأجاز الكوفيّون رفعها بفعل مُضمر قبلها،[4] ولو أُظهر لجاز. وأمّا في النصب والجرّ فهي محمولة على فِعل مُقدّر بعدها تقديره: أيًّا ضربتَ؟ وبأيٍّ مررتَ؟ ويجوز[5] ذكره مُؤخّرًا.[6] وأجاز بعضهم أن يُؤتى به[7] قبل «أيّ». واعتُرض على[8] من قال «إنّها إعراب» بأنّه يلزمه إضمار حرف الجرّ في نحو «أيٍّ». والتزم بعضهم إدخال حرف الجرّ، فيقول:[9] بأيٍّ؟

[الحكاية بمن]

ثمّ انتقل إلى «مَن»، فقال:[10]

٧٥١ ـ ووَقفًا، احكِ ما لمَنكُورٍ بـ «مَن» والـنُّـونَ حَـرِّكْ، مُـطـلـقًـا، وأشـبِـعَـنْ

إذا سُئل بـ «مَن» عن مذكور[11] منكور حُكي بها، في الوقف دون الوصل، ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتُشبع الحركات[12] في نونها حالَ الإفراد، فتقول لمن

(١) في حاشية ت عن التواتي: وأما الحروف اللاحقة فحكاية، ولا يقال: إعراب.

(٢) فيما عدا الأصل: قول.

(٣) الأولى أن يكون التقدير: أيّ من ذكرت؟ لأن الاستثبات عن المذكور في الحقيقة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الكوفيين يجيزون تأخير الاستثبات عن العامل.

(٥) ح ط: «ويجب». وفي حاشية ت: لعله يجب.

(٦) إذا ذكر مؤخرًا فالمراد التوكيد. انظر الارتشاف ١:٣١٩.

(٧) أي: بالفعل المذكور.

(٨) سقطت مما عدا الأصل.

(٩) ت س: فتقول.

(١٠) وقفًا أي: في وقف، منصوب بنزع الخافض. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والنون أي: نون «من». فأل: نائبة عن الضمير. ومطلقًا أي: في أحوال إعراب المحكي الثلاث، مفعول مطلق نائب عن مصدر حرك. وما: اسم موصول مفعول احك. ولمنكور: متعلقان بفعل صلته، وبمن: باحك. والنون: مفعول به مقدم. وأشبعن: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وزعم ابن غازي ٢:٢٩٦ ـ ٢٩٧ أنها الثقيلة خففت للوقف لأن الخفيفة تبدل ألفًا في الوقف وجوبًا. وهو وهمٌ، بل الإبدال جائز لا واجب. والجملتان المعطوفتان في العجز عطفهما على «احك» للتفسير، إذ تحريك النون وإشباع الحركة هما من الحكاية نفسها.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) ط: الحركة.

قال «قامَ رجلٌ»: مَنُو؟ ولمن قال «رأيتُ رجلًا»: مَنا؟ ولمن قال «مررتُ برجلٍ»: مَني؟[١]

تنبيهات:

الأول: الحكاية بـ «مَن» مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بـ «أيّ». أعني كون المسؤول عنه مذكورًا منكورًا.[٢]

الثاني: فُهم من كلامه أنّ «أيًا» تُخالف «مَن»، في أمرين: **أحدهما**: أنّ «أيًا» يُحكى بها وصلًا ووقفًا، ولا يُحكى بـ «من» إلّا وقفًا. **والآخر**: أنّ «أيًا» لا تُشبع حركاتها في الوقف، بخلاف «مَن».

الثالث: اختُلف في هذه الأحرف اللاحقة لـ «مَن»، فقال أبو عليّ: أُلحقت عند[٣] إرادة الحكاية، وحُرّكت النون إتباعًا لها. وذهب السيرافيّ إلى أنّ الحكاية وقعت بالحركات، ثمّ أُشبعت فنشأت عنها الحروف ليُوقف عليها. وبهذا يُشعر قول الناظم «وأشبِعَنْ». وذهب قوم إلى أن هذه الحروف[٤] مُبدلة من التنوين.

[أقسام المحكي بمن]

ثمّ اعلم أنّ المحكيّ ستّة أقسام، لأنّه إمّا مُذكّر وإمّا مؤنّث، وكلّ منهما مُفرد ومُثنّى ومجموع.[٥] وقد تقدّمت[٦] حكاية المُفرد المُذكّر. ثمّ انتقل إلى المُثنى المُذكّر، فقال:[٧]

٧٥٢ - وقُلْ: مَنانِ ومَنَينِ؟ بَعدَ: لِي ... إلفانِ بابنَينِ، وسَكِّنْ تَعدِلِ

أي: تقول: «مَنانْ» في الرفع، «ومَنَينْ»[٨] في النصب والجرّ. والنون فيهما ساكنة، وإنّما

---

(١) بعض العرب التزم إظهار حرف الجر في مثل هذا، فقال: بمني؟ الارتشاف ١: ٣٢٢.

(٢) س: ومنكورًا.

(٣) سقطت من ت وط.

(٤) فيما عدا الأصل: الأحرف.

(٥) س: «مفرد أو مثنى أو مجموع». ط: إما مفرد وإما مثنى وإما جمع.

(٦) ط: تقدم.

(٧) بعد أي: استثباتًا بعد قول القائل. والإلف: المؤالف المُوادّ. وسكن أي: النون الثانية من المسؤول به. وبابنين أي: مع ابنين. وفي النسخ: «كابنين». وتعدل أي: تضع الحكم السديد الذي تكلم به العرب. والمراد أن «منان» حكاية لـ «إلفان»، و«منين» حكاية لـ «ابنين». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ومنان: في محل نصب مفعول به على الحكاية عطف عليه منين. وبعد: متعلق بقل، ومضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وبابنين: متعلقان بصفة لـ «إلفان». وتعدل: جواب شرط محذوف مع فعله. والتقدير: إن تقل وتسكن تعدل.

(٨) الألف والياء في الحكاية ليسا للإعراب، لأن «من» تكون اسمًا مبنيًا على سكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة للحرف الذي جلبته الحكاية. والاسم في محل رفع زيد في آخره حرف يحكي صورة المسؤول عنه، وألحقت النون للوقف إظهارًا لذلك الحرف. وكذلك حال حكاية جمع المذكر السالم. الارتشاف ١: ٣٢٠ والصبان٤: ٨٩ وتقارير الحامدي ص٣٣٨.

كسرها لإقامة الوزن اضطرارًا.[١] ونبّه[٢] على ما يلزم في غير الضرورة بقوله: «وسَكِّنْ تَعدِلِ».

ثمّ انتقل إلى المُفرد المُؤنّث، فقال:[٣]

٧٥٣ ـ وقُلْ، لِمَن قالَ «أتَتْ بِنتٌ»: مَنَهْ؟

أي: تقول[٤] في حكاية المُؤنّث: مَنَهْ؟ بفتح النون وقلب التاء هاء.[٥] وقد يقال: مَنْتْ؟ بإسكان النون وسلامة التاء.[٦]

ثمّ انتقل إلى المُثنّى المُؤنّث، فقال:[٧]

والنُونُ، قَبلَ تا المُثَنّى، مُسكَنَهْ

أي: تقول في حكاية المُثنّى المؤنّث: مَنْتانْ؟ بإسكان النونِ التي قبل التاء والنونِ التي بعد الألف، وفي النصب والجرّ:[٨] مَنْتَينْ؟ بإسكان النونين. وبعضهم يُحرّك النون قبل التاء فيقول:[٩] مَنَتانْ ومَنَتَينْ؟ وإليه أشار بقوله:[١٠]

٧٥٤ ـ والفَتحُ نَزْرٌ،

فإن قلتَ: لم كان الفتح في المُفرد أشهر،[١١] والإسكان في التثنية أشهر؟ قلتُ: لأنّ التاء في «مَنَهْ» مُتطرّفة. فهي ساكنة للوقف.[١٢] فحُرّك ما قبلها، لئلّا يلتقي ساكنان.[١٣] ولا كذلك[١٤] «مَنْتانْ».

---

(١) الراجح أن التحريك للتخلص من التقاء الساكنين في الوصل، لا للضرورة. وخص بالكسر حكاية لحركة المحكي. انظر الخصائص ١: ١٣٠ ـ ١٣٣.

(٢) ح: وإنما نبه.

(٣) جملة قال: صلة الموصول. وجملة أتت بنت: مفعول به لقال. ومنه: في محل نصب مفعول به على الحكاية لقل. وإنما حركت النون لالتقائها بالهاء الساكنة التي تحكي تاء التأنيث.

(٤) ح: فتقول.

(٥) أي: أبدلت هاء للوقف.

(٦) والتاء ساكنة للوقف.

(٧) تا المثنى أي: التاء التي تلحق «من» في حكاية المثنى. يعني أنها ليست للتأنيث بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى. والواو: للحال. وجملة النون مسكنه: حال من «منه». وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وقبل: يتعلق بحال من النون.

(٨) فيما عدا الأصل: في الجر والنصب.

(٩) زاد في س وح: في التثنية.

(١٠) النزر: القليل. يعني أن فتح النون قبل التاء قليل في كلام العرب.

(١١) س: لم كان الفتح أشهر في مَنَهْ.

(١٢) ح: في الوقف.

(١٣) يريد: وإن كان التقاؤهما جائزًا في الوقف.

(١٤) ح: وليس كذلك.

ثمّ انتقل إلى جمع المؤنّث، فقال:[١]

وصِلِ التـا والألِفْ   بـ «مَن»، بإثْرِ: ذا بِنِسوةٍ كَلِفْ

أي: تقول في حكاية جمع المؤنّث: مَناتْ؟ بإسكان التاء.

ثمّ كمّل الأقسام بجمع المُذكّر، فقال:[٢]

٧٥٥ ـ وقُل: مَنُونَ ومَنِينَ، مُسكِنا   إن قِيلَ: جا قَومٌ لِقَوم فُطَنا

أي: تقول في حكاية جمع المُذكّر: مَنُونْ؟ رفعًا، ومَنِينْ؟ نصبًا وجرًّا. والنون ساكنة للوقف،[٣] كما سبق.

تنبيه: في الحكاية بـ «مَن» لغتان: إحداهما وهي الفُصحى: أن يُحكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد[٤] وفروعهما، على ما تقدّم من التفصيل.[٥] ولم يذكر المُصنّف غيرها. والأُخرى: أن يُحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط. فتقول لمن قال «قامَ رجلٌ أو رجلانِ أو رجالٌ أو امرأةٌ أو امرأتانِ أو نساءٌ» مَنُو؟ وفي النصب: مَنا؟ وفي الجرّ: مَنِي؟

وقوله:[٦]

٧٥٦ ـ وإن تَصِل فلَفظُ «مَنْ» لا يَختَلِفْ

تصريح بمفهوم قوله[٧] «ووَقفًا احكِ». فتقول: مَنْ يا فتى؟ في الأحوال كُلّها. وأجاز يُونس

---

(١) ذا أي: هذا. والكلف: المولع. وقد حذفت همزة «التاء» للتخفيف. والمراد: صل «من» بالألف والتاء للحكاية، بعد قول قائل: هذا مولع بنسوة. وذلك للاستثبات عن النسوة. ومن: في محل جر على الحكاية. وبمن: متلعقان بصل. وكذلك بإثر. وإثر: مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. وبنسوة: متلعقان بكلف.

(٢) فطنا: فطناء. حذفت الهمزة للتخفيف. وهو جمع فطن أي: فهم، صفة لقوم المجررور. ومنون: لحكاية قوم المرفوع، ومنين: لحكاية المجرور، وتكون للمنصوب أيضًا، لعله مراد به: فُطناءَ، لظاهر النصب. ومسكنا أي: النون الثانية من الحكاية. وإنما حركت أيضًا للتخلص من التقاء الساكنين في الوصل، لا ضرورة كما ذهب المرادي قبل. وحذفُ همزة «جاء» لغة. انظر تعليقنا على البيت ٢٦. ومنون: في محل نصب مفعول به لقل، عطف عليه: منين. ومسكنا: حال من فاعل قل. وجملة جا قوم: في محل رفع نائب فاعل. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٣) ح: «في الوقف». واختير لها حركة الفتح في البيت حكاية لحركة الجمع السالم الذي يوصف به المحكي، كما اختيرت الياء لحكاية المنصوب المجرور، وكما اختيرت لهما مع الكسر في البيت ٧٥٢. ولو كانت الحركة للضرورة لجعلت واحدة في البيتين.

(٤) فيما عدا الأصل: وإفراد وتذكير.

(٥) في شرح البيت ٧٥١.

(٦) قوله «تصل» أي: الكلام في حكاية النكرة بـ «مَن». ولا يختلف أي: يبقى واحدًا في كل حال. ولفظ: مبتدأ مضاف إلى «من» على الحكاية، خبره جملة لا يختلف. وفاعل يختلف: يعود على لفظ. وقد رده إلى مفرد، مع أن الفعل معناه المشاركة ويقتضي وقوعه أكثر من واحد، لأن «لفظ» اسم جنس هنا يراد به الكثرة.

(٧) في البيت ٧٥١.

أثباتَ الزوائد وصلًا، فتقول: مَنُو يا فتى؟ وتُشير[(١)] إلى الحركة في «مَنْت»[(٢)] ولا تُنوّن، وتَكسر نون المُثنّى، وتَفتح نون الجمع، وتُنوّن «مَنات» ضمًّا وكسرًا. وهو مذهب حكاه[(٣)] عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر:[(٤)]

* أَتَـوا نـارِي، فـقُـلـتُ: مَـنُـونَ أنـتُـم *

وهو[(٥)] شاذّ عند سيبويه والجُمهور، من وجهين: **أحدهما**: إثبات العلامة وصلًا. **والآخر**: أنّه حكى مُقدّرًا غير مذكور.[(٦)] وإلى البيت[(٧)] أشار بقوله:[(٨)]

ونـادِرٌ «مَـنُـونَ»، فـي نَـظْـمٍ، عُـرِفْ

وهو لتأبّطَ شرًّا. ويقال: إنّه لشِمْر[(٩)] الغسّانيّ. وتمامه:[(١٠)]

* فقـالُوا: الجِنُّ، قُلتُ: عِمُوا ظَلاما *

ورواه بعضهم:[(١١)]

* قُـلـتُ: عِـمُـوا صَـبـاحـا *

وغلّط الزجاجيّ[(١٢)] من رواه كذلك، لأنّ القصيدة ميميّة. وقال ابن السِّيد:[(١٣)] ليس ما أنكره

---

(١) المضارع في س بالياء هنا وفيما يلي.

(٢) أي: تحرك تاء «منت» بحركة المحكي.

(٣) زاد في ط: «يونس». انظر الكتاب ١: ٤٠٢.

(٤) صدر بيت سيرد عجزه بعد. الكتاب ١: ٤٠٢ والحيوان ١: ١٧٦ والنوادر ص٣٨٠ وشرح الكافية الشافية ص١٧١٨ والارتشاف ١: ٣٢٠ والعيني ٤: ٤٩٨ والخزانة: ٣: ٢ والأشموني ٤: ٩٠. زعم الشاعر أن الجن حضرت ناره. وزاد في ط هنا عجز البيت، وسقط مما بعد.

(٥) فيما عدا الأصل: وهذا.

(٦) يعني أن الحكاية إنما تكون بعد ذكر من يُحكى، كما تقدم في أول هذا الباب، وهنا وردت الحكاية دون سابق ذكر للمحكي. انظر الصبان ٤: ٩٠. وذكر العيني وجهًا ثالثًا للشذوذ هو تحريك النون الساكنة. قلت: انظر الخصائص ١: ١٢٩ ـ ١٣٣ والخضري ٢: ١٤٤.

(٧) س: «وإلى هذا البيت». ح: وإلى ذلك.

(٨) النادر: القليل جدًّا في كلام العرب. يريد: وقوله «منون» نادر في شعر معروف. فنادر: خبر مقدم لـ «منون» الذي هو مبتدأ على الحكاية. وجملة عرف: صفة لنظم. وفي: تتعلق بنادر.

(٩) ت ح: «الشمّر». وقيل هو سُمير أو شُمير. وسقط «إنه» مما عدا الأصل.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن عموا ظلامًا أي: نَعِمَ ظلامكم. قلت: وظلامًا: تمييز.

(١١) تتمته أيضًا:

أَتَـوا نـارِي، فـقُـلـتُ: مَـنُـونَ أنـتُـم؟ فـقـالُوا: الـجِنُّ،

الخزانة ٣: ٦. ت ط: فقلت عموا.

(١٢) الجمل ص ٣٢٠ والشرح الكبير ٢: ٤٦٩. ط: الزجاج.

(١٣) الحلل ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

بخطأ. فإنّه وقع في شعر آخر منسوب[١] إلى جِذع[٢] بن سنان الغسّانيّ، في قصيدة حائية.

[حكاية العلم بمَن]

ثمّ ذكر حكاية العَلَم بـ «مَن»، فقال:[٣]

٧٥٧ ـ والعَلَمَ احكِيَنَّهُ، مِن بَعدِ «مَنْ»، إن عَرِيَتْ، مِن عاطِفٍ، بِها اقتَرَنْ

إذا سُئل بـ «مَن» عن علَم مذكور، لم يُتيقَّن نفيُ الاشتراك فيه،[٤] ففيه لغتان: إحداهما: أن يُحكى فيه بعد «مَن» إعراب الأوّل، فتقول لمن قال «جاء[٥] زيدٌ»: مَن زيدٌ؟ و«رأيتُ زيدًا»: مَن زيدًا؟ و«مررتُ بزيدٍ»: مَن زَيدٍ؟ هذه لغة الحجازيّين. وأمّا غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعَلَم المسؤول عنه بعد «مَن» مرفوعًا لأنّه مبتدأ خبره «مَن»، أو خبر مبتدؤه «مَن». فلو اقترن بعاطف[٦] كقولك: ومن زيد؟ تعيّن الرفع عند جميع العرب.

تنبيهات:

الأوّل: أجاز يُونس حكاية سائر المعارف، قياسًا على العلَم.[٧]

الثاني: جزم المُصنّف في «التسهيل»[٨] عن الحجازيّين بالحكاية بشرطيها،[٩] وحكى غيره[١٠] عنهم جواز الإعراب أيضًا.

---

(١) س ط: منسوباً. (٢) ح: خديج.

(٣) العلم أي: العلم العاقل اسماً كان أو كنية أو لقباً. واحكينه أي: أورد لفظه دون تغيير. وعريت: جردت وخلت. والفاعل يعود على «مَن». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي حاشيتها أيضاً عن التواتي: مفهومه أنه بعد «أيّ» لا يحكي، بل تكون أي مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبر أو العكس، سواء كان المستثبَت عنه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. انظر التوضيح ٢: ٢٨٥. وأراد بالعاطف الواو أو الفاء فقط. والصواب أن كليهما حرف زائد، كما سنذكر بعد، وليس حرف عطف. واقترن بها أي: اتّصل بمن. والعلم: مفعول لفعل محذوف يفسر «احكين». والجملة المحذوفة معطوفة على جملة احكِ، في البيت ٧٥٠. واحكين: تفسيرية. وبعد: مضاف إلى «من» على الحكاية. وجملة اقترن: صفة لعاطف. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٤) أي: لم يدل على مسماه تعييناً مطلقاً دون حاجة إلى قرينة، وما زال يشترك فيه مسمَّون متعددون. واشتُرط أيضاً ألا يتبع في الحكاية بغير النعت بابن مضافاً إلى علم من أب أو أم. واستثنى بعضهم أيضاً عطف النسق في الإتباع.

(٥) ط: قام.

(٦) أي: على كلام المخاطب، كما ذكر الرضي. وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجواز أن يكون الكلام الواحد من اثنين. وهما أمران فيهما خلاف. وقيل: أطلق العطف والمراد الاستئناف. قلت: إنما يكون الاستئناف في كلام واحد إذا كان انقطاع صناعي أي: عدم تعلق بما قبل. والمذكور هنا كلامان لاثنين مخبر ومستفهم. فلا استئناف، والحرف زائد للوصل أي: ربط كلام بآخر بينهما قول أو ما يشبهه. شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١. ت ط: اقترنت بعاطف.

(٧) الكتاب ١: ٤٠٤.

(٨) ص٢٤٨ وشرح الشافية ص١٧١٩.

(٩) ت س ط: بشرطها.

(١٠) الارتشاف ١: ٣٢٣ والتوضيح ٢: ٢٨٥.

الثالث: فُهِم من قوله «احكيَنَّهُ» أنّ حركاته حركات حكاية، وأنّ إعرابه مُقدّر، كما صرّح به في غير هذا الموضع.(١) ومذهب الجُمهور أن «مَن» مُبتدأ وزيدٌ:(٢) خبره، كانت حركته ضمّة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مُقدّرة لاشتغال آخره بحركات(٣) الحكاية. وقيل: الحركة في حالة(٤) الرفع إعراب، بخلاف النصب والجرّ. وذهب كثير من الكوفيّين(٥) إلى أنّ «مَن»(٦) محمولة على عامل مُقدّر، يدلّ(٧) عليه العامل في الاسم المُستفهم عنه، والواقعَ بعد «مَن» بدل منها.(٨) وقيل غير ذلك. والصحيح الأوّل.(٩)

(١) شرح الكافية الشافية ص١٧١٩.
(٢) ط: «وزيدًا». وانظر الارتشاف ١:٣٢٣.
(٣) س ط: بحركة.
(٤) ط: حال.
(٥) ت: «وذهب كثير من النحويين». س ح: «وذهب الكوفيون». وانظر الارتشاف ١:٣٢٣.
(٦) ط. أنها.
(٧) في النسخ: ويدل.
(٨) ط: مبدل منه.
(٩) زاد في ط: «والله أعلم». وقد أغفلت الألفية حكاية المنسوب، كأن يقال لك: «جاء زيد» ويوصف منسوبًا إلى مشترك، فتقول: المَنِي؟ أي: أهو الهاشمي أم القرشي أم المكي؟ وندر استعمال «ما» وكم وأين، في الحكاية. نحو: أكلتَ ما، وقبضتَ عشرين وكم، وأين العشب؟ استثباتًا لمن قال: أكلت خبزًا، وقبضت عشرين وكذا وكذا، وإنَّ في موضع كذا وكذا العشبَ. الارتشاف ١:٣١٩ ـ ٣٢٠. وشذت الحكاية للاستثبات بغير أداة. نحو قول بعض العرب ـ وقيل له: هاتان تمرتان ـ : دعنا من تمرتان. انظر الأشموني والصبان ٤:٩٣ ـ ٩٤.

التأنيث[1]

[علامة التأنيث]

٧٥٨ ـ عَلامةُ التّأنِيثِ تاءٌ، أو ألِفْ[2]

التذكير هو الأصل، فلم يفتقر إلى علامة، بخلاف التأنيث. وللتأنيث كما ذكر علامتان: التاء والألف. هذا مذهب سيبويه والجُمهور. وذهب الكوفيّون والزجاجيّ[3] إلى أنّ علامات التأنيث ثلاث:[4] التاء، والألف، والهمزة في «حمراء» ونحوه. وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معًا علامة[5] التأنيث. ومذهب الجُمهور أن الهمزة في «حمراء» ونحوه بدل من ألف التأنيث. وذلك أنُّهم لمّا أرادوا تأنيث ما آخره ألف بألف التأنيث لم يمكنهم الجمع بين ألفين، فأُبدلت المتطرفة همزة.

تنبيه: إنّما قال «تاء» ولم يقل «هاء» لأنّ مذهب البصريّين أنّ التاء هي الأصل، والهاء[6] المُبدلة في الوقف فرعها. وعكَسَ الكوفيّون.

[أقسام المؤنث]

وقوله:[7]

---

(١) التأنيث: إضافة علامة للاسم المعرب الدال على مذكر لجعله يدل على مؤنث. والفعل والحرف لا يكون فيهما تذكير ولا تأنيث، وإن كان بعض النحاة قد تسمح في التعبير فتوهم المعاصرون تأنيثهما. فالتاء التي تلحق الفعل تدل على تأنيث المسند إليه، والتي تلحق بعض الحروف لتأنيث اللفظ. ت ح: باب لتأنيث.

(٢) العلامة: لفظ يدل على معنى نحوي. وتاء: خبر علامة.

(٣) الجمل ص٢٩١ والارتشاف ٣:٢٩٣. وانظر ما يتصرف ومالا ينصرف ص٣٢. ت ط: الزجاج.

(٤) في النسخ. «ثلاثة». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢:٢٩٨ أن بعض النحاة زاد في العلامات: الياء في «هذي» و«تفعلين»، والكسرة في نحو: ضربتِ، وأن أبا عبيدة زعم كون الألف والتاء معًا في «علقاة» للتأنيث، فرد عليه المازني.

(٥) ط: علامتا.

(٦) في النسخ: فالهاء.

(٧) سقطت من ت و س و ط. وقد حذفت الهمزة من «التاء» للتخفيف. والأسامي: جمع أسماء. والأسماء: جمع اسم. وقدروا أي: النحاة. وإنما قدروا التاء لأنها الأصل في التأنيث، لكثرتها في الاستعمال وظهور دلالتها على التأنيث، بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق والتكثير، وعروض اتصالها بالاسم إذ يصح حذفها غالبًا وتبقى للاسم دلالة المذكر الأصلي. وفي: تتعلق بقدر. والكاف: خبر لمحذوف.

وفـي أسام، قَـدَّرُوا الـتّـا، كـالـكَـتِـفْ

يعني: أنّ المؤنّث بالتاء نوعان: نوع ظهرت فيه التاء، ونوع قُدِّرت فيه.

فالأوّل ثلاثة أقسام: مؤنّث المعنى نحو: عائشةُ. فهذا لا يُذكّر إلّا ضرورة. ومُذكّر المعنى نحو: حمزةُ، فهذا لا يُؤنّث إلّا ضرورة كقوله:[1]

* أبُـــوكَ خَـــلِـيـــفَـــةٌ، وَلَدَتْـــه أُخْـــرَى *

وما ليس معناه مُذكّرًا حقيقة ولا مؤنّثًا حقيقة[2] نحو: خشبةٌ. فهذا يُؤنّث نظرًا إلى لفظه نحو: خشبةٌ واحدةٌ.

تنبيه: هذا التقسيم إنّما هو فيما يمتاز مُذكّره من[3] مؤنّثه. فإن لم يمتز[4] نحو «نملةٌ» أُنّث مُطلقًا.[5] ولهذا وَهِمَ من استدلّ[6] على تأنيث نملة سُليمان ـ عليه السلام ـ بقوله تعالى:[7] ﴿قالَتْ نَمْلَةٌ﴾.

وأمّا **الثاني** وهو[8] ما تاؤه مُقدّرة فنحو: كتفٌ ويدٌ وعينٌ. ومأخذه[9] السماع. فإن قلتَ: ما الدليل على أنّ فيه تاء مُقدّرة؟ قلتُ: رجوعها[10] في التصغير نحو كُتَيفةٌ ويُدَيّةٌ وعُيَينةٌ.

ثمّ أشار إلى ما يُعرف به التقدير، بقوله:[11]

٧٥٩ ـ ويُـعـرَفُ الـتَّـقـدِيرُ، بـالـضَّـمِـيرِ ونَـحْـوِهِ، كـالـرَّدِ فـي الـتَّـصـغِـيرِ

فالضمير نحو: الكتفُ نَهشتُها. والردّ في التصغير[12] نحو: كُتيفةٌ. ونحوُ ذلك كتأنيث خبره

---

(١) صدر بيت لنصيب عجزه في ح:

وأنـــتَ خَـــلِـيـــفَـــةٌ، ذاكَ الـــكَـــمَـــالُ

المؤنث والمذكر لابن الأنباري ص٥٦٥ والعمدة ٢: ٢٨٠ والتهذيب والصحاح واللسان والتاج (خلف) ومعاني القرآن ١: ٢٠١. وفي حاشية ت عن التواتي: أي: ولدته خليفة أخرى. فدل على المؤنث في الفعل والوصف.

(٢) سقط «ولا مؤنثًا حقيقة» من النسخ.

(٣) س: عن.

(٤) ت ط: «لم يميز». ح: لم يتميز.

(٥) فوقها في ت عن التواتي: أي: في الضرورة وغيرها.

(٦) نسب هذا الاستدلال إلى أبي حنيفة، ولأبي حيان رد عليه. انظر القاموس المحيط (نمل) والتعليق عليه.

(٧) الآية ١٨ من سورة النمل. ط: عليه أفضل الصلاة والسلام بقوله تعالى.

(٨) هذا يقال له: مؤنث معنوي. وما دل على أنثى من الناس أو الحيوان فهو حقيقي. نحو: فاطمة وزينب ونعامة وأتان. وثمة مؤنث تأويلي، وهو المذكر مؤولاً بالمؤنث، كأن يجعل اللسان بمعنى اللغة والكتاب بمعنى الرسالة. والمؤنث الحكمي مذكر مضاف إلى مؤنث. نحو: قُطعت بعض أصابعه.

(٩) س: «مأخذه». ح: فمأخذه.

(١٠) ط: لرجوعها.

(١١) سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والتقدير أي: تقدير التاء في المؤنث المعنوي المجرد منها. والضمير هو العائد على الاسم. ونحوه أي: نحو الضمير. والرد: للتاء المقدرة. وبالضمير: متعلقان بيعرف. والكاف: خبر لمحذوف. وفي: تتعلق بالمصدر الرد.

(١٢) هذه العلامة تختص بالثلاثي المجرد، وما كان على أربعة آخرها معل بعد حرف مد، وما يرخم من الثلاثي المزيد. نحو: نار ونويرة، سماء وسمية، ذراع وذريعة، انتصار ونصيرة. ويستثنى ما يلتبس بمذكر نحو: سبع وسبيع، تسع وتسيع، وما رخم من الصفات الخاصة بالإناث نحو: طالق وطليق، مُرضع ورضيع. تصريف الأسماء والأفعال ص٢٢٩ ـ ٢٣٣.

أو نعته أو حاله أو عدده، أو الإشارة إليه، أو جمعه على مثال يخصّ المؤنّث نحو: هندات، أو يغلب فيه نحو: عُقاب وأعقُب.[1]

ثمّ اعلم أنّ التاء تأتي لفوائد كثيرة، لا حاجة هنا إلى ذكرها. فإنّ الناظم لم يتعرّض هنا للتنبيه عليها. والغرض الأصليّ من زيادتها الفرق بين المُذكّر والمؤنّث، ويكثر ذلك في الصفات نحو: ضاربٌ وضاربةٌ، ويقلّ[2] في الأسماء نحو: رجُلٌ ورجُلةٌ.

[صفات لا تؤنث بالتاء]

وقد اتُّسع في صفات فلم تلحقها تاء الفرق. وهي خمسة:

الأوّل: فَعُولٌ بمعنى فاعِل نحو: صَبورٌ وشكورٌ. وإليه الإشارة[3] بقوله:

٧٦٠ ـ ولا تَـلِي، فـارِقـةً «فَـعُـولا» أصـلًا،[4]

أي: بمعنى «فاعِلٌ» لأنّ بنية الفاعل أصل. وقال الشارح:[5] لأنّه أكثرُ من «فَعُول» بمعنى «مفعول». فهو أصل له. انتهى.[6] واحترز بذلك من «فَعُول»[7] بمعنى «مَفعول». فإنّه[8] قد تلحقه التاء نحو: أَكُولةٌ بمعنى مأكولة، ورَكُوبةٌ بمعنى مركوبة، وحَلُوبةٌ بمعنى محلوبة. وربّما حذفوها فقالوا: رَكُوبٌ وحَلُوبٌ.

والثاني: مِفعالٌ نحو: مِكسالٌ[9] ومِذكارٌ.[10]

والثالث: مِفعِيلٌ نحو: مِعطيرٌ ومِنطيقٌ.[11]

والرابع: مِفعَلٌ نحو: مِغشَمٌ.[12]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: لأن «أفعُل» مختص بالمؤنث في الغالب نحو: أيمن وأذرع وأرجل.

(٢) زاد في النسخ: ذلك.

(٣) فيما عدا الأصل: أشار.

(٤) زاد في س وط:

ولا المِفعالَ، والمِفعِيلا

٧٦١ ـ كَـذاكَ «مِـفـعَـلٌ»،

وروي في ط وحاشية ت: «ولا مِفعالاً أو مِفعِيلا». وتلي: تلحق التاء. وفارقة أي: بين المذكر والمؤنث. وأصلاً أي: في صيغة فعول. والمراد بالمفعال والمفعيل ما كان صفة لا اسم ذات. وفارقة: حال من فاعل تلي. وأصلاً: حال من «فعولا» مصدر مؤول بمشتق. ولا: زائدة لتوكيد النفي. والكاف: خبر مقدم لمفعل.

(٥) ص٧٥٤.

(٦) سقط «له انتهى» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.

(٧) ت: «بفعول». ط: عن فعول.

(٨) فيما عدا الأصل: لأنه.

(٩) في النسخ: «مكثار». وزاد في ط: ومهذار.

(١٠) المذكار: التي تلد الذكور.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن الأول من العطر، والثاني من النطق أي: صاحبة نطق.

(١٢) المغشم: الجريئة ولا يثنيها شيء عما تريد.

تنبيهان:

الأوّل: فُهم من قوله «ولا تَلِي فارقةً» أنّها قد تلي غيرَ فارقة كقولهم:[١] مَلُولةٌ وفَرُوقةٌ. فإن التاء فيهما للمُبالغة. ولذلك تدخل في المؤنّث والمذكّر.

الثّاني: أشار بقوله:[٢]

وما تَلِيهِ تَا الفَرقِ، مِن ذِي، فشُذُوذٌ فِيهِ[٣]

إلى أنّ تاء الفرق قد تلحق بعض هذه الأوزان شُذوذًا كقولهم: عدُوٌّ وعُدوّةٌ، ومِيقانٌ[٤] ومِيقانةٌ،[٥] ومِسكينٌ ومِسكينةٌ. وحكى سيبويه عن بعض العرب:[٦] امرأةٌ مِسكينٌ، على القياس.

والخامس: فَعِيلٌ بمعنى «مَفعول» نحو: قَتيلٌ وجَريحٌ.[٧] فتقول: رأيتُ رجلًا قتيلًا وامرأةً قتيلًا. وإلى تقييده بمعنى «مَفعول» أشار بقوله:[٨]

٧٦٢ ـ ومِن «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ،

واحترز من «فَعِيل» بمعنى «فاعِل» نحو: ظريفٌ وشريفٌ. فإنّه تلحقه التاء، وقد يُشبّه بالذي بمعنى «مَفعول» فلا تلحقه كقوله:[٩] ﴿وهِيَ رَمِيمٌ﴾.

وقولُه:[١٠]

---

(١) الملولة: الكثير الملل. والفروقة: الكثير الخوف.

(٢) حذفت همزة «تاء» للتخفيف. وذي أي: هذه. والإشارة إلى فعول ومفعال ومفعيل ومِفعَل، وفَعِيل بمعنى مفعول. قلت: أغفل أوزانًا أخرى، هي: فَعال وفُعُل وفِعْل وفَعَل، ومَفعَل وفُعال المعدولان في العدد. نحو: غنيمة حلال، وامرأة جُنُب، وناقة ذِبح، وأرض سَلَب، وحضرتِ النساء مَثنى وثُلاثَ. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٨٠ - ١٨١. ويجوز أن يكون منها أيضًا ما جاء على فُعال من نحو: حُطام ورُكام.

(٣) زاد بعده في س: «ومن فعيل كقتيل». وتليه: تلحقه. والفرق: بين المذكر والمؤنّث. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: تلوُّها شذوذ فيه. والفاء: زائدة في خبر الاسم الموصول لشبهه بالشرط. وتا: فاعل مضاف إلى الفرق. والجملة صلة الموصول. ومن: تتعلق بحال من «ما»، وفي: بالمصدر شذوذ.

(٤) الميقان: الذي لا يسمع شيئًا إلا أيقنه.

(٥) في حاشية ت عن الواتي: يعني من اليقين، أي: صاحبة يقين.

(٦) الكتاب ٢: ٢١٠.

(٧) زاد في ح: وإليه أشار بقوله:
ومِن فَعِيلٍ، كَقَتِيلٍ، إن تَبِعْ إلى آخره.

(٨) من فعيل أي: من اللحاق به. والقتيل: المقتول. ومن: تتعلق بالفعل «تمتنع» الذي جملته خبر للمبتدأ التاء فيما بعد. وجائز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

(٩) الآية ٧٨ من سورة يس. وهي أي: العظام. والرميم: البالية. ت س: قوله تعالى.

(١٠) تبع: ولي. والضمير يعود على فعيل. وأراد بالوصف هنا الوصف المعنوي لا النحوي، فهو شامل للصفة والخبر والحال نحو: هند قتيل ورجعت زينب جريحًا. والتا: التاء مبتدأ خبره جملة تمتنع، وحذفت همزته للتخفيف. وحذف جواب الشرط لدلالة الكلام عليه. والجملة الشرطية كلها حال من: فعيل. وسقط «غالبًا التا تمتنع» مما عدا ط. وغالبًا: مفعول مطلق مقدم نائب عن مصدر تمتنع.

إن تَبِعْ مَوصُوفَهُ، غالِبًا، التا تَمتَنِعْ

شرطٌ في تجريد «فَعِيل» من التاء الفارقة. واحترز بذلك من أن يُحذف موصوفه، فتلحقه التاء نحو: «رأيتُ قتيلًا وقتيلةً»، فرارًا من اللبس. قال في «التسهيل»:[1] ما لم يُحذف موصوف «فَعِيل»، فتلحقُه.[2]

تنبيه: ذكر أبو حاتم أنّه إذا جيء بما يُبيّن أنّه مؤنّث لم تلحقه التاء لأمن اللَّبس[3] نحو: رأيتُ قتيلًا من النساء. قيل: وعلى هذا فإطلاق المُصنّف ليس بجيّد. قلتُ: يمكن أن يُحمل كلامه على أنّ المُراد بقوله «ما لم يُحذف موصوف فَعيل» أن يُستعمل استعمال الأسماء، غيرَ جارٍ على موصوف ظاهر، ولا منويّ لدليل. فحينئذ تلحقه التاء نحو: رأيتُ قتيلةً، وأكيلةَ السبع.[4] وقد أشار إلى هذا المعنى في «شرح الكافية».[5] وقوله «غالبًا» إشارة إلى أنّه قد تلحقه تاء الفرق، حملًا على الذي بمعنى «فاعِل» كقول العرب: صفةٌ ذَميمةٌ[6] وخَصلةٌ[7] حَميدةٌ. فقد حُمل كلّ منهما[8] على الآخر.

[ألف التأنيث وأبنيتها]

ثمّ انتقل إلى ألف التأنيث، فقال:[9]

٧٦٣ ـ وألِفُ التّأنيثِ ذاتُ قَصرِ وذاتُ مَدٍّ، نَحوُ: أُنثَى الغُرِّ

تقدّم أنّ المقصورة أصل الممدودة.[10] وأُنثى الغُرّ: غَرّاءُ. ثمّ قال:

٧٦٤ ـ والاشتِهارُ في مَبانِي الأُولَى[11]

---

(١) ص٢٥٤. وفيه: إلا أن يحذف.
(٢) سقطت من ت و ح ثم ألحق بحاشية ت.
(٣) اللبس: الالتباس. وهو اختلاط الأمر فلا يعرف به وجه.
(٤) أكيلة السبع: فريسته. وهي ما أكل منه بعضه.
(٥) ص١٧٤٠.
(٦) ت س: دميمة.
(٧) الخصلة: الصفة الخلقية. ط: وخلّة.
(٨) منهما أي: فعيل الذي بمعنى مفعول، والذي بمعنى فاعل. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. وقالوا: مِلحفةٌ جَديدٌ، أي: مجدودة. وانظر ص٢٤٦.
(٩) ذات القصر: التي لم يلها همزة. وذات المد: التي تصاحب المد. والغر: جمع أغر. وهو السيد الشريف. وألف: مبتدأ خبره ذات. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ونحو: خبر لمحذوف. يريد: هي نحو ألف أنثى وما بعد ألف غرّاء. فقد جمع مثالين في واحد. وهذا ما لم يتنبه إليه أحد.
(١٠) في شرح البيت ٧٥٨.
(١١) زاد في س وحاشيتها:

يُبدِيهِ وَزنُ أُرَبَى، والطُّولَى

٧٦٥ ـ ومَرَطَى، ووَزنُ «فَعْلَى» جَمعا أو مَصدَرًا، أو صِفةً كَشَبْعَى
٧٦٦ ـ وكَحُبارَي، سُمَّهَى، سِبَطرَى ذِكرَى، وحِثّيثَى، مَعَ الكُفُرَّى
٧٦٧ ـ كَذاكَ خُلَّيطَى، مَعَ الشُّقّارَى

=

يعني بالأُولى المقصورةَ. وذكر لها من الأبنية المشتهِرة اثني عشر بناء. وهي ضربان: ضرب يختصّ بها، وضرب تُشاركها[١] فيه الممدودة. وسأنبّه على ذلك، إن شاء الله تعالى.

الأوّل: فُعَلَى نحو: أُرَبَى، للداهية. ولم يرد إلّا اسمًا. وهو بناء مُشترك، ومثال الممدودة: خُشَشاءُ لعَظم خلفَ الأذن، وعُشَراءُ.[٢]

الثاني: فُعْلَى. وهو مُختصّ بالمقصورة، ويكون اسمًا غير مصدر كبُهمَى،[٣] ومصدرًا كرُجعَى،[٤] وصفةً كطُولَى.[٥] وأمّا قولهم «بُهماةٌ»، فشاذّ،[٦] وقيل: جُعلت الألف للتكثير أو للإلحاق عند من يُثبتُ بناء «فُعْلَل».[٧] وما رواه ابن الأعرابيّ من صرف «دُنيا» فشاذّ.[٨]

الثالث: فَعَلَى. وهو مُشترَك. فمثال المقصورة اسمًا: بَرَدَى،[٩] وصفةً: ناقةٌ زَلَجَى،[١٠] ومصدرًا: مَرَطَى.[١١] ومثال الممدودة: قَرَماءُ وجَنَفاءُ ـ وهما موضعان ـ وابنُ دأَثاءَ. وهي الأَمة.[١٢] ولا يُحفظ غيرها.

الرابع: فَعْلَى إذا كان جمعًا نحو: جَرحَى، أو مصدرًا نحو: دَعوَى، أو صفةً نحو: شَبْعَى. فإن كان «فَعْلَى» اسمًا لم يتعيّن كون ألفه للتأنيث، بل ألفه صالحة للتأنيث والإلحاق. ومما فيه الوجهان:[١٣] أرْطى وعَلْقى وتَتْرى.

الخامس: فُعالَى. وهو مُختصّ بالمقصورة نحو: حُبارَى، لطائر. ولم يجئ صفةً إلّا جمعًا

= وفي حاشية ت: «إلى قوله الشقارى». والاشتهار: الظهور في كلام العرب. وحكمه هذا فيه نظر لأن بعض هذه الأوزان نادرة. والمباني: الألفاظ التي تكون الكلمات على وزنها الصرفي. ويبدي: يظهر. والاشتهار: مبتدأ خبره جملة يبديه. وفي: تتعلق بالاشتهار. وجمعا: حال من فعلى. والكاف: خبر لمحذوف. والكاف الثانية: معطوف على وزن. وعطف على حبارى ما بعدها. ومع: يتعلق بحال من الأسماء الخمسة. والكاف: خبر مقدم لخليطى. ومع: يتعلق بحال منها.

(١) ط: «يشاركها». وانظر أوزان المؤنث في ص١٨٣ ـ ١٨٥ من تصريف الأسماء والأفعال و١: ٢٩٦ ـ ٣٠٢ من الارتشاف.

(٢) العشراء: الناقة مضى على حملها عشرة أشهر.

(٣) في حاشية ت: هو نبات يلتصق بالثوب إذا وليه. س: نحو بهمى.

(٤) الرجعى: الرجوع. (٥) الطولى: مؤنث الأطول.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: لكونه جمع بين علامتي تأنيث: الألف والتاء، وهو مفرد.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: كجُحدَب وطُحلَب وجُرشَع.

(٨) ت س ط: شاذ.

(٩) بردى: اسم نهر دمشق.

(١٠) الزلجى: السريعة. ط: كحيدى.

(١١) المرطى: السرعة. ط: نحو مرطى.

(١٢) سقط «وهي الأمة» من ط.

(١٣) ح: «وجهان». وفي حاشية ت عن التواتي أن الأرطى شجر يدبغ به، والترى تاؤه الأولى بدل من الواو لأنه من الوتارة. وهو الشيء يتبع بعضه بعضًا. فإن نوّن كان مصدرًا والألف للإلحاق. وإن لم ينوّن كانت الألف للتأنيث. ثم إن فَعْلَى مشترك، والممدود منه نحو: حمراء وبيضاء. انظر ص٩٢٨ ـ ٩٢٩ والإتحاف ٢: ٣٠٠.

نحو: سُكارَى. وزعم الزُّبيديّ أنّه جاء صفةً مُفردًا، وحكى قولهم: جملٌ عُلادَى.[١]

السادس: فُعَّلَى. وهو مُختصّ بالمقصورة نحو: السُّمَّهَى، للباطل.

السابع: فِعَلَّى. وهو مُختصّ بالمقصورة[٢] نحو: سِبَطرَى ودِفَقَّى، لضربينِ من المشي.

الثامن: فِعْلَى. وهو مُختصّ بالمقصورة نحو: ذِكرَى.

تنبيه: أطلق في «فِعْلَى»، وكان ينبغي أن يُفصِّل فيه، كما فعل[٣] في «فَعْلَى». وذلك أنّ «فِعْلَى» بكسر الفاء إن كان مصدرًا نحو: ذِكرَى، أو جمعًا نحو: حِجلَى[٤] وظِربَى[٥] - ولا ثالث لهما - فألفه للتأنيث. وإن لم يكن مصدرًا ولا جمعًا لم يلزم كون ألفه للتأنيث. بل إن لم يُنوّن في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضِيزَى[٦] بالهمزة. وهي القسمة الجائرة. وإن نُوّن فألفه للإلحاق نحو: رجُلٌ كِيصًى.[٧] وهو[٨] المولع بالأكل وحده. وإن كان يُنوّن في لغة ولم يُنوّن في لغة ففي ألفه[٩] وجهان نحو: ذِفرى.[١٠] والأكثر في «ذِفرى» منع الصرف.

التاسع: فِعِّيلَى. وهو مُشترك. فالمقصورة نحو: حِثِّيثَى وهِجِّيرَى.[١١] ولم يجئ إلّا مصدرًا. والممدودة: فِخِّيراءُ[١٢] وخِصِّيصاءُ[١٣] ومِكِّيثاء.[١٤] وهذه الثلاثة تُمدّ وتُقصر، ولا رابع لها. والكسائيّ يقيس ما سُمع من «فِعِّيلاءَ»[١٥] فيمدّ جميع الباب. وغيره يقصره على السماع.

العاشر: فُعَلَّى. وهو مُختصّ بالمقصورة نحو: كُفَرَّى. وهو وعاء الطلع بفتح الفاء، وضمّها أيضًا.[١٦] وحكى الفرّاء: سُلَحفاةٌ. فظاهره[١٧] أنّ ألف السُّلحفاة[١٨] ليست للتأنيث، إلّا أن

---

(١) العلادى: الشديد.
(٢) سقط «وهو مختص بالمقصورة» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.
(٣) ط: فصل.
(٤) حجلى: جمع حجلة. وهو ضرب من الطير.
(٥) في حاشية ت: «وهو جمع ظربان». والظربان حيوان كالهرة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٠١.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: أما بغير همز فيحتمل أن يكون بضم الفاء أو كسرها. والكلام في المكسورة.
(٧) فوقه في ت: ملحق بدرهم.
(٨) زاد في س: الرجل.
(٩) س: «وإن ينون في لغة دون لغة ففي ألفه». ح: «وفإن نون في لغة ولم ينون في لغة فله». ط: وإن كان ينون في لغة ففي ألفه.
(١٠) الذفرى: موضع خلف الأذن يعرق كثيرًا.
(١١) الحثيثى: اسم مصدر حثّ. والهجيرى: العادة.
(١٢) الفخيراء: الفخر.
(١٣) الخصيصاء: اسم مصدر خصّ. ت: الحضيضاء.
(١٤) المكيثاء: المكث. ط: «مكيثاء». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذه الثلاثة من الفخر والحض والمكث.
(١٥) ح: فعيلى.
(١٦) سقطت من ط.
(١٧) ت ظ: وظاهره.
(١٨) س ط: سلحفاة.

يُجعل شاذًا مثل بُهماة.[١] وحكى في «التسهيل» سُلَحفاءَ[٢] بالمدّ، وحكاه ابن القطّاع. فعلى هذا يكون من الأبنية المُشتركة.

الحادي عشر: فُعَّيلَى. وهو مُشترك. فالمقصورة نحو: خُلَّيطَى.[٣] والممدوة نحو قولهم: هو عالِمٌ بدُخَّيلائك، أي: بباطن أمرك.[٤] ولا يُحفظ غيره.

الثاني عشر: فُعّالَى. وهو مُختصّ بالمقصورة نحو: شُقّارَى. وهو نبت.

وقوله:[٥]

واعـزُ، لِغَـيـرِ هٰـذِهِ، اسـتِـنـدارا

يعني: أنّ ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مُستندر. وفيه نظر. ثمّ شرع في ذكر أبنية الممدودة، مُقتصرًا على الأوزان المُشتهِرة كما فعل في المقصورة، [فقال:[٦]

٧٦٨ - لِمَـدِّهـا فَـعْـلاءُ، أفـعِـلاءُ مُـثَـلَّثَ الـعَـيـنِ، وفَـعْـلَلاءُ

٧٦٩ - ثُـمَّ فِـعـالا، فُـعْـلُلا، فـاعُـولا وفـاعِـلاءُ، فَـعْـلِيـا، مَـفـعـولا

٧٧٠ - ومُـطـلَقَ الـعَـيـنِ فَـعـالا، وكَـذا مُـطـلَقَ فـاءٍ فُـعَـلاءُ، أُخِـذا]

وجُملة ما ذكره سبعة عشَرَ وزنًا، وهي أيضًا ضربان: مُختصّ[٧] بالممدودة، ومُشترك. ويتبيّن بالتفصيل:

الأوّل:[٨] فَعْلاءُ، كيف أتت[٩] اسمًا كصَحراءَ، أو مصدرًا كرَغباءَ،[١٠] أو جمعًا في المعنى

---

(١) انظر الوزن الثاني قبل.

(٢) ص٢٥٦. ت س: سلحفاءة.

(٣) الخليطي: الاختلاط.

(٤) ط: بدخيلائه أي بباطن أمره.

(٥) اعز: انسب، فعل أمر. وهذه أي: الأوزان السالفة الذكر. والاستندار: الندرة في كلام العرب. وفي حكمه هذا نظر، لأن بعض ما لم يرد وزنه قبل ليس نادرًا. ولغير أي: إلى غير.

(٦) مدها أي: ألف التأنيث. ولمد: متعلقان بخبر مقدم لفعلاء. ومثلث: حال من أفعلاء. وحذف حرف العطف مرارًا. ومطلق: حال من الوزن بعدها. وانظر آخر ص٢٥٢. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر مطلق. وسقط «فقال... أخذا» من الأصل والنسخ وط، ثم ألحق بحاشيتي ت و ح. والمثلث: الذي هو بالضم والفتح والكسر. وكذلك المطلق. وقصرُ فِعالا وفعللا وفاعولا وفعليا ومفعولا وفعالا للتخفيف. وهي ممدودة وبعضها مشترك. وأخذ: حُصّل وروي.

(٧) ت: ضربان ضرب مختص.

(٨) ت: الأولى.

(٩) ط: أتى.

(١٠) الرغباء: الرغبة.

كطَرفاء،[١] أو صفةَ أُنثى «أفعَل» كحمراءَ، أو غيرَه[٢] كدِيمةٍ هَطلاءَ.[٣] وهو قليل.

الثاني والثالث والرابع: أفعُِلاءُ بفتح العين وكسرها وضمّها.[٤] وإليها[٥] أشار بقوله: «أفعلاءُ مُثلَّثَ العَينِ». ومثالها قولهم لليوم الرابع من أيّام الأُسبوع: أربَعاءُ وأربِعاءُ وأربُعاءُ، بفتح الباء وكسرها وضمّها. و«أفعَلَى»[٦] بفتح العين مُشترك. ومثال المقصورة قولهم: الأجفَلَى،[٧] لدعوة الجماعة.[٨]

الخامس: فَعْلَلاءُ. وهو مُشترك. فالممدودة:[٩] عَقْرَباءُ وحَرْمَلاءُ، لمكانين. ذكرهما سيبويه.[١٠] والمقصورة: قَرْتَنَى اسمَ امرأة، وقَرْقَرَى اسمَ موضع. ولا يكون هذا الوزن إلّا اسمًا مدًّا أو قصرًا.[١١]

السادس:[١٢] فِعالاءُ. وهو مُختصّ بالممدودة ومثاله: قِصاصاءُ. وهو القِصاص. حكاه ابن دُريد، ولا يُحفظ غيره.

السابع: فُعْلُلاءُ نحو: قعدَ القُرفُصاءَ.[١٣] ولم يجئ إلّا اسمًا، وهو قليل. وحكى ابن القطّاع[١٤] أنّه يقال: قعدَ القُرفُصَى، بالقصر. فعلى هذا يكون مُشتركًا.

الثامن: فاعُولاءُ نحو: عاشُوراءُ.[١٥] وهو مُشترك ومثال المقصورة: بادُولَى[١٦] اسمَ موضع.

التاسع: فاعِلاءُ نحو: قاصِعاءُ.[١٧] وهو مُختصّ بالممدودة.

---

(١) الطرفاء: ضرب من النبات. وهو اسم جنس جمعي.
(٢) انظر البناء الخامس ص٩٢٦. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: غير أنثى أفعل وهو صفة.
(٣) الديمة: المطر ليس فيه رعد ولا برق. والهطلاء: المتتابعة الهطول. ومذكرها: هَطِل أو هطّال.
(٤) ت س: بضم العين وفتحها وكسرها. (٥) ت س ط: وإليه.
(٦) ط: «وأفعلاء». وإنما أورده مقصورًا ليناسب الأجفلى.
(٧) ط: أجفلى.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: إذا دعوتهم لشيء.
(٩) زاد في حاشية س: نحو.
(١٠) الكتاب ٢:٣٣٨.
(١١) أي: ممدودًا أو مقصورًا. ت س: «مُدّ أو قُصر». ح ط: مدًا وقصرًا.
(١٢) في حاشية ت عن ابن القطاع أن بعض هذه الأوزان نادر الاستعمال، وأنه سمع من أعرابي على باب أمير في العراق: القصاصاء أصلحك الله. وأن القالي جعل ما سمع من أعرابي واحد نادرًا لا أصلًا، لاحتمال الغلط وزل اللسان. انظر الإتحاف ٢:٣٠١ ـ ٣٠٢.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: هو إلصاق الأليتين والقدمين بالأرض.
(١٤) الارتشاف ١:٣٠٠. وانظر الأفعال ٣:٦٣.
(١٥) عاشوراء: اليوم العاشر من محرم.
(١٦) زاد في ط: وهو.
(١٧) القاصعاء: أحد أبواب جحرة اليربوع.

العاشر: فِعْلِياءُ نحو: كِبرياءُ.[١] وهو مُختصّ بالممدودة.

الحادي عشر: مَفْعُولاءُ نحو: مَشيُوخاءُ. وهو جماعة الشيوخ، وهو مُختص بالممدودة.

الثاني عشر: فَعالاءُ نحو: بَراساءُ. يقال: ما أدري:[٢] أيُّ البراساءِ هو، أي: أيُّ الناس هو؟ وقد أثبت ابن القطّاع[٣] «فَعالَى» مقصورًا في ألفاظ، منها: خَزازَى اسمَ جبل.[٤] فعلى هذا يكون مُشتركًا.

الثالث عشر: فَعِيلاءُ نحو: كَثِيراءُ.[٥] وهو مُشترك. ومثال[٦] المقصورة: كَثِيرَى[٧] أيضًا.

الرابع عشر: فَعُولاءُ نحو: دَبُوقاءُ وحَرُوراءُ.[٨] وجعله في «التسهيل»[٩] من الأبنية المُختصّة بألف التأنيث الممدودة.[١٠] وإلى هذا ذهب ابن عُصفور.[١١] وذهب ابن القُوطيّة وابن القطّاع[١٢] إلى إثبات «فَعُولَى» بالقصر،[١٣] وأوردا من ذلك: عُبيدَ سَنُوطَى[١٤] اسم أو لقب، وحَضُورَى موضع، ودَبُوقَى للعَذِرة، ودَقُوقَى قرية بين النهرين،[١٥] وقَطُورَى قبيلة في[١٦] جُرهُم، وفي شعر امرئ القيس[١٧] «عُقابُ تَنُوفَى». وعلى هذا فهو مُشترك، وهو الصحيح.

وقد أشار إلى هذه الأوزان الثلاثة[١٨] بقوله: «ومُطلَقَ العَينِ فَعالَى». ويعني بالإطلاق تحريكها[١٩] بالفتح مع الألف. وبالضمّ مع الواو، وبالكسر مع الياء.

---

(١) الكبرياء: التكبر.
(٢) ت س: لا أدري.
(٣) الارتشاف ١: ٤٩١ والإتحاف ٢: ٣٠٢.
(٤) زاد في ح: بالعالية.
(٥) الكثيراء: نبات يكون بجبل بيروت.
(٦) سقطت الواو من النسخ.
(٧) الكثيرى: اسم البزر.
(٨) الدبوقاء: الغائط. وحروراء: اسم موضع.
(٩) ص٢٥٦.
(١٠) ط: المقصورة.
(١١) الممتع ص١٣٥.
(١٢) الارتشاف ١: ٢٩٩.
(١٣) سقطت من ت و ط.
(١٤) ت س: «عبد سقوطي». ح: «عبيد سقوطى»، ط: «عبد سنوطى». وانظر التاج (سنط).
(١٥) ط: بالبحرين.
(١٦) في حاشية ت عن نسخة: من.
(١٧) ديوانه ص٩٤. والبيت:

كأنَّ دِثارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ   عُقابُ تَنُوفَى، لا عُقابُ القَواعِلِ

ودثار: اسم راعي إبل امرئ القيس. واللبون: النوق ذوات الألبان. وتنوفى: اسم جبل. والقواعل: جبال.

(١٨) أي: الثاني الثالث والرابع عشر.
(١٩) ط: أن يحركها.

الخامس عشر: فَعَلاءُ نحو: جَنَفاءُ اسمَ موضع. وهو مُشترك كما تقدّم في أبنية الألف[١] المقصورة.

السادس عشر: فِعَلاءُ نحو: سِيَراءُ. وهو ثوب مُخطّط يُعمل من القزّ.[٢] وهو مُختصّ بالممدودة.

السابع عشر: فُعَلاءُ نحو: عُشَرَاءُ ونُفَساءُ.[٣] وهو مشترك كما تقدّم في المقصورة.[٤]

وقد أشار إلى هذه الثلاثة[٥] بقوله: «وكذَا * مُطلَقَ فاءٍ فعَلاءُ أُخِذا».[٦]

(١) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الوزن الثالث من الألف المقصورة.

(٢) س ح: من الخز.

(٣) العشراء: الناقة مضى على حملها عشرة أشهر. والنفساء: المرأة الحديثة الولادة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا عند كلامه على أربى.

(٥) يعني الخامس والسادس والسابع عشر.

(٦) زاد في ط: والله أعلم.

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألف لازمة.[١] والممدود هو الاسم الذي حرفُ إعرابه[٢] همزة قبلها ألف زائدة. وكلاهما مقيس ومسموع.[٣] وقد أشار إلى ضابط المقصور القياسيّ، بقوله:[٤]

[ضابط المقصور والممدود]

٧٧١ ـ إذا اسمٌ استوجَبَ، مِن قَبلِ الطَّرَفْ، فَتحًا، وكانَ ذا نَظِيرٍ، كالأَسَفْ

٧٧٢ ـ فلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصرٍ، بِقِياسٍ ظاهِرِ[٥]

اعلم أنّ القصر والمدّ لا يكونان إلّا في المعتلّ الآخرِ.[٦] فكُلّ اسم مُعتلّ الآخر له نظير من الصحيح، يطّرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور كقولك: جَوِيَ[٧] جَوًى. فإنّ نظيره من الصحيح: أسِفَ أسَفًا، وهو يطّرد فتح ما قبل آخره لأنّ «فَعِلَ» اللازم قياس مصدره «فَعَلٌ». فقوله «إذا اسمٌ» يعني: من الصحيح، وقوله «وكانَ ذا نَظِيرٍ» يعني: من المعتلّ، وقوله «كالأسَفْ» مثال الصحيح[٨] الذي استوجب من قَبلِ الطرف فتحًا.

---

(١) انظر الإتحاف ٢: ٣٠٣. وفي حاشية ت عن التواتي: احترز بحرف إعرابه من أسماء الإشارة كـ «ذا» و«تا»، وبألف لازمة من غير اللازمة كألف التثنية وألف الأسماء الخمسة.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: احترز من المبني كـ «هؤلاء».

(٣) المقيس منهما يدرسه النحوي، والمسموع يدرسه اللغوي.

(٤) استوجب: استحق بحسب القواعد. والطرف: الحرف الأخير المقابل للام. والنظير: المثيل. أي: ذا مثيل من المعتل. والأسف: الحزن الشديد. واسم: فاعل لمحذوف. وأراد به ما كان صحيح الآخر. ومن: يتعلق بالمصدر «فتحًا». وجملة كان ذا نظير: معطوفة على الجملة المحذوفة: استوجب. والكاف: صفة لـ «ذا». وسقط الشطر الثاني والبيت بعده من ت، والبيت وحده من ح.

(٥) المعل الآخر: الذي قلبت لامه ألفًا. والمراد هنا المعتل ـ وهو الذي لامه حرف علة ـ ليصح له ثبوت القصر. الصبان ٤: ١٠٦ وتقريرات الحامدي ص٣٤٠. والقياس: الاطراد في الكلام. والظاهر: البيّن لا خلاف فيه. والفاء: رابطة لجواب الشرط. ولنظير: متعلقان بخبر ثبوت، وبقياس: بالمصدر ثبوت.

(٦) في حاشية ت عن التواتي أنه احترز بكل اسم من الفعل نحو: يرضى ويخشى، والاسم قد يكون اسم مفعول أو آلة أو مصدرًا أو جمعًا مكسرًا.

(٧) زاد في ت و ح: «فهو». والشاهد في «جوى» المصدر. ومعناه الحرقة من حزن أو عشق.

(٨) ت س: «مثال من الصحيح». ح: «مثاله من الصحيح». ط: مثال للصحيح.

فإن قلتَ: قوله «استوجبَ» ليس بجيّد، لأنّه يقتضي أنّ شرط ذلك أن يلزم فتحه فلا تكفي غلبة[١] الفتح، وليس كذلك بل هي كافية. قال في «التسهيل»:[٢] كُلّ مُعتلّ الآخِر، فُتحَ ما قبلَ آخِرِ نظيرِه[٣] الصحيحِ لُزومًا أو غَلَبةً، فقصرُه مقيس. انتهى. فمثال ما فُتح لُزومًا اسم مفعول ما زاد على الثلاثة. ومثال ما فُتح غلبة مصدر «فَعِلَ» اللازم. فإنّه قد جاء على «فَعالة» نحو: شَكِسَ شَكاسةً، وعلى «فُعولة» نحو: صَهِبَ صُهوبةً، وعلى «فُعْل» نحو: سَكِرَ سُكرًا. قلتُ:

معنى قوله «استوجبَ» أنّه استحقّ ذلك، في القياس، فشمل[٤] القسمين. ألا ترى أنّ مصدر «فَعِلَ» اللازم يستوجب فتح ما قبلَ آخره، في القياس، وإن كان السماع قد ورد في بعضه بخلاف ذلكَ؟ والذي يُوضّح عن أنّ هذا معنى كلامه تمثيلُه بالأسف المستوجب[٥] الفتح، وهو[٦] واضح.

وقوله:[٧]

٧٧٣ ـ كَفِعَلٍ وفُعَلٍ، في جَمعِ ما كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ، نَحوُ: الدُّمَى

هذان[٨] من أمثلة المقصور المقيس. فـ«فِعَلٌ» جمع «فِعْلة» نحو: مِرْيةٌ[٩] ومِرًى. و«فُعَلٌ» جمع «فُعْلة» نحو: دُمْيةٌ[١٠] ودُمًى. وإنّما وجب قصرهما لأنّ نظيرهما من الصحيح قِرَبٌ جمع قِرْبة، وقُرَبٌ جمع قُرْبة.[١١]

ثمّ شرع في ذكر ضابط الممدود، فقال:[١٢]

٧٧٤ ـ وما استَحَقَّ، قَبلَ آخِرٍ، أَلِفْ فالمَدُّ في نَظِيرِهِ، حَتمًا، عُرِفْ

---

(١) س: «فلا تكفي علة». ط: فلا يكفي غلبة.
(٢) ص٢٥٨.
(٣) زاد في النسخ: من.
(٤) ط: فيشمل.
(٥) ت ح: «الموجب». س: «إلى موجب» وفي الحاشية عن نسخة: «الوجب». ط: للمستوجب.
(٦) ط: وهذا.
(٧) سقط «وقوله» من ط، والشطر الثاني من ت. والكاف: خبر لمحذوف أي: النظير مثل فعل. وفي: تتعلق بحال من الوزنين قبلها. وما: اسم موصول مضاف إليه. والكاف: خبر لمحذوف. والجملة صلة ما. ونحو: خبر لمحذوف أيضًا.
(٨) يعني الوزنين في الشطر الأول. وفي النسخ: هذا.
(٩) المرية: الشك. وفي حاشية ت: شذّ لِحية ولُحًى. وحِلية وحُلًى.
(١٠) في حاشية ت أنه شذ من هذا كُسْوة وكِسى. وفيها عن ابن عقيل أن الدمية هي الصورة من العاج.
(١١) القربة: القرابة. س: قِرب وقُرب جمع قِربة وقُربة.
(١٢) استحق: استوجب بحسب القواعد. والمد أي: لآخره. والحتم: الواجب. وعرف: علم. وما: اسم موصول مبتدأ. وألف: مفعول به منصوب، سكن في الوقف على لغة ربيعة. وسقط الشطر الثاني من ت. والمد: مبتدأ خبره جملة عرف. والجملة الاسمية خبر ما. وقد اقترنت بالفاء لشبه الموصول بالشرط. وفي: تتعلق بحال من المد. وحتمًا: حال مقدمة عن نائب الفاعل.

يعني: أنّ الاسم الصحيح إذا استحقّ زيادة ألف[١] قبل آخره فإنّ نظيره المُعتلّ واجب المدّ قياسًا. فالممدود المقيس إذًا كُلّ مُعتلّ الآخر له نظير من الصحيح تطّرد زيادة ألف[١] قبل آخره. وقوله «استحقّ» يعني في القياس، سواء لزمَ ذلك كمصدر[٢] ما أوّله همزة وصل كما سيذكر،[٣] أو غلبَ ولم يلزمَ كـ «مِفعالٍ» صفةً نحو: مِهداءً.[٤] فإنّ نظيره من الصحيح مِهذار.[٥] وقد جاء منه[٦] شيء على «مِفعَل» نحو: مِدعسٌ.[٧]

وقوله:[٨]

٧٧٥ ـ كَمَصدَرِ الفِعلِ الَّذِي قَد بُدِئا بِهَمزِ وَصلٍ، كارعَوَى، وكارتأَى

هذا ممّا يجب مدّه قياسًا، لأن نظيره من الصحيح تجب زيادة ألف قبل آخره، فتقول: ارعواءً وارتياءً،[٩] بالمدّ لأنّ نظيرهما: احمرارٌ واقتدارٌ.

ثمّ قال:[١٠]

٧٧٦ ـ والعادِمُ النَّظِيرِ، ذا قَصرٍ وذا مَدٍّ، بِنَقلٍ، كالحِجا وكالحِذا

يعني: أنّ ما كان مُعتلّ الآخر، ولا نظير له من الصحيح يطّرد فتحُ ما قبل آخره أو زيادةُ ألف قبل آخره، فلا يُؤخذ مدّه وقصره[١١] إلّا من السماع.

فمن المقصور سماعًا الحِجا وهو العقل، ومن الممدود سماعًا الحِذاء وهو النعل. وقد صنّف الناس في ذلك كُتبًا، فلا نُطوّل بذكر[١٢] الأمثلة.

---

(١) ط: الألف.
(٢) س: المصدر.
(٣) س ح: كما ستذكر.
(٤) المهداء: الكثير الإهداء.
(٥) المهذار: الكثير الكلام من الخطأ والباطل. س: مهدار.
(٦) منه أي: مما غلب ولم يلزم، فكان منه نحو: مِدعس ومِقرى. انظر الارتشاف ١:٢٣٦ والهمع ٢:١٧٤.
(٧) المدعس: الطعّان بالرمح الغليظ.
(٨) ارعوى: ارتدع. وارتأى: تدبر. وسقط الشطر الثاني من ت. والكافان الأولى والثانية: خبران لمحذوفين. والثالثة: معطوفة على الثانية. والأخيرتان: مضافتان إلى الفعلين على الحكاية.
(٩) ياء الارتياء مبدلة من همزة للتخفيف.
(١٠) العادم: الفاقد. وذا: حال من الضمير المستتر في العادم. والثانية: معطوفة. والنقل: السماع. وبنقل: متعلقان بخبر العادم. والمراد: ما عدم النظير مقصورًا أو ممدودًا مأخوذ بسماع، وهو مثل الحجا والحذاء. وفي إيراد الحذاء وهمٌ؛ لأن له نظيراً في الصحيح، وهو مصدر: فاعَلَ. نحو: جِدال وخِلاف. وهما من المصادر القياسية. انظر البيت ٤٥٤. وقد حذفت همزة «الحذاء» للضرورة. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: خبر لمحذوف. والثانية: معطوفة.
(١١) ط: قصره ومده.
(١٢) ط: بكثرة.

تنبيه: كلامه مُخصَّص[١] - كما قيل[٢] - بما تقدّم[٣] ذكره من ألفَي التأنيث.

[قصر الممدود ومد المقصور]

ثمّ ختم الباب بالكلام على قصر الممدود ومدّ المقصور، فقال:[٤]

٧٧٧ - وقَصرُ ذِي المَدِّ، اضطِرارًا، مُجمَعُ عَلَيهِ، والعَكسُ بِخُلفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة[٥] شبيه بصرف ما لا ينصرف. فلذلك أُجمع على جوازه. ومدّ المقصور شبيه بمنع ما يستحقّ الصرف. فلذلك اختُلف فيه، فمنعه جُمهور البصريّين مُطلقًا، وأجازه جُمهور الكوفيّين مُطلقًا، وفصّل الفرّاء فأجازَ مدّ ما لا مُوجِب لقصره كالغِنى، ومنعَ مدّ ماله مُوجب قصر كسَكرى.[٦]

والظاهر جوازه لوروده، كقول العجّاج:[٧]

والمَرءُ يُبلِيهِ بِلاءَ السِّربالْ تَعاقُبُ الإهلالِ، بَعدَ الإهلالْ

وقول الآخر:[٨]

قَد عَلِمَت أُختُ بَنِي السِّعلاءِ وعَلِمَت ذاكَ، مَعَ الجِراءِ

---

(١) س: مخصوص.

(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٣٠٤ أن القائل هو أبو حيان، جعله مخصوصًا بما تقدم من الأوزان والأمثلة في ألفي التأنيث. فتلك مخصِّصة للعموم الذي هنا.

(٣) ت: «فيما تقدم». ط: مما تقدم.

(٤) س: «ومد المقصور ضرورة فقال». وذو المد: الممدود. واضطرارًا أي: لضرورة الشعر. ومجمع عليه أي اتفق النحاة على جوازه في الجملة، لأن لبعضهم خلافًا. والعكس: مد المقصور. والخلف: الخلاف بين النحاة. ويقع: يرد ضرورة. وقصر: مبتدأ خبره مجمع. واضطرارًا: مفعول لأجله عامله المصدر قصر. وعليه: في محل رفع نائب فاعل مجمع. وبخلف: متعلقان بحال من العكس.

(٥) حصره بالضرورة فيه نظر. فهم يرونه رجوعًا إلى الأصل لأن أصل الممدود هو المقصور بزيادة. والزيادة خلاف الأصل. ثم إن الهمزة حرف ثقيل اللفظ له نبرة تشبه التهوع. وقد تخفف منها المجازيون بالحذف أو الإبدال أو الجعل بينَ بينٍ، خلافًا لسائر الحروف. فإذا وقعت بعد ألف - وهي أقرب الحروف إليها - ازداد لفظها ثقلًا. ولذا استعان عليها القراء بزيادة مد الألف للتمكن من اللفظ، وحذف بعض العرب في النثر همزة: جاءَ وساءَ وشاءَ وماءً. ووقوعها في الممدود طرفًا بعد ألف زائدة يزيدها أضعاف الثقل ويهيئها للحذف تخفيفًا في النثر والشعر، إذا لم يكن لبس.

(٦) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٣٠٤ أن موجب قصره كونه مؤنث «فعلان»، فقصره مطرد. ومثال ماله موجب أيضًا نحو: مَولى ولِحى وصُغرى. الأشموني ٤:١١٠. ومن موجب القصر أن يكون المد مخرجًا الكلمة إلى ما ليس في أبنية الكلام. نحو: مَولاء، إذ ليس في الأبنية مَفعال، ولُحاء يكون على «فُعال». وليس في قياس الجموع هذا البناء.

(٧) ديوانه ص٨٦ والعيني ٤:٥١٤ والأشموني ٤:١١٠ والارتشاف ٣:٢٧٦ . ويبليه: يفنيه. والتعاقب: التتالي. والإهلال: مجيء الشهر. وكسرُ الباء من البلاء يعني المد للضرورة. ولو روي بالفتح لكان على القياس.

(٨) هو أبو المقدام. الأمالي ٢:٢٤٦ والسمط ص٨٧٤ وشرح الكافية الشافية ص١٧٦٨ والارتشاف ٣:٢٧٦ و٣٢١ والإنصاف ص٧٤٦ والعيني ٤:٥٠٧ والأشموني ٤:١١٠. والسعلى: أنثى الغيلان. والجراء: الجرأة. وسقطت الأشطر الثلاثة الأول من ط.

أن نِعمَ مأكُولًا على الخَواءِ   يا لَكَ مِن تَمرٍ، ومِن شِيشاءِ[١]
يَنشَبُ في المَسعَلِ والَّلهاءِ![٢]

فمدّ السّعلى والخوى واللهى،[٣] وهي مقصورة. وقال طرفة:[٤]

لَها كَبِدٌ مَلساءُ، ذاتُ أسِرّةٍ   وكَشحانِ، لَم يَنقُص طَواءهُما الحَبَلْ

وممّن وافق الكوفيّين على جواز ذلك ابنُ ولّاد وابن خروف، وزعما أنّ سيبويه[٥] دلّ على جوازه في الشعر بقوله:[٦] ورُبّما مدّوا فقالوا: مَنابِير. قال ابن ولّاد: فزيادة الألف، قبل آخر المقصور، كزيادة هذه الياء. وأمّا قراءة طلحة بن مصرّف:[٧] ﴿يَكادُ سَناءُ بُرَقِهِ﴾ بالمدّ فشاذّة،[٨] إن لم تثبت[٩] لغةً. ويمكن أن يكون أراد العلوّ لا الضوء.

فإن قلتَ: حكى الإجماعَ على قصر الممدود وليس كذلك، لأنّ مذهب الفرّاء[١٠] منعُه فيما له قياس يُوجب مدّه نحو: فَعْلاء أفعَل.[١١] قلتُ: هو مُجمَع على جوازه في الجُملة، وإن وقع الخلاف في بعض المواضع. والصحيح جوازه مُطلقًا، ورُدّ مذهب الفرّاء بقول الشاعر:[١٢]

وأنتِ لَو باكَرتِ مَشمُولةً،   صَفرا، كَلَونِ الفَرَسِ الأشقَرِ

---

(١) الخوى: الجوع. والشيشاء: تمر لم يشتد نواه.
(٢) ينشب: يعلق. والمسعل: مكان السعال من الحلق. واللهى: جمع لهاة.
(٣) س: «فمد السعلاء والخواء واللهاء». ط: فمد اللهاء.
(٤) ديوانه ص١٠٤ والارتشاف ٣:٢٧٦ والعيني ٤:٥١٥. والكبد: البطن. والأسرة: جمع سِرر. وهي الخطوط. والكشح: ما انضمت عليه الأضلاع. والطوى: الضمر.
(٥) ح: أن كلام سيبويه.
(٦) الكتاب ١:١٠ والإتحاف ٢:٣٠٥.
(٧) الآية ٤٣ من سورة النور. وسقط «بن مصرف» من ط. وطلحة هذا كوفي تابعي، له اختيار في القراءة ينسب إليه، وكان يسمى سيد القراء. توفي سنة ١٥٦. غاية النهاية ١:٣٤٣. والبُرَق: واحدته بُرْقة. وهي المقدار من البرق.
(٨) ت ح ط: فشاذ.
(٩) ت ح: لم يثبت.
(١٠) والكسائي قيد القصر للممدود بحالة النصب، فزعم أن العرب لا تكاد تقصر ممدودًا في رفع ولا جر. الهمع ٢:١٥٦.
(١١) يعني أن مؤنث «أفعل» هذا لا يكون في القياس إلا ممدودًا.
(١٢) الأقيشر. الارتشاف ٣:٣٠٢ والعيني ٤:٥١٦ والخزانة ٢:٢٧٩ والأشموني ٤:١٠٩. والبيت من بحر السريع. وفي حاشية ط أنه من الطويل. يخاطب امرأة. وباكرت: بادرت. والمشمولة: الخمرة الباردة. وجواب «لو» في بيت تال.

كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا[١]

تقدّم[٢] حدّ المقصور والممدود. وإنّما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه. قال في «شرح الكافية»:[٣] إذا قُصِدتْ تثنية اسم، ولم يكن مقصورًا ولا ممدودًا، فُتح آخره ووُصل[٤] بإحدى العلامتين المذكورتين في باب «الإعراب».[٥]

[تثنية المقصور]

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقصُورٍ، تُثَنّي، اجعَلْهُ «يا» إن كـانَ، عَـن ثَـلاثـةٍ، مُـرتَـقِـيـا[٦]

شمل الألف الرابعة نحو «مُعطَى»، والخامسة نحو «مُسمًّى»[٧]، والسادسة نحو «مُستدعًى». فتقول: مُعطَيانِ ومُسمَّيانِ ومُستدعَيانِ، بقلب[٨] الألف ياء في جميع ذلك، ولا تنظر إلى أصلها.[٩] ثمّ قال:[١٠]

---

(١) تصحيحًا أي: جمع تصحيح، مفعول مطلق نائب عن مصدر جمع. والمراد هو الجمع السالم. وفي حاشية ت عن ابن غازي أن العنوان يشمل جمع الممدود ولكن الشاطبي لم يذكره، وأغفل أيضًا حكم المنقوص. وهو رد المحذوف في التثنية، من قاض ونحوه وأخ وأب وحم، وعدم رده في نحو يد. وانظر الإتحاف ٢:٣٠٦ وشرح البيت ٧٨٤.

(٢) قبيل البيت ٧٧١. (٣) ص١٧٨١.

(٤) ت س: فانتح آخره وصله. (٥) في ١:١٨٥.

(٦) آخر: مفعول به لفعل محذوف يفسره «اجعل». وحذف الضمير العائد على «مقصور» والمراد: تثنيه. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. والمرتقي: المتجاوز. وسقط الشطر الثاني من ت. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وجملة تثني: صفة لمقصور. ويا: مفعول ثان. وعن: تتعلق بـ «مرتقيا».

(٧) ت س: «منتهى». ح ط: «منتمى». وكذلك في التثنية. ولم أضبط معطى ومسمى بالتنوين ليظهر لفظ الألف. وكذلك ما يكون مثلهما. (٨) ت ح: تقلب.

(٩) يجوز حذف الألف للتخفيف إذا كانت فوق الرابعة أو بعد ياءين. نحو: قهقران وقبعثران وريّان وثُريّان. انظر شرح البيت ٧٨٢. وفي حاشية ت عن التواتي أن الأصل المعنيّ هو ما كان قبل الزيادة. فألف معطى أصلها واو. . .

(١٠) الإشارة إلى جعل الألف ياء. والكاف: خبر مقدم للذي. واليا: خبر مقدم لأصل ـ يريد: أصل ألفه الياء. والجملة صلة الموصول ـ وحذفت همزتها للتخفيف. والجامد: معطوف على الذي. والمراد به الاسم المبني لئلا يشمل المصدر واسم الذات. ونحو: خبر لمحذوف مضافٌ. والجملة اعتراضية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى متى على الحكاية. وفي الشطر الثاني ما لا يتصل بالمقصور كما عرّفه من قبل، إلا إذا سمي بـ «متى» وصار اسمًا علمًا معربًا بالحركة المقدرة. انظر الصبان ٤:١١١ ـ ١١٢. وسقط هذا الشطر من ت.

٧٧٩ ـ كَذا الَّذِي اليا أصلُهُ، نَحوُ: الفَتَى والـجـامِـدُ الَّذِي أُمِـيـلَ، كَـمَـتَـى

إذا وقعت ألف المقصور ثالثةً فلها أربعة أقسام: منقلبةٌ عن ياء نحو: الفتى، ومنقلبةٌ عن واو نحو: العصا، وأصليّةٌ نحو: إذا ومتى ـ والمُراد به[1] كُلّ ألف في حرف أو شِبهه ـ ومجهولةٌ[2] الأصل نحو: الدَّدا.[3] وهو اللهو. فإنّ ألفه لا يُدرى: هل هي عن ياء أو عن[4] واو؟ لأنّ[5] الألف في الثلاثيّ المُعرب لا تكون إلّا مُنقلبة عن أحدهما.

فأمّا المُنقلبة عن الياء فتُقلب[6] في التثنية ياءً، ردًّا إلى أصلها، نحو قولك: فَتَيانِ، وأمّا المُنقلبة عن الواو[7] فتُقلب واوًا، ردًّا إلى أصلها أيضًا، نحو قولك:[8] عَصَوانِ. وأمّا الأصليّة والمجهولة ففيهما ثلاثة مذاهب:[9]

الأوّل: وهو المشهور: أن يُعتبر حالهما بالإمالة. فإن أُميلا ثُنّيا بالياء نحو: بَلَى ومَتَى، فتقول: بَلَيانِ ومَتَيانِ. وإن لم يُمالا فبالواو نحو: على[10] وإذا، إذا سُمّي بهما،[11] فتقول: عَلَوانِ[12] وإذَوانِ. وهذا[13] مذهب سيبويه، وبه جزم هنا.

والثاني: أنّ ألفيهما إن أُميلتا، أو قُلبتا ياءً في موضعٍ ما، ثُنّيتا[14] بالياء. وإلّا فبالواو. وهذا اختيار ابن عُصفور، وبه جزم في «الكافية».[15] فعلى هذا يُثنّى:[16] على وإلى ولدى، بالياء لانقلاب ألفها[17] ياءً مع الضمير. وعلى الأوّل تُثنّى[18] بالواو، والقولان عن الأخفش.

والثالث: أنّ الألف الأصليّة والمجهولة تُقلب[19] ياء مُطلقًا.

---

(١) ط: بها.
(٢) في النسخ: أو مجهولة.
(٣) في حاشية ت عن الغريب المصنف أنه الدد والددا، والددن والدَّيد والدأددة.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) ت ح: ولأن.
(٦) ط: فتنقلب.
(٧) ط: عن واو.
(٨) سقطت من النسخ.
(٩) بل هي أربعة. والرابع قلب ألفهما واوًا مطلقًا. الهمع ١: ٤٤. س: ثلاث مذاهب.
(١٠) زاد في ح: «وإلى». وفي حاشية س عن نسخة: ولدى.
(١١) فيما عدا الأصل: وإذا مسمى بهما.
(١٢) زاد في ح: «وإلوان». وفي حاشية س عن نسخة: ولدوان.
(١٣) ت: «هذا». س: وهو.
(١٤) ط: أن ألفها إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثنيت.
(١٥) شرح الكافية الشافية ص١٧٨٢. وانظر الشرح الكبير ١: ١٤١.
(١٦) في النسخ: تثنى.
(١٧) ط. ألفهن.
(١٨) ط: يثني.
(١٩) ط: تقلبان.

تنبيهان:

الأول: قوله «الجامدُ»[١] يشمل الألفين.[٢] فإن الجامد هنا ما لم يُعرف له اشتقاق، وقد عبّر بعضهم عن الأصليّة بالمجهولة.

الثاني: مثّل في «شرح التسهيل»[٣] المجهولة، بـ «خَسًا» بمعنى فرد، و«لَقًى» بمعنى مُلقًى لا يُعبأ به، ونُوزع في المثالين. أمّا «خَسًا» فقال في «المُخصَّص»:[٤] يُكتب بالألف لأنّها من خسأ مهموزًا.[٥] وأمّا «لَقًى» فنصّ ابن جَني على أنّ ألفه عن ياء، وهو بمعنى مَلقِيّ لا بمعنى مُلقًى.[٦] فهو «فَعَلٌ» بمعنى «مفعول». والمعنى أنّه، لخساسته وكونه تافهًا، يلقاه كُلّ واحد[٧] فلا يأخذه.

وقوله[٨]

٧٨٠ ـ في غَيرِ ذا، تُقلَبُ واوًا الألِفْ

الإشارة إلى الأنواع التي تُقلب ألفها ياء. وهي: ما كانت ألفه رابعة فصاعدًا، أو ثالثة مُنقلبة عن ياء، أو أصليّة أو مجهولة وأُميلت. وما عدا ذلك تُقلب ألفه واوًا، وهو نوعان: **أحدهما:** ما ألفه ثالثة مُنقلبة عن واو. **والآخر:** ما ألفه أصليّة أو مجهولة، ولم تُمل. وتقدّم[٩] تمثيل ذلك.

وقوله:[١٠]

وأَولِها ما كانَ، قَبلُ، قَد أُلِفْ

يعني: من العلامة المذكورة في باب «الإعراب».[١١]

---

(١) ح: والجامد.
(٢) فوقها في ت عن التواتي: «الأصلية والمجهولة». س: «يشمل الألف ويشمل الألفين». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.
(٣) في ١:٩١.
(٤) في النسخ: الخصائص.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: فعلى هذا فالألف بدل من همزة وليس بمجهول.
(٦) ت ح: «وهو بمعنى مُلقى». س: وهو بمعنى ملقي.
(٧) في النسخ: كل أحد.
(٨) غير أي: مغاير. وفي: تتعلق بتقلب. وواوًا: مفعول ثان مقدم. والألف: نائب فاعل مؤخر أصله مفعول أول.
(٩) في شرح البيت ٧٧٩. ت ح: وقد تقدم.
(١٠) أولها: أتبعها وصل بها. وقبل أي: قبل هذا. يريد ما ورد في المعرب والمبني. وها: مفعول أول. وما: مفعول ثان. وقبل: يتعلق بألف. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: أتبع الياء المنقلبة عن ألف بعلامة التثنية. ولو قال: «أولهما» ليشمل الياء والواو لكان أحسن.
(١١) يريد: المعرب والمبني. انظر الأبيات ٣٢ ـ ٣٤.

[تثنية الممدود]

ثمّ انتقل إلى الممدود، فقال:[١]

٧٨١ ـ وما كَصَحراءَ، بِواوٍ، ثُنِّيا

يعني: أنّ ما كانت همزته للتأنيث تُثنى بقلبها واوًا.[٢] فتقول في «صحراء»: صحراوانِ. وكذلك ما أشبهه.

وقوله:[٣]

ونَحوُ: عِلباءٍ، كِساءٍ، وحَيا

٧٨٢ ـ بواوٍ أو هَمزٍ،[٤]

يعني: أنّ ما كان همزته[٥] للإلحاق[٦] نحو: عِلباء، أو مُنقلبةً عن أصل نحو: كِساءٌ وحَياءٌ ـ فهمزة كساء عن واو وأصله «كساو»، وهمزة حياء عن ياء[٧] وأصله «حياي» ـ فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان: قلبها واوًا وتصحيحها. فتقول على الأوّل: عِلباوانِ وكِساوانِ وحَياوانِ، وعلى الثاني: عِلباءانِ وكِساءانِ وحَياءانِ.

فإن قلتَ: أيُّ الوجهين أجود؟ قلتُ: ذكر المُصنّف[٨] وِفاقًا لبعضهم أنّ قلبَ التي للإلحاق أولى من تصحيحها، والمُنقلبةَ عن أصل بالعكس. ونصّ سيبويه[٩] والأخفش على أنّ إقرار الهمزة فيها أحسن. إلّا أنّ سيبويه ذكر أنّ القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المُنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلّة.

---

(١) ما: اسم موصول مبتدأ. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة صلة «ما». وخبره جملة ثني. والألف للإطلاق. والباء تتعلق بثني.

(٢) ذكر السيرافي أنه إذا كان قبل الألف واو تبقى الهمزة لئلا يجتمع واوان بينهما ألف. نحو: عشواءان لأواءان. وأجاز الكوفيون الوجهين. انظر الارتشاف ١:٢٥٩ وأوضح المسالك ٣:٢٤٨ والأشموني ٤:١١٢. وسمع عن بعض العرب: حمراءان وحمرايان وهو شاذ. وأجاز الكوفيون حذف الألف والهمزة إذا كان قبلهما أربعة أحرف فأكثر. نحو: خنفسان عاشوران. تصريف الأسماء والأفعال ص١٨٨. وانظر شرح البيت ٧٨٢. ط: للتأنيث فإذا ثني تقلبها واوًا.

(٣) العلباء: عصب أصفر في العنق. وحذفت همزة «حياء» للتخفيف. وكساء: معطوف على علباء بواو محذوفة.

(٤) بواو: متعلقان بخبر المبتدأ نحو. أي: نحو علباء وكساء وحياء يثنى بواو أو همزة. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.

(٥) فيما عدا الأصل: أن ماهمزته.

(٦) انظر الإتحاف ٢:٣٠٦ ـ ٣٠٧. والإلحاق: زيادة حرف أو اثنين في الكلمة لتوازن أخرى أكثر منها أحرفًا أصولاً. وفي حاشية ت عن التواتي: والملحق به قرطاس.

(٧) كذا. والصواب أن الهمزة في كساء وحياء مبدلة من ألف، والألف منقلبة عن واو أو ياء.

(٨) شرح التسهيل ١:٩٢ ـ ٩٣.

(٩) الكتاب٣:٩٤.

وقوله:[١]

وغَيرَ ما ذُكِرْ صَحِّحْ،

يعني: أنّ غير ما ذُكر من أقسام الممدود تُصحّح همزته، في التثنية. ويعني بذلك ما همزته أصليّة، نحو:[٢] قُرّاءٌ ووُضّاءٌ. فإنّه لم يبق من أقسام الممدود غيره. فتقول فيه: قُرّاءانِ ووُضّاءانِ.

والحاصل أنّ الممدود أربعة أقسام، لأنّ همزته إمّا أصليّة، وإمّا مُبدلة[٣] من أصل، أو مُبدلة من ياء الإلحاق،[٤] أو مُبدلة من ألف التأنيث. وقد عرفتَ أحكامها.

تنبيه: قال الشارح:[٥] الممدود على أربعة أضرب،[٦] لأنّ همزته إمّا أصليّة وإمّا زائدة.[٧] والزائدة إمّا للتأنيث نحو: صحراءُ وحمراءُ،[٨] وإمّا للإلحاق كعِلباءٍ وقُوباءٍ.[٩] والأصليّة إمّا بدل نحو: كساءٌ وحياءٌ ورداءٌ،[١٠] وإمّا غير بدل نحو: قُرّاءٌ ووُضّاءٌ. انتهى. وفيه تجوّز لأنّ الهمزة في حمراء ونحوه[١١] ليست بزائدة للتأنيث، بل مُبدله من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور، وكذلك الهمزة في عِلباء ونحوه إنّما هي مُبدلة من الياء الزائدة للإلحاق. وتسمية همزة كساء[١٢] ونحوِه أصليّةً إنّما هو[١٣] باعتبار ما نشأت عنه.

[شواذ المقصور والممدود]

وقوله:[١٤]

وما شَذَّ، علَى نَقلٍ، قُصِرْ

(١) غير: مفعول به مقدم لصحح مضاف إلى الاسم الموصول ما. وجملة ذكر: صلة الموصول.
(٢) القراء: الناسك المتعبد. والوضاء: الوضيء.
(٣) ت س ط: أو مبدلة.
(٤) في حاشية ت عن ابن غازي أن دليل الإبدال عن ياء الإلحاق ثبوت الياء إذا بنيت الكلمة على التأنيث بالتاء، نحو: دِرحاية، الملحقة بدحراجة. ولو لم تبن الكلمة على التاء لم تتحصن الياء ولصارت همزة مثل: بناءة. والدرحاية: القصير السمين البطين.
(٥) ص٧٦٣.
(٦) س: أقسام.
(٧) ط: إما زائدة وإما أصلية.
(٨) ط: حمراء وصحراء.
(٩) القوباء: داء يكون عنه تقشر، وكان يعالج بالريق.
(١٠) ت س ط: ورداء وحياء.
(١١) سقطت من النسخ.
(١٢) زاد في ت و س: ورداء.
(١٣) رد ضمير المذكر إلى تسمية. س: هي.
(١٤) شذ: خرج على ما جاء في الأبيات ٧٧٨ ـ ٧٨٢. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة قصر. وعلى: تتعلق بالفعل قصر. والنقل: السماع. وقصر على السماع أي: خص به ولم يقس عليه.

يُشير به إلى أنّ الذي يُقاس عليه في تثنية المقصور والممدود[(١)] هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو شاذّ لا يُقاس عليه.

أمّا الذي شذّ في المقصور فثلاثة أشياءَ:

الأوّل: قولهم: مِذْرَوانِ، لأنّ ألفه[(٢)] رابعة[(٣)] ـ وهما طَرفا الألْية. وقد يُطلقان على جانبي الرأس ونحوه ـ والقياس: مِذْرَيانِ، لأنّ ألفه رابعة. وعلّة تصحيحه أنّه لم يُستعمل إلّا مُثنّى. قال أبو علي القاليّ: لم يُفرد[(٤)] البتّةَ. وحكى أبو عُبيد[(٥)] عن أبي عمرو:[(٦)] مِذرًى، مُفردًا. وحُكي عن أبي عُبيدة: مِذرًى ومِذرَيانِ، على القياس.

الثاني: حذفُ ألف المقصور خامسةً فصاعدًا، كقولهم:[(٧)] خَوزَلانِ وضَبَغطَرانِ، في خَوزَلَى[(٨)] وضَبَغطَرَى. وهو الأحمق. ولا يُقاس عليه[(٩)] خلافًا للكوفيّين.

الثالث: قولُ بعضهم «رِضَيانِ» في: رِضًى. وقياسه: رِضَوانِ، لأنّه من ذوات الواو. وقاس الكسائيّ على[(١٠)] ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو:[(١١)] رِضًى وعُلًى من ذواتِ الواو المكسورةِ الأوّل والمضمومةِ، بالياء.

وأمّا الذي شذّ في الممدود فخمسة أشياء:

الأوّل: إقرار همزة التأنيث كقوله: حَمراءانِ.

والثاني: قلبها ياء كقولهم: حَمرايانِ. قال المُصنّف: وكلاهما نادر. انتهى. وحكى النحّاس أنّ الكوفيّين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أنّ قلبها ياء لغة فَزارة.

والثالث: حذفُ الألف والهمزة من: قاصِعاء،[(١٢)] ونحوه. قالوا: قاصِعانِ.[(١٣)] وقاس عليه الكوفيّون.

والرابع: قلبُ همزة «كِساء» ونحوه ياءً. وفي «التسهيل»:[(١٤)] ولا يُقاس عليه خلافًا للكسائيّ. انتهى. ونقله أبو زيد لغةً[(١٥)] عن فَزارة.

---

(١) سقطت من ط.

(٢) س: مذروان وخوزلان لأن الألف.

(٣) سقط «لأن ألفه رابعة» من ط.

(٤) ط: لا يفرد.

(٥) س ح: «أبو عبيدة». وكان في ت كما أثبتنا ثم أقحمت التاء فيها بعد الدال. وانظر الارتشاف ١: ٢٦٠.

(٦) في حاشية ح عن نسخة: أبي عمر.

(٧) ط: لقولهم.

(٨) الخوزلى: مشية فيها تبختر وتثاقل.

(٩) فيما عدا الأصل: على ذلك.

(١٠) زاد في ت وح: «ذلك» ثم مسحت من ت.

(١١) سقطت من النسخ.

(١٢) القاصعاء: أحد أبواب جحر اليربوع.

(١٣) س: «قالوا قاصعين». وسقط من ح.

(١٤) ص١٧. وانظر الإيضاح ٢: ٤٢.

(١٥) سقطت من النسخ. وانظر النوادر ص٢٨٣.

والخامس: قلبُ الأصليّة واوًا. قال في «التسهيل»: ورُبّما قُلبت الأصليّة واوًا. انتهى. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنّه لم يُسمع.

قال في «شرح التسهيل»: فالحاصل[1] أنّ المقيس عليه قلبُ المُبدلة من ألف التأنيث واوًا، وسلامةُ الأصليّة، وإجازةُ الوجهين[2] في المُلحِقة مع ترجيح القلب، وإجازةُ الوجهين[11] في المُبدَلة من أصل مع ترجيح السلامة. وما سوى ذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه إلّا عند الكسائيّ. وقد بُيِّنَ[3] ذلك.[4]

[الجمع السالم للمقصور]

٧٨٣ ـ واحذِفْ مِنَ المَقصُورِ، في جَمعٍ عَلَى   حَدِّ المُثَنَّى، ما بِهِ تَكَمَّلا[5]

الجمع الذي على حدّ المُثنّى هو جمعُ المذكّر السالمُ. فإذا جُمع الاسم هذا الجمعَ، وكان مقصورًا، حُذف آخره لالتقاء الساكنين، وأُبقيتِ الفتحة التي كانت[6] قبل الألف، لتُشعر بالألف المحذوفة. فتقول: جاء الأعلَونَ، ورأيتُ الأعلَينَ. وقد أشار إلى بقاء الفتحة وعلّة إبقائها، بقوله:[7]

٧٨٤ ـ والفَتحَ أبقِ، مُشعِرًا بِما حُذِفْ

وقد فُهم من إطلاقه أنّه لا فرق في ذلك بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة. وهذا[8] مذهب البصريّين. وأمّا الكوفيّون فنُقل عنهم[9] أنهم أجازوا ضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء مُطلقًا. ونقله المصنّف[10] عنهم في ذي الألف الزائدة نحو: حُبلَى، مُسمًّى بها. قال في «شرح التسهيل»:[11] فإن كان أعجميًا نحو: عِيسَى، أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

---

(١) في ١: ٩٣ والورقة ١٥ من نسخة دار الكتب، والعبارة فيهما مبتورة. س ط: والحاصل.
(٢) س ط: وجهين.
(٣) ط: وقد تبين.
(٤) زاد في النسخ: قوله.
(٥) في جمع أي: في حالة إرادة الجمع السالم. ومن وفي: تتعلقان باحذف، وعلى: بصفة لجمع. والحد: القياس والطريقة. وما به تكمل أي: الحرف الذي تكمل به المقصور. يعني الألف المتطرفة. وما: مفعول به لاحذف. وهو اسم موصول صلته جملة تكمل. وبه: متعلقان بفعل الصلة مقدمين عليه. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٦) سقطت من النسخ.
(٧) المشعر: المُعلم. والفتح: مفعول به مقدم. ومشعرًا: حال من الفتح. وبما: متعلقان بالحال. وجملة حذف: صلة ما. وزاد في ح الشطر الثاني. وسيرد بعد.
(٨) س: وهو.
(٩) ت ح: «عن بعضهم». وفي حاشية عن عن نسخة: «عنهم» مصححًا عليها.
(١٠) شرح التسهيل ١: ٩٤ ـ ٩٥. والمراد بالواو والياء علامتا الإعراب في الجمع.
(١١) في ١: ٩٥.

تنبيه: ظاهر كلامه في «التسهيل»[١] و«شرحه» أنّ الكوفيّين يجزمون في ذي الألف الزائدة بما ذكر، من الضمّ والكسر. وقال في «شرح الكافية»:[٢] وأجاز الكوفيّون ضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، في المقصور الذي ألفه زائدة. فظاهره أنّهم يُجيزون الوجهين، وهو الظاهر من نقل غيره.

فإن قلتَ: لم يذكر[٣] هنا حُكم غير المقصور،[٤] إذا جُمع على حدّ المُثنى. قلتُ: قد تقدّم أوّلَ الباب الاعتذارُ عن اقتصاره هنا على المقصور والممدود. ولمّا كان حُكم همزة الممدود، في جمع التصحيح، كحُكمها في التثنية لم يُعد ذكره في الجمع إحالة على التثنية.

وكان ينبغي أن يُنبّه على أنّ ياء المنقوص تحذف في الجمع على حدّ المُثنى، ويُضمّ[٥] ما قبل الواو ويُكسر ما قبل الياء، فتقول: جاء القاضُونَ، ورأيتُ القاضِينَ.[٦] والحاصل أنّ حُكم الجمع[٧] على حدّ المُثنى، في الصحّة والتغيير، كحُكم المُثنى إلّا المقصورَ والمنقوص فإنّ آخرهما يُحذف.

ثمّ انتقل إلى ما جُمع[٨] بالألف والتاء، فقال:[٩]

وإنْ جَمَعْتَهُ، بِتاءٍ وأَلِفْ

٧٨٥ ـ فالألِفَ اقلِبْ، قَلبَها في التَّثنِيَهْ[١٠]

الضمير في قوله «وإن جمعته[١١]» للمقصور. ومعنى قوله «قَلبَها[١٢] في التَّثنِيَهْ» أنّها إن كانت رابعة فصاعدًا قُلبت ياء، وإن كانت ثالثة[١٣] فعلى التفصيل المُتقدّم.[١٤]

---

(١) ص١٧.

(٢) ص١٨٠٠.

(٣) س: لمَ لم يذكر.

(٤) س: المنقوص.

(٥) في النسخ: فيضم.

(٦) زاد في ح: ومررت بالقاضين.

(٧) فيما عدا الأصل: المجموع.

(٨) فيما عدا الأصل: إلى الجمع.

(٩) أراد بتاء وألف جمع المؤنث السالمَ. والباء: تتعلق بحال من المفعول به. والألف: مفعول به مقدم. واقترن جواب الشرط «إن» بالفاء لسببين: كونه فعل أمر وتقدم معمول الفعل عليه. وقلب: مفعول مطلق. وفي: تتعلق بالمصدر قلب.

(١٠) سقط هذا الشطر من ت.

(١١) زاد في ت و ح: «بتاء». وزعم الأزهري أنه لو ردَّ ضمير المفعول إلى المختتم بألف لشمل المقصور والممدود وكان أوفى بالعنوان. ولكن تخصيص الناظم «الألف» يبعد زعمه.

(١٢) سقطت من النسخ.

(١٣) ت: «ثانية». وفي الحاشية تصويبها كما أثبتنا.

(١٤) في شرح البيتين ٧٧٩ و٧٨٠.

فإن قلتَ: ما حُكم الممدود والمنقوص، إذا جُمعا[١] بالألف والتاء؟ قلتُ: كحُكمهما إذا ثُنيا. فالحاصل أنّ حُكم المجموع بالألف والتاء كحُكم المُثنّى مُطلقًا، إلّا في حذف تاء التأنيث ممّا هي فيه، كما سيأتي.[٢]

فإن قلتَ: لمَ ذكر حُكم المقصور إذا جُمع بالألف والتاء، ولم يذكر حُكم الممدود، وكلاهما مُوافق للتثنية. فكان حقّه أن يترك ذكرهما استغناءً بذكره[٣] في التثنية، أو يذكرهما إيضاحًا؟[٤] قلتُ: لمّا كان حُكم الممدود في جمعَي التصحيح والتثنية[٥] واحدًا لم يذكره استغناءً بذكره في التثنية، بخلاف المقصور. فإنّه خالف التثنية[٦] في أحد الجمعين، ووافقهما في الآخِر.

[التغيير في جمع المؤنث]

وقوله:[٧]

وتــاءَ ذِي الــتّــا، ألــزِمَــنَّ تَــنــحِــيَــهْ

يعني: أنّ تاء التأنيث[٨] تُحذفُ عند تصحيح ما هي فيه، لئلّا يُجمعَ بين علامتي تأنيث، ويعاملُ الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها، فتقول في «مُسلِمة»: مُسلِماتٌ. وإذا كان قبلها ألف قُلبت على حدّ قلبها في التثنية، فتقول في «فتاة»: فَتَياتٌ، لأنّها عن ياء، وفي «قَطاة»: قَطَواتٌ، لأنّها عن واو، وفي «مُعطاة» مُعطَياتٌ، لأنّها رابعة.

وإذا كان قبلها همزة تلي ألفًا زائدة[٩] صُحّحت إن كانت أصليّة نحو: قِراءةٌ وقِراءاتٌ، وجاز فيها[١٠] القلب والتصحيح إن كانت بدلًا من أصل نحو: بَنّاءة،[١١] فتقول: بَنّاءاتٌ وبَنّاواتٌ، كما تفعل في التثنية.

---

(١) ت س: جمع.
(٢) سقط «مما هي... سيأتي» من ح.
(٣) فيما عدا الأصل: بما تقدم.
(٤) في النسخ: «أو يذكرهما أيضًا معًا». ط: أو يذكرهما إيضاحًا.
(٥) سقطت من ت وط.
(٦) في حاشية ت: لأنه يحذف آخره وهو الألف، كما في البيت ٧٨٣.
(٧) ألزم: أجب. والتنحية: الإزالة والحذف. وتاء: مفعول به أول مقدم مضاف إلى «ذي» التي بمعنى صاحب والمضافة إلى تا. والمفعول الثاني: تنحيه. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. وإذا حذفت التاء التي هي عوض من أحد أصول الكلمة رُد المحذوف تارة نحو: أخوات وسنوات وهنوات، ولم يرد تارة نحو: بنات وعِدات وذوات وهَنات.
(٨) قيد التاء بالتأنيث مع أن الناظم لم يقيدها. فهي في أخت وبنت موضع خلاف لتأنيث أم لغيره.
(٩) القيد بالزيادة غير لازم، وكذلك أصالة الهمزة. فالتصحيح وارد في نحو: باءة وماءة وإضاءة وإساءة، على اعتبار الألف في الأخيرين مقلوبة عن واو أصلية. وكذلك الحال في نحو: استضاءة واستناءة.
(١٠) ت: «وجاء فيها». ح: وجاز فيه.
(١١) بناءة: فعّالة من البناء. فالهمزة مبدلة من ألف أصلها ياء. ت: «نباءة» بالنون والباء هنا وفيما بعد، وفي حاشيتها: «بنّاءة بفتح الباء وتشديد النون». ط: «نباءة» بالنون والباء هنا وفيما يلي. والنباءة: ما ارتفع من الأرض. فالهمزة أصلية أو مبدلة من ألف أصلها واو.

٧٨٦ ـ والسالمَ العَينِ، الثُّلاثِي اسمًا، أَنِلْ إتباعَ عَينِ فاءَهُ، بِما شُكِل[1]
٧٨٧ ـ إن ساكِنَ العَينِ، مُؤَنَّثًا، بَدا مُختَتَمًا بالتاءِ، أو مُجَرَّدا[2]

يعني: أنّ ما جُمع بالألف والتاء، وحاز الشروط المذكورة في هذين البيتين، تتبع عينه فاءه في الحركة، فتُفتح إن كانت الفاء مفتوحة، وتُضمّ إن كانت الفاء مضمومة، وتُكسر إن كانت الفاء مكسورة، والشروط المذكورة خمسة، وأنا أذكرها على ترتيبه:

الأوّل: أن يكون سالم العين. واحترز به من نوعين: **أحدهما**: المُشدّدة[3] نحو: حَبّةٌ وجُبّةٌ وجِنّةٌ، فليس فيها[4] إلّا التسكين. **والآخر**: ما عينه حرف علّة. وهو ضربان: **ضرب**: قبلَ حرف العلّة فيه حركةٌ تُجانسه نحو: تارةٌ[5] ودُولةٌ ودِيمةٌ. فهذا يبقى على حاله. وذكر ابن الخَبّاز في «سُورةٌ» الفتحَ، ونُسب إلى الوَهم.[6] وفي «المصباح»:[7] هُذيل تقول: دِيَماتٌ، بالفتح في جميع الباب.[8] **وضرب**: قبل حرف العلّة فيه فتحة نحو: جَوزةٌ وبَيضةٌ. وهذا فيه لغتان: لغة هُذيل الإتباع، ولغة غيرهم الإسكان. وسيأتي ذكره عند إشارة الناظم إليه.[9]

الثاني: أن يكون ثُلاثيًا.[10] واحترز به من الرباعيّ[11] نحو: جَيْئَلٌ، علَم للضبع. فإنّه يبقى على حاله.

---

(١) السالم أي: من التضعيف والاعتلال، اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة، لإضافته إلى العين فاعله في المعنى. وهو مفعول به أول لأنل. والثلاثي: بدل من السالم، حذفت ياؤه الثانية للضرورة وحركة إعرابه للتخفيف. واسمًا: عطف بيان للثلاثي منصوب. وقيل: حال من الثلاثي، وهو جامد جازت حاليته لكونه نوعًا من الثلاثي. وأنل: أعط. وإتباع: مفعول به ثان مصدر مضاف إلى مفعوله الأول في المعنى. وفاء: مفعوله الثاني. والباء بمعنى: في. وشكل: حرّك، نائب فاعله يعود على الفاء، ذكّرت باعتبارها حرفًا. والتقدير: أعط الاسم الثلاثي، الذي سلمت عينه من التضعيف والاعتلال، إتباعك عينه فاءه في الحركة التي شكلت الفاء بها. وقد حذف العائد المجرور والحرف، مع عدم المماثلة لفظًا ومعنى ومتعلقًا. وسقط الشطر الثاني والبيت التالي من ت.

(٢) ساكن: حال من فاعل «بدا» المحذوف فسره ما بعده. وساكن، في حكم النكرة لأن إضافته لفظية والتقدير: ساكنةً عينه. ومؤنثًا: حال ثانية، ومختتمًا: ثالثة. وبدا: ظهر. فاعله ضمير يعود على الاسم. وخص هذا الفعل ليدل على أن السكون والتأنيث ظاهران لا مقدران. وحذف جواب الشرط لدلالة البيت السابق عليه، وحذف متعلّق «مجردا» أي: منها. والجملة الشرطية حال من السالم.

(٣) أي: ذو العين المشددة. وفي النسخ: المشدد.

(٤) ت ح ط: جَنّة وجِنّة وجُنّة فليس فيه.

(٥) في النسخ: حركة مجانسة نحو غادة.

(٦) الارتشاف ١: ٢٧٣ ـ ٢٧٥. والوهم: الخطأ. يعني أن فتح الواو في جمع سورة جمعًا سالمًا خطأ من ابن الخباز.

(٧) المصباح: كتاب في تفسير غريب الحديث لناصر الدين المطرزي المتوفى سنة ٦١٠. وفي النسخ: الإفصاح.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: الواو من سُورات والياء من ديمات وفاء الكلمة باقية على حالها. والمراد بجميع الباب ما كان واوًا أو ياء، لا الألف فإنه لا يتأتى هذا الحكم فيه.

(٩) في شرح البيت ٧٩٠.

(١٠) أراد الثلاثي المجرد. وتاء التأنيث لا أثر لها هنا.

(١١) يعني أنه ذو أربعة أحرف، وإن كان فيها زائد. وكان عليه أن يذكر نحو: جعفر وخرنق وفستق.

الثالث: أن يكون اسمًا. واحترز به من الصفة نحو: ضَخْمةٌ وجِلْفةٌ[١] وحُلْوةٌ. فليس فيها إلّا التسكين.[٢]

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من مُتحرّك العين نحو: شَجَرةٌ ونبِقةٌ وسَمُرةٌ.[٣] فإنّه لا يُغيّر.[٤]

الخامس: أن يكون مُؤنّثًا. واحترز به من المُذكّر نحو: بَكْرٌ. فإنّه لا يُجمع بالألف والتاء فلا يكون فيه الإتباع المذكور. ولا يُشترط أن يكون فيه تاء التأنيث. فلذلك سوّى بين المُختتم بتاء التأنيث. والمجرد منها بقوله:[٥] «مُختَتَمًا بالتّاءِ أو مُجرَّدا». فمثال المُختتم بالتاء:[٦] جَفْنةٌ وسِدْرةٌ وغُرْفةٌ. ومثال المُجرّد منها: دَعْدٌ وهِنْدٌ وجُمْلٌ. فإذا جمعتَ هذه المُثلَ ونحوها بالألف والتاء أتبعتَ عينها فاءها لجمعها الشروطَ[٧] المذكورة. فتقول: جَفَناتٌ وسِدِراتٌ وغُرُفاتٌ ودَعَداتٌ وهِنِداتٌ وجُمُلاتٌ.

تنبيه: منع الفرّاء إتباعِ الكسرة إلّا أن يُسمع، فيُحفظ ولا يُقاس عليه. وحُجّته أنّ «فِعِلات» يتضمّن «فِعِلًا» وهو وزن أهمل إلّا ما ندر كـ «إبِل». ورُدّ بأنّه أخفّ من «فُعُل»، وأيُّ[٨] تصرّف أدّى إلى استعماله فلا ينبغي أن يُجتنب.

وقوله:[٩]

٧٨٨ ـ وسَكِّنِ التّاليَ غيرَ الفَتحِ، أو خَفِّفْهُ بالفَتحِ، فكُلًّا قد رَوَوا

يعني: أنّه يجوز في العين، بعد الفاء المضمومة أو المكسورة، وجهان مع الإتباع. وهما الإسكان والفتح. فاتّضح بذلك أنّ[١٠] في نحو «سِدْرةٌ» و«هِنْدٌ» من مكسور الفاء، و«غُرْفةٌ» و«جُمْلٌ» من مضموم الفاء، ثلاثَ[١١] لغات: الإتباع والإسكان والفتح.

(١) الجلفة: الجافية الغليظة. وفي النسخ: وخلفة.
(٢) ت س: الإسكان.
(٣) النبقة: ثمرة السدر. والسمرة: شجرة من الطلح.
(٤) أما تسكين عين نبقات وسمرات أحيانًا فهو منسحب من المفرد للتخفيف، وليس للجمع أثر فيه.
(٥) ح: في قوله.
(٦) سقط «أو مجردًا... بالتاء» من ط.
(٧) ط: للشروط.
(٨) س: «وإن». ط: فإن.
(٩) سكّن أي: لا تحرك. والتالي غير الفتح: الحرف الذي يقع بعد ضم أو كسر. وغير: مفعول به لاسم الفاعل التالي. وكلًّا: مفعول به مقدم. ورووا أي: روى العلماء من اللغويين والنحاة. وسقط أكثر البيت من ت. وسقط «وقوله» منها ومن ح.
(١٠) سقطت من ت.
(١١) ح: ثلاثة.

وأمّا نحو: جَفْنَةٌ ودَعْدٌ، فلا يجوز فيه إلّا الإتباع، ولا يُسكّن إلّا في ضرورة.[١] وذكر في «التسهيل»[٢] أنّه يجوز فيه التسكين[٣] اختيارًا لأمرين: **أحدهما**: اعتلال لامه نحو: ظَبْيات. **والآخر**: شَبه الصفة نحو: أَهْلٌ وأَهْلاتٌ. ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأوّل حكاه[٤] ابن جِنّي عن قوم من العرب.[٥] فإذا صحّ النقل وجب قبوله.

تنبيهـان:

الأوّل: أشار بقوله «فكُلًّا قَد رَوَوا» إلى ثُبوت هذه اللغات نقلاً عن العرب، خلافًا لمن زعم أنّ «غُرَفات» إنّما هو جمع[٦] غُرَف. ورُدّ بأنّ العدول إلى الفتح تخفيفًا أسهل من ادّعاء جمع الجمع. وردّه السيرافيّ بقولهم: ثلاثُ غُرَفاتٍ، بالفتح.[٧]

الثاني: مذهب أبي عليّ والجماعة أنّ السكون في نحو «غُرْفات» تخفيف عن الضمّ، وليس على الأصل، واستدلّ أبو عليّ بأنّ السكون لم يجئ في المفتوح على الأصل إلّا نادرًا، في الشعر. فلا يُحمل عليه الشائع الكثير. وكذلك الفتح عندهم تخفيف[٨] عن الضمّ، عدلوا عن الضمّ إليه. وذهب بعض النحويّين[٩] إلى أنّ الفتح إتباع لِما بعدُ،[١٠] وأنّ التسكين تسليم للمجموع،[١١] واستدلّ بقول سيبويه: «ومن العرب مَن يدع العين ساكنة».[١٢] فهذا دليل على أنّه سكون الأصل. وظاهرُ قوله «وسَكِّنِ التّاليَ غيرَ الفتح أو خَفِّفْهُ بالفَتحِ» مُوافقةُ أبي عليّ[١٣] والجماعة.

وقوله:[١٤]

٧٨٩ ـ ومَـنَـعُـوا إتـبـاعَ نَـحْـوِ: ذِرْوَهْ   وزُبْـيـةٍ،

يعني: أنّ العرب منعوا إتباعَ الكسرة فيما لامه واو، وإتباعَ الضمة فيما لامه ياء، لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمّة قبل الياء. ولا خلاف في ذلك.

---

(١) في النسخ: «إلا ضرورة». ط: إلا في الضرورة.
(٢) ص١٨ ـ ١٩.
(٣) ط: الإسكان.
(٤) فوقه في ت عن التواتي: يعني: بشرط كون لامه معتلة.
(٥) المحتسب ١:٥٦ و٢:١٧١.
(٦) ط: أن الفتح في نحو غرفات إنما هو على أنه جمع.
(٧) في حاشية ت عن التواتي: لأنه لو كان جمع الجمع لكان أكثر من ثلاث.
(٨) ط: تخفيفًا.
(٩) ط: وذهب بعضهم.
(١٠) أي لحركة الحرف الذي بعد العين. وفي النسخ: لما بعده.
(١١) فوقه في ت: أي: ليسلم الجمع من التغير.
(١٢) في الكتاب ٢:١٨٢: «يدع العين من الضمة». فالاستدلال فيه نظر.
(١٣) ح: لأبي علي.
(١٤) إتباع نحو أي: إتباع العين حركة الفاء في الجمع السالم لمثل. والزبية: حفرة الأسد. وسقط «وقوله» من ط.

وقوله: [١]

وشَــذَّ كَـــســـرُ: جِـــرْوَهْ

إشارة إلى قولهم: جِرِواتٌ، بكسر الراء. حكاه يُونس. وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر[٢] قبل الواو.

تنبيهات:

الأول: قد ظهر بهذا[٣] أنّ لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر، غيرَ الشروط السابقة.

الثاني: فُهم[٤] من قوله[٥] جواز الإسكان والفتح في نحو: ذِرْوةٌ وزُبْيةٌ، إذ لم يتعرّض لمنع غير الإتباع.

الثالث: فُهم أيضًا من إطلاقه جوازُ اللغات الثلاث في نحو: «خُطْوةٌ ولِحْية». ومنع بعض البصريّين[٦] الإتباع في نحو «لِحية»، لأنّ فيه[٧] تواليَ كسرتين قبل الياء. قال ابن عصفور: كما لم يحفِلوا[٨] باجتماع ضمّتين وواو، كذلك لم يحفِلوا[٩] باجتماع كسرتين والياء.

وقوله: [١٠]

٧٩٠ ـ ونادِرٌ، أو ذُو اضطِرارٍ، غَيرُ ما قَــدَّمــتُــهُ، أو لأُنــاسٍ انــتَــمَــى

يعني: أنّ ما ورد من هذا الباب مُخالفًا لما تقدّم فهو[١١] إمّا نادر، وإمّا ضرورة، وإمّا لغة قوم من العرب.

فمن النادر قول بعضهم: كَهَلاتٌ،[١٢] بالفتح. وقياسه الإسكان لأنّه صفة، ولا يقاس عليه خلافًا لقُطرب. ومنه قول جميع العرب: عِيَراتٌ، بكسر العين وفتح الياء، جمع عِير.

---

(١) شذ: خرج على المطرد من كلام العرب. وكسر جروه أي: كسر الراء في الجمع.
(٢) ت ح ط: الكسرة.
(٣) الإشارة إلى شذوذ الكسر قبل الواو. وسقطت من النسخ.
(٤) زاد في س: أيضًا.
(٥) فيما عد الأصل: كلامه.
(٦) س: النحويين.
(٧) ت ح: فيها.
(٨) ط: الحركات مرتين.
(٩) انظر الشرح الكبير ١: ١٥١. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: لم يبالوا، في الموضعين.
(١٠) النادر: ما جاء في الكلام المنثور قليلاً جدًّا لا يبنى عليه قاعدة. وذو الاضطرار: ما جاء في الشعر فقط لضرورة الوزن أو القافية. وما قدمته أي: الأحكام في الأبيات ٧٨٦ ـ ٧٨٩. ولأناس أي: إلى قوم من العرب. وانتمى: انتسب. وغير: مبتدأ مؤخر خبره: نادر. وجملة انتمى: معطوفة على اسم الفاعل نادر. فهي في محل رفع. وسقط أكثر البيت من ت.
(١١) سقطت من ت.
(١٢) الكهلة: المرأة دنت من سن الأربعين.

وهي[1] الإبل التي يُحمل عليها. والعِير مُؤنّث[2] وذهب المُبرّد والزجّاج إلى أنّه[3] عَيَراتٌ، بفتح العين. قال المُبرّد: جمع «عَير» وهو الحمار. وقال الزجّاج: جمع «عَير» الذي في الكتف أو القدم،[4] وهو مُؤنّث، ومنه جِرِواتٌ، كما تقدّم.[5]

ومن الضرورة قوله:[6]

* فَتَستَرِيحَ النَّفسُ، مِن زَفْراتِها *

وقياسه الفتح.

ومن المُنتمي إلى قوم من العرب فتحُ العين المُعتلّة بعد الفاء المفتوحة نحو: جَوْزة وبَيْضة. فإنّها لغة هُذيل. قال شاعرهم:[7]

* أخُو بَيَضاتٍ، رائحٌ مُتأوِّبٌ *

وبلغتهم قُرئ:[8] ﴿ثَلاثُ عَوَراتٍ لَكُم﴾. ومنه إسكان العين في نحو «ظَبْيَةٌ» لاعتلال لامه، عند قوم،[9] كما تقدّم.[10]

(١) س: وهو.
(٢) في حاشية ت عن التواتي: لئلا يظن أنه مذكر. والمذكر لا يجمع بالألف والتاء. ولذا رُدّ على المبرد قوله، ففيه شذوذ.
(٣) زاد في س: جمع.
(٤) في النسخ: والقدم.
(٥) في شرح البيت ٧٨٩.
(٦) في حاشية س البيت الذي قبله وهو:

يُديلُنَنا اللَّمَةَ، مِن لَمّاتِها

شرح الكافية الشافية ص١٥٥٤ و١٨٠٣ والعيني ٤:٣٩٦ و٥١٧ وشرح شواهد الشافية ص١٢٨ والأشموني ٣:٣١٢ و٤:١١٨. ويديل: يُظفر وينيل. والنون تعود على صروف الدهر في بيت سابق. واللمة: الشدة. والزفرة: الشدة.
(٧) صدر بيت عجزه في ح:

رَفيقٌ بِمَسحِ المَنكِبَينِ، سَبُوحُ

شرح الكافية الشافية ص١٨٠٤ والارتشاف ١:٢٧٣ والعيني ٤:٥١٨ والخزانة ٣:٤٢٩ والأشموني ٤:١١٨. ذكر جملاً شبهه بالظليم الذي يصفه في هذا البيت. والأخ: الصاحب. والرائح: الذي يسير ليلاً. والمتأوب: الذي يسير نهارًا. ورفيق بمسح المنكبين أي سريع الحركة يمينًا وشمالاً. والسبوح: الشديد الجري.
(٨) الآية ٥٨ من سورة النور.
(٩) سقط «عند قوم» من ط.
(١٠) في شرح البيت ٧٨٨. وانظر الإتحاف ٢:٣٠٨. وزاد في ط: والله أعلم.

جمع التكسير[1]

هو[2] الاسم الدالّ على أكثرَ من اثنين، بتغيير ظاهر أو مُقدّر.

[صور التغيير في التكسير]

وقسم المُصنّف[3] التغيير الظاهر إلى ستّة أقسام: لأنّه إمّا بزيادة نحو: صِنْوٌ وصِنْوانٌ،[4] أو بنقص نحو: تُخَمةٌ[5] وتُخَمٌ، أو بتبديل شكل نحو: أَسَدٌ وأُسُدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رَجُلٌ ورِجالٌ، أو بنقص وتبديل شكل نحو: قَضِيبٌ وقُضُبٌ، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل نحو: غُلامٌ[6] وغِلْمانٌ.

واعتُرِض بأنّه لا تحريرَ[7] فيه، لأنّ «صِنوان» من باب زيادة وتبدّل شكل، و«تُخَم» من باب نقص وتبدّل شكل، لأنّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المُفرد.[8]

والتغيير[9] المُقدّر في نحو:[10] فُلْكٌ ودِلاصٌ وهِجانٌ، وشِمالٌ للخليقة.[11] قيل: ولم يرد في غير الأربعة.[12] قلتُ: وليس كذلك، بل ذكر في «شرح الكافية»[13] من ذلك قولَهم: رَجلٌ عِفْتانٌ[14] وهو القويّ الجافي، ورجال عِفْتانٌ[14]. وحكى ابن سيده:[15] ناقةٌ

---

(١) الجمع: مصدر بمعنى اسم المفعول. والمراد: المجموع جمع تكسير. والتكسير في اللغة: تهشيم الشيء والتفريق بين أجزائه. وسمي في الاصطلاح تغيرُ صيغة المفرد والتصرفُ فيه بالزيادة والنقص عند الجمع تكسيرًا.

(٢) ط: «وهو». وفي النسخ: جمع التكسير هو. (٣) شرح التسهيل ١: ٧٠ ـ ٧١.

(٤) الصنوان: الأشجار تخرج من أصل واحد. والاثنان: صنوانِ.

(٥) ط: «كتخمة». والتخمة: داء يسببه الطعام الوخيم أو امتلاء المعدة.

(٦) ط: أو بهنّ كغلام.

(٧) في الأصل والنسخ: «لا يجري». والتصويب من ط وحاشية س. ولا يجري أي: لا يطرد ولا يصح.

(٨) يريد أن الحركات، وإن كانت في الظاهر نفسها، هي في التأويل متغيرة لأن صيغة الجمع غير صيغة المفرد. فهو تغير صوري. فكأنه يريد: لأن لفظ الجمع غير لفظ المفرد. وفي الفقرة التالية بيان هذا.

(٩) ت: «والتغير». والراجح أن ما يذكر في هذه الفقرة هو اسم جمع وليس جمعًا. تصريف الأسماء والأفعال ص٢٢٢.

(١٠) الفلك: السفن أو السفينة. والدلاص: الدرع البراقة أو الدروع البراقة. والهجان: الناقة الكريمة أو الإبل الكرام.

(١١) الخليقة: الطبيعة والعادة الثابتة.

(١٢) س: «في غير هذه الأربعة». ط: غير هذه الأربعة. (١٣) ص١٨١٠.

(١٤) كذا ضبط في شرح الكافية والشافية و ت و س و ط والتوضيح والصبان. والراجح أنه على غرار طِرِمّاح أو صِلّيان. انظر القاموس والتاج (صفت) و(عفت). (١٥) انظر المخصص ١٠: ٢٣. وزاد في ح: في.

كِنازٌ[١] ونُوقٌ كِنازٌ. فيكون منها.

ومذهب سيبويه[٢] أنّ «فُلكًا» وبابه جُموع تكسير، فيُقدَّر في «فُلك» زوالُ ضمّة الواحد، وتبدّلُها بضمّة[٣] مُشعِرة بالجمع. فـ«فُلك» إذا كان واحدًا كقُفْل، وإذا كان جمعًا كبُدْنٍ. وكذا تقول في سائرها. ودعاه[٤] إلى ذلك أنّهم قالوا، في التثنية:[٥] فُلْكانِ. فعُلم أنّهم لم يقصدوا به ما قصدوا بـ «جُنُب» ونحوه، ممّا اشترك فيه الواحد وغيره، حين[٦] قالوا: هذا جُنُبٌ وهذان جُنُبٌ وهؤلاء جُنُبٌ. فالفارقُ عنده، بين ما يُقدَّر تغييره[٧] وما لا يُقدّر تغييره، وجدانُ[٨] التثنية وعدمُها.

وقال المُصنّف في باب «أمثلة الجمع»، من «التسهيل»:[٩] والأصحّ كونه ـ يعني باب فُلك ـ[١٠] اسمَ جمع مُستغنيًا عن تقدير التغيير.

فإن قلتَ: يَرِدُ على حدّ جمع التكسير نحو: جَفَناتٍ ومُصطفَينَ.[١١] فإنّ واحده قد تغيّر للجمع. قلتُ: ليست الجمعيّة مُستفادة من فتح فاء «جفَنات» وحذف ألف «مصطفَينَ».[١٢] فإنّ تقدير السلامة فيهما لا يُخلّ بالجمعيّة.

وجمعُ التكسير على ضربين: جمع قِلّة، وجمع كَثرة.[١٣] فمدلول جمع القلّة بطريق الحقيقة[١٤] ثلاثةٌ إلى عشَرة،[١٥] ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشَرة،[١٦] إلى ما لا نهاية له.

---

(١) الكنز: المكتنزة اللحم. قلت: ومنه طِفل وولَد ورفيق وحاجّ وسامِر وسُوقة وبَشَر وضَيف وجُنُب وإمام وعدوّ... والوصف بالمصدر نحو: عدل ورضى... انظر تصريف الأسماء والأفعال ص٢٢٢ و١٥٠ و١٨١.

(٢) الكتاب ٢: ١٨١.

(٣) في النسخ: «في فلك زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة». ط: في ذلك زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات.

(٤) ط: ودعانا.

(٥) فيما عدا الأصل: تثنيته.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) ط: تغيره.

(٨) ط: تغيره وجود.

(٩) ص٢٦٧.

(١٠) في النسخ: يعني فلكًا.

(١١) في الأصل «مُصطفِين». س: ومصطفون.

(١٢) س ط: مصطفى.

(١٣) ط: ضرب للقلة وضرب للكثرة.

(١٤) زاد في ح و ط: «من». وفي حاشية ت عن التواتي أنه احتراز من المجاز، فقد تطلق هذه على الكثرة كما في البيت ٧٩٢.

(١٥) فوقها في ت: والعشرة تدخل.

(١٦) فوقها في ت: والعشرة لا تدخل.

[أبنية جمع القلة]

وبدأ بأبنية القلّة، فقال:[١]

٧٩١ ـ أَفـعِـلةٌ، أفـعُـلُ، ثُـمَّ فِـعْـلَهْ ثُـمَّـتَ أفـعـالٌ، جُـمُـوعُ قِـلَّهْ

أمثلتها على الترتيب: أرغِفةٌ أبحُرٌ فِتيةٌ[٢] أجمالٌ. وقد فُهم من هذا أنّ ما بقي من أبنية جمع التكسير فهو للكثرة. وليس من أبنية القلّة «فُعَل» نحو: ظُلَمٌ، ولا «فِعَل» نحو: نِعَمٌ، ولا «فِعَلة» نحو: قِرَدةٌ، خلافًا للفرّاء، ولا «فَعَلة» نحو: بَرَرةٌ، خلافًا لبعضهم نقله عنه[٣] ابن الدهّان، ولا «أفعِلاء» نحو: أصدقاءُ، خلافًا لأبي زيد الأنصاريّ نقله عنه أبو زكريّاء التّبريزيّ. والصحيح أنّ هذه كلّها[٤] من جُموع الكثرة.

تنبيهات:

الأوّل: ذهب ابن السرّاج إلى أنّ «فِعْلة» اسمُ جمعٍ لا جمعُ تكسير. وشُبهتُه أنّه لم يطّرد.[٥]

الثاني: يُشارك «أفعِلَة» وأخواتِه في الدلالة على القلّة جمعُ التصحيح المُذكّرُ[٦] والمؤنّث. ونقل ابن إياز عن ابن خروف أنّه قال في «شرح الجُمل»: هو مُشترك بينهما. وذلك لأنّه استعمل فيهما والأصل الحقيقة. قال ابن إياز: واستضعفه بعض الأشياخ، لأنّ اللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز راجحًا.[٧]

الثالث: إذا قُرن جمع القلّة بـ «أل» التي للاستغراق، أو أُضيف إلى ما يدلّ على الكثرة، انصرف بذلك إلى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿إنَّ المُسلِمِينَ والمُسلِماتِ﴾.[٨] وقد جمع الأمرين قولُ حسّان:[٩]

---

(١) ثم وثمت هنا بمعنى الواو. والثلاثة الأُول ممنوعة من الصرف لعملية الوزن والتأنيث أو وزن الفعل. وتنوين الأوّل للضرورة. وسقط الشطر الثاني من ت. وأفعلة: مبتدأ عطف عليه الأبنية الثلاثة. وجموع: خبر. وهو جمع كثرة أخبر به عن أربعة لأنه ليس له جمع قلة.

(٢) ت ح: «أحرف غلمة». س: أحرف صبية.

(٣) عنه أي: عن بعضهم.

(٤) س: هذا كله.

(٥) أي في جمع وزن مخصوص من المفرد، كبقية جموع التكسير. وهو مقصور على السماع. وانظر شرح عجز البيت ٧٩٩.

(٦) ت س ط: للمذكر.

(٧) في حاشية س عن المحليّ: لأن المجاز أغلب من المشترك بالاستقراء، والحمل على الأغلب أولى.

(٨) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٩) ديوانه ص٣٧١ والكتاب ٢: ١٨١ وشرح الكافية الشافية ص١٨١١ والعيني ٤: ٥٢٧ والأشموني ٤: ١٢٧ والإتحاف ٢: ٣٠٩ والخزانة ٣: ٤٣٠. والجفنة: القصعة الضخمة. والغر: جمع غراء. وهي البيضاء المشهورة. والنجدة: الشدة والقتال. وقد نسب إلى النابغة أنه علق على بيت حسان بضعف الفخر لقلة الجفنات والأسياف، فرد عليه حسان بأنهما للكثرة كما هو معلوم. وقد كذّب الزجاج هذه القصة وجعلها الفارسي مجهولة السند. انظر الأغاني ٩: ٣٤٠ والموشح ص٨٣ والخزانة ٣: ٤٢٣ وشرح القصائد التسع ص٦٦٤ والمحتسب ١: ١٨٧ ـ ١٨٨ وشرح المفصل ٥: ١٠ ـ ١١.

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ، يَلمَعْنَ في الضُّحَى، وأسيافُنا يَقطُرْنَ، مِن نَجدةٍ، دَما

٧٩٢ ـ وبَعضُ ذِي بِكَثرةٍ، وَضعًا، يَفِي كأرجُلٍ، والعَكسُ جاءَ، كالصُّفِي[1]

قد يُستغنى بوضع مثال القلّة[2] عن مثال الكثرة، كقولهم في «رِجْل»: أرجُلٌ. ولم يجمعوه على مثال كثرة. ونظيره: عُنُقٌ وأعناقٌ، وفُؤادٌ وأفئدةٌ. وقد يُستغنى بوضع مثال الكثرة عن مثال القلّة، كقولهم في «صَفاة»: صُفِيٌّ. ولم يجمعوه على مثال قلّة،[3] ونظيره: قلبٌ وقُلوبٌ، ورَجُلٌ ورِجالٌ. وقد يُستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال[4] لقرينة مجازًا، نحو:[5] ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

واعلم أنّ للكلام على جمع التكسير طريقين:

الأُولى: وهي طريقة سيبويه وأكثر النحويّين: أن يُتكلّم على بُنية المُفرد، فيقال مثلًا: «فَعْلٌ» يُجمع في القلّة على كذا، وفي الكثرة على كذا.

والثانية: وهي طريقة المُصنّف: أن يَتكلّم على بُنية الجمع، فيقول[6] مثلًا: «أفعُلٌ» يطّرد في كذا ويُحفظ في كذا. ولمّا شرع في التفصيل على هذه الطريق[7] قال:[8]

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسمًا، صَحَّ عَينًا، «أفعُلُ» ولِلرُّباعيِّ اسمًا، أيضًا، يُجعَلُ

---

(١) الإشارة بـ «ذي» إلى أوزان جمع القلة في البيت ٧٩١. ووضعًا أي: بالوضع اللغوي أو الاستعمال عن العرب. منصوب بنزع الخافضة. ويفي بكثرة أي: يغني على جمع الكثرة. والعكس أي: إغناء جمع الكثرة عن جمع القلة. وجاء: ورد عن العرب. والحقيقة في الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء بالآخر، وفي الاستعمال أن تكون وضعتهما معًا، إلا أنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر. وسقط الشطر الثاني من ت. والصفيّ: جمع صفاة. وهي الحجر الصلد الضخم لا يحمل نباتًا. وبعض: مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره جملة يفي. وبكثرة: متعلقان بيفي. والكاف: خبر لمحذوف، والجملة اعتراضية. والكاف الثانية: خبر لمحذوف أيضًا. وحذفت الياء الثانية من «الصفيّ» للوقف.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيما لم يسمع له جمع تكثير، كأرجل وأعناق وأفئدة. وهذا معنى قول الإمام: وضعًا.

(٣) كذا. وجُمع أيضًا على أصفاء. وهو جمع قلة. القاموس والتاج (صفو). وانظر التعليقة ٥.

(٤) انظر الإتحاف ٢:٣٠٩. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: فيماكان له جمع آخر، كأقلام للكثرة مع أنه سمع له قِلام.

(٥) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة. والقروء: جمع قرء. وهو الحيض. والقرينة على القلة هنا لفظ ثلاثة. وانظر شرح البيت ٧٢٦. وفي حاشية ت أن عكس هذا هو بيت حسان. وقيل: إن الوضعي على وجهين: وضعي حقيقة نحو: أرجل. ووضعي استعمالاً نحو: صفيّ. لأنه سمع أيضًا أصفاء في جمع الصفاة، فكأنه لندرة استعماله لم يوضع.

(٦) ت س: فيقال.

(٧) س ح ط: الطريقة.

(٨) اسمًا أي: جامدًا لا صفة. والرباعي: ما كان ثلاثيًّا مزيدًا فيه حرف. وأفعل: ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة وزنة الفعل. ولفعل: متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ أفعل. واسمًا في الشطرين: حال مما قبله. وعينًا: تمييز. وللرباعي: متعلقان بالمفعول الثاني ليجعل. ومفعوله الأول صار نائب فاعل وهو الضمير المستتر فيه. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: يُجعل، أو لفعل محذوف تقديره: آض. والجملة اعتراضية. وجملة يجعل: معطوفة على الخبر المقدم المحذوف. وحذفت همزة «أيضًا» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت.

يعني: أنّ «أفعُل»[١] أحد جُموع القلّة يطّرد في نوعين من المُفردات:

الأول: ما كان على «فَعْل». بشرطين:[٢] أن يكون اسمًا، وأن يكون صحيح العين. فشمل نحو: فَلسٍ وكَفٍّ[٣] ودَلوٍ وظَبيٍ ووَجهٍ. فتقول في هذه: أفلُسٌ وأكُفٌّ[٤] وأدلٍ وأظبٍ وأوجُهٌ. واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة، فلا تُجمع على «أفعُل». وندر «أعبُدٌ» في «عَبْدٌ» لأنّه صفة،[٥] وسهّله غلبة الاسميّة. واحترز بقوله «صحّ عينًا» من مُعتلّ العين، فلا يُجمع على «أفعُل» إلّا نادرًا كقولهم: أعيُنٌ وأثوُبٌ.

والثاني: ما كان[٦] رباعيًا بأربعة شروط:[٧] أن يكون اسمًا، وأن يكون بمدة ثالثة،[٨] وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة نحو: عَناق[٩] وذِراع وعُقاب ويَمين، فتقول فيها: أعنقٌ وأذرعٌ وأعقبٌ وأيمنٌ. فإن كان صفةً نحو: شُجاعٌ،[١٠] أو بلا مدّة[١١] نحو: خِنصَرٌ، أو مُذكّرًا نحو: حِمارٌ، أو بعلامة التأنيث نحو: سحابةٌ، لم يُجمع على «أفعُل». وندر من المُذكّر: طِحالٌ وأطحُلٌ، وغُرابٌ وأغرُبٌ، وعَتادٌ[١٢] وأعتُدٌ، ونحوُها. وقد أشار إلى هذه الشروط، بقوله:[١٣]

٧٩٤ ـ إن كانَ كالعَناقِ والذِّراعِ، في   مَدٍّ، وتأنِيثٍ، وعَدِّ الأحرُفِ

تنبيهات:

الأول: فُهم من تمثيله أنّ حركة الأوّل لا يُشترط كونها فتحةً ولا غيرها،[١٤] لتمثيله بالمفتوح والمكسور.

---

(١) س ح ط: «أفعلاً». والصواب منعه من الصرف لعلمية الزنة ووزن الفعل.
(٢) سمع نحو: أجبل وأقفل وأضلع. وزاد في ط: أحدهما.
(٣) في النسخ: «وكعب». انظر الإتحاف ٢: ٣١٠.
(٤) في النسخ: وأكعب.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: لكونه من العبودية ضد الحرية.
(٦) في النسخ: الثاني أن يكون.
(٧) زاد في النسخ: الأول.
(٨) في النسخ: مده ثالثًا.
(٩) العناق: أنثى المعز.
(١٠) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣١٠: أن التمثيل بشجاع فيه نظر لأنه صفة ومذكر. والأولى التمثيل بصفة مؤنثة كذَراع. وهي المرأة الكثيرة الغزْل.
(١١) ت ح: «لا مدة فيه». س: لا مدة له.
(١٢) العتاد: عدة كل شيء، كالسلاح للحرب.
(١٣) العد: العدد. واسم «كان» ضمير الرباعي. والكاف خبر. وفي: تتعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه. وسقط أكثر البيت من ت.
(١٤) ط: أو غيرها.

الثاني: فُهم من إطلاقه، في قوله «في مَدّ»،[١] أنّ الألف وغيرها من حُروف[٢] المدّ في ذلك سواء.

الثالث: فائدة قوله «وعَدِّ الأحرفِ» التنبيه على الشرط الرابع، وهو التعرّي من العلامة. ولولا التنبيه على هذا لم يكن[٣] له فائدة، لأنّه صرّح أوّلًا بالرّباعيّ.[٤]

٧٩٥ ـ وغَيرُ ما «أفعُلُ» فِيهِ مُطّرِدْ، مِنَ الثُّلاثِي اسمًا، بـ «أفعالٍ» يَرِدْ[٥]

يعني: أنّ «الأفعال» يطّرد[٦] في جمع اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه «أفعُل» ـ وهو[٧] «فَعْلٌ» الصحيح العين ـ فاندرج في ذلك «فَعْلٌ» المعتلّ العين نحو: ثَوبٌ وسَيفٌ، وغيرُ «فَعْل» من أوزان الثلاثيّ. وهي «فِعْلٌ» نحو: حِزبٌ وأحزابٌ، و«فُعْلٌ» نحو: صُلب[٨] وأصلابٌ، «وفَعَلٌ» نحو: حَمَلٌ وأحمالٌ،[٩] و«فَعِلٌ» نحو: وَعِلٌ[١٠] وأوعالٌ، و«فَعُلٌ» نحو: عَضُدٌ وأعضادٌ، و«فُعُلٌ» نحو: عُنُقٌ وأعناقٌ، و«فُعَلٌ» نحو رُطَبٌ[١١] وأرطابٌ، و«فِعِلٌ» نحو: إبِلٌ وآبالٌ، و«فِعَلٌ» نحو: ضِلَعٌ وأضلاعٌ.

وأمّا «فَعْلٌ» الصحيح العين ـ وهو الذي يطّرد فيه «أفعُلٌ» ـ فلا يُجمع على «أفعالٍ» إلّا نادرًا نحو: فَرْخٌ وأفراخٌ، وزَنْدٌ وأزنادٌ. وسُمع من ذلك شيء كثير[١٢] حتّى قيل: لو ذهب ذاهب إلى اقتياسه لذهب مذهبًا حسنًا. وذهب الفرّاء إلى أنّه يقاس فيما فاؤه واو نحو: وَهْمٌ وأوهامٌ، أو همزةٌ نحو: ألْفٌ وآلافٌ. ومذهب الجُمهور أنّه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما.

وذكر في «شرح الكافية»[١٣] أنّ «أفعالًا» أكثر من «أفعُلَ» في «فَعْلٍ» الذي فاؤه واو ونحو:

---

(١) في النسخ: «فهم من إطلاق قوله في مد». ط: فهم من إطلاقه في مد.
(٢) ط: أحرف.
(٣) في النسخ: لم تكن.
(٤) زاد في النسخ: قوله.
(٥) المطرد: ما يرد كثيرًا في كلام العرب فيكون قياسيًّا. واسمًا أي: اسمًا جامدًا لا صفة. وغير: مبتدأ خبره جملة يرد. وما: اسم موصول مضاف إليه، صلته جملة أفعل مطرد فيه. ومن الثلاثي: متعلقان بحال من غير. واسمًا حال ثانية. وبأفعال أي: على أفعال، متعلقان بحال مقدمة عن الفاعل. ويرد: يأتي كثيرًا. وحذف الياء الثانية من «الثلاثي» للضرورة. ط: «من الثلاث». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٦) في النسخ: أن أفعالاً مطرد.
(٧) هو أي: ما اطرد فيه «أفعُل». قال الصبان: فيه حزازة... ولو قال «وهو غير فعل الصحيح العين» بإرجاع الضمير إلى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه «أفعُل» لكان أولى.
(٨) الصلب: الظهر له فقار.
(٩) الحمل: الصغير من الضأن. وفيما عدا الأصل: جمل وأجمال.
(١٠) الوعل: تيس الجبل.
(١١) الرطب: ما نضج من البسر قبل أن يصير تمرًا.
(١٢) قوله «شيء كثير» ينافي قوله «نادرًا». وانظر الارتشاف ١: ١٩٦.
(١٣) ص١٨١٨ ـ ١٨٢٠.

وقْتٌ وأوقات، ووهْمٌ وأوهامٌ،[١] والمضاعفِ نحو: عَمٌّ وأعمامٌ، وجَدٌّ وأجدادٌ. وذكر أنّ جمع الذي فاؤه واو على «أفعُلَ» شاذٌ نحو: وَجْهٌ وأوجُهٌ، وأنّ المُضاعف لم يُسمع فيه «أفعُلُ» إلّا نادرًا. قلتُ: وهذا يُؤيّد مذهب الفرّاء فيما فاؤه واو، بل يقتضي ألّا يكون «أفعُلُ» مُطّردًا في هذين النوعين.[٢] وقد صرّح في «التسهيل»[٣] بمُخالفة الفرّاء.

٧٩٦ ـ وغالِبًا، أغناهُمُ «فِعْلانُ» في «فُعَلٍ»، كَقَولِهِم: صِردانُ[٤]

يعني: أنّ الغالب في «فُعَلٍ» أن يُجمع على «فِعْلانَ» بكسر الفاء كقولهم في «صُرَد»: صِردانٌ، وفي «نفَرٍ»: نِفرانٌ.[٥] وقد جاء بعضه على «أفعالٍ» نحو: رُطَبٌ وأرطابٌ. وإليه الإشارة[٦] بقوله «غالبًا».[٧] ونصّ في «التسهيل»[٨] على أنّ «أفعالًا» فيه نادر. قلتُ: فلا ينبغي أن يُمثّل به فيما يطّرد فيه «أفعالٌ».[٩]

٧٩٧ ـ في اسمٍ، مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ، بِمَدْ ثالِثٍ، «أفعِلَةٌ» عَنهُم مُطَّرِدْ[١٠]

يعني: أنّ «أفعِلَةً» يطّرد في جمع اسم مذكّر رباعيّ بمدّة ثالثة نحو: طَعامٌ وأطعِمةٌ، ورَغِيفٌ وأرغِفةٌ، وعَمُودٌ وأعمِدةٌ. قال المهاباذيّ:[١١] ورُبّما شذّ شيء[١٢] من هذا، فلم يستعملوا فيه «أفعِلة». قالوا: كتابٌ وكُتُبٌ. ولم يقولوا: أكتِبةٌ.

---

(١) ت: نحو وقت ووهم.
(٢) أراد الذي فاؤه واو، والمضاعف.
(٣) ص٢٦٩.
(٤) يريد أن «فِعلان» أغنى عن «أفعال» في جمع «فُعَل». وأغناهم أي: العرب. والصردان: جمع صُرَد. وهو طائر ضخم يصطاد العصافير. والظاهر أن نص البيت يشمل الأسماء الأعلام نحو: أُدَد وإدّان، وعمر وعِمران. وذكرُ «فِعلان» هنا استطراد واستدراك على قول «وغير ما أفعل...»، لأنه من جموع الكثرة. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وغالبًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر أغنى. وفعلان: فاعل مؤخر ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والزيادة. وفي: تتعلق بأغنى. والكاف: خبر لمحذوف. وصردان: في محل نصب مفعول به للمصدر على الحكاية.
(٥) ط: «نَفَر نفران». وفي حاشية ت عن التواتي: وهو طير كالعصافير حمر المناقير.
(٦) أراد بالإشارة هنا الإشارة السلبية، لأن غالبًا تعني الأكثر. نفيها أنه قد يرد ما يخالف الأكثر. ط: أشار.
(٧) ح: وغالبًا.
(٨) ص٢٦٩.
(٩) زاد في النسخ: وقوله.
(١٠) عنهم أي: عن العرب. وحذفت همزة «أفعلة» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وهو ممنوع من الصرف أيضًا، مبتدأ خبره مطرد. وفي اسم وعنهم: تتعلق بمطرد. وبمد: متعلقان بصفة ثالثة لاسم. وثالث: صفة لمد أو مضاف إليه. وتفسير المرادي يوافق الأول. وفيما عدا الأصل: «عنهُمُ اطّرَدْ». وسقط الشطر الثاني من ت. وأراد بالرباعي ما كان ثلاثيًا مزيدًا فيه حرف. وحذفت دال «مدّ» للوقف.
(١١) أحمد بن عبد الله النحوي الضرير. كان من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني، ونقل عنه أبو حيان كثيرًا، وتوفي حوالي سنة ٥٠٠. بغية الوعاة ١: ١٣٨.
(١٢) س ح: «شذ في شيء». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

واحترز بالاسم من الصفة، وبالمُذكّر من المؤنّث، وبالرباعيّ من الثلاثيّ، وبالمدّة الثالثة من العاري منها.[١] فلا يُجمع شيء من ذلك على «أفعِلَة»، إلّا ما ندر كقولهم:[٢] شَحيحٌ وأشِحّةٌ ـ وهو صفة ـ وعُقابٌ[٣] وأعقِبةٌ ـ وهو مُؤنّث، وإنّما قياسه «أفعُلٌ»[٤] ـ وقِدْحٌ[٥] وأقدِحةٌ ـ وهو ثلاثيّ ـ وجائز وأجوِزة. وليست مدّته ثالثة. والجائز: الخشبة المُمتدّة في أعلى السقف.[٦]

٧٩٨ ـ والزَمُهُ، في «فَعالٍ»، أو «فِعالٍ» مُصاحِبَي تَضعِيفٍ، أو إعلالِ[٧]

يعني: أنّ «أفعِلَة» مُلتزم في جمع «فَعالٍ» بفتح الفاء و«فِعالٍ» بكسرها مضاعفين نحو: بَتاتٌ وأبِتّةٌ،[٨] وزِمام وأزِمّة، أو مُعتلِّي اللام نحو: قَباءٌ[٩] وأقبِيةٌ، وإناءٌ وآنِيةٌ.

فإن قلتَ: قد شذّ قولهم: عِنانٌ[١٠] وعُنُنٌ، وحَجاجٌ[١١] وحُجُجٌ. وقالوا في جمع «سَماء» بمعنى المطر: سُمِيٌّ. والقياس أسمِيةٌ، وهو مسموع أيضًا. فكان ينبغي أن يقول: والزَمْهُ في غير شُذوذٍ. قلتُ: قد أشار إلى ذلك بقوله بعدُ:[١٢] «ما لم يُضاعَفْ، في الأعَمِّ، ذُو الألِفْ» وسيأتي.[١٣]

[أبنية جمع الكثرة]

٧٩٩ ـ «فُعْلٌ» لِنَحوِ: أحمَرٍ وحَمْرا[١٤]

من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» وهو مُطّرد في «أفعَلَ» و«فَعْلاءَ» وصفين مُتقابلين[١٥] نحو: أحمرُ وحمراءُ ـ فتقول فيهما: حُمْرٌ ـ أو مُنفردينِ[١٦] لمانع في الخِلقة[١٧] نحو: رجُلٌ أكمَرُ

---

(١) ط: عنه.
(٢) ت: «ما ندر من ذلك كقولهم». ط: ما ندر من قولهم.
(٣) العقاب: طائر جارح. لفظه مؤنث ويطلق على المذكر والمؤنث.
(٤) في حاشية ت: عملًا بقول المصنف في البيتين ٧٩٣ و٧٩٤. (٥) القدح: السهم قبل أن يراش.
(٦) وسمع أيضًا: قبو وأقبية، وقفا وأقفية، وصلب وأصلبة، ورمضان وأرمضة... وزاد في النسخ: قوله.
(٧) الزمه أي: أوجب على نفسك جمع أفعلة. والمصاحب: الملابس للشيء. والتضعيف: أن تكون عين الثلاثي ولامه من حرف واحد. وحذفت همزة «أو» في الشطرين ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وأو في الشطر الأول بمعنى الواو. ولذا كانت الحال من المثالين مثناة منصوبة بالياء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٨) البتات: متاع البيت وجهاز المسافر. س ح: بنان وأبنة.
(٩) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب. ت: قِباء. (١٠) العنان: ما يقاد به الفرس.
(١١) الحجاج: العظم ينبت عليه الحاجب. ويكون بكسر الحاء أيضًا.
(١٢) في البيت ٨٠١. وانظر الإتحاف ٢: ٣١١. ط: بعد بقوله. (١٣) زاد في ت و ح: قوله.
(١٤) فعل: مبتدأ تعلق «النحو» بخبره المحذوف. ونوّن أحمر ـ وهو ممنوع من الصرف ـ للضرورة. وللتخفيف حذفت همزة حمراء. ويستثنى مما نص عليه: أجمع وأكتع وأبتع وأبصع. وزاد الشطر الثاني في ح.
(١٥) أي: أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٢.
(١٦) أي: وجد أحدهما وفقد الآخر. ط: ومنفردين.
(١٧) أي: أن تكون خلقة أحدهما غير قابلة لذلك الوصف.

للعظيم الكَمَرة،[١] وامرأةٌ عَفْلاءُ،[٢] فتقول فيها: كُمْرٌ وعُفْلٌ. فإن كانا مُنفردين لمانع في الاستعمال خاصّة نحو: رجلٌ آلَى، وامرأةٌ عَجْزاءُ[٣] ـ ولم يقولوا: رجلٌ أعجزُ ولا امرأةٌ ألْياءُ، في أشهر اللغات ـ [٤]ففي اطّراد «فُعْل» في هذا النوع خلاف. ونصّ في «شرح الكافية»[٥] على اطّراده، وتبعه الشارح،[٦] ونصّ في «التسهيل»[٧] على أنّ «فُعْلًا» فيه محفوظ.[٨]

فإن قلتَ فما المفهوم من كلامه، هنا؟ قلتُ: مُوافقة «شرح الكافية»، لأنّه أحال على التمثيل بأحمر وحمراء. فكُلّ ما شابههما في الوصف والوزن[٩] جُمع جمعَهما. وإن خُصّ كلامه بالمُتقابلين لخُصوصيّة المثال لم يستقم، لخُروج المُنفردين لمانع.[١٠] فتعيّن التعميم.[١١]

تنبيهان:

الأوّل: يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء، نحو: «بِيضٌ»، لما يذكر[١٢] في «التصريف».

الثاني: يجوز في الضرورة ضمّ عين هذا الجمع بثلاثة شروطها:[١٣] صحّة عينه، وصحّة لامه، وعدم التضعيف، كقوله:[١٤]

* وأنـكَـرَتـنِـي ذَواتُ الأعـيُـنِ الـنُّـجُـلِ *

---

(١) في حاشية ت: الكمرة: رأس الذكَر. والجمع كَمَر.
(٢) العفلاء: المرأة يكون في رحمها أو حيائها بعد الولادة ما يشبه الخصية المنتفخة.
(٣) الآلى: الكبير الألية. والعجزاء: الكبيرة العجُز. والألية هي العجز.
(٤) إنما خص أشهر اللغات لأنه سمع: رجل أعجز وامرأة أَلياء. فالجمع على «فُعل» صحيح.
(٥) ص١٨٢٨.
(٦) ص٧٧٠.
(٧) ص٢٧١.
(٨) المحفوظ: المسموع. أي: يحفظ ولا يقاس عليه. وانظر التصريح ٢:٣٠٤. وسمع نحو: بدَنة وبدن، وبازل وبزل، وسقف وسقف، وعميمة وعمّ...
(٩) س: «الصفة والوزن». ط: الوزن والوصف.
(١٠) زاد في النسخ: في الخلقة.
(١١) انظر حاشية الصبان ٤:١٢٨.
(١٢) ط: «سيذكر». ت: «يذكره». وفي حاشيتها عن التواتي أن هذا في البيت ٩٦٠ كجمع أهيم على هِيم، كسرت الفاء لتصح الياء. ولم تقلب الياء واوًا لاستثقال ذلك في الجمع. قلت: وهذا سيرد في باب «الإبدال» لا «التصريف».
(١٣) في النسخ: بشروط.
(١٤) عجز بيت لأبي سعيد المخزومي، صدره:

طَوَى الـجَـدِيـدانِ مـا قَـد كُـنـتُ أنـشُـرُهُ

الأمالي ١:٣٥٩ والعيني ٤:٥٣٠ والأشموني ٤:١٢٨. والجديدان: الليل والنهار. وفي حاشية ت عن التواتي: يقال: عين نجلاء: عظيمة في الحسن.

وهو كثير. فإن اعتلّت عينه نحو: بِيضٌ وسُودٌ، أو لامه نحو: عُمْيٌ وعُشْوٌ. أو كان مُضاعفًا نحو: غُرٌّ جمع أغرّ، لم يجز الضمّ.[1]

و«فِعْلَةٌ» جَمعًا، بِنَقْلٍ، يُدرَى[2]

هذا[3] رابع جُموع القلّة. ولم يطّرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ[4] في ستّة أوزان: «فَعِيلٌ» نحو: صَبِيٌّ وصِبْيَةٌ، و«فَعَلٌ» نحو: فَتًى وفِتْيَةٌ، و«فَعْلٌ» نحو: شَيخٌ وشِيخةٌ، و«فُعالٌ» نحو: غُلامٌ وغِلْمةٌ، و«فَعالٌ» نحو: غَزالٌ وغِزْلةٌ، و«فِعَلٌ» نحو:[5] ثِنًى وثِنْيةٌ. على وزن عِدًى، حكاه الفارسيّ. والثِّنَى هو الثاني[6] في السِّيادة.

فإن قلتَ: ما فائدة[7] قوله «وفِعْلَةُ جمعًا»، وقد عُلم بما ذكره[8] أوّلًا أنّه جمع؟ قلتُ: التعريض بقول ابن السرّاج.[9] ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جُموع القلّة، إذ لا خلاف فيها.

تنبيه: لو قدّم[10] قوله «وفِعْلَةُ جَمعًا بنَقلٍ يُدرَى» على قوله: «فُعْلٌ لِنَحوِ: أحمَرٍ وحَمرا» لتوالت جُموع القلّة.[11]

٨٠٠ ـ و«فُعُلٌ» لِاسمٍ رُباعِيٍّ، بِمَدْ　　قَد زِيدَ قَبلَ لامٍ، اعلالًا فَقَدْ[12]

٨٠١ ـ ما لَم يُضاعَفْ، في الأعَمِّ، ذُو الألِفْ[13]

---

(١) زاد في النسخ: قوله.

(٢) في هذا إقحام لجمع قلة بين جموع الكثرة. انظر التنبيه القادم. وفعلة: مبتدأ ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وبنقل: متعلقان بالفعل يدرى. والنقل: الرواية عن العرب. ويدرى: يعلم، فعل يتعدى إلى مفعولين: أولهما هو نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على فعلة، والثاني هو «جمعًا». والجملة: خبر المبتدأ فعلة. ت: وفعلةً.

(٣) زاد في ط وحاشية ت: هو.

(٤) المحفوظ: المسموع عن العرب.

(٥) ت ح: قالوا.

(٦) فوقه في ت عن التواتي: يعني هو الذي يتبع السيد الأعظم في المرتبة.

(٧) ط: فما فائدة.

(٨) ط: بذكره.

(٩) في حاشية ت أن ابن السراج يقول: فعلة اسم جمع. انظر شرح البيت ٧٩١.

(١٠) يعني تقديم الشطر الثاني على الأول.

(١١) زاد في النسخ: «قوله»، وسقط منها «إذ لا خلاف... القلة» ثم ألحق بحاشية ت. ط: لتوالت القلة.

(١٢) فعل: مبتدأ تعلق «لاسم» بخبره المحذوف. والرباعي: الذي على أربعة أحرف. وهو هنا الثلاثي المزيد فيه حرف واحد. والباء: للمصاحبة، تتعلق بصفة ثانية لاسم. والضمير في زيد للمد. والجملة صفة له. وفقد: عدم، فاعله ضمير يعود على لام. وحذفت همزة «إعلالاً»، ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وإعلالاً: مفعول به مقدم. والجملة: صفة للام. وحذفت الدال الثانية من «مدّ» للوقف. وسقط الشطر الثاني من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(١٣) يضاعف: تكن عينه ولامه بلفظ واحد نحو: قرار وبنان. وفي الأعم أي: في الاستعمال الغالب المطرد. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بخبر «فعل» كما تعلق به: لاسم. وفي الأعم: متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي: هذا الحكم كائن في الأعم. والجملة: اعتراضية. وذو أي: صاحب، نائب فاعل. وسقط الشطر من ت و ح.

من أمثلة جمع[1] الكثرة «فُعُلٌ». وهو يطّرد في اسم رباعي، بمدّة[2] قبل آخره،[3] صحيح اللام. فإن كانت مدته ياء أو واوًا لم يشترط فيه غير ذلك، نحو: قَضيب وقُضُب، وعَمود وعُمُد. وإن[4] كانت ألفًا اشتُرط فيه، مع ذلك، ألا يكون مضاعفًا نحو: قَذال[5] وقُذُل، وحِمار وحُمُر.

واحترز بالاسم[6] من الصفة. فإنها لا تجمع على «فُعُل» ـ وشذّ في وصف على «فَعالٍ» نحو: صَناعٌ[7] وصُنُعٌ، و«فِعالٍ» نحو: ناقةٌ كِنازٌ[8] ونُوقٌ كُنُزٌ. وذهب بعضهم إلى أنه قياس[9] فيهما ـ وبالرباعيّ من غيره ـ وشذّ نحو: رَهْنٌ ورُهُنٌ، ونَمِر ونُمُرٌ.[10] قال:[11]

* فِـيـهـا عَـيـايِـيـلُ: أُسُـودٌ ونُـمُـرْ *

وقيل:[12] يجوز أن يكون قَصرَه من «نُمور» ضرورةً[13] ـ وبالمدّة من العاري منها، وبصحّة اللام من مُعتلّها[14] نحو: سِقاءٌ، فإنّه لا يُجمع على «فُعُل» ـ وسبب ذلك أنّه لو جُمع عليه لأدّى إلى قلب الياء واوًا،[15] فيصير إلى «سُقُوٌ». وقياسه حينئذ قلب الواوِ ياءً والضمّةِ كسرةً، فيصير إلى «سُقِي». وهو بناء تنكّبته[16] العرب ـ وبعدم التضعيف في ذي الألف من نحو: بَتاتٌ[17] وزِمامٌ. فإنّ قياسه «أفعِلة».

(١) س ح: جموع.
(٢) فيما عدا الأصل: مطرد في اسم رباعي بمد.
(٣) ط: قبل لامه.
(٤) ت ط: فإن.
(٥) القذال: معقد العذار من رأس الفرس. وهو في الإنسان جماع مؤخر الرأس.
(٦) المراد بالاسم هو اسم الذات.
(٧) في حاشية ت عن التواتي عن الجوهري أن الصناع: المرأة الماهرة في عمل يديها. والمذكر صَنَع جمعه: صَنَعون.
(٨) الكناز: المكتنزة اللحم.
(٩) في النسخ: ينقاس.
(١٠) س: ونهر ونُهُر.
(١١) حكيم بن معية. الكتاب ٢:١٧٩ والممتع ص٣٤٤ والعيني ٤:٥٨٦ وشرح شواهد الشافية ص٢٧٦ والأشموني ٤:٢٩٠. يصف فلاة كثيرة الوحوش. والعياييل: جمع عَيّال. وهو الذي يتمايل في مشيته ويتبختر. وأسود: بدل من عياييل.
(١٢) سقطت من س.
(١٣) في النسخ: للضرورة.
(١٤) ت ط: المعتلها.
(١٥) يعني أن جمعه على «فُعُل» يكون «سُقُي»، فتقلب الياء واوًا لأنها طرف بعد ضم. انظر الممتع ص٥١٩. س: الواو ياء.
(١٦) يريد: في الأسماء. فالبناء «فُعِل» مهمل في الأسماء، وكثير في الأفعال المبنية للمجهول. انظر الممتع ص٦٠ ـ ٦١. وفي حاشية ت عن التواتي أن تنكبته معناه: تركته. قلت: ترك العرب لمثل هذا ليس على إطلاقه، وهو غالب لا لازم. قال ابن يعيش: «وقالوا: في المعتل: ثَنِيّ وثُنِي. والأصل: ثُنُي بضم النون. فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوًا، كما فعلوا ذلك في: أَجرٍ وأَدلٍ». التصريح ٢:٣٠٥. وقد جاء عن العرب في الأسماء: دُئِل ورُئِم.
(١٧) البتات: متاع الدار وجهاز المسافر. وفي النسخ: بتان.

وأشار بقوله «في الأعَمّ» إلى شذوذ قولهم:[١] عِنانٌ وعُنُنٌ وحَجاجٌ وحُجُجٌ. وفُهِم، من تخصيص ذلك بذي الألف، أنّ المُضاعف من ذي الياء نحو «سَريرٌ»، وذي الواو نحو «ذَلُولٌ»، يُجمع على «فُعُل» نحو: سُرُرٌ وذُلُلٌ.[٢]

تنبيهات:

الأول: لا فرق في الاسم الرباعيّ الجامع للشروط، بين أن يكون مُذكّرًا كما مثّل أو مؤنثًا نحو: أتانٌ[٣] وأُتُنٌ، وقَلُوصٌ[٤] وقُلُصٌ. فكلاهما يطّرد فيه «فُعُلٌ».

الثاني: ما مَدّته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأوّل ومكسوره ومضمومه. أمّا الأوّل والثاني ف «فُعُلٌ» فيهما مُطّرد، وتقدّم تمثيلهما. وأمّا الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطّراد «فُعُل» فيه. وصرّح بذلك في «شرح الكافية»[٥] ـ فإنّه مثّل بقُرادٍ[٦] وقُرُدٍ، وكُراعٍ[٧] وكُرُعٍ، في المُطّرد ـ وتبعه الشارح.[٨] وذكر في «التسهيل»[٩] أنّ «فُعُلًا» نادر في «فُعال». وهو الصحيح. فلا يقال[١٠] في «غُراب»: غُرُبٌ، ولا في «عُقاب»: عُقُبٌ. وإذا قلنا باطّراده فيُشترط ألّا يكون مُضاعفًا كما شرط[١١] ذلك في أخوَيه.

الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع، إن كانت واوًا[١٢] نحو: سِوارٌ[١٣] وسُوْرٌ. ومِن ضمّها في الضرورة قوله:[١٤]

أغَرُّ الثَّنايا، أحَمُّ اللِّثاتِ ... يَحُسُّنُها سُوُكُ الإسْحَلِ

(١) العنان: سير اللجام. والحجاج: عظم الحاجب. انظر المحكم ١:٤٨ و٢:٢٣٨.
(٢) ط: نحو: سرير وسرر وذلول وذلل.
(٣) الأتان: أنثى الحمير.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: القلوص: الناقة الصغيرة.
(٥) ص١٨٣٣ ـ ١٨٣٤.
(٦) القراد: دويبة تعلق بالدواب والطيور.
(٧) الكراع: ما دون الركبة إلى الكعب من الإنسان.
(٨) ص٧٧١.
(٩) ص٢٧١. وفيه أنه يحفظ في «فُعال» لا أنه نادر. وبينهما فرق.
(١٠) في النسخ. ولا يقال.
(١١) في حاشية س عن نسخة: اشترط.
(١٢) س: إن كانت مدته واوًا.
(١٣) في حاشية ت عن ت عن مكي أن السوار بفتح السين وكسرها ويجمع أسورة، وجمع الجمع أساور. وحكي في المفرد إسوار فجمعه أساوير.
(١٤) عبدالرحمن بن حسان. المنصف ١:٣٣٨ والممتع ص٤٦٧ والعيني ٤:٣٥٠ وشرح شواهد الشافية ص٣٢٢ والأشموني ٤:١٣٠. يصف ثغرًا. والأغر: الأبيض البراق. والثنايا: جمع ثنية. وهي إحدى الأسنان الأربع في مقدم الفم. والأحم: ما لونه بين السواد والحمرة. واللثة: اللحمة المركبة فيها الأسنان. والسوك: جمع سواك. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك. وفي النسخ: «يمنحها». وعليه يكون البيت مدورًا.

قال الفرّاء: ورُبّما قالوا: «عُوُنٌ» كرُسُل. فعلوا ذلك فرقًا بين العَوان والعانة،[١] أي: بين جمعَيهما.[٢] والبصريّون لا يُجيزون ضمّ هذه الواو إلّا في الشعر. ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوًا نحو: قُذْلٌ وحُمْرٌ في: قَذال وحِمار،[٣] وإن كانت ياء كُسرت الفاء عند التسكين فتقول في «سَيال»:[٤] سُيُلٌ وسِيلٌ. فإن كان مُضاعفًا لم يجز تسكينه لما يُؤدّي إليه من الإدغام. وندر قولهم: ذُبابٌ وذُبٌّ. والأصل: ذُبُبٌ.

الرابع: اطّرد عند بعض[٥] تميم وبعض كُليب[٦] فتح عين «فُعُلٍ»[٧] المُضاعفِ تخفيفًا، فقيل: في الاسم فقط ـ فلا يصحّ في «ثيابٌ جُدُدٌ» إلّا الضمّ ـ وقيل: مُطلقًا في الاسم والصفة. وإلى الأول ذهب ابن قُتيبة وغيره من أئمة اللغة، واختاره ابن الضائع.[٨] وإلى الثاني ذهب أبو الفتح والشلَوبين والمُصنّف.[٩]

الخامس: ذكر في «الكافية»[١٠] و«التسهيل»[١١] أنّ «فُعُلًا» يطّرد في نوعين: **أحدهما**: المُتقدّم. **والآخر**: «فَعُولٌ» بمعنى «فاعِل» نحو: صَبُورٌ وصُبُرٌ. فإن كان بمعنى «مَفعول» لم يُجمع على «فُعُل» نحو: رَكُوبٌ.[١٢] ولم يذكره ههنا،[١٣] فأوهم أنّه غير مقيس. وليس كذلك.[١٤]

٨٠٢ ـ ونَحوِ: كُبْرَى، و«فُعَلٌ»، لـ «فُعْلَةٍ»، جَمعًا عُرِفْ[١٥]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن العوان هي الأنثى النَّصف بين السنين لا فتية ولا مسنة. والعانة: عانة الإنسان والدواب. وهي الشعر حول الفرج.
(٢) س: جمعهما.
(٣) أي: في جمع قذال وحمار. وفيما عدا الأصل: في قُذُل وحُمُر.
(٤) في حاشية ت عن الجوهري أن السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك.
(٥) زاد في س وح وحاشية ت: بني.
(٦) س ط: كلب.
(٧) سقطت من ح.
(٨) ط: ابن الصائغ.
(٩) سقطت من ط. وانظر التوطئة ص٣٧٠.
(١٠) شرح الكافية الشافية ص١٨٣٢ ـ ١٨٣٤.
(١١) ص٢٧١.
(١٢) سقط «بمعنى فاعل» من ط. الركوب: ما يُركب.
(١٣) فيما عدا الأصل: هنا.
(١٤) زاد في ت وح: قوله.
(١٥) فعلة: ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والتأنيث. وجمعًا أي: مجموعًا. وفعل: مبتدأ خبره جملة عرف. وجمعًا: مفعول ثان مقدم لعرف، وهو بمعنى عُلم. والمفعول الأول صار نائب الفاعل، وهو ضمير يعود على فعل. ولفعلة: متعلقان بـ «جمعًا». س ح ط: وفعل جمعًا لفعلة.

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلٌ». ويطّرد في نوعين: **الأوّل**: «فُعْلَةٌ» اسمًا نحو: غُرفةٌ وغُرَفٌ. فإن كان صفة نحو «ضُحْكةٌ»[١] لم يُجمع على «فُعَل». **الثاني**: «الفُعْلَى» أُنثَى «الأفعَلِ» نحو: الكُبرى أنثى الأكبر.[٢] فإن لم يكن.[٣] أُنثى «الأفعلِ» نحو:[٤] بُهمَى ورُجعَى، لم يُجمع على «فُعَل».

تنبيهـات:

الأوّل: قوله «ونحوِ»[٥] بالجرّ: معطوف على «فُعْلَةً»[٦] أي: ولنحوِ.

الثاني: فُهم من تمثيله بـ «كُبرى» أنّ مُراده أُنثى «الأفعَلِ» احترازًا من غيرها، كما سبق.

الثالث: أخلّ هنا باشتراط الاسميّة في «فُعْلَةً». وهو شرط، كما تقدّم. فلو قال:[٧]

* و«فُـعَـلٌ»، لـ «فُـعْـلَةً» إسـمًـا عُـرِفْ *

لأجادَ.[٨]

الرابع: اقتصر هنا وفي «الكافية»[٩] على هذين النوعين. أعني «فُعْلَةً» اسمًا و«الفُعْلَى» أُنثى «الأفعل»، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذّ فيما سوى ذلك.[١٠] يعني «فُعَلًا». وزاد في «التسهيل»[١١] نوعًا ثالثًا. وهو «فُعُلَةٌ» اسمًا[١٢] نحو: جُمُعةٌ وجُمَعٌ. فإن كان صفة نحو: امرأةٌ شُلُلَةٌ ـ وهي السريعة[١٣] ـ لم يُجمع على «فُعَلٍ». وتقدّم[١٤] رابعٌ يطّرد فيه «فُعَل» عند بعض تميم وكُليب.

الخامس: اختُلف في ثلاثة أنواع أُخر:[١٥] **الأوّل**: «فُعْلَى» مصدرًا نحو: رُجْعَى.[١٦]

---

(١) الضحكة: الذي يُضحَك منه كثيرًا.
(٢) ط: الكبرى والكبر.
(٣) ت س ط: لم تكن.
(٤) البهمى: ضرب من النبات. والرجعى: الرجوع.
(٥) زاد في ح: كبرى.
(٦) س: لفعلة.
(٧) قطع همزة «اسمًا» للضرورة. والمراد بالاسم ما كان جامدًا.
(٨) س: «لأوضح». ح: «لوفى». وسقطت من ت.
(٩) ص١٨٣٧ ـ ١٨٣٨.
(١٠) وشذ أيضًا نحو: قُرى وبهم وعدا ورؤس ودرع ولغى ونزى ولحى وتخم.
(١١) ص٢٧٢.
(١٢) سقطت من النسخ.
(١٣) يريد: السريعة في حاجتها.
(١٤) في شرح صدر البيت ٨٠١. وزاد في س: وجه.
(١٥) انظر الارتشاف ١:٢٠٠.
(١٦) وقد يكون ذلك الجمع في اسم المصدر. نحو: فُتيا وفُتى. التاج (فتي). قلت: والراجح أن أصله بالواو لقولهم: فتوته أي: غلبته في الفتوى.

والثاني: «فَعْلَةٌ» بفتح الفاء ممّا ثانيه واو ساكنة نحو: جَوزةٌ. فقاسه الفرّاء في هذين النوعين،[(١)] فتقول: رُجَعٌ وجُوَزٌ، كما قالوا في «رُؤيا ونَوبة»: رُؤًى ونُوَبٌ. وغيره يجعل: رُؤًى ونُوَبًا، ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه. والثالث: «فُعْلٌ» مؤنّثًا[(٢)] بغير تاء نحو: جُمْلٌ. فهذا يُجمع على «فُعَلٍ» قياسًا عند المُبرّد، وغيرُه يقصره إن جاء على السماع. وقوله في «الكافية»:[(٣)]

* و«جُـمْـلُ» مِـثْـلُ «بُـرْمـةٍ» فـي «فُـعَـلِ» *

يقتضي مُوافقة المبرّد.

ولِفِعْلَةَ «فِعَلْ»[(٤)]

من أمثلة جمع الكثرة «فِعَلٌ». وهو مُطّرد في «فِعْلَةَ». قال في «التسهيل»:[(٥)] اسمًا تامًّا. نحو: فِرْقةٌ وفِرَقٌ. واحترز بالاسم من الصفة كقولهم:[(٦)] صِغْرةٌ وكِبْرةٌ وعِجْزةٌ، في ألفاظ ذُكرت في «المُخصَّص»[(٧)] ـ وذكر أنّها تكون هكذا للمُفرد والمثنّى والمجموع ـ وبالتامّ[(٨)] من نحو: رِقَةٌ.[(٩)] فإنّ أصله «وِرقةٌ»،[(١٠)] ولكن حُذفت فاؤه.

فإن قلتَ: فقد أخلّ هنا بالشرطين. قلتُ: أمّا اشتراط الاسميّة فإنّه أخلّ[(١١)] به في «فُعْلة».[(١٢)] ولو قال:[(١٣)]

ولِفِـعْـلـةَ «فِـعَـلْ» إسـمًـا، وجـاء بَـعـضُـهُ عـلى «فُـعَـلْ»

لأوضح. وأمّا الثاني فقد يُجاب[(١٤)] عنه بأنّ نحو «رِقة» بعد الحذف لم يبق على وزن «فِعْلة». وإنّما ذلك باعتبار أصله.[(١٠)]

فإن قلتَ: قد زعم بعض النحويّين أنّ «فِعْلةَ» لم يجئ صفةً. فلعلّه إنّما لم يكن يُقيّد

---

(١) سقطت من س و ط.
(٢) ت س: مؤنث.
(٣) شرح الكافية الشافية ص١٨٣٣. والبرمة: القدر من الحجارة. وزاد في ح قبله:
و«هِـنـدُ» مِـثْـلُ «كِـسْـرةٍ» فـي «فِـعَـلِ»
(٤) فعلة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ولفعلة: متعلقان بخبر مقدم لفعل.
(٥) ص٢٧٢. والمراد بالاسم ما كان جامدًا.
(٦) صغرتهم: أصغرهم. وكبرتهم أكبرهم. والعجزة: آخر ولد الرجل.
(٧) انظر الإتحاف ٢: ٣١٢. وفي حاشية ت: المخصص كتاب لابن سيده.
(٨) التام: المشتمل على جميع أصوله. ت ح: والتام.
(٩) الرقة: ظهور ورق الشجر أي الإيراق، أو الدراهم المضروبة.
(١٠) الصواب أن أصله «وِرْق». ولما حذفت الواو زيدت التاء عوضًا منها. انظر الصبان ٤: ١٣١.
(١١) ت: فإنه قد أخل.
(١٢) زاد في ط: كما أخل في فعلة.
(١٣) قطع همزة «اسمًا» للابتداء بالعجز.
(١٤) ط: أجاب.

بالاسميّة[١] بناء على هذا.[٢] قلتُ: تقييده بالاسميّة في «التسهيل» يردّ ذلك. وأيضًا فقد ثَبَتَ ورود «فِعْلَةَ» صفةً، كما تقدم.[٣] فليس نفيه بصحيح.

فإن قلتَ: ما حُكم «فُعْلَةَ» بضمّ الفاء، إذا حُذفت فاؤه؟ قلتُ: لم يشترط في «التسهيل» التمام إلّا في «فِعلَةَ» بكسر الفاء، والقياس يقتضي تساويهما. ولعلّه[٤] إنّما لم يذكر ذلك في «فُعْلَةَ» بضمّ الفاء لأنّه قليل جدًا[٥]. قالوا في «وُصْلة»: صُلة.

تنبيـه: قاس الفرّاء «فِعَلًا» في «فِعْلَى» اسمًا نحو: ذِكرَى وذِكَرٌ، و«فَعْلَةَ» يائيّ العين نحو: ضَيعةٌ وضِيَعٌ، كما قاس «فُعَلًا» في نحو: رُؤيا ونَوبةٌ، وقاسه المُبرّد[٦] في نحو «هِندٌ» كما قاس «فُعَلًا» في[٧] نحو: جُمْلٌ. ومذهب الجُمهور أنّه إن ورد لم يُقس عليه في هذه الأنواع. وقوله في «الكافية»:[٨]

* و«هِـنـدُ» مـثـلُ «كِـسْـرةٍ» فـي «فِـعَـلِ» *

يقتضي مُوافقة المبرّد كما في نحو: جُمْل.[٩]

وقوله:[١٠]

وقَـد يَـجِـيءُ جَـمـعُـهُ عـلَى «فُـعَـلْ»

يعني: أنّ «فِعْلَةَ» بكسر الفاء قد يُجمع على «فُعَلٍ» بضمّها، كقولهم: حِلْيةٌ وحُلًى، ولِحيةٌ ولُحًى. وهو شاذّ. وقال بعضهم: حِلًى ولِحًى، بالكسر على القياس.

تنبيـه: كما ناب «فُعَلٌ» عن «فِعَلٍ» في نحو: حِليةٌ ولِحيةٌ، ناب «فِعَلٌ» عن «فُعَلٍ» في: صُورة وقُوّة. قالوا: صِوَرٌ وقِوًى، بكسر أوّلهما شُذوذًا.[١١]

---

(١) س: «إنما لم يقيده بالاسم»، ط: إنما لم يكن يقيد بالاسمية.

(٢) زاد في ط: كما تقدم.

(٣) سقط «كما تقدم» من ط.

(٤) ح ط: فلعله.

(٥) سمع أيضًا في ذلك الجمع نحو: عِدا وحدأ وصمم وهدم وقيم، في جمع: عدوّ وحِدَأة وصِمّه وهِدْم وقامة.

(٦) ط: المبرد.

(٧) سقطت من ط.

(٨) شرح الكافية الشافية ص١٨٣٣. وهو صدر بيت عجزه:

و«جُـمْـلُ» مِـثـلُ «بُـرْمـةٍ» فـي «فُـعَـلِ»

(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: كما وافقه في الكافية أيضًا في النوع الثالث مما ورد في شرح البيت ٨٠٢.

(١٠) سقطت من ط. وقد: للتقليل. ويجيء: يرد في كلام العرب. وجمعه أي: الاسم المجموع من فِعلة. وعلى: تتعلق به.

(١١) زاد في النسخ: قوله.

٨٠٣ ـ في نَحوِ «رامٍ»، ذُو اطِّرادٍ «فُعَلَهْ»[(١)]

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلة» بضمّ الفاء. وهو مُطّرد في «فاعِل»، وصفًا لمُذكّر عاقل مُعتلّ اللام، نحو: رام ورُماة، وقاضٍ وقُضاةٌ. وإلى هذه الشروط، أشار بالتمثيل[(٢)] بـ«رامٍ»، فاحترز بـ«فاعِل» من وصف على غير «فاعِل»، وبالصفة من نحو: وادٍ، وبالمُذكّر من نحو: راميةٌ، وبالعاقل من نحو: أسدٌ ضارٍ، وبالمُعتلّ من نحو: ضارِبٌ. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فُعَلة».

وشذّ في صفة[(٣)] على غير «فاعلٍ» نحو: كَمِيٌّ وكُماةٌ، وفي «فاعلٍ» اسمًا نحو: بازٍ وبُزاةٌ ـ وفيه شذوذ من وجه آخر لأنّه غير عاقل ـ وفي وصف على «فاعِلٍ» صحيح اللام قالوا: هادرٌ وهُدَرةٌ، بالدال المُهملة. وهو الرجل الذي لا يُعتدّ به.

تنبيه: اختلف النحاة[(٤)] في وزن «رُماة» ونحوه،[(٥)] فذهب الجُمهور إلى أنّه «فُعَلةٌ». وهو ممّا انفرد به المُعتلّ إلّا ما ندر. أعني «هُدَرة». وذهب الفرّاء إلى أنّ وزنه «فُعّلٌ» نحو: شاهِدٌ وشُهّدٌ، بدليل مجيء «فُعّل» في[(٦)] بعض ذلك كقولهم: غُزًّى، في[(٧)] جمع: غازٍ، والهاءُ[(٨)] فيه عِوَض من ذهاب التضعيف. وذهب بعضهم إلى أنّ وزنه «فَعَلةٌ» بالفتح نحو: حَمَلةٌ،[(٩)] وضُمّت فاؤه فرقًا بين الصحيح والمعتلّ.[(١٠)]

وشـاعَ نَـحـوُ: كـامِـلٍ وكَـمَـلَهْ[(١١)]

من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلةٌ» بفتح الفاء. وهو مُطّرد في «فاعِلٍ»[(١٢)] وصفًا لمذكّر عاقل صحيح اللام، نحو: كامِلٌ وكَمَلَةٌ، وبارٌّ وبَرَرةٌ.[(١٣)] وأشار بالمثال أيضًا إلى الشروط، واحترز

(١) الرامي: اسم فاعل من مصدر: رمى. والاطراد: كثرة الورود عن العرب مما يجيز القياس. وذو: خبر مقدم للمبتدأ فعله. وفي نحو: متعلقان بالمصدر اطراد.
(٢) ط: أشار بقوله التمثيل.
(٣) في النسخ: في وصف.
(٤) النحاة: جمع الناحي. ط: «النحويون». وسقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت مثل ط.
(٥) في النسخ: وشبهه.
(٦) سقط «فعل في» من ط.
(٧) سقطت من ط.
(٨) يريد التاء. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: الهاء في رماة وقضاة ونحوهما عوض من التضعيف. وأصل قضاة: قُضًّى، بتشديد الضاد. ثم خفف وعوض من ذلك التاء.
(٩) الحملة: جمع حامل. وفي النسخ: كملة.
(١٠) زاد في س: وقوله.
(١١) شاع: كثر في كلام العرب. ونحو: فاعل مضاف إلى كامل.
(١٢) في النسخ: لفاعل.
(١٣) قيل: إن بررة مفردها بَرٌّ.

من غير «فاعِل»، ومن «فاعِل» اسمًا أو مؤنّثًا أو غيرَ عاقل، أو معتلَّ اللام. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعَلَة» باطّراد. وشذّ في غير «فاعِلٍ»[1] نحو: سيّدٌ وسادةٌ.[2] وقلّ في غير العاقل نحو: ناعِقٌ ونَعَقَةٌ. وهي الغِربان.

تنبيه: لو قال:

*كَـذاكَ نَـحـوُ: كـامِـلٍ وَكَـمَـلَهْ *

لكان أنصّ، لأنّ الشّياع لا يلزم منه الاطّراد.

٨٠٤ ـ «فَعْلَى» لِوَصفٍ، كَقَتِيلٍ، وزَمِنْ وهـالِكٌ، ومَـيِّـتٌ، بِـهِ قَـمَـنْ[3]

من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى». وهو مُطّرد في وصف على «فَعِيلٍ» بمعنى «مَفعول» دالٌّ على هُلك أو توجّع. قال في «شرح الكافية»:[4] أو تشتُّت نحو: قَتِيلٌ وقَتلَى، وجَرِيحٌ وجَرحَى، وأسِيرٌ وأسرَى. ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من... «فَعِلٍ» كزَمِنٍ وزَمنَى، و«فاعِلٍ» كهالِكٍ وهَلكَى، و«فَيْعِل»[5] كمَيّتٍ ومَوتَى.

وزاد في «الكافية»[6] و«التسهيل»:[7] «فَعِيل» بمعنى «فاعِل»، كمرِيضٍ ومَرضَى، و«أفعَل» كأحمَقَ وحَمقَى، و«فَعْلان» كسَكرانَ وسَكرَى. قال: وبه قرأ حمزة والكسائيّ: ﴿وتَرَى النّاسَ سَكرَى[8]﴾. قال: وما سوى ذلك محفوظ، كقولهم: كَيّسٌ وكَيسَى.[9] فإنّه ليس فيه ذلك المعنى.

٨٠٥ ـ لِفُعْلٍ اسمًا، صَحَّ لامًا، «فِعَلَهْ» والوَضعُ، في «فَعْلٍ» و«فِعْلٍ»، قَلَّلَهْ[10]

---

(١) سقط «أو معتل... فاعل» من النسخ، ومكانه في ح: «ندر». ثم ألحق بحاشية ت.

(٢) الظاهر أن سادة مفردها سائد. فهو على القياس. اللسان والتاج (سود).

(٣) الوصف هنا مصطلح لغوي لا نحوي، يراد به المشتق ويكون صفة أو خبرًا أو حالاً، وقد يقع اسم ذات. والزمن: ذو المرض يدوم طويلاً. والقمن: الحقيق والجدير. وفعلى: مبتدأ تعلق بخبره المحذوف: لوصف. والكاف: خبر لمحذوف. والجملة اعتراضية. وزمن: مبتدأ خبره قمن. وهو مصدر. وهالك وميت: معطوفان على: زمن. وبه أي: بوزن فعلى، متعلقان بقمن. والجملة معطوفة على الأولى. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

(٤) ص١٨٤٣. والأسير يفيد معنى التشتت، من الأسر. وهو التقطيع والفصل.

(٥) ح: وفعيل.

(٦) شرح الكافية الشافية ص١٨٤٣ ـ ١٨٤٤.

(٧) ص٢٧٥.

(٨) الآية ٢ من سورة الحج. وزاد في ط: وما هُم بِسَكرَى.

(٩) الكيس: العاقل الظريف. ط: «كيّس وكيسى». وزاد في س: وذرب وذربى.

(١٠) الوضع أي: وضع العرب للغة. فـ «أل»: نائبة عن ضمير العرب أي: وضعهم. ولفعل: متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ فعله. واسمًا: حال من فُعل. وحذف في الشطر الثاني «اسمين» لدلالة هذا عليه. وجملة صح: صفة لـ «اسمًا». ولامًا: تمييز. والوضع: مبتدأ خبره جملة قلله. والهاء: ضمير يعود على «فعله» باعتباره جمعًا. والفاعل يعود على الوضع. أي: وضع العرب قلل جمع «فعلة» في فَعل وفِعل اسمين. وسقط الشطر الثاني من ت و ح. وفي حاشية الأصل عن نسخة: صح عينًا.

من أمثلة جمع[1] الكثرة «فِعَلَةٌ». وهو لاسم صحيح اللام على «فُعْلٍ» كثيرًا نحو: دُرجٌ[2] ودِرَجةٌ، وكُوزٌ وكِوَزَةٌ، ودُبٌّ ودِبَبةٌ، وعلى «فَعْل» و«فِعْل» قليلًا. فالأوّل نحو: غَرْدٌ[3] وغِرَدةٌ، وزَوجٌ وزِوَجةٌ. والثاني نحو:[4] قِرْدٌ وقِرَدةٌ، وحِسْلٌ وحِسَلةٌ. والحِسل:[5] الضبّ. وهو محفوظ[6] في هذين[7] كما يُحفظ في غيرهما نحو: هادِرٌ وهِدَرةٌ. واحترز بالاسم من الصفة، وبالصحيح اللام من المعتلّ[8] نحو:[9] مُدْيٌ وظَبْيٌ ونِحْيٌ. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فِعَلَةٍ». وندر في «عِلج»[10] عِلَجةٌ، لأنّه صفة.[11]

٨٠٦ ـ و«فُعَّلٌ» لـ «فاعِلٍ»، و«فاعِلَهْ» وَصفَينِ، نَحوُ: عاذِلٍ وعاذِلَهْ[12]

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَّلٌ». وهومُطّرد في وصفٍ صحيح اللام على «فاعِلٍ» و«فاعِلَةٍ» نحو: عاذِلٌ وعُذَّلٌ، وعاذِلةٌ وعُذَّلٌ. واحترز بالوصفين[13] من الاسمين نحو: حاجبُ العين، وجائزة البيت.[14] فلا يُجمعان على «فُعَّل».

٨٠٧ ـ ومِثلُهُ «الفُعّالُ»، فِيما ذُكِرا وذانِ، في المُعَلّ لامًا، نَدَرا[15]

من أمثلة جمع الكثرة «فُعّالٌ». وهو مثل «فُعَلٍ» في المُذكّر خاصّة، أي: يطّرد في وصفٍ صحيح اللام على «فاعِلٍ» نحو: عاذِلٌ وعُذّالٌ. وندر في المؤنّث كقوله:[16]

---

(١) سقطت من ت و ح.
(٢) الدرج: وعاء المغازل.
(٣) وفي حاشية ت أن الغرد ضرب من الكمأة.
(٤) سقطت من ط.
(٥) كذا. والصواب أن الحسل ولد الضب حين يخرج من بيضته. ط: وهو.
(٦) هو محفوظ أي: الجمع «فِعَلة» سماعي يحفظ ولا يقاس عليه.
(٧) زاد في حاشية ت: النوعين.
(٨) سقطت من النسخ.
(٩) المدي: مكيال لأهل الشام ومصر. وفي حاشية ت عن التواتي أن النحي هو المزود، أي: وعاء السمن.
(١٠) العلج: الشديد. ويقال للرجل من كفار العجم: علج.
(١١) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٣١٣ عن الشاطبي: وهي جارية مجرى الأسماء.
(١٢) فعل: مبتدأ يتعلق «الفاعل» بخبره. ووصفين: حال من فاعل وفاعله. والوصف مصطلح لغوي. انظر تعليقنا على البيت ٨٠٤. ونحو: خبر لمحذوف. والعاذل: اللائم. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.
(١٣) ت: بوصفين.
(١٤) جائزة البيت: خشبة بين جدارين توضع عليها أطراف عوارض السقف. وسمع نحو: أعزل وعزّل، وخريدة وخرّد.
(١٥) مثل: خبر مقدم للفعال، وفي: تتعلق به. وذان: مبتدأ مرفوع بالألف خبره جملة ندرا. ولامًا: تمييز. والألف في «ذكرا» للإطلاق، وفي «ندرا». ضمير يعود على ذان. والمعل: الذي أعل بالقلب. وفي: تتعلق بالفعل «ندر». وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٦) القطامي: ديوانه ص٧ وشرح الكافية الشافية ص١٨٤٦ والعيني ٤:٥٢١ والأشموني ٤:١٣٣ والإتحاف ٢:٣١٣. يصف الكواعب. والشبان: جمع شابّ. والصداد: المعرضات.

أبـصـارُهُـنَّ، إلَى الـشُّـبَّـانِ، مـائـلـةٌ   وقَـد أراهُـنَّ، عَـنّـي، غَـيـرَ صُـدّادِ

وتأوّله بعضهم على أنّ «صُدّاد»[1] في البيت جمع صادّ، وجعل الضمير للأبصار لأنّه يقال: بصرٌ صادٌّ، كما يقال: بصرٌ حادٌّ.

تنبيه: قال بعض النحويّين: يُنظر ما سُمع من «فُعَّلٍ»،[2] و«فُعّالٍ» في «فاعِلٍ» المُذكر، فيُتّبع.[3] فإن لم يُسمعا جمعًا تصحيحًا،[4] فإن فُقد بعض شروط التصحيح[5] جُمعتَ بأيّهما شئتَ.[6] وهذا خلاف المفهوم من كلام المُصنّف.

وقوله «وذان» الإشارة[7] إلى «فُعَّلٍ» و«فُعّالٍ»، يعني أنّهما ندرا في جمع «فاعِلٍ» المعتلّ اللام نحو: غازٍ وغُزًّى وغُزّاءٌ.[8] فعُلم أنّ شرط اطّرادهما صحّة اللام.

٨٠٨ ـ فَـعْـلٌ وفَـعْـلَةُ «فِـعـالٌ» لَهُـمـا   وقَـلَّ، فِـيـمـا عَـيـنُـهُ الـيـا، مِـنـهُـمـا[9]

من أمثلة جمع الكثرة «فِعالٌ». وهو مُطّرد في «فَعْل» و«فَعْلَة» اسمين أو وصفين نحو: كَعبٌ وكِعابٌ، وصَعبٌ وصِعابٌ، وقَصعةٌ وقِصاعٌ، وخَدْلَةٌ[10] وخِدالٌ، بشرط ألّا تكون عينهما ياء. فُهم ذلك من قوله:

* وقَـلَّ، فِـيـمـا عَـيـنُـهُ الـيـا، مِـنـهُـمـا *

ومن القليل: ضَيفٌ وضِيافٌ.

تنبيه: بقي شرط آخر. وهو ألّا تكون فاؤهما ياء. وقد[11] ندر قولهم: «يِعارٌ» جمع يَعْر. وهو الجَدْي. وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب.[12]

---

(١) س: صدادًا.

(٢) أي: ما سمع من فعّل في جمع المذكر والمؤنث.

(٣) أي: يستعمل على ما سمع ولا يقاس عليه. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: غير المعتل اللام نحو: ضارب وضرّب وضُرّاب، وضاربة وضرّب، وصائم وصوّم وصوّام، وصائمة وصوّم.

(٤) يريد: إن لم يسمع فعّل في فاعل وفاعلة، وفعّال في فاعل جمع المذكر والمؤنث سالمين. انظر الارتشاف ١: ٢٠٥. ط: فإن لم يسمع جمع تصحيحًا.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: إنما يكون الفقد في التذكير. وأما ما يجمع بالألف والتاء فلا يتعذر جمعه في جميع ذلك قياسًا.

(٦) زاد في الارتشاف: ما لم يرد سماع بخلافه.

(٧) في النسخ: إشارة.

(٨) سقطت مما عدا الأصل.

(٩) فعل: مبتدأ أول، عطف عليه: فعلة. وفعال: مبتدأ ثان خبره متعلّق: لهما. والجملة: خبر فعل. والضمير في «قل» يعود على فعال. وجملة عينه اليا: صلة «ما». وحذفت همزة «الياء» التخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي الحاشية أن التسهيل لم يقيد «فَعْلة» بصحة العين، بل قال: ولفعلة مطلقًا. ص٢٧٢. وفي: تتعلق بقل، ومن: بحال من ما.

(١٠) الخدلة: الممتلئة الساقين والذراعين.

(١١) سقطت مما عدا الأصل.

(١٢) انظر التسهيل ص٢٧٣ وشرح الكافية الشافية ص١٨٤٧.

٨٠٩ ـ و«فَعَلٌ»، أيضًا، لَهُ «فِعالُ» ما لَم يَكُنْ في لامِهِ اعتِلالُ[١]

يعني: أنّ «فِعالًا» يطّرد أيضًا في «فَعَلٍ»، نحو: جَبَلٌ وجِبال،[٢] بثلاثة شُروط: **الأوّل**: ألّا يكون لامه مُعتلّة، احترازًا من نحو: فَتًى. **والثاني**: ألّا يكون مُضعّفًا،[٣] احترازًا من نحو: طَلَلٌ. **والثالث**: أن يكون اسمًا لا صفة.[٤] ونصّ على الثاني بقوله:[٥]

٨١٠ ـ أو يَكُ مُضْعَفًا،

وأمّا الثالث فذكره في «التسهيل».[٦]

وقوله:[٧]

ومِثلُ «فَعَلٍ» ذُو التّا،

يعني: أنّ «فَعَلَةً» يُجمع على «فِعالٍ» باطّراد كفَعَلٍ، نحو: رَقَبَةٌ ورِقابٌ. ويُشترط فيه[٨] ما اشتُرط في «فَعَلٍ». والله أعلم.[٩] وقوله:[١٠]

و«فِعْلٌ» مَعَ «فُعْلٍ»، فاقبَلِ

يعني: أنَ «فِعالًا» يطّرد فيهما أيضًا نحو: قِدْحٌ وقِداحٌ،[١١] ورُمحٌ ورِماحٌ.

تنبيه: يُشترط في هذين الوزنين أن يكونا اسمين، احترازًا من نحو: جِلفٌ وحُلْوٌ.[١٢] ويُشترط في ثانيهما ألّا يكون واويَّ العين كحُوت، ولا يائيَّ اللام كمُدْي.[١٣]

---

(١) الاعتلال أن يكون الحرف حرف علة. وأراد هنا الإعلال. وهو التصرف في حرف العلة بالقلب. وفعل: مبتدأ خبره جملة: له فعال. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف. والجملة اعتراضية. وفي: تتعلق بخبر يكن. واعتلال: اسمها. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بخبر «فعال» المحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: ومثله أيضًا: رقبة ورقاب وثمر وثمار.

(٣) س ح: مضاعفًا.

(٤) احترز من نحو: بطل وحسن. وقد سمع «حِسان» فلا يقاس عليه. وانظر الإتحاف ٢: ٣١٤.

(٥) يك: معطوف على «يكن»، واسمه يعود على فَعَل. وحذفت النون للتخفيف. وأراد بالمُضعَف: المضعّف أو المضاعف.

(٦) ص٢٧٣.

(٧) مثل: خبر مقدم. وذو أي صاحب، مبتدأ مؤخر مضاف إلى التا. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. يريد: ذا التاء من «فَعَل» أي: فَعَلة. وسقط «وقوله» من ط.

(٨) في النسخ: فيها.

(٩) الجملة ليست في النسخ.

(١٠) فِعل: معطوف على «ذو». ومع: يتعلق بحال منه. واقبل أي: تقبل ما جاء من جموع هذه الثلاثة على فِعال بالرضا.

(١١) فوقه في ت عن التواتي: ومثله: ذئب وذئاب. والقدح: السهم.

(١٢) الجلف: الغليظ الجافي. ط: جلف وجلوف.

(١٣) المدى: مكيال لأهل مصر والشام.

٨١١ ـ وفي «فَعِيلٍ»، وَصفَ «فاعِلٍ»، وَرَدْ كَـذاكَ، فـي أُنـثـاهُ أيـضًـا، يَـطَّـرِدْ[١]

يطّرد «فِعالٌ» أيضًا في «فَعِيلٍ» بمعنى «فاعِلٍ»، و«فَعِيلَةٍ» مُؤنّثه، نحو: ظَرِيفٌ وظَرِيفةٌ،[٢] يُجمعان على: ظِراف. واحترز من «فَعِيلٍ» بمعنى «مَفعول» ومُؤنّثه، نحو: جريحٌ وجريحةٌ. فلا يقال فيهما: جِراحٌ.

تنبيهات:

الأوّل: يُشترط، في «فَعِيلٍ» بمعنى «فاعِلٍ» وأُنثاه، أن يكونا صحيحَي اللام. ذكره في «التسهيل».[٣]

الثاني: زعم العبديّ[٤] أنّ «فِعالًا» يختصّ بجمع «فَعِيلَةَ» المؤنّثِ. وهو خطأ بل يشترك فيه المُذكّر والمؤنّث.[٥]

الثالث: قد اتّضح بما تقدّم أنّ «فِعالًا» مُطّرد في ثمانية أوزان: فَعْلٌ وفَعْلةٌ، وفَعَلٌ وفَعَلةٌ، وفِعْلٌ وفُعْلٌ، وفَعِيلٌ وفَعِيلةٌ، بالشروط المذكورة.

٨١٢ ـ وشاعَ في وصفٍ، علَى «فَعْلانا» أو أُنـثَـيَـيـهِ، أو عـلَـى «فُـعْـلانـا»[٦]

أي: كثُر «فِعالٌ» في وصف على «فَعْلانَ»، نحو: غَضبانُ وغِضابٌ، ونَدمانٌ ونِدامٌ، أو على «فَعْلَى» نحو: غضبَى وغِضابٌ أيضًا، أو على «فَعْلانة» نحو: نَدمانةٌ ونِدامٌ. وهما أُنثيا[٧] «فَعْلانَ»، لأنّ مؤنّثه يكون على «فَعْلَى» وعلى[٨] «فَعْلانة». وقوله[٩] «أو على فُعلانا»[١٠] بضمّ الفاء نحو: خُمصانٌ[١١] وخِماصٌ. وكذلك «فُعْلانةٌ» أنثاه نحو: خُمصانةٌ وخِماصٌ. وإليها

(١) الوصف: المشتق، وقد يكون صفة أو حالًا أو خبرًا أو اسم ذات. وكذاك أي: مثل ذاك الورود. وأنثاه أي: مؤنث فعيل. وورد أي: روى باطراد. وفاعله ضمير «فِعال». ووصف: حال من فعيل. وجاز زعم الاطراد في الفعل «ورد» أخذًا من التشبيه في قوله كذاك. وفي: تتعلق بورد. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر يطرد. وفي: تتعلق بالفعل. وأيضًا: مفعول مطلق لمحذوف جملته حال من فاعل: يطرد. وعندي أنه بدل من الكاف أو حال من أنثاه، ولا حاجة إلى التقدير هنا، وفيما ورد «أيضًا» من الشعر والنثر. س ح ط: «اطرد». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: وكذا كريم وكريمة، ومريض ومريضة.

(٣) ص٢٧٣.

(٤) أبو طالب أحمد بن بكر، نحوي مشهور أخذ عن السيرافي والفارسي. وتوفي سنة ٤٠٦.

(٥) في النسخ: المؤنث والمذكر.

(٦) شاع أي: في كلام العرب. والوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبرًا أو حالاً أو اسم ذات. والأنثى: المؤنث. وسقط الشطر الثاني من ت و ح، و«أو على فعلان» من ط. وعلى: تتعلق بصفة لوصف. وأو الأولى بمعنى الواو. وعلى: معطوفة لا تعلق.

(٧) هما أي: غضبى وندمانة. في النسخ: أنثى.

(٨) سقطت من ط.

(٩) سقطت من النسخ.

(١٠) ح: أو على فعلانة أو فعلان.

(١١) الخمصان: الضامر البطن.

أشار بقوله:[١]

٨١٣ ـ ومِثْلُهُ «فُعْلانَةٌ»،

فهذه خمسة أوزان: فَعْلانُ وفَعْلَى وفَعْلانَةٌ، وفُعْلانُ وفُعْلانَةٌ، كثُر فيها «فِعالٌ».

فإن قلتَ: فهل يطَّرد فيها؟ قلتُ: صرّح في «شرح الكافية»[٢] بعدم اطّراده فيها، فقال: وشاع دُون اطّراد، وظاهر «التسهيل»[٣] اطّراده.

وقوله:[٤]

والزَمْهُ في نَحوِ «طَويلٍ» و«طَويلةٍ»، تَفِي

أي: الزم[٥] «فِعالًا» فيما عينه واو ولامه صحيحة، من «فَعِيلٍ» بمعنى «فاعِلٍ» و«فَعِيلَةَ» أُنثاه، نحو: طويلٌ وطويلةٌ. فتقول فيهما: طِوالٌ. ولم يُجاوزوه[٦] فيهما إلّا إلى التصحيح.[٧]

٨١٤ ـ وبـ «فُعُولٍ» فَعِلٌ، نَحوُ: كَبِدْ، يُخَصُّ غالِبًا،[٨]

من أمثلة الكثرة «فُعُول». وهو مُطّرد في اسم على «فَعِل» نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور. ولم يُجاوزوا «فُعُولًا» في جمع «فَعِل» إلى غيره من جُموع الكثرة غالبًا. وإلى هذا أشار بقوله «يُخصّ غالبًا». وأشار بقوله «غالبًا» إلى أنّه قد يُجمع على غير «فُعُول» نادرًا نحو: نَمِر ونُمُر. ولم يُجمع «فَعِل» على «فِعال» استغناء بـ «فُعُول».

وقول الشارح:[٩] «ولا يكادون يُجاوزون، في الكثرة، جمع فَعِل على فُعُول إلى جمعه على فِعال. فإن جاء منه شيء عُدّ نادرًا» فيه نظر،[١٠] لأنّ تخصيصه بقوله «إلى فِعال» يقتضي أنّهم

---

(١) مثله أي: مثل فُعلان، خبر مقدم ومضاف إليه. وفعلانة: مبتدأ مؤخر. ط: أو على فعلانا.

(٢) ص١٨٥٠.

(٣) ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٤) المراد باللزوم الاتباع وجوبًا، فلا يُتجاوز إلا إلى الجمع السالم. وتفي: تؤدّي حق اللغة. والفعل مجزوم جواب شرط، أي: إن تفعل ذلك تف. والياء فيه إشباع للكسرة في القافية. والجملة الشرطية حال من فاعل: الزم. وفي تتعلق بهذا الفعل. وزاد في ط في أوله: «ومثله فعلانة». وسقط «تفي» من ح.

(٥) ط: التزم.

(٦) ت: «ولم يجاوزه». ط: ولم تجاوزه.

(٧) التصحيح: الجمع السالم، نحو: طويلون وطويلات. وسمع في فعال نحو: جياد وصيام ورعاء وعجاف وخيار وحلال وخراف وسباع وحسان وطلال.

(٨) يخص: يلزم. وغالبًا أي: في غالب كلام العرب، مفعول مطلق نائب عن المصدر. وبفعول: يتعلقان بالفعل يخص. وفعل: مبتدأ خبره جملة يخص. وجائز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. ونحو: خبر لمحذوف ومضاف. والجلمة اعتراضية. وسقط من ت و ح ما ورد هنا من الشطر الثاني.

(٩) ص٧٧٦.

(١٠) النظر: التوقف وعدم التسليم. وانظر الإتحاف ٢:٣١٤ ـ ٣١٥.

قد يُجاوزونه إلى غير «فِعال». وكلام الناظم يقتضي أنّهم لم يُجاوزوه غالبًا، لا إلى «فِعال»، ولا إلى غيره.[١] وقوله «فإن جاء منه شيء»[٢] يقتضي أنّه لم يقف على شيء منه، وقد سُمع «نِمار» في: نَمِر.[٣] وإليه أشار في «التسهيل».[٤]

وقوله:[٥]

كَــذاك يَــطَّــرِدْ

٨١٥ ـ في «فُعْلٍ» اسمًا، مُطلقَ الفا[٦]

يعني: أنّ «فُعُولًا» يطّرد أيضًا[٧] في «فعْل»، بفتح الفاء نحو: كَعبٌ وكُعُوبٌ، وكسرها نحو: حِملٌ وحُمُولٌ، وضمّها نحو: جُندٌ وجُنُودٌ، بشرط أن يكون اسمًا. فإن كانت أوصافًا نحو: صعبٌ وجِلفٌ وحُلوٌ، لم يُجمع على «فُعُول»، إلّا ما شذّ كضَيف وضُيُوف.

تنبيهات:

الأوّل: اطّراد «فُعُول» في «فَعْل» مشروط بألّا تكون عينه واوًا كحَوض[٨] ـ وشذّ «فُوُوجٌ» في فَوج[٩] ـ ومشروط في «فُعْل»[١٠] بألّا تكون عينه واوًا[١١] كحُوت، وألّا يكون مُضاعفًا نحو: خُفٌّ. وشذّ خُصٌّ وخُصُوصٌ.[١٢]

الثاني: صرّح المُصنّف[١٣] بأنّ «فِعالًا» و«فُعُولًا» مَقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها.

---

(١) في النسخ: بقوله إلى فعال يقتضي أنهم لم يجاوزوه غالبًا إلى فعال وغيره.

(٢) زاد في النسخ: عد نادرًا.

(٣) ت: «نِمار ونُمُر». س ح: «نُمُر ونِمار». وقوله «إليه» يرجح ما أثبتنا.

(٤) ص٢٧٣. وعلى ما في النسخ تكون إشارة التسهيل في صفحتي ٢٧١ و٢٧٣. وفيما عدا الأصل: وأشار إليه في التسهيل.

(٥) كذاك أي: مثل تلك الغالبية. والمصدر المقدر يشار إليه بمذكر. والكاف: مفعول مطلق مقدم نائب عن المصدر، مضاف إلى اسم الإشارة. وفاعل يطرد: يعود على فعول. فالاطراد غالب لا لازم، بدليل قوله «كذاك». وسقط «وقوله» من ط.

(٦) في: تتعلق بيطرد. والاسم أي: الجامد غير المشتق. واسمًا: حال من فعل. وهي حال موطئة. ومطلق: صفة «اسمًا». وهي نكرة لأن إضافتها إلى «الفا» لفظية والتنوين منوي. فالتقدير: مطلقةً فاؤه. وحذفت همزة «الفاء» للتخفيف.

(٧) سقطت من النسخ، ط: أيضًا يطرد.

(٨) س: «كحوض وقوس». ح: «كقوس». والمعروف أن قولهم «قسِيّ» أصله «قووس» على فُعول. وسمع قووس أيضًا.

(٩) ت ح: «فوج وفووج». س: فرج وفروج وفوج وفووج.

(١٠) زاد في النسخ: أيضًا.

(١١) زاد في ط: أيضًا.

(١٢) الخص: بيت من القصب. ط: «حص وحوص». وكان في ت بالخاء مصححًا بالحاء. وفي الحاشية عن التواتي: «حص بالحاء المهملة وفتحها وهو الورس». وبعده: فتأمله فإن المرادي مثل به للمضموم الفاء. قلت: التمثيل بالحص صحيح، وهو بضم الحاء لا بفتحها. أما المفتوح الحاء فهو مصدر: حصّ يحصّ. وانظر الصبان ٤: ١٣٦.

(١٣) في الأبيات ٨٠٨ و٨١٠ و٨١٥.

وقال بعض النحويّين: «فَعْل» يُجمع في الكثرة على «فِعال» و«فُعُول»،[١] وهو في ذلك على ثلاثة أضرُب: ضرب[٢] يُجمعان فيه نحو: كَعبٌ وكِعابٌ وكُعُوبٌ. وضرب ينفرد به «فِعالٌ» نحو: كلبٌ وكِلابٌ، دُون كُلُوب. وضرب ينفرد به «فُعُولٌ» نحو: فَلسٌ وفُلوسٌ، دُون فِلاس. وقال غيره:[٣] «فُعُولٌ» و«فِعالٌ» كثُرا في جمع «فَعْلٍ» الصحيح العين. فعلى أيّهما جمعتْه العرب اتُّبع. فإن لم يُحفظ منهما واحد نُظر في باقي أبنية الجُموع، فإن جُمع على واحد منها أو أكثر[٤] اتُّبع، فإن لم يوجد جُمع على واحد منهما على التخيير.

قال بعض المتأخّرين:[٥] وينبغي أن يُعلم[٦] أنّ أكثر الجموع سماعيّ، لكن منها ما يَغلِب فيُذكر الغالب، ليُحمل[٧] عليه ما لم يُسمع جمعه.

الثالث: قال في «التسهيل»:[٨] وقد تلحقهما التاء. يعني «فِعالًا» و«فُعُولًا»، نحو: فِحالةٌ وفُحولةٌ. وهو قليل لا يطّرد. وذكر في «التسهيل»[٩] أيضًا أنّ من أمثلة اسم الجمع «فِعالَةً»، لنحو: جَمَل.[١٠] قيل: وقد ذكر أوّلًا أنّ «فِعالًا» تلحقه التاء، فيكون «جِمالة» جمع تكسير، لا اسم جمع.

وقوله:

وفَعَلْ لَهُ،

من تتمة الكلام على «فُعُول»، أي: «وفَعَل» أيضًا يُجمع[١١] على «فُعُول»،[١٢] نحو: أَسَدٌ وأُسودٌ، وشَجَنٌ وشُجُونٌ.

---

(١) في النسخ: وعلى فعول.
(٢) سقطت من ت.
(٣) الارتشاف ١: ٢٠٣.
(٤) في النسخ: على واحد أو أكثر منها.
(٥) سقط «بعض المتأخرين» من النسخ ثم ألحق بمتن ت. وفي حاشية س عن نسخة: «ابن الباذش». وفي حاشية ح: «بياض كذلك وقع في النسخة». وفوقها: هو ابن الباذش.
(٦) فيما عدا الأصل: «أن تعلم». وانظر شرح الشافية ٢: ٨٩ والإتحاف ٢: ٣١٥.
(٧) في النسخ: فيذكر في الغالب فيحمل.
(٨) ص٢٨٤.
(٩) ص٢٨١.
(١٠) ت: «لنحو جمالة». ط: «لنحو جمل وجمالة». وفي حاشية ح عن نسخة: جمالة.
(١١) في النسخ: جمع.
(١٢) سقط «أي.. فعول» من ط. وانظر ص٢٩٩. وسمع نحو: جُلوس وقعود، في جمع: جالس وقاعد.

فإن قلتَ: فهل يطّرد جمعه على «فُعُول»؟ قلتُ:[١] ذكره في «التسهيل»[٢] مع ما يُقال فيه[٣] «فُعُولٌ»، لكن بشرطين: أن يكون اسمًا وألّا يكون مُضاعفًا.[٤] وأما نحو: طُلُول في «طَلَل» فمقصور على السماع. وقال في «الكافية»:[٥] وفي «فَعَل» يقلّ. وصرّح في «شرحها» بأنّه يُقتصر[٦] فيه على السماع. وفي «الارتشاف»[٧] بعد ذكره فيما يطّرد فيه «فُعُول»: وقيل: يُقتصر فيه على السماع. وبه جزم الشارح.[٨]

فإن قلتَ: ما المفهوم من قوله «وفَعَلٌ له»؟ قلتُ: ظاهره أنّ ذلك مقيس،[٩] وِفاقًا لظاهر «التسهيل». فإنّه ذكره عقيب المُطّرد، ولم يُصرّح بعدم اطّراده. وأيضًا فإنّه لم يذكر في هذا النظم غالبًا إلا المُطّرد. وقد شذّ «فُعُول» في غير «فَعَل»، نحو: شاهدٌ وشُهودٌ،[١٠] وصالٍ وصُليٍّ،[١١] ولم يتعرّض لذكر ذلك. فظهر أنّ مُراده ذكر المُطّرد. وقال الشارح:[١٢] ويُحفظ «فُعُول» في «فَعَل».[١٣] ولذلك قال:[١٤] «وفَعَلٌ أيضًا لَهُ[١٥] فُعُولٌ»، ولم يقيّده باطّراده، فعُلم أنّه محفوظ فيه. انتهى. وفيه نظر لأنّ مثل هذه العبارة قد استعملها الناظم فيما هو مُطّرد، كقوله:[١٦]

* «وفَـعَـلٌ» أيـضًـا لَهُ «فِـعَـالُ» *

فإن قلتَ: فما إعراب قوله: «وفَعَلٌ * لَهُ»[١٧] على هذا؟ قلتُ: يحتمل وجهين:

---

(١) سقطت من ط.
(٢) ص٢٧٣.
(٣) ت س: عليه.
(٤) كذا. وهذا الشرط ليس لـ «فَعَل» المجموع على «فُعُول» في مطبوعة التسهيل.
(٥) شرح الكافية الشافية ص١٨٤٨ ـ ١٨٥٢:
في «فَعْلٍ» أو «فِعْلٍ» سُمًا، وفي «فَعَلْ» يَقِلُّ، وانسُبْ كَسُوُوقٍ لِلثِّقَلْ
(٦) ت س: مقتصر.
(٧) في ١: ٢٠٣.
(٨) ص٧٧٧.
(٩) زاد في س: «فيه»، وفي حاشية ت: عليه.
(١٠) زاد في س: وخال وخليّ.
(١١) الصالي: الشاوي أو المحترق. وزاد في س: وباك وبكيّ.
(١٢) ص٧٧٧.
(١٣) زاد في س: بفتح الفاء والعين.
(١٤) أي: الناظم. وهذا شطر من الرجز ليس في الألفية ولا في الكافية. ولعله حل ونظم لعبارة الألفية تصرف فيها الشارح. انظر الصبان ٤: ١٣٦ ـ ١٣٧.
(١٥) في النسخ: له أيضًا.
(١٦) الشطر الأول من البيت ٨٠٩.
(١٧) يعني: من البيت ٨١٥. وفي النسخ: وما إعراب وفعل له.

أحدهما: أن يكون فَعَل: مبتدأ، وله: خبر مبتدأ محذوف تقديره: له فُعول. والضمير عائد على فَعَل، والجملة: خبر الأول. وهذا ظاهر تقدير الشارح. **والثاني**: أن يكون فَعَل: مبتدأ، وله: خبره. والضمير لـ «فُعُول»، أي: وفَعَلٌ لفُعول. يعني أنّه من المُفردات التي تُجمع على «فُعُول».

فإن قلتَ: فهلّا جعلتَ قوله «وفَعَل» معطوفًا على قوله «في فَعْلٍ»، فيكونَ نصًّا في اطّراد «فُعُول» فيه، ويكون[1] قوله «له» ابتداء كلام يتعلّق بما بعده والضمير لـ «فَعَل»، أي: لفَعَلٍ وللفُعالِ فِعْلانُ،[2] فيُؤخذَ منه أنّ «فَعَلًا» يُجمع[3] على «فِعلانَ». قلتُ: أمّا جمع «فَعَلٍ» على «فِعْلانَ» فثابت في الصحيح والمُعتلّ، كخَرَب[4] وخِربان - وهو ذكر الحُبارَى - وفَتًى وفِتيان، وأخ وإخوان، وتاج وتيجان. وهو مُطّرد في واويّ العين. صرح بذلك في «شرح الكافية»،[5] قال: وقد يُجمع عليه «فَعَلٌ» الصحيح العين[6] نحو: خَرَبٌ. فظاهره أنّه لا يطّرد في الصحيح العين. فلو جُعل قوله «له» ابتداء كلام لاقتضى اطّراد جمع «فَعَلٍ» على «فِعْلانَ» في الواويّ العين وغيره. وقوله بعدُ:[7]

* وشـــاعَ فـــي حُـــوتٍ وقـــاعٍ *

يدلّ على أنّ اطّراده مخصوص بنحو «قاع» من الواويّ العين.

فإن قلتَ: يحتمل أن يكون أراد أنّ «فِعْلان»[8] مُطّرد في «فَعَلٍ» مُطلقًا، ولا يَنافي ذلك ما ذكره[9] من شِياعه في «قاع» ونحوه، لاحتمال أن يكون في «قاع» ونحوه أكثرَ منه في غيره، مع اطّراده في النوعين. ويدلّ على صحّة هذا قوله في «التسهيل»:[10] ومنها «فِعْلانُ» لاسم على «فُعَلٍ» أو «فُعالٍ» أو «فَعَلٍ» مُطلقًا، أو «فُعْلٍ» واويّ العين. فلم يُقيّد[11] بواويّ العين إلّا «فُعْل»،[12] وقال

---

(١) ط: فيكون.
(٢) هذا حل لعبارة الناظم، سترد بعد في ص٣٠٠. وهي تتمة البيت ٨١٥. ح: ولفعال فعلان.
(٣) ط: جمع.
(٤) ط: نحو خرب.
(٥) ص١٨٥٨. وفي النقل تصرف.
(٦) سقطت من ح.
(٧) في البيت ٨١٦. ط: في قاع وحوت.
(٨) فيما عدا الأصل: فعلانًا.
(٩) فيما عدا الأصل: ما ذكر.
(١٠) ص٢٧٦.
(١١) س: فلم يعتد.
(١٢) ح: «إلا في فعل». س ط: إلا فعلًا.

في «فَعَلٍ»: مُطلقًا. قلتُ هذا الاحتمال يُبعده ظاهر اللفظ.[١] والله أعلم.

وقوله:[٢]

وللفُعالِ «فِعْلانُ» حَصَلْ

يعني: أنّ من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلانَ» بكسر الفاء. وهو يطّرد[٣] في اسم على «فُعالٍ»، نحو: غُرابٌ وغِربانٌ، وغُلامٌ وغِلمانٌ. وتقدّم أوّلَ الباب[٤] التنبيهُ على اطّراده في «فُعَلٍ»، نحو: صُرَدٌ وصِرْدانٌ.[٥]

٨١٦ ـ وشاعَ، في: حُوتٍ وقاعٍ، مَعَ ما ضاهاهُما، وقَلَّ في غَيرِهِما[٦]

يعني: أنّ «فِعلانَ»[٧] كثُر فيما عينه واو من «فُعْلٍ» و«فَعَلٍ». فالأوّل: كحُوتٍ[٨] وحِيتانٍ. ونُونٍ[٩] ونِينانٍ، والثاني: كقاعٍ[١٠] وقِيعانٍ، وتاجٍ وتِيجانٍ.

قلتُ: وصرّح في «شرح الكافية»[١١] باطّراده فيما عينه واو من الوزنين، ثمّ أشار بقوله[١٢] «وقلّ في غيرهما» إلى أنّ ورود[١٣] «فِعلانَ» في غير ما ذكر قليلًا،[١٤] كقولهم: خَرَبٌ وخِربانٌ،[١٥] وأخٌ وإخوانٌ، وغَزالٌ وغِزلانٌ، وصُوارٌ[١٦] وصِيرانٌ ـ والصُّوار: قطيع بقر الوحش ـ وظَليمٌ وظِلمانٌ ـ والظليم: ذكر النعام ـ وخَرُوفٌ وخِرفانٌ، وحائطٌ وحِيطانٌ، وقِنْوٌ[١٧] وقِنوانٌ...

---

(١) يعني أن ظاهر اللفظ في الألفية يستبعد هذا الاحتمال. انظر تمرين الطلاب ص١٢٨. وفي النسخ: «احتمال يعضده ظاهر اللفظ». فالمعنى أن لفظ التسهيل يؤيد هذا الاحتمال.

(٢) فعلان: مبتدأ خبره جملة حصل. وللفعال: متعلقان بالفعل. وحصل: وجب وثبت. وجائز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

(٣) فيما عدا الأصل: مطرد.

(٤) في شرح البيت ٧٩٦.

(٥) زاد في النسخ: قوله.

(٦) فاعل شاع: ضمير يعود على فِعلان. ومع: يتعلق بصفة لحوت وقاع، مضاف إلى الاسم الموصول. والجملة بعده صلته. وما ضاهاهما أي: ما أشبههما من اسم على «فُعل» و«فَعَل» واوي العين. وقوله «غيرهما» مقيَّد بما ورد في البيتين ٧٩٦ و٨١٥، فلا يرد عليه استثناء فُعال وفُعَل. انظر الصبان ٤: ١٣٧.

(٧) ح: فعلانًا.

(٨) ط: نحو حوت.

(٩) النون: الحوت.

(١٠) ط: نحو قاع.

(١١) ص١٨٥٧ ـ ١٨٥٩.

(١٢) يريد في البيت ٨١٦ من الألفية.

(١٣) ت: «في غيرهما أن ورود». س: «في غيرهما إلى ورود». ط: في غيرهما إلى أنه قد ورد.

(١٤) كذا، على حذف خبر «أنّ» وهو متعلّق «في غير»، وجعل قليلاً حالاً من الضمير المستتر في الخبر. وعبارة س لا تحتاج إلى تقدير.

(١٥) الخرب: ذكر الحبارى. وزاد في ط: وتاج وتيجان.

(١٦) في ط بكسر الصاد هنا وفيما يلي.

(١٧) القنو: عذق النخيل بما فيه من الرطب.

قال الشارح،[١] بعد ذكر هذه المُثل: فهذه وأمثالها ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه.[٢] قلتُ: وفيه تصريح بأنّ «فِعْلانَ»[٣] في نحو «خَرَبٌ» لا يُقاس عليه، وهو ظاهر كلامه في «شرح الكافية»[٤] كما سبق ذكره. وتقدّم ما ذكره في «التسهيل». والله أعلم.[٥]

٨١٧ ـ وفَعْلًا اسمًا، وفَعِيلًا وفَعَلْ، غيرَ مُعَلّ العَينِ، «فُعْلانُ» شَمَلْ[٦]

من أمثلة[٧] الكثرة «فُعْلانُ» بضمّ الفاء. وهو مقيس في اسم[٨] على «فَعْلٍ»، نحو: بَطنٌ وبُطنانٌ، وظَهرٌ وظُهرانٌ، وسَقبٌ وسُقبانٌ،[٩] أو «فَعِيلٍ»[١٠] نحو: قَضِيبٌ وقُضبانٌ، ورَغِيفٌ ورُغفانٌ، أو «فَعَلٍ» صحيحَ العين[١١] نحو: ذَكَرٌ وذُكرانٌ، وحَمَلٌ وحِملانٌ.[١٢]

تنبيهات:

الأوّل: قال في «شرح الكافية»:[١٣] فُعْلانٌ مُطّرد[١٤] فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على «فَعْلٍ». ومثّل الجارية مجرارها بعُبدان[١٥] جمع عَبد.

(١) ص٧٧٧ ـ ٧٧٨.
(٢) في النسخ: «مما تحفظ ولا يقاس عليها»، ط: أسماء تحفظ ولا يقاس عليها.
(٣) ت: فعلانًا.
(٤) ص١٨٥٨.
(٥) هذه الجملة ليست في النسخ، وزاد فيها هنا: قوله.
(٦) شمل: عم. وفعلًا: مفعول به مقدم لشمل. واسمًا: حال منه موطئة. وغير: صفة لـ «اسمًا» . ولأنه وصف، وهو اسم جامد، جازت فيه الحالية. وسكن لام «فعل» في الوقف على لغة ربيعة، وهو منصوب بالعطف. وغير: نكرة مع إضافته، لسببين: الأول أنه مغرق في الإبهام لا يتعرف بالإضافة. والثانية أنه أضيف إلى نكرة إضافة مجازية. والتقدير: مغايرًا معلَّ العين، أي: غير معلة عينه. وفعلان: مبتدأ خبره جملة شمل. وقد قدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وحذف «اسمًا غير معل العين» مرتين بعد «فعيلًا» وبعد «فعل» لدلالة تقييد «فعلًا» به على المراد. وقيل: غير: حال من «فَعَل». وهو يناسب ما ذهب إليه المرادي ويقتضي جعل الفاصلة الثانية قبل «وفَعَل». وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٧) زاد في النسخ: جمع.
(٨) أي: اسم ذات.
(٩) السقب: ولد الناقة الذكر ساعة يولد. ط: وسقف وسقفان.
(١٠) في النسخ: وفعيل.
(١١) كذا، بخص «فَعَل» وحده بصحة العين. وهو خلاف ما مثل قبل وما ذهبنا إليه في التعليق على البيت. وكذلك فعل ابن هشام وأبو حيان في الارتشاف والأشموني... وانظر شرح ابن عقيل وحاشية الخضري ٢: ١٥٩ وشرح الشافية ٢: ٩١ والكتاب ٢: ١٧٧ و١٩٣ وحاشية يس ٢: ٣١١.
(١٢) ط: «وجمل وجملان». وسقط من النسخ.
(١٣) ص١٨٥٩. وزاد في ط: إن.
(١٤) ط: يطرد.
(١٥) في النسخ: ومثال الجارية مجراها عبدان.

الثاني: ذكر الشارح[١] في أمثلة «فَعَل»:[٢] جَذَعٌ وجُذعانٌ،[٣] وذكر في «التسهيل»[٤] أنّ «فُعْلانَ» يُحفظ في «جَذَع» ولا يُقاس عليه لأنّه صفة.

الثالث: ظاهر كلامه أنّ «فُعْلانَ»[٥] شاذّ في غير ما ذكر. وقال في «التسهيل»[٤]: ومنها «فُعْلانُ» لاسم على «فَعِيل» أو «فَعَل» صحيحَ العين، أو «فَعْل»[٦] أو «فِعْل». فزاد «فِعْلًا» نحو: ذِئبٌ وذُؤبانٌ. وذكر في «شرح الكافية»[٧] أنّ «فُعْلانَ»[٨] في «فِعْل» قليل.[٩]

٨١٨ - ولِكَرِيمٍ، وبَخِيلٍ، «فُعَلا» كَذا، لِما ضاهاهُما، قَد جُعِلا[١٠]

من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلاءُ». وهو مقيس في «فَعِيل» صفة لمُذكّر عاقل بمعنى «فاعِل»، غيرَ مُضاعف ولا معتلّ اللام، نحو: كَرِيمٌ وكُرَماءُ، وبَخِيلٌ وبُخَلاءُ.

فإن قلتَ: هل لذكر المثالين فائدة؟ قلتُ: التنبيه على استواء وصف المدح والذمّ في ذلك.

تنبيهان:[١١]

الأوّل: قيّد «فَعِيلًا» المذكور في «شرح الكافية»،[١٢] بأن يكون بمعنى «فاعِل»، واحترز بذلك من «فَعِيل» بمعنى «مَفعول». فإنّه لا يُجمع على «فُعَلاءَ» إلّا نادرًا، كقولهم: دَفِينٌ ودُفَناءُ،[١٣] وسَجِينٌ وسُجَناءُ.[١٤] وقال في «التسهيل»:[١٥] ومنها «فُعَلاءُ» لـ «فَعِيل»، وصفًا[١٦] لمُذكّر عاقل

---

(١) ص٧٧٨.
(٢) ت س: «في أمثلة فعلان فعل نحو». ح: في أمثلة فعلان.
(٣) الجذع: الشاب الفتي. ت: «جرع وجرعان». ح: جدع وجدعان.
(٤) ص٢٧٦.
(٥) س ح: فعلانًا.
(٦) سقط «أو فَعْل» مما عدا ط.
(٧) ص١٨٦١.
(٨) فيما عدا ت: فعلانًا.
(٩) زاد في ت و س: قوله.
(١٠) حذف همزة «فُعلاء» للتخفيف. وهو مبتدأ خبره متعلّق: الكريم. وكذا: الكاف: مفعول به ثان مقدم لجعل. وضمير نائب الفاعل يعود على فُعلا، وهو في الأصل مفعول أول. وضاهى: أشبه. والألف في «جعلا» للإطلاق. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١١) ت ح: تنبيهات.
(١٢) ص١٨٦١.
(١٣) زاد في س: «وسخين وسخناء». ط: في دفين ودفناء.
(١٤) ضبطا في ت بالجيم والخاء. وزاد في س: وقتيل وقتلاء.
(١٥) ص٢٧٥.
(١٦) سقط «فعيل وصفًا» مما عدا س و ح.

بمعنى «فاعِلٍ» أو «مُفْعِلٍ» أو «مُفاعِلٍ».[(١)] فزاد «مُفعِلًا» نحو: سَمِيعٌ[(٢)] بمعنى مُسمِع، و«مُفاعِلًا» نحو: جَلِيسٌ بمعنى مُجالِس، فيقال فيهما: سُمَعاءُ وجُلَساءُ. فينبغي أن يُحمل قوله، في «شرح الكافية»: «بمعنى فاعِلٍ»، على أنّ المُراد معنى[(٣)] اسم الفاعل مُطلقًا، ليشمل الثلاثيّ وغيره.

الثاني: يحتمل قوله «كَذا[(٤)] لِما ضاهاهُما» وجهين: **أحدهما**: أنّ المُراد ما شابه كريمًا وبخيلًا في المعنى وفي الوزن،[(٥)] بالشروط المذكورة، نحو: ظَرِيفٌ وشَرِيفٌ. وأراد بذلك التنصيصَ على تعميم الحُكم. **والآخر**: أن يكون المُراد ما شابه كريمًا وبخيلًا[(٦)] في المعنى. وبهذا جزم الشارح،[(٧)] قال: وكثُر فيما دلّ على مدح،[(٨)] كعاقِلٍ وعُقَلاءَ، وصالحٍ وصُلَحاءَ. وشاعِرٍ وشُعَراءَ. وإلى هذا الإشارةُ بقوله «لِما ضاهاهُما»، يعني: أنّ نحو «عاقل وصالح وشاعر» مُشابِهٌ لنحو «بخيل وكريم»،[(٩)] في الدلالة على معنى هو كالغريزة. فهو كالنائب عن «فَعِيلٍ»، فلهذا جرى مجراه. انتهى.

قلت: ما ذكره[(١٠)] الشارح هو معنى قوله في «الكافية»:[(١١)]

ولِـ «فَعِيلٍ» ذا، اجْمَعَنَّ «فاعِلا» في قَصدِ مَدحٍ، نَحوَ جَمعِي «عُقَلا»

وظاهر كلامه[(١٢)] اطّراد ذلك. إلّا أنّ فَهمَ ذلك من قوله هنا «كَذا لِما ضاهاهُما» غير واضح، لأنّه لم يخصّه بـ «فاعِلٍ». فيوهِمُ[(١٣)] أنّ كُلّ وصف، دلّ على مدح،[(١٤)] يُجمع على «فُعَلاءَ». وليس كذلك.[(١٥)]

---

(١) س: ومفعل ومفاعل.
(٢) ط: نحو فعيل سميع.
(٣) ط: بمعنى.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) فيما عدا الأصل: كريمًا وبخيلًا في الوزن.
(٦) ح: بخيلًا وكريمًا.
(٧) ص٧٧٨ ـ ٧٧٩.
(٨) ط: المدح.
(٩) انظر الإتحاف ٢: ٣١٦. وفي النسخ: كريم وبخيل.
(١٠) في النسخ: انتهى وما ذكره.
(١١) في شرح الكافية الشافية ص١٨٥٦: «مثل جمعي». ح: نحو جمع.
(١٢) أي: كلام الناظم في هذا البيت.
(١٣) يريد: فهو يوهم.
(١٤) يعني: سواء أكان على فاعل أو فُعال أو فَعُول... ح ط: على مدح أو ذم.
(١٥) أي: ليس الاطراد صحيحًا كما أوهم.

ثمّ اعلم أنّ في اقتصار الشارح تبعًا للكافية على «فاعِل» وعلى معنى المدح نظرًا،[١] لأنّه ذكر في «التسهيل»[٢] أنّه حُمل على «فَعِيل» المذكور ما دلّ على سجيّة مدح أو ذمّ، من «فُعالٍ» أو «فاعِلٍ»[٣]. فزاد «فُعالًا» ولم يقتصر على المدح. ومثال «فُعالٍ»:[٤] شُجاعٌ وشُجَعاءُ، وبُعادٌ[٥] وبُعَداءُ. وذكر في «الكافية»[٦] أنّ ذلك في «فُعالٍ» مقصور على السماع[٧]. فعلى هذا لا ينبغي أن يُذكر مع «فاعِلٍ».

٨١٩ ـ ونابَ عَنهُ «أفعِلاءُ» في المُعَلْ لامًا، ومُضعَفٍ، وغَيرُ ذاكَ قَلْ[٨]

من أمثلة جمع الكثرة «أفعِلاءُ». وهو ينوبُ عن «فُعَلاءَ» في المُضاعف والمُعتلّ اللام، من «فَعِيلٍ» المُتقدّم ذكرُه. فالمُضاعف نحو: شَدِيدٌ وأشِدّاءُ، وخَلِيلٌ وأخِلّاءُ. والمعتلّ[٩] نحو: غَنِيٌّ وأغنِياءُ، ووَلِيٌّ وأولِياءُ. استغنَوا به عن «فُعَلاءَ» في هذين النوعين لما فيه من الثقل، إلّا ما ندر في المعتلّ[١٠] كقولهم: سَرِيٌّ[١١] وسُرَواءُ، وتَقِيٌّ وتُقَواءُ،[١٢] وسَخِيٌّ وسُخَواءُ.[١٣] وأشار بقوله «غيرُ ذاكَ قَلْ» إلى ورود «أفعِلاءَ» في غير المُضعّف والمعتلّ قليلًا، نحو: نَصِيبٌ وأنصِباءُ، وصَدِيقٌ وأصدِقاءُ، وهَيِّنٌ وأهوِناءُ، ونحو ذلك.

[أبنية منتهى الجموع]

٨٢٠ ـ «فَواعِلُ» لِفَوعَلٍ، وفاعَلِ وفاعِلاءَ، مَعَ نَحوِ: كاهِلِ[١٤]

---

(١) النظر: التوقف وعدم التسليم. وفيما عدا الأصل: نظر.

(٢) ص٢٧٥.

(٣) زاد في س: أو فَعال.

(٤) ط: ومثل فقال.

(٥) البعاد: البعيد.

(٦) شرح الكافية الشافية ص١٨٥٧.

(٧) وسمع: جبان وجبناء، وسمح وسمحاء، وأسير وأسراء...

(٨) ناب عنه: قام مقامه. والمعل هنا: الذي تُصرِّف فيه بإدغام أو قلب وإدغام. والمضعف: المضاعف. وهو الذي عينه ولامه بلفظ واحد. وأفعلاء: فاعل ناب. وعن وفي متعلقان بالفعل ناب. وسقط الشطر الثاني من ت. ولامًا: تمييز. وغير: مبتدأ خبره جملة قل. والإشارة إلى المعل اللام والمضاعف. وحذفت اللام مرتين في الوقف.

(٩) كذا. والمعتل: ما كان فيه حرف علة. أراد به هنا المعلّ، وهو ما جرى فيه تغيير لوجود حرف علة. وزاد في س: اللام من فعيل المتقدم.

(١٠) س: المعل.

(١١) السري: السيد الشريف. وهو من السراوة بمعنى الشرف. فلامه واو.

(١٢) أغفل إعجام التاء في الأصل. ح: «ثقي وثقواء». فلعل المراد أنه بالتاء: تقيّ وتقواء، وبالنون: نقيّ ونقواء. فجمع بينهما بالنقاط الثلاث. وكلاهما يجمعان كذلك على الندور. القاموس والتاج (وقي) و(نقو). وفي شرح المفصل ٥: ٤٦: «بغيّ وبغواء». وهو تصحيف ما ذكرنا. وفيه أيضًا: «وحكى الفراء: سريّ وسرواء. ولم يجمع على هذا إلا هذان الحرفان». وقد ورد سخواء ونقواء. وكلاهما واوي اللام. أما التقي فيائي اللام قال فيه الرضي: «ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو». شرح الشافية ٢: ١٣٧ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢١٦.

(١٣) السخي: الكثير العطاء.

(١٤) فواعل وفعلاء: ممنوعان من الصرف. الأول لصيغة منتهى الجموع، والثاني لعلامة التأنيث. وفواعل: مبتدأ خبره محذوف هو متعلق: لفوعل. ومع: ظرف متعلق بحال من الأوزان الثلاثة قبله. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.

٨٢١ ـ وحـائـضٍ، وصـاهِـلٍ، وفـاعِـلَهْ   وشَـذَّ، في «الـفـارِسِ»، مَـعْ مـا مـاثَـلَهْ[١]

من أمثلة جمع الكثرة «فَواعِلُ». وهو مُطّرد في هذه الأنواع السبعة: أوّلها «فَوعَلٌ» نحو: جَوهَرٌ وجَواهِرُ.[٢] **وثانيها**: «فاعَلٌ» بفتح العين نحو: طابَعٌ وطَوابِعُ.[٣] **وثالثها**: «فاعِلاءُ» نحو: قاصِعاءُ[٤] وقَواصِعُ. **ورابعها**: «فاعِلٌ» اسمًا علمًا[٥] أو غيرَ علم نحو: كاهِلٌ[٦] وكَواهِلُ، وخاتِمٌ وخَواتِمُ.[٧] **وخامسها**: «فاعِلٌ» صفةَ مؤنّثٍ عاقلٍ نحو: حائضٌ وحَوائضُ. **وسادسها**: «فاعِلٌ» صفةَ مُذكّرٍ غيرِ عاقل نحو: صاهِلٌ وصَواهِلُ.[٨] **وسابعهما**: «فاعِلةٌ» مُطلقًا[٩] نحو: ضارِبةٌ وضَوارِبُ، وفاطِمةٌ وفَواطِمُ،[١٠] وناصِيةٌ[١١] ونَواصٍ.

تنبيهات:

الأوّل: زاد في «الكافية»[١٢] نوعًا ثامنًا. وهو «فَوعَلةٌ» نحو: صَومَعةٌ[١٣] وصَوامِعَ.

الثاني: ذكر في «التسهيل»[١٤] ضابطًا لهذه الأنواع، قال: «فَواعِلُ» لغير «فاعِلٍ» الموصوفِ به مُذكّرٌ عاقل، ممّا ثانيه ألف زائدة، أو واو غير مُلحِقة بخماسيّ. واحترز بقوله «غير مُلحِقة بخماسيّ» من نحو: خَوَرنَقٌ.[١٥] فإنّك تقول في جمعه: خَرانِق، بحذف الواو.

الثالث: نصّ سيبويه[١٦] على اطّراد «فَواعِلَ» في «فاعِلٍ» صفةً لمُذكّر غير عاقل، كما تقدّم،

---

(١) عطف الأسماء الثلاثة على كاهل. وفاعله أي: ما كان على هذا الوزن. وشذ: خرج على القياس. وتسكين عين «مع» قبل المتحرك لغة. وفي: تتعلق بالفعل شذ. وفاعلُه ضمير يعود على فواعل. ومع: ظرف متعلق بحال من الفارس، مضاف إلى الاسم الموصول. وسقط البيت من ت و ح، والشطر الثاني من ط.

(٢) زاد في س: وكوثر وكواثر.

(٣) زاد في س: وطابَق وطوابق.

(٤) القاصعاء: جحر اليربوع يختفي فيه.

(٥) ح: «اسم علم». وفي حاشية ت عن التواتي: مثال العلم خالد وحارث. والجمع: الخوالد والحوارث.

(٦) الكاهل: ما بين الكتف وموصل العنق في الصلب.

(٧) ح: حاتم وحواتم.

(٨) زاد في س: وناعق ونواعق.

(٩) مطلقًا أي: اسم جنس أو اسمًا علمًا أو صفة لعاقل أو غيره. وفي حاشية ت: اسمًا أو صفة تصف الأنوثة.

(١٠) الصواب في جمع «فاطمة» علمًا: الفواطم.

(١١) الناصية: الشعر في مقدم الرأس.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص١٨٦٣ ـ ١٨٦٤.

(١٣) الصومعة: بيت لعبادة النصارى.

(١٤) ص٢٧٦. وغير فاعل أي: فوعل وفاعَل وفوعَلة وفاعِلة. وبتقييد «فاعِل» بما بعده يدخل «فاعل» اسمًا أو صفة. ومما: يتعلقان بصفة لغير. والاحتراز به من نحو «آدم» فالألف فيه ليست زائدة.

(١٥) خورنق: قصر للنعمان. وفي حاشية ت عن التواتي: خورنق: ملحق بسفرجل.

(١٦) الكتاب ٢:٢٠٦.

نحو: نُجومٌ طَوالِعُ، وجبالٌ شَوامِخُ. قال في «شرح الكافية»:[١] وغلط كثير من المُتأخّرين،[٢] فحكم على مثلِ هذا بالشذوذ. وإنّما الشاذّ جمع «فاعِلٍ» صفةً لمُذكّر عاقل على «فَواعِلَ»، نحو: فارس وفَوارِس. وإلى هذا أشار بقوله:

* وشَذَّ، في «الفارِسِ»، مَعْ ما ماثَلَهْ *[٣]

والذي ماثله: نَواكِسُ وهَوالِكُ وغَوائبُ وشَواهِدُ ونَواشٍ.[٤] وكُلّها في صفات المُذكّر العاقل. قيل:[٥] ويُحسّنه في «فوارس» أمنُ اللبس لاختصاص معناه بالمُذكر. فإنّه لا يقال: امرأةٌ فارسةٌ. وأمّا «هوالك» فورد في مَثلٍ، قالوا:[٦] «هالكٌ في الهَوالِكِ»، و«نواكس» و«غوائب» وردا في الشعر.

تنبيهـان:

الأوّل: تأوّل بعضهم ما ورد من ذلك على أنّه صفة لطوائف، فيكون على القياس، فيُقدّر في قولهم «هالكٌ في الهوالِكِ»:[٧] في الطوائف الهوالك. قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا: رجالٌ هوالكُ.

الثاني: قال في «الارتشاف»:[٨] وذكر المُبرّد[٩] أنّه الأصل، وأنّه جائز في الشعر. قلتُ: يعني أنّه جائز شائع[١٠] في الشعر، لا مُطلقًا[١١] كما نقل غيره. قال في «الارتشاف»:[١٢]

---

(١) ص١٨٦٥.

(٢) ت: «النحويين». وفي الحاشية عن نسخة: المتأخرين.

(٣) زاد بعده في النسخ: «والذي يشذّ من ذلك: هالِك وهوالِك، وناسِك ونَواسِك، وغائب وغَوائب، وشاهِد وشَواهِد، وناشٍ ونَواشٍ. وذلك في صفات المُذكّر العاقل، وإنّه جائز شائع في الشعر. وتأوّل بعضهم نحو «فوارس» على أنّه صفة لطوائف فوارس، فيكون على القياس. إلاّ أن يُنقل أنّهم قالوا: رجال فوارس، ورجال هوالك، وقال في الارتشاف». قلت: هذه الزيادة سيرد أكثرها بعد وفي التنبيه الأول مما يلي. وانظر الارتشاف ١:٢٠٨. فما نسب إليه في هذه الزيادة متصرف فيه. فلعل المؤلف استغنى عن هذه الزيادة بما أورده في التنبيهين. والناشي فسر في الارتشاف بأنه الناشئ من الغلمان. وانظر الإتحاف ٢:٣١٦. وفي حاشية ت عن التواتي: أصله ناشئ فخفف الهمزة وحذفت.

(٤) سقطت من ط.

(٥) شرح المفصل لابن الحاجب.

(٦) اللسان والتاج (هلك). وانظر بيتًا لابن جذل الطعان في شرح المفصل ٥:٥٦ واللسان والتاج (هلك). وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: ورد صفة لمذكر عاقل في مثل. والأمثال لا تغير.

(٧) زاد في س: أي.

(٨) في :٢٠٨.

(٩) المقتضب ٢:٢١٧.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) سقطت «لا» من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي: ويعني: والشعر لا يقاس عليه.

(١٢) في ١:٢٠٨.

وأجاز الأصمعيّ أن تُجمع هذه الصفة[١] جمع الاسم بالحمل عليه.[٢]

٨٢٢ ـ وبـ«فَعائلَ»، اجمَعَنْ «فَعالَهْ» وشَبِهَهُ ذا تاءٍ، أو مُزالَهْ[٣]

من أمثلة جمع الكثرة «فَعائلُ». وهو لكل رُباعيّ[٤] مؤنّث بمَدّة قبل آخره، مختومًا بالتاء أو مُجرّدًا[٥] منها. وإلى هذا الضابط أشار بقوله: و«شبهه»، فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء، وخمسة بلا تاء:

فالتي بالتاء «فَعالةٌ» نحو: سَحابةٌ وسَحائبُ، و«فِعالةٌ» نحو: رِسالةٌ ورَسائلُ، «وفُعالةٌ» نحو: ذُؤابةٌ وذَوائبُ،[٦] و«فَعُولةٌ» نحو: حَمولةٌ[٧] وحَمائلُ، و«فَعِيلةٌ» نحو: صَحيفةٌ وصَحائفُ.[٨]

والتي بلا تاء «فَعالٌ» نحو: شَمالٌ[٩] وشَمائلُ، و«فِعالٌ» نحو: شِمالٌ[١٠] وشَمائلُ، و«فُعالٌ» نحو: عُقابٌ وعقائبُ، و«فَعُولٌ» نحو: عَجوزٌ وعَجائزُ، و«فَعِيلٌ» نحو: سَعِيدٌ علَم امرأة. قال في «شرح الكافية»:[١١] وأمّا «فعائل» جمع «فَعِيلٍ» من هذا القبيل فلم يأت في اسم جنس، فيما أعلمُ،[١٢] لكنّه بمقتضى القياس[١٣] لعلَم مؤنّث كسَعائدَ جمع «سعيد» اسمَ امرأة.[١٤]

---

(١) س: الصفات.

(٢) انظر الخزانة ١:٩٩ ـ ١٠٠ والتاج (قرأ) والنحو الوافي ٤:٤٨٩. وفي حاشية ت عن التواتي أن ما نقل عن المبرد يعني الجواز في الضرورة، وما نقل عن الأصمعي يعني الجواز في الشعر والنثر.

(٣) بفعائل أي: على فعائل، متعلقان بحال من فعاله. واجمعن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة. والواو: بمعنى أو. وشبهه: ما يشبهه في الهيئة من حيث عدد الأحرف وزيادة مد بعد العين. والهاء: ضمير يعود على «فعاله» باعتباره وزنًا. وذا: حال من «فعاله» أو شبهه. ومزاله: مزالها، أي: محذوفها، معطوف على ذا. والهاء أصلها «ها» حذفت ألفها وسكنت للوقف. وهي في محل رفع نائب فاعل لاسم المفعول مزال. والتقدير: مزالةً تاؤه. فالإضافة لفظية والتنوين منوي. وقد حذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) الرباعي: الذي عدد حروفه أربعة عدا التاء. وهو الثلاثي المزيد فيه حرف.

(٥) س: ومجردًا.

(٦) أصل ذوائب «ذآئب» أبدلت الألف الثانية همزة وحركت بالكسر فصار «ذآئب». استثقلت الهمزتان بينهما ألف منتهى الجموع، فأبدلت الأولى واوًا.

(٧) الحمولة: ما يحمل عليه من بعير وحمار.

(٨) فاته «فُعولة» نحو: عُمولة وعمائل.

(٩) في حاشية ح: الريح التي تهب من ناحية القطب الشمالي.

(١٠) الشمال: مقابل اليمين.

(١١) ص١٨٦٦ ـ ١٨٦٧.

(١٢) كذا. وقيل: ضمير وضمائر، وأفيل وأفائل، ونظير نظائر، وكريه وكرائه، وحرير وحرائر، وحليل وحلائل، ووصيد ووصائد، وأكثرها أسماء أجناس وليست لمؤنث كما سيذكر المرادي ويندّر، وقد نقلت عن مشتقات في الأصل.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن الأعلام إذا جمعت منكرة صارت كعقاب وشمال من أسماء الأجناس.

(١٤) فاته أيضًا «فُعول» نحو: دُخول وجلوس وقعود وقدوم. وهي مصادر، إذا أريد بكل منها الاسمية دون الحدث جاز جمعها. الكتاب ٢:٩٩ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٠٤.

تنبيهات:

الأوّل: شرط هذه المُثل المجرّدة من التاء أن تكون مؤنّثة. فلو كانت مُذكّرة لم تُجمع على «فَعائل» إلّا نادرًا، كقولهم: جَزُورٌ[١] وجَزائرُ، وسَماءٌ[٢] وسَماءٍ. قال:[٣]

* سَماءُ الإلَهِ، فَوقَ سَبعِ سَمائيا *

ووَصِيدٌ[٤] ووَصائدُ.

الثاني: قال في «التسهيل»:[٥] ولفَعولةَ وفَعالةَ وفِعالةَ وفُعالةَ أسماءً. فشرطَ الاسميّة في غير «فَعِيلةَ»، وأخلّ باشتراطها هنا. وأمّا «فَعِيلةُ» فشرطَ فيها[٦] ألّا تكون بمعنى «مَفعولةَ»، احترازًا من:[٧] جَريحة وقَتيلة ونحوهما، فلا يقال: جَرائحُ ولا قَتائلُ.[٨] وشذّ قولهم: ذَبيحةٌ وذَبائحُ، ونحوها.

الثالث: ظاهر كلامه اطّراد «فَعائلَ» في هذه الأوزان الخمسة، مختومةً بالتاء أو مُجرّدةً[٩] منها، كما هو ظاهر «الكافية».[١٠] وقال في «التسهيل»[١١] بعد ذكره[١٢] فَعُولةَ وفَعالةَ وفِعالةَ وفُعالةَ: وإن خلَونَ من التاء، مع انتفاء التذكير،[١٣] حُفظ فيهنّ. وأحقّهنّ به «فَعُولٌ». انتهى. وأمّا «فَعِيلٌ» فلم يذكره في «التسهيل»[١٤] لأنّه لم يُحفظ فيه «فَعائلُ» كما تقدّم. وهذا يدلّ على

---

(١) الجزور هنا: البعير المجزور. فهو مذكر.

(٢) السماء هنا: المطر أو العشب. فهو مذكر. وانظر الإتحاف ٢:٣١٧.

(٣) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت، صدره:

لَهُ ما رأتْ عَينُ البَصِيرِ، وفَوقَهُ

ديوانه ص٧٠ والكتاب٢:٥٩ والخزانة ١:١١٨. يذكر ملك الله سبحانه. والسماء هنا: العرش. والسمائي: الفعائل. فالهمزة بدل من الألف، والياء بدل من الهمزة للتخلص من اجتماع همزتين في الطرف من منتهى الجموع. والاستشهاد بأوله على لغة من ذكّر السماء. قال أبو حيان: ولمذكر على «فَعول» جزور وجزائر، و«فَعال» سماء و«سمائي» في قول من ذكّر السماء. الارتشاف ١:٢١٠.

(٤) الوصيد: فناء الدار. فهو مذكر.

(٥) ص٢٧٨.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) زاد في س و ح: نحو.

(٨) ت س: وقتائل.

(٩) فيما عدا الأصل: ومجردة.

(١٠) شرح الكافية الشافية ص١٨٦٣ ـ ١٨٦٤.

(١١) ص٢٧٨.

(١٢) فيما عدا الأصل: بعد ذكر.

(١٣) سقط «مع انتفاء التذكير» من ط و ت، ثم ألحق بحاشية ت. وفي الحاشية عن التواتي: كالأمثلة المتقدمة. وهي شمال وعقاب وعجوز وغير ذلك.

(١٤) بل ذكره فقال: وقد يثبت لـ «فعيل». ص٢٧٨.

أنّ «فَعائلَ» غير مُطّرد في هذه الأوزانِ المُجرّدة. وتبعه في «الارتشاف».[١]

الرابع: ذكر في «التسهيل» أنّ «فَعائلَ»[٢] أيضًا لنحو: شَمْألٍ[٣] وجُرائضٍ وقَرِيثاءَ وبَراكاءَ وجَلُولاءَ وحُبارَى وحَزابِية، إن حُذف ما بعد لا ميمهما. يعني: حُبارى وحَزابيةٌ.[٤] واحترز من أن يُحذف أوّل الزائدين. فيُجمعان[٥] حينئذ على «الفَعالي». فتقول، إن حذفتَ ما بعد اللام: حَبائرُ وحَزائبُ، وإن حذفتَ الأوّل:[٦] «حَبارِيْ» و«حَزابِيْ».[٧]

٨٢٣ ـ وبـ«الفَعالِي»، و«الفَعالَى»، جُمِعا صَحراءُ والعَذراءُ، والقَيسَ اتبَعا[٨]

من أمثلة جمع الكثرة «الفَعالِي» بالكسر و«الفَعالَى» بالفتح، ولهما اشتراك وانفراد. فيشتركان في أنواع: **الأوّل**:[٩] «فَعْلاءُ» اسمًا[١٠] نحو: صَحراءُ وصَحارٍ وصحارَى.[١١] **والثاني**: «فَعْلَى» اسمًا نحو: عَلقَى[١٢] وعَلاقٍ وعَلاقَى. **والثالث**: «فِعْلَى» اسمًا نحو: ذِفرَى[١٣] وذَفارٍ ودَفارَى. **والرابع**: «فُعْلَى» وصفًا لا أُنثى «أفعَلَ»[١٤] نحو: حُبلَى وحَبالٍ

---

(١) بل ذكره أيضًا، فقال: وعلى «فعيل» كوصيد ووصائد وسليل... في ١: ٢١٠. وقد تابع الأشموني وهمَ المرادي.

(٢) ت ح: فعائلاً.

(٣) سقطت من ط. والشمأل: ريح الشمال. وفي حاشية ت أن الجرائض: الجمل الكثير الأكل، والقريثاء: نوع من التمر، وجلولاء: قرية بناحية فارس، والبراكاء: الثبات في الحرب والجزع. وعن التواتي أن جلولاء قرية في البحرين. والحبارى: ضرب من الطير. والحزابية: الغليظ القصير.

(٤) سقط «إن حذف... وحزابية» من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(٥) أراد: فهما يجمعان. ط: فيجمعا.

(٦) زاد في س: قلت.

(٧) في النسخ: «حبار وحزاب». ط: حباريّ وحزابيّ.

(٨) الباء: بمعنى على، تتعلق بحال من صحراء والعذراء. واتبع القيس أي: أجر القياس في ذلك. والألف في «جمعا» للإطلاق. وصحراء: نائب فاعل. والقيس: القياس، مفعول به قدم. والألف في «اتبعا» بدل من نون التوكيد في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) زاد في ط: أن يكونا.

(١٠) أي: اسم ذات.

(١١) ويجوز أن يحمل على هذا قولهم: أشياء وأشايا وأشاوى. وفيهما قلب مكاني وإعلال وحذف. فأصلهما: شَيائيّ. كما سيذكر المرادي في التنبيه الثالث، قلب فصار: أشايِيّ، كما ذكر الفيروزآبادي، ثم صار مثل: الصحاري والصحارى. ت ح: «نحو صحراء وصحارى وصحار». وكذلك قدم وأخر فيما يلي. س: كحصراء وصحارى.

(١٢) ومن ذلك: حَولَى وحَوالٍ وحَوالَى. والعلقى: ضرب من النبات.

(١٣) الذفرى: موضع خلف الأذن يتعرق كثيرًا.

(١٤) ط: «لأنثى أفعل». والأشموني: «لا لأنثى أفعل». وعلق عليه الصبان ٤: ١٤٣. وفي حاشية ت عن التواتي: «كأحمر حمراء». وتحته: «وأحمر حمراء في كلامه تمثيل للمنفي». يريد أن هذا مما نفاه المرادي لأن هذين الجمعين لغيره. وكل ما مضى أوهام على أوهام، لأن «أفعل» هنا هو اسم التفضيل، والمراد ألا تكون «فُعلى» أنثى «أفعل» هذا. نحو: كُبرى وعُظمى. انظر الهمع ٢: ١٧٩.

وحَبالَى.(١) **والخامس**: نحو: عَذراءُ. قالوا: عَذارٍ وعَذارَى.

وظاهر قوله «والقَيسَ اتبَعا» أنّ «فَعالِيَ» و«فَعالَى» مقيسان في نحو: عَذراءُ، كما أنّهما مقيسان في نحو: صحراءُ. ويؤيّد ذلك قولُه في «شرح الكافية»:(٢) «وكذلك ما أشبههما». ثمّ يحتمل أن يُريد بنحو «عَذراءُ» ما كان على «فَعْلَى»(٣) صفةً مُطلقًا، أو صفة خاصّة بالمؤنّث.(٤) وهذا أقرب. وقال الشارح:(٥) ويشترك «فَعالِي» و«فَعالَى»(٦) فيما كان على «فَعْلاءَ» اسمًا نحو: صَحراءُ، أو صفةً نحو: عَذراءُ، فسوّى بينهما ولم يُقيّد الصفة.

ثمّ الظاهر بعد هذا ما ذكره في «التسهيل»،(٧) وهو أنّ «فَعالَى» يُحفظ في نحو: عَذراء، وأنّ «الفَعالِي» يُشاركه فيه. فاتّضح أنّهما غير مقيسين في «فَعْلاءَ» صفةً، ويشتركان أيضًا في جمع «مَهْرِيّ».(٨) قالوا: مَهارٍ ومَهارَى.(٩) ولا يُقاس عليهما.(١٠) وسوّى في «التسهيل» بين عَذراء ومَهْرِيّ.

وينفرد(١١) «فَعالِي» بالكسر، بنحو:(١٢) حِذرِيةٌ وسِعلاةٌ وعَرقُوةٌ(١٣) والمأقي، وبما(١٤) حُذف أوّل زائديه من نحو:(١٥) حَبَنطًى وعَفَرنًى وعَدَولَى وقَهَوباةٌ وبُلَهنيةٌ وقَلَنسُوةٌ وحُبارَى.

---

(١) ومثله اسمًا: الفُتيا جمعها الفتاوي والفتاوَى. المصباح المنير والتاج (فتو). وقد قلبت الواو ياء في المفرد لأنه اسم لا صفة كالدنيا، ثم ردت في الجمع رجوعًا إلى الأصل. أو يقال: شذ الجمع بالواو وكما شذ قولهم: هدية وهداوى، وأشياء وأشاوى. والوجه الأول أولى.

(٢) ص١٨٦٨.

(٣) ط: «فعلاء». وفي حاشية ت عن التواتي أن الصفة المطلقة نحو: حمراء وبيضاء، والصفة الخاصة بالمؤنث نحو: عقلاء ورتقاء وقرناء. وكله وهم على وهم، لأن «فعلاء» قيد قبلُ بالاسمية في هذا الجمع، وما ذكر من الصفات جمعه سالم لا تكسير.

(٤) نحو: شاة حرمى وشياه حرامى، وامرأة وحمى ونساء وحامى. والصفة المطلقة نحو: سكرى وسكارى، وعطشى وعطاشى. انظر الارتشاف ١:٢٠٩ والتاج (سكر) والهمع ٢:١٧٩.

(٥) ص٧٨١. ح: فقال الشارح.

(٦) ت: فعالى وفعالي.

(٧) ص٢٧٦ - ٢٧٧.

(٨) في حاشية ت: واحد الإبل المَهرية. وهي نجيبة تنسب إلى بني مهرة بن حيدان.

(٩) ت: مهارى ومهاري.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لا يقاس نحو: تركيّ وزنجيّ وكرسيّ، بتشديد الياء في الثلاثة.

(١١) ت س: وتنفرد.

(١٢) في حاشية ت أن الحذرية قطعة من الأرض، ومأقي العين طرفها الذي يلي الأنف. والسعلاة: أنثى الغيلان. والعرقوة: خشبة معترضة على رأس الدلو.

(١٣) في النسخ: «وترقوة». والترقوة: عظمة مشرفة بين ثغرة النحر والعاتق.

(١٤) س ط: «وربما». ح: فيما.

(١٥) الحبنطى: العظيم البطن. وفي حاشية ت أن العفرنى الأسد لشدته، وعدولى قرية بالبحرين. والقهوباة: سهم صغير. والبلهنية: السعة في العيش. والقلنسوة: ما يلبس على الرأس. والحبارى: ضرب من الطير.

وندر في:(١) أهلٍ وعشرين(٢) ولَيلةٍ وكِيكةٍ. وهي البيضة.

وينفرد(٣) «فَعالَى» بالفتح، بوصف على «فَعْلانَ» أو «فَعْلَى» نحو: سَكرانُ وسَكرَى، وغَضبانُ وغَضبَى. فتقول: سَكارَى وغَضابَى. ولا يقال: «سَكارِي» و«غَضابِي»(٤) بالكسر. وورد محفوظًا في ألفاظ أُخر نحو: حَبِطٌ(٥) وحَباطَى.

واعلم أنّ جمع «فَعْلانَ» و«فَعْلَى» على «فُعالَى»(٦) بضمّ الفاء راجح على «فَعالَى» بفتحها.

تنبيهات:

الأوّل: إنّما لم يذكر هنا ما ينفرد به «فَعالِي» من نحو «حِذرِية» وما بعدها،(٧) لأنّه يُستفاد من قوله بعدُ:(٨)

* وبـ «فَعالِلَ»، وشِبهِهِ، انطِقا *

وسيأتي بيانه. ولكنّه أخلّ بـ «فُعالَى» بضمّ الفاء فلم يذكره.(٩)

الثاني: قالوا في جمع صحراء وعذراء: صحارِيُّ وعذارِيُّ، أيضًا بالتشديد: فصار لكلّ منهما ثلاثة جُموع: فَعالَى و«فَعالِي» وفَعالِيُّ.

الثالث: اعلم أنّ «فعاليّ» بالتشديد هو الأصل في جمع(١٠) «صحراء» ونحوها، وإن كان محفوظًا لا يُقاس عليه، وإنّما يجيء غالبًا في الشعر. وإنّما قلنا: «إنّه(١١) الأصل» لأنّك إذا جمعتَ «صحراء» أدخلتَ بين الحاء والراء ألفًا، وكسرتَ الراء كما كسرتَ(١٢) ما بعد ألف الجمع في كلّ موضع نحو: مَساجِد، فتقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها، وتقلب الثانية التي هي(١٣) للتأنيث أيضًا ياء، ثمّ تُدغم الأُولى فيها. ثمّ إنّهم آثروا التخفيف، فحذفوا

---

(١) يقال في الجمع: أهالٍ وعشارٍ وليالٍ وكياكٍ. ومنه أراضٍ.

(٢) س: وعشر.

(٣) ت س: «وتنفرد». ومما ينفرد به سماعًا: يتيم ويتمى ويتامى، وأيّم وأيمى وأيامى على مذهب سيبويه، وطاهر وطهارى.

(٤) س ح: «سكار وغضاب». ويجمع على فعالى نحو: وحمى ووحامى، وحرمى وحرامى.

(٥) الحبط: البعير المتنفخ البطن لوجع.

(٦) نحو: كُسالى وسُكارى. وفي حاشية ت عن نسخة: «كقُدامَى». وهو سهو لأن مفرده على «فعيل» لا على «فعلان». ومثله: أُسارى، وإن كان الأول بمعنى الفاعل، وهذا بمعنى المفعول.

(٧) س: وما بعده.

(٨) في البيت ٨٢٥.

(٩) ح: فلم يذكرها.

(١٠) زاد في ت: نحو.

(١١) زاد في حاشية ت: هو.

(١٢) ط: تكسر.

(١٣) سقطت من ط. وأراد بالثانية الهمزة لأنها عند الجمهور ألف التأنيث في الأصل أبدلت همزة لئلا يلتقي ساكنان. الكتاب ١:١٠ وسر الصناعة ص٨٣ ـ ٨٧ والممتع ص٣٢٩ ـ ٣٣١ وشرح الشافية ١:١٩٤ وشرح الملوكي ص٢٦٧ ـ ٢٧٠ =

إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال «الصحارِي» بالكسر، ومن حذف الأُولى قال «الصحارَى» بالفتح. وإنّما فتح الراء وقلب الياء ألفًا لتسلم من الحذف عند التنوين. فظهر بهذا أنّ الأصل: الصحاريّ، ثم الصحاري، ثم الصحارَى.(١) والله أعلم.(٢)

٨٢٤ ـ واجعَلْ «فَعاليَّ» لِغَيرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ، كالكُرسِيِّ، تَتبَعِ العَرَبْ(٣)

من أمثلة جمع الكثرة «فَعاليُّ». وهو لثلاثيّ ساكن العين مزيد(٤) آخره ياء مُشدّدة، لغير تجديد نسب، نحو: كُرسِيٌّ وكَراسِيُّ، وبَرْدِيٌّ وبَرادِيُّ. واحترز بقوله «لغيرِ ذِي نَسَب جُدِّدَ» من نحو: بِصريّ. فلا يقال: بَصارِيّ. وعلامة النسب المُتجدّد(٥) جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعور(٦) به قبل سقوطها.

تنبيهات:

الأوّل: قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقيّ، ثمّ يكثر استعمال ما هي فيه حتّى يصيرَ(٧) النسب منسيًّا أو كالمنسيّ، فيُعاملَ الاسم معاملة ما ليس منسوبًا، كقولهم: مَهْرِيٌّ ومَهارِيُّ. وأصل المَهريّ بغير ياء، منسوب(٨) إلى مَهْرةَ قبيلةٍ من قبائل اليمن، ثمّ كثر استعماله حتّى صاد اسمًا للنجيب من الإبل.

الثاني: ذكر في «التسهيل»(٩) أنّ هذا الجمع أيضًا لنحو: عِلباءٌ وقُوباءٌ وحَوْلايا،(١٠) فتقول

= وشرح المفصل ٥: ٥٨ والخزانة٣٢٤ ـ ٣٢٦. وقد شبهها بعض النحاة بلام الكلمة لزيادة ألف قبلها مثل سحاب وسرداب وغربال ـ شرح الشافية ١: ١٦١ ـ فوهم الأشموني وزعم أن صحراء وزنها «فَعلال»، فتعقبه الصبان في ٤: ١٤٤.

(١) سقط «فظهر... الصحارى» من ط. وفي حاشية ت عن التواتي إن الأول ليس فيه حذف، والثاني حذفت ياؤه الثانية، والثالث حذفت منه الأولى وقلبت الثانية ألفًا. وهذا توجيه لجميع صيغ منتهى الجموع، كلها تختلف بحركاتها باختلاف صيغها.

(٢) هذه الجملة ليست في النسخ.

(٣) اجعل: صير، مفعوله الأول فعالي، والثاني متعلّق: لغير. وجملة جدد: صفة لنسب. وتتبع: توافق في الكلام، مجزوم بشرط أي: إن تجعل تتبع. ولغير ذي نسب أي: جمعًا لغير المنسوب بزيادة ياءي النسب. وجدد أي: ألحق بالكلمة مجددًا للنسب. والنفي بـ «غير» منسحب على الوصف بهذه الجملة، لأن توجيه النفي إلى مقيّد بوصف يصدق بنفيهما معًا، أو بنفي المقيّد وحده. فالمعنى: لغير منسوب جديد فيه النسب، أي لما في آخره علامة النسب قديمة ملازمة لا تفارقه، ولغير منسوب أصلاً. والكاف: حال من غير. فالكرسي مثال للأول. ومثال الثاني: علباء وصحراء. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٤) ح: مزيدًا.

(٥) ح: المجدد.

(٦) س: مشعر.

(٧) سقطت من ت صفحة، فخرم النص من هنا حتى «كلب وكليب».

(٨) انظر الإتحاف ٢: ٣١٨. وفي ط والأشموني: وأصله البعير المنسوب.

(٩) ص٢٧٧.

(١٠) العلباء: عصب ممتد في العنق. والقوباء: داء يتقشر منه الجلد، وكان عالج بالريق. وحولايا: قرية في النهروان. س: وحولياء.

فيها:[١] عَلابيٌّ وقَوابيٌّ وحَواليٌّ. قال:[٢] ويُحفظ في نحو: صَحراءُ وعَذراءُ وإنسانٌ وظَرِبانٌ.[٣] قلتُ:[٤] أمّا: صحراءُ وعَذراءُ، فقالوا فيهما: صَحارِيُّ وعَذارِيُّ بالتشديد. وتقدّم التنبيه على أنّه الأصل، مع أنّه لا يُقاس عليه.[٥]

وأمّا: إنسانٌ وظَرِبانٌ، فقالوا فيهما: أناسِيُّ وظَرابِيُّ، وأصلهما: أناسِينُ وظرابِينُ، والياء فيهما بدل من النون. وزعم ابن عُصفور[٦] أنّ هذا البدل في «أناسيّ» لازم، ورُدّ بأنّ العرب قالت: أناسينُ، على الأصل. قال الشاعر:[٧]

أهلًا بأهلٍ، وبَيتًا مِثلَ بَيتِكُمُ وبالأناسِينِ أبدالَ الأناسِينِ

قال[٨] في «التذييل والتكميل»: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ الياء في «أناسيّ» ليست بدلًا، وأنّ أناسيَّ جمع إنسيّ، وأناسينَ جمع إنسان، لكان قد[٩] ذهب إلى قول حسن، واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول «إنسيٌّ» في معنى: إنسان. قال الشاعر:[١٠]

فلَستَ لإنسيٍّ، ولٰكِنْ لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ، مِن جَوِّ السَّماءِ، يَصُوبُ

فكما قالوا:[١١] بُختيٌّ وقُمْريٌّ وبَخاتِيُّ وقَمارِيُّ. كذلك[١٢] قالوا: إنسِيٌّ وأناسِيُّ. انتهى.[١٣]

قلتُ: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسِيّ جمعَ إنسان لا جمعَ إِنسيّ أنّ ياءه للنسب، فليست كياء كرسيّ.[١٤] قال في «شرح الكافية»:[١٥] ولو كان أناسِيُّ جمع إنسِيّ لقيل في جمع جِنّيّ: جَنانِيُّ، وفي جمع تُركِيّ: تَراكِيُّ. انتهى.

وحُكي في جمع إنسان أيضًا: أناسِيةٌ، بتعويض تاء التأنيث من الياء المحذوفة، كما قالوا:

---

(١) سقطت من س.
(٢) سقط «فتقول... قال» من ط.
(٣) الظربان: دويبة تشبه الهر. وزاد في ح: فإن.
(٤) س: فإن قلت.
(٥) سقطت من ح. وانظر آخر شرح البيت ٨٢٣.
(٦) الممتع ص٣٣٢.
(٧) العيني ٤: ٥٣١. والأبدال: جمع بدل، معطوف أيضاً على «أهلاً». وبالأناسين: معطوفان على بأهل. س ح: وبالأناسيّ.
(٨) أي: أبو حيان.
(٩) سقطت من س.
(١٠) علقمة الفحل. ديوانه ص١٣٢ والكتاب ٢: ٣٧٩ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٩٠ والارتشاف ٣: ٢٧٤ والعيني ٤: ٥٣٢ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٧. ويصوب: يهبط. ط: ولستُ.
(١١) البختي: البعير الخراساني. والقمري: ضرب من الحمام مطوق.
(١٢) س: فكذلك.
(١٣) سقطت من س و ح.
(١٤) ح: كياءي الكرسي.
(١٥) ص١٨٧٠.

زنادقة. وحكى أهل التصريف أيضًا إبدال نونه الأُولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا: إيسانٌ، وجمعه: أياسِينُ.(١)

وأمّا «ظَرابِيُّ» فذكر بعض أهل التصريف أنّ الإبدال فيه لازم. وليس كذلك، لأن من العرب من يقول «ظَرابِينُ» على الأصل. ذكره في «شرح الكافية».(٢) وحكى. أبو القاسم السعديّ وغيره أنه يقال:(٣) ظَرِباءُ، لغة في ظربان. قيل: فيحتمل أن تكون ظَرابِيُّ جمعًا لظَرِباءَ، وتكون الياء بدلًا من همزة التأنيث، كما قالوا في(٤) صحراءَ: صَحارِيُّ.

[تكسير الثلاثي فصاعداً]

الثالث: هذا آخر ما ذكره في هذا النظم،(٥) من أمثلة تكسير الثلاثيِّ المُجرّد، والمزيدِ فيه غيرُ المُلحِقِ والشبيهِ به،(٦) وجملتها أحد وعشرون بناء: فُعْلٌ كحُمْر،(٧) وفُعُلٌ كقُذُل، وفُعَلٌ كغُرَف، وفِعَلٌ كفِرَق، وفُعَلةٌ كرُماة، وفَعَلةٌ ككَمَلة،(٨) وفَعْلَى كقَتلَى، وفِعَلةٌ كدِرَجة، وفُعَّلٌ كعُذَّل، وفُعّالٌ كعُذّال، وفِعالٌ ككِعاب، وفُعُولٌ كَلُبُود، وفِعْلانُ نحو: غِلمان،(٩) وفُعْلانٌ كظُهْران، وفُعَلاءُ ككُرَماء،(١٠) وأفعِلاءُ نحو: أولِياء، وفَواعِلُ كخَواتِم، وفَعائلُ نحو: رَسائل،(١١) وفَعالِي كصَحارِي، وفَعالَى كصَحارَى،(١٢) وفَعالِيُّ ككَراسِيّ.

وزاد في «الكافية»(١٣) ثلاثة أبنية: فُعالَى وفَعِيلٌ وفُعالٌ. أمّا «فُعالَى» فنحو: سُكارَى. وهو لوصف على «فَعْلانَ» و«فَعْلَى»، وتقدّم(١٤) ذكره وأنّه يُرجّح على «فَعالَى» بفتح الفاء في هذين الوصفين.(١٥) وأمّا «فُعال» بضمّ الفاء فقيل: هو اسم جمع،(١٦) كقولهم في

---

(١) ط: إنسان وجمعه أناسين.

(٢) ص١٨٦٩.

(٣) انظر التصريح ٢: ٣١٥ والتاج (ظرب).

(٤) زاد في ط: جمع.

(٥) س: في التسهيل.

(٦) غير نائب فاعل اسم المفعول «المزيد». يعني: الاسم الذي زيد فيه حرف غير ملحق نحو: صيرف وجدول. والشبيه: معطوف على الملحق. يعني: وغير الشبيه بالملحق في نحو: إصبع. وهذان القيدان في الغالب، لأنه ورد نحو: جوهر وعلقى. الصبان ٤: ١٤٥.

(٧) س: «كحجر». ط: كخمر.

(٨) س ح: كبررة.

(٩) ح: كغلمان.

(١٠) س ح: «كندماء». ط: نحو كرماء.

(١١) س ح ط: كرسائل.

(١٢) س: وفعال كصحار.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص١٨٦٧ و١٨٨٣.

(١٤) في شرح البيت ٨٢٣.

(١٥) س ح: الموضعين.

(١٦) أي: لأنه ليس جمعًا قياسيًّا. فمنه تَوءم وتُؤام، ورِخل ورُخال، وبُراء وظُماء ولُباب وعُراق ورُباب وثُناء ولزام وظُهار. التاج (رخل) و(ظأر). س ح: وأما فعيل وفعال بضم الفاء هو جمع.

«ظئر»[1] وظُؤار، بالضمّ. وقيل: هو جمع.[2] وأمّا «فَعِيل» و«فُعال» بضمّ الفاء، نحو: عَبِيد وظُؤار جمع ظئر،[3] ففيهما خلاف. ذكر بعضهم أنّهما اسما جمع على الصحيح. وقال في «التسهيل»:[4] الأصّح أنّهما مثالا تكسير، لا اسما جمع.

فإن ذُكِّر «فَعِيلٌ» كغَزِيّ[5] فهو اسم جمع. وقال[6] في «شرح الكافية»:[7] وما كان على وزن «فَعِيل» فهو جمع[8] إن أُنّث كعَبِيد وحَمِير، واسم جمع إن ذُكّر ككَلِيب وحَجِيج.

قلتُ: ففي «فُعال» قولان مُتقابلان، وفي «فَعِيل» قولان: أحدهما: أنّه اسم جمع مُطلقًا. والثاني: التفصيل. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنّه جمع تكسير مُطلقًا. قال ابن الخبّاز: قد كسّروا على «فَعِيل» ثلاثة أبنية: فَعْلٌ كعَبدٍ وعَبِيدٍ، وكلبٍ وكَلِيبٍ، ورَهنٍ ورَهِينٍ، وفَعَلٌ كبَقَر وبَقِيرٍ، وفِعْلٌ كضِرسٍ وضَرِيسٍ، وهو قليل لأنّه أشبه بالآحاد.[9] انتهى. فلم يُفرّق بين[10] عَبِيد وكَلِيب، كما ترى، وكذا[11] قال في «الصحاح»:[12] والعبدُ خلاف الحُرّ، والجمع عَبِيدٌ مثل[13] كلب وكَلِيب. وهو جمع عزيز.[14]

وذكر في «الكافية»[15] أيضًا من جُموع التكسير «فِعْلَى»، ولم يُسمع منه إلّا لفظان: حِجْلَى جمع حَجَل،[16] وظِرْبَى جمع ظَرِبان.[17] قال: ومذهب ابن السرّاج أنّه اسم جمع. وقال الأصمعيّ: الحِجلى لغة في الحَجَل.

وذهب الأخفش إلى أنّ نحو: رَكْب وصَحْب،[18] جمع تكسير، ومذهب سيبويه[19] أنّه

---

(1) الظئر: الناقة تعطف على ولد غيرها.
(2) سقط «وأما فعال... هو جمع» من ط.
(3) سقط «جمع ظئر» من س و ح.
(4) ص٢٧٤.
(5) سقطت من ط. والغزي: جمع غازٍ.
(6) سقطت الواو من س ح.
(7) ص١٨٨٥.
(8) انظر المسألة السادسة من خاتمة هذا الباب ص٣٢٤ ـ ٣٢٨.
(9) س ح: الآحاد.
(10) س: في.
(11) س ح: وهكذا.
(12) ص٥٠٢.
(13) ينتهي هنا الخرم في ت.
(14) العزيز: النادر.
(15) شرح الكافية الشافية ص١٨٤٥.
(16) الحجل: ضرب من الطير.
(17) الظربان: دويبة كالهرة. وانظر قول المتنبي للفارسي في الإتحاف ٢: ٣١٨ ـ ٣١٩.
(18) في النسخ: أن ركبًا وصحبًا.
(19) الكتاب ٢: ٢٠٣.

اسم جمع. وهو الصحيح لأنّه يُصغّر على لفظه.(١)

وذهب الفرّاء إلى أنّ كُلّ ماله واحد مُوافق في أصل اللفظ،(٢) نحوَ: تَمرٌ وغَمامٌ،(٣) جمع تكسير. وليس بصحيح.(٤)

٨٢٥ ـ وبـ «فَعالِلَ»، وشِبهِهِ، انطِقا   في جَمعِ ما فَوقَ الثَّلاثةِ ارتقَى(٥)

من أمثلة جمع الكثرة «فَعالِلُ» وشِبهُه. والمُراد بشِبهه ما يماثله في العِدّة والهيئة،(٦) وإن خالفه في الوزن نحو: مَفاعِلُ وفَياعِلُ.(٧)

أمّا «فَعالِل» فيُجمع عليه كُلّ ما زادت أُصوله على ثلاثة. وأمّا شِبهه فيُجمع عليه كُلّ ثلاثيّ مزيد إلّا ما أخرجه بقوله:(٨)

٨٢٦ ـ مِن غَيرِ ما مَضَى،

وهو باب: كُبرَى وسَكرَى وأحمرُ وحمراءُ ورامٍ وكاهِلٌ ونحوها، لأنّ هذه قد استقرّ تكسيرها على ما تقدّم بيانه.(٩)

تنبيـه: شمل قوله «ما فوق الثلاثة» الرباعيّ وما زاد عليه:

أمّا الرباعيّ(١٠) فإن كان مُجرّدًا جُمع على «فَعالِل» نحو: جَعفرٌ وجَعافِرُ، وبُرثُنٌ وبَراثِنُ.(١١) وإن كان بزيادة جُمع على شِبه «فَعالِل»، سواء كانت زيادته للإلحاق(١٢)

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن جمع الكثرة يصغر مفرده ثم يجمع جمع سلامة، لأنه صار بالتصغير كالصفة، وجمع القلة واسم الجمع فيصغر لفظهما. قلت: إذا كان لمفرد جمعِ الكثرة جمعُ قلة جاز أن يرد إليه ويصغر على لفظ. نحو: فتيان وفُتيّة، وكلاب وأُكَيلِب.

(٢) زاد في الارتشاف ١: ١٩٣: أو التزم فيه التأنيث نحو: تخمة وتخم. وبهمى وبهم.

(٣) الغمام: السحاب الأبيض، ط: ثمر وثمار.

(٤) ط: وليس بشيء.

(٥) انطق: تكلم. والباء: تتعلق به. وكذلك الحرف: في. والألف في «انطقا»: بدل من نون التوكيد. وفوق: ظرف متعلق بارتقى. يعني: ما زادت حروفه على الثلاثة دون اعتبار تاء التأنيث. وما: اسم موصول مضاف إليه صلته جملة ارتقى.

(٦) العدة: عدد الأحرف. والهيئة أي: توالي الحركات وموقع الألف.

(٧) نحو: مساجد وصياقل. ومن ذلك فَعالِل كسلالم، وأفاعل كأصابع، وتفاعل كتجارب، ويفاعل كيحامد، وفواعل كشوارع، وفعائل كرسائل، وفعالٍ كصحارٍ، وفعائل كقلائس، وفعايل كعثاير، وفعاول كجداول، وفناعل كجنادب، ونفاعل كنراجس، وفعالم كزراقم، وفعالن كرعاشن. وقد تزاد تاء في آخر بعض هذه الأوزان للتعويض من محذوف، أو لإلحاقه بالمفرد، أو لتأنيثه. تصريف الأسماء والأفعال ص٢١٧ ـ ٢٢٢.

(٨) من غير: متعلقان بحال من فاعل ارتقى. وما: اسم موصول مضاف إليه.

(٩) في الأبيات ٧٩٩ ـ ٨٠٤ و....

(١٠) أي: ما كان على أربعة أحرف عدا تاء التأنيث.

(١١) في حاشية ت عن الأصمعي أن البراثن للطير كالأظافر للإنسان.

(١٢) ت س: لإلحاق.

نحو: صَيرَفٌ[١] وصَيارِفُ، وعَلقًى[٢] وعَلاقٍ، أم لغيره نحو: إصبعٌ[٣] وأصابعُ، ومَسجِدٌ ومَساجِدُ، ما لم يكن ممّا تقدّم استثناؤه.

[ما يحذف في جمع التكسير]

وأمّا الخماسيّ[٤] فهو أيضًا إمّا مُجرّد وإمّا بزيادة. فإن كان مُجرّدًا فقد نبّه عليه بقوله:[٥]

وَمِنْ خُماسِيٍّ جُرِّدَ، الآخِرَ انْفِ بالقِياسِ

إذا أُريد جمع الخماسيّ المُجرّد حُذف آخره، ليُتوصَّل بذلك إلى بناء «فَعالِل». فتقول في «سَفَرجَل»: سَفارِجُ. ثمّ إن كان رابعُه شبيهًا بالزائد جاز حذفه وإبقاء الخامس، كما نبّه عليه بقوله:[٦]

٨٢٧ ـ والرّابِعُ، الشَّبِيهُ بالمَزِيدِ، قَدْ يُحذَفُ، دُونَ ما بِهِ تَمَّ العَدَدْ

يجوز حذف الرابع، إذا كان شبيهًا بالمزيد لفظًا أو مخرجًا. فالأوّل نحو: خَدَرنَقٌ،[٧] لأنّ النون من حُروف الزيادة.[٨] والثاني نحو: فَرَزدَقٌ،[٩] لأنّ الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة. فلك أن تقول فيهما: خَدارِقُ وفَرازِقُ، بحذف النون والدال. ولك أن تقول: خَدارِنُ وفَرازِدُ، بحذف الخامس، كما تقدم. وهو الأجود. هذا مذهب سيبويه. وقال المُبرّد:[١٠] لا يُحذف في مثل فرزدق وخدرنق[١١] إلّا الخامس، وخَدارِقُ وفَرازِقُ غلطٌ.[١٢]

تنبيهان:

الأوّل: أجاز الكوفيّون والأخفش حذف ما قبل الرابع.[١٣] كأنّهم رأوا حذف الثالث أسهل، لأنّ ألف الجمع تحلّ محلّه.

---

(١) الصيرف: المحتال في الأمور.
(٢) العلقى: ضرب من الشجر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الصيرف والعلقى ملحقان بجعفر.
(٣) ط: أصبع. (٤) أي: ما كان على خمسة أحرف عدا تاء التأنيث.
(٥) الواو: تعطف جملة «انف» على «انطق». وجرد: صفة لخماسي. وانف: أبعد أي: احذف. ومن والباء: متعلقان به. والآخر: مفعوله المقدم. وقد حذفت الياء الثانية من «خماسيّ» للوقف، وحذفت همزة «آخر» ونقلت حركتها إلى اللام الساكنة قبلها. والمعنى: احذف بقياس مطرد الحرف الأخير من الاسم الخماسي المجرد.
(٦) الشبيه: المشابه. والمزيد: حروف سألتمونيها. والعدد أي: عدد أحرف الكلمة. وما به تم العدد أي: الحرف الأخير وهو الخامس. والرابع: مبتدأ خبره جملة يحذف. ودون: يتعلق بيحذف، مضاف إلى ما. وجملة تم العدد: صلة الموصول.
(٧) في حاشية ت: الخدرنق: العنكبوت.
(٨) يعني أن لفظها من حروف «سألتمونيها»، وإن كانت في الخدرنق أصلية لا زائدة.
(٩) الفرزدق: القطعة من العجين. وهو لقب للشاعر المشهور.
(١٠) الكتاب ٢: ٢١١ والهمع ٢: ١٨١. (١١) ط: في مثل هذا.
(١٢) س: وفرازق بحذف النون والدال خطأ. (١٣) ط: حذف الثالث.

الثاني: منع ابن ولّاد تكسير الخماسيّ البتّةَ. وقال سيبويه: لا يكسّرونها[١] إلّا على استكراه. وقال في «التسهيل»: ويُغني غالبًا التصحيحُ عن تكسير الخماسيّ الأُصول.[٢]

وأمّا الخماسيّ بزيادة فإنّه يُحذف زائده آخرًا كان أو غير آخر نحو:[٣] سِبَطْرَى وسَباطِرُ، وفَدَوكَسٌ وفَداكِسُ، ما لم يكن الزائد من الخمسة حرف لين قبل الآخر، فإنّه لا يُحذف بل يُجمع على «فَعالِيل»[٤] ونحوه، نحو: عُصفورٌ وعَصافيرُ، وقِرطاسٌ وقَراطيسُ، وقِنديلٌ وقَناديلُ. وهذا مفهوم من قوله:[٥]

٨٢٨ ـ وزائدَ العادِي الرُّباعِي، احذِفْهُ، ما لَم يَكُ لَيِّنًا، إثرَهُ اللَّذْ خَتَما

فإن قلتَ: فُهم من استثنائه حرفَ اللِّين أنّه لا يُحذف. ولكن من أينَ يُفهم أنّ واو «عُصفور» وألف «قِرطاس» ونحوهما يُقلبان ياء؟ قلتُ: هذا مفهوم من قاعدة مذكورة في «التصريف»،[٦] لا يُحتاج هنا[٧] إلى النص عليها.

تنبيهان:

الأوّل: شمل قوله «وزائدَ[٨] العادِي الرُّباعِي» نحوَ: قَبَعْثَرَى،[٩] ممّا أصوله خمسة. فهذا ونحوه إذا جُمع[١٠] حُذف منه حرفان: الزائد وخامس الأصول، فتقول فيه: قَباعِثُ.

الثاني: شمل قوله «حرف لين»[١١] ما قبله حركة مُجانسة كما مرّ تمثيله،[١٢] وما قبله حركة

---

(١) في النسخ: «لا يكسرونه». وانظر الكتاب ٢:١١٩ و٣٥٣ والإتحاف ٢:٣١٩.

(٢) هنا ينتهي نص التسهيل.

(٣) السبطرى: مشية فيها تبختر. وفي حاشية ت عن التواتي أن الفدوكس: الأسد.

(٤) ط: مفاعيل.

(٥) العادي: المجاوز. والرباعي: الرباعيّ حذفت ياؤه الثانية للضرورة. والمراد به حرف العلة الساكن. وإثره: بعده. واللذ: الذي. وختم أي: أتم الكلمة وجاء في ختامها. وزائد مفعول به لفعل محذوف على الاشتغال ومضاف. والرباعي: مفعول به لاسم الفاعل العادي، منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء المحذوفة، لا مسكن للتخفيف. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل المقدر: احذف. وحذف نون «يكن» للتخفيف. وإثر: ظرف متعلق بخبر محذوف للمبتدأ اللذ. وجملة ختم: صلة الموصول. وضبط في الأصل بالبناء للمجهول أيضًا، فبعده يقدر: به العادي. فتحذف ضمير العائد مجرورًا على غير قياس. وفي النسخ: «والزائد». وسقط الشطر الثاني من ت. وزاد في العمدة شرطًا آخر فيما قبل الطرف، وهو ألا يكون مدغمًا فيه إدغامًا أصليًا نحو: مصوّر ومصاور. وهذا مستوفى هنا لأن المدغم فيه متحرك فليس بلين. انظر العمدة ص٩٤٠ والصبان ٤:١٤٨.

(٦) كذا. وانظر البيت ٩٥٣ من باب الإبدال والإتحاف ٢:٣١٩.

(٧) سقطت من النسخ. (٨) ت: والزائد.

(٩) في حاشية ت عن المبرد أن القبعثرى هو العظيم الشديد، وألفه لإلحاق الخماسي ببنات الستة. قلت: ليس ثمة سداسي الأصول ليلحق به الخماسي، وهذه الألف ليست للإلحاق. الممتع ص٢٠٦.

(١٠) في النسخ: إذا كسّر.

(١١) في النسخ: «حرف اللين». ط: «ليّنًا». وهذا لفظ الناظم.

(١٢) في النسخ: مثاله.

غير مُجانسة نحو: غُرنَيق[١] وفِردَوس، فتقول فيهما: غَرانِيقُ وفَرادِيسُ. وخرج منه «كَنَهْوَرٌ»[٢] ممّا تحرّك فيه حرف العلّة. فإنّه لا يُقلب[٣] ياء بل يُحذف، فتقول: كَناهِرُ.[٤]

٨٢٩ ـ والسِّينَ والتّا، مِن كَمُستَدْعٍ، أزِلْ إذ، بِبِنا الجَمعِ، بَقاهُما مُخِلْ[٥]

اعلم أنّ الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يُخلّ بقاؤه بمثالَي الجمع ـ أعني «فَعالِل» و«فَعالِيل»[٦] ـ تُوصِّل إليهما بحذفه. فإن تأتّى أحد المثالين، بحذف بعض وإبقاء بعض، أُبقي ماله مزيّة في المعنى أو في اللفظ.[٧] فلذلك تقول في جمع «مُستدعٍ» مَداعٍ، بحذف السين والتاء معًا، لأنّ بقاءهما يُخلّ ببُنية الجمع. وأبقيتَ الميم[٨] لأنّ لها مَزيّةً عليهما لكونها تُزاد لمعنى يخصّ الأسماء. وكذلك تقول في «مُنطلِق» و«مُغتلِم»:[٩] مَطالِقُ ومَغالِمُ. فتُؤثر الميم بالبقاء على النون والتاء، لما تقدّم.[١٠] وإلى هذا[١١] أشار بقوله:[١٢]

٨٣٠ ـ والمِيمُ أَولَى، مِن سِواهُ، بالبَقا

وشمل[١٣] قوله «مِن سِواهُ» صُورتين: إحداهما وِفاقية،[١٤] وهي أن يكون ثاني الزائدين غير

---

(١) الغرنيق: ضرب من طيور الماء.

(٢) فوقها في ت: السحاب. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢٠.

(٣) في النسخ: لا ينقلب.

(٤) زاد في س: وقوله.

(٥) الأبيات ٨٢٩ ـ ٨٣٢ هي غالبًا لتكسير الثلاثي المزيد أكثر من حرف واحد. وأزل: احذف. وإذ: حرف للسببية والاعتراض. والسين: مفعول به مقدم. والكاف: اسم في محل جر بمن. ومن: تتعلق بحال من السين والتا. وحذفت همزة «التاء» و«بناء» و«بقاء» للتخفيف. وبقا: مبتدأ خبره: مخل. وببنا: متعلقان بالخبر. والبناء: الصيغة. وجملة الشطر الثاني اعتراضية بين «أزل» و«احذف» في البيت ٨٣٠. وحذفت اللام الثانية من «مخلّ» للوقف.

(٦) يعني: وما شابههما. وما شابه فعاليل نحو: فعاعيل كدنانير، وأفاعيل كأساليب، وتفاعيل كتماسيح، ومفاعيل كمفاتيح، ويفاعيل كينابيع، وفواعيل كنواعير، وفياعيل كدياجير، وفعاليّ كصحاريّ، وفعاليت كعفاريت، وفعالين كثعابين، وفعاييل كجراييل، وفعاويل كعصاويد، وفناعيل كقناعيس. وقد تحذف الياء قبل الطرف. تصريف الأسماء والأفعال ص٢١٧ ـ ٢٢٢.

(٧) في النسخ: «واللفظ». والمزية في الشيء: صفة مفضلة: يمتاز بها على غيره. والمزية المعنوية في مثل الميم والياء والتاء وهمزة القطع في أول الكلمة. واللفظية في نحو تاء الافتعال والاستفعال ونون الانفعال. وزاد في التسهيل مزية ثالث: ألا يغني حذف الحرف عن حذف غيره نحو واو حيزبون، فتقلب ولا تحذف. حزابين. انظر الأبيات ٨٣٠ ـ ٨٣٢.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: لأن الميم تدل على اسم الفاعل واسم المفعول.

(٩) المغتلم: من اشتدت شهوته للجماع. وإنما يكسَّر إذا سمي به وخرج عن معنى الوصفية. وكذلك ما ذكر من الصفات والمصادر الحقيقية هنا.

(١٠) سقط «وكذلك... لما تقدم» من النسخ.

(١١) ت ح: ولهذا.

(١٢) الميم أي: في أول الكلمة. وأولى أي: أحق وألزم. وسواه أي: غير الميم. والبقا: الثبوت. وحذفت همزة «البقاء» للتخفيف. والميم: مبتدأ خبره أولى. ومن والباء: تتعلقان بأولى.

(١٣) سقطت الواو من النسخ. ط: فشمل.

(١٤) الوفاقية: المتفق عليها. ط: أحدهما وفاقية.

مُلحِق، كنون «مُنطلِق» وتاء «مُغتلِم». والأُخرى خلافيّة، وهي أن يكون الزائد مُلحِقًا نحو: مُقْعَنسِسٌ.[١] فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه[٢] إبقاء الميم، فتقول: مَقاعِسُ. ومذهب المُبرّد إبقاء المُلحِق فتقول: قَعاسِسُ. ورُجّح مذهب سيبويه بأنّ الميم مُصدّرة، وهي لمعنى يخصّ الاسم، فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه[٣]: لا يعني بالأولويّة هنا رُجحان أحد الأمرين مع جوازهما، لأنّ إبقاء الميم فيما ذكر مُتعيّن لكونه أولى، فلا يُعدل عنه.

وقوله:[٤]

والـهَـمـزُ والـيـا مِـثـلُهُ، إن سَـبَـقـا

يعني: أنّ الهمزة والياء مثل الميم، في كونهما أولى بالبقاء، إذا تصدّرا نحو: أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ.[٥] فتقول في جمعهما: ألادُّ ويَلادُّ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدّرهما، ولأنهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى، بخلاف النون فإنّها في موضع لا تدلّ فيه على معنى أصلًا. وإنّما أدغم «ألادُّ» و«يلادُّ» في الجمع رجوعًا إلى القياس.[٦]

تنبيه: تقدّم أنّ المزيّة تكون في المعنى وفي اللفظ، وما[٧] تقدّم من إبقاء الميم والهمزة والياء في المُثل السابقة من المزيّة المعنوية، ولها أمثلة أُخر لا يحتمل ذكرَها[٨] هذا المُختصر.

ومثال المزيّة اللفظيّة قولك[٩] في جمع «استخراج». تَخاريجُ، لأنّ له نظيرًا وهو «تَماثيلُ». ولا تقول:[١٠] سَخاريجُ، لأنّ «سَفاعيل» معدوم. وكذلك مثله مَرمَرِيسٌ،[١١]

---

(١) المقعنسس: المتأخر. وفي حاشية ت: اقعنسس: تأخر إلى وراء.

(٢) الكتاب ٢: ١١٢ والمقتضب ٢: ١٣٥. س: فيه ونحوه.

(٣) سقط التنبيه كله من النسخ.

(٤) مثله أي: مثل الميم. وسبقا: وقعا قبل سائر أحرف الكلمة. والهمز: مبتدأ، عطف عليه اليا. ومثل: خبر. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. ومثل: اسم جامد يستخدم كالمشتقات بمعنى مماثل، فيلزم التذكير مع المذكر والمؤنث، ويجوز أن يلازم الإفراد أيضًا مع المثنى، كما هنا ومع الجمع. وانظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٨١. والألف في «سبقا»: ضمير يعود وعلى الهمز والياء.

(٥) الألندد واليلندد: الشديد الخصومة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢١.

(٦) يعني أن حذف النون من «ألندد» جعله على وزن «أفعل»، وجمع «أفعل» من المضعف هو نحو: أشدّ وأشادّ. الكتاب ٢: ١١٢ ـ ١١٣. وحذف النون من «يلندد» جعله على وزن الفعل فالإدغام واجب. الممتع ص٦٤٧ ـ ٦٤٨.

(٧) ما: مبتدأ خبره محذوف هو متعلّق «من المزية». ومن: للسببية.

(٨) زاد في ح: في.

(٩) ط: كقولك.

(١٠) ط: فلا تقول.

(١١) في حاشية ت: المرمريس: الداهية. وهو فَعفَعِيل، بتكرير الفاء والعين. ويقال: داهية مرمريس، أي: شديدة. والمرمريس: الأملس.

فتقول[1] فيه: مَرارِيسُ، بحذف الميم الثانية[2] وإبقاء الراء، لأنّ ذلك لا يُجهل معه كون الاسم ثُلاثيًا في الأصل. ولو حذفتَ الراء وأبقيتَ الميم فقلت: مَرامِيسُ، لأوهم[3] كونَ الكلمة رُباعيّةً. وكذلك مثله «حُطائطٌ».[4] فإنّ الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحرّكها ولشبهها بحرف أصليّ، لأنّ زيادتها وسطًا شاذّة بخلاف الألف. ويُونس يؤثر الألف بالبقاء لأنها أبعد من آخِر الاسمِ فتنقلب[5] همزة. فتقول: حَطائطُ، على القولين. والتقدير مُختلف.[6]

ومسائل هذا الفصل كثيرة فلنكتف بما ذكرناه.[7]

ومن المزيّة أيضًا ما أشار إليه بقوله:[8]

٨٣١ ـ والياءَ لا الواوَ احذِفِ، ان جَمعتَ ما كَحَيزَبُونٍ، فَهوَ حُكمٌ، حُتِما

ممّا يجب إيثاره بالبقاء واو: حَيزبُونٌ وعَيطَموسٌ[9] ونحوهما. فإنّ تكسيرهما: حَزابِينُ وعَطامِيسُ. حُذفت الياء وأُبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها. وإنّما أُوثرت الواو في ذلك.[10] لأنّ الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، لبقائها[11] رابعة قبل الآخر، فيُفعل بها ما فُعل بواو «عُصفور». ولو حُذفت الواو أوّلًا لم يُغن حذفها عن حذف الياء، لأنّ بقاء الياء مُفوّت لصيغة الجمع.

٨٣٢ ـ وخَيَّرُوا في زائدَي: سَرَندَى وكُلِّ ما ضاهاهُ، كالعَلَندَى[12]

---

(١) في النسخ: تقول.
(٢) سقطت من ط.
(٣) زاد في ط: أنه.
(٤) الحطائط: الصغير. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحطائط هو الرجل القصير.
(٥) في النسخ: فتقلب.
(٦) التقدير على حذف الألف أن همزة «حَطائط» هي همزة المفرد، وعلى مذهب يونس أنها بدل من الألف في المفرد.
(٧) ت: «ذكرته». س ح: ذكرنا.
(٨) في حاشية الأصل أن الحيزبون: العجوز. وهو أي: حذف الياء من حيزبون. وحتم: أُوجب وصار لازمًا. والياء: مفعول به مقدم للفعل احذف. ولا: حرف عطف ونفي. وما: اسم موصول مفعول جمع. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة: صلة الموصول. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وجملة حتم: صفة للخبر حكم. وقد حذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الفاء عليها. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٩) في حاشية ت أن العيطموس من النساء التامة الخلق، وكذلك من الإبل.
(١٠) زاد في ت و ح و ط: بالبقاء.
(١١) يعني أن الواو تصبح بعد حذف الياء رابعة قبل الطرف، فتدخل في حكم ما جاء في الشطر الثاني من البيت ٨٢٨. ط: ولبقائها.
(١٢) خيروا أي: خير العرب. يعني: ورد عنهم الخيار. والسرندى: السريع في أموره. وفي زائدي أي: في حذف زائدي. وسرندى: مضاف إليه. وكل: معطوف عليه مضاف إلى النكرة الموصوفة ما. وجملة ضاهاه: صفة ما. والكاف: خبر لمحذوف. وضاهاه أي: ماثله في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي. فالسرندى ملحق بالسفرجل. وفي حاشية ت أن العلندى هو الغليظ الشديد. وسقط الشطر الثاني من ت.

زائدا «سرندَى» هما النون والألف. فإنّ حذفتَ النون قلتَ: سَرادٍ.[١] وإن حذفتَ الألف قلتَ: سَرانِد. وكذلك نظائره نحو: العَلَندَى والحَبَنطَى والعَفَرنَى.[٢] وإنما خَيّروا في هذين الزائدين لثُبوت التكافؤ بينهما، إذ لا مزيّة لأحدهما على الآخر. والحاصل أنّه إن كان لأحد الزائدتين مزيّة أُبقي، وإن[٣] ثَبَتَ التكافؤ فالحاذف مُخيَّر.

وهذه مسائل أختم بها باب الجمع:[٤]

[الحذف والزيادة]

الأُولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف فيما[٥] حُذف منه أصل أو زائد،[٦] فتقول في «سَفَرجل» و«مُنطلق»: سَفارِيجُ ومَطالِيقُ.[٧] وقد ذكر هذا[٨] أوّل «التصغير»[٩] وسيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيّون زيادةَ الياء في مُماثل «مَفاعِل»،[١٠] وحذفَها من مُماثل «مَفاعِيل».[١١] فيُجيزون في «جَعافِر»: جَعافِيرُ، وفي «عَصافِير». عَصافِرُ. وهذا عندهم جائز في الكلام. وجعلوا من الأوّل:[١٢] ﴿ولَو أَلقَى مَعاذِيرَهُ﴾، ومن الثاني:[١٣] ﴿وعِندَهُ مَفاتِحُ الغَيبِ﴾. ووافقهم في «التسهيل»[١٤] على جواز الأمرين، واستثنى «فَواعِل» فلا يقال فيها «فَواعِيل» إلّا شُذوذًا، كقوله:[١٥]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن التنوين عوض من الياء المحذوفة مثل: جوارٍ.

(٢) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحبنطى: الرجل القصير.

(٣) س ط: فإن.

(٤) في النسخ: ولنختم الباب بذكر مسائل.

(٥) ط: مما.

(٦) في النسخ: فيما حذف أصلاً كان أو زائدًا.

(٧) س: في سفرجل سفاريج وفي منطلق مطاليق.

(٨) زاد في س: في.

(٩) في شرح البيت ٨٣٦.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الهيئة منه دون الوزن نحو: فعائل وفياعل وفواعل. وذكر الدماميني عن بعض المتأخرين ضرورة تقييد هذا الحذف بألا يؤدي إلى التقاء مثلين في غير ضرورة نحو: جلابيب.

(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الهيئة أيضًا دون الوزن نحو: فياعيل وفعاليل وفواعيل.

(١٢) الآية ١٥ من سورة القيامة. فالمعاذير أصله معاذر. وهو جمع قياسي لمعذرة.

(١٣) الآية ٥٨ من سورة الأنعام. والمفاتح أصله مفاتيح. وهو جمع قياسي لمفتاح.

(١٤) ص٢٧٩.

(١٥) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى، صدره في ح:

عليها أُسُودٌ ضارياتٌ، لَبُوسُهُم

ديوانه ص١٣ والارتشاف ٣: ٢٨١ والعيني ٤: ٥٣٣ والأشموني ٤: ١٥٢. وعليها أي: على الخيل. والضاري: الجريء على القتال. واللبوس: ما يلبس. والسوابيغ: جمع سابغة. وهي الدرع الواسعة. والقياس: سوابغ. فالياء زائدة. والبيض: جمع بيضاء. وهي الصقيلة.

* سَوابِيغُ بِيضٌ، لا تُخَرِّقُها النَّبلُ *

ووافقهم الجرميّ على زيادة الياء[١] قياسًا في نحو: طَوابِيقُ[٢] وخَواتِيمُ، وكُلّ ما يُجمع على «فَعالِل». وقال أبو حاتم في نحو «أُمنيّة»[٣] و«أُثفيّه»: كُلّ ما جاء من هذا النوع واحدُه مُشدَّدٌ ففي جمعه التشديد والتخفيف كأثافيّ.[٤] قال الأخفش: هذا كما يقال في جمع «مفتاح»: مَفاتِحُ ومَفاتِيحُ. وقال النحّاس: «الحذف في المُعتلّ أكثر». ومذهب البصريّين أنّ[٥] زيادة الياء في مثال[٦] «مَفاعِل» وحذفها في مثال[٧] «مَفاعِيل» لا يجوز إلّا للضرورة.

الثالثة: قد ورد في جمع التكسير ما يُشبه تصغير الترخيم،[٨] وأشار إليه في «التسهيل»[٩] بقوله: ورُبّما قُدّر تجريد المزيد فيه، فعُومل معاملة المُجرّد. ومثال ذلك قولهم في ظَريف وخَبيث: ظُروفٌ وخُبوثٌ.[١٠] قال الجرميّ والفارسيّ: كسّروه على حذف الزيادة. وهو مذهب المُبرّد، وكان يقول فيه: جمع الترخيم. ومذهب الخليل وسيبويه أنّه ممّا جُمع على غير واحده المستعمل كمَلاقِح،[١١] وأجاز السيرافيّ أن يكون اسم جمع.

[جمع الجمع واسمُه]

الرابعة:[١٢] قال في «التسهيل»:[١٣] يُجمع اسمُ الجمع، وجمعُ التكسير غيرُ المُوازن «مَفاعِل» أو «مَفاعِيل» أو «فَعَلة» أو «فُعَلة»، لما يُثنيّان له،[١٤] جمعَ شبيهيهما[١٥] من مثل الآحاد. انتهى. فمن جمع اسم الجمع: قَومٌ وأقوامٌ. وظاهر كلام سيبويه أنّه لا ينقاس.[١٦]

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: وافق في الزيادة وخالف في الحذف.
(٢) الطوابيق: جمع طابَق. وفي النسخ: طوابيع.
(٣) سقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت. والأمنية: ما يتمنى. والأثفية: أحد الأحجار الثلاثة توضع عليها القدر.
(٤) أي: وأثاف. (٥) ت: وذهب البصريون إلى أن.
(٦) فيما عدا الأصل: مثل. (٧) في النسخ: «في مثل». ط: من مثال.
(٨) منه عندي نحو: حنفيّة وبصريّة، وأنصار وأشراف وأحباش وأقباط. ت: «ترخيم التصغير». وفي الحاشية عن نسخة ما أثبتنا.
(٩) ص٢٨٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢١.
(١٠) في حاشية ت أن جمع خبيث خبثاء لقول الناظم في البيت ٨١٨، وأن «فعول» جمع «فَعِل». لقوله في البيت ٨١٤.
(١١) الملاقح: جمع لقحة. ت ط: «كملاقيح». س ح: «كملامح». وفي حاشية ت عن التواتي أن هذا جمع ملمحة لكنه لم يستعمل، والمستعمل لمحة. وكذلك مَحاسن مفرده حُسن، والقياس أن المفرد مَحسن. ولكنه غير مستعمل. وانظر شرح البيت ٨٧٨.
(١٢) سقطت مما عدا الأصل ثم ألحقت بحاشية ت. (١٣) ص٢٨٢.
(١٤) في حاشية التسهيل: لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما، وهو اختلاف النوع.
(١٥) ط: «شبيهيهما». وفي حاشية ت عن التواتي أن «جمع» منصوب على المفعولية المطلقة للفعل يُجمع.
(١٦) الكتاب ٢: ٢٠٠. وانظر تعليقنا على «قوم» ص٣٢٥. وفي النسخ: لا يقاس.

ومن جمع الجمع: عِقبانٌ وعَقابِينُ، كما تقول:[١] سِرحانٌ وسَراحِينُ.[٢] ومعنى قوله «لما يُثنيّان له»: للمعنى[٣] الذي يُثنيّان له. يعني أنّ الداعي إلى جمعهما هو الداعي إلى تثنيتهما. وظاهر كلامه جواز ذلك، في جمع الكثرة وجمع القلّة. ونقل غيره أنّ جمع جمع الكثرة لا ينقاس[٤] باتّفاق. واختُلف في جمع القلّة فقيل: ينقاس جمعه.[٥] وهو مذهب الأكثرين. وقيل: لا ينقاس، ولا يُجمع من الجموع إلّا ما جمعوا.[٦] وهو مذهب الجرميّ واختيار ابن عُصفور. وبه فسّر السيرافيّ كلام سيبويه.

الخامسة: اختُلف في «أصائل» فقيل: هو جمعُ جمعِ الجمعِ،[٧] لأنّه جمع آصالٍ، وآصالٌ: جمع أُصُلٍ، وأُصُلٌ جمع أصِيلٍ، قال ابن الشجري، وردَّه ابن الخشاب. وهو خليق بالردّ. وقيل: هو جمع جمع، لأنه جمع آصال، وآصال جمع أصِيل، وأُصلٌ مُفرد لا جمع. وقيل: إن آصالًا[٨] جمع أصِيل كيَمِينٍ وأيمانٍ، وأصائلُ[٩] جمع أصيلةٍ كسَفينةٍ وسَفائنَ.[١٠] ذكره[١١] ابن الباذش وقاله أيضًا أبو[١٢] الحُسين بن فارس. وقال ابن الخشّاب: أصائل مُفرده أصِيل، مثل أفِيل[١٣] وأفائل. والأفيل: الصغير من أولاد الإبل. وعلى[١٤] هذين القولين فليس بجمع جمع.

[الجمع واسمه واسم الجنس]

السادسة: في الفرق بين الجمعِ واسم الجمع واسم الجنس.[١٥] وإنّما أخّرته إلى هذا الموضع لأنّ معرفته مُتوقّفة على معرفة أمثلة التكسير. والفرق بين هذه الثلاثة من وجهين: أحدهما معنويّ، والآخر لفظيّ.

أمّا المعنويّ فقال الشارح في صدر «الشرح»:[١٦] الاسم الدالّ على أكثرَ من اثنين بشهادة

---

(١) في النسخ: كما قال.
(٢) السرحان: الذئب.
(٣) س ح: المعنى.
(٤) ط: لا يقاس عليه.
(٥) ط: يقاس عليه.
(٦) ت: ما جمعوه.
(٧) فيما عدا الأصل: «جمع جمع جمع». وقيل: أثامير جمع أثمار، وأثمار جمع ثُمُر، وثُمُر جمع ثِمار، وثمار جمع ثَمَر، وثَمَر جمع ثمرة. فهذا جمعُ جمعِ جمعِ الجمع. التاج (ثمر).
(٨) س: آصال.
(٩) س: وأصيل.
(١٠) سَ: كسَقيفةَ وسقائف.
(١١) زاد في ح: أبو الحسن.
(١٢) سقطت من ت و ط. وأبو الحسين هو أحمد بن فارس القزويني، لغوي نحوي كوفي. توفي سنة ٣٩٥. انظر المقاييس ١:١١٠ والإتحاف ٢:٣٢١.
(١٣) في النسخ: «جمع أصيل كأفيل». وانظر الارتشاف ١:٢١٩ والهمع ٢:١٨٤.
(١٤) ح: فعلى.
(١٥) سيعرّف باسمي الجمع والجنس في خاتمة هذا الباب.
(١٦) ص٤٣ ـ ٤٤. وفي النقل تصرف يسير. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: في أول شرحه على الألفية في البيت ٢٧.

التأمل[١] إمّا أن يكون موضوعًا للآحاد المُجتمعة دالّاً عليها دلالةَ تكرار الواحد بالعطف، وإمّا أن يكون موضوعًا لمجموع الآحاد دالّاً عليها دلالة المُفرد[٢] على جُملة أجزاءِ مُسمّاه، وإمّا أن يكون موضوعًا للحقيقة مُلغًى فيه[٣] اعتبارُ الفرديّة [والجمعيّة] إلّا أنّ الواحد ينتفي بنفيه.

فالموضوع للآحاد المُجتمعة هو الجمع، سواءٌ كان له من لفظه واحد مُستعمل كرجالٍ وأُسُودٍ، أو لم يكن كأبابيلَ.[٤] والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كرَكْبٍ وصَحْبٍ، أو لم يكن كقَوم[٥] ورَهطٍ. والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالبٌ فيما تَفرقُ بينه وبين واحده التاء[٦] كتَمْرٍ وتَمْرة، وعكسُه:[٧] كَمْأةٌ وجَبْأةٌ.[٨] انتهى.

يعني: أنّ الكمء والجبء للواحد، والكمأة والجبأة للجنس. وهذا[٩] قليل. وبعضهم يقول للواحد: كمْأةٌ، وللجنس: كَمءٌ، على القياس. وقوله «وهو غالب فيما تَفرق بينه وبين واحده التاء» يُشير إلى أنّ اسم الجنس لا ينحصر في ذلك، لأنّه قد يَفرق بينه وبين واحده ياءُ[١٠] النسب نحو: رُومٌ ورُوميٌّ، وزَنجٌ وزَنجيٌّ.[١١]

واعلم أنّ فيما عرّف به اسم الجنس نظرًا، لأنّ مُقتضاه صِحّة إطلاق «تمر» ونحوِه[١٢] على القليل والكثير، كالعسل والماء، لأنّ الواحد إنّما ينتفي بنفيه إذا كان صادقًا عليه. وقد صرّح بذلك[١٣] الشيخ أبو عمرو[١٤] في «شرح الكافية».[١٥]

---

(١) فوقه في ت: يعني: بالتأمل العقل.
(٢) ت ح: مفرد.
(٣) في النسخ: «فيها». وفي حاشية ت عن التواتي: أن هذا نحو أسامة. وضع للحقيقة حيوانًا مفترسًا، في الذهن، ولكن لا تتعدد. فألغي اعتبار الفردية فيه أي: ملغى فيه الوضع باعتبار الفردية.
(٤) الأبابيل: الفرق.
(٥) كذا. وعندي أن مفرد قوم هو قائم، مثل ركب وراكب. فالرجال هو القائمون والقوامون. ولذلك خص القوم بالرجال غالبًا.
(٦) ط: «بالتاء» هنا وفيما يلي.
(٧) ح: كثمر وثمرة وعكسه نحو.
(٨) الجباة: الكمأة.
(٩) في النسخ: وهو.
(١٠) ت ط: بياء.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن ثبوت الياء يدل على الواحد كما تدل التاء على الواحد.
(١٢) في النسخ: «وغيره». وفي حاشية س: ونحوه.
(١٣) في حاشية ت عن ابن غازي: كياب عسل. وما ذهب إليه هو قول ابن طاهر وابن أبي الربيع. والدليل على صحته حنث من قال: «والله لا آكل تمرًا» ثم آكل واحدة حنث.
(١٤) س ح: أبو عمر.
(١٥) انظر منه ص٣١٨ والإتحاف ٢: ٣٢٢. ت ط: شرحه لكافيته.

والمفهوم من كلام النحويّين أنّ اسم الجنس الذي يَفرق بينه وبين واحده تاءُ[١] التأنيث نحو: جَوزٌ ونَخلٌ وكَلِمٌ، لا ينطلق[٢] على أقلّ من ثلاثة.[٣] وإنّما يقال ذلك في نحو: ضَرْبٌ، من المصادر.[٤] فإنّه صالح للقليل والكثير. وإذا قيل: ضرْبةٌ،[٥] فالتاء للتنصيص على الواحدة. وأمّا غير[٦] المصادر فلا يقال فيها ذلك.

وقد صرّح المُصنّف بذلك في «شرح التسهيل»، فقال:[٧] الكَلِم: اسمُ جنسٍ جمعيٌّ كالنَّبْق واللَّبِن،[٨] وأقلّ ما يتناول ثلاث كلمات.[٩] بل مُقتضى قوله في «التسهيل»:[١٠] «تكسير الواحد المُمتاز بالتاء محفوظ،[١١] استغناءً بتجريده في الكثرة وبتصحيحه[١٢] في القلّة» أنّ تمرًا[١٣] ونحوه لما فوق العشرة، حتى قيل: ناقضَ كلامَه الأوّل.

وأمّا اللفظيّ فاعلم أن يكون على وزن خاصّ بالجمع أو غالب فيه أو لا. فإن كان على وزن خاصٍّ بالجمع نحو: عَبادِيدُ،[١٤] أو غالبٍ فيه نحو: أعرابٌ، فهو جمع واحدٍ مقدّر. وإلّا فهو اسم جمع نحو: رَهطٌ وإبلٌ.

وإنما قلنا: إنّ «أعرابًا» على وزنٍ غالبٍ، لأنّ «أفعالًا»[١٥] نادر في المفردات، كقولهم: بُرْمةٌ أعشارٌ.[١٦] هذا[١٧] مذهب بعض النحويّين، وأكثرهم يرى أنّ «أفعالًا» وزن خاصّ بالجمع ويجعل قولهم «بُرمة أعشار» من وصف المُفرد بالجمع. ولذلك لم يذكر في

---

(١) ط: بتاء.
(٢) ط: لا يطلق.
(٣) س: ثلاث.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أن نحو ضرب كجلوس يقع على القليل والكثير. وسقط «من المصادر» من ح.
(٥) سقط «وإذا قيل ضربة» من النسخ ثم ألحق بحاشية ت.
(٦) فوقه في ت: يريد: ما عدا العسل والماء. . . .
(٧) في ١: ٧. وفيما عدا الأصل: قال في شرح التسهيل.
(٨) النبق: ثمر السدر واحدته نبقة. واللبن: المضروب من الطين واحدته لبنة.
(٩) في حاشية ت أن هذا قد يعارض ما تقدم من أن اسم الجنس موضوع للحقيقة، والحقيقة توجد في واحد واثنين. لكن أجاب الشيخ يس في حواشي التصريح بأن مرادهم بكونه لا يتناول أقل من ثلاث إنما هو بحسب الاستعمال. فإن الاستعمال هو المخصص بذلك.
(١٠) ص٢٦٨.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مسموع.
(١٢) في النسخ: «وتصحيحه». وفي حاشية ت عن التواتي أنهم إذا أرادوا القلة جمعوه جمع تصحيح.
(١٣) في النسخ: أن هذا.
(١٤) العباديد: الفِرق المتفرقة من الناس والخيل. وفوقه في ت عن التواتي: «مفرده: عُبدود، في التقدير». ط: عبابيد.
(١٥) زاد في ط: وزن.
(١٦) في حاشية ت عن التواتي: أي: انكسرت على أجزاء أعشار. والأعشار: الكسور. والبرمة: القدر من الحجارة.
(١٧) س: وهذا.

«الكافية»[١] غير الخاصّ بالجمع. وليس الأعراب جمع عَرَب،[٢] لأنّ العرب يعمّ[٣] الحاضرين والبادين، والأعراب يخصّ البادين، خلافًا لمن زعم أنّه جمعُه.

وإن كان له واحد من لفظه فإمّا أن يُوافقه في أصل اللفظ دُون الهيئة، أو فيهما. فإن وافقه فيهما وثُنّي فهو جمع يُقدّر تغييره نحو: فُلْكٌ.[٤] وإن لم يُثنّ فليس بجمع نحو: جُنُبٍ،[٥] والمصدرِ إذا وصف به.[٦] وإن وافقه[٧] في أصل اللفظ دُون الهيئة فإمّا أن يُميّز[٨] من واحده بنزع ياء النسب نحو: رُومٌ،[٩] أو بتاء التأنيث[١٠] ولم يُلتزم تأنيثه نحو: تمرٌ،[١١] أو لا.

فإن مُيّز[١٢] بما ذُكر ولم يُلتزم تأنيثه فهو اسمُ جنسٍ، وإن التُزم تأنيثه[١٣] فهو جمع نحو: تُخَم وتُهَم.[١٤] حكم سيبويه[١٥] بجمعيّتهما لأنّ العرب التزمت تأنيثهما. فإن الغالب، على اسم الجنس الممتازِ واحدُه بالتاء، التذكيرُ. وقال ابن سِيده:[١٦] التذكير والتأنيث سواء، في الاستعمال والكثرة.

وإن لم يكن كذلك[١٧] فإمّا أن يُوافق أوزانَ الجموع الماضيةَ،[١٨] أو لا. فإن وافقها فهو جمعٌ، ما لم يُساوِ الواحدَ في التذكير والنسب[١٩] إليه دون قُبح، فيكونَ اسمَ جمعٍ. فلذلك حكم على «غَزِيّ» بأنّه اسمُ جمعٍ لـ «غازٍ»، لأنّه ساوى الواحد في التذكير بخلاف «كَلِيب».

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٨١٤.

(٢) ما نفاه هو الراجح، أو أنه جمع ترخيم لعربي، ثم خصّص بالبادين. وفي حاشية ت عن التواتي أنه أيضًا بفتح الفاء وضمها وسكون العين فيهما.

(٣) ت: يضم. والحاضرون: المقيمون في الحضر.

(٤) الفلك: السفن. س: بنحو فلك.

(٥) الجنب: الذين أصابتهم الجنابة. وفوقه في ت عن التواتي: بضم فائه وعينه.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: نحو: جاء رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل.

(٧) أي: وافق المفرد.

(٨) في النسخ: يمتاز.

(٩) زاد في س و ح: وروميّ.

(١٠) أي: بنزع تاء التأنيث.

(١١) ح: ثمر.

(١٢) في النسخ: امتاز.

(١٣) سقطت من النسخ. ت: فإن التزم.

(١٤) التخم: جمع تُخَمة. والتهم: جمع تُهَمة.

(١٥) الكتاب ٢: ١٨٣.

(١٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: أن ابن سيده مخالف لسيبويه في الجنس وموافق له في الجمع.

(١٧) يعني: لم يميز من واحده بما ذكر. وفي حاشية ت عن التواتي: هذا راجع إلى قوله: نحو تمر أو لا.

(١٨) أي: التي مضى ذكرها في هذا الباب.

(١٩) نحو «غزيّ» يقال في النسب إليه: غَزَوِيّ. ووزن غزي: فَعِيل، وأصله «غزيو» قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، فهو مثل عليّ.

فإنّه جمع لأنّه مُؤنّث. وحُكم أيضًا على «رِكاب» بأنّه اسمُ جمعٍ لـ «رَكُوبة»،[١] لأنّهم نسبوا إليه فقالوا: رِكابيّ. والجموع لا يُنسب إليها إلّا إذا غُلّبت، أو أُهمِل واحدها.[٢] وإنّما قلنا «دون قُبح» لأنّ الجمع قد يُساوي الواحد فيما ذُكر بقُبح، فيقال: «الرجالُ قامَ».

وإن خالف أوزانَ الجمع الماضيةَ فهو اسم جمع نحو: صَحْب ورَكْب، لأنّ «فَعْلًا» ليس من أبنية الجمع،[٣] خلافًا لأبي الحسن.[٤]

والحاصل: أنّ اسمَ الجنس[٥] هو ما يتميّز واحده بالتاء أو بالياء، ولم يُلتزم تأنيثه. واسمَ الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزنٍ خاصٍّ بالجمع ولا غالبٍ فيه،[٦] أو له واحد لكنّه مُخالفٌ لأوزان الجمع، أو غيرُ مُخالف[٧] ولكنّه مُساوٍ للواحد دُون قبح في التذكير والنسب. وإذا عُرفا عُرف الجمع بمعرفتهما.[٨] والله أعلم.[٩]

(١) في النسخ: لراكب.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن مثال المغلب أنصار فإن العرب غلبته فصار كالأعلام. ومثال المهمل واحده: ملامح ومحاسن. فإن العرب أهملت مفرديهما فلم تستعملهما. قلت: ورد في الحاشية «أنعام» فصوبته «أنصار». والراجح أنه يريد «أعراب» كما سيلي. وانظر الهمع ٢: ١٨٤.

(٣) ح: الجموع.

(٤) ذهب الأخفش إلى أن «فَعْلًا» من أبنية الجمع.

(٥) الحق أن اسم الجنس نوعان: جمعي وهو ما عرفه هنا، وإفرادي وهو ما دل على الجنس صالحًا للقليل والكثير نحو: عسل، تراب، ضرب. وقد ذكره من قبل. وانظر تصريف الأسماء والأفعال ص٢٢٢ ـ ٢٢٣. ط: اسم الجمع.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: احترز بـ «خاص» من نحو: عباديد، واحترز بـ «غالب» من نحو: أعراب. كما تقدم.

(٧) سقط «لكنه... مخالف» من س.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: يعرف الجمع بمعرفة اسم الجنس واسم الجمع.

(٩) هذه الجملة ليست في النسخ. وقد ذكر النحاة في اسم الجمع «قَوم» لعدم واحد من لفظه، وهو جمع رجل، وعندي أن مفرده «قائم» كما ذكرت قبل، نحو: راكب وركب. فالقوم هم الرجال. والرجل قائم من مصدر: قام على أهله إذا تولى أمرهم. فالقوم اسم جمع لمخالفته أوزان الجمع، لا لعدم واحد من لفظه.

وذكروا أيضًا في اسم الجمع «نساء» لعدم واحد من لفظه، وهو جمع امرأة. وأرى أنه جمع تكسير مفرده «نسوة» نحو: لِقحه ولقاح. والنسوة اسم جمع واحدته امرأة، أو جمع قلة مفرده نَسِيّ. فعلى الأول هو منقول من مصدر: نسي ينسى نَسوة ونِسوة، لما عرف عند العرب من كثرة النسيان لدى النساء. والنسوان: جمع آخر للنسوة. ولأن النساء جمع لا اسم جمع قيل: إن النسبة إليه هي «نِسويّ» نسبة إلى مفرده. وانظر شرح الشافية ٢: ٨٠.

التصغير

التصغير[١] إنّما ذكره بعد التكسير لأنهما كما قال سيبويه:[٢] من واد واحد. فلنذكر فوائده وعلامته[٣] وشروط[٤] المُصغّر:

[معانيه وعلامته وشروطه]

أمّا فوائده عند البصريّين فثلاثة: التحقير[٥] والتقليل والتقريب. فالتحقير إمّا لذات الشيء نحو: حُجَيرٌ أي: حجر صغير، وإمّا لشأنه نحو: رُجَيلٌ. والتقليل لكمّيّة الشيء نحو: دُرَيهِماتٌ. والتقريب: إمّا لزمان الشيء نحو: بُعَيدَ العصرِ، وإمّا لمكانه نحو: دُوَينَ السماءِ،[٦] وإمّا لمنزلته نحو: صُدَيِّقِي.

وزاد الكوفيّون في فوائده: التّعظيمَ كقول لبيد:[٧]

* دُوَيـهِـيَـةٌ، تَـصـفَـرُّ مِـنـهـا الأنـامِـلُ *

يعني:[٨] الموت. وأُجيب بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المُدّة، أو بأنّ[٩] المُراد أنّ أصغر الأشياء[١٠] قد يُفسِد الأُمورَ العظام.

وأمّا علامته فهي الياء. وإنّما جعلوها ياء، لأنّ أَولى الحُروف بالزيادة حروف المدّ

---

(١) سقطت مما عدا الأصل. والتصغير في اللغة هو التقليل، وفي الاصطلاح تغيير مخصوص في صيغة الاسم لأحد المعاني الواردة بعد.

(٢) الكتاب ٢: ١٠.

(٣) ط: وعلاماته.

(٤) ت ح: وشرط.

(٥) في النسخ: عند البصريين فالتحقير.

(٦) سقطت من ت.

(٧) عجز بيت صدره في حاشية ت:

وكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوفَ تَـدخُـلُ بَـيـنَـهُـم

ديوانه ص٢٥٦ والعيني ٤: ٥٣٥ وشرح شواهد الشافية ص٨٥ والأشموني ٤: ١٥٧. وقوله تصفر منها الأنامل: كناية عن الموت.

(٨) يفسر دويهية.

(٩) ح: لأن.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أنه الموت، وهو عرَض لا يقوم بنفسه ويهلك العظام، كالأنبياء والملائكة والجيوش العظيمة.

واللِّين.(١) والألف قد استبدّ بها الجمع، فعدلوا إلى الياء لأنّها أقرب إلى الألف.(٢) وزعم بعض الكوفيّين وصاحب(٣) «الغُرّة» أنّ الألف قد تُجعل علامة للتصغير،(٤) واستدلّوا بقول العرب في «هُدهُد»:(٥) هُداهِدٌ ـ يعنون التصغير ـ وفي «دابّة» و«شابّة»: دُوابّةٌ وشُوابّةٌ.(٦) ورُدّ بأنّ الهُداهدَ لغةٌ في الهُدهد، وأمّا دُوابّة وشُوابّة فألفهما بدل عن(٧) ياء التصغير، والأصل: دُوَيْبّةٌ وشُوَيْبّةٌ، لأنّ ياء التصغير قد تُجعل ألفًا إذا وليها حرف مُشدّد.

وأمّا شروط المُصغّر فأربعة:

الأوّل: أن يكون اسمًا. فلا يُصَغّر الفعل ولا الحرف، لأنّ التصغير وصف في المعنى. وشذّ تصغير فعل التعجّب. وفي كونه(٨) مقيسًا خلاف تقدّم في بابه.(٩)

الثاني: أن يكون غير مُتوغّل في شَبه الحرف. فلا تُصغّر المُضمرات ولا «مَن» و«كيف» ونحوُها.(١٠) وشذّ تصغير بعض أسماءِ الإشارة والموصولاتِ، وسيأتي.(١١)

الثالث: أن يكون قابلًا للتصغير. فلا يُصغّر نحو: كَبير وجَسيم، ولا الأسماء المُعظّمة شرعًا.(١٢) وفي أسماء شهور السنة(١٣) وأيّام الأسبوع قولان، والمنع مذهب سيبويه.

والرابع: أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشِبهها.(١٤) فلا يُصغّر نحو: كُمَيت.(١٥)

[أمثلة التصغير]

٨٣٣ ـ «فُعَيلًا» اجعَلِ الثُّلاثِيَّ، إذا صَغَّرتَهُ، نَحوُ: قُذَيٍّ، في قَذَى(١٦)

---

(١) في النسخ: حرف اللين.

(٢) فوقها في ت: يعني: في المخرج.

(٣) هو ابن الدهان. الارتشاف ١: ١٧١.

(٤) ط: علامة التصغير.

(٥) الهدهد: طائر معروف.

(٦) في النسخ تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٧) ط: من.

(٨) أي: كون تصغير فعل التعجب.

(٩) في شرح البيت ٤٧٧.

(١٠) ح: ونحوهما.

(١١) في شرح البيت ٨٥٤.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: كأسماء الله والأنبياء والملائكة والكعبة. وتوقف شيخنا في المساجد.

(١٣) الكتاب ٢: ١٣٦. وفوقه في ت عن التواتي: مفهومه أن السنة يجوز تصغيرها.

(١٤) في حاشية عن التواتي: كحقير وصغير وقليل. فلا يصغر لئلا يجتمع تصغيران.

(١٥) فوقه في ت: «ومسيطر ومبيطر». والكميت: ذو اللون الأحمر إلى السواد. وانظر الإتحاف ٢: ٣٢٣.

(١٦) الثلاثي أي: الاسم الثلاثي المجرد. واجعل بمعنى: صيّر، يتعدى إلى مفعولين. وصغرته أي أردت تصغيره. والقذى: ما يكون في العين أو الشراب من رمص أو قش. وفي قذى أي: في تصغير قذى. وفُعيلاً: مفعول ثان مقدم. والثلاثي: مفعول أول. وفي قذى: متعلقان بحال من «قذي» الذي اعتبر معرفة لكونه على وزن خاص. انظر الهمع ١: ٧٣ ـ ٧٤. ح: «اجعلْ لثلاثي». فالمفعول الأول: فعيلاً. والثاني هو متعلّق: لثلاثي. وسقط الشطر الثاني من ت. وإذا: يتعلق باجعل. ونحو: خبر محذوف.

٨٣٤ ـ «فُعَيعِلٌ» مَعَ «فُعَيعِيلٍ» لِما فاقَ، كجَعلِ دِرهَمٍ دُرَيهِما[١]

أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيلٌ وفُعَيعِلٌ وفُعَيعِيلٌ.

ففُعَيلٌ: للثلاثيّ مُطلقًا نحو «قُذَيٍّ»[٢] في تصغير: قذًى، و«فُلَيسٌ» في تصغير: فَلْسٌ. وفُعَيعِلٌ وفُعَيعِيلٌ لِما زاد على الثلاثة.

أمّا «فُعَيعِلٌ» فللرباعيّ نحو «دُرَيهِمٌ» في دِرهم، و«جُعَيفِرٌ» في جَعفر،[٣] وللخماسيّ المُجرّد إذا حُذف آخره ولم يعوّض نحو «فُرَيزِدٌ» في فَرزدَق.

وأمّا «فُعَيعِيلٌ» فللخماسيّ، ولما فوقه[٤] أيضًا، إذا كان قبل آخره حرف لين نحو: عُصَيفِيرٌ، أو حُذف منه وعُوّض نحو: فُرَيزِيدٌ،[٥] ولِما فوقهما أيضًا.[٦]

تنبيهات:

الأوّل: هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، رحمه الله.[٧] فقيل له: لم بنيتَ المُصغّر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُ مُعاملة الناس على فَلس ودِرهم ودِينار.

الثاني: وزن المُصغّر بهذه الأمثلة[٨] اصطلاح خاصّ بهذا الباب، اعتُبر فيه مُجرّد اللفظ، تقريبًا وكراهةً لتكثير[٩] الأبنية، وليس بجار على مُصطلح التصريف. ألا ترى أنّ وزن: أُحَيمِد[١٠] ومُكَيرِمٌ وسُفَيرِجٌ في التصغير «فُعَيعِلٌ» ووزنها التصريفيّ:[١١] أُفَيعِلٌ ومُفَيعِلٌ وفُعَيلِلٌ؟

---

(١) فاق أي: تجاوزت أصوله ثلاثة أحرف. والجعل: التصيير، مصدر يتعدى إلى مفعولين. وفعيعل: مبتدأ وهو معرفة لأنه على وزن خاص. ومع: ظرف متعلق بحال من فعيعل. ولما: متعلقان بالخبر المحذوف. وجملة فاق: صلة الموصول. والكاف: خبر لمحذوف. وقد أضيف «جعل» إلى نائب فاعله. وهو في الأصل مفعوله الأول، ودريهما: مفعوله الثاني. وسقط البيت من ت و ح.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن ألف «قذى» ردت إلى أصلها الياء لزوال موجب قلبها ألفًا، وأدغمت فيها ياء التصغير. وانظر الصبان ٤:١٥٥. قلت: وللقلب والإدغام سبب آخر، هو التقاء الياء الساكنة والألف. ولذلك فإنه لو كانت الألف أصلية لحصل القلب والإدغام. ويكون فعيل أيضًا لتصغير الثلاثي المزيد إذا صغر ترخيمًا. انظر شرح البيت ٨٥٠.

(٣) المراد هو الرباعي المجرد. وإذا صغر المزيد تصغير ترخيم كان كذلك. انظر شرح البيت ٨٥٠. ويحمل عليهما ما كان ثلاثيًّا مزيدًا فيه حرف ويناسب هذا الوزن. وفي النسخ: نحو دريهم وجعيفر في درهم وجعفر.

(٤) أي: لما كان على ستة أحرف. نحو: افتقار وفُتيقير، وعنكبوت وعُنيكيب. وفي النسخ: «وما فوقه». وأراد بالخماسي ما كان على خمسة أحرف.

(٥) هذا مصغر فرزدق، حذفت منه القاف وعوض بالياء.

(٦) يريد: ما زاد على ذي الخمسة أحرف وذي الستة. نحو: استقبال وتُقيبيل، ومغناطيس ومُغَينيط. ط: «ولما فوقه أيضًا». وسقط من النسخ.

(٧) زاد في ح: تعالى.

(٨) في النسخ: «الأسماء» ط: الأوزان.

(٩) ح: وكراهية لكثرة.

(١٠) في النسخ: أحيمر.

(١١) ج: في التصريف.

الثالث: فُهم من قوله «فُعَيلًا اجعلِ الثُّلاثيَّ» أنّ في الثلاثيّ[(١)] إذا صغّرته[(٢)] ثلاثةَ أعمال: ضمَّ أوّله، وفتحَ ثانيه، وإلحاقَ ياء ساكنة بعده. وفُهم من قوله «فُعَيعِلٌ مَعَ فُعَيعِيلٍ لِما * فاقَ» أنّ ما فاق[(٣)] الثلاثة يُشارك الثلاثي في الأعمال الثلاثة، ويزيد عليه[(٤)] رابعًا، وهو كسر ما بعد الياء إلّا فيما سيستثنيه.[(٥)]

الرابع: هذه الكيفيّة[(٦)] المذكورة إنّما هي في المُتمكّن. وأمّا غير المُتمكّن[(٧)] فإنه يخالف[(٨)] في بعضها. وسيأتي في[(٩)] آخر الباب.

الخامس: ذكروا للضمّ في أوّل[(١٠)] المُصغّر عللًا أكثرها ظاهر الضعف، منها أنّهم لمّا فتحوا، في التكسير في نحو «مَفاعِل»،[(١١)] أوّلَ الرباعيّ والخماسيّ لم يبق إلّا الكسر والضمّ، فكان الضمّ أولى لمكان الياء.[(١٢)] قال معناه السيرافيّ. وفتحوا ثانيَه لأنّ ياء التصغير وألف التكسير في «نحو «مَفاعِل» مُتقابلان، فحُمل ما قبل الياء على ما قبل الألف.

السادس: قال بعضهم: ضمُّ أوّل المُصغّر وفتحُ ثانيه إنّما هو فيما ليس كذلك، نحو: صُرَدٌ.[(١٣)] أو نقول:[(١٤)] الضمّة والفتحة في المكبّر غير الضمّة والفتحة[(١٥)] في المُصغّر، كما في «فُلْك»[(١٦)] ونحوه. وجزم[(١٧)] ابن إياز بالثاني،[(١٨)] فقال: لو كان أوّل المكبّر مضمومًا

---

(١) سقط «أن في الثلاثي» من النسخ.
(٢) ط: إذا صغر.
(٣) ح: ما فوق.
(٤) سقطت من النسخ.
(٥) في الأبيات ٨٣٨ ـ ٨٤٢ س ح: يستثنيه.
(٦) في النسخ: الكيفيات.
(٧) فسر المتمكن في ت بأنه المعرَب، فغير المتمكن هو المبني.
(٨) ط: يخالفه.
(٩) سقطت مما عدا الأصل. وانظر شرح البيت ٨٥٤.
(١٠) ت: «للضم أول». س ح ط: لضم أول.
(١١) سقط «في نحو مفاعل» مما عدا الأصل.
(١٢) انظر الإتحاف ٢: ٣٢٢. وفي حاشية ت: يعني: مع الكسر، لا مع الضم كما يوهمه ظاهر اللفظ. والله أعلم»، وعن التواتي: يعني: لقربه من ياء التصغير. والكسرة والياء شيء واحد. ولا عبرة للحرف الذي بين الأول وياء التصغير.
(١٣) الصرد: طائر يصطاد العصافير.
(١٤) ت: «فتنوي». س: «فتقدر». ح: وقيل تقدر.
(١٥) في النسخ: الفتحة والضمة في المكبر غيرها.
(١٦) في كونه مفردًا أو جمع تسكير كما ذكر المرادي قبل البيت ٧٩١. وانظر التصريح ٢: ٣١٨. والفلك: السفينة والسفن.
(١٧) سقطت الواو من ت و ح.
(١٨) في حاشية ت عن التواتي أن المراد هو الضم دون الفتح. قلت: بل مراده القول الثاني. وهو تقدير الضم والفتح كما في التصريح ٢: ٣١٨.

كغُراب وغُلام، ثمّ صغّرتَه، لحُكم بأنّ الضمّة في التصغير غيرها في التكبير. وقال بعضهم في نحو «زِبرِجٍ»[١] ممّا قبل آخره مكسور: إذا صُغّر لا يُغيّر. قال: ولو قيل: «إنّ[٢] الكسرة في التصغير غيرها في التكبير» لكان وجهًا.

السابع: لو كان المكبّر على هيئة المُصغّر، كمُسَيطِر[٣] ومُهَيمِن ونحوهما من أسماء الفاعلين، فقال بعضهم: إنّ تصغيرها يكون بالتقدير. وظاهر «التسهيل»[٤] أنّ مثل هذا لا يُصغّر لأنه شرطَ في المُصغّر خلوّه من صيغ التصغير وشِبهها.

[تصغير ما زاد على أربعة]

٨٣٥ ـ وما بِهِ، لِمُنتَهَى الجَمعِ، وُصِلْ بِـهِ، إلـى أمـثِـلةِ الـتَّـصـغِـيـرِ، صِـلْ[٥]

يعني: أنّه يُتوصّل إلى بناء «فُعَيعِل» و«فُعَيعِيل»، فيما[٦] زاد على أربعة أحرف، بما يُوصل[٧] به فيه[٨] إلى مُنتهى الجمع. يعني بناء «مَفاعِل» و«مَفاعِيل». وللحاذف هنا، من ترجيح وتخيير، ماله في التكسير. فتقول في تصغير «فَرزدَق»: فُرَيزِدٌ بحذف الخامس، أو: فُرَيزِقٌ بحذف الرابع، لأنّه شبيه بالزائد.[٩] وتقول في «مُنطلق»: مُطَيلِقٌ، بحذف النون وإبقاء الميم، لأنّ لها مزيّة كما تقدّم.[١٠]

وتقول في «استخراج»: تُخَيرِيجٌ،[١١] بحذف السين لأنّ التاء أولى بالبقاء لِما سبق.[١٢] وتقول في «حَيزَبُون»:[١٣] حُزَيبِينٌ، بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبةً ياء لِما مرّ.[١٤] وتقول في

---

(١) الزبرج: الحلية والزينة. ت: زُبيرج.
(٢) سقطت من س.
(٣) ط: كمبيطر.
(٤) ص٢٨٤.
(٥) ما به أي: من الحذف. واللام بمعنى إلى. ووصل إليه: بلغ وأدرك. ومنتهى الجمع أي: صوغ منتهى الجموع. انظر شرح البيت ٦٥٨ وتعليقنا عليه. والأمثلة: الأوزان. وَصل: فعل أمر من الوصول. يريد: الطريق الذي وُصل به إلى صوغ منتهى الجموع في التكسير صل به إلى صوغ أمثلة التصغير. فما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: صل. ولمنتهى: متعلقان بالفعل: وصل. وبه في محل رفع نائب فاعل مقدم له. انظر تعليقنا على البيتين ٤٩٧ و ٨٨٠. وقيل: به: متعلقان أيضاً بالفعل. ونائب فاعله هو ضمير المصدر المضمن فيه، أي: الوصل. وجملته صلة «ما». وبه وإلى أمثلة: متعلقات بالفعل: صل. وقد أخبر عن الاسم الموصول بجملة إنشائية. وسقط الشطر الثاني من ت. وانظر تعليقنا على البيت ٤٩٧.
(٦) في النسخ: مما.
(٧) فيما عدا الأصل: يتوصل.
(٨) سقطت من ت و س.
(٩) ط: يشبه الزائد.
(١٠) في شرح الأبيات ٨٢٩ ـ ٨٣٢.
(١١) ت ح: «تخيرج». وقد خرم النص هنا في ت و ح، فسقط حتى«لأن المقصورة»، ثم نقل على لحق في ت بقلم آخر.
(١٢) س: كما سبق.
(١٣) الحيزبون: المرأة العجوز.
(١٤) في شرح البيت ٨٣١.

«عَلَنْدَى»:[١] عُلَيْنِدٌ أو عُلَيْدٍ،[٢] إذ لا مزيّة لأحد زائديه على الآخر. وقد تقدّم بيان ذلك في التكسير،[٣] فأغنى عن إعادته.

تنبيه: يُستثنى من ذلك هاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة أحرف فصادعًا،[٤] لأنهنّ[٥] لا يُحذفن في التصغير ولا يُعتدّ بهنّ، كما سيأتي.[٦]

٨٣٦ ـ وجائزٌ تَعوِيضُ يَا، قَبلَ الطَّرَفْ إن كانَ بَعضُ الاسمِ، فِيهِما، انحَذَفْ[٧]

يعني: أنه يجوز أن يُعوّض ممّا حُذف، في التكسير والتصغير، ياء قبل الآخر. وسواءٌ في ذلك ما حُذف منه أصل نحو «سَفَرجَلٌ» فتقول في جمعه: سَفارِجُ ـ وإن عوّضتَ قلتَ: سَفارِيجُ ـ وفي تصغيره:[٨] سُفَيرِجٌ ـ وإن عوّضت قلتَ: سُفَيرِيجٌ ـ وما حُذف منه زائد نحو «مُنطلقٌ» فتقول في جمعه: مَطالِقُ ومَطالِيقُ، وفي تصغيره: مُطَيلِقٌ ومُطَيلِيقٌ، على الوجهين. وعُلم من قوله «جائزٌ» أن التعويض لا يلزم.

تنبيه: قال في «التسهيل»:[٩] وجائز أن يُعوّض ممّا حُذف ياء ساكنة قبل الآخر[١٠] ما لم يستحقّها لغير تعويض. واحترز بقوله «لغير تعويض» من نحو: لَغاغِيزُ، جمع لُغَّيزَى.[١١] فإنّه حُذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويض، لثبوت يائه[١٢] التي كانت في المُفرد.

[شواذ التصغير والتكسير]

٨٣٧ ـ وحائدٌ، عَنِ القِياسِ، كُلُّ ما خالَفَ، في البابَينِ، حُكمًا رُسِما[١٣]

---

(١) العلندى: الغليظ من كل شيء.

(٢) أصله «العليدي» فحذفت الياء كما تحذف من قاض.

(٣) في شرح البيت ٨٣٢.

(٤) في حاشية ت: كأصبهان، وعبوثران: نبت طيب الريح.

(٥) ت س ط: فانهن.

(٦) في شرح الأبيات ٨٣٩ ـ ٨٤٢.

(٧) التعويض أي: الزيادة للتعويض، مبتدأ مؤخر خبره: جائز. ويا: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لالتقائها بالتنوين. وقبل: ظرف للمصدر تعويض. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وفيهما أي: في التكسير والتصغير متعلقان بانحذف، والجملة خبر كان. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف فصارت كالاسم المقصور. انظر البيت ٦٤٢ وتعليقنا عليه. والطرف: الحرف الأخير من الكلمة.

(٨) ت س ط: التصغير.

(٩) ص٢٧٩.

(١٠) ت: ما حذف ياء ساكنة قبل الأخير.

(١١) اللغيزى: ما يعمى به ويلغز. وهو اللغز. ومصغره: لُغَيغِيزٌ.

(١٢) يعني أن الياء في الجمع والتصغير هي نفس ياء المفرد.

(١٣) الحائد: الخارج، خبر مقدم للمبتدأ كل. وما: نكرة موصوفة مضاف إليه. وجملة خالف: صفة. وفي: تتعلق بخالف. يريد: كل اسم خالف فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه. والبابان: باب التكسير وباب التصغير. وحكمًا: مفعول خالف. ورسم: حدّد وبيّن. والجملة: صفة.

ممّا خُولف به[1] القياسُ في التصغير قولُهم في «المَغرِب»: مُغَيرِبانٌ، كأنّه تصغير مَغرِبان، وفي «العَشِيّ»: عُشَيشِيانٌ،[2] كأنّه تصغير عَشّيان، وفي «عَشِيّة»:[3] عُشَيشِيةٌ، كأنّه تصغير عَشّاة، وفي «إنسان»: أُنَيسِيانٌ، كأنّه تصغير إنسِيان ـ وفيه خلاف: مذهب البصريّين. أنه «فِعْلانٌ» من الأُنس. وقال الشيبانيّ: «فِعلان» أيضًا لكن من الإيناس بمعنى الإبصار. وقال مُعظم الكوفيّين إنّه «إفعِلانٌ»[4] من النِّسيان. فهو على الأوّلَين[5] من هذا النوع ـ وفي «بَنُونَ»: أُبَينُونَ، كأنّه تصغير أبنِينَ.[6] وفي «لَيلة»: لُيَيلِيةٌ، كأنّه تصغير لَيلاة، وفي «رَجُل»: رُوَيجِلٌ، كأنّه تصغير راجِل، وفي «صِبية» و«غِلمة»: أُصَيبِيةٌ وأُغَيلِمةٌ،[7] كأنّهما تصغير «أفعِلة».

فهذه الألفاظ ممّا استُغني فيها بتصغيرِ مُهملٍ[8] عن تصغيرِ مُستعملٍ. وقد سُمع في بعضها القياس أيضًا. قالوا في «صِبية»: صُبَيّةٌ، على القِياس.[9] أنشد سيبويه:[10]

صُبَيّةً، على الدُّخانِ، رُمْكا ... ما إن عَدا أصغَرُهُم أن زَكّا

يقال: زَكَّ زكيكًا، إذا دبَّ. قال المُبرد:[11] والصواب: «ما إن عدا أكبرُهُم».

وممّا خولف به القياس في التكسير[12] قولهم: رَهطٌ وأراهِطُ، وباطِلٌ وأباطِيلُ،[13]

---

(١) ت س: فيه.

(٢) ت س: «عشيان». انظر الإتحاف ٢:٣٢٣. ط: «العشاء عشيان». وانظر شرح الشافية ١:٢٧٥ واللسان (عشو). والعشي: ما بين زوال الشمس إلى الغروب.

(٣) العشية هي العشي.

(٤) كذا على أنه وزن «إنسيان» قبل حذف يائه وصيرورته «إنسان» على وزن «إفعان». ت: فِعلان.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: وأما على مذهب الكوفيين فقياسي. قلت: وهو مرجح لكون النساء جمع نسوة من النسيان، كما ذكرت في التعليق على خاتمة التكسير، ليكون النسيان للإنسان عامة والنساء خاصة.

(٦) كذا. والمراد أبنون، ليتأتى وجود الواو في التصغير. س: «أبناء». ت: «إبنين». وفوقه عن ابن غازي ٢:٣٢٣: خالف القياس من جهة أن همزة الوصل لا تثبت في التصغير. فلذلك قال: «كأنه تصغير أبنين». يعني بقطع همزة الوصل. وضبطها بعض شيوخنا بالفتح. قلت: إثبات همزة الوصل مذهب ثعلب. الهمع ٢:١٨٧. وأبنون عند البصريين جمع «أبنى» على «أفعَل» اسم صيغ للجمع، وعند الكوفيين جمع «أبني» أصله «أبنُيٌ» على «أفعُل»، فقلبت الضمة كسرة لتقدمها على ياء مثل «أظبي». شرح اختيارات المفضل ص١٣٦٦ والإيضاح ص١٥٤ ـ ١٧١ واللسان والتاج (بني). والصواب مذهب الكوفيين، إذ لو صح ما ذهب إليه البصريون لما ضبطت النون قبل علامة الإعراب بما يناسبها.

(٧) كذا. وفي الارتشاف أن العرب لم يقولوه. انظر ١:١٨٦ منه و١:١٨٢ والإيضاح ص١٥٥.

(٨) هذا يعني أن ما ذكره من الألفاظ قياسي، مع أنه أورده شاذًا مخالفًا للقياس. والأولى أن يؤكّد الشذوذ، أو يجعل ما نص عليه هنا وجهًا آخر. وهو مذهب أبي حيان. الارتشاف ١:١٨٥. وانظر الفقرة التالية.

(٩) وقالوا في تصغير رجل: رُجيل.

(١٠) لرؤبة. ديوانه ص١٢٠ والكتاب ٢:١٣٩ والعيني ٤:٥٣٦. والرمك: جمع أرمك. وهو ما لونه لون الرماد. وعدا: جاوز.

(١١) المقتضب ٢:٢١٢. وسقط «قال المبرد» من ت و س.

(١٢) س: «فيه القياس في الجمع». وانظر الارتشاف ١:٢١٥ ـ ٢١٦.

(١٣) ت س: وأباطل.

وحَدِيثٌ وأحادِيثُ، وكُراعٌ وأكارعُ،[١] وعَرُوضٌ[٢] وأعارِيضُ، وقَطِيعٌ وأقاطِيعُ. فهذه جُموع لواحدٍ مُهمل استُغني به عن جمعِ المُستعمل.[٣] هذا مذهب سيبويه[٤] والجُمهور. وذهب بعض النحويّين إلى أنّها جُموع للمنطوق به على غير قياس.

وزعم ابن جنّي أنّ[٥] اللفظ يُغيّر[٦] إلى هيئة أُخرى، ثمّ يُجمع. فيرى في «أباطيل»[٧] أنّ الاسم غُيّر إلى «إبطِيل» أو «أُبطُول»، ثمّ جُمع. وذهب المُبرّد إلى أنّ «أراهِط» جمع أرهُط، و«أباطِيل» جمع إبطال مصدر «أبطَلَ»، واستُغني به عن جمعِ الاسم، و«أعارِيض» تكسير إعراض مصدر: أعرَضَ. وذهب الفرّاء إلى أنّ «أحادِيث» جمع أُحدوثة بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أُحدوثة إنّما تُستعمل في المصائب والدواهي، لا في معنى الحديث الذي يُتحدّث به.[٨]

وعدّ بعضهم من هذا النوع[٩] قولَهم «أظافيرُ» في جمع ظُفر، و«ليالٍ» في جمع ليلة. وليستا منه، بل ممّا استُغني فيه بجمعِ واحدٍ مُستعمل قليلًا لأنّهم قالوا: أُظفورٌ وليلاةٌ، وإن كان الأشهرَ ظُفر وليلة.[١٠] قلتُ: وكذلك لا ينبغي عدّ[١١] قولهم في التصغير «لُيَيلِيَة» ممّا استُغني فيه[١٢] بتصغيرِ مُهملٍ.

[فتح ما بعد ياء التصغير]

٨٣٨ ـ لِتِلوِ يا التَّصغِيرِ، مِن قَبلِ عَلَمْ   تأنِيثٍ، أو مَدّتِهِ، الفَتحُ انحَتَمْ[١٣]

٨٣٩ ـ كَذاكَ ما مَدّةَ «أفعالٍ» سَبَقْ   أو مَدَّ «سَكرانَ»، وما بِهِ التَحَقْ[١٤]

---

(١) الكراع: مستدق الساق. ت س: وكاريع.
(٢) العروض: آخر جزء عروضي من صدر بيت الشعر.
(٣) ت س: مستعمل.
(٤) الكتاب ٢: ١٩٩.
(٥) ط: وذهب ابن جني إلى أن.
(٦) س: يتغير.
(٧) ت س: أباطل.
(٨) س: يحدث به.
(٩) يريد: جمع مفرد مهمل استغناء عن جمع المستعمل.
(١٠) ط: ليلة وظفر.
(١١) ت س ط: وكذا لا ينبغي أن يعد.
(١٢) ت س: عنه.
(١٣) التلو: التالي أي: الحرف الذي يعقب. وحذف همزة «يا» للتخفيف. والعلم: العلامة. وهي التاء والألف. ومدته أي: المدة التي قبل همزة التأنيث. وانحتم: وجب ولزم. والمراد أن الفتح لزم ما يتلو ياء التصغير قبل علامة التأنيث ومدته. فالجار والمجرور لتلو: متعلقان بانحتم. ويا: مضاف إليه وهو مضاف. ومن قبل: متعلقان بالمشتق تلو. وعلم: مضاف إليه ومضاف إلى تأنيث. ومدة: معطوف على علم. والفتح: مبتدأ خبره جملة: انحتم. وجائز تقدّم متعلق الخبر الفعلي على المبتدأ. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها.
(١٤) الإشارة إلى وجوب الفتح. والمدة والمد: الألف. وسبق: تقدم. والتحق به: كان مثله في الحكم. يريد: وما سبق مدة

اعلم أنّ ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب جرى بوجوه الإعراب على مُقتضى العوامل، نحو: زُبَيْدٌ. وإن لم يكن حرف إعراب وجب كسره، كما كُسر ما بعد ألف التكسير، إلّا خمسةَ أشياء:

الأوّل: ما قبل علامة التأنيث[١] ـ وهي التاء والألف ـ نحو: طلحةُ وسَكرَى، فتقول فيهما:[٢] طُلَيحَةُ وسُكَيرَى، بالفتح لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث،[٣] ومُحافظةً[٤] على بقاء الألف. ويعني بقوله «مِن قَبلِ عَلَمْ» ما كان مُتّصلًا كما مثّل. فلو انفصل من التاء[٥] كُسر نحو: دُحَيرِجةٌ.[٦]

الثاني: ما قبل مدّة التأنيث. وهي الألف التي قبل الهمزة في «حَمراء» ونحوِه.[٧] فإنّها ليست علامة للتأنيث عند جُمهور البصريّين، وإنّما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة. وقد تقدّم بيان ذلك في التأنيث والتذكير.[٨] فتقول في تصغير «حمراء»: حُمَيراءُ، بالفتح مُحافظةً على سلامة الألف.

فإن قلتَ: فلعلّه أراد بعلَم التأنيث التاءَ وحدها، وبالمدّةِ الألفين المقصورةَ والممدودةَ. قلتُ: لا يصحّ ذلك لأنّ المقصورة علَم[٩] تأنيث أيضًا. فتخصيصه بالتاء لا وجه له. وإنّما عطف المدة المذكورة على علَم التأنيث لعدم اندراجها فيه. فهو كقوله في «التسهيل»:[١٠] أو ألف التأنيث أو الألف قبلها.[١١]

فإن قلتَ: قوله في «شرح الكافية»:[١٢] «فإن اتّصل بما ولي الياءَ علامةُ تأنيث فُتح كتُمَيرَةٍ[١٣] وحُبَيلَى وحُمَيراءَ» يقتضي أنّ المدّة في «حمراء» مُندرجة في قوله «علامة

= أفعال، أو مدة سكران والملحق به، حكمه مثل حكم ما قبل علامة التأنيث. فالكاف: خبر مقدم للاسم الموصول «ما» الأول. والثاني معطوف على سكران. والضمير في «به» يعود على سكران، أي: الاسم الذي يكون مثله مذكر «فَعلى». وجملة سبق: صلة الموصول الأول، والتحق: صلة الثاني. وقدم عليهما المعمول وهو جائز.

(١) س: علامة تأنيث.
(٢) سقطت من ت و س.
(٣) ت: «ما قبل الألف». س: ما قبل ألف التأنيث.
(٤) العطف على محل «لوجوب»، وهو النصب.
(٥) ط: الياء.
(٦) دحيرجة: مصغر دَحرجة.
(٧) ت س: ونحوها.
(٨) كذا. ت س: «التذكير والتأنيث». وانظر شرح البيت ٨٥٧.
(٩) هنا ينتهي لحق ت وخرم ح. س: فإن المقصورة علامة.
(١٠) ص٢٨٤.
(١١) س: أو ألف قبلها.
(١٢) ص١٨٩٣.
(١٣) ت ح: كثميرة.

تأنيث». (١) ولذلك اقتصر في «الكافية»(٢) على قوله: (٣)

* لِتَـــأنِيـــثٍ، عَـــلَمْ *

قلتُ: تجوّزَ(٤) في ذلك. والتحقيقُ ما تقدّم.

الثالث: ما قبل ألف «أفعال»، نحو: أجمالٌ. فتقول فيه: أُجَيمالٌ، مُحافظةً على بقاء ألف الجمع. (٥)

تنبيه: أطلق المُصنّف(٦) «أفعالًا» ولم يُقيّده بأن يكون جمعًا، فشمل المُفرد. وفي بعض نسخ(٧) «التسهيل»: «أو ألف أفعال جمعًا أو مُفردًا». فمثال الجمع ما ذُكر. وأمّا المُفرد فلا يُتصوّر تمثيله، على قول الأكثرين، (٨) إلّا بما سُمّي به من الجمع لأنّ «أفعالًا» عندهم لم يثبت في المُفردات.

قال سيبويه: فإذا حقّرت(٩) «أفعالًا» اسمُ رجل قلتَ: أُفَيعالٌ، كما تُحقّرها(١٠) قبل أن تكون اسمًا. فتحقير «أفعال» كتحقير «عطشان». فرقوا بينها(١١) وبين «إفعال»(١٢) لأنّه لا يكون إلّا واحدًا، ولا يكون «أفعال» إلّا جمعًا. انتهى. وقد أثبتَ بعض النحويّين(١٣) «أفعالًا» في المُفردات، وجعل منه قولهم: (١٤) بُرْمةٌ أعشارٌ، وثوبٌ أخلاقٌ(١٥) و(١٦) أسمالٌ. وهذا عند الأكثرين من الوصف(١٧) بالجمع، وتصغيره «أُفَيعالٌ» كما سبق.

---

(١) يريد «علم * تأنيث» في البيت ٨٣٨. س: علامة التأنيث.
(٢) شرح الكافية الشافية ص١٨٩٢.
(٣) تمام البيت:
أو يــكُــنِ اثــرَهُ، لِتــأنِيــثٍ، عَــلَمْ أو حــرفُ مَــدٍّ، بَــعــدَ فَــتــحٍ مُــلتَــزَمْ
(٤) ط: يجوز.
(٥) ط: الألف التي للجمع.
(٦) ط: الناظم.
(٧) قيل: في نسخة الرقي. انظر ص٢٨٥ من التسهيل.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: «ومقابل الأكثرين: برمة أعشار، وثوب أخلاق». يريد أن بعض النحاة جعل هاتين الصفتين من المفردات. وانظر آخر الفقرة التالية.
(٩) الكتاب ٢: ١٤٣. في النسخ: «فإذا صغرت». ط: إذا حقرت.
(١٠) في النسخ: تصغرها.
(١١) الضمير يعود على أفعال.
(١٢) تصغير إفعال يكون على: أُفَيعِيل.
(١٣) خرم النص في ت حتى «وقريناء» بالإدغام، ثم نقل في لحق.
(١٤) البرمة: القدر من حجارة. والأعشار: المكسرة على عشر قطعه. والأخلاق والأسمال: الممزقة.
(١٥) زاد في ط: ثوب.
(١٦) س ط: وهو.
(١٧) ط: من وصف المفرد.

فإن قلتَ: إذا فرّعنا، على مذهب من أثبته في المُفردات، فهل يُصغّر على «أُفَيعال» أو على «أُفَيعِيل»؟ قلتُ: مُقتضى إطلاقِ الناظم وقولِه في «التسهيل»: «جمعًا أو مُفردًا» أنه[1] يُصغّر على «أُفَيعال» بالفتح، ومُقتضى قول من قال من النحويّين: «أو ألف أفعال جمعًا» ـ كأبي مُوسى[2] وابن الحاجب ـ أنّه يُصغَّر على «أُفَيعِيل» بالكسر. وقال بعض شرّاح «تصريف» ابن الحاجب:[3] قيّد بقوله «جمعًا» احترازًا عمّا ليس بجمع، نحو: أعشار. فإن تصغيره: أُعَيشِيرٌ.[4] انتهى.

وقال الشارح:[5] أو ألف «أفعال» جمعًا. وعلى هذا نبّه بقوله «سَبَقْ». انتهى. فقيّد وحمل كلام الناظم على التقييد. فكأنّه[6] جعل «سَبَق» قيدًا لـ «أفعالِ» أي: أو ألف[7] «أفعالِ» السابقِ في باب «التسكير» وهو الجمع.[8] أمّا تقييده فتبع[9] فيه أبا مُوسى ومن وافقه. وقال الشَّلَوبين،[10] مشيرًا إلى قول أبي مُوسى: هذا خطأ لأنّ سيبويه قال:[11] إذا حقّرتَ «أفعالًا» اسمَ رجل قلتَ فيه: «أُفَيعالٌ»، كما تُحقّرها قبل أن تكون اسمًا.

وأمّا حمل كلام المُصنّف[12] على التقييد فلا يستقيم، لأنّ قوله «سَبَق» ليس حالًا[13] من «أفعال»، فيكونَ مُقيّدًا به، بل هو[14] صلة «ما». ومدّة:[15] مفعول لـ «سبق»، و«سبق» يُقدّم عليه.[16] والتقدير: كذاك ما سبقَ مدّةَ أفعال. وأيضًا فإنّ المُصنّف[17] أطلق في غير هذا

(١) ح: أنما.
(٢) في حاشية س: «يعني به الجزولي». انظر التوطئة ٣٢١.
(٣) مجموعة الشافية ١:٧٨.
(٤) س: أعيشر.
(٥) ص٧٨٨. وقوله هذا يقتضي رفع «مدة» و«مد». وهو خلاف ما في مطبوعته.
(٦) ت س ط: «وكأنه». ح: كأنه.
(٧) ح: «أي وألف». ط: أي ألف.
(٨) س: وهو جمع.
(٩) ت: فاتبع.
(١٠) انظر التوطئة ص٣٢١.
(١١) الكتاب ٢:١٤٣. وفرقٌ بين قول سيبويه وقول الجزولي. فالأول في المفرد الذي كان جمعًا ثم سمي به. والثاني في المفرد أصالة نحو: ثوب أسمال. ولا يلزم من تصغير الأول كتصغيره قبل التسمية أن يصغر الثاني على أفيعال. الصبان ٤:١٦٢.
(١٢) فيما عدا الأصل: الناظم.
(١٣) كذا. وتعليقه على قول الشارح قبلُ جعله صفة لا حالاً. إلا إذا زعمت أنه هناك حل للمعنى لا تقدير للإعراب.
(١٤) هو أي: سبق. والصواب أن جملة «سبق» هي الصلة لا الفعل.
(١٥) في النسخ: بل ما موصولة..
(١٦) عليه أي على أفعال. ت: «مفعول لسبق متقدمًا عليه». ح: «مفعول لسبق مقدم عليه». ط: مفعول لسبق تقدم عليه.
(١٧) ط: الناظم.

الكتاب،[١] بل صرّح بالتعميم في بعض نسخ «التسهيل».[٢] فعلى ذلك يُحمل كلامه. والله أعلم.[٣]

الرابع: ما قبل ألف «سكران» ونحوِه، ممّا آخره ألف ونون زائدتان، لم يُعلم جمع ما هما فيه على «فَعالِين» دُون شُذوذ. ولهذا أحال الناظم على «سكران». فتقول فيه: سُكَيرانُ، لأنّهم لم يقولوا في جمعه: سَكارِينُ. وكذلك ما كان مثلَه نحو: غَضبانُ وعَطشانُ. فإن جمع على «فَعالِين» دُون شذوذ صُغّر على «فُعَيلِين»، نحو: سِرحانٌ[٤] وسُرَيحِينٌ. فإنّه جُمع على سَراحِين. فإن[٥] كان جمعه على «فَعالِين» شاذًّا لم يُلتفت إليه، بل يُصغّر على «فُعَيلان». مثال ذلك: غَرثانٌ[٦] وإنسانٌ. فإنّهم قالوا في جمعهما: غَراثِينُ وأناسِينُ، على جهة[٧] الشذوذ. فإذا صُغّرا قيل فيهما: غُرَيثانٌ وأُنَيسانٌ. فإذا[٨] ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان،[٩] ولم يُعرف: هل تقلب العرب ألفه ياء أولًا؟ حُمل على باب «سكران» لأنّه الأكثر.

الخامس: ما كان قبل اسم مُنزَّل منزلةَ تاء التأنيث.[١٠] والمُراد به عجز المركّب نحو: بَعْلَبَكُّ. فتقول فيه: بُعَيلَبَكُّ. ولم يذكره هنا.[١١]

[ما لا يعتد به في التصغير]

٨٤٠ ـ وألِفُ التّأنيثِ، حَيثُ مُدّا[١٢]

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ص١٨٩٣.
(٢) ص ٢٨٥.
(٣) هذه الجملة ليست في النسخ.
(٤) السرحان: الذئب.
(٥) ت س ط: وإن.
(٦) الغرثان: الجائع.
(٧) إذا كان للاسم اعتباران في الجمع لاختلاف المعنى صغر تبعًا لهما. نحو: عثمان. فهو اسمًا علمًا تصغيره: عثيمان، لأن جمعه عثمانون. وهو اسم جنس لفرخ الثعبان أو الحبارى تصغيره: عثيمين، لأن جمعه عثامين.
(٨) ت س ط: وإذا.
(٩) في النسخ: ألف ونون من نحو ندمان.
(١٠) يعني: الحرف الأخير من اسم ركب مع اسم آخر، فكان الثاني كتاء التأنيث في حكم التركيب. وهو تركيب المزج. أما معديكرب فلا يشمله الحكم لأن آخر صدره ـ وهو الياء ـ لم يقع بعد ياء التصغير.
(١١) كذا. وسيرد في البيت ٨٤١.
(١٢) زاد بعده في ط:

وتــاؤُهُ، مُــنــفَــصِــلَيــنِ عُــدّا
٨٤١ ـ كَـذا الـمَـزِيـدُ آخِـرًا، لِلنَّـسَـبِ — وعَـجْـزُ الـمُـضـافِ، والـمُـرَكَّـبِ
٨٤٢ ـ وهٰـكَـذا زِيـادتـا «فَـعْـلانـا» — مِـن بَـعـدِ أربَـعٍ، كَـزَعْـفَـرانـا
٨٤٣ ـ وقَـدِّرِ انـفِـصـالَ مـا دَلّ، عـلـى — تَـثـنِـيـةٍ، أو جَـمـعَ تَـصـحِـيـحٍ، جَـلا

والضمير في «مد» لألف التأنيث ـ والألف: حرف إطلاق ـ أراد الألف الممدود ما قبلها لا المقصورة التي لها حكمها الخاص. ومنفصلين: مفعول ثان لعدّ. والألف: نائب فاعل هو في الأصل مفعول أول. والجملة خبر ألف الاثنين وما عطف عليه. يريد: عدّا منفصلين عما قبلهما. وكذا أي: مثل هذا الحكم. وهو اعتبار الانفصال. وجلا: أظهر. والفاعل ضمير يعود على ما. يعني: ما كشف جمع تصحيح كزيدون، احترازًا من نحو: السنون. وحيث: متعلق بحال من ألف،

إلى قوله «جلا».[١] يعني: أنّه لا يُعتدّ في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، لأنّها تُعدّ مُنفصلة، أي: تُنزّل منزلة كلمة مُستقلّة.[٢] ومعنى عدم الاعتداد بها أنّ ما قبلها يُصغّر، كما يُصغّر غيرَ مُتمّم بها.

الأوّل: ألف التأنيث الممدودة نحو: راهِطاءُ.[٣]

الثاني: تاء التأنيث نحو: حَنظَلةٌ.[٤]

الثالث: ياء النسب نحو: عَبقَرِيٌّ.[٥]

الرابع: عجز المُضاف نحو: عبدُ شمسٍ.

الخامس: عجز المُركّب ـ يعني غيرَ المُضاف لتقدّم[٦] ذكره ـ نحو: بَعْلَبكُّ.

السادس: الألف والنون الزائدتان، بعد أربعة أحرف فصاعدًا، نحو: زَعفَرانٌ[٧] وعَبَيثَرانٌ.[٨] واحترز من أن تكونا بعد ثلاثة،[٩] نحو: سكرانُ وسِرحانٌ. فقد تقدّم حكمهما.[١٠]

السابع: علامة التثنية نحو: مُسلِمَينِ.

الثامن: علامة جمع التصحيح[١١] نحو: مُسلِمِينَ ومُسلماتٍ.

فجميع هذه[١٢] لا يُعتدّ بها، فتقول في تصغيرها: رُوَيهِطاءُ وحُنَيظِلةٌ[١٣] وعُبَيقِرِيٌّ وعُبَيدُ

= ومضاف إلى الجملة بعده. والكاف: خبر مقدم مضاف إلى اسم الإشارة، والمبتدأ بعده. وآخرًا واللام: متعلقان بالمزيد، ومن: بزيادة. وقيل: هو قيد لعجز البيت ٨٣٩ وما بعده كله، ففيه تنازع.
انظر حاشية الأزهري على المكودي ص٢٠٩ والتصريح ٢: ٣٢٠ ـ ٣٢١. والكاف: خبر لمحذوف. وما: اسم موصول صلته جملة دل. وجملة جلا: معطوفة عليها.

(١) ت: «إلى آخر الأربعة». ح: وتاؤه منفصلين عدا إلى آخره.
(٢) زاد في ح: بنفسها.
(٣) الراهطاء: باب في جِحَرة اليربوع يخرج منه التراب.
(٤) الحنظلة: شجرة ثمر هامر. وفي حاشية ح عن نسخة: طلحة.
(٥) العبقري: ما كان في نوعه بالغًا درجة التفوق.
(٦) فيما عدا الأصل: المتقدم.
(٧) الزعفران: نبات زهره أصفر.
(٨) العبيثران: نبت طيب الرائحة. وفيما عدا الأصل: عبوثران.
(٩) زاد في النسخ: أحرف.
(١٠) في النسخ: ذكرهما.
(١١) في النسخ: الجمع الصحيح.
(١٢) ط: فهذه.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: فالتاء خامسة. وأما الرابعة كطلحة فقد تقدم حكمها.

شَمسٍ وبُعَيلَبَكُّ وزُعَيفِرانٌ وعُبَيثِرانٌ ومُسَيلِمَينِ[١] ومُسَيلِمِينَ ومُسَيلِماتٍ. فتُقدّر تمام[٢] بُنية التصغير قبل الألف والتاء، وكذا سائرها.

تنبيهـات:

الأوّل: هذا[٣] تقييد[٤] لإطلاق قوله:[٥] «وما بِهِ لِمُنتهَى الجمعِ وُصِلْ». وتقدّم[٦] التنبيه عليه ثَمَّ.[٧]

الثاني: ليست الألف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث، في عدم الاعتداد بها من كُلّ وجه، لأنّ مذهب سيبويه[٨] في نحو:[٩] جَلُولاءُ وبَراكاءُ وقَرِيثاءُ، ممّا ثالثه حرف مدّ،[١٠] حذف الواو والألف والياء. فتقول في تصغيرها: جُلَيْلاءُ وبُرَيْكاءُ وقُرَيْثاءُ، بالتخفيف بخلاف نحو: فَرُوقةٌ. فإنّه يقول[١١] في تصغيرها: فُرَيِّقَةٌ، بالتشديد ولا يحذف. فقد ظهر أنّ الألف عنده يُعتدّ بها من هذا الوجه، بخلاف التاء. ومذهب المُبرّد إبقاء الواو والألف والياء، في «جَلولاء» وأخويه، ويقول[١٢] في تصغيرها: جُلَيِّلاءُ وبُرَيِّكاءُ وقُرَيِّثاءُ، بالإدغام، مسوّيًا[١٣] بين ألف التأنيث وتائه.

وحُجّة سيبويه أنّ لألف للتأنيث الممدودة شَبهًا بهاء التأنيث وشَبهًا بالألف المقصورة،[١٤] واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما. وقد اعتُبر الشَّبه بالهاء من قِبَل مُشاركة الألف الممدودة لها في عدمِ السقوط، وتقديرِ الانفصال بوجه ما، فلا غنى[١٥] عن اعتبار الشَّبه

(١) ط: ومسيلمان.
(٢) سقطت من النسخ.
(٣) يريد الأبيات ٨٤٠ ـ ٨٤٣.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: تقييد فيما يصح جمعه. وأما الجمع والتثنية والمركب تركيب مزج فلا يصح جمعه أصلاً، فلا يتوجه إليه هذا التقيـد.
(٥) صدر البيت ٨٣٥. ويريد البيت كله.
(٦) ط: وقد تقدم.
(٧) سقطت مما عدا الأصل.
(٨) ط: «مذهبه». وانظر الكتاب ٢:١١٧ وشرح الكافية الشافية ص١٩٠٠ ـ ١٩٠١ والارتشاف ١:١٧٧.
(٩) في حاشية ت عن التواتي أن جلولاء: قرية من ناحية فارس، والبراكاء: الثبات في الحرب، والقريثاء: نوع من التمر.
(١٠) ت ح: حرف المد.
(١١) ح: يقال.
(١٢) ط: «فيقول». وانظر المقتضب ٢:٢٦٣.
(١٣) هنا ينتهي لحق ت. ح: مستويًا.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لكونها يعتد بها في الممدودة، كما يعتد بالمقصورة في حُبيرى بالتخفيف أيضًا، في البيت ٨٤٥.
(١٥) ت س: فلا غناء.

بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في «جَلُولاءُ» ونحوها. فإنّها[١] كألف «حُبارَى»[٢] الأُولى، وسقوطها في التصغير مُتعيّن عند بقاء ألف التأنيث.[٣] فكذا يتعيّن[٤] سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير.

واعلم أنّ تسوية المُصنّف[٥] هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي مُوافقة المُبرّد، ولكنّه صحّح في غير هذا النظم[٦] مذهب سيبويه.

الثالث: اختُلف أيضًا في نحو «ثلاثِينَ»[٧] علَمًا أو غيرَ علَم،[٨] وفي نحو: جِداران[٩] وظريفَينِ وظريفاتٍ، أعلامًا. فمذهب سيبويه[١٠] الحذف، فتقول: ثلَيثِينَ،[١١] بالتخفيف لأنّ زيادته غير طارئة[١٢] على لفظ مُجرّد، فعُومل معاملة «جَلُولاءُ». وكذا يُفعل بما جُعل علمًا ممّا فيه علامة التثنية وجمع التصحيح. نَصّ[١٣] على جميع ذلك. ومذهب المُبرّد[١٤] إبقاءُ حرف المدّ في ذلك والإدغامُ، كما يفعل في «جَلُولاءُ». واتّفقا في نحو: ظريفَينِ[١٥] وظريفِينَ وظريفاتٍ، إذا لم يجعلن أعلامًا، على التشديد. ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

[ألف التأنيث فوق الرابعة]

٨٤٤ ـ وألِفُ التّأنيثِ ذُو القَصرِ، مَتَى زادَ علَى أربَعةٍ، لَن يَثبُتا[١٦]

ألف التأنيث المقصورة أبعد عن[١٧] تقدير الانفصال من الممدودة، لعدم إمكان استقلال النطق بها. فلذلك تُحذف في التصغير خامسةً فصاعدًا. فإنّ بقاءها يُخرج البناء عن مثال

---

(١) س: بأنها. (٢) الحبارى: ضرب من الطير.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الموضعين، المقصورة كحبارى، والممدودة كجلولاء.
(٤) ت: «فلذا يتعين». س: «فلهذا يتعين». ح: فلذلك متعين.
(٥) ط: الناظم.
(٦) التسهيل ص٢٨٦ وشرح الكافية الشافية ص١٩٠١.
(٧) في حاشية ت عن ابن غازي: أي: مما ثالثه حرف مد. فثلاثون وثمانون ليست العلامة فيهما بطارئة مطلقًا. وما جعل علمًا من غيرهما صار مثلهما في ذلك. وانظر الصبان ٤: ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٨) في النسخ: وغير علم.
(٩) فيما عدا الأصل: «جدارين». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٩٠٢ والارتشاف ١: ١٩٠ والإتحاف ٢: ٣٢٤ ـ ٣٢٥.
(١٠) الكتاب ٣: ١١٨. (١١) فيما عدا الأصل: ثليثون.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: بل هو موضوع كذلك بخلاف «ظريفين» وشبهه. فإن الياء والنون زائدتان على: ظريف.
(١٣) أي: سيبويه. ت: نُصَّ. (١٤) المقتضب ٢: ٢٦٣.
(١٥) فوقها في ت عن التواتي: يعني: وجدارين.
(١٦) زاد على أربعة أي: كان في الكلمة خامسًا فصاعدًا. وألف: مبتدأ خبره جملة: لن يثبت. وذو صفة له. وحذف جواب «متى» لدلالة الكلام عليه. وهي متعلقة بفعله ومضافة إلى الجملة: زاد. والجملة الشرطية حال من فاعل: يثبت. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٧) في النسخ: من.

«فُعَيعِل»[1] «وفُعَيعِيل» كقولك في «قَرقَرَى ولُغَّيزَى»:[2] قُرَيقِرٌ ولُغَيغِيزٌ.[3] فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة وإبقاء ألف التأنيث، وجاز عكسه. وإلى هذا أشار بقوله:[4]

٨٤٥ ـ وعِندَ تَصغِيرِ «حُبارَى»، خَيِّرِ بَينَ الحُبَيرَى، فادْرِ، والحُبَيِّرِ

فإن حذفتَ المدّة قلتَ: الحُبَيرَى. وإن حذفتَ ألف التأنيث قلتَ: الحُبَيِّرُ، بقلب[5] المدّة ياء، ثمّ تُدغم ياء التصغير فيهما.

[ردّ المعلّ إلى أصله]

٨٤٦ ـ واردُدْ لِأَصلٍ ثانِيًا، لَيِّنًا، قُلِبْ فـ «قِيمةٌ» صَيِّرْ «قُوَيمةً»، تُصِبْ[6]

اعلم أنّ الثاني يُردّ إلى أصله في التصغير بشرطين: **الأوّل**: أن يكون ليّنًا. **والثاني**: أن يكون بدلَ غيرِ همزةٍ تلي همزة. فاندرج في ذلك ثلاثة أنواع:

أوّلها: ما كان ليّنًا مُنقلبًا عن ليّن[7] نحو: بابٌ ومِيزانٌ وقِيمةٌ ونابٌ ومُوقِنٌ. فتقول في تصغير «باب»: بُوَيبٌ، لأنّ ألفه عن واو، وفي «مِيزان»: مُوَيزِينٌ، لأنّ ياءه عن واو. وكذلك تقول في «قِيمة» و«دِيمة»:[8] قُوَيمةٌ ودُوَيمةٌ، لأن الياء فيهما مُنقلبة عن واو، وفي «ناب» وهو السنّ: نُيَيبٌ، لأنّ ألفه عن ياء. وإنّما رُدّ الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه.

وثانيها: ما كان ليّنًا مُبدلًا من حرف صحيح غير همزة نحو: دِينارٌ وقِيراطٌ. فإنّ أصلهما: دِنّارٌ وقِرّاطٌ. والياء فيهما بدل من أوّل المثلين. فتقول في تصغيرهما: دُنَينِيرٌ وقُرَيرِيطٌ، لزوال سبب الإبدال.

وثالثها: ما كان ليّنًا مُبدلًا من همزة لا تلي همزة نحو: ذِيبٌ. فإن أصله الهمزة،[9] والياء

---

(١) سقطت من ط.

(٢) قرقرى: اسم موضع. واللغيزى: اللغز.

(٣) ت س ط: «الغيغز». والقياس ما أثبتنا. انظر الصبان ٤: ١٦٤ شرح البيت ٨٥٣.

(٤) عند تصغير أي: عند إرادته. والحبارى: نوع من الطير. وادر أي: اعلم. وعند: متعلق بفعل الأمر: خير. يريد: خير نفسك وغيرك. والفعل مبني على السكون وحرك بالكسر لضرورة القافية. وادر: فعل أمر جملته اعتراضية. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٥) عطف عليه جملة: تدغم. وفي النسخ: فقلبت.

(٦) اردد: أعد، يتعدى إلى مفعولين أولهما «ثانيًا»، والثاني محذوف هو متعلّق: لأصل. واللام بمعنى. إلى. واللين. مخفف الليّن. وهو بدل من «ثانيًا». وجملة قلب: صفة له. ولهذا الوصف امتنع كون «لينًا» صفة. وتصب: مجزوم لأنه جواب شرط محذوف مع فعله. أي: إن تفعل ذلك تقل صوابًا. والجملة الشرطية حال من فاعل: صيّر. وقيمة: مفعول به أول مقدم لصير. وقويمة: مفعول ثان. ح: «صغّر». وسقط الشطر الثاني من ت. والظاهر من تفسير الشراح وجل تمثيلهم أن المراد باللين هو حرف المد. ولكن الصواب أن يَضم غيرَ المد أيضًا نحو ما في المصدر: قيام وقويّم.

(٧) كذا. وألف نحو باب وناب قلبت عن واو وياء متحركيْن. فهما حرفا علة لا حرفا لين. والألف والياء والواو فيما يلي حروف مد ولين لا لين فقط. فهو يريد باللين حرف العلة مطلقًا، كما ذكرت في التعليقة المتقدمة.

(٨) الديمة: المطر يدوم زمنًا في سكون.

(٩) ت ح: «الهمز». قلت: ومن هذا نحو الجمع «قيام» مصغره: قُوَيئمون. ردت الياء همزة لأنها بدل من همزة قائم.

فيه بدل من الهمزة. فإن صغرتَه قلتَ: ذُؤَيبٌ، بالهمزة رُجوعًا إلى أصله، لأنّ قلب الهمزة ياء إنّما كان لانكسار ما قبلها.

وخرج[1] بالشرط الأوّل ما ليس بليّن. فإنّه لا يُردّ إلى أصله ولو كان مُبدلًا من ليّن. فتقول في «قائم»:[2] قُوَيئِمٌ، بالهمزة، وفي «مُتَّعِد»:[3] مُتَيعِدٌ، خلافًا للزجّاج[4] في «مُتَّعد».[5] فإنّه يردّه إلى أصله فيقول:[6] مُوَيعِدٌ. والأوّل مذهب سيبويه،[7] وهو الصحيح لأنّه إذا قيل فيه: «مُوَيعِدٌ» أوهم أنّ مُكبَّره:[8] مُوعِدٌ أو مُوعَدٌ أو مَوعِدٌ،[9] ومُتَيعِدٌ لا إيهام[10] فيه.

وخرج بالشرط الثاني ما كان ليّنًا، مُبدلًا[11] من همزة تلي همزة،[12] كألف: آدَم، وياء: أَيِمّة،[13] فإنّهما لا يُردّان إلى أصلهما. أمّا «آدم» فتُقلب ألفه واوًا. وأمّا «أَيِمّة» فيُصغر، على لفظه.[14]

= ويجوز الإدغام. أما مصغر نحو «ذيب» فيجوز أن تبدل همزته واوًا: ذُوَيب. وتقول: راس ورؤيس ورويس، ورياسة ورؤيسة ورويّسة، ورُواس ورؤيّس ورويّس، وفية ورية ـ من فئة ورئة ـ وفُؤيّة ورُؤيّة وفُوَيّة ورُوَيّة. وإنما يقال: قوم وصوم ـ مفردهما قائم وصائم ـ وقويم وصويم، فلا ترد الواو إلى الهمزة مع أنها مبدلة منها في المفرد، اعتداداً بالأصل الأول لحرف العلة.

(١) ت س: فخرج.

(٢) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٢٦: في هذا نظر لأن الكلام مفروض في الثاني، وهذا في الثالث. وأخرج المكودي هذا النوع بقوله «ثانيًا». قلت: ويرد على الشارح أن «فم» مصغره: فُوَيه، والميم حرف صحيح لا حرف لين. وذهب الجرمي إلى ترك الهمز في مصغر نحو «قائم»، فتقع الواو بعد ياء التصغير، فتقلب ياء وتدغم فيها الياء الأولى. شرح الشافية ١: ٢١٥. بل إن «قُوَيئِم» يجوز إبدال همزته ياء ثم الإدغام: قويّم.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: ومُتّسر، بتشديد التاء فيهما. أصلهما: مُوتعد ومُيتسر. فأبدل من الواو والياء تاء، وأدغم المثلان.

(٤) ت: للزجاجي.   (٥) سقط «في متعد» من س.

(٦) زاد في ط: فيه.

(٧) الكتاب ٢: ١٢٧.

(٨) فيما عدا ط: «مفرده». وفي حاشية س عن نسخة: «مكبره». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٩٠٩.

(٩) فوقها في ت عن التواتي أن الأول اسم فاعل، والثاني اسم مفعول، والثالث اسم زمان أو مكان. قلت: والأول والثاني من مصدر: أوعدَ. والثالث يحتمل أيضًا أن يكون مصدرًا ميميًا.

(١٠) ح: لا إيهام.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٢٦. وفي النسخ: بدلاً.

(١٢) يرد عليه نحو: آل، بمعنى: أهل. فمصغره: أُهيل، مع أن الألف في المكبر بدل من همزة «أأل».

(١٣) ومنه نحو: إيمان وأُولي. يصغر على: أُوَيمين وأُوَيلي، دون رد إلى الأصل. والأيمة: الأئمة جمع إمام. والياء ليست حرف مد هنا. فلا حاجة لإيراد «أيمة» إذا كان المراد باللين هو المد.

(١٤) زاد في ح: «فتقول فيه: أُيَيْمَة». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لا يغير لفظه إلا بزيادة ياء التصغير. والظاهر تفكيك المدغم لئلا يجمع بين ساكنين. قلت: أما تغيير اللفظ ففيه أيضًا ضم الهمزة وفتح الياء. وأما اجتماع الساكنين فيه فقياس لأن الأول حرف لين والثاني مدغم. فهو مثل: دُوَيْبّة وخُوَيْصّة. انظر الصبان ٤: ١٦٥.

تنبيهات:

الأوّل: ضابط هذا الفصل أنّ ما أُبدل لعلّة لا تزول بالتصغير[١] لم يُردّ[٢] إلى أصله، وما أُبدل لعلّة تزول بالتصغير[٣] رُدّ إلى أصله.

الثاني: ظهر بما ذكرناه أنّ قولَه في «شرح الكافية»:[٤] «وهو ـ يعني الردّ ـ مشروط بكون[٥] الحرف حرفَ لِين مُبدلًا من لين» غيرُ مُحرّر[٦] بل ينبغي أن يقول: «مُبدلًا من غير همزة تلي همزة»، كما ذكر في «التسهيل».[٧]

الثالث: ظاهر قوله «لَيّنا قُلِبْ» أنّ مُراده: قُلبَ[٨] عن لَين، كما قال في «الكافية»:[٩]

واردُدْ لِأَصـلٍ ثـانِيًـا، أُبـدِلَ مِـن ... ذِي اللِّينِ، عَينًا، فهْوَ بالرَّدِّ قَمِنْ

وذلك لأنّ القلب، في اصطلاح أهل[١٠] التصريف، لا يُطلق على إبدال حرفِ لِين من حرفٍ صحيح ولا عكسِه، بل على إبدال حرف علّة من حرف علّة آخر. وإذا كان كذلك فمفهومه يُوهم اشتراط كونه مُبدلًا[١١] من ليّن، كما صرّح به في «شرح الكافية».[١٢]

فإن قلتَ: فلعلّ مُراده بالقلب هنا[١٣] مُطلق الإبدال، فيشملَ ما كان مُبدلًا من ليّن، وما كان مُبدلًا من غيره. قلتُ: إذا حُمل على هذا ورد عليه ما كان بدل همزة،[١٤] تلي همزة. فإنّه لم يستثنه.

الرابع: أجاز الكوفيّون في نحو «نابٌ» ممّا ألفه عن ياء «نُوَيبٌ» بالواو، وأجازوا أيضًا إبدال

---

(١) في النسخ: «لعلة لا تزول للتصغير». ط: «العلة ما لا تزول بالتصغير». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: كمتعد ومتسر وقائم وبائع، حملاً على أفعالها في الإعلال، وتغييرها لا يزول.
(٢) فيما عدا الأصل: فإنه لا يرد.
(٣) نحو: قيمة وميزان ومُوسر وباب وناب.
(٤) ص١٩٠٨.
(٥) بأن يكون.
(٦) ذلك لأنه لا يشمل المد المنقلب عن صحيح غير الهمزة، أو عن همزة لا تلي همزة، نحو: دينار وذيب. انظر الصبان ٤:١٥٦.
(٧) ص٢٨٦.
(٨) في النسخ: أن من شرطه أن يقلب.
(٩) في شرح الكافية الشافية ص١٩٠٤ وح: «لأصل ليّنا». انظر الإتحاف ٢:٣٢٧. ت س: «واردد لأصل ثانيًا ليّنا قلب». وهو صدر البيت ٨٤٦ من الألفية. وسقط منهما الشطر الثاني. وعينًا: بدل من «ثانيًا». والقمن: الجدير.
(١٠) سقطت من ت و س.
(١١) في النسخ: بدلاً.
(١٢) ص١٩٠٨ ـ ١٩٠٩.
(١٣) سقطت من النسخ.
(١٤) ح: بدلاً من همزة.

الياء في نحو «شَيخ»[1] واوًا، ووافقهم في «التسهيل» على جوازه فيهما جوازًا مرجوحًا. يُؤيّده أنّه سُمع في «بَيضة»: بُوَيضةٌ.[2] وهو عند البصريّين شاذّ.

وقوله:[3]

٨٤٧ ـ وشَذَّ، في «عِيدٍ»: عُيَيدٌ،

وجه شُذوذه أنّهم صغّروه على لفظه ولم يردّوه إلى أصله، وقياسه «عُوَيد» لأنّه من: عادَ يعودُ. فلم يردّوا الياء إلى الأصل. قال الشارح:[4] حملًا على قولهم في الجمع: أعياد. قلتُ: وقاله[5] غيره، وفيه نظر، لأنّهم قالوا: جمعوه على «أعياد» فرقًا بينه وبين جمع[6] عُود. فينبغي أن يقال: وصغّروه على «عُيَيد» فرقًا بينه وبين تصغير عُود. ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولًا على الآخر.

وقوله:[7]

وحُتِمْ لِلجَمعِ، مِن ذا، ما لِتَصغِيرِ عُلِمْ

يعني:[8] يجب لجمع التكسير، من ردّ الثاني إلى أصله، ما وجب للتصغير. كقولك[9] في باب وناب وميزان: أبوابٌ وأنيابٌ ومَوازينُ. إلّا ما شذّ[10] كأعياد، وقوله:[11]

حِمًى، لا يُحَلُّ الدَّهرَ، إلّا بإذنِنا ولا نَسألُ الأقوامَ عَهدَ المَياثِقِ

يريد: المواثق.[12]

---

(١) فيكون مصغره: شُوَيخًا.

(٢) س: باضة.

(٣) شذ أي: خرج على الحكم الوارد في البيت السابق. وفي عيد أي: في تصغيره. والجار والمجرور متعلقان بالفعل شذ. وعييد أي: قولهم عييد. فهو على الحكاية فاعل مرفوع.

(٤) ص٧٩٠.

(٥) ط: وقال.

(٦) سقطت من النسخ.

(٧) حتم: وجب ولزم. والإشارة إلى ما تضمنه البيت ٨٤٦ وما مضى من البيت ٨٤٧. وبذلك يكون استثناء المرادي للجمع «أعياد» وهمًا. فقد جمع على غرار مصغره بالياء. وما: نائب فاعل حتم. وعليه يعود الضمير في علم. وللجمع: متعلقان بالفعل حتم، ومن ذا: بحال من الجمع. وقوله لتصغير تقديره: لتصغيره. والضمير لذا.

(٨) زاد في ح: أنه.

(٩) ت: «كقوله». س ح: كقولهم.

(١٠) انظر تعليقنا على قسيم البيت قبل.

(١١) عياض بن أم درة. النوادر ص٦٤ وتهذيب إصلاح المنطق ص٣٤٢ والعيني ٤: ١٦٦. ح: «عُقدَى المياثيق». ط: «عقد المياثق». وحمى: نائب فاعل لفعل في بيت متقدم، لا خبر لمحذوف كما جاء في حاشية ط.

(١٢) ح: المواثيق.

[قلب الألف الثانية]

قوله: [(١)]

٨٤٨ ـ والألِفُ، الثانِي المَزِيدُ، يُجعَلُ   واوًا، كَذا ما الأصلُ فِيهِ يُجهَلُ

الألف إذا كان ثانيًا فله[(٢)] خمسة أقسام: **الأوّل**: مُبدل من ياء كنابٍ. **والثاني**: مُبدل من واو كبابٍ. **والثالث**: مجهول الأصل كعاجٍ وصابٍ.[(٣)] **والرابع**: زائد كضارِبٍ. **والخامس**: مُبدل من همزة[(٤)] كآدَمَ.

فأمّا الأوّلان فتقدّم[(٥)] أنّهما يُردّان إلى الأصل. وأمّا الثالث والرابع فيُقلبان واوًا. وإليهما أشار بالبيت. فتقول:[(٦)] عُوَيجٌ وصُوَيبٌ وضُوَيرِبٌ.[(٧)] وأمّا الخامس فيُقلب[(٨)] واوًا أيضًا نحو: أُوَيدِمٌ. ولم يُنبّه عليه.[(٩)] واعلم أنّ حُكم التكسير في إبدال الألف[(١٠)] الثاني كحُكم[(١١)] التصغير. فتقول: ضَوارِبُ وأوادِمُ.

[حكم المحذوف الأصلي]

٨٤٩ ـ وكَمِّلِ المَنقُوصَ، في التَّصغِيرِ، ما   لَم يَحْوِ غَيرَ التّاءِ، ثالِثًا، كـ «ما»[(١٢)]

المنقوص هنا هو العامّ، وهو ما حُذف منه أصل، لا الخاصّ وهو ما حرف إعرابه ياء لازمة قبلها كسرة. فإذا صُغّر المنقوص المذكور كُمّل بردّ ما حُذف منه، إن كان على حرفين، نحو

---

(١) سقط «قوله» من ت وط. والألف: مبتدأ خبره جملة يجعل. وواوًا: مفعول به ثان ليجعل. ونائب الفاعل ضمير يعود على الألف، وأصله مفعول به أول. وكذا أي: مثل هذا الجعل. فالكاف: خبر مقدم للمبتدأ: ما. وفيه: متعلقان بحال من الأصل. وجملة الأصل فيه يجهل: صلة الموصول. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) ط: إذا كانت ثانيًا فلها.

(٣) الصاب: شجر مرّ.

(٤) في النسخ: همز.

(٥) في شرح البيت ٨٤٦.

(٦) فيما عدا الأصل: فيقال.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) ط: فينقلب.

(٩) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٢٦ ـ ٣٢٧ عن أستاذه أبي عبدالله الصغير أن آدم داخل في قول الناظم لأنه في التصغير ترد الألف إلى همزة، فتلتقي الهمزتان فتبدل الثانية واوًا وجوبًا. وقد استشكل ابن غازي هذا، لأن القلب خاص بحروف العلة، وألف آدم مبدلة من همزة لا من حرف علة. فتأمل.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) في النسخ: حكم.

(١٢) كمل المنقوص أي: أكمله برد المحذوف منه. والتصغير أي: تصغيره. وما لم يحو أي: بعد الحذف. والتاء: التي للتعويض. وما الأولى: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل كمل. وغير: مفعول به، وثالثًا: بدل منه. وقيل: ثالثًا مفعول به، وغير: حال منه. وما: تحتمل أن تكون حرف نفي أو اسمًا موصولاً، أو «ماء» حذفت منه الهمزة. والمرادي أغفل الثالث وهو أولى، واعتمد الثاني وضعًا. انظر تعليقنا على التنبيه الثاني ص٣٥١. وفي: تتعلق بكمل. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت.

«خُذْ» مُسمّى به، وسَهٌ[1] ويَدٌ. فتقول فيها: أُخَيذٌ وسُتَيهةٌ[2] ويُدَيّة،[3] بردّ فاء الأوّل وعين الثاني ولام الثالث.

وإن كان على ثلاثة[4] والثالث تاء التأنيث لم يُعتدّ بها، وكُمّل[5] أيضًا كما يُكمّل الثنائيّ نحو: عِدة وسَنَةٌ. فتقول فيهما: وُعَيدةٌ وسُنَيهةٌ أو سُنَيّةٌ،[6] بردّ فاء الأوّل ولام الثاني.

فإن قلتَ: فهل ورد من هذا النوع[7] محذوف العين؟ قلتُ: لا أعرف لذلك مثالًا إلّا لفظًا واحدًا فيه خلاف. وهو ثُبةٌ. ذهب الزجّاج إلى أنها محذوفة العين من: ثابَ[8] يثوبُ. وذهب غيره إلى أنّها محذوفة اللام من: ثَبيتُ، إذا جمعتَ.[9] وهو الأَولى. وهذا الخلاف إنّما هو في الثُّبة التي هي مُجتمَع الماء من[10] وسط الحوض. وأمّا الثّبة التي هي الجماعة من الناس فهي من محذوفة[11] اللام، لا أعرف في ذلك خلافًا.

وإن كان للمنقوص ثالث[12] غير تاء[13] لم يُردّ إليه ما حُذف، لعدم الحاجة إليه، لأنّ بُنية «فُعَيل» تتأتّى[14] بدُونه. فتقول في هار وشاك وميْت:[15] هُوَيْرٌ وشُوَيْكٌ ومُيَيْتٌ. وإلى هذا أشار بقوله «ما لَم يَحْوِ غيرَ التّاءِ ثَالِثًا»، ففُهِم منه أنّه إن حوى ثالثًا غير التاء لم يُردّ إليه المحذوف، وإن كان الثالث هو التاء لم يُعتدّ بها ورُدّ إليه.

---

(١) السه: الدبر. وأصله سته. ط: وثبة.
(٢) في النسخ: «ستيه». ط: ثبية.
(٣) فيما عدا ط: «يدي». وفوقه في ح: «صوابه: يدية». وانظر الصبان ٤: ١٦٧.
(٤) زاد في النسخ: أحرف.
(٥) ط: يكمل.
(٦) فوقها في ت عن التواتي: «يعني: على من قال: ساني». يريد أن لامها حرف علة وهو واو بدليل سنوات. أما سُنَيهة فعلى أن اللام هاء على لغة من قال: سانه فلانًا، أي: عامله بالسنة.
(٧) أي: ما كان على ثلاثة آخره تاء تأنيث.
(٨) يقال: ثاب الماء، إذا اجتمع.
(٩) في النسخ: ثبي يثبي إذا جمع.
(١٠) س: في.
(١١) في النسخ: محذوف.
(١٢) ت س: «المنقوص حوى ثالثًا». ح: المنقوص حرفًا ثالثًا.
(١٣) يعني: تاء التأنيث المربوطة التي للتعويض. ط: غير الياء.
(١٤) ح: تأتى.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي أنه إذا كان هار وشاك قلبا من «هاور» و«شاوك»، ثم أعل إعلال السامي، فتصغيرهما: الهويري والشويكي. وهذا لا يشمله كلام الناظم لأنه مما هو على أربعة أحرف. وإذا كانا مما حذفت عينه على غير قياس فهما هارٌ وشاكٌ، وتصغيرهما: هويرٌ وشويكٌ. وهذا مراد الناظم والشارح. وشاك السلاح أي: حاده وقاطعه. أما ميت فهو مخفف ميِّت بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو. فالتاء فيه أصلية بحذف بنت وأخت. قلت: انظر التنبيه الثاني. وإذا كان هارٌ وشاكٌ على وزن «فَعَل» بقلب الواو ألفًا فليس فيهما حذف وتصغيرهما: هويرٌ وشويكٌ ولكن الواو هنا هي الأصلية ردت بخلافها هناك. وانظر الصبان ٤: ١٦٧. والهاري وهائر والهار هو الضعيف.

تنبيهـات:

الأوّل: شذّ قول[1] العرب في «هار»: هُوَيئر،[2] بردّ المحذوف، ولا يقاس عليه خلافًا لأبي عمرو. ونُقل أيضًا عن يُونس والمازنيّ. إلّا أنّ أبا عمرو ويُونس يردّان الهمزة في: خَير وشَرّ،[3] والمازنيّ لا يردّها[4] فيهما.

الثاني: إنّما قال «غيرَ التاء» ولم يقل «غير الهاء» ليشمل تاء: بنتٌ وأُختٌ. فإنّهما[5] لا يُعتدّ بهما أيضًا، بل تقول:[6] بُنَيّةٌ وأُخَيّةٌ، بردّ المحذوف.

الثالث: يعني بقوله «ثالثًا» ما زاد على الحرفين، ولو كان أوّلًا أو وسطًا. فالأوّل كقولك في تصغير «يَرَى»:[7] يُرَيٌّ، فلا يُردّ اعتدادًا بحرف المضارعة. وأجاز أبو عمرو والمازنيّ الردّ، فيقولان: يُرَيْءٍ.[8] ويُونس يردّ ولا يُنوّن، على أصل مذهبه في «فُعَيلٍ»[9] ونحوه. وتقدّم مثال الوسط.[10]

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يقول: «ما لم يحوِ غيرَ التاءِ أو همزةِ الوصلِ»، لأنّ همزة الوصل لا يُعتدّ بها أيضًا، بل يُردّ المحذوف فيما هي فيه. قلتُ: لا يُحتاج إلى ذلك. فإنّ ما فيه همزة الوصل إذا صُغّر حُذفت فيبقى على حرفين لا ثالث له، نحو: اسمٌ وابنٌ. تقول في تصغيرهما: سُمَيٌّ وبُنَيٌّ، بحذف همزة الوصل استغناء عنها لتحرّك الأوّل.[11]

وقوله «كما» إشارة[12] إلى أنّ الثنائيّ وضعًا يُكمَل أيضًا، في التصغير، توصّلًا إلى بناء

---

(١) زاد في النسخ: بعض.

(٢) س ط: «هوير». وانظر الكتاب ٢: ١٢٥ وشرح الكافية الشافية ص١٩١١ والارتشاف ١: ١٧٦ وشرح الشافية ١: ٢٢٤-٢٢٥. فهو مصغر هائر. ردت إليه العين المعلة المحذوفة.

(٣) هما اسما تفضيل وأصلهما: أخير وأشرّ، على وزن «أفعَل». وفي حاشية ت عن التواتي: «يعني: فتقول على قولهما: أُخَيِّر وأُشَيِّر، بتشديد الياء ـ قاله شيخنا ـ وعلى قول المازني: خُيير وشُرير، بالتفكيك لأن ياء التصغير حالت بين المثلين». قلت: تقييد «أشير» بتشديد الياء وهمٌ وقع فيه كل من رجعت إليه من المصادر. والصواب: أُشَيْرّ، بسكون الياء وتشديد الراء.

(٤) ط: لا يرده.

(٥) في النسخ: لأنها.

(٦) فيما عدا الأصل: يقال.

(٧) هو مضارع رأى، مسمّى به. فهو اسم علم هنا، والياء زائدة على الأصل الذي حذفت منه الهمزة.

(٨) حذفت ياؤه في الطرف لالتقاء الساكنين مثل مهتدٍ. وهو مع أل: اليريئي.

(٩) فوقه في ت عن التواتي أنه تقدم عند البيت ٦٧٤. س ط: يحيل.

(١٠) في نحو: هار وشاك وميت.

(١١) س ط: بتحرك الأول.

(١٢) ط: «أشار». وقد استشكل الشاطبي إيراد «ما»، ولم يطلع المكّودي على ذلك، فزعم أنه لم ينبه عليه أحد. وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٣٧ عن الشاطبي بتصرف أن التمثيل بـ «ما» مشكل، لأنه إذا سمي به زيد عليه ألف مثل ثانية فتبدل همزة: هذا ماء يا فتى. ولا يصغر إلا بعد تكميله. والمطابق للحكم «هل» و«من» مما بقي ثنائيًا بعد التسمية به. والصواب أن لو قال:

وكَمّلِ المَنقُوصَ، في التَّصغِيرِ، إنْ ... لَم يَحوِ غَيرَ التّاءِ، ثالِثًا، كَمَنْ

«فُعَيل». إلّا أنّ هذا النوع لم يُعلم له ثالث فيزدّ، بخلاف النوع السابق. وأجاز في «الكافية»[١] و«التسهيل»[٢] في الثنائيّ وضعًا وجهين: **أحدهما**: أن يُكمّل بحرف علّة، فتقول في «عن» و«هل» مُسمًّى بهما: عُنَيٌّ وهُلَيٌّ. والآخر: أن يُجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما: عُنَينٌ وهُلَيلٌ. وصرّح في «التسهيل» بأنّ الأوّل أولى،[٣] وبه جزم بعضهم.[٤]

فإن قلتَ: إذا كُمّل بحرف علّة فهل يُكمَّل بياء، أو بواو؟[٥] قلتُ: خيّرَ بعضهم، فقال: واو أو ياء.[٦] وظاهر كلام المصنّف[٧] أنّه ياء، لأنّه شبّهه بـ «دم». ونصّ الأُبّذيّ على أنّه ياء. وهو الأظهر.

تنبيهـان:

الأوّل: لا يظهر لهذين الوجهين أثر لفظيّ في نحو «ما» الاسميّة أو الحرفيّة.[٨] إذا سُمّي بهما،[٩] فإنّك تقول على التقديرين:[١٠] مُوَيٌّ. وهو واضح.

الثاني: في قوله «كما» نظر، لأنّه إن[١١] أراد التمثيل فليس بجيّد، لأن «ما» ونحوَه من الثنائيّ وضعًا ليس من قبيل المنقوص.[١٢] فكيف يُمثّل به؟ وإن أراد التنظير فليس من[١٣] نظير المنقوص إلّا في مُطلق التكميل، لأن المنقوص يُردّ إليه ما حذف منه، وهذا لم يُعلم له محذوف فيُردّ.[١٤] فلا يُؤخذ إذ ذاك من كلامه إلّا أنّ نحو «ما» يُكمّل، كما يُكمّل المنقوص، ولا يُدرى بماذا يُكمّل؟[١٥] والله أعلم.

[تصغير الترخيم]

٨٥٠ ـ ومَن، بِتَرخِيمٍ، يُصَغِّرُ اكتَفَى   بالأصلِ، كالعُطَيفِ، يَعنِي المِعطَفا[١٦]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٩٠٥ و١٩١١. (٢) ص٢٨٥.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: لأن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف صحيح.
(٤) ط: جزم الشارح. (٥) ت ح: بواو أو بياء.
(٦) الارتشاف ١: ١٧٥. وفي النسخ: ياء أو واو.
(٧) في الكافية والتسهيل.
(٨) ط: والحرفية.
(٩) كذا، على جعل «أو» بمعنى الواو.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: سواء ضعف ألف «ما» نحو «ماا» أو زيد الواو أو الياء على الخلاف، نحو: ماو أو ماي. فالحكم واحد.
(١١) سقطت من ت و ط ثم أقحمت في ت.
(١٢) بل يكون من المنقوص الذي حذف منه حرف إذا قيل: هو متصرف من التمويه، صار بالقلب والإبدال أصله: ماة.
(١٣) سقطت مما عدا الأصل.
(١٤) زاد في ط: إليه.
(١٥) ط: «بما يكمل». والجملة الأخيرة ليست في النسخ.
(١٦) اكتفى: استغنى. ويعني أي: يقصد تصغير المعطف. والجملة: حال من العطيف أي: عانيًا به. ومن: اسم موصول مبتدأ =

من التصغير نوع يُسمّى تصغيرَ الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد. فإن كانت أُصوله ثلاثة صُغّر على «فُعَيل» وإن كانت أُصوله أربعة صُغّر على «فُعَيعِل». فتقول في «مِعطف»: عُطَيفٌ، وفي «أزهر»: زُهَيرٌ، وفي حامد وحمدان وحمّاد ومحمود وأحمد: حُمَيدٌ. وتقول في «قِرطاس» و«عُصفور»: قُرَيطِسٌ وعُصَيفِرٌ.[1]

تنبيهـات:

الأوّل: إذا كان المُصغّر تصغيرَ الترخيم ثلاثيَّ الأصول، ومُسمّاه مُؤنّث، لحقته التاء. فتقول في غِلاب[2] وسُعاد وحُبلَى: غُلَيبةٌ وسُعَيدةٌ وحُبَيلةٌ.

الثاني: إذا صغّرتَ[3] نحو: حائضٌ وطالقٌ. من الأوصاف الخاصّة بالمُؤنّث تصغيرَ الترخيم قلتَ: حُيَيضٌ وطُلَيقٌ، لأنّهما في الأصل[4] صفة لمُذكّر.

الثالث: شذّ في تصغير «إبراهيم» و«إسماعيل»: بُرَيهٌ وسُمَيعٌ، فحذفوا من كُلّ منهما أصلين وزائدين، لأنّ الهمزة فيهما والميم واللام أُصول. أمّا الميم واللام فباتّفاق، وأمّا الهمزة ففيها خلاف: مذهب المُبرّد أنّها أصليّة، ومذهب سيبويه أنّها زائدة. وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المُبرّد:[5] أُبَيرِيهٌ وأُسَيمِيعٌ. وقال سيبويه:[6] بُرَيهِيمٌ وسُمَيعِيلٌ. وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب.

وعلى ذلك[7] ينبني جمعهما، فقال الخليل وسيبويه: بَراهِيمُ وسَماعِيلُ. وعلى مذهب المُبرّد: أبارِيهُ وأسامِيعُ. وحكى الكوفيّون: بَراهِمُ وسَماعِلُ، بغير ياء، وبَراهِمةٌ وسَماعِلةٌ. والهاء بدل من الياء. وقال بعضهم: أبارِهُ وأسامِعُ، بغير ياء.[8] وأجاز ثعلب: بَراهٍ،[9] كما

= صلته جملة يصغر، وخبره جملة اكتفى. وجعله اسم شرط يقتضي جزم «يصغر» والتحريك بالكسر. وبترخيم: متعلقان بحال من فاعل يصغر، لأن الباء للمصاحبة بمعنى: مع. والأصل: ما يقابل الفاء والعين واللام. والكاف: خبر مبتدأ محذوف. وفاعل يعني: يعود على: من. يريد أنه يصغر المعطف على عطيف. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها أن المعطف هو الرداء.

(١) ت: قريطيس وعصيفير.

(٢) ط: غلّاب.

(٣) في النسخ: صغر.

(٤) انظر الإتحاف ٢:٣٢٨. وفي حاشية ت عن التواتي: لأن أصله: شخص أو إنسان حائض وطالق.

(٥) المقتضب ٢:٢٤٩.

(٦) الكتاب ٢:١٢٠.

(٧) فيما عدا الأصل: وعلى هذا.

(٨) سقط «بغير ياء» من ط.

(٩) حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما تحذف من جوار وليال، وهذا الجمع قياس على المصغر الشاذ، وهو قياس مع الفارق لأن المصغر للترخيم والجمع ليس كذلك، إلا أن يقال: إنه جمع ترخيم أيضًا، كالذي مضى في شرح البيت ٨٣٢.

يقال في تصغيره: بُرَيةٌ. والوجه[١] أن يجمعا جمع سلامة، فتقول:[٢] إبراهِيمونَ، وإسماعِيلونَ.

الرابع: لا يختصّ تصغير الترخيم بالأعلام خلافًا للفرّاء وثعلب، وقيل: للكوفيّين، بدليل[٣] قول العرب:[٤] «يَجرِي بُلَيقٌ ويُذَمّ» تصغير: أبلق. ومن كلامهم:[٥] «جاءَ بأُمّ الرُّبَيقِ علَى أُرَيْق». قال[٦] الأصمعيّ: تزعم العرب أنّه من قول رجل رأى الغُول على جملٍ أورَقَ.[٧] وقلب الواو[٨] في التصغير همزة. وأمّا قولهم:[٩] «عَرَفَ حُمَيقٌ جَمَلَهُ» فلا حُجّة فيه لاحتمال أن يكون تصغير: حَمِقٌ.[١٠]

[تصغير المؤنث بلا تاء]

٨٥١ ـ واختِمْ بِتا التّأنِيثِ ما صَغّرتَ، مِن مُؤَنّثٍ، عارٍ ثُلاثِيّ، كَسِنْ[١١]

تلحق تاء التأنيث في تصغير الاسم المؤنّث بلا علامة، إذا كان ثُلاثيًا في الأصل، أو في الحال، أو في المآل.[١٢] فالأوّل نحو: يدٌ. فإنّه ثلاثيّ في الأصل، فتقول في تصغيره: يُدَيّةٌ. والثاني نحو: سِنٌ ودارٌ. فتقول في تصغيرهما: سُنَينةٌ ودُوَيرةٌ. والثالث نوعان:

أحدهما:[١٣] ما كان رباعيًا بمدّة قبل لام مُعتلّة. فإنّه إذا صُغّر تلحقه التاء نحو: سَماءٌ وسُمَيّةٌ. وذلك لأنّ الأصل فيه «سُمَيّيٌ» بثلاث ياءات: الأُولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة،

---

(١) لأنه لا خلاف فيه، وهو قياس ما يكره العرب تكسيره.

(٢) ح س ط: فيقال.

(٣) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٣٢٨ أن المرادي اتبع أبا حيان، والاستدلال فيه نظر لأن الجوهري قال في بليق: هو اسم فرس كان يسبق الخيل ـ فهو اسم علم ـ ولأن ابن الضائع أنكر الترخيم في غير العلم إلا ما سمع، بدليل أن ترخيم النداء خاص بالأعلام. انظر الصحاح (بلق) والارتشاف ١:١٩٠ ـ ١٩١.

(٤) مثل يضرب في ذم المحسن. مجمع الأمثال ٢:٤١٤. وفي حاشية ت عن التواتي: قال الأصمعي: هو اسم فرس كان يسبق الخيل. وهو في ذلك يغلب. قال: ومثله: يؤكل ويذم. هذا كلامه في «الأمثال» لأبي عبيد. انظر فصل المقال ص٤٧٨.

(٥) أم الربيق: الداهية. والمثل ٨٨٨ في مجمع الأمثال. وفي حاشية ت عن التواتي أن الشاهد في أريق.

(٦) ح: وقال.

(٧) الأورق: الأبيض إلى سواد. وفي حاشية ت عن التواتي: فحذفت الهمزة لتصغير الترخيم، فقيل: وريق. فقلبت الواو همزة لأن الواو المضمومة تقلب همزة.

(٨) سقطت من النسخ. ط: فقلبت الواو.

(٩) مثل يضرب للإفراط في مؤانسة الناس. مجمع الأمثال ١:٤٠١.

(١٠) زاد في النسخ: قوله.

(١١) اختم بتاء أي: صل بها. وما صغرت أي: ما تريد تصغيره. وما: اسم موصول مفعول به. ومن: تتعلق بحال من ما. والكاف: خبر لمحذوف. والعاري: الخالي من تاء التأنيث. وسقط الشطر الثاني من ت. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف، والنون الثانية من «سنّ» للوقف.

(١٢) المآل: المصير.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص١٩١٤ ـ ١٩١٥.

والثالثة بدل لام الكلمة. فحُذفت[١] إحدى الياءين[٢] على القياس المُقرّر[٣] في هذا الباب،[٤] فبقي الاسم ثلاثيًا فلحقته التاء كما تلحق مع الثلاثيّ المُجرّد.

والآخر: ما صُغّر تصغير الترخيم ممّا أصوله ثلاثة. وقد تقدّم بيانه.[٥]

ثمّ استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، أشار إلى الأوّل منهما بقوله:[٦]

٨٥٢ ـ ما لَم يَكُن، بالتّا، يُرَى ذا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ، وبَقَرٍ، وخَمْسِ

يعني: أنّ التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميّز من واحده[٧] بنزع التاء، نحو: شجرٌ وبقرٌ. فتقول في تصغيرهما: شُجَيرٌ وبُقَيرٌ.[٨] إذ لو قلتَ في تصغيرهما:[٩] شُجَيرةٌ وبُقَيرةٌ، لا لتبس بتصغير شجرة وبقرة. ولا تلحق أيضًا: بِضعًا[١٠] وعَشرًا، وما دونهما من عدد المؤنث. بل يقال: بُضَيعٌ وعُشَيرٌ. إذ لو قيل: بُضَيعةٌ وعُشَيرةٌ، لتُوُهِّم أنّ ذلك عدد مُذكّر.

ثمّ أشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣ ـ وشَذَّ تَركٌ، دُونَ لَبسٍ[١١]

---

(١) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٢٩ ـ ٣٣٠ عن شيخه أبي عبد الله الصغير: في هذا نظر لأن المحذوف في نية الموجود إن حذف على طريق القياس. ولهذا قال في «الإفصاح»: مصغره على القياس: سُمَيّ، وعلى الترخيم: سُمَيّة. فقف عليه. انتهى. وتأمل ما في كتاب سيبويه. انظر الكتاب ٢: ١٣٦.

(٢) قال الشيخ يس ٢: ٣٢٣: وفي نسخة من نسخ المرادي: «إحدى الياءات»، بالجمع. وكل صحيح كما هو الظاهر، والأول أولى.

(٣) ح: المقدر.

(٤) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٣٠: يعني: في باب المنقوص. قال سيبويه: «اعلم أنه إذا كان بعد... قضيّ». الكتاب ٢: ١٣٢.

(٥) في شرح البيت ٨٥٠.

(٦) اللبس: اختلاط الأمر وتبادر غير المقصود بالكلام. وشجر وبقر: من أسماء الجنس التي يجوز جعلها مؤنثة أو مذكرة. وأراد هنا لغة التأنيث. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالفعل «اختم» في البيت المتقدم. واسم يكن ضمير يعود على مؤنث. وبالتا: متعلقان بحال من نائب فاعل يرى. وذا: مفعول ثان ليرى. وقد حذفت همزة «التاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) ح: الذي لم يميز من واحده إلا.

(٨) سقط «فتقول... وبقيرة» من س.

(٩) سقط «في تصغيرهما» من النسخ.

(١٠) البضع: الأعداد من الثلاث إلى التسع. وفي حاشية ت عن التواتي أن البضع للمؤنث، والبضعة للمذكر. وهما كجمع القلة.

(١١) ترك أي: إهمال اختتام الاسم بالتاء في التصغير. ودون: ظرف متعلق بالمصدر ترك. وزاد في ح تتمة البيت: «وندر...». وفي حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٣٣٠ أن الشاذ ما خرج عن جنسه بمخالفة القياس، والنادر ما قل وإن لم يخالف القياس، وأن تصغير «قِدر» جعله ابن الأنباري والزمخشري بالتاء والجوهري بدونها. ثم قال: سمعت شيخنا أبا عبد الله ابن الفخار يقول: سمعت شيخنا أبا عبد الله بن عبدالمنعم يسأل فخارًا بسبتة: بكم هذا القدير؟ بلا تاء. فسألته فقال: كذا نص عليه الخليل في العين. انظر العين والصحاح (قدر).

يعني: شذّ ترك التاء دُون لبس، في ألفاظ محفوظة[١] لا يُقاس عليها. وهي: ذَودٌ[٢] وشَولٌ[٣] ونابٌ ـ للمُسنّ من الإبل ـ وحَربٌ وفَرسٌ وقَوسٌ ودِرعُ الحديدِ[٤] وعُرُس[٥] وعِرسٌ[٦] وضُحى ونَعلٌ ونَصَفٌ.[٧] وبعض العرب يُذكّر الحرب والدرع والعُرُس،[٨] فلا يكون من هذا القبيل. وبعضهم ألحق التاء في عُرُس وقوس فقال:[٩] عُرَيسةٌ وقُوَيسةٌ.

تنبيهات:

الأول: لم يتعرّض في «شرح الكافية»[١٠] و«التسهيل»[١١] إلى استثناء النوع الأوّل. أعني نحو: شجرٌ وخمسٌ.

الثاني: قيل:[١٢] ينبغي أن يستثني نوعًا آخر ـ وهو نحو: طالِقٌ ـ فيقول:[١٣] من أوصاف المؤنّث إذا صغّر تصغيرَ الترخيم.[١٤] وقد تقدّم التنبيه عليه.[١٥]

الثالث: لا اعتبار في العلَم بما نُقل عنه، من تذكير وتأنيث. بل تقول في «رُمح» علَمَ امرأة: رُمَيحةُ، وفي «عين» علَمَ رجل: عُيَينٌ، خلافًا لابن الأنباريّ[١٦] في اعتبار الأصل فيقول في الأول: رُمَيحٌ، وفي الثاني: عُيَينةُ. واستدلّ بقولهم: عُيَينةُ بن حِصنٍ ونحوه. وأُجيب بأنّ ذلك ممّا نُقل مُصغّرًا.[١٧]

الرابع: إذا سمّيتَ مؤنّثًا ببنت وأخت حذفتَ هذه التاء،[١٨] ثمّ صغّرتَ وألحقتَ تاء التأنيث، فتقول: بُنَيّةٌ وأُخَيّةٌ. وإذا سمّيتَ بهما مذكّرًا لم تُلحق التاء فتقول: بُنَيٌّ وأُخَيٌّ.

---

(١) ط: مخصوصة.

(٢) في حاشية ت عن ابن السكيت عن الأصمعي وأبي عبيدة أن الذود ما بين الثنتين والعشر من إناث الإبل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن الشول هي الناقة جف لبنها وارتفع ضرعها، بعد نتاجها بسبعة أشهر.

(٤) ط: «ودرع للحديد». وانظر الارتشاف ١: ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٥) العرس: طعام وليمة النكاح. وسقطت من ط. وانظر التصريح ٢: ٣٢٤.

(٦) ضبط في ت بالكسر والضم، وفوقه أنه اسم للزوجة. وزعم الصبان ٤: ١٧١ أن الضم فيه نظر. وانظر الجمل للزجاجي ص٢٩٣.

(٧) فوقها في ت أنها المتوسطة من النساء بين الصغر والكبر.

(٨) في ت بضم العين وكسرها.

(٩) س: فقالوا.

(١٠) ص١٩١٣ ـ ١٩١٤. وسقط «شرح» مما عدا الأصل.

(١١) ص٢٨٦. وفيها: ولا اسم جنس مذكر الأصل.

(١٢) ط: كان.

(١٣) ت س: «وهو نحو حائض». ح: وهو حائض.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي: أما غير الترخيم فهو رباعي فلا شاهد فيه.

(١٥) في شرح البيت ٨٥٠.

(١٦) المذكر والمؤنث ص١١٦.

(١٧) أي: صغرت «عين» وهي اسم جنس فكانت: عيينة. ثم نقلت إلى اسم علم فسمي بها.

(١٨) في حاشية ت عن التواتي: لأن هذه التاء ليست للتأنيث، والتأنيث فهم من اللفظ كهند.

وقوله: (١)

ونَدَرْ لَحاقُ تَا، فِيما ثُلاثِيًّا كَثَرْ

أي: ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة. وذلك قولهم في «وراء»: وُرَيِّئَةٌ بالهمز، (٢) وفي «أمام»: أُمَيِّمَةٌ، وفي «قُدَّام» قُدَيْدِيمَةٌ. (٣) وقوله «كَثَر» يعني: (٤) فاقه في الكثرة. وثلاثيًّا: مفعوله تقدّم عليه.

تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير «حُبارَى» و«لُغَيْزَى»: (٥) حُبَيِّرةٌ ولُغَيغِزة. (٦) فيُجاء بالتاء عوضًا من الألف المحذوفة. وظاهر «التسهيل» (٧) موافقته. فإنّه قال: ولا تَلحق دُون شُذوذ غيرَ ما ذُكر، (٨) إلّا ما حُذفتْ منه ألف تأنيث خامسةً أو سادسة.

[تصغير الموصول والإشارة]

٨٥٤ ـ وصَغَّرُوا شُذُوذًا «الَّذِي» «الَّتِي» و«ذا»، مَعَ الفُرُوعِ، مِنها «تا» و«تِي» (٩)

التصغير من جُملة التصاريف في الاسم، فحقّه ألّا يدخل غيرَ المُتمكّن. إلّا أنّ أسماءَ الإشارة والموصولاتِ شابهت المُتمكّن، بكونها تُوصف ويُوصف بها، فاستُبيح (١٠) تصغير بعضها، لكن على وجه خُولف به (١١) تصغير المُتمكّن، فتُرِك أوّلها (١٢) على ما كان عليه قبل التصغير، وعُوّض عن ضمّته (١٣) ألف مزيدة (١٤) في الآخر، (١٥) ووافقت المُتمكّن بزيادة ياء

---

(١) ندر: قلّ. وكثر: كاثر الثلاثي فكثره، أي: كان أكثر منه. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وتا: مضاف إليه يجري مجرى المقصور. انظر البيت ٦٤٢. وفيما: متعلقان بندر. وفاعل كثر: ضمير يعود على الاسم الموصول: ما. س: ثلاثي.

(٢) س: بالهمزة. (٣) س: قديدمة.

(٤) ت ح ط: بمعنى. (٥) الحبارى: ضرب من الطير. واللغيزى: اللغز.

(٦) هذا ما في الأصل. ومثله في الأشموني ٤: ١٧٢ وشرح الكافية الشافية ص١٩١٥. وفي الكتاب ٣: ١١٧ أن حذف الياء من «الغيزى» في التصغير يقتضي حذف الألف أيضًا. ت ح ط: «الغيغزة». وانظر الارتشاف ١: ١٨١ وشرح الشافية ١: ٢٤٤ والهمع ٢: ١٨٩.

(٧) ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٨) في النسخ: ولا تلحق في غير شذوذ دون ما ذكر.

(٩) صغروا أي: صغر العرب. وشذوذًا: حال من الواو. والذي: في محل نصب مفعول به على الحكاية، عطف عليه التي وذا. ومع: تتعلق بحال من الأسماء الموصولة. والفروع أي: فروع الذي والتي وذا، وهي ما كان مثنى أو جمعًا. ومنها أي: من الفروع. ومن: لبيان الجنس متعلقة بالخبر المقدم المحذوف للمبتدأ على الحكاية: تا. وفي حاشية ت عن التواتي: «أي: خرجت عن نظائرها. وإلا فالتصغير مسموع فيها». وسقط الشطر الثاني منها.

(١٠) فيما عدا الأصل: فلذلك استبيح.

(١١) في النسخ: فيه.

(١٢) في النسخ: أوله.

(١٣) ط: منه ضمة.

(١٤) في النسخ: زائدة.

(١٥) ت: في الأخير.

ثالثة ساكنة، بعد فتحة، فقالوا في «الّذي» و«الّتي»: اللّذَيّا واللّتَيّا، وفي تثنيتهما:[١] اللّذَيّانِ واللّتَيّانِ.

وأمّا الجمع فقال سيبويه، في جمع «الّذي»:[٢] اللّذَيُّونَ رفعًا، واللّذَيِّينَ جرًّا ونصبًا،[٣] بالضمّ قبل الواو، والكسر قبل الياء. وقال الأخفش:[٤] اللّذَيُّونَ واللّذَيِّينَ، بالفتح كالمقصور. ومنشأ الخلاف من التثنية. فسيبويه يقول: حُذفت ألف «اللّذَيّا» في التثنية تخفيفًا، وفرقًا بين المُتمكّن وغيره.[٥] والأخفش يقول: حُذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم: ولم يُنقل عن العرب شيء يُستند إليه،[٦] في جمع «الّذي». وقالوا في جمع «الّتي»: اللّتَيّاتُ. وهو جمع «اللّتَيّا»،[٧] تصغير «الّتي».

ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صُغّرت غير: اللّذَيّا واللّتَيّا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في «التسهيل»:[٨] واللّتَيّاتُ واللّوَيْتا في «اللّاتي»،[٩] واللّوَيّا واللّوَيُّونَ[١٠] في «اللّائي» واللّائين. فزاد تصغير: اللّاتي[١١] واللّائي واللّائينَ. وظاهر كلامه أن اللّتَيّات واللّوَيتا كلاهما تصغير «اللّاتي». أمّا «اللّوَيتا» فصحيح ذكره الأخفش. وأمّا «اللّتَيّات» فإنّما هو جمع «اللّتَيّا» كما سبق. فتجوّز في جعله تصغير «اللّاتي».[١٢] ومذهب سيبويه أنّ «اللّاتي». لا يُصغّر استغناءً بجمع «اللّتَيّا». وأجاز الأخفش أيضًا «اللّوَيّا» في «اللّائي»[١٣] غير مهموز.[١٤] وأجاز غيره «اللّوَيّاء» في «اللّائي»، وقال في «اللّائينَ»: اللّوَيْئونَ. قيل:[١٥] والصحيح أنه لا يجوز تصغير: اللّاتي ولا اللّائي ولا اللّائينَ[١٦] ولا اللّواتي. وهذا مذهب سيبويه.

---

(١) يريد: في تثنية مصغرهما. وقد ردّت فيهما الياء المحذوفة من المكبر. وأغفل المرادي الإشارة إلى ذلك.
(٢) الكتاب ٢: ١٤٠. وقد ردت أيضًا الياء المحذوفة من المكبر، ثم حذفت. انظر الصبان ٤: ١٧٢.
(٣) في النسخ: نصبًا وجرًّا.
(٤) انظر الارتشاف١: ١٨٧.
(٥) في حاشية ت عن التواتي أن المتمكن نحو: فتى وفتيانِ، بقلب الألف. ولو لم تحذف من الموصول لقيل: اللّذَيّيانِ، بثلاث ياءات. فافهم وقس.
(٦) ط: ما يستند إليه.
(٧) حذفت الألف في الجمع لالتقاء الساكنين. ط: للتيا.
(٨) ص٢٨٨.
(٩) في النسخ: اللتي.
(١٠) في التسهيل: واللوياء واللويئون. وانظر الصبان ٤: ١٧٣.
(١١) سقطت من النسخ.
(١٢) في النسخ: تصغيرًا للاتي.
(١٣) ط: اللاي.
(١٤) غير المهموز هو اللويا.
(١٥) الارتشاف ١: ١٨٧.
(١٦) سقطت مما عدا الأصل.

وصغروا من أسماء الإشارة «ذا» و«تا»، فقالوا: ذَيّا وتَيّا، وفي التثنية: ذَيّانِ وتَيّانِ. وقالوا في «أُولا» بالقصر: أُولَيّا، وفي «أُولاء» بالمدّ: أُولَيّاءِ. ولم يُصغّروا منها غير ذلك.

تنبيهات:

الأوّل: لأسماء الإشارة في التصغير من التنبيه[١] والخطاب وغير ذلك، من الأحكام، ما لها في التكبير.[٢]

الثاني: أصل «ذيّا» و«تيّا»: ذَيَيّا وتَيَيّا، بثلاث ياءات، الأُولى عين الكلمة والثانية للتصغير[٣] والثالثة لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره، فحُذفت الياء الأُولى، لأنّ ياء التصغير لمعنى فلا تُحذف، ولأنّ الثالثة لو حُذفت لزم فتح ياء التصغير، لأجل الألف. فإن قلتَ: ما الداعي إلى هذا التقدير؟ قلتُ: الداعي إليه المُحافظة على ما استقرّ، لياء التصغير، من كونها لا تلحق إلّا ثالثة.

الثالث: ما ذُكر من التقدير إنّما يستقيم على قول البصريّين: إنّ «ذا» ثلاثيّ في[٤] الوضع، وإنّ ألفه من ياء، وعين الكلمة محذوفة وهي ياء أيضًا. وذهب بعضهم إلى أنّ عينه واو، فيكون من باب «طويت». وقد قيل: إن هذه الألف هي العين، واللام هي المحذوفة. وأمّا على مذهب الكوفيّين والسُّهيليّ فلا يستقيم، لأنّ الألف[٥] عندهم زائدة، وهو ممّا وُضع على حرف واحد. وذهب قوم منهم السيرافيّ إلى أنّ «ذا» ثنائيّ الوضع.[٦] والتقدير السابق فيه مُمكن،[٧] لأنّه يُكمّل في التصغير كما تقدّم في «ما».[٨]

الرابع: ذكروا أنّ الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضمّ أوّلها. قيل: ويردّه ما حُكي من ضمّ لام: اللُّذيّا واللُّتيّا. وذكر في «التسهيل»[٩] أنّ الضمّ فيهما لغة.[١٠]

---

(١) يعني «ها» التنبيه. ت ط: التثنية.

(٢) أي: في مكبراتها قبل التصغير. ح: «التنكير». ط: «التكسير». وانظر ص٢٨٨ من التسهيل و٤: ١٧٣ ـ ١٧٤ من الصبان والأشموني و١: ١٨٧ من الارتشاف.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ص١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. ح: ياء التصغير.

(٤) سقطت من س.

(٥) في النسخ: ألفه.

(٦) ح ط: ثنائي في الوضع.

(٧) في النسخ: «ممكن فيه». ط: فيه يمكن.

(٨) في شرح البيت ٨٤٩.

(٩) ص٢٨٨.

(١٠) س ح: «لغية». وكذلك كانت في ت ثم صححت كما أثبتنا.

الخامس: زيادة الألف في «أُولَيّا» بالقصر[١] ظاهرة، لأنّ ألفه أُبدلت ياء وأُدغمت ياء التصغير فيها. وأمّا «أُولَيّاء» بالمدّ فمذهب المُبرّد[٢] أنّ الألف المزيدة أُلحقت قبل الهمزة لئلّا يصير الممدود مقصورًا. فالياء الأُولى في «أُوليّاء»[٣] للتصغير، والثانية منقلبة عن ألف «أُولاء»، والألف التي قبل الهمزة هي المزيدة. ومذهب الزجّاج أنّ الألف زيدت آخرًا كما في أخواته. لكنّه يرى أنّ أصل همزة «أُولاء» ألف، فزيدت الياء ثالثة، وقلبت الألف التي بعدها،[٤] وأُعيدت الهمزة إلى أصلها،[٥] وزيدت ألف العوض آخرًا.[٦]

واعلم أنّ في همزة «أُولاء» ثلاثةَ مذاهب: **أحدها**: أنّها عن ياء. وهو مذهب المُبرّد. **والثاني**: أنّ أصلها ألف. وهو مذهب الزجّاج. **والثالث**: أنّها أصليّة غير مُبدلة من شيء، بل «أُولاء»[٧] ممّا فاؤه همزة ولاومه همزة. وهو مذهب الفارسيّ. وقد تقدّمت هذه المذاهب في باب «أسماء الإشارة».[٨]

فإن قلتَ: كيف زعموا أنّ الألف المزيدة في «أُوليّا» و«أُوليّاء» للعوض، وأوّلهما مضموم؟ **قلتُ**: الضمّة فيهما ليست المُجتلبة[٩] للتصغير، بل هي الموجودة في حال التكبير.[١٠]

السادس: اعلم أنّ قول الناظم «وصَغَّرُوا شُذوذًا» البيتَ معترَض من ثلاثة وجوه:[١١] **أوّلها**: أنّه لم يُبيّن الكيفيّة. بل ظاهره يُوهم أنّ تصغيرها كتصغير المُتمكّن. **وثانيها**: أنّ قوله «مَع الفُروعِ» ليس على عمومه، لأنّهم لم يُصغّروا جميع الفروع. **وثالثها**: أنّ قوله «مِنها تا وتي» يُوهم أنّ «تي» صُغّر كما صُغّر «تا». وقد نصّوا على أنّهم لم يُصغّروا من ألفاظ المؤنّث إلّا «تا». وهو المفهوم من «التسهيل».[١٢] فإنّه قال: لا يُصغّر من غير المُتمكّن إلّا «ذا» و«الّذي» وفروعهما الآتي[١٣] ذكرها. ولم يذكر[١٤] من ألفاظ المُؤنّث غير «تا».

---

(١) سقطت من ت و س.
(٢) ح: فذهب المبرد إلى.
(٣) الواو في هذه الكلمة بالتصغير وغيره مزيدة في الرسم اصطلاحاً، حيثما وردت هنا. فهي لا تلفظ. وسقط «في أولياء» من ط.
(٤) في حاشية ت: قوله «فزيدت الياء» يعني ياء التصغير. وقوله «ثالثة» يعين بالنسبة إلى الهمزة واللام قبلها. وقوله «وقلبت الألف بعدها» يعني: وأدغمت ياء التصغير فيها.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: قلبت ألفًا لأن أصلها ألف.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: يعني: وقلبت همزة.
(٧) في النسخ: «فأولاء». ط: بل إلا.
(٨) في شرح البيت ٨٤. وسقط «وقد تقدمت... الإشارة» من النسخ.
(٩) في النسخ: مجتلبة.
(١٠) ت: «التنكير». وصححت في الحاشية كما أثبتنا.
(١١) فيما عدا الأصل: أوجه.
(١٢) ص٢٨٨.
(١٣) ح: اللاتي.
(١٤) شرح الكافية الشافية ص١٩٢٣ ـ ١٩٢٥. وفي النسخ: ولم يذكروا.

النَّسب

هذا الأعرف في ترجمته.(١) وقال سيبويه: «باب الإضافة».(٢) ويحدث بالنسب ثلاث(٣) تغييرات:

الأوّل: لفظيّ. وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مُشدّدة آخرَ المنسوب إليه، وكسر ما قبلَها، ونقل إعرابه إليها.

والثاني: معنويّ. وهو صيرورته اسمًا لِما لم يكن له.(٤)

والثالث: حُكميّ. وهو معاملته معاملة الصفة المُشتقّة،(٥) في رفعه المُضمرَ والظاهرَ باطّراد.

وقد أشار إلى التغيير اللفظيّ بقوله:(٦)

٨٥٥ ـ ياءً كِيا الكُرسِيِّ، زادُوا لِلنَّسَبْ — وكُلُّ ما تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

يعني: أنّهم إذا قصدوا نسبة شيء إلى شيء زادوا آخر المنسوب إليه ياء مُشدّدة، كياء الكرسيّ، مكسورًا ما قبلها، كقولك في النسب إلى «زَيدٌ»: زَيدِيٌّ. ولم ينصّ على أنّ إعرابه يُنقل إليها، لوضوحه(٧).

---

(١) الترجمة: التسمية والعنونة.

(٢) الكتاب ٢: ٦٩. وفي حاشية ت عن التواتي أنه إذا أريد إضافة شيء إلى غيره جعل في آخر الغير ياء مشددة وكسر ما قبلها، نحو: دمشقي وتميمي وزيدي.

(٣) كذا، على اعتبار تأنيث التغيرات، أو أن مفردها تغييرة. س ح: «ثلاثة». وقد أغفل النحاة تغييرين: رابعًا هو حذف التنوين من المنون، وخامسًا هو حذف «أل» من المحلى بها. وهما من اللفظي.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني: كمكة والمدينة مثلًا اسمان للمدينتين. فإذا نسب شخص أو غيره إليهما قيل: مكي ومدني. فصار الاسم اسمًا لما لم يكن له. قلت: الأصل في المنسوب إليه أن يكون صفة. وإنما يصير اسمًا بحذف الموصوف به ونقله إلى باب الذوات. وقد ينسب إلى المركب فيصير المنسوب اسمًا. نحو: كنتيّ وأرأيتنيّ ولا أدريّ. ومن ذلك قولهم: أسلَمِي، نسبة إلى: أسلموا. انظر تعليقنا على الآية ١٧ من سورة الحجرات في المفصل.

(٥) يعني اسم المفعول، وقد ينتقل إلى معنى الصفة المشبهة، وقد ينسب إلى الصفات مبالغة، نحو. أحمري وأصفري ودوّاري. وفيما عدا الأصل: «المشبهة». وانظر الارتشاف ١: ٢٧٩.

(٦) ياء أي: ياء مشددة. مفعول به مقدم للفعل زاد. والضمير المتصل للعرب. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. والكاف قبلها: صفة لـ «ياءً». وللنسب: متعلقان بزاد. وكل: مبتدأ مضاف إلى النكرة الموصوفة، خبره جملة: كسره وجب. وجملة تليه: صفة ما. وتليه: تكون بعده الياء. والضمير المتصل يعود على ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٢.

[حكم الياء والألف والتاء طرفًا]

ثمّ إنّه قد ينضمّ إلى هذه التغييرات، في بعض الأسماء، تغيير آخر أو أكثر. فمن[1] ذلك ما أشار إليه بقوله:[2]

٨٥٦ ـ ومِثلَهُ مِمّا حَواهُ احذِفْ، وتا تأنِيثٍ، أو مَدّتَهُ، لا تُثبِتا

يعني: أنّه يُحذف لياء النسب كلُّ ياء تُماثلها، في كونها مُشدّدة[3] بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، وتُجعل ياء النسب مكانَها كقولك في «شافِعِيّ»[4] و«مَرمِيّ»: شافِعِيٌّ ومَرمِيٌّ. تُقدّر[5] حذف الأُولى وتجعل ياء النسب موضعها.[6]

فإن قلتَ: فهل يظهر لهذا التقدير أثر لفظيّ؟[7] قلتُ: يظهر أثره في نحو «بَخاتيّ» جمع بُختيّ،[8] إذا سُمّي به[9] ثمّ نُسب إليه[10] فإنّك تقول: هذا بَخاتِيٌّ، مصروفًا. وكان قبل النسب غير مصروف.

تنبيه: لا فرق في ذلك بين ما ياءاهُ زائدتان كشافعيّ، وبين ما إحدى ياءيه أصليّة كمَرمِيّ.[11] هذا هو الأفصح. وفصل بعض العرب فقال في «مَرمِيّ»:[12] مَرْمَوِيٌّ، لأنّ ثاني ياءيه أصليّة. وسيأتي.[13]

---

(١) في النسخ: من.

(٢) مثله أي: مثل ياء النسب، مفعول به مقدم للفعل احذف. وبه يتعلق أيضًا: مما. أي: من الاسم الذي تضمن ياء مثل ياء النسب. فالفاعل يعود على ما. وجملة حواه: صلة الموصول. والمعطوف بالواو الثانية هو جملة لا تثبت. وتا: مفعول به مقدم مضاف، حذفت همزته للتخفيف. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومدة معطوف على تا. ولا: ناهية. والألف في القافية بدل من نون التوكد الخفيفة. وقد سقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٣) ط: «في كونه مشددة». وفي النسخ: كل ما ماثلها في كونها ياء مشددة.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذا منسوب إلى شافع. فإذا نسبت إليه قلت: شافعيّ، بحذف الياء الأولى. فهو منسوب إلى منسوب.

(٥) ت ح ط: «يقدر». س: فيقدر.

(٦) ت س ط: وجعل ياء النسب في موضعها.

(٧) سقطت من النسخ.

(٨) البختي: الواحد من الإبل الخراسانية.

(٩) قيده بالتسمية ليكون علمًا فينسب إليه بلفظه. ولولا ذلك لوجبت النسبة إلى مفرده. وكان عليه تقيد التسمية بالتذكير أيضًا، لأن العلمية مع التأنيث مانعة للصرف دون صيغة منتهى الجموع. انظر التصريح ٢: ٣٢٧.

(١٠) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٢. س: ثم ينسب إليه.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أنه اسم مفعول أصله «مَرمُوي»، فقلت الواو ياء وأدغمت في الثانية. وقد سها عن قلب ضمة الميم كسرة.

(١٢) ط: المرمى.

(١٣) في شرح البيت ٨٦٢. وفي الأصل ههنا بياض انخرم به النص حتى «عندي محيي»، فاستوفيناه من النسخ.

وقوله «وتا * تأنيثٍ» يعني:[١] أنها تُحذف أيضًا[٢] لياء النسب، فيقال في النسب إلى «مكّة»: مكّيٌّ،[٣] لئلّا يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو امرأة مكّيّة. وقولُ العامّة: «دِرهَمٌ خَلِيفتي»[٤] لحنٌ.

وقوله «أو مدّتَه» يعني[٥] ألف التأنيث المقصورة. وهي إمّا رابعة أو خامسة فصاعدًا. فإن كانت خامسة فصاعدًا حُذفت، وجهًا واحدًا،[٦] كقولك في «حُبارَى»[٧] حُبارِيٌّ، وفي «فَيضُوضَى»: فَيضُوضِيٌّ.[٨] وإن كانت رابعة في اسم ثانيه مُتحرّك حُذفت كالخامسة، كقولك في «جَمَزَى»:[٩] جَمَزِيٌّ. وإن كان ثانيه ساكنًا فوجهان: قلبها واوًا وحذفها. وقد أشار إليهما بقوله:[١٠]

٨٥٧ ـ وإن تَكُنْ تَربَعُ ذا ثانٍ، سَكَنْ   فَقَلبُها واوًا، وحَذفُها حَسَنْ

مثال ذلك: حُبْلَى. فتقول على الأوّل: حُبلَوِيٌّ، وعلى الثاني: حُبْلِيٌّ.

---

(١) سقطت من ت وح ثم أقحمت في ت.

(٢) في حاشية ت عن التوزري أن التاء إذا لم يتحقق أنها للتأنيث لم تحذف. فقد خطأ بعضهم، كالزبيدي في «لحن العامة»، من نسب إلى الذات بقوله: الذاتيّ. وفيه نظر لأن من الأصوليين وغيرهم من فسر الذات بالحقيقة لا بمؤنث «ذو»، فهو اسم منقول عن الأعجمية والنسبة إليه دون حذف، لأنه ثلاثي الأصول، حتى يدل الدليل على خلاف ذلك. والاسم الأعجمي لا يسلط عليه الاشتقاق. فإذا قيس على الأسماء العربية كان مثل اللات، على رأي من جعل أصلها التخفيف، وكقولهم: رجل صات أي: شديد الصوت. فالنسب: لاتيّ وصاتيّ وذاتيّ. وإذا جعل مؤنث «ذو» فالنسب إليه: ذَوَوِيّ. ولينظر في كتابه. قلت: ومثل ذلك النسب إلى القات ـ وهو النبات المعروف ـ ورجل مات، على وزن «فَعِل» من مصدر: ماتَ يماتُ. وانظر شرح البيت ٧٨٦.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: لو قيل «مكّتيّ» لزم في المؤنث: مكّتيّة. فليزم جمع حرفين لمعنى واحد.

(٤) خليفتي: منسوب إلى الخليفة. والقياس: خلفيّ، بحذف الياء والتاء وفتح اللام. ومن اللحن قول العامة: دواتيّ ويمامتيّ وحياتيّ، في النسب إلى دواة واليمامة وحياة. والصواب: دَوَوِيّ ويماميّ وحَيَوِيّ. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص٢٣٥.

(٥) زاد في ط: أن.

(٦) أي: بلا خلاف.

(٧) الحبارى: ضرب من الطير.

(٨) فوقه في ت عن التواتي أن الفيضوضى هو الحديث المتفاوض بين الناس. وفي حاشية ح عن ابن السيد: «قال: فوضوضاء بالمد، وفيضوضى وفيضوضاء، وفيضيضى وفيضيضاء». ط: و«وفي قبعثرى: قبعثريّ». قلت: القبعثرى: الجمل الضخم. وألفه زائدة للتكثير لا للتأنيث. فإيراده هنا وهمٌ. وانظر الصبان ٤: ١٧٨.

(٩) فوقه في ت عن التواتي: وهو السير السريع.

(١٠) ت: «إليه بقوله». ط: «إليها بقوله». والضمير في «تكن» لمدة التأنيث المقصورة. وتربيع الشيء: تجعله على أربعة أحرف. وذا ثان سكن أي: ما كان ثانيه ساكنًا. وجملة تربع: خبر تكن. وذا: مفعول به. وجملة سكن: صفة لثان. وواوًا: مفعول به ثان للمصدر قلب، وقد أضيف إلى نائب فاعله وهو أصلاً مفعوله الأول في المعنى. وحسن: خبر حذف. وخبر قلبها محذوف للإشعار به أي: جائز. ليكون منبهًا على رجحان الحذف بأنه حسن، لا جائز فحسب، وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

تنبيهات:

الأوّل: يجوز، مع القلب، أن يُفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهًا بالممدودة.[(١)]

الثاني: ليس في كلام الناظم ترجيح[(٢)] أحد الوجهين على الآخر، وليسا على حدّ سواء. بل الحذف هو المُختار، وقد صرّح به في غير هذا النظم.[(٣)]

الثالث: شذّوا في بني الحُبْلَى من الأنصار، فقالوا: الحُبَلِيُّ،[(٤)] بفتح الباء.

٨٥٨ ـ لِشِبهِها المُلحِقِ، والأصلِيِّ، ما لَهـا،[(٥)]

يعني: أنّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو «عَلقًى»،[(٦)] أو مُنقلبةً[(٧)] عن أصل نحو «مَلهًى»، فلها ما لألف التأنيث من[(٨)] نحو «حُبلَى» من القلب والحذف. فتقول: عَلقَوِيٌّ ومَلهَوِيٌّ، وعَلقِيٌّ ومَلهِيٌّ. وأشار بقوله:[(٩)]

وللأصلِيِّ قَلبٌ، يُعتَمَى

إلى ترجيح القلب في المُنقلبة عن أصل. فـ «مَلهَوِيٌّ» أفصح من «مَلهِيٌّ». ويقال: اعتماه يَعتميه، إذا اختاره، واعتامَه يعتامُه أيضًا. قال طرفة:[(١٠)]

أرَى المَوتَ يَعتامُ الكِرامَ، ويَصطَفِي عَقِيلةَ مالِ الفاحِشِ المُتَشَدِّدِ

تنبيهات:

الأوّل: أراد بالأصليّ المُنقلبَ عن أصل واو أو ياء،[(١١)] لأنّ الألف لا تكون أصلًا غير

---

(١) نحو: حبلاويّ وفوضاويّ وملهاويّ. ح: بالممدود.

(٢) قيل: إن حكمه في عجز البيت ٨٥٨ باختيار قلب الأصلي فيه كالتصريح بترجيح الحذف هنا. الصبان ٤: ١٧٨. وانظر تعليقنا على البيت ٨٥٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ص١٩٢٩ و١٩٤١.

(٤) كذا محلًّى بـ «أل» تبعًا للارتشاف ١: ٢٨١. والصواب حذفها إلا إذا كان المنسوب معرفًا. نحو: زيد الحبَلي. انظر الكتاب ٢: ٦٩ والقاموس (حبل). وزعم السهيلي أن فتح الباء خطأ. وهو المخطئ. التاج (حبل).

(٥) لشبهها أي: لما يشبه ألف التأنيث في كونها رابعة ذي ثان ساكن. والملحق: الحرف يلحق كلمته بكلمة أخرى، صفة لشبه. وما: اسم موصول مبتدأ خبره محذوف هو متعلَّق: لشبه. ولها: متعلقان بفعل صلة الموصول المحذوفة. وزاد في س وحاشية ت بقية البيت.

(٦) العلقى: ضرب من الشجر.

(٧) العطف على خبر «كان» المحذوف. وهو متعلَّق: للإلحاق.

(٨) ت ح: في.

(٩) ط: «فأشار بقوله». وسقط المثالان قبل من س. ويعتمى: يفضل على غيره. والجملة: صفة للمبتدأ قلب. وللأصلي: متلعقان بالخبر.

(١٠) شرح القصائد العشر ص١٣٨ والأشموني ٤: ١٧٨. والكرام: جمع كريم. وهو الشريف الفاضل. وعقيلة الشيء: خياره وأجوده. والمال: الإبل. والفاحش: السيئ الخلق. والمتشدد: البخيل.

(١١) س ح: واوًا كان أو ياء.

مُنقلبة إلّا في حرف أو شِبهه.[١]

الثاني: تخصيص الأصليّ بترجيح القلب يُوهم أنّ ألف الإلحاق ليست كذلك، بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنّه مُقتضى قوله «ما * لَها». وقد صرّح في «الكافية» وشرحها[٢] بأنّ القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف، كالأصليّة. لكن ذكر أنّ الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف[٣] في الأصليّة، لأنّ ألف الإلحاق شبيهة بألف «حُبلى» في الزيادة.

الثالث: لم يذكر سيبويه[٤] في ألفِ الإلحاق والمُنقلبةِ عن أصل غيرَ الوجهين[٥] المذكورين. وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثًا. وهو الفصل بالألف كما في حُبلاوِيّ، وحكى في أرطَى:[٦] أرطاوِيّ. وأجازه السيرافيّ في الأصليّة، فتقول: مَلهاوِيٌّ.[٧]

٨٥٩ ـ والألِفَ، الجائزَ أربَعًا، أزِلْ[٨]

إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدًا حُذفت مُطلقًا، سواء كانت أصليّة أو كانت للتأنيث أو للتكثير، نحو: مُستَدعًى وقَرقَرَى وقَبَعثَرَى.[٩] فتقول: مُستَدعِيٌّ وقَرقَرِيٌّ وقَبَعثَرِيٌّ.

تنبيهان:

الأوّل: إذا كانت الألف المُنقلبة عن أصل خامسةً بعد حرف مُشدّد، نحو «مُعلًّى»،[١٠] فمذهب سيبويه والجُمهور الحذف ـ وهو مفهوم من إطلاق الناظم ـ ومذهب يُونس جعله كملهًى، فيُجيز فيه القلب. وهو ضعيف، وشُبهته[١١] أنّ المُضعّف بإدغام في حكم حرف واحد، فكأنّها رابعة.

الثاني: قد ظهر ممّا تقدّم[١٢] أنّ قولهم «مُصطَفوِيٌّ» خطأ، والصواب: مُصطَفِيٌّ.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي أن الحرف نحو: إلى وعلى و«ما» الحرفية، وشبهه المبنيات نحو «ما» الموصولة والاستفهامية.
(٢) ص١٩٢٩ و١٩٤٢.
(٣) يريد: أحسن من الحذف وأمثل.
(٤) الكتاب ٢: ٧٧.
(٥) في النسخ: إلا الوجهين.
(٦) الأرطى: ضرب من الشجر. وسقط «في أرطى» من ت و ح. وانظر الارتشاف ١: ٢٨١.
(٧) زاد في النسخ: قوله.
(٨) الألف: مفعول به مقدم للفعل أزل، أي: احذفه. والجائز: المجاوز. وأربعًا: مفعول به لاسم الفاعل الجائز. وزاد في ح الشطر الثاني من البيت. ولم يقل «أربعة» لاعتبار المعدود مؤنثًا، أي: أربع لفظات.
(٩) قرقرى: اسم موضع. ويجوز أن تكون: قِرقِرَّى. وهي اسم موضع أيضًا والألف فيها سادسة. وفي حاشية ت عن التواتي أن القبعثرى هو العظيم الشديد.
(١٠) معلى: اسم رجل. والمعلى: سابع سهام الميسر له سبعة انصباء عند الفوز، وعليه سبعة إن لم يفز. وانظر شرح الكافية الشافية ص١٩٤٢ والارتشاف ١: ٢٨١ والكتاب ٢: ٧٩.
(١١) في النسخ: «وسببه». وفي حاشية ت تصويب كما أثبتنا. وحمل نحو «معلى» على «ملهى» فيه نظر، لأن شرط «ملهى» سكون الحرف الثاني.
(١٢) في النسخ: بما تقدم.

وتقرير النسب إلى المقصور أن تقول: إن كانت ألفه خامسة فصاعدًا حُذفت مطلقًا،[١] خلافًا ليُونس في نحو: مُعلًّى، وإن كانت رابعة فهي ثلاثة أقسام: ألف تأنيث وألف إلحاق وأصليّة. فألف التأنيث إن كان ثاني ما هي فيه مُتحرّكًا حُذفت، وإن كان ساكنًا ففيه ثلاثة أوجه: الحذف، والقلب بلا فصل، والقلب مع الفصل. وأجودها الأوّل ثمّ الثاني ثمّ الثالث. وألف الإلحاق فيها الأوجه الثلاثة، وأوجودها على رأي[٢] القلبُ. والأصليّة فيها وجهان. وعلى رأي السيرافي ثلاثة[٣] أجودها القلب. إلّا أنّ الحذف في المُلحِقة أشبه[٤] منه في الأصليّة. وإن كانت ثالثة قُلبت واوًا مُطلقًا،[٥] كقولك في «فتى» و«عصا»: فَتَوِيٌّ وعَصَوِيٌّ.

فإن قلتَ: لم يُصرّح في النظم بحكم الألف الثالثة. فمن أين يُؤخذ؟ قلتُ: لمّا بيّن ما يُحذف عُلم أنّ ما عداه لا يُحذف بل يُقلب.

وقوله:[٦]

كَذاكَ يا الـمَنقُوصِ، خامِسًا، عُزِلْ

يعني: أنّ المنقوص إذا نُسب إليه حُذفت ياؤه، إن كانت خامسة فصاعدًا.[٧] فتقول في «مُعتد» و«مُستعل»: مُعتدِيٌّ ومُستعلِيٌّ.

تنبيه: إذا نسبتَ إلى «مَحيّي» اسم فاعل: حيّا يُحيّي، حذفتَ الياء الأخيرة لأنّها خامسة، فيصير «مُحَيِّيٌّ»[٨] بأربع ياءات، فيجوز فيه وجهان: **أحدهما**: أن تُعامله مُعاملة «قُصَيّ»[٩] فتقول فيه:[١٠] مُحَوِيٌّ، كما تقول: قُصَوِيٌّ. وسيأتي بيانه.[١١] والآخر: ألّا تُغيّره، ويُغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: مُحَيِّيٌّ. وقول ابن الحاجب «وباب[١٢] مُحَيٍّ جاء على مُحَوِيّ

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: سواء كان مضعفًا أم لا.
(٢) سقط «على رأي» من النسخ.
(٣) زاد في س و ح: أوجه.
(٤) أشبه: أمثل وأحسن.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: معتلًّا بواو أو ياء. وانظر البيت ٨٦٠ والإتحاف ٢: ٣٣٢ - ٣٣٣.
(٦) الإشارة بـ «ذا» إلى مصدر: أزل. وهو الإزالة. وقد جعله مذكرًا باعتبار أنه لفظ، أو لأن المصدر المقدر يعتد مذكرًا أيًّا كان لفظه. وعزل: نحي وأزيل أي: حذف. والكاف الأولى: مفعول مطلق للفعل عزل. ويا: مبتدأ حذفت همزته للتخفيف. وخامسًا: حال من «يا». وجملة عزل: خبر. وجائز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.
(٧) كذلك حكمها إذا كان بعدها تاء التأنيث. فالنسب إلى كراهية وإفريقية ومستعلية هو كراهيّ وإفريقيّ ومستعليّ.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن الحذف للياء التي كان يقدر فيها الإعراب، وأن أصل محيّي محيّيّ فحذفت الياء الأخيرة المسمى بها منقوصًا قبلُ. يعني الثالثة.
(٩) قصي: ابن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي عليه السلام.
(١٠) سقطت من النسخ.
(١١) في شرح البيت ٨٦٧.
(١٢) شرح الشافية ٢: ٤٢. وسقطت الواو من النسخ.

ومُحَيِّي كأُمَيِّيّ»[1] في التنظير[2] نظر، لأنَّ أُميًّا شاذ، وأمّا «مُحَيِّيٌّ» فهو وجه قويّ.

قال مَبرَمانُ: سألت[3] أبا العبّاس:[4] هل يجوز أن يُحذف من «مُحَيٍّ» ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا لأنَّ مُحَيِّيًا[5] جاء على فعله، واللام تَعتلّ كما تعتلّ في الفعل. قال: والاختيار عندي «مُحَيِّيٌّ»،[6] لأنّي لا أجمع حذفًا بعد حذف. ومن قال «مُحَوِيٌّ» يجب عليه «مُهَيْمِيٌّ».[7] وهذا هو الذي ذكره سيبويه. انتهى.

٨٦٠ ـ والحَذفُ، في اليا رابِعًا، أحَقُّ مِنْ قَـلـبٍ، وحَـتـمٌ قَـلـبُ ثـالِثٍ، يَـعِـنْ[8]

إذا[9] نُسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه خامسة فصاعدًا حُذفت كما تقدم،[10] وإن كانت رابعة[11] فالأجود حذفها أيضًا، فتقول في النسب إلى «قاض»: قاضِيٌّ. وقد تُقلب واوًا بعد فتح ما قبلها فيقال: قاضَوِيٌّ. وعليه أنشدوا:[12]

---

(١) في النسخ: كأمويّ وأميّيّ.

(٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: في كونه جعله نظيرًا لأموي». وقيل: إن التنظير به هو في مجرد الهيئة واجتماع أربع ياءات، لا في تشابه الحكمين.

(٣) ت س: «قال وسألت». ح: «قال أبو بكر بن ميرمان سألت». وانظر الارتشاف ١:٢٨١.

(٤) زاد في ح: المبرد.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: مضعفًا كما أن فعله مضعف. يعني عينه مضعفه.

(٦) حذفت الياء الثالثة من «محيّي» قبل النسب لالتقاء الساكنين، فلا تحذف الثانية أيضًا للنسب وتقلب الأولى واوًا لئلا يكون حذفان. وهنا ينتهي خرم الأصل.

(٧) يريد المنسوب إلى «مُهَيِّيم». فحذفُ الياء الثالثة يجعله مثل «حُمَيِّر»، والنسب إليه يقتضي حذف الياء المتحركة أيضًا فيكون «مُهَيْمِيّ»، وإبقاء الثالثة يتبعه بقاء الثانية فيكون: «مُهَيِّيمِيّ». أما «مُهيِّيم» فيحتمل وجهين: أحدهما أنه مصغر «مُهوِّم» أو «مُهَيِّم»، حرك أول المثلين بالكسر لالتقاء الساكنين وأدغمت فيه ياء التصغير، والياء الثالثة هي الثانية من «مهيّم» أو مقلوبة عن الواو الثانية من «مهوّم»، أو عوض منهما بعد الحذف لصياغة المنسوب لئلا يلتبس بالمنسوب إلى غير المصغر. والآخر أنه مصغر «مِيهام» وهو أظهر وأولى لقلة الإجراءات. انظر الكتاب ٢:٨٦ ـ ٨٧ والهمع ٢:١٩٤ وشرح الشافية ٢:٣٢ ـ ٣٥ وحاشية يس ٢:٣٣٠. وفي حاشية ت عن التواتي أنه لم يَقُل «مُهَيْمِيّ»، كما في شرح البيت ٨٦٥.

(٨) الحذف: مبتدأ تتعلق به: في. والخبر أحق، تتعلق به: من. وحذفت النون الثانية من يعنّ للوقف. وأحق: أرجح وأجود. وحتم: واجب. ويعن: يعرض ويوجد. ورابعًا: حال من اليا، وحذفت همزته للتخفيف. وحتم: خبر مقدم. وجملة يعن: صفة ثالث، وفيها ضميره. وسقط الشطر الثاني من ت. وأراد بـ «ثالث» ما كان ألفًا أو ياء نحو: شذا و«عَمِي». وكان عليه أن يقيده بتلو متحرك، لأن ما ولي ساكنًا جاز ثبوته نحو: ظبييّ ورعييّ وقربيّ. فإن كان الساكن ألفًا جاز أيضًا إبدال الياء همزة أو واوًا نحو: زائيّ وغائيّ وزاويّ وغاويّ. الهمع ٢:١٩٦ ـ ١٩٧ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٩) ط: يعني إذا.

(١٠) في شرح عجز البيت ٨٥٩.

(١١) قد تكون في غير المنقوص فيجب قلبها نحو: تربية وتربوي، وتصفية ونصفوي. تصريف الأسماء والأفعال ص٢٣٧.

(١٢) للفرزدق. الكتاب ٢:٧١ وشرح الكافية الشافية ص١٩٤٣ والعيني ٤:٥٣٨ والأشموني ٤:١٨٠. والحانية: الحانة. وهي بيت الخمار. وكيف: اسم استفهام للنفي، في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: التكفل. وبه يتعلق: لنا وبالشرب. والنقد: المال الحاضر. وانظر ديوان ابن مقبل في ذيله وديوان ذي الرمة ص٧٤٨.

فكَيفَ لَنا بالشُّربِ، إن لَم يكُن لَنا دَراهِمُ عِندَ الحانَوِيِّ، ولا نَقْدُ؟

جعل اسم الموضع حانية، ونسب إليه. وقال[1] السيرافيّ: والمعروف في الموضع الذي تُباع فيه الخمر حانة، بلا ياء.

فإن قلتَ: فهل يطّرد هذا الوجه؟ قلتُ: ظاهر كلام المصنّف اطّراده. وذكر غيره أنّ القلب عند سيبويه[2] من شواذّ تغيير النسب. قيل: ولم يسمع إلّا في هذا البيت.[3]

وإن كانت ثالثة قُلبت[4] واوًا مُطلقًا،[5] فتقول في[6] «عصًا» و«فتى»: عَصَوِيٌّ وفَتَوِيٌّ. وإنّما قُلبت واوًا في «فتى»، وإن كان أصله الياء، لئلّا تجتمع الكسرة والياءات.

وقوله:[7]

٨٦١ ـ وأَولِ ذا القَلبِ انفِتاحًا،

يعني: أنّ ياء المنقوص إذا قُلبت[8] واوًا فُتح ما قبلها، كما تقدّم تمثيله.

واعلم أنّ فتح ما قبل الياء سابق على قلبها. وذلك أنّه إذا أُريد النسب إلى «شجٍ» ونحوه فُتحت عينه كما تُفتح عين «نَمِر». وسيأتي.[9] فإذا فُتحت انقلبت[10] الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيصير «شَجًى» مثل «فَتًى». ثمّ تُقلب ألفه واوًا كما قُلبت ألف: فتى. فقد ظهر بهذا أنّ الياء لم تُبدل واوًا إلّا بواسطة.

فإن قلتَ: ما وجه[11] فتح العين في «قاض» عند من قال: قاضَوِيٌّ، ونظيره من الصحيح لا تُفتح عينه؟ قلتُ: هو نظير فتح لام «تَغلِب» عند بعض العرب. قال ذلك بعض النحويّين.

---

(١) سقطت الواو مما عدا الأصل.
(٢) الكتاب ٢: ٧١ والارتشاف ١: ٢٨١.
(٣) وسمع أيضًا: عالية وعلويّ، وبادية وبدويّ.
(٤) سياق كلامه يعني المنقوص، خلافًا لما مثل به بعد. ولذا أقحم هنا في الأصل «الياء»، والصواب أنه يعني المقصور، فكان عليه أن يفصح.
(٥) أي: سواء كان أصل الألف واوًا أو ياء.
(٦) زاد في س: عم وشجٍ عمويّ وشجويّ و.
(٧) أول: أتبع. فعلٌ يتعدّى إلى مفعولين، أولهما ذا بمعنى صاحب. وقيل: ذا: اسم إشارة، والقلب بالنصب: بدل. وهو أظهر لأن الشارح سيذكر أن القلب يحصل بعد الفتح. انظر حاشية الخضري ٢: ١٧٠ ـ ١٧١. فالقلب مراد به الحرف المقلوب. فذا: مفعول به ثان مقدم.
(٨) أي: أريد قلبها. وهذا مقتضى كلام المرادي بعد. الصبان ٤: ١٨١.
(٩) في شرح بقية البيت. قلت: هذا يصح في الثلاثي الأحرف. أما غيره فالفتح غير لازم فيه.
(١٠) ط: فإذا انفتحت قلبت.
(١١) في النسخ: فما وجه.

[فتح المكسور قبل الطرف]

وقوله:(١)

و«فَــعِـــلٌ» و«فِـعِـلٌ» عَـيـنَـهُـمـا افـتَـحْ، و«فُـعِـلٌ»

يعني: أنّ المنسوب إليه إن كان(٢) ثلاثيًا مكسور العين فُتحت عينه في النسب، سواء كان مفتوح الأوّل كَنمِر، أو مكسور الأوّل كإبِل، أو مضموم الأوّل كدُئل.(٣) فتقول في النسب إليها: نَمَرِيٌّ وإبَلِيٌّ ودُؤَلِيٌّ.

فإن قلتَ: هل الفتح في ذلك على سبيل الجواز، أو على سبيل الوجوب؟(٤) قلتُ: بل على سبيل الوجوب، وقد نصّ على ذلك في «شرح الكافية».(٥) وأمّا قوله في «التسهيل»:(٦) «وتُفتح غالبًا عينُ الثلاثيّ المكسورةُ» فإنّما أشار بقوله «غالبًا» إلى شذوذِ كقولهم(٧) في بني الصَّعِق:(٨) «صِعِقيٌّ»، بكسر الفاء والعين. وذلك لأنّهم(٩) كسروا الفاء(١٠) إتباعًا للعين، ثمّ استصحبوا ذلك(١١) بعد النسب شُذوذًا. قال الشيخ أبو حيّان:(١٢) فتح العين في ذلك واجب، لا نعلم في ذلك(١٣) خلافًا إلّا ما ذكره طاهر القَزوينيّ،(١٤) في «مُقدّمة» له، من أنّ ذلك على سبيل الجواز.

فرعـــان:(١٥)

الأوّل: لو سمّيتَ بـ«يَعِدُ» فالقياس في النسب: «يَعَدِيٌّ»، بفتح العين.(١٦)

---

(١) فَعِل: مبتدأ والخبر سدت مسده جملة افتح. جعله طلبيًا وهو جائز. وعين: مفعول مقدم. وفُعِل: مبتدأ حذف خبره. والتقدير: كذلك. وفي ح وحاشية ت: «عينًا منهما». فلعل الصواب: «عيناهما». وهو مبتدأ ومضاف إليه، وجملة «افتح» خبره، والجملة الكبرى خبر فَعِل وما عطف عليه. وانظر المكودي ص٢١٤.

(٢) فيما عدا الأصل: إذا كان.

(٣) دئل: اسم إنسان. وهو أحد أجداد أبي الأسود.

(٤) ط: على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز.

(٥) ص١٩٤٧.

(٦) ص٢٦٣.

(٧) الكاف: مضاف إليه ومضاف أيضًا. وفيما عدا الأصل: شذوذ قولهم.

(٨) الصعق: لقب خويلد بن نفيل الكلابي. وقالوا في النسب أيضًا: صِعَقِيّ.

(٩) فيما عدا الأصل: أنهم.

(١٠) يعني فاء الاسم قبل النسب.

(١١) أي: كسر الفاء والعين.

(١٢) الارتشاف ١:٢٨٤. وزاد في ت: إن.

(١٣) س ح ط: فيه.

(١٤) بهاء الدين طاهر بن أحمد بن محمد المعروف بالنجار، نحوي صرفي مشارك في العلوم. توفي سنة ٧٥٦. الوافي بالوفيات ١٤:٩١.

(١٥) ط: «تنبيهات». وانظر الارتشاف ١:٢٨٥.

(١٦) ح: «بيعد فالقياس يعدي بفتح العين في النسب». ط: بيعد فالقياس في النسب إليه بعدي بفتح العين.

الثاني: لو سمّيتَ بـ «يَزِرُ» مُخفّف «يَزْئِرُ» بالنقل[1] ففيه وجهان.

تنبيه[2]: فُهِم من اقتصاره على الثلاثيّ أنّ ما زاد على الثلاثة، ممّا قبل آخره كسرة، لا يُغيّر. فاندرج في ذلك ثلاث صور: **الأولى**: ما كان على خمسة أحرف كجَحْمَرِش.[3] **والثانية**: ما كان على أربعة[4] مُتحرّكات نحو: جُنَدِل.[5] **والثالثة**: ما كان على[6] أربعة وثانية ساكن نحو: تَغلِبُ. فالأوّلان لا يُغيّران. وأمّا الثالث ففيه وجهان، أعرَفُهما أنّه لا يُغيّر، والآخر أنّه يُفتح. وقد سُمع الفتح مع الكسرة[7] في: تَغلَبِيّ ويَحصَبِيّ ويَثرَبِيّ.[8] وفي القياس عليه[9] خلاف: ذهب المُبرّد وابن السرّاج والرمّاني ومن وافقهم إلى أنّه جائز مطّرد. وهو عند الخليل وسيبويه شاذّ.[10] وفي «شرح» الصفّار ما ملخصه أنّ الجُمهور قالوا بجواز الوجهين،[11] وأنّ أبا عمرو قال: الفتح شاذّ.

وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدّم. وقد ظهر بهذا أنّ قول الشارح:[12] «وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثرَ من حرف جاز الوجهان» ليس بجيّد لشموله الصور الثلاثة.[13] وإنّما الوجهان في نحو:[14] تغلِب.

[الياء المشددة طرفًا]

٨٦٢ ـ وقِيلَ، في «المَرْمِيِّ»: مَرْمَوِيُّ واختِيرَ، في استِعمالِهِم: مَرمِيُّ[15]

قد تقدّم عند قوله[16] «ومِثْلَهُ، مِمّا حَواهُ، احذِفْ» أنّه لا فرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه

---

(١) يعني: بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الزاي. والوجهان كسر الزاي وفتحها. ولا تردّ الهمزة المحذوفة كما في شرح البيت ٨٧٧، لأن الرد خاص بالمعتل اللام.

(٢) ط: «الثالث». وانظر الارتشاف ١:٢٨٥.

(٣) الجمرش: العجوز المسنة. وفيما عدا الأصل: نحو جحمرش.

(٤) ح: «ما كان على أربع». ط: ما كان أربعة.

(٥) الجندل: الموضع تجتمع فيه الحجارة. وانظر الإتحاف ٢:٣٣٣.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في النسخ: مع الكسر.

(٨) يحصب: حي من اليمن. ويثرب: المدينة المنورة. ح: «ويتربي». ويترب بفتح التاء قبل النسب، فلا حاجة إلى إيراده هنا.

(٩) أي: على الفتح.

(١٠) الكتاب ٢:١٧٢.

(١١) ط: يجوز الوجهان.

(١٢) ص٧٩٧.

(١٣) جاز تأنيث العدد لأنه لم يضف إلى المعدود. ط: الثلاث.

(١٤) سقطت من ط.

(١٥) في المرمي أي: في النسب إليه. وفي: تتعلق بالفعل. واختير: فضل على غيره. واستعمالهم أي: استعمال العرب للنسب. ومرموي ومرمي: نائبا فاعلين. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٦) في البيت ٨٥٦.

زائدتان وبين ما إحدى ياءيه أصليّة. ونبّه هنا على أنّ مِن العرب مَن يفرق بين النوعين، فيُوافق في الأوّل على الحذف،[١] فيقول في النسب إلى «شافِعِيّ»: شافِعِيٌّ. وأمّا النوع الثاني فلا يحذف ياءيه،[٢] بل تحذف الزائدة منهما وتقلب الأصلية واوًا، فتقول[٣] في النسب إلى «مَرْمِيّ»: مَرْمَوِيٌّ.

فإن قلتَ: فهل يُقاس على «مرميّ» ما أشبهه؟[٤] قلتُ: صرّح الشارح[٥] بأنّه لغة، قال: وهذه لغة[٦] قليلة، والمُختار خلافهما. وهو ظاهر كلامه[٧] في «شرح الكافية».[٨] وفي «الارتشاف»:[٩] وشذّ في «مرميّ» مَرْمَوِيٌّ.

فإن قلتَ: هذا البيت مُتعلّق[١٠] بقوله «ومِثْلَهُ، مِمّا حَواهُ، احذِفْ». فهلّا قدّمه إليه، كما فعل في «الكافية».[١١] قلتُ: لعلّ سبب تأخيره هنا[١٢] ارتباط الأبيات السابقة. فكلّ منها آخِذ بحُجزة[١٣] تاليه، فلم يَلِق به[١٤] غير التأخير، وليس كذلك في «الكافية».

٨٦٣ ـ ونَحوُ «حَيٍّ» فَتحُ ثانِيهِ يَجِبْ   وارْدُدْهُ واوًا، إن يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ[١٥]

إذا نسبتَ إلى ما آخرُه ياء مُشدّدة فإمّا أن تكون مسبوقة بحرف، أو بحرفين،[١٦] أو بثلاثة فصاعدًا.

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يُحذف من الاسم في النسب شيء،[١٧] ولكن يُفتح ثانيه

---

(١) أي: حذف الياءين.
(٢) ت س: «ثانيه». وفي حاشية س عن نسخة كما أثبتنا.
(٣) ط: بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوًا فيقول.
(٤) يعني: ما كان في آخره ياءان بعد ثلاثة، أولاهما منقلبة عن واو زائدة والثانية أصل. والقياس هنا مراد به حذف الزائدة وقلب الأصلية واوًا. وفي النسخ: «مرمويّ ما أشبهه». ط: مرميّ وما أشبهه.
(٥) ص٧٩٨.
(٦) في النسخ: اللغة.
(٧) أي: كلام الناظم.
(٨) ص١٩٤٢.
(٩) في ١: ٢٨٢.
(١٠) ت: في هذا البيت تعلق.
(١١) شرح الكافية الشافية ص١٩٢٨.
(١٢) ط هذا.
(١٣) في حاشيتي ت و ح: «الحجزة: موضع العقدة من الإزار». ط: أخذ بحجزه.
(١٤) في النسخ: بحجزة أخيه فلم يبق له.
(١٥) نحو حي أي: مثل المنسوب إلي حي. ونحو: مبتدأ، وفتح: مبتدأ ثان خبره جملة يجب. والجملة الاسمية الثانية خبر نحو. واردد: أعد، فعل يتعدى إلى مفعولين. وعنه أي: عن الواو. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، مع أن فعل الشرط مضارع، ضرورة. واسم يكن: يعود على ثانيه. وخبرها جملة قلب. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٦) س ح: أو حرفين.
(١٧) في النسخ: «في النسب إليه شيء». ط: شيء عند النسب.

ويُعامل مُعاملة المقصور الثلاثيّ. فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم يُزَد[١] على ذلك، كقولك في «حَيّ»: حَيَوِيٌّ. فتحتَ ثانيه وقلبتَ[٢] الياء الأخيرة[٣] ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمّ قلبتَها واوًا لأجل ياء النسب. وإن كان ثانيه في الأصل واوًا رددتَه إلى أصله، كقولك[٤] في «طَيّ»: طَوَوِيٌّ، لأنه من: طَوَيتُ.

وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها،[٥] وإن كانت مسبوقة بثلاثة أحرف[٦] فأكثر فقد تقدّم حكمها.[٧]

[علامات التثنية والجمع]

٨٦٤ ـ وعَلَمَ التَّثنِيَةِ احذِفْ، لِلنَّسَبْ ومِثلُ ذا، في جَمعِ تَصحِيحٍ، وَجَبْ[٨]

يُحذف من المنسوب[٩] أيضًا ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح،[١٠] كقولك فيمن اسمه مُسلمانِ أو مُسلمونَ أو مُسلماتٌ:[١١] مُسلِمِيٌّ. و«اثنان» و«عشرون» ونحوهما من الشبيهة[١٢] بالمُثنّى والمجموع[١٣] كذلك. فتقول فيهما: اثنِيٌّ أو ثِنَوِيٌّ،[١٤] وعِشرِيٌّ. وتقول في «أُولات»:[١٥] أُولِيٌّ.[١٦]

تنبيه: هذا الحذف إنّما هو على لغة من يُعرب المُثنّى، والجمعَ[١٧] الذي[١٨] على حدّه،

---

(١) ط: لم تزد. (٢) ط: فقلبت.
(٣) ح: الآخرة. (٤) ط: فتقول.
(٥) في شرح البيت ٨٦٧. وانظر الإتحاف ٢: ٣٣٣ ـ ٣٣٤.
(٦) سقطت من النسخ ثم أقحمت في ت.
(٧) في حاشية ت عن ابن غازي: «يعني: عند قوله: ومثله مما حواه احذف». يريد البيت ٨٥٦. قلت: والبيت ٨٦٢ أيضًا.
(٨) العلم: العلامة، مفعول به مقدم. وللنسب: متعلقان باحذف، أي: لأجل النسب إلى مفرد المثنى. والإشارة بـ «ذا» إلى المصدر من فعل احذف، أي: الحذف للعلامة. وسقط الشطر الثاني من ت. ومثل: مبتدأ مضاف إلى اسم الإشارة خبره جملة وجب. وفي: تتعلق بالفعل وجب.
(٩) زاد في ح: إليه.
(١٠) س: علامة التثنية وجمع التصحيح.
(١١) ت: «أو مسلمون أو مسلمين». ح: أو مسلمين أو مسلمات.
(١٢) في النسخ: «المشبه». والمراد أنه ملحق بالمثنى والمجموع.
(١٣) س ح: أو المجموع.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: إذا رددت اثنان إلى أصله، وهو ثنيان، لأن ألف الوصل بدل من لام الكلمة. فانظره وانظر المرادي في باب العدد». ط: وثنوي.
(١٥) أولات: ذوات.
(١٦) الواو في الأصل والمنسوب إليه زائدة رسمًا. فالمنسوب إليه ثنائي، كما ترى، يجوز أيضًا تضعيف لامه: أُولّيّ. انظر الهمع ٢: ١٩٦. وقيل: يجوز «أولَوِيّ». وهو مردود. الصبان ٤: ١٨٤ ـ ١٨٥. وفي حاشية ت عن التواتي أنه حذف في النسب علامة الجمع.
(١٧) فيما عدا الأصل: والمجموع.
(١٨) سقطت من ح. وزاد في ت و س: هو.

بالحرفينِ.(١) وأمّا من أجرى المثنى مُجرى «حَمْدانَ»، والجمعَ مُجرى «غِسلِين»،(٢) فإنّه لا يحذف. فتقول(٣) فيمن اسمه «زيدان» على الأوّل: زيدِيٌّ، وعلى الثاني: زيدانِيٌّ، وفي «نَصِيبين»(٤) على الأوّل: نَصِيبِيٌّ، وعلى الثاني: نَصِيبِينِيٌّ.(٥)

[ياء فيعل]

٨٦٥ ـ وثالِثٌ، مِن نَحوِ «طَيِّبٍ»، حُذِفْ   وشَذَّ «طائِيٌّ»، مَقُولًا بالألِفْ(٦)

إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياءٌ مكسورةٌ، مدغمٌ فيها أُخرى، حُذفت المكسورة كقولك في «طَيِّب»: طَيْبِيٌّ، وفي «مَيِّتٌ»: مَيْتِيٌّ. فإن(٧) كانت الياء مُفردة، نحو «مُغْيِل»،(٨) أو مُشدّدة مفتوحة نحو «هَبَيَّخ»،(٩) أو فُصل بينها وبين المكسورة نحو «مُهَيِّيم» تصغير مِهيام «مِفعال» من: هامَ، لم تُحذف بل يقال في النسب إلى هذه: مُغْيِلِيٌّ وهَبَيَّخِيٌّ ومُهَيِّيمِيٌّ، لنقص الثِّقل(١٠) بعدم(١١) الإدغام، وبالفتح، وبالفصل.

وقوله «وشذّ طائيّ» يعني: أنّ قياسه «طَيْئِيٌّ» كطَيْبِيّ. ولكن تركوا فيه القياس، فقالوا: طائيٌّ، بإبدال الياء ألفًا.

تنبيهات:

الأوّل: ذكروا أنّ المحذوف من «طائيّ» الياءُ الثانية، وأنّ(١٢) الأولى قُلبت ألفًا.

---

(١) بالحرفين: متعلقان بيعرب.

(٢) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.

(٣) في الأصل: «فيقول». ومن المثنى أيضًا: مُسلمانيّ وبحرانيّ وحصنانيّ.

(٤) نصيبين: اسم بلدة في الجزيرة الفراتية. ومن الجمع أيضًا: مسلمونيّ وماطِرونيّ، ويَبْرُونيّ وسَيحونيّ وجَيحونيّ.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٤. وقد أغفل التفصيل في جمع المؤنث السالم، فما حركت عينه في الجمع دون المفرد، نحو: جَمَرات ونُزُهات وطِفِلات، إن لم يكن اسمًا علمًا حذفت منه الحركة مع الألف والتاء: جَمْريّ ونُزْهيّ وطِفْليّ. فإن كان اسمًا علمًا، ممنوعًا من الصرف أو محكيًّا إعرابه كما هو قبل التسمية، بقيت الفتحة والضمة وقلبت الكسرة فتحة: جَمَريّ ونُزُهيّ وطِفَليّ. وما لم تحرك عينه في الجمع نحو: عَبْلات وقُبْلات وهِنْدَات، وألفه رابعة يجوز فيه حذف الألف وقلبها واو أو زيادة ألف قبل الواو: عَبليّ وعَبلويّ وعَبلاويّ، وقُبليّ وقُبلويّ وقُبلاويّ، وهِنديّ وهِندويّ وهِنداويّ. وما كانت ألفه فوق الرابعة حذفت نحو: جامعات وجامعيّ، وإصلاحات وإصلاحيّ، واتّحادات واتّحاديّ. ولذا كان لحنًا قول العامة: ساعاتيّ عَرَفاتيّ وإماراتيّ.

(٦) حذف أي: في النسب. والجملة خبر: ثالث. وشذ أي: خالف حكم النسب إلى نحو: طيب. وثالث: مبتدأ، جاز الابتداء به وهو نكرة لأنه صفة لمحذوف أي: حرف ثالث. ومن نحو: متعلقان بحذف. ومقولاً: حال من طائي. والباء: للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة عن ضمير نائب الفاعل في «مقولاً». وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) ح: «وإن». وانظر الارتشاف ١: ٢٨٢.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: صفة للمرأة الحامل المرضع. (٩) الهبيخ: الغلام الممتلئ شحمًا.

(١٠) ط: النقل.

(١١) في النسخ: «بعد». ثم أقحمت الميم في ت. ط: يعدم.

(١٢) ط: «فإن». وانظر شرح الشافية ٢: ٣٢ ـ ٣٣.

فقال[١] بعض المتأخّرين: فيه نظر، لأنّ هذا الانقلاب لا يتعلّق بهذا الباب. ومُقتضى[٢] هذا الباب حذف الياء[٣] الثانية، وقد حُذفت. قال: فوجه شُذوذه أن يقال: حُذفت الياء الأولى الساكنة وقُلبت الثانية المتحرّكة ألفًا. و«طائيّ» شاذّ من حيث حذفُ الأُولى، والقياس حذف الثانية. واعتُرض بأنّه لو كان كذلك لم يكن القلب فيه شاذًّا، وقد ذُكر[٤] شذوذه في الإعلال.[٥] فالوجه أنّهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولًا، ولكن لمّا كان هذا القلب مُختصًّا بحال النسب ذُكر[٤] شُذوذه فيه.

الثاني[٦]: قال أبو سعيد[٧] في كتابه «المستوفى»: وتقول في «أيِّم»:[٨] أيِّمِيٌّ، لأنّك لو حذفتَ الياء المُتحرّكة لم يبق ما يدلّ عليها. قيل: وليس[٩] بتعليل واضح. ولو علّل بالإلباس بالنسب إلى «أيْم»[١٠] لكان حسنًا، وإطلاق سيبويه[١١] والنُّحاة يدلّ على أنّه لا فرق بين: سيِّد وأيِّم.[١٢]

الثالث: لا فرق بين «سيِّد» ونحوه، وبين «غُزَيِّل» تصغير غزال ونحوه، في الحذف. فتقول:[١٣] غُزَيْلِيّ. نص على ذلك غير واحد،[١٤] وإن كان سيبويه لم يُمثّل إلّا بغير المُصغّر.[١٥]

[فَعِيلة وفُعَيلة ومذكرهما]

٨٦٦ ـ و«فَعَلِيٌّ»، في «فَعِيلَةَ»، التُزِمْ و«فُعَلِيٌّ»، في «فُعَيلَةَ»، حُتِمْ[١٦]

---

(١) في النسخ: «قال». ط: وقال.
(٢) في النسخ: ويقتضي.
(٣) سقطت من س.
(٤) ت: ذَكَر.
(٥) كذا. ولم يرد شيء مما ذكر بعد. فلعل المراد ما في الكتب الأُخرى. س ح: «الاعتلال». وأقحم قبلها في ت: باب.
(٦) الارتشاف ١:٢٨٣.
(٧) علي بن مسعود الفَرّخان توفي سنة ٥٤٨. وكتابه في النحو.
(٨) في حاشية ت: أيم: اسم للمرأة التي لا زوج لها، وللرجل الذي لا زوجة له.
(٩) سقطت الواو من ح.
(١٠) في النسخ: «بالالتباس إلى أيم». ط: «بالالتباس بالنسب إلى أيم». وفي حاشية ت أن الأيم: اسم للحية، وأن عبارة الأشموني: «بالالتباس إلى النسب إلى أيم». كذا، وانظر ٤:٨١٥ منه. قلت: لو صح هذا التعليل لورد في نحو: بين وبيّن، وريش وريّش، وميت وميّت.
(١١) الكتاب ٢:٨٥ ـ ٨٦.
(١٢) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: في جواز الحذف». وذكر الجواز سهو لأن هذا الحذف واجب.
(١٣) ت ح: «تقول». ط: فتقول.
(١٤) غير واحد: أكثر من واحد.
(١٥) كذا. وقد ذكر سيبويه في هذه المسألة النسب إلى أُسيِّد وحُميِّر ولُبيِّد، انظر الكتاب ٢:٨٥ ـ ٨٦.
(١٦) فعلي: مبتدأ خبره الجملة الفعلية. وجاز الابتداء بنكرة لإرادة لفظه. وفي فعيلة أي: في النسب إليها. والتعلق بالفعل بعد. والتزم وحتم بمعنى: قضي ووجب. وفَعلية وفُعلية: ممنوعان من الصرف لعلمية الوزن والتأنيث. وسقط الشطر الثاني من ت.

مثال «فَعِيلة»: حَنِيفةُ.[١] فإذا نُسب إليها حُذفتْ تاؤها وياؤها[٢] وفُتحتْ عينها، فيقال:[٣] حَنَفِيٌّ. ومثال «فُعَيلة»: جُهَينةُ.[٤] فإذا نُسب إليها حُذفت تاؤها وياؤها[٥] أيضًا، فيقال:[٦] جُهَنِيٌّ.

تنبيهات:

الأوّل: قوله «التَزم» و«حُتم» يعني: فيما لم يشذّ. وشذّ من[٧] «فَعِيلة»: سَلِيقِيٌّ في سَلِيقةٍ، وسَلِيمِيٌّ في سَلِيمةِ الأزدِ،[٨] وعَمِيرِيٌّ في عَمِيرةِ كلبٍ. والسليقيٌّ: الذي يتكلّم بأصل طبيعته مُعرِبًا. قال الشاعر:[٩]

ولَسـتُ بِـنَـحـوِيٍّ، يَـلُوكُ لِسـانَـهُ، ولٰـكِـنْ سَـلِيـقِـيٌّ، أقُـولُ فـأُعـرِبُ

وأشذُّ من ذلك قولهم: عُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ في بني عَبِيدة وجَذِيمة، لأنّ ما تقدّم[١٠] رجوع إلى أصل مرفوض. وأمّا الضمّ فلا وجه له. وشذّ من «فُعَيلة»: رُدَيْنِيٌّ في رُدَينة،[١١] وخُرَيبِيٌّ في خُرَيبة.[١٢] وهو[١٣] من أسماء البصرة.

الثاني: لو سُمّي باسم، شذّت العرب في النسب إليه، لم يُنسب إليه. إلّا على ما يقتضيه القياس.[١٤]

الثالث: ما ذكر[١٥] من أنه يُقال في «فَعِيلة»: فَعَلِيٌّ، وفي «فُعَيلة»: فُعَلِيٌّ، له شرطان:

---

(١) حنيفة: اسم قبيلة.
(٢) فيما عدا الأصل: نسبت إليها حذفت ياءها وتاءها.
(٣) س ح ط: فتقول.
(٤) جهينة: اسم قبيلة.
(٥) ت: «نسبت إليها حذفت ياءها وتاءها». وزاد فيها وفي س: وفتحت عينها.
(٦) فيما عدا الأصل: فتقول.
(٧) انظر من قضايا الأدب واللغة ص٣ ـ ٤٢. وزاد في س: ذلك.
(٨) ح: الأزدي.
(٩) العيني: ٥٤٣ وشرح شواهد الشافية ص١١٢ والأشموني ٤: ١٨٦. ويلوك لسان أي: يديره في فمه. والمراد: يتشدق في الكلام ويتكلفه. وأعرب: أفصح وأبين. ح: وأعرب.
(١٠) هو سليقي وسليمي وعميري. وانظر الارتشاف ١: ٢٨٣ والصبان ٤: ١٨٦.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٥ ـ ٣٣٦. وزاد في ح: وهو اسم امرأة.
(١٢) ت ط: «وخزيني في خزينة». وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢: ٣٦٣ خزيبة ثم خطأه وصحح ما أثبتنا. وانظر الارتشاف ١: ٢٨٣ وشرح الشافية ٢: ٢٩ والتاج (خرب) والشرح الكبير ٢: ٣١٨.
(١٣) س ح: «وهي». وقيل: هو اسم قبيلة، قصد في النسب الفرق بينه وبين اسم البصرة.
(١٤) في حاشية ت أنه لو سمي بخُرَيبة لنسب إليها: خُرَبيّ، على أصل النسب إلى فُعَيلة. وفي الارتشاف ١: ٢٨٣ أن العرب نسبوا إلى بني زَبينة: زبانيّ. ولو سميت رجلاً زبينة قلت في النسب على القياس: زبنيّ.
(١٥) ح: ما ذكره.

الأول: عدم التضعيف. **والثاني**: ألّا تعتلّ العين[١] واللامُ صحيحة. وسيأتي[٢] التنبيه على هذين الشرطين.

٨٦٧ ـ وألحقوا مُعَلَّ لامٍ، عَرِيا، مِنَ المِثالَينِ، بِما التّا أُولِيا[٣]

يعني بالمثالين «فَعِيلة» و«فُعَيلة». فإذا عريا من التاء وصارا على «فَعِيل» و«فُعَيل»، وقُصد النسب إليهما، فإمّا أن يكونا مُعتلَّيِ اللام أو صحيحَيِ اللام. فإن كانا مُعتلَّيِ اللام أُلحقا بـ «فَعِيلة» و«فُعَيلة»، في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورًا. فيقال في «عَدِيّ» و«قُصَيّ»:[٤] عَدَوِيٌّ وقَصَوِيٌّ، كما يقال في «غَنِيّة»[٥] و«أُميّة»:[٦] غَنَوِيٌّ[٧] وأُمَوِيٌّ.

فإن قلتَ: هل إلحاق نحو[٨] «عديّ» و«قُصيّ» بما خُتم بالتاء واجب أم جائز؟ قلتُ: صرّح في «الكافية»[٩] بأنّ ذلك واجب، وصرح به الشارح[١٠] أيضًا. وقد ذكربعضهم فيهما وجهين: الحذفَ والإثباتَ، ولم يذكر سيبويه[١١] في «عديّ» إلّا الحذف، وذكر فيه الفارسيّ[١٢] وجهي «قُصيّ»،[١٣] ونُقل عن يُونس[١٤] الإثبات في «عديّ»، فتقول: عَدِيِّيٌّ.

تنبيه: استثنى بعضهم من «فُعيل»ما كان نحو «كُسَيّ» تصغير كِساء. فإنّ النسب إليه: كُسَيِّيٌّ، بياءين مُشدّدتَين. قال: ولا يجوز غيره. وأجاز بعض النحويّين: كُسَوِيٌّ.

---

(١) اشتراط صحة العين واجب في «فَعيلة» لئلا تقلب ألفًا بتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس واردًا في «فُعيلة» لأن تحرك حرف العلة بعد ضم لا يقتضي قلبه، فلا يلزم المحذور. التصريح ٢: ٣٣١. وفي حاشية ت عن التواتي أن الواو للحال، والجملة الحالية من تمام الشرط.

(٢) في شرح البيت ٨٦٨.

(٣) ألحقوه بهما أي: أتبعه العرب إياهما في الحكم فجعلوه مثلهما في الحذف والفتح. والمعل هنا: المعتل أي: ما كان حرف علة، وإن لم يكن فيه إعلال. وعري أي: تجرد وخلا من التاء. وأولي: أتبع أي: ختم. وجملة عري: صفة لمعل. ومن المثالين: متعلقان بحال من معل. وبما: متعلقان بألحق. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف، وهو مفعول به ثان مقدم. والمفعول الأول صار نائب فاعل مضمرًا في أولي. والجملة: صلة ما. ويجوز أن تكون التا مبتدأ خبره جملة أولي. حذف ضمير النصب العائد على المبتدأ أي: أوليها. والجملة الاسمية صلة الموصول.

(٤) قصي: ابن كلاب أحد أجداد النبي عليه السلام.

(٥) في النسخ: «عمية». وفي حاشية ت عن التواتي أن العمية: الجميلة.

(٦) أمية: قبيلة من قريش.

(٧) في النسخ: «عمويّ». وفي مثل هذا من النسب قلبت الياء الثانية واوًا، بعد حذف الأولى والتاء، وفتح العين المكسورة.

(٨) سقت من ط.

(٩) شرح الكافية الشافية ص١٩٣٠ و١٩٤٥.

(١٠) ص٨٠٠.

(١١) الكتاب ١: ٧٣.

(١٢) الإيضاح ٢: ٥٨.

(١٣) يريد بالوجهين: الحذف والإثبات. ط: «وجهي عدي». ت س: وجهين.

(١٤) الارتشاف ١: ٢٨٤.

وإن كانا صحيحي اللام فالمُطّرد فيهما عدم الحذف، كقولهم[1] في «عَقِيل» و«عُقَيل»:[2] عَقِيلِيٌّ وعُقَيلِيٌّ. هذا مذهب سيبويه،[3] وهو مفهوم قوله[4] «مُعلّ لام»،[5] وذهب المُبرّد[6] إلى جواز الحذف فيهما. فالوجهان فيهما[7] عنده مُطّردان قياسًا على ما سُمع من ذلك. وهو قولهم: قُرَشِيٌّ وهُذَلِيٌّ، وصُبَرِيٌّ في بني صُبَير، وفُقَمِيٌّ في[8] فُقَيم كنانةَ ـ وأمّا فُقَيم دارم فلم يشِذّوا فيه ـ ومُلَحِيٌّ في مُلَيح خُزاعةَ ـ وأمّا مُلَيحُ سعدٍ فلم يشِذّوا فيه ـ وقُرَمِيٌّ في قُرَيم[9] وسُلَمِيٌّ في سُلَيم، وقالوا في «ثَقِيف»: ثَقَفِيٌّ.

ووافق السيرافيّ المُبرّد، وقال: الحذف في هذا خارج عن الشذوذ، وهو كثير جدًّا في لغة أهل الحجاز. قيل:[10] وتسوية المُبرّد[11] بين «فَعِيل» و«فُعَيل» ليست بجيّدة، إذ سُمع الحذف من[12] «فُعَيل» كثيرًا، ولم يُسمع من[13] «فَعِيل» إلّا في: ثَقِيف. فلو فرّق بينهما لكان أسعَدَ[14] بالنظر.

٨٦٨ ـ وتَمَّمُوا ما كانَ كالطَّوِيلَهْ وهٰكَذا ما كانَ كالجَلِيلَهْ[15]

يعني: أنّ ما كان من «فَعِيلة» و«فُعَيلة» معتلّ العين[16] صحيح اللام نحو: طَويلةُ ونُوَيرةُ،[17] أومُضاعفًا نحو: جَليلةُ وقُدَيدةُ،[18] فإنّه يُنسب إليه على لفظه مُتمَّمًا. فيقال:[19]

---

(١) فيما عدا الأصل: فتقول.
(٢) هو بصيغة المكبر اسم ابن أبي طالب وآخرين، وبصيغة المصغر اسم قبيلة.
(٣) الكتاب ٢: ٦٩ ـ ٧٠.
(٤) زاد في ت وح: من.
(٥) زاد في النسخ: عريا.
(٦) المقتضب ٣: ١٣٣. وانظر الارتشاف ١: ٢٨٤.
(٧) سقطت مما عدا الأصل.
(٨) زاد في س و ط: بني.
(٩) في النسخ: وقدمي في قديم.
(١٠) الارتشاف ١: ٢٨٤.
(١١) في النسخ: وتسوية سيبويه والمبرد.
(١٢) فيما عدا الأصل: في.
(١٣) ت س ط: في.
(١٤) أي: أوفق وأنجح.
(١٥) تمموا أي: لم يحذف العرب الياء. وما الأولى: مفعول به، والثانية: مبتدأ مؤخر. وجملة كان: صلة. وذكر الطويلة والجليلة يشعر بما كان على «فُعيلة» أيضًا من المعتل العين الصحيح اللام والمضعف، وبما كان مجردًا من التاء بدليل البيت ٨٦٧. والكاف من كذا: خبر مقدم مضاف إلى اسم الإشارة. وهي بعد «كان» في الشطرين: خبر لها. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٦) ت ح: معتلي العين.
(١٧) طويلة: اسم روضة. ونويرة: اسم لناحية بمصر. ومن هذا أيضًا نحو: عُيينة وشُييمة.
(١٨) قديدة: مصغر قِدّة. هي القطعة من الشيء المقدود. ولو مثل بأميمة وأحيحة وهريرة كان أولى.
(١٩) ط: فتقول.

طُوِيلِيٌّ ونُوَيرِيٌّ وجَلِيلِيٌّ وقُدَيدِيٌّ، فرارًا من تحريك حرف العلّة[١] في المُعتلّ العين، ومن اجتماع المثلين في المُضاعف.

تنبيهات:

الأوّل: من هذا البيت[٢] يُؤخذ الشرطان المُشار إليهما فيما مضى.[٣]

الثاني: الشرطان مُعتبران في «فَعِيلة» و«فُعَيلة» كليهما، ولا أثر لخُصوصيّة المثال.

الثالث: لم يذكر الشارح[٤] في «فُعَيلة» بضمّ الفاء إلّا شرطًا واحدًا، وهو عدم التضعيف. وقال في «فَعِيلة» بالفتح: «إن لم يكن مُعتلّ العين ولا مُضاعفًا». فأخلّ في «فُعَيلة» بشرط، وأطلق في قوله «إن لم يكن مُعتلّ العين»، وكان ينبغي أن يقول «صحيح اللام»، لأنّ الشرط عدم مجموع الأمرين، ليحترز[٥] بذلك من نحو: طَوِيّة وحُيَيّة.[٦] فإنّه يقال فيهما: طَوَوِيٌّ وحُيَوِيٌّ.

الرابع: لم يذكر الناظم هنا «فَعُولة»، نحو: شَنُوءة.[٧] والنسب إليها «فَعَلِيٌّ»، كالنسب إلى حَنِيفة. فيقال: شَنَئِيٌّ، بالشرطين المذكورين. هذا مذهب سيبويه.[٨] وذهب المُبرّد والأخفش إلى أنّ النسب إلى ذلك[٩] على لفظه، فيقال في «حَمُولة»:[١٠] حَمُولِيٌّ. وذهب ابن الطَّراوة إلى أنّك تحذف الواو، وتترك ما قبلها مضمومًا، فتقول: حَمُلِيٌّ. والصحيح مذهب سيبويه لورود السماع به، في: شَنُوءة. وفي «الغُرّة»[١١] نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش. وهو وَهَمٌ.[١٢]

فإن قلتَ: كيف جعل سيبويه ذلك قياسًا، ولم يَرد غير هذه اللفظة؟ قلتُ: لأنّه لم يرد ما يُخالفها. وهذا معنى قول بعضهم: لأنّها جميع ما سُمع.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: فيه نظر لأنه محرك بالكسرة. والأحسن أن يقال: فرارًا من الفتح المؤدي إلى قلب الياء ألفًا من «فَعِيلة»، وحمل عليه «فُعيلة». قلت: الصواب «قلب الواو ألفًا» لأن الياء في غير التمام محذوفة. انظر الأشموني ٤:١٨٨.

(٢) سقطت من النسخ.

(٣) في شرح البيت ٨٦٦.

(٤) ص٨٠٠.

(٥) س ح: ليتحرز.

(٦) الطوية: الضمير والنية. وحيية: والدة عمرو بن شعيب. ت: طُوَية وحَيية.

(٧) شنوءة: اسم قبيلة.

(٨) الكتاب ٢:٧٠. وانظر الممتع ص٣٤٦ والارتشاف ١:٢٨٣ وابن عصفور والتصريف ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٩) في النسخ: في ذلك.

(١٠) الحمولة: ما يحمل عليه من بعير وحمار ونحوه.

(١١) لابن الدهان ٢:٢٣١.

(١٢) أي: خطأ. وفي حاشية ت: «الذي ثبت في نسخة الشيخ: هو وهم، بلا واو. كذا وجدته». وسقطت الواو أيضًا من س وح. والمذهب المذكور هو قول ابن الطراوة. وانظر الإتحاف ٢:٣٣٦.

فإن اعتلّت عين «فَعُولة» نحو: قَوُولة، أو كان مُضاعفًا نحو: ضَرُورة،[1] لم تُحذف منه الواو. و«فَعُولة» المُعتلّ اللام نحو «عَدُوّة» كشَنُوءة، في حذف الواو. فتقول: عَدَوِيٌّ، خلافًا للمبرّد. فإنّه يقول: عَدُوِّيٌّ، على لفظه. وتقدّم أنّ مذهبه في «شَنُوءة» كذلك. وأمّا «فَعُول» بغير تاء فيُنسب إليه على لفظه باتّفاق. فتقول في «سَلُول»[2] و«عَدُوّ»: سَلُولِيٌّ وعَدُوِّيٌّ.

[الممدود الآخر]

٨٦٩ - وهَمزُ ذِي مَدٍّ يُنالُ، في النَّسَبْ، ما كانَ، في تَثْنِيَةٍ، لَهُ وَجَبْ[3]

حُكم الهمزة الممدودة في النسب كحُكمها في التثنية. فإن كانت للتأنيث قُلبت واوًا، كقولك في «حمراء» حَمراوِيٌّ.[4] وإن كانت أصليّة سلمت، كقولك في «قُرّاء»:[5] قُرّاءانِ، فتقول في النسب إليه[6] قُرّائِيٌّ. وإن كانت بدلًا من أصل أو للإلحاق[7] فوجهان، كقولك في «كِساء» و«عِلباء»:[8] كِساءانِ وعِلباءانِ، وإن شئتَ قلتَ: كِساوانِ وعِلباوانِ. فتقول في النسب إليهما: كِسائِيٌّ وكِساوِيٌّ وعِلبائِيٌّ[9] وعِلباوِيٌّ.

تنبيهـان:

الأوّل: مُقتضى كلامه هنا أنّ الأصليّة يتعيّن[10] سلامتها. وصرّح بذلك الشارح،[11] فقال: «وإن كانت أصلًا غير بدل وجب أن تسلم». وذكر في «التسهيل»[12] فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح.

---

(١) في النسخ: حرورة.

(٢) سلول: بنو مرة بن صعصعة. نسبوا إلى أمهم سلول.

(٣) ذو مد أي: الاسم الممدود. وينال: يُعطى من الحكم، فعل مبني للمجهول يتعدى إلى مفعولين، مفعوله الأول صار نائب فاعل وهو الضمير العائد على همز، والثاني هو ما اسم موصول صلته جملة: كان وجب. وخبر همز جملة ينال. وذي: مضاف إليه مجرور بالياء ومضاف إلى مد. وفي: تتعلق بالفعل: ينال. وفي الثانية: بحال من الضمير المجرور. وله: بوجب. وضبط «ينال» في ت بفتح الياء أيضًا مبنيًا للمعلوم، فاعله ضمير يعود على همز. وفيما عدا الأصل: «له انتسب». وهي أولى لتفادي الإيطاء مع البيتين ٨٦٤ و٨٧١. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) شذ نحو: بهراني وصنعاني وأريَحي ودستواوي في النسب إلى ما كانت همزته للتأنيث. ويمتنع إبدال همزة التأنيث واوًا إذا كان قبل الألف واو. نحو: عشوائي وشعوائي وحوّائي. تصريف الأسماء ص٢٣٩ و٢٤٢. وروى أبو حاتم: حمرائي وصفرائي. الهمع ٢: ١٩٤.

(٥) القراء: المتنسك.

(٦) سقط «قراءان فتقول في النسب إليه» من النسخ.

(٧) البدل من أصل هي بدل من ألف منقلبة عن واو أو ياء. والتي للإلحاق هي بدل من ألف منقلبة عن ياء.

(٨) العلباء: عصب في عنق البعير.

(٩) ط: «علبائي وكساوي». وفي النسخ: «وعلباء وكسائي وعلبائي وإن شئت قلت كساوي». ونحو كساوي ممتنع إذا كان قبل الألف واو. نحو: هوائي ولِوائي ودوائي واستوائي وانطوائي. تصريف الأسماء ص٢٣٨.

(١٠) فيما عدا الأصل: تتعين.

(١١) ص٨٠١.

(١٢) ص٢٦١.

الثاني: قال في «شرح الكافية»:[1] وما شذّ في التثنية، نحو: «كِسايَينِ»، فلا يُقاس عليه في النسب.

[أنواع المركب]

٨٧٠ ـ وانسُبْ لِصَدرِ جُملةٍ، وصَدرِما رُكِّبَ مَزجًا،[2]

المركّب أربعة أقسام:[3] إسناديّ، وشبيه به، ومزجيّ، وإضافيّ.

أمّا الإسناديّ والشبيه به فيُنسب إلى صدره. مثال الإسناديّ: تأبّطَ شرًّا. فيقال فيه تأبَّطِيٌّ. ومثال الشبيه به:[4] لولا، وحيثما، مُسمًّى بهما. فتقول فيهما: لَوِيٌّ، بالتخفيف،[5] وحَيثِيٌّ. وقياس النسب إلى «كُنتُ» كُوْنِيٌّ، بردّ الواو لزوال سبب حذفها.[6] وقالوا: كُنْتِيٌّ وكُنتُنِيٌّ[7] بزيادة نون.[8] وكلاهما بتاءٍ[9] شاذّ. وأجاز الجرميّ: النسب إلى الثاني فتقول: شَرِّيٌّ وحَبِّيٌّ،[10] في تأبّط شرًّا وذرَّى حَبًّا.[11]

---

(١) ص١٩٥١. وسقطت الواو من ط.

(٢) لصدر: اللام: بمعنى إلى. وصدر الجملة هو المبتدأ من الجملة الاسمية، والفعل وحده من الجملة الفعلية. والمراد به هنا الفعل أو الفعل والاسم المضمر فيه. وليس للجملة الاسمية مثال مع أنه قد يسمى بها فيقال: الورد جميل، وعلمك نافع، والسماء صافية، في الأسماء الأعلام. وقد يسمى بعامل ومعمول نحو: حاضر أبوه، أو تابع ومتبوع نحو: رجل عاقل، أو عاطف ومعطوف نحو: ثم زيد. والنسب إلى مثل هذا يكون للصدر، كما في الجملة الفعلية. الصبان ٤:١٨٩. وما: اسم موصول مضاف إليه. وجملة ركب: صلته. وأراد بالجملة: الجملة المسمى بها. ومزجًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر ركب، أي: تركيب مزج. وسقط «ركب مزجًا» من ت، وزاد في ح: ولثان تمّما.

(٣) انظر الارتشاف ١:٢٧٩.

(٤) أراد بالشبيه بالإسنادي ما ركب من الأدوات الاسمية والحرفية، نحو: أينما وكيفما وحيثما وإذما وإذن وهلاّ ولوما وإنّما، وما ركب من حرف واسم أو فعل نحو: يا زيد، وقد قام. انظر شرح البيت ٧٨.

(٥) أي بتخفيف الواو. ولا ينافي هذا ما في البيت ٨٧٦ من وجوب تضعيف حرف اللين من الثنائي وضعًا في النسب، لأن المسمى به هنا رباعي وضعًا لا ثنائي، وصيرورته ثنائيًا عارضة عند النسب. الإتحاف ٢:٣٣٨ والصبان ١:١٩٠. ت: «لوي وحيثي بالتخفيف» ومثلها في ح مع زيادة: في الواو.

(٦) إنما حذفت الواو من «كنت» لالتقاء الساكنين الواو والنون المسكنة لاتصال الفعل بالتاء. ولما حذفت التاء زال موجب الحذف. ولكن حركة الكاف لم ترجع إلى الفتح كما كانت في «كان»، وبقيت على الضم تنبيهًا على المنسوب إليه. شرح الكافية ٢:٧٧. وانظر الكتاب ٢:٨٨.

(٧) الكنتي والكنتني: الشيخ الكبير يقول: كنت في شبابي كذا وكذا. وزعم بعض النحاة أن النسب هذا إلى الجملة. بل هو إلى الفعل مع الضمير. الارتشاف ١:٢٧٩ وشرح الكافية الشافية ص١٩٥٣ والهمع ٢:١٩٣ والإتحاف ٢:٣٣٨. ولما قصد لفظ المركب قبل النسب صار علمًا من المركب المسمى به. الصبان ٤:١٨٩.

(٨) إنما زيدت ليسلم لفظ «كنت» بضم تائه.

(٩) أي: بتاء الضمير. وسقطت مما عدا الأصل.

(١٠) سقطت من ط مع جملتها بعد.

(١١) انظر الجمل للزجاجي ص٣٣٩. وذرى: نثر. وفي حاشية ت عن التواتي: «معناه: زرع أرضًا. قاله في بضع الطرر. وعندي: زرع زرعًا في أرض».

تنبيه: قوله «وانسب لصدر جُملة» أجود[١] من قول «التسهيل»:[٢] «ويُحذف لها[٣] عجزُ المركّب»، لأنّه لا يقتصر[٤] على العجز بل يُحذف ما زاد على الصدر. فلو سمّيتَ بـ «خَرجَ اليومَ زيدٌ» قلت: خَرَجِيٌّ.

وأما المزجيّ ففي النسب إليه خمسة أوجه:

الأوّل: مقيس باتّفاق.[٥] وهو النسب إلى صدره فتقول في «بَعْلَبكّ»: بَعْلِيٌّ. وكذا حكم «خمسةَ عشرَ»،[٦] فتقول: خَمسِيٌّ.

الثاني: أن يُنسب إلى عجزه فتقول: بكّيٌّ. وهذا الوجه أجازه الجرميّ، ولا يُجيزه[٧] غيره، ولم يُسمع النسب إلى العجز مُقتصَرًا عليه.

الثالث: أن يُنسب إليهما معًا مُزالًا تركيبهما فتقول: بَعلِيٌّ بَكّيٌّ. وهذا أجازه قوم، منهم أبو حاتم، قياسًا على قول الشاعر:[٨]

* تَـزَوَّجـتُـهـا، رامِـيّـةً هُـرمُـزِيّـةً *

وظاهر كلام أبي الحسن في «الأوسط» مُوافقته.

الرابع: أن يُنسب إلى مجموع المُركّب. قالوا:[٩] بَعْلَبَكّيٌّ.

الخامس: أن يُبنى من جزأيِ المُركّب اسم على «فَعْلَل» ويُنسب إليه. قالوا في «حَضْرَمَوتَ»: حَضْرَمِيٌّ.

وهذان الوجهان شاذّان،[١٠] يُقتصر فيهما على ما سُمع، لا نعلم في ذلك خلافًا.

---

(١) في النسخ: أنسب.
(٢) ص٢٦١. خ ط: «من قوله في التسهيل». وسقطت الواو من ت و س.
(٣) زاد في ط: يعني ياء النسب.
(٤) زاد في ط: في الحذف.
(٥) فيما عدا الأصل: اتفاقًا.
(٦) يعني إذا كان مسمًّى به. الإتحاف ٢: ٣٣٦. ومفهوم كلامه أن نحو «خمسة عشر» مركب مزجي. وهو خلاف ما ذكره في شرح البيت ٧٣٤ من أنه تركيب لتضمن معنى العاطف المحذوف. وانظر الصبان ٤: ١٩٠. أما أبو حيان فجعل هذه الأعداد مما يشبه تركيب المزج. الارتشاف ١: ٢٧٩.
(٧) ح: ولم يجزه.
(٨) صدر بيت عجزه:

بِفَضلِ الّذي أعطَى الأميرُ، مِنَ الرِّزقِ

شرح شواهد الشافية ص١١٥ والأشموني ٤: ١٩٠ ومثل هذا المنسوب يعرب إعراب: حلو حامض. الإتحاف ٢: ٣٣٩. وضمير الغائبة لامرأة الشاعر. وفي حاشية ت عن التواتي: أصل اللفظ رامَهُرمز، بضم الهاء: اسم قرية.
(٩) ط: فقالوا.
(١٠) سقطت من ت و ح.

وأمّا الإضافيّ فقد نبّه عليه بقوله:[١]

ولِثانٍ، تَمَّما

٨٧١ ـ إضافةً، مَبدُوءةً بـ «ابنٍ» أوَ «أَبْ» أو ما لَهُ التَّعريفُ، بالثّانِي، وَجَبْ[٢]

وحاصله: أن المُركّب تركيبَ إضافة يُنسب إلى عجزه في أربعة مواضع:

الأوّل: ما كان مبدوءًا بـ «ابن»، نحو: ابنُ الزُّبير. فتقول: زُبَيرِيٌّ.

والثاني: ما كان كُنية، وإليه الإشارة بالمبدوء بـ «أب».[٣] فتقول في «أبي بكرٍ». بكرِيٌّ.

والثالث: ما تعرّفَ صدره بعجزه. ومثّل الشارح[٤] بـ «غلام زيدٍ». فتقول: زيدِيٌّ.

والرابع: ما يُخاف اللبس من حذف عجزه، كعبدِ الأشهلِ، وعبدِ منافٍ. فتقول فيهما: أشهَلِيٌّ، ومَنافِيٌّ.

وما سوى هذه المواضع يُنسب فيه إلى الصدر.[٥] كقولك، في «امرئِ القَيسِ»: امرِئيٌّ ومَرَئيٌّ.

تنبيهان:

الأوّل: ظاهر كلامه في «الكافية» وشرحها[٦] أنّ المبدوء بـ «ابن» من قِبَلِ ما تعرف فيه[٧] الأوّل بالثاني. قال في شرحها: وإذا كان الذي يُنسب إليه مُضافًا، وكان مُعرّفًا صدرُه بعجزه،

---

(١) لثان: معطوفان على «لصدر». فالمعنى: وانسب لثان. وتمم: أكمل. وجملة تمم: صفة لثان. والألف: للإطلاق. واللام بمعنى: إلى.

(٢) إضافة: مفعول به للفعل تمم. وبابن: متعلقان بمبدوءة. وأب: معطوف على ابن. وما: معطوف على اب. وحذفت همزة «أب» ونقلت حركتها إلى الواو قبلها. وما: اسم موصول معطوف على ابن. والضمير في «له» يعود على «ما». والتعريف: مبتدأ خبره جملة وجب. وبالثاني: متعلقان بالتعريف. وله: متعلقان بالفعل وجب. وجملة التعريف وجب: صلة ما. والمعنى: والنسب إلى اسم ثان تميم إضافة، والمضاف هو كلمةُ «ابن» أو «أب» أو اسمٌ وجب له التعريف بالاسم الثاني المضاف إليه. وسقط البيت من ت، وزاد بعده في س و ط:

٨٧٢ ـ فِيما سِوَى هٰذا، انسُبَنْ لِلأوّلِ ما لَم يُخَفْ لَبسٌ، كَعَبدِ الأشهَلِ

والإشارة إلى ما مضى في البيتين ٨٧٠ و٨٧١. والأول: صدر الاسم المركب. واللبس: اختلاط الأمر وضياع المراد. وفيما: متعلقان بالفعل انسب. وسوى: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة الاسمية صلة «ما» الأولى. والثانية: مصدرية زمنية، والمصدر المؤول متعلق بالفعل انسب. واسم الإشارة: مضاف إليه. والمراد: وانسب إلى الاسم المضاف في غير ما مضى في البيتين المتقدمين، ما دام النسب واضحًا لا لبس فيه. وإلاّ فالنسب إلى العجز في مثل: عبد الأشهل. والمعروف أن مراعاة اللبس هادمة للقواعد أو مقتضية لترجيح أحد المتساويين. والكاف: خبر لمحذوف.

(٣) ط: الإشارة بقوله أواب.

(٤) ص٨٠١. س: «مثله الشارح». ط: «ومثله الشارح». وسقطت الواو من ت و ح.

(٥) ط: للصدر.

(٦) ص١٩٥٣.

(٧) ح ط: به.

أو كان كنية، حُذف صدره ونُسب إلى عجزه. كقولك في «ابن الزُّبيرِ» زُبَيرِيٌّ، وفي «أبي بكرٍ». بكرِيٌّ. انتهى.

وكذا قال الشارح،[1] إلّا أنّه زاد في المُثل «غلام زيدٍ». وعلى هذا،[2] فقول الناظم «أو مالَهُ التعريفُ بالثاني» من عطف العامّ على الخاصّ،[3] لاندراج المُصدَّر بـ «ابن» فيه.

وفي تمثيل الشارح بـ «غلام زيدٍ» نظر، لأنّهم يعنُون بالمضاف[4] هنا ما كان علَمًا أو غالبًا،[5] لا مِثلَ «غلام زيدٍ». فإنّه ليس لمجموعه معنًى مُفردٌ يُنسب إليه. بل يجوز أن يُنسب إلى «غلام» وإلى «زيد»، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المُفرد لا إلى المُضاف. وإن أراد «غلام زيدٍ» مجعولًا[6] علَمًا فليس من قبيل ما تعرّف فيه الأوّل بالثاني، بل هو من قبيل ما يُنسب إلى صدره[7] ما لم يُخف لبس. والله أعلم.

الثاني: شذّ بناء «فَعْلَل» من جزأي المُضاف[8] منسوبًا إليه، كما شذّ ذلك في المُركّب.[9] والمحفوظ من ذلك: تَيمَلِيٌّ وعَبدَرِيٌّ ومَرقَسِيٌّ وعَبقَسِيٌّ[10] وعَبشَمِيٌّ، في تيم الّلاتِ وعبد الدارِ وامرئ القيسِ بن حُجر الكنديّ وعبد القيسِ وعبد شمسٍ.

[الثلاثي المحذوف اللام]

٨٧٣ ـ واجبُرْ، بِرَدِّ اللّامِ، ما مِنهُ حُذِفْ جَـوازًا، ان لَم يَـكُ رَدُّهُ أُلِفْ[11]

---

(١) ص٨٠١.
(٢) أي: على قول الشارح بزيادة المثل.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: فيكون ككلام الشارح، فيتأتى الاعتراض المتقدم عليه. والأحسن أن لو قال: من عطف المرادف». قلت: لو أن الناظم قال:

أو ما بِهِ التعريفُ، لِلصَّدرِ، وَجَبْ

لكان عطف «ما» على «ثان»، كما ذهب المكودي ص٢١٧ في إعراب كلام الناظم. فلا إشكال بين كلامه وكلام ابنه، ولا حاجة إلى اعتراض المرادي وتعليق التواتي.
(٤) المضاف أي: المركب الإضافي الذي ينسب إلى عجزه. وانظر الإتحاف ٢: ٣٣٩.
(٥) العلم: الكنية. والغالب: العلم بالغلبة كابن عمر لعبد الله دون إخوته، وابن رألان للشاعر المعروف. فالمراد بقوله «مبدوءة بابن» و«ماله التعريف بالثاني وجب» واحد كما ذهب المرادي في التوجيه. انظر شرح التسهيل ١: ١٩٤ والصبان ٤: ١٩١. قال الصبان: والأولى أن يراد بالإضافة المبدوءة بابن الكنيةُ المصدّرة بابن لمغايرة المعطوف. أعني المبدوءة بما تعرّف بالثاني المرادَ منها العلمُ الغلبي المبدوء بابن. والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع، وعلمية العلم الغالب بالغلبة، فتدبر.
(٦) ت: مجموعًا.
(٧) أي: مما تعرف فيه المجموع بالعلمية. وقيل: إن المراد به تعرف الأول بالثاني قبل العلمية، أو خصوص العلم بالغلبة
(٨) كذا. ويريد: منحوتًا من الكلمتين.
(٩) زاد في ط: المرجي.
(١٠) في حاشية ت: «وهو عبد القيس». وسقط من ت بعد.
(١١) أجبر أي: أصلح وأزل النقص. وألف: استعمل بشيوعة وكثرة. وما: اسم موصول مفعول اجبر، لا مفعول «ردّ» كما وهم المكودي. والضمير في «منه» يعود على «ما»، والتعلق بفعل: حذف. والضمير في «حذف» للّام. =

٨٧٤ ـ في جَمعَيِ التَّصحِيحِ، أو في التَّثنِيَهْ وحَقُّ مَجبُورٍ، بِهٰذا، تَوفِيَهْ[١]

إذا نسب إلى الثلاثي المحذوف لم يخل من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام: فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي.[٢] وإن كان محذوف اللام فإمّا أن يُجبر في التثنية كأب وأخ، أو في الجمع بالألف والتاء كعِضة[٣] وسنة، أو لا.

فإن جُبر فيهما وجب ردّه في النسب، تقول: أبَوِيٌّ وأخَوِيٌّ وعِضَوِيٌّ وسَنَوِيٌّ، أو عِضَهِيٌّ وسَنَهِيٌّ، على الخلاف في المحذوف. فهذا ونحوه يجب جبره، لأنّه جُبر[٤] في التثنية والجمع بالألف والتاء، كقولك: أبوانِ وأخوانِ وعِضَواتٌ وسَنَواتٌ، أو عِضَهاتٌ وسَنَهاتٌ، على الوجهين.

وإن لم يُجبر[٥] في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء لم يجب جبره في النسب، بل يجوز فيه الأمران، نحو: حِرٌ وغَدٌ وشَفةٌ وثُبةٌ.[٦] فيجوز في النسب إليها:[٧] حِرِيٌّ وغَدِيٌّ وشَفِيٌّ وثُبِيٌّ بالحذف، وحِرَحِيٌّ وغَدَوِيٌّ وشَفَهِيٌّ وثُبَوِيٌّ بالردّ. والمحذوف من «حر» الحاء، ومن «غد» الواو، ومن «شفة» الهاء، ومن «ثُبة» الياء.

تنبيهات:

الأوّل: ما ذكرته واضح فهمه[٨] من كلام المُصنّف.[٩] إلّا أنّ ذكره لجمعيِ التصحيح[١٠]

= وجوازًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر اجبر، أي: جبر جوازًا. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها، وحذف جواب الشرط جوازًا لأن فعل الشرط معناه الماضي بنفيه بـ «لم»، خلافًا لزعم الأزهري بأنه ضرورة. وجملة حذف: صلة ما، وهي جارية على غيره. وجملة ألف: خبر يك. وحذفت النون جوازًا لتحرك ما بعدها.

(١) بهذا أي: برد اللام. والتعلق باسم المفعول مجبور. وفيما عدا الأصل: «بهذِي»، أي: في جمعي التصحيح والتثنية. وهو مناسب لما ورد في شرح الكافية الشافية ص١٩٣٤. والتوفية: الجبر وجوبًا في النسب، لما ردت إليه اللام في التثنية والجمعين. انظر الأشموني ٤: ١٩٣. وفي جمعي: متعلقان بالفعل: ألف. وفي التثنية: معطوفان لا يعلقان. وحق: مبتدأ، خبره توفيه. والجملة اعتراضية. ولا حاجة إلى ذكر جمع المذكر السالم مع التثنية، لأن ما يرد فيها يرد فيه بلا عكس. قال في الكافية:

فـي جَـمـعِـهِ مُـصَـحَّـحَـا، أو تَـثـنِـيَـهْ وحَـقُّ مَـجـبُـورٍ، بِـذَيـنِ، الـتَّـوفِـيَـهْ

وانظر التسهيل ص٢٦٣ وحاشية الخضري ٢: ١٧٣ والإتحاف ٢: ٣٣٩. وسقط البيت من ح ومعه عجز البيت ٨٧٣ من ت.

(٢) في شرح البيت ٧٨٧. ح: العين والفاء فسيأتي.

(٣) العضة: القطعة من الشيء.

(٤) فيما عدا الأصل: جبره.

(٥) ح: «لم يجيء». وكذلك كان في ت.

(٦) الحر: فرج المرأة. والثبة: الجماعة أو وسط الحوض.

(٧) س: فتقول في النسب إليه.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٩. ت س ط: «الناظم». وسقطت من ح.

(١٠) انظر الإتحاف ٢: ٣٣٩. ت س: «لجمع التصحيح». ح: الجمع في التصحيح.

فيه نظر، إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح[١] المُذكّر، وقد اقتصر في «التسهيل»[٢] على الجمع بالألف والتاء.

الثاني: أطلق في قوله «جوازًا ان لم يكُ رَدُّه أُلِفْ»، وهو مُقيّد بألّا تكون العين مُعتلّة ـ فإن كانت عينه مُعتلّة وجب جبره، كما ذكر في «الكافية»[٣] و«التسهيل»[٢]. وإن لم يُجبر في التثنية وجمع التصحيح ـ احترازًا[٤] من نحو:[٥] شاةٍ، و«ذِي» بمعنى صاحب، فتقول في«شاة»: شاهِيٌّ ـ[٦] قيل: وعلى أصل الأخفش:[٧] شَوْهِيٌّ. وقد حُكي أنّه رجع عنه. وسيأتي بيانه ـ وفي ذِي: ذَوَوِيٌّ، اتّفاقًا لأنّ وزنه عند الأخفش «فَعَلٌ»[٨] كمذهب سيبويه.

الثالث: إذا نُسب إلى «يد» و«دم» جاز الوجهان عند من يقول: يدانِ ودمانِ، ووجب الردّ عند من يقول: يَدَيانِ ودَمَيانِ.

الرابع: إذا نُسب[٩] إلى ما حُذفت لامه وعوّض عنها[١٠] همزةُ الوصل جاز أن يُجبر وتُحذف الهمزة وألّا يُجبر وتُستصحب،[١١] فتقولَ في «ابن» و«اسم»: بَنَوِيٌّ وسِمَوِيٌّ على الأوّل، وابنِيٌّ واسمِيٌّ على الثاني.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثرِ النحويّين على[١٢] أنّ المجبور تُفتح عينه، وإن كان أصله السكون. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون. فتقول في يد ودم وغد وحِر على مذهب الجُمهور: يَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ وحِرَحِيٌّ بالفتح، وعلى مذهب الأخفش: يَدْيِيٌّ ودَمْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ، بالسكون لأنّه[١٣] أصل العين في هذه الكلمات. والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السماع. قالوا في «غد»: غَدَوِيٌّ. وحُكي[١٤] عن أبي الحسن أنّه رجع في «الأوسط» إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعًا عن العرب.

---

(١) فيما عدا الأصل: التصحيح.
(٢) ص٢٦٣.
(٣) شرح الكافية الشافية ص١٩٥٤.
(٤) احترازًا: مفعول لأجله. وعامله «مقيد».
(٥) سقطت من ح.
(٦) ردت الهاء في «شاهي» وحذفت تاء «شاة» والأصل: شوهة. وسقط «قيل» من ط.
(٧) هو تسكين ما أصله السكون. وأصله شاة هو: شَوْهة.
(٨) كذا. وهو وزن الكلمة قبل الحذف. وهي «ذوي». ولو أراد وزنها بعد الحذف لكان الوزن ذو: فو، وذا: فا، وذي: في، لأن ما بقي من الأصل هو الذال فقط. وفوقه في ت عن التواتي: بفتح الفاء والعين. وانظر الكتاب ٢:٨٣.
(٩) ت ح: نسبت.
(١٠) ط: منها.
(١١) انظر الإتحاف ٢:٣٤٠ للتنبيهين الثالث والرابع. وتستصحب أي: تستصحب الهمزة. ح: ويستصحب.
(١٢) سقطت مما عدا الأصل. وانظر الكتاب ٢:٧٩ ـ ٨٢.
(١٣) أي: لأن السكون.
(١٤) الارتشاف ١:٢٨٦.

٨٧٥ ـ وبأخٍ أُختًا، وبابنٍ بِنْتَا، أَلحِقْ، ويُونُسُ أَبى حَذْفَ التّا[١]

اختُلف في النسب إلى: أُخت وبِنت، فقال الخليل وسيبويه:[٢] كالنسب إلى أخ وابن، بحذف التاء وبردّ[٣] المحذوف. فتقول:[٤] أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ، كما تقول في المُذكّر. وقال يُونس: يُنسب إليهما على لفظهما ولا تُحذف التاء. فتقول: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ، لأنّ التاء فيهما للإلحاق.[٥] وألزمه الخليل أن ينسب إلى «هَنَتٍ» و«مَنْتْ»[٦] بإثبات التاء، وهو[٧] لا يقول به. وله أن يفرق بأنّ التاء فيهما لا تلزم بخلاف: بِنت وأُخت، لأنّ التاء في «هَنت» في الوصل خاصّة، وفي «مَنت» في الوقف خاصّة.

تنبيهات:

الأوّل: حُكم نظائر «أُخت» و«بنت» كحكمهما. وهي: ثِنتان وكِلتا وذَيتَ وكَيتَ.[٨] فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مُذكّراتها،[٩] فتقول: ثَنَوِيٌّ وكِلَوِيٌّ وذَيَوِيٌّ وكَيَوِيٌّ، وعلى مذهب يُونس تقول:[١٠] ثِنْتِيٌّ وكِلْتِيٌّ أو كِلْتَوِيٌّ، وذَيتِيٌّ وكَيتِيٌّ.[١١] وذكر بعضهم في النسب إلى «كِلتا»، على مذهب يُونس: كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتاوِيٌّ، كالنسب إلى «حُبلَى»، بالأوجه الثلاثة.[١٢]

(١) الواو: حرف عطف لجملة «ألحق» على «اجبر» في البيت ٨٧٣. وألحقه به: احمله عليه في الحكم واجعله مثله. وبأخ: متعلقان بالحق. وأختًا: مفعوله. وبابن: معطوفان على: بأخ. وبنتا: معطوف على «أختًا». وهو من عطف معمولين على معمولين لعامل واحد. وفيه الفصل بين حرف العطف و«بنتًا» بالجار والمجرور. وأبى: منع. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. ويونس مبتدأ ممنوع من الصرف ـ انظر الخضري ٢: ١٧٤ ـ خبره جملة أبى. والمعنى: واجعل حكم أخت في النسب مثل حكم أخ، وحكم بنت فيه مثل حكم ابن. وأما يونس فقد منع حذف التاء منهما. والمراد ثبوت الجبر برد المحذوف دون النظر إلى الوجوب والجواز. فلا اعتراض بأن جبر بنت واجب، وجبر أخت جائز. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) زاد في س و ح: «ينسب إليهما». وانظر الكتاب ٢: ٨١ ـ ٨٢.

(٣) في النسخ: ورد. (٤) ط: تقول.

(٥) أي: لجعلهما مثل: قُفْل وجِذع، بتعويض التاء من الواو، وتغيير الصيغة. شرح التصريف الملوكي ص٤٠١ ـ ٤٠٢ والبيت ٩٤١.

(٦) الهنت: كناية عن العمل القبيح. وأصلها «هنو» حذفت منه الواو وعوض منها التاء. وهي تكون كذلك في الوصل خاصة، وتبدل هاء في الوقف. ومنت: لحكاية الاستفهام عن أنثى عاقلة. فإذا قيل لك: جاءت امرأة. تقول: مَنْتْ؟ أو تقول: مَنَهْ؟ أو تقول: ومن هي؟ فأصلها «من» ألحق بها التاء في الوقف خاصة، وتسقط في الوصل. فالتاء فيهما ليست كالتاء في أخت وبنت، وإلزام يونس هنا مبني على قياس مع الفارق. وانظر الإتحاف ٢: ٣٤١.

(٧) سقطت من النسخ. ويونس ينسب إلى هنت: هَنَوِيّ، وإلى منت: مَنِيّ ومَنِّيّ.

(٨) يقال: كان من الأمر كيتَ وكيتَ، أو ذيتَ وذيتَ. فيكنى عن الحديث بإحداهما مكررة بالبناء على الفتح أو الكسر أو الضم. وهما مخففتان من كيّة وذيّة. ويقال أيضًا: كان من الأمر كيّةَ وكيّةَ أو ذيّةَ وذيّةَ، بالبناء على الفتح. والبناء في كل للنيابة عن مفرد في محل رفع هنا. و«قلت: كيت وكيت أو ذيت وذيت» تكون النيابة فيه عن جملة مقول القول.

(٩) أي: أصولها قبل لحاق التاء وحذف الياء، لأنها في التقدير من «ثِني» و«كِلو» و«كيي» و«ذيي».

(١٠) سقطت من ح. وانظر الكتاب ٢: ٨٢ والارتشاف ١: ٢٨٨. (١١) سقط «وعلى مذهب... وكيتي» من ت و س.

(١٢) ت س: «بالوجوه الثلاثة». ح: بالوجوه الثلاث.

الثاني: ذهب[(١)] الأخفش في «أُخت» و«بِنت» ونظائرهما إلى مذهب ثالث. وهو حذف التاء وإقرار ما قبلَها على سكونه،[(٢)] وما قبلَ الساكن على حركته. فتقول: أُخْوِيٌّ وبِنْوِيٌّ وكِلْوِيٌّ وثِنْوِيٌّ.[(٣)] وقياس مذهبه في «كيتَ» و«ذيتَ»، إذا رُدّ المحذوف، إن يُنسب إليهما كما يُنسب إلى «حيّ» فتقول: كَيَوِيٌّ وذَيَوِيٌّ.

الثالث:[(٤)] قد اتّضح ممّا[(٥)] سبق أنّ أُختًا وبِنتًا[(٦)] حُذفت لامهما، لأنّ النحويّين ذكروهما فيما حذفت لامه. فالتاء إذًا فيها[(٧)] عوض من اللام المحذوفة. وإنّما حُذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث، وإن لم تكن مُتمحّضة للتأنيث.[(٨)] وظاهر مذهب سيبويه أنّ تاء «كِلتا» كتاء: أُخت وبِنت،[(٩)] وأنّ الألف للتأنيث. وعلى هذا ينبني[(١٠)] ما سبق. وذهب الجرميّ إلى أنّ التاء زائدة والألف لام الكلمة، ووزنه[(١١)] «فِعْتَل». وهو ضعيف، لأنّ التاء لا تزاد وسطًا. فإذا نسبتَ إليه على مذهبه[(١٢)] قلتَ: كِلْتَوِيٌّ. وقيل: إنّ التاء بدل من الواو والأصل «كِلْوَى». فإذا نسبتَ إليه على هذا القول قلتَ: كِلْتِيٌّ.[(١٣)]

قلتُ:[(١٤)] هكذا ذكر بعضهم. والمشهور في النقل عن جُمهور البصريّين أنّ التاء في «كِلتا» بدل من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها «فِعْلَى». وصرّح ابن الحاجب[(١٥)] في «شرح المفصّل»،[(١٦)] بأنّ أصل[(١٧)] «كلتا» عند سيبويه «كِلْوَى» ووزنه[(١٨)] «فِعْلَى»، أبدلت الواو تاء

---

(١) في النسخ: «وذهب». وسقط منها «الثاني».
(٢) هذا إذا لم تقتض القواعد تحريكه. كما في النسب إلى كيت وذيت.
(٣) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٢. ح: وثنيي.
(٤) في النسخ: الثاني.
(٥) س: بما.
(٦) في النسخ: بنتًا وأختًا.
(٧) في النسخ: فيهما إذن.
(٨) ت س: «مختصة بالتأنيث». ح: محضة التأنيث.
(٩) ت ط: «بنت وأخت». وانظر الكتاب ٣: ٨٢.
(١٠) في النسخ: يبنى.
(١١) س: وبأن وزنه.
(١٢) ح: على هذا القول.
(١٣) ت: «كلوى». ح: كلتوي.
(١٤) سقطت من ط.
(١٥) ح: وصرح أبو عمر ابن الحاجب رحمه الله.
(١٦) انظر منه ٢: ٤٠٧.
(١٧) سقطت من النسخ.
(١٨) في النسخ: ووزنها.

إشعارًا بالتأنيث.[1] وإذا كان هذا مذهب سيبويه والجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه: كِلْتِيٌّ، كما تقدّم عن بعضهم. وأيضًا فلا ينبغي على هذا القول أن يُعدّ فيما[2] حُذفت لامه، لأنّ ما أُبدلت لامه لا يقال فيه: محذوف اللام، في الاصطلاح. وإلّا لزم أن يقال في نحو «ماء»: محذوف اللام.

والذي يظهر، من مذهب سيبويه ومن وافقه، أنّ لام «كِلتا» محذوفة كلام: أُخت وبِنت، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدّمته أوّلًا. ولا يمتنع أن يقال: هي بدل من الواو، إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويّين في تاء «بنت» و«أُخت»: إنّهما بدل من لام الكلمة. فأمّا إن أُريد البدل الاصطلاحيّ فلا،[3] لأنّ بين الإبدال والتعويض فرقًا، يُذكر في موضعه.[4]

الرابع:[5] النسب إلى «ابنة»: ابنِيٌّ وبَنَوِيٌّ، ، كالنسب إلى «ابن» اتّفاقًا،[6] إذ التاء فيها ليست عوضًا كتاء «بِنت».

[الثنائي وضعًا]

٨٧٦ ـ وضاعِفِ الثّانِيَ، مِن ثُنائِيْ ثانِيهِ ذُو لِينٍ، كَـلا ولائِي[7]

إذا نُسب إلى الثُّنائيّ وضعًا فإن كان ثانيه حرفًا صحيحًا جاز[8] فيه التضعيف وعدمه، فتقول في «كم»: كَمِّيٌّ وكَمِيٌّ. فإن[9] كان ثانيه حرف لين ضُعّفَ بمثله[10] إن كان ياء أو واوًا،[11] فتقول في «كَيْ» و«لَوْ»: كَيَوِيٌّ ولَوِّيٌّ،[12] لأن «كي» لمّا ضُعّف صار مثل «حيّ»، و«لو» لمّا

---

(1) ط: أبدلت الواو إشعارًا بالتأنيث تاء.
(2) في النسخ: مما.
(3) في حاشية ت عن التواتي: فيه نظر لأن البدل هنا في موضع المبدل منه، وهذا هو بدل الاصطلاح. والعوض يكون في غير موضع المعوض منه، كهمزة اسم عوض من لام الكلمة. وتاء استعاذة وإقامة عوض من عين الكلمة. قلت: يرد عليه نحو: شفة وسنة. فالعوض وقع في موضع المعوض منه.
(4) قبل البيت ٩٤٣.
(5) في النسخ: الثالث.
(6) في النسخ: كالنسب إلى مذكره.
(7) العطف على «اجبر». وجملة يونس أبى: اعتراض. ومن: تتعلق بحال من الثاني. وثانيه: مبتدأ ومضاف إليه، خبره ذو. والجملة صفة ثنائي. والكاف: خبر مبتدأ محذوف، مضاف إلى «لا» على الحكاية. أي: هو مثل «لا». ولائي: منسوب إلى «لا». وقد حذف الياء الثانية من «ثنائي» و«لائي» للوقف. س: «وضعف». وسقط الشطر الثاني من ت.
(8) كذا. والتضعيف واجب إذا جعل هذا اسمًا علمًا على الحرف وقصد إعرابه، وعدم التضعيف واجب إذا جعل اسمًا علمًا لغير الحرف وقصد إعرابه. والنسب يكون بحسب التسمية. الصبان ٤:١٩٦ ـ ١٩٧.
(9) س ط: وإن.
(10) كذا. والتضعيف وعدمه والنسب يكون فيها ما ذكرنا في التعليق على الصحيح الثاني.
(11) في النسخ: واوًا أو ياء.
(12) ت ح ط: «الروي». فلعل مقصد أصحابها بيان الأصل قبل الإدغام. وهو عذر غير ناهض. الصبان ٤:١٩٧ وانظر الإتحاف ٢:٣٤٢.

ضُعّف صار مثل الدّوّ.[١] وإن كان ألفًا ضُوعفت وأُبدل ضِعفها همزة، فتقول فيمن اسمه «لا»: لائيٌّ. وإن شئتَ أبدلتَ الهمزة واوًا فقلت: لاوِيٌّ.[٢]

فرع:[٣] إذا نسبتَ إلى «اللّاتِ» اسم الصنم قلتَ: لائيٌّ ولاوِيٌّ، كما يُنسب إلى «لا»، لأنّ تاءه تُحذف ولا يُدرى ما لامه؟[٤] فعُومل معاملة «لا». هذا مذهب سيبويه.[٥] ومن زعم أنّ لامه هاء وأنّ أصله «لَيَه» قال: لاهِيٌّ، كما تقول: شاهِيٌّ.

[المحذوف الفاء أو العين]

٨٧٧ ـ وإن يَكُنْ كَشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ   فَجَبرُهُ، وفَتحُ عَينِهِ، التُزِمْ[٦]

تقدّم الكلام على محذوف اللام،[٧] وذكر في هذا البيت محذوف الفاء. ولا يخلو محذوف الفاء[٨] من أن تكون لامه صحيحةً كعِدَةٍ،[٩] أو مُعتلّةً كشِيَةٍ.

فإن كانت صحيحة لم يُجبر، فتقول في النسب إلى «عِدَة»: عِدِيٌّ. وإن[١٠] كان مُعتلّ اللام جُبر بردّ فائه، فتقول في «شية»: وَشَوِيٌّ، على مذهب سيبويه[١١] لأنّه لا يردّ العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مُطلقًا ويُعامله[١٢] مُعاملة المقصور. وتقول على مذهب أبي الحسن: وِشْيِيٌّ، بردّه إلى أصله.[١٣] وجزمَ هنا بمذهب سيبويه. فإن قلتَ: من أين يُؤخذ من كلامه اشتراط اعتلال اللام؟ قلتُ: من قوله «كَشِيَةٍ».

---

(١) ت ح: «دو». س: «ذو». وفي حاشية ت عن التصريح ٢:٣٣٦ بالدال المهملة. وهي البادية.

(٢) جاز الهمز والإبدال لأن الهمزة مبدلة من أصل هو الألف. وهو مثل النسبة إلى ماء. انظر الإتحاف ٢:٣٤٢.

(٣) ح: «فرعان». ط: تنبيه.

(٤) ت س: «ولا تدرى لامه». ح: «ولا يدرى لامه. وقيل: لامه ياء فالنسب إليه: لَوَوِيّ. وقيل: التاء أصل فالنسب إليه: لاتِيّ. وقيل: هو اللاتّ بالتشديد.

(٥) الكتاب ٢:٨٤.

(٦) الشية: اللون يخالف معظم لون الشيء. وهو الوشي. وعدم: فقد أي: حذفت منه. وجبره: رد ما حذف منه. والتزم: وجب. وما: اسم موصول اسم يكن، والخبر هو الكاف. والفا: مفعول به مقدم لعدم. وجملة عدم: صلة ما. وكان عليه أن يقول: التزما، لأن الضمير يعود على الجبر والفتح. ولو قال:

فَجَبرَهُ، وفَتحَ عَينِهِ، التَزِمْ

لكان أولى، ولبقي لزوم الفاء للجواب، لأن جملة طلبية ولتقدم المفعول على الفعل. وتقدير البيت: إن كان ما فقد الفاء من الأسماء مثل «شية» وجب رد فائه وفتح عينه في النّسب. وقد حذف همزة «الفاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) في شرح البيت ٨٧٣.

(٨) سقط «محذوف الفاء» من النسخ.

(٩) العدة: الوعد.

(١٠) س: فإن.

(١١) الكتاب ٢:٨٥.

(١٢) في النسخ: بل تفتح العين مطلقًا وتعامله.

(١٣) ط: برد أصله.

تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لم يُبيِّن حُكمه، وهو محذوف العين، فنقول:[(١)] المحذوف العين إن[(٢)] كان لامه صحيحة لم يُجبر كقولك في «سَهٍ»[(٣)] و«مُذْ» مُسمًّى بهما: سَهِيٌّ ومُذِيٌّ. كذا أطلق كثير من النحويّين، وليس كذلك، بل هو[(٤)] مُقيّد بألّا يكون من المُضاعف، نحو: «رُبَ» المُخفّفة بحذف الباء الأُولى، إذا سُمّي بها ونُسب إليها فإنّه يقال: رُبِّيٌّ، بردّ المحذوف. نص عليه سيبويه،[(٥)] ولا يُعرف فيه خلاف. وإن كانت لامه مُعتلّة نحو «المُرِي» و«يَرَى»[(٦)] مُسمًّى بهما[(٧)] فتقول فيهما: المُرْئِيُّ واليَرَئِيُّ،[(٨)] بردّ المحذوف.

[جمع التكسير]

٨٧٨ ـ والواحِدَ اذكُرْ، ناسِبًا لِلجَمعِ إن لَم يُشابِهْ واحِدًا، بالوَضعِ[(٩)]

الجمع ثلاثة أقسام:[(١٠)] قسم أُهمل واحده كعَبادِيد.[(١١)] وقسم له واحد شاذّ كمَلامِح،[(١٢)] فإنّ واحده لَمحة. وقسم له واحد قياسيّ.

فالأوّل: يُنسب إليه بلفظه، فتقول: عَبادِيدِيٌّ.

والثاني: فيه خلاف. ذهب أبو زيد إلى أنّه كالأوّل فيُنسب إلى لفظه[(١٣)] فتقول: مَلامِحِيٌّ.[(١٤)] وحكى أنّ العرب قالت في المَحاسن:[(١٥)] مَحاسِنِيٌّ. وغيره يَنسب إلى واحده،

(١) ت ح: «فتقول». وأقحم بعده في ت: في.
(٢) في النسخ: إذا.
(٣) السَّه: الدبر. وأصله: سته.
(٤) ط: وهو.
(٥) الكتاب ٢: ٨٠.
(٦) المري: اسم فاعل من مصدر: أرى يُري. ويَرى: مضارع رأى.
(٧) زاد في ط: جبر.
(٨) اعترضه الدماميني بأن قياس المري يكون على الشجي، ويرى على فتى ـ فالنسب إليهما: مُرَوِيّ ويَرَوِيّ ـ والزعم بالقياس على شية فيه فارق، لأنها بقيت على حرفين بدون التاء، وهما على ثلاثة. وفي النسخ: ويرئي.
(٩) الواحد: المفرد. واذكر: استحضر وجيء، أي: ردّ الجمع إلى مفرده. وكذلك حكم المثنى. واللام بمعنى: إلى. والضمير في يشابه يعود على الجمع. وبالوضع أي: في الوضع اللغوي الذي سمع عن العرب، والتعلق بحال من فاعل يشابه. يعني: إن كان الجمع على إحدى صيغ الجموع، وله مفرد من لفظه قياسي. وناسبًا: حال من فاعل اذكر. وللجمع: يتعلقان بها. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهو قياسي لأن فعل الشرط ماض في المعنى بالنفي بـ «لم»، خلافًا لزعم الأزهري أنه ضرورة. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٠) انظر الارتشاف ١: ٢٨٩.
(١١) العباديد: الفرق المتفرقة في كل وجه. وفي حاشية ت عن التواتي: عباديد معناه جماعة.
(١٢) الملامح: ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه. وقيل: هو جمع ملمحة لكنه لم يستعمل. ت: «كملاميح». وانظر المسألة الثالثة في شرح البيت ٨٣٢.
(١٣) ح: ذهب أبو زيد إلى لفظه كالأول.
(١٤) ت: كملاميحي.
(١٥) المحاسن: جمع حُسن. وقياس مفرده. محسن.

وإن كان شاذًّا. فتقول[1] في النسب إلى مَلامِح:[2] لَمْحِيٌّ.

والثالث: إن غلَبَ[3] نُسب إلى لفظه. فتقول في الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصارِيٌّ وأبنائيٌّ. وإن لم يَغلِب نُسب إلى واحده. فتقول في فرائض وكُتُب وقلانس:[4] فَرَضِيٌّ وكِتابيٌّ وقَلَنسِيٌّ. وقول الناس: فرائضِيٌّ وكُتُبِيٌّ وقَلانِسِيٌّ، خطأ. وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا في «قُمْرِيّ» إلى أنّه منسوب إلى الجمع من قولهم: طُيورٌ قُمْر.[5] وكذا[6] «دُبسِيٌّ» منسوب عندهم إلى طُيورِ دُبْس.[7] وهو عند غيرهم[8] منسوب إلى القُمْرة ـ وهي البياض ـ وإلى الدُّبْسة.[9] ويحتمل أن يكونا مما بُني على ياء مُشدّدة نحو: كُرسيّ.

هذا التقسيم[10] في الجمع الباقي على جمعيّته. فإن سُمّي به نُسب إلى لفظه، لأنّه صار واحدًا، كقولك في كِلاب وأنمار ومَدائن ومعافر:[11] كِلابِيٌّ وأنمارِيٌّ ومَدائنِيٌّ ومَعافِرِيٌّ. وقد يُردّ الجمع المُسمَّى به إلى الواحد،[12] إن أُمن اللبس. ومثال ذلك: الفَراهيدُ،[13] علَم على بطن في الأزد،[14] وإليه يُنسب الخليل بن أحمد.[15] فقالوا: الفَراهِيدِيُّ،[16] على اللفظ، و«الفُرهُودِيُّ»[17] نسبًا إلى واحده لأمن اللبس، إذ ليس لنا قبيلة تُسمّى بالفُرهود.

فإن قلتَ: إنّ كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل. قلتُ: قوله «إن لم يُشابِهْ واحدًا» يُمكن أن يُجعل شاملًا لثلاثة أنواع: **أوّلها** نحو: أنمار، ممّا جُعل علَمًا. **والثاني**: نحو: أنصار، ممّا غلب فصار كالعلَم. **والثالث** نحو: عَبادِيد، ممّا أهمل واحده، لأنّه بسبب إهمال واحده شابهَ

---

(١) ط: فيقول.

(٢) ت: ملاميح.

(٣) أي: صار علمًا بالغلبة. وانظر الإتحاف ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٤) الفرائض: جمع فريضة. والكتب: جمع كتاب، والقلانس: جمع قلنسوة.

(٥) القمر: مفرده قمريّ. وهو ضرب من الحمام مطوق حسن الصوت. فالقمريّ ليس منسوبًا، وإنما هو مفرد لاسم جمع نحو: عرب وعربيّ. وياء الإفراد غير ياء النسب، وإن تشابهتا، خلافًا للدماميني. إنها كتاء الوحدة في: تمرة وشجرة، خلاف تاء التأنيث.

(٦) س ح: وكذلك.

(٧) الدبس: مفرده دبسيّ. وهو ضرب من الحمام. مفرد اسم جمع لا منسوب.

(٨) قال أبو حيان: وهو عندنا.

(٩) الدبسة: حمرة مشربة سوادًا.

(١٠) في النسخ: «هذا الحكم». وفي الجمع: متلعقان بخير ذا.

(١١) كلاب وأنمار ومعافر: أسماء قبائل. والمدائن: اسم بلد في العراق.

(١٢) في النسخ: إلى واحد.

(١٣) أصل الفراهيد أنه جمع فُرهود. وهو ولد الأسد، سمي به أبو بطن من قبيلة الأزد في اليمن. ح: الفراهد.

(١٤) الأزد: ابن الغوث. وفي النسخ: «الأسْد». وكلاهما صحيح. وقيل: بالسين أفصح. ط: أسد.

(١٥) يسقط «وإليه... أحمد» من ط.

(١٦) ح: الفراهدي.

(١٧) ت: والفَرهُوديّ.

نحو: قوم ورهط، ممّا لا واحد له.[١] وإذا كان كلامه شاملًا لهذه الثلاثة فهو وافٍ بالمطلوب، لأنّ حاصله حينئذ أنّ الجمع لا يُنسب إلى لفظه، بل إلى واحده،[٢] إلّا في ثلاثة مواضع. وهو صحيح.

تنبيه: إذا نُسب إلى نحو: تَمَرات[٣] وأرَضِينَ وسِنِينَ، باقيةً على جمعيّتها[٤] قيل: تَمْرِيٌّ وأرْضِيٌّ وسَنَهِيٌّ أو سَنَوِيٌّ، على الخلاف[٥] في لامه. وإذا نُسب إليها أعلامًا التُزم فتحُ العين في الأوّلين، وكسرُ الفاء في الثالث.

[النسب بدون ياءين]

٨٧٩ ـ ومَعَ فاعِلٍ وفَعّالٍ، فَعِلْ في نَسَبٍ، أغنى عَنِ اليا، فقُبِلْ[٦]

يُستغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ «فاعِل»، إن قُصد صاحب الشيء، كقولهم: لابِنٌ وتامِرٌ أي: صاحبُ لبنٍ وتمرٍ، وبـ «فَعّال» إن قُصد الاحتراف كقولهم: بَزّازٌ[٧] وعَطّارٌ. وقد يقوم أحدهما مقام الآخر. فمِن قيام «فاعِل» مقام «فَعّال» قولهم: حائكٌ، في معنى: حَوّاك، لأنّه من الحِرَف.[٨] ومِن عكسه قول امرئ القيس:[٩]

وليسَ بِذي رُمحٍ، فيَطعُنَني بِهِ، وليسَ بِذي سَيفٍ، وليسَ بِنَبّالِ

أي: وليس[١٠] بذي نبلٍ.

قال المُصنّف:[١١] وعلى هذا حمل المُحقّقون قوله تعالى: ﴿وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلعَبِيدِ﴾[١٢]

---

(١) كذا. والقوم: اسم جمع مفرده قائم، نحو: راكب وركب، وشارب وشرب. ويحتمل رهط أن يكون كذلك مفرده راهط.

(٢) ت: واحد.

(٣) ج: «ثمرات» بالثاء هنا وفيما بعد.

(٤) في النسخ: «جمعها». وبعدها في ت: قلت.

(٥) في النسخ: اختلاف.

(٦) مع: تتعلق بحال من فعِل. وأغنى عن اليا أي: ناب عن الياء. وحذفت همزتها للتخفيف. وقبل: رضي عند النحاة وأجازوه على غير قياس. وفعل: مبتدأ جاز الابتداء به لأنه معرفة بالصيغة. وخبره جملة أغنى. وفي وعن: متعلقان بأغنى. والمعنى: بناء فعِل مع فاعل وفعال ناب في النسب عن زيادة يائه، فقبل عند النحاة. وقد جعل الناظم «فعل» أصلاً في هذه النيابة، مع أنه أقل استعمالاً، فكان أولى به جعله تابعًا لفعال وفاعل. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٧) البزاز: بائع البز. وهو نوع من الثياب. س: بزار.

(٨) الحرف: جمع حرفة. وهي المهنة.

(٩) ديوانه ص٣٣ والكتاب ٢: ٩١ وشرح الكافية الشافية ص١٩٦٢ والعيني ٤: ٥٤٠ والأشموني ٤: ٢٠٠. يهجوه بأنه ليس بفارس ولا بمحارب. وقد عطف «ليس بذي سيف» بالواو على جملة «ليس» الأولى، بعد العطف بفاء السببية على مصدر منتزع من الكلام.

(١٠) زاد في ت و ح: بذي رمح وليس.

(١١) شرح الكافية الشافية ص١٩٦٣. والقول حتى «عامل في النهار» بتصرف وتقديم وتأخير.

(١٢) الآية ٤٦ من سورة فصلت. وفي حاشية ت عن الحريري أن بعض اللغويين سئل عن هذه الآية، لأن المنفي فيها هو المبالغة، ونفي الأخص لا يعني نفي الأعم. فأجاب بأن زلة العالم كبيرة، وأدق الظلم بالنسبة إلى الله ـ تعالى ـ كبير، وإن كان بالنسبة إلى غيره صغيرًا، فنفي بناء المبالغة هنا لأن كل ظلم لديه كبير، فعم النفي. وأنشد أبياتًا على ذلك. وعندي أن نفي المبالغة هو مبالغة في النفي. فتأمل.

أي: بذي ظُلم. وقد يُؤتى بياء النسب[١] في بعض ذلك. قالوا لبيّاع العطر ولبيّاع البُتوت ـ وهي الأكسية ـ عَطّارٌ وعِطرِيٌّ وبَتّاتٌ وبَتِّيٌّ. وقد يُستغنى عن ياء النسب بـ «فَعِل» بمعنى: صاحب كذا، كقولهم: رجلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ بمعنى: ذي طعامٍ وذي لباسٍ وذي عملٍ. أنشد سيبويه:[٢]

* لَستُ بِلَيلِيٍّ، ولٰكِنّي نَهِرْ *

أي: ولكنّي نهاريّ،[٣] أي: عامل في النهار.

تنبيهان:[٤]

الأوّل: قد يُستغنى أيضًا عن ياء النسب[٥] بـ «مِفعال» كقولهم: امرأةٌ مِعطارٌ، أي: ذات عِطرٍ، و«مِفعِيل» كقولهم: ناقةٌ مِحضِيرٌ، أي: ذات حُضرٍ. وهو الجري.

الثاني: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرًا. هذا مذهب سيبويه. قال:[٦] «لا تقول[٧] لصاحب الدقيق: دَقّاقٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاهٌ، ولا لصاحب البُرّ:[٨] بَرارٌ، ولا لصاحب الشعير: شَعّارٌ». والمُبرّد يقيس هذا.

[شواذّ النسب]

٨٨٠ ـ وغَيرُ ما أسلَفتُهُ، مُقَرَّرا، عَلَى الَّذِي يُنقَلُ، مِنهُ، اقتُصِرا[٩]

---

(١) ت ح: بياءي النسب.

(٢) تتمته في حاشية ح:

لا أُدلِجُ اللّيلَ، ولٰكِنْ أبتكِرْ

الكتاب ٢: ٩١ والنوادر ص٢٤٩ وشرح الكافية الشافية ص١٩٦٣ والعيني ٤: ٥٤١ والأشموني ٤: ٢٠١. والليلي: العامل في الليل. وفي حاشية الأصل عن نسخة أن الرواية: «لستُ من الليل». وأدلج: أسير أول الليل. وأبتكر: أخرج باكرًا أول النهار.

(٣) سقط «أي ولكني نهاري» مما عدا الأصل.

(٤) الارتشاف ١: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٥) وقد يستغنى عنها بمِفعل. نحو: رجلٌ مِدعَسٌ أي: ذو دعس. الشرح الكبير ٢: ٣١٠. ت ح: عن ياءي النسب.

(٦) الكتاب ٢: ٩٠. وفي النقل تصرف مصدره الارتشاف. (٧) فيما عدا الأصل: لا يقال.

(٨) البر: حب القمح.

(٩) أسلفته أي: قدمته في الأبيات ٨٥٥ ـ ٨٧٩. والمقرر: الموضح المبين. وينقل: يروى. واقتصر على الشيء: اكتفي به ولم يجاوَز إلى القياس عليه. وغير: مبتدأ خبره جملة اقتصر. وما: اسم موصول مضاف إليه. ومقررًا: حال من ضمير المفعول قبله. واقتصر: ماض مبني للمجهول، والألف: للإطلاق. وعلى الذي: في محل رفع نائب فاعله. ومنه: متعلقان بحال من نائب فاعل ينقل، وليسا نائب فاعل كما ذهب الأزهري. ونائب فاعله ضمير يعود على الذي. وهذا الضمير عائد الذي، وليس العائد الضمير المتصل في «منه» كما زعم المكودي. وتقديم «على الذي» وهو نائب فاعل على فعله جائز. انظر تعليقنا على البيتين ٤٩٧ و٨٣٥ وحاشية الصبان ٤: ٢٠١. وقيل: نائب الفاعل تقديره: القول، أو ضمير مصدر الفعل نفسه أي: الاقتصار. وقيل: الفعل مبني للمعلوم بصيغة الأمر، والألف بدل من نون التوكيد. فغير: خبره جملة طلبية، أو منصوب بفعل محذوف يفسره اقتصر. الصبان ٤: ٢٠١ ـ ٢٠٢. وسقط الشطر الثاني من ت.

يعني: أنّ ما جاء من النسب مُخالفًا للأقيسةِ المُتقدّم ذكرُها فهو شاذّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه، وبعضه أشذّ[١] من بعض. فمن ذلك قولهم في النسب إلى البَصرة: بِصرِيٌّ بكسر الباء،[٢] وإلى الدَّهر: دُهرِيٌّ بضمّ الدال،[٣] وإلى مَرْو: مَرْوَزِيٌّ،[٤] وإلى الرَّيّ: رازِيٌّ.[٥] ومن ذلك قولهم: عَميرِيٌّ، في عَمِيرة كلبٍ.[٦] وقد تقدّمت أمثلة منه[٧] أثناءَ الباب.

(١) الأشذ: ما كان التغيير فيه أبعد عن القياس نحو: مروزيّ ورقبانيّ وفوقانيّ. وقد تكون زيادة الألف والنون للمبالغة، نحو: نفساني وروحاني وعلماني.

(٢) كذا. والبصرة مثلثة الباء، والفتح أشهر ثم الكسر ثم الضم. فالشذوذ في النسب إلى ما هو أدنى شهرة. وهو صحيح لكنه خلاف الأولى. ولم ينسب إلى الضم لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصرى الشام. وقد سمع أيضًا: بَصريّ. على أن شهرة الفتح لا تمنع صحة الكسر، وعدم اللبس لا يلزم في النسب دائمًا. انظر قراءة موجهة ص١١٢ والصبان ٤: ٢٠٢.

(٣) الدهري: الشيخ الهرم. وضم الدال للفرق بينه وبين الدَّهريّ. وهو الملحد.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن «مرو» اسم موضع، وأصله للحجارة الصغار، وأن زيادة الزاي للفرق بينه وبين النسب إلى المروة. والنسب إليها: مرويّ.

(٥) الري: اسم موضع. وقياس النسب إليه: رَوَوِيٌّ. وقد عدل إلى الرازي تخفيفًا لكثرة الاستعمال. وهم غالبًا ما يخفون ما كثر دورانه في الكلام.

(٦) انظر شرح البيت ٨٦٦.ح: «في عمرة كلب». وفي حاشية ت: قياسه: عَمَريّ، بغير ياء.

(٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٤٥. ت ح: «منها». وقد يعوض من ياء النسب الثانية ألف ثالثة نحو: اليماني والتَّهامي والشّآمي، بياء واحدة. فهو نسب إلى اليمن والتهم والشأم.

الوقـف

الوقف:[١] قطع النُّطق عند آخر الكلمة. والمُراد هنا الاختياريّ، وهو غير الذي يكون استثباتًا أو إنكارًا أو تُذكارًا[٢] أو ترنّمًا.[٣] وغالبه يلزمه تغييرات،[٤] وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والرَّوم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل. وهذه الأوجه[٥] مُختلفة في الحُسن والمحلّ، وسيأتي تفصيله،[٦] إن شاء الله تعالى.

[الوقف على التنوين]

٨٨١ ـ تَنوِينًا، اثرَ فَتحٍ، اجعَلْ ألِفا وَقْفًا، وتِلوَ غَيرِ فَتحٍ، احذِفا[٧]

في الوقف على المُنونّ ثلاث لغات: **الأولى** وهي الفصحى: أن يُوقف عليه بإبدال تنوينه ألفًا إن كان بعد فتحة، وبحذفه[٨] إن كان بعد ضمّة أو كسرة، كقولك رأيتُ زيدا، وهذا زيدْ،

(١) ط: «هو». وسقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ١: ٢٩٢. والوقف في اللغة هو السكون بعد الحركة، أي: قطع الحركة.

(٢) فيما عدا الأصل: «تذكرًا». وانظر الجنى الداني ص١٧٥ والإتحاف ٢: ٣٤٦.

(٣) في حاشية ت عن بعض من حشى الجاربردي زيادة أنه يكون للاستراحة أو لتمام المقصود. والترنمي كالوقف على نحو: أقلّي اللومَ، عاذل، والعابْن. والاستثباتي كما تقول: المَنِي؟ لمن قال لك: «جاء زيد» ووصفه بالنسب. فتسأله أي: الهاشميّ أم العلويّ...؟ والتذكري لتذكر باقي اللفظ، فتأتي بمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو: قالا وتقولو وفي الداري. والإنكاري لإنكار الخبر أو إنكار أن الأمر على خلاف ما ذكر. فالمنون تتبعه بالياء ثم هاء السكت: أزيدُنيهْ وأزيدَنيهْ وأزيدِنيهْ! وغير المنون تتبعه مدة تناسب حركة حرفه الأخير: أزيدوه وأعثماناه وأحَذامِيه! وانظر الصبان ٤: ٢٠٣ ويس ٢: ٣٣٨. قلت: والاضطراري يكون لانقطاع النفس عند آخر الكلمة أو وسطها. وثمة وقف اختياري، يُختبر فيه الشخص هل يحسن الوقف على نحو: عمّ وأمّا، مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو مركب من كلمتين، ويجب الوقف على أولاهما. ومن الاستراحة أيضًا الوقف لتمام النظم في الشعر وتمام السجع في النثر وتمام الآية غالباً في القرآن الكريم. الخضري ٢: ١٧٥ والتصريح ٢: ٣٣٨.

(٤) ما لا يلزمه تغييرات في بعض اللهجات نحو: الفتى وحبلى والقاضي. ولهذا قال: وغالبه يلزمه تغييرات.

(٥) ح: الوجوه.

(٦) في النسخ: «وسيأتي مفصلاً». ط: وستأتي مفصلة.

(٧) إثر: بعد، ظرف متعلق بصفة محذوفة لـ «تنوينًا»، لا بأحد الفعلين كما زعم المكودي والشاطبي. وقد حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والفتح أي: فتحة الإعراب والبناء. واجعل: صير، فعل ينصب مفعولين أولهما: تنوينًا، والثاني: ألفًا. ووقفًا: مفعول لأجله. والتلو: التالي. مفعول به مقدم لاحذف. وهو صفة لمحذوف تقديره: وتنوينًا تلو. ويجوز أن يكون المحذوف ضميرًا يعود على «تنوينًا»، من باب التنازع على مذهب بعض المغاربة والفارسي والمرادي، وتلو: حالاً منه. والألف في احذفا: بدل من نون التوكيد للوقف. والمراد: اجعل تنوينًا كائنًا بعد فتحة ألفًا لأجل الوقف، واحذف تنوينًا تاليًا غير الفتحة أيضًا. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٨) أغفل هنا حذف الحركة قبل التنوين. وانظر فيما يلي ١: ٣٩٢ ـ ٣٩٣ من الارتشاف.

ومررت بزيدْ. **والثانية**: أن يُوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخِر مُطلقًا، ذكر ذلك أبو الحسن وقُطربٌ وأبو عبيد والكوفيّون، ونسبها المُصنّف إلى ربيعة.[١] وقال في «الإيضاح»:[٢] والجماعة يرون أنّ هذا ممّا جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام. **والثالثة**: أن يُوقف عليه بقلب[٣] التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمّة، وياء بعد الكسرة. ونسبها المصنّف[٤] إلى الأزد، وقيّده غيره بأزد السّراة، وزعم أبو عُثمان أنّها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فُصحاء.[٥] واقتصر هنا على الفصحى.

تنبيهـات:

الأوّل: شمل قوله «إثرَ فتح» فتحةَ الإعراب نحو: رأيتُ زيدا، وفتحةَ البناء نحو: إيها، ووَيها.[٦] فكلا النوعين يُبدل تَنوينه ألفًا على اللغة المشهورة.[٧]

الثاني: يُستثنى من المُنوّن المنصوب ما كان مُؤنّثًا[٨] بالتاء نحو: رأيتُ[٩] قائمةْ. فإنّ تنوينه لا يُبدل بل يُحذف. هذا على لغة من يقف بالهاء. وهي الشهيرة.[١٠] وأمّا من وقف[١١] بالتاء فبعضهم يُجريها مُجرى سائر[١٢] الحروف، فيُبدل التنوين ألفًا، فيقول: رأيتُ قائمتا. وأكثر أهل هذه اللغة يُسكّنها،[١٣] لا غير.

الثالث: المقصور المُنوّن يُوقف عليه بالألف نحو: رأيت فَتَى. وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنّها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث،[١٤] واستُصحب حذف الألف المنقلبة وصلًا ووقفًا. وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء والمازنيّ، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنّه تنوين بعد فتحة.

---

(١) التسهيل ص٣٢٨. وسقطت الواو مما عدا الأصل.
(٢) س ح ط: «الإفصاح». وفي حاشية ح عن نسخة: الإيضاح.
(٣) فيما عدت الأصل: بإبدال.
(٤) التسهيل ص٣٢٨. وانظر الكتاب ٢: ٢١٨. وما بعد الفتحة والكسرة نحو: هذا سالمو، ومررت بسالمي.
(٥) س ح: بفصحاء.
(٦) في النسخ: «ويها وإيها». وفي حاشية ت عن التواتي أن ويها: اسم فعل بمعنى: أعجب، وإيها: اسم فعل بمعنى: انكفف. ط: أيها وويها.
(٧) فيما عدا الأصل: على المشهور.
(٨) في النسخ: تنوينه.
(٩) سقطت مما عدا الأصل.
(١٠) وكذلك يكون الوقف على المرفوع والمجرور مما هو مؤنث بالتاء. وسقط «وهي الشهيرة» من س.
(١١) في النسخ: يقف.
(١٢) سقطت من ت و س. وانظر الفقرة الثانية من شرح البيت ٨٨٦.
(١٣) في النسخ: «يسكن». وفي حاشية ت: فيقول: رأيت قائمتْ، وأكلت فاكهتْ.
(١٤) في النسخ: الثلاثة.

والثاني: أنّها الألف المُنقلبة في الأحوال الثلاث،[١] وأن التنوين حُذف.[٢] فلمّا حُذف عادت الألف المُنقلبة.[٣] هو مرويّ عن أبي عمرو والكسائيّ والكوفيّين، وإليه ذهب ابن كَيسانَ والسيرافيّ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المُصنّف في «الكافية». قال في «شرحها»:[٤] ويُقوّي هذا المذهبَ ثُبوتُ الرواية بإمالة الألف وقفًا، والاعتدادُ بها رويًّا، وبدلُ التنوين غيرُ صالح لذلك.[٥] انتهى. ومثال الاعتداد بها[٦] قول الراجز:[٧]

* إنَّكَ، يابنَ جعفَرٍ، نِعمَ الفَتَى *

إلى قوله:[٨]

ورُبَّ ضَيفٍ، طَرَقَ الحَيَّ، سُرَى *

والثالث: اعتباره بالصحيح.[٩] فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجرّ بدل من لام الكلمة. وهذا مذهب سيبويه، فيما نقل[١٠] أكثرهم. قيل:[١١] وهو مذهب مُعظم النحويّين، وإليه ذهب أبو عليّ، في غير «التذكرة»، وذهب في «التذكرة» إلى موافقة المازنيّ.[١٢]

[الضمير المتصل وإذن]

٨٨٢ ـ واحذِفْ، لِوَقفٍ في سِوَى اضطِرارِ، صِلةَ غَيرِ الفَتحِ، في الإضمارِ[١٣]

إذا وُقف على هاء الضمير الموصولة[١٤] حُذفت صلتها، إن كانت مضمومة أو مكسورة،

---

(١) في النسخ: الثلاثة.
(٢) زاد في س: قبلها.
(٣) سقطت مما عدا الأصل.
(٤) ص١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن الألف بدل من التنوين، والتنوين لا يصح فيه ذلك.
(٦) زاد في ت و ح و ط: رويًا.
(٧) الشماخ. ديوانه ص٤٦٤ ـ ٤٦٦ وشرح الحماسة ص١٧٥٠ والعيني ٤: ٥٤٦ والأشموني ٤: ٢٠٥. وابن جعفر هو عبدالله ابن جعفر بن محمد الصادق. وفيما عدا الأصل: قول الشاعر.
(٨) طرق: أتى. والحي: القوم. والسرى: السير ليلاً.
(٩) أي: قياس المقصور على الصحيح الآخر في الوقف.
(١٠) ط: نقله.
(١١) الارتشاف ١: ٣٩٣.
(١٢) انظر الإيضاح ٢: ٢٤. وزاد في النسخ: قوله.
(١٣) لوقف: لأجل الوقف. والتعلق باحذف. والاضطرار هنا: ضرورة القافية أو الوزن. والصلة: حرف المد مع الحركة في ضميري الغائب والغائبة للنصب والجر. والإضمار: المضمر وهو الضمير. وفي سوى: متعلقان بالمصدر وقف. وصلة: مفعول احذف. وفي بمعنى: من، متعلقة بحال من صلة. وسقط أكثر البيت من ت ثم ألحق بالحاشية.
(١٤) الموصولة التي فيها مد. وإذا كان قبلها ساكن ثابت أو محذوف جاز المد وعدمه. نحو: منه ومنهو، وعليه وعليهي، وعصاه، وعصاهو، ولم يدعه ولم يدعهو، ولا ترمه ولا ترمهي.

نحو: لَهْ وبِهْ. تَحذف[١] الياء والواو،[٢] وتقف على الهاء ساكنة. وإن كانت مفتوحة نحو «رأيتها» وُقف على الألف ولم تُحذف.[٣]

واحترز بقوله «في سِوى اضطِرارِ» من وقوع ذلك في الشعر. وإنّما يكون ذلك آخر الأبيات.[٤] وذكر في «التسهيل»[٥] أنّه قد تُحذف[٦] ألف ضمير الغائبة منقولًا فتحها إلى ما قبلها اختيارًا،[٧] كقول بعض طيّئ: «[٨]والكرامةِ ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ» يريد: بها. واستُشكل قوله «اختيارًا». فإنّه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل.

٨٨٣ ـ وأشبَهَتْ «إذَن» مُنَوَّنًا، نُصِبْ فألِفًا، في الوَقفِ، نُونُها قُلِبْ[٩]

اختُلف في الوقف على «إذن»، فذهب الجمهور إلى أنه يُوقف عليها بالألف لشَبهها بالمُنوّن المنصوب، وذهب بعض النحويّين[١٠] إلى أنّه يُوقف عليها بالنون لأنّها بمنزلة «أنْ»، ونُقل عن المازنيّ والمُبرّد.

واختلف النحويّون أيضًا في رسمها، على ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنّها تُكتب بالألف لأنّها يُوقف عليها بالألف. قيل: وهو الأكثر، وكذلك رُسمت في المُصحف. ونُسب هذا القول إلى المازنيّ. وهو مُخالف لما نُقل عنه أوّلًا. **والثاني**: أنّها تُكتب بالنون. قيل: وإليه ذهب المُبرّد

(١) ط: يحذف.

(٢) فيما عدا الأصل: «الواو والياء». وسمع نادرًا هذا الحذف في حشو البيت، كالذي أنشده ابن جني في الخصائص ١: ٣٧١، وفي بعض القراءات.

(٣) ت ح ط: ولم يحذف.

(٤) كذا. وهو قليل نحو قول رؤبة:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهْ

وقول الآخر.

تَجاوزتُ هِندًا، رَغبةً عَن قِتالِهِ إلى مَلِكٍ، أعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ

وفي هذا البيت ثبتت الياء في آخر الشطر الأول أيضًا. وهو أكثر مما يرد في القافية، فالنص عليه أولى. وفي حاشية ت عن التواتي أن آخر الشطر الأول حكمه كالقافية، وعن حواشي ابن هشام والتصريح ٢: ٢٠٦ بيتا رؤبة وأنه لم يحذف الواو في الشطرين، وأنها تثبت لفظًا لا خطأً، وكذلك صلة ضمير الغائب بعد كسر تثبت ياؤها لفظًا فقط. وانظر الإتحاف ٢: ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٥) ص٣٢٨.

(٦) ح ط: يحذف.

(٧) أي: في النثر. ط: فتحه إلى ما قبله اختيارًا.

(٨) زاد في ح: «بالفضل ذو فضلكم الله به». وذو بمعنى: الذي. وذات بمعنى: التي. وهما هنا مبنيان. وقد يعربان. انظر شرح البيت ٩٣ والأشموني ١: ١٥٧ ـ ١٥٩.

(٩) إذن: في محل رفع فاعل على الحكاية. ومنونًا: مفعول به. وجملة نصب: صفة لـ «منونًا» أي: منونًا منصوبًا. وألفًا: مفعول ثان مقدم لقلب. والمفعول الأول صار ضمير نائب الفاعل يعود على نون. والجملة: خبر نون. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. وفي: تتعلق بقلب. وجاز تقديم معمولي الخبر الفعلي على المبتدأ.

(١٠) ط: وذهب بعضهم.

والأكثرون. وعن المُبَرِّد: أشتهي أن[١] أكويَ يدَ مَن يكتب «إذن» بالألف، لأنها مثل: أنْ ولنْ، ولا يدخل التنوين في الحروف. والثالث:[٢] التفصيل فإن أُلغيت كُتبت بالألف لضعفها، وإن أُعملت كُتبت بالنون لقوّتها. قاله الفرّاء.

وقال ابن عُصفور: والصحيح كتبها بالنون. لأنّه[٣] يُوقف عليها عنده بالنون، وللفرق[٤] بينها وبين «إذا» الظرفيّة. ولا إشكال أنّ من يقف[٥] عليها بالنون يكتبها بالنون. وينبغي أن يكون الخلاف السابق مُفرّعًا على قول:[٦] من يقف بالألف.

فإن قلتَ: إذا فُرّعت على الوقف[٧] بالألف فالقياس أن تُكتب بالألف، لأنّ الأصل في كلّ كلمة أن تُكتب بصورة لفظها، بتقدير[٨] الابتداء بها والوقف عليها. فلا وجه لمن[٩] يكتبها بالنون ويقف[١٠] بالألف. قلتُ: بل له وجه ظاهر، وهو التفرقة بينها وبين «إذا» الظرفيّة. ألا ترى أنّ نون التوكيد الخفيفة تُبدل بعد الفتحة ألفًا، بغير خلاف، وقد فصّلوا في رسمها فقالوا: تُكتب بالألف إن لم تُلبِس، نحو:[١١] ﴿لَنَسفَعًا﴾، وبالنون إن ألبستْ[١٢] نحو: اضرِبَنْ، ولا تَضرِبَنْ، إذ لو كتبت بالألف في مثل هذا لا لتبست بألف الاثنين؟

[المنقوص والمقصور]

٨٨٤ ـ وحَذفُ يا المُنقُوصِ ذِي التَّنوِينِ، ما ... لَم يُنصَبَ، أَولى مِن ثُبُوتٍ، فاعلَما[١٣]

إذا وُقف على المنقوص المُنوّن فإن كان منصوبًا أُبدل من تنوينه ألف[١٤] نحو: رأيتُ قاضِيا. وإن كان غير منصوب فالمُختار الوقف عليه بالحذف، ويجوز الوقف بردّ الياء. وبه قرأ

(١) سقطت من ت و ح ثم أقحمت في ت.
(٢) الإتحاف ٢: ٣٤٨. ح: الحرف والثالث.
(٣) ط: لأنها.
(٤) في النسخ: «كتبها بالنون للفرق». وانظر الممتع ص٤٠٩.
(٥) ط: من وقف.
(٦) سقطت من النسخ.
(٧) في النسخ: على القول بالوقف.
(٨) في النسخ: لتقدير.
(٩) فيما عدا الأصل: لقول من.
(١٠) زاد في ح و ط: عليها.
(١١) الآية ١٥ من سورة العلق.
(١٢) ط: التبست.
(١٣) أراد بالحذف هنا عدم الرد، لأن الياء محذوفة قبل الوقف. وذو التنوين أي: المنون. وأولى: أحق. ويا: مضاف إليه، حذفت همزتها للتخفيف. وهي مضافة إلى المنقوص. وذي: صفة للمنقوص. وينصب: مجزوم نقلت إليه حركة الهمزة المحذوفة. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول متعلق بالمصدر «حذف» المبتدأ. وأولى: خبره، حذفت همزته ونقلت حركتها إلى الياء الساكنة قبلها. والألف في «اعلما»: بدل من نون التوكيد في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(١٤) س ح: ألفًا.

ابن كثير في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ولِكُلِّ قَومٍ هادِي﴾.[١] وكلّ هذا ظاهر من البيت. وأمّا غير المُنوّن فسيأتي.

تنبيهات:

الأوّل: في هذا البيت إطلاق، يُقيّده تاليه.[٢]

الثاني: فُهِم من قوله «ما لم يُنصب» أنّ المنصوب المُنوّن لا حذف فيه، لأنّ ياءه تحصّنت[٣] بألف التنوين. وحكى الأُبّديّ أنّ من العرب من يقف عليه[٤] بحذف التنوين. وعلى ذلك بنى المُتنبيّ قوله:[٥]

* ألا أذْنْ، فـمـا أذكَـرتَ نـاسِـي *

الثالث: لم يختلفوا في[٦] أنّ الحذفَ من المُنوّنِ غيرِ المنصوب أكثرُ، ولكن اختلفوا[٧] في الأقيس، فقال الفارسيّ: الحذفُ، لأنّ فيه عدم الاعتداد بالعارض.[٨] وقال بعضهم: الإثباتُ، قياسًا على إثبات ألف المقصور.

٨٨٥ ـ وغَيرَ ذِي التَّنوينِ بالعَكسِ، وفي نَحوِ «مُرٍ»، لُزُومُ رَدِّ اليا اقتُفِي[٩]

يعني: أنّ المنقوص غير المُنوّن يجوز فيه الوجهان، ولكنّ المُختار فيه الإثبات، بعكس المُنوّن. فالأجود أن يقال: هذا القاضي، ومررتُ بالقاضي. وقد يقال: هذا القاضْ، ومررتُ

---

(١) الآية ٧ من سورة الرعد. وفي النسخ: «هاد». وفي حاشية ت عن التواتي أن العلماء اتفقوا على حذف الياء في الخط، واختلفوا في اللفظ. فابن كثير يرد الياء وغيره يحذفها.

(٢) انظر الإتحاف ٢:٣٤٨. وفي النسخ: «قيدُه في الثاني». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: قول الإمام:

لُزُومُ رَدِّ الـيـا اقـتُـفِـي

(٣) في النسخ: المنون المنصوب لا حذف فيه لأن ياءه محصنة.

(٤) ط: عليها.

(٥) عجزه في حاشية ح:

ولا لَيّـنـتَ قـلبًـا، وهْـوَ قـاسِـي

ديوانه ١:٣٥٢ العيني ٤:٤٥٨. يخاطب المؤذن، وقد نادى للصلاة وسيف الدولة يشرب، فوضع القدح من يده. وأذكرت: ذكّرت. وسقط «ألا أذن» من ت و ح.

(٦) سقطت من ت.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن الخلاف في اللفظ. أما الخط فيتبع الرسم.

(٨) العارض هنا: الوقف. والأصل في الكلام هو الوصل. وانظر الإتحاف ٢:٣٤٨.

(٩) غير ذي التنوين أي: غير المنون ما لم يكن منصوبًا. وهذا القيد من البيت السابق. فاعتراض المرادي بعدُ بعدم استثناء المنصوب مردود. والعكس أي: عكس الحكم المتقدم. وهو حذف الياء. وبالعكس: متعلقان بخبر المبتدأ: غير. واللزوم: الوجوب، مبتدأ خبره جملة اقتفي، أي: اتبع. وفي نحو: متعلقان بالفعل. وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. وقدم الجار والمجرور جوازًا على المبتدأ، وهما متعلقان بفعل جملة الخبر. وسقط الشطر الثاني من ت.

بالقاضْ. هذا مفهوم كلامه، وهو غير مُحرّر. وتحرير ذلك أن يقال: المنقوص غير المُنوّن أربعة أنواع:[١]

الأوّل: ما سقط تنوينه لدخول «أل». فهذا إن كان منصوبًا فهو كالصحيح نحو: «رأيتُ القاضيَ». فيوقف عليه بإثبات الياء، وجهًا واحدًا.[٢] وينبغي لمن قدّر فتحة الياء في النصب[٣] أن يقف بالوجهين. وإن كان مرفوعًا نحو «هذا القاضي»، أو مجرورًا نحو «مررتُ بالقاضي»، ففيه الوجهان، والمُختار الإثبات كما ذكره.[٤] وليس الحذف مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لبعضهم.

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضي. فالخليل يختار فيه الإثبات، ويُونس يختار فيه الحذف، ورجّح سيبويه[٥] مذهب يُونس لأنّ النداء محلّ حذف،[٦] ورجّح غيره مذهب الخليل لأنّ الحذف مُجازٌ،[٧] ولم يكثر فيرجحَ بالكثرة.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو «رأيتُ جواريَ» نصبًا، فيُوقف عليه بإثبات الياء كما تقدّم في المنصوب.[٨]

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو: قاضي مكّة. فإذا وُقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنوّن، قالوا: لأنّه لمّا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها ـ وهو التنوين ـ فجاز فيه ما جاز في المُنوّن. وبنوا على ذلك فرعًا. وهو أنّ ما سقط نونه للإضافة،[٩] إذا وُقف عليه، رُدّت نونه. نحو: هؤلاء قاضو زيدٍ. فإذا وقفتَ قلتَ: «قاضونْ»، لزوال سبب حذفها. فأمّا وقف القرّاء على قوله تعالى:[١٠] ﴿غَيرَ مُحِلِّي الصَّيدِ﴾ بحذف النون فاتّباع للرسم. قلتُ: وفي هذا[١١] نظر.

---

(١) الارتشاف ١:٣٩٥.

(٢) أي: لا يجوز غير إثبات الياء. ط: قولاً واحدًا.

(٣) أي: من قال في غير الوقف: «رأيت القاضيْ». ط: «بالنصب». وبعض العرب يحذف الياء في الوقف رفعًا وجرًّا، ويردها في الوصل. فكأنه في الوقف حذف ثم أدخل أل.

(٤) أي: في صدر البيت. ت ح ط: «كما ذكر». س: كما ذكرنا.

(٥) الكتاب ٢:٢٨٩.

(٦) انظر الإتحاف ٢:٣٤٨. ح: الحذف.

(٧) في حاشية ت عن التواتي أن الحذف في اللفظ مجاز، لكونه خرج عن أصله. والأصل أن ينطق بالكلمة على ما كانت عليه في الرسم. لأن الرسم في «يا قاضي» بالياء. وقال الصبان: مجاز بضم الميم أي: أجازه النحاة على خلاف الأصل.

(٨) في شرح البيت ٨٨٤.

(٩) ت: بالإضافة.

(١٠) الآية ١ من سورة المائدة. ط: الصيدَ.

(١١) في حاشية ت أن الإشارة إلى ما سقط نونه للإضافة. ووجه النظر أن الوقف عارض، والعارض لا يعتد به، فكأن المضاف إليه في نية الوجود.

وقد عُلم بما تقرّر أنّ كلام الناظم مُعترَض من وهين: **أحدهما**: أنّ عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة، وليس حكمها واحدًا. والآخر: أنّه لم يستثنِ المنصوب، وهو مُتعيّن الإثبات كما ذكر في «الكافية».[1]

وقوله:

وفي نحوِ «مُرٍ»، لُزُومُ رَدِّ اليا اقتُفِي

يُشير به إلى أنّ ما كان من المنقوص محذوف العين، نحو «مُرٍ»[2] اسم فاعل من: أرَى يُرِي،[3] أصله «مُرْئي».[4] فأُعلّ إعلال «قاضٍ»،[5] وحُذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها. فإذا وُقف عليه لزم ردّ الياء،[6] لأنّها لو حُذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد. وذلك إجحاف بالكلمة.[7]

فإن قلتَ: هذا لازم[8] في حال[9] الوصل أيضًا. قلتُ: لا يُمكن إثباتها[10] وصلًا لما يلزم من الجمع بين ساكنين، بخلاف الوقف، مع أنّ في بقاء التنوين وصلًا جبرًا للكلمة.[11]

تنبيه: الموقوف عليه إمّا ساكن، وإمّا مُتحرّك. فالساكن إن لم تكن له صورة في الخطّ[12] حُذف كصلة الضمير، إلّا تنوين المنصوب كما سبق، وإن كانت له صورة في الخطّ تُرك على حاله ولم يُغيّر، إلّا نون «إذن» وياء المنقوص. وقد تقدّم حكمهما.[13] وأمّا نون التوكيد الخفيفة فتقدّمت في بابها.[14]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص١٩٨٥ ـ ١٩٨٧. وانظر تعليقنا على البيت المتقدم والإتحاف ٢:٣٤٨ ـ ٣٤٩.
(٢) ت: مري.
(٣) ط: أرأى يرئي.
(٤) كذا. وفي اللفظ تسمح لأن الأصل «مُؤَرْئِي» حذفت الهمزة الأولى حملًا على حذفها من المضارع.
(٥) أي: حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة بالتنوين، بعد حذف الضمة للثقل.
(٦) الواجب عندي ردُّ الياء في القافية المطلقة أيضًا، إذا كانت في اسم منقوص غير محلّى بـ«أل». وزاد في س و ح و ط: جبرًا للكلمة.
(٧) في النسخ: للكلمة.
(٨) سقط «وذلك... لازم» من ط.
(٩) فيما عدا الأصل: حالة.
(١٠) زاد في ح وحاشية ت: مع بقاء التنوين.
(١١) في النسخ: «مع أن إبقاء التنوين وصلًا جبر للكلمة». وفي حاشية ت عن التواتي: «فلا يحتاج إلى رد الياء». وانظر الصبان ٤:٢٠٨.
(١٢) يعني بالصورة الخطية الأحرفَ التي ترسم في الكتابة دون رموز التشكيل. فالتنوين ليس له حظ فيها. وإلا فهو يصور بأجزاء من حروف المد وغيرها.
(١٣) في شرح البيتين ٨٨٣ و٨٨٤.
(١٤) في شرح البيت ٦٤٦. وفي النسخ: فقد تقدمت في بابها.

وقد فُهم من هذا أنّ المقصور غير المُنوّن إذا وُقف عليه لم تُحذف ألفه ولم يُغيّر. وشذّ حذفها للضرورة في قوله:(١)

* رَهطُ ابنِ مَرجُومٍ، ورَهطُ ابنِ المُعَلْ *

يريد: المُعَلّى.

وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف(٢) عليها ياء، فيقولون: هذه أفعَيْ وعصَيْ. وهذه لغة فَزارةَ وناسٍ من قيس. وبعضهم يقلبها(٣) واوًا فيقول:(٤) هذه أفعَوْ وعصَوْ. وهي لغة بعض طيئ، وبعضهم يقلبها همزة فيقول:(٥) هذه أفعأْ وعصأْ.(٦) وليس من لغة هؤلاء التخفيفُ. قال سيبويه:(٧) وكذلك كلّ ألف في آخر الاسم. وزعم الخليل أنّ بعضهم قال: «رأيتُ رجُلأْ» فيهمز. وكذلك هو يضرِبُهأْ.(٨) وقد تُوصل ألف «هُنا» و«أُولا»(٩)، وكلّ مبنيّ آخرُه ألفٌ، بهاء السكت. وأمّا قلب الألف هاء في قوله:(١٠)

* مِـــن هَـــهُـــنـــا، ومِـــن هُـــنَـــهْ *

فشاذّ.(١١)

---

(١) عجز بيت للبيد صدره:

وقَـبِـيـلٌ، مِـن لُكَـيـزٍ، شـاهِـدٌ

ديوان ص١٩٩ والكتاب ٢: ٢٩١ والارتشاف ١: ٣٩٤ وشرح الكافية الشافية ص١٩٨٤ والعيني ٤: ٤٥٨ وشرح شواهد الشافية ص٢٠٧ والأشموني ٤: ٢٠٥. والقبيل: الجماعة. ولكيز: ابن أفصى بن عبد القيس. والشاهد: الحاضر. ومرجوم وابن المعلى: سيدان من سادة لكيز. وفي النسخ: «قول الشاعر». وسقط «رهط ابن مرجوم» من ح.

(٢) وبنو طيئ يقلبون الألف ياء في الوصل والوقف.

(٣) ت: «يقلبونها». وإطلاق المرادي هنا يوهم أن القلب خاص بالوقف. والصواب أنه عام للوصل أيضًا.

(٤) فيما عدا الأصل: «فيقولون». وبعدها في ط: هذا.

(٥) س ح ط: فيقولون.

(٦) ط: هذا أفعاء وعصاء.

(٧) الكتاب ٢: ٢٨٥ ـ ٢٨٧. وفي النقل تقديم وتأخير، مصدرهما الارتشاف ١: ٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٨) سقط «وزعم... يضربهأ» من النسخ. وهنا ينتهي كلام الخليل وسيبويه.

(٩) أي: اسم الإشارة المقصور من «أولاء». ح: «أولاء». ط: «أولى». وانظر الكتاب ٢: ٢٨٠ والارتشاف ١: ٣٩٤ والبيت ٨٩٨.

(١٠) قبله في ح:

قَـــد وَرَدَتْ مِـــن أمـــكِـــنَـــهْ

المنصف ٢: ١٥٦ والارتشاف ١: ٣٤ والممتع ص٤٠٠ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٩ والأشموني ٤: ٣٣٤.

(١١) في النسخ: فإنه شاذ.

[الإسكان والروم والإشمام والتضعيف]

ولمّا ذكر الناظم حُكم الوقف، على ما ينبغي ذِكرُه من الساكن، أخذ يذكر المتحرّك، فقال:[١]

٨٨٦ ـ وغَيرُ «ها» التَّأنِيثِ، مِن مُحَرَّكِ، سَكِّنْهُ، أو قِفْ، رائمَ التَّحَرُّكِ

في الوقف على المتحرّك خمسة أوجه: الإسكان، والرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. ولكلّ منها علامة. فعلامة السكون خاء[٢] فوق الحرف. هكذا جعلها[٣] سيبويه «خ»،[٤] والمراد: خفّ أو خفيف. وجعلها بعض الكُتّاب دائرة لأنّ الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد. وجعلها بعضهم دالًا، وكأنّهم لمّا رأوها بغير تعريق[٥] ظنوها دالًا.[٦] وعلامة الرَّوم خط بين يدي الحرف،[٧] وهذه صورته «ـ».[٨] وعلامة الإشمام نُقطة بين يدي الحرف، وهذه صورته[٩] «.». وعلامة التضعيف شين فوق الحرف،[١٠] وهذه صورته[٨] «ش».[١١]

فإن كان المُتحرّك هاء[١٢] التأنيث لم يُوقف عليه إلّا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره.[١٣] وإن كان غيرَها جاز أن يُوقف عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالروم مُطلقًا ـ أعني في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتح إلى رياضة[١٤] لخفّة الفتحة. ولذلك لم يُجزه أكثر

---

(١) المحرك: المتحرك بحركة أصلية ليست عارضة. وسكنه أي: قف عليه بالسكون. وقف أي: عليه. ورائم التحرك أي: آتيًا في التحرك بالروم. وغير بالرفع: مبتدأ خبره جملة سكنه. وهي جملة إنشائية. وبالنصب: مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل «سكن». وها أي: هاء، مضاف إليه حذفت همزته للتخفيف. وأراد به التاء المتحركة. ومن محرك: متلعقان بحال محذوفة عن غير. ورائم: حال من فاعل: قف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) ط: خ.

(٣) ح: جعله.

(٤) سقطت من الأصل وط والنسخ. وانظر الأشموني والصبان ٢: ٢٠٩ والتصريح ٢: ٣٤٠ والكتاب ٢: ٢٨٢ ـ ٢٨٣ والهمع ٢: ٢٠٧ حيث جعلت «خ». وزعم ابن هشام أنها رأس جيم أو رأس ميم، وذهب الأزهري إلى أنها رأس حاء. والصواب ما أثبتنا. قال سيبويه: «فللأشمام نقطة، وللذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين». فهو ذكر الاسم وأراد مسماه. ولولا ذلك لكان للإشمام كلمة «نقطة» وللروم كلمة «خط». فتأمل. وانظر شرح الشافية ٢: ٢٧٥.

(٥) تعريق الخاء: إلحاق نصف دائرة بآخرها إذا كانت مفردة أو متطرفة. ومثلها الجيم والحاء: ج ح ح. انظر كتاب الكتاب ص١١٦.

(٦) سقط «وكأنهم... دالًا» من ط.

(٧) بين يدي الحرف: قدامه أي: بعده.

(٨) رسم في ط خطأً مائلًا، وجُعل في الكتاب سهوًا فوق الحرف.

(٩) في النسخ: صورتها.

(١٠) في النسخ: «بين يدي الحرف». وانظر التوضيح ٢: ٣٤١.

(١١) رسمت في الكتاب «ش». وهو وهم. وانظر الإتحاف ٢: ٣٤٩.

(١٢) ح: التحرك بهاء.

(١٣) كذا. وذكر في شرح البيت ٨٨١ إبدال التنوين ألفًا.

(١٤) أي: تدريب على النطق مع مؤدة وتأن. وبعض العرب يقف على نحو «قال» بزيادة ألف: قالا. المنصف ١: ١٠.

القُرّاء[١]، ووافقهم أبو حاتم. قال[٢] في «شرح الكافية»:[٣] وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة ـ ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل، لكن بالشروط الآتية:

وقد أشار إلي الإشمام بقوله:[٤]

٨٨٧ ـ أو أشـمِـم الـضَّـمّـةَ،

الإشمام: هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة، دون صوت. ولا يكون إلّا في الضمّة، لأن إشمام الكسرة والفتحة تشويه[٥] لهيئة الشفة. وقد رُوي الإشمام عن بعض القُرّاء، في الجرّ، وهو محمول على الروم، لأنّ بعض الكوفيّين يُسمّي الروم إشمامًا. ولا مُشاحّة[٦] في الاصطلاح.

ثمّ أشار إلى التضعيف بقوله:[٧]

أو قِفْ مُضْعِفا   مـا لَيـسَ هَـمـزًا، أو عَـليـلًا، إن قَـفـا

٨٨٨ ـ مُـحَـرَّكًـا،

التضعيف: تشديد الحرف الموقوف عليه، كقولك: هذا فرجّ، بالتشديد. وذكر[٨] له شروطًا ثلاثة: **أوّلها**: ألّا يكون همزة، احترازًا من نحو: نَبأ.[٩] فلا يجوز تضعيفه، لأنّ العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينًا. **وثانيها**: ألّا يكون عليلًا نحو: سَرُوَ وبَقِيَ. فلا يجوز تضعيفه. **وثالثها**: أن يكون بعد مُتحرّك،[١٠] احترازًا من نحو: بَكْر. فلا يجوز تضعيفه.

---

(١) زاد فيما عدا الأصل: «في المفتوح». وهو واضح في العبارة وزيادته إقحام. وسقط «أكثر» من النسخ.

(٢) ت ح: ثم قال.

(٣) ص١٩٨٩.

(٤) أي: أشمم الحرف صورة لفظ الضمة، أي: اجعله شامًّا لها، بأن تهيئ العضو للنطق بها على الحرف دون صوتها. وأراد بالضمة ما كانت في الإعراب أو البناء.

(٥) ط: «تسوية». ونسب إلى الكوفيين إجازة إشمام الكسرة، لأنها تكسر الشفتين. قال الرضي: عزي إليهم هذا. وهو وهم.

(٦) المشاحة: المنازعة. وزعم قطرب أن الإشمام وضعه النحاة ولم يسمع من العرب. الإتحاف ٢: ٣٤٩.

(٧) المضعف. المضاعف. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «معنى الإضعاف: أن تقف على الحرف الأخير مشددًا، فتقول: جاء جعفرّ، بتشديد الراء». والعليل: حرف العلة. وقفا: ولي وتبع. ومضعفًا: حال من فاعل قف. وما: اسم موصول مفعول به لاسم الفاعل «مضعفا». واسم «ليس» وفاعل «قفا» يعود على ما. ومفعول قفا: محركًا. وسقط «إن قفا محركًا» من ت، و«محركًا» من ح. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه.

(٨) أي: ابن مالك في الألفية. وانظر التسهيل ص٣٢٩ وشرح الكافية الشافية ص١٩٨٧ ـ ١٩٨٩.

(٩) ط: بناء.

(١٠) أجاز الجرجاني التضعيف فيما قبله حرف مد. لجواز التقاء الساكنين في مثله. نحو: سعيد وثمود ومال. قلت: يلتقي في مثل هذا ثلاثة سواكن. وهو جائز في المضعف أصلاً. أما فيما زعمه الجرجاني فخلاف للسماع والقياس.

وزيد شرط رابع.(١) وهو ألّا يكون منصوبًا مُنوّنًا، في أشهر اللغات. وأمّا قوله:(٢)

* لَقَـدْ خَـشِيـتُ أن أرَى جَـدَبَـا *

فضرورة. قلتُ: وقد لا يُحتاج إلى هذا الشرط لأنّ المنصوب المُنوّن إذا أبدل تنوينه ألفًا لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفًا عليه حينئذ، بل الموقوف عليه إنّما هو الألف، والكلام في أحكام الموقوف عليه.

تنبيه: لم يُؤثر الوقف بالتضعيف عن أحد من القرّاء، إلّا عن عاصم. فعنه أنّه وقف على قوله:(٣) ﴿مُستَطَرّ﴾ في «القمر» بالتشديد.(٤) والله أعلم.

[نقل الحركة]

ثمّ أشار إلى النقل، بقوله:(٥)

أو حَـرَكَـاتِ انـقُـلا   لِسـاكِـنٍ، تَـحـرِيـكُـهُ لَن يُـحـظَـلا

النقل: تحويل حركة الحرف(٦) إلى الساكن قبلها. وذكر له ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون الساكن لا يمتنع تحريكه، احترازًا من أن يكون ألفًا نحو: دار. فإنّ الألف لا تقبل(٧) الحركة. واعتُرض بأن ذلك يقتضي جواز(٨) نقل الحركة إلى الواو والياء،(٩) وليس كذلك. بل لا يجوز النقل إليهما، وإن كانا حرفي لين، لاستثقال الحركة عليهما. فالأولى أن يقال: شرطه ألّا يكون حرف علّة.

قلتُ: لا يَرد هذا عليه لأنّ قوله «لن يُحظلا» لا يختصّ بالمُتعذّر،(١٠) بل المُراد(١١) لساكن

---

(١) الارتشاف ١:٣٩٧. وشرط خامس هو ألا يكون تاء تأنيث للاسم. كما ورد في البيت ٨٨٥.

(٢) رؤبة. وبعده في ح:

فـي عـامِـنـا ذا، بَـعـدَمـا أخـصَـبَـا

ديوانه ص١٦٩ والكتاب ٢:٢٨٢ والارتشاف ١:٣٩٨ والعيني ٤:٥٤٩ وشرح شواهد الشافية ص٢٥٤ والأشموني ٤:٢١٩. والجدب: القحط.

(٣) الآية ٥٣ من سورة القمر. وزاد في ح وط: تعالى.

(٤) وعكس التشديد عرف في كلام العرب. فالمدغم الآخر نحو: ردَّ واستمرَّ وأقلَّ ويحبُّ ويهتمُّ وهمٌّ وظلٌّ والجارُّ والمستعدُّ، يوقف عليه بالسكون المجرد. ويجوز حذف الحرف المدغم فيه أيضًا في النثر، ويجب ذلك في قوافي الشعر.

(٥) يحظل: يمنع، أي: تمنعه الأصول اللغوية للتعذر أو للتعسر. ولساكن أي: إلى ساكن. وأو: حرف عطف. والمعطوف جملة انقل. والألف: بدل من نون التوكيد. وحركات: مفعول به مقدم. وجملة تحريكه لن يحظَل: صفة لساكن. والألف: زائدة للإطلاق. وزاد في ح أوّله: «محركًا». ط: وحركات.

(٦) في الأصل: «تحريك الهمزة». وفي الحاشية: «صوابه: تحويل حركة». والوجه من ط عن نسختي أ وج. ت س: «تحويل حركة الهمزة». وزاد في ح: الموقوف عليه.

(٧) س: «لا تنقل إليه». وكذلك صوب في حاشية ت.

(٨) سقطت من النسخ.

(٩) ح: الياء والواو.

(١٠) ت س: بالتعذر.

(١١) س: فالمراد.

لن يمتنع[١] تحريكه إمّا لتعذّره كالألف، وإمّا لغير[٢] ذلك، فيشمل الواو والياء، ويشمل[٣] الحرف المُدغم، نحو: الجَدّ. فإنّه يمتنع تحريكه، لأنّ[٤] تحريكه يلزم منه فكّه، وهو ممتنع في غير الضرورة.

والثاني: ألّا تكون الحركة فتحة على غير همزة[٥] عند البصريّين. وإلى هذا أشار بقوله:[٦]

٨٨٩ ـ ونَقلُ فَتحٍ، مِن سِوَى المَهمُوزِ، لا يَــراهُ بَـصــرِيٌّ، وكُــوفٍ نَــقَــلا

لا يجوز عند البصريّين نقل الفتحة من غير همزة ـ[٧] فلا يقال: رأيتُ البَكَرْ ـ لأنّ المفتوح إن كان مُنوّنًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحُمل عليه غير المُنوّن. وقيل: لأنّهم لو نقلوا[٨] في الوقف، وسكّنوا[٩] في الوصل، لكان ذلك كأنّه إسكان «فَعَل» المفتوح.[١٠] وهو لا يجوز. وليس بظاهر. وأجاز الكوفيّون نقل الفتحة من غير الهمزة، فيقولون: رأيتُ البَكَر. ونُقل عن الجرميّ أنّه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنّه أجاز ذلك في المُنوّن على لغة من قال:[١١] رأيتُ عَمْرْ.[١٢]

وأشار بقوله «مِن سِوى المَهموزِ» إلى أنّ المهموز يجوز نقل حركته، وإن كانت فتحة، فتقول: رأيتُ الخَبَأْ والرِّدَأْ والبُطَأْ، في: رأيتُ الخَبْءَ والرِّدْءَ والبُطْءَ.[١٣] وإنّما اغتُفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب.

والثالث:[١٤] ألّا يُوجِب[١٥] عدمَ النظير في غير المهموز. وإلى هذا أشار بقوله:[١٦]

---

(١) في النسخ: لم يمتنع.
(٢) ط: أو لغير.
(٣) في النسخ: فشمل الواو والياء وشمل.
(٤) في النسخ: فإن.
(٥) ت س: الهمزة.
(٦) نقل: مبتدأ تتعلق به: من. وسوى: مجرور بمن. ويراه: من الرأي بمعنى المذهب، ينصب مفعولاً واحدًا. والجملة خبر: نقل. وكوف أي: كوفيّ. حذفَ الياء الثانية للتخفيف، فالتقت الأولى ساكنة بالتنوين فحذفت. وهو مبتدأ خبره جملة نقل، أي: أجاز نقل هذا الفتح في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٧) فيما عدا الأصل: الهمزة.
(٨) في النسخ: لو أنهم نقلوا.
(٩) انظر الإتحاف ٢:٣٥٠. وفي حاشية ت: أي: تركوه على سكونه.
(١٠) س: المفتوح العين.
(١١) يريد لغة من يحذف تنوين النصب في الوقف. وهم بنو ربيعة.
(١٢) ت: «عَمَرْ». والصواب ما أثبتنا لأنه مثال للوقف قبل النقل، يحمل عليه جواز النقل بعد.
(١٣) الخبء: ما خبئ في غيره. والردء: المعين. والبطء: الإبطاء.
(١٤) س: والشرط الثالث.
(١٥) الفاعل ضمير يعود على النقل.
(١٦) يعدم: يفقد. والنظير: المماثل في الوزن الصرفي. وذاك أي: النقل مع عدم النظير. وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه. وهو ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. والنقل: مبتدأ خبره ممتنع. ونظير: نائب فاعل. وذا: مبتدأ خبره جملة: ليس يمتنع. وجعل «ليس» هنا حرف نفي أولى. وفي المهموز: متعلقان بحال من اسم الإشارة، وقيل: بالفعل يمتنع. وجاز تقديمهما على «ليس» لأن العرب تتسع في شبه الجملة ما لا تتسع في غيرها. وفوق «يعدم» في ت: «بالبناء للفاعل والمفعول». وسقط منها الشطر الثاني.

٨٩٠ ـ والنَّقلُ، إن يُعدَمْ نَظِيرٌ، مُمتَنِعْ ‌‌ وذاكَ، في المَهمُوزِ، لَيسَ يَمتَنِعْ

فعُلم بذلك أنّه لا يجوز[1] نقل ضمّةٍ مسبوقة بكسرة، ولا كسرةٍ مسبوقة بضمّة. فلا يجوز النقل في: هذا بِشْرٌ، لما يلزم من بناء «فِعُل» ـ وهو مفقود ـ ولا في نحو: انتفعتُ بيُسِرٍ،[2] لما يلزم[3] من بناء «فُعِل». وهو مُهمل في الأسماء أو نادر. هذا[4] في غير المهموز. وأمّا المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدّى إلى عدم النظير، لما تقدّم[5] التنبيه عليه من استثقال الهمزة. فتقول: هذا رِدُؤ، ومررتُ بالكُفِئ.[6]

تنبيهات:

الأوّل: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحًا. فلا يُنقل من نحو: غَزو وظَبي.[7]

الثاني: إذا نُقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيّون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه[8] مُستبدًّا بها،[9] فيقولون:[10] هذا الخَبْ، بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك[11] بشروطه. وأمّا غير الحجازيّين فلا يحذفها،[12] بل منهم من يُثبتها ساكنةً نحو: هذا البُطُؤْ، ورأيتُ البُطَأْ ومررتُ بالبُطِئْ. ومنهم من يُبدلها بمجانس الحركة المنقولة

---

(١) كذا مطلقًا. والصواب أن هذا المنع لغة لبعض العرب، وبعض يجيز النقل، وإن كان فيه خروج عن النظير، لأنه خروج عارض.

(٢) في النسخ: «بيسر». ط: بقفل.

(٣) زاد في س: عليه.

(٤) في النسخ: وهذا.

(٥) النقل في لغة الحجازيين يكون بحذف الهمزة، فلا يبقى بناء مهمل أو نادر. انظر الإتحاف ٢: ٣٥٠ ـ ٣٥١. وزاد في ح: في.

(٦) الكفء: القوي القادر على تصريف العمل.

(٧) سقطت من ت و ط. والتقاء الساكنين في الوقف على نحو هذين يصحبه حركة خفيفة للأول تناسب ما قبلها أو ما بعدها. نحو: حُلو، صِنو، عُري، نِهي.

(٨) س: عليها.

(٩) فوقه في ت: «يعني: مستبدًّا بالحركة». والمراد أنهم يحذفون الهمزة فيكون الوقف على الحرف الذي نقلت الحركة إليه افتراضًا، وكأنه صاحبها مستقلاً بها أصالة. والواقع أن هذا الحرف عند الحجازيين لم يحمل الحركة فعلاً، لأن الوقف عليه حال دون تحركه. ومستبدًّا: حال من الضمير المتصل في «عليه». انظر الارتشاف ١: ٤٠١ والصبان ٤: ٢١٢.

(١٠) ح: فتقول.

(١١) يريد بقوله «غير ذلك»: التضعيف. أما النقل فلا يرد هنا لأنه إلى المتحرك خاص بلغة لخم. الصبان ٤: ٢١٣. وفي الارتشاف: «والإبدال حيث يكون في التضعيف». وذكر الحذف عن الحجازيين مع الإبدال والتضعيف هنا إحالة، لأن حذف الهمزة ينافي الإبدال، والتضعيف لا يكون بعد إبدال الهمزة حرف علة. وانظر شرح الشافية ٢: ٣١٣ ـ ٣١٤ والتصريح ٢: ٣٤٢. وصواب العبارة في الهمع ٢: ٢٠٩: «والإبدال حيث يكون، والتضعيف». أما الشروط فهي عامة لكل من الروم والإشمام والتضعيف.

(١٢) س ح: «فلا يحذفونها» لورود ضمير الجماعة بعد. وكذلك صوبت في ت بعد ما كانت كما أثبتنا.

فيقول: هذا البُطُوْ ورأيتُ البُطَا، ومررتُ بالبُطِيْ.[١]

وبعض بني تميم يفرّ،[٢] من هذا النقل المُوقع في عدم النظير، إلى الإتباع فيقول:[٣] هذا رِدِئْ، مع كُفُؤْ.[٤] وبعضهم يُتبع ويُبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول:[٥] هذا رِدِيْ، مع كُفُوْ. وقد يُبدل[٦] الهمزة بمُجانس[٧] حركتها بعد سكون باق نحو:[٨] هذا البُطْوْ، ومررتُ بالبُطْيْ. وأمّا في النصب فيلزم فتح ما قبلها. وقد يُبدلونها كذلك[٩] بعد حركة فيقولون: هذا الكَلَوْ،[١٠] ومررتُ بالكَلَيْ. وأهل الحجاز يقولون: الكَلا، في الأحوال كلّها.[١١]

الثالث: الذي يظهر، في حركة النقل، أنّها الحركة التي في الحرف الأخير نُقلت إلى الساكن. ونصّ على ذلك قوم من النحويّين،[١٢] وقال أبو البقاء العُكبَرِيّ:[١٣] لا يُريدون أنّها حركة الإعراب صُيّرت على ما قبل الحرف،[١٤] إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف. إنّما[١٥] يُريدون أنّها مثلها.

الرابع: نقل في «الكافية» وغيرها[١٦] أنّ الوقف بالنقل إلى مُتحرّك لغة لخميّة، وأنشد:[١٧]

مَن يأْتَمِرْ، لِلخَيرِ، فِيما قَصَدُهْ   تُحمَدْ مَساعِيهِ، ويُعلَمْ رَشَدُهْ

---

(١) سقط «ومنهم من... بالبطي» من النسخ.
(٢) ط: «يفرون». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٩٩٤.
(٣) ط: «فيقولون». وأراد بالإتباع إتباع العين حركة الفاء.
(٤) أغفل إتباع الفتح لأنه غير وارد في مسألة عدم النظير. وزاد في شرح الكافية الشافية: وبعضهم يبدل الهمزة، بعد نقل حركتها، بما يجانسها فيقول: هذا رِدُو، مع كُفِي.
(٥) ط: «فيقولون». وعبارة المرادي تشعر أن الإبدال والإتباع خاصان بما يوقع في عدم النظير. والصواب أن ذلك قد يكون في غيره أيضًا، نحو: أحسنت البُطُو والمِلِي.
(٦) فيما عدا الأصل: وقد تبدل.
(٧) س: «مع مجانس». وكذلك صححت في ت ثم صوبت كما أثبتنا.
(٨) ضبطت الواو والياء بالإعراب في ت و س والأشموني. وهو وهم. والمراد بالسكون الباقي هو سكون العين. ط: فتقول.
(٩) انظر الإتحاف ٢:٣٥١. وفوقها في ت عن التواتي: يعني: بمجانس حركتها.
(١٠) أصله الكلأ. وهو الحشيش.
(١١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأنهم يعتبرون حركة ما قبلها، وحركة ما قبلها فتحة في جميع الأحوال.
(١٢) ت: «بعض النحويين». وانظر الصبان ٤:٢١١.
(١٣) الارتشاف ١:٣٩٩.
(١٤) أي: الحرف الأخير.
(١٥) ح: «فإنما». وفي حاشية ت عن التواتي: تظهر فائدة الخلاف في أن من قال: حركة الإعراب، يقول: علامة إعرابه ظاهرة، ويمنع مِن جعلها على حرفها العارضُ. وهو الوقف. ومن قال: ليست حركة إعراب، يقدر الإعراب.
(١٦) شرح الكافية الشافية ص١٩٩٠ ـ ١٩٩١ والتسهيل ص٣٣٠ والإتحاف ٢:٣٥١.
(١٧) العيني ٤:٥٥٢ الهمع ٢:٢٠٨ والدرر ٢:٢٣٥ والأشموني ٤:٢١١. ويأتمر للخير: يباشره ويخضع له. وقصد: طلب. والمساعي: جمع مسعى. وهو السعي. والرشد: التهدي إلى طريق الصواب. والنقل هنا بين كلمتين لا واحدة.

نقل[١] حركة الهاء إلى الدال وهي مُتحرّكة. قيل: ويحتمل أن يكون أصله: قصدُوه، بواو الجمع حملًا على معنى «مَن»، ثمّ حذف الواو اكتفاء بالضمّة كقوله:[٢]

* فَلَو أنَّ الأطِبّا كانُ حَولِي *

فإن كان مُستنده[٣] في إثبات[٤] هذه اللغة[٥] هذا البيت فلا حُجّة فيه.

الخامس: لم يُؤثر الوقف[٦] بالنقل عن أحد من القرّاء، إلّا ما رُوي عن أبي عمرو أنّه وقف على قوله:[٧] ﴿وتَواصَوا بالصَّبِرْ﴾، بكسر الباء.

[تاء التأنيث]

٨٩١ ـ في الوَقفِ، تا تأنيثِ الاسم هَا جُعِلْ إن لَم يكُنْ بِساكِنٍ، صَحَّ، وُصِلْ[٨]

احترز بالتأنيث من تاء لغيره[٩] فإنها لا تُغيّر ـ وشذّ قول بعضهم: قعدْنا على الفُراهْ ـ وبالاسم من تاء الفعل[١٠] نحو «قامتْ» فإنّها لا تُغيّر، وبعدم[١١] الاتّصال بساكن صحيح من تاء «بنت» وأُخت»[١٢] ونحوهما فإنّها لا تُغيّر. وشمل كلامه ما قبله مُتحرّك نحو: رحمهْ، وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلّا ألفًا نحو: الحياهْ. فالأعرف[١٣] في

---

(١) أي. في البيت الأول. وفي النسخ: نقل.

(٢) صدر بيت عجزه:

وكانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأُساةُ

مجالس ثعلب ص٨٨ وشرح الكافية الشافية ص١٥٧٢ والارتشاف ٣:٣٠٩ والخزانة ٢:٣٨٥ والعيني ٤:٥٥١. والأطبا: جمع طبيب، حذفت همزته للتخفيف. والأساة: جمع الآسي. وهو الجرّاح. ت: كقولك.

(٣) يرد الاحتجاج بالبيت لاحتمال حذف واو الجماعة، أو لأن النقل فيه ليس في كلمة واحدة. ح: مسنده.

(٤) سقطت من النسخ. (٥) زاد في س و ح: إلى.

(٦) ت: «في الوقف». وانظر الصبان ٤:٢١١ والارتشاف ١:٣٩٩.

(٧) الآية ٣ من سورة العصر.

(٨) تا: مبتدأ حذفت همزته للتخفيف، وخبره جملة جعل. وها: مفعول ثان مقدم لجعل حذفت همزته أيضًا للتخفيف، فصار مقصورًا منصوبًا بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. والمفعول الأول صار نائب فاعل وهو الضمير العائد على تا. وفي الوقف: متعلقان بجعل. قدما على المبتدأ جوازًا مع أن الخبر جملة فعلية. وبساكن: متعلقان بالفعل وصل. وجملة صح: صفة لساكن. وجملة وصل: خبر يكن. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهو حذف جائز لأن فعل الشرط ماض في المعنى، لا ضرورة كما زعم الأزهري. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٩) ت ح: لغير تأنيث.

(١٠) وكذلك تاء الحرف نحو: رُبّت وثُمّت ولعلّت.

(١١) ت: «وتقديره». س ح: و«بتقييد». وفي حاشية ت أن الاحتراز بالاتصال من تاء بنت وأخت لأن التاء فيهما منفصلة عن الساكن تقديرًا.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: يعني: على مذهب الخليل وسيبويه. وأما على مذهب يونس فإن التاء فيهما ليست للتأنيث بل للإلحاق. وتقدم هذا عند البيت ٨٧٥. وانظر الإتحاف ٢:٣٥٣.

(١٣) ط: والأعرف.

هذين إبدالُ التاء هاءً في الوقف. وإنّما جُعل حكم الألف كحكم[1] المُتحرّك لأنّها مُقلبة عن حرف مُتحرّك.

٨٩٢ ـ وقلّ ذا، في جَمعِ تَصحِيحٍ، وما ضاهَى، وغَيرُ ذَينِ بالعَكسِ انتَمَى[2]

أي: وقلّ جعل التاء هاءً في جمع تصحيح المُؤنّث نحو: الهندات، وما ضاهاه ممّا حُمل عليه، نحو: البنات[3] والأخوات وأُولات. فالأعرف في ذلك سلامة التاء. وقد سُمع إبدالها في قول بعضهم:[4] «دَفنُ البَناهْ مِنَ المَكرُماهْ»، وكيفَ الإخوةُ[5] والأخَواهْ؟ قال في «شرح الكافية»:[6] وأشرت بقولي «وما ضاهَى»[7] إلى: هيهات وأولات.[8] فإنّه يوقف عليهما بالتاء كثيرًا وبالهاء قليلًا.[9] انتهى.

تنبيهـان:

الأوّل: نقل بعضهم أنّ الوقف على جمع التصحيح والمُلحق به بالهاء لغة طيئ. وقال في «الإفصاح»:[10] شاذّ لا يُقاس عليه.

---

(١) ط: حكم.

(٢) قل أي: ورد قليلاً في كلام العرب. والإشارة إلى إبدال التاء هاء. والعكس: عكس هذا الإبدال. وهو يقتضي إبدال الهاء تاء. إلا أنه هنا بمعنى: عدم الإبدال. وضاهى: أشبه. والمراد ما ألحق بجمع المؤنث السالم. وانتمى: انتسب، أي: روي عن بعض العرب. وسقط الشطر الثاني من ت. وذا: فاعل. وفي: متعلق بقل. وما: اسم موصول معطوف على جمع. وغير: مبتدأ مضاف خبره جملة انتمى. وبالعكس: متعلقان بحال من فاعل انتمى.

(٣) ط: «كالبنات». وفي حاشية ت أن لام بنات وأخوات هي الواو، والتاء عوض منها. قلت: لعل المراد هو بنت وأخت. والتاء فيهما بدل من الواو لا عوض. انظر الإيضاح ص١٤٨ و١٩٦ والأغفال ص٢٠١ وسر الصناعة ص١٤٩ ـ ١٥٠ و٦٧٥ ـ ٦٧٦ والخصائص ١: ٢٠٠ ـ ٢٠٢ والممتع ص٣٨٥ وشرح الملوكي ص٢٩٩ و٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٩٩٥ وشرح ابن الناظم ص٨٨١ والارتشاف ١: ٤٠٤ وأوضح المسالك ٣: ٢٩١ والأشموني ٤: ٢١٤ والمكودي ص٢٢٠ والهمع ٢: ٢٠٩. وروي على لسان النبي ـ عليه السلام ـ بالتاء وبرواية «موت» بدلاً من «دفن»، لما عزي بابنته رقية. وقيل: إنه موضوع. المعجم الكبير ٣: ١٤٤ والأوسط ١: ٧٦ وحاشية يس ٢: ٣٤٣ والصبان ٤: ٢١٤ والفوائد المنتخبة ٣: ٢٦ وتاريخ الخطيب ٥: ٧٥ ومسند الشهاب ١٥ وابن عساكر ١: ٢١٦ و٨: ٥٠٣ والكامل ٣٠٠ واللآلئ ٢: ٤٣٨ والموضوعات ٣: ١٣٥ وتنزيه الشريعة ٢: ٣٧٢ وكشف الخفاء ١: ٤٠٧ وكنز العمال ١٦: ٤٤٩ وتمييز الطيب ص٧٩ وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٢٢٠. وقيل: إنما قاله تعزية لنفسه، لا كما يقوله الجاهليون.

(٥) ط: «بالإخوة». وحكى قطرب الجملة عن طيئ ووصفها بالشذوذ. سر الصناعة ص٥٦٣ والارتشاف ١: ٤٠٤ والممتع ص٤٠٢ ومجموعة الشافية ١: ١٧٥ و٢: ١٢٥ وحاشية الأزهري على المكودي ص٢٢٠ والتصريح ٢: ٣٤٣ والأشموني ٤: ٢١٤ والهمع ٢: ٢٠٩.

(٦) ص١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

(٧) في النسخ: وما ضاهاه.

(٨) ح: واللات.

(٩) سقطت من ت.

(١٠) ت: الإيضاح.

الثاني: إذا سُمّي بـ «هيهات»، على لغة من أبدل فيه كطلحةَ، تُمنع الصرفَ للتأنيث والعلميّة،[١] وإذا سُمّي بها على لغة من لم يُبدل فهي كعَرَفات، تجري[٢] فيها وجوه جمع المؤنّث السالم إذا سُمّي به.

وقوله «وغيرُ ذَينِ بالعَكسِ» الإشارة[٣] إلى جمع التصحيح ومُضاهيه. يعني: أنّ غيرهما نَقل[٤] فيه سلامة التاء بعكسهما، سواء كان مُفردًا كغُرفَتْ،[٥] أم جمع تكسير[٦] كغِلمَتْ. ومن إقرارها تاءً قول بعضهم: يا أهلَ سُورةِ البَقَرَتْ. فقال مُجيبٌ:[٧] ما أحفظُ منها ولا آيَتْ. وأكثر مَن وقف بالتاء يُسكّنها، ولو كانت مُنوّنة منصوبة. وتقدّم هذا أوّلَ الباب.[٨] وعلى هذه اللغة رُسمت مواضع من القرآن،[٩] وقُرئ بها.[١٠] وهي معروفة.

[زيادة هاء السكت]

٨٩٣ ـ وقِفْ، بِها السَّكتِ، علَى الفِعلِ المُعَلْ بِحَـذفِ آخِـرٍ، كـأعـطِ مَـن سـأَلْ[١١]

من خواصّ[١٢] الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تُزاد بعد شيئين: **أحدهما**: الفعل المُعتلّ[١٣] المحذوف الآخر[١٤] جزمًا نحو: لم يُعطِهْ، أو وقفًا نحو: أعطِهْ.[١٥] **والثاني**: «ما»

(١) ط: تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.
(٢) فيما عدا الأصل: «يجري». وفي حاشية ت عن التواتي أن الوجوه: عدم الصرف، وقيل: الإعراب كقبل التسمية، وقيل: كقبل التسمية مع عدم التنوين.
(٣) فيما عدا الأصل: «إشارة». وزاد قبلها في س: انتمى.
(٤) هذا تفسير باللازم لقول الناظم «انتمى». ت ح ط: يقلّ.
(٥) ط: كمسلمة.
(٦) فيما عدا الأصل: أو جمع تكسير.
(٧) ح: مجيبًا.
(٨) في شرح البيت ٨٨١.
(٩) في حاشية ت أبيات من الرجز تتضمن الكلمات الواردة كذلك. وهي: رحمت وسنّت وشجرت وغيابت وثمرت وأبت وهيهات ونعمت وامرأت ولعنت ومعصيت وكلمت وبقيّت وقُرّت وفِطرت وجَنّت. ولكل منها عدد محدود حررته كتب القراءات والتجويد ورسم المصاحف وعلوم القرآن.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في الوقف لا في غيره. وسقط «وقرئ بها» من ط.
(١١) بها: متعلقان بحال من «الفعل». والباء: للمصاحبة. وعلى: تتعلق بالفعل قف. وبحذف: متعلقان بالمعل. وأراد ما أعل بحذف لامه فقط، أو مع فائه أو مع عينه. وقد مثل بأعط والوقف عليه: أعطِهْ. وحذف همزة «هاء» للتخفيف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. ولو قال «كأعطِهْ، من سأل» بهاء السكت لكان أظهر. وحذفت اللام الثانية من المعلّ للوقف.
(١٢) في النسخ: من عوارض.
(١٣) ح ط: المعل.
(١٤) ح: الأخير.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني أن «أعطه» فعل أمر مبني على حذف الآخر. ومعنى «وقفًا» على هذا أي: بناء، مقابلاً بـ «جزمًا».

الاستفهاميّة إذا جُرّت بحرف نحو: عَلامَهْ؟ أو باسم نحو: اقتضاءَ مَهْ؟[١] ولحاقها لكلّ[٢] من هذين النوعين واجب وجائز.

أمّا الفعل المحذوف الآخر فقد نبّه عليه بقوله:[٣]

٨٩٤ ـ ولَيسَ حَتمًا في سِوَى ما كَعِ، أو كَيَعِ، مَجزُومًا، فراعِ ما رَعَوا

يعني: أنّ الوقف بهاء السكت، على الفعل المُعتلّ[٤] بحذف الآخر، ليس واجبًا في غير ما بقي على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد. فالأوّل نحو: عِهْ، أمر من: وَعَى يَعِي، ونحو: رَهْ، أمر من: رأى يرى. والثاني نحو: لم يَعِهْ ولم يَرَهْ، لأنّ حرف المضارعة زائد. فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد.[٥]

فإن قلتَ: مُقتضى تمثيله أنّ ذلك إنّما يجب في المحذوف الفاء نحو: عِ ويَعِ. قلتُ: محذوف العين كمحذوف الفاء في ذلك، لأنّ العلّة واحدة. وإنّما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي[٦] على حرف واحد، أو حرفين أحدهما زائد كما سبق.

فإن قلتَ: فهل تجب زيادة الهاء في قولهم: تَقَى يَتَقِي، في معنى: اتَّقَى يتَّقِي، لأنّ «تقَى» محذوف الفاء، لأنّ أصله: اوْتَقَى يَوْتَقِي؟ قلتُ: ظاهر «التسهيل»[٧] الوجوب، لأنّه جَعَلَ الضابط أن تُحذف فاؤه أو عينه، و«تَقَى»[٨] محذوف الفاء. وظاهر قوله في «شرح الكافية»:[٩]

---

(١) أصل الجملة: اقتضاءَ مَ اقتضى؟ فلما حذف الفعل وقف على «مه» بهاء السكت. والاستفهام عن صفة الاقتضاء أي: أيَّ اقتضاء اقتضى؟ وهو استفهام لمن قال مثلاً: اقتضى حضورك الإكرام اقتضاء اللزوم. انظر التوضيح ٢: ٣٤٥ وحاشية الأزهري على المكودي ص٢٢١.

(٢) في النسخ: وإلحاقها بكل.

(٣) حتمًا أي: واجبًا، خبر ليس. وراع أي: لاحظ والزم. ورعوا أي: لاحظ العرب والتزموا. واسم «ليس» يعود على الوقوف بالهاء. وما: اسم موصول مضاف إليه. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. الجملة صلة ما. وع: فعل أمر من وعى، في محل جر على الحكاية. ومجزومًا: حال من يع. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: معطوفة على الكاف في محل رفع، ومضافة إلى «يع» على الحكاية. وراع: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. وما: اسم موصول مفعول به. ولو قال:

نَحوِ كَعِهْ أو كَيَعِهْ، جَزمًا، فرَعْيَ مَوقِعِهْ

لكان أظهر.

(٤) ت ح ط: المعل.

(٥) ردّ الوجوب ابن هشام بإجماع المسلمين على وجوب الوقوف بترك الهاء على نحو «ولم أكُ»، «ومن تقِ» ـ أوضح المسالك ٣: ٢٩٢ ـ وأقر الوجوب في شرح القطر. انظر التصريح ٢: ٣٤٤ والصبان ٤: ٢١٥ وقول أبي حيان بعد.

(٦) ت س: ما يبقى.

(٧) ص٣٣٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٥٣.

(٨) ط: ويتقي.

(٩) ص١٩٩٩.

«ويجب إلحاق هذه الهاء في الوقف، على ما كان من الأفعال على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد» أنّ[(١)] زيادة الهاء لا تجب في نحو: لا يَتَقِ،[(٢)] لأنّه على ثلاثة أحرف. ولكنّ الأمر[(٣)] يندرج في كلامه لأنّه على حرفين أحدهما زائد.

قال الشيخ أبو حيّان:[(٤)] لم نجد لأحد من النحويّين[(٥)] نصًّا على الوقف على هذه الكلمة. والذي يقتضيه النظر عندي أن يكون الوقف بالهاء اختيارًا لا وجوبًا، لأنّه وإن حُذفت فاؤه فإنّ تاء «الافتعال» لازمة للفعل، وهذا الحذف عارض شاذّ ليس بمُطّرد. فلا يُلتفت إليه.

٨٩٥ ـ و«ما»، في الاستِفهام، إن جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُـهـا، وأَولِهـا الـهـا، إن تَـقِـفْ[(٦)]

احترز بالاستفهاميّة من[(٧)] الموصولة والشرطيّة نحو: مررتُ بما مررتَ به، وبما تفرحْ أفرحْ. فإنّهما لا يُحذف[(٨)] ألفهما. وزعم المُبرّد أنّ حذف ألف «ما» الموصولة بـ «شئتَ»[(٩)] لغةٌ، ونقله أبو زيد أيضًا. قال أبو الحسن في «الأوسط»: وزعم أبو زيد أنّ كثيرًا من العرب يقولون: سلْ عمَّ شئتَ. كأنّهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه.[(١٠)] وشمل قوله: «إن جُرّت» أن تُجرّ بالحرف نحو:[(١١)] ﴿عَمَّ يَتَساءَلُونَ﴾؟ أو بالاسم[(١٢)] نحو: قِراءةَ مَ تقرأُ؟

وقوله «حُذِفْ * أَلِفُها» يعني: وجوبًا.[(١٣)] وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطيّة.[(١٤)] وكانت أَولى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشرطية فإنّها مُتعلّقة بما بعدها،

---

(١) ط: لأن.

(٢) ت ح: لا يتّقِ.

(٣) فوقها في ت: نحو: تَقِ.

(٤) الارتشاف ١:٤٠٥.

(٥) سقط «لأحد من النحويين» من النسخ. وقد ذكر السيرافي أن من العرب من لا يلحق الهاء بمثل هذا. الكتاب ٢:٢٧٨.

(٦) أولها: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة أي: أتبعها. يتعدى إلى مفعولين، أولهما هو «ها» والثاني هو «الهاء»، وحذفت همزته للتخفيف. وما: مبتدأ على الحكاية. وفي الاستفهام: متعلقان بحال من ما، لا بفعل «أعني» كما زعم المكودي، ولا بصفة كما زعم الأزهري. وخبر «ما» هو الجملة الشرطية الأولى. وألف: نائب فاعل «حذف» المبني على الفتح، وسكن للقافية. وحذف جواب «إن» الثانية لدلالة ما قبله عليه. وحذفه هنا ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وسقط الشطر الثاني من ت و ط.

(٧) ط: «عن». وأغفل المصدرية لأنها من الموصولة.

(٨) فيما عدا الأصل: لا تحذف.

(٩) منه قول سراقة بن مالك للنبي، عليه السلام: «مُرْني بمَ شئتَ». شواهد التوضيح ص١٩١ ت ح: «ثبت». ط: «ليست». وانظر الأشموني ٤:٢١٧ والتصريح ٢:٣٤٥.

(١٠) أي: التركيب المذكور.

(١١) الآية ١ من سورة النبأ.

(١٢) ت: باسم.

(١٣) قيل: إن حذف الألف من المجرورة بالاسم جائز لا واجب. وقيل: إذا دخل عليها الجار تحذف ألفها كثيرًا، وتذكر قليلًا. شرح قواعد الإعراب ص٤٧٢ ـ ٤٧٣ والصبان ٤:٢١٦ والتوضيح ٢:٣٤٥ والارتشاف ١:٥٤٤.

(١٤) هذا هو المشهور. والمعروف أن حذف الألف كان عند العرب قبل تدوين اللغة، أي: عندما كانت ملفوظة لا مكتوبة. =

بخلاف الموصولة فإنّها والصلة[(١)] اسم واحد.

وقوله «وأولِها الها، إن تَقِفْ» بمعنى: جوازًا إن جُرّت بحرف نحو: عَمَّهْ؟ ووجوبًا إن جُرّت باسم نحو: اقتضاءَ مَهْ؟[(٢)] ولهذا قال:[(٣)]

٨٩٦ ـ ولَيسَ حَتمًا، في سِوَى ما انخَفَضا   باسِمٍ، كقَولِكَ: اقتِضاءَ مَ اقتَضَى؟

أي: وليس إيلاؤها الهاءَ واجبًا في سوى المجرورة بالاسم. وقد مثّله. وعلّة ذلك أنّ الجارّ الحرفيّ كالجُزء لاتّصاله بها لفظًا وخطًّا،[(٤)] بخلاف الاسم. فوجب إلحاق الهاء المجرورة[(٥)] بالاسم، لبقائها على حرف واحد.

فإن قلتَ: قد عُلم أنّ اتصالها بالمجرورة بالحرف ليس هو[(٦)] بواجب. فهل هو راجح أو مرجوح؟ قلتُ: نقل النحويّون أنّه راجح. قالوا: هو[(٧)] الأفصح والأكثر. وإنّما وقف أكثر القُرّاء بغير هاء اتّباعًا للرسم.

تنبيهات:

الأوّل: فُهم من قوله «إن جُرّت» أنّ المرفوعة والمنصوبة لا تُحذف[(٨)] ألفهما، في غير ضرورة، كقوله:[(٩)]

= والنبر في لفظ الاستفهام كاف للتفرقة. وعندي أن هذا النبر هو سبب الحذف، لكثرة الاستعمال وإرادة التخفيف من طول الكلام. انظر شرح قواعد الإعراب ص٤٧١. ولهذا روي عن بعض كنانة أنهم يقولون: مَعِندك؟ ومَصَنعتَ؟ وروي عن العرب أنهم يقولون: مَهْ يا زيد؟ أي: ما الخبر يا زيد؟ شرح شواهد التوضيح ص٢١٥ و٢٤٥ والارتشاف ١:٥٤٤ والاقتصد اللغوي في صياغة المفرد ص٥٩ ـ ٧٤. وزعم ابن السِّيد أن سبب الحذف في الجر هو إرادة مشاكلة اللفظ للمعنى. فلما جعلوها مستقلة بدون صلة حذفوا الألف. نتائج الفكر ص١٩٦ ـ ١٩٧.

(١) س ح: فإنها مع الصلة.

(٢) زاد في النسخ: «اقتضى». وفي الغرة ٣:٢٧٨ تقول: مثلُ ما أنت؟ وأجاز الأخفش: عندما أنت؟ ولم يجز: فوق ما أنت؟ لأن «عند» لا يقوم بنفسه. الارتشاف ١:٥٤٤.

(٣) سقط «ولهذا قال» من س. واسم «ليس» ضمير يعود على مصدر «أولها»، أي: إيلاؤها الهاء. وفي: تتعلق بالمصدر «حتمًا» الذي بمعنى اسم الفاعل. وما: اسم موصول مضاف إليه. والباء: تتعلق بانخفض، والكاف: بخر لمحذوف. وقوله «اقتضاء مَ» يوقف عليه بالهاء: اقتضاء مَهْ؟ وانظر تعليقنا عليه في شرح البيت ٨٩٣. وسقط أكثر الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) زعم الصبان أن هذا غالب فلا يرد نحو: حتام وإلام وعلام؟ قلت: بل هو عام، وهذه الأمثلة وصلت خطًّا أيضًا. ولولا ذلك لرسم الألفات كالياء. وفي حاشية ت عن التواتي: لأن الحرف لا يكتب وحده ولا يلفظُ به دون غيره، لأن مدلوله في غيره، بخلاف الاسم. تقول: اقتضَيت اقتضاء، بحذف «ما» الاستفهامية، لأن الاسم يستقل بالمفهومية.

(٥) ت ح ط: للمجرورة.

(٦) سقطت مما عدا الأصل.

(٧) الكتاب ٢:٢٨٠. وفي النسخ: وهذا.

(٨) س: لا يحذف.

(٩) ح: «كقولك». الارتشاف ١:٥٤٤ والعيني ٤:٥٥٤ والهمع ٢:٢١٧ والدرر ٢:٢٣٩ والأشموني ٤:٢١٦. والناعي: من يأتي بخبر الميت. والندب: تعداد المحاسن والمكارم للميت. والندى: الفضل والسخاء. وفيما عدا الأصل: =

ألا مَ يَقُولُ النَّاعِيانُ، ألا مَهْ؟ ألا فانْدُبا أهلَ النَّدَى، والكَرامَهْ

الثاني: أهمل المُصنّف من شروط حذف ألفها ألّا تُركّب مع «ذا». فإن رُكّبت معه[1] لم تُحذف الألف نحو: على ماذا تلومُني؟[2] وقد أشار إليه في «التسهيل».

الثالث: قد ثبتتْ[3] ألف «ما» الاستفهاميّة المجرورة غير المركّبة، في الضرورة، كقول الشاعر:[4]

علَى ما، قامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ، تَمَرَّغَ في رَمادِ؟

وحكاه الزمخشريّ في «كشافه»[5] لغةً. وحمل عليه قوم من المُفسّرين قوله تعالى:[6] ﴿يا لَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ: بِما غَفَرَ لِي رَبِّي﴾. قالوا: معناه: بأيّ شيء غفر لي ربّي؟ قال ابن هشام:[7] وهذا قول مرغوب عنه، لأنّ النحويّين على خلافه.[8]

الرابع: قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورةً بحرف، كقوله:[9]

يا أَسَدِيًّا، لِمْ أَكَلْتَهُ، لِمَهْ *

٨٩٨ ـ ووَصلُها، بِغَيرِ تَحريكِ بِنا أُدِيمَ، شَذَّ، في المُدامِ استُحسِنا[10]

= «تقول الناعيات». وم يقول أي: أيَّ كلام يقولان؟ وجعل الحذف ضرورة أي: مما يجوز في الشعر، وإن كان الشاعر هنا له إثبات الألف في الأولى. أما الثانية فمذهب الزمخشري أن الهاء بدل من الألف.

(١) ح: «مع ماذا». س: معها.

(٢) ت: «تلوموني». ط: تلومونني.

(٣) س ح: ثبت.

(٤) حسان بن ثابت. ديوانه ص٧٩ ومعاني القرآن ٢:٢٩٢ والضرائر ص٨٠ والارتشاف ٣:٢٩٢ وشرح شواهد الشافية ص٢٤٤ والخزانة ٢:٥٣٧ والعيني ٤:٥٥٤ والأشموني ٤:٢١٦. ويروى: «في دمان» و«في رمال» و«في تراب». والدمان: الرماد.

(٥) الكشاف ٣:٣٢٠.

(٦) الآيتان ٢٦ و٢٧ من سورة يس. وقرأ بعضهم: «عَمَّا يَتَساءلُونَ»؟ الصبان ٤:٢١٦.

(٧) وقد سبقه الكسائي إلى مثل هذا. شرح قواعد الإعراب ص٤٧٢ والمغني ص٣٣١.

(٨) في حاشية ت عن ابن غازي ٢:٣٥٤ عن المغني ص٣٣١: «ولا يجوز حمل... وإن غفرت». وتحتها طرة مضمونها: لا يبعد أن تكون «ما» موصولة ويكون المراد: الموجب للغفران، أي: الذي أوجب الغفران. يؤيده ما ورد قبله في الآيات ٢٠ ـ ٢٥. ويجوز كونها مصدرية أي: يا ليت قومي يعلمون بالغفران.

(٩) سالم بن دارة يخاطب فقعسيًّا أكل كلبًا. وبعده:

لَو خافَكَ، اللهُ، عَلَيهِ حَرَّمَهْ

الحيوان ١:٢٦٧ و٢:١٥٩ و٤:٤١ وشرح الشافية الكافية ص١٩٩٩ والعيني ٤:٥٥٥ والأشموني ٤:٢١٧. وكاف الخطاب للفظ الجلالة. وحذف حرف النداء قبل لفظ الجلالة. وجاز كون الفاعل ومعمول الفعل ضميرين للغائب لتقدم الجار والمجرور أي: حرمه على نفسه. انظر المفصل في تفسير القرآن العظيم ص٨٦٦ و١٢٢٨.

(١٠) ورد في ط بدلاً منه:

٨٩٧ ـ ووَصلَ ذِي الهاءِ أجِزْ، بِكُلِّ ما حُرِّكَ تَحرِيكَ بِناءٍ، لَزِما =

اعلم أنّ هاء السكت لا تتّصل بحركة إعراب ولا شبيهةٍ بها. فلذلك لا تلحق اسمَ «لا»، ولا المُنادى المضمومَ، ولا ما بُني لقطعه عن الإضافة كقبلُ وبعدُ، ولا العددَ المركّب نحو: خمسةَ عشرَ، لأنّ حركة[1] هذه الأشياء مُشابهة لحركة[2] الإعراب في أنّها عارضة. ألا ترى أنّها حدثت[3] لوجود أسباب،[4] وأنّها تنتفي عند عدمها؟ فبذلك[5] شابهت حركةَ الإعراب.

وأمّا الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركة هذه الأشياء، وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال: **الأوّل**: المنع مُطلقًا، وهو مذهب سيبويه[6] والجُمهور، واختيار المُصنّف. **والثاني**: الجواز مُطلقًا لأنّها لازمة. **والثالث**: أنّها تلحقه إذا لم يُخف لَبس نحو: قعدَهْ، لا إذا خيف لَبس[7] نحو: ضربَهْ. والصحيح الأوّل، لأنّ حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب، لأنّ الماضي إنما بُني على حركة لشبهه بالمضارع المُعربِ في وجوه مذكورة في موضعها.[8] وشذّ اتّصال الهاء بـ «علُ» في قوله:[9]

يــــا رُبَّ يَــــومٍ، لِيَ، لا أُظَـــلَّلُهْ   أُرمَضُ، مِن تَحتُ، وأُضحَى مِن عَلُهْ

= وهو من أبيات الألفية مقدماً والكافية الشافية ص١٩٩٧. انظر شرح ابن الناظم ص٨١٢ وحاشية الخضري ٢:١٧٨ والصبان ٤:٢١٧ والمكودي ص٢٢١ وإعراب الألفية ص١٣٨. وذي: اسم إشارة. ولزم: ثبت ولم يتغير. والضمير في «وصلها» هو لهاء السكت. وبنا: بناء، حذفت همزته للتخفيف. وأديم: أبقي ولم يغير. والمدام: اسم مفعول من مصدره. وهو المثبت لا يغير. واستحسن: عدّ حسنًا. ووصلَ: مفعول به مقدم للفعل «أجز»، مضاف إلى اسم الإشارة. وبكل: متعلقان بوصل لا بأجز كما وهم الأزهري. وما: نكرة موصوفة مضاف إليه. وجملة حرك: صفة لها. وتحريك: مفعول مطلق. وجملة لزم: صفة لبناء. ووصلها: مبتدأ خبره جملة شذ. وبغير: متعلقان بوصل. وجملة أديم: صفة بنا. وجملة استحسن: خبر ثان لوصل. وزعم الشاطبي أنها معطوفة على جملة شذ، بحرف عطف محذوف. وفي المدام: متعلقان بحال من نائب فاعل استحسن. والبيت الثاني تفصيل لإجمال الأول. والمراد: يجوز وصل هاء السكت بكل مبني بناء لازمًا. فوصلها شاذ بالمبني بناء غير لازم، مستحسن بالمبني بناء لازمًا. وكأن المرادي لا يرى البيت الأول من الألفية، بدليل ما يرد في ختام شرح البيت الثاني.

(١) ح ط: حركات.

(٢) ت ح: «بحركات». س: لحركات.

(٣) في النسخ: وجدت.

(٤) ط: الأسباب.

(٥) ت ح: فلذلك.

(٦) الكتاب ٢:٢٨.

(٧) سقطت من ت و س.

(٨) في شرح البيت ١٩.

(٩) لأبي ثروان. شرح العمدة ص١٩٣ والعيني ٤:٥٤٥ وشرح الكافية الشافية ص٢٠٠٠ والأشموني ٢:٢٧١ و٤:٢١٨. وأظلله: ينالني فيه ظل. حذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الضمير. وأرمض: تحرقني الرمضاء. ومن تحت أي: من تحتي. وأضحى: أعرض لحر الشمس. ومن عل أي: مما علا من جسمي القدمَ. يريد: من أعلاي. وقيل: أصله «علو» والهاء بدل من الواو، أو عل: مضاف مبني على الضم، والهاء: ضمير متصل.

ووجه شُذوذه أنّ حركة «عل»[1] حركةٌ بناء عارضةٌ، لقطعه عن الإضافة. فهي كقبلُ وبعدُ. وإلى هذا أشار بقوله:

وَوَصلُها، بِغَيرِ تَحريكِ بِنا أُديمَ، شَذّ

فحركة «علُ» غير حركة بناءٍ مُدام، بل حركة بناءٍ غير مُدام. وقوله «في المُدام استُحسِنا» يعني: أنّ وصل هاء السكت بحركة البناء المُدام، أي: المُلتزم، جائز مُستحسن، كفتحة: هُوَ وهِيَ. فيقال في الوقف عليهما:[2] هُوَهْ، وهِيَهْ. وقد قُرئ بذلك.

فإن قلتَ: هذا البيت[3] مُعترَض من وجهين: أحدهما: أنّ قوله «ووصلُها بغيرِ تحريكِ بنا * أُديمَ[4]» يقتضي أنّ وصلها بحركة الإعراب قد شذّ أيضًا، لأنّ قوله «غير تحريك بنا أديم» يشمل نوعين:[5] أحدهما تحريك البناء غير المُدام. والثاني تحريك إعراب. **والوجه الآخر**: أنّ قوله «في المُدام استُحسِنا» يقتضي مُوافقة من أجاز اتّصالها بحركة الماضي، لأنّها من التحريك المُدام. قلتُ: أمّا الأوّل فليس بلازم.[6] وأمّا الثاني[7] فظاهر اللزوم، وقد استثناه في «الكافية» فقال:[8]

وَوَصلَ ذِي الهاءِ اجِزْ بِكُلّ ما حُرّكَ تَحرِيكَ بِناءٍ، لَزِما
ما لَم يَكُ المَبنيُّ فِعلًا ماضِيا[9]

[إعطاء الوصل حكم الوقف]

٨٩٩ ـ ورُبَّما أُعطِيَ لَفظُ الوَصلِ ما لِلوَقفِ نَثرًا، وفَشا مُنتَظِما[10]

---

(١) فيما عدا الأصل: حركته.
(٢) ط: عليها.
(٣) أي البيت ٨٩٨.
(٤) سقطت من س.
(٥) في النسخ: لأن الإعراب غير تحريك بناء مدام فشمل نوعين.
(٦) في حاشية ت عن التواتي: ويحتمل أن يكون أراده، لأن ذلك ورد في قولهم: أعطني أبيضّهْ. الصبان ٤:٢١٨.
(٧) أي: الوجه الآخر.
(٨) شرح الكافية الشافية ص١٩٩٧ ـ ١٩٩٨. فالمبني على السكون يوقف عليه كما هو. نحو: هل وكم ومن. ويجوز حذف الألف مع زيادة الهاء في نحو: هذَه هُنه وأنَه. والمحرك بناء لازمًا تجوز فيه الهاء، نحو: أنته وهُنّه وهيه وهوه، وكتابيه ورأيتكه، وثُمّه ورُبّه وليته، ولا تجهلنّه ومعلمانِه ومعلمونَه. وقد يضاف بعد الضمير المتصل للمخاطب والمخاطبة حرف مد، نحو: رأيتكاه رأيتكيه. وقد تقلب ياء المتكلم ألفًا في الاستغاثة والندبة، أو يزاد بعدها هاء السكت: يا ربّا ويا ربّاه، ووالدا ووالداه.
(٩) ط: ما لم يكن ذلك فعلاً ماضيًا.
(١٠) ربما: للتقليل. وأعطي أي: أنيل. ولفظ الوصل أي: اللفظ في الوصل. وما للوقف أي: اللفظ في الوقف. والنثر: المنثور. وفشا: كثر. وشاع. والمنتظم: المنظوم وهو الشعر. وما: مفعول ثان لأعطي. ومفعوله الأول صار نائب فاعله: لفظ. وللوقف: متعلقان بفعل صلة «ما» المحذوف. ونثرًا: منصوب بنزع الخافض لا حال. وفاعل فشا: ضمير يعود على مصدر أعطي، أي: الإعطاء. ومنتظمًا: منصوب بنزع الخافض: في منتظم، أي: في نظم. وليس حالاً كما ذهب بعض المعربين. وجملة فشا: استئنافية، لا معطوفة كما زعم المعربون، لئلا ينسحب التقليل بـ «ربما» إليها. والمراد بحكم الوقف هنا السكون والقلب والإبدال والروم والإشمام والتضعيف والنقل وهاء السكت.

مثالُ إعطاء الوصل حكمَ الوقف نثرًا قراءةُ غير حمزة والكسائيّ:[(١)] ﴿لَم يَتَسَنَّهْ وانظُرْ﴾، ﴿فبِهُداهُمُ اقتَدِهْ قُلْ﴾.[(٢)] ومنه قول بعض طيّئ:[(٣)] هذه حُبلَوْ يا فتى. لأنّه يُبدِل[(٤)] هذه الألفَ واوًا في الوقف، فأجرى الوصل مُجراه. ومثال ذلك في النظم قول الراجز:[(٥)]

* مِـثْـلَ الـحَـرِيـقِ، وافَـقَ الـقَـصَـبّـا *

فشدّد اللام،[(٦)] مع وصلها بحرف الإطلاق. ومثله في الشعر كثير، ومنه قوله:[(٧)]

* أتَـوا نـارِي فـقُـلـتُ: مَـنُـونَ أنـتُـم *

وقد[(٨)] تقدّم في «الحكاية».

---

(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. ولم يتسنّ أي: لم يتغير. والفعل مجزوم بحذف حرف العلة. وسقط «وانظر» من النسخ ثم الحق بحاشية ت. وإثباته ضروري لتحقق الوصل.

(٢) الآية ٩٠ من سورة الأنعام. واقتد: فعل أمر مبني على حذف الياء. وفي النسخ: «وبهداهم». وسقط منها «قل». وإثباته لازم لتحقق الوصل. وزاد في ط: لا أسألكم.

(٣) الإتحاف ٢: ٣٥٥. وقد تلحق ربيعة ومضر سينًا أو شينًا الضميرَ المتصل للمخاطبة. رأيتكِسْ ورأيتكِشْ. وهما الكسكسة والكشكشة. وبعض العرب يفعل ذلك في الوصل.

(٤) في النسخ: وإنما تبدل.

(٥) رؤبة. ديوانه ص١٦٩ وشرح الكافية الشافية ص٢٠٠١ والعيني ٤: ٥٤٩ وشرح شواهد الشافية ص١٣٩ والأشموني ٤: ٢١٩. يصف قحطًا. ووافق: صادف. والقصب: نبات ساقه أنابيب وكعوب.

(٦) ط: الباء.

(٧) مضى في شرح البيت ٧٥٦. وسقط «قوله» من ط.

(٨) سقطت من س و ط. وفي حاشية ت إشارة إلى البيت ٧٥٦.

الإمالـة

إمالة[١] الألف: أن يُنحَى بها نحو الياء. ومن لازم ذلك أن يُنحَى بالفتحة قبلَها نحو الكسرة. والنظر في فائدتها وحكمها ومحلّها وأصحابها وأسبابها:[٢]

أمّا فائدتها فاعلم أنّ الغرض الأصليّ من الإمالة هو التناسب.[٣] وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره،[٤] كما[٥] سيأتي ذكره. وأمّا حكمها فإنّها وجهٌ جائز ولغةٌ لبعض العرب. وسببها مُجوِّز لها لا مُوجِب. فلذلك يجوز[٦] فتح كلّ مُمال. وأمّا محلّها فالأسماء المُتمكّنة والأفعال.[٧] هذا هو الغالب، ويأتي التنبيه على ما أُميل من غير ذلك. وأمّا أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامّة أهل نجد. وأمّا الحجازيّون فلغتهم الفتح، إلّا في مواضع قليلة.

[أسباب الإمالة]

وأمّا أسبابها فقسمان: لفظيّ ومعنويّ. فاللفظيّ: الياء والكسرة. والمعنويّ: الدلالة على ياء أو كسرة.[٨] وجُملة أسباب إمالة الألف، على ما ذكر[٩] المُصنّف، ستّة أسباب: **الأوّل**: انقلابها

---

(١) الإمالة في اللغة: إزالة الشيء عن جهته وتقريبه من ضده. وهي في الاصطلاح تكون في اللفظ دون الرسم، ويقال لها: الترخيم. وزعم بعض النحاة أنها تسمى الإضجاع والبطح والكسر. والحق أن هذه درجات لها أضعفها الأول ثم الثاني ثم الثالث. وتسمى هذه الدرجات أيضًا: التفخيف والتلطيف وبين بين. وقد تخصص فتكون باسم الترقيق في الألف والفتحة قبلها، وباسم بين بين في الفتحة قبل الهاء أو الراء. وقد بالغَتِ العامية في الإمالة، فجعلت الألف ياء، نحو: آني مع الكُتيبه، أي: أنا مع الكتابة. ونحن رمزنا للإمالة بكسرة تحت الحرف المفتوح، أو ما يسبق الألف، فيما يلي من الأمثلة والشواهد. والفراء يرى أن الإمالة تكون للفتحة فتتبعها الألف إن وجدت بعدها. رسالة الملائكة ص١٩٠.

(٢) في النسخ: وأسبابها وأصحابها.

(٣) في حاشية ت عن التواتي أن التناسب يكون بين الفتحة والألف وبين الكسرة في جميع ما سيذكره. قلت: أغفل الياء وهي بعض ما يكون في التناسب. والمراد بالتناسب صيرورة الألفاظ من نمط واحد.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن الأصلَ كألف فتى قلبت عن ياء، وغيرَه كألف التأنيث تقلب ياء في التثنية.

(٥) في النسخ: مما.

(٦) هذا الجواز نظري. أما في الواقع فقد يجب إجراء الإمالة، ولا سيما في فواصل الآيات وقوافي الشعر والسجع، إذا أميل ما قبل أو بعد من مناظر لها.

(٧) قيل: أصل الإمالة في الفعل لكثرة تصرفه، ثم حمل عليه الاسم. رسالة الملائكة ص١٨٧ ـ ١٨٨.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: فالأول كالفتى. والثاني كـ «خاف»، لأن أصله «خَوِفَ» بكسر الواو، ثم حذفت الكسرة وقلبت الواو ألفًا. فإذا أميل أشعر بالكسرة.

(٩) س ط: «على ما ذكره». والناظم لم يذكر هنا الياء بعد ألف، وهو الشطر الثاني من السبب الرابع.

عن الياء. **والثاني**: مآلها[١] إلى الياء. **والثالث**: كونها بدلَ عينٍ[٢] ما يقال فيه: «فِلْتُ».[٣] **والرابع**: ياء قبلها، أو بعدها. **والخامس**: كسرة قبلها، أو بعدها. **والسادس**: التناسب.[٤]

تنبيـه: هذه الأسباب كلّها راجعة إلى الياء والكسرة. واختُلف في أيّهما أقوى، فذهب الأكثرون إلى أنّ الكسرة أقوى من الياء وأدعى للإمالة. وهو ظاهر كلام سيبويه، لأنّه[٥] قال في الياء:[٦] «لأنّها بمنزلة الكسرة»، فجعل الكسرة أصلًا. وذهب ابن السرّاج إلى أنّ الياء أقوى من الكسرة. والأوّل أظهر[٧] لوجهين: أحدهما أنّ اللسان يتسفل بها أكثر من تسفّله بالياء. والثاني أنّ سيبويه ذكر أنّ أهل الحجاز يُميلون الألف للكسرة،[٨] وذكر في الياء[٩] أنّ أهل الحجاز وكثيرًا من العرب لا يُميلون.[١٠] فدلّ هذا من جهة[١١] النقل على أنّ الكسرة أقوى.

واعلم أنّ عبارات المُصنّفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس في ذلك بينهم[١٢] كبير اختلاف. والغرض هنا شرح كلام الناظم.

**٩٠٠ ـ الألِفَ المُبدَلَ مِن يَا، في طَرَفْ	أمِــلْ،[١٣]**

هذا هو السبب الأول. وهو أن تكون[١٤] الألف بدلًا من ياء، وهي طرف كلمة. وسواء في ذلك الاسمُ نحو: مَرمًى، والفعلُ نحو: رَمَى. وشمل قوله «من يَا» المُبدلَ من ياء أصليّة كالمثالين، والمُبدلَ من ياء مُنقلبة عن الواو نحو: مَلهًى وأعطَى.[١٥] واحترز بقوله «في طَرَف» من الكائنة عينًا وسيأتي حكمها.

---

(١) المآل: الصيرورة، أي: الانقلاب.	(٢) س: تدل على عين.

(٣) نحو: نِمتُ وهِبتُ. فألف نام وهاب مقلوبة عن عين الفعل. وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كسرت فاؤه.

(٤) وسبب سابع، هو تشبيه الألف بما أصله ياء. نحو إمالة ألف: غزا والمِكا. رسالة الملائكة ص١٨٩. ولعله راجع إلى الثاني. الارتشاف ١: ٢٤٣.

(٥) ط: «فإنه». وانظر الارتشاف ١: ٢٤١ ـ ٢٤٢.	(٦) الكتاب ٢: ٢٦١.

(٧) أيًّا كان الأظهر فالإمالة تقوى إذا قربت الألف من الكسرة أو الياء، أو إذا كثرت الكسرات مع الياء. والمتقدم من الكسرة أو الياء أدعى للإمالة من المتأخر. فهي قوية في نحو: إيلانٍ وديباجي وكتابي وبيّاع. والياء الساكنة أقوى أثرًا من المتحركة. نحو: شيبان وحيَوان. انظر شرح البيت ٩٠٣ والارتشاف ١: ٢٣٨.

(٨) أي: لأجل الكسرة. وسقط «الألف» من س و ح. وقد ذكر سيبويه ذلك في نحو: خاف وهاب. الكتاب ٢: ٢٦١.

(٩) س: يميلون الكسرة وذكر.

(١٠) زاد فيما عدا الأصل: «للياء». وهو إقحام. وذكر سيبويه هذا في نحو: كيّال بيّاع. الكتاب ٢: ٢٦١.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٥٦. في النسخ: من وجه.

(١٢) فيما عدا الأصل: وليس بينهم في ذلك.

(١٣) حذف همزة «ياء» للتخفيف، فصارت كالاسم المقصور مجرورة بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. والطرف: آخر الكلمة. والألف: مفعول به مقدم للفعل أمل. ومن يا: متعلقان بالمبدل. وفي طرف: متعلقان بصفة ليًا.

(١٤) ط: أن يكون.

(١٥) في حاشية ت أن ملهى من اللهو نقلته الزيادة إلى بنات الياء فكان «ملهيٌ» ثم: ملهى، وأن «أعطى» كذلك نقل من الواو إلى الياء «أعطيَ» ثم: أعطى.

كَذا الواقِعُ، مِنهُ، اليا خَلَفْ[١]

٩٠١ ـ دُونَ مَـزِيـدٍ، أو شُـذُوذٍ[٢]

هذا هو السبب الثاني. وهو أن تكون الألف صائرة إلى الياء، دون زيادة ولا شذوذ. وذلك نحو: مِعزَى وحُبلَى، وكلّ ما آخره ألف تأنيث[٣] مقصورة. فإنّها تُمال لأنّها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع،[٤] فأشبهَتِ الألفَ المنقلبة عن الياء. واحترز بقوله «دُونَ شُذوذٍ»[٥] من قلب الألف ياءً، في الإضافة إلى ياء المتكلم، في لغة هُذيل ـ فإنّهم يقولون في نحو «عصًا» و«قفًا»: عَصَيَّ وقَفَيَّ ـ ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيّئٍ نحو: عَصَيْ.[٦] فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك. واحترز بقوله «ومزيد»[٧] من رُجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم في التصغير:[٨] قُفَيٌّ، وفي التكسير:[٩] قُفِيٌّ.[١٠] فلا يُمال[١١] «قَفًا» لذلك.

تنبيهـات:

الأوّل: هذا السبب الثاني هو أيضًا في الألف الواقع طرفًا كالأوّل.[١٢]

الثاني: قد عُلم ممّا ذكر أنّ نحو «قفًا» و«عصًا» من الاسم الثلاثيّ لا يُمال، لأنّ ألفه عن واو ولا تؤول[١٣] إلى الياء إلّا في شذوذ أو بزيادة. وقد سُمعت إمالة «العَشِا» مصدر الأعشى، وهو

---

(١) كذا أي: مثل ذلك الحكم وهو الإمالة. والواقع أي: الصائر، اسم فاعل من الفعل الناقص. وهو صفة لمحذوف، مبتدأ مؤخر خبره الكاف. ومنه: متعلقان بخلف، فصل بينهما بأجنبي هو اليا، وحذفت همزته للتخفيف. وهو اسم الواقع وخلف: خبره منصوب وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. والضمير في «منه» للموصوف المحذوف، أي: الألف الواقع الياء خلفًا منه حكمه كذلك.

(٢) دون: ظرف متعلق بحال من الضمير المستتر في خلف. والمزيد: الزيادة. وليس منها الزيادة على تقدير الانفصال كعلامة التثنية. وسيرد في الشرح ما يخالف هذه الرواية.

(٣) في النسخ: ألف التأنيث.

(٤) ح: وفي الجمع.

(٥) كذا. وهو يعني أن الرواية: «دون شذوذ أو مزيد». وهذا خلاف ما مضى. وقد تنبه الأشموني إلى هذا الخلاف، فقدم بعض الشرح وأخر بعضًا حتى وفق بين النظم وشرحه. وظن ابن غازي أن عبارة المرادي تعني قلب بني هذيل ألف «عصا» في الوقف، بلا إضافة. الإتحاف ٢: ٣٥٦ ـ ٣٥٧. وتعقب الشاطبي جعل لغة هذيل شاذة عند المرادي والناظم، لأنها لغة مشهورة. شرح الكافية الشافية ص١٩٧١ وحاشية الصبان ٤: ٢٢٢. ط: وشذوذ.

(٦) زاد في ط: وقفي.

(٧) كذا أيضًا. وهو خلاف ما روي في البيت. وسقطت الواو من ت، و«ومزيد» من س. ط: دون مزيد.

(٨) ط: في تصغير قفا. (٩) ط: وفي تكسيره.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن أصل المصغر «قُفَيْوٌ» قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الأولى، وأن أصل الجمع «قُفُوْوٌ» قلبت المتطرفة ياء وكسر ما قبل الأولى فقلبت ياء وأدغمت في الياء الثانية، كما في البيتين ٩٦٦ و٩٦٧. وانظر الصبان ٤: ٢٢٢.

(١١) س ح: «فلا تمال». والتمثيل بقفا فيه نظر لأن القاف تمنع من الإمالة.

(١٢) أي: السبب الأول وهو وارد في البيت ٩٠٠.

(١٣) ط: ولا يؤول.

الذي لا يُبصر ليلًا ويُبصر نهارًا، و«المَكِا» بالفتح، وهو جُحر الثعلب والأرنب،[١] و«الكِبا» بالكسر. وهي[٢] الكُناسة. ، وهذه من ذوات الواو لقولهم: امرأةٌ[٣] عشواءُ، ولقولهم في معنى «المَكا»: مَكْوٌ، قال:[٤]

* كَم بِـهـا، مِـن مَـكْـوِ وَحـشِـيَّـةٍ *

ولقولهم من «الكِبا»: كَبَوتُ البيتَ.[٥] وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة. فإن قلتَ: فلعلّ[٦] إمالة «الكِبا» لأجل الكسرة فلا تكون شاذّة. قلتُ: الكسرة لا تُؤثّر في المُنقلبة عن الواو.

الثالث: تجوز[٧] إمالة الألف[٨] في نحو: دَعا وغَزا، من الفعل الثلاثيّ وإن كانت عن واو، لأنها تؤول إلى الياء في: دُعِيَ وغُزِيَ، من المبنيّ للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثيّ[٩] والفعل الثلاثيّ، إذا كانت ألفهما عن واو.[١٠] وما ذكرته[١١] نصّ عليه الفارسيّ[١٢] وغيره من النحويّين. وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثيّ بين بنات الواو وبنات الياء،[١٣] فيُجيز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء[١٤] والأفعال. والمشهور ما تقدّم.

وقوله:[١٥]

ولِـمـا يَـلِـيـهِ هـا الـتّـأنِـيـثِ مـا الـهـا عَـدِمـا

---

(١) الإتحاف ٢: ٣٥٧. وفي النسخ: الأرنب والثعلب.
(٢) سقطت من ت و ح و ط.
(٣) ط: ناقة.
(٤) ط: «وقولهم المكو المكوة بمعنى المكا». وسقط منها «قال» مع الشاهد، وهو صدر بيت للطرماح عجزه:
قِـيـضَ، فـي مُـنـتَـثَـلٍ، أو شِـيـامْ!
ديوانه ص٩٦ ومجالس ثعلب ص٤٦٨ والعيني ٤: ٥٦٢. وقيض: قشر. والمنتثل: ما ينتثر من التراب. والشيام: التراب.
(٥) ط: وقولهم كبوت البيت إذا كنسته.
(٦) في النسخ: لعل.
(٧) ط: يجوز.
(٨) انظر الإتحاف ٢: ٣٥٧.ح: إمالة الألف تجوز.
(٩) سقطت من س.
(١٠) س: من واو.
(١١) ت ط: «وما ذكره». ح: وما ذكر.
(١٢) الإيضاح ٢: ٢٢٣.
(١٣) ت ح: «بنات الياء وبنات الواو». وانظر الكتاب ٢: ٢٦٠ والارتشاف ١: ٢٤٢.
(١٤) في النسخ: من الأسماء.
(١٥) يعرض للألف أيضًا إذا كانت في الطرف تقديرًا لاتصالها بتاء التأنيث. ويليه: يكون بعده. وحذف همزة «هاء» و«الهاء» للتخفيف. وعدم: فقد، أي: لم يتصل بالهاء. ولما: متعلقان بخبر محذوف لـ «ما» الثانية. وها: فاعل يلي. والها: مفعول مقدم. وجملة يلي: صلة «ما» الأولى، وعدم: صلة الثانية التي هي مبتدأ بتقدير مضاف محذوف. والمراد: حكم ما لم يتصل بالهاء ثابت لما اتصل بها. وفيما عدا الأصل: «تليه». ت س: «ما التاء». وسقط «وقوله» من س.

يعني: أنّ الألف[١] التي قبل هاء التأنيث، في نحو: رُماةٌ وفَتاةٌ، لها[٢] من الإمالة لكونها منقلبةً عن الياء[٣] ما للألف المُتطرّفة، لأنّ هاء التأنيث غير مُعتدّ بها. فالألف قبلها مُتطرفة تقديرًا.

٩٠٢ ـ وهٰكذا بَدَلُ عَينِ الفِعلِ، إنْ يَؤُلْ إلَى «فِلتُ»، كَماضِي: خَفْ، ودِنْ[٤]

هذا هو السبب الثالث. وهو أن تكون الألف بدلًا من عين فِعلٍ تُكسر فاؤه، حين يُسند إلى تاء الضمير، واويًا كان كخافَ، أو يائيًا كدانَ. فإنّك تقول فيهما: خِفتُ ودِنتُ، بحذف عين الكلمة، فيصيران في اللفظ على وزن «فِلتُ». والأصل: فَعِلتُ. فحُذفت العين، وحرّكت الفاء بحركتها.

فإن قلتَ: أمّا «خافَ» فعينه مكسورة لأنّ أصله «خَوِفَ». وأمّا «دانَ» و«طابَ» ونحوهما فأصل عينهما[٥] الفتح. فكيف يقال: حرّكت الفاء بحركتها؟ قلتُ: يُقدّر تحويلها[٦] إلى «فَعِل» بكسر العين، ثمّ تنتقل[٧] الحركة. هذا مذهب كثير من النحويّين، وبعضهم يقول: لمّا حُذفت العين حرّكت الفاء بكسرة مُجتلبة، للدلالة على أنّ العين ياء. ولبيان ذلك موضع غير هذا.

واحترز بقوله «إن يَؤُلْ إلى فِلتُ» من نحو: طالَ وقالَ.[٨] فإنّه لا يؤول إلى «فِلتُ» بالكسر، ولكن[٩] يؤول إلى «فُلتُ» بالضمّ، كقولك:[١٠] طُلت وقُلتُ.[١١]

والحاصل أنّ الألف التي هي عين الفعل تُمال إن كانت عن ياء نحو: دِانَ، أو عن واو مكسورة نحو: خِافَ. فإن كانت عن واو مضمومة نحو: طالَ، أو مفتوحة نحو: قال،[١٢] لم تُمل.[١٣]

---

(١) ط: للألف.

(٢) سقطت من ط.

(٣) وكذلك الآيلة إلى الياء نحو: لهاة وشذاة.

(٤) هكذا أي: مثل هذا الحكم. وهو إمالة الألف. والبدل: المبدل أي: حكم الحرف المنقلب عن عين الفعل. ويؤول: يصير. ودن: فعل أمر من دان، أي: أطاع. وبدل: مبتدأ مؤخر خبره الكاف الأولى. وفاعل يؤول ضمير يعود على الفعل. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهو ضرورة لكون فعل الشرط مضارعًا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى «ماضي». وهذا مضاف إلى «خف» على الحكاية. وسقط الشطر الثاني من ت و ح ثم ألحق بحاشية ت.

(٥) كذا، والضمير يعود على أكثر من اثنين.

(٦) كذا أيضًا بضمير المفردة. ط: تقدر تحويلهما.

(٧) في النسخ: ثم تنقل.

(٨) ت س: قال وطال.

(٩) ط: وإنما.

(١٠) ط: في قولك.

(١١) في النسخ: «قلت وطلت». وأصل طال «طَوُلَ» قلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح، وأصل قال «قَوَلَ» قلبت الواو ألفًا، وحركت الفاء بالضم في الفعلين مع الضمير، للدلالة على الواو.

(١٢) ط: قام.

(١٣) الإمالة في نحو: خاف ونام، من الأسباب المعنوية كما ذكر المرادي قبل شرح البيت ٩٠٠. وهي الإشعار بكسرة عين الفعل بعد أن زالت بالإعلال. وعندي أن من هذه الأسباب المعنوية كسرَ حرف المضارعة لدى غير الحجازيين، في نحو: =

تنبيهـات:

الأوّل: اختُلف في سبب إمالة نحو: طِابَ وخِافَ. فقال[١] السيرافيّ وغيره: إنّها للكسرة[٢] العارضة في فاء الكلمة. ولذلك جعل السيرافيّ من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال. وهذا ظاهر كلام الفارسيّ.[٣] قال: وأمالوا «خِافَ» و«طِابَ» مع المُستعلي،[٤] طلبًا للكسرة في «خِفتُ».[٥] وقال ابن هشام الخضراويّ،[٦] الأَولى أنّ الإمالة في «طِاب» لأنّ الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي «خِاف» لأنّ العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نُقل عن بعض أهل الحجاز[٧] إمالة نحو «خِافَ» و«طِابَ»، وِفاقًا لبني تميم. وعامّتهم يفرّقون بين ذوات الواو نحو «خاف» فلا يُميلون، وبين ذوات الياء نحو «طِاب» فيُميلون.

الثالث: مفهوم قوله «وهٰكَذا بَدَلُ[٨] عَينِ الفِعلِ» أن بدل عين الاسم لا تُمال لكونها منقلبة عن الياء. وصرّح بعضهم بشُذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينًا في اسم ثلاثي، كقولهم: هذا عِابٌ ونِابٌ، بالإمالة. وهو ظاهر كلام سيبويه. وقال صاحب «المفصل»:[٩] والمُتوسّطة إن كانت في فِعل يقال فيه «فِلتُ»،[١٠] كطِابَ وخِافَ، أُميلت ولم يُنظر إلى ما انقلبت عنه،

= تِعلمُ وإخالُ ويِشقى ويِعملُ ويِوَدُّ، من مضارع ما كان ماضيه على «فَعِلَ». فقلبت الفتحة كسرة ـ وهو أقصى درجات إمالتها ـ هنا مَنَبِّهة على كسر عين الماضي. ولذلك استغنوا بياء المضارعة عن الكسر إشعارًا بالمراد، فألزموها الفتح إلا بعض بني كلب كسروها أيضًا. أما نحو: يِيجلُ، عند الآخرين فلقلب الواو ياء، حملاً على ذلك في سائر حروف المضارعة.

ومن المنبهة على كسر همزة الوصل في الماضي قلب فتحة حرف المضارعة كسرة في نحو: يِنسحبُ ويِشتري وإستفهمُ ويِطمَئنُّ ويِحرنجمُ. وقلّ من يكسر الياء. أما كسر نحو: يِتكلمُ ويِتجادلُ وإِتَدحرجُ، مما أول ماضيه تاء زائدة، فقيل: هو تشبيه لهذه الأفعال بباب «انفعل» لدلالتها على المطاوعة. والظاهر أن ذلك لسبب معنوي من الإمالة، وهو تعويض من الكسرة المفقودة في المضارع، مع لزومها لسائر المضارعات. فالمَنبهة على غياب كسرة همزة الوصل هناك يناظرها المَنبهة على غياب كسر العين هنا مطلقًا. انظر الكتاب ٢:٢٥٦ ـ ٢٥٧ وشرح الكافية ١:١٤١ والمخصص ١٤:٢١٥ ـ ٢٢٠ وشرح التسهيل لأبي حيان ٧:٣٤٣ والأمالي الشجرية ١:١٤١ وابن عصفور والتصريف ص٢١١.

(١) ط: «قال». وانظر الارتشاف ١:٢٤٣.

(٢) س: إنه الكسرة.

(٣) الإيضاح ٢:٢٢٦. ت: «السيرافي». وفي الحاشية عن نسخة: الفارسي.

(٤) أي: مع وجود حرف الاستعلاء. وهو الخاء في: خَاف، والطاء في: طاب.

(٥) زاد في س: وطبت.

(٦) في حاشية ت: «ما أحسن قول ابن هشام في هذا التحصيل البديع». وتحته إشارة إلى البيت ٩٠٦.

(٧) ط: «عن بعض الحجازيين». وانظر الارتشاف ١:٢٤٣.

(٨) ت: أبدلت.

(٩) ص١٥٨.

(١٠) ت ط: فَعِلت.

وإن كانت في اسم[١] نُظر إلى ذلك فقيل: نِابٌ وغِابٌ،[٢] ولم يُقل: بِابٌ.[٣] وهذا يقتضي أنّ إمالة نحو «نِاب» فيما[٤] عينه ياء جائزة. إلّا أنّه ذكر بعد ذلك فيما شذّ عن القياس إمالة «عِاب»،[٥] وألفه عن ياء. قال ابن يعيش:[٦] «عابٌ بمعنى العَيب». ويقع في بعض النسخ «غابٌ» بالمُعجمة. وألفه أيضًا عن ياء.

٩٠٣ ـ كَذاكَ تالِي الياءِ، والفَصلُ اغتُفِرْ بِحَرفٍ، أَو مَعَ هَا، كَجَيبَهَا أَدِرْ[٧]

هذا هو السبب الرابع. وهووقوع الياء قبل الألف أو بعدها. فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون مُتّصلةً بها كقولك:[٨] سَيالٌ ـ وهو شجر له شوك ـ أو مُنفصلةً بحرف نحو: شَيبانُ، أو بحرفين ثانيهما هاء كقولك: أدِرْ جَيبَهِا.[٩] فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأوّل: إنّما اغتُفر الفصل بالهاء لخفائها.

الثاني: قال في «التسهيل»:[١٠] أو حرفين[١١] ثانيهما هاء. وقال هنا «أو مَعَ هَا». فلم يقيّد[١٢] بكون الهاء ثانية. وكذلك[١٣] فعل في «الكافية».[١٤]

---

(١) في حاشية ت أنه إذا كانت منقلبة عن ياء أميلت، وإن كانت عن واو لم تمل.
(٢) سقطت من ت و ط والمفصل وشرحه. س ح: وعاب.
(٣) في النسخ: بالإمالة ولم يمل باب.
(٤) في النسخ: مما.
(٥) ليس في المطبوع من المفصل.
(٦) ليس هذا أيضًا في المطبوع من شرح المفصل.
(٧) كذاك أي: مثل ذاك الحكم في الإمالة. وتالي الياء: الألف يقع قبلها أو بعدها. واغتفر: أجيز ولم يمنع. وجيب القميص: الفتحة يدخل منها الرأس عند لبسه. وتالي: مبتدأ مؤخر خبره الكاف الأولى. وبحرف: متعلقان بالفصل. وهو مصدر مبتدأ خبره جملة اغتفر. واو: حرف عطف حذفت همزته ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والمعطوف محذوف والتقدير: بحرف واحد أو حرف مع ها. ومع: متعلق بصفة للمعطوف المحذوف. وها: مضاف إليه حذفت همزته للتخفيف، فصار اسمًا مقصورًا مجرورًا بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٨) زاد في ح: نحو.
(٩) ط: جيبها أدر.
(١٠) ص٣٢٥.
(١١) س: أو بحرفين.
(١٢) س: ولم يقيد.
(١٣) في النسخ: وكذا.
(١٤) شرح الكافية الشافية ص١٩٦٨.

الثالث: أطلق[١] في قوله «أو مَعَ هَا»، وقيّده غيره بألّا يكون[٢] قبل الهاء ضمّة نحو: هذا جيبُها. فإنّه لا تجوز فيه[٣] الإمالة.

الرابع: الإمالة للياء المُشدّدة في نحو «بَيّاعٌ» أقوى منها في نحو: سَيالٌ. والإمالة للياء الساكنة في نحو «شَيبانُ» أقوى منها في نحو: حَيَوانٌ.

الخامس: قد سبق أنّ من أسباب الإمالة وقوعَ الياء قبل الألف، أو بعدها، ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في «الكافية»[٤] و«التسهيل».[٥] وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون مُتّصلة، نحو: بِايَعَ. ولم يذكر[٦] سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهّان[٧] وغيره.

٩٠٤ ـ كَذاكَ ما يَليهِ كَسرٌ، أو يَلي ... تاليَ كَسرٍ، أو سُكُونٍ قَد وَلي[٨]

٩٠٥ ـ كَسرًا، وفَصلُ الها كَلا فَصلٍ يُعَدْ ... فـ «دِرهَمِاكَ» مَن يُمِلْهُ لَم يُصَدْ[٩]

هذا هو السبب الخامس. وهو وقوع كسرة بعد الألف أو قبلها. فإن كانت بعدها[١٠] فشرطها أن تليها نحو: مَساجِدُ. وإن كانت قبلها فشرطها أن تكون[١١] مُنفصلة بحرف نحو: عِمادٌ، أو بحرفين أوّلهما ساكن نحو: شِملالٌ،[١٢] أو بحرفين مُتحرّكين أحدهما هاء[١٣] نحو:

---

(١) سقطت من ط.

(٢) سواء كانت الضمة للياء أو لما بعدها. س: بألا تكون.

(٣) سقطت من س. ط: لا يجوز فيه.

(٤) شرح الكافية الشافية ص١٩٦٧.

(٥) ص٣٢٥.

(٦) الارتشاف ١: ٢٤٢.

(٧) انظر الغرة ٢: ٣٠٤.

(٨) كذاك أي: مثل ذاك الحكمِ في الإمالة. وما يليه كسر أي: الألف يكون بعده كسر. ويلي تالي كسر أي: يكون بينه وبين الكسر قبله حرف واحد. وما: مبتدأ مؤخر خبره الكاف. والمتصل في «يليه» والمستتر في «يلي» يعودان على ما. والضمير في ولي: لسكون. والجملة صفة له. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٩) يعد: يجعل ويعتبر. ويصد: يمنع ويرد. وكسرًا: مفعول ولي. وفصل: مبتدأ خبره جملة يعد. والها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. حذفت همزتها للتخفيف فصار كالمقصور مجرورًا بالكسرة المقدرة على الألف. ولا: نافية وقعت بين المضاف والمضاف إليه. والكاف: مفعول به ثان للفعل يعد. ومفعوله الأول صار ضمير نائب الفاعل عائدًا على المبتدأ. ودرهماك: في محل رفع مبتدأ على الحكاية خبره الجملة الشرطية. وتأويل البيتين: نفس الحكم الماضي للإمالة يكون للألف قبل كسر أو بعده بحرف، أو بعد حرفين أولهما ساكن. ووقوع الهاء بعد الحرفين كعدمها لا أثرله. فالإمالة في نحو «درهماك» غير ممنوعة. وقد سقط البيت من ت و ح، ثم ألحق بحاشية ت.

(١٠) سقط «فإن كانت بعدها» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(١١) في حاشية ت: ليس الشرط مصروفًا إلى مجرد الانفصال. بل هو مصروف إلى الحرفية المنفردة أو المتعددة.

(١٢) الشملال: الناقة الخفيفة.

(١٣) هذا يعني أن الهاء قد تكون بعد الكسر مباشرة نحو: يريد أن يُسفِّهَنا. وقد غفل عنه الشارح.

يريدُ أن يَضرِبَها، أو بحرف ساكن بعده مُتحرّكان أحدهما هاء نحو: دِرهمِاكَ.[١] فكلّ هذا تجوز إمالته. ولو[٢] فصل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلتَ: من أين تُؤخذ إمالة نحو: أن يَضرِبَها؟[٣] قلتُ: من قوله و«فصلُ الها كلا فَصلِ». بل إمالته[٤] أولى من إمالة: دِرهمِاك.

تنبيهـات:

الأوّل: قوله «أو سكونٍ» معطوف على قوله «كسرٍ»، والمعنى: أو يلي تاليَ سكونٍ قد وليَ كسرًا نحو: شِملِالٌ.

الثاني: لم يذكر في «الكافية»[٥] إمالة نحو: دِرهمِاكَ، وذكر إمالة نحو: أن يَضرِبَها. وذكر سيبويه[٦] إمالة نحو: أن يَضرِبَها، عن أُناس كثير[٧] من العرب. وقال صاحب «المُفصّل»:[٨] وأمّا قولهم: «يُريدُ أن يَنزِعَها ويَضرِبَها[٩]» فشاذّ، والذي سوّغه أنّ الهاء خفيّة فلم يُعتدّ بها.

الثالث: أطلق في قوله «وفصلُ الها كلا فَصلِ»، وقيّده[١٠] غيره بألّا ينضمّ ما قبلها، احترازًا من نحو: هو يَضرِبُها. فإنّه لا يُمال. وتقدّم[١١] مثل[١٢] هذا في الياء.[١٣]

[موانع الإمالة]

ولمّا فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها، فقال:[١٤]

٩٠٦ ـ وحَرفُ الاستِعلا يَكُفُّ مُظهَرا مِـن كَسـرٍ، أو يَـا، وكَـذا تَـكُـفُّ را

---

(١) هذا مثال تقدم الهاء. ويجوز كونها ثانية نحو: مِـفهِان. وتمتنع الإمالة، كما سيلي بعد، إذا كان قبل الهاء المتصلة بالألف ضم. نحو: يجلِبُها.

(٢) فيما عدا الأصل: فلو.

(٣) س: يريد أن يضربها.

(٤) س: كلا فصل يعد بل إمالتها.

(٥) شرح الكافية الشافية ص١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

(٦) الكتاب ٢: ٢٦٢.

(٧) ت ح: «ناس كثير». س: ناس كثيرين.

(٨) ص١٥٠.

(٩) س: أو يضربها وهو عندها وله درهمان.

(١٠) س: وقد قيده.

(١١) س: وقد تقدم.

(١٢) س: «نحو». ح: مثال.

(١٣) في شرح البيت ٩٠٣.

(١٤) يكف: يمنع. والجملة خبر حرف. والمظهر: الظاهر، أي: يمنع تأثير سبب ظاهر من أسباب الإمالة. ومن كسر: متعلقان بصفة لـ «مظهرا». والكاف: مفعول مطلق للفعل تكف. ورا: فاعله مرفوع بضمة مقدرة على الألف. أي: والراء تمنع مثل ذلك المنع. وقد حذفت همزة «ياء» للتخفيف. فصار كالاسم المقصور مجرورًا بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. وحذفت همزة الاستعلاء وراء للتخفيف، وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

موانع[١] الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تُسمّى أحرف الاستعلاء،[٢] ويجمعها «قِظْ خُصَّ ضَغطٍ». والثامن الراء غير المكسورة.[٣] فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكفّ سببها، إذا[٤] كان كسرة ظاهرة، على تفصيل يأتي. وعلّة ذلك أنّ السبعة الأُوَل[٥] تستعلي إلى الحنك، فلم تُمَلِ الألفُ معها طلبًا للمُجانسة، وأمّا الراء فشُبِّهت بالمُستعلية لأنّها مُكرّرة.[٦]

فإن قلتَ: أطلق في قوله «وكَذا تكُفُّ را» ولم يُقيّد بـ «غير المكسورة». قلتُ: قد عُلم التقييد بذلك من قوله بعدُ:[٧]

وكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورا يَنكَفُّ بِكَسرِ را،

فإن قلتَ ما إعراب قوله «مُظهرا»؟ قلتُ: هو مفعول «يكفّ» أي: وحرف الاستعلاء يكفّ السببَ المُظهرَ من الكسرة والياء لا المَنويَّ، فلا يمنع حرفُ الاستعلاء إمالةَ الألف في نحو: «هذا مِاضٍ»[٨] في الوقف، ولا «هذا مِاضّ»[٩] أصله[١٠] «ما ضِضٌ»، ولا إمالةَ بابٍ:[١١] خِافَ وطِابَ[١٢] وطَغِى، لأنّ ما أُميل للدلالة على شيء لا يمنعه حرف الاستعلاء.

تنبيه: قوله «أو يَا» تصريح بأنّ أحرف[١٣] الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع[١٤] الإمالة، إذا كان سببها ياء ظاهرة. وقد صرّح بذلك[١٥] في «الكافية»[١٦] و«التسهيل»،[١٧] ولم يُمثّله. وقول الزمخشري:[١٨] «إن حرفَ الاستعلاء في غير باب: خِافَ وطِابَ

(١) ط: مواقع.
(٢) في النسخ: سبعة منها تسمى حروف الاستعلاء.
(٣) الراء غير المكسورة مانعة للإمالة عند جمهور العرب، وبعضهم يميل ولا يلتفت إليها. الهمع ٢:٢٠٢.
(٤) ت: «إذ». ح: إن.
(٥) ت ح ط: الأولى.
(٦) في حاشية ت عن الدباغ: كما أشار إليه ابن بري بقوله:
والرّاءُ، في النُّطقِ، بِها تَكريرُ وهْوَ، إذا شَدَّدتَها، كَثيرُ
(٧) في البيت ٩٠٩.
(٨) ط: «قاض». وماض حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين، وهو الماضي.
(٩) ط: «ماص» بالصاد هنا وفيما بعد. س ح: «ولا إمالة ماض». وسقط من ت. وفي حاشيتها عن التواتي: يعني: يمال في الوقف خاصة، للدلالة على الكسرة المقدرة، خلاف الدرج. فإن حرف الاستعلاء يمنع فيه. والماض: القاسي.
(١٠) ت س: «وأصله». ط: «لأن أصله». وانظر الارتشاف ١:٢٣٩.
(١١) ح: بابي.
(١٢) سقطت من النسخ.
(١٣) س ح ط: «حرف». وسقط من ت.
(١٤) س: يمنع.
(١٥) زاد في س: أيضًا.
(١٦) شرح الكافية الشافية ص١٩٦٨.
(١٧) ص٣٢٥. وتمثيله في الإتحاف ٢:٣٥٨: بيّاض وشّيطان.
(١٨) هذا القول ليس في المطبوع من المفصل أيضاً.

وطَغَى، مانعٌ[1] من الإمالة»[2] ظاهر في موافقته. وقال الشيخ أبو حيّان: لم نجد ذلك في الياء، وإنّما يمنع مع الكسرة فقط.[3]

٩٠٧ ـ إن كانَ ما يَكُفُّ بَعدُ مُتَّصِلْ أو بَعدَ حَرفٍ، أو بِحَرفَينِ فُصِلْ[4]

اعلم أنّ المانع المُشار إليه ـ أعني حرف الاستعلاء والراء ـ يمنع مُتأخّرًا عن الألف، ومُتقدّمًا عليها.[5] فإن تأخّر فشرطه أن يكون مُتصلًا نحو: فاقِد وباخِلٌ وعاطِرٌ،[6] أو مُنفصلًا بحرف نحو: مُنافِقٌ ونافِخٌ وناشِطٌ،[7] أو بحرفين نحو: مَواثِيقُ ومَنافِيخُ ومَواعِيظُ. فهذه ثلاثة أنواع، تمتنع[8] إمالتها. أما المُتّصل والمُنفصل[9] بحرف فقال سيبويه:[10] «لا يُميلها أحد، إلّا من لا يُؤخذ بلغته». وأمّا المُنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب، لتراخي المانع.[11] قال سيبويه:[12] «وهي قليلة». وجزم المُبرّد[13] بالمنع في ذلك. وهو محجوج بنقل سيبويه.

وقد فُهم ممّا سبق أنّ حرف الاستعلاء لو[14] فُصل بأكثر من حرفين لم يمنع[15] الإمالة. وفي بعض نسخ «التسهيل» الموثوق بها: «ربّما غلب المُتأخّر رابعًا». ومثال ذلك: يريدُ أن يَضرِبَها[16] بسوطٍ. فبعض العرب يُغلّب في ذلك حرف الاستعلاء، وإن بعد.

---

(١) ت ح: في باب خاف وطغى وغيره غير مانع.
(٢) س: يمنع الإمالة إلا في باب رمى وطغى.
(٣) هذا يرجح أن الياء أقوى من الكسرة في الإمالة، خلافًا لما رجح المرادي قبل شرح البيت ٩٠٠.
(٤) ما: اسم موصول اسم كان، وصلته الجملة بعده. وبعد: مبني على الضم لقطعه عن الإضافة. وما يكف: ما يمنع. وهو حرف الاستعلاء أو الراء. وبعدُ أي: بعد الألف الممالة. ومتصل أي: متصلًا بها. وفصل أي: فصل عنها وهو بعدها أيضًا. وجواب الشرط محذوف لدلالة البيت المتقدم عليه. وفاعل يكف يعود على ما. وبعدُ: متعلق بالخبر الأول المحذوف للفعل كان. ومتصل: خبر ثان منصوب سكن على لغة ربيعة للوقف. وبعدَ: معطوف على «بعدُ» لا يُعلق. وجملة فصل: معطوفة على متصل في محل نصب. وبحرفين: متعلقان بفصل. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٥) سقط من ت خمس ورقات، فخرم النص من هنا حتى «علم التصريف» في باب التصريف.
(٦) ح: «وعاط». ط: «وناصح». وأغفل مثال الراء نحو: احم ذمارك، وبعدتْ ديارنا. أما «عاطر» فمثال للمستعلي المتصل وهو الطاء.
(٧) س ح: «وباسط». ومثال الراء: ناصر ومهاجر.
(٨) س ح ط: «تمنع». ومثال الراء بعد حرفين: مشاهير ومعاذير. والظاهر أنها هنا لا تمنع لأنها أضعف من المستعلى، حتى إن المنفصلة بحرف واحد لا تمنع الإمالة عند أكثر العرب.
(٩) س: «أما المتصل مع المنفصل». ط: «وأما المتصل والمنفصل». وانظر الارتشاف ١ :٢٣٨ ـ ٢٣٩.
(١٠) الكتاب ٢ :٢٦٤.
(١١) ح: لبعد المانع.
(١٢) الكتاب ٢ :٢٦٥.
(١٣) المقتضب ٣ :٤٧.
(١٤) س: «إن». وزاد قبله في ط: أو الراء.
(١٥) س ح: لم تمتنع.
(١٦) المانع من الإمالة هنا هو الطاء بعد. س: أريد أن أضربها.

وإن تقدّم المانع على الألف فقد أشار إليه بقوله:[١]

٩٠٨ ـ كَذا إذا قُدِّمَ، ما لَم يَنكَسِرْ أو يَسكُنِ، اثرَ الكَسرِ، كالمِطواعَ مِرْ

يعني: أنّ حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة[٢] إذا تقدّما على الألف منعا الإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسورٍ أو ساكنٍ بعد كسرة.[٣] فلا تجوز الإمالة في نحو: طالِبٌ وصالِحٌ وغالِبٌ،[٤] بخلاف نحو: طِلابٌ وغِلابٌ،[٥] ونحو: اصطِلاحٍ[٦] ومِطواعٍ. فإنّ ذلك تجوز إمالته، لأنّ حرف الاستعلاء إذا كان مكسورًا، أو ساكنًا بعد كسرة، لا يمنع الإمالة.

تنبيهان:

الأوّل: مِن أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في نحو «مِطواعٌ» لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه،[٧] ولم يذكر في المكسورة[٨] خلافًا.

الثاني: ظاهر قوله «إذا قُدِّمَ»[٩] أنّه يمنع، ولو فُصل[١٠] عن الألف. والذي ذكره سيبويه[١١] وغيره أنّ ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعِدٌ وصاعِدٌ.[١٢]

٩٠٩ ـ وكَفُّ مُستَعلٍ ورًا يَنكَفُّ بِكَسرِ رًا، كَغارِمًا لا أجفُو[١٣]

---

(١) الضمير في قدم وينكسر ويسكن: يعود على المانع. وهو حرف الاستعلاء أو الراء. واثر: بعد. حذفت همزته ونقلت حركتها إلى السكان قبلها. والمطواع: الكثير الطاعة، مفعول به مقدم. ومر: أعط، فعل أمر. والكاف: مفعول مطلق لفعل محذوف. والتقدير: يَمنع ما يكف إذا قدم منعًا مثل هذا. وإذا: متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول بدل من «إذا» لا يعلق. وجملة لم ينكسر: صلة ما. وجملة قدم: في محل جر مضاف إليه. والفعل يسكن: معطوف على ينكسر، حرك بكسر الهمزة بعده. واثر: ظرف له. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٢) قوله «غير المكسورة» شرط غير لازم هنا، لأنه قال بعد «بشرط أن يكون المانع غير مكسور». فإسقاطه أولى.

(٣) ط: أو ساكنًا بعد كسر.

(٤) أغفل مثال الراء نحو: راكب وراحل.

(٥) ومثال الراء: رجال ورماح.

(٦) هذا فيه حرفا استعلاء هما الصاد الساكنة والطاء. وهو غير مناسب للساكن بعد كسره لأن الطاء المكسورة وحدها تجيز الإمالة. والصواب ما جاء في ط. وهو: «إصلاح». ومثال الراء: إرسال ومِرباع.

(٧) الكتاب ٢: ٢٦٠.

(٨) أي: حروف الاستعلاء والراء. ط: المكسور.

(٩) ط: كذا إذا قدم.

(١٠) نحو: غوالب وصوالح. س: وإن فصل.

(١١) الكتاب ٢: ٢٦٤.

(١٢) ط: «وصالح». وزاد في س: وقوله.

(١٣) الكف هنا: منع الإمالة. وينكف: يمتنع. والغارم: من وجب عليه دية أو دين، مفعول به مقدم، أي: لا إطالب الغارم مطالبة جفاء، بل مطالبة لين ويسر. وكف: مبتدأ. وهو مصدر مضاف إلى فاعله في المعنى، لا إلى مفعوله كما وهمَ المكودي والأزهري. والخبر جملة ينكف. وحذفت همزة «راء» للتخفيف فصار اسمًا مقصورًا في الشطرين، مجرورًا بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية.

إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفّت مانع الإمالة، سواءٌ كان حرفَ استعلاء، نحو: ﴿أبصارِهم﴾،(١) أو راءً غير مكسورة، نحو:(٢) ﴿دارُ القَرارِ﴾. فهذا(٣) ونحوه تجوز إمالته، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء(٤) غير المكسورة، لأنّ الراء المكسورة غلبت المانع، فلم يبق له أثر.

تنبيه: من هنا عُلم أنّ شرط كون الراء مانعةً من الإمالة أن تكون غير مكسورة. فيؤخذ منه إمالة نحوِ: ﴿حِمارِكَ﴾(٥) بطريق الأولى، لأنّه إذا أُميل نحو «أبصارِهم»(٦) وغارِمٌ و«دارُ القَرارِ»، مع وجود المُقتضي لمنع الإمالة، فإمالة نحو «حِمارِكَ»(٧) ممّا لا مُقتضي فيه للمنع أولى.(٨)

[أثر المنفصل]

٩١٠ ـ ولا تُمِلْ لِسَبَبٍ، لَم يَتَّصِلْ(٩)

يعني: أنّ سبب الإمالة لا يُؤثّر إذا لم يتّصل. يعني: إذا كان من كلمة أُخرى. فلا تُمال ألف «سابُور»(١٠) للياء قبلها في قولك: رأيتُ(١١) يدَي سابُورَ، لأنّها مُنفصلة. وكذلك لو قلت:(١٢)

* هـــــا إنَّ ذِي عِـــــذْرةٌ *

لم تُمل ألف «ها» لكسرة «إنّ»، لأنّها من كلمة أُخرى. والحاصل أنّ شرط تأثير سبب الإمالة أن تكون في الكلمة التي فيها الألف.

تنبيهـان:

الأوّل: يُستثنى من ذلك ألف(١٣) «ها» التي هي ضمير المؤنّثة في نحو: لم يضرِبْها، وأدِرْ جيبَها. فإنّها قد أُميلت لسبب(١٤) مُنفصل. أعني: في كلمة(١٥) أُخرى.

---

(١) الآية ٧ من سورة البقرة. ط: على أبصارهم.
(٢) الآية ٣٩ من سورة غافر. والشاهد أن الراء الأولى من «القرار» لم تمنع الإمالة لوجود الراء المكسورة بعد.
(٣) ط: هذا.
(٤) ح: والراء.
(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. س ط: إلى حمارك.
(٦) س: بأبصارهم.
(٧) س ط: إلى حمارك.
(٨) زاد في س: وقوله.
(٩) لا تمل أي: لا تجوِّز الإمالة. ولسبب: متعلقان بفعل تمل. وجملة لم يتصل: صفة سبب.
(١٠) سابور: اسم إنسان. وهو أجمعي معرب.
(١١) سقطت من ح و س.
(١٢) قسيم بيت للنابغة تتمته في س:

إن لم تــكــنْ نـفـعـت ... فــإنّ صـاحـبـهـا مُـقـارِفُ الـنَّـكَـدِ

ديوانه ص٢٧ والهمع ٢: ٧٠ والدرر ٢: ٨٦. وذي أي: هذه. والعذرة: المعذرة. والمقارف: المقترف المخالط. والنكد: الشؤم. ط: ها إن تا.
(١٣) سقطت من س.
(١٤) ط: وسببها.
(١٥) ذكر ابن غازي أن ما في هذا التنبيه لا يُحتاج إلى ذكره، لأنه عند النحاة من المتصل. الإتحاف ٢: ٣٥٩. س: من كلمة.

الثاني: ذكر غير المُصنّف أنّ الكسرة إذا كانت مُنفصلة عن الألف[١] فإنّها قد تُمال الألف لها،[٢] وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة. قال سيبويه:[٣] وسمعناهم يقولون: لِزيدٍ مِالٌ. فأمالوا للكسرة، فشبّهوه بالكلمة الواحدة. فليس كلام المُصنّف على عُمومه.[٤]

والكَفُّ قَد يُوجِبُهُ ما يَنفَصِلْ[٥]

يعني: أنّ سبب المنع قد يؤثّر، وهو مُنفصل. أي: ولو كان من كلمة أُخرى نحو: أريد أن يَضرِبَها قبلُ.[٦] فلا تُمال الألف لأنّ القاف بعدها، وهي مانعة من الإمالة، ولو انفصلت.

فإن قلتَ: لِمَ أثّر المانع مُنفصلًا،[٧] ولم يؤثّر سبب الإمالة مُنفصلًا؟ قلت: لأن الفتح - أعني ترك الإمالة - أصل فيُصار إليه بأدنى سبب، ولا يُخرج عنه إلّا بسبب مُحقّق.[٨]

تنبيهان:

الأوّل: فُهم من قوله «قَد يُوجِبُه» أنّ ذلك ليس عند كلّ العرب. فإنّ من العرب من لا يعتدّ بحرف الاستعلاء، إذا ولي الألف من كلمة أُخرى فيُميلُ. إلّا أنّ الإمالة في المُنفصل نحو: بمِالِ مَلِقٍ،[٩] أقوى منها في المُتّصل نحو: بمِالِ قاسم.[١٠]

الثاني: قال في «شرح الكافية»:[١١] إنّ سبب الإمالة لا يؤثّر إلّا مُتصلًا، وإنّ سبب المنع قد

(١) الإمالة إذا كانت الكلمتان غير مستقلتين أحسن منها في الكلمتين المستقلتين. فهي في نحو: بِنا ومِنّا، أحسن منها في نحو: للونِ العصا. وما حسن ههنا يكون أولى في الوقف.

(٢) س: «لأجلها». وسقط من ح.

(٣) الكتاب ٢: ٢٦٢. وفي النقل تصرف أخل بمراد سيبويه. فهو رواها عن بعض الذين يقولون في السكت: بِمِالْ. فقيدها لغة لقوم، والمرادي جعلها عامة. والمعروف أن «مِالٌ» يميلها من يوثق بعربيتهم مجردة من سبب الإمالة. الكتاب ٢: ٢٦٤.

(٤) زاد الأشموني: فكان اللائق أن يقول:

وغَيرَ «ها»، لِيا انفِصالٍ، لا تُمِلْ

يعني: لا تمل غير كلمة «ها» لأجل ياء منفصلة. وكان عليه أن يذيّل بهذا التنبيهَ الأول لا الثاني. وزاد في س: وقوله.

(٥) الكف: المنع، مبتدأ خبره الجملة بعده. وما: فاعله صلته جملة ينفصل. وقد: للتقليل.

(٦) س ط: «يريد أن يضربها قبل». وانظر الارتشاف ١: ٢٣٩.

(٧) ح: المنفصل.

(٨) س: «السبب قوي». ط: لسبب محقق.

(٩) الملق: من يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. ط: «مررت بمال ملق». وسقطت الباء من س و ح. والمراد بالمنفصل هنا ما كان بينه وبين الألف فاصل. وهو هنا ثلاثة أحرف. فالمستعلي رابع بعد الألف، وقد ذكر المرادي في شرح البيت ٩٠٧ أن مثل هذا يمنع الإمالة عند بعض العرب.

(١٠) كذا. والمثال ليس من المتصل بعد الألف، سواء أكان في كلمة واحدة أو في كلمتين. فقد فصل بين الألف والقاف حرف هو اللام. وقد أسقط الأشموني كلمة «المتصل» لينجو من الأضطراب والطعن. ولو قال: «مِنّا قاسمٌ» لكان الاتصال حقًّا. وسقطت الباء من ح. ولا يصح جعل «مال» فعلًا هنا وفيما قبل، لأن ألفه تكون منقلبة عن ياء إن كان ماضي: يميل، وعن واو مكسورة إن كان ماضي: يمال أي: كثر ماله. وفي كلتا الحالين تكون إمالتها للدلالة على شيء، فلا يمنعها حرف الاستعلاء، ولا يصح التمثيل بها في مثل هذا.

(١١) ص١٩٧٤.

يؤثر مُنفصلًا، فيقال:[١] أتى أحمدُ، بالإمالة، وأتى قاسمٌ،[٢] بترك الإمالة. وتبعه الشارح[٣] في هذه العبارة. وفي التمثيل بـ «أتى قاسم» نظر.[٤] فإنّ مُقتضاه أنّ حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء. وليس كذلك.[٥]

[الإمالة للتناسب]

٩١١ ـ وقَد أمالُوا، لِتَناسُبٍ، بِلا داعٍ سِواهُ، كَعِمادِا، وتَلا[٦]

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة، وهو التناسب: وعبّر عنه بعضهم بقوله: الإمالة للإمالة. وعبّر عنه آخرون بقولهم: الإمالة لمُجاورة المُمال. وإنّما أخّره لضعفه، بالنسبة إلى الأسباب المُتقدّمة. ثمّ إنّ إمالة الألف للتناسب لها صورتان:

إحداهما: أن تُمال لمُجاورة الألف ممالةً،[٧] كإمالة ثاني الألفين في نحو: رأيتُ عِمادِا.

والأخرى: أن تُمال لكونها آخرَ مُجاورٍ ما أُميل آخرُه،[٨] كإمالة ألف «تَلاِ» من قوله تعالى:[٩] ﴿والقَمَرِ إذا تَلاِها﴾. فأُميلت ألف «تلاها» ليُشاكل اللفظُ بها اللفظَ بما بعدها.[١٠] وإلى هذا أشار بقوله «وتلاِ». ومثل هذا في «شرح الكافية»[١١] بإمالة ألفي:[١٢] ﴿والضُّحِى، واللَّيلِ إذا سَجِى﴾،[١٣] ليُشاكل التلفّظ بهما التلفّظَ[١٤] بما بعدهما.

---

(١) زاد في س و ح: على الأول.
(٢) س ح: وعلى الثاني أتى قاسم.
(٣) ص٨١٧.
(٤) النظر: التوقف وعدم التسليم. واقترح الأشموني أن يكون المثال مصحفًا عن: أيا قاسم. واعترضه الصبان بأن «أيا» ليست من الحروف التي تمال، وقياسها على «يا» مدفوع لأن الشاذ لا يقاس عليه. وقد اعتُرض على المثال «أتى أحمد» بأن سبب الإمالة فيه هو الألف المنقلبة عن ياء، فليس متصلاً ولا منفصلاً.
(٥) زاد في س و ح: وقوله.
(٦) أمالوا أي: أمال العرب. والتناسب: مناسبة ألف لألف ممالة قبلها أو بعدها. والداعي: السبب للإمالة مما ذكر قبل. وسواه: غيره. والكاف: مفعول به للفعل أمال، مضاف إلى «عمادا» على الحكاية. وتلا: معطوف على «عمادا» على الحكاية أيضًا. وعمادا: موقوف عليه بإبدال تنوين النصب ألفًا. ولا: نافية فصلت بين الجار والمجرور. ووصف داع بسوى ليصح نفي الداعي المغاير للتناسب، إذ التناسب نفسه داع فلا يصح النفي على الإطلاق. ولتناسب: متعلقان بالفعل أمال. واللام: للسببية. والباء: للسببية أيضًا. وبلا داع: بدل من للتناسب، لا متعلقان بالفعل خلافًا لما ذهب إليه المكودي والأزهري. وإنما جازت هذه البدلية لوصل داع بسواه. فكأنه قال: أمالوا بلا داع سوى التناسب.
(٧) يعني: في كلمة واحدة أو كلمتين متصلتين نحو: مِعزِانِا.
(٨) سقطت من س. والمراد: آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره، أو آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره. وقد تبعد المجاورة نحو إمالة «والضحِى» لإمالة «ما قلِى». ويشترط كون ذلك في فواصل أو سجع أو قواف.
(٩) الآية ٢ من سورة الشمس. وألف «تلا» منقلبة عن واو فلا مجيز فيها للإمالة عند القراء. وانظر التنبيه بعد.
(١٠) أي في الآيات التالية لها. وكذلك يقال في «وضُحِاها».
(١١) ص١٩٧٥. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٠.
(١٢) ح: ألف.
(١٣) الآيتان ١ و٢ من سورة الضحى. وزادفي س: وقال.
(١٤) س ح: اللفظ بهما اللفظ.

فإن قلتَ: في تمثيله بـ «تَلا» و«سَجا»[١] نظر. فإنّ ألفهما يجوز إمالتها لسبب غير التناسب، لأنّها تؤول إلى الياء إذا بُني الفعل للمفعول، وقد تقدم بيانه. وإنّما ينبغي تمثيل هذا النوع بما لا سبب لإمالته غيرُ التناسب. قلتُ:[٢] السبب المُقتضي لإمالة نحو «دعِا»، ممّا ألفه عن واو، لم تعتبره[٣] القُرّاء. ولذلك لم يُميلوا هذا النوع حيث وقع، وإنّما أمالوا منه ما جاور المُمالَ. فلمّا أمالوا «تلاِها» ونحوه، وليس من عاداتهم إمالة ذلك، عُلم أنّ الداعي إلى إمالته[٤] عندهم إنّما هو التناسب.

تنبيـه: استُفيد من تمثيله فائدتين:[٥] **إحداهما**: التنبيه على صورتَي الإمالة للتناسب، كما سبق. **والأخرى**: أنّ الألف قد تُمال لمُناسبة ألف قبلها نحو: عِمادِا[٦] ـ فإنّ ألفه الثانية أُميلت لمُناسبة الأولى ـ وقد تُمال لمُناسبة ألف بعدها، كإمالة ألف «تَلاِها» لمُناسبة ما بعده ممّا ألفه عن ياء. أعني:[٧] ﴿جَلّاِها﴾ و﴿يَغشِاها﴾.

فإن قلتَ: فهلّا[٨] جُعلت إمالة ألف «تَلاِها» لمُناسبة ما قبله، أعني «ضُحِاها». قلتُ: ألف «ضُحِاها» عن واو، وإنّما أُميل لمُناسبة ما بعده أيضًا.

فإن قلتَ: هل يُقاس على إمالة الألف الثانية في نحو «عِمادِا» لمُناسبة الأُولى؟ قلت: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس عليه. فإنّه قال:[٩] وقالوا «مِعزاِنا»[١٠] في قول من قال «عِمادِا»، فأمالهما[١١] جميعًا. وذا قياس. انتهى.[١٢]

[الإمالة السماعية للمبني]

٩١٢ ـ ولا تُمِلْ ما لَم يَنَلْ تَمَكُّنا، دُونَ شُذُوذٍ، غَيرَ «ها»، وغَيرَ «نا»[١٣]

الإمالة من خواصّ الأفعال والأسماء المُتمكّنة، فلذلك لا تطّرد إمالة غير المُتمكّن، نحو:

---

(١) ط: ضحى.
(٢) في حاشية س طرة عن التصريح ٢: ٣٤٩.
(٣) س ح: لم يعتبره.
(٤) س: لإمالته.
(٥) كذا في الأصل. جعل الجار والمجرور نائبين عن الفاعل، وفائدتين مفعولاً مطلقًا. س ح ط: فائدتان.
(٦) الألف المبدلة من التنوين هنا أُميلت للمناسبة. وأجاز بعض النحاة إمالتها وإن لم يكن سبب، لأنها تشبه الألف فوق الثالثة. نحو: شهدت عهدِا، وخذ بلبلاِ.
(٧) الآيتان ٣ و٤ من سورة الشمس. وألف «جلّى» قلبت عن ياء منقلبة عن واو لأنها فوق الثالثة. انظر تعليقنا بقول للتواتي على شرح البيت ٩٠٠. ح: يعني.
(٨) س ح: هلا.
(٩) الكتاب ٢: ٢٦٣.
(١٠) ط: مغزانا.
(١١) يعني الألفين الأولى والثانية. والجملة معطوفة على «قال» التي قبلها مباشرة. وانظر الارتشاف ١: ٢٤٥.
(١٢) زاد في س: وقوله.
(١٣) ينال: يحظى. والتمكن: الإعراب. وما لم ينل تمكنًا أي: المبنيّ بناء لازمًا لا عارضًا. والمراد: من الأسماء بدليل =

إذا وما، إلّا «ها» و«نا» نحو: مَرَّ بِها ونظرَ إليها، ومَرَّ بِنا ونظرَ إلينا. فهذان تطّرد إمالتهما[١] لكثرة استعمالهما. وأشار بقوله «دُونَ شُذوذٍ»[٢] إلى ما سُمعت إمالته من الاسم غير المُتمكّن. وهو «ذا» الإشاريّةُ، ومتَى وأنّى. وقد أُميل من الحروف بلَى و«يا» في النداء، و«لا» في قولهم: إمّا لا. لأنّ هذه الأحرف نائبة عن الجُمل، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها.

وحكى قُطرب إمالة «لا» في الجواب لكونها مُستقلّةً، ومنع سيبويه[٣] ومَن وافقه إمالة «حتّى»، وحكى ابن مِقسم[٤] الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحُكيت إمالتها عن حمزة والكسائيّ.

تنبيهان:

الأوّل: لا تُمنع الإمالة فيما عَرَضَ بناؤه، نحو: يا فَتَى ويا حُبلَى، لأنّ الأصل في ذلك الإعراب.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي، وإن[٥] كان مبنيًا. قال المُبرّد:[٦] وإمالة «عسَى» جيّدة.

فإن قلتَ: قد يُورد[٧] على كلام الناظم الفعلُ الماضي، فإنّه ينطلق[٨] عليه: غيرُ مُتمكّن، كما قيل. قلتُ: إن سُلّم أنّه يُطلق عليه «غير مُتمكّن» فلوضوحه لم يذكره. وأيضًا فقد تقدّم

= البيتين ٩٠٢ و٩١١. والشذوذ: الشاذ. مصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو المخالف للقياسي. وها: ضمير الغائبة. ونا: ضمير المتكلمين. وما: مفعول لا تمل، اسم موصول صلته الجملة بعده. ودون: متعلق بحال من «ما». وغير: بدل من «ما»، مضاف إلى «ها» على الحكاية. وغير: معطوف ومضاف مثل المعطوف عليه. والتقدير: لا تمل المبني مقيّسًا غير «ها» و«نا». فالمراد أن إمالة هذين الضميرين قياسية دون سائر المبنيات. فإن ما يمال منها شاذ. وذكر المكودي أن غير مستثنى، فاستشكله الأزهري ـ وهو وارد، كما فسرنا لا إشكال فيه ـ وذهب إلى الحال. أي: لا تمل المبني مغايرًا ها و نا، بلا شذوذ. س ح ط: «دون سماع». وهي رواية في الأصل عن إحدى النسخ، وعلق الصبان عليها بأن معناها نفي سماع إمالة ها و نا خلافًا للواقع، وأنه كان أولى بالناظم القول:

إلّا الّذِي سُمِعَ، نَحوُ: «ها» و«نا»

قلت: إمالتهما مطردة إذا وجد داع للإمالة، والمطرد غير المسموع، فتعليق الصبان مردود.

(١) استشكل الصبان اطراد إمالتهما، وذهب إلى أن المراد به الكثرة.

(٢) س ط: دون سماع.

(٣) الكتاب ٢: ٢٦٧. وانظر الارتشاف ١: ٢٤٦.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المقرئ العطار، من أحفظ الناس لقول الكوفيين. توفي سنة ٣٥٤. تاريخ بغداد ٢: ٢٠٦ ـ ٢٠٨ والإتحاف ٢: ٣٦٠.

(٥) سقطت الواو من س.

(٦) المقتضب ٣: ٥٣.

(٧) س ح: قد يرد.

(٨) س ط: يطلق.

أوّلَ الباب[1] ذكرُ الإمالة فيه.

فإن قلتَ: قولُ صاحب[2] «المُفصّل»: الأسماء غير المُتمكّنة يُمال منها المُستقلّ بنفسه نحو: ذِا ومَتِى وأنِّى، ولا يُمال ما ليس بمستقِلّ نحو «ما» الاستفهاميّة والشرطيّة والموصولة ونحو «إذا»، يقتضي أنّ إمالة: ذا[3] ومتى وأنّى، غيرُ شاذّة.[4] قلتُ: لا إشكال في أنّ الإمالة في ذلك شاذّة، لأنّ الألف في غير المُتمكّن أصل غير مُنقلبة، ولا سبب لإمالتها. وكأنّه أراد الإشارة إلى المعنى، الذي لحظه من أمالها من العرب ـ وهو الاستقلال ـ وإن كان ذلك ممّا لا يُجعل سببًا يُقاس عليه.[5]

[إمالة الفتحة قبل الراء والتاء]

٩١٣ ـ والفَتحَ، قَبلَ كَسرِ راءٍ، في طَرَفْ أمِلْ، كَلِلأَيسَرِ مِلْ، تُكفَ الكُلَفْ[6]

اعلم أنّ الفتحة قد تُمال كما تُمال الألف، لأنّ الغرض من الإمالة مُشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض. وذلك موجود في الحركة، كما أنّه موجود في الحرف. ولإمالة الفتحة سببان:

الأوّل: أن تكون قبل راء مكسورة،[7] نحو قوله[8] تعالى: ﴿ترمِي بشَرَرٍ﴾،[9] و﴿غيرُ أولي الضَّرَرِ﴾،[10] ومِلْ للأيسَرِ. فإمالة ذلك ونحوه مُطّردة.[11]

---

(١) في شرح البيت ٩٠٢.

(٢) ص٣٣٧ ـ ٣٣٨. وقول: مبتدأ خبره جملة يقتضي.

(٣) س: إذا. (٤) ط: غير شاذ.

(٥) زاد في س: وقوله.

(٦) كسر راء أي: راء مكسورة. أضاف الصفة إلى الموصوف. والطرف آخر الكلمة. والأيسر: الأمر الأكثر يسرًا. ومل: توجه وانحز. فاللام بمعنى: إلى. وتكفى: تستغني. والكلف: جمع كلفة. وهي المشقة. أي: تستغني بهذه الإمالة عن الجهد اللفظي، كما تستغني بالأمر الأيسر عن المشقة. والفتح: مفعول به للفعل أمل. وقيل: متعلق بحال من الفتح. وفي طرف: متعلقان بصفة لراء. وتكف: جواب شرط جازم محذوف مع فعله. والتقدير إن تمل إلى الأيسر تكف الكلف. والكلف: مفعول ثان. والمفعول الأولى هو ضمير المخاطب صار نائب فاعل. والجملة تتميم لصحة الاستغناء.

(٧) كذلك حكم الضمة قبل الراء المكسورة، تمال نحو الكسرة بالشروط نفسها. وهذا عند بعضهم روم وعند آخرين إشمام. نحو: من السَّمُرِ والعُمُرِ ومذعُورٍ، وقلمُ رياض، ويسمعُ فريد. وربما أمليت الواو أيضًا مع الضمة نحو الياء، في مثل: مذعورٍ. الارتشاف ١: ٢٤٧ ـ ٢٤٨. وانظر تعليقنا على المسألة الثانية من شرح البيت ٩٤٢. ومن الإمالة ما يكون من إشمام الضمة كسرة في المبني للمجهول. انظر ص٤٩٩.

(٨) ح: كقوله.

(٩) الآية ٣٢ من سورة المرسلات، في وصف نار جهنم. والشرر: اسم جنس جمعي واحدته شررة. وهو ما يتطاير من النار، وزاد في س و ح: «كالقصر». وهو البناء العظيم.

(١٠) الآية ٩٥ من سورة النساء.

(١١) ط: مطرد.

تنبيهات:

الأول: فُهِم من قوله «والفتح» أنّ المُمال في ذلك الفتحُ لا المفتوحُ. وقول سيبويه:[١] «أمالوا المفتوح» فيه تجوّز.

الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء،[٢] نحو: ﴿مِنَ البَقَرِ﴾[٣] أو في راء نحو «بشَرَرٍ»، أو في غيرهما نحو: ﴿مِنَ الكِبَرِ﴾.[٤]

الثالث: فهم من قوله: «قبلَ كسرِ راءٍ» أنّ الفتحة لا تُمال لكسرة راء قبلها نحو: رِمَمٌ. وقد نصّ غيره على ذلك.

الرابع: شرطَ أن تكون الفتحة قبل راء. وظاهره أنّ مُراده أن تكون مُتّصلة كما مَثّل. فعلى هذا لو فُصل بينهما لم تُمل. وليس ذلك على إطلاقه، بل فيه تفصيل. وهو أنّ الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسورًا أو ساكنًا غير ياء فهو مُغتفر،[٥] وإن كان غير ذلك منعَ[٦] الإمالة. فتُمال الفتحة في نحو: أَشِرٍ،[٧] وفي نحو: عَمْرٍو، لا في نحو: بخَيرٍ.[٨] نصّ على ذلك سيبويه،[٩] ونبّه[١٠] المُصنّف على ذلك في بعض نُسخ «التسهيل».[١١]

الخامس: شرطَ أن تكون الراء في طرف، وفي بعض نُسخ التسهيل» أن تكون لامًا.[١٢] وليس اشتراط ذلك بصحيح. فإنّ سيبويه[١٣] قد ذكر إمالة فتحة[١٤] الطاء في قولهم: رأيتُ خَبَطِ رِياحٍ.[١٥] وذكر غيره أنّه تجوز إمالة فتحة الغين في نحو: الغَرِد.[١٦] والراء في ذلك ليست بلامٍ. ولعلّه إنّما خصّ «الطرف» لكثرة ذلك فيه.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٠.

(٢) س: حرف الاستعلاء.

(٣) الآيتان ١٤٤ و١٤٦ من سورة الأنعام. وسقطت «من» من ح.

(٤) الآية ٨ من سورة مريم.

(٥) المغتفر: المتجاوز عنه كأنه معدوم.

(٦) ط: يمنع.

(٧) الأشر: البطر المتكبر.

(٨) س: «لا في نحو بسَمُر ونحو غَير». ح: «لا تمال في غيره». ط: لا في نحو بجَير.

(٩) الكتاب ٢: ٢٧١.

(١٠) س: ونص.

(١١) ص٣٢٧. والنص مضطرب هناك.

(١٢) س: «وشرط هنا أن تكون لامًا لقوله في طرف. وكذلك في الكافية». انظر الكافية الشافية ص١٩٧٠. ح: «وشرط أن تكون لامًا». . وسقط «الخامس» منهما. وانظر التسهيل ص٣٢٧ والإتحاف ٢: ٣٦١.

(١٣) الكتاب ٢: ٢٧١. ط: لأن سيبويه.

(١٤) سقطت من س.

(١٥) هذا يعني أنه لا يشترط أيضاً كون الفتحة والراء في كلمة واحدة. وخبط الرياح: أوراق الشجر تنفضه الرياح.

(١٦) الغرد: المتغني بصوته. ط: فتحة العين في نحو العرد.

السادس: [١] أطلق في قوله «أمِل» فعُلم أنّ الإمالة في ذلك جائزة وصلًا ووقفًا، بخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي. [٢] فإنّها خاصّة بالوقف.

السابع: [٣] أهمل، من شُروط إمالة الفتحة لكسرة الراء، شرطين غير ما ذكر: **أحدهما:** ألّا تكون على ياء. فلا تُمال فتحة الياء في نحو: من الغِيَرِ. [٤] نصّ على ذلك سيبويه، [٥] وذكره في بعض نسخ «التسهيل». [٦] **والآخر:** ألّا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو: من الشَّرِقِ. [٧] فإنّه مانع من الإمالة. نصّ عليه سيبويه. [٨]

فإن قلتَ: فهل يُشترط ألّا يتقدّم على الفتحة حرف استعلاء؟ قلتُ: لا لأنّ الراء المكسورة تغلب المُستعليَ إذا وقع قبلها، فيُمال نحو: من الضَّرَرِ.

الثامن: [٩] قد ظهر ممّا ذكرناه [١٠] أنّ كلام الناظم، في إمالة الفتحة لكسرة الراء، غير مُحرّر. وتحريره [١١] أن يقال: تُمال كلّ فتحةٍ في غير ياء، قبل راءٍ مكسورةٍ، مُتّصلةٍ بها، أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء، وليس بعد الراء حرف استعلاء.

التاسع: [١٢] منع سيبويه [١٣] إمالة الألف في نحو: منَ المُحاذِرِ، [١٤] إذا أُميلت فتحة الذال. قال: «ولا تقوى على إمالة الألف» أي: ولا تقوى إمالةُ الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها. وزعم [١٥] ابن خروف أنّ من أمال ألف [١٦] «عِمادِا» لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المُحاذِر لأجل إمالة فتحة الذال. [١٧] وضُعّف ما ذهب إليه ابن خروف بأنّ [١٨] الإمالة للإمالة

---

(١) س ح: الخامس.
(٢) في البيت ٩١٤.
(٣) س ح: السادس.
(٤) الغير: غير الدهر وأحداثه المتقلبة.
(٥) الكتاب ٢: ٢٧١. وفي المثال هناك تصحيف.
(٦) ص٣٢٧.
(٧) المراد هو عدم إمالة فتحة الشين. والشرق: المكان أشرقت عليه الشمس. وقد تعقب ابن غازي هذا المثال لأن الراء فيه ليست في طرف الكلمة، وغفل عما في التنبيه الخامس. انظر الإتحاف ٢: ٣٦١.
(٨) الكتاب ٢: ٢٧١.
(٩) س ح: السابع.
(١٠) س ح ط: بما ذكرناه.
(١١) تحرير القول: تعيين المراد به وتجريده من الشوائب والنقائص. وانظر التصريح ٢: ٣٥٢.
(١٢) س ح: الثامن.
(١٣) الكتاب ٢: ٢٧٠.
(١٤) المحاذر: الحذار. مصدر ميمي للفعل حاذر.
(١٥) الارتشاف ١: ٢٤٧.
(١٦) أي: الألف الثانية المبدلة من التنوين في الوقف. ح: الألف في.
(١٧) قال الصبان ٤: ٢٣٤: ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة، وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتي.
(١٨) ح: من أن.

من الأسباب الضعيفة، فينبغي ألّا ينقاس[١] شيء منها إلّا في المسموع. وهو إمالة الألف لأجل إمالة ألف قبلها أو بعدها.[٢]

٩١٤ ـ كَذا الَّذِي تَلِيهِ ها التّأنِيثِ، في وَقْفٍ، إذا ما كانَ غَيرَ ألِفِ[٣]

هذا هو السبب الثاني[٤] من سببي إمالة الفتحة. فتُمال كلّ فتحة تليها هاء التأنيث، إلّا أنّ إمالتها مخصوصة بالوقف. وبذلك قرأ الكسائيّ، في إحدى الروايتين عنه. والرواية الأُخرى أنّه أمال، إذا كان قبل الهاء أحدُ خمسةَ عشرَ حرفًا يجمعها:[٥] «فجئتْ زينب لِذَود شمس»، ونصّل في أربعة يجمعها «أكهر» فأمال فتحها، إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، على ما هو معروف في كتب القراءات.

تنبيهات:

الأوّل: قوله «كَذا الَّذِي تَلِيهِ[٦] ها التّأنِيثِ» يعني به أنّ فتحة الذي تليه هاء[٧] التأنيث تُمال، لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث. وقد تجوّز من عبّر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث.

الثاني: إنّما قال «ها التأنيثِ» ولم يقل «تا التأنيثِ» ليُخرج[٨] التاء، إذا لم تقلب هاء. فإنّ الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: لا فرق في هاء التأنيث بين أن تكون لمعنى التأنيث، أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: علّامَة. فإنّ الإمالة جائزة في جميع ذلك، لأنّ هاء المبالغة هي للتأنيث.

الرابع: خرج بقوله «ها التأنيثِ» هاءُ السكت نحو: ﴿كِتابِيَهْ﴾،[٩] فلا تُمال الفتحة قبلها.

---

(١) س: ألا يقاس.

(٢) زاد في س: «قوله». وقد رويت إمالة الفتحة لكسرة بعدها بدون راء. نحو: فِإنَّهم، أميلت فتحة الفاء لكسرة الهمزة. ونحو: وَإنّا، أميلت أيضًا فتحة الواو. ونسبت هذه اللغة إلى بعض بني أسد. الارتشاف ١: ٢٤٧.

(٣) كذا أي: مثل هذا الحكم في الإمالة. والذي أي: حكم فتح الحرف الذي. وتليه: تقع بعده، وحذف همزة «هاء» للتخفيف. وكان: فعل تام بمعنى حصل. والذي: مبتدأ مؤخر خبره الكاف. وها: فاعل تلي. وفي وإذا: متعلقان بالفعل تلي. وما: زائدة لتوكيد الإضافة. وفاعل كان: ضمير يعدو على الذي. وغير: حال منه: أي: إذا حصل الحرف قبل الهاء مغايرًا للألف. وقيل: إن «الذي» هو الفتح، فلا حاجة لاستثناء الألف لأنها ليس منه. ولو قال:

وقَبلَ ها التأنِيثِ أيضًا، إن تَقِفْ ولا تُمِلْ، لِهذِهِ الهاءِ، الألِفْ

لكان أحسن. وأجيب بأن الضمير في كان يعود على ما قبل الهاء فيصح الاستثناء منه. ح: «كذاك ما يليه». انظر ما بعد التنبيه الخامس.

(٤) والأول في مستهل شرح البيت ٩١٣.

(٥) زاد في س و ط: قولك.

(٦) ح: كذاك ما يليه.

(٧) ح: تاء.

(٨) س ط: لتخرج.

(٩) الآية ٢٥ من سورة الحاقة.

هذا هو الصحيح. وذهب ثعلب وابن الأنباريّ إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مُزاحم الخاقانيّ[١] في قراءة الكسائيّ.

الخامس: استثنى المُصنّف ممّا[٢] قبلَ هاء التأنيث الألفَ. فإنّها لا تصحّ إمالتها نحو: الصّلاة، والحياة.[٣]

فإن قلتَ: لم يكن لاستثنائه الألفَ حاجة، لأنّ كلامه في إمالة الفتحة لا في إمالة الحرف، فلم تندرج الألف في قوله «كَذاكَ ما تَليهِ[٤] ها التّأنِيثِ»، لأنّ مُراده الفتحة، فلم يشمل كلامه إلّا كلّ مفتوح. قلتُ: هو كذلك. ولكن[٥] نبّه على منع إمالة الألف، لئلّا يُتوهّم أنّ هاء التأنيث تُسوّغ إمالة الألف، كما سوّغت إمالة الفتحة.

فإن قلتَ: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟ قلتُ: ذكر سيبويه[٦] أنّ سبب ذلك شَبه الهاء بالألف، فأُميل ما قبلها كما يُمال[٧] ما قبل الألف. ولم يُبيّن سيبويه: بأيّ ألف شُبّهت؟ والظاهر أنّها شُبّهت بألف التأنيث.[٨]

خاتمة لباب الإمالة:

[سببان لإمالة الألف]

ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق:[٩]

أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف. وذلك في «را» وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه:[١٠] وقالوا: يِا، وتِا[١١] ـ يعني: بالإمالة ـ لأنّها أسماء ما يُلفظ به. فليست كإلى وما ولا، وغيرِها من الحروف المبنيّة على السكون.[١٢] وحروفُ[١٣] التّهجّي التي في أوائل السور

---

(١) الارتشاف ١: ٢٤٤. وأبو مزاحم هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان البغدادي، مقرئ مجوّد محدّث ثقة، كان إمامًا في قراءة الكسائي. توفي سنة ٣٢٥. غاية النهاية ٢: ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) زاد في ط: كان.

(٣) س ح: الحياة والصلاة.

(٤) هذا خلاف ما روى به البيت. س ط: كذا الذي تليه.

(٥) سقطت الواو من ح.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٠.

(٧) س: كما أميل.

(٨) إنما شبهت بألف التأنيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج ومعنى التأنيث، وفي الزيادة طرفًا، والاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة. الصبان ٤: ٢٣٥ والتصريح ٢: ٣٥٢. وعندي أن من ذلك التشبيهِ المبالغةَ في الإمالة، حتى قلبت الفتحة كسرة، في نحو: يِعلم ويِتسحب ونِشتري وإِستفهم وتِطمئن ونِحرنجم، منبهةً على كسر عين الماضي أو همزة وصله. انظر تعليقنا ص٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٩) س ح: غير ما ذكر.

(١٠) الكتاب ٢: ٢٦٧. وفي النقل تصرف مصدره الارتشاف ١: ٢٤٤.

(١١) س ط: «يا وتا». وبعده في الكتاب: في حروف المعجم.

(١٢) زاد في الارتشاف: إنما جاءت كسائر الأسماء.

(١٣) جعل البعض «حروف» معطوفًا على «غير» بالجر، فقيل: هو فاسد أو فيه تعسف. الصبان ٤: ٢٣٥.

إن كان[١] في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يُميل، وإن كان في وسطها ألف نحو: كافْ وصادْ،[٢] فلا خلاف في الفتح.

والآخر: كثرة الاستعمال،[٣] وذلك إمالتهم «الحَجّاجِ» علَمًا في الرفع والنصب، وكذلك «العَجّاجِ» في الرفع والنصب.[٤] ذكره[٥] بعض النحويّين. وإمالة «النّاسِ» في الرفع والنصب. قال[٦] ابن بَرهان في آخر «شرح اللمع»:[٧] روى عبد الله بن داود[٨] عن أبي عمرٍو بن العلاء إمالة «النّاس» في جميع القُرآن مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

واعلم أنّ الإمالة لهذين السببين شاذّة[٩] لا يُقاس عليها، بل يُقتصر في ذلك على ما سُمع. والله أعلم.[١٠]

---

(١) ح: كانت.

(٢) امتناع الإمالة في «صاد» سببه الصاد حرف الاستعلاء، لا وجود الألف.

(٣) الارتشاف ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٤) زاد في س: أيضًا.

(٥) ط: وذكره.

(٦) شرح الكافية الشافية ص١٩٧٧.

(٧) ص٧٤٥.

(٨) الهمذاني الخريبي، ثقة حجة توفي سنة ٢١٣. غاية النهاية ١: ٤١٨. س ح: عبد الله بن أبي داود.

(٩) أي: هي خلاف القياس فيما مضى، ولكنها لا تنافي قراءة بعض السبعة بها. وشذت إمالة «بابٌ» و«مالٌ». الشرح الكبير ٢: ٦١٦. قال المعري: لكونهم يميلون في الاسم دون الصفة. رسالة الملائكة ص١٨٩.

(١٠) ح: والله ـ تعالى ـ أعلم بالصواب.

التصريف

اعلم أنّ علم النحو مُشتمل على نوعين: أحدهما علم الإعراب، والآخر علم التصريف.[1] وذلك أنّ علم النحو مُشتمل على أحكام الكلِم العربيّة،[2] وتلك الأحكام نوعان: إفراديّة وتركيبيّة. فالإفراديّة هي علم التصريف، والتركيبيّة هي علم الإعراب. ولذلك يقال في حدّ النحو: علم تُعرف به[3] أحكام الكلم العربيّة إفرادًا وتركيبًا.

فإن قلتَ: الأحكام التركيبيّة[4] نوعان، إعرابيّ وغير إعرابيّ، فكيف أُطلق على جميعها علم الإعراب؟ قلتُ: أُطلق على النوعين علم الإعراب تغليبًا.

[قسما التصريف وتعريفه]

ثم إنّ المُسمّى بعلم التصريف ـ وهي الأحكام الإفراديّة ـ ينقسم[5] قسمين: **أحدهما**: جعل الكلمة على صِيَغ مُختلفة لضروب من المعاني، كالتصغير والتكسير[6] واسم الفاعل واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة كثير من المُصنّفين بذكره قبل التصريف، كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. **والآخر**: تغيير[7] الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر.[8] وينحصر[9] في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل[10] والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف. وقد عرّف التصريف[11] في

(١) هنا ينتهي خرم ت الذي بدأ بقوله: «ومتقدمًا عليها» في شرح البيت ٩٠٧. والتصريف في اللغة: تغيير الشيء وتحويله. وهو في الاصطلاح يضم أحكامًا كثيرة جدًّا، ما ذكره الناظم تحت عنوانه جزء يسير منها.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أنه احترز بأحكام الكلم من ذات الكلم ومن الفقه والفرائض، واحترز بالعربية من العجمية.

(٣) ط: في حد علم النحو علم يعرف به.

(٤) انظر الإتحاف ٢: ٣٦٢. والحق أن للإعراب الاصطلاحي بضعة معان. مشكلة العامل النحوي ص٢٠ ـ ٥٠. س: أحكام الكلم العربية.

(٥) ح: «تنقسم». ط: تنقسم إلى.

(٦) س: كالتكسير والتصغير.

(٧) ح: تغير.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: لغرض لفظي. وهو التخفيف أو التكثير.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «أي: التغيير». قلت: ومن هذا التغيير: الإمالة والابتداء والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين والمقصور والممدود ومسائل التمرين.

(١٠) سقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت.

(١١) ت ح: «وقد عرف المصنف التصريف». س: وقد عرفه المصنف.

«الكافية»[1] بقوله:[2]

* تـغـيـيـرُ بِـنْـيـةٍ، لِمَـعـنًـى، قُـصِـدا *

فإن قلتَ: هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنّما شمل الأوّل، أعني تغيير الكلمة لمعنى. قلتُ: المُراد بقوله «لمعنى» ما ذكره في «شرحها»[3] إذ قال: «التصريف: تحويل كلمة من بِنيتها[4] إلى غيرها، لغرض لفظيّ أو معنويّ». فهو إذًا شامل للنوعين. وقد حدّه في «التسهيل»[5] بقوله: التصريف:[6] علم يتعلّق ببِنية الكلمة،[7] وما لحُروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشِبه ذلك.[8]

وقال الشارح:[9] تصريف الكلمة هو تغيير بِنيتها، بحسَب ما يعرض لها من المعنى، كتغييرِ المُفرد إلى التثنية والجمع، وتغييرِ المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول. ولهذا التغيير أحكام كالصحّة والإعلال. ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلّق بها يُسمى علم التصريف. فالتصريف إذًا هو العلم بأحكام بِنية الكلمة، ممّا لحروفها[10] من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشِبه ذلك.

[المفردات التي يدرسها التصريف]

٩١٥ ـ حَرفٌ وشِبهُهُ، مِنَ الصَّرفِ، بَرِيْ   وما سِواهُما، بِتَصريفٍ، حَرِيْ[11]

لا حظَّ في التصرف للحُروف، ولا للأسماء غير المُتمكّنة، ولا للأفعال الجامدة. أعني: ليس وعسى ونحوَهما. وإنّما يكون التصريف[12] في الأسماء المُتمكّنة والأفعال المُتصرّفة.

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٢٠١٢.
(٢) زاد في س عجزه:

تـصـريـفُـهـا، كـجَـعـلِ جُـودٍ أجـوَدا

(٣) ص٢٠١٢. ح: الشرح لها.
(٤) س: «من بنية». وبنية الكلمة هي صيغتها التي وضعت عليها قبل التركيب في جمل.
(٥) ص٢٩٠. وفي حاشية ت عن التواتي: هو للقسم الذي لغرض لفظي خاصة.
(٦) س: بقوله وهو.
(٧) في حاشية ت عن التواتي: لمعرفة وزنها بالتفعيل في كونها ثلاثية أو رباعية أو خماسية.
(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: من النقل والإدغام والحذف.
(٩) ص٨٢٠.
(١٠) ط: بما لحروفها.
(١١) الصرف: التصريف. والبري: البريء أبدلت همزته ياء وأدغمت فيها الياء الأولى، ثم حذفت الثانية في الوقف. فأصله على «فعيل»، وهو قد يخبر به عن أكثر من واحد. والحري على وزن الفَعِل. وحرف: مبتدأ، نكرة جاز الابتداء بها لعطف «شبهه» عليها. ومن الصرف: متعلقان بالخبر بري. وما: مبتدأ اسم موصول. وسوى: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو. والجملة صلة الموصول. وحري: خبر ما. وثبتت ياؤه وياء «بري» في حالة الرفع لعدم التنوين في الوقف. والباء تتعلق به، وليس هو مخففًا من حريّ كما ذكر الأزهري.
(١٢) في النسخ: ولا للأفعال غير المتصرفة وإنما يدخل.

وهو[١] المراد بقوله: «وما سِواهُما، بِتَصرِيفٍ، حَرِي» أي: حقيقٌ.

فإن قلتَ: مُقتضى قوله «وما سِواهما» أنّ التصريف يدخل الأفعال مُطلقًا، إذ لم يستثن الجامدة. قلتُ: قد يُمكن إدراجها في شِبه الحرف. فإن «ليس» و«عسى» ونحوهما شابهَ الحرف بالجمود.[٢]

فإن قلتَ: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تُشبه الحرف[٣] نحو: ذا والّذي ـ فإنّهما قد صُغّرا ـ وقد جاء الحذف في: سوف وإنّ، وجاء الحذف والإبدال في: لعلّ. قلتُ: هذا كلّه شاذّ يُوقف عند ما سُمع منه.

فإن قلتَ: قد اتّضح أنّ الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المُتمكّنة والأفعال المتصرّفة. فأيّهما له الأصالة فيه؟ قلتُ: الأفعالُ لكثرة تغييرها، ولظهور الاشتقاق فيها.[٤]

٩١٦ ـ ولَيسَ أدنَى مِن ثُلاثِيٍّ يُرَى قابِلَ تَصرِيفٍ، سِوَى ما غُيِّرا[٥]

يعني: أنّ ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنّه لا يقبل التصريف، إلّا أن يكون ثلاثيًا في الأصل، وقد غُيّر بالحذف. فإنّ ذلك لا يُخرجه عن قَبول[٦] التصريف. وقد فُهم من ذلك أمران:

أحدهما: أنّ الاسم المُتمكّن والفعل لا ينقُصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف، لأنهما يقبلان التصريف، وما قَبِلَ[٧] التصريفَ لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين.[٨]

والآخر: أنّ الاسم والفعل قد ينقُصان عن الثلاثة، بالحذف. أمّا الاسم فإنّه قد يرد على

---

(١) في النسخ: وهما.

(٢) ت: «تشبه الحروف بالجمود». س: «شابهت الحروف بالجمود». ط: شابها الحروف في الجمود.

(٣) س: الحروف.

(٤) في حاشية ح بيان بعض ما يكون في التصريف، عن إحدى النسخ:

ما قَبلَ واوٍ، ثُمّ ياءٍ، فُتِحا فقُل: تَحرّكَتْ، تَزاهُ، وانجَحا
وثُقِلَتْ قُلٍ، ان مُسَكّنا، وقُلْ أُستُثقِلَتْ، إن ضَمٌّ أو كَسْرَ، تَنَلْ

(٥) الأدنى: الأقل عدد أحرف، يتعلق به: من ثلاثي. والثلاثي: ما كانت أحرف أصوله ثلاثة. وقابل التصريف: ما يقبل تغيير البنية. وغير: جرى فيه تغيير بحذف. وأدنى: اسم ليس. وجملة يرى: خبرها. والضمير في يرى: نائب فاعل يعود على أدنى. وهو في الأصل مفعوله الأول، وقابل: مفعوله الثاني. وسوى: بدل من أدنى ومضاف. وما: نكرة موصوفة في محل جر مضاف إليه. وجملة غير: صفة ما. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٦) س: عن قبوله.

(٧) ط: وما يقبل.

(٨) في النسخ: أو حرفين.

حرفين، بحذف لامه نحو: يدٌ، أو عينه نحو: سَهٌ،[١] أو فائه نحو: عِدةٌ،[٢] وقد يرد على حرف واحد نحو: مُ اللهِ، عند من يجعله محذوفًا من «أيمن»،[٣] وكقول بعض العرب: شربتُ مًا.[٤] وذلك قليل.[٥] وأمّا الفعل فإنّه قد يرد[٦] على حرفين نحو: قُلْ وبِعْ وسَلْ، وقد يرد على حرف واحد نحو: عِ كلامي، وقِ نفسَكَ. وذلك فيما اعتلّت[٧] فاؤه ولامه،[٨] فيُحذفان في الأمر.[٩]

[الاسم المجرد والمزيد]

٩١٧ ـ ومُنتَهَى اسم خَمسٌ، ان تَجَرَّدا وإن يُـزَدْ فِـيـهِ فـمـا سَـبـعًـا عَـدا[١٠]

الاسم ينقسم إلى مُجرّد من الزوائد وإلى مزيد فيه.[١١] فالمُجرّد ثلاثة أنواع: ثُلاثيّ ورُباعيّ وخُماسيّ. فلا يَنقص عن الثلاثة لأنّ الثلاثيّ[١٢] أعدل الأبنية لتوسطه[١٣] بين الخفّة والثقل،[١٤] ولانقسامه على المراتب الثلاث:[١٥] المُبتدأ والمُنتهى والوسط بالسويّة،[١٦] ولأنّ المبدوءَ به[١٧] لا يكون إلّا مُتحرّكًا والموقوفَ عليه ساكن، فلا بُدّ من حرف يفصل بينهما لتنافيهما في الصفة.

فإن قلتَ: ذلك الفاصل إن كان مُتحرّكًا نافى الموقوف عليه، وإن كان ساكنًا نافَى المبدوء

---

(١) السه: الدبر. أصله من سته، حذفت منه التاء. (٢) العدة: الوعد.
(٣) ح ط: «من أيمن الله». وفي حاشية ت عن التواتي: وأما من يجعله حرف جر فلا شاهد فيه.
(٤) وكذلك: فوك. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «يعني ماء». وفي حاشية ت عن التواتي: هذا أيضًا من الأسماء الباقية على حرف واحد مع تنوين يليه في اللفظ. ولا ينظر إلى الخط.
(٥) ط: وهذا قليل. (٦) س: فقد يرد.
(٧) ط: أعلت.
(٨) زاد في س: وكذلك فيما اعتلت عينه ولامه نحو «رَ» من رأى. قلت: ومثله ما كان ذلك من الأمر: تِ. والهمزة ليست من أحرف العلة على التحقيق.
(٩) زاد في س: وقوله.
(١٠) المنتهى: النهاية. يريد: نهاية أصول الاسم. وحذفت همزة «إن» الأولى ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وتجرد: خلا من الزوائد. وعدا: جاوز في عدد الأحرف. وحذف جواب الشرط الأول لدلالة ما قبله عليه. وفيه: في محل رفع نائب فاعل. وسبعًا: مفعول به مقدم. س ح: «ان يجردا». وسقط الشطر الثاني من ت.
(١١) ح: إلى مزيد فيه وإلى مجرد من الزيادة. (١٢) في النسخ: لأن الثلاثة.
(١٣) في حاشية ت عن التواتي: «الضمير يعود إلى أعدل». وهذا تخريج لعبارة النسخ: «لأن الثلاثة أعدل الأبنية». وإلا فالضمير للثلاثي.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي: يعني بالخفة ما بقي على اثنين كيد ودم، وبالثقل الرباعي كدرهم.
(١٥) ت ح: الثلاثة.
(١٦) في حاشية ت عن التواتي أن «بالسوية» متعلقان بالمصدر انقسام. قلت: هذا على أن الباء للسببية. والأولى أن الباء للمصاحبة، والسوية: الاعتدال والعدل. والتعلق بحال محذوفة مما أضيف إليه انقسام.
(١٧) ح: المبدأ به.

به. قلتُ: قد أجيب عن ذلك بأنّه لمّا جاز عليه الأمران[١] لم يتحقّق التنافي.

ولا يزيد[٢] على الخمسة لأمرين: **أحدهما**: أنّهم[٣] جعلوا زيادته على قدر نُقصانه.[٤] **والآخر**: أنّه لو وُضع على ستّة لتُوُهّم أنّه كلمتان.

فإن قلتَ: قد تقدّم أنّ الثلاثيّ[٥] أعدل الأبنية. فلِمَ عدلوا عنه[٦] إلى الرباعيّ والخماسي؟ قلتُ: للتوسّع بتكثير الأبنية.[٧]

وأمّا المزيد[٨] فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف، ولا يتجاوزها[٩] إلّا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح[١٠] أو النسب.

فإن قلتَ: كيف[١١] قال «فما سَبعًا عَدا»، ولم يستثن[١٢] هاء التأنيث وما ذُكر معها؟ قلتُ: هذه زوائد، قد عُلم[١٣] أنّها غير مُعتدّ بها، لكونها مُقدّرةَ الانفصال.

تنبيهات:

الأوّل: إنّما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف، إذا كان ثلاثيّ الأصول نحو: اشهيبابٌ مصدر اشهابَّ،[١٤] أو رباعيّ الأُصول نحو: احرِنجامٌ مصدر: احرَنجَمَتِ الإبلُ، أي:[١٥] اجتمعتْ. وأمّا الخماسيّ الأصول فإنّه لا يُزاد فيه[١٦] غير حرف مدّ، قبل الآخر أو بعده، مُجرّدًا أو مشفوعًا

---

(١) أي: التحرك والسكون. يعني أنه يجوز فيه أن يكون متحركًا وأن يكون ساكنًا، ولا يلزم حالة واحدة كالمبدوء به والموقوف عليه. وانظر الخصائص ١:٥٥ ـ ٥٦.

(٢) سمع: جَحلَنجَع. وقيل هو اسم سداسي أو خماسي مزيد. المزهر ٢:٤٢ وتصريف الأسماء ص٨٥. وفي حاشية ت عن التواتي: «يعني: ولا يزيد الثلاثي الأصول، كما تقدم». والصواب أن فاعل «يزيد» يعود على الاسم المجرد، لا على الثلاثي الأصول.

(٣) ح: أنه.

(٤) أي: ما نقص منه في نحو «م» من الثلاثي أيمن.

(٥) ت ح: الثلاثة.

(٦) سقطت من س.

(٧) ت ح ط: بكثرة الأبنية.

(٨) زاد في س: فيه.

(٩) كذا. وقد ورد قولهم: أُفعلاواءُ وكُذُّبذُبانٌ. وفي كل منهما خمسة زوائد، وهو على ثمانية أحرف. ومنه نحو: خُنْزُوانِيَة، لأن الياءين فيه من بنية الكلمة وليستا للنسب. وفي النسخ: لا يجاوزها.

(١٠) أي: جمع التصحيح. وهو السالم. س: أو بزيادتي التثنية والتصحيح.

(١١) فيما عدا الأصل: فكيف.

(١٢) ت ح: فلم يستثن.

(١٣) ط: وقد علم.

(١٤) اشهاب الزرع: اصفر وبقي في بعضه شيء أخضر.

(١٥) س: «إذا». وقيل: قِرقيسياء وبِرِيطياء هما من الثلاثي المزيد فيه خمسة أحرف. والصواب أنهما من الرباعي المزيد فيه أربعة. وانظر الهمع ٢:١٦ والارتشاف ١:٥٧.

(١٦) س: فلا يزاد عليه.

بهاء التأنيث، نحو: عَضرَفُوطٌ[1] ـ وهو ذكر العَظاية[2] ـ وقَبَعثَرَى. وهو البعير.[3] ومثال المشفوع بهاء التأنيث: قَبَعثَراةٌ. وندر: قَرَعبلانةٌ، لأنّه زيد فيه حرفان وأحدهما[4] نون. وقيل: إنّه[5] لم يُسمع إلّا من كتاب «العين»، فلا يُلتفت إليه. والقرعبلانة: دُوَيْبّة عريضة عظيمة البطن.[6]

الثاني: ذكر بعضهم أنّه زيد في الخماسيّ حرفا مدّ، قبل الآخر نحو: مِغناطِيسٌ.[7] قيل: فإن صحّ وكان عربيًّا كان ناقصًا[8] لقولهم: إنّه لا يُزاد فيه إلّا حرف مدّ، قبل الآخر. قلتُ: إن صحّ وكان عربيًّا جُعل نادرًا، كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في قَرَعبَلانة. وقد[9] حكاه ابن القطّاع. أعني: مِغناطيس.

الثالث: اعلم أنّ حروف الهجاء تُذكّر وتؤنّث. فباعتبار تذكيرها تثبت التاء[10] في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط[11] التاء من عددها. فلذلك[12] قال «فما سَبعًا عَدا».

[أبنية الاسم الثلاثي]

٩١٨ ـ وغَيرَ آخِرِ الثُّلاثِيْ افتَحْ، وضُمّْ   واكسِرْ، وزِدْ تَسكِينَ ثانِيهِ، تَعُمْ[13]

قد[14] تقدّم أنّ المُجرّد ثُلاثيّ ورُباعيّ وخُماسيّ. فالثلاثيّ تقتضي القسمة العقليّة أن تكون أبنيته اثني عشر بناءً، لأنّ أوّله يقبل الفتح والكسر والضمّ،[15] ولا يقبل السكون إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضًا. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشرَ.[16]

---

(1) في حاشية ت عن الزَّبيدي أن العضرفوط دويبّة بيضاء ناعمة. (2) س: «العظايا». ط: العطاءة.
(3) كذا. والصواب: البعير العظيم الخلق.
(4) ومثله: مَرزَنجوش. وهو ضرب من النبات. وسقطت الواو من س وضرب عليها في ت.
(5) سقطت من النسخ. وانظر الخصائص ٣:٢٠٨ والممتع ص١٦٥ والمزهر ٢:٣٤ والإتحاف ٢:٣٦٢.
(6) س: عظيمة عريضة البطن.
(7) في حاشية ت: «هو حجر المس». ومثله في الزيادتين إبراهيم وجبرائيل وإسرافيل وعزرائيل وإسماعيل. انظر الهمع ٢:١٩٢. وقد تكون الزيادة أكثر في نحو: قسطنطينيّة.
(8) ط: ناقصًا. (9) سقطت من س.
(10) ت ح: الهاء. (11) في النسخ: تنقص.
(12) في النسخ: «ولذلك». وعليه يحمل قول الناظم أيضًا: خمس.
(13) غير آخره أي: فاؤه وعينه. وحذف الياء الثانية من «الثلاثي» للضرورة. وتعم أي: تستوف. وغير: مفعول مقدم لافتح، تنازع فيه هو والفعلان: ضم واكسر. وجملة زد: معطوفة على: افتح. وتعم: فعل مضارع مجزوم يحرك بالفتح أو الكسر أو الضم للإدغام العارض. ومثله في الحركات والسكون «ضم». إلا أنه مبني لا مجزوم. وهو جواب شروط جازم محذوف مع فعله. وحذفت الميم الثانية مرتين للوقف في القافية. وسقط الشطر الثاني من ت.
(14) سقطت من ط. (15) ط: يقبل الحركات الثلاث.
(16) زاد في النسخ: بناء.

وأمّا الآخِر فلا عِبرة به، في وزن الكلمة، لأنّه حرف الإعراب. فلذلك[(١)] قال «وغيرَ آخِرِ الثُّلاثيْ»، فعزا إلى غير آخره ـ وهو أوّله وثانيه ـ الحركاتِ الثلاثَ،[(٢)] بلا تقييد، فعُلم أنّ ذلك يكون فيهما، بتوافق وتخالف.[(٣)] فللتوافق ثلاثة أوزان، وللتخالف ستّة أوزان.

ثمّ قال «وزِدْ تَسكِينَ ثانِيهِ تَعُمْ»[(٤)] أي: وزدْ على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه، وأوّلُه مفتوح أو مكسور أو مضموم، تعمَّ القسمةَ الممكنة في الثلاثيّ. وهي اثنا عشر بناء، منها عشَرة مُستعملة وواحد مُهمل، وواحد نادر. وقد أشار إليهما بقوله:[(٥)]

٩١٩ ـ و«فِعُلٌ» أُهمِلَ، والعَكسُ يَقِلْ لِقَصدِهِم تَخصِيصَ فِعْلٍ بـ «فُعِلْ»

أُهمل من أبنية الثلاثيّ «فِعُلٌ» بكسر الفاء وضمّ العين، لاستثقالهم الانتقالَ من كسر[(٦)] إلى ضمّ. فأمّا[(٧)] قراءة بعضهم:[(٨)] ﴿والسَّماءِ ذاتِ الحِبُكِ﴾، بكسر الحاء وضمّ الباء، فوُجّهت على تقدير صحّتها بوجهين:

أحدهما: أنّ ذلك من تداخُل اللغتين في حرفَي الكلمة،[(٩)] لأنّه يقال: حُبُكٌ، بضمّ الحاء والباء، وحِبِكٌ، بكسر الحاء والباء. فركّب هذا القارئ[(١٠)] منهما هذه القراءة. قال ابن جنّي: «أراد[(١١)] أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعْدَ نُطقِه بالحاء مكسورةً مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومةً». قال في «شرح الكافية».[(١٢)] وهذا التوجيه[(١٣)] لو اعتَرَفَ به من عُزيت

(١) ح: ولذلك.
(٢) ح: الثلاثة.
(٣) أي: في الحركات.
(٤) سقطت من ح.
(٥) أهمل: لم يستعمل. والعكس أي: عكس فِعُل. فأل: نائبة عن ضمير الغائب. والقصد: التوجه عمدًا، مصدر أضيف إلى فاعله معنى. وهو ضمير العرب. والتخصيص: مفعول به للمصدر قصد. وهو أيضًا مصدر مضاف إلى مفعوله معنى. وبفعل متعلقان بتخصيص. وقد أدخلت الباء على المخصَّص. ولقصد: متعلقان بالفعل يقل. واللام: للسببية. وحذفت اللام الثانية من الفعل للوقف في القافية، وسقط الشطر الثاني من ت.
(٦) ت: كسرة.
(٧) ط: وأما.
(٨) الآية ٧ من سورة الذاريات. ونسبت القراءة إلى حسن البصري وأبي مالك الغفاري وأبي السمال. المحتسب ٢:٢٨٦ والصبان ٤:٢٣٨. وفي حاشية س عن الجاربردي ص٣٠: الحبك: تكسر كل شيء كالرمل والماء، إذا مرت بهما الريح.
(٩) في حاشية س عن الجاربردي ص٣٠: «إنما قال في حرفي الكلمة... من الأخرى». ط: في جزأي الكلمة.
(١٠) ط: وحبك بكسرهما فركب القارئ.
(١١) انظر المحتسب ٢:٢٨٧ وشرح الكافية الشافية ص٢٠٢١. س: لما أراد.
(١٢) ص٢٠٢١ ـ ٢٠٢٢.
(١٣) في النسخ: الوجه.

القراءة إليه لدل[1] على عدم الضبط ورداءة التلاوة. ومَن هذا شأنه لا يُعتمد على ما يُسمع[2] منه، لإمكان عُروض ذلك له».

والآخر: أن يكون كسرُ الحاء إتباعًا[3] لكسرة[4] تاء «ذاتِ».[5] ولم يُعتدّ: باللام الساكنة لأنّ الساكن حاجز غير حصين. قيل: وهو أحسن.

وقوله «والعكس[6]» يعني به بناء «فُعِل»، بضمّ الفاء وكسر العين. وهذا الوزن فيه خلاف: ذهب قوم إلى أنه مُهمل لاستثقال الانتقال من ضمّ إلى كسر، وإن كان أخفّ من عكسه. وذهب قوم إلى أنّه مُستعمل لكنّه قليل. وهو الظاهر. وقد جاء منه: الدُّئِلُ ـ وهو اسم دُوَيْبّة[7] سُمّيت بها[8] قبيلة من كنانة. وأنشد الأخفش لكعب بن مالك:[9]

جاؤُوا بِجَيشٍ، لَو قِيسَ مُعرَسُهُ ... ما كانَ إلّا كمُعرَسِ الدُّئلِ

ـ والرُّئِمُ: اسم جنس للاست،[10] والوُعِلُ: لغة في الوَعِل.[11] حكاه الخليل. فثَبَتَ بهذه الألفاظ أنّه ليس بمُهمل.

وقوله «لِقَصدِهِم تَخصِيصَ فِعلٍ بِفُعِلْ» يعني أنّ بناء «فُعِل» إنّما قلّ في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يُسمّ فاعله. ولو أهمل لثقله لم يُستعمل في الأفعال.

وقال أبو الفتح نصر بن[12] أبي الفُنون: أمّا دُئِلٌ ورُئِمٌ فقد عدّه قوم من النحويّين قِسمًا حادي عشرَ لأوزان الثلاثيّ. وإنّما هي[13] عند المُحقّقين[14] عشَرة. انتهى. وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن، عن الدُّئل والرُّئم، بجوابين:

أحدهما: أنّهما من الشاذّ،[15] فلا يثبت بهما وزن. قلتُ: وفيه نظر، لأنّ سيبويه[16] أثبت بناء «فِعِل» بلفظ واحد ـ وهو إبِلٌ ـ وسيأتي ذكره.

---

(1) ت: «من عزيت إليه لدل». س: من عزيت إليه هذه القراءة لدل.
(2) فيما عدا الأصل: ما سمع.
(3) بل ما جاء في القراءة هو لغة صحيحة، من نادر الكلام الفصيح. وانظر قراءة «الرِّبُو» في المحتسب ١:١٤٢. ت: «لإتباع». وفي الحاشية عن نسخة: إتباعًا.
(4) ط: لكسر.
(5) في حاشية ت: وهو: ذاتِ الحبك.
(6) زاد في النسخ: يقلّ.
(7) في حاشية س عن الجاربردي ص٢٩ أن الدئل اسم لدويبة شبيهة بابن عرس.
(8) ت ح: «به». س: بذلك.
(9) ديوانه ص٢٥١ والمنصف ١:١٢٠ والعيني ٤:٥٦٢ وشرح شواهد الشافية ص١٢ والأشموني ٤:٢٣٩. وفي حاشية س عن الجاربردي ص٣٠: «يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة». والمعرس: موضع نزول القوم في السفر من آخر الليل للاستراحة. وقيس: قدّر.
(10) الاست: الدبر. وفي حاشية ح: اسم للاست.
(11) سقط «لغة في الوعل» من س و ح. والوعل: تيس الجبل.
(12) نصر بن محمد الموصلي البغدادي النحوي. توفي سنة ٦٣٠. انظر الارتشاف ١:٢٠.
(13) أي: أوزان الثلاثي.
(14) ط: النحويين.
(15) س: الشواذ.
(16) الكتاب ٢:٣١٥.

والآخر: أنهما منقولان من الفِعْل. واعتُرض بأنّ ذلك مُمكن في الدُّئل لأنه علَم قبيلة، بخلاف الرُّئم. فإنّه اسم جنس، والنقل لا يكون إلّا في الأعلام. قلتُ: وذهب السيرافيّ إلى أنّ النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء[١] في الأعلام. قال: ومنه «تُنَوِّطٌ»[٢] اسمٌ لطائر يُعلِّق عُشَّه ويُلصقه ضربًا من الإلصاق بديعًا، فسُمّي بالفعل. انتهى. ولا وجه للتفرقة بين الدُّئل والرُّئم، لأنّ الدئل في الأصل اسم جنس لدُوَيْبّة، ثمّ نُقل إلى القبيلة.

تنبيه: قد فُهم من هذا البيت أنّ ما عدا هذين الوزنين مُستعمل، ليس بمهمل[٣] ولا نادر. وهي عشَرة أوزان:[٤]

أوّلها: فَعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: فَلْسٌ، وصفةً نحو: سَهْلٌ.

وثانيها: فَعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: فَرَسٌ، وصفةً نحو: بَطَلٌ.

وثالثها: فَعِلٌ. ويكون اسمًا نحو: نحو: كَبِدٌ،[٥] وصفةً نحو: حَذِرٌ.

ورابعها: فَعُلٌ. ويكون اسمًا نحو: عَضُدٌ، وصفةً نحو: يَقُظٌ.[٦]

وخامسها: فِعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: حِبْرٌ،[٧] وصفةً نحو: نِكْسٌ.[٨]

وسادسها: فِعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: عِنَبٌ. قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلّا في حرف مُعتلّ يُوصف به الجمع. وهو قولهم: عِدًى.[٩] وقال غيره: لم يأت من الصفات على «فِعَل» إلّا زِيَمٌ بمعنى: مُتفرّق، وعِدًى اسم جمع. وقال السيرافيّ: استُدرك على سيبويه «قِيَمًا» في قراءة من قرأ:[١٠] ﴿دِينًا قِيَمًا﴾. ولعله يقول: إنّه مصدر في معنى[١١] القيام. انتهى. واستدرك

---

(١) سقطت من س و ط.

(٢) في حاشية س: «قال الأصمعي: إنما سمي تنوطًا لأنه يدلي خيوطًا من الشجرة ثم يفرخ فيها. وتُبُشِّرٌ لطائر أيضًا. الجاربردي» ص٣١. وانظر الكتاب ٢:٣٢٧ والممتع ص٩٧ والمزهر ٢:٢١٩.

(٣) س: غير مهمل.

(٤) في حاشية س عن ابن الحاجب: «وللاسم الثلاثي عشرة... من مقدمته في التصريف». انظر شرح الشافية ١:٣٥-٣٩.

(٥) مثل هذا الاسم يجوز فيه تسكين العين وكسر الفاء مع تسكين العين مطلقاً، وكسرهما إذا كانت العين حرفاً حلقيًّا. تصريف الأسماء ص٦٣. س: كتف.

(٦) في حاشية ت أن اليقظ هو المتيقظ. وفي حاشية س: وطَمُعٌ من طمعَ طمعًا فهو طَمِعٌ وطَمُعٌ. انظر الجاربردي ص٣١.

(٧) ط: عِدل.

(٨) النكس: الرجل الضعيف.

(٩) الكتاب ٢:٣١٥. وفي حاشية س: جمع عدو. وهو اسم جنس وصف به الجمع، نحو: قوم عدى، كالسفر والركب. وليس بتكسير لأنه لا نظير له في الجموع المكسرة.

(١٠) الآية ١٦١ من سورة الأنعام. وهذه قراءة ابن عامر والكوفيين.

(١١) يعني أنه مخفف بحذف الألف. وفي النسخ: بمعنى.

بعض النحاة على سيبويه ألفاظًا أُخر. وهي: سِوًى من قوله:[١] ﴿مَكانًا سِوًى﴾، ورجُلٌ رِضًى،[٢] وماءٌ رِوًى،[٣] وماءٌ صِرًى،[٤] وسَبيٌ طِيَبةٌ.[٥] ومنهم من تأوّلها.[٦]

وسابعها: فِعِلٌ. ويكون اسمًا نحو: إبِلٌ، وصفةً نحو: أتانٌ بِلِزٌ. وهي السمينة. ولم يذكر سيبويه[٧] من هذا الوزن غير إبل. وأمّا بِلِزٌ فحكاه الأخفش مُخفّفَ الزاي، وحكاه سيبويه[٨] مُشدّدَ الزاي.[٩] قيل:[١٠] فيحتمل أن يكون ما حكاه الأخفش مُخفّفًا من المُشدّد، فلا يكون بناء أصليًا. قال بعضهم: ولا ثالث لهذين اللفظين.[١١]

قلتُ: وزاد بعضهم:[١٢] حِبِرةٌ، ولا أفعلُ ذلك أبدَ الإبِدِ، وعِبِلٌ اسمَ بلد، وبِلِصٌ،[١٣] ووِتِدٌ وإطِلٌ[١٤] ومِشِطٌ ودِبِسٌ وإتِدٌ،[١٥] لغةٌ في الوَتِدِ والإطْل والمِشْط والدِّبْس والإِتْد.[١٦] وزاد غيره: حِبِكٌ لغةٌ في الحُبُك. وقد تقدّم.

وجاء[١٧] من الصفات أيضًا: أتانٌ إبِدٌ وأمةٌ إبِدٌ أي: وَلودٌ. قال[١٨] ثعلب: ولم يأت من الصفات على «فِعِل» إلّا حرفان: امرأةٌ إبِدٌ أي ولودٌ، وأتانٌ بِلِزٌ أي ضخمةٌ. وأمّا قولُه:[١٩]

عَــلَّمَــنــا إخــوانُــنــا بَــنُــو عِــجِــلْ ... شُربَ النَّبِيذِ، واصطِفاقًا بالرِّجِلْ

---

(١) الآية ٥٨ من سورة طه. والسوى: الوسط.
(٢) الرضى: المرْضي.
(٣) الروى: الكثير المُروي للوارد.
(٤) الصرى: الذي طال استنقاعه فتغير.
(٥) الطيبة: الحلال بلا نقض عهد ولا غدر.
(٦) انظر الممتع ص٦٢ ـ ٦٥.
(٧) الكتاب ٢: ٣١٥.
(٨) الكتاب ٢: ٣٣٠.
(٩) ح: الزاء.
(١٠) س: فقيل.
(١١) شرح الشافية ١: ٣٩.
(١٢) انظر ص١٣ من ليس من كلام العرب والارتشاف ١: ١٩ والمزهر ٢: ٦. وفي حاشية ت أن الحبرة هي الصفرة التي على الأسنان.
(١٣) سقطت من ط.
(١٤) الإطل: الخاصرة.
(١٥) في ط والارتشاف والمزهر: وإثر.
(١٦) كذا. ولعله من الإتاد. وهو حبل تضبط به رجل البقرة عند الحلب. فالراجح أن أصله «وَتِد»، كسرت الواو وسكنت التاء نحو «كِتْف»، ثم أبدلت الواو همزة. وفي ط والارتشاف والمزهر: والإِثْر.
(١٧) س: وقد جاء.
(١٨) س: وقال.
(١٩) الجمل للخليل ص٢٠٦ والنوادر ص٣٠ والارتشاف ١: ٤٠٠ والعيني ٤: ٥٦٧ والأشموني ٤: ٢٤٠. وعجل بسكون الجيم حركت بالكسر: قبيلة من بني لجيم بن صعب. والاصطفاق: الرقص.

ونحوُه فهو من النقل، للوقف أو من الإتباع،[١] فليس بأصل. وقد قيل في إطِل: إنّه من الإتباع.

وثامنها: فُعْلٌ. ويكون اسمًا نحو: قُفْلٌ، وصفةً نحو: حُلْوٌ.

وتاسعها: فُعَلٌ. ويكون اسمًا نحو: صُرَدٌ،[٢] وصفةً نحو: حُطَمٌ.[٣]

وعاشرها: فُعُلٌ. ويكون اسمًا نحو: عُنُقٌ، وصفةً. وهو قليل والمحفوظ منه: جُنُبٌ[٤] وشُلُلٌ،[٥] وناقة سُرُحٌ أي: سريعة.[٦]

[أبنية الفعل الثلاثي المجرد]

٩٢٠ ـ وافتَحْ وضُمَّ، واكسِرِ الثانيَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، وزِدْ نَحوَ: ضُمِنْ[٧]

الفعل ينقسم إلى مُجرّد ومزيد. فالمُجرّد ثُلاثيّ ورُباعيّ، ولا يكون خُماسيًا.[٨] فللثلاثيّ ثلاثة أبنية، لأنّه لا يكون إلّا مفتوح الأوّل، وثانيه يكون مفتوحًا ومكسورًا[٩] ومضمومًا، ولا يكون ساكنًا،[١٠] لئلّا يلزم التقاء الساكنين[١١] عند اتّصال الضمير المرفوع.

الأوّل: فَعَلَ. ويكون مُتعدّيًا نحو: ضَرَبَ، ولازمًا نحو: ذَهَبَ. ويرد لمعان كثيرة ويختصّ بباب المُغالبة.[١٢] وقد يجيء «فَعَلَ» مُطاوعًا[١٣] لـ «فَعَلَ» بالفتح فيهما.[١٤] قال:[١٥]

---

(١) أي: إتباع الجيم حركة ما قبلها. وفي النسخ: أو للإتباع.

(٢) الصرد: ضرب من الغربان.

(٣) الحطم: العسوف العنيف. وفي حاشية س: ولكع أي لئيم.

(٤) الجنب: البعيد.

(٥) الشلل: الخفيف في الحاجة والسريع فيها. وفي حاشية ت: ونُكُر. قال الله تعالى: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾.

(٦) زاد في س: وقوله.

(٧) الثاني أي: الحرف الثاني. وضمن: كفل. وهو هنا مثال المبني للمجهول. والثاني: مفعول به لاكسر، تنازع فيه ثلاثة أفعال. ومن فعل: متعلقان بحال من الثاني. ونحو: مفعول به للفعل زد. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٨) سمع من أبي الهميسع فعل خماسي: جَحْلَنْجَع. فهو مزيد فيه حرف واحد. وقيل: هو سداسي مجرد. وقيل: إنه اسم. القاموس واللسان والتاج وتهذيب اللغة (جحلجع) والمزهر ٢: ٤٢. فإذا كان فعلاً فمضارعه: يُجَحْلَنجِعُ. والأمر: جَحْلَنجِعْ. تصريف الأسماء والأفعال ص٨٥.

(٩) ت ح: مكسورًا ومفتوحًا.

(١٠) ط: ولا يكون إلا ساكنًا.

(١١) س: ساكنين.

(١٢) تقول: كارمته فكرَمته أي: غلبته في الكرم. وعالمته فعَلَمته أي: غلبته في العلم.

(١٣) المطاوع من الأفعال: ما يشعر بتأثر فاعله بفعلٍ آخر مشارك له في الاشتقاق.

(١٤) فيهما أي: في الفاء والعين.

(١٥) س ح: «قال العجاج». وبعد البيت في ح:

وعَــوَّرَ الـرَّحــمْــنُ، إن شــاءَ الــعَــوَرْ

ديوانه ص١٥ وتهذيب إصلاح المنطق ص٥٢١ والأشموني ٤: ٢٤١. وقوله فجبر أي: فانجبر.

* قَـد جَـبَـرَ الـدِّيـنَ الإلَـهُ، فـجَـبَـرَ *

والثاني: فَعِلَ. ويكون مُتعدّيًا نحو: شَرِبَ، ولازمًا نحو: فَرِحَ. ولزومه أكثر من تعدّيه. ولذا غلبَ في النعوت اللازمة والأعراض.[1] وقد يُطاوع «فَعَلَ» بالفتح نحو: خَدَعَه فخَدِعَ.

والثالث: فَعُلَ[2] نحو: ظَرُفَ. ولا يكون مُتعدّيًا إلّا بتضمين، أو تحويل. فالتضمين نحو: رَحُبَتْكُمُ الدارُ، وقولِ عليّ:[3] إنّ بِشرًا قد طَلُعَ اليَمنَ، بتضمين[4] الأوّل معنى: وَسِعَ، والثاني معنى: بَلَغَ. وقيل: الأصل رَحُبَتْ بكم، فحُذف الخافض توسّعًا. والتحويل نحو: سُدتُهُ.[5] فإنّ أصله «سَوَدتُهُ» بفتح العين، ثمّ حُوّل إلى «فَعُلَ» بضمّ العين، ونُقلت الضمّة إلى فائه عند حذف العين.

فإن قلتَ: فما فائدة[6] التحويل؟ قلتُ: فائدته الإعلام بأنّه واويّ العين، إذ لو لم يُحوّل إلى «فَعُلَ» وحُذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفًا لالتبس الواويّ باليائيّ. هذا مذهب قوم منهم الكسائيُ، وإليه ذهب في «التسهيل».[7] وقال ابن الحاجب:[8] وأما باب «سُدتُه فالصحيح أنّ الضمّ لبيان بنات الواو لا للنقل».[9] ولا يرد «فَعُلَ» إلّا لمعنًى مطبوع عليه من هو قائم به نحو: كَرُمَ ولَؤُمَ، أو كمبطوعٍ[10] نحو: فَقُهَ وخَطُبَ، أو شِبهِهِ نحو: جَنُبَ،[11] شُبِّه بـ «نَجُسَ».[12] ولذلك كان لازمًا لخصوص معناه بالفاعل.

وقوله «وزِدْ نَحوَ: ضُمِنْ» يعني: أنّ بناء ما لم يُسمّ فاعله بناءٌ أصليّ من أبنية المُجرّد. فحقه أنْ يُذكر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثيّ المُجرّد أربعة. وإلى كون صيغة ما لم يُسمّ فاعله أصلًا ذهب المُبرّد وابن الطّراوة والكوفيّون، ونقله في «شرح الكافية»[13] عن سيبويه والمازنيّ.

---

(١) النعوت اللازمة: الصفات الثابتة في الذوات. والأعراض: جمع عَرَض. وهو ما يعرض من الصفات ويزول. وانظر الصفحة التالية.

(٢) يجوز تسكين عينه، وضم الفاء مع التسكين: ظَرْفَ كَرْمَ، حُسْنَ فُصْحَ. تصريف الأسماء والأفعال ص٨٦.

(٣) زاد في س: رضي الله عنه.

(٤) س ح: «فضمن». وذكر الفارسي أن بني هذيل يعدّون «فَعُلَ» دون تضمين، إذا قبل معناه ذلك. اللسان والتاج (رحب).

(٥) سدته: صرتُ سيده.

(٦) في النسخ: «ما فائدة». ومن التحويل أيضًا الصياغة للتعجب أو الصيرورة كالغريزة نحو: قَضُو عَلُمَ قَرُؤَ! إذا تعجبت ممن أسندت إليه هذه الأفعال، أو أصبحتْ مصادرها كالسجية والغريزة فيه. تصريف الأسماء والأفعال ص٨٦.

(٧) ص٢٩٠.

(٨) شرح الشافية ١: ٧٤. ح: وقال أبو عمر ابن الحاجب.

(٩) ح: ولا للنقل.

(١٠) أي: طرأ بالاكتساب فصار مثل المطبوع في عدم المفارقة. ط: أو المطبوع.

(١١) ت ط: «خبث». وشبهِ: معطوف على الكاف من قوله «كمطبوع». يعني: أو ما يشبه مثل المطبوع، لأنه طرأ كمثل المطبوع.

(١٢) المراد هنا النجاسة المعنوية تلزم بعد اكتسابها كالملكة.

(١٣) ص٢٠١٤. وانظر الكتاب ١: ٢ و١٩.

وذهب أكثر البصريّين إلى أنّها فرع مُغيَّرة عن صيغة الفاعل. ونقله غير المُصنّف عن سيبويه. وهو أظهر القولين. وقد ذهب إليه المُصنّف في باب الفاعل من «الكافية وشرحها».(١)

تنبيهـات:

الأوّل: لمّا لم يتعرّض لبيان حركة فاء الفعل فُهم(٢) أنّها غير مُختلفة وأنّها فتحة أخفّ من الكسر والضمّ.(٣) فاعتباره أقرب.

الثاني: ما جاء من الأفعال مكسور الأوّل أو ساكن الثاني فليس(٤) بأصل، بل هو مُغيّر عن الأصل(٥) نحو: شَهْدَ وشِهِدَ وشِهْدَ.(٦)

الثالث: قال في «شرح الكافية»:(٧) جرت عادة النحويّين ألّا يذكروا في أبنية الفعلِ المُجرّدِ فِعلَ الأمر ولا فِعلَ ما لم يُسمّ فاعله، مع أنّ [مذهب البصريّين أنّ](٨) فِعل الأمر أصل في نفسه اشتُقّ من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازنيّ أنّ فِعل ما لم يُسمّ فاعله أصل أيضًا. فكان ينبغي على هذا، إذا عُدّت صيغ الفعل المُجرّد من الزيادة، أن يُذكر للرباعيّ ثلاث(٩) صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدَحرَجَ، وصيغة له مصوغة(١٠) للمفعول كدُحرِجَ، وصيغة للأمر نحو: دَحْرِجْ.(١١) إلّا أنّهم استغنَوا بالماضي(١٢) المصوغ للفاعل عن الآخَرينِ لجريانهما على سَنَنٍ مُطّرد.(١٣) ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم،(١٤) من الاستدلال على المصادر المُطّردة بأفعالها، انتفاءُ أصالتها.

قلتُ: أمّا صيغة المفعول فتقدّم ذكر الخلاف فيها. وأمّا صيغة(١٥) فِعل الأمر فمذهب

---

(١) ص٥٧٦ ـ ٦٠١.
(٢) س: علم.
(٣) ط: من الضم والكسر.
(٤) في النسخ: الثاني ما غير بناؤه فليس.
(٥) س: عن أصل.
(٦) ما كان على «فَعِلَ» جاز تسكين عينه نحو: عَلْمَ وشَرْبَ. فإذا كانت عينه حرفًا حلقيًا جاز فيه أيضًا كسر الفاء، وكسرها مع تسكين العين نحو: شِهِدَ ولِعْبَ. وهي لغة وائل وتميم. تصريف الأسماء والأفعال ص٨٦. وانظر تعليقنا على «فَعُلَ» ص٤٥٣.
(٧) ص٢٠١٤ ـ ٢٠١٥.
(٨) تتمة من شرح الكافية الشافية.
(٩) س ح: «ثلاثة». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٣.
(١٠) س: «موضوعة». ط: مصوغًا.
(١١) ط: كدحرج.
(١٢) زاد في ط: الرباعي.
(١٣) ح: مطردة.
(١٤) في النسخ: كما لا يلزم.
(١٥) سقطت من النسخ.

البصريين أنها[1] أصل وأنّ قسمة الفعل ثلاثيّة، ومذهب الكوفيّين أنّ الأمر مُقتطع من المُضارع، فتكون[2] القسمة عندهم ثنائيّة.[3]

[أبنية الفعل الرباعي]

٩٢١ ـ ومُـنـتَـهـاهُ أربَـعٌ، إن جُـرِّدا وإن يُـزَدْ فِـيـهِ فـمـا سِـتًّـا عَـدا[4]

لمّا كان الفعل أكثر تصرّفًا من الاسم لم يحتمل من عِدّة الحُروف ما احتمله الاسم. فلهذا لم يُجاوز المُجرّدُ منه أربعة أحرف، ولا المزيدُ[5] ستّة أحرف. وللرباعيّ المُجرّد بناء واحد، وهو: فَعْلَلَ. ويكون مُتعديًا نحو: دَحرَجَ، ولازمًا نحو: دَربَجَ[6] بمعنى ذلّ. وقال الشارح[7] له ثلاثة أبنية:

واحد للماضي المبنيّ للفاعل نحو: دَحرَجَ.

وواحد للماضي المبنيّ للمفعول نحو: دُحرِجَ.

وواحد للأمر نحو: دَحرِجْ.

قلتُ: قد تقدّم أنّ عادة النحويّين الاقتصار على بناء واحد، وهو الماضي المبنيّ للفاعل، كما[8] سبق ذكره.

وأمّا المزيد فإن كان ثُلاثيّ الأُصول فإنّه يبلغ بالزيادة أربعةً نحو: أكرَمَ، وخمسةً نحو: اقتدَرَ، وستّةً نحو: استَخرَجَ. وإن كان رُباعيّ الأصول فإنّه يبلغ بالزيادة خمسةً نحو: تَدحرَجَ، وستّةً نحو: احرَنجَمَ.[9]

تنبيهـان:

الأول: قال في «التسهيل»:[10] وإن كان فعلًا لم يتجاوز ستّة إلّا بحرف التنفيس، أو تاء التأنيث، أو نون التوكيد. ولو استغنى عن هذا الاستثناء كما فعلَ هنا لكان أجود.

---

(١) في النسخ: «أنه». ط: فذهب البصريون أنها. (٢) فيما عدا الأصل: فإذن تكون.
(٣) زاد في س: وقوله.
(٤) منتهاه أي: أقصى عدد حروف الفعل. وجرد: أخلي من الزيادة. ونائب فاعله ضمير يعود على الفعل. والألف: حرف إطلاق. وفيه أي: في الفعل. والست أي: الأحرف الستة. وأسقط التاء من العدد باعتبار تأنيث الحرف. وعدا: جاوز. وحذف جواب «إن» الأولى لدلالة ما قبلها عليه، وفيه: في محل رفع نائب فاعل لا يعلقان. وستًّا: مفعول به مقدم. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٥) ح: لم يجاوز بالمجرد منه أربعة أحرف ولا بالمزيد.
(٦) فيما عدا الأصل: «دربخ». وهو بالجيم وبالحاء وبالخاء في معنى: ذل وطاوع.
(٧) ص٨٢٣. وسقطت الواو من ح و ط.
(٨) الكاف بمعنى لام التعليل. ط: «لما». وانظر شرح البيت ٩٢٠.
(٩) احرنجم: اجتمع.
(١٠) ص٢٩٠.

الثاني: لم يتعرّض الناظم إلى ذكر[١] أوزان المزيد،[٢] من الأسماء والأفعال لكثرتها، ولأنّه سيذكر ما به يُعرف الزائد.[٣] أمّا الأسماء فقد بلغت بالزيادة، في قول سيبويه، ثلاثمِائة بناء وثمانية أبنية. وزاد الزُّبيدي عليه[٤] نيّفًا على الثمانين.[٥] إلّا أنّ منها ما يصحّ، ومنها ما لا يصحّ. وأمّا الأفعال فللمزيد فيه من ثُلاثيّها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وأبنية أُخر[٦] غير مشهورة، وفي بعضها خلاف، وللمزيد من رُباعيّها ثلاثة أبنية:

تَفَعْلَلَ نحو: تَدَحرَجَ.

وافعَنْلَلَ نحو:[٧] احرَنجَمَ.

وافعَلَلَّ[٨] نحو: اقشَعَرَّ.

وهي لازمة. واختُلف في هذا الثالث، فقيل: هو بناء مُقتضب.[٩] وقيل: هو مُلحَق بـ «احرَنجَمَ»[١٠] زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير.[١١] فوزنه الآن «افعَلَلَّ». ويدلّ على إلحاقه بـ «احرنجَمَ» مجيء مصدره كمصدره.

وزاد بعضهم في مزيد الرّباعي بناء رابعًا، وهو ما جاء على «افعَلَّلَ» نحو:[١٢] اجرَمَّزَ. قال في «الارتشاف»:[١٣] ويظهر لي أنّه من مزيد الثلاثيّ[١٤] غير المُلحقِ و[غير] المُماثِلِ.[١٥]

---

(١) ح ط: لذكر. (٢) س: المزيد من الأوزان.

(٣) ت س: «سنذكر ما به تعرف الزوائد». ح: «سيذكر بعد هذا ما تعرف به الزوائد». وانظر شرح البيت ٩٢٥ وما بعده.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) كان ابن السراج قد زاد بعض الأبنية، وكذلك نقل الجرمي قبله، ثم زاد ابن خالويه أبنية يسيرة، واستدرك ابن القطاع ما جعل مجموع الأبنية يتوف على مائتين وألف. المزهر ٢: ٤ وكشف الظنون ١: ٤٦ وابن عصفور والتصريف ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٦) س: أخرى. (٧) احرنجم: اجتمع. س: مثل.

(٨) ت: «افعَلَّلَ». وهذا أصله قبل إدغام الراء الأولى في الثانية، إذ كان الفعل: اقشَعْرَرَ. ولكن بعد الإدغام يكون وزنه كما أثبتنا، لأنه إذا كان في الإدغام حرف زائد ظهر أثره في الوزن الصرفي، وزعم الأزهري أن نحو: اطمأنّ واشمأزّ، همزته زائدة مبدلة من ألف. فهو ثلاثي مزيد. انظر تهذيب اللغة ١٥: ٦٨٢ واللسان ١: ١٠. والمنصف ١: ٩٠ وتصريف الأسماء والأفعال ص٩٦ وحاشية يس ٢: ٣٥٧ ومجموعة الشافية ٢: ٣٢.

(٩) المقتضب: المرتجل ابتداء ولم ينقل من غيره أو يلحق به. انظر الإتحاف ٢: ٣٦٣.

(١٠) كذا. ولو كان ملحقًا باحرنجم لكان فيه زيادة النون مثله، ولما جاز فيه الإدغام لئلا تختل صورة الإلحاق. ثم إن الرباعي لا يلحق بالرباعي، وإنما الأقل أصولاً يلحق بالأكثر. فقولهم «ابيَضَضَّ» ملحق بـ «أقشعرَّ» مثلاً.

(١١) أي: أدغموا الراء في الراء.

(١٢) سقطت من س و ح. واجرمز: انقبض ونكص.

(١٣) في ١: ٨٨.

(١٤) يعني أن أصله «جرز» فالهمزة والميمان زوائد، ووزنه: افعَمَّلَ. ولكن لو صح هذا لما جاء عن العرب: جَرمَزَ وتَجرمَزَ وجُرمُوز وجَرامِيز... فالميم أصل، ولعله كان على «افعَنْلَلَ» أي: اجَرنَمَزَ، ثم أدغمت النون في الميم. فهو رباعي مثل احرَنجَمَ. ومثله: ادرمَّجَ واخرمَّسَ. وقد قالوا: اخرَنمسَ اخرنماسًا. القاموس والتاج (خرمس). وقيل أصل وزنه: افعَنمَل.

(١٥) أي: وغير المماثل لوزن الرباعي. فهو مرتجل أيضاً. وما بين معقوفين من الارتشاف. وزاد في س: وقوله.

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

٩٢٢ ـ لاِسمٍ، مُجَرَّدٍ رُباعٍ، «فَعْلَلُ» وفِعْلِلٌ، وفِعْلَلٌ، وفُعْلُلُ[١]

٩٢٣ ـ ومَعْ «فِعَلٍّ» فُعْلَلٌ،[٢]

ذكر[٣] للاسم المُجرّد ستّة أبنية:[٤]

الأوّل: فَعلَلٌ، بفتح الأوّل والثالث. ويكون اسمًا نحو: جعفَرٌ ـ وهو النهر الصغير ـ وصفةً ومثلوه[٥] بسَلهَبٍ وشَجعَمٍ. والسَّلهب: الطويل. والشَّجعم: الجريء. وقد قيل:[٦] إنّ الهاء في «سلهب» والميم في «شجعم» زائدتان.[٧] وجاء بالتاء: عجوزٌ شَهرَبةٌ ـ والشَّهربة: الكبيرة[٨] ـ وبَهْكَنةٌ للضخمة الحسنة.

الثاني: فِعلِلٌ، بكسر الأوّل والثالث. ويكون اسمًا نحو: زِبرِجٌ ـ وهو السحاب الرقيق، وقيل:[٩] السحاب الأحمر. وهو من أسماء الذهب أيضًا ـ وصفةً نحو: خِرمِلٌ. قال الجوهريّ:[١٠] الخِرمِلُ بالكسر: المرأة الحمقاء مثل الخِذعِل.

الثالث: فِعلَلٌ، بكسر الأوّل وفتح الثالث. ويكون اسمًا نحو: دِرهَمٌ، وصفةً نحو: هِبلَعٌ للأكول.[١١]

الرابعُ: فُعلُلٌ، بضمّ الأوّل والثالث. ويكون اسمًا نحو: بُرثُنٌ ـ وهو واحد براثن السباع، وهو كالمِخلب من الطير ـ وصفةً نحو: جُرشُعٌ للعظيم من الجمال، ويقال: للطويل.

الخامس: فِعَلٌّ، بكسر الأوّل وفتح الثاني. ويكون اسمًا نحو: قِمَطْرٌ وهو وعاء الكتب، وفِطَحْلٌ ـ قيل: وهو اسم لزمن[١٢] خروج نوح، عليه السلام، من السفينة. قال

---

(١) رباع: رباعيّ. حذفت الياء الثانية للتخفيف، فحذفت الأولى لالتقائها ساكنة بالتنوين. وفَعلل: مبتدأ مؤخر حذف خبره ودل عليه الجار والمجرور: لاسم. ومجرد ورباع: صفتان لاسم. ح: «رباعي».

(٢) الواو: حرف عطف. والمعطوف هو فعلل. ومع: متعلق بحال منه مقدمة محذوفة. وسقط كله من ح و ط.

(٣) ط: ذكروا.

(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص٣٣: القياس يقتضي أن يكون للرباعي المجرد... لم يأت إلا ما ذكره.

(٥) ط: نحو. (٦) س: وقد يقال.

(٧) ورد «فَعلَل» فيما لا زيادة فيه نحو: شرمح وسرمد وبلقع وسلطع.

(٨) فيما عدا الأصل: وشهربة للكبيرة.

(٩) ح: وقد قيل.

(١٠) الصحاح (خرمل). ط: الجرمي.

(١١) قيل: الهاء في هبلع زائدة. الممتع ص٢١٧ ـ ٢١٩. س: هبلع وهو اللئيم. والهبلع أيضًا الأكول. ويقال: الهبلع من أسماء الكلاب السلوقية.

(١٢) في النسخ: لزمان.

الجوهري:[١] الفِطَحلُ على وزن الهِزَبْر:[٢] زمنٌ[٣] لم يُخلق بعدُ.[٤] قال الجرميّ:[٥] سألتُ أبا عُبيدة عنه، فقال: الأعراب تقول: زمن[٦] كانت الحجارة فيه رطبة. وأنشد للعجّاج:[٧]

وقَـد أتــاهُ زَمَــنَ الــفِــطَــحْــلِ، والـصَّـخـرُ مُـبـتَـلٌ، كَـطِـيـنِ الـوَحـلِ

ـ وصفةً نحو: سِبَطْرٌ للطويل.

السادس: فُعلَلٌ، بضمّ الأوّل وفتح الثالث. ويكون اسمًا نحو: جُخدَبٌ لذكر الجراد، وصفةً نحو: جُرشَعٌ بمعنى جُرشُع[٨] بالضمّ.

تنبيهـات:

الأوّل: مذهب البصريّين غيرَ الأخفش أنّ هذا البناء السادس ليس ببناء أصليّ، بل هو فرع على[٩] «فُعلُل» بالضمّ فُتح تخفيفًا، لأنّ جميع ما سُمع فيه الفتح سُمع فيه الضمّ نحو: جُخدُبُ وطُحلُبٌ وبُرقُعٌ[١٠] في الأسماء، وجُرشُعٌ في الصفات. وقالوا[١١] للمِخلب: بُرثُنٌ، ولشجر في البادية:[١٢] عُرفُطٌ، ولكساء مُخطّط: بُرجُدٌ. ولم يُسمع فيها «فُعلَلٌ» بالفتح. وذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه بناء أصليّ، واستُدِلّ لهذا المذهب بوجهين:[١٣]

أحدهما: أنّ الأخفش قال:[١٤] جُؤذَرًا. ولم يحكِ فيه ضمّ الذال. فدلّ على أنّه غير مُخفّف. وهذا مردود. فإنّ[١٥] الضمّ منقول في «جُؤذُر» أيضًا.[١٦] وزعم الفرّاء أنّ الفتح في

---

(١) الصحاح (فطحل).
(٢) في حاشية ت: وهو وصف من أوصاف الأسد.
(٣) في النسخ: زمان.
(٤) بعد أي: حتى الآن. وضرب على «يخلق» في ت وكتب تحته: «يخلق الناس فيه». وهذه عبارة الجوهري.
(٥) ت: «الزمخشري». وهو وهم. وفي الحاشية: الواقع في كلام الجوهري أن السائل هو الجرمي لا الزمخشري، بخلاف ما في الأصل. فتأمله.
(٦) في النسخ: «زمان». ط: هو زمن.
(٧) كذا. وهو لرؤبة. ديوانه ص١٢٨ والصحاح واللسان والتاج (فطحل) والأشموني ٤:٢٤٦.
(٨) سقط «بمعنى جرشع» من ح.
(٩) ح: «عن». وسقط من س.
(١٠) الطحلب: ما يعلو الماء من الخضرة إذا طال مكثه. والبرقع: نقاب المرأة.
(١١) ط: ويقال.
(١٢) س: بالبادية.
(١٣) ط: واستدلوا لذلك بأمرين.
(١٤) في النسخ: «حكى». وفي حاشية ت عن التواتي أن الجؤذر هو ولد البقرة الوحشية.
(١٥) س: بأن.
(١٦) سقطت من النسخ.

«جُؤذر» أكثر. وقال الزُّبيديّ: إنّ[١] الضمّ في جميع ما ورد منه أفصح.

والآخر: أنّهم قد ألحقوا به،[٢] فقالوا: عُنَدَدٌ. يقال: ما لي من[٣] ذلك عُنَدَدٌ، أي: بُدٌّ. وقالوا: عاطَتِ الناقةُ عُوطَطًا، إذا اشتهتِ الفحلَ. وقالوا: سُودَدٌ. فجاؤوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استُثني فيها فكّ المثلين لغير الإلحاق،[٤] فوجب أن يكون للإلحاق. وأجاب الشارح[٥] بأنّا لا نُسلّم بأنّ فكّ الإدغام للإلحاق[٦] بنحو «جُخدَب». وإنّما هو[٧] لأنّ «فُعلَلًا» من الأبنية المختصّة بالأسماء، فقياسه[٨] الفكّ كما في نحو: جُدَد وظُلَل.[٩] وإن سلّمنا أنّه للإلحاق فلا نُسلّم أنّه لا يُلحق إلّا بالأصول. فإنّه قد أُلحق بالمزيد فقالوا: اقعَنسَسَ،[١٠] فألحقوه بـ«احرَنجَمَ». فكما أُلحق بالمُفرّع[١١] بالزيادة فكذا يُلحق بالمُفرّع[١٢] بالتخفيف.

الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيّين، على إثبات[١٣] «فُعلَل». وقال في «التسهيل»:[١٤] وتفريع «فُعلَل» على «فُعلُل» أظهر من أصالته.

الثالث: قال بعضهم: في ثُبوت[١٥] «فِعلَل» بكسر الأوّل وفتح الثالث بحثٌ، لأنّ «دِرهمًا» مُعرَّب،[١٦] و«هِبلَع» يحتمل زيادة الهاء.[١٧] قلتُ: إنّما يتمّ هذا إذا لم يكن[١٨] لهذا الوزن

---

(١) ت: «فإن». س: إلا أن.
(٢) في حاشية س: أي: بفُعلَل.
(٣) س: «ومالي من». ط: مالي عن.
(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص٣٤: وأيضًا ذكر المصنف في إعلال العين أنه صحّ «عُلَيّب» لمحافظة الإلحاق. وهذا يدل على ثبوته.
(٥) ص٨٢٥.
(٦) في النسخ: فك المثلين لغير الإلحاق. قلت لا نسلم أن هذه المثل إنما فكت للإلحاق.
(٧) س: وإنما فكت.
(٨) ح: فقياسها.
(٩) الظلل: جمع ظلة. وهي ما أظلك من شجر وغيره. ت: «وكِلل». وفي حاشيتها عن التواتي أن الجدد جمع جدة. وهي بالضم: الطريقة، وبالفتح: الأرض الصلبة.
(١٠) اقعنسس: تأخر.
(١١) ت: «يلحق بالفرع». س ط: «بالفرع»، ح: «بالفروع». وفي حاشية ت عن التواتي أن الباء التي في «بالزيادة» و«بالتخفيف» هي للسببية.
(١٢) التخفيف: التجريد من الزيادة. وفيما عدا الأصل: بالفرع.
(١٣) زاد في ط والأشموني: أصالة.
(١٤) ص٢٩١.
(١٥) س: إثبات.
(١٦) في حاشية ت عن التواتي: بتشديد الراء مع الفتح.
(١٧) في حاشية س عن الجاربردي ص٣٤: وهو مذهب أبي الحسن.
(١٨) ت: إن لم يكن.

مثال[1] يَثبت به، غير هذين المثالين. وليس كذلك بل قد ذكروا له أمثلة غيرهما،[2] منها هِجرَعُ[3] ـ ويحتمل أيضًا زيادة الهاء ـ وزِئبَرٌ،[4] وقِلعَم لجبل بعينه. وقال الجرميّ:[5] هو من أسماء الرجال. وقال الزُّبيدي: القِلعَم: الشيخ المُسنّ. ويقال: القِلعَم: الطويل. فجعله صفة. وذكر الجوهريّ «قِلحَم»[6] بالقاف والحاء المهملة، وقال: القِلحَم: المُسنّ. قال: وقد ذكرناه في باب الحاء[7] لأنّ الميم زائدة.

فإن قلتَ: قال[8] الأصمعيّ: ليس في الكلام «فِعلَلٌ» إلّا دِرهَم وهِجرَع. فحصر. قلتُ: قد زاد غيره ما تقدّم ذكره.

فإن قلتَ: وعلى[9] تقدير ثبوت هذا الوزن، فتمثيله بـ «درهم» ليس بجيّد، إذ الوزن لا يثبت بالمُعرَّب. قلتُ: ذكر بعضهم أنّ الأسماء الأعجميّة على ثلاثة أقسام:[10] قسم غيّرته العرب وألحقته بكلامها، فحُكمُ أبنيته في اعتبار الأصليّ والزائد والوزن حكمُ أبنية الأسماء العربيّةِ الوضع، كدرهم.[11] وقسم غيّرته ولم تُلحقه بأبنية كلامها،[12] فلا يُعتبر فيه ما يُعتبر[13] فيما قبله[14] نحو: آجُرّ. وقسم تركوه غير مُغيّر. فما ألحقوه بأبنية كلامهم عُدَّ منها نحو: خُرَّم،[15] ألحقوه بسُلّم،[16] وما لم يُلحقوه بأبنية كلامهم[17] لم يُعدَّ منها نحو: خُراسانُ. لا يثبت فيه[18] «فُعالان».

---

(١) س: بناء.
(٢) ت ح: غير هذا.
(٣) الهجرع: الأحمق.
(٤) الزئبر: ما يعلو الثوب الجديد من الوبر.
(٥) س و ح وحاشية ت عن نسخة: الجوهري.
(٦) كذا بميم واحدة. وهو في الصحاح «قِلحَمّ» على وزن جِردَحْل. وهذا يعني أنه من الرباعي المزيد بتضعيف الميم، مثل: هِرشَفّ وعِربَدّ. فليس يصح به التمثيل للمجرد. انظر الصحاح (قلح) و(قلحم). ت: قلحمًا.
(٧) زيادة الميم تعني أنه من الثلاثي المزيد لا الرباعي. ح: «ذكرته في باب الحاء». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: وذكرناه في باب الميم لأن الميم زائدة.
(٨) ط: قد قال.
(٩) في النسخ: فعلى.
(١٠) الارتشاف ١: ٧٢.
(١١) زاد في حاشية ح: ودينار وديباج.
(١٢) س: ولم تلحقه بكلامها.
(١٣) ط: فلا تعتبر فيه ما أعتبر.
(١٤) أي: القسم الأول. وفي النسخ: في الذي قبله.
(١٥) الخرم: الناعم من العيش. وانظر المعرب ص١٧٩. وفي حاشية ط أنه اقتطع واستأصل.
(١٦) سقط «نحو خرم ألحقوه بسلم» من س و ح.
(١٧) سقط «عد منها... كلامهم» من ت. س: «وما لم يلحقوه». ح: وما لم يلحق.
(١٨) ت: «لا يثبت به». س: فلا يثبت به.

الرابع: زاد قوم من النحويّين[1] في أبنية الرباعيّ ثلاثة أوزان. وهي: فِعلُلٌ، بكسر الأوّل وضمّ الثالث. حكى ابن جنّي[2] أنه يقال لجَوز القُطن الفاسد: خِرفُعٌ. ويقال أيضًا لزِئبِر[3] الثوب: زِئبُرٌ، وللضِّئبِل وهو من أسماء الداهية: ضِئبُلٌ. وفُعَلٌّ، بضمّ الأوّل وفتح الثاني نحو: خُبَعْثٌ ودُلَمْزٌ.[4] وفَعْلِلٌ، بفتح الأوّل وكسر الثالث نحو: طَحْرِبةٌ.[5]

ولم يُثبت الجُمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم شاذٌ. وقد ذكر الأوّلَ من هذه الثلاثة في «الكافية» فقال:[6]

* ورُبّـمـا اسـتُـعـمِـلَ، أيـضًـا، فِـعـلُلُ *

والمشهور في الزّئبر والضّئبل كسر الأول والثالث. قال في «الصحاح»:[7] ورُبّما جاء بضمّ الباء فيهما. قال ثعلب: لا نعلم في الكلام «فِعلُلًا».[8] فإن كان هذان الحرفان مسموعين بضمّ الباء فهما[9] من النوادر. وقال ابن كَيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهدَ للهمزة بأنّها زائدة، وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء الأصول.

الخامس: قد عُلم بالاستقراء أنّ الرباعيّ لا بُدّ من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا تتوالى أربع حركات في كلمة. فمن ثَمّ لم يثبت «فَعَلُلٌ» بقولهم: عَرَتُنٌ ـ وهو نبت يُصبغ به ـ بل جُعل فرعًا على[10] «فَعَنْلُل»، لقولهم فيه: عَرَنْتُنٌ، فحُذفت نونه وتُرك على حاله، ولا «فُعَلِلٌ» بقولهم: عُلَبِطٌ،[11] بل جُعل فرعًا على[12] «فُعالِل»، لأنّ ما جاء على «فُعَلِل» يجوز فيه «فُعالِلٌ»، ولا «فَعَلِلٌ» بقولهم: جَنَدِلٌ،[13] بل جعله البصريّون فرعًا على «فَعالِل»، وأصله: جَنادِلُ، وجعله الفرّاء وأبو عَليّ فرعًا على «فَعَلِيل» وأصله: جَنَدِيلٌ. واختاره المُصنّف لأنّ جندلًا مُفرد فتفريعه

(١) ط: زاد بعضهم.
(٢) الخصائص ١:٦٨ وشرح الكافية الشافية ص٢٠٢٣. ط: وحكى ابن جني.
(٣) في حاشية ت أن الصواب: لوبر.
(٤) الخبعث: الشديد العظيم الخلق. والدلمز: الصلب الشديد. ت: دلوّ.
(٥) في حاشية ت عن التواتي أن الطحربة هي قطعة خرقة.
(٦) صدر بيتٍ عجزه:

كَـذا فِـعَـلٌ، وقَـلـيـلٌ فُـعَـلَلْ

شرح الكافية الشافية ص٢٠٢٢.
(٧) ص١٧٤٧. وآخر الفقرة نهاية القول. وقيل أيضًا: ضِئبُل وتِئدُل. اللسان والتاج (ضأبل).
(٨) ت ح ط: فعلل.
(٩) في الأصل: «فهو». وفي الصحاح: فيهما فهو.
(١٠) في س: «عن» هنا وفيما بعد.
(١١) العلبط: الضخم من الرجال.
(١٢) سقط «فعنلل... على» من س.
(١٣) الجندل: الموضع فيه الحجارة.

على المُفرد أولى. وقد أورد بعضهم[1] هذه الأوزان، على أنّها من أبنية الأصول وليست محذوفة. وليس بصحيح لِما سبق.

[أبنية الاسم الخماسي المجرد]

وقوله:[2]

وإنْ عَلا فَمَعْ «فَعَلَّلٍ»، حَوَى «فَعْلَلِلا»

٩٢٤ ـ كَذا «فُعَلِّلٌ»، و«فِعْلَلٌ»،[3]

يعني: أنّ الاسم الخُماسيّ المُجرّد[4] ـ وهو المُراد بقوله «إن عَلا»، أي: جاوز الأربعة[5] ـ له أربعة أبنية:

الأوّل: فَعَلَّلٌ، بفتح الأوّل والثاني والرابع. ويكون اسمًا نحو: سَفَرجَلٌ، وصفةً نحو: شَمَردَلٌ للطويل.

والثاني: فَعْلَلِلٌ، بفتح الأوّل والثالث وكسر الرابع. قالوا: ولم يجئ إلّا صفةً نحو: جَحْمَرِشٌ للعظيمة من الأفاعي ـ وقال السيرافيّ: هي العجوز المُسنّة ـ وقَهْبَلِسٌ للمرأة العظيمة. وقيل:[6] لحَشَفةِ الذكر،[7] فيكون اسمًا.

والثالث: فُعَلِّلٌ، بضمّ الأوّل وفتح الثاني وكسر الرابع. ويكون اسمًا نحو: خُبَعْثِنٌ للأسد، وخُزَعْبِلٌ للباطل والأحاديث المُستطرفة،[8] وصفةً نحو: قُذَعمِلٌ للبعير الضخم.

والرابع: فِعْلَلٌ، بكسر الأوّل وفتح الثالث. ويكون اسمًا نحو: قِرْطَعْبٌ ـ وهو الشيء الحقير ـ وصفةً نحو: جِرْدَحْلٌ. وهو الضخم من الإبل.

تنبيه: زاد ابن السرّاج[9] في أوزان الخماسيّ «فُعَلِلٌ» لقولهم:[10] هُندَلِعٌ ـ وهو[11] اسم

---

(١) أوردوا أيضًا أوزانًا أخرى. انظر شرح الشافية ١:٤٧ ـ ٤٨ والمزهر ٢:٢٨ وتصريف الأسماء والأفعال ص٦٥.

(٢) سقط «وقوله» من ط. وعلا أي: زاد على أربعة أحرف. والفاعل يعود على الاسم المجرد، لا على الرباعي كما ذهب المكودي والأزهري. والفاء: رابطة لجواب الشرط. وقد وجبت لتقدم معمول الفعل عليه في الجواب، لا لتقدير «قد» كما زعم الأزهري. انظر إعراب الجمل ص٢٣٤ ـ ٢٣٦. ومع: سكنت عينه قبل متحرك على لغة لبعض العرب. وهو ظرف يتعلق بحال محذوفه من «فعللا». وفاعل حوى: ضمير تقديره: الاسم المجرد العالي على أربعة، لا الرباعي كما زعم الأزهري، ولا الاسم الخماسي الأصول كما زعم الصبان، وكما تقتضي عبارة المرادي في الشرح. ت س: فإن علا.

(٣) كذا أي: مثل فعللل. والكاف: خبر مقدم مضاف. وفعلّل: مبتدأ مؤخر.

(٤) في حاشية س عن الجاربردي ص٣٥: القسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين. سقط البواقي للاستثقال.

(٥) الخماسي هو مجاوز للأربعة، فلا يصح اشتراط ذلك فيه. وسقط الاعتراض من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.

(٦) أي: وقيل هو. ت ح: «وقد قيل». وسقط «قيل» من س. وانظر الإتحاف ٢:٣٦٣.

(٧) حشفة الذكر: ما يظهر من عضو التذكير بعد الختان.

(٨) في حاشية ت: أي: المستحسنة.

(٩) الأصول ٣:٢٢٥ والخصائص ٣:٢٠٣.

(١٠) ط: نحو.

(١١) سقطت من ط.

بقلة ـ ولم يُثبته سيبويه. والصحيح أنّ نونه زائدة لأوجُه: **أحدها**: أنّه يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير. **الثاني**: أنّ كُراعًا،[1] حكى في الهندلع كسر الهاء. فلو كانت أصليّة لزم كون الخماسيّ على ستّة أمثلة، فكان يفوت تفضيلُ الرباعيّ[2] عليه، وهو[3] مطلوب. **الثالث**: أنّه يلزم على قوله أصالةُ نون «كَنَهْبُل»،[4] لأن زيادتها لم تثبت إلّا لأنّ[5] الحكم بأصالتها مُوقع في وزن لا نظير له، مع أنّ نون «هُندَلع» ساكنة ثانية فأشهت نون: عَنبَسٌ[6] وحَنظَلٌ[7] ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير «كَنَهْبُل» في زيادة نون ثانية مُتحرّكة.[8] فالحكم على نون «هُندلع» بالزيادة أولى.

وزاد غيره للخماسيّ أوزانا أُخر،[9] لم يُثبتها الأكثرون لنُدورِها، واحتمالِ بعضها الزيادةَ. فلا نُطوّل هنا بذكرها.[10]

وقوله:[11]

وما غايَرَ، لِلزَّيدِ أوِ النَّقصِ، انتَمَى

يعني: أنّ ما جاء من الأسماء المُتمكّنة، على غير الأمثلة المذكورة، فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو: خُزَعْبِيلٌ،[12] وجميعِ أبنية المزيد، أو إلى النقص منه وهو ضربان: ضرب نقص منه أصل نحو: يدٌ ودمٌ. وضرب نَقص منه زائد نحو: جَنَدِلٌ وعُلَبِطٌ. أصلهما جَنادِلُ وعُلابِطٌ. وقد سبق بيان ذلك.[13]

---

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي. نحوي لغوي كوفي أخذ عن البصريين وعرف بكراع النمل. توفي سنة ٣٠٩.
(٢) يفوت: يذهب ويضيع. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لأنه خفيف.
(٣) هو أي: تفضيل الرباعي على الخماسي.
(٤) الكنهبل: ضرب من شجر العضاه عظيم.
(٥) في النسخ: «إلا أن». قلت: نعم الحكم بزيادة النون أيضًا يوقع في وزن لا نظير له. إلا أنه يحمل على الزيادة فيكون في الباب الأوسع، وهو أن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد. فالحمل عليها أولى. الممتع ص٧١ ـ ٧٢. وانظر آخر شرح البيت ٩٢٥.
(٦) العنبس: من صفات الأسد. وهو العبوس. ط: عنبر.
(٧) الحنظل: نبات ثمره مر.
(٨) س: متحركة ثانية.
(٩) انظر المزهر ٢: ٢٨ ـ ٣٠ وتصريف الأسماء والأفعال ص٦٧. س: أخرى.
(١٠) سقط «هنا بذكرها» من ط، و«هنا» فقط من النسخ.
(١١) غاير: خالف الأبنية المذكورة للمجرد في الأبيات ٩١٨ ـ ٩٢٤. والزيد: الزيادة. واللام بمعنى: إلى، متعلقة بالفعل انتمى، ومعناه: انتسب. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: انتمى. وجملة غاير: صلة الموصول.
(١٢) الخزعبيل: الباطل.
(١٣) في شرح البيت ٩٢٢.

تنبيـه: كان ينبغي أن يقول «وما غايرَ فلِلزَّيدِ[١] أو النَّقصِ أو النُّدورِ[٢]»، لأنَّ مثل «طَخْرِبة»[٣] مُغاير للأوزان المذكورة، وإن لم ينتم[٤] إلى الزيادة المذكورة[٥] ولا النقص، ولكنَّه[٦] نادر. قال في «التسهيل»:[٧] وما خرج عن هذه المُثل فشاذّ، أو مزيد فيه،[٨] أو محذوف منه، أو شِبه الحرف،[٩] أو مُركّب، أو أعجميّ.[١٠]

[الحرف الأصلي والزائد]

٩٢٥ ـ والحَرفُ إن يَلزَمْ فأصلٌ، والَّذِي   لا يَلزَمُ الزّائدُ، مِثلُ تا: احتُذِي[١١]

لمّا ذكر أنّ أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مُجرّد ومزيد،[١٢] أشار هنا إلى ما يتميّز به الأصليّ عن الزائد،[١٣] فذكر أنّ علامة الأصليّ[١٤] أن يلزم تصاريف الكلمة ولا يحذف من[١٥] شيء منها، وأن[١٦] علامة الزائد ألّا يلزم تصاريف الكلمة بل يُحذف من بعض التصاريف. ومثّل الزائد بتاء «احتُذي» لأنّها تُحذف من بعض التصاريف ولا تلزم. تقول: حَذا حَذْوَهُ.[١٧] فيُعلم بسقوط التاء من «حذا» أنّ التاء في «احتذي» زائدة. يقال:[١٨] احتذَى به، أي: اقتدى به. ويقال أيضًا: احتذَى، أي: انتعلَ. قال:[١٩]

* كُلَّ الحِذاءِ يَحتَذِي الحافِي الوَقِعْ *

والحذاء: النَّعل.

---

(١) ط: للزيد.

(٢) زاد في س: انتهى.

(٣) الطحربة: قطعة خرقة.

(٤) فيما عدا الأصل: ولم ينتم.

(٥) سقطت مما عدا الأصل.

(٦) س: ولا إلى النقص لكنه.

(٧) ص٢٩١.

(٨) ط: أو مزيدة فيه.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: «نحو ذا وما». ح: أو أشبه الحرف.

(١٠) زاد في نسخ: وقوله.

(١١) يلزم: يثبت في الكلمة ويرافقها في جميع التصاريف غالبًا. انظر الصفحة التالية. والحرف: مبتدأ خبره الجملة الشرطية. وأصل: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو. والذي: مبتدأ خبره الزائد. ومثل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف. وتا: مضاف إليه ومضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(١٢) زاد في ت و ط: فيه.

(١٣) ح: «من الزائد». ت: «عن الزوائد». وفي الحاشية: المزيد.

(١٤) ط: الأصل.

(١٥) سقطت من ط.

(١٦) ح: وذكر أن.

(١٧) ح: حذوة.

(١٨) س: «فيقال». ط: ويقال.

(١٩) أبو المقدام. الحيوان ٦:٢٤٤ والخزانة ٤:١٤٧ والأشموني ٤:٢٥٠. والوقع: من يشتكي لحم قدمه من الحجارة والشوك.

فإن قلتَ: تعريفُ الأصليّ بأنّه «ما يلزم تصاريف الكلمة» غيرُ جامع، لخروج ما يسقط من[١] بعض التصاريف وهو أصل كواو «يَعِدُ»، وغيرُ مانع لدخول ما يلزم وهو زائد، فلا يصحّ حدًّا[٢] ولا يصحّ علامة أيضًا،[٣] لأن شرط العلامة الاطّراد. وبذلك يُعرف أيضًا أنّ تعريف الزائد بما لا يلزم لا يصحّ. قلتُ: الأصل إذا سقط لعلّة فهو مُقدّر الوجود،[٤] بخلاف الزائد. والزائد إذا لزم فهو مُقدّر السقوط.[٥] ولذلك يقال: الزائد. ما هو ساقط في أصل الوضع، تحقيقًا أو تقديرًا.

[الحرف الزائد وفائدته وموقعه]

وقد دعت الحاجة هنا إلى ثلاث[٦] مسائل:

الأُولى: في ذكر حروف الزيادة. اعلم أنّ الزائد نوعان: **أحدهما**: أن يكون تكرير أصل لإلحاق[٧] أو غيره، فلا يختصّ بأحرف الزيادة. وهو إمّا تكرير عين نحو: قَطَّعَ، أو لام نحو: جَلبَبَ، أو فاء وعين مع مُباينة اللام نحو: مَرمَرِيسٌ[٨] - وهو قليل - أو عين ولام مع مُباينة الفاء نحو: صَمَحْمَحٌ.[٩] **والآخر**: ألّا يكون[١٠] تكرير أصلٍ. فهذا لا يكون إلّا أحد الأحرف العشرة المجموعة في «أمانٌ وتَسهيلٌ». وقد جُمعت في تراكيب أُخر لا فائدة في التطويل بذكرها.[١١]

ومعنى تسميتها حروفَ الزيادة أنّه[١٢] لا يُزاد لغير تكرير إلّا منها. وليس المُراد أنّها تكون زائدة أبدًا، لأنّها قد تكون أُصولًا. وذلك واضح. وأسقط المُبرّد[١٣] من حروف الزيادة الهاء، وسيأتي الردّ عليه.[١٤]

---

(١) س: في.
(٢) ط: حذا.
(٣) سقطت من النسخ. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحد والرسم يشترط فيهما الاطراد والانعكاس، والعلامة يشترط فيها الاطراد فقط. فهي أعم.
(٤) فوقها في ت: نحو: بع وقل.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: مثل كوكب. فإن الواو زائدة لكنها لازمة. وحملت زيادتها على واو كوثر من الكثرة.
(٦) ح: ثلاثة.
(٧) الإلحاق: زيادة حرف أو حرفين على كلمة لتوازن أُخرى أكثر منها حروفًا أصولاً. وفي النسخ: للإلحاق.
(٨) في حاشية ت أن المرمريس: الداهية. وزاد عن التوضيح: مرمريت وهو الفقير. والدليل على زيادة ذلك الاشتقاقُ من المرس والمرت. فوزنه فعفعيل. ولا يحفظ مما تكررت فيه الفاء والعين غير هذين الاسمين. قلت: في التوضيح ٢: ٣٥٩: «ومرمريث للتفر. ولا ثالث لهما». فليحرَّر. وقد تكون الفاء مكررة في نحو: بربيطياء وقرقيسياء وفشفارج وشفلشلق وصهصلق وسلسبيل وصفصلّى...
(٩) الصمحمح: الشديد الغليظ.
(١٠) س: أن يكون لغير.
(١١) في الإتحاف ٢: ٣٦٤ - ٣٦٥ عدة نماذج من التعبير لجمع حروف الزيادة.
(١٢) س: أنها.
(١٣) هذا هو المشهور في سر الصناعة ص٦٢ و٦٣ و٥٦٣ والارتشاف ١: ١٠٦ وشرح المفصل ٩: ١٤٣ والممتع ص٢٠٤ و٢١٧ وشرح الشافية ٢: ٣٨٢ وشرح شواهدها ص٣٠١ والتصريح ٢: ٣٦٢... وفي المقتضب للمبرد ١: ٥٤٦ و٦٠ - ٦٣ و٣: ١٦٩ واللسان والتاج (أمم) ما ينقض ذلك. انظر ابن عصفور التصريف ص٢٤٧.
(١٤) في شرح البيت ٩٣٦.

الثانية: في ذكر فوائد الزيادة، وهي سبعة:[١] **أولها**: الإلحاق نحو: شَمْلَلَ.[٢] **وثانيها**: بيان معنى، كحروف المُضارعة. **وثالثها**: المدّ نحو: كِتاب.[٣] **ورابعها**: الإمكان[٤] نحو همزة الوصل. **وخامسها**: التعويض كتاء: زنادقةٌ. فإنّها[٥] عِوَض من الياء في: زناديق.[٦] **وسادسها**: التكثير نحو ألف: قَبَعْثَرَى.[٧] **وسابعها**: بيان[٨] الحركة كهاء السكت.[٩]

الثالثة: في ذكر أدلّة الزيادة، وهي تسعة:[١٠]

أولها: سُقوط الحرف من أصل، كسقوط ألف «ضاربٌ» في أصله. أعني المصدر. وهذا الدليل هو الذي يُسمّيه أهل التصريف الاشتقاقَ. والاشتقاق ضربان: أكبر وأصغر. فالأكبر هو: عقد تراكيب الكلمة، كيفما قلّبتَها، على معنًى واحدٍ. كعقد تراكيب «ق و ل» على معنى الخفّة والسرعة، وعقد تراكيب «ك ل م» على معنى الشّدّة والقوّة.[١١] ولم يقل به إلّا أبو الفتح،[١٢] وكان أبو علي يأنس به، في بعض المواضع. والأصغر هو: إنشاء مُركّبٍ من مادّة، يدلّ[١٣] عليها وعلى معناه،[١٤] كأحمرَ والحُمرةِ.[١٥] وهذا هو المُعتبر في التصريف، ولا يُقبل قول من أنكره.

وثانيا: سُقوطه من فرع، كسُقوط ألف «كِتاب» في جمعه على: كُتب. وهذا يُسمّى بالتصريف، وهو شبيه بالاشتقاق. والفرق أنّ الاشتقاق استدلال بالأصل،[١٦] والتصريف استدلال بالفرع.[١٧]

---

(١) ط: «ستة». وكذلك صححت في ت.

(٢) شملل: أسرع. وفي حاشية ت عن التواتي: «فهو ملحق بجعفر». والصواب أنه ملحق بالفعل دحرج. س ح: شملال.

(٣) كذا. وكتاب أصله من فِعال مصدر: كُتِبَ، بمعنى مفعول نحو: بساط وقطار وإلّه. تصريف الأسماء والأفعال ص١٥٩.

(٤) الإمكان: التمكين من الابتداء بما أوله ساكن.

(٥) ت ح: «فالهاء». س ط: لأنها.

(٦) س: زنديق.

(٧) القبعثرى: الجمل العظيم الضخم.

(٨) ح: لبيان.

(٩) سقط السابع من ت و ط.

(١٠) الممتع ص٣٩ ـ ٥٩ والارتشاف ١: ١٣ ـ ١٦.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن الكلم الجرح يؤثر في الجسد، والكلام يؤثر في النفس، فاجتمعا.

(١٢) الخصائص ١: ٥ ـ ١٣ و٢: ١٣٤ و١٤٥. بل إن الخليل هو السابق لابن جني، وقد أشار إلى الاشتقاق الأكبر مرارًا في تقاليب التركيب من كتاب: العين. انظر ص٩١ ـ ٩٤ من كتاب: ولا يزالون يقاتلونكم.

(١٣) ط: تدل.

(١٤) أي: معنى المركب نفسه. وفي النسخ: «معناها». وفي حاشية ت عن ابن غازي: صوابه «معناه» كما عبر به أبو حيان بأحمر مأخوذ من الحمرة. وهو يدل عليها وعلى معناه... انظر الارتشاف ١: ١٣ والإتحاف ٢: ٣٦٥.

(١٥) فوقها في ت عن التواتي: لأن أحمر يدل على معنيين الحمرة وذات الشيء.

(١٦) ت ط: «بالفرع». وقد صوب في ت كما أثبتنا.

(١٧) ت ط: «بالأصل». وقد صوب في ت كما أثبتنا.

وثالثها: سقوطه من نظيره، كسقوط ياء «أيطَلٍ» في: إطْل. والأيطل: الخاصرة. وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير،[١] على زيادته، أن يكون[٢] سقوطُه لغير علّة. فإن كان سقوطه لعلّة، كسقوط[٣] واو «وعدٍ» في: يَعِدُ، وفي: عِدة،[٤] لم يكن دليلًا على الزيادة.

ورابعها: كون الحرف، مع عدم الاشتقاق،[٥] في موضع تلزم[٦] فيه زيادته مع الاشتقاق. وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مُدغمة وبعدها حرفان نحو: عَبَنفَسٍ، بالفاء.[٧] فإنّ النون فيه محكوم بزيادتها، مع أنه لا يُعرف له اشتقاق، لأنّ[٨] نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلّا زائدة نحو: جَحَنفَلٍ، من الجَحفلة. وهي[٩] لذي الحافر كالشفة للإنسان.[١٠] والجَحنفل: العظيم الشفة.

وخامسها: كونه، مع عدم الاشتقاق، في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أوّلًا وبعدها ثلاثة أحرف. فإنّها يُحكم عليها بالزيادة، وإن لم يُعلم الاشتقاق، لأنّها قد[١١] كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما عُلم اشتقاقه. وذلك نحو: أفكَلٍ،[١٢] يُحكم بزيادة همزته حملًا على ما عُرف[١٣] اشتقاقه نحو: أحمرُ. والأفكل: الرِّعدة.

وسادسها: اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلّا حرف من حروف الزيادة،[١٤] كالنون في «كِنتأْوٍ»[١٥] ونحوه. فإنّها زائدة إذ لا يقع موقعَها ما لا يصلح للزيادة، فلا يوجد[١٦]

---

(١) أراد بالنظير نحو: عدة من الوعد. فالعدة نظير الوعد، خلافًا لما زعم الصبان ٤: ٢٥١.
(٢) سقط «أن يكون» من ت و س، ثم ألحق بحاشية ت.
(٣) س: لغير علة فسقوط.
(٤) ط: أو في عدة.
(٥) أي: إذا لم يعلم للكلمة اشتقاق أو مصدر.
(٦) ط: يلزم.
(٧) العبنفس: السيئ الخلق. وهو العنبقس والعفنقس والفلنقس أيضًا. س: «عفنقس بالقاف». ح: «عفنقس بالفاء». ط: عصنصر.
(٨) ت: إلا أن.
(٩) أي: الجحفلة.
(١٠) في النسخ: كشفة الإنسان.
(١١) سقطت من ت.
(١٢) ط: إفكِل.
(١٣) س: ما علم.
(١٤) ت: لا يقع فيه حرف إلا من حروف الزيادة.
(١٥) الكنتأو: الوافر اللحية. أما «كنثأو» فله اشتقاق من الكثء. يقال: كثأ النبت، إذا طلع وكثف وغلظ وطال. وانظر الصبان٤: ٢٥٢.
(١٦) سقط «فلا يوجد» من النسخ.

مثل: سِردأو.[1]

وسابعها: لُزوم[2] عدم النظير، بتقدير الأصالة في تلك الكلمة، نحو: تَتفُل، بفتح التاء وضمّ الفاء. وهو ولد الثعلب. فإنّ تاءه زائدة، لأنّها لو جُعلت[3] أصلًا لكان وزنه «فَعْلُل». وهو مفقود.

وثامنها: لُزوم عدم النظير، بتقدير الأصالة في نظير[4] الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تُتفُل، على لغة من ضمّ التاء والفاء. فإنّ تاءه أيضًا زائدة، على هذه اللغة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير. فإنّها لو جُعلت أصلًا لكان[5] وزنه «فُعلُل» نحو: بُرثُن، وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها. أعني لغة الفتح. فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حُكم بزيادتها في لغة الضمّ أيضًا، إذ الأصل اتّحاد المادّة.

وتاسعها: دلالة الحرف على معنى، كحُروف المُضارَعة، وألف اسم الفاعل، ونحو ذلك.

وزاد بعضهم[6] في الدلائل **عاشرًا:** وهو الدخول في أوسع البابين نحو: كَنَهبُلٍ،[7] بضمّ الباء. فإنّ وزنه على تقدير أصالة نونه «فَعَلُّل» وهو مفقود، وعلى تقدير زيادتها «فَنَعْلُل»[8] وهو مفقود أيضًا. ولكن حُكم بزيادتها دُخولًا في أوسع البابين، لأنّ باب المزيد أوسع. قلتُ: وهذا مُندرج في السابع، لأنّه إذا عُدم النظير على تقدير الأصالة حُكم بالزيادة، سواء وُجد النظير على تقدير الزيادة أم لم يُوجد.[9]

[الميزان الصرفي واستخدامه]

٩٢٦ ـ بِضِمنِ «فَعْلٍ»، قابِلِ الأُصُولَ، في وَزنٍ، وزائِدٌ بِلَفظِهِ اكتُفِي[10]

---

(١) يعني: ما ثانيه حرف من غير حروف الزيادة كالراء. وفوقها في ت: «اسندأو». وهو وهمٌ.

(٢) س: ما لزم.

(٣) ح: «زائدة ولو جعلت». س: «زائدة إذ لو جعلت». وسقط «لأنها» من ت ثم ألحق بالحاشية. وانظر الاحتراز الرابع في شرح البيت ٩٣٤.

(٤) ح: «عدم». ومثلها في ت مصويًا كما أثبتنا.

(٥) ت ط: كان.

(٦) الممتع ص٧١ ـ ٧٢.

(٧) الكنهبل: نوع من الشجر ضخم.

(٨) في ط و حاشية ت: فعنلل.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) الضمن: المضمون، فِعل بمعنى مفعول. وبضمن فَعل: بمضمّنه، أي: بما تضمنه هذا اللفظ من الأحرف، لا بصيغة ولا بمعنى لغوي. وهو مادة: ف ع ل. وقابل: فعل أمر. والأصول: جمع أصل. وهي الحروف الأصلية. أي: ضع مقابل الأحرف الأصول من الكلمة الموزونة أحرف فعل. والوزن: مصدر وزن يزن. يريد: في وقت الوزن للكلمة. واكتفي به أي: اقتصر عليه واستغني به عن غيره. وهو فعل خبري معناه الأمر هنا. وبضمن: متعلقان بالفعل قابل.

اصطلح أهل التصريف على أن يزنوا بالفاء والعين واللام، فيُقابَلَ أوّلُ الأصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثُها باللام، فيقالَ في وزن «فَرَسٌ»:[١] فَعَلٌ، وفي[٢] «ضَرَبَ»: فَعَلَ. ويُسوّى بين الوزن والموزون في الحركة والسكون.

وأمّا الزائد فيعبر عنه بلفظه كقولك في وزن «أحمَر»:[٣] أفْعَل. فيُعبر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة. ويستثنى من الزوائد[٤] نوعان، لا يُعبّر عنهما بلفظهما: **أحدهما**: المُبدل من تاء الافتعال. فإنّه يُعبّر عنه بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن «اصطَبَرَ» افتَعَلَ. وذلك لأنّ المُقتضي للإبدال[٥] في الموزون غير موجود في الوزن، فرُجع إلى أصله. وما قيل من أنّ ذلك لرفع[٦] الثقل ليس بشيء.[٧] والآخر: المكرّر للإلحاق[٨] أو لغيره فإنّه يُقابَل بما يُقابَل به الأصل. وسيأتي بيانه.[٩]

٩٢٧ ـ وضاعِفِ اللّامَ، إذا أصلٌ بَقِي كَراءِ «جَعفَرٍ»، وقافِ «فُستُقِ»[١٠]

إذا كان الموزون رُباعيًا أو خُماسيًا قُوبل الرابعُ بلام ثانية، والخامسُ بلام ثالثة. كقولك في

= وكذلك: في الوزن. وزائد: مبتدأ خبره جملة اكتفي. وجاز الابتداء به وهو نكرة لأنه صفة لمحذوف أي: حرف زائد. وبلفظ: في محل رفع نائب فاعل اكتفي، لا مصدره أي: اكتفاء. وجاز أن ينوبا عن الفاعل مع تقدمهما على الفعل. انظر البيت ٤٩٧. والواو: حرف عطف. والمعطوف هو الجملة الاسمية، على الجملة الطلبية، ليصح عطف ما في الأبيات ٩٢٧ ـ ٩٢٩. ولو قال: «وزائدًا بلفظه اكتَفِ»، بالأمر ونصب «زائدًا» على الاشتغال أي: الفظ، لكان أولى وأوفق للسياق. وفي حاشية ت عن التراتي أنه قال «بفضمن فعل» ليشمل ما تتحمله الحروف من الحركات، وأنهم خصوا هذه الأحرف لأنها تجمع مخارج الحروف كلها ـ فالفاء من الشفتين واللام من اللسان والعين من الحلق ـ ولأن مضمونها يطابق الموزون دائمًا. فوزن «قعد» بـ «فعل» يعني أن الفاعل قام بفعل هو القعود. وكذلك سائر الكلمات. وقيل: إنما خصوا هذه الأحرف لأن الفعل يتناول جميع الأفعال التي للجوارح والقلوب، ثم حمل عليها سائر الكلمات. قلت: ولأن مادة «فعل» يتأتّى منها صياغة جميع الأوزان للمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال. ط: فِعل.

(١) ط: فلس.
(٢) س: وفي وزن.
(٣) س: أحمد.
(٤) سقط «من الزوائد» من س.
(٥) يريد: ما يوجب إبدال التاء طاء. وهو وقوع التاء بعد حرف من حروف الإطباق.
(٦) ت ح: «لأجل». س: «من أجل». ط: لدفع.
(٧) في النسخ: «فليس بشيء». ومثل تاء الافتعال في هذا الحكم همزة نحو إراقة وما اشتق منه، إذا إبدلت هاء: هَراق يُهَريق مُهَريق مُهَراق هِراقة، وهنارَ وهراحَ وهراد... فالوزن: أفعَلَ يُؤَفْعِلُ مُؤَفْعِلٌ...
(٨) ت ط: لإلحاق.
(٩) في البيت ٩٢٨. وزاد في س: وقوله.
(١٠) اللام أي: لام «فَعَلٍ» من الوزن. والأصل: الحرف الأصلي. وبقي: فضل بعد استنفاد الفاء والعين واللام. وإذا: ظرف متعلق بالفعل ضاعف. وأصل: فاعل لفعل محذوف يفسره بقي. والكاف: خبر لمحذوف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

وزن «جَعْفَر»: فَعْلَلٌ، وفي وزن «فُسْتُق»: فُعْلُلٌ، وكقولك في وزن «سَفَرجَل»: فَعَلَّلٌ، وفي وزن «قُذَعمِل»:[1] فُعَلِّلٌ.[2]

٩٢٨ ـ وإن يَكُ الزَّائدُ ضِعفَ أصلِيْ   فاجعَلْ لَهُ، في الوَزنِ، ما لِلأصلِ[3]

إذا كان الزائد ضعف أصل قُوبل بما يُقابَل به ذلك الأصل. فإن كان ضعف الفاء قُوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قُوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قُوبل باللام. فتقول في وزن «اغدَودَنَ»: افعَوعَلَ، وفي وزن «جَلبَبَ»:[4] فَعْلَلَ. وهذا يُقيِّد قوله[5] «وزائدٌ بلفظِهِ اكتُفِي».

وحاصل ما ذُكر في الوزن أنّه يُعبر عن أوّل الأُصول بالفاء، وعن ثانيها بالعين، وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلّا المُبدل من تاء «الافتعال» فإنّه[6] بأصله، وإلّا المكرّر فإنّه يُقابَل بمثل ما يُقابَل به الأصل.

ثمّ اعلم أنّ الزائد إن لم يكن من حروف «أمان وتسهيل» فهو تكرير، ولا إشكال، كالباء من جَلبَبَ. وإن كان منها فقد يكون تكريرًا، وقد يكون غير تكرير بل تكون صورته صورة المُكرّر، ولكن[7] دلّ دليل على أنّه لم يُقصد به تكرير،[8] فيُقابَل[9] في الوزن بلفظه، نحو: سَمْنانُ.[10] وهو ماء لبني ربيعة فوزنه «فَعْلانُ» لا «فَعلالٌ»، لأنّ «فَعلالًا» بناء نادر.

تنبيهات:

الأوّل: فائدة هذا الوزن التوصّل إلى الإعلام بالأصليّ والزائد باختصار.[11] ألا ترى أنّك إذا سُئلتَ عن وزن «أحمَر»، فقلت: «أفعَل»، عُلم من ذلك زيادة الهمزة وأصالة ما عداها؟

---

(١) القذعمل: الضخم من الإبل. (٢) زاد في س: وقوله.

(٣) الزائد: الحرف المزيد في الكلمة الموزونة. وضعف أصلي أي: مضاعفًا من حرف أصلي. وقد حذفت نون «يكن» لضرورة، لأن ما بعدها ساكن وهو الزاي الأولى. وحذفت الياء الثانية من «أصليّ» للوقف. وهو مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء الباقية. وثبتت لعدم التنوين بالوقف. وله: متعلقان بالمفعول الثاني المحذوف للفعل اجعل. وما: مفعول به أول مؤخر، وهو اسم موصول حذفت صلته. وللأصل: متعلقان بفعل الصلة المحذوفة. وليس في «أصلي» و«الأصل» إيطاء لاختلافهما في التنكير والتعريف. وفيما عدا الأصل: «ضعف أصل». وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن اغدودن الشعر إذا طال، وجلببه إذا ألبسه الجلباب.

(٥) في البيت ٩٢٦. س: «تقييد لقوله». ح: «معنى قوله». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٦) زاد في ح: «يقابل». ومن ذلك نحو: يَخِصِّمُ ويَهَدِّي. وقد استدركنا قبل عليه همزة «أفعَلَ» المبدلة هاء. وكذلك تاء التفعُل، نحو: يَصَّدَّقُ ويَذَّكَّرُ.

(٧) انظر الأشموني ٤: ٢٥٤. ت: «ولكن إذا». س ح: ولكن إن.

(٨) في النسخ: التكرير.

(٩) س: قوبل.

(١٠) ت: «سُمنان» بالضم هنا وفي الوزن بعد.

(١١) س: بالاختصار.

الثاني: المُعتبر في الوزن ما استحقّه الموزون من الشكل قبل التغيير.[١] فلذلك يقال في وزن «رَدَّ». و«مَرَدّ»: فَعَلَ ومَفْعَلٌ. لأنّ أصلهما: رَدَدَ ومَرْدَدٌ.

الثالث: لـمّا كان الغرض من الوزن التنبيه على الأُصول والزوائد وعلى[٢] ترتيبها قُلبت الزِّنة، إذا وقع في الموزون قلب. كقولك في وزن «آدُر»:[٣] أَعفُلٌ. لأنّ أصله أدؤُرٌ،[٤] ثمّ قُدّمت العين على الفاء.[٥] وكذلك[٦] لو كان في الموزون حذف وُزن باعتبار ما صار إليه، بعد الحذف. كقولك[٧] في «قاضٍ»: فاعٍ، وفي «عِدةٌ»: عِلَةٌ. إلّا إذا أُريد بيان الأصل، في المقلوب والمحذوف،[٨] فيقال: أصله كذا ثمّ أُعلّ.

الرابع: حكى بعضهم في تمثيل المُبدل في نحو «كِساء» قولين، قال: منهم من يُقابله بلفظه،[٩] ومنهم من يُقابله بأصله. فمثال «كِساء»: فِعاءٌ أو فِعالٌ.

الخامس: ما ذُكر من التعبير عن الرابع والخامس باللام هو مذهب البصريّين، وهو المُعتمد.[١٠] وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة إلى التطويل به.

السادس: ما ذَكره، من أنّ الزائد إذا كان تكريرًا يُقابل بما يُقابل به الأصل، هو الصحيح وبه قال الأكثرون. وذهب بعضهم إلى أنّ الزائد يُقابل بلفظه مُطلقًا، ولو كان تكريرًا، فتقول[١١] في وزن «جَلبَبَ». فَعْلَبَ.[١٢]

---

(١) يستثنى من هذا ما كان في الحرف المزيد من قلب، أو إدغام دون إبدال. فالألف في نحو: بايعَ تبادلَ استلقَى خاتَم غزال، تعتبر بما تؤول إليه في: بُويِعَ تُبُودِلَ يستلقي خواتم غُزيّل. وكذلك الواو في نحو: اخْشوشَنَ عصفور جدول حَوقلَ، حين تقلب في: اخشيشان عصافير جُديّل حِيقال. ما عدا نحو: عُصِيّ ودُنوّ، يكون على «فُعُول». والإدغام في نحو: علّم تقرّب احمرّ اطمأنّ اشهابّ ابيضَضَّ اطَّيّرَ اثّاقلَ، وما تصرف منه أيضًا، يعتبر بما صار إليه من تغيير الشكل، ولا يوزن بما استحق قبل التغيير. وإذا لم يكنِ الإدغام عُبّر عن ذلك أيضًا، نحو: احمرار اطمئنان اطمأننتُ ارعَوَى يَعْمايُ اجأوَى. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٦ ـ ٢٣. وكذلك اعمايا وزنه: افعالَلَ، مثل احواوَى. وفي القاموس والتاج (عمي) خطأ بالإدغام، صوابه في التكملة (عمي) مع وهم من الناشر.

(٢) سقطت الواو من النسخ. ثم أقحمت في ت.

(٣) الآدر: جمع دار. والمراد بالقلب: التقديم والتأخير.

(٤) بل الأصل هو «أدوُر» كما جاء في ط. والهمزة بدل من الواو. الإتحاف ٢: ٣٦٥.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: «أصله أدور. فقلبت الواو همزة ثم قدمت وقلبت ألفًا، لقول الإمام» البيت ٩٤٩. وفي حاشية س عن الجاربردي ص٢١: «أصله... أعفل».

(٦) ط: ولذلك.

(٧) سقطت من ط.

(٨) في النسخ: «والموزون». وقد صوب في ت كما أثبتناه. وكذلك يقال في المبدل.

(٩) وكذلك ما أبدل من تاء الافتعال والتفعُّل وكل حرف زائد، وما قلب من حروف العلة، وما أدغم. شرح الشافية ١: ١٨ ـ ٣٢ والجاربردي ص١٦ ـ ١٧ والمنصف ١: ١٦ ـ ١٨ و٢: ٢٠٧ وسفر السعادة ص١٠ ـ ١١ والأشباه والنظائر ٣: ٨٦ ـ ٨٨ والإتحاف ٢: ٣٦٥.

(١٠) زاد في النسخ: عليه.

(١١) ط: مكررًا فيقال.

(١٢) زاد في س: وقوله.

٩٢٩ ـ واحكُمْ، بِتأصِيلِ حُرُوفِ «سِمسِم» ونَحوِهِ، والخُلفُ في كَلَملِم[١]

إذا تكرّر حرفان، ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يُفهم المعنى بسقوط الثالث عمّتها[٢] الأصالة، نحو: سِمسِمٌ. فوزنه «فِعْلِلٌ» لأنّ أصالة اثنين مُتعيّنة،[٣] ولا بدّ من ثالث مُكمّل للأصول،[٤] وليس أحد الباقيين بأولى[٥] من الآخر، فحُكم بأصالتهما. وظاهر كلام المُصنّف أنّ هذا القسم لا خلاف فيه، وفي كلام بعضهم ما يُوهمه. وقد حُكي عن الخليل وعن بعض[٦] الكوفيّين أنّ وزنه «فِعْفِلٌ» تكرّرت فاؤه. وهو بعيد.

وإن فُهم المعنى بسُقوط ثالثه نحو «لَملِمْ» ـ وهو أمر من «لَملَمتُ»[٧] بمعنى: لَممتُ ـ[٨] ففيه ثلاثة مذاهب: **الأوّل**: مذهب البصريّين إلّا الزجّاجَ أنّ حروفه كلّها محكوم بأصالتها، كالنوع الأوّل. فوزن «لَملِمْ»: فَعْلِلْ. ولا فرق عندهم بين ما يُفهم المعنى عند سُقوط ثالثه وما لا يُفهم. **والثاني**: مذهب الزجّاج أنّ الصالح للسُّقوط زائد، فتكون اللام الثانية من «لَملِمْ» زائدة.[٩] **والثالث**: مذهب الكوفيّين أنّ الصالح للسُّقوط بدل[١٠] من تضعيف العين. فأصل «لَملِمْ» على قولهم: لَمِّمْ. فاستُثقل توالي ثلاثة أمثال،[١١] فأُبدل من أحدها حرف يُماثل الفاء.

ورُدّ مذهب الكوفيّين بأنّهم قالوا[١٢] في مصدره: فَعْللةٌ. ولو كان مُضاعفًا في الأصل لجاء على «التَّفعِيل». واختار الشارح[١٣] مذهب الكوفيّين.

فإن تكرّر حرفان، وللكلمة أصل غيرهما، حُكم[١٤] بزيادة[١٥] الضعفين نحو: صَمَحْمَحٌ

---

(١) يتحدث عن مضعف الرباعي. واحكم: اقطع. وتأصيل الشيء: جعله أصليًا. وفي حاشية ت عن التواتي: أن «سمسم» بكسر السينين هو الجلجلان، وبفتحهما هو الثعلب واسم موضع أيضًا. والخلف: الخلاف أي اختلاف العلماء. ولملم: فعل أمر معناه: اجمع. ونحو: معطوف على سمسم. والكاف: في محل جر بالحرف: في. وهو مضاف إلى «لملم» على الحكاية. والجار والمجرور «في كـ»: متعلقان بخبر الخلف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) فيما عدا الأصل: عمتهما.

(٣) ط: متيقنة.

(٤) ط: لأصوله.

(٥) شرح الكافية الشافية ص٢٠٣٥. ط: أولى.

(٦) سقطت من ت.

(٧) ت: لملم.

(٨) فوقها في ت: بمعنى جمعت.

(٩) في حاشية ت: أي: «مقدرة السقوط». فوزن لملم: فعلل. وهو كالأول إلا أن اللام: الأولى هناك أصلية، وهي هنا زائدة. ووزن كفكف: فعكل. وفي مثله تظهر ثمرة الخلاف.

(١٠) ط: أبدل.

(١١) س: فاستثقل ثلاثة أمثال متواليات.

(١٢) أي: العرب. وانظر الإتحاف ٢:٣٦٦.

(١٣) ص٨٢٨.

(١٤) زاد في ت و ح و ط: فيه.

(١٥) زاد في ح: أحد.

ومَرمَرِيسٌ.[١] وفي تعيين الزائد في نحو ذلك خلاف. وذكر في «التسهيل»[٢] أنه يُحكم بزيادة ثاني المُتماثلات وثالثها في نحو: صَمَحمَحٌ ـ يعني الحاء الأُولى والميم الثانية ـ وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو: مَرمَرِيسٌ. يعني الميم الثانية[٣] والراء التي تليها. واستدلّ بعضهم على زيادة الحاء الأُولى في «صَمَحمَح»، والميم الثانية في[٤] «مَرمَرِيس»، بحذفهما في التصغير حيث قالوا:[٥] صُمَيمِحٌ ومُرَيرِيسٌ. ونُقل عن الكوفيين في «صَمَحمَح» أنّ وزنه «فَعَلّلٌ»، وأصله «صَمَحَّحٌ»، أبدلوا الوُسطى ميمًا.[٦]

[زيادة الألف]

٩٣٠ ـ فألِفٌ، أكثَرَ مِن أصلَينِ صاحَبَ، زائدٌ، بِغَيرِ مَينِ[٧]

شرع الناظم في بيان ما تطّرد زيادته من الحروف العشرة، فذكر أنّ الألف إذا صحب أكثر من أصلين[٨] فهو زائد، كألف: كِتابٌ وسِرداحٌ.[٩] وعلّة ذلك أنّ أكثر ما وقع فيه الألف كذلك دلّ الاشتقاق على زيادته، فحُمل عليه ما سواه. وقد فُهم من قوله «أكثرَ من أصلينِ» أنه إذا صحب أصلين فقط لم يكن زائدًا، بل إن كان في فعل أو اسم مُتمكّن فهو بدل من أصل، إمّا ياء نحو:[١٠] رحًى، أو واو[١١] نحو: عصًا. ولا تكون الألف أصلًا إلّا في حرف أو شبهه.[١٢]

ونزيد هذا الموضع بيانًا، فنقول: للألف ثلاثة أحوال: **أوّلها:**[١٣] أن تكون مُصاحبة لأصلين فقط فيتعيّن الحكم بعدم زيادتها، كما ذكر. **وثانيها:** أن تكون مُصاحبة لأكثرَ من أصلين فيتعيّن الحكم بزيادتها، كما[١٤] تقدّم، إلّا في نحو: عاعَى وضَوضَى،[١٥] من مُضاعف

---

(١) الصمحمح: الشديد الغليظ. والمرمريس: الداهية. (٢) ص٢٩٧.
(٣) ت ح: «الثالثة». وسقطت من ط.
(٤) يعني أبدلوا الحاء الوسطى ميمًا. وزاد في النسخ: نحو.
(٥) ط: قال. (٦) زاد في س: وقوله.
(٧) الأصلان: الحرفان الأصليان. وصاحب أي: رافق في الكلمة الواحدة. والمين: الكذب والباطل. وألف: مبتدأ خبره: زائد. وجاز الابتداء بنكرة لوصفها بجملة صاحب. وأكثر: مفعول به مقدم. وبغير: متعلقان بحال من الضمير المستتر في زائد. وبغير مين أي: حقًّا لا شك فيه. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.
(٨) ت ح: حرفين.
(٩) في حاشية ت عن الزَّبيدي أن السرداح الطويل، وجماعة الطلح، والسرادح: الأماكن الليّنة. انظر التاج (سردح).
(١٠) أغفل مثال الفعل نحو: رمى وقضى وهدى وسال وباع.
(١١) في النسخ: «وإما واو». ومثال الفعل: دعا وسما وعاد وقام.
(١٢) شبه الحرف هو الأسماء الموغلة في البناء نحو: ما و ذا ومتى ومهما. والحرف نحو: لا و ها و إلى وحتى.
(١٣) ح: «الأول». وانظر الممتع ص٢٧٩ ـ ٢٨٥ والارتشاف ١: ٩٨.
(١٤) ح ط: لما.
(١٥) في حاشية ت عن الزَّبيدي: «عاعيت عاعاة. وهو زجر للضئين. والضوّة: الصوت والجلبة. والضوضاة مثله. وقد ضوضى الناس»، وعن التواتي عن شيخه أن عاعى أصله «عيعي»، وألف ضوضى بدل من ياء هي بدل من واو.

الرباعيّ، فإنّها فيه بدل من أصل لا زائدة. **وثالثها**: أن تكون مُصاحبة لأصلين، والثالثُ يحتمل الأصالة والزيادة. فإن قدّرتَ أصالته فالألف زائدة، وإن قدّرتَ زيادته فالألف غير زائدة.

فإن قلتَ: فما المحكوم به عند الاحتمال؟ قلتُ: إن كان ذلك المُحتمِل همزة مُصدّرة أو ميمًا مُصدّرة، أو نونًا ثالثة ساكنة في خماسيّ، حكم عليه بالزيادة وعلى الألف بأنّها منقلبة عن أصل نحو: أفعَى ومُوسَى، وعَقَنْقَى[1] إن وُجد في كلامهم، ما لم يدلّ دليل على أصالةِ هذه الأحرف وزيادةِ الألف، نحو: أرطَى،[2] فيمن قال:[3] أديمٌ مأرُوطٌ.[4] وإن كان المُحتمِل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف. كذا ذكروا.[5] وقال في «التسهيل»:[6] وتترجّح زيادة ما صُدّر، من ياء أو همزة أو ميم، على زيادة ما بعده من حرف لين.[7] فسوّى بين الياء والهمزة والميم في ذلك.

ثمّ اعلم أنّ الألف لا تُزاد أوّلًا، لامتناع الابتداء بها، وتُزاد في الاسم ثانيةً نحو: ضارِبٌ، وثالثةً نحو: كِتابٌ، ورابعةً نحو: حُبلَى، وخامسةً نحو: انطلاقٌ، وسادسةً نحو: قَبَعْثَرَى.[8] وسابعةً نحو: أُربُعاوَى.[9] وتُزاد في الفعل ثانيةً نحو: قاتَلَ، وثالثةً نحو: تَغافَلَ، ورابعةً نحو: سَلقَى،[10] وخامسةً نحو: اجأَوَى، وسادسةً نحو: اغرَنْدَى.[11]

[زيادة الياء والواو]

٩٣١ ـ واليا كَذا والواوُ، إن لَم يَقَعا كَما هُما في: يُؤيُؤٍ ووَعْوَعا[12]

---

(١) الموسى: آلة الحلاقة. وعقنقى لفظ مصنوع لا معنى له. وفي حاشية ت عن التواتي: قوله: «إن وجد في كلامهم» راجع إلى عقنقى.

(٢) الأرطى: شجر يدبغ به. (٣) أي: في لغة من قال.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: أي: جلد مدبوغ. فالألف زائدة والهمزة ليست بزائدة. ومن قال «أديم مَرْطيّ» فالعكس.

(٥) في النسخ: «كذا قالوا». ط: كما ذكروا.

(٦) ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٧) زاد في س: أو تضعيف.

(٨) القبعثرى: الجمل الضخم.

(٩) الأربعاوى: قعدة المتربع. وفي حاشية ت عن التواتي أنها عمود الخباء.

(١٠) سلقاه: صرعه على قفاه.

(١١) في حاشية ت عن التواتي أن اجأوى من الجؤوة. وهي لون للخيل بين الحمرة والسواد. واغرندى أي: علا وغلب. وزاد هنا في س: وقوله.

(١٢) حذف همزة «الياء» للتخفيف. وكذا أي: مثل حكم الألف. واليا: مبتدأ خبره الكاف. والواو: معطوف على اليا. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وليس ضرورة كما زعم الأزهري، لأن فعل الشرط ماض في المعنى. والكاف الثانية: حال من فاعل يقع. والألف في يقعا: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وما: حرف مصدري. وهما: مبتدأ خبره متعلّق: في. والجملة الاسمية صلة «ما» المصدرية، والمصدر المؤول مضاف إليه. والتقدير: مثل كونهما في يؤيؤ ووعوع. ووقوع صلة ما المصدرية جملة اسمية صحيح ونادر. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٢٤ ـ ١٢٥. وقد اضطرب الأزهري وغيره في توجيه الإعراب، مع أن النحاة لهم توجيه له مشهور، هو جعل «ما» كافة للكاف وهو مردود لأنه يقطع الكلام بين الجملتين أحيانًا. ووعوع: معطوف على يؤيؤ على الحكاية.

يعني: أنّ الياء والواو مثل الألف، في أنّ كلًّا منهما إذا صحب[1] أكثر من أصلين حُكم بزيادته، إلّا الثنائيّ المكرّر نحو: يُؤيُؤ لطائر ذي مِخلب ـ قال الجوهريّ:[2] «شِبه الباشَق. والجمع اليآيئ» ـ ووَعْوَعَ: إذا صوّتَ. فهذا النوع يُحكم فيه بأصالة حروفه كلّها كما حُكم بأصالة حُروف: سِمسِم.[3]

والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضًا، فنقول: الواو والياء[4] لهما ثلاثة أحوال:[5] فإن صحبا أصلين فقط فهما أصلان. وإن صحبا ثلاثة فصاعدًا مقطوعٌ[6] بأصالتها[7] فهما زائدان، إلّا في الثنائيّ المكرّر كما تقدّم. وإن صحبا أصلين وثالثًا مُحتمِلًا فإن كان همزةً أو ميمًا مُصدّرين حُكم بزيادتهما، وأصالة الياء والواو نحو: أيدَعٌ والأَوتَكى،[8] إلّا أن يدلّ دليل على زيادة[9] الياء والواو.[10] وإن كان غيرَهما[11] حُكم بأصالته وزيادة الياء والواو، ما لم يدلّ دليل على خلاف ذلك.[12]

ثمّ إنّ الياء تُزاد في الاسم أوّلًا[13] نحو: يَرمَعٌ،[14] وثانيةً نحو: ضَيغَمٌ،[15] وثالثةً نحو: قَضِيبٌ، ورابعةً نحو: حِذْرِيةٌ،[16] وخامسةً نحو: سُلَحْفِيَةٌ،[17] وسادسةً نحو: أُلهانِيّةُ،[18] وسابعةً في نحو:[19] خُنْزُوانِيَةٌ. وتُزاد في الفعل أوّلًا نحو: يضرِبُ، وثانيةً

---

(1) ت: صاحب.

(2) الصحاح ص٨٥.

(3) في البيت ٩٢٩.

(4) فيما عدا الأصل: الياء والواو.

(5) الممتع ص٢٨٦ ـ ٢٩٤ والارتشاف ١:١٠٣ و١٠٧.

(6) كذا على تقدير مبتدأ أي: هي. س: «محكومًا». ط: مقطوعًا.

(7) الضمير للثلاثة. ت ح: بأصالتهما.

(8) ط: «ويزود». والمزود: وعاء الزاد. وهو وهم عن الصبان، وصوابه «مِزْوَد». الكتاب ٢:٣٣١. وفي حاشية ت عن التواتي أن الأيدع الزعفران، وعن الأشموني أن الأوتكى نوع من التمر.

(9) فما عدا س: أصالة.

(10) نحو: «أولق» في لغة من قال: ألق، و«أيطل» لورود إطل عن العرب. ح: «الياء». ط: الميم والهمزة.

(11) فوقها في ت عن التواتي: يعني: من حروف الزيادة.

(12) ت ح: «ما لم يدل دليل على أصالة الياء والواو». وسقط من س.

(13) ط: أولى.

(14) في حاشية ت عن التواتي أنه حجارة بيض تلمع.

(15) الضيغم: الأسد.

(16) فوقها في ت عن التواتي: قطعة من الأرض.

(17) السلحفية هي السلحفاة. وزاد في س: قيل.

(18) الألهانية: عظمة الله ـ تعالى ـ وجلاله. وفيها ياءان زائدتان: سادسة وسابعة. ط: قيل وسادسة نحو مغناطيس.

(19) في حاشية ت أن الخنزوانية التكبر. والياء مشددة خلافًا للصبان ففيها ياءان زائدتان: سابعة وثامنة. س ط: وسابعة نحو.

نحو: بَيطَرَ،(١) وثالثةً عند من أثبت «فَعْيَلَ» في أبنية الأفعال نحو: رَهْيأ.(٢) ورابعةً في نحو:(٣) قَلسَيتُ، وخامسةً في نحو:(٤) تَقلسَيتُ، وسادسةً في نحو:(٥) اسَلنقَيتُ.

والواو تُزاد في الاسم ثانيةً نحو: كَوثَرٌ،(٦) وثالثةً نحو: عَجُوزٌ، ورابعةً نحو: عَرقُوةٌ،(٧) وخامسةً نحو: قَلَنسُوةٌ،(٨) وسادسةً نحو: أُربُعاوَى.(٩) وتُزاد(١٠) في الفعل ثانيةً نحو: حَوقَلَ،(١١) وثالثةً نحو: جَهوَرَ،(١٢) ورابعةً نحو: اغَدودَنَ.(١٣)

ومذهب الجُمهور أنّ الواو لا تُزاد أوّلًا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنّها إن زيدت مضمومةً اطّرد همزها أو مكسورةً فكذلك، وإن كان همز(١٤) المكسورة أقلّ، أو مفتوحةً فتتطرّق إليها الهمزة،(١٥) لأنّ الاسم يُضمّ أوّله في التصغير، والفعل يُضمّ أوّله عند بنائه للمفعول. فلمّا كان زيادتها أوّلًا يُؤدّي(١٦) إلى قلبها همزة رفضوه،(١٧) لأنّ قلبه همزة قد يُوقع في اللّبس.(١٨)

وزعم قوم أنّ واو(١٩) «وَرَنتَلٌ» - وهو الشرّ(٢٠) - زائدة على سبيل النُّدور. وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، ولأنّه يؤدّي إلى بناء «وَفَنعَلٌ» وهو مفقود. والصحيح أنّ الواو(٢١) أصليّة. واختُلف في لامه فقال الفارسيّ: زائدة. وإليه ذهب المُصنّف. وقال غيره: أصليّة. ووزنه على

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: تقول: بيطرت الشيء، إذا شققته.
(٢) في حاشية ت عن التواتي: رهيأ الرجل إذا لم يحكم الرأي وشق عليه.
(٣) قلسيته: ألبسته القلنسوة. ت ح ط: «ورابعة نحو» س: ورابعة.
(٤) تقلسيت: لبست القلنسوة. وفيما عدا الأصل: وخامسة نحو:
(٥) اسلنقيت: نمت على ظهري. وفيما عدا الأصل: وسادسة نحو.
(٦) الكوثر: الخير العظيم.
(٧) العرقوة: الخشبة المعروضة على فم الدلو.
(٨) القنسوة: ما يلبسه الرأس.
(٩) الأربعاوى: قعدة المتبرع.
(١٠) في حاشية الأصل: يعني الواو.
(١١) حوقل: كبر وعجز عن الجماع.
(١٢) جهور: رفع صوته.
(١٣) اغدودن النبات: طال وكثر.
(١٤) ت: همزة.
(١٥) س ط: فيتطرق إليها الهمزة.
(١٦) س ط: كانت زيادتها أولاً تؤدي.
(١٧) س: رفضوها.
(١٨) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يتوهم أنها أصلية وليست منقلبة عن شيء. واللبس راجع إلى جميع الصور.
(١٩) في النسخ: الواو في.
(٢٠) سقط التفسير من س.
(٢١) زاد في س: «فيه». وانظر شرح الكافية الشافية ص٢٠٣٨.

هذين القولين «فعَنلَلٌ». إلّا أنّ اللام الأخيرة على[١] الأوّل منهما[٢] زائدة، وعلى الثاني أصليّة.

تنبيهان:

الأوّل: قد اتّضح أنّ الواو والياء[٣] بينهما فرق. وهو أنّ الواو لا تُزاد أوّلًا بخلاف الياء.

الثاني: إذا تصدّرت الياء، وبعدها ثلاثة أصول. فهي زائدة كما سبق نحو: يَرمَعٌ.[٤] وإذا تصدّرت وبعدها أربعة أُصول، فهي أصل كالياء في: يَستَعُورٌ. وهو شجر يُتسوّك بعيدانه، ووزنه «فَعلَلُولٌ» كعَضْرَفُوط.[٥] هذا هو الصحيح.[٦] لأنّ الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة في مثله، إلّا في المُضارع نحو: يُدَحرِجُ. فإنّ زيادتها فيه معلومة.[٧]

[زيادة الهمزة والميم]

٩٣٢ ـ وهٰكَذا هَمزٌ ومِيمٌ، سَبقا ثَلاثةً، تأصِيلُها تَحَقَّقا[٨]

الهمزة والميم مُتساويان[٩] في أنّ كلًّا منهما إذا تصدّر، وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فهو زائد نحو: أحمدُ[١٠] وأفكلٌ[١١] ومُكرمٌ، لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة. فحُمل عليه ما سواه.

فإن قلتَ: فقد حكم سيبويه[١٢] وأكثر النحويّين على ميم «مِرجَل»[١٣] بأنّها[١٤] أصل، مع أنّ بعدها ثلاثةَ أصول، وكذلك ميم «مُغفُور» بالفاء والثاء.[١٥] وهو ضرب من الكمأة. وقد

(١) زاد في النسخ: القول.

(٢) أي في: فعنلل. وسقطت من س.

(٣) ح: الياء والواو.

(٤) اليرمع: حجارة بيض تلمع.

(٥) العضرفوط: ذكر العظاء.

(٦) زعم ابن دريد في الجمهرة ٣: ٤٠٤ أن الياء زائدة والوزن: يفتعول. انظر الخصائص ٣: ٣٤٠.

(٧) زاد في س: وقوله.

(٨) التأصيل: الحكم بالأصالة. وتحقق: ثبت وصح. وروي بالبناء للمجهول أي: عرف حقيقةً. وها: حرف زائد للتنبيه وتوكيد الإشارة، حذفت ألفه في الرسم اصطلاحًا. والكاف: خبر مقدم. وجملة سبقا: صفة لهمز وميم. والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وثلاثة: مفعول به. وتأصيلها أي: تأصيل الثلاثة، مبتدأ خبره جملة تحقق. والألف: حرف زائد للإطلاق. والجملة الاسمية صفة ثلاثة. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٩) ح ط: «متساويتان». وانظر الممتع ص٢٢٧ ـ ٢٦٥ والارتشاف ١: ٩٤ ـ ٩٨.

(١٠) في النسخ: أحمر.

(١١) الأفكل: الرعدة. ط: إفكل.

(١٢) الكتاب ٢: ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(١٣) المرجل: قدر من الحجارة أو النحاس.

(١٤) في النسخ: أنها.

(١٥) في حاشية ت عن التواتي: «أي: مغثور. وأبدل من الثاء المثلثة فاء». وفي حاشية س: «ويقال: مغثور». وسقط «بالفاء والثاء» من ط. وتفسير المغفور بالكمأة وهمٌ. فالمغفور: صمغ شبيه بالناطف والعسل ينضحه الثمام والعشر والرمث.

ذهب كثير إلى أنّ ميم «مِرعِزّى»[١] أصل، فلم يطّرد هذا القانون.[٢] قلتُ: هو[٣] مُطّرد، ما لم يُعارضه دليل على الأصالة، من اشتقاق أو نحوه،[٤] فيُحكَمَ بمُقتضى الدليل، كما عارض في «مِرجل» ثُبوتُ ميمه في التصريف كقولهم: مَرجَلَ الحائكُ الثوبَ، إذا نَسجه مَوشِيًّا[٥] بوشي يقال له: المَراجِلُ. قال ابن خروف: المُمرجَل:[٦] ثوب يُعمل بدارات، كالمَراجل. وهي قُدور النحاس.

وقد ذهب أبو العلاء المعرّيّ[٧] إلى زيادة ميم «مِرجل» اعتمادًا على ذلك الأصل،[٨] وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم «تَمسكَنَ» من المَسكنة، و«تَمَندَلَ» من المِنديل، «وتَمَدرَعَ» إذا لبس المِدرعةَ، والميمُ فيها زائدة. ولا حُجّة له في ذلك، لأنّ[٩] الأكثر في هذه: تَسكَّنَ وتَنَدَّلَ وتَدَرَّعَ. قال أبو عثمان:[١٠] هو أكثر كلام العرب.[١١]

وأمّا «مُغفُورٌ» فعن سيبويه فيه قولان:[١٢] **أحدهما**: أنّ الميم زائدة. والآخر: أنّها أصل، لقولهم: ذهبوا يَتَمغفَرُونَ، أي: يجمعون المُغفُورَ، ضرب من الكَمأة.[١٣]

وأمّا «مِرعِزّى»[١٤] فمذهب سيبويه[١٥] أنّ ميمه زائدة. وذهب قوم منهم الناظم إلى أنّها أصل، لقولهم: كِساءٌ مُمَرْعَزٌ،[١٦] دون «مُرَعَّزٌ».[١٧] وألزم المُصنّفُ سيبويه أن يُوافق على الأصالة في «مِرعِزّى» أو يُخالف في الجميع.

تنبيهات:

الأوّل: فُهِم من قوله «سَبَقا» أنّهما لا يُحكم بزيادتهما مُتوسّطين، ولا مُتأخّرين،[١٨] إلّا

---

(١) المرعزى: الزغب تحت شعر العنز. انظر المعرب ص٣٥٥. وفي حاشية ت عن التواتي: المرعزى: ثوب مزحزف. وهو المعروف بالمرتزى. وهو عجمي معرب. س: مرعز.
(٢) أي: الحكم بزيادة الميم أولاً إذا كان بعدها ثلاثة أصول.
(٣) ح: وهو.
(٤) س: أو غيره.
(٥) ح ط: موشى.
(٦) فيما عدا ت: المرجل.
(٧) أحمد بن سليمان بن عبدالله التوخي، شاعر لغوي نحوي أعمى توفي سنة ٤٤٩.
(٨) هو ما ورد في البيت ٩٢٦. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: ما صحبها أكثر من أصلين.
(٩) يعني أن القياس مع الفارق، لأن الميم في هذه الأفعال ليست لازمة لزومها في مرجل.
(١٠) المنصف ١: ١٣٠ والممتع ص٢٤٢ والارتشاف ١: ٩٧.
(١١) فيما عدا الأصل: كلام أكثر العرب.
(١٢) الكتاب ٢: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
(١٣) كذا. وانظر تعليقنا عيه قبل سطور.
(١٤) س: مرعز.
(١٥) الكتاب ٢: ٣٢٤ ـ ٣٢٥ و٣٤٤. ط: فذهب سيبويه إلى.
(١٦) الممرعز: في نسجه ما لان من الصوف.
(١٧) زعم الصبان ٤: ٢٦١ أن الممرعز والمرعّز بتشديد الزاي فيهما. وهو وهمٌ.
(١٨) س: متوسطتين ولا متأخرتين.

بدليل، ويُستثنى من ذلك الهمزة المتأخّرة بعد ألف،[١] وقبلها أكثر من أصلين. فإنّها تطّرد زيادتها. وسيأتي.[٢]

ومثال ما حُكم فيه بزيادة الهمزة، وهي غير مُصدّرة: شمْألٌ واحبَنْطأَ.[٣] ومثال ما حُكم فيه بزيادة الميم، وهي غير مُصدّرة: دُلامِصٌ[٤] وزُرقُمٌ.

أمّا «شمألٌ» فالدليل على زيادة همزتها سُقوطها في بعض لغاتها. وفيها عشر لغات: شَمْألٌ، وشأمَلٌ بتقديم الهمزة على الميم، وشَمالٌ على وزن «قَذال»،[٥] وشَمُولٌ بفتح الشين، وشَمَلٌ بفتح الشين والميم،[٦] وشَمْلٌ بإسكان الميم، وشَيمَلٌ على وزن «فَيْصَل»،[٧] وشِمالٌ على وزن «كِتاب»، وشَمِيلٌ[٨] بفتح الشين وكسر الميم، وشَمْألٌّ بتشديد اللام.[٩] واستدلّ ابن عُصفور[١٠] وغيره على زيادة همزة شمأل، بقولهم: شَمَلَتِ الريحُ، إذا هبّتْ شَمالاً. واعتُرض بأنّه يحتمل أن يكون أصله: شَمْألتْ. فنُقل،[١١] فلا يصحّ الاستدلال به.

وأمّا «احبَنْطأَ» فالدليل على زيادة همزته سُقوطها في الحَبَط.[١٢] والظاهر أنّ وزن احبَنطأ: «افعَنْلأَ». وزعم بعضهم أنّ وزنه «افعَنْلَى»[١٣] كاسرَنْدَى،[١٤] والهمزة فيه بدل من الألف. قال: لأنّ «افعَنْلأ» بناء مفقود.

وأمّا «دُلامِصٌ» فالدليل على زيادة ميمها[١٥] سُقوطها في قولهم: دِرعٌ دِلاصٌ. يقال:[١٦] دُلامِصٌ ودُمالِصٌ ودُلَمِصٌ ودُمَلِصٌ ودَلِصٌ ودِلاصٌ. وهو الشيء البرّاق. وذهب أبو عُثمان[١٧]

---

(١) ط: الألف.
(٢) في البيت ٩٣٣.
(٣) الشمأل: ريح الشمال. واحبنطأ: انتفخ بطنه.
(٤) الدلامص: البراق.
(٥) القذال: مؤخر الرأس.
(٦) في النسخ: بفتح الميم.
(٧) ت س ط: فيعل.
(٨) في النسخ: وشمل.
(٩) زاد في القاموس حادية عشر. وهي: شَوِمَل على وزن جوهر.
(١٠) الممتع ص٢٢٧.
(١١) أي: نقل الفتح إلى الميم وحذفت الهمزة.
(١٢) الحبط: انتفاخ البطن عن كثرة الأكل.
(١٣) انظر الكتاب ٢: ١٦٣ والمنصف ٣: ١٠ وسر الصناعة ص٦٦٥. ح: افعنلل.
(١٤) اسرندى: اعتلى وغلب.
(١٥) ح: ميمه.
(١٦) في النسخ: ويقال.
(١٧) المنصف ١: ١٥١ ـ ١٥٢ والإتحاف ٢: ٣٦٦.

إلى أنّ الميم في «دُلامص» وأخواته أصل، وإن وافقت دِلاصًا في المعنى. فهي[١] عنده من باب: سَبِط وسِبَطْر.[٢]

وأمّا «زُرقُمّ» فالدليل على زيادة ميمه[٣] واضح، لأنّه من الزُّرقة. والزُّرقم هو الأزرق.

الثاني: فُهم من قوله «ثَلاثَة» أنّهما إذا سبقا أصلين فقط، نحو: أَمَرَ ومَنَعَ، أو أربعةَ أُصولاً نحو: إسطَبلٌ[٤] ومَرْزَجُوش،[٥] فلا يُحكم بزيادتهما، بل يُحكم بأصالتهما. أمّا إذا سبقا أصلين فقط فتكميلاً[٦] لأقلّ الأبنية. وأمّا إذا سبقا أربعة لأنّ[٧] الاشتقاق لم يدلّ على الزيادة، في نحو ذلك إلّا في فِعل، أو محمول عليه، نحو: أُدحرِجُ ومُدَحرِجٌ. فوزن إسطَبل:[٨] فِعْلَلٌ، ووزن مَرْزَجُوش: فَعْلَلُولٌ. وقياس: إبراهيم وإسماعيل، أن تكون همزتهما أصليّة،[٩] لو كانا عربيّين. ولذلك ردّ أبو العبّاس على سيبويه قوله في تصغيرهما: بُرَيهِيم وسُمَيعِيل. وتقدّم ذلك في باب «التصغير».[١٠]

الثالث: فُهم من قوله «تأصيلُها[١١] تحقّقا» أنّهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقّق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها[١٢] احتمال، لا يُقدم على الحكم بزيادتهما إلّا بدليل. وهذا فيه نظر، لأنّ الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها مُحتمل للأصالة[١٣] والزيادة حُكم بزيادة الهمزة والميم، وبأصالة ذلك المُحتمِل إلّا بدليل. ولذلك حُكم بزيادة همزة: أفعَى وإِبْيَنٌ[١٤] وإجّاصٌ،[١٥] وميم: مُوسَى[١٦] ومِزْوَدٌ[١٧] ومِجَنٌّ.[١٨] وفي مِجنّ عن سيبويه

---

(١) ح: فهو.

(٢) أي: من المترادفات المتفقة في معظم الحروف. والسبط والسبطر: الطويل.

(٣) ح: الميم.

(٤) فيما عدا الأصل: إصطبل.

(٥) المرزجوش: ضرب من النبات.

(٦) تكميلاً: مفعول لأجله عامله وعامل «إذا» أيضًا الفعل «يُوَصَّلان» المقدر، دل عليه ما قبله. وهو: يحكم بأصالتهما. ت: فتكميل.

(٧) الجار والمجرور متعلقان بالفعل المقدر كالذي قدر قبل مع فاء الجواب. ط: فأن.

(٨) في النسخ: إصطبل.

(٩) في حاشية ت عن التواتي: لأن الهمزة صاحبت أكثر من ثلاثة أصول، فيحكم لها بالأصالة، فيحذف من الأخير في التصغير على هذا.

(١٠) في شرح البيت ٨٥٠.

(١١) ت ح: تأصيلهما.

(١٢) ح: جميعهما بل كان في أحدهما.

(١٣) ط: لا يحتمل الأصالة.

(١٤) زاد في س: «اسم رجل». وهو من حِمير. انظر الكتاب ٢: ٣١٦ والممتع ص٢٣٢. ط: وأبين.

(١٥) كذا. والإجاص همزته أصل بلا خلاف. وهو الكمثرى. ولعل الصواب: «إمخاض» كما في الكتاب ٢: ٣١٦.

(١٦) الموسى: آلة الحلاقة.

(١٧) المرود: محور البكرة. ت: «مَرود». ط: «مِزود». وانظر الكتاب ٢: ١٣١.

(١٨) في حاشية ت: مجن: اسم للترس. وإبين: اسم رجل.

قولان،[١] والأصحّ أنّ ميمه زائدة.

فإن[٢] دلّ دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المُحتمِل، حُكم بمُقتضاه كما حُكم بأصالة همزةِ «أرطَى» فيمن قال:[٣] أديمٌ مأورطٌ،[٤] وهمزةِ «أولَقٌ» - وهو الجُنون - فيمن قال:[٥] أُلِقَ فهو مألوقٌ، وبأصالة ميم «مَهدَدُ»[٦] وزيادة أحد المثلين، إذ لو كانت ميمه زائدة لكان «مَفْعَلًا»، فكان يجب إدغامه. وكذلك ميم «مأجَجُ»[٧] أصل لما ذُكر. وأجاز السيرافيّ في: مأجَج ومَهدَد، أن تكون الميم زائدة ويكون فكُّهما شاذًّا. وما ذكره الشارح،[٨] من أنّ في قوله «تأصيلُها تَحقَّقا» تنبيهًا على أصالة همزة «أولَق» وميم «مَهددُ»، مبنيّ على ذلك المفهوم.

الرابع: تُزاد الهمزة في الاسم أوّلًا[٩] كأحمرَ، وثانيةً كشأمَلٍ، وثالثةً كشَمْأَلٍ،[١٠] ورابعةً كحُطائطٍ - وهو الصغير[١١] - وخامسةً كحَمراءَ، وسادسةً كحَرُوراءَ،[١٢] وسابعةً كعاشُوراءَ، وثامنةً كبِربِيطِياءَ.[١٣]

والميم تُزاد أوّلًا كمَرْحَبٍ،[١٤] وثانيةً كدُمَلِصٍ، وثالثةً: كدُلَمِصٍ،[١٥] ورابعةً كزُرقُمٍ،[١٦] وخامسةً كضُبارِمٍ، لأنّه من الضَّبْر. وهو شِدّة الخَلق.[١٧] وذهب ابن عُصفور[١٨] إلى أنّها في «ضُبارِم» أصليّة. قال في «الصحاح»:[١٩] الضُّبارِمُ بالضمّ: الشديد الخَلقِ من الأُسْد.

---

(١) كذا. والمعروف وجه واحد هو أصالة الميم. الكتاب ٢: ٣٣٠. وانظر ٢: ٣٤٩ والارتشاف ١: ٩٦.
(٢) ط: فإذا.
(٣) أي: في لغة من قال.
(٤) الأديم: الجلد. والمأورط: المدبوغ بالأرطى.
(٥) س: في قول من قال.
(٦) مهدد: اسم امرأة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٦٧.
(٧) مأجج: اسم موضع.
(٨) ص٨٣٠.
(٩) ط: أولى.
(١٠) الشأمل والشمأل: ريح الشمال.
(١١) سقط التفسير من النسخ.
(١٢) حروراء: اسم موضع في العراق.
(١٣) البربيطياء: الثياب.
(١٤) مرحب: اسم رجل. س: كمرحبًا.
(١٥) الدملص والدلمص: البرّاق.
(١٦) الزرقم: الأزرق.
(١٧) ح: «شدة من الخلق». ط: شدة في الخلق.
(١٨) الممتع ص٢٤٢ - ٢٤٤.
(١٩) ص١٩٧٠.

٩٣٣ ـ كَـذاكَ هَـمزٌ آخِـرٌ، بَـعـدَ أَلِفْ، أكـثَـرَ مِـن حَـرفَـيـنِ، لَفـظُـهـا رَدِفْ[١]

أي: كذلك يحكم باطّراد زيادة الهمزة، إذا وقعت آخرًا بعد ألف، قبل تلك الألف أكثرُ من حرفين نحو: حَمراءُ وعِلباءٌ وقُرفُصاءُ.[٢] فلو كان قبل الألف[٣] حرفان فقط نحو: كِساءٌ ورِداءٌ، أو حرف واحد نحو: ماء وداءٌ، فالهمزة بدلُ أصلٍ[٤] أو أصلٌ لا زائدةٌ. ولو وقعت الهمزة آخرًا، وليست بعد ألف، حُكم بأصالتها، إلّا بدليل كما تقدّم في:[٥] احبَنْطأ. والله أعلم.[٦]

تنبيـه: مُقتضى قوله «أكثرَ من حَرفَينِ» أنّ الهمزة يُحكم بزيادتها في ذلك، سواء قُطع بأصالة الحُروفِ التي قبل الألف كلِّها، أم قُطع بأصالة حرفين واحتمَل الثالث. وليسَ كذلك، لأنّ ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو: سُلّاءٌ[٧] وحَوّاءٌ، أو حرفان أحدهما لِين نحو: زِيزاءٌ وقُوباءُ،[٨] فإنه مُحتمِل لأصالةِ[٩] الهمزة وزيادةِ أحد المثلين أو اللِّين، والعكس.[١٠] فإن جُعلت الهمزة أصليّة كان سُلّاء: فُعّالًا، وحَوّاء: فَعّالًا من الحَواية،[١١] وإن جُعلت[١٢] زائدة كانَ سُلّاء: فُعْلاءَ، وحَوّاء: فَعْلاءَ من الحُوّة. فإن تأيّد أحد الاحتمالين بدليل حكم به، وأُلغي الآخر. فلذلك[١٣] حُكم على «حَوّاء» بأنّ همزته زائدة، إذا لم يُصرف، وبأنّها

---

(١) كذاك أي: قل: ذاك الحكم في الزيادة. وهمز أي: حكم الهمزة. والآخر: الواقع طرفًا. ولفظها: لفظ الألف. وردفه: تبعه أي: جاء بعده. وهمز: مبتدأ مؤخر خبر الكاف. وبعد: متعلق بصفة ثانية لهمز. وأكثر: مفعول مقدم للفعل ردف. ولفظ: مبتدأ خبره جملة ردف. وجملة لفظها ردف: صفة لألف. قدم جوازًا على المبتدأ مفعول فعل جملة الخبر. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٢) العلباء: عصب عنق البعير. والقرفصاء: جِلسة الأعراب. وانظر الارتشاف ١:٩٦.

(٣) ت ح: قبل الآخر.

(٤) في حاشية ت عن التواتي أن هذه الجملة مراد بها ماء وداء، والهمزة فيهما بدل من واو لقولهم: أمواه وأدواء. قلت: بل المراد بالجملة كساء ورداء، لأن الهمزة فيهما مبدلة من ألف منقلبة عن أصل، وهذا الأصل واو في كساء، وياء في رداء، ومراد بها أيضًا ماء لأن همزته بدل من هاء. أما داء فهمزته أصل، وقد عنى به قوله: أو أصل. وأما واو أمواه وأدواء فقلبت في المفرد ألفًا.

(٥) احبنطأ: انتفخ بطنه. وانظر شرح البيت ٩٣٢.

(٦) هذه الجملة في الأصل وحده.

(٧) السلاء: شوك النخل. قيل: التمثيل به على احتمال زيادة الهمزة لا يصح، لأن أبا زيد حكى: سلأت النخل أي نزعت شوكه. فالهمزة مقطوع بأصالتها. والصواب أن السلاء حكمه حكم الرمان كما جاء في القاموس والتاج (سلل). انظر الصبان ٤:٢٦٤.

(٨) الزيزاء: الأرض الغليظة. والقوباء: داء يعرف بالحزاز.

(٩) ح: يحتمل أصالة.

(١٠) ت س: «أو العكس». ط: وللعكس.

(١١) الحواية: جمع الحيات ورقيها بالعوز لتذل وتطاوع. وقد ذكر الصبان ٤:٢٦٤ عن بعض فتح الحاء، ثم ضعفه ورجح كسرها. وانظر القاموس والتاج (حوي) و(حيي).

(١٢) زاد في س: الهمزة.

(١٣) ط: ولذلك.

أصل[١] إذا صُرف. نحو: حَوّاءٌ، للذي يُعاني الحيّات. والأولى في «سُلّاء» أن تكون همزته أصلًا، لأنّ «فُعّالًا» في النبات أكثر من «فُعْلاء». ولو قال الناظم: «أكثرَ مِن أصلَينِ» لكان أجود.[٢]

[زيادة النون]

٩٣٤ ـ والنُّونُ في الآخِرِ كالهَمزِ، وفي نَحوِ «غَضَنفَرٍ»، أصالةٌ كُفِي[٣]

اعلم أنّ النون يُحكم بزيادتها في خمسة مواضع:

الأوّل: أن تقع آخرًا، بعد ألف زائدة قبلها[٤] أكثر من أصلين، كما تقدّم في الهمزة ـ فلذلك شبّهها بالهمزة ـ نحو: نَدمانٌ وزَعفَرانٌ.[٥] فإن كان قبلها[٤] حرفان فقط،[٦] نحو: زَمانٌ ومكانٌ، فهي أصليّة.

فإن قلتَ: الناظم قد جعل النون في الآخر كالهمزة، وتقدّم أنّ كلامه في الهمزة ليس على إطلاقه بل يُستثنى منه نحو: سُلّاءٌ وقُوباءٌ. فإنّ فيه احتمالًا. فهل يجري ذلك في النون؟ قلت:

أمّا على قول[٧] أكثر النحويّين فلا، لأنّهم يحكمون بزيادة النون في أمثال: حَسّانٌ وعِقيانٌ،[٨] إلّا أن يدلّ دليل على أصالتها، لدلالة[٩] منع صرف «حسّان» على زيادة نونه، في قول الشاعر:[١٠]

ألا مَن مُبلِغٌ حَسّانَ عَنّي مُغَلغَلةً، تَدِبُّ إلَى عُكاظِ؟

---

(١) س: أصلية.

(٢) زاد في س: «وقوله». وزعم البعض أن ما اقترحه المرادي لا يتضمن أن يكون الثالث محقق الأصالة. ودفع الصبان هذا الزعم بأن المراد: أصولاً أكثر من أصلين، بقرينة: من أصلين.

(٣) كالهمز أي: مثل الهمزة في حكم الزيادة بالشروط المتقدمة. والغضنفر: الأسد. وكفي: صرف ومنع، أي: حكِم عليه بالزيادة. والنون: مبتدأ خبره الكاف. وفي الآخر: متعلقان بحال من النون، لا حال من فاعل الظرف كما زعم الأزهري. وفي نحو: معطوفان على في الآخر لا يعلقان. وأصالة: مفعول به ثان لكفي. ونائب الفاعل يعود على النون، وهو في الأصل مفعول أول. وجملة كفي: معطوفة على الكاف في محل رفع. فالواو عطفت شبه جملة وجملة. والواو الأولى: حرف اعتراض، والبيت كله معترض بين متعاطفين هما: همز والتاء. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٤) قبلها أي: قبل الألف. وانظر الممتع ص٢٥٨ ـ ٢٧١ والارتشاف ١:١٠٢.

(٥) الندمان: من يأسف لما فعل. والزعفران: نبات يصبغ به.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في النسخ: على مذهب.

(٨) العقيان: الذهب الخالص مما يشوبه.

(٩) متعلقان بقوله «يحكمون». وفي النسخ: «كدلالة». ط: «بدلالة». واللام والكاف والباء هنا للسببية.

(١٠) أمية بن خلف. العيني ٤:٥٦٣ والأشموني ٤:٢٦٥. وحسان: ابن ثابت. والمغلغلة: القصيدة تحمل من بلد إلى آخر. وتدب: تسير. وعكاظ: سوق من أسواق الجاهلية. ومنع «حسان» من الصرف يعني أنه على وزن «فعلان». فالنون زائدة، وهو من الحسّ لا من الحسن.

وأمّا على[1] ما ذهب إليه المُصنّف[2] في «التسهيل»[3] و«الكافية»،[4] من أنّ النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يُلغَى أحدهما إلّا بدليل، فينبغي أن يُقيّد إطلاقه هنا بذلك. وهذا مذهب لبعض المُتقدّمين. وذهب الجُمهور إلى أنّ النون لا يُشترط في الحكم بزيادتها في ذلك إلّا شرطان: **أحدهما**: أن يكون قبل الألف أكثر من حرفين. **والآخر**:[5] ألّا يكون من باب: جَنْجانٌ.[6]

فإن قلتَ: قد أخلّ الناظم، بهذا الشرط الثاني. قلتُ: قد ذكر، قبل هذا، ما يُرشد إليه. وهو قوله:[7]

* واحكُمْ بِتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ *

وزاد بعضهم[8] لزيادة النون شرطًا آخر. وهو ألّا تكون في اسم مضموم الأوّل مُضعّف الثاني، اسمًا لنبات[9] نحو: رُمّانٌ. فإنّها في ذلك أصل، لأنّ «فُعّالًا» في أسماء النبات أكثر من «فُعْلان». وإليه ذهب في «الكافية»،[10] حيث قال:[11]

فَمِلْ عَنِ الفُعْلانِ والفُعْلاءِ فِي النَّبتِ، لِلفُعّالِ، كالسُّلّاءِ

ورُدّ[12] بأنّ زيادة الألف والنون أخيرًا[13] أكثر من مجيء النبات على «فُعّال».

ومذهب سيبويه والخليل أنّ نون «رُمّان» زائدة. قال سيبويه:[14] وسألته - يعني الخليلَ - عن

---

(١) سقطت من النسخ.
(٢) سقطت من ط.
(٣) ص٢٩٧.
(٤) شرح الكافية الشافية ص٢٠٤٤.
(٥) س: والثاني.
(٦) في حاشية ت: «جنجان: واحد الجناجن طرف الأضلاع». وفي حاشية ط والصبان ٤: ٢٦٥ أنه بكسر الجيم الأولى أصله جنجن وهو واحد عظام الصدر. قلت: وعندي أنه لفظ مصنوع لا معنى له. كالخزنزن والغدندن. انظر الكتاب ٢: ١١ والمنصف ١: ١٣٣ - ١٣٧ والممتع ص٢٥٨. ولعل قول المعاصرين «زنزانة» و«فنجان» أدل على هذا المراد، وإن كان الثاني من غير المضعف. ورووي: البنبان أي: العمل أو الرديء من المنطق. ورجل ذو طنطان أي: ذو صخب. ودندن: تكلم بصوت خفي. ويجوز أن يكون مصدره: دِندانًا كالزلزال. ومثله: تنتنَ أي: ترك أصدقاءه، وخَنخنَ وخَنحنَ وطَنطنَ وعَنعنَ وفَنفنَ وكَنكنَ.
(٧) في البيت ٩٢٩.
(٨) المنصف ١: ١٣٤.
(٩) في النسخ: من أسماء النبات.
(١٠) شرح الكافية الشافية ص٢٠٤٦.
(١١) ط: فعل عن.
(١٢) الممتع ص٢٥٩ - ٢٦٠ والارتشاف ١: ١٠٣.
(١٣) س ط: آخرًا.
(١٤) الكتاب ٢: ١١. وفي النقل تصرف.

الرُّمّانِ إذا سُمّي به فقال: لا أصرفه في المعرفة، وأحمله على الأكثر،[١] إذ لم يكن له معنى يُعرف به.[٢] وقال الأخفش: نونه أصليّة مثل:[٣] قُرّاصٌ[٤] وحُمّاضٌ، و«فُعّالٌ»[٥] أكثر من «فُعْلان». يعني: في[٦] النبات. والصحيح أنّها أصليّة لا لكونها[٧] اسمَ نبات، بل لثُبوتها في الاشتقاق، قالوا:[٨] مَرمَنَةٌ،[٩] للبُقعة الكثيرة الرمّان. ولو كانت النون زائدة لقالوا: مَرَمّةٌ.[١٠]

الموضع الثاني:[١١] أن تقع ثالثة ساكنة غير مُدغمة، وبعدها حرفان نحو: غَضَنفَرٌ. وهو الأسد. فالنون[١٢] في هذا ونحوه تطَّرد[١٣] زيادتها لثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّ كلّ ما عُرف له اشتقاق أو تصريف وُجدت فيه زائدة، فحُمل غيره عليه.[١٤] **وثانيها**: أنّ النون في ذلك واقعة موقع ما تُيُقّنتْ زيادته، كياء: سَمَيدعٌ،[١٥] وواو: فَدَوكَسٌ.[١٦] **وثالثها**: أنّها تُعاقِبُ[١٧] حرف اللين غالبًا، كقولهم للغليظ الكفّين: شَرَنبَثٌ وشُرابِثٌ، وللضخم: جَرَنفَشٌ وجُرافِشٌ،[١٨] ولضرب من النبت:[١٩] عَرَنقَصانٌ وعُرَيقِصانٌ.

وقد اشتمل هذا الضابط على قيود ننبّه عليها:

فقولنا «ثالثةً» احترازًا[٢٠] من أن[٢١] تقع ثانيةً. فإنّه[٢٢] لا يحكم بزيادتها، مُتحرّكةً كانت أو

---

(١) في حاشية ت: قوله «الأكثر» يعني الزيادة.
(٢) فوقه في ت: يعني: من اشتقاق وغيره. وانظر الصبان ٤: ٢٦٦.
(٣) ت ح: نحو.
(٤) القراص: عشب ربعي. ت س: «مرض». والحماض: نبات من الحمضيات.
(٥) ط: لأن فعالاً.
(٦) سقطت من ط.
(٧) الضمير للكلمة رمان. ط: لا لكونه.
(٨) زاد في النسخ: أرض.
(٩) ت: «مُرمِنة». وانظر الصبان ٤: ٢٦٦.
(١٠) ت: «مُرِمّة». وانظر الصبان أيضًا.
(١١) الموضع الأول في مستهل شرح البيت ٩٣٤ ص٤٨٣. ط: والموضع الثاني.
(١٢) ح: فإن النون.
(١٣) ط: مطرد.
(١٤) ت: «عليه غيره». س: عليه.
(١٥) في حاشية ت: وهو السيد الكريم.
(١٦) الفدوكس: الأسد. وفي حاشية ت عن التواتي أن الياء والواو هنا زائدتان لأن كلًّا منهما صحب أكثر من حرفين، ويسقط في الجمع: سمادع وفداكس.
(١٧) يقال: الحرفان يتعاقبان، إذا كان كل منهما يحل محل الآخر أي يعاقبه ويناوبه.
(١٨) ح: جرنفس وجرافس.
(١٩) في النسخ: النبات.
(٢٠) احترازًا: مفعول لأجله عامله محذوف هو خبر قولنا. وكذلك ما تراه ص٤٨٦.
(٢١) زاد في ت و ح: «تكون». وضرب عليه في ت.
(٢٢) الهاء: ضمير الشأن. وفي النسخ: فإنها.

ساكنة، في غير ما سيأتي[١] إلّا بدليل، كما حكم بزيادة نون «كَنَهبُلٌ»[٢] للزوم عدم النظير، وبزيادة نون «حَنظَلٌ» لقولهم:[٣] حَظِلَتِ الإبلُ.

وقولنا «ساكنةً» احترازًا من المُتحرّكة. فإنّها لا يحكم بزيادتها إلّا بدليل. وقد زيدت ثالثة مُتحرّكة في ألفاظ قليلة منها: غُرنَيق وقَعنَبٌ وخُرنُوبٌ،[٤] على احتمال في بعضها.[٥]

وقولنا «غيرَ مُدغمة» احترازًا من نحو: عَجَنَّس.[٦] تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف[٧] لأنّه أكثر،[٨] وجُعل وزنه «فَعَلَّل» كعَدَبَّس.[٩] قال الشيخ أبو حيّان:[١٠] والذي أذهب إليه أنّ النونين زائدتان[١١] ووزنه «فَعَنَّلٌ». والدليل على ذلك أنّا وجدنا النونين مزيدتين[١٢] فيما عُرف له اشتقاق نحو: ضَفَنَّطٌ[١٣] وزَوَنَّكٌ.[١٤] ألا ترى أنّه من الضَّفاطة والزَّوك؟[١٥] فيُحمل ما لا يُعرف له اشتقاق على ذلك.

وقولنا «وبعدها حرفان» احترازًا من أن يكون بعدها حرف واحد، أو أكثر من حرفين، فلا يُحكم عليها بالزيادة إلّا بدليل، كما حكم بزيادة نون «عُرُنْدٌ»[١٦] للزوم عدم النظير.[١٧]

وزاد ابن جنّي[١٨] مع هذه الشروط شرطًا آخر ـ وهو أن يكون ممّا لا يُمكن فيه التضعيف ـ احترازًا من نحو: خَزَنزَنٌ.[١٩] فإنّ نونه عنده مُحتملة، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني الانفعال وفروعه كالانطلاق.
(٢) الكنهبل: ضرب من الشجر ضخم. وانظر آخر شرح البيت ٩٢٥.
(٣) ح ط: «كقولهم». والحنظل: نبات ثمره مرّ. وحظلت: أكثرت من أكل الحنظل فمرضت.
(٤) الغرنيق: السيد الرفيع. والقعنب: الشديد الصلب. والخرنوب: الخرّوب. وهو شجر ثمره قرون تؤكل وتعلف.
(٥) انظر الارتشاف ١:١٠٠ ـ ١٠١ والأشموني ٤:٢٦٧.
(٦) في حاشية ت: وهو الجمل الضخم.
(٧) في حاشية ت: «يعني: فحكم بأصالتها». كذا. فهو يريد أن النون مكررة من حرف أصلي. وإلا فهي زائدة حتمًا.
(٨) ط: الأكثر.
(٩) العدبس: الشديد الشرس من الإبل وغيرها.
(١٠) الارتشاف ١:١٠١.
(١١) ت ح: النون زائدة.
(١٢) س: زائدتين.
(١٣) س ح: «سفنط» بالسين هنا وفيما يلي.
(١٤) في حاشية ت: الضفنط: القليل العقل والرأي. والزونك: الذميم القصر.
(١٥) الضفاطة: الجهل وضعف الرأي. والزوك: الدمامة والقصر.
(١٦) ومثله: ترنج لضرب من النبات. والعرند: الصلب الشديد. س ح: «غرند». ط: عَرَنْد.
(١٧) لم يرد «عرند» فيما ذكره المرادي من لزوم عدم النظير في شرح البيت ٩٢٥. فلعله يعني: عند النحاة أو كتابًا له آخر.
(١٨) المنصف ١:١٣٧ والممتع ص٢٦٤ والارتشاف ١:١٠١.
(١٩) خزنزن: كلمة مصنوعة لا معنى له كما قال ابن جني في المنصف. ح: «حزنزن». ط: «احترازًا من أن يكون بعدها حرف واحد نحو: حزنزق». وفي حاشية ت عن التواتي أن «خزنزن» تحتمل أن تكون مثل صمحمح.

إلّا بدليل.[١] وردّه ابن عُصفور وقال:[٢] «الصحيح أنّها في ذلك[٣] زائدة». ولبسط[٤] الكلام على ذلك[٥] موضع غير هذا.

الموضع الثالث: «الانفِعالُ» وفروعه، كالانطِلاق.

الموضع الرابع: «الافعِنلالُ» وفروعه، كالاحرِنجام.[٦]

الموضع الخامس: المُضارع، نحو: نَضرِبُ.

تنبيهات:

الأوّل: إنّما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثة هنا، مع أنّ زيادة النون فيها مُطّردة، لوضوح أمرها.

الثاني: اعلم أن النون تُزاد على وجهين: **أحدهما**: أن تُزاد في بِنية الكلمة، بحيث لو حُذفت اختلّ معناها، كما تقدّم.[٧] **والآخر**: أن تُزاد بعد تمام الكلمة، كالتنوين، ونون التثنية والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة،[٨] ونون الوقاية، ونون التوكيد. والذي ينبغي أن يُذكر، في حروف الزيادة، هو النوع الأوّل. وقد يُذكر الثاني تنبيهًا على أنّ النون تُزاد على الوجهين.

الثالث: اعلم أنّ النون تُزاد أوّلًا[٩] نحو: نَضرِبُ، وثانيةً نحو: حَنظَلٌ، وثالثةً نحو: غَضَنفَرٌ، ورابعةً نحو: رَعشَنٌ،[١٠] وخامسةً نحو: سِرحانٌ،[١١] وسادسةً نحو: زَعفَرانٌ،[١٢] وسابعةً نحو: عَبَوثَرانٌ.[١٣]

---

(١) سقط «إلا بدليل» من س.

(٢) الممتع ص٣٦٤. وفي النقل تصرف.

(٣) س: فقال الصحيح في ذلك أنها.

(٤) س ح: وأبسط.

(٥) زاد في النسخ: في.

(٦) الاحرنجام: «التجمع». قلت: وكذلك ما ألحق بالاحرنجام من الثلاثي نحو: الاقعنساس والاسلنقاء والاحونصال... وفروعها. تصريف الأسماء والأفعال ص١٠٣. والمراد بالفروع هو المشتقات منه كالأفعال والأسماء المشتقة.

(٧) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في «غضنفر» ونحوه، لأن الكلمة بنيت عليه بخلاف التثنية والجمع. فإنها تحذف، ولا يختل المعنى.

(٨) أي: الأفعال الخمسة: تفعلان ويفعلان، وتفعلون ويفعلون، وتفعلين.

(٩) ط: «أولى». وانظر الارتشاف ١: ٩٩.

(١٠) الرعشن: الجبان الذي يرتعش.

(١١) السرحان: الذئب. ط: عثمان.

(١٢) الزعفران: نبات يصبغ به.

(١٣) قلت: وثامنه نحو: كُذُبذُبان. وهو المغرق في الكذب. وفي حاشية ت أن العبوثران اسم لنبت طيب الرائحة. وزاد في س: وقوله.

[زيادة التاء]

٩٣٥ ـ والتّاءُ في التّأنِيثِ، والمُضارَعَهْ ونَحوِ «الاستِفعالِ»، والمُطاوَعَهْ[1]

ذكر أنّ التاء تطّرد زيادتها في التأنيث[2] نحو: قائمةٌ ـ وكذا في الفعل[3] نحو: قامت ـ وفي المُضارعة نحو: تَقومُ، وفي «الاستِفعال» وفروعه نحو: الاستخراجُ واستخرجَ فهو مستخرجٌ، وفي المُطاوعة لثلاثيّ[4] نحو: تَعلّمَ تَعلُّمًا، أو لرباعيّ[5] نحو: تَدَحرَجَ تَدحرُجًا.

فإن قلتَ: قد[6] اطّردت زيادة التاء أيضًا في «التَّفاعُل» نحو: التغافُل، وفي «الافتِعال»[7] نحو: الاقتدار، وفُروعهما، وفي «التَّفعيل» «والتَّفعال» نحو: الترديد والترداد دُون فُروعهما، لأن فروعهما لا تاء فيها. ولم يذكر الناظم هذه الأربعة. قلتُ: قد يمكن إدراجها في قوله «ونَحوِ الاستِفعالِ»، أي: ونحوه من المصادر التي زيدت[8] فيها، ولا تختصّ[9] بهذا الوزن.

وزيدت التاء أيضًا في «أنتَ» وفروعه، على المشهور. ولا يُقضى بزيادتها، في غير ما ذُكر، إلّا بدليل.

واعلم أنّ التاء تُزاد أوّلًا وحشوًا وآخرًا. فأمّا زيادتها أوّلًا فمنه مُطّرد ـ وقد تقدّم ـ ومنه مقصور على السماع كزيادتها في: تَنضُبٌ وتَتفُلٌ.[10] وأمّا زيادتها آخرًا فكذلك منه مُطّرد ـ وقد تقدّم ـ ومنه مقصور على السماع كالتاء في:[11] رَغَبُوتٌ ورَحَمُوتٌ ومَلَكُوتٌ وعَنكَبُوتٌ. ومذهب سيبويه[12] أنّ نون عنكبوت أصل،[13] وهو رباعيّ. وذهب بعض النحويّين إلى أنّه ثلاثي، ونونه زائدة. وأمّا زيادتها حشوًا فلا تطّرد إلّا في «الاستِفعال» و«الافتِعال»[7]

---

(١) اضطرب المعربون في توجيه أول البيت، وهو يسير. فالتاء: معطوف على «همز» في البيت ٩٣٣، والتقدير: وكذلك حكم التاء. والبيت ٩٣٤ اعتراض كما ذكرنا قبل. وفي التأنيث: متعلقان بحال محذوفة عن التاء. ونحو: معطوف على التأنيث أيضاً. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) سقط «ذكر . . . التأنيث» من ت وح، ثم ألحق بحاشية ت. وانظر الممتع ص٢٧٢ ـ ٢٧٨ والارتشاف ١:١٠٣ ـ ١٠٦.

(٣) يريد دخول التاء على الفعل للدلالة على أن المسند إليه مؤنث، ولا يريد تأنيث الفعل. ولذا قال: «وكذا في الفعل». وكان عليه أن يذكر التأنيث في الحرف، نحو: رُبّت وثُمّت ولات.

(٤) س: «للثاني». ولعل المراد: للثلاثي أي الثلاثي الأصول. فالفعل «تعلّم» مطاوع: علّم. انظر الإتحاف ٢:٣٦٩.

(٥) س: «للرباعي». ط: «الرباعي». قلت: وكذلك ما ألحق بالرباعي نحو: تجلببٌ وتجورب وتحيّز وترهيؤ وتدهور وتمسكن وتعفرت وتقلنس وتسلقٍ، وفروعها من الأفعال والمشتقات. تصريف الأسماء والأفعال ص٥٦ ـ ٥٧.

(٦) س:س فقد.

(٧) وفي الافتعلاء نحو: الاستلقاء، وفروعه.

(٨) زاد في س: التاء.

(٩) ت س ط: ولا يختص.

(١٠) التنضب: شجر حجازي له شوك. والتتفل: ولد الثعلب.

(١١) الرغبوت: الرغبة. والرحموت: الرحمة والملكوت: الملك.

(١٢) الكتاب ٢:٣٤٨.

(١٣) في حاشية ت عن الأشموني ٤:٢٦٨: لقولهم في معناه: العنكب.

وفُروعهما. وقد زيدت حشوًا في ألفاظ قليلة. ولقلّة زيادتها حشوًا ذهب الأكثر إلى أصالتها في: يَستَعُورٌ،[١] وإلى كونها بدلًا من الواو في: كِلتا.[٢]

[زيادة الهاء واللام]

٩٣٦ ـ والهاءُ، وَقْفًا، كـ«لِمَهْ»؟ ولَم تَرَهْ[٣]

لم تطّرد زيادة الهاء إلّا في الوقف على «ما» الاستفهاميّة مجرورة، نحو: لِمَهْ؟ وعلى الفعل المحذوف اللام جزمًا أو وقفًا،[٤] وعلى كل مبنيّ على حركة لازمة، إلّا ما تقدّم استثناؤه في باب «الوقف».[٥] وهي واجبة في بعض ذلك، وجائزة في بعضه. وقد تقدّم في بابه، فلا حاجة إلى إعادته.[٦]

تنبيهـان:[٧]

الأوّل: أنكر المُبرّد[٨] زيادة الهاء ولم يعدّها من حُروف الزيادة، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأُجيب بأنّها حرف معنى كالتنوين وباء الجرّ،[٩] فلا وجه لعدّها في حروف الزيادة لأنها إنّما تلحق لبيان الحركة، ولو عُدّت لزم عدّ الشين التي تلحق في الوقف لبيان الضمير[١٠] عند بعض العرب نحو: أكرَمتُكِشْ. والصحيح أنّها من حُروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة. والدليل على ذلك قولهم: أُمّهاتٌ، وقول بعضهم: أُمّهةٌ. قال الراجز:[١١]

* أُمَّـهَـتِـي خِـنـدِفُ، والـيـاسُ أَبِـي *

فالهاء في «أُمّهات» و«أُمّهة» زائدة، لسقوطها في قولهم: أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمومةِ.

---

(١) اليستعور: ضرب من الشجر. (٢) زاد في س: وقوله.

(٣) زاد في ح و ط:

والـلّامُ فـي الإشـارةِ الـمُـشـتَـهِـرَهْ

وسيرد بعد. والهاء: معطوف على «همز» في البيت ٩٣٣. ووقفًا: منصوب بنزع الخافض. والكاف: خبر لمحذوف. وهو مضاف. ولمه: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وعطف عليه: لم تره. فهو في محل جر على الحكاية بالعطف. وانظر الممتع ص٢١٧ ـ ٢٢١ والارتشاف ١: ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٤) الوقف هنا هو البناء المقابل للإعراب، ويكون في فعل الأمر للمخاطب المفرد.

(٥) في شرح الأبيات ٨٩٣ ـ ٨٩٨. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى البيت ٨٩٨.

(٦) فيما عدا الأصل: لإعادته.

(٧) في النسخ: «تنبيه». وسقط «الأول» منها.

(٨) كذا. وانظر المقتضب ١: ٥٦ و٦٠ ـ ٦٣ و١٩٤ و١٩٨ ـ ٢٠١ و٣: ١٦٩ واللسان التاج (أمم) وتعليقنا على شرح البيت ٩٢٥.

(٩) في حاشية ت عن التواتي أن هذه الحروف تدل على معنى وهي منفصلة عما تلحق به. انظر الإتحاف ٢: ٣٦٩.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: لبيان حركة الضمير في المؤنث خاصة.

(١١) قصي بن كلاب. السمط ص٩٥٠ والممتع ص٢١٧ والعيني ٤: ٥٦٥ وشرح شواهد الشافية ص٣٠١. وخندف: زوجة الياس بن مضر.

وأُجيب بجواز أصالتها، ويكون أُمّهة «فُعَّلة» نحو: أُبَّهة[١] ـ وقد أجاز ذلك ابن السرّاج. وتُقوّيه[٢] حكاية صاحب «العين»: تأمَّهتُ أُمًّا، بمعنى: اتخذتُ أُمًّا ـ ثم[٣] حُذفت الهاء فبقي «أُمّ» ووزنه[٤] «فُعّ»، أو تكون أُمّهة وأُمّ من باب: سَبِط وسِبَطْر.[٥] وضُعّف هذا الجواب بأنه على خلاف الظاهر، وأنّ حكاية صاحب «العين»: تأمّهتُ، لا يُحتجّ بها لأنّ في كتاب «العين» اضطرابًا لا يخفى، وكان الفارسيّ يُعرض عنه.

ويَرِدُ[٦] على المُبرّد أيضًا قولهم: أهراقَ.[٧] فالهاء فيه زائدة لسقوطها في: أراقَ إراقةً. قالوا: ولا جواب له عنه إلّا دعوى الغلط ممّن قاله، لأنّه لمّا أبدل الهمزة في «هَراقَ» توهّم أنّها فاء، فأُدخلَتِ[٨] الهمزةُ عليها وسُكّنت.[٩]

وقال الخليل: هي زائدة في: هِرْكَولةٌ. وهي الضخمة،[١٠] لأنّها تَركلُ في مِشيتها. وقال أبو الحسن: إنّها زائدة في: هِبْلَعٌ ـ وهو الأكول ـ وهِجْرَعٌ. وهو الطويل. لأنّ الأوّل من البلع، والثاني من الجَرَع. وهو المكان السهل. وما قاله في «هبلع» أقرب. وزعم[١١] بعضهم أنّها زائدة في: سَلْهَبٌ.[١٢] وذكروا ألفاظًا أُخر لا نُطوّل بها لعدم شُهرتها.

الثاني[١٣]: قد تبيّن ممّا تقدّم أنّ ذكر هاء السكت في حروف الزيادة، كما فعل المُصنّف، ليس بجيّد.[١٤]

والّلامُ، فـي الإشـارةِ الـمُـشـتَـهِـرَهْ[١٥]

---

(١) في حاشية ت: الأبهة: العظمة والافتخار.
(٢) أي: تقوي قول ابن السراج بأصالة الهاء. انظر الأصول ٣:٣٣٦. وفي النسخ: ويقويه.
(٣) العطف على «يكون». وقد اضطرب أرباب الحواشي فيه. الصبان ٤:٢٦٩.
(٤) ح: ووزنها.
(٥) السبط والسبطر: الطويل. فهما بمعنى واحد، وإن كانت الأصول مختلفة. وكذلك أم وأمهة.
(٦) ح: ورد.
(٧) وأهراح وأهراد وأهنار وأهثار، في معنى: أراح وأراد وأنار وأثار. وكذلك مصادرها وما اشتق منها.
(٨) س: أنه فاء فأدخل.
(٩) يريد تسكين الهاء. وذكر الصبان ٤:٢٧٠ عن زكرياء شارح الشافية أن الهاء تفتح أيضًا هنا: أَهَراق إهراقة. انظر المناهج الكافية في شرح الشافية ص٤٠٦ ـ ٤٠٧. ط: فأسكنت.
(١٠) ط: العظيمة الوركين.
(١١) ط: وذهب.
(١٢) السلهب: الطويل.
(١٣) في النسخ: تنبيه ثان.
(١٤) في حاشية ت عن التواتي: لأنه يذكر في الزيادة ما بنيت الكلمة عليه. أما ما انفصل، كاللام في الإشارة وهاء السكت، فلا يحسن عده من مواضع الزيادة. وزاد هنا في س: وقوله.
(١٥) المشتهرة: المشهورة في اللغة. اللام: معطوف على «همز» في البيت ٩٣٣، خلافًا لما اضطرب فيه المعربون. وفي الإشارة: متعلقان بحال من اللام. والمشتهرة: صفة للإشارة.

لم تطّرد زيادة اللام[١] إلّا في أسماء الإشارة نحو: ذلكَ وتلكَ. وزيادة هذه اللام قيل: لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة على البُعد.

تنبيـه: زيادة اللام على ضربين:

أحدهما: تُزاد في الكلمة[٢] مبنيّة عليها، كزيادتها في: فَيشَلةٌ ـ وهي رأس الذكر ـ وفَخْجلٌ وهو المُتباعد الفخذين، وهَيقَل ـ وهو ذكر النعام ـ وعَبْدَلٌ بمعنى عَبْد، لسقوطها في قولهم: فَيشةٌ وأفحجُ وهَيقٌ وعَبدٌ. وأجاز ابن جنّي[٣] في: فَيشلة وهَيقل، أصالةَ اللام، وتكون من مادّتين. ونُقل عن أبي الحسن أنّ لام «عَبدل» أصل، وهو مُركّب من «عبد الله» كما قالوا عَبشَميٌّ.[٤] وقال في «الأوسط»: واللام تُزاد في «عَبدل» وحده، وجمعه عبادلة. قيل: فيكون للأخفش قولان.

والثاني: أن تُزاد لمعنى، ولم[٥] تَبنَ الكلمة عليها. وهي[٦] لام الإشارة. وهذا لا ينبغي أن يُذكر هنا، كما[٧] تقدّم في هاء السكت.

[زيادة السين]

تنبيـه: ذكر في النظم تسعة من حُروف الزيادة، ولم يذكر السين. وهي تُزاد[٨] باطّراد مع التاء، في «الاستِفعال» وفُروعه، قيل: وبعد كاف المؤنّثة، نحو: أكرَمتكِس.[٩] وهي الكَسكسة. وليس بجيّد، لأنّها لم تُزد في بِنية الكلمة. ويلزم من عدّ سين الكسكسة أن يَعدّ شين الكَشكشة. ولا تطّرد زيادتها[١٠] فيما سوى[١١] ذلك، بل تُحفظ كسين: قُدمُوسٌ، بمعنى قديم، وسين: أسطاعَ، بقطع الهمزة وضمّ أول المُضارع. فإنّ أصله: أطاعَ يُطيعُ، والسين زائدة. هذا مذهب البصريّين.

والعُذر للمُصنّف أنّ السين لا تطّرد زيادتها إلّا في موضع واحد، وقد مثّل به في زيادة التاء إذ قال[١٢] «ونَحوِ الاستِفعالِ». فكأنّه اكتفى بذلك.

---

(١) انظر الممتع ص٢١٣ ـ ٢١٦ والارتشاف ١:١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) في النسخ: أن تزاد والكلمة.
(٣) سر الصناعة ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.
(٤) عبشمي: منسوب إلى عبد شمس.
(٥) سقطت الواو من ط.
(٦) ت: وهو.
(٧) الكاف: حرف جر للسببية، وفي النسخ: ههنا لما.
(٨) الممتع ص٢٢٢ ـ ٢٢٦ والارتشاف ١:١٠٦.
(٩) يعني: في الوقف لبيان حركة الكاف. وفي حاشية ت عن التواتي أن الكسكسة لبكر وهي زيادة سين بعد الكاف. والكشكشة لتميم. وهي زيادة شين بعد الكاف أيضًا.
(١٠) الضمير للسين.
(١١) في النسخ: في سوى.
(١٢) في البيت ٩٣٥.

٩٣٧ ـ وامنَعْ زِيادةً، بِلا قَيدٍ ثَبَتْ   إن لَم تَبَيَّنْ حُجَةٌ، كَحَظِلَتْ[1]

يعني: أنه متى[2] وقع شيءٌ من هذه الحُروف العشَرة، خاليًا عمّا قيّدتُ به زيادته، فهو أصل ولا تُقبل دعوى زيادته إلّا بدليل. كسقوط نون «حَنظَلٌ»، في قولهم: حَظِلَتِ الإبلُ، إذا تأذّتْ من أكل الحنظل. فلذلك حكم بزيادتها، مع أنّها قد خلت من قيد الزيادة. أعني كونها ثالثةً.[3] وقد تقدّمت أمثلة كثيرة، ممّا حُكم فيه بالزيادة لدليل، [4]مع خلوّه من قيد الزيادة، فلْيُراجع. والله أعلم.

📖 📖 📖

(١) القيد: الضبط، أي: الحكم المقيد، وأصله التسجيل، اسم مصدر قيّد يقيد. وثبت أي: استقر فيما سجلته من الأبيات ٩٣٠ ـ ٩٣٦. وتبين: تتبين، أي: تظهر وتتحقق. حذفت التاء الثانية للتخفيف. والحجة: الدليل. ولا: فصلت بين حرف الجر والمجرور. وهما متعلقان بصفة محذوفة لزيادة. وجملة ثبت: صفة لقيد. وسقط الشطر الثاني من ت. والكاف: مفعول مطلق نائب عن مصدر تبين. وحذف جواب الشرط جوازًا للدلالة ما قبله عليه.

(٢) س: «يعني متى». ط: أي متى.

(٣) ط: كونها زائدة ثالثة.

(٤) انظر الإتحاف ٢: ٣٦٩.

فصل في زيادة همزة الوصل

مُناسبة هذا الفصل لما قبله أنه من تتمّة الكلام على زيادة الهمزة، وهومُشتمل على مقصَدين: **الأوّل**: تعريف همزة الوصل، لتمتاز عن همزة القطع. **والثاني**: بيان أحكامها.

[تعريف همزة الوصل]

أمّا تعريفها فله طريقان: أحدهما بالرسم،[(١)] والآخر بالحصر.[(٢)] وقد أشار إلى رسمها بقوله:[(٣)]

٩٣٨ ـ لِلوَصلِ هَمزٌ سابِقٌ، لا يَثبُتُ إلّا إذا ابتُدِي بِهِ، كاستَثبِتُوا

وحاصله أنّ همزة الوصل هي كلّ همزة تسقط وصلًا وتثبت ابتداء، وهمزة القطع هي كلّ همزة تثبت وصلًا وابتداء. وقد اشتمل كلامه على فوائد:

الأُولى: أنّ همزة الوصل وُضعت أوّلًا همزةً، لقوله «للوَصلِ همزٌ». وهذا[(٤)] هو الصحيح. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف. ألا ترى[(٥)] ثُبوتها ألفًا في نحو: آلرّجلُ؟ في الاستفهام، لمّا لم يُضطرّ[(٦)] إلى الحركة؟

الثانية: أنّ همزة الوصل لا تكون إلّا سابقة، لأنّه إنّما جيء بها وُصلةً إلى الابتداء بالساكن،

---

(١) الرسم نوعان: رسم تام. وهو تعريف الشيء بما يتركب من أجزاء ولوازم. ورسم ناقص. وهو تعريفه بلوازمه فقط. مفتاح العلوم ص٤٣٦. فتعريف الناظم هنا لهمزة الوصل رسم ناقص، لأنه باللوازم وليس للهمزة أجزاء.

(٢) يريد: حصر مواضع وقوع همزة الوصل من الكلمة. انظر آخر شرح البيت ٩٣٨.

(٣) الوصل: وصل الكلمة بما قبلها. يريد درج الكلام. يعني أنها تسقط في ذلك. فسميت بهذا مجازاً، لعلاقة الضدية، وحقها أن تسمى همزة ابتداء. الخضري ٢: ١٨٨. والسابق: المتقدم، أي: الواقع في أول الكلمة. ويثبت: يستقر ويبقى. وابتدي: ابتدئ. وهي لغة في ذلك. وللوصل متعلقان بخبر همز. وجملة لايثبت: صفة ثانية. واستثبتوا: أمر للجماعة بالاستثبات. وهو تحقق الشيء. وإلّا: حرف حصر. وإذا: ظرف للفعل يثبت. وبه: في محل رفع نائب فاعل لا يعلقان. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الجملة على الحكاية. ح: «همز زائد». ومثله في حاشية ت.

(٤) سقطت الواو من ط.

(٥) زاد في ت و ح: «أن» وفي س و ط: إلى.

(٦) لم يضطر أي: لم يكن اضطرار. ونائب الفاعل هو الجار والمجرور.

إذ الابتداء به مُتعذّر.(١)

الثالثة: أن إثبات همزة الوصل في الدرج لا يجوز، إلّا في ضرورة شعر كقوله:(٢)

* إذا جـا وزَ الإثـنَـيـنِ سِـرٌّ فـإنَّـهُ *

وكثر ذلك في أوائل أنصاف الأبيات كقوله:(٣)

لا نَـسَـبَ الـيَـومَ، ولا خُـلَّةَ إتَّـسَـعَ الـخَـرقُ، عـلَى الـرّاقِـعِ

تنبيه: اختُلف في تسميتها همزةَ الوصل، مع أنّها تسقط في الوصل، فقيل:(٤) أُضيفت إلى الوصل اتّساعًا. وقيل: لأنّها(٥) تسقط في الدرج فيَصل ما بعدها إلى ما قبلها،(٦) بخلاف همزة القطع. وقيل: لأنّها يُتوصّل بها إلى النطق بالساكن.

[مواقع همزة الوصل]

ثمّ أشار إلى حصر مواضعها، وهي ستّة أنواع:

الأوّل: الفعل الخماسيّ والسداسيّ.(٧) وإليهما الإشارة(٨) بقوله:(٩)

٩٣٩ ـ وهْوَ لِفِعلٍ ماضٍ، احتَوَى علَى أكـثَـرَ مِـن أربَـعـةٍ، نَـحـوُ: انـجَـلَى

فكلّ همزة افتُتح(١٠) بها فعل ماض، زائد على أربعة أحرف، فهي همزة وصل نحو: انجلَى وانطلَقَ واستخرَجَ.(١١)

---

(١) هذا يعني أن الوصل هو التوصل، اسم مصدر للمبالغة. ويجوز أن يراد به الوصول. وقد سمى الخليل هذه الهمزة: سلم اللسان. الخضري ٢:١٨٨. وقيل: التعذر يكون في الابتداء بالألف. أما الابتداء بساكن غير الألف فهو ممكن مستثقل. الصبان ٤:٢٧٣ والهمع ٢:٢١١. والظاهر أن غير الألف أيضًا متعذر الابتداء به ساكنًا إلا بالاعتماد على حرف، قريب من لفظ الهمزة مكسور كسرة خفية. انظر شرح الشافية ٢:٢٥١.

(٢) صدر بيت لقيس بن الخطيم، عجزه في س وحاشية ت:

بِـنَـثٍّ، وإفـشـاءِ الـحَـديـثِ، قَـمِـيـنُ

ديوانه ص١٠٥ والعيني ٤:٥٦٦ وشرح شواهد الشافية ص١٨٣. والنث: النشر والإشاعة. والقمين: الجدير والحقيق.

(٣) أنس بن العباس. الكتاب ١:٣٤٩ والسمط ص٣٧٣ والعيني ٢:٣٥١ و٤:٥٦٧ والأشموني ٢:٩ والارتشاف ٢:١٧٢. والخلة: الصداقة. والخرق: الخلاف والشقاق. والراقع: المصلح.

(٤) زاد في حاشية ت: إنها. (٥) ت س: إنها.

(٦) المراد هو وصل ما بعدها بما قبلها، لا وصوله إليه. انظر الصبان ٢:٢٧٣. ح: فيتصل ما قبلها إلى ما بعداه.

(٧) أراد بالخماسي ما كان على خمسة أحرف من الثلاثي المزيد، وبالسداسي ما كان على ستة أحرف من الثلاثي والرباعي المزيدين. (٨) س ط: وإليها أشار.

(٩) هو أي: الهمز. واحتوى: تضمن. والأربعة: أربعة أحرف. وانجلى: انكشف واتضح. ولفعل: متعلقان بخبر هو. وجملة احتوى: صفة ثانية. وعلى: تتعلق باحتوى، ومن: بأكثر. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وسكنت هاء «هو» تخفيفًا لدخول الواو عليها. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٠) ح: فتح.

(١١) وكذلك ما كان على «تفعّل» أو «تفاعل» وأدغمت تاؤه في الفاء. نحو: اصّدّقَ واطّيّرَ واثّاقلَ واظّاهرَ. ويحمل عليه فعل الأمر والمصدر أيضًا: اصّدّقْ واطّيُّرٌ واثّاقُلٌ واظّاهُرٌ. انظر رسالة الملائكة ص٩١ ـ ٩٣.

الثاني: فعل الأمر من كلّ فعل زائد على الأربعة،[١] نحو: انجلِ[٢] وانطلِقْ واستخرجْ. وإليه الإشارة بقوله:[٣]

٩٤٠ ـ والأمـــرِ

الثالث: مصدر الفعل الزائد على أربعة أحرف[٤] نحو: الانطلاقُ والاستخراجُ. وإليه الإشارة بقوله:[٥]

والمَصدَرِ، مِنهُ،

وقوله «منه» قيد للأمر والمصدر كليهما.

الرابع: الأمر من كلّ فعل ثلاثيّ يسكن ثاني مضارعه لفظًا. وإليه الإشارة بقوله:[٦]

وكَـذا أمرُ الـثُّـلاثِـي، كـاخـشَ وامـضِ وانـفُـذا

فإن تحرّك ثاني مُضارعه لفظًا لم يحتج إلى همزة الوصل، ولو سكن تقديرًا، كقولك في الأمر من «يقوم»: قُمْ، ومن «يَعِدُ»: عِدْ، ومن «يَرُدُّ»: رُدَّ. ويُستثنى من ذلك: خُذْ وكُلْ ومُرْ. فإنّها يسكن ثاني مضارعها لفظًا، والأكثر في الأمر منها[٧] حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

فإن قلتَ: أطلق في قوله «أمرُ الثلاثي». قلتُ: كأنّه اكتفى بتقييد الأمثلة، وقد مثّل بما سكن ثاني مضارعه. وإنّما مثّل بثلاثة أفعال، ليُمثّل بمفتوح[٨] العين ومكسورها ومضمومها.

الخامس: عشَرة أسماءٍ غيرِ مصادر. وقد ذكرها في قوله:[٩]

---

(١) ت: «الثلاثة». س: «أربعة». ط: الثلاث. (٢) هذا حروفه خمسة لأن المحذوف مقدر.

(٣) الأمر: معطوف على: فعل. وجملة هو نحو: اعتراضية.

(٤) ت: «ثلاثة أحرف». وفي الحاشية: «أربعة». ح: الأربعة الأحرف.

(٥) المصدر: معطوف على: فعل. ومنه: متعلقان بحال من الأمر والمصدر. ومن: بمعنى اللام. وسقط «منه» مما عدا س.

(٦) كذا أي: مثل هذا الحكم في زيادة همزة الوصل. وحذفت الياء الثانية من «الثلاثي» للتخفيف. والألف في «انفذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة في الوقف. والكاف: خبر مقدم لأمر. والثانية: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية.

(٧) في النسخ: «والأكثر فيها». والحكم عليها بالأكثرية تعميم فيه تفصيل. فالفعلان «خذ وكل» واجب الحذف فيهما، إلا ما روي من شذوذ: أوكل، والفعل «مر» إذا كان في أول الكلام كثر حذف همزته، وإذا وصل بغيره كان إثبات الهمزة أفصح. وقد سمع حذف الهمزة من أمر «يأتي» فقالوا: تِ. والقياس: ايتِ. أما نحو «ردّ» فقد سمع الكسائي فيه الإدغام مع همزة وصل من بني عبد القيس: ارُدَّ وافِرَّ واعَضَّ. الممتع ص٦٥٧.

(٨) ح: «ليشمل مفتوح». وكذلك صوبت في ت.

(٩) الاست: الدبر. والابنم: الابن. وسمع أي: همز الوصل عن العرب. وتأنيث أي: مؤنث ابن واثنين وامرئ. جعل المصدر بمعنى اسم المفعول. وتبع أي: لحق التأنيث التذكير في زيادة الهمزة. وفي اسم: متعلقان بالفعل سمع. وما جر فهو معطوف على اسم بالواو وبدونها. وجملة تبع: صفة لتأنيث. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن التواتي أن قوله «ابنم» بكسر النون إتباعًا للإعراب، وزاد في س:

٩٤٢ ـ و«أيمُنُ»،

وهو معطوف على اسم في محل جر على الحكاية. ولم ينون لأنه مضاف أبدًا

٩٤١ - وفي اسم استٍ، ابنِ ابنِمٍ، سُمِعْ   واثنـيـنِ وامـرِئٍ، وتـأنِيـثٍ تَـبِـعْ

فهذه تسعة لأنّ قوله «وتأنيثٍ تَبِعْ»[١] يعني به: ابنة واثنتين وامرأة. والعاشر «أَيمن» المذكور أوّل البيت الآتي.

ونبّه بقوله «سُمع» على أنّ افتتاح هذه الأسماء العشَرة بهمزة الوصل غير مقيس، وإنّما طريقه السماع. وذلك أنّ الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور، منها بناء أوائل[٢] بعض أمثلته على السكون، فإذا اتّفق[٣] الابتداء بها زادوا همزة الوصل، للإمكان، ثمّ حُملت مصادر تلك الأفعال على أفعالها، في إسكان أوّلها،[٤] واجتلاب الهمزة. وهذه الأسماء العشرة ليست جارية على أفعال، فكان مُقتضى القياس أن تُبنى أوائلها على الحركة، ويُستغنى فيها عن همزة الوصل.

فإن قلتَ: فما وجه إسكان أوائلها، حتّى احتيج إلى همزة الوصل؟ قلتُ: قال بعض النحويّين: لأنّها أسماء مُعتلة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها،[٥] فسُكّن[٦] أوائلها لتكون همزة الوصل عوضًا ممّا[٧] سقط منها. انتهى.

وقد دعت الحاجة هنا إلى الكلام على هذه الأسماء:

أمّا «اسمٌ» فأصله «سِمْوٌ» كقِنْو.[٨] هكذا قال سيبويه. وقيل: أصله «سُمْوٌ» كقُفْل، فحُذفت لامه تخفيفًا وسُكّن أوّله لِما مرّ. وقيل: نُقل سكون الميم إلى السين. وهو عند البصريّين مُشتقّ[٩] من السمّو، وعند الكوفيّين من الوسم ولكنّه قُلب فأُخّرت فاؤه فجُعلت بعد اللام، وجاءت تصاريفه على ذلك. والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطوّل به.

وأمّا «استٌ» فأصله «سَتَهٌ» بفتح الفاء والعين، ودليل[١٠] تحريك العين جمعه على «أفعال»، ودليل فتحها أنّ المفتوح العين[١١] أكثر فلا يُعدل عنه لغير دليل،[١٢] ودليل فتح فائه قولهم: سَهٌ، بفتح الفاء حين حذفوا العين. وفيه ثلاث لغات: استٌ وسَهٌ وسَتٌ.

---

(١) سقطت من ت و ح و ط.
(٢) سقطت من ت وط.
(٣) في حاشية ت: تعذر.
(٤) ح: أوائلها.
(٥) في حاشية ت عن التواتي أن كثرة الاستعمال تستدعي الحذف، ولا تقتضي الزيادة.
(٦) س ح: فسكنت.
(٧) ح: عما.
(٨) القنو: عذق النخل بما فيه من الرطب. وانظر المسألة الأولى من الإنصاف وشرح التصريف الملوكي ص٤٠٣ - ٤٠٦ وشرح المفصل ١: ٢٣ - ٢٤ والكتاب ٢: ١٢٤. والراجح أن المراد بما في الكتاب ٢: ٨١، من النسب إلى «اسم» هو برده إلى أصله «سِمَوِيّ». وقد ضبط في المطبوعات بفتح السين سهوًا. أما فتح الميم فمذهب سيبويه في النسب إلى ما سكن ثانيه من مثل هذا.
(٩) الاشتقاق هنا اشتقاق لغوي لا صرفي، يراد به الأخذ، لأن الاسم ليس من المشتقات الصرفية، إلا إذا قيل: أصله بمعنى اسم المفعول للمبالغة. ثم نقل للتعبير عن اسم الجنس. وهذا يعني أنه من مصدر: سُمِيَ. فهو ما يُسَمّى به. يقال: سما الشيءَ، إذا تعيَّنَ شخصَه وطلبه.
(١٠) ت: فدليل.
(١١) في النسخ: مفتوح العين.
(١٢) ح: بغير دليل.

وأمّا «ابنٌ» فأصله «بَنَو». ودليل فتح فائه قولهم في جمعه: بَنُونَ، وفي النسب: بَنَوِيٌّ، بفتحها. ودليل فتح عينه جمعه على «أفعال».

فإن قلتَ: ما الدليل على أنّ لامه واو؟ قلتُ: ذكروا لذلك ثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّ الغالب على ما حُذفت لامه الواوُ، دون الياء. **والثاني**: أنّهم قالوا: البُنُوَّةُ. واعترُض[1] بأنّ البنوة لا دليل فيها، لأنّهم قالوا: الفُتُوَّةُ، ولام «فتى»[2] ياء. **والثالث**: أنّهم قالوا في مؤنّثة: بِنتٌ، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء. وذهب بعضهم إلى أنّ لام ابن ياء واشتقّه[3] من: بَنَى يَبْنِي.

وأمّا «ابنُمٌ» فهو «ابن» زيدت فيه الميم للمُبالغة كما زيدت في زُرقُم.[4] قال الشاعر:[5]

وهَـل لِيَ أُمٌّ غَـيـرُهـا، إن ذَكَـرتُـهـا؟ أبَـى الله إلّا أن أكُـونَ لَهـا ابـنَـمـا

وأمّا «اثنانِ» فأصله «ثِنيانِ» لأنّه من: ثَنَيت. فحُذفت لامه وسُكّن أوّله وجيء بهمزة الوصل.

وأمّا «امرُؤٌ» فهو اسم تامّ لم يُحذف منه شيء. إلّا أنّه لمّا كان يجوز تخفيف همزته، بنقل حركتها[6] إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو: المَرُ،[7] أعلُّوه لذلك ولكثرة[8] استعماله.

وأما تأنيث:[9] ابن واثنين وامرئ،[10] فالكلام عليها كالكلام على مذكّراتها. والتاء في «ابنة»[11] و«اثنتين» للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في «بِنت» «ثِنتين».[12] فالتاء فيهما بدل من لام الكلمة، إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها. ويُؤيّد ذلك قول سيبويه:[13] لو سمّيتَ بهما رجلًا لصرفتهما. يعني بِنتًا وأُختًا.

---

(١) سر الصناعة ص١٥٠ ـ ١٥١.

(٢) س: الفتى.

(٣) الاشتقاق هنا معناه الأخذ لا الاشتقاق الصرفي، إلا إذا قلت: أصل الاسم «بَنَيٌ» على وزن «فَعَل» بمعنى «مفعول»، كالعدد والسلب.

(٤) الزرقم: الأزرق.

(٥) المتلمس. ديوانه ص٣٠ والأصمعيات ص٢٤٥ وسر الصناعة ص١١٥ والعيني ٤: ٥٦٨ والأشموني ٤: ٢٧٦. ح: إن تركتها.

(٦) ت ح: حركته.

(٧) س ط: المرء.

(٨) سقطت الواو من س.

(٩) التأنيث: المؤنث. والمراد مؤنثات الكلمات الثلاث. ولذلك رد إليها الضمير «ها» في قوله: عليها.

(١٠) في النسخ: وأما ابنة واثنتين وامرأة.

(١١) زاد في ت و ح: للتأنيث.

(١٢) ح: وأخت.

(١٣) الكتاب ٢: ١٣. وفي النقل تصرف مصدره شرح المفصل. وزاد في النسخ: إذ.

فإن قيل:[١] فأنّى نفهم[٢] من الكلمة التأنيث؟ قلتُ: أجاب ابن يعيش في «شرح المفصل»[٣] بأنّ التأنيث مُستفاد من نفس الصيغة، ونقلِها من بناء إلى بناء آخر. وذلك أنّ أصل بنت «بَنَوٌ»، فنقلوه إلى «فِعْل»، ألحقوه[٤] بجِذْع بالتاء كما ألحقوا أُختًا بالتاء بقُفْل، فصارت الصيغة علَمًا للتأنيث، إذ[٥] كان هذا عملًا اختصّ بالمؤنّث.

وأمّا «أَيمُنٌ» فهو اسم مُشتقّ[٦] من اليُمن،[٧] وهو مخصوص بالقسَم، وهمزته همزة وصل. هذا مذهب البصريّين. وذهب الكوفيّون إلى أنّها همزة قطع، وهو عندهم جمع يمين. ورُدّ مذهبهم بثلاثة أوجه: **أحدها**: أنّه لو كان جمعًا لم يصح كسر همزته،[٨] وقد سُمع كسرها. والثّاني: أنّه قد سُمع حذف همزته نثرًا، في قول عُروة بن الزُّبير:[٩] «لَيمُنُكَ لَئن ابتَلَيتَ لَقَد عافَيتَ». **والثالث**: أنّه لو كان جمعًا لم يُتصرّف فيه بحذف بعضه، لأنّ ذلك في الجُموع غير معروف. وفيه اثنا عَشَرَ[١٠] لغة، جمعها ابن مالك ـ رحمه الله ـ في بيتين. وهما:[١١]

هَمزَ ايمُ وايمُنُ فافتَحْ واكِسرَ أو إمُ قُلْ ... أو قُلْ: مُ أو مُنُ، بالتَّثليثِ قَد شُكِلا
وإيـمَـنُ اختِـمْ بِـهِ، واللهِ كُـلًّا أضِـفْ ... إلَيهِ، في قَسَمٍ، تَستَوفِ ما نُقِلا[١٢]

---

(١) س ح: فإن قلت.
(٢) س: «من أين يفهم». ح: «فمن أين يفهم». ط: فإذًا نفهم.
(٣) في ٦: ٥ وشرح التصريف الملوكي ص٤٠١ ـ ٤٠٢. وأصل القول لابن جني في سر الصناعة ص١٤٩ ـ ١٥٠ والخصائص ١: ٢٠٠ ـ ٢٠٢.
(٤) س ح: وألحقوه.
(٥) س: إذا.
(٦) أي: مأخوذ. وانظر الجنى الداني ص٥٣٨ ـ ٥٤١.
(٧) اليمن: البركة. وزعم الزجاج والرماني أن «أيمن» حرف جر. الجنى الداني ص٥٣٨.
(٨) ط: لم تصح كسرة همزته.
(٩) قال هذا حين أصيب بداء في رجله، وقطعت فلم يتحرك. الجنى الداني ص٥٤٠ وحاشية الدماميني ١: ٢١٢ والهمع ٢: ٤٠ والفائق ٤: ١٢٩ واللسان والتاج (يمن).
(١٠) كذا على تأويل «لغة» بالمذكر لفظ. انظر الارتشاف ١: ٣٦٣ ٣٧٢. ت: «اثنا عشرة». ط: «اثنتا عشرة». وفي الجنى الداني عشرون لغة. وانظر الهمع ٢: ٣٩ ـ ٤٠ والصبان ٤: ٢٧٧.
(١١) انظر شرح الكافية الشافية ص٢٠٧٤. والبيتان من البحر البسيط وليسا من منظومة الكافية الشافية. وهمز: مفعول به مقدم للفعل افتح. والفاء: زائدة لتعليق المفعول بفعله. ولزم رفع الأسماء على الحكاية لأنها لا ترد إلا مرفوعة مضافة. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها. وقوله «افتح واكسر» يعني: مع ضم الميم فيهما. وبالتثليث: متعلقان بالفعل شكل. والألف: نائب فاعل. يريد أن «م» وميم «من» ترد بالحركات الثلاث.
(١٢) إيمن: في محل نصب بفعل على الاشتغال، ليتسنى العطف على الأمر في البيت الأول. ولفظ الجلالة منصوب أيضًا على الاشتغال، أو بنزع الخافض: إلى، وإليه: توكيد لفظي. وكلًّا: مفعول به مقدم. وتستوف: جواب شرط جازم محذوف مع فعله. والتقدير: إن تفعل ذلك.

السادس: همزة حرف التعريف. وهي المُشار إليها بقوله:[١]

هَـمـزُ «ألْ» كَـذا،

وشمل قوله «همز أل» حرف التعريف والموصولة والزائدة. ومذهب الخليل[٢] أنّ همزة «أل» همزة قطع وُصلت لكثرة الاستعمال. وهو اختيار المُصنّف[٣] في غير هذا الموضع. وهمزة «أم» التي هي بدل من «أل»، في لغة أهل اليمن، همزة وصل أيضًا. فهذا تمام المقصد الأوّل.

[حركة همزة الوصل]

وأمّا المقصد الثاني فيشتمل على مسائل:

الأُولى: اختُلف في همزة الوصل: هل أصلها السكون أو الحركة؟ فقيل اجتُلبت ساكنةً ثمّ حرّكت بالكسر الذي يجب[٤] لالتقاء الساكنين. وإليه ذهب الفارسيّ، واختاره الشلَوبين. وقيل: اجتُلبت مُتحرّكةً. وهو قول سيبويه،[٥] وهو الظاهر.

الثانية: اعلم أنّ همزة الوصل تُفتح في موضعين، في حرف التعريف، «وأيمن»، وقد ورد كسرها في «ايمن»، وتُضمّ في غيرهما قبل[٦] ضمّةٍ أصليّة موجودة أو مُقدّرة. فالموجودة[٧] نحو: أُسكُن. والمُقدرة نحو: أُغزِي يا هندُ. فإنّ أصله «أُغزُوِي». وذكر الشارح[٨] في نحو «اغزي»، ممّا عَرضَ إبدال ضمة ثالثة كسرةً، وجهين: الضمّ والكسر. قال: «والضمّ هو المُختار». وحكى ابن جنّي[٩] كسر الهمزة في نحو «اخرُج»، ممّا ضمّته لازمة. وهي لغة رديئة. ويُشمّ[١٠] الضمّ قبل الضمّة المُشمّة، في نحو: اِختُيرَ واُنقُيدَ، على لغة الإشمام. وتُكسر فيما سوى ذلك.[١١]

---

(١) الكاف: خبر همز المضاف إلى «أل» على الحكاية، أي: حكم همز «أل» مثل حكم ما قبله، مسموع في هذا الحرف، لا يقاس عليه. وقطعت همزته هنا لأنه أصبح اسمًا للحرف.
(٢) الكتاب ٢: ٢٧٣.
(٣) شرح التسهيل ١: ٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٤) ح: بالكسرة التي تجب.
(٥) الكتاب ٢: ٢٧١.
(٦) ت س ط: قيل.
(٧) ط: بالموجودة.
(٨) ص٨٣٤.
(٩) سر الصناعة ص١١٦ عن قطرب. قال: على طريق الشذوذ، جاء به على الأصل.
(١٠) الإشمام هنا: أن يُنحى بالضمة نحو الكسرة. ويسمى عند القراء رومًا. وهو في الحقيقة ضرب من الإمالة التي عرفت في الضمة والفتحة قبل الراء المكسورة. ولذلك جمعنا للحرف الواحد بين الحركتين اللتين يكون التصويت من مزيجهما. س ح: وتشم.
(١١) يعني: تكسر همزة الوصل في غير ما ذكر من حالتي الفتح والضم، ويكون في الأسماء التسعة والمصادر وما تبقى من الأفعال.

الثالثة: مذهب البصريّين أنّ أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنّما فُتحت في بعض المواضع تخفيفًا، وضُمّت إتباعًا. وذهب الكوفيّون إلى أنّها كُسرت في نحو «اِضرِبْ» تبعًا لثالث الفعل، وضُمّت في نحو «اُسكُنْ» تبعًا لثالثه[١] أيضًا. فأُورد عليهم أنّه كان ينبغي أن تُفتح في نحو: اِعلَمْ. وأُجيب بأنّها لو فُتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمرُ بالخبر.

الرابعة: قد عُلم أنّ همزة الوصل إنّما جيء بها ليُتوصّل[٢] إلى الابتداء بالساكن. فإذا تحرّك ذلك الساكن استُغني عنها نحو «استَتَرَ» إذا قُصد إدغام تاء «الافتعال» فيما بعدها نُقلت حركتها إلى الفاء فقيل: سَتَّرَ.[٣] إلّا أنّ[٤] لام التعريف إذا نُقلت حركة الهمزة[٥] إليها في نحو «الأحمر» فالأرجح إثبات الهمزة،[٦] فتقول: اَلَحْمَرُ.[٧] فإن قلتَ: فما الفرق[٨] بينه وبين «سَتَّرَ»؟ قلتُ: النقل للإدغام آكد[٩] من النقل لغير إدغام.[١٠]

[اجتماع همزتَي الاستفهام والوصل]

الخامسة: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، إن كانت مكسورة أو مضمومة. فالمكسورةُ نحو:[١١] ﴿أَصطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ﴾؟ أصله: «اِصطفى» بهمزة وصل مكسورة. فلمّا دخلت همزة الاستفهام حُذفت همزة الوصل. والمضمومةُ نحو قولك: أَضطُرَّ الرجلُ؟ أصله «اُضطُرَّ» بهمزة وصل[١٢] مضمومة. فلمّا دخلت همزة الاستفهام حُذفت[١٣] أيضًا. وإن[١٤] كانت مفتوحة لم تُحذف، بل تُبدل ألفًا أو تُسهّل بين الهمزة والألف. وقد قُرئ بالوجهين في مواضع من القرآن، نحو:[١٥] ﴿آلذَّكَرَينِ﴾؟ ومن

---

(١) ط: تبعًا لثالث الفعل.

(٢) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٠. ط: للتوصل.

(٣) هذا فعل لازم مصدره: سِتّار. أما «سَتَّرَ» المتعدي فمصدره: تستير. ووزن الأول: فَتَعَلَ. والثاني: فَعَّلَ.

(٤) ت: «لأنّ». س: «إلى أنّ». ح وحاشية ت: بخلاف.

(٥) يعني همزة: أحمر.

(٦) أي: همزة الوصل. وفي حاشية ت عن التواتي أن الهمزة تثبت لفظًا لا رسمًا، وأن المازني روى عن بعض العرب: هذا لَحمرُ جاء. اعتدّوا بحركة اللام واستغنوا عن الهمزة. وكذلك من أدغم «عادًا لُّولَى» وقولهم: سَلْ زيدًا. فقد أدغم التنوين في لام التعريف، واعتدّوا بحركة السين المنقولة من همزة «اسأل»، فسقطت همزة الوصل لفظًا ورسمًا. انظر الحجة للفارسي ٦: ٢٣٧ ـ ٢٣٩ وحجة القراءات لأبي زرعة ص٦٨٧. والصواب خلاف ما زعم التواتي من حذف الهمزة رسمًا فيما روى المرادي. ثم ما روى عن المازني هو رواية الأخفش نقلها المازني .

(٧) في النسخ: الأحمر.

(٨) يريد الفرق بين الذي أثبت همزة «اَلَحمر» وحذف همزة «سَتَّرَ».

(٩) الآكد: الأثبت والأحكم. ط: أكثر.

(١٠) فيما عدا الأصل: لغير الإدغام.

(١١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات. وزاد في ح: قوله تعالى.

(١٢) سقطت مما عدا ح.

(١٣) المراد بالحذف هو الحذف لفظاً ورسماً. وزاد في ح: همزة الوصل.

(١٤) في النسخ: فإن.

(١٥) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

التسهيل قول الشاعر:(١)

أَألـحَـقُّ، أنْ دارُ الـرَّبـابِ تَـبـاعَـدَتْ، أوِ انـبَـتَّ حَـبـلٌ، أنَّ قَـلبَـكَ طـائـرُ؟

والإبدال هو أرجح الوجهين.(٢)

فإن قلتَ: لـمَ أُبدلتْ أو سُهّلتْ، وكان القياس أن تُحذف كما حُذفَتِ المضمومة والمكسورة؟ قلتُ: إنّما تُرك مُقتضى القياس في المفتوحة، لأنّ حذفها يُوقع في التباس الاستفهام بالخبر، لاتّحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام. وإلى ذلك أشار بقوله:(٣)

ويُبَـدلُ مَـدًّا، فـي الاسـتـفـهـامِ، أو يُـسَـهَّـلُ

فإن قلتَ: فهل يُجرى(٤) الوجهان في همزة «أيمن»، كقولك: آأيمنُ(٥) اللهِ يَمينُكَ؟ قلتُ: نعم لأنّ العلّة واحدة، وقد نصّوا على ذلك. إلّا أنّ قوله «ويُبدل»(٦) يُوهم اختصاصه بهمزة «أل»، لأنّ الظاهر أنّ الضمير في «يُبدل»(٦) يعود عليه. وكذلك يُوهمه كلام «الكافية».(٧) بل هو كالتصريح بذلك.

واعلم أن الكلام(٨) على هذه المسائل يستدعي بسطًا، ولكن(٩) أضربت عنه، خشيةَ الإطالة.(١٠)

(١) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص١٠١ والكتاب ١: ٤٦٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٥ والعيني ٤: ٥٦٩ والأشموني ٤: ٢٧٨. وانبت: انقطع. والحبل: صلة المودة. والحق: خبر مقدم للمصدر المؤول من أنّ قلبك طائر. وأنْ: مخففة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية. والمصدر المؤول منها ومما بعدها في محل نصب مفعول لأجله، عامله اسم الفاعل: طائر. وجملة انبت حبل: معطوفة على الخبر في محل رفع بالعطف. ط: أألحقَّ إن.

(٢) سقطت الجملة من س.

(٣) يبدل مدًّا أي: يجعل همز الوصل المفتوح حرف مد. فنائب الفاعل ضمير الهمز. وأصله مفعول به أول. ومدًّا: مفعول به ثان. وفي: بمعنى «مع» للمصاحبة متعلقة بحال من نائب الفاعل. وأو: للتخيير لأن فعلي المضارع فيهما معنى الأمر. ت ح: وتبدل... أو تسهل.

(٤) فيما عدا س: تجري.

(٥) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٠. وإنما يجوز إجراء الوجهين في هذا على أن الهمزة حركتها الفتح. أما إذا كانت بالكسر، كما ذكر في ص٤٩٨، فالحذف واجب. س ط: آيمن.

(٦) ت ح: وتبدل.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٢٠٧٤ - ٢٠٧٥.

(٨) ت ح: أن هذا الكلام.

(٩) ت ط: ولكني.

(١٠) زاد في ط: والله أعلم.

الإبــدال

الغرض من هذا الباب بيان الحُروف التي تُبدل من غيرها إبدالًا شائعًا[١] لغير إدغام. فإن الإبدال للإدغام لا يُنظر فيه في هذا الباب. ويُحتاج هنا إلى ثلاث مسائل:[٢]

[البدل والتعويض والإعلال]

الأُولى: في الفرق بين الإبدال والتعويض. والفرقُ بينهما: أنّ البدلَ لا يكون إلّا في موضع المُبدَل منه كهاء: هَرَقتُ، ونحوه، والعوضَ يكون في غير موضع المُعوَّض منه كتاء «عِدة» وهمزة «ابن» وياء «سُفَيرِيج».[٣] ولا يقال في هذا: بدل،[٤] إلّا تجوّزًا مع قلّته.[٥]

والثانية:[٦] في الفرق بين الإبدال والقلب. والفرقُ بينهما: أنّ القلبَ يختصّ بحُروف العلّة، والإبدالَ يكون فيها وفي الحُروف الصحيحة. فالإبدال أعمّ والقلب أخصّ. قال بعضهم: البدل على ضربين: بدلٍ هو إقامة حرف مَقامَ[٧] حرفٍ غيره نحو تاء: تُخَمةٌ وتُكَأةٌ.[٨] وبدلٍ هو قلب الحرف نفسِه إلى لفظِ غيره، على معنى إحالته[٩] إليه. وهذا إنّما يكون في حُروف العلّة، وفي الهمزة أيضًا لمُقاربتها[١٠] إيّاها وكثرة تغييرها.[١١] وذلك نحو: قامَ، أصله «قَوَمَ» ـ فالألف واو في الأصل ـ و«مُوسِرٌ» أصله الياء،[١٢] و«راسٌ» أصل الألف همزة.[١٣] وإنّما لُيِّنَتْ لنبرتها[١٤] فاستحالت ألفًا. فكلّ قلب بدل، وليس كلّ بدل قلبًا.

---

(١) أي: الشائع في كلام العرب. أما الإبدال اللغوي فهو غير شائع وله كتب مشهورة.

(٢) ح: ثلاثة مسائل.

(٣) الياء الثانية عوض من اللام المحذوفة في التصغير. ط: «سفيرج». وتاء عدة عوض من واو وعد، وهمزة ابن عوض من واو النبوة وهي لام. وقد يكون العوض في موضع المعوض. نحو «فريزيق» مصغر فرزدق بحذف الدال والتعويض، وسنة وكرة.

(٤) ت ح: إبدال. (٥) س: بتجوز مع قلة.

(٦) سقطت الواو من النسخ.

(٧) أي: في مقام. ت: «مُقام». وفي ح بالضم والفتح.

(٨) التخمة: ما يصيب الإنسان من أكل الطعام الوخيم. والتكأة: ما يتوكأ عليه من عصا ونحوها. فالتاء بدل من الواو.

(٩) الإحالة: التحويل. (١٠) ط: لمقارنتها.

(١١) فيما عدا الأصل: تغيرها. (١٢) ط: ياء.

(١٣) في النسخ: أصله الهمزة.

(١٤) النبرة: شدة إخراج الصوت من أقصى الحلق. وهي تشبه التهوع أي التقيؤ. وفي النسخ: «الشدتها». وانظر الصبان ٤: ٢٨٠.

وقال بعضهم: الفرق بين الإبدال[١] والقلب أنّ البدلَ وضع شيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأوّل. ولذلك جعلَ مثل «قالَ» و«باعَ» قلبًا، لأنّ حروف العلّة يُقارب بعضها بعضًا،[٢] إذ هي من جنس واحد، فسهل انقلاب بعضها إلى بعض، وجعلَ مثل «اتّعدَ» ونحوه إبدالًا، لتباين حُروف الصحّة من حُروف العلّة.

فتقول على هذا في «اتّعدَ» وأمثاله:[٣] إنّه كان في الأصل «اوْتَعَدَ»، فحُذفت الواو وأُبدل منها التاء، لا إنّ الواو[٤] انقلبت تاء. وأمّا «قامَ» وأمثاله فتُقدّر[٥] أنّه كان في الأصل «قَوَمَ»، ثمّ استحالت الواو ألفًا، لا أنّها[٦] حُذفت وجُعل مكانها الألف. قلت: وعلى هذا، فليس[٧] بينهما عُموم ولا خُصوص.[٨]

[حروف البدل القياسي]

والثالثة:[٩] في حصر حُروف البدل. اعلم أنّ الإبدال للإدغام يكون في جميع حروف المُعجم إلّا الألفَ. وأمّا الإبدال لغير إدغام[١٠] فيكون في اثنين وعشرين حرفًا. وقد جمعها في «التسهيل»،[١١] قال: «يَجمع[١٢] حُروفَ البدل الشائع، لغير إدغام، قولُك:[١٣] لِجَدٌ صُرِفَ شكِسٌ آمِنٌ طَيَّ ثَوبِ عِزَّتِهِ». وباقي حُروف المُعجم لا تُبدل. وهي: الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف.

إلّا أنّ قوله: «الشائع» يُفهِم أنّ البدل قد[١٤] يكون في غيرها، على سبيل الشذوذ. ومن

(١) س: البدل.
(٢) س: بعضها من بعض.
(٣) ح: ونحوه.
(٤) ط: إلا أن الواو.
(٥) فيما عدا الأصل: فيقدر.
(٦) ت: إلا أنها.
(٧) ح: ليس.
(٨) سقط «ولا خصوص» من س و ح.
(٩) سقطت الواو من النسخ.
(١٠) ط: لغير الإدغام.
(١١) ص٣٠٠.
(١٢) س: ويجمع.
(١٣) سقطت من النسخ. ثم أقحمت في ت. وضبط القول في التسهيل على خلاف ما هنا. وفي حاشية ت عن القوطي أن الشكس: الصعب الخلق، نائب فاعل صرف، وآمن: صفة له، وطي: مفعول آمن. ولجد: متعلقان بصرف. والجد: السعد. وهذا كله كناية عمن صعب خُلقه. أي: من كان على هذه الحالة فإنه مأمون من أن يطوى ثوب عزته، أي: مأمون من الذل لأجل جده، أي: لأجل سعده. وانظر حاشية يس ٢:٣٦٧ الصبان ٤:٢٨٢ وشرح البيت ٩٨٧.
(١٤) سقطت من ح.

ذلك قراءة الأعمش: ﴿فشَرِّذْ[١]﴾ بالذال المُعجمة. وخرّجها[٢] ابن جنّي[٣] على أن تكون الذال بدلًا من الدال، كما قالوا: لحمٌ خَرادِلُ[٤] وخَراذِلُ. والمعنى الجامع لهما[٥] أنهم مجهوران ومُتقاربان.

وخرّجها الزمخشريّ[٦] على القلب بتقديم اللام على العين، كقولهم:[٧] شَذَرَ مَذَرَ.[٨] وقد عدّ كثير من أهل التصريف حُروف الإبدال اثني عشر حرفًا، وجمعوها في تراكيب كثيرة، منها: طالَ يومَ أنجدتُه. وأسقط بعضهم اللام وعدّها أحد عشر حرفًا،[٩] وجمعها في قوله: أُجُدٌ طَوَيتُ مِنها.[١٠] وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدّها أربعة عشر،[١١] وجمعها في قوله: أنصَتَ، يومَ زَلَّ طاهٍ، جَدٌّ.[١٢] وعدّها الزمخشريّ ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: استَنجَدَهُ يومَ طالَ.

وقال ابن الحاجب:[١٣] هو وهَم لأنّه أسقط الصاد والزاي، وهما من حُروف الإبدال لقولهم: زِراطٌ وزَقْرٌ، في صِراط وصَقْر. وزاد السين وليست من حُروف الإبدال. ولو[١٤] أورد «اسَّمَعَ»[١٥] وَرَدَ:[١٦] اذَّكَرَ واظَّلَمَ،[١٧] لأنّه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المُجرّد. وقال ابن الخبّاز: وتتبّعتها في كُتبهم فلم تُجاوز[١٨] خمسةَ عشَرَ.[١٩] وجمعَها في قوله: استَنجدَهُ يَومَ صالَ زُطٌّ.

---

(١) الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وزاد في س: بِهِم مَن خَلْفَهُم.
(٢) سقطت الواو من ت و ح.
(٣) المحتسب ١: ٢٨٠.
(٤) الخرادل: جمع خردلة. وهي القطعة. والخراذل لغة في الخرادل. وفي حاشية ت: يقال: خرذلت اللحم، إذا قطعتَه قطعًا.
(٥) س: بينهما.
(٦) الكشاف ٢: ١٦٥.
(٧) يعني أن «شَرِّذ» أصله «شَذِّر»، فقدمت الراء مشدّدة، وأخرت الذال مخففة. ت: «لقولهم». س ح: من قولهم.
(٨) يقال: تفرقوا شذر مذر أي: مختلفين أو في كل وجه. وفوقه في ت: معناه: تفرقوا في غير وجه.
(٩) سقطت من ط.
(١٠) س: «منهلا». والأجد: الناقة القوية. وطويت: هزلت وأضمرت. وزعم الصبان أن أجد هو فعل أمر من الإجادة.
(١١) زاد في ت و س: حرفًا.
(١٢) أنصت: استمع. وفاعله جد. وزل: من الزلل. وفي حاشية ت: يقال: طهوت اللحم أطهوه طهوًا إذا طبخته. وانظر الجاربردي ص٣١٦.
(١٣) شرح الشافية ٣: ١٩٨ - ١٩٩. وانظر المفصل ص٣٥٧. ح: «أبو عمر بن الحاجب». وزاد في ط واو قبل «هو». وفي النقل تصرف.
(١٤) في النسخ: «وإذا». ط: فإن.
(١٥) أصله: استمع. أبدلت التاء سينًا وأدغمت فيها السين الأولى.
(١٦) في النسخ: أورد.
(١٧) أصلهما: اذتكر واظتلم. أبدلت التاء للإدغام.
(١٨) س: فلم تتجاوز.
(١٩) زاد في ت: حرفًا.

قلتُ: لا طريق إلى حصرها إلّا الاستقراءُ. وقد تقدّم أنّها اثنان وعشرون حرفًا. وإنّما يُذكر[١] في هذا الباب ما هو ضروريّ. قال في «التسهيل»:[٢] والضروريّ في التصريف هجاء[٣] «طُوِيَتْ دائما».[٤] وهي ثمانية أحرف.[٥] وقال هنا:[٦]

٩٤٣ ـ أحرُفُ الإبدالِ: هَدأتَ مُوطِيا

فزاد الهاء كما في «الكافية».[٧] وهدأتَ بمعنى: سكَّنتَ. ومُوطيا: اسم فاعل من أوطأتُ الرحلَ،[٨] إذا جعلته وطيئًا. إلّا أنّه خفّف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها. وإنّما اقتصر على هذه[٩] التسعة لأنّها التي لا يُستغنى عن ذكرها في التصريف.

وما عدا هذه التسعة فإبداله إمّا شاذّ كقولهم في «أُصَيلانٌ»:[١٠] أُصَيلالٌ، وإمّا لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المُشدّدة في الوقف.[١١] قال في «شرح الكافية»:[١٢] وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يُذكر في كتب اللغة، لا في كتب التصريف. وإنّما ينبغي أن يُعدّ في الإبدال التصريفيّ ما لو لم يُبدل أوقع[١٣] في الخطأ أو مُخالفة الأكثر.[١٤] فالمُوقع في الخطأ كقولك في «مال»: مَوَلٌ. والمُوقع في مُخالفة الأكثر[١٥] كقولك في «سَقَّاءة»:[١٦] سَقَّايةٌ.

[كيفية معرفة الإبدال]

تنبيه: يُعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المُبدل منه، لزومًا أو غلبةً. فالأول

(١) في النسخ: تذكر.

(٢) ص٣٠٠. ط: وقال في التسهيل.

(٣) في حاشية ت عن التواتي: يعني: حروف الهجاء من لفظ طويت دائما.

(٤) ضبط «دائمًا» بالتنوين في التسهيل و ت و ح. فتكون تسعة أحرف لا ثمانية. والصواب ما أثبتُّ.

(٥) ط: ثمانية حروف.

(٦) يريد: أحرف الإبدال أحرف قولك: هدأت موطيا. فخبر أحرف هو «هدأت موطيا» على الحكاية. وحذفت همزة «الابدال» ونقلت حركتها إلى اللام قبلها. وموطيا: مفعول به. وفي حاشية ت عن التواتي أن الناظم لم يذكر هنا ما تبدل منه الهاء اتكالاً على ما ذكره في البيت ٨٩١ وأنه لا يطرد إلا في الوقف.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٢٠٧٧.

(٨) س ح ط: الرجل.

(٩) زاد في ت: الحروف.

(١٠) أصيلان: تصغير أصلان. وهو ما بين العصر والمغرب.

(١١) يقولون في تميميّ: تميمجّ. وقد يبدلون الياء الواحدة جيمًا كقولهم في حجّتي: حجّتج. وربما كان ذلك في غير الوقف، ولا سيما إذا كان قبل الياء عين. وهي عجعجة قضاعة. وفي حاشية ت عن التواتي الرجز الذي أنشده الأصمعي عن خلف عن بدوي. الممتع ص٣٥٣ ـ ٣٥٥ والتصريح ٢: ٣٦٧.

(١٢) ص٢٠٧٩ ـ ٢٠٨٠. وفي النقل تصرف.

(١٣) ت: وقع.

(١٤) في حاشية ت عن التواتي أن الخطأ نحو: قَوَمَ وبَيَعَ وقاوِمٌ وبايِعٌ، والمخالفة للأكثر نحو: سَقَّاية. قلت: إيراد الفعلين هنا غير صحيح، وكذلك «مَوَل»، لأنه يكون في الإعلال لا في الإبدال. وسقّاية لفظ صحيح فصيح لا خلاف فيه. انظر ص٥٠٨.

(١٥) سقط «فالموقع . . . الأكثر» من النسخ.

(١٦) السقاءة والسقاية: من تحمل الماء إلى المنازل والأسواق.

نحو: جَدَف. فإنّ فاءه بدل من ثاء «جَدَث»، [١] لأنّهم [٢] قالوا في الجمع: أجداثٌ، بالثاء فقط. والثاني نحو: أفلَطَ، [٣] أي: أفلَتَ. فإنّ طاءه بدل من التاء، لأنّ التاء أغلب في الاستعمال. فإن لم يثبت ذلك، في ذي استعمالين، فهو [٤] من أصلين نحو: أَرَّخَ ووَرَّخَ. لا تقول: إنّ الهمزة بدل من الواو، لأنّ جميع تصاريف الكلمة جاءت بالوجهين.

وقال ابن الحاجب: [٥] يُعرف البدل بأمثلة اشتقاقه [٦] كتُراث ـ فإنّ أمثلة اشتقاقه: وَرِثَ ووارِثٌ ومَوروثٌ ـ وبقلّه استعماله [٧] كقولهم: «الثّعالي» في الثّعالب، و«الأراني» في الأرانب ـ أنشد سيبويه: [٨]

لَهـا أشـارِيـرُ، مِـن لَحـمٍ، تُـتَـمِّـرُهُ مِـنَ الـثَّـعـالي، ووَخـزٌ مِـن أرانِـيـهـا

قال ابن جنّي: [٩] ويحتمل أن تكون الثعالي جمع ثُعالة، ثمّ قلب، [١٠] فيكون كقولهم «شَواعي» في شَوائع. [١١] قال: والذي قال [١٢] سيبويه أولى، ليكون كأرانيها. وأيضًا فإنّ ثُعالة اسم جنس وجمع أسماء الأجناس ضعيف. يعني بقوله «اسم جنس» علَم جنس ـ وبكونه [١٣] فرعًا والحرف زائد كضُوَيرِبٍ تصغير ضارِب، لأنه لمّا عُلم الأصل عُلم أنّ هذه الواو مُبدلة من الألف، وبكونه فرعًا وهو أصل [١٤] كمُوَيهٍ [١٥] تَصغير ماء ـ فلمّا صُغّر على «مُوَيه» عُلم أنّ

---

(١) الجدث: القبر.
(٢) في النسخ: فإنهم.
(٣) زعم الدماميني والصبان ٤: ٢٨٣ أن التمثيل به للغلبة غير صحيح. لأنه لا ترد الطاء في غير هذا اللفظ. وزعمهما مدفوع انظر القاموس والتاج (فلط).
(٤) أي: إن لم يثبت الرجوع لزومًا أو غلبة في لفظ ذي استعمالين فهذا اللفظ.
(٥) شرح الشافية ٣: ١٩٧. وفي النقل تصرف. ح: وقال أبو عمر بن الحاجب.
(٦) أي: الأمثلة التي اشتقت مما اشتقت منه الكلمة التي فيها البدل. ط: «بكثرة اشتقاقه». وتراث: فُعال بمعنى مفعول، مثل: نُثار وحُطام وفُتات.
(٧) أي: بقله استعمال اللفظ فيه البدل.
(٨) للنمر بن تولب. الكتاب ١: ٣٤٤ وسر الصناعة ص٧٤٢ والارتشاف ٣: ٣٢٢ والعيني ٤٣: ٥٨٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٣. يصف فرخة عقاب. والأشارير: جمع إشرارة. وهي القطعة المجففة. وتتمر: تجفف. والوخز: الشيء القليل.
(٩) سر الصناعة ص٧٤٣. وفي النقل تصرف.
(١٠) أي: كان الجمع ثعائل، بإبدال الألف همزة، فقدم اللام على الهمزة وأبدل الهمزة ياء.
(١١) الشوائع: جمع شاعية. وهي المتفرقة. قدمت العين على الهمزة وأبدلت الهمزة ياء. وفي حاشية ت أن الشواعي جمع شوعة. وهي شجرة البان. وهذا وهم.
(١٢) ط: شراعي في شرائع والذي قاله.
(١٣) العطف على «بأمثلة» من كلام ابن الحاجب. وفي حاشية ت عن التواتي أن الضمير يعود على ما بعده وهو ضويرب. والصواب أنه يعود على «البدل» من كلام ابن الحاجب، أي: اللفظ الذي فيه بدل.
(١٤) في النسخ: «الأصل». وفي حاشية ت عن التواتي أن الواو للحال والضمير يعود على الحرف أي: وبكون المثال فرعًا والحالة أن الحرف أصل.
(١٥) زاد في س و ح و ط: فإنه.

الهمزة مُبدلة من هاء ـ وبلزوم بناء مجهول[١] نحو: هَراقَ. يُحكم بأنّ أصله «أراق»،[٢] لأنّه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه «هَفْعَلَ». وهو بناء مجهول.

[إبدال الهمزة]

فإن قلتَ: قد عُلم أنّ حُروف البدل هي التي تُبدل من غيرها. فما الحروف التي تُبدل هذه منها؟ قلتُ: ستُعرف بالتفصيل الذي يذكره[٣] الناظم. فقوله:[٤]

فــأَبــدِلِ الــهَــمــزَةَ، مِــن واوٍ ويــا

٩٤٤ ـ آخِـرًا، اثْـرَ أَلِفٍ زِيـدَ،[٥]

شروع[٦] في ذلك التفصيل. فالهمزة تبدل كثيرًا من الواو والياء والألف، وقليلًا من الهاء والعين. ولم يذكرهما في هذا النظم لقلّتهما. فمثال إبدالها من الهاء: ماءٌ.[٧] أصله «ماهٌ»[٨] لقولهم في الجمع: أمواهٌ، وفي التصغير: مُوَيهٌ. ومثال إبدالها[٩] من العين قولهم: «أُبابُ بحرٍ»، في عُباب بَحرٍ. وذهب بعضهم إلى أنّ الهمزة في هذا أصل من «أبَّ» بمعنى: تَهيّأ، لأنّ البحر يهيّأ لِما يزخر[١٠] به. وإلى هذا ذهب ابن جنّي.[١١]

وأمّا إبدالها من حُروف اللّين فمنه واجب، ومنه جائز، ومنه شاذّ:

فمن الواجب إبدال الهمزة من كلّ واو أو ياء تطرّفت بعد ألف زائدة نحو: كِساءٌ ورِداءٌ. أصلهما «كِساوٌ» و«رِدايٌ»، فأبدلت الواو في الأوّل[١٢] والياء في الثاني[١٣] لِما ذكر. وقد فُهم

---

(١) أي: بأن يلزم اللفظ الذي فيه البدل بناء ليس في كلام العرب.

(٢) وهذا فرع أصله «أرْيَقَ» نقلت الفتحة إلى الراء، وقلبت الياء ألفًا.

(٣) س: ذكره.

(٤) س ط: «بقوله». وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. وأبدل: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. ومن: تتعلق به.

(٥) آخرًا أي: آخر الكلمة في الطرف. وحذفت همزة «إثر» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وإثر: عقب. وزيد أي: مزيد لا أصلي. وآخرًا: ظرف متعلق بصفة للواو والياء. والواو بينهما بمعنى أو للتخيير. وإثْر: ظرف متعلق بصفة ثانية للواو والياء مقيدتين بالصفة الأولى مع الظرف المتعلق بها، أو بالصفة الأولى نفسها. وجاز ذلك لأن الظرفين مختلفان. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢٩٢. وهذا أولى مما اضطرب فيه المعربون. وجملة زيد: صفة لألف.

(٦) ت: شرع.

(٧) ومثله: شاءٌ، اسم جمع واحده شاة، إذا لم تذهب إلى أنه من المعتل العين واللام. فأصله «شوَهٌ» قلبت الواو ألفًا، وابدلت الهاء همزة للتخفيف. فالهاء بعد الألف ثقيلة في الوقف. المصنف ٢: ١٤٤ و١٤٦.

(٨) كذا. وهو فرع أصله «مَوَه» قلبت الواو ألفًا.

(٩) ت: إبدال الهمزة.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن معناه: يعلو به ويُملأ به، وأن عباب البحر هو معظم مائه أي: موجه.

(١١) سر الصناعة ص١١٦.

(١٢) ح: الأولى.

(١٣) ح: «الثانية». وشبهت الألف غير الزائدة بالزائدة، فأبدلت الياء همزة بعدها في: غائيّ وطائيّ ورائيّ وآئيّ وثائيّ وزائيّ، نسبًا إلى: غاية وطاية وراية وآية وثاية وزاي.

من اشتراط التطرّف أنهما إذا لم يتطرّفا لا يُبدلان همزة نحو: تَعاوُنٌ وتَبايُنٌ، ومن اشتراط زيادة الألف أنهما لو تطرّفا بعد ألف غير زائدة[١] لم يُبدلا، لئلّا يتوالى إعلالان نحو: زايٌ وآيٌ.[٢]

تنبيهـات:

الأوّل: هذا الإبدال مُستصحِب[٣] مع هاء التأنيث العارضة[٤] نحو: بَنّاءٌ وبَنّاءةٌ. فلو كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: هِدايةٌ وسِقايةٌ وعِلاوةٌ وعَداوةٌ، لأنّ الكلمة بُنيت على التاء. والمعنى[٥] أنّها لم تُبن على مُذكّر. قال في «التسهيل»:[٦] وربّما صَحّ[٧] مع العارضة، وأُبدل مع اللازمة. فالأوّل كقولهم في المَثَل:[٨] «اسقِ رَقاشِ فإنّها سَقّايةٌ»، لأنّه[٩] لمّا كان مَثلًا، والأمثال لا تُغيّر، أشبه ما بُني على هاء التأنيث. ومنهم من يقول: فإنّها سَقّاءة، بالهمز كحاله في غير المَثَل. والثاني كقولهم «صَلاءةٌ» في صَلاية.[١٠]

الثّاني: حكم علامتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال،[١١] ما لم تُبن الكلمة على التثنية. وذلك قولهم: عَقَلتُه بِثِنايَينِ.[١٢] وهما طرفا العِقال.

الثّالث: قد اعتُرِض ضابط[١٣] الإبدال المذكور بأنّه يَرِدُ عليه مِثل «غاوِيٌّ» في النسب،[١٤]

---

(١) ذكر الجوهري والفيروزآبادي أن آية يجمع على آياي. فالياء الثانية متطرفة بعد ألف زائدة لأن الوزن هو أفعال. ولعل الصواب هو آياء، كما قال ابن بري. القاموس والصحاح واللسان والتاج (أيي).

(٢) س: «زاي وراو». ط: «واو وآي». وكذلك: راي واحدته راية، وطاي واحدته طاية، وثاي واحدته ثاية. وهي مأوى الإبل. أما داي وباي وشاي وناي وماو فأعجمية. وذكر الزبيدي: رجل داياي: به داء. التاج (ديي). وفيه نظر. وذهب الفارسي إلى أن «شاء» عينه واو ولامه ياء، فأصله «شَوَي» قلبت الواو ألفًا، وأبدلت الياء همزة بعد ألف غير زائدة. انظر الكتاب ٢: ١٢٦ والتعليقة ٣: ٣١١ والمسائل الشيرازيات ١٤٧ ـ ١٤٨ والمسائل الحلبيات ص٤١ والإيضاح ص١٩٣. ومذهب ابن جني في حروف المعجم: باء وتاء وحاء وخاء وراء وزاء وطاء وظاء وفاء وهاء، قريب منه. المنصف ٢: ١٤٠.

(٣) المستصحب: المصاحب الملازم.

(٤) العارضة هي التي تلحق الكلمة للتأنيث بعد استعمالها للمذكر.

(٥) ط: أي.

(٦) ص٣٠٠.

(٧) س: صحح.

(٨) مثل يضرب في الإحسان إلى المحسن. وفي حاشية ت عن التواتي أنه يقال: سقاءة وسقاية، والمعنى: أحسن إليه لإحسانه. وانظر ص٥٠٥.

(٩) ح: فإنه.

(١٠) الصلاية: الجبهة.

(١١) س: البدل.

(١٢) في حاشية ت عن التواتي: لبناء الكلمة على التثنية من أصل الكلمة.

(١٣) زاد في س: هذا.

(١٤) النسب ليس شرطًا لازمًا. وإنما يشترط أن يكون اسمًا علمًا، وسواء كان في النسب أو في غيره نحو «غاويّ». الصبان ٤: ٢٨٦.

إذا رخمته على لغة من لا يَنوي فإنّك تقول: يا غاوُ، بضمّ الواو من غير إبدال، مع اندراجه في الضابط المذكور. وإنّما لم يبدل لوجهين:[١] أحدهما: أنّه قد أُعلّ بحذف لامه، فلم يُجمع فيه بين إعلالين. والثاني: أنّه لمّا رُخّم على هذه اللغة شابهَ ما لا يُعلّ نحو: واوٌ. فإصلاح[٢] الضابط أن يقال: من واو أو ياء هي لام أو ملحق بها.[٣]

الرابع: اختُلف في كيفيّة هذا[٤] الإبدال، فقيلَ: أُبدلت الواو والياء همزةً. وهو[٥] ظاهر كلام المُصنّف. وقال حُذّاق أهل التصريف: أُبدل من الواو والياء ألف، ثمّ أُبدلت الألف همزةً. وذلك لأنّه[٦] لمّا قيل: كِساوٌ ورِدايٌ، تحرّكت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلّا الألف الزائدة، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضمّ إلى ذلك أنّهما في محلّ التغيير وهو الطرف، فقُلبا ألفًا حملًا على باب: عصا ورحى، فالتقى ساكنان فقُلبت الألف الثانية همزة لأنّها من مخرج الألف.

الخامس: ليس هذا الإبدال مخصوصًا بالواو والياء. فإنّ الألف تَشرَكُهما[٧] فيه. فإذا تطرّفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزةً نحو «صَحراء» ممّا ألفه للتأنيث. فإنّ الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلال ألف: سَكرَى. لكن ألف «سكرى» غير مسبوقة بألف فسلمت، وألف «صحراء» مسبوقة بألف فحُرّكت فرارًا من التقاء الساكنين فانقلبت همزةً، لأنّها من مخرجها. فقوله في «الكافية»:[٨]

مِنَ حَرفِ لِينِ آخِرٍ، بَعدَ أَلِفْ مَزِيدٍ، اَبدِلْ هَمزةً، وذا أُلِفْ

أعمّ لشُموله الأحرفَ الثلاثة.

وقوله:[٩]

وفي فاعِلِ ما أُعِلّ عَينًا، ذا اقتُفِي

---

(١) ثمة وجه ثالث ذكره الصبان، هو أن الواو هنا ليست طرفًا، بل هي حشو والحذف عارض.

(٢) ط: وإصلاح.

(٣) أي: حرف ملحق باللام.

(٤) سقطت من النسخ.

(٥) شرح الكافية الشافية ص٢٠٨٢ ـ ٢٠٨٣.

(٦) س ح ط: أنه.

(٧) فيما عدا الأصل: تشاركهما.

(٨) شرح الكافية الشافية ص٢٠٨٠. ومن حرف: متعلقان بالفعل أبدل. وحذفت همزة «أبدل» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومزيد: صفة ألف.

(٩) الفاعل: اسم الفاعل. وأعل أي: جرى فيه إعلال بقلب العين في الماضي ألفًا. وفي فاعل: متعلقان باقتفي. وجملة اقتفي: خبر ذا. قدم متعلق الفعل مع أن جملته خبر، على المبتدأ. وهو جائز. وعينًا: تمييز منقول عن نائب فاعل. والمعنى: هذا الإبدال اتُّبع في اسم فاعل الفعل الذي أعلت عينه.

ذا: إشارة إلى إبدال الواو والياء همزةً. واقتُفي أي: اتُّبع. هذا موضع ثان يجب فيه إبدال الواو والياء همزة.[١] وهو كلّ واو أو ياء وقعت عينًا لاسم فاعل أُعلّت في فعله نحو: قائلٌ وبائعٌ. أصلهما «قاوِلٌ» و«بايِعٌ»، ولكنّهم أعلوه حملًا على فعله. قال في «شرح الكافية»:[٢] فأُبدلت الهمزة من الياء والواو[٣] في اسم الفاعل، كما أُبدلت الألف منهما في الفعل حيث قالوا: قالَ وباعَ.[٤] واحترز بقوله «أُعلّ عَينًا» من نحو: عَوِرَ وصَيِدَ.[٥] فاسم الفاعل منهما: عاوِرٌ وصايِدٌ، بالواو والياء، ولا يُبدلان همزة لصحّتهما في الفعل، جَرَيا[٦] في الصحّة مجرى واحدًا[٧] كما جريا في الإعلال مجرى واحدًا.[٨]

تنبيهـات:

الأوّل: هذا الإبدال جارٍ فيما كان على «فاعِل» أو «فاعِلة»، وإن[٩] لم يكن اسم فاعل كقولهم: جائزٌ. وهو[١٠] البُستان. قال:[١١]

صَــعْـدَةٌ، نَـابِـتَـةٌ فـي جـائِـزٍ أيـنَـمـا الـرِّيـحُ تُـمَـيِّـلْـهـا تَـمِـلْ

وكقولهم: جائزةٌ. وهي خشبة[١٢] تُجعل في وسط السقف. وكلام الناظم هنا وفي

---

(١) ط: «الياء والواو همزة». وسقط «واقتفي... همزة» من النسخ.

(٢) ص٢٠٨٣. وفي النقل تصرف.

(٣) ت س ط: من الواو والياء.

(٤) هنا ينتهي قول ابن مالك.

(٥) عور: أصابه العور. وصيد: أصابه الصيد. وهو داء في العنق لا يستطاع معه الالتفات. وقول العامة: «طاولة» خطأ لا يجوز استعماله، لأن الفعل «طال» معلّ، وليس ثمة: طَوِلَ يَطوَل.

(٦) أي: الفعل واسم الفاعل.

(٧) من ذلك اسم فاعل: بايَعَ وقاوَلَ وتبايَعَ وتقاوَلَ...

(٨) يستثنى من هذا ما كان مهموز الفاء نحو: أَبّ وأَدّ وأَلّ وأَن. فيجوز همز عين اسم فاعله أو جعلها ياء: آئبٌ وآيِبٌ، آئدٌ وآيِدٌ، آئلٌ وآيِلٌ، آئنٌ وآيِنٌ. وذلك لثقل الهمزتين بينهما الألف وهو حاجز غير حصين، خلافًا لمن أوجب الهمز. ومنه في الحديث: «آيِبُونَ تائبُونَ». رياض الصالحين ص٤١٣ والرقم ١٣٤٥ من صحيح مسلم.

(٩) سقط من ح و ط.

(١٠) ت: «حائر وهو». س: «جائر وهو». ح: «حائط في». وفي حاشية ت: «حائر بالحاء والراء المهملتين. وما في التصريح قيل: إنه تصحيف». قلت: وفي التصريح ٢:٣٦٩: «جائز بالجيم والزاي وهو البستان». وهو صواب. فالجائز والحائر بمعنى، كما جاء في القاموس والتاج (حير) و(جوز). ومثل هذا وإن لم يكن له فعل مستعمل مصوغ من المصدر في الأصل على معنى اسم الفاعل، ثم انتقل إلى الدلالة على اسم الذات. ولا مانع أن يكون له فعل أهمل بعد. وانظر الصبان ٤:٢٨٧ والتصريح: ٣٦٩.

(١١) كعب بن جعيل. الكتاب ١:٤٥٨ والارتشاف ٣:٣١٦ والعيني ٤:٤٢٤ و٥٧١ والخزانة ١:٤٥٧ والأشموني ٤:١٠ و٢٨٨. والصعدة: القناة تنبت مستوية. ح: «قال الشاعر... حائز». س: جائر.

(١٢) س: الخشبة.

«الكافية»[1] لا يشمل ذلك. وقد نبّه عليه في «التسهيل».[2]

الثاني: اختُلف في هذا الإبدال أيضًا، فقيل: أُبدلت الياء والواو[3] همزةً، كما قال المُصنف. وقيل: بل قُلبت[4] ألفًا ثم أُبدلت الألف همزة، كما تقدّم في نحو: كِساءٍ ورِداءٍ، وكُسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين. وبهذا قال أكثرهم. وقال المُبرّد:[5] أُدخلت ألف «فاعِل» قبل الألف المنقلبة في «قالَ» و«باعَ» وأشباههما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحُرّكت العين لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا تحرّكت صارت همزة.

الثالث: يُكتب نحو: قائل وبائع، بالياء على حكم التخفيف، لأنّ قياس تخفيف الهمزة في ذلك أن تُسهّل بين الهمزة والياء. فلذلك كُتبت ياء. وأمّا: إبدال الهمزة في ذلك ياءً محضة[6] فنصّوا على أنّه لحن، وكذا تصحيح الياء في: بائع. ولو جاز تصحيح الياء في «بائع» لجاز تصحيح الواو في: قائل. قال ابن الخبّاز: وقد أُولعتْ بذلك العامّة واللُّحّان من القُرّاء. وكذلك[7] قالوا في همزة الجمع نحو: رسائلُ وكتائبُ وحلائبُ، جمع رسالة وكتيبة وحَلُوبة.[8] إلّا أن في «الترشيح»[9] ما نصه: عجائزُ وقبائلُ [ورسائلُ] بالهمز،[10] ولا تُحرّك الياء لأنّها لا أصل لها في الحركة.[11] وقد يجوز تخفيف الهمز[12] في هذا كلّه وقلبها ياء.[13] أجازه أبو إسحاق الزجّاج. وتخفيف الهمز[14] قياس ماضٍ في هذا وشِبهه. انتهى.

فإن قلت: فقد[15] نُقل عن حمزة أنّه يقف في مثل ذلك بالياء. قلتُ: لأنّ حمزة يأخذ

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٢٠٨٣. وفي حاشية ت عن التواتي أن عدم الشمول في نصه على اسم الفاعل واسم الذات ليس كذلك.

(٢) ص٣٠٠.

(٣) ت ح ط: الواو والياء.

(٤) كذا بضمير المفرد. ط: قلبتا.

(٥) المقتضب ١:٩٩.

(٦) أي: باللفظ الخالص من الهمز وما هو بينَ بينٍ. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني في اللفظ لا في الرسم.

(٧) س ح: وكذا.

(٨) الحلوبة: الأنثى ذات اللبن.

(٩) الترشيح: كتاب في النحو لأبي بكر خطاب بن يوسف الماردي، لا لابن الطراوة، عارض بن كتاب دريود في شرحه لكتاب الكسائي. وفي النسخ والإتحاف ٢:٣٧١: «إلا أن في أكثر النسخ». وانظر الارتشاف ١:١٢٨. والزيادة منه.

(١٠) س ط: بالهمزة.

(١١) يعني: في الجمع. وفي حاشية ت عن التواتي: ومفهومه أن «قائل» و«بائع» يجوز تحركها، لأن أصل عينهما محركة. الإتحاف ٢:٣٧١.

(١٢) ت س ط: الهمزة.

(١٣) سقطت من النسخ. والمراد: إبدال الهمزة ياء. وأجاز الجرمي هذا الإبدال قبل الزجاج. رسالة الملائكة ص١٧٧. وزاد في الارتشاف: وفي رواية: «شَعاير» بالياء.

(١٤) أي: جعله بينَ بينٍ. وفيما عدا الأصل: الهمزة.

(١٥) ط: إنه.

باتّباع رسم المُصحف الكريم، في تخفيف الهمز.[١] على أنّ المُختار[٢] أن يؤخذ لحمزة في ذلك بالتسهيل بينَ بينَ. فإنّ الرسم لا يُخالفه.

فإن قلتَ: فهل يجوز نقط الياء التي هي صورة الهمزة في: قائل وبائع؟ قلتُ: لا وجه لنقطها، لأنّ صورة الهمزة لا تُنقط إلّا حيث يكون قياس تخفيفها البدل،[٣] كما إذا انفتحت وانكسر ما قبلها نحو: مِئَر.[٤] فإنّها إذا كُتبت على نيّة الإبدال[٥] نُقطتْ. وقال المُطرّزيّ:[٦] نقط الياء في «بائع وقائل»[٧] عاميّ. قال: ومرّ بي في بعض تصانيف[٨] أبي الفتح بن جنّي أنّ أبا علي الفارسيّ دخل على واحد من المُتّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قايل» منقوط[٩] بنقطتين من تحتٍ. فقال أبو عليّ لذلك الشيخ: هذا خطُّ مَن؟[١٠] فقال: خطّي. فالتفتَ إلى صاحبه وقال: قد أضعنا خُطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته.[١١]

٩٤٥ - والمَدُّ، زِيدَ ثالِثًا في الواحِدِ، هَـمـزًا يُـرَى، فـي مِـثْـلِ كـالـقَـلائـدِ[١٢]

هذا موضع ثالث، يجب إبدال حرف المدّ فيه[١٣] همزةً. وهو كلّ مدّة ثالثة زائدة فإنّها تُبدل همزة، إذا جمع ما هي فيه على مِثال «مَفاعِل»[١٤] نحو: قَلائدُ وصَحائفُ وعَجائزُ. فالهمزة فيهنّ بدل من ألف: قِلادة، وياء: صحيفة، وواو: عجوز. وشمل قوله «المدّ» الألف والواو

(١) ت س: الهمزة.
(٢) زاد في النسخ: هو.
(٣) في حاشية ت عن التواتي: «يعني: بإبدالها ياء». والظاهر أن ما ذهب إليه الجرمي والزجاج يجيز نقط نحو: قايل وبايع وعجايز.
(٤) المئر: جمع مئرة. وهي العداوة. ط: مئير.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: إبدال الهمزة ياء كقوله تعالى: ﴿إذا لَقِيتُم فِيَةً﴾ في قراءة الآية ٤٥ من سورة الأنفال.
(٦) أبو الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي، نحوي فقيه توفي سنة ٦١٠.
(٧) فيما عدا الأصل: «قائل وبائع». وزاد قبله في س: نحو.
(٨) في النسخ: تصاريف.
(٩) سقطت من النسخ ثم ألحقت بحاشية ت. ط: قائل منقوط.
(١٠) قيل: كان عليه أن يقول: «خط من هذا»؟ لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف إليه. الصبان ٤: ٢٢٨٨. وذكر الدماميني أن بعض النحاة لا يوجب التصدير في مثل هذا. حاشية الدسوقي ١: ١٩٥.
(١١) زاد في س: وقوله.
(١٢) المد: حرف المد. والواحد: المفرد. ويرى: يعلم. والقلائد: جمع قلادة. وهي الحلي يجعل في العنق. والمد: مبتدأ خبره جملة يرى. وزيد: مبني للمجهول فيه نائب فاعل يعود على المد. وثالثًا حال من نائب الفاعل. وجملة زيد: حال من المد. وهمزًا: مفعول به ثان للفعل يرى. ونائب الفاعل يعود على المد، وهو في الأصل مفعول أول. وفي مثل: متعلقان بصفة لهمز. والكاف: حرف زائد لتوكيد مثل. والتقدير: حرف المد في حالة كونه مزيدًا ثالثًا في المفرد يرى همزًا كائنًا في مثل القلائد. وسقط الشطر الثاني من ت.
(١٣) سقطت من ط، وقدمت في النسخ.
(١٤) أي: على هيئتها في الحركات والمد وعدد الحروف. وما ذكر قبلُ في التنبيه الثالث وما بعده يرد هنا أيضاً.

والياء. واحترز به عن نحو: قَسْوَرَ[١] وقَساوِرُ. فإنّ[٢] الواو فيه ليست حرف مدّ. واحترز بقوله «زِيدَ» من أن تكون المدّة غير زائدة. فإن الإبدال لا يجوز نحو:[٣] مَفازةٌ ومفَاوِزُ، ومَسِيرةٌ ومَسايِرُ، ومَثُوبةٌ ومَثاوِبُ.

فإن سُمع في شيء منه الإبدال[٤] لم يُقس عليه، كمَصائبَ ومَنائرَ.[٥] والأصل فيهما: مَصاوِبُ ومَناوِرُ. وقد نُطق بهذا الأصل فيهما. وشذّ الهمز أيضًا في «مَعائش»، ورُوي عن نافع،[٦] والمشهور عنه الياء.

وقوله «في مِثلِ كالقَلائدِ» أي: في كلّ جمع على مثال «قلائد»، في الحركات والسكَنات[٧] وعدد الحُروف.[٨]

٩٤٦ ـ كَـذاكَ ثـانِـي لَيِّـنَـيـنِ، اكـتَـنَـفـا مَـدَّ «مَـفـاعِـلٍ»، كـجَـمـعِ نَـيِّـفـا[٩]

هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الواو والياء[١٠] همزةً. إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علّة وجب قلب[١١] ثانيهما همزة، بشرط ألّا يُفصل من الطرف. فاندرج في هذا الضابط ثلاث صُور: **أحدها**:[١٢] أن يكونا واوين نحو: أوَّلُ. فتقول في جمعه: أوائلُ، بإبدال الواو الثانية همزة. وهذا باتّفاق. **والثانية**: أن يكونا ياءين نحو: نَيِّفٌ. فتقول في جمعه: نَيائفُ، بالهمز.[١٣] **والثالثة**: أن يكون أحدهما ياء والآخر واوًا نحو: سَيِّدٌ

---

(١) القسور: الأسد. ط: من نحو قسورة.

(٢) ط: لأن.

(٣) المفازة: الصحراء. والمثوبة: الثواب.

(٤) س: سمع الإبدال في شيء من ذلك.

(٥) المصائب: جمع مصيبة. والياء منقلبة عن واو. والمنائر: جمع منارة. وألف منارة منقلبة عن واو. وفي حاشية ت أن الإبدال في مصاوب ومناور على غير قياس، وهما من الصوب والنور. قلت: ومن ذلك: مزائد وأقائم وأقائيم، جمع مَزادة وقوم.

(٦) في قراءة الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) كذا. وليس في الكلمة غير سكون واحد.

(٨) زاد في س: وقوله.

(٩) الإشارة بـ «ذا» إلى إبدال الواو والياء همزة. واللين: الواو والياء غير المديين. واكتنف: أحاط. والمراد بمفاعل ما كان على صورتها في عدد الأحرف وهيئاتها بالتحرك دون خصوصية الحركات. انظر ص٥١٥. والنيف: ما زاد على العقد في العدد. والكاف: خبر مقدم لـ «ثاني». وجملة اكتنفا: صفة لينين. ونيفا: مفعول به للمصدر جمع. وقد حذف الفاعل أي: كجمع العرب نيفًا. وانظر البيت ٩٦٠. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية. ط: «مفاعلَ». والصواب التنوين ليوافق ما سيرد في التنبيه الثالث. فهو ليس ممنوعًا من الصرف.

(١٠) مع مراعاة ما جاء في شرح البيت ٩٤٤. ط: الياء والواو.

(١١) ت ح ط: «وجب إبدال». س: فإنه يجب إبدال.

(١٢) كذا بالتذكير. س: «إحداها». وكانت في ت بالتذكير ثم جعلت بالتأنيث. وقيل: أن الحاوية والحاوياء تجمعان على: الحواوي. فلم تبدل الواو الثانية همزة اللسان والتاج (حوي).

(١٣) الإتحاف ٢ :٣٧١. وفي النسخ: بالهمزة.

وصائدة.(١) فتقول في معهما: سَيائدُ وصَوائدُ، بالهمز. والأصل «سَياوِدُ» و«صَوايِدُ». هذا مذهب سيبويه(٢) والخليل ومن وافقهما. وذهب الأخفش إلى أنّ الهمز في الواوين فقط، ولا يُهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فتقول:(٣) نَيايِفُ وسَياوِدُ وصَوايِدُ، على الأصل. وشُبهته أنّ الإبدال في الواوين(٤) إنّما كان لثقلهما،(٥) ولأنّ لذلك نظيرًا. وهو اجتماع الواوين أوّل الكلمة. وأمّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال، لأنّه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أوّل كلمة فلا همز(٦) نحو: يَيَنٌ،(٧) اسم موضع، ونحو: يَوْمٌ.(٨) واحتجّ أيضًا بقول العرب في جمع «ضَيْوَن» وهو ذَكر السنانير: ضَياوِنُ، من غير همز.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع: أمّا القياس فلأنّ الإبدال في نحو «أوائل» إنّما هو(٩) بالحمل على: كِساء ورِداء، لشَبهه به من جهة قُربه من الطرف، وفي نحو: كساء ورداء، لا فرق بين الياء والواو. فكذلك هنا. وأمّا السماع فحكى أبو زيد في «سَيِّقة»(١٠) سَيائقُ، بالهمز.(١١) وهو «فَيْعِلة» من: ساقَ يَسُوقُ. وحكى الجوهريّ في «تاج اللغة»:(١٢) جَيِّدٌ وجَيائدُ. وحكى أبو عُثمان(١٣) عن الأصمعيّ في جمع «عَيِّل»:(١٤) عَيائلُ، بالهمز. وأمّا «ضَياوِنُ» فشاذّ، مع أنّه لمّا صحّ في واحده(١٥) صحّ في الجمع، فقالوا: ضَياوِنُ، كما قالوا: ضَيْوَنٌ. وكان قياسه: ضَيِّنٌ.(١٦)

---

(١) ط: «وصائد». وفي النسخ: «واوًا والآخر ياء نحو صائد وسيد». والتقديم والتأخير هنا وفيما بعد. وانظر الارتشاف ١: ١٢٧.
(٢) الكتاب ٢: ٣٧٤.
(٣) ط: فيقول.
(٤) سقط «فقط لا يهمز... الواوين» من النسخ، ثم ألحق بحاشية س عن نسخة.
(٥) في حاشية ت عن التواتي: يعني: لأن الواو من الضمة وهي ثقيلة، وكذلك ما تولد منها.
(٦) في الأصل وط: فلا همزة.
(٧) كذا في ح، وأهمل ضبطه في الأصل و ت و س. وقد ضبطه ابن القطاع كما أثبتنا. ط: «يَيَن». وهو ما نص عليه في القاموس والتاج والصبان.
(٨) كذا في ح أيضًا، وأهمل في الأصل و ت و س. ط: «ويَوم اسم موضع». وفسر بأنه صفة بمعنى: شديد.
(٩) سقط «إنما هو» من س.
(١٠) السيقة: ما استاقه العدو من الدواب. وسمع ما يصحح مذهب الأخفش. فقد جمعوا الأيّم والأيّل والزيادة على: أيايم وأيايل وزيايد. التاج (أيم) و(أيل) و(زيد).
(١١) س: بالهمزة.
(١٢) الصحاح واللسان (جود)، وفيهما أن هذا الجمع هو على غير قياس. وكذلك في التاج (جود). وانظر فيه جمع سيّد.
(١٣) المنصف ٢: ٤٥ ـ ٤٦.
(١٤) العيل: واحد العيال. وهي الأولاد يعال بهم.
(١٥) أي: صحت الواو في المفرد، ولم تقلب ياء وتدغم فيها الياء الأولى. وهذا شذوذ. وشذوذ آخر هو كونه على وزن «فَيْعَل» خلافًا لما ورد من معتل العين نحو سيِّد وهيِّن.
(١٦) ت ط: «ضَيِّن». والإدغام يقتضي فتح يائه، لأن الواو في المفرد حركتها الفتح.

فإن قلت: فهل يقاس على «ضَياوِن» ما يُشابهه[١] في صحّة واحده، إذا وُجد؟ قلتُ: قد ذهب إلى ذلك ناس. والصحيح أنّه لا يُقاس عليه.[٢]

تنبيهات:

الأوّل: شمل قوله «ليّنين» الواوين والياءين والواو والياء، فعُلم أنّه مُوافق لسيبويه.

الثاني: فُهم من قوله «مدَّ مَفاعِل» اشتراط اتّصال المُبدل[٣] بالطرف. فلو فصل بمدّة ظاهرةٍ نحو: طَواوِيسُ،[٤] أو مُقدّرةٍ كقول الراجز:[٥]

* وكَـحَّـلَ الـعَـيـنَـيـنِ بـالـعَـواوِرِ *

يُريد: «بالعَواوِير»،[٦] لأنه جمع عُوّار وهو الرمد، فحذف الياء[٧] ضرورةً. فهذا مفصول عن الطرف تقديرًا. فلو[٨] اضطُرّ شاعر ففصل بمّدة زائدة في مِثال «مَفاعِل» لم يُعتدّ بها ووجب الهمز كقوله:[٩]

* فِـيـهـا عَـيـائـيـلُ: أُسُـودٌ ونُـمُـرْ *

وهو[١٠] عكس «عَواوِر».

الثالث: لا يختصّ هذا الإبدال بتالي ألف الجمع، بل لو[١١] بنيتَ من القول مثل عُوارِض[١٢] قلتَ: قُوائلّ، بالهمز. هذا مذهب سيبويه[١٣] والجمهور. وخالف الأخفش والزجّاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد، لخفّته بخلاف الجمع. فإن قلتَ: فكان ينبغي للناظم أن يُنبّه على هذا. قلتُ: قوله «مدَّ مَفاعِلٍ» شامل له. فإنّه لم يُقيّده بالجمعيّة.[١٤]

---

(١) فيما عدا الأصل: ما شابهه.
(٢) الارتشاف ١: ١٢٧.
(٣) ط: المد.
(٤) سُمع جمع أقوام على أقائيم. أبدلت الواو همزة وهي مفردة ومفصوُلة عن الطرف بمدة.
(٥) جندل بن مثنى. الكتاب ٢: ٣٦٤ وشرح الكافية الشافية ص٢٠٨٥ والعيني ٤: ٥٧١ وشرح شواهد الشافية ص٣٧٤ والأشموني ٤: ٢٩٠ والضمير في «كحل» يعود على الدهر.
(٦) ت ح ط: العواوير.
(٧) في حاشية ت: المبدلة من الألف التي في المفرد كمفتاح ومصباح. وعُوّار أصله «عُوْوار» وجمعه عواوير.
(٨) ط: ولو.
(٩) مضى في شرح البيت ٨٠٠. والعيائيل: جمع عيّل. فالياء بعد الهمزة زائدة لإشباع الكسرة.
(١٠) في النسخ: وهذا.
(١١) ط: فلو.
(١٢) عوارض: اسم جبل. وهو مفرد لا جمع.
(١٣) الكتاب ٢: ٣٧٤. وضبط هناك بفتح الفاء سهوًا.
(١٤) هذا يقتضي تنوين «مفاعلٍ» كما ذكرنا في التعليق على البيت ٩٤٦، خلافًا لما أجمع عليه الشراح وتوجه إليه المعربون.

الرابع: زاد في «التسهيل»[(١)] لإبدال ثاني اللّيّنين في ذلك شرطًا آخر - وهو ألّا يكون بدلًا من همزة - احترازًا من مثل:[(٢)] زَوايا. وذلك أنّ ثاني اللّيّنين فيه كان همزة ثم أُبدل ياء. وقد بيّنَ ذلك بقوله:[(٣)]

٩٤٧ - وافتَحْ، ورُدَّ الهَمزَ يَا، فِيما أُعِلْ   لامًا، وفي مِثلِ «هِراوةٍ» جُعِلْ

٩٤٨ - واوًا،[(٤)]

الألف واللام في «الهمز» للعهد. والمراد الهمز المُبدل ممّا بعد ألف الجمعِ المُشاكِل «مَفاعِل» في النوعين.[(٥)] أعني: استحقّ الهمزَ لكونه مدًّا مزيدًا[(٦)] في الواحد، وما استحقّ الهمزَ لكونه ثاني ليّنين اكتنفا مدَّ «مَفاعِل». فيجب في هذين النوعين، إذا اعتلّت لامهما، أن يُخفَّفا بجعل[(٧)] كسرة الهمزة[(٨)] فتحةً ثمّ بإبدالها[(٩)] ياء، فيما لامه ياءٌ، أو واوٌ ولم تسلم[(١٠)] في الواحد، أو همزةٌ. مثال ما لا مه ياء نحو:[(١١)] هَدِيّةٌ وهَدايا. ومثال ما لامه واو لم تسلم في الواحد نحو[(١١)]: مَطِيّةٌ[(١٢)] ومَطايا. ومثال ما لامه همزة:[(١٣)] خَطيئةٌ وخَطايا. الأصل في جميع ذلك أن يُجمع على «فَعائل» بالهمز[(١٤)] نحو: صحيفةٌ وصحائفُ.

---

(١) ص٣٠١.

(٢) ت ح: من نحو.

(٣) افتح: حركْ بالفتح. ورد الهمز: أبدله. والهمز يراد به ما في البيت ٩٤٥. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف فأصبح كالاسم المقصور. انظر البيت ٦٤٢. وحذفت اللام الثانية من «أعلّ» للوقف. والهراوة: العصا الضخمة. وجعل: أبدل. ورد: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالفتح للإدغام. وهو يتعدى إلى مفعولين. والهمز: تنازع فيه الفعلان، وهو مفعول أول لرد. ويا: مفعوله الثاني. وفيما: متعلقان بحال من الهمز. ولامًا: تمييز منقول عن نائب الفاعل. أي: فيما أعل لامه. وفي مثل: متعلقان بحال من الضمير المستتر في جعل، وهو يعود على الهمز، أصله مفعول أول. والفعل الماضي هنا بمعنى الأمر، ليتسنى العطف في الأبيات ٩٤٧ -٩٤٩. أي: واجعل الهمز في جمع مثل هراوة واوًا، وسقط الشطر الثاني مع «واوا» من ت و س، ثم ألحق بحاشية ت.

(٤) واوًا: مفعول ثان للفعل جعل. وسقطت من ط.

(٥) يريد ما ورد في البيتين ٩٤٥ و٩٤٦.

(٦) س: زائدًا.

(٧) ط: بإبدال.

(٨) زاد في ح: فيهما.

(٩) يريد: إبدال الهمزة.

(١٠) الواو: للحال والجملة حال من «واو» فقط. وزعم الصبان أن الحال من النكرة هنا لا مسوغ لها. والمعروف أن الواو مسوغه. وسقطت الواو من ح وكشطت في ت. ط: أو واو أو همزة لم تسلم.

(١١) سقطت من س.

(١٢) المطية: ما يمتطى من الدواب. وهي من: مطا يمطو. فاللام واو قلبت ياء وأدغمت فيها ياء فعلية.

(١٣) زاد في ط: نحو.

(١٤) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية ت.

فالأصل[١] في هدايا «هَدائيُ»[٢] بإبدال مدّة الواحد همزة مكسورة. فاستُثقل ذلك فخُفّف بإبدال الكسرة فتحةً، فصار «هَداءَيُ»، ثمّ قُلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «هَداءَى»، فاستُثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين، وهي من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث[٣] ألفات، فأُبدلت الهمزة ياء، فصار: هَدايا. والعمل في «مَطايا» كالعمل[٤] في: هَدايا.

وأمّا «خَطايا» ونحوه ممّا لامه همزة فأصله «خَطائِئُ» بهمزتين: الأُولى مُبدلة من مدّة الواحد[٥] والثانية لام الكلمة، فوجب إبدال الثانية ياء لاجتماع همزتين، ثمّ فُتحت الأُولى فقُلبت الثانية ألفًا، ثمّ أبدلت[٦] الأُولى ياء كما سبق في «هَدايا». هذا مذهب سيبويه[٧] وجُمهور البصريّين.

وذهب الخليل إلى أنّ مدّة الواحد لا تُبدل في هذا همزةً لئلّا يلزم اجتماع همزتين، بل تُقلب[٨] بتقديم الهمزة على الياء فيصير «خَطائِيُ»، ثمّ فُعِلَ[٩] كما تقدّم. واعتُرض بأنّ القياس قلب الياء همزةً، وإذا اجتمع همزتان عُمل فيهما على ما تقتضيه الأُصول. ويدلّ على صحة مذهب سيبويه قول بعض العرب: «اللّهمَّ اغفِرْ لي خطائِئي»[١٠] بهمزتين على الأصل. وهو شاذّ.

وهذه الأمثلة من النوع الأوّل. أعني باب «قَلائد». ومثال ذلك من باب «نيِّف»: زاويةٌ وزَوايا. أصله «زَوائِيُ» بإبدال الواو همزة، لكونها ثاني ليّنين اكتفنا مدّ «مَفاعِل»، ثمّ خُفّف بالفتح[١١] فصار «زَواءَيُ»، ثمّ قُلبت الياء ألفًا فصار «زَواءَى»، ثمّ قُلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدّم في «هدايا».[١٢]

---

(١) ط: والأصل.

(٢) ط: «هدايي». وفي حاشية ت أن أصل المفرد «هدِيّة» فأبدلت الياء الأولى في الجمع همزة فصار هدائي.

(٣) ح: ذلك توالي ثلاثة.

(٤) بل ثمة عمل آخر في «مطايا»، هو أن لام مطية التي هي واو تقع في الجمع بعد كسر «مطائو» فتقلب ياء «مطائي» قبل أن تبدل الكسرة فتحة.

(٥) ومكسورة أيضًا للتخلص من التقاء الساكنين.

(٦) فيما عدا الأصل: «ثم قلبت». وقوله «الثانية» يعني ما صارت إليه. وهو الياء. انظر الأشموني ٤:٢٩١.

(٧) الكتاب ٣:٣٧٨.

(٨) انظر الإتحاف ٢:٣٧٢. ط: يقلب.

(٩) نائب الفاعل هو الكاف. ت ح: «يعمل». س: «يعمل فيه». ط: «يعل». وانظر التصريح ٢:٣٧١.

(١٠) زاد في الارتشاف ١:١٣١: «ودرائئي». وانظر المنصف ٢:٥٧. وجاء في جمع جريئة: جرائئ.

(١١) قد يعترض هذا التخفيف بقول العرب: المنائي والسمائي والمعايي والصحاري والعذاري، في جمع منية وسماء ومُعي وصحراء وعذراء. ويردّ بقولهم: المنايا والمعايا والصحارى والعذارى، وأن «سمائيا» ورد في الشعرفقط، وأن ما اعترض به قليل، والأكثر ما جاء من مهموز اللام ومعتلها على هيئة «فعالى» نحو: رزايا ودنايا وبرايا ورَبايا ودرايا وجرايا ونشايا وبلايا وروايا وحكايا وتحايا وعظايا وشوايا وأشاوى وعلاوى...

(١٢) في حاشية ت: فصار زوايا.

فإن قلتَ: لم يشمل كلام الناظم نحو «خَطيئة» ممّا لامه همزة. فإنّه خصّ ذلك بما أُعلّ. قلتُ: قال الشارح:[١] «حُروف العلّة: الواو والياء والألف والهمزة».[٢] فأدرجها في كلامه.[٣] وحكى النحويّون في الهمزة ثلاثة أقوال: **أحدها**: أنّها حرف صحّة.[٤] **والثاني**: أنها حرف علّة. وإليه ذهب الفارسيّ. **والثالث**: أنّها شبيهة بحرف العلّة.

وقوله «وفي نحوِ:[٥] هِراوةٍ، جُعِلْ واوًا» يعني: أنّ المجموع على مثال «مَفاعِل» إذا كانت لامه واوًا، ولم تُعلّ[٦] في الواحد بل سلمت فيه كواو هِراوة، جُعل موضعُ[٧] الهمزة المذكورة في جمعه واوًا،[٨] فيقال: هَراوَى. والأصل «هَرائوُ» بقلب ألف «هراوة» همزة، ثمّ خُفّفت بالفتح فصار «هَراءَوُ»، ثمّ قُلبت[٩] الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «هَراءَى». فكرهوا ألفين بينهما همزة كما[١٠] سبق، فأبدلوا الهمزة واوًا طلبًا للتشاكل،[١١] لأنّ الواو ظهرتْ في واحده رابعة بعد ألف،[١٢] فقُصد مُشاكلة الجمع لواحده.

تنبيهات:

الأوّل: شذّ إقرار الهمزة فيما لامه ياء، إجراءً للمعتلّ مُجرى الصحيح، في قوله:[١٣]

فما بَرِحَتْ أقدامُنا في مَقامِنا، ثَلاثَتِنا، حَتّى أُزِيرُوا المَنائيا

وشذّ إقرارها فيما لامه همزة. وقد تقدّم.

الثاني: شذّ إبدال الهمزة واوًا في قولهم «هدَاوَى»[١٤] لأنّ لامه ياء، وفي «مَطاوَى» لأنّ

---

(١) ص٨٤٠.

(٢) إدراج ابن الناظم الهمزة في أحرف العلة هو خلاف ما جرى عليه الناظم في التسهيل ص٣٠١، إذ فصل بين أحرف العلة والهمزة. وانظر الأشموني والصبان ٤: ٢٩٢.

(٣) ح: «بكلامه». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٤) ط: صحيح.

(٥) كذا. وانظر البيت ٩٤٧. وسقطت واو العطف من ط.

(٦) سقطت الواو من س و ط.

(٧) موضع: نائب فاعل. ولذلك نصب «واوًا» مفعولاً ثانياً بعد. ح: جعل في موضع.

(٨) ط: «واو». وانظر الأشموني ٤: ٢٩٢.

(٩) في النسخ: فقلبت.

(١٠) الكاف: حرف بمعنى لام السببية. وفيما عدا الأصل: لما.

(١١) ومثل ذلك، مع الفارق، ما جاء في جمع فُتيا على فتاوى. فقد ردت الواو بعد الألف لأن أصل الياء في المفرد واو قلبت في اسم على فُعلى. وانظر الصبان ٤: ٢٩٣. والدليل على أصالة الواو قولهم: فتوته أي: غلبته في الفتوى.

(١٢) زاد في النسخ: زائدة.

(١٣) عبيدة بن الحارث. شرح الكافية الشافية ص١٢٨٢ و٢٠٨٨ والعيني ٤: ١٨٨ و٥٢ والأشموني ٣: ١٢٩ و٤: ٢٩٢. وما برحت أي: بقيت وثبتت. والمقام: مكان القيام. والثلاثة هم علي وحمزة والشاعر. رضي الله عنهم. وأزيروا: من الزيارة والضمير للمشركين الثلاثة الذين قتلوا. والمنائي: جمع منية. ت س: «أرينا». ح: أذيقوا.

(١٤) هداوى: جمع هدية. ت «هداوي» بالياء، وكذلك وردت في اللسان (هدي). ومن الشاذ أيضاً جمع أشياء: أشاوَى.

لامه واو أُعلّت في الواحد. وأجاز الأخفش القياس على «هَداوَى».[١] وهو ضعيف، إذ لم يُنقل منه إلّا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيّين أنّ هذه الجموع كلّها[٢] على وزن «فَعالَى»، صحّت[٣] في «هَراوَى»[٤] لمّا صحّت[٥] في المُفرد، وأُعلّت في «مَطايا»[٦] لمّا أُعلّت[٧] في المُفرد، و«هَدايا» على الأصل.[٨] وأمّا «خَطايا» فجاء على «خطيّة» بالإبدال والإدغام.[٩] وإنّما ذهب البصريّون إلى أنّها «فَعائل» حملًا للمعتلّ على الصحيح.[١٠] ويدلّ على صحّة مذهب البصريّين قوله: «حَتّى أُزِيرُوا[١١] المَنائيا». ونقل بعضهم عن الخليل أنّ وزنها «فَعالَى» كقول الكوفيّين. قلتُ: وليس مُوافقًا لهم من كلّ وجه، لأنّ الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل عن المدّة[١٢] المُؤخّرة.[١٣] وتقدّم بيان مذهبه.

وقوله:[١٤]

وهَــمــزًا أوّلَ الــواوَيــنِ رُدْ   فــي بَــدءِ غَــيــرِ شِــبــهِ: وُوْفِــيَ الأشُــدْ

يعني: أنّ كلّ كلمة اجتمع في أوّلها واوان فإنّ أُولاهما يجب إبدالها همزة، بشرطين: **الأوّل**: ألّا تكون الثانية بدلًا من ألف «فاعَلَ» نحو: وُوْفِيَ، ووُوْرِيَ. **والثاني**: ألّا تكون

---

(١) يرى الصبان أن القياس على «مطاوى» أولى، لأن الإتيان بالواو رجوع إلى الأصل، بخلاف هداوى.
(٢) يشكل عليهم ما جاء كذلك وليس مفرده على «فعيلة» نحو: حوايا وشوايا ونوايا وغوايا وعظايا وزوايا وروايا وتحايا ومعايا وحكايا وأشاوى ومرايا.
(٣) س ط: وصحت.   (٤) ط: هداوى.
(٥) ت ط: كما صحت.
(٦) في النسخ: المطايا.
(٧) ط: كما أعلت.
(٨) ط: على وزن الأصل.
(٩) يعني أن همزة «خطيئة» أبدلت ياء في المفرد فلزم الإبدال في الجمع.
(١٠) المراد أن «فعيلة» من الصحيح تجمع على «فعائل» نحو: حديقة وحدائق. وكذلك المعتل اللام ومهموزها. فيقع حرف المد الزائد قبل اللام في الجمع ثم يعل، ولا يحذف ويعوض منه ألف في الطرف.
(١١) ت س: «أرينا». ح: أذيقوا.
(١٢) س ط: من المدة.
(١٣) يعني أن الياء الزائدة تؤخر بعد اللام، فتقلب ألفًا بعد فتح اللام تخفيفًا. وهذا كثير في جمع التكسير نحو: قتلى وأُسارى وأيامى وقمصان وعظماء وأعزاء وأشقياء، في جمع: قتيل وأسير وأيّم وقميص وعظيم وعزيز وشقيّ.
(١٤) سقط «وقوله» من ط وزاد فيها: «واوًا». ورد: اجعل، يتعدى إلى مفعولين. ط: «ود». والبدء: أول الكلمة. والغير: المغاير. والشبه: المشابه. ووُوفي: أدرك. والأشد: عنفوان الشباب. أي: أبدل أول الواوين همزًا، إذا كانت في أول كلمة ليست من نحو قولك: ووفي الأشدُّ. وهمزًا: مفعول به ثان مقدم. وأول: مفعول به أول. وفي بدء: متعلقان بحال من أول. ووفي الأشد: في محل جر بالإضافة على الحكاية. وقد جمع في الشطر الثاني أربعة متضايفات متوالية. وسقط من ت ثم ألحق بالحاشية.

بدلًا من همزة كالوُوْلَى مُخفّف الوُؤْلَى أُنثَى الأوءَلِ، أي: الألجأ.[١] فمثال ما يجب إبداله[٢] لوجود الشرطين قولك في جمع «واصِلة»: أَواصِلُ. والأصل «وَواصِلُ» بواوين: أُولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف «واصِلة»، لأنّها كألف «ضاربة».[٣] فلا بُدّ من إبدالها، فاجتمع واوان في الأوّل،[٤] فأُبدلت الأولى همزة. وكذلك «أُوَيصِلٌ» تصغير: واصل، وأصله «وُوَيصِلٌ»، و«الأُوَلُ» جمع: الأُولى،[٥] أصله «وُوَل». ولو بنيتَ من الوعد مثل[٦] «كَوكَب» قلتَ: أَوعَدٌ. فإن كانت الثانية بدلًا من ألف «فاعَلَ» أو من همزة لم يجب الإبدال، ولكنّه جائز.

تنبيهـان:

الأوّل: لم يذكر هنا الشرط الثاني، وذكرهما في «الكافية»،[٧] إلّا أنّ عبارته في الشرط الأوّل غير وافية بالمُراد، لأنّه شرطَ ألّا تكون الثانية بدلًا من ألف «فاعَلَ». وذلك يُوهِم أنّها لو كانت مدّة زائدة، وليست بدلًا من ألف «فاعَلَ»،[٨] وجب الإبدال.[٩] وليس كذلك. فتحرير العبارة[١٠] أن يقال: ألّا تكون الثانية مدّة غير أصليّة، كما في «التسهيل»،[١١] ليندرج في ذلك ثلاث صور: الأُولى: مسألة:[١٢] وُورِيَ. فإنّها مُبدلة[١٣] من زائد. والثانية: أن تبني من الوعد مثل «فَوعَلَ» ثمّ تردّه إلى ما لم يُسمّ فاعله.[١٤] والثالثة: أن تبنى من الوعد مثل «طُومار»[١٥]

(١) الألجأ: الأكثر لجوءًا، من مصدر: لجأ يلجأ. وفي النسخ: «كوولى مخفف وؤلى أنثى الأوءل من الإلجاء». ط: «أي الإلجاء». وفي حاشية ت: قال الله العظيم: ﴿لَن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ أي: ملجأ، مع نقل عن الأشموني ٢٩٤:٤.

(٢) ط: إبدالها.

(٣) ط: «ضاربة». وفوقها في ت: تجمع على ضوارب.

(٤) أي: في أول الكلمة.

(٥) ت س: أولى.

(٦) ط: على مثال.

(٧) شرح الكافية الشافية ص٢٠٨٨.

(٨) يريد ما يلي في الحالتين الثانية والثالثة.

(٩) في النسخ: الإعلال.

(١٠) يعني: في الشرط الأول.

(١١) ص٣٠٠. وانظر الارتشاف ١٢٦:١. وأراد بالمدة غير الأصلية: الواو التي عرض مدّها لصياغة طارئة، أو هي حرف زائد ومد.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) س: بدل.

(١٤) يعني: فيصير «وُوْعِدَ». والواو الثانية مدة عراضة لأنها في المبني للمعلوم غير مدة. والعارضة ليست أصلية. وفي حاشية ت عن التواتي أن الإبدال في هذا جائز، بخلاف ما كان مثل كوكب.

(١٥) الطومار: الصحيفة. وانظر الارتشاف ١٢٦:١.

تقول:[١] وُوْعادٌ. فهذه الصور الثلاث[٢] لا يجب فيها الإبدال، بل يجوز.

وخالف[٣] قوم في الثالثة فأوجبوا الإبدال، لاجتماع الواوين وكون الثانية غيرَ مُبدلة من زائد. فإنّ الضمّة التي قبلها غير عارضة. وإلى هذا ذهب ابن عصفور.[٤] واختار المُصنّف[٥] القول بجواز الوجهين[٦] لأنّ الثانية[٧]، وإن كان مدّها غير مُتجدّد لكنّها مدّة زائدة، فلم تخلُ عن الشّبه بالألف المُتقلبة.[٨]

الثاني: زاد في «التسهيل»[٩] لوجوب الإبدال شرطًا آخر. وهو ألّا يكون[١٠] اتّصال الواوين عارضًا بحذف همزة فاصلة. مثال ذلك أن تبنى «افعَوعَلَ» من «وأى»،[١١] فتقول: ايْئَوءَى. وأصله «اوْءَوْءَيَ»، فقُلبت الواو الأُولى ياء لسكونها بعد كسرة، وقُلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. فإذا نقلتَ حركة الهمزة الأُولى[١٢] إلى الياء الساكنة حذفتَ همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها ـ وهو الواو ـ لزوال مُوجب قلبها فتصير الكلمة إلى:[١٣] وَوْءَى. فقد اجتمع واوان أوّلَ الكلمة[١٤] ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان. وكذلك لو نقلتَ حركة الهمزة الثانية إلى الواو فقلت:[١٥] «وَوَى» جاز الوجهان، وفاقًا للفارسيّ. قيل:[١٦] وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواءٌ نُقلت الثانية أم لم تُنقل.[١٧]

٩٤٩ ـ ومَدًّا أَبدِلْ ثانِيَ الهَمزَينِ، مِن كِلْمةٍ، ان يَسكُنْ، كآثِرْ واؤْتُمِنْ[١٨]

---

(١) ط: فيقال.
(٢) ت ح: الثلاثة.
(٣) في النسخ: وخالفه.
(٤) الممتع ص٧٥١.
(٥) زاد في ط: «رحمه الله». وقد اختاره قبله ابن هشام الخضراوي.
(٦) س: «القول الأول بجواز الوجهين». ت ح: «القول الأول لوجهين». ولذلك جاء في حاشية ت أن المرادي ذكر الوجه الأول ولم يذكر الثاني.
(٧) العبارة مضطربة، وخبر «أنّ» مفقود. والظاهر أنه جملة «لم تخل» والفاء: زائدة. ومثل هذا كثير في كلام المتأخرين.
(٨) في العبارة قلب تعبيري. وفي حاشية ت: صوابه: فلم تخل عن الشبه بالمتقلبة عن ألف فاعَلَ.
(٩) ص٣٠٠.
(١٠) ط: أن يكون.
(١١) ط: الوأي.
(١٢) أي: همزة القطع الأولى.
(١٣) سقطت من النسخ.
(١٤) ت ح: «كلمة». وفي حاشية ت تصويب كما أثبتنا.
(١٥) ط: فصارت.
(١٦) الارتشاف ١: ٢١٦. وانظر الممتع ص٧٦٦ ـ ٧٦٧ والمنصف ٢: ٢٤٦ ـ ٢٤٩.
(١٧) س: سواء انقلبت الثانية أم لم تنقلب. وقوله.
(١٨) آثر: فعل أمر من الإيثار. واؤتمن: فعل ماض مبني للمجهول. وحذفت همزة «أبدل» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. =

الهمزة حرف مُستثقل، فالنطق بها عَسِرٌ.[١] فإذا اجتمعت مع أُخرى في كلمة كان النطق بها أعسر، فيجب إذ ذاك التخفيف في غير نُدور. وإذا[٢] اجتمع الهمزتان في كلمة فلهما[٣] ثلاثة أحوال: **الأوّل**: أن تتحرّك الأُولى وتسكن الثانية. **والثاني**: عكسه. **والثالث**: أن يتحرّكا[٤] معًا. وأمّا الرابع ـ وهو أن يسكنا معًا ـ فمُتعذّر.

فإذا تحرّكت الأُولى وسكنت الثانية وجب، في غير نُدور، إبدال الثانية حرف مدّ يجانس[٥] حركة ما قبلها. فتُبدل بعد الفتحة ألفًا نحو: آثِرْ، وواوًا بعد الضمّة نحو: أُوثِرُ، وياء بعد الكسرة نحو: إيثارٌ. وأما قراءة من قرأ:[٦] ﴿أؤْتُمِنَ﴾ و ﴿إئلافِهِم﴾[٧] بتحقيق الهمزتين ابتداءً فنادر.[٨] وأمّا نحو أَؤْتُمِنَ[٩] زيدٌ؟ فلا يجب فيه الإبدال، لأنّ الأُولى[١٠] للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة.

فإذا[١١] سكنت الأُولى وتحرّكت الثانية أُبدلت الثانية ياء، إن كانت[١٢] موضع اللام، وصحّت[١٣] إن كانت[١٢] موضع العين. **فالأوّل**: كبناء «قِمَطْر» من «قرأ». فإنّك تقول: قِرَأْيٌ. والأصل «قِرَأْءٌ» فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء لكونها[١٤] موضع اللام. **والثاني**: نحو سأّالٌ ولأّالٌ.[١٥] صحّت الهمزة لأنّها[١٦] موضع العين، وأُدغمت الأُولى. ولا إبدال[١٧] في

= وكذلك همزة «إن». ومدًّا: مفعول ثان مقدم. وثاني: مفعول أول. ومن كلمة: متعلقان بحال من الهمزين، لا بـ «أبدل» خلافاً للمكودي. وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وحذفه ضرورة لأن فعل الشرط مضارع. وفاعل يسكن: يعود على ثاني. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وسقط الشطر الثاني من ت. ط: واتّمِن.

(١) ت س ط: «في النطق بها عسر». ح: فالنطق بها عسير.

(٢) ط: فإذا.

(٣) ط: فلها.

(٤) ط: تتحركان.

(٥) ح: مجانس.

(٦) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. وسقطت من ط. وانظر الارتشاف ١: ١٣٠.

(٧) الآية ٢ من سورة قريش.

(٨) في النسخ: «فشاذة». وأراد بالابتداء أن يوقف على ما قبل الهمزة الأولى ويبتدأ بها.

(٩) سقطت همزة الوصل لفظًا ورسمًا لأنها في الأصل مضمومة. وجعل الفعل في الأشموني مبنيًّا للمعلوم. ت س: «أؤتمن». ط: أأتمَنَ.

(١٠) زاد في النسخ: هي.

(١١) ط: وإذا.

(١٢) زاد في النسخ: في.

(١٣) ط: وصححت.

(١٤) ط: «لأنها». وانظر الممتع ص٧٦٥ ـ ٧٦٦.

(١٥) اللأّال: بائع اللؤلؤ.

(١٦) ت س ط: «لأنها في». ح: لكونها في.

(١٧) ط: فلا إبدال.

مثل هذا[١] البتة، لأنّ الهمزتين في موضع العين المُضاعفة.[٢]

فإن قلتَ: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم. قلتُ: أمّا نحو «سأّل» ممّا الهمزتان منه في مضع العين فترك ذكره لأنّه لا إبدال فيه.[٣] وأمّا نحو «قِمَطْر» ممّا همزتاه في موضع لامي[٤] الكلمة فقد يؤخذ[٥] من قوله «ما لَم يكُنْ لَفظًا أتَمْ* فذاكَ ياءً مُطلَقًا[٦]» وسيأتي. وقد أشار الشارح[٧] إلى ذلك.

فإن قلتَ: فإن وقعت الهمزتان في موضع لامي[٤] الكلمة، ولم تكن الثانية طرفًا، أتُصحَّحُ ثانيتهما[٨] أم تُبدل ياء؟ قلتُ: بل تُبدل ياء لأنّها لو صحّت[٩] لزم الإدغام، وقد أجمعت العرب على ترك إدغام[١٠] الهمزتين في كلمة إلّا[١١] إذا كانتا عينين نحو: سأّلٌ. فإذا بنيتَ من «قرأ» مثل «سَفَرجَل» قلتَ: قَرَأْيأٌ. وأصله «قَرَأْأَأٌ» بثلاث همَزات، فأُبدلت الثانية ياء لأنّها[١٢] موضع اللام، وصحّت الأُولى والثالثة.[١٣]

وإن كانت الهمزتان متحرّكتين فإمّا أن يكون ثانيهما[١٤] موضع اللام أو لا. فهذان ضربان. فأمّا الأوّل منهما فسيأتي بيانه.[١٥] وأما الثاني فله تسعة أنواع لأنّ الثانية إمّا أن تُفتح أو تكسر أو تُضمّ.[١٦] وعلى كلّ[١٧] من هذه الأحوالِ الثلاثِ، فالأُولى[١٨] إمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. فهذه تسعة، منها أربعة تُبدل ياء وهي المفتوحة بعد كسرة، والمكسورة بعد فتحة أو

---

(١) ت ح: هذه.
(٢) ت: «المضعف». ط: المضاعف.
(٣) سقط «لأن الهمزتين... فيه» من النسخ، ثم ألحق بحاشية ت.
(٤) س ح ط: لام.
(٥) في النسخ: فيؤخذ.
(٦) في البيتين ٩٥١ و٩٥٢. وزاد في س: جا.
(٧) ص٨٤٣ ـ ٨٤٤. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: أشار إلى الأخذ مما يأتي.
(٨) س ح: «أيصحح ثانيهما» بالياء في الفعل هنا وفيما بعد. وجواب الشرط هنا يقتضي الفاء، إلا إذا قدر الاستفهام قبل الشرط.
(٩) ط: «صححت». وفي حاشية ت: يعني: ولا يصح الإدغام إلا في عين الكلمة.
(١٠) صوبت في ت: إبدال. وهو خطأ. انظر الإتحاف ٢: ٣٧٢ ـ ٣٧٣.
(١١) سقطت من ت و ح و ط.
(١٢) زاد في س: في.
(١٣) ط: والثانية.
(١٤) س ط: «تكون ثانيتهما». وزاد في س: في.
(١٥) في البيتين ٩٥١ و٩٥٢.
(١٦) في النسخ: إما أن تكسر وإما أن تفتح أو تضم.
(١٧) زاد في ت: حال.
(١٨) سقط «إما أن... فالأولى» من ط.

كسرة أو ضمّة، وخمسة تُبدل واوًا وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمّة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمّة. وسيُعرف[١] ذلك بالتفصيل ويتّضح بالتمثيل.

وقد بيّن حكم المفتوحة بقوله:[٢]

٩٥٠ ـ إن يُفتَحِ، اثرَ ضَمٍّ اَو فَتحٍ، قُلِبْ   واوًا، ويـاءً إثـرَ كَسـرٍ يَـنـقَـلِبْ

فعُلم من هذا البيت حكم ثلاثة أنواع:

الأوّل: المفتوحة بعد ضمّ نحو «أُوَيْدِمٌ» تصغير آدَم.[٣] أصله «أُؤَيْدِم» بهمزتين. فأُبدلت الثانية واوًا لانضمام ما قبلها. فإن قلتَ: فلعلّ الواو في «أُوَيدِم» بدل من الألف في: آدم، لا من الهمزة، فتكون كالواو في «خُوَيتِم» تصغير خاتَم، فلا يصحّ التمثيل به. قلتُ: هذا وجه وقع في كلام بعضهم. قال صاحب «اللباب»:[٤] إذا صغّرتَ «آدم» أو جمعته أبدلت الألف واوًا، فقلتَ: أُوَيدِم وأوادِم، كما تقول في «ضارب»: ضُوَيرِب وضَوارِب. انتهى. والراجح ما تقدّم، من أنّ الواو بدل من الهمزة، لأنّ المُقتضي لإبدالها ألفًا في «آدم» زال، في التصغير وفي الجمع.

والثاني: المفتوحة بعد فتح[٥] نحو «أَوادِمُ» جمع آدَم. أصله[٦] «أَآدِم» بهمزتين، فأُبدلت الثانية واوًا لكونها مفتوحة بعد فتح.[٧] فإن قلتَ: ولِمَ كانت الواو أولى بها من الياء؟ قلتُ: لمساواتها لها في عدمِ الخفّةِ[٨] والخفاءِ، بخلاف الياء.

---

(١) فيما عدا الأصل: وستعرف.

(٢) حذفت همزة «إثر» و«أو» في الشطر الأول، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. وإثر: بعد. والضمير في يفتح وقلب: يعود على ثاني الهمزين. وواوًا: مفعول ثان للفعل قلب. وياء: مفعول به مقدم لينقلب. والفاعل يعود على ثاني الهمزين. وتعدي «ينفعل» من نادر الكلام. ولا حاجة إلى تقييده بالفتح كما زعم الخضري لأن فعل «ينقلب» مجزوم بالعطف على محل قلب. فهو من جواب الشرط، وقيد الفتح منسحب عليه. وقد جاء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، وهو قليل. وسقط الشطر الثاني من ت. والحكم في البيتين ٩٥٠ و٩٥١ مقيد بالظرف والحال في البيتين ٩٥١ و٩٥٢.

(٣) اختلف بعض النحاة في تصغير آدم لأنه أعجمي. ولا داعي لهذا الخلاف لأنه إذا أريد به الاسم العلم فهو اسم نبي، وأسماء الأنبياء لا تصغر. والصواب أنه هنا اسم إنسان آخر أو صفة. انظر التوضيح ٢: ٣٧٥ والصبان ٤: ٢٩٩. وقد أغفل الناظم والمرادي ما يلي: إذا كانت الهمزة الأولى لمضارعة، والثانية زائدة، حذفت الثانية وحملت سائر المضارعات عليها. نحو: أُكرِمُ نُكرِمُ تُكرِمُ يُكرِمُ. وهو مبني على أن المفرد اسم لا صفة. سر الصناعة ص٥٧٩ وشرح الشافية ٣: ٥٣.

(٤) اللباب في علل النحو لأبي البقاء العكبري ٢: ٣٠٧ ـ ٣٠٨. وسمي خطأ: «اللباب في علل البناء والإعراب». وفي النسخ: «الكشاف». وفي حاشية س: «صوابه: اللباب». والمعروف أن هذا القول للمازني وأقره صاحب المهذب. المنصف ٢: ٣١٦ ـ ٣١٧ والممتع ص٣٦٦ والارتشاف ١: ١٣١.

(٥) في النسخ: بعد فتحة.

(٦) ح و ط: وأصله.

(٧) سقط «بعد فتح» من ت.

(٨) في النسخ: «لمساواتها في عدم الخفة». ط: «المساواتها في الخفة». والظاهر أن الواو كانت أولى حملًا للجمع على التصغير، كما كان ذلك في نحو: خويتم وخواتم. وفي الإتحاف ٢: ٣٧٣ أن الخفة معدومة فيهما، والخفاء موجود.

تنبيه: ذهب المازنيّ إلى[1] إبدال الهمزة في هذا النوع ياء، فيقول[2] في «أفعَل» التفضيل من «أنّ»: زيدٌ أيَنُّ[3] من عمرو، وعلى مذهب الجُمهور تقول: هو أوَنُّ[4] من عمرو. فإن قلتَ: فكيف يصنع بـ «أوادم» جمع آدم؟ قلتُ: جعل الواو فيه بدلًا من الألف المُبدلة من الهمزة في «آدم»، لأنّه صار بمنزلة: خاتَم.

والثالث: المفتوحة بعد كسر نحو: إيَمّ. وهو مثال «إصْبَع» بكسر الهمزة وفتح الياء من «أمّ». أصله «إئْمَمْ» فنُقلت فتحة[5] الميم إلى الهمزة توصّلًا إلى الإدغام فصار «إئَمّ»،[6] فأُبدلت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها.

ثمّ بيّن حكم المكسورة بقوله:[7]

٩٥١ ـ ذُو الكَسرِ مُطلَقًا كَذا،

يعني: أنّ المكسورة تُبدل ياء مُطلقًا، فشمل ثلاثة أنواع:

الأوّل: المكسورة بعد فتح نحو «أيِمّة»:[8] جمع إمام. أصله[9] «أأْمِمَة» على وزن «أفْعِلَة»، نُقلت كسرة الميم إلى الهمزة توصّلًا إلى الإدغام، فصار «أئمّة»، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية ياء لانكسارها.[10]

والثاني: المكسورة بعد كسر نحو «إيِمّ». وهو مثال «إثمِد»[11] من «أمّ». أصله «إئْمِمْ»، فنُقل وأُدغم فصار «إئِمّ»، فأُبدلت[12] الثانية ياء لانكسارها وانكسار ما قبلها.

---

(١) المنصف ٢: ٣١٦ ـ ٣١٧. وفي النسخ: إلى أن.

(٢) فيما عدا الأصل: فتقول.

(٣) يؤيد المازني جمع إيدامة ـ وأصلها إئدامة ـ على: أياديم. إلا إذا قلت: استصحب ياء المفرد في الجمع. ط: «أينّ». وفي النسخ: من أمّ زيد أيمّ.

(٤) ت ح: «أومّ». س: «زيد أومّ». ويؤيد مذهب الجمهور قول العرب: أوامر وأواخر وأوانٍ، وأوارجة جمع أراجة.

(٥) س ح: حركة.

(٦) ح: «إئمأ». ط: آئم.

(٧) ذو الكسر أي: الهمز المكسور. ومطلقاً أي: دون قيد. والإشارة إلى وجوب الإبدال ياء. وذو: مبتدأ خبره الكاف. ومطلقاً: حال من «ذو»، خلافاً لما اضطرب فيه المعربون. وسقط «كذا» من ط.

(٨) ح ط: «أئمة». وكان عليه، كما فعل الناظم، أن يقيّد قبل هذا بألا تكون الأولى للمضارعة نحو: أئِنُّ وأيِنُّ، من الأنين. فيجوز فيه التحقيق أيضاً.

(٩) ح: وأصله.

(١٠) س: «لانكسار ما قبلها». ح: «لانفتاح ما قبلها». ولعل المراد: لانكسارها وانفتاح ما قبلها. وعندي أن همزة الوصل في الأفعال المزيدة حكمها حكم همزة «أكرمَ» إذا وقعت بعد همزة المضارعة، تحذف وتحمل على ذلك سائر المضارعات والمشتقات: أنتقلُ أطمئنّ ينتقل يطمئنّ ومنتقل ومطمئنّ...

(١١) الإثمد: ما يكتحل به.

(١٢) زاد في س: الهمزة.

والثالث: المكسورة بعد ضمّ نحو «أُيِنُّ»[١] مُضارع: آنَنْتُه، أي:[٢] جعلته يَئِنُّ. أصله «أُؤْنِنُ»،[٣] فنُقلت كسرة النون إلى الهمزة وأُدغم، ثمّ أبدلت الثانية ياء لأنّها تُجانس حركتها.

ثمّ بيّن حكم المضمومة بقوله:[٤]

وما يُضـمّ		واوًا أصِـرْ،[٥]

يعني: أنّ المضمومة تُبدل واوًا مُطلقا، فشمل ثلاثة أنواع أيضًا:

الأوّل: المضمومة بعد فتح[٦] نحو «أَوُبّ» جمع أَبّ. وهو المرعَى. أصله «أَأْبُبٌ» على وزن «أفعُل»، فنُقلت حركة عينه إلى فائه توصّلًا إلى الإدغام، فصار «أَؤُبّ»، ثمّ خُفّف[٧] بإبدال الثانية واوًا لأنّها تُجانس حركتها.

والثاني: المضمومة بعد كسر نحو «إوُمّ». وهو مثال «إصبُع» بكسر الهمزة وضمّ الباء من «أَمّ». أصله «إئْمُمٌ»، فنُقلت ضمّة الميم إلى الهمزة وأُدغم، ثمّ أُبدلت الثانية[٨] واوًا لانضمامها.

والثالث: المضمومة بعد ضمّ نحو «أُوُمّ». وهو مثال «أُصبُع» بضمّ الهمزة والباء، من «أمّ». أصله «أُؤْمُمٌ»، فنُقلت ضمّة الميم وأُدغم، كما تقدّم، ثم أُبدلت الثانية واوًا لانضمامها وانضمام ما قبلها.

تنبيـه: خالف الأخفشُ في نوعين من هذه التسعة: **أحدهما**: المكسورة بعد ضمّ، فأبدلها واوًا. والآخر: المضمومة بعد كَسر،[٩] فأبدلها ياء. فيقول[١٠] في مضارع «آننته»:[١١] أُوِنُّ، وفي مثال «إصبُع» من «أمّ»: إيُمّ. فيدبّر[١٢] الهمزة في هذين النوعين

---

(١) كذا، ومثله يجوز فيه الإبدال وتحقيق الهمزة الثانية: أُئِنُّ. وذلك لأن الأولى للمضارعة. انظر حاشية الأزهري على المكودي ص ٢٣٥ والتصريح ٢: ٣٧٥ وحاشية ابن جماعة على الجاربردي ص ٢٦٢ وشرح البيت ٩٥٢. ولذا أسقط الأشموني هذا المثال، ووضع مكانه مثال «أُصبع» من «أمّ»، وقيد الناظم حكمه بما ذكرنا قبل.

(٢) ط: آننته إذا.

(٣) كذا، وقبله ما هو آصل منه: «أُأَأْنِنُ»، حذفت الهمزة الثانية كما حذفت من: أُكرِمُ. ط: آئن.

(٤) أصر أي: اجعل، مفعوله الأول «ما» الموصولة، والثاني هو «واواً». وحذفت الحال من نائب فاعل يضم، وهي: مطلقاً، لدلالة ما في البيت قبلها عليها.

(٥) زاد قبله في ط: «كذا»، وبعده في ح: ما لم يكن.

(٦) كان عليه أيضاً أن يقيد مثل هذا بألا تكون الأولى للمضارعة نحو: أَؤُمُّ وأَوُمُّ، من الأمّ. فيجوز فيه التحقيق أيضاً. وذلك لاعتداد همزة المضارعة كهمزة الاستفهام، فيكون المثال كأنه كلمتان لا كلمة واحدة. انظر شرح البيت ٩٥٢.

(٧) ح: خففت.

(٨) سقطت من النسخ، ثم ألحقت بحاشية ت.

(٩) ط: كسرة.

(١٠) ت س ط: فتقول.

(١١) ط: أننته.

(١٢) ط: فيدير.

بحركة ما قبلها.[١] وغيره يُدبّرها بحركتها،[٢] وهو الصحيح.

وأمّا الضرب الأوّل من ضربَي اجتماع الهمزتين المُتحرّكتين ـ وهو أن يكون ثانيهما[٣] موضع اللام ـ فقد أشار إليه المُصنّف،[٤] بقوله:[٥]

ما لَم يَكُنْ لَفظًا أتَمْ

٩٥٢ ـ فذاكَ ياءً مُطلَقًا جا،[٦]

يعني: أنّ ثاني الهمزتين إذا كان مُتطرّفًا[٧] وجب إبداله ياء، سواءٌ كان قبله فتح أم كسر أم[٨] ضمّ، ولا يجوز إبداله واوًا لأنّ الواو الأخيرة لو كانت أصليّة ووليت كسرة أو ضمّة لقُلبت ياء، ثالثةً فصاعدًا، وكذلك[٩] تُقلب رابعة فصاعدًا بعد الفتحة. فلو أُبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما نحن بصدده لأُبدلت بعد ذلك ياء. فتعيّنتِ الياءِ.

وقوله:[١٠]

وأَؤُمْ ونَحوُهُ وَجهَينِ، في ثانِيهِ، أُمْ

يُشير به إلى أنّه لا يجب إبدال الهمزة الثانية فيما أوّل همزتيه للمضارعة نحو: «أَؤُمُّ» مضارع: أمّ، بل يجوز فيه وجهان: الإبدال والتحقيق.[١١] فإن شئتَ قلتَ «أَوُمُّ» بالإبدال،[١٢] وإن

---

(١) ت ح ط: ما قبلهما.

(٢) ط: يديرهما بحركتهما.

(٣) زاد في س: في.

(٤) سقطت من النسخ. ط: فقد أشار المصنف إليه.

(٥) اللفظ: الكلمة. وأتم: أكملَ، أي: جاء في طرف الكلمة. وما: مصدرية زمانية. والمصدر المؤول تنازع فيه الأفعال: قلب وينقلب وأصر والكاف من «كذا»، لأنه قيد لها في الحكم. وهو متعلق بالأخير وهو أصر. واسم يكن: يعود على ثاني الهمزين. ولفظًا: مفعول به مقدم. وجملة أتم: خبر يكن.

(٦) الإشارة إلى ما أتم اللفظَ من ثاني الهمزتين. ومطلقًا: بدون قيد. وجا: أتى عن العرب. وهو لغة في «جاء» حكاها سيبويه. الكتاب ٢: ١٧١ والتاج (جيأ). انظر البيت ٢٦. وذا: مبتد خبر جملة: جا. وياء: حال مقدمة من فاعل جا. وجازت فيها الحالية مع أنها اسم ذات لكونها فرعًا من الهمزة. ومطلقًا: حال من ذا. وسقط هذا الرجز من ت.

(٧) في حاشية ت: نحو أن تبني من «قرأ» مثل جعفر أو زبرج أو برثن أو قمطر.

(٨) س ح ط: أو كسر أو.

(٩) ط: «وكذا». وانظر شرح الكافية الشافية ص٢٠٩٨ ـ ٢٠٩٩.

(١٠) الواو: للحال. وأؤم: في محل رفع مبتدأ على الحكاية. والواو الثانية بمعنى: أو. ووجهين: مفعول به مقدم. وفي: متعلقة بالفعل أمّ. وهو فعل أمر من أمّ بمعنى: قصد، طلبي مراد به الخبر لأن جملته سدت مسد خبر المبتدأ. والجملة الاسمية الكبرى: في محل نصب حال، تنازعت العمل فيها المتنازعات في المصدر المؤول من «ما» في البيت السابق، لأنها قيد لها كلها معًا. أي: يجب إبدال ثاني الهمزتين المتحركتين، كما تقدم، مفتوحًا ومكسورًا ومضمومًا مُدة عدم كونه طرفًا، وفي غير «أؤم» ونحوه مما يجوز فيه التحقيق أيضًا.

(١١) ح: والتخفيف.

(١٢) سقطت من ط.

شئتَ قلتَ «أَؤُمُّ» بالتحقيق. وكذلك تقول في مضارع[1] «أنَّ»: أَيِنُّ، بإبدالها ياء لانكسارها، وإن شئتَ قلتَ: أَئِنُّ، بالتحقيق لكون الأُولى للمُضارعة. وعلّة ذلك شَبه همزة المُضارعة بهمزة الاستفهام لمُعاقبتها[2] النونَ والتاء والياء.

تنبيه: قد فُهم من هذا أنّ الإبدال فيما أوّل همزتيه لغير المُضارعة واجب، في غير نُدور،[3] كما سبق. قال في «الكافية»:[4]

وما أَتَى، علَى خِلافِ ما مَضَى، فاحفَظْ، وكُنْ عَنِ القِياسِ مُعرِضا

قال في «شرحها»:[5] أشار بقوله «وما أتَى على خِلافِ ما مَضَى» إلى:[6] ﴿أئمّة﴾ بالتحقيقِ - وهي قراءة ابن عامر والكوفيّين - وإلى قول بعض العِرب: «اللّهمَّ اغفِرْ لي خَطائِئِي» بهمزتين مُحقّقتين،[7] ونحوِ ذلك. وقال في «التسهيل»:[8] وتحقيق غير الساكنة مع الاتّصال لغةٌ. وهو مُخالف لما في «الكافية». وقال في «إيجاز التعريف»:[9] ما لم يشذَّ التحقيق. وظاهره مُوافقة «الكافية».

[قلب الألف]

وقوله:[10]

٩٥٣ - وياءً اقلِبْ أَلِفًا، كَسرًا تَلا، أو ياءَ تَصغِيرٍ،

يعني: أنّ الألف يجب قلبها ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها، كقولك في تكسير[11] مِصباح: مَصابِيحُ، في تصغيره:

---

(١) ومثله مضارع نحو: آلَفَ. تقول فيه: أُؤَلِّف وأُوَلِّف.

(٢) أي: لحلولها محل. فكما يجوز مع نون المضارعة وتائها ويائها إبدالُ الهمزة بعدها وتحقيقُها، كذلك يجوز هذان مع همزة المضارعة. فهي ليست لازمة قبل الهمزة كما أن همزة الاستفهام لا تلزم ذلك.

(٣) س: لغير تدور.

(٤) شرح الكافية الشافية ص٢١٠٠.

(٥) ص٢١٠٠ - ٢١٠١. س: وقال في شرحها.

(٦) الآيات: ١٢ من سورة التوبة و٧٣ من سورة الأنبياء و٥ و٤١ من سورة القصص و٢٤ من سورة السجدة.

(٧) ح: مخففتين.

(٨) ص٣٠٢.

(٩) إيجاز التعريف في علم التصريف: كتيب لابن مالك شرحه ابن إياز النحوي. ومنهما نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٣٧ صرف، وكان أحد طلابي الكرام في مدينة فاس قد شرع في تحقيق الشرح، لنيل درجة علمية.

(١٠) تلاه: جاء بعده. وياءً: مفعول ثان مقدم. وألفًا: مفعول أول. وكسرًا: مفعول مقدم للفعل تلا. والجملة صفة لألف. وياءَ: معطوف على «كسرًا». والمراد: يجب قلب الألف ياء، إذا كان بعد كسر أو ياء تصغير. وسقط ما في الشطر الثاني من ت.

(١١) ط: جمع.

مُصَيبِيحُ. لأنّه لمّا كُسر ما قبلها[١] للجمع والتصغير لم يُمكن[٢] سلامتهما، لتعذّر النطق بالألف بعد غير فتحة، فرُدّت إلى حرف يُجانس حركة ما قبلها، فصارت ياء.

والثاني: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في تصغير «غزال» غُزَيِّلٌ. لأنّ ياء التصغير لا تكون إلّا ساكنة، فلم يُمكن النطق بالألف بعدها، فقُلبت ياء مكسورة، ثمّ أدغمت ياء التصغير فيها.

[قلب الواو]

وقوله:[٣]

بـــواوٍ ذا افـــعَــــلا

٩٥٤ ـ فـــي آخِـــرٍ،

يعني: أنّه يُفعل بالواو الواقعة آخرًا ما يُفعل بالألف، من إبدالها ياء لكسر[٤] ما قبلها، أو لوقوعها بعد ياء التصغير.

فالأوّل: نحو: رَضِيَ وغُزِيَ. أصلهما «رِضِوَ» و«غُزِوَ»، لأنّهما من الرضوان والغزو.[٥] فقُلبت الواو ياء لكسر[٤] ما قبلها ولكونها آخرَه،[٦] لأنّها بالتأخّر[٧] تتعرّض لسكون الوقف، وإذا سكنت تعذّرت سلامتها.[٨] فعُوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً، توصّلًا إلى الخفّة وتناسب اللفظ.[٩] ومن ثَمّ[١٠] لم تتأثّر الواو بالكسر وهي غير مُتطرّفة، كعِوَض عِوَج، إلّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها،[١١] كحِياض وسِياط.[١٢]

والثاني: كقولك في تصغير «جِرْو»:[١٣] جُرَيٌّ. أصله[١٤] «جُرَيْوٌ». فاجتمعت الياء والواو

---

(١) سقط «كقولك... ما قبلها» من النسخ. وفي حاشية ت: مثال قلب الألف ياء لانكسار ما قبلها: مفاتيح ومصابيح.
(٢) في النسخ: فلم يمكن.
(٣) الإشارة إلى القلب ياء بعد كسر أو ياء التصغير. والآخر: آخر الكلمة. وذا: مفعول به لـ «افعل». وهو فعل أمر، اتصل بنون التوكيد فأبدلت ألفًا في الوقف. وفي آخر: متعلقان بصفة لواو، فصل بينهما بالجملة. وسقط «في آخر» من ط.
(٤) في النسخ: لانكسار.
(٥) ح: الغزو والرضوان.
(٦) ط: «آخرًا». وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١١١.
(٧) ح ط: بالتأخير.
(٨) سلامتها: بقاء لفظها. وفي حاشية ت عن التواتي: فلا تقول «رَضِوْ» بالوقف مع بقاء الواو. وكذلك كل ما شابهه.
(٩) اللفظ: الملفوظ. يريد تناسب الكسرة والياء.
(١٠) من ثم أي: لهذا.
(١١) يعضدها: يقويها. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى بيان ذلك في البيت ٩٥٦. وانظر الإتحاف ٢: ٣٧٣.
(١٢) الحياض: جمع حوض. والسياط: جمع سوط.
(١٣) الجرو: الصغير من ولد الكلب والسباع.
(١٤) ط: وأصله.

وسبق أحدهما[١] بالسكون، وفُقد المانع من الإعلال،[٢] فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء،[٣] فصار: جُرَيّ. قال الشارح:[٤] وليس هذا النوع بمقصود له من قوله «بواوٍ ذا افعَلا* في آخِرٍ». إنّما مقصوده التنبيه على النوع الأوّل، لأنّ قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما[٥] بالسكون لا يختصّ بالواو المُتطرّفة، ولا بما سبقها ياء التصغير، على ما سيأتي ذكره،[٦] إن شاء الله تعالى. قلتُ: هذا صحيح. ولذلك قال في «التسهيل»:[٧] تُبدل الألف ياءً لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير. وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة مُتطرّفة. انتهى. فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة.

وقوله:[٨]

أو قَبلَ تا التأنيثِ،

مثل «شَجِيَةٌ».[٩] أصله «شَجِوَةٌ» لأنّه من الشّجو. ففُعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فُعل بها مُتطرّفةً، لأنّ تاء التأنيث في حكم الانفصال.

وقوله:[١٠]

أو زِيادَتي «فَعْلانَ»،

مثاله «شَجِيانٌ»[١١] وهو مثال «ظَرِبان»[١٢] من الشَّجو. أصله «شَجِوانٌ» فُقلبت الواو ياء لأنّ الألف والنون في حكم الانفصال أيضًا، مثل تاء التأنيث.

وقوله:[١٣]

---

(١) ط: وسبقت إحداهما.

(٢) المانع أن يكونا من كلمتين نحو: القاضي وعد، وأن الأول ساكن من حروف الزيادة، وأنهما متحركان حركتين مختلفتين أولاهما غير مجانسة لحرف العلة.

(٣) كذا. والصواب: وأدغمت فيها الياء الأولى.

(٤) ص٨٤٧.

(٥) ح ط: أحدهما.

(٦) في البيتين ٩٦٦ و٩٦٧. وزاد في ط: في موضعه.

(٧) ص٣٠٤. ومثله في شرح الكافية الشافية ص٢١١٠ ـ ٢١١١. إلا أن سياق نص الألفية ونص الكافية لا يجيز ما ذهب إليه ابن الناظم وصححه المرادي. فاسم الإشارة في البيت ٩٥٣ إما أن يضمن الشرطين: الكسر وياء التصغير، وإما أن يجرد منهما معًا. وليس في المنظومتين ما يخص الأول دون الثاني، ولا تخصيص بلا دليل أو قرينة.

(٨) قبل: معطوف على محل «في آخر» منصوب بالعطف. وحذف همزة «تاء» للتخفيف.

(٩) الشجية: الحزينة.

(١٠) زيادتي: معطوف على «تا». وفعلان: مضاف إليه ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والزيادة. وذكره هنا لا يراد به خصوص «فَعْلان»، بل هو تمثيل لموضع الزيادتين في غير التثنية، مع كسر العين. وإنما سكنها هنا للضرورة.

(١١) شجيان: مثال لا معنى له صنع لبيان حكم قلب الواو.

(١٢) الظربان: ذكر السنّور.

(١٣) الإشارة إلى قلب الواو ياء بعد كسر. ورأوا أي: اعتقد العرب. وذا: مفعول به مقدم. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: رأى. ولا حاجة إلى تقدير جملة اعتراضية، خلافًا لما عليه المعربون.

ذا أيـــضَـــا رأَوا

٩٥٥ ـ في مَصدَرِ المُعتَلِّ عَينًا، [١]

يعني: أنّ الإعلال[٢] المذكور يجب للواو الواقعة عينًا، لمصدر فعل معتلّ العين، بشرط أن يكون بعدها ألف، نحو: صامَ صِيامًا. أصله «صِوامٌ»، لكنّه لمّا أُعلّت[٣] عينه في الفعل استُثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يُشبه الياء،[٤] فأُعلّت بقلبها ياء، حملًا للمصدر على فعله.

واحترز[٥] بالمُعتلّ عينًا من المُصحّح نحو:[٦] لاوَذَ لِواذًا. فإنّ مصدرَه لا يُعلّ. والأَولى أن يقال «في مَصدرِ المُعَلّ عَينًا»، لأنّ نحو «لاوَذَ» يُطلق عليه: مُعتلّ. إذ كلّ ما عينه[٧] حرف علّة فهو مُعتلّ، وإن لم يُعلّ.

فإن قلتَ: مِن أين[٨] يُؤخذ اشتراط الألف؟ قلتُ: من قوله:[٩]

والفِعَلْ مِنهُ صَحِيحٌ، غالِبًا، نَحوُ: الحِوَلْ

يعني: أنّ ما جاء[١٠] على «فِعَل» من مصدر الفعل المعتلّ العين[١١] فالغالب فيه التصحيح نحو: حالَ حِوَلًا، وعادَ المريضَ عِوَدًا. قال في «شرح الكافية»:[١٢] ونبّه بتصحيح ما وزنه «فِعَلٌ»[١٣] على أنّ إعلال[١٤] المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه، حتّى يكون على «فِعال». قلتُ: وفي[١٥] تخصيصه بـ «فِعال» نظر. فإنّ الإعلال المذكور لا يختصّ به. وقد

---

(١) في مصدر المعتل أي: في مصدر الفعل المعل. والجار والمجرور: متعلقان بالفعل رأى. وعينًا: تمييز محول عن الفاعل.

(٢) هذا الإعلال واجب أيضًا فيما بني مع التاء نحو: سيادة وصياغة وقيادة وعيادة وقيامة وريادة. وسمع في اسم الذات: زِياد. وهو حبل لتقييد الأسير ـ والصواب أنه مصدر عبر به عن اسم الفاعل، ثم نقل للتعبير عن اسم الذات ـ وفي الصفات: نِياف. وهو الطويل في ارتفاع. ت ح: الاعتلال.

(٣) في النسخ: اعتلت.

(٤) في حاشية ت: وهو الألف.

(٥) سقطت صفحة من ت فخرم النص حتى «عين واحده نحوه».

(٦) لاوذ: راوغ وحاد. وانظر الإتحاف ٢:٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٧) ح: إذ عينه.

(٨) ط: فمن أين.

(٩) الحول: التحول والتغير. والفعل: مبتدأ خبره صحيح. ومنه أي: من مصدر الفعل المعل عينًا، متعلقان بحال من الفعل. وغالبًا: حال من الضمير المستتر في صحيح. ونحو: خبر لمحذوف، مضاف إلى الحول.

(١٠) س ح: ما كان.

(١١) س: عينًا.

(١٢) س٢١١٣.

(١٣) أسقط المرادي سطرين من كلام ابن مالك فيهما أمثلة.

(١٤) سقطت من س و ح. وعندي أن إعلال نحو «صيام» هو لثقله بالزيادة، خلافاً لنحو: صوم، لا لحمله على فعله المعل كما ذكر الكوفيون. انظر حكم «فِعَلة» في ص٥٣٣.

(١٥) سقطت الواو من س و ح.

مثّل الشارح[١] بانقادَ انقِيادًا. والأصل «انقِواذًا». فأُعلّ لما سبق ذكره.

تنبيهـان:

الأوّل: ندر التصحيح في «فِعال» مصدرًا. قالوا: نارَ نِوارًا أي: نفرَ. وكان حقّه الإعلال. قال في «شرح الكافية»:[٢] ولا نظير له.[٣]

الثاني: قال في «التسهيل»:[٤] وقد يُصحّح ما حقّه الإعلال من «فِعَل» مصدرًا أو جمعًا، و«فِعال» مصدرًا. فسوّى بين «فِعَل» و«فِعال» في أنّ حقّهما الإعلال، وهو يُخالف ما تقدّم[٥] من أنّ الغالب في «فِعَل» التصحيح.[٦]

٩٥٦ ـ وجَمعُ ذِي عَينٍ، أُعِلّ أو سَكَنْ فاحكُمْ بِذا الإعلالِ فِيهِ، حَيثُ عَنْ[٧]

إذا وقعت الواو مكسورًا ما قبلها، وهي عين جمع أُعلّت في واحده أو سكنت، وجب قلبها ياء، بشرط وقوع الألف بعد الواو.

فالأوّل: نحو: دِيارٌ. أصله «دِوارٌ». لكن لمّا انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد مُعلّة[٨] بقلبها ألفًا، ضعفت فتسلّطت[٩] الكسرة عليها، وقوّى تسلّطَها[١٠] وجودُ الألف.

والثاني: نحو: ثِيابٌ. أصله «ثِوابٌ». ولكن لمّا انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد ساكنة،[١١] ضعفت أيضًا فتسلّطت الكسرة عليها، وقوّى تسلّطَها[١٢] وجودُ الألف.

---

(١) ص٨٤٨. واقتياد مثل انقياد. فكأن المقطع الأول ملحق بالكلمة في المصدرين بعد الإعلال. الممتع ص٤٧٣ و٤٩١.

(٢) ص٢١١٦.

(٣) كذا. وقالوا: شارَ الدابة شِوارًا، إذا راضه.

(٤) ص٣٠٤.

(٥) أي: ما تقدم في البيت ٩٥٥. وفي الإتحاف ٢: ٣٧٤ تعقب لدعوى المخالفة فيه نظر. س: «مخالف لما تقدم». ح: مخالف ما تقدم.

(٦) زاد في س: وقوله.

(٧) ذو: صاحب. أي: ما كان ثلاثيًا من الأسماء عينه واو معلة أو ساكنة. والإشارة إلى ما مضى من القلب ياء. وعن: ظهر وعرض. وجمع: مبتدأ سدت مسد خبره جملة: احكم. والفاء: زائدة جوازًا لأن المضاف إليه «عين» وصف بجملة أعل. والباء وفي وحيث: متعلقات بالفعل احكم. وجملة أعل: صفة عين. وحذفت النون الثانية من «عنّ» للوقف. وقد اختلف المعربون في «جمع» وخبره. وعندي أن يروى: «وجمعٍ» عطفًا على «مصدرٍ»، ليتسنى عطف جملة «صححوا» في البيت التالي على «رأوا»، ويكون «الفعل... الحول». و«احكم... عن» اعتراضًا.

(٨) ح: معتلة.

(٩) ح ط: فسلطت.

(١٠) ح: «تسليطها». والألف تشبه الياء في مثل هذا. الصبان ٤: ٣٠٢.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٤. س ح: وكانت قبل اللام ألف وهي في المفرد ساكنة.

(١٢) س: «تسليطها». ومن ذلك أيضًا: مياه وشياه. وقد أوهم كلام المرادي أن إعلال العين خاص بالألف. وليس كذلك. فقد يكون بالياء نحو: ريح ورياح. وقد يكون بالهمز نحو: نائم ونيام. وربما كان بالإدغام والاسم مزيد نحو: عيِّل وعِيال وجيّد وجِياد. شرح اختيارات المفضل ص١٠٧٥ وحاشية يس ٢: ٣٧٩.

فإن قلتَ: من أين يُؤخذ اشتراط الألف؟ قلتُ: من قوله:[١]

٩٥٧ ـ وصَحَّحُوا «فِعَلَةً»، وفي «فِعَلْ» وَجهانِ، والإعلالُ أَولَى، كالحِيَلْ

بيان ذلك أنّ كلّ واو مكسورٍ ما قبلها، وهي[٢] عين لجمع أُعلّت في واحده أو سكنت، لا تخلو من أن تكون[٣] بعدها ألف أو لا.[٤] فإن لم تكن بعدها ألف لم يقع[٥] إلّا في وزنين: أحدهما «فِعَلة» والآخر «فِعَلٌ». وقد بيّن حكمهما في هذا البيت، فعُلم أنّ وجوب الإعلال إنّما هو في غيرهما، وهو «فِعالٌ».[٦]

والحاصل أن الجمع المذكور ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله. وهو «فِعالٌ» نحو: دِيارٌ وثِيابٌ. وقسم يتعيّن تصحيحه. وهو «فِعَلة» نحو: عَودٌ[٧] وعِوَدةٌ، وكُوزٌ وكِوَزةٌ. وقسم يجوز فيه وجهان والإعلال أولى.[٨] وهو «فِعَلٌ» نحو: حاجةٌ وحِوَجٌ، وحِيلةٌ وحِوَلٌ.[٩] وإنّما وجب التصحيح في «فِعَلة» لأنّها لمّا عدمت الألفَ قلّ عمل اللسان فخفّ النطق بالواو بعد الكسرة، وصحّت ولم يجز إعلالها لأنّه انضمّ إلى عدم الألف تحصّن الواو، ببُعدها[١٠] عن الطرف بسبب هاء التأنيث.

وأمّا «فِعَلٌ» فجاز فيه التصحيحُ نظرًا إلى عدم الألف، والإعلالُ نظرًا إلى أنّها بقربها[١١] من الطرف قد ضعفت، وثقل فيها التصحيح فأُعلّت.

تنبيهات:

الأوّلُ: فُهم من قوله «وجَمعُ ذِي عَينٍ[١٢]» أنّ المُفرد لا يُعلّ نحو «خِوان»،[١٣] إلّا المصدر فقد[١٤] تقدّم ذكره. وشذّ قولهم في «الصُّوان» و«الصُّوار»:[١٥] صِيانٌ وصِيارٌ.

---

(١) صححوا أي: لم يُعِلَّ العرب العين. وفعلة: ممنوع من الصرف لعلمية الصيغة والتأنيث. والإعلال: قلب الواو ياء. والأولى: الأجدر والأفضل. وفي: تتعلق بخبر «وجهان». وأولى: خبر الإعلال. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى الحيل. والحيل: جمع حيلة. والجملة الاسمية الأولى معطوفة، والثانية اعتراضية هي والثالثة لأن البيت ٩٥٨ فيه عطف.

(٢) سقطت الواو من ح و ط.

(٣) ط: يكون.

(٤) س: الألف بعدها أو لا.

(٥) ط: فإن لم يكن بعدها ألف لم يقع.

(٦) زاد في س: نحو ديار وثياب.

(٧) العود: المسن من الإبل والشاء.

(٨) بل الإعلال في ذلك واجب، وما جاء مصححًا قليل جدًّا يحكم عليه بالشذوذ. انظر التنبيه الرابع بعدُ. س ح: والإعلال فيه أولى.

(٩) س ح ط: وحيل.

(١٠) ح: لبعدها.

(١١) س ح ط: لقربها.

(١٢) زاد في س: أعلّ.

(١٣) الخوان: ما يؤكل عليه الطعام.

(١٤) ح: إلا أن المصدر قد.

(١٥) الصوان: ما يصان فيه الثوب. والصوار: قطيع البقر الوحشي.

الثاني: احترز بقوله «أُعلّ أو سَكنْ» من نحو: طَوِيلٌ وطِوالٌ. فإنّ الواو لم تُعلّ فيه ولم تسكن. وندر قوله:(١)

* وأنَّ إعِـــزّاءَ الــرِّجـــالِ طِــيـــالُهـــا *

وأمّا: جَوادٌ وجِيادٌ،(٢) فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جَيِّد.(٣)

الثالث: زاد في «التسهيل»(٤) لوجوب الإعلال شرطًا آخر، وهو صحّة اللام، احترازًا من نحو «جِواءٌ» في جمع جَوٌّ،(٥) و«رِواءٌ» في جمع ريّانَ.(٦) فإنّه يُصحّح لئلّا يجتمع إعلالان: إبدال العينِ ياءً واللامِ همزةً.

الرابع: جعل في «التسهيل»(٤) اشتراط الألف في وجوب الإعلال، مخصوصًا بما سكنت الواو في واحده، فقال ما نصّه: أو عينُ جمعٍ لواحد مُعتلّ العين مُطلقًا، أو ساكنِها إن وليها في الجمع ألفٌ وصحّت اللام. انتهى. ومُقتضاه أنّ الإعلال يجب في «فِعَلَة» و«فِعَل»، إذا أُعلّت عين واحدهما نحو:(٧) تارةٌ وتِيَرٌ، وقِيمةٌ وقِيَمٌ. ويكون قوله «وصَحَّحُوا فِعَلَةً، وفي فِعَلْ* وَجهانِ» مخصوصًا بما سكنت عين واحده نحو:(٨) زَوْجٌ وزِوَجةٌ، ويكون نحو: حاجةٌ(٩) وحِوَجٌ، نادرًا. ويدل: على ذلك أيضًا(١٠) كلّه قوله فيه:(١١) وقد يُصحّح ما حقّه الإعلالُ من «فِعَل»، مصدرًا أو جمعًا.

الخامس: شذّ إعلال «فِعَلة» من قولهم: ثَورٌ وثِيَرةٌ. والقياس: ثِوَرةٌ. كما قالوا: عَودٌ

(١) عجز بيت لأنيف بن زبان، صدره في س:

تَــبَـيّـــنَ لي أنَّ الــقَـــمـــاءَةَ ذِلّةٌ

المنصف ١:٣٤٢ والحماسة البصرية ١:٣٥ والممتع ص٤٩٦ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٥ والعيني ٤:٥٨٨ والأشموني ٤:٣٠٤. والقماءة: صغر الجسم. والطيال: جمع طويل في لغة بني ضبة. وقيل: جمع طائل من مصدر: طاله، إذا فاقه في الطول. فهو جمع ما أعلت عينه.

(٢) ذهب ابن جني إلى أن «جواد»، حركة واوه الفتح، والفتح أخو السكون، فالواو كالساكن وإعلال الجمع مقبول. الخصائص ١:٦٠.

(٣) يعني أنهم لم يجمعوا «جواد»، واكتفوا بجمع جيد على جياد. انظر شرح الكافية الشافية ص٢١١٥.

(٤) ص٣٠٤.

(٥) الجو: ما بين الأرض والسماء.

(٦) الريان: الممتلئ ماء. وهو من مصدر: روي يروى. وذهب ابن جني إلى أن إدغام العين في المفرد يمنع الإعلال في الجمع. الممتع ص٤٩٦. ويرد عليه نحو: عَيِّل وجَيِّد، وعِيال وجِياد.

(٧) التارة: المرة والحين.

(٨) ينتهي هنا خرم ت الذي بدأ بقوله «واحترز بالمعتل عينًا».

(٩) ت «حاج». وفوقها تصويب كما أثبتنا. وسقط «نحو» من س.

(١٠) سقطت من النسخ.

(١١) أي: في التسهيل ص٣٠٤. وانظر شرح البيت ٩٥٥.

وعِوَدةٌ. وعن المُبرّد:[١] قالوا ذلك للفرق بين ثَور الحيوان وثَورٍ:[٢] قطعةٍ من الأَقِط، فقالوا في ذلك:[٣] ثِيَرةٌ، وفي هذا:[٤] ثِوَرةٌ. وقيل:[٥] جمعوه على «فِعْلة» بسكون العين، فقُلبت الواو ياء لسكونها، ثمّ حرّكت وبقيت الياء. وقيل: قالت العرب: ثِيَرةٌ[٦] وثِيرانٌ، فقلبوا الواو فيهما وأجروا الجمع مُجرًى واحدًا.

وذهب ابن السرّاج والمُبرّد، فيما حكى عنه[٧] المُصنّف، أنّ «ثِيَرة» مقصور[٨] من «فِعالة»، وأصله ثِيارةٌ[٩] نحو: حِجارةٌ،[١٠] فقُلبت الواو ياءً لأجل الألف. فلمّا قصروه بقيت الياء، مَنبهةً على الأصل.

٩٥٨ ـ والواوُ لامًا، بَعدَ فَتحٍ، يا انقَلَبْ كالمُعطَيانِ يُرضَيانِ،[١١]

يجب إبدال الواو ياء إذا تطرّفت بعد فتحة رابعةً فصاعدًا، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرًا، يستحقّ الإعلال. وسواء كانت في اسم كقولك: المُعطَيانِ ـ فإن أصله «المُعطَوانِ» فقُلبت الواو ياء حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل[١٢] ـ أم فعلٍ كقولك. يُرضَيانِ. أصله «يُرضَوانِ» لأنّه من الرضوان، فقُلبت الواو ياء حملًا لبناء المفعول على بناء الفاعل.[١٣] وكذلك حملوا الماضي على المُضارع، فقالوا: أعطَيتُ ـ وأصله[١٤] «أعطَوتُ»، حملًا على: يُعطِي.

---

(١) سر الصناعة ص٧٣٣ والمنصف ١:٣٤٦ والممتع ص٤٧٢ والارتشاف ١:١٣٦. وسمع عن العرب في جمع زير ـ وهو الذي يكثر زيارة النساء ويحب محادثتهن ـ أنهم قالوا: زِيَرة. فهو من الشاذ أيضًا. أو لعل ثيرة هو جمع ثِير بمعنى ثور، وإن لم يرد في كتب اللغة.

(٢) ح: وبين ثور.

(٣) ذلك أي الحيوان. والمشهور أن الثور الحيوان جمع أيضًا على ثِوَرة.

(٤) هذا أي: القطعة من الأقط. (٥) نسب ابن جني هذا أيضًا إلى المبرد.

(٦) في الأصل وط: «ثورة». وفي النسخ: «ثور». والتصويب من الممتع والارتشاف.

(٧) ط: «عنهما». وانظر الأصول ٢:٤٣٢ و٣:٢٦٤ و٣١٠.

(٨) ط: مقصورة. (٩) س: ثوارة.

(١٠) ط: كحجارة.

(١١) حذفت همزة «ياء» للتخفيف. وانقلب: فعل مطاوع قلب المتعدي إلى مفعولين. والعطف على جملة «صححوا» في البيت المتقدم. والواو: مبتدأ خبره جملة انقلب. ولامًا: حال من الواو. وبعد: متعلق بحال ثانية من الواو. ويا: مفعول به للفعل انقلب. وفيه ضمير يعود على الواو فاعل أصله مفعول به أول في متعدّيه المجرد: قَلَبَ. وهذا من غريب التركيب. ومثله ما يكون في نحو: انجعَلَ وارتَدَّ واتعدَّ، إذا كان المجرد منه متعديًا إلى مفعولين. فتأمّلْ. والكاف: حال من الفاعل، مضاف إلى الجملة على الحكاية. وزاد في ح: «ووجب»، وسقط ما في الشطر الثاني من ت.

(١٢) الصواب أن «مُعطَيان» أصله «مُؤَعطَوان»، حذفت منه الهمزة حملاً على المضارع، ثم كان القلب. وفي حاشية ت عن التواتي: أن النظير هو المعطِيان. ومثله في الصبان ٤:٣٠٥. ط: لاسم المفعول على اسم الفاعل.

(١٣) أي: يُرضِي. وسقط «أم فعل... الفاعل» من النسخ.

(١٤) س: «ولم يقولوا». وكلام النحاة في مثل: المعطيان ويرضيان وأعطيت، فيه اختصار وتسمح. فكل منها أصله الواو قلبت ياء قبل اتصالها بما بعدها، لكونها متطرفة فوق الثالثة ومتحركة أصلاً بعد فتح، حملاً على ما ذكر المرادي. ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح ـ انظر تعليقنا بقول التواتي على شرح البيتين ٩٠٠ و٩٣٠ ـ ولما اتصلت بما بعدها ردت إلى الياء.

تنبيـه: هذا الإعلال مُستصحِب مع هاء[1] التأنيث، نحو: المُعطاة. وقوله:[2] «والواوُ لامًا» يشمله.

[قلب الألف والياء واوًا]

وقوله:[3]

ووَجَـــبْ

٩٥٩ ـ إبدالُ واوٍ، بَعدَ ضَمٍّ، مِن ألِفْ

يعني: أنه يجب إبدال الألف واوًا إذا انضم ما قبلها. مثاله «ضُوَيرِبٌ» تصغير ضارِب، و«بُويِعَ» في: بايَعَ،[4] مَبنيًا للمفعول.[5]

وقوله:[6]

ويـا كَـمُـوقِـنٍ، بِـذا لَهـا، اعـتُـرِفْ

يعني: أنه يجب إبدال الياء الساكنة المُفردة، في غير جمع، واوًا إذا انضمّ ما قبلها نحو: مُوقِنٌ. أصله «مُيْقِنٌ» لأنه من: أيقَنَ.[7] فقُلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلها. واحتُرز بالساكنة من المُتحرّكة نحو: هُيامٌ.[8] فإنّها تحصّنت بحركتها فلا تُقلب[9] إلّا فيما سيأتي بيانه.[10] واحتُرز بالمُفردة من المُدغمة نحو: حُيَّض.[11] فإنّها لا تقلب لتحصّنها[12] بالإدغام. واحتُرز بغير جمع[13] من أن تكون في جمع، فإنّها لا تُقلب واوًا بل تُقلب[14] الضمّة قبلها كسرة فتصحّ الياء. وإلى هذا أشار بقوله:[15]

---

(١) انظر الإتحاف ٢: ٣٧٥. س: مستصحب لهاء.
(٢) س: فإن قوله.
(٣) العطف على جملة: صححوا. وإبدال: فاعل وجب. وبعد: متعلق بصفة لواو. ومن ألف: متعلقان بالمصدر إبدال. وسقط «وقوله» من ح.
(٤) ط: وبويع تصغير بائع.
(٥) ت: «مبنيًا للفاعل». ح: «مبني للمفعول». وسقط منها «وقوله».
(٦) حذفت همزة «ياء» للتخفيف. والإشارة إلى القلب واواً بعد ضم. واعترف: أقر والتزم. ويا: مبتدأ مضاف إلى الكاف. خبره جملة: اعترف. وبذا: في محل رفع نائب فاعل مقدم ولا يعلقان. انظر البيت ٤٩٧. واللام. تتعلق باعترف.
(٧) أصل «مُوقِن» هو «مُؤَيقِن»، فحذفت الهمزة أيضاً. س: اليقين.
(٨) الهيام: اختلال العقل من العشق. وهو أيضًا أشد العطش.
(٩) في النسخ: ولا تقلب.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي أن هذا في البيت ٩٦١.
(١١) الحيض: جمع حائض.
(١٢) س: لأنها تحصنت.
(١٣) ط: بغير الجمع.
(١٤) فيما عدا الأصل: تبدل.
(١٥) العطف على جملة «صححوا» في البيت ٩٥٧. والمضموم: الحرف المضموم قبل الياء الساكنة. والجمع الأول بمعنى المجموع. والأهيم: البعير فيه داء يجعله يهيم في الأرض ولا يرعى. وفي جمع: متعلقان بحال من المضموم.

[كسر فاء فُعْل]

٩٦٠ ـ ويُكسَرُ المَضمُومُ، في جَمعٍ، كَما يُقـال: هِـيـمٌ، عِـنـدَ جَـمـعِ أهـيَـمـا

أصل هِيم «هُيْم» بضمّ الهاء، لأنّه جمع: أهيَم. فهو نظير «حُمْر». جمع: أحمرَ. فخُفّف بإبدال ضمّة فائه كسرةً لتصحّ الياء. وإنّما لم تُبدل ياؤه واوًا كما فُعل في المُفرد، لأنّ الجمع أثقل من المُفرد، فكان أحقّ بمزيد التخفيف، فعُدل عن إبدال عينه واوًا لأنّها أثقل من الياء.

تنبيهـات:

الأوّل: سُمع في جمع عائط[١] «عِيطٌ» على القياس، و«عُوطٌ» بقلب[٢] الياء واوًا وهو شاذّ. حكاه أبو عُبيدة.

الثاني: كان ينبغي أن يُستثنى أيضًا «فُعْلَى» صفةً نحو: كِيسَى،[٣] أُنثى الأكيَسِ. فإنّها ذات وجهين عنده وقد ذكرها آخر الفصل.[٤]

الثالث: حاصل ما ذكره المُصنّف أنّ الياء الساكنة المُفردة إذا انضمّ ما قبلها فإمّا أن تكون[٥] في جمع، أو في «فُعْلَى» صفةً، أو في مُفرد غير «فُعْلَى» الصفة. فإن كانت في جمع أُبدلت الضمّة كسرة وصحّت الياء. وإن كانت في «فُعْلَى» جاز الوجهان وسيأتي الكلام عليهما.[٦] وإن كانت في مُفرد غير «فُعْلَى» الصفة قُلبت الياء واوًا، وهذا يشمل نوعين:

أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحو: مُوقِنٌ. فلا إشكال في إبدال يائه واوًا.

والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة. وهذا فيه خلاف: مذهب سيبويه[٧] والخليل إبدال الضمّة فيه كسرة، كما فُعل في الجمع. ومذهب الأخفش إقرار الضمّة وقلب الياء واوًا، وكلام المُصنّف يُوافقه.

فإذا بنيتَ من البياض نحو «بُرْدٌ» قلتَ على مذهبهما: بِيضٌ، وعلى مذهب الأخفش:

= والكاف: مفعول مطلق لـ«يكسر» نائب عن المصدر، مضاف إلى المصدر المؤول من «ما» وما بعدها، على تقدير: كسرًا مثل كسر القول. وهيم: نائب فاعل. وعند: متعلق بالفعل قيل، وهو بمعنى: في، ومضاف إلى المصدر جمع. وهو مصدر للفعل المبني للمجهول، مضاف إلى أهيم المجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة، من إضافة المصدر إلى نائب فاعله. نحو: جُنَّ زيد جنونَ العشاقِ. انظر الخضري ١:١٦٨ والبيت ٩٤٦. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١) العائط: الناقة التي لا تحمل.

(٢) س: «بإقرار الضمة قبلها وقلب». وكذلك صوبت في ت بعد أن كان فيها مثل ما أثبتنا. وانظر الارتشاف ١:١٣٧ ـ ١٣٨.

(٣) ط: الكوسى.

(٤) في البيت ٩٦٣.

(٥) في النسخ: يكون.

(٦) س ط: «عليها». وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى البيت ٩٦٣.

(٧) الكتاب ٢:٣٧١.

بُوضٌ. ولذلك كان «دِيكٌ» عندهما[١] مُحتملًا أن يكون[٢] «فُعْلًا» وأن يكون «فِعْلًا»، ويتعيّن عنده[٣] أن يكون «فِعْلًا» بالكسر. وإذا بنيتَ «مَفعُلة» من العيش قلتَ على مذهبهما: مَعِيشةٌ، وعلى مذهبه: مَعُوشةٌ. ولذلك كانت «مَعِيشة» عندهما تحتمل[٤] أن تكون «مَفعُلة» و«مَفعِلة»، وعنده يتعيّن[٥] أن تكون «مَفعِلة».

واستُدلّ لسيبويه بأوجه: **أحدها**: قول العرب: أعيَسُ بَيِّنُ العِيسةِ.[٦] والعِيسةُ[٧] مصدر كالحُمرة. **والثاني**: قولهم: مَبِيعٌ. أصله «مَبْيُوعٌ»، فنُقلت[٨] الضمّة إلى الباء، ثمّ كُسرت لتصحّ الياء. وسيأتي بيان ذلك.[٩] **والثالث**: أنّ العين حُكم لها بحُكم اللام، فأُبدلت الضمّة لأجلها كما أُبدلت لأجل اللام.[١٠]

واستدلّ الأخفش بأوجه: **أحدها**: قول العرب «مَضُوفةٌ» لِما يُحذر منه. وهي من: ضافَ يَضِيفُ، إذا أشفق[١١] وحذِرَ. قال الشاعر:[١٢]

وكُـنـتُ، إذا جـارِي دَعـا لِمَـضُـوفـةٍ، ... أُشَـمِّـرُ، حَـتّـى يَـبـلُـغَ الـسـاقَ مِـئـزَرِي

والثاني: أنّ المُفرد لا يُقاس على الجمع، لأنّا وجدنا الجمع يُقلب فيه ما لا يُقلب في المُفرد. ألا ترى أنّ الواوين المُتطرّفين[١٣] يقلبان ياءين في الجمع، نحو: جُثِيٍّ جمع جاثٍ،[١٤] ولا يُقلبان في المفرد، نحو: عُتُوٌّ مصدر: عَتا؟ **والثالث**: أنّ الجمع أثقل من المُفرد، فهو أدعى إلى التخفيف.

---

(١) في حاشية ت: أي: الخليل وسيبويه.
(٢) س: محتملاً عندهما أن يكون.
(٣) فوقه في ت: الضمير للأخفش.
(٤) ط: «عندهما محتملة». وفي حاشية ت: أي: الخليل وسيبويه.
(٥) ط: «ويتعين عنده». وفوقه في ت: الضمير للأخفش.
(٦) ت س: «من العيسة». وفي حاشية ت عن التواتي: «يعني: ولم يقولوا: أعوس». كذا. والصواب ما جاء فيها عن الأشموني ٤: ٣٠٧: «ولم يقولوا: العُوسة». والعيسة: بياض يخالطه شقرة.
(٧) ط: فالعيسة.
(٨) ت: فقلبت.
(٩) في البيت ٩٨٢.
(١٠) في حاشية ت: «وذلك كتوانٍ. الأصل فيه: تَوانُيٌ. فأبدلت الضمة كسرة فصار: توانيًا، حسب ما يأتي للمرادي، وعن التواتي. يعني: قلبت الضمة كسرة لأجل العين كما قلبت كسرة لأجل اللام».
(١١) ط: سبق.
(١٢) أبو جندب. ديوان الهذليين ٢: ٩٢ والعيني ٤: ٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٣ والأشموني ٤: ٣٠٨. س: حتى ينصف.
(١٣) ط: المتطرفتين.
(١٤) في النسخ: عتي جمع عات.

وصحّح أكثرهم مذهب سيبويه، وأجابوا عن الأوّل من أدلّة الأخفش بوجهين ـ **أحدهما**: أنّ مضُوفةٌ شاذّ، فلا تُبنى عليه[١] القواعد. **والآخر**: أنّ أبا بكر الزُّبيديّ ذكره في «مختصر العين» من ذوات الواو،[٢] وذكر «أضافَ إذا أشفق» رُباعيًا.[٣] ومن روى «ضافَ يَضِيفُ» فهو قليل ـ وعن الثاني والثالث بأنّهما قياس مُعارِض للنص،[٤] فلا يُلتفت إليه.[٥]

[قلب الياء واوًا]

٩٦١ ـ وواوًا اثرَ الضَّمِّ رُدَّ اليا، مَتَى ... أُلفِيَ لامَ فِعلٍ، اَو مِن قَبلِ تا[٦]

٩٦٢ ـ كَتاءِ بانٍ، مِن «رَمَى»، كَمَقدُرَهْ ... كَذا، إذا كَسَبُعانَ صَيَّرَهْ،[٧]

تُبدل الياء المُتحرّكة بعد الضمّة واوًا، إن[٨] كانت لام فعل ـ نحو: قَضُوَ الرجلُ، ورَمُوَ![٩] وهذا مختصّ بفِعل التعجّب،[١٠] ولم يجئ مثل ذلك في فعل مُتصرّف إلّا ما ندر من قولهم: نَهُوَ الرجلُ فهو نَهِيٌّ، أي: كاملُ النُّهية. وهو[١١] العقل ـ أو كانت لام اسم مبنيّ على التأنيث بالتاء كمَرْمُوة، مثال[١٢] «مَقْدُرة» من: رَمَى. فلو كانت التاء عارضة، بأن يُقدّر بناء الكلمة على التذكير ثمّ يعرض لحاق التاء، وجب إبدال الضمة كسرة وتصحيح الياء، كما يجب ذلك مع التجريد.

---

(١) ح: «شاذة فلا تبنى عليها». والقياس: مَضِيفة. وهو مسموع.
(٢) أي: فالمضوفة من مصدر: ضاف يضوف. والواو أصل فلا دليل فيها.
(٣) أراد ثلاثيًا مزيدًا فيه حرف. وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: بعكس النقل، لكون الأخفش جعله من الثلاثي المجرد.
(٤) في حاشية ت عن التواتي أن النص ما روي من العيسة. وأضاف الصبان ٤: ٣٠٨: قول العرب: مبيع.
(٥) زاد في س: وقوله.
(٦) حذفت همزة «إثر» و«أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وحذفت همزة «الياء» و«تاء» للتخفيف. وردّ: صُيّر. فعل ماض. وألفي: وجد. وكلاهما يتعديان إلى مفعولين. وأراد بالتاء تاء التأنيث. وواوًا: مفعول ثان مقدم. واليا: نائب فاعل أصله مفعول أول. وإثر: متعلق بحال من اليا. ومتى: اسم شرط جازم متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة الكلام عليه. ولام: مفعول ثان، وضمير اليا في ألفي نائب فاعل أصله مفعول أول. ومن قبل: معطوفان على «لام» في محل نصب ولا يعلقان. وقيل: متعلقان بمعطوف على «لام» تقديره: كائنًا. وجملة رد: معطوفة على «صححوا» في البيت ٩٥٧. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٧) الباني: من يصوغ الكلمة. والمقدره: القدرة. والإشارة إلى قلب الياء واوًا بعد ضم. وصيره: جعله أي: جعل ما يصوغه من الرمي. والكاف الأولى صفة «تا»، ومضاف إلى تاء. وبان: مضاف إليه. والمراد: كتاء كلمة بان. ومن: متعلقة ببان. ورمى: في محل جر على الحكاية. والكاف الثانية: مفعول به لبان. والثالثة: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: يردّ. وإذا: متعلق بالفعل المحذوف، مضاف إلى جملة «صير» محذوفة. وهي في محل جر بالإضافة. والأخيرة تفسيرية لها. والكاف الرابعة: مفعول ثان للفعل المحذوف. وسبعان: مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة. ولو قال «كالسبعانِ» لأراح المعربين من الاضطراب. وسقط البيت من ت، وشطره الثاني من ح.
(٨) ط: إذا.
(٩) أي: ما أقضاه وما أرماه! انظر الإتحاف ٢: ٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(١٠) فيما عدا الأصل: «بفعُلَ في التعجب». وفي حاشية ت عن التواتي: يعني: لكونه لا يتصرف.
(١١) س: وهي.
(١٢) س: مثل.

وذلك[١] نحو: تَوانٍ.[٢] الأصل فيه «تَوانُيٌ» فأُبدلت الضمّ كسرة فصار تَوانيًا، ولكنه[٣] خُفّف بإبدال ضمّته كسرة، لأنّه ليس في الأسماء المُتمكّنة ما آخره واو وقبلها ضمّة لازمة. فإذا ألحقتَه[٤] التاء قلتَ: «تَوانِيةٌ»، لأنّها عارضة فلا اعتداد بها.[٥] فإن قلتَ: من أين يُعلم أنّ مُراده غيرُ العارضة؟ قلتُ: من تقييده بنحو «مَقدُرة».

وقوله «كَذا إذا كَسَبُعانَ صَيَّرَهْ» يعني: أنّه يجب إبدال الياء بعد الضمّة واوًا، قبل زيادتي «فَعُلان»، كبناء مثل «سَبُعان» من الرمي. وهو اسم موضع. فتقول فيه: رَمُوانٌ وأصله «رَمُيان» فقُلبت الياء واوًا، وسلمت الضمّة لأنّ الألف والنون لا تكون[٦] أضعف حالًا من التاء اللازمة، في التحصّن من الطرف.[٧]

٩٦٣ ـ وإن تكُنْ عَينًا، لِ «فُعْلَى» وَصفا، فذاكَ بالوَجهَينِ، عَنهُم، يُلفَى[٨]

أي: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عينًا لـ «فُعلَى» وصفًا جاز فيهما وجهان: أحدهما إبدال الضمّة كسرة فتصحّ الياء. والآخر: إبقاء الضمة فتنقلب الياء واوًا، فتقول في أُنثى الأكيسِ والأضيقِ: الكِيسَى والضِّيقَى على الأوّل، والكُوسَى والضُّوقَى على الثاني. قال الشارح:[٩] ترديدًا بين حمله على مُذكّره تارة، وبين رعاية الزِّنة أُخرى.[١٠]

تنبيهـان:

الأول: فُهِم من قوله «وصفًا» أنّ «فُعلَى» إذا كانت اسمًا تُقلب ياؤها واوًا نحو: طُوبَى. وهو

---

(١) سقطت من النسخ.

(٢) التواني: الفتور والتقصير.

(٣) س: وإنما.

(٤) ط: لحقته.

(٥) في النسخ: «ولا اعتداد بها». وفي حاشية ت عن التواتي: «بخلافِ مقدُرة. فإنه لم يكن له مذكر حتى تكون التاء عارضة كما كانت في توان. ولذا تخالفا في الحكم». وفيها أيضًا: فلو كانت التاء غير عارضة لقلت: توانُوةٌ.

(٦) كذا، على اعتداد الألف والنون كلمة واحدة. وفي ط والأشموني: لا يكونان.

(٧) زاد في س: وقوله.

(٨) الوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبرًا أو حالاً. وذاك أي: فُعلى الذي فيه الياء عين. وعنهم أي: عن العرب. ويلفى: يرى. ولفعلى: متعلقان بصفة «عينًا». ووصفًا: حال من فعلى، مصدر مؤول باسم المفعول، معناه: مشتقًا. والباء وعن: متعلقان بمفعول ثان ليلفى. وضمير نائب الفاعل أصله مفعول أول. والجملة خبر اسم الإشارة ذا. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) ص٨٥١.

(١٠) يريد: ترديدًا لفُعلى بين الحكمين. والحمل والرعاية سواء. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحمل على المذكر يعني صحة الياء كما صحت في المذكر وهو «أكيس»، والرعاية للزنة تعني قلب الياء واوًا فتصير: كوسى.

اسم مصدر من الطِّيب.[١] وقد قُرئ:[٢] ﴿طِيبَى لَهُم﴾. وهو قليل.

الثاني: كلام الناظم هنا مُخالف لكلام سيبويه[٣] ومن تبعه من أهل التصريف، من وجهين:

أحدهما: أنّه أجاز في «فُعْلَى» وصفًا وجهين، وهم جزموا بأحدهما فقالوا: تُقلب ياء «فُعْلَى» اسمًا واوًا كالطُّوبى والكُوسَى ـ وهما من الطِّيب والكَيْس[٤] ـ ولا تُقلب في الصفة، ولكن يُكسر ما قبلها فتسلم الياء، نحو: مِشيةٌ حِيكَى ـ يقال: حاكَ في مِشيته يَحيكُ حِياكًا،[٥] إذا حرّك منكبيه ـ وقِسمةٌ ضِيزَى أي: جائرةٌ، من قولهم: ضازَه حقَّه يَضيزُه، إذا بخسه وجار عليه فيه. الأصل:[٦] حُيْكَى وضُيْزَى، بالضمّ لأنّه[٧] ليس في الصفات «فِعْلَى» بالكسر، وفيه[٨] «فُعْلَى» بالضمّ. فأبدلوا من الضمّة كسرة لتصحّ الياء، على حدّ فعلهم في «بِيض»، فرقًا بين الاسم والصفة. قال بعضهم: ولم يأت من الصفات غير هذين.[٩] يعني: حِيكَى وضِيزَى.

والآخر: أنّهم ذكروا أُنثى الأفعَل في باب الأسماء،[١٠] فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمّة وقلب الياء واوًا. فظاهر[١١] كلام سيبويه أنّه لا يجوز فيهما غير ذلك. وذكرها المُصنّف في باب الصفات[١٢]، وأجاز فيها الوجهين، ونصّ على أنّ الوجهين في ذلك مسموعان من العرب. وقال الشَّلَوبين:[١٣] لم يجئ من هذا[١٤] مقلوبًا إلّا فُعْلَى أفعَلَ،[١٥] ولم يجئ اسمًا ولا صفة دونها. وهذا كلّه قياس من النحويّين جعلوه نظير «فُعْلَى» وهو عكسه. انتهى. وكأنّه لم يعتدّ بطُوبَى، أو رآه تأنيث الأطيب.

---

(١) فالطوبى بمعنى: الطيب والخير. وقيل هي شجرة في الجنة. ت: الطيّب.
(٢) الآية ٢٩ من سورة الرعد. فالطيبى والطوبى سواء.
(٣) الكتاب ٢: ٣٧١.
(٤) الكيس: الكياسة. وهي العقل والفطنة. ت: الكيّس.
(٥) ط: حيكانًا.
(٦) ت س ط: «والأصل». وسقط «فيه» من النسخ.
(٧) في النسخ: فإنه.
(٨) كذا برد ضمير المذكر على الصفات. س: «وفيها». وروي في الصفات: رجل عِزهى لا يطرب للهو، وامرأة سِعلى. الجاربردي ص٢٩١.
(٩) وجاء أيضًا: ضِيقًى وطِيبَى وضِيفى. تهذيب إصلاح المنطق ص٣٤١. وكأن المرادي يعني ببعضهم شيخه أبا حيان. انظر حاشية ابن جماعة ص٢٩٠ ـ ٢٩١ والارتشاف ١: ١٣٨.
(١٠) ح: الاسم.
(١١) الكتاب ٢: ٣٧١. ط: وظاهر.
(١٢) في البيت ٩٦٣.
(١٣) الارتشاف ١: ١٣٨.
(١٤) ت: مثل هذا.
(١٥) في النسخ: «فعلى أنثى الأفعل» ط: «فعلى أنثى أفعل». وانظر التصريح ٢: ٣٨٦.

فصـــــل
[قلب لام فَعْلى وفُعْلى]

٩٦٤ ـ مِن لامِ «فَعْلَى» اسمًا، أتَى الواوُ بَدَلْ ياءٍ، كَتَقْوَى، غالِبًا جا ذا البَدَلْ(١)

إذا اعتلّت لام «فَعْلَى» بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوًا، وتارة تكون ياء. فإن كانت واوًا سلمت في الاسم كالدَّعوَى، وفي الصفة نحو: نَشْوَى.(٢) فلم يُفرّقوا، في ذوات الواو، بين الاسم والصفة.

وإن كانت ياء سلمت في الصفة، نحو:(٣) خَزْيا وصَدْيا، وقُلبت واوًا في الاسم، كالتَّقْوَى والبَقْوَى والثَّنْوَى والفَتْوَى،(٤) فرقًا بين الاسم والصفة.

وأُوثر الاسم بهذا الإعلال لأنّه أخفّ(٥) فكان أحمل.(٦) وأكثر النحويّين يجعلون هذا مُطّردًا. وقال بعضهم: شذّ من ذلك لفظة واحدة، وهي قولهم: طَغْيا لولد البقرة الوحشيّة،(٧) فجاءت بالياء وكان القياس «طَغْوَى» بالواو. وزاد في «شرح الكافية»(٨) لفظتين، قال فيه:(٩) وإنّما قال «غالبًا» احترازًا من(١٠) الريّا بمعنى الرائحة، والطَّغْيا وهو ولد البقرة الوحشيّة، وسَعْيا اسم موضع. انتهى. والذي ذكره سيبويه(١١) وغيره من النحويّين أنّ الريّا صفة ـ فليس(١٢) بشاذّ ـ والأصل: رائحةٌ ريّا، أي: مملوءة طِيبًا.

---

(١) اسمًا أي: جامدًا. وأتى: روي عن العرب. والبدل: المبدل. وغالبًا أي: يغلب في الكثرة ما يخالفه. وجا: جاء. وحذف الهمزة لغة حكاها سيبويه. انظر البيت ٩٥٢. ومن لام: متعلقان ببدل إذا كانت بمعنى «في». وإلا فبحال من «ياء» المضاف إليها «بدل». وهو بمعنى بديل أي: مُبدلاً من ياء. وفعلى: مضاف إليه ممنوع من الصرف. واسمًا: حال من فعلى. وجازت به الحالية لأنه نوع من صاحب الحال. وبدل: حال من الواو، مضافة إلى ياء إضافة لفظية كما قدّرنا. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى تقوى. والجملة معترضة بين جملة «أتى الواو» وجملة «جاء ذا» التي هي بدل. وغالبًا: حال من الفاعل: ذا. وليس في البيت إيطاء لأن البدل الثاني بمعنى الإبدال، اسم مصدر، ولأن الأول نكرة والثاني معرفة. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) النشوى: السكرى. وفي حاشية ط أن نشوى بلد بأذربيجان.

(٣) الخزيا: من هي في افتضاح وشر. والصديا: العطشى.

(٤) البقوى: الإبقاء. والثنوى: ما يستثنى من الجزور كالرأس والقوائم. والفتوى: ما يجيب به المفتي. وهذه أصلها بالواو لا بالياء، وقد تضم فاؤها. وسقط «الثنوى» من ط. وانظر الإتحاف ٢:٣٧٧.

(٥) الاسم يدلّ على ذات، والصفة تدلّ على ذات موصوفة بشيء. فالاسم أخف منها لبساطة معناه وتركّب معناها.

(٦) أي: أقدر على حمل ثقل الواو من الصفة. ت: أجمل.

(٧) سقطت مما عدا الأصل. ط: «لولد البقر». والطغيا: من الطغيان لا من الطغوان. والطغوى: اسم مصدر يجوز أن يكون أصله يائياً والواو بدل، أو واوياً فلا بدل.

(٨) ص ٢١٢١.

(٩) سقطت من ت وح.

(١٠) زاد في ح: «نحو». وأصل ريا: رَوْيا. فقلبت الواو ياء وأدغمت في الثانية. ولو قلبت الثانية واوًا لصارت: روًّى.

(١١) الكتاب ٢:٣٨٤.

(١٢) ط: وليس.

تنبيـه:

ما ذكره الناظم[١] هنا وفي «شرح الكافية» مُوافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويّين. أعني في كونه إبدال الياء واوًا في «فَعْلَى» الاسم[٢] مُطّرِدًا، وإقرارُ الياء فيها شاذٌّ.[٣] وعكس في «التسهيل» في قوله:[٤] وشذّ إبدال الواو من الياء لامًا لِ «فَعْلَى» اسمًا.

وقال أيضًا في بعض تصانيفه: من شواذّ الإعلال إبدال الواو من الياء في «فَعْلَى» اسمًا، كالثَّنْوَى[٥] والفَتْوَى والبَقْوَى[٦] والتَّقْوَى. والأصل فيهنّ الياء.[٧] ثمّ قال: وأكثر النحويّين يجعلون هذا مُطّرِدًا، فألحقوا بالأربعة المذكورة: الشَّرْوَى والطَّغْوَى، والعَوَّى والرَّعوَى،[٨] زاعمين أنّ أصلها الياء. والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو، سدًّا لباب التكثير من الشذوذ. ثمّ قال: وممّا يُبّين أنّ إبدال يائها[٩] واوًا شاذّ تصحيحُ الريّا وهي الرائحة، والطَّغيا:[١٠] ولد البقرة الوحشيّة تُفتح طاؤه وتُضمّ، وسَعْيا اسم: موضع.[١١] فهذه الثلاثة[١٢] الجائية على الأصل، والتجنّب للشذوذ، أولى بالقياس عليها. انتهى.

وتُعقّب احتجاجه بهذه الثلاثة: أمّا «ريّا» فقد جعلها سيبويه صفة، قال:[١٣] ولو كانت اسمًا لقلب رَوَّى. وأمّا «طَغْيا» فلا دليل فيه، لأنّه قد نُقل فيه ضمّ الطاء. فمن فتح أقرّ الياء، استصحابًا للغة الضمّ. وأما «سَعْيا» فهو علَم، ويحتمل أن يكون منقولًا من صفة، كَخُزْيا وصَدْيا.[١٤]

---

(١) س: «ما ذُكر». ونقل ابن جماعة ص٣٠٨ هذا التنبيه بنصه ثم قال: ذكر ذلك ابن هشام وغيره. وانظر التصريح ٢: ٣٨٥.
(٢) س: اسمًا.
(٣) كذا على أن الجملة الاسمية حالية. وزعم الصبان أنها استئنافية. ٤: ٣١١. س: شاذًا.
(٤) ص٣٠٩. س ط: «فقال». وسقط «في قوله» منهما ومن ت، ثم أقحم في ت: فقال.
(٥) الثنوى من: ثنيت. ت: «كالغشوى». ح: «كالعشوى». ط: «كالنشوى». ونشوى، بدون «أل»: موضع بأذربيجان. وانظر حاشية ابن جماعة ص٣٠٨.
(٦) ط: والعنوى.
(٧) في حاشية ت عن الدباغ: «لأنها من: غشيت وتقيت وبقيت وفتيت». والصواب أن الفتوى أصلها الواو لقولهم: فتوته أي: غلبته فيها. وانظر حاشية ابن جماعة.
(٨) الشروى: المثل. والطغوى: الطغيان. والعوى: اسم نجم. والرعوى: الرجوع عن الجهل. ط: «واللقوى والدعوى». وسقط «العوى» من ت. وفي حاشيتها: الشروى: أرض من ناحية الشام. قلت: الراجح أن الرعوى لامها واو ومنها الارعواء وارعوى. انظر التكملة ص١٢٢ والقاموس والتاج (رعو).
(٩) أي: الثنوى. والثلاث التي بعدها.
(١٠) زاد في ط: وهي.
(١١) سقطت من ت و ح.
(١٢) ح: الثلاث.
(١٣) الكتاب ٢: ٣٨٤. وانظر الارتشاف ١: ١٤٤.
(١٤) زاد في س: وقوله.

٩٦٥ ـ بالعَكسِ، جاءَ لامُ «فُعْلَى» وَصْفا وكُـونُ «قُـصْـوَى» نـادِرًا لا يَـخـفَـى[١]

إذا اعتلّت لام «فُعْلَى» بضمّ الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوًا. فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو: الفُتيا،[٢] وفي الصفة نحو: القُصْيا[٣] تأنيث الأقصى. فلم يُفرّقوا في «فُعْلَى» من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يُفرّقوا في «فَعْلَى» بالفتح من[٤] ذوات الواو كما سبق.[٥] وإن كانت واوًا سلمت في الاسم نحو: حُزْوَى اسم موضع، وقُلبت ياء في الصفة نحو: الدُّنيا والعُلْيا. فهذا معنى قوله «بالعكس». وشذّ من ذلك «القُصْوَى»[٦] في لغة غير تميم. وأمّا تميم فيقولون: القُصْيا، على القياس. وشذّ أيضًا «الحُلْوَى» عند الجميع.

تنبيـه: ما ذكره المُصنّف، من أنّ لام «فُعْلَى» إذا كانت واوًا تُبدل ياء في الصفة[٧] وتسلم في الاسم، مُخالف لقول أهل التصريف.[٨] فإنّهم يقولون: إنّ «فُعْلَى» إذا كانت لامها واوًا تُقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون «حُزْوَى» شاذًا.

وقال المُصنّف، في بعض كتبه: النحويّون يقولون:[٩] هذا الإعلال مخصوص بالاسم. ثمّ لا يُمثّلون إلّا بصفة محضة، أو بالدنيا والاسميّةُ فيها عارضة، ويزعمون أنّ تصحيح «حُزْوَى» شاذّ كتصحيح، حَيْوَةَ.[١٠] وهذا قول لا دليل على صحّته، وما قلته مُؤيَّد بالدليل ومُوافق لقول أئمة اللغة. حكى الأزهريّ[١١] عن الفرّاء وابن[١٢] السكّيت أنّهما قالا:[١٣] ما كان من النعوت

---

(١) العكس هنا: عكس لام «فَعْلى». والوصف: المشتق. وقد يكون صفة أو خبرًا أو حالاً. والقصوى: الأكثر بعدًا. والنادر: القليل في كلام العرب. وبالعكس: متعلقان بحال من لام فعلى. والمعنى: معكوسًا أي: معاكسًا لامَ فَعلى. ووصفًا: حال من فعلى. وقصوى: مضاف إليه «كون» إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه. ونادرًا: خبر ذلك المصدر. وجملة لا يخفى: في محل رفع خبر للمبتدأ كون. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٢) كذا. والفتيا أصلها بالواو، قلبت ياء قياسًا على ما سيذكر في التنبيه عن أهل التصريف.

(٣) القصيا هذه أصلها بالياء. فلا إبدال فيها. أما القصوى فأصلها بالواو وهي صفة. الصبان ٤: ٣١٢.

(٤) ت ح: بين.

(٥) في مستهل شرح البيت ٩٦٤.

(٦) ط: كالقصوى.

(٧) سقط: «في الصفة» من ت و ح.

(٨) يريد: أكثر أهل التصريف. الارتشاف ١: ١٤٣.

(٩) انظر حاشية ابن جماعة ص٣٠٨.

(١٠) حيوة: اسم علم. وهو والد المحدث رجاء بن حيوة. وفي حاشية ت عن التصريح ٢: ٣٨٢ عن الصحاح (حيي): «وإنما لم يدغم لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث»: وقبلها أيضًا: وقياسه: حيّة.

(١١) أبو منصور محمد بن أحمد اللغوي المشهور صاحب «تهذيب اللغة». توفي سنة ٣٧٠.

(١٢) س: وعن ابن.

(١٣) تهذيب اللغة ٩: ٢١٩. والقول لابن السكيت وحده برواية الحراني. وفي النقل تصرف. فلعل صواب العبارة: حكى الأزهري عن الحراني عن ابن السكيت.

مثل: الدُّنيا والعُليا،(١) فإنّه بالياء. فإنّهم(٢) يستثقلون الواو مع ضمّة(٣) أوّله. وليس فيه اختلاف إلّا أنّ أهل الحجاز أظهروا الواو في «القُصْوَى»، وبنو تميم قالوا القُصْيا. انتهى.

وأمّا قول ابن الحاجب:(٤) «بخلاف الصفة كالغُزْوى»،(٥) تأنيث الأغزى، فقال(٦) ابن المُصنّف: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغُزْيا، كما يقال: العُلْيا.(٧)

فصـــل

[إدغام الواو والياء]

٩٦٦ ـ إن يَسكُنِ السّابقُ، مِن واوٍ ويا، واتَّـصَـلا، ومِـن عُـرُوضٍ عَـرِيـا(٨)

٩٦٧ ـ فـيـاءَ الـواوَ اقـلِبَـنَّ، مُـدْغِـمـا وشَـذَّ مُـعـطًى غَـيـرَ مـا قَـد رُسِـمـا(٩)

حاصل هذا الفصل أن الواو والياء إذا اجتمعا،(١٠) وسكن سابقهما، وجب إبدال الواو ياء ثمّ الإدغام. وذلك مشروط بشروط: **الأوّل**: أن يتّصلا. أعني(١١) أن يكونا في كلمة واحدة. فلو كانا في كلمتين نحو: فُو يُوسفَ، وهكذا(١٢) فُو يزيدَ، لم يجز الإبدال والإدغام. **الثاني**: أن يكون سكون السابق أصليًا. فلو كان عارضًا، نحو «قَوْيَ» مُخفّف «قَوِيَ»،(١٣) لم تُبدل ولم

---

(١) العليا هنا من مصدر: عَلِيَ يَعلَى، بدليل قولهم: العلياء. التاج (علي). فإذا كان اسمًا فهو من مصدر: علا يعلو. وهذا قياس قول أهل التصريف.

(٢) أي: العرب. س: لأنهم. (٣) في النسخ: ضم.

(٤) شرح الشافية ٣:١٧٧ والارتشاف ١:١٤٣ وحاشية ابن جماعة. ح: أبي عمر بن الحاجب.

(٥) زاد في ط: يعني.

(٦) ح ط: «قال». والقول في الارتشاف غير منسوب، فكأنه لأبي حيان.

(٧) قلت: استدلال ابن الناظم وغيره بالعليا فيه نظر. فقد جاء عن العرب: علَى السطحَ يعليه عليًا، إذا صعده. وكذلك ما ذكرناه في التعليقة (١). ولا مانع أن تكون العليا من هذا أو ذاك بلا قلب أو تغيير. ومنه قولهم أيضًا: العَلياء.

(٨) السابق: المتقدم. وحذفت همزة «ياء» للتخفيف. واتصلا أي: الواو والياء فكانا في كلمة واحدة لم يفصل بينهما حرف. والعروض: مصدر عرض، أي: حدث ولم يكن في الأصل، لأسباب صرفية. نحو: إِيْوِ، أمرًا من أوى، وتُوْيِهَ، مبنيًا للمجهول من «فيعل» المصوغ من تاهَ، وبُويعَ وسُوِيرَ. وعري: خلا. ومن واو: متعلقان بحال من السابق. وجملة اتصلا: حال من الواو والياء. وجازت حاليتها من النكرة لتصدرها بالواو. ومن عروض: متعلقان بالفعل عري. والضمير فيه للسابق. والألف للإطلاق. وجملته حال من السابق. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) المعطى: اللفظ الذي يعطى من الحكم. ورسم: قرر وسجل في البيت الأول وصدر الثاني. وياء: مفعول به ثان مقدم. والواو: مفعول به أول. ومدغمًا: حال من ضمير المخاطب في اقلب. وهي حال مقدرة. ومعطى: فاعل شذ. وفيه ضمير هو نائب فاعله وأصله مفعول به أول. وغير: مفعوله الثاني. والفاء في أول البيت رابطة لجواب الشرط. وقد وجبت للسببين: كون الجواب جملة طلبية، وتقدم المعمول على الفعل. وسقط البيت من ت، وعجزه من ح.

(١٠) ح: «اجتمعتا». وانظر الارتشاف ١:١٤٢.

(١١) في النسخ: يعني.

(١٢) انظر الإتحاف ٢:٣٧٨. ط: وهذا.

(١٣) في حاشية ت عن التواتي أنه بكسر العين ويجوز تخفيفه.

تُدغم.[١] الثالث: ألّا يكون السابق[٢] بدلًا غير لازم، نحو «رُؤْيا» مُخفّف «رُؤيا»،[٣] فلا يُبدل لعروضه. وحكى الكسائيّ الإدغام في «رُؤيا» إذا خُفِّف،[٤] وسُمع من يقرأ:[٥] ﴿إن كُنتُم للرُّيَا تَعبُرُونَ﴾. فإن كان بدلًا لازمًا نحو «أُيَّم»[٦] ـ وهو مثال «أُبلُم»[٧] من الأيْمة.[٨] أصله «أُؤْيَم»، فأُبدلت الهمزة الثانية واوًا لانضمام التي قبلها، فصار «أُوْيَم». وهذا بدل لازم ـ فقُلبت الواو ياء[٩] وأدغمت في الياء، فصار: أُيَّم.

وهذان الشرطان[١٠] مأخوذان من قوله «ومِن عُروضٍ عَرِيا» أي: ومن عُروضِ ذاتٍ[١١] أو من عُروض سكونٍ. فمثال ما اجتمعت فيه الشروط: سَيِّدٌ، أصله[١٢] «سَيْوِدٌ» لأنّه «فَيْعِلٌ» من: سادَ يَسودُ، ومَرميٌّ أصله «مَرْمُوْيٌ» لأنّه «مَفعُولٌ» من: رمَى يَرمي. فأُبدلت الواو فيهما ياء ثمّ أُدغمت أُولى[١٣] اليائين في الأُخرى.

تنبيـه[١٤]: لوجوب الإبدال في هذا النوع شرط رابع، لم يُنبّه عليه هنا. وهو ألّا يكون الثاني واوًا تحرّكت لفظًا في إفراد وتكسير،[١٥] غير لام[١٦] بعد ياء التصغير[١٧] نحو: جدْوَلٌ. فلك في تصغيره وجهان: أحدهما: جُدَيِّلٌ، بالإبدال والإدغام على القياس. وهو الأرجح. والآخر: جُدَيوِلٌ، بالتصحيح.

---

(١) س: لم يبدل ولم يدغم.
(٢) س ح ط: «الساكن». وفي حاشية س عن نسخة: السابق.
(٣) الرؤيا: ما يرى في المنام. ط: روية مخفف رؤية.
(٤) يعني أنه بدل غير لازم. ط: خففت.
(٥) الآية ٤٣ من سورة يوسف.
(٦) فوقه في ت: بضم الهمزة والياء.
(٧) الأبلم: خوص الدوم. ح: مثل أبلم.
(٨) الأيمة: فقد الزوج. وفيما عدا الأصل: الأيم.
(٩) هذه الجملة هي جواب «إن». يعني: فقد قلبت الواو ياء. وزاد في ت وح: لانضمام ما قبلها.
(١٠) يريد الثاني والثالث.
(١١) الذات: حقيقة الشيء. والمراد هنا ذات الحرف السابق، بأن يكون لفظه أصليًّا لا عارضًا ببدل أو تخفيف أو قلب. ت: «عروض الحرف». س ح: عروض حرف.
(١٢) ط: وأصله.
(١٣) في النسخ: أول.
(١٤) ط: تنبيهات الأول.
(١٥) في حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو أدل جمع دلو. فالواو تحركت في المفرد لفظًا ولم تتحرك في التكسير لفظًا لكن تقديرًا. وإذا صغر المفرد وجب الإدغام خلافًا لنحو: جدول.
(١٦) ط: «غير لازم». انظر الإتحاف ٢: ٣٧٨. وفي حاشية ت عن التواتي أن «غير» صفة لـ «واوًا» احترازًا من نحو كروان لأن الواو فيه لام متحركة في المفرد والتكسير، وتقلب في التصغير وتدغم.
(١٧) في حاشية ت عن التواتي أن هذا احتراز من نحو ميّت. فإنه يجب فيه القلب والإدغام، لأن الواو كانت فيه غير لام ولكنها ليست بعد ياء التصغير.

وقوله «وشَذَّ مُعطًى غيرَ ما قد رُسِما» يشمل ثلاثة أضرب:

أحدها: ما أُبدل وأُدغم ولم يستوفِ الشروط، كقولهم في «الرُّؤيا»: رُيّا. وقد قرأ بعضهم: ﴿إنْ كُنتُم للرُّيّا تَعبُرُونَ﴾. وحكى الفرّاء في «رُوْية» مُخفّف «رُؤْية»:[1] رُيّة، بالإدغام. قال في «شرح الكافية»:[2] وحكى بعضهم اطّراده على لغة.[3] وقاس بعضهم عارض السكون على عارض البدليّة فقال في «قَوْيَ» مُخفّف «قَوِيَ»: قَيَّ، بالإدغام، وهو ضعيف.

الثاني: ما صُحّح مع استيفاء الشروط كقولهم للسِّنَّور:[4] ضَيْوَنٌ، وعَوَى الكلبُ عَوْيةً، ويومٌ أيْوَمُ.[5]

والثالث: ما أُبدل فيه الياء بالواو وأُدغمت الواو في الواو كقولهم: عَوَى الكلبُ عَوّةً، وهو نَهوٌّ[6] عن المنكر.[7]

[قلب الواو والياء ألفًا]

٩٦٨ ـ مِن واوٍ اَو ياءٍ، بِتَحريكٍ أُصِلْ، ألِفًا ابْدِلْ، بَعدَ فَتحٍ مُتَّصِلْ[8]

يجب إبدال كلّ واو أو ياء، تحرّكت بعد فتح، بشروط: **الأوّل**: أن يكون التحريك أصليًّا، احترازًا من أن يكون عارضًا، نحو: جَيَل وتَوَم، مُخفّفَي: جَيْئَل وتَوْءَم.[9] **الثاني**: أن يكون

---

(١) س: الرؤية.

(٢) ص٢١٢٤.

(٣) هنا ينتهي كلام ابن مالك.

(٤) ت: في السنور.

(٥) سقط «ويوم أيوم» من النسخ. والأيوم: الكثير الشدة.

(٦) النهو: الكثير النهي. وزعم الأزهري ٢: ٣٨٢ أنه بضم النون. انظر الصبان ٤: ٣١٤. وفي حاشية ت عن التواتي: أصله «نهوْي» ثم قلبت الياء واوًا وأدغمت فيها الواو الأولى.

(٧) زاد في النسخ: وقوله.

(٨) التحريك: الحركة. وأُصِل: كان أصليًّا في الواو أو الياء. والمتصل: الذي يتصل بالواو أو الياء. وحذفت همزة «أو» و«أبدل» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ومن واو: متعلقان بأبدل. وبتحريك: متعلقان بصفة لواو أو ياء. وجملة أصل: صفة لتحريك. وألفًا: مفعول به مقدم لأبدل. والجملة استئنافية. وبعد: متعلق بصفة ثانية لواو أو ياء. ومتصل: صفة لفتح. والفعل أصل: مبني للمجهول من: أصُلَ. وهو نادر وجائز. انظر الارتشاف ٢: ١٨٤ ـ ١٨٥ وحاشية الخضري ١: ١٦٨. و٢: ٢٠١ وتصريف الأسماء والأفعال ص٢٤٩. ونائب الفاعل ضمير المصدر: أصله، أي: أُقِرّ أصله كما هو ولم يكن فيه تغيير. وقد استشكله الصبان ٤: ٣١٤ واقترح أن يكون «أصُل» بمعنى تأصل، وإن كان فيه ما يسمى سناد التوجيه في القافية، لضم ما قبل الروي خلافًا لما في الشطر الثاني. ثم وقف عليه كذلك بخط ابن النحاس تلميذ الناظم. واقترح الخضري أن يكون أصِل، بحذف الياء من أصيل، للتخلص من السناد. وعندي احتمال ما اقترح الخضري، ولكن على أنه كان بسكون الصاد مصدرًا وصف به، ثم نقلت حركة الإعراب إلى الصاد في الوقف. والله أعلم. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) الجيئل: الضبع. والتوءم: المولود مع غيره في بطن واحد.

الفتح مُتصلًا، احترازًا من أن يكون مُنفصلًا بحرف نحو: زايٌ وواوٌ - فإنّ الألف فاصلة - أو يكون من كلمة أُخرى نحو: إنَّ يزيدَ وَمِقٌ.[١] فإنّه لا يؤثّر. **الثالث**: أن يكون اتّصاله أصليًا، احترازًا من نحو بناء مثل «عُلَبِط»،[٢] من الرمي أو الغزو، فتقول فيه: رُمَيٍ وغُزَوٍ، منقوصًا ولا تقلب الياء والواو[٣] ألفًا، لأنّ اتّصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل «رُمايِيٌ» و«غُزاوِيٌ»،[٤] لأنّ عُلَبِطًا أصله عُلابِطٌ.

فإن قلتَ: لا يؤخذ[٥] هذا الشرط من النظم. قلتُ: بل[٦] من قوله «مُتّصِلْ». فإنّ هذا منفصل تقديرًا واتصاله عارض، فيكون المعنى: بعد فتح مُتّصل لفظًا أو تقديرًا.[٧]

فهذه الشروط لا بُدّ من اعتبارها في الإعلال المذكور، ولا يُشترط معها في إعلال اللام إلّا شرط واحد. وهو ألّا يتّصل بها ألف ولا ياء مُشدّدة.[٨] وأمّا العين فيشترط في إعلالها، مع هذه الشروط الثلاثة، شُروط أُخر: **أوّلها**: ألّا يسكن ما بعدها. **وثانيها**: ألّا يكون ما هي فيه فِعلًا على «فَعِلَ» ذا «أفعَل»، أو مُتصرّفًا[٩] منه. **وثالثها**: ألّا يكون ما هي فيه فِعلًا واويًا على «افتَعَلَ» بمعنى «تَفاعَلَ»، أو مصروفًا[١٠] منه. **ورابعها**: ألّا يُعلّ ما وليها. **وخامسها**: ألّا يكون ما هي فيه اسمًا مختومًا بزيادة، تخصّ الأسماء.[١١] **وسادسها**: ألّا تكون هي بدلًا من حرف لا يُعلّ.[١٢] وسيأتي الكلام على هذه الشروط مُفصّلًا، إن شاء الله تعالى.

فمثال ما يُعلّ لاستيفائه الشروطَ، وهي[١٣] لامٌ: رَمَى ودَعا. أصلهما «رَمَيَ» و«دَعَوَ»، فقُلبت الياء والواو ألفًا لِما تقدّم. ومثال ذلك، وهي[١٣] عين: باعَ وقالَ. أصلهما «بَيَعَ» و«قَوَلَ»، فقُلبت الياء والواو كذلك.[١٤]

---

(١) الومق: المحب.
(٢) العلبط: الضخم. س: احترازًا من بناء علبط.
(٣) س ح: الواو والياء.
(٤) بل قبل هذا أصل أول، هو «غُزاوِو» قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد كسر.
(٥) س: «من أين يؤخذ». وكذلك صوب ما في ت.
(٦) سقطت من ت و س.
(٧) س ط: وتقديرًا.
(٨) في حاشية ت عن التواتي أن مثال الأول: رمَيا وغزَوا، والثاني: عَلَوِيّ. انظر شرح البيت ٩٧٠.
(٩) انظر شرح البيت ٩٧١. وفي النسخ: مصرّفًا.
(١٠) في النسخ: مصرّفًا.
(١١) ط: تختص بالأسماء.
(١٢) انظر الإتحاف ٢:٣٧٨ وشرح الأبيات ٩٦٩ - ٩٧٤.
(١٣) أي: الواو أو الياء. ت: وهو.
(١٤) ط: ألفًا لذلك.

وقد أشار إلى أوّل هذه الشروط الستّة بقوله:[١]

٩٦٩ ـ إن حُرِّكَ التّالِي، وإن سُكِّنَ كَفْ إعـلالَ غَـيـرِ الـلّام،

يعني: أنّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور، إذا كانا غير لام،[٢] مشروط بأن يتحرّك تاليهما[٣] كما مثلنا به. فإن سكن تاليهما[٣] منع الإعلالَ وكفّه مُطلقًا[٤]، نحو: بَيانٌ وغَيُورٌ وطَوِيلٌ وخَوَرْنَقٌ.[٥]

وأمّا اللام فقد بيّن حكمها بقوله:[٦]

وهْـيَ لا يُـكَـفْ

٩٧٠ ـ إعـلالُهـا بِـسـاكِـنٍ، غَـيـرِ أَلِفْ أو يـاءٍ، الـتَّـشـديـدُ فِـيـهـا قَـد أُلِفْ[٧]

لمّا كانت اللّام محلّ التغير لم يكفّ إعلالَها الساكنُ، كما كفّ إعلال العين، ما لم يكن[٨] ألفًا أو ياء مُشدّدة. فإنّهما يكفّان إعلالها دون غيرهما من السواكن. فالألف نحو: رَمَيا وغَزَوَا. والياء المُشدّدة نحو: عَلَوِيٌّ. لأنّهم لو أعلّوا[٩] قبل الألف لاجتمع ساكنان فحُذف أحدهما، فيصير اللفظ: رَمَى وغَزا. فلا يُدرى: للمثنى هو أم للمفرد؟[١٠] وأمّا «رَحَيانِ وعَصَوانِ»[١١] فمحمول عليه، لأنّه من بابه.[١٢] وأمّا نحو «عَلَوِيّ» فلا تُبدل[١٣] واوه ألفًا، لأنّه موضع[١٤] تُبدل فيه الألف واوًا.

---

(١) التالي: الحرف الذي بعد الواو أو الياء. وكف: منع. وغير اللام أي: العين أو الحرف الزائد. أما الفاء فلا ترد ههنا. والشرط الأول جوابه محذوف لدلالة ما في البيت السابق عليه. والمراد: أبدل ألفًا من ياء أو واو متحركة بتحريك أصلي بعد فتح متصل بها. والضمير في سكن وكف للتالي. وغير: مفعول به للفعل: كف. وفي النسخ: «الثاني». وسقط ما في الشطر الثاني من ت و ح.

(٢) سقطت من ط.

(٣) ت «ثالثهما». س ح: ثانيهما.

(٤) في حاشية ت: أي: سواء كان الساكن ألفًا أو غيره.

(٥) الخورنق: قصر للنعمان الأكبر.

(٦) هي أي: اللام. ويكف: يمنع. ونائب فاعله في البيت التالي: إعلالها. وسكنت هاء «هي» تخفيفًا لدخول الواو عليها.

(٧) التشديد: التضعيف. وألف: أنس به وثبت. وغير: صفة لساكن مضافة إلى ألف. وياء: معطوف على ألف. وفيها أي: في الياء، متعلقان بألف. والجملة الاسمية صفة لها. وسقط البيت من ت و ح.

(٨) ط: ما لم تكن.

(٩) أي: الواو أو الياء.

(١٠) س: أو للمفرد.

(١١) الرحيان: مثنى رحى. والعصوان: مثنى عصا.

(١٢) عليه أي: على نحو: رميا وغزوا. ومن بابه لأن بعد الياء والواو فيهما ألفًا.

(١٣) في النسخ: فلم تبدل.

(١٤) ت س ط: «لأنه في موضع». وفي حاشية ت إشارة إلى ما ورد في باب النسب، من أن الألف تقلب واوًا قبل ياءيه. فلو جرى ذلك لكان تسلسل لا ينتهي.

فإن ولي اللامَ غيرُ الألف والياء المُشدّدة من السواكن أُعلّت، نحو: يَخشَونَ. أصله «يَخشَيُونَ»، فقُلبت الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين. وكذلك تقول في جمع «عَصا» مُسمًّى[١] به: قامَ[٢] عَصَونَ. والأصل «عَصَوُونَ» ففُعل به ما ذُكر في[٣] «يخشَون». وعلى هذا لو بنيتَ من الرمي مثل «عنكبوتٌ» قلتَ: رَمَيُوتٌ. والأصل «رَمَيَيُوتٌ» ثمّ قُلب وحُذف[٤] لمُلاقاة الساكن.[٥] وسهّل ذلك أمنُ اللبس، إذ ليس في الكلام[٦] «فَعَلُوتٌ». وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا[٧] لكون ما هي[٨] فيه واحدًا.

ثمّ أشار إلى ثانيها بقوله:[٩]

٩٧١ ـ وصَحَّ عَينُ «فَعَلٍ»، و«فَعِلا» ذا «أَفعَلٍ»، كـأغـيَـدٍ، وأحـوَلا

ما كان من الأفعال على «فَعِلَ» وعينه ياء أو واو،[١٠] واسم فاعِله على «أفعَلَ»، لزم تصحيحه حملًا على «أفعَلّ»[١١] لموافقته له في المعنى، لأنّ «فَعِلَ»[١٢] من هذا النوع مختص بالألوان والخِلَق، نحو: غَيِدَ فهو أغيَدُ، وحَوِلَ فهو أحوَلُ. ومصدر «فَعِلَ»[١٣] هذا محمول عليه في التصحيح أيضًا نحو: غَيِدَ غَيَدًا وحَوِلَ حَوَلًا. واحترز بقوله «ذا أفعَلٍ» من نحو: خاف، ونحوه.[١٤] فإن وزنه «فَعِلَ» ولكن فاعله[١٥] متّزن بـ«فاعِل».

ثم أشار إلى ثالثها بقوله:[١٦]

---

(١) المراد أن يكون المسمى مذكرًا عاقلًا، ليصح الجمع بالواو والنون. انظر الارتشاف ١:١٤٥.

(٢) سقطت من س.

(٣) زاد في ت و ح: نحو.

(٤) أي: قلب الياء ألفًا وحذف الألف. وفي النسخ: قلبت وحذفت.

(٥) س: لالتقاء الساكنين.

(٦) ت س: أمن اللبس في الكلام.

(٧) أي: حرف العلة فيما بني على عنكبوت.

(٨) هي أي: الياء لامًا بعدها واو ساكنة.

(٩) فَعَل أي: مصدر على وزن فَعَل. وفَعِلَ أي: فِعل على هذا الوزن. ولذلك لم يجر. والألف للإطلاق. وذا: حال منه. والأغيد: الناعم البدن. والكاف: خبر لمحذوف، مضاف إلى أغيد. وقد نون للضرورة، ولم ينون «أحوال». وهما ممنوعان من الصرف. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١٠) اسم الفاعل هنا هو الصفة المشبهة. س: واو أو ياء.

(١١) نحو: اغيَدَّ واحوَلَّ. فإنه لا يعل.

(١٢) س: أفعل.

(١٣) ت: «فَعْل». وفي الحاشية عن نسخة: فَعَل.

(١٤) يريد: ما كان معتلًا بالياء نحو: هاب وعاف. وفي النسخ: وغيره.

(١٥) س و ح وحاشية ت: اسم فاعله.

(١٦) ت ح: «فقال». وبين: يظهر ويتضح من افتعل معنى التفاعل، أي: يكن افتعل للمشاركة. وتفاعل: فاعل يبن. ومن: تتعلق بيبن. وافتعل: في محل جر على الحكاية. وجملة العين واو: حال من تفاعل. أي: وعينه. فالواو للحال، وأل: نائبة عن ضمير تفاعل. وسلمت: جواب الشرط. وفاعل سلمت ونائب فاعل تعل: يعود على العين. وجملة لم تعل: حال من فاعل سلمت، مؤكدة لعاملها. وقيل: معطوفة للتتميم وفيها معنى التوكيد. وحذفت اللام الثانية من «تعلّ» للوقف. وسقط الشطر الثاني من ت.

٩٧٢ ـ وإن يَبِنْ «تَفاعُلٌ» مِنِ «افتَعَلْ»، والـعَـيـنُ واوٌ، سَـلِمَـتْ، ولَم تُـعَـلْ

إذا كان «افتَعَلَ» واويّ العين بمعنى «تَفاعَلَ» صحّ، حملًا على «تَفاعَلَ» لكونه بمعناه، نحو: اجتَوَرُوا وازدَوَجُوا، بمعنى: تجاوَروا وتزاوَجوا. واحترز بقوله «وإن يَبِنْ تَفاعلٌ[1]» من أن يكون «افتعَلَ»[2] لا يدلّ على التفاعُل ـ وهو الاشتراك في الفاعليّة والمفعوليّة[3] ـ فإنّه يجب إعلاله مُطلقًا[4] نحو: اختانَ بمعنى: خانَ، واجتازَ بمعنى: جازَ. واحترز بقوله «والعينُ واوٌ» من أن تكون عينه ياء. فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالًا على التفاعُل، نحو: امتازُوا وابتاعُوا، واستافُوا[5] إذا تضاربوا بالسيوف، لأنّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحقّ بالإعلال منها.[6]

ثمّ أشار إلى رابعها، بقوله:[7]

٩٧٣ ـ وإن لِحَرفَينِ ذا الإعلالُ، استُحِقْ، صُـحِّـحَ أوَّلٌ، وعَـكْـسٌ قَـد يَـحِـقْ

إذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة، واوان أو ياءان أو واو وياء، وكلّ منهما مُستحِقّ لأن يُقلب[8] ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فلا بُدّ من تصحيح أحدهما لئلّا يجتمع إعلالان، والآخرُ أحقّ بالإعلال. فاجتماع الواوين كالحَوا مصدر: حَوِيَ، إذا اسوّد. ويدلّ على أنّ ألف الحوا مُنقلبة عن واو قولُهم في معناه: حُوّة،[9] وفي جمع أحوَى: حُوٌّ، وفي مؤنّثة: حَوّاءُ.

فأصل الحوا «حَوَوٌ»، فكلّ واحدة[10] من الواوين تستحقّ الانقلاب.[11] فلو قلبناهما لالتقى

---

(١) زاد فيما عدا الأصل: من افتعل.
(٢) في النسخ «مما» بدلاً من: «من أن يكون افتعل».
(٣) سقطت من النسخ. والمراد أن كلًّا من الفاعِلينَ كان مفعولاً في المعنى أيضًا، لأنه مجاوِر ومجاوَر مثلاً.
(٤) مطلقًا أي: سواء كان واويًا أو يائيًا.
(٥) كذا. فهو يوجب الإعلال، تبعًا لابن جني في الخصائص ١: ١٢٤. وقد قيل: استَيَفُوا، بالتصحيح. القاموس والتاج (سيف).
(٦) أي: من الواو.
(٧) حذفت همزة القطع من «الإعلال» ونقلت حركتها إلى لام التعريف، فكان عليه أن يحقق لفظ ألف «ذا» لزوال التقاء الساكنين بتحرك اللام. ولكنه حذفها على اعتبار ما كان قبل الحركة. وهو غريب. وانظر البيت ٩٨٧. وذا الإعلال أي: القلب ألفًا. واستحق: طلب وجوبًا أي: استوجبه كل من الحرفين. وأول أي: أولهما. وعكس أي: عكس هذا الحكم. وقد: للتقليل خلافًا للشاطبي. ويحق: يجب. ووجوبه شاذ. وذا: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره استحق. ولحرفين: متعلقان بالفعل المحذوف. وجملة استحق: تفسيرية. وأول: نائب فاعل. وهو على وزن «فَوعَل» ولذلك نون. وصحح أول: جواب الشرط. وعكس: مبتدأ جاز الابتداء به لأنه على تقدير الإضافة، خبره جملة يحق. والجملة الاسمية استئنافية. وحذفت جملة معطوفة على الجواب أي: وأعل الثاني. وحذفت القاف الثانية مرتين للقافية. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٨) في النسخ: يستحق لأن يقلب.
(٩) في حاشية ت عن التواتي: يعني: في معنى.
(١٠) س: واحد.
(١١) ت: «مستحقة للانقلاب». ح: مستحق للانقلاب.

ألفان، فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، ثمّ حذف الآخر لملاقاة التنوين، فيبقى اسم مُتمكّن على حرف واحد. وذلك مُمتنع. وما أفضى إلى المُمتنع مُمتنع. فلمّا امتنع إعلالهما معًا وجب إعلال أحدهما، وكان الثاني أحقّ بذلك، لأنّ الطرف محلّ التغيير، والعين مُتحصّنة بوقوعها[1] حشوًا.

واجتماع الياءين[2] كالحَيا للغيث. وأصله «حَيَيٌ»، فأُعلّت الياء الثانية كما[3] تقدّم. واجتماع الواو والياء[4] كالهوَى، أصله «هَوَيٌ» فأُعلّت الياء على ما ذُكر في الحوا.[5]

وهكذا يُفعل[6] في كلّ ما جاء من هذا النوع، إلّا ما شذّ من نحو: غايةٌ. وأصلها[7] «غَيَيَةٌ»، فأُعلّت الياء الأُولى وصُحّحت الثانية. وسهّل ذلك كون الثانية لم تقع طرفًا. ومثل «غاية» في ذلك «ثايةٌ» ـ وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيَثوي عندها ـ و«طايةٌ». وهي السطح والدُّكّان أيضًا. وكذلك «آيةٌ» عند الخليل أصلها «أَيَيَةٌ» فأُعلّت العين شذوذًا. وفي «آية» خمسةُ مذاهب[8] غيرُ مذهب الخليل، ذكرتُها في غير هذا الموضع. وإلى «غاية» وأخواته[9] أشار بقوله «وعَكسٌ قد يَحِقْ».

ثمّ أشار إلى خامسها، بقوله:[10]

٩٧٤ ـ وعَينُ ما آخِرُهُ قَد زِيدَ ما   يَخُصُّ الاسمَ واجِبٌ أن يَسلَما

لمّا كان الإعلال فرعًا، والفعل فرع،[11] كان أحقّ به من الاسم. ولهذا إذا كان آخرَ الاسم[12] زيادةٌ تختصّ بالأسماء وجبت سلامة عينه، إذا كانت واوًا وياء[13] تحرّكتا[14] وانفتح

---

(١) في النسخ: محصنة لوقوعها.
(٢) ت ح: ياءين.
(٣) الكاف: للتعليل بمعنى اللام. وفيما عدا الأصل: لما.
(٤) س: الياء والواو.
(٥) س: الحيا.
(٦) في النسخ: تفعل.
(٧) ت ط: «وأصله». وكذلك كانت في ح ثم جعلت كما أثبتنا.
(٨) الارتشاف ١: ١٤٧ والممتع ص٥٨٣ والإتحاف ٢: ٣٧٩. وزاد المعري في رسالة الملائكة ص١٠٧ ـ ١٠٨ أن أصلها «آئية» ثم حذفت الهمزة كما حذفت من «شائك»، فقالوا: شاكٌ.
(٩) ت ح ط: وأخواتها.
(١٠) عين: مبتدأ مضاف إلى الاسم الموصول ما. وما آخره قد زيد: الاسم الذي زيد في آخره. ويسلم: يصح ولا يعل. وآخر: ظرف مكان متعلق بالفعل زيد. وما الثانية: نائب فاعله، اسم موصول صلته جملة: يخص. وجملة زيد ما: صلة «ما» الأولى. وواجب: خبر المبتدأ عين. والمصدر المؤول فاعل واجب. وفاعل يسلم: يعود على عين. وقد ذكّر العين على معنى الحرف. والمراد أن عين ما في آخره زيادة خاصة بالأسماء واجب سلامته. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بحاشيتها.
(١١) في النسخ: فرعًا.
(١٢) في النسخ: كان في آخر الاسم.
(١٣) فيما عدا الأصل: «أو ياء». والفعل بعد يرجح ما أثبتنا.
(١٤) ت ح: تحرّكا.

ما قبلهما، لأنّه بتلك الزيادة بعُدَ شَبهُه[1] بما هو الأصل في الإعلال.[2] وذلك: جَوَلانٌ[3] وسَيَلانٌ. فإنّهما قد خُتما بزيادة تختصّ بالأسماء ـ وهي[4] الألف والنون ـ فصحّت عينهما لذلك. وما جاء من هذا النوع مُعلًّا عُدّ شاذًّا نحو: داران وماهانُ.[5] وقياسهما: دَوَرانُ ومَوَهانُ. وخالف المُبرّد في هذا فزعم أنّ الإعلال هو القياس، وعليه جاء: دارانُ وماهانُ. والصحيح الأوّل، وهو مذهب سيبويه.[6]

تنبيهات:[7]

الأوّل: زيادة تاء التأنيث غير مُعتبرة في التصحيح، لأنّها لا تُخرجه[8] عن صورة فِعْل، لأنّ[9] تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبتُ بلحاقها مُباينةٌ[10] في نحو: قالةٌ وباعةٌ.[11] وأمّا «الحَوَكَةُ» فتصحيحه[12] شاذّ باتّفاق.

الثاني: اختُلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو: صَوَرَى ـ وهو اسم ماء ـ فذهب المازنيّ[13] إلى أنّها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنّها لا تمنع الإعلال لأنّها لم تُخرجه[14] عن شبَه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة ألف «فَعَلا».[15] فتصحيح «صَوَرَى» عند المازنيّ مقيس، وعند الأخفش شاذّ لا يُقاس عليه. فلو بُني مثلها من القول لقيل على رأي المازنيّ: قَوَلَى، وعلى رأي الأخفش: قالَى. وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في «التسهيل»[16] مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازنيّ، وجزم به[17]

(١) في النسخ: «بعد عن شبهه». وفوقه في ت أن الباء تتعلق بشبه.
(٢) زاد في الأشموني: وهو الفعل.
(٣) س: «كالجولان». ط: نحو جولان.
(٤) ح: وهو.
(٥) داران وماهان: اسمان علمان من: دار يدور، وماه يموه. وقيل: هما أعجميان فلا اعتداد بهما.
(٦) الكتاب ٢: ٣٧١.
(٧) الارتشاف ١: ١٤٦ ـ ١٤٧.
(٨) أي: لا تخرج التاء الاسم.
(٩) س: ولأن.
(١٠) يريد: فلا يكون بلحاق التاء الاسم مباينة بين الاسم والفعل.
(١١) القالة: القول الفاشي بين الناس، أو جمع قائل. والباعة: جمع بائع.
(١٢) س: «فتصحيحها». والحوكة: جمع حائك.
(١٣) المنصف ٢: ٦ ـ ٨.
(١٤) ط: لا تخرجه.
(١٥) المراد: ألف «فعلا» التي تدل على اثنين، وتكون ضميرًا لهما، أو حرفًا في لغة أكلوني البراغيث. الإتحاف ٢: ٣٨٠.
(١٦) ص٣١٠.
(١٧) انظر الإتحاف ٢: ٣٨٠. ط: وبه جزم.

الشارح.[١] واعلم أنّ ما ذهب إليه المازنيّ هو مذهب سيبويه.[٢]

الثالث: لم يُنبّه الناظم هنا على الشرط السادس. وهو ألّا تكون العين بدلًا من حرف، لا يُعلّ. وقد ذكره في «التسهيل»،[٣] واحترز به من قولهم في «شجرة»: شَيَرةٌ، فلم يُعلّوا[٤] لأنّ الياء بدل من الجيم. قال الشاعر:[٥]

إذا لَم يَكُنْ فِيكُنَّ ظِلٌّ، ولا جَنًى، فأبعَدَكُنَّ اللهُ، مِن شَيَراتِ

الرابع: قال في «الكافية»:[٦]

وقَد يَكُفُّ سَبَبَ الإعلالِ أنْ يُنابَ عَن حَرفٍ، بِتَصحِيحٍ قَمِنْ

فهذا شامل لنوعين: **أحدهما**: ما هو بدل من حرف لا يُعلّ نحو «شَيَرةٌ» في شجرة. وقد تقدّم. **والثاني**: ما هو حالٌّ محلّ حرف لا يُعلّ، وإن لم يكن بدلًا، نحو «أيِسَ» بمعنى: يَئِسَ. فيضعون الهمزة موضع الياءِ، والياءَ موضع الهمزة، ويُصحّحون الياء وإن تحرّكت وانفتح ما قبلها لأنّها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تُبدل. فعُوملت الياء مُعاملتها لوقوعها موقعها. هكذا قال في «شرح الكافية».

وهذا النوع الثاني لم يخرج[٧] بشيء من[٨] الشروط الستّة المُتقدّمة، فيكونُ هذا[٩] شرطًا سابعًا. وذكر بعضهم أنّ «أيِسَ» إنّما لم يُعلّ لعُروض اتّصال الفتحة به، لأنّ الياء فاء الكلمة فهي في نيّة التقديم، والهمزة قبلها في نيّة التأخير. وعلى هذا فيُستغنى عن هذا الشرط بما سبق، من اشتراط أصالة اتّصال الفتحة.

الخامس: ذكر ابن بابِشاذ لهذا الإعلال شرطًا آخر. وهو ألّا يخرج مَنبهةً على الأصل،[١٠]

---

(١) ص٨٥٨. وزاد في النسخ: هنا.
(٢) الكتاب ٢: ٣٧١.
(٣) ص٣١٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٠.
(٤) في حاشية ت: أي فلا يقال: شارة، بالإعلال.
(٥) جعيثنة البكائي. الأمالي ٢: ٢١٤ والسمط ص٨٣٤ والعيني ٤: ٢٨٩ والأشموني ٤: ٣١٨. والخطاب للأشجار ليس لها ظل ولا ثمر. والجنى: الثمر. وأبعدكن: أهلككن.
(٦) شرح الكافية الشافية ص٢١٣٤. ويكف: يمنع. والمصدر المؤول فاعل. والقمن: الحقيق الجدير. وعن حرف: في محل رفع نائب فاعل يناب. وقمن: صفة حرف.
(٧) س: لم يخرجه.
(٨) زاد في النسخ: هذه.
(٩) سقطت من النسخ.
(١٠) في حاشية ت عن التواتي: أي: لا يخرج الكلام أو اللفظ عن القياس منبهة أي: منبّهًا على الأصل في الصياغة.

قال: احترازًا[1] من مثل:[2] الخَوَنةُ والحَوَكةُ والقَوَمةُ.[3] انتهى وهو غير مُحتاج إليه، لأنّ هذا ممّا شذّ مع استيفائه الشروطَ. ونحو[4] ذلك في الشذوذ قولهم: رَوَحٌ وغَيَبٌ جمع[5] رائح وغائبٍ، وعِفَوةٌ[6] جمع عِفْوٍ. وهو الجحش. قال الشارح:[7] لأنّ تاء التأنيث غير مُختصّة بالأسماء.[8] يعني: في عِفَوة.[9]

[إبدال الباء ميمًا]

٩٧٥ ـ وقبلَ با، اقلِبْ مِيمًا النُّونَ، إذا　　　كـانَ مُسَكَّنًا، كَمَن بَتَّ انبِذا[10]

في النطق بالنون الساكنة قبل الباء عُسر، لاختلاف مخرجيهما مع مُباينة لين النون وغُنّتها لشِدّة الباء. فلذلك وجب إبدالها قبل الباء ميمًا، لأنّها من مخرج الباء ومثل النون في الغُنّة. ولا فرق في ذلك بين المُنفصلة والمُتصّلة. وقد جمعهما في قوله: كمَن بَتَّ انبِذا،[11] أي: من قطعك فألقِه عن بالك واطّرحه. وألف «انبذا» ابدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهـات:

الأوّل: عبّر بعضهم عن إبدال النون ميمًا بالقلب،[12] كما فعل الناظم. والأولى أن يُعبّر بالإبدال، لأنّ القلب في الاصطلاح إنّما يكون في حروف العلّة غالبًا. وتقدّم بيان[13] ذلك.

---

(١) ط: وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض واحترز.

(٢) س: من نحو.

(٣) سقطت من ط. وزاد في النسخ: «والقَوَد». والخونة: جمع خائن. والحوكة: جمع حائك. والقومة: جمع قائم. والقود: القصاص.

(٤) ط: ومثل.

(٥) أراد بالجمع هنا المصطلح اللغوي، لأن بناء «فَعَل» هو اسم جمع عند النحاة كالخدم والعسس، وليس جمعًا.

(٦) ت: «عَفَوةٌ». وانظر التاج (عفو). وقوله «جمع» هو أيضًا مصطلح لغوي.

(٧) ص٨٥٨.

(٨) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فقياسه، على هذا، الإعلال. لكن شذ التصحيح في ذلك.

(٩) زاد في س: وقوله.

(١٠) هذا البيت في حكم بدل حرف صحيح من مثله. فهو أولى أن يكون مع البيت ٩٨٧. وحذفت همزة «باء» للتخفيف. ولم تنون لجعلها مبنية حرفًا من الحروف. وهذا جائز لا واجب. انظر الصبان ٤: ٣٢٩ والبيت ٦٤٢. فبا: اسم مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وبت: قطع أي: قطع حبل المودة. وانبذ: ألقِ من يدك أي: أعرض عنه وتول. وقبل: متعلق بحال من النون. وميمًا: مفعول ثان مقدم. والنون: مفعول أول. وإذا: متعلق أيضًا بالحال من النون. واسم كان: يعود على النون. ومن بت انبذا: في محل جر بإضافة الكاف على الحكاية. والمعنى: أعرض عمن أعرض عنك. فمن: اسم موصول مفعول به مقدم للفعل انبذ، خلافًا للأزهري وشرح المرادي. وتقديم الاسم الموصول على عامله جائز. وهذا أولى من جعله شرطًا حذفت الفاء من جوابه ضرورة. انظر الارتشاف ١: ٥٣١. وسقط الشطر الثاني من ت. وفي حاشيتها عن الشيخ يس أن الشاطبي روى «بث» والمراد: بث أسرارك، وأن رواية «بت» خلاف مكارم الأخلاق، وعلى الإنسان أن يصل من قطعه. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٠.

(١١) في قوله «انبذ» اتصلت النون بالباء في كلمة. وفي «من بت» كان كل منهما في كلمة، فهما منفصلتان.

(١٢) وهذا من اصطلاح القُرّاء.

(١٣) فيما قبل البيت ٩٤٣. ت: «وقد تقدم بيان». س: وتقدم تبيين.

الثاني: نقل أبو عليٍّ[1] بنُ أبي الأحوص أحد تلاميذ الشلَوبين عن الفرّاء أنّ النون الساكنة تخفى عند الباء. ولا ينبغي أن يُحمل على ظاهره ـ فإنّ ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويّين عن العرب ـ وإنّما يُحمل على أنّه تجوّز، فسمّى الإبدال[2] إخفاء.

الثالث: قد تُبدل النون ميمًا ساكنة ومُتحرّكة، دُون باء. وذلك شاذّ. فالساكنة كقولهم: حَمظَلٌ، في «حَنظَل»،[3] وأمغَرَتِ الشاةُ، في «أنغَرَت».[4] والمُتحرّكة كقولهم:[5] بَنامٌ، في بَنان.[6] قال رؤبة:[7]

يـا هـالَ، ذاتُ الـمَـنـطِـقِ الـتَّـمـتـامِ ... وكَـفُّـكِ، الـمُـخَـضَّـبِ الـبَـنـامِ

فصـــــل

[النقل والقلب والحذف والإدغام]

٩٧٦ ـ لِساكِنٍ صَحَّ، انقُلِ التَّحريكَ، مِنْ ... ذِي لِيـنٍ آتٍ عَيـنَ فِعـلٍ، كَـأَبِـنْ[8]

إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياء، وقبلها ساكن صحيح، وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلّة نحو: يَقُومُ ويَبِينُ. والأصل «يَقْوُمُ» بضمّ الواو، و«يَبْيِنُ» بكسر الياء، فنُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ـ أعني القاف في يقوم والباء في يبين ـ فسكنت الواو والياء.

ثمّ اعلم أنّه إذا نُقلت حركة العين، إلى الساكن قبلها، فتارة تكون العين مُجانسة للحركة المنقولة، وتارة تكون غير مُجانسة. فإن كانت مُجانسة لها لم يُغيّر[9] بأكثرَ من تسكينها، بعد

(١) الحسين بن عبدالعزيز القرشي الغرناطي الفقيه الحافظ النحوي، عرف بابن الناظر وكان قارئًا راويًا أديبًا. توفي سنة ٦٧٩. بغية الوعاة١ :٥٣٥.

(٢) زاد في ح: هنا.

(٣) الحنظل: نبات ثمره مر. ط: في حنظل حمظل.

(٤) أنغرت: احمر لبنها أو نزل معه دم. ت: «وانعرت الشاة في أمعرت». وسقط «في» من ط. وانظر الارتشاف ١ :١٥٧.

(٥) سقطت من النسخ.

(٦) البنان: واحدته بنانة. وهو أطراف الأصابع. س: «كبنام في بنان». ط: في بنان بنام.

(٧) ديوانه ص١٤٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٥٥ والعيني ٤ :٥٨٠ والأشموني ٤ :٣١٩. وفي حاشية ت عن الدباغ: «أراد: يا هالة فرخمه بحذف التاء لأنه علم امرأة». والمنطق: النطق. والتمتام: الذي فيه تمتمة. وذات: صفة هال على لفظ البناء. وكفك: معطوف على المنطق. وجاز عطفه على ما أضيف إليه «ذات»، مع اتصاله بضمير المخاطبة مما لا يجيز له وقوعه موقع المعطوف عليه، لأنه ثان. والعرب يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. المغني ص٧٧٢. و«أل» في البنام: عوض من ضمير الغائب. والتقدير: المخضب بنامه. فكأن الكاف أيضًا: عوض من أل، والتقدير: والكف.

(٨) صح أي: كان حرفًا صحيحًا. والتحريك هنا: الحركة. وجملة صح: صفة ساكن. واللام ومن: تتعلقان بانقل. وأراد بذي اللين حرف العلة المتحرك. وحذفت همزة «آت» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. والآتي: الكائن الحاصل، صفة لذي. وعين: حال من الضمير في آت. وجازت الحالية فيه وهو اسم ذات لأنه نوع من صاحب الحال. والكاف خبر لمحذوف، مضاف إلى «أبن» على الحكاية. وأبن: فعل أمر معناه: أظهر. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٩) س: لم تغير.

النقل. وذلك بأن تكون الحركة ضمّة والعين واوًا، أو كسرة والعين ياء. وتقدّم تمثيلهما[١] بـ «يقوم» و«يبين».

وإن كانت غير مُجانسة لها أُبدلت حرفًا يُجانس الحركة. فإذا كانت الحركة فتحة والعين واوًا أو ياء أُبدلت العين ألفًا نحو: أقامَ وأبانَ. أصلهما «أقْوَمَ» و«أبْيَنَ». فلمّا نُقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مُجانسة[٢] لها، فقُلبت ألفًا. وإذا كانت الحركة كسرة والعين واوًا نُقلت[٣] الكسرة، ثمّ قُلبت الواو ياء لتُجانس الكسرة، نحو: يُقِيمُ. أصله «يُقْوِمُ»، ففُعل به ما ذُكر. ولهذا النقل شروط:

الأوّل: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا. فإن كان حرف علّة لم يُنقل إليه، نحو: قاوَلَ وبايَعَ وعَوَّقَ وبَيَّنَ. وكذا الهمزة لا يُنقل إليها، نحو «يأيَسُ» مُضارع «أيِسَ»، لأنّها مُعرّضة للإعلال بقلبها ألفًا.[٤] نص على ذلك في «التسهيل».[٥]

فإن قلتَ: لم يستثن الهمزة هنا. قلتُ: الهمزة قد عدّها المُصنّف من حُروف العلّة.[٦] فقد خرجت بقوله «صَحّ».

الثاني: ألّا يكون الفعل فعل تعجّب نحو: ما أبيَنَ الشيءَ وأقوَمَهُ! وأبيِنْ به وأقوِمْ![٧] حملوه على نظيره من الأسماء، في الوزن[٨] والدلالة على المزيّة،[٩] وهو «أفعَلُ» التفضيل.[١٠]

الثالث: ألّا يكون من المُضاعف اللام، نحو: ابيَضَّ واسوَدَّ. وإنّما لم يُعلّوا هذا النوع، لئلّا يلتبس مثال بمثال. وذلك أنّ «ابيَضّ» لو اعتلّت عينه، بالإعلال المذكور، لقيل فيه: باضَّ.

---

(١) ط: تمثيلها.

(٢) ت س: «بقيت غير مجانسة». ح: ألفيت غير مجانسة.

(٣) ت: «انقلبت». وفي الحاشية عن نسخة تصويب كما أثبتنا.

(٤) كذا. وفي حاشية ت عن التواتي أن الهمزة تصير حرف علة فلا ينقل إليها. قلت: لو صح هذا لوجب مثله في نحو: يؤول ويزود ويثيم ويثين ويؤوب ويؤوف. والحق أن المضارع يعل حملاً على الماضي في مثل هذه الحال. وبما أن الماضي «أيس» صحح لأنه مقلوب «يئس» جاء المضارع مصححًا. وكذلك اسم الفاعل آيس.

(٥) ص٣١١.

(٦) كذا أيضًا. والذي فعل ذلك هو ابن الناظم في شرحه ص٨٤٠. أما الناظم فقد فصل في التسهيل ص٣٠١ بين حروف العلة والهمزة. الصبان ٤: ٢٩٢. وميز المرادي الهمزة من حروف العلة في مستهل باب «الإبدال».

(٧) سقطت من ت.

(٨) الموازن لأفعل التفضيل هو ما أفعله! وقد حمل «أفعل به» عليه لأنه في معناه. وحكى أبو حيان عن الكسائي جواز الإعلال في «أفعل به» فتقول: أبِنْ به وأقِمْ! وهو ضعيف. الصبان ٤: ٣٢٠.

(٩) المزية: الفضل والزيادة. وفي حاشية ت عن التواتي أن المراد بالمزية خاصة.

(١٠) في حاشية ت عن التواتي: لأن أفعل التفضيل لا يعل نحو: زيد أبيع من عمرو وأخوف منه.

فكان[1] يُظنّ أنه «فاعَلَ» من البضاضة - وهي نُعومة البَشرة،[2] وذلك خلاف المُراد - فوجب صون اللفظ ممّا يُؤدّي إليه.

الرابع: ألّا يكون من المُعتلّ اللام نحو: أهوَى. فلا يدخله النقل لئلّا يتوالى إعلالان.

وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:[3]

٩٧٧ - إن لَم يَكُنْ فِعلَ تَعَجُّبٍ، ولا كـابـيَـضَّ، أو أهـوَى، بِـلام عُـلِّلا

وزاد في «التسهيل»[4] شرطًا آخر. وهو ألّا يكون مُوافقًا لفَعِلَ الذي بمعنى: افعَلّ[5] نحو: يَعْوَرُ ويَصْيَدُ،[6] مضارع:[7] عَوِرَ وصَيِدَ. وكذا[8] ما تصرّف منه نحو: أعوَرَه اللهُ. فكأنّه استغنى عن ذكره[9] هنا بذكره في الفصل السابق في قوله:[10]

وصَـحَّ عَـيـنُ فَـعَـلٍ، وفَـعِـلا ذا أفـعَـلٍ،

فإنّ: العلّة واحدة.[11]

٩٧٨ - ومِثلُ فِعلٍ، في ذا الإعلالِ، اسْمُ ضـاهَـى مُـضـارِعًـا، وفِـيـهِ وَسْمُ[12]

يعني: أنّ الاسم المُضاهي للمُضارع - وهو المُوافق له في عدد الحروف والحركات - يُشارك

---

(١) ت ط: وكان.

(٢) في حاشية ت عن التواتي أن نعومة البشرة بخلاف البياض، وهو لون.

(٣) المراد بالشروط هو الأخيرة. وفيما عدا الأصل: «ما لم يكن». وهي الرواية. وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١٣٨. وعلل: أعل، أي:كان معتل اللام. والواو: حرف عطف بمعنى أو. ولا: زائدة لتوكيد النفي. والكاف: معطوف على فعل. ويدخل في هذا التشبيه نحو: ابيَضَضَّ واسوَدَدَ، وابياضَّ واسوادَّ. وابيض: في محل جر مضاف إليه على الحكاية، عطف عليه أهوى. والباء: تتعلق بعلل. وجملة علل: صفة لـ «أهوى»، أريد بها شمول غير «أفعَلَ» ما هو في حكمه. انظر الإتحاف ٢: ٣٨٢. وسقط الشطر الثاني من ت.

(٤) ص٣١٠. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٢.

(٥) في حاشية ت عن التواتي: مثال الأول: حَوِل. والثاني: احوَلّ.

(٦) في حاشية ت عن التواتي: بفتح حرفي العلة، فلا ينقل إلى الساكن.

(٧) س: «مضارعي». ط: مضارعا.

(٨) س ح: وكذلك.

(٩) س: عن ذلك.

(١٠) في البيت ٩٧١.

(١١) زاد في س: وقوله.

(١٢) الإشارة إلى نقل الحركة من العين إلى الساكن الصحيح قبلها. وضاهى: شابه وماثل. ومضارع أي: فعل مضارع. والوسم: العلامة المميزة. وحذفت همزة «الإعلال» ونقلت حركتها إلى لام التعريف. وانظر تعليقنا على البيت ٩٧٣. ومثل: خبر مقدم للمبتدأ اسم. وفي ذا: متعلقان بمثل لأنه بمعنى الصفة المشبهة: شبيه. وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر. والاعلال: بدل منه مجرور. وجملة ضاهى: صفة اسم. وجملة: فيه وسم: معطوفة عليها عطف الاسمية على الفعلية. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور، بشرط[١] أن يكون فيه وسمٌ يمتاز به عن الفعل. فاندرج في ذلك نوعان:[٢]

أحدهما: ما وافق المُضارع في وزنه دُون زيادته كمَقام.[٣] فإنّه مُوافق للفعل في وزنه،[٤] وفيه زيادة تُنبئ أنّه[٥] ليس من قبيل الأفعال ـ وهي الميم ـ فأُعلّ. وكذلك نحو: مُقِيمٌ ومُبِينٌ. ولو بنيتَ من البيع «مَفْعَلَةً» بالفتح قلتَ: مَباعةٌ، أو «مَفْعِلَةً» بالكسر قلتَ[٦] مَبِيعةٌ، أو «مَفْعُلَةً» بالضمّ فعلى مذهب سيبويه تقول:[٧] مَبِيعةٌ أيضًا، وعلى مذهب الأخفش تقول:[٨] مَبُوعةٌ. وسبق ذكر مذهبيهما.[٩]

والآخر: ما وافق المُضارع في زيادته دُون وزنه، كبناء مثل «تِحلِئ»[١٠] من البيع. فإنّك تقول فيه:[١١] «تِبِيْعٌ»، بالإعلال المذكور، لكونه مُوافقًا للفعل في عدد حُروفه وحركاته وزيادته، لا في وزنه،[١٢] لأنّ «تِفعِلًا» بكسر التاء ليس من [أبنية الأفعال، بل هو من][١٣] الأبنية المخصوصة بالأسماء. وإذا بنيتَ من البيع مثل «تُرتُب»[١٤] قلتَ: تُبِيْعٌ، على مذهب سيبويه،[١٥] وتُبُوعٌ، على مذهب الأخفش، لأنّ «تُفعُلًا» بضمّ التاء ليس من أوزان الأفعال، بل هو من الأوزان المخصوصة بالأسماء، كتِفْعِل بكسر التاء.

وأمّا ما يُشابه[١٦] المُضارع في وزنه وزيادته معًا فيجب تصحيحه نحو: أبيَضُ وأسوَدُ، وأطوَلُ منه وأبيَنُ. ولو بنيتَ من البيع مثل «تَضرِب» أو «تَقتُل» قلتَ: تَبْيِعٌ أو تَبْيُعٌ،[١٧] بالتصحيح لمُوافقته للفعل في الأمرين معًا.

---

(١) ط: وبشرط.
(٢) الممتع ص٤٨٦ ـ ٤٨٦ والارتشاف ١:١٤٩.
(٣) أصله «مَقْوَم» مثل: يَعْلَم.
(٤) أي: الوزن الظاهري لا الصرفي.
(٥) س: «بأنه». ط: على أنه.
(٦) ت: نحو.
(٧) الكتاب ٢:٣٦٦. وفي النسخ: قلت على مذهب سيبويه.
(٨) في النسخ: قلت.
(٩) في البيت ٩٦٠. ط: مذهبهما.
(١٠) التحلئ: شعر وجه الأديم. وفي حاشية ت عن التواتي أنه الغبار الذي يكون في الرأس.
(١١) ح: «فيهما». وكذلك كان في ت ثم صوب كما أثبتنا.
(١٢) ط: إلا في وزنه.
(١٣) تتمة يقتضيها السياق. وسقط «ليس» من النسخ. انظر ما يلي في مسألة ترتب. وزعمُ اختصاص هذا البناء بالأسماء متفق عليه عند النحاة، وهو قول مبني على وهم. فالحق أن «تِفعِل» قليل جداً في الأسماء ـ انظر الممتع ص٦٠ والارتشاف ١:٢٦ ـ ويرد على القياس في مضارع: فَعِلَ يَفعِلُ، نحو: تِنعِمُ وتِحسِبُ وتِيرِثُ وتِيثِقُ. وقالوا: تِجِبُّ. انظر ص٥٦١ والاقتصاد اللغوي ص١٧٣ و٢٨٦ والكتاب ٢:٢٥٦ ـ ٢٥٨ والممتع ١٢١ وشرح الشافية ١:١٤١ والبحر ٧:٣٤٣.
(١٤) الترتب: الشيء المقيم الثابت.
(١٥) الكتاب ٢:٣٦٦.
(١٦) ط: ما شابه.
(١٧) سقطت من ط.

والحاصل أنّه لا يُعلّ[١] الاسم المُشابه للفعل حركةً وسكونًا، إلّا إذا خالفه بحركةٍ[٢] نحو «تِبِيْعٌ» مثال[٣] «تحلِئ» من البيع، أو زيادةٍ[٤] في أوّله نحو: مَقامٌ.

فإن قلتَ: ولِمَ كان كذلك؟ قلتُ: لأنّه إذا شابه الفعل من كلّ وجه وأُعلّ تُوُهِّم[٥] كونه فعلًا، فوجب تصحيحه لئلّا يلتبس بالفعل.

فإن قلتَ: ينتقض[٦] هذا بنحو: يَزيدُ وتَزِيدُ، علَمين. فإنّهما أُعلّا مع مُوافقة[٧] الفعل في الأمرين. قلتُ: هذان ونحوهما ممّا نُقل من الفعل بعد الإعلال، لا أنّه[٨] أُعلّ بعد تقديره اسمًا. ومن ذلك «أبانُ» عند من لم يصرفه. فإنّ وزنه «أفعَل»،[٩] أُعلّ في حال الفعليّة ثمّ سُمّي به. وأمّا من صرفه فهو عنده[١٠] «فَعالٌ» وليس من هذا الباب. وبهذا تعلم[١١] أنّ استدلال بعضهم على أنّه «فَعالٌ»، بأنّه[١٢] لو كان «أفعَل» لم يُعلّ لأنّه من قبيل الأسماء، ليس بشيء،[١٣] لأنّه كيزيدَ ونحوه ممّا نُقل بعد الإعلال.

تنبيه: ما تقدّم من الإعلال في[١٤] «تِبِيْع» مثال «تَحْلِئ»، لكونه خالف المُضارع بكسر أوّله، هو مذهب النحويّين كافّةً إلّا المُبرّد. فإنه يُصحّح ذلك ونحوَه لأنّه ليس مبنيًا على فِعل. فتقول: تِبْيِعٌ، بالتصحيح. وتقول في مثل «تُرتُبٌ» من القول: تُقْوُلٌ، بالتصحيح أيضًا. وكذلك يَشترط في إعلال نحو «مَقام» مُناسبةَ الفعل، ويقول:[١٥] إنّ مَقامًا ومَباعًا ونَحوهما، ممّا خالف الفعل بزيادة، إنّما[١٦] اعتلّت[١٧] لأنّها مصادر لفعل أو اسم مكان، لا لأنّها على وزن

---

(١) ت: لا يعتلّ.
(٢) زاد في ت و ح: في.
(٣) س: في مثل.
(٤) ت ح: «أو في زيادة». س: أو بزيادة.
(٥) في النسخ: يوهم.
(٦) ت ح: يلتبس.
(٧) ح: موافقهما.
(٨) ت ح: لأنه.
(٩) يعني أنه منقول من الفعل الماضي: أبانَ. فوزنه «أفعل» من البين. انظر التاج (أبن). وفي حاشية ت عن التواتي: لأن الألف منقلبة عن ياء، والياء متحركة. ولم ينصرف لكونه منقولاً من الفعل.
(١٠) ح: «فهو وراءه». ولعل المراد: فهو وزانه. وفي حاشية ت عن التواتي: فيكون اسمًا جامدًا مرتجلاً لم ينقل من شيء.
(١١) س ح: يعلم.
(١٢) سقطت من ت و ح.
(١٣) سقط «ليس بشيء» من ت و ح. وفي ط بدلاً منه: ضعيف.
(١٤) ت ح: «الإعلال مثال». ط: إعلال.
(١٥) المقتضب ١:١٠٧ والممتع ص٤٨٨.
(١٦) ت: «بزيادته إنما». ط: بزيادة وإنما.
(١٧) كذا. والصواب «أعلت» كما في س.

الفعل. ومَدْيَنُ ومَرْيَمُ ومَكْوَزَةُ[١] عنده واردة[٢] على القياس، إذ لا فِعل لها فتُحملَ عليه، وهي[٣] عند غيره ممّا شذّ من الأعلام.[٤]

والصحيح[٥] مذهب الجمهور. ويدلّ على فساد ما ذهب إليه إعلال عين: مَعِيشة ومَثُوبةٌ، وليسا بمصدرين، ولا اسمي مكان. وإنّما هما اسمان لما يُعاش به، ويُثاب به[٦] من خير أو شرّ.[٧]

٩٧٩ ـ و«مِفْعَلٌ» صُحِّحَ، كالمِفعالِ[٨]

كان حقّ «مِفعَل» أن يعلّ لأنّه على وزن «تِعلَم»،[٩] وزيادته خاصّة بالأسماء ـ أعني الميم ـ فكان فيه مُوافقة الفعل من وجه، ومخالفته من وجه. وذلك يقتضي إعلاله. لكنّه صُحّح لشَبهه لفظًا ومعنى بما يستحقّ التصحيح[١٠] ـ وهو «مِفعال» ـ لأنّه غير مُوازن للفعل، لأجل الألف التي قبل لامه.

أمّا شَبهه به لفظًا فواضح. وأما شبهه به معنى فلأنّ كلًا منهما يكون آلةً كمِخْيَطٍ ومِكيالٍ، وصفةً[١١] مقصودًا بها المُبالغة كمِهمَزٍ[١٢] ومِحضارٍ. فسُوّي بينهما في التصحيح. وإلى سبب تصحيح «مِفعَل» أشار بقوله «كالمِفعال». فعلّة تصحيحه عنده شَبهه بمِفعال. وقد صرّح بذلك في غير هذا النظم.[١٣] وذكر[١٤] كثير من أهل التصريف أنّ علّة تصحيحه كونه مقصورًا من «مِفعال». فهو هو، غير أنّه قُصِر.[١٥]

---

(١) مدين: اسم بلد. ومريم ومكوزة: اسمان علمان.
(٢) ط: وارد.
(٣) سقطت من ح. وانظر الكتاب ٢:٣٦٤.
(٤) ط: «الإعلال». وكذلك جعلت في ت. وفي حاشيتها: أي: مما شذ عن إعلال وكان قياسه: مدان ومرام ومكازة.
(٥) زاد في ح: عندي.
(٦) سقط «ويثاب به» من ط. ت: لما يعاش فيه.
(٧) زاد في س: وقوله.
(٨) أراد بمفعل ومفعال: ما كان على وزنيهما من معل العين. وصحح: لم يعل إعلال فعله. ومفعل: مبتدأ. وهو معرفة بالصيغة. والخبر جملة: صحح. والكاف: مفعول مطلق نائب عن المصدر. والتقدير: مثل تصحيح مفعال.
(٩) ت: «يعلم». وفي الحاشية: لعله تصحيف وأنه هو«تعلم» بكسر التاء على لغة كنانة. قلت: يعني أن ما كان ماضيه على «فَعِلَ» إنما سمع كسر حرف مضارعته عدا الياء. على أن كسر الياء سمع أيضًا فيما كان مثالاً واويًا أو مهموز الفاء. وكسر حذف المضارعة منسوب إلى غير أهل الحجاز لا إلى كناية، وهو نوع من الإمالة. الكتاب ٢٥٦ ـ ٢٥٧ وشرح الشافية ١:١٤١ والأمالي الشجرية ١:١١٣ وشرح اللامية ص٤٢ الهمع ٢:١٦٤ وتصريف الأسماء والأفعال ص٨٨.
(١٠) إنما وجب تصحيح «مفعال» نحو: مِقوال ومِهيام، لأنه لو قلبت العين ألفًا لالتقت ألفان وحذفت إحداهما، فالتبس بمفعل. الممتع ص٤٩٤. وفي النسخ: استحق.
(١١) في النسخ: «أو صفة». وانظر الكتاب ٢:٣٦٧ والممتع ص٤٩٤.
(١٢) س ح: «كمطعن». وكذلك صوب في حاشية ت.
(١٣) شرح الكافية الشافية ص٢١٤١.
(١٤) ط: وقد ذكر.
(١٥) ط: «قصد». وزاد في س: وقوله.

وألِفَ «الإفـعـالِ»، و«اسـتِـفـعـالِ»[١]

٩٨٠ ـ أزِلْ لِذا الإعلالِ، والتّا الزَمْ عِوَضْ، وحَـذفُـهـا، بـالـنَّـقـلِ، رُبَّـمـا عَـرَضْ[٢]

إذا كان المصدر على «إفعال» أو «استفعال»، ممّا أُعلّت،[٣] عينه حُمل على فعله في الإعلال، فتُنقل حركة عينه إلى فائه، ثمّ تُقلب ألفًا[٤] لتُجانس الفتحة، فتلتقي[٥] ألفان، فتُحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثمّ تُعوّض عنها تاء التأنيث. وذلك نحو: إقامةٌ واستقامةٌ، أصلهما «إقْوامٌ» و«استِقْوامٌ»، فنُقلت فتحة الواو إلى القاف، ثمّ قُلبت الواو ألف لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان: الأُولى بدل العين، والثانية ألف «إفعال» و«استفعال»، فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويّون: أيُّهما[٦] المحذوفة؟ فذهبَ الخليل وسيبويه[٧] إلى أنّ المحذوفة ألف «إفعال» و«استفعال»،[٨] لأنّها الزائدة ولقُربها من الطرف، ولأنّ الاستثقال[٩] بها حصل، وإليه[١٠] ذهب الناظم. فلذلك قال:[١١] و«ألفَ الإفعالِ واستِفعالِ أزِلْ». وذهب الأخفش والفرّاء إلى أنّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأوّل أظهر. ولمّا حُذفت الألف عوّض عنها تاء التأنيث، فقيل: إقامةٌ واستقامةٌ.

وأشار بقوله «وحَذفُها، بالنَّقلِ، رُبَّما عَرَضْ» إلى أن هذه التاء التي جُعلت عوضًا قد تُحذف، فيُقتصر[١٢] في ذلك على ما سُمع ولا يُقاس عليه. كقولهم: أرَى إراءً،[١٣] واستفاة

(١) ألف: مفعول به مقدم للفعل أزل. وإفعال: مصدر أفعَلَ. واستفعال: مصدر استفعَلَ.

(٢) أزل: احذف. والإشارة إلى الإعلال بالنقل والقلب. وحذفت همزة «التاء» للتخفيف. والزم التاء أي: أثبتها. والنقل: السماع عن العرب. وعرض: ورد. وعوض: حال من التا، سكنت في الوقف على لغة ربيعة. والضمير في حذفها: للتا. وبالنقل: متعلقان بحال من فاعل عرض. وسقط البيت من ت.

(٣) في النسخ: اعتلت.

(٤) في حاشية ت عن الدباغ استشكال هذا القلب لأن شرطه تحرك ما بعد الياء والواو، وهو هنا ساكن، وإجابة بأن هذا الساكن يحذف دائمًا فهو كالمعدوم، وما بعدهما إذًا متحرك. وانظر الصبان ٤: ٣٢٣.

(٥) ط: «فيلتقي». ت: «فتبقى». وفي الحاشية: فتلتقي.

(٦) س: «في أيهما». ط: أيتهما.

(٧) الكتاب ٢: ٣٦٦.

(٨) سقطت مما عدا ط والأشموني. وانظر الارتشاف ١: ١٥١.

(٩) قيل: إن الاستثقال غير وارد لأنه لا يجمع بين ألفين في اللفظ. ورده الإسقاطي بصريح كلام النحاة والقُرّاء، عند المد بقدر أربع حركات. الصبان ٤: ٣٢٣. والصواب أن هذا المدّ لا يعني لفظ ألفين معًا. بل هو ألف مشبعة بالمد المبالغ فيه.

(١٠) ط: وإلى هذا.

(١١) ط: ولذلك قال.

(١٢) ح: ويقتصر.

(١٣) ذكر سيبويه هذا في الكتاب ٢: ٢٤٥ مثالاً لما حذف منه ولم يعوض، دون أن يجعله من المعتل العين. وهو الصواب

استِفاهًا.[١] قال الشارح:[٢] ويكثر ذلك مع الإضافة، كقوله تعالى:[٣] ﴿وإقامَ الصَّلاةِ﴾. فهذا على حدّ قوله:[٤]

* وأخـلَفُـوكَ عِـدَ الأمـرِ الَّذِي وَعَـدُوا *

وقال في «شرح الكافية»:[٥] وامتنع حذفها إلّا بسماع كقوله تعالى: «وإقامَ الصَّلاةِ». قلتُ: وتقدّم مذهب الفرّاء في باب «الإضافة».[٦] قيل: وحسّن حذفَ التاء في الآيَة مُقارنتُه[٧] لقوله بعدُ: ﴿وإيتاءِ الزَّكاةِ﴾.

تنبيه[٨]: وقد ورد تصحيح «إفعالٌ» و«استِفعالٌ» وفروعهما في ألفاظ منها:[٩] أعوَلَ إعوالًا، وأغْيَمَتِ السماء إغيامًا، واستَحْوَذَ استحْواذًا، واستَغْيَلَ الصبيُّ استغْيالًا. وهذا عند جُمهور النحويّين[١٠] شاذّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أنّ ذلك لغة يُقاس عليها، وحكى الجوهريّ[١١] عنه أنّه حكى عن العرب[١٢] تصحيح «أفعَلَ» و«استَفعَلَ»[١٣] تصحيحًا

= لأن العين هنا همزة، وحذفها قياسي في الفعل والمصدر وأكثر المشتقات. وقد قيل: أرأى يُرْئي إرآء، إذا صار ذا رأي. فإيراد المرادي وغيره هذا الحذف في إعلال الواو والياء من الأجوف وهم، والصواب إيراد: أجاب إجابًا. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص١٣٦ والصبان ٤ :٣٢٣ والتصريح وحاشيته ٢ :٣٩٥. ح ط: أراه إراءِ.

(١) استفاه: اشتد أكله أو شربه بعد قلة. ح ط: واستقام استقامًا.

(٢) ص٨٦١.

(٣) الآيتان ٧٣ من سورة الأنبياء و٣٧ من سورة النور.

(٤) عجز بيت للفضل بن العباس، صدره في س وحاشية ح:

إنَّ الـخَـلِـيـطَ أجَـدُّوا الـبَـيـنَ، فـانـجَـرَدُوا

شرح ابن الناظم ص٨٦١ والارتشاف ١ :١١٨ وشرح الكافية الشافية ص٩٠١ والعيني ٤ :٥٧٣ وشرح شواهد الشافية ص٦٤ والأشموني ٢ :٢٣٧ و٤ :٣٤١. والخليط: المخالط من القوم. وأجد: أحدث. والبين: الفراق. وانجرد: أسرع. والعد: الوعد. أصله «وِعد» ثم صار «عدة» ثم حذفت التاء.

(٥) ص٢١٤٢.

(٦) في شرح البيت ٣٨٥.

(٧) س: مقارنتها.

(٨) الارتشاف ١ :١٥١.

(٩) أعول: رفع صوته بالبكاء. وأغيمت: صارت ذات غيم. واستحوذ: غلب. واستغيل: شرب لبن أمه وهي حامل. وقيل: ما ورد مصححًا جاء عن العرب معلًّا أيضًا، عدا: استحوذ واستروح واستفيل. وزعم أبو حيان أن هذه الألفاظ بعضة عشر فعلًا. والظاهر أنها كثيرة جدًا، منها أيضًا: أطيب وأخيل وأجود وأعوق وأدوأ وأفوق وأفيق وأخول وأعوض وأحوج وأعوز وأنوك وأعين، وأبيض وأسود وأريع، وأروح وأغيلتْ... وما يمكن أن يرد منها مزيدًا على «استفعل». انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص٢٢٠ ـ ٢٢٢.

(١٠) في النسخ: البصريين.

(١١) الصحاح ص٥٦٣. والنص فيه على «استفعل» وحده.

(١٢) ح: عن بعض العرب.

(١٣) ظاهر العبارة تصحيح المصدرين والمشتقات أيضًا.

مُطّرِدًا، في الباب كلّه. وقال الجوهريّ في مواضع أُخر:[١] «تصحيح هذه الأشياء لغةٌ فصيحة صحيحة». وذهب في «التسهيل»[٢] إلى مذهب ثالث. وهو أنّ التصحيح مُطّرد فيما أهمل ثلاثيّه، كاستنوَقَ[٣] استِنواقًا، لا فيما له ثلاثيّ نحو: استقامَ.[٤]

٩٨١ ـ وما لإفعالٍ، مِنَ الحَذفِ، ومِنْ   نَقلٍ، فـ «مَفعُولٌ» بِهِ أيضًا قَمِنْ[٥]

٩٨٢ ـ نَحوُ: مَبِيعٍ ومَصُونٍ، ونَدَرْ   تَصحِيحُ ذِي الواوِ، وفي ذِي اليا اشتَهَرْ[٦]

إذا بُني «مَفعُولٌ» من ثلاثيّ معتلّ العين فُعل به ما فُعل بـ «إفعال» و«استفعال»، من نقل حركة عينه وحذف مدّته. فإذا بني «مَفعُولٌ» من «قالَ» و«باعَ» قيل:[٧] مَقُولٌ ومَبِيعٌ. والأصل «مَقْوُوْل» و«مَبْيُوْعٌ»، فنُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان: الأوّل عين الكلمة والثاني واو «مَفعُول» الزائدة، فوجب حذف أحدهما.[٨] واختُلف في أيّهما حُذف،[٩] فذهب الخليل وسيبويه[١٠] إلى أنّ المحذوف واو «مَفعُول»، لزيادتها ولقُربها من الطرق، وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف عين الكلمة، لأنّ واو «مَفعُول» لمعنى، ولأنّ الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذف الأوّل.

فأمّا ذوات الواو نحو «مَقُولٌ» فليس فيها عمل غير ذلك، لأنّه لمّا حُذف منه إحدى الواوين

---

(١) هذا مذهب أبي زيد. قال: «وهو قياس مطرد عندهم». الصحاح واللسان والتاج (حوذ) والارتشاف ١:١٥١. ت: في موضع آخر.

(٢) ص٣١٢ والإتحاف ٢:٣٨٢. وهذا المذهب ليس ابن مالك صاحبه، بل هو مبني على قول لابن جني في الخصائص ١:١١٨. وقد نقل المرادي هذه النسبة عن أبي حيان على غير تحقيق.

(٣) استنوق: صار ناقة.

(٤) زاد في س: وقوله.

(٥) إفعال: مصدر أفعلَ. والحذف: حذف المدة. والنقل: نقل الحركة من العين إلى الساكن قبلها. ومفعول: اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعل العين. والقمن: الحقيق الجدير. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة: مفعول قمن به. والفاء: زائدة. ولإفعال: متعلقان بفعل صلة الموصول: استقر. ومن الحذف: متعلقان بحال من ما. ومفعول: مبتدأ خبره قمن. وجاز الابتداء به لأنه معرفة بالصيغة. وبه: متعلقان بقمن. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: قمن، يفيد البيان والتوكيد. وهذا أيسر وأولى من قول المعربين: إنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة اعتراضية. وفي النسخ: «من النقل ومن * حذف». وهي أقرب إلى الصواب.

(٦) نحو: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك. ومبيع: اسم مفعول من مصدر باع. ومصون: اسم مفعول من مصدر صان. وندر: قل جدًّا. وذو الواو: اسم المفعول من المعل عينًا بالواو. ومثله ذو اليا. وحذفت همزة «الياء» للتخفيف. واشتهر: كثر وشاع. وتصحيح: فاعل ندر. وعليه يعود فاعل اشتهر، معرفًا مجردًا من إضافته. وذي: مضاف إليه مجرور بالياء. وجملة اشتهر: معطوفة على ندر تصحيح. وسقط البيت من ت و ح.

(٧) ط: فقيل.

(٨) ط: إحداهما.

(٩) الممتع ص٤٥٤ ـ ٤٦٠ والارتشاف ١:١٥٠ ـ ١٥١. وأي: اسم موصول مضاف صلته جملة: حذف.

(١٠) الكتاب ٢:٣٦٣.

بقي «مَقُولٌ»، على لفظه. وأمّا ذوات الياء نحو «مَبِيعٌ» [فإنّه لمّا حُذفت واوه،[١] على رأي سيبويه، بقي «مَبُيْعٌ» بياء ساكنة بعد ضمّة، فجُعلت الضمّة المنقولة كسرةً، لتصحّ الياء. وأمّا على رأي الأخفش] فإنّه[٢] لمّا حُذفت ياؤه[٣] كُسرت الفاء وقُلبت الواو ياء، فرقًا بين ذوات الواو وذوات الياء.

قيل:[٤] وقد خالف الأخفش أصله في هذا. فإنّ أصله أنّ الفاء إذا ضُمّت وجاء[٥] بعدها ياء أصليّة فإنّه يقلبها[٦] واوًا لانضمام ما قبلها، إلّا في الجمع نحو: بِيضٌ، وقد قلب ههنا الضمّة كسرة مُراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتُها موجودةً أجدرُ.

فإن قلتَ: هل يظهر لخلاف الشيخين في المحذوف ثمرة لفظيّة؟ قلتُ: نعم. قال أبو الفتح:[٧] سألني أبو عليّ عن تخفيف «مَسُوءٍ» فقلتُ: أمّا على قول[٨] أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوًّا، كما تقول في «مقروء»: مَقْرُوٌّ،[٩] لأنّها عنده واو «مَفعُول». وأمّا على مذهب سيبويه فأقول: رأيتُ[١٠] مَسُوَا، كما تقول في «خَبْء»[١١]: خَبٌ، فتُحرّك الواو لأنّها في مذهبه العين. فقال لي أبو عليّ: كذلك هو.[١٢]

وقوله «ونَدَرْ* تَصحيحُ ذِي الواوِ» أشار به إلى قول بعض العرب: ثوبٌ مَصْوُوْنٌ، ومِسكٌ مَدْوُوفٌ.[١٣] وفي القياس على ذلك خلاف، منعه الجُمهور وأجازه[١٤] المُبرّد في أحد قوليه،

---

(١) كذا بإعادة ضمير المذكر على ذوات. فكأنه لاحظ «نحو» وغفل عما قبله. أما الضمير المتصل في «إنه» فهو ضمير الشأن.

(٢) في الأصل: «فإنها». وسقط منه ما بين معقوفين.

(٣) كذا أيضًا.

(٤) أمالي ابن الشجري ١:٢٠٩. ودفع الصبان هذه المخالفة بأن الأخفش يقلب ههنا الضمة كسرة والواو ياء للفرق بين اليائي والواوي، لا لمراعاة العين المحذوفة.

(٥) سقطت مما عدا الأصل.

(٦) فيما عدا الأصل: «باقية قلبها». وقد صححت «باقية» في ت فجعلت: «ساكنة». انظر الجاربردي ص٢٩٦.

(٧) الممتع ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٨) س: على رأي.

(٩) في النسخ: مقروًّا.

(١٠) سقطت من س.

(١١) الخبء: ما يخبأويدخر.

(١٢) أصل مسوء: «مَسْوُوء». وتخفيف الهمز في «مسوء»، إذا كانت واوه هي المزيدة كما يرى الأخفش، يكون بإبدال الهمزة واوًا وإدغام الواو الزائدة فيها، وإذا كانت واوه هي العين كما يرى سيبويه يكون بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الواو. وفي حاشية ت عن التواتي بسط هذا واختتامه بأنه كله مشكل. فتأمله.

(١٣) المصون: المصون من التبذل. والمدووف: المسحوق.

(١٤) كذا مطلقًا. وإنما أجازه المبرد في الضرورة. ومصدر هذا الإطلاق وهمٌ وقع فيه أبو علي الفارسي حين نسبه إلى المبرد، فنُقل عنه. انظر المقتضب ١:٩٩ ـ ١٠٢ والمنصف ٢٧٨١ و٢٨٥ والمقتضب لابن جني ص٨ وشرح التصريف الملوكي ص٣٥٥ وشرح المفصل ١٠:٨٠ والممتع ص٤٦١ وشرح الشافية ٣:١٤٩ ـ ١٥٠.

وذكر الجوهريّ[(١)] أنّ بعض النحويّين يقيس[(٢)] الإتمام في الواو، وأنّها[(٣)] لغة لبعض العرب. وقال الأستاذ أبو عليّ: حكى[(٤)] ذلك الكسائيّ[(٥)] وقاس عليه.

وقوله «وفي ذِي اليا اشتَهَرْ» يعني: أنّ التصحيح في ذوات الياء كثير مُشتهِر، بخلاف الواو. وذلك لثقل الواو وخفّة الياء. ومثال ذلك في الياء قولهم: خُذْهُ مَطْيُوبةً به نَفْسٌ.[(٦)] وقال الشاعر:[(٧)]

* وكـأنّـهـا تُـفّـاحـةٌ، مَـطْـيُـوبـةٌ *

وتصحيح ذوات الياء لغة تميميّة، حكاها المازنيّ[(٨)] وغيره. وقال علقمة، وهو تميميّ:[(٩)]

* يَـومُ رَذاذٍ، عـلَيـهِ الـدَّجْـنُ، مَـغْـيُـومُ *

وقال سيبويه:[(١٠)] «وبعض العرب يُخرجه على الأصل فيقول: مَخيُوطٌ ومَبْيوعٌ... ولا نعلمُهم أتمّوا في الواو لأنّها أثقل». وخالف أبو العبّاس في تصريفه فقال:[(١١)] «إنّما أجازوا ردّ مَبِيع إلى أصله في الضرورة». ولم يجعله لغة.[(١٢)]

٩٨٣ ـ وصَحِّحِ «المَفْعُولَ»، مِن نَحوِ: عَدا   وأعـلِلِ، انِ لَم تَـتَـحَـرَّ الأجـوَدا[(١٣)]

إذا بُني «المفعول» من فعل مُعتلّ اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واوًا. فإن كانت ياء

---

(١) الصحاح ص١١٢٦.

(٢) ح: «يقيسون». وسقطت من س.

(٣) ط: وأنه.

(٤) في النسخ: وحكى.

(٥) الارتشاف ١:١٥١ وشرح الشافية ٣:١٤٩ ـ ١٥٠. وعمم بعضهم فنسب القياس إلى الكوفيين. مشكل إعراب القرآن ص٧٦٨. وانظر إصلاح المنطق ص٢٢٢ وتهذيبه ص٥١٤. ط: ذلك عن الكتاب.

(٦) مطيوبة: مُطيَبة، من طابه أي: طيبه. ونفس: نائب فاعل لها. انظر الصبان ٤:٣٢٤ ـ ٣٢٥. وفيما عدا الأصل: خذها مطيوبة بها نفسًا.

(٧) يصف الخمرة. المنصف ١:٢٨٦ و٣:٤٧ والعيني ٤:٥٧٤ والأشموني ٤:٣٢٤.

(٨) المنصف ١:٢٨٦.

(٩) عجز بيت صدره في س و ح:

حَـتّـى تَـذَكَّـرَ بَـيـضـاتٍ، وهَـيَّـجَـهُ

ديوانه ص٥٦ وشرح اختيارات المفضل ص١٦١١ والمنصف ١:٢٨٦ والعيني ٤:٥٧٦ والأشموني ٤:٣٢٥. يصف ظليمًا. والرذاذ: المطر الخفيف. والدجن: إلباس الغيم السماء. ط: يوم الرذاذ.

(١٠) الكتاب ٢:٣٦٣.

(١١) المقتضب ١:١٠٢.

(١٢) زاد في س: وقوله.

(١٣) صححه أي: صغه على صورته دون حذف. وهو عكس: أعلل. والمفعول: اسم المفعول. وتتحرى: تقصد. والأجود: الأفصح. وحذفت همزة «إن» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها. ومن: تتعلق بحال من المفعول. ونحو: مضاف إلى ما بعده على الحكاية. وتتحر: مجزوم بحذف حرف العلة وفي محل جزم بـ «إن». وحذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وسقط الشطر الثاني من ت.

وجب إعلاله[١] بالإبدال والإدغام وتحويل الضمّة كسرة نحو: مَرْمِيٌّ. والأصل[٢] «مَرْمُوْيٌ» فقُلبت الواو ياء، لاجتماعِها مع الياء وسبقِ أحدهما بالسكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصحّ الياء. وإن كانت واوًا فهو[٣] على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يُختار إعلاله، وقسم يُختار تصحيحه.

فالذي يجب إعلاله هو ما عينه واو. فإذا بنيتَ اسم المفعول من نحو: «قَوِيَ» قلتَ: مَقْوِيٌّ. والأصل فيه[٤] «مَقْوُوْوٌ»، فاستُثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمّة، فقلبت[٥] الأخيرة ياء، ثمّ قُلبت المتوسّطة ياء لأنّه قد اجتمع ياء وواو[٦] وسبقت إحداهما بالسكون، ثمّ قُلبت الضمّة كسرة لأجل الياء، وأُدغمت الياء في الياء، فقيل: مَقْوِيٌّ.

والذي يُختار إعلاله هو ما كان فِعله على «فَعِلَ» بكسر العين كمَرْضِيّ. فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى، لأنّ فعله قد قُلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مُخالفته له. ولهذا جاء الإعلال في القُرآن دُون التصحيح. قال تعالى: ﴿ارجِعِي إِلَى رَبِّكِ راضِيةً مَرضِيّةً﴾،[٧] ولم يقل: «مَرضُوّةً»، مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: مَرْضُوّةٌ. وهو قليل.

هذا ما ذكره المصنّف.[٨] أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو «مَرْضِيّ». وذكر غيره أنّ التصحيح في ذلك هو القياس وأنّ الإعلال فيه شاذّ،[٩] وصرّح بعض المغاربة بعدم اطّراد الإعلال فيه. وظاهر كلام سيبويه اطّراده. قال:[١٠] والوجه في هذا النحو[١١] الواو، والأُخرى عربيّة كثيرة.[١٢]

والذي يُختار تصحيحه هو ما كان من فِعل ليست عينه واوًا، ولا هو على «فَعِلَ» بكسر

---

(١) ح: إعلالها. (٢) زاد في ح: فيه.

(٣) ح ط: فهي.

(٤) سقطت من ط. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٣.

(٥) المنصف ٢:٢٧٧ والممتع ص٧٦١. وقيل: قلبت الواو الأخيرة ياء حملاً على إعلالها في الفعل. فلما رجع ذلك في «مرضيّ» الذي اجتمع فيه واوان كان في «مقويّ» واجبًا لاجتماع ثلاثة. وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١٤٦ ـ ٢١٤٧.

(٦) س: واو وياء.

(٧) الآية ٢٨ من سورة الفجر. وذكر ابن هشام شذوذ قراءة بعضهم «مَرضوّة». أوضح المسالك ٣:٣٣١ والتصريح ٢:٣٨٢ والأشموني ٤:٣٢٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ص٢١٤٤ ـ ٢١٤٥.

(٩) س: نادر.

(١٠) الكتاب ٢:٣٨١.

(١١) أراد سيبويه نحو: عُتِيّ ومَغزِيّ. وهو غيرما أراد المرادي، لأنه يعني هنا اسم المفعول مما كان فعله على «فَعِل». وما نقله ههنا عن سيبويه يصلح لما يختار تصحيحه في الفقرة التالية.

(١٢) سقط «وظاهر... كثيرة» من النسخ والأشموني.

العين، كالمفعول من نحو «عَدا». فيجوز فيه التصحيح حملًا على فِعل الفاعل فتقول:[١] مَغدُوٌّ. فتُصحّحه كما صحّ[٢] فعل الفاعل.[٣] ويجوز فيه الإعلال حملًا على فعل المفعول، فتقول: مَغدِيٌّ. فتُعلّه كما أُعلّ فعل المفعول.[٤] والتصحيح أولى لأنّ الحمل على فعل الفاعل أولى.[٥] ويُروى بالوجهين قول الشاعر:[٦]

وقَـد عَـلِمـتْ عِـرسِـي مُـلَيـكـةُ أنّـنِـي ... أنـا الـلَّيـثُ، مَـعـدُوًّا عـلَيَّ، وعـادِيـا

أنشده المازني[٧] «معدُوًّا» بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال.

تنبيهـات:

الأوّل: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلّا هذا القسم الأخير ـ أعني ما يترجّح فيه التصحيح ـ وأحال على المثال، فخرج بقوله «مِن نَحوِ: عَدا» ما عينه واو[٨] نحو: قَوِيَ ـ فإنّ المفعول منه يجب إعلاله ـ وما هو على «فَعِلَ» نحو: رَضِي. فإنّ المفعول منه يترجّح إعلاله عند المُصنّف.[٩] فإن قلتَ: لِمَ ترك هنا ذكر المفعول ممّا لامه ياء نحو: رَمَى؟[١٠] قلتُ: لأن حكمه قد تقدّم بيانه.[١١]

الثاني: ظاهر كلامه أنّ الإعلال مُطّرد في نحو «مَغدِيٌّ»، وإن كان التصحيح أجود. وقال بعض النحويّين: إنّ[١٢] الإعلال فيه شاذّ لا يطّرد.

الثالث: اختُلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع، فقيل: إنّه أُعلّ حملًا على فعل المفعول.[١٣] وهو قول الفرّاء وتبعه المُصنّف. وقيل: أُعلّ[١٤] تشبيهًا بباب «أَدْلٍ».[١٥] وذلك

(١) الإتحاف ٢:٣٨٤. وزاد في ت و ح: «فيه»، وفي س: زيد.
(٢) س: كما تصحح.
(٣) في حاشية ت: يعني المضارع نحو: عدا يعدو.
(٤) في حاشية ت عن التواتي: لأنه هو الذي أعل بالياء نحو: عُدِيَ.
(٥) ت: وهو أولى.
(٦) عبد يغوث الحارثي. شرح اختيارات المفضل ص٧٧١ والكتاب٢:٣٨٢ والعيني ٤:٢٨٩ والأشموني ٤:٣٢٦ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٠. والعرس: الزوجة. والمعدو عليه: المعتدى عليه. ت ح: «فقد... عليه». س: «لقد». ط: معديًا.
(٧) المنصف ١:١١٨ و٢:١٢٢.
(٨) ح: ما كان عينه واوًا.
(٩) شرح الكافية الشافية ص٢١٤٤ ـ ٢١٤٥.
(١٠) س ح: مرميّ.
(١١) في البيت ٩٦٦. وفي حاشية ت عن التواتي إشارة إلى هذا البيت، وأن «مرمُوي» فيه اجتماع واو وياء والأولى ساكنة.
(١٢) في النسخ: وذكر بعض النحويين أن.
(١٣) فوقه في ت: وهو عُدِيَ.
(١٤) س: إنما أعل.
(١٥) الأدلي: جمع دلو. وفي حاشية ت عن التواتي: وهو ما كان في آخره واو قبلها ضمة. لأن أصله «أدلُوٌ». وقد تقدم حكمه.

لأنّ الواو الأُولى ساكنة زائدة خفيفة[1] بالإدغام، فلم يُعتدّ بها حاجزًا، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنّها وليت الضمّة فقُلبت ياء على حدّ قلبها في: أدْلٍ. قال الزمخشريّ:[2] كما فعلوا في الكساء[3] نحوَ فعلهم في العصا. واعترضَ تعليلَ الفرّاء بوجود القلب في المصدر نحو: عَتَا عُتِيًّا. والمصدر ليس مبنيًّا على فعل المفعول.[4]

٩٨٤ ـ كَذاكَ، ذا وَجهَينِ، جا «الفُعُولُ» مِن ذِي الـواوِ، لامَ جَـمـعٍ أو فَـردٍ، يَعِنْ[5]

إذا كان «الفُعُول» ممّا لامه واو لم يخلُ من أن يكون جمعًا أو مُفردًا: فإن كان جمعًا فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح. إلّا أنّ الإعلال أكثر نحو: عُصِيٍّ ودُلِيٍّ، جمع عصا ودلو. أصلهما[6] «عُصُوْوٌ» و«دُلُوْوٌ»، فأُبدلت الواو الأخيرة ياء حملًا على باب «أدْلٍ»، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقرّ لمثلها من إبدال وإدغام. وقد ورد[7] بالتصحيح ألفاظ.

وهو:[8] أُبُوٌّ جمع أب، وأُخُوٌّ جمع أخ، ونُحُوٌّ جمع نحو[9] ـ حُكي عن بعضهم: إنّكم لتنظرون في نحوّ كثيرة ـ ونُجُوٌّ جمع نَجْو ـ وهو السحاب الذي هراقَ ماءه.[10] قال ابن سيده:[11] ولم يُسمع فيه الإعلال ـ وبُهُوٌّ جمع بَهْو.[12] وذُكر من ذلك: بُنُوٌّ جمع ابن، وفُتُوٌّ[13] جمع فتًى[14] على خلاف في لامهما، ومذهب سيبويه[15] أنّها ياء. وقول ابن عصفور: «شذ[16] من هذا الجمع

(١) س: «خفية». وانظر الجاربردي ص٣٠٥.
(٢) انظر المفصل ص٣٨٩.
(٣) في حاشية ت أن أصله «كساو»، فعلوا فيه كما فعلوا في «العصا»، من وجود الحاجز الخفيف، وكذلك «أدل». وفيها أيضًا عن التواتي أن الواو قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولا يضر الألف لأنه حاجز غير حصين. فهو سوّى بين الكساء والعصا.
(٤) زاد في س: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتي: لأن المصدر لا يحمل عليه، أي: على الفعل المبني للمفعول.
(٥) كذاك أي: مثل اسم المفعول من: عدا. وجا: مخفف من «جاء» لغة حكاها سيبويه، وليس ضرورة كما زعم الأزهري. انظر البيت ٢٦. ويعن: يعرض ويحصل. والكاف: حال ثانية من الفعول، مضاف إلى اسم الإشارة. والكاف الثانية: حرف خطاب وتوكيد للبعد. وذا: بدل من الكاف. ومن ذي: متعلقان بالحال الأولى المحذوفة عن الفعول. ولام: حال من فاعل «يعن»، وهو الضمير العائد على الواو. وحذفت همزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وجملة يعن: حال من الواو. وحذفت النون الثانية من «يعنّ» للوقف. وسقط الشطر الثاني من ت و ح.
(٦) ط: وأصلهما.
(٧) الارتشاف ١: ١٣٩. وفي النسخ: وقد وردت.
(٨) ت ح ط: وهي.
(٩) النحو: الجهة.
(١٠) س: هريق ماؤه.
(١١) المخصص ٩: ١٠١.
(١٢) البهو: البيت المتقدم أمام البيوت. ط: ونهو جمع نهو.
(١٣) ح: بنوا جمع ابن وفتوا.
(١٤) ط: وقنو جمع قنا.
(١٥) الكتاب ٢: ٩٣ و٣١.
(١٦) الممتع ص٥٥١. وفي النسخ: وشذ.

لفظان، وهما نُحُوٌّ في جمع نحو، وفُتُوٌّ في جمع فتى»[١] يُوهم أنّه لم يشذّ غيرهما. وليس كذلك.

وإن[٢] كان مُفردًا فقد جاء فيه أيضًا الإعلال، والتصحيح. إلّا أنّ التصحيح أكثر. نحو: عَلا عُلُوًّا، ونَما نُمُوًّا. وقد جاء بالإعلال[٣] قولهم: عَتا الشيخُ عُتِيًّا إذا[٤] كبرَ، وقَسا قُسِيًّا، أي: قسوةً.

فإن قلتَ: ظاهر كلام الناظم التسوية بين «فُعُول» المُفرد و«فُعُول» الجمع في الوجهين، وليس بسواء لأنّ الإعلال في الجمع أكثر والتصحيح في المُفرد أكثر. قلتُ: سوّى بينهما في مجيء الوجهين في كلّ منهما، ولم يُسوّ بين الوجهين في الكثرة. وقد صرح بتفاوتهما في غير هذا الكتاب. قال في «الكافية»:[٥]

ورَجِّـحِ الإعـلالَ، فـي الـجَـمـعِ، وفـي مُـفـرَدِ الـتَّـصـحِـيـحُ أولَى مـا قُـفِـي

فإن قلتَ: لِمَ كان الإعلال في الجمع أرجح، والتصحيح في المُفرد أرجح؟ قلتُ: لثقل الجمع وخفّة المُفرد.

تنبيهـان:

الأوّل: لا إشكال في اطّراد الإعلالِ في الجمع، والتصحيحِ في المُفرد. وأمّا تصحيح الجمع فمذهب الجُمهور أنّه لا يُقاس عليه. وإلى هذا ذهب في «التسهيل»،[٦] قال: ولا يُقاس عليه خلافًا للفرّاء. انتهى. وضُعّف مذهب الفرّاء بقلّة[٧] ما ورد من ذلك. وأمّا إعلال المُفرد فظاهر «التسهيل» اطراده، والذي ذكره غيره أنّه شاذّ لا يطّرد.

الثاني: ما تقدّم في «فُعُول» من التصحيح مشروط بألّا يكون من باب «قَوِيَ». فلو بُني من القُوّة «فُعُول» لزم أن يُفعل به ما فُعل بـ «مَفعُول» من القُوّة، وقد تقدّم.[٨]

٩٨٥ ـ وشـاعَ نَـحـوُ «نُـيَّـمِ»، فـي نُـوَّمِ ونَـحـوُ «نُـيَّـامِ» شُـذُوذُهُ نُـمِـي[٩]

---

(١) ط: نجو في جمع نجوو قتو في جمع قتا.

(٢) ط: فإن.

(٣) ت ط: «بالتصحيح». وفي حاشية ت: بالإعلال.

(٤) في النسخ: أي.

(٥) شرح الكافية الشافية ص٢١٤٥.

(٦) ص٣٠٩.

(٧) في النسخ: مذهبه لقلة.

(٨) في شرح البيت ٩٨٣. وزاد في س: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتي أن الأصل «قُوُوٌ» فقلبت الواو الأخيرة ياء، وقلبت الثانية ياء أيضًا وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: قُوِيّ.

(٩) شاع: كثر. ونمي: نسب إلى علماء العربية. ونحو: فاعل. وفي: للمصاحبة تتعلق بصفة لنيم، لا بحال كما ذكر الأزهري. ونحو: مبتدأ خبره جملة شذوذه نمي.

يعني: أنه قد كثر في «فُعَّل» جمعِ «فاعِل» الذي عينه واو الإعلالُ، فيقال في «نُوَّم» جمع نائم: نُيَّم، وفي «صُوَّم» جمع صائم: صُيَّم، وفي «جُوَّع» جمع جائع: جُيَّعٌ. قال:[1]

* عَـجَّـلـتُ طَـبـخـتَـهُ، لِرَهـطٍ جُـيَّـعِ *

ووجه ذلك أنّ العين شُبّهت باللّام، لقُربها من الطرف، فأعلّت كما تُعلّ اللام، فقُلبت الواو الأخيرة ياء، ثمّ قُلبت الواو الأولى ياء،[2] وأُدغمت الياء في الياء. والتصحيح في ذلك هو الأصل.

وأمّا «فُعّالٌ» بالمدّ نحو: صُوّامٌ وقُوّامٌ، فالتصحيح فيه مُتعيّن، لبُعد عينه من الطرف بسبب زيادة الألف. وقد شذّ الإعلال في لفظ[3] واحد لا يُقاس عليه، وهو «نُيّامٌ» جمع نائم. قال الشاعر:[4]

ألا طَـرَقَـتْـنـا مَـيّـةُ بـنـةُ مُـنـذِرٍ   فـمـا أرّقَ الـنُّـيّـامَ إلّا كَـلامُـهـا

تنبيهـان:

الأوّل: قوله «شاعَ»[5] يُفيد الكثرة، وليس بنصّ على اطّراده. وقد نصّ غيره من النحويّين على أنّه مُطرّد. ولا طّراده شرط لم يذكره المُصنّف، وهو ألّا يكون مُعتلّ اللام نحو: شاوٍ[6] وشُوًّى. فهذا لا يجوز إعلاله كراهةً لتوالي الإعلال.

الثاني: يجوز في فاء «فُعَّل» المُعلّ العين الضمُّ والكسر، والضمّ هو الوجه الأولى.[7]

فصـــــل

[إبدال الفاء والتاء من الافتعال]

٩٨٦ ـ ذُو اللّينِ فا تَا، في «افتِعالٍ»، أُبدِلا   وشَذَّ، في ذِي الهَمزِ، نَحوُ: ائتَكَلا[8]

---

(١) عجز بيت للحادرة، صدره:

وَمُـغَـرَّضٍ، تَـغـلي الـمَـراجِـلُ تَـحـتَـهُ

ديوانه ص٥ ـ ٨ وشرح اختيارات المفضل ص٢٢٨ والمنصف ٢:٣ والممتع ص٤٩٧ والأشموني ٤:٣٢٨. والمغرض: اللحم الطري. والرهط: الجماعة. وفيما عدا الأصل: لقوم.

(٢) سقط «ثم قلبت... ياء» من النسخ.

(٣) وآخر هو صُيّابة. أصله صوّابة من: صاب يصوب. الممتع ص٤٩٨.

(٤) ذو الرمة. ديوانه ص٣٨ والممتع ص٤٩٨ والعيني ٤:٥٧٨ والأشموني ٤:٣٢٨ وشرح شواهد الشافية ص٣٨١. وطرقت: جاءت ليلًا. يريد خيالها.

(٥) ط: وشاع.

(٦) الشاوي: اسم فاعل من شوى يشوي.

(٧) في حاشية ت: لدلالته على أن عين الكلمة واو في الأصل. وأما الكسر فلمناسبة الياء.

(٨) حذفت همزة «فاء» و«تاء» للتخفيف، فكانا كالمقصور. والتنوين فيهما أولى، وعدمه جائز. فكان الاختيار تنوين ما في الثاني دون الأول، لئلا تتوالى ثلاث نونات. انظر الصبان ٤:٣٢٩ والإتحاف ٢:٣٨٥ والخضري ٢:٢٠٧. وذو اللين فا أي: ما كانت فاؤه حرف لين. وافتعال: مصدر افتعل. وذو الهمز: ما كانت فاؤه همزة. وائتكل: أكل بعضه بعضًا. =

إذا كان فاء «الافتِعال» حرف لِين ـ أعني واوًا أو ياء ـ وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء في «الافتِعال» وفُروعه. أعني: الفعلَ واسمَ الفاعل والمفعول.[١] مثال ذلك في الواو: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ اتِّعادًا فهو مُتَّعِدٌ. ومثاله في الياء: اتَّسَرَ يَتَّسِرُ اتِّسارًا فهو مُتَّسِرٌ.[٢]

وإنّما أبدلوا الفاء في ذلك تاءً، لأنّهم لو أقرّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الضمّة واوًا. فلمّا رأوا مصيرهم إلى تغييرها[٣] لتغيّر أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفًا جلدًا لا يتغيّر لما قبله ـ وهو التاء ـ وهو أقرب الزوائد من الفم[٤] إلى الواو، ليُوافق[٥] ما بعده فيُدغم فيه.

تنبيهـات:[٦]

الأوّل: قال بعض النحويّين: البدل في[٧] «اتَّعَدَ» إنّما هو من الياء، لأنّ الواو لا تثبت مع الكسرة، في «اتِّعاد» وفي «اتَّعَدَ»، وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الماضي والمصدر.

الثاني: قوله «ذو اللِّين» يشمل الواو والياء، كما تقدّم.[٨] وأمّا الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنّها لا تكون فاء ولا عينًا ولا لامًا.

الثالث: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها، فيقولون: ايتَعَدَ يا تَعِدُ[٩] فهو مُوتَعِدٌ، وايتَسَرَ ياتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ.

= وخبر «ذو»: جملة أبدل. وفا: تمييز «ذو»، لا حال كما ذهب المعربون. إلا إذا روي: «ذو اللَّين» بفتح اللام مخففًا من ليِّن. وتًا: مفعول ثان مقدم للفعل أبدل. ومفعوله الأول ضمير نائب الفاعل تقديره: لينه. وفي افتعال: متعلقان بحال من الضمير في أبدل، خلافًا لما اضطرب فيه المعربون. وفاعل شذ: نحو، لا ضمير يعود على مصدر أبدل، خلافًا للمعربين أيضًا وظاهر شرح المرادي. والتقدير: شذ نحو قولهم في «اتكل»: ائتكل. الأشموني ٤: ٣٣٠. وانظر التنبيه الثاني في آخر شرح البيت. وإنما يجوز ما قدره هؤلاء إذا كانت الرواية: «نحوِ: ائتكلا»، على ما نظن من شرح ابن هشام والأزهري. أوضح المسالك ٣: ٣٣٩ والتصريح ١: ٣٩١.

(١) وكذلك اسما الزمان والمكان والصفة المشبهة.

(٢) اتسر القوم: لعبوا بالميسر. وفي حاشية ت عن التواتي أن من ذلك: اتقى يتّقي اتّقاء، مع بيان ما كان عليه المجرد من اتعد واتسر واتقى، وما حصل فيه من الإبدال والإدغام لما صار على افتعل.

(٣) فيما عدا الأصل: تغيرها.

(٤) في حاشية ت عن التواتي: احترز من الهاء والهمزة، فإنهما من الحلق.

(٥) ط: وليوافق.　(٦) الارتشاف ١: ١٥٢.

(٧) المراد بالكسرة فيما يلي هو ما في همزة الوصل. وزاد في س: نحو.

(٨) سقط «كما تقدم» من ت. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٥.

(٩) الواو الساكنة بعد فتح لا تقلب ألفًا. وإنما قلبت هنا حملاً على الماضي واسم الفاعل، لتكون على غرارهما من جنس الحركة قبلها.

الرابع: حكى الجرميّ أنّ من العرب من يقول: اتّسَرَ واتّعَدَ، بالهمز. وهو غريب.[١]

وقوله «وشَذّ في ذِي الهَمزِ[٢]» أي: وشذّ[٣] إبدال فاء «الافتِعال» ياءً فيما أصله الهمز، والقياس فيه ألّا يُبدل. وذلك نحو: ايتكَلَ ياتَكلُ ايتِكالًا، لأنّه «افتَعَلَ» من الأكل، ففاء الكلمة[٤] همزة. ولكنّها خُفّفت بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها، فأُقرّت على ما يقتضيه التصريف ولم تُبدل،[٥] لأنّها ليست بأصل، وإنّما هي بدل من همزة والهمزة لا تُدغم،[٦] فينبغي أن يكون بدلها كذلك، وأيضًا فلأنّ[٧] إبدالها، وهي بدل من الفاء، يُؤدّي إلى توالي الإعلالين.[٨] وقد شذّ إبدال الياء والواو[٩] في هذا تاء، كقول بعضهم: اتَّزَرَ، أي: لبسَ الإزارَ. فالتاء في هذا بدل[١٠] من الياء المُبدلة من الهمزة. وقال بعضهم في ﴿اؤتُمِنَ﴾:[١١] اتُّمِنَ. فالتاء في هذا بدل من الواو المُبدلة من الهمزة.[١٢] واللغة الفصيحة[١٣] في ذلك عدم الإبدال.

تنبيهان:[١٤]

الأوّل: قوله «وشذّ» يقتضي أنّ الإبدال في ذي الهمز ليس بلغة، فلا يصحّ القياس عليه. وهذا هو المعروف، وحُكي عن البغداديّين أنّهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز،[١٥] وحكوا من ذلك ألفاظًا. وهي اتَّزَرَ واتَّمَنَ من الإزار[١٦] والأمانة، واتَّهَلَ[١٧] من الأهل. ومنه عندهم: اتَّخَذَ من الأخذ. وقال بعضهم: هي لغة رديّة،[١٨] مُتنازَع في صحّة نقلها.

---

(١) في حاشية ت عن التواتي: يعني: فيما إذا اجتمعت همزتان لقول الإمام في البيت ٩٤٩. ويتسر ومتسر ويتعد ومتعد يجوز همزه. فتنبه.
(٢) زاد في س: نحو ائتكلا.
(٣) هذا تفسير معنى لا تقدير إعراب. انظر تعليقنا على البيت.
(٤) في النسخ: الفعل.
(٥) أي: لم تبدل تاء. وفي الحاشية إشارة إلى البيت ٩٤٩.
(٦) س: لا تبدل.
(٧) العطف على «لأنها ليست». س ح: فإن.
(٨) توالي الإعلالين في الحرف الواحد كثير. وإنما المحذور ما كان في حرفين متجاورين. وهو قليل. وسقط «قد» من ط.
(٩) أغفل إبدال الألف في المضارع، ومنه في الحديث الشريف ما يذكره بعد. س: الواو والياء.
(١٠) في النسخ: أبدلت.
(١١) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. والإدغام قراءة شاذة. ط: «اؤتمن». وانظر البحر ٢: ٣٥٦ وشواهد التوضيح ص١٨٣.
(١٢) سقط «وقال بعضهم... الهمزة» من النسخ.
(١٣) س: الفصحى.
(١٤) ط: «تنبيهات» وانظر الارتشاف ١: ١٥٢.
(١٥) ط: ذي الهمزة.
(١٦) س: الإزارة.
(١٧) اتهل: تزوج.
(١٨) يعني إبدال الإدغام، في الثلاثة المذكورة عن البغداديين. ط: ردية.

قال أبو عليّ: هذا خطأ في الرواية. فإنْ صحّت فإنّما سُمعت من قوم، غير فُصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم. ولم يحك هذا سيبويه ولا الأئمّة المُتقدّمون العارفون، بالصنعة[1] وتحرّي النقل.[2] قلتُ: وفي الحديث: «وإن كانَ قَصِيرًا فلْيَتَّزِرْ بِهِ». كذا لجميع رواية[3] «الموطّأ» بالإبدال والإدغام. وفي حديث عائشة:[4] «كان رسول الله ـ ﷺ ـ يأمُرُني إذا حِضتُ أن أتّزِرَ»،[5] بالإدغام.

فإن قلتَ: فما يصنع أبو عليّ بقولهم «اتَّخَذَ»، وهو من الأخذ؟ قلتُ: خرّجه[6] على أنّ تاءه الأولى أصليّة، لأنّ العرب قالت: تَخِذَ، بمعنى اتّخذَ. قال الله تعالى: ﴿لَتَخِذتَ[7] عَلَيهِ أَجرًا﴾. وأنشد:[8]

وقَد تَخِذَتْ رِجلِي، إلَى جَنبِ غَرْزِها، نَسِيفًا، كأُفحُوصِ القَطاةِ، المُطَوَّقِ

ونازع الزجّاجيّ[9] في وجود مادّة «تخذ»، وزعم أنّ أصله «اتَّخَذَ» وحُذف.[10] وصُحّح ما ذهب إليه الفارسيّ بما حكاه[11] أبو زيد، من قولهم: تَخِذَ يَتخَذُ تَخْذًا. وذهب بعض المتأخّرين إلى أنّ «اتّخذ»[12] ممّا أُبدلت فاؤه تاء، على اللغة الفُصحى، لأنّ فيه لغة وهي «وَخَذَ» بالواو. وهذه اللغة،[13] وإن كانت قليلة، إلّا أنّ بناءه عليها أحسن، لأنّهم نصّوا على أنّ «اتَّمَنَ» لغة رديّة.[14]

الثاني: ظاهر تمثيله بـ «اتتكلَ»[15] أنّه ممّا سُمع فيه الإبدال شُذوذًا. ويحتمل أن يريد

---

(١) أي: صنعة العربية. ط: الصيغة.

(٢) تحري النقل: الاجتهاد في طلبه وتدقيق ما فيه. س ح: «تحرير النقل». وكذلك صوبت في ت، وكانت كما أثبتنا.

(٣) انظر الموطأ ص١٠٠ وشرح الموطأ للزرقاني ١: ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ومسند أحمد ١: ١٦ و٢: ١٤٨. وفي الأصل: «الجميع رواية». ت ح: «الجميع رواة». س: «بجميع رواة». ط: «الجميع رواه». وانظر الجاربردي ص٢٧٢ والتصريح ٢: ٣٩١ وحاشية الخضري ٢: ٢٠٧.

(٤) المسند ٦: ٥٥ و١٣٤ و١٤٣ وصحيح البخاري ص١١٥ وصحيح مسلم ص٢٤٢ وسنن الترمذي ١: ١٦٠ وشواهد التوضيح ص١٨٢. وزاد في س و ح و ط: رضي الله عنها.

(٥) ح: أن اتزري.

(٦) يريد أن أصله «استَتخَذَ»، فحذفت التاء الثانية للتخفيف. الكتاب ٢: ٤٢٩ وسر الصناعة ص١٩٧.

(٧) الآية ٧٧ من سورة الكهف. ط: لتّخذت.

(٨) للممزق العبدي. العيني: ٤: ٥٩٠. والغرز: ركاب الرجل من جلد. والنسيف: أثر ركض الرجل بجنب البعير. والأفحوص: بيت القطاة. والمطرق: المسوى المعدل. ت: «إلى جنب». ح: «لدى حيث». ط: «لدى جنب». ت: المطوق.

(٩) انظر التاج (تخذ). ح: الزجاج.

(١٠) أي: حذف منه التاء الساكنة فسقطت همزة الوصل. وهذا مشكل لأن الخاء كانت مفتوحة في الماضي ومكسورة في المضارع، فصارت بعد الحذف بالعكس. وانظر الصبان ٤: ٣٣١.

(١١) س: بما حكى.

(١٢) ت: تخذ.

(١٣) خبر المبتدأ في مثل هذه العبارة مشكل. فتأمل.

(١٤) ط: رديئة.

(١٥) س: باتتكلا.

أن الإبدال سُمع فيما هو من جنسه، وإن كان لم يُسمع فيه. ونصّ الشارح[١] على هذا فقال: ولا يُريد أنّه يقال في «افتَعَلَ» من الأكل: اتَّكَلَ. قلتُ: وفي كلام بعضهم ما يدلّ على أنه مسموع.

٩٨٧ ـ طًا تا «افتِعالٍ» رُدَّ، إثرَ مُطْبَقِ[٢]

يعني: أنّه إذ بُني «الافتِعال» وفُروعه ممّا فاؤه أحد الحروف المُطبَقة ـ وهي الطاء والظاء والصاد والضاد ـ وجب إبدال تائه طاء، كقولك في بناء «افتَعَلَ» من طَعنَ وظَلمَ وصَبرَ وضَرِمَ:[٣] اطَّعَنُوا واظَّلَمُوا[٤] واصطَبرُوا واضطَرَمَ.[٥] والأصل في ذلك: اطْتَعَنوا واظْتَلَموا واصْتَبروا واضْتَرَمَ.[٦] ولكن استُثقل اجتماع التاء مع الحرف المُطبق، لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة، إذ التاء مهموسة مُنسَفِلة[٧] والمُطبَق مجهور مُستعلٍ، فأُبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها. وهو الطاء.

تنبيه: إذا أُبدلت التاء طاء[٨] بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين،[٩] وإذا أُبدلت بعد الظاء في نحو «اظَّلمَ»[١٠] ففيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: البيان فيقال: اظْطَلَمَ. **والثاني**: إدغام الظاء في الطاء فتقول: اطَّلَمَ، بطاء[١١] مُشدّدة. **والثالث**: أن يُجعل موضعَ الطاء ظاء مُعجمة، ثمّ تُدغَم فيقال: اظَّلَمَ. ويُنشد بالأوجه الثلاثة قول زهير:[١٢]

هُوَ الجَوادُ الَّذِي يُعطِيكَ نائِلَهُ ... عَفْوًا، ويُظلَمُ أحيانًا، فيَظَّلِمُ

---

(١) ص٨٦٥. وانظر الخضري ٢:٢٠٧.

(٢) حذفت همزة «طاء» و«تاء» للتخفيف. والافتعال: مصدر افتعل. ورد: جُعل وصُيّر. وإثر أي: بعد. والمطبق: الحرف الذي يطبق بلفظه اللسان بأعلى الحنك. وتا: مبتدأ خبره جملة رد. وفي ردّ ضمير نائب الفاعل يعود على تا، وهو في الأصل مفعول أول. وطًا: مفعول ثان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. وهو مقدم على الجملة الاسمية والفعل العامل فيه. وإثر: متعلق بحال من تا. وزاد في ح الشطر الثاني.

(٣) ضرم: اشتعل واتقد. وفي الارتشاف ١:١٥٢: «اضتَقطتُ النوى» بعدم الإبدال. والضاد بدل من اللام. وقيل أيضاً: اضتغطت. وانظر التاج (ضغط). ط: وضرب.

(٤) كذا على الإدغام. والصواب هنا «اظطلموا» بالإبدال فقط.

(٥) س ح: «واضطرموا». ط: واضطرب.

(٦) س ح: «اضترموا». ط: واضترب.

(٧) ط: مهموسة مستقلة.

(٨) ح: «الطاء تاء» ط: الياء طاء.

(٩) زاد في س: نحو اطّعن.

(١٠) الصواب: اظطلم.

(١١) زاد في س: مهملة.

(١٢) ديوانه ص١٠٠ وشرح شواهد الشافية ص٤٩٣ والعيني ٤:٥٨٢ والأشموني ٤:٣٣١. والنائل: العطاء. ويظلم: يجار عليه في الطلب. ويَظّلم: يحتمل الظلم بالعطاء الوافر. ط: فيظطلم.

وإذا أُبدلت بعد الصاد ففيه وجهان: البيان، فيقال: اصْطَبَرَ،[١] والإدغام بقلب الثاني إلى الأوّل، فيقال: اصَّبَرَ،[٢] بصاد مُشدّدة. قال سيبويه:[٣] وحدّثنا هارون أنّ بعضهم قرأ: ﴿أن يَصَّلِحا﴾.[٤] يريد: أن يَصطَلِحا.

وإذا أُبدلت بعد الضاد فثلاثة أوجه: البيان، والإدغام بوجهين، فيقال: اضْطَجَعَ واضَّجَعَ واطَّجَعَ.[٥] وهذا الثالث قال ابن هشام الخضراويّ:[٦] وهو نادر شاذّ. وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لامًا فقال: الْطَجَعَ. وبالأوجه الأربعة ينشد قوله:[٧]

* مـالَ إلَى أرطـاةِ حِـقـفٍ، فـاضـطَـجَـعْ *

فـي: ادّانَ، وازدَدْ وادَّكِـرْ، دالًا بَـقِـي[٨]

يعني: أنّه إذا بُني «الافتِعال» ممّا فاؤه دالٌ نحو: دانَ، أو زايٌ نحو: زادَ، أو ذالٌ نحو: ذكرَ، وجب إبدال تائه دالًا فيقال: ادّانَ وازدادَ وادَّكَرَ.[٩] والأصل: ادْتانَ وازْتادَ واذْتَكَرَ. فاستُثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأُبدلت دالًا.

تنبيهـان:[١٠]

الأوّل: إذا أُبدلت تاء «الافتِعال» دالًا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين. فليس في «ادّانَ» إلّا وجه واحد. وإذا أُبدلت دالًا بعد الزاي[١١] فوجهان: الإظهار، والإدغام بقلب الثاني

---

(١) ط: اصطبروا.

(٢) ط: اصبروا.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢١.

(٤) الآية ١٢٨ من سورة النساء. وهذه قراءة عاصم الجحدري. ونسبها القرطبي في تفسيره إلى عثمان البتي أيضًا. انظر الجامع ٥: ٤٠٤. وعثمان هذا هو بن مسلم فقيه البصرة زمن أبي حنيفة، وكان أفصح الناس حتى سمي من فصاحته العربي. المشتبه ١: ٤٥ وتبصير المشتبه ١: ١٢٢ والأنساب ٢: ٧٧ واللباب ١: ١٢٠ وتهذيب التهذيب ١: ٩٦ والوافي بالوفيات ٢: ٥: ٣٠٣ وخلاصة تهذيب الكمال ص٢٢٣ وإنباه الرواة ٣: ٣٤٣ ـ ٣٤٤. ت: «يصالحا». وفي الحاشية: «يصلّح». ط: يُصّلحا.

(٥) في النسخ: واطجع واضجع.

(٦) الارتشاف ١: ١٥٢. وحذف المرادي بعض القول، فجاء على ما فيه من القلق.

(٧) منظور بن حبة يصف ذئبًا. والأرطاة: من شجر الرمال. والحقف: ما اعوج من الرمل. المنصف ٢: ٣٢٩ والممتع ص٤٠٣ والعيني ٤: ٥٨٤ وشرح شواهد الشافية ص٢٧٤ والأشموني ص٤: ٢٨٠ و٣٣٢. ط: فالطجع.

(٨) ادان: اقترض. وقد ضمن «بقي» معنى: صار. واسمه ضمير يعود على تاء الافتعال. ودالاً: خبره. وادان: في محل جر على الحكاية. وعطف عليه ازدد وادكر. والجار والمجرور: متعلقان بحال من الضمير في: بقي.

(٩) كذا بالإدغام. والصواب هنا: «اذدكر» بالإبدال فقط. ت: وادّكر.

(١٠) ط: تنبيهات.

(١١) ح: الزاء.

إلى الأول، فيقال: ازَّجَر.(١) ولا يجوز العكس لأنّ الزّاي لا تُدغم فيما ليس من مخرجها. وإذا أُبدلت دالّا بعد الذال فثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام بوجهيه، فيقال: اذْدَكَرَ وادَّكَرَ(٢) واذَّكَرَ، بذال مُعجمة.

الثاني: مُقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء «الافتِعال» طاءً بعد الأحرف الأربعة، ودالًا بعد الثلاثة، أنّها تُقرّ بعد سائر الحروف ولا تُبدل. وقد ذكر في «التسهيل»(٣) أنّها تُبدل ثاء بعد الثاء فيقال: اثَّرَدَ،(٤) بثاء مُثلّثة ـ وهو «افتَعَلَ» من «ثَرَدَ» ـ(٥) أو تُدغم فيها الثاء فيقال: اتَّرَدَ، بتاء مُثنّاة. وقال سيبويه: «والبيان عربيّ(٦) جيّد» يعني الإظهار، فيقال: اثْتَرَدَ.

ولم يذكر المُصنّف هذا الوجه، وذكر في «التسهيل»(٧) أيضًا أنّها قد تُبدل دالًا بعد الجيم، كقولهم في «اجتَمَعوا»: اجدَمَعُوا، وفي «اجتَزَّ»: اجدَزَّ. قال الشاعر:(٨)

فـقُـلتُ لِصـاحِـبِـي: لا تَـحـبِـسَـنّـا بِـنَـزعِ أُصُـولِهِ، واجـدَزَّ شِـيـحـا

وهذا لا يُقاس عليه، وظاهر كلام المُصنّف في بعض كتبه أنّه لغة لبعض العرب. فإن صحّ أنّه لغة جاز القياس عليه. وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال، وما يتعلّق به من أوجه الإعلال.(٩)

وقد عُلم ممّا ذكره(١٠) أن الهمزة تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء، [والياء تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والواو]،(١١) والواو تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والياء، والألف تُبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء،(١٢) والميم تُبدل من النون، والتاء تُبدل من حرفين وهما الواو والياء، والطاء تُبدل من التاء، والدال تُبدل من التاء،(١٣) على ما سبق ذكره من التفصيل.

---

(١) كذا. والمثال هو من الزيادة لا من الزجر. فاللازم: ازّان. وأغفل مثال الإظهار: ازداد.
(٢) زاد في النسخ: بدال مهملة.
(٣) ص٣١٣.
(٤) اثرد الخبز: فته ثم بله بمرق.
(٥) ثرد الخبز: فته ثم بله بمرق.
(٦) الكتاب ٢:٤٢٢. وفيما عدا الأصل: عندي.
(٧) ص٣١٢.
(٨) مضرس بن ربعي. سر الصناعة ص١٨٧ والممتع ص٣٥٧ والعيني ٤:٥٩١ وشرح شواهد الشافية ص٤٨١ والأشموني ٤:٣٣٢. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٥. وتحبس: تمنع. وأصوله: أصول الكلأ. واجدز: اقطع واقلع. والشيح: ضرب من النبات. ت ح: لا تحبسانا.
(٩) في النسخ: وما تعلق به من وجوه الإعلال.
(١٠) س: بما ذكره.
(١١) من ط والأشموني ٤:٣٣١. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٦.
(١٢) سقط «والألف تبدل... والياء» من النسخ.
(١٣) ط: الباء.

[إبدال الحروف]

وقد تُبدل بعض هذه الحروف من غير ما ذكر، وإنّما قصد هنا ذكر الضروريّ. ولذلك لم يتكلّم على إبدال الهاء، مع أنّه ذكرها في حروف البدل، لأنّ ذكر الهاء ليس بضروريّ. ولهذا قال في «التسهيل»:[١] والضروريّ في التصريف[٢] هجاء «طَوَيتُ دائما»،[٣] فأسقط[٤] الهاء. وقد تقدّم[٥] أوّلَ الباب الإعلامُ بأنّ حُروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفًا، وهي المجموعة في قوله: «لِجَدٌ صُرِفَ شكِسٌ آمِنٌ[٦] طَيِّ ثَوبِ عِزّتِهِ»، وأنّ الإبدال قد وقع في غيرها أيضًا، ولكنّه ليس بشائع.

وقد رأيتُ أن أُذيّل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف، على سبيل الإيجاز،[٧] مُرتّبًا للحروف على ترتيبها في المخارج. فأقول، وبالله التوفيق: الهمزة أُبدلت من سبعة أحرف، وهي الألف والياء والواو، والهاء والعين والخاء والغين:[٨]

أمّا إبدالها من أحرف اللين فمنه مُطّرد، كإبدال الهمزة من الألف في: حمراءُ، ومن الواو في: كساءٌ، ومن الياء في: رداءٌ. وقد تقدّم بيانه مُستوفى.[٩] ومنه غير مُطّرد كإبدال الهمزة من الألف في: الخأتَمُ والعألَمُ،[١٠] ومن الواو في: إشاحٌ وأحَدٌ،[١١] خلافًا للمازنيّ في «إشاح». فإنّ[١٢] إبدال الهمزة من الواو فيه مُطّرد عنده، ومن الياء في قولهم: قَطَعَ اللهُ أَدْيِهِ، وفي أسنانِه أَلَلٌ، أي: يَلَلٌ. وهو قِصر الأسنان العليا، وقيل: انعطافها إلى داخل الفم.

وأمّا إبدالها من الهاء وما بعدها فمقصور على السماع. فمثال إبدالها من الهاء قولهم: ماءٌ، وأصله ماهٌ،[١٣] ومن العين قولهم: أُبابُ بحرٍ، والأصل: عُبابُ بحرٍ، ومن الخاء قولهم: صَرَأَ

---

(١) ص٣٠٠. وانظر ما قبل البيت ٩٤٣.

(٢) سقط «في التصريف» من ح.

(٣) ت والتسهيل: دائمًا.

(٤) ط: واسقط.

(٥) قبل البيت ٩٤٣. وزاد في النسخ: في.

(٦) ط: صرفُ شكسٍ آمنٍ.

(٧) انظر الارتشاف ١: ١٥٢ ـ ١٦٠ وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي.

(٨) وأبدلت الهمزة أيضًا من كاف الخطاب. قالوا: هاكَ وهاكم، وهاء وهاؤم... سر الصناعة ص٢١٨ والحلبيات ص٢١١ والإيضاح ص٨ ـ ١٤ وتهذيب إصلاح المنطق ص٦٢٨. ط: والعين والغين والخاء.

(٩) في الأبيات ٩٤٣ ـ ٩٤٦.

(١٠) ت ط: «الخاتم والعالم». س: كالخاتم والعالَم.

(١١) أحد هو المستعمل في العدد مع عقد العشرات. وفي حاشية ت أن الإشاح هو الوشاح.

(١٢) ح: في أن.

(١٣) كذا. والصواب: مَوَهٌ. وقيل: إن الشاء أبدلت فيه الهمزة من الهاء.

بمعنى[١] صَرَخَ ـ حكاه الأخفش عن الخليل ـ ومن الغين قولهم: رأَنَّهُ بمعنى رَغَنَّهُ.[٢] حكاه النضر[٣] بن شُميل عن الخليل. وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدًّا.

الألف[٤] أُبدلت من أربعة أحرف، وهي الياء نحو: باعَ، والواو نحو: قالَ، والهمزة نحو: كاس في «كأس»، والنون الخفيفة نحو:[٥] ﴿لَنَسفَعا﴾.

الهاء[٦] أُبدلت من خمسة أحرف. وهي الهمزة نحو: هِيّاكَ في «إيّاكَ» وهو كثير، والألف كقوله:[٧]

* مِـــن هُـــهُـــنـــا، ومِـــن هُـــنَـــهْ *

أي: من هنا، والواو في حرفين مُحتمَلين، أحدهما: هُنَيهةٌ[٨] تصغير «هَنة»[٩] أصله «هُنَيْوَةٌ» ـ ويحتمل أن تكون الهاء مُبدلة من الياء المُبدلة من الواو ـ والآخر قولهم: ياهَناهُ،[١٠] عند أبي الفتح[١١] وفيه أقوال مشهورة، والياء في: هذهِ وهُنَيهةٌ،[١٢] على أحد الوجهين، والتاء في نحو: طلحَهْ، في الوقف على مذهب البَصريّين. وإبدال الهاء في جميع ذلك غير مُطّرد، إلّا في نحو: طلحهْ.

العين[١٣] أُبدلت من حرفين: الحاء في قولهم: ضَبَعَ بمعنى: ضَبَحَ،[١٤] والهمزة في نحو: عِنَّ[١٥] زيدًا قائمٌ، بمعنى: إنّ[١٦] زيدًا قائمٌ. وهي عَنعَنة تميم.

---

(١) ط: أي.

(٢) رغنه أي: لعلّه. وهي لغة في «العل». وقد وهم الصبان في تفسيرها. ت: «زأنه بمعنى زغَنّ». س ح: «وأنه بمعنى رغَنَه». ط: «رأَنّهْ بمعنى رغَنّهْ». وانظر التاج (وأن) ورغن) وسر الصناعة ص٢٤٣.

(٣) لغوي بصري أخذ عن العرب في البادية أربعين عامًا. توفي سنة ٢٠٤.

(٤) س: والألف.

(٥) الآية ١٥ من سورة العلق. وتبدل النون ألفًا في الوقف.

(٦) ط: والهاء.

(٧) المنصف ٢:١٥٦ والممتع ص٤٠٠ وسر الصناعة ص١٦٣ والارتشاف ١:٣٩٤ والأشموني ٤:٣٣٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٩. وجعل في ط من النثر.

(٨) زاد في س: في.

(٩) الهنة: مؤنث الهن. وهو الشيء يستقبح ذكره.

(١٠) يا هناه أي: يا فلان.

(١١) سر الصناعة ص٦٦ و٥٦٠ ـ ٥٦١ والممتع ص٤٠١ ـ ٤٠٢.

(١٢) ت ط: «وهنية». ح: وفي هنيهة.

(١٣) س: والعين.

(١٤) ضبح الفرس: صوت صوتًا ليس بصهيل ولا همهمة. ت: صبع في قولهم صبح.

(١٥) ط: عَنّ.

(١٦) ط: أنّ.

الغين[١] أُبدلت من حرفين: الخاء كقولهم: غَطَرَ بيديه يَغطِرُ بمعنى: خَطَرَ[٢] يَخطِرُ - حكاه ابن جنّي[٣] - والعين كقولهم: لَغَنَّ، في «لَعَنّ».[٤]

الحَاء[٥] أُبدلت من العين، قالوا: رَبحٌ في «رَبع».[٦] وذلك[٧] قليل.

الخاء أُبدلت من حرف واحد - وهو الغين - في قولهم: الأَخَنُّ، يريدون: الأغَنّ.[٨] فقد وقع التكافؤ[٩] بينهما. وذلك في غاية القلّة.

القاف أُبدلت من حرف واحد - وهو الكاف - كقولهم:[١٠] وُقْنةٌ في «وُكْنة» الطائر. وهو مأواه من الجبال.[١١] حكاه الخليل.

الكاف[١٢] أبدلت من حرفين: القافِ في قولهم: عربيٌّ كُحٌّ، أي: قُحٌّ - وفسّر الأصمعيّ[١٣] القُحّ فقال: هو الخالص من اللؤم. وإبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه - والتاءِ في قول الراجز:[١٤]

* يا بنَ الزُّبَيرِ، طالَما عَصَيكا *

أي: عَصَيتَ.[١٥] أنشده أبو عليّ.[١٦]

---

(١) س: والغين.
(٢) خطر: تبختر، أي: رفع يديه ووضعهما في مشيته.
(٣) سر الصناعة ص٢٤٣.
(٤) لعن أي: لعل. سر الصناعة ص٢٤٣.
(٥) س: والحاء.
(٦) الربع: الغلة والفضل. ط: «ربح في ربع». وفسره الصبان بمعنى: وقف وانتظر.
(٧) ت ح: وهو.
(٨) الأغن: الذي يخرج صوته من خيشومه.
(٩) التكافؤ: أبدال كل من الآخر.
(١٠) في النسخ: في قولهم.
(١١) فميا عدا الأصل: «من الجبل». والنسبة إلى الخليل فيها نظر. فلم أقف على الوقنة في كتاب العين، وهي منسوبة إلى غيره في التاج (وكن).
(١٢) س: والكاف.
(١٣) القلب والإبدال ص٣٧.
(١٤) رجل من حمير. النوادر ص١٠٥ و٢٥٧ والعيني ٤:٥٩١ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٥ والخزانة ٢:٢٥٧ والأشموني ٤:٢٦٧ و٢٨٣. وفي حاشية ح البيت الذي بعده وهو:

وطالَما عَنَّيتَنا إلَيكا

(١٥) ح: عصيتا.
(١٦) المسائل العسكريات ص٢٥.

الجيم[1] أُبدلت من الياء مُخفّفةً ومُشدّدة. والأكثر كون الياء المُبدلةِ[2] منها الجيمُ مُشدّدةً[3] أو مسبوقة بعين. وهي عَجعَجة قُضاعة.

الشين[4] أُبدلت من ثلاثة أحرف: كافِ المؤنّث نحو: أكرمتُكِ، قالوا: أكرمتُشِ، والجيمِ قالوا: مُدْمَشٌ، في «مُدمَج»،[5] قال:[6]

* إذ ذاكَ، إذ حَـبـلُ الـوِصـالِ مُـدمَـشُ *

أي: مُدمَج، والسينِ قالوا: جُعشُوشٌ في «جُعسُوس». وهو القميء الذليل. ويُجمع بالمهملة دون المُعجمة. وبذلك عُلم الإبدال.

الياء[7] وهي[8] أوسع حروف الإبدال، ذكروا أنّها أُبدلت من ثمانية عشر حرفًا. وهي الألف في نحو: دُنَيْنِيرٌ في تصغير دينار، والواو نحو: أغزَيتُ[9] وما تصرّف منه،[10] والهمزة نحو: بِيرٌ في «بئر»، والهاء نحو: دَهدَيتُ في «دَهدَهتُ»،[11] والسين في: سادِي وخامِي و ﴿دَسّاها﴾،[12] وأصله:[13] سادِسٌ وخامِسٌ ودسَّسَها، والباء في: الأراني والثعالي، والأصل:[14] الأرانب والثعالب، والراء في: قِيراط، وشِيراز[15] عند بعضهم، والنون في: أناسيُّ[16] وظَرابيُّ، جمع إنسان وظَرِبان،[17] وفي: تَظَنَّيتُ، وهو

(1) س: والجيم.
(2) ت س ط: المبدل.
(3) زاد في ح: موقوفًا عليها.
(4) س: والشين.
(5) المدمج: الشديد الإحكام.
(6) سر الصناعة ص٢٠٥ والممتع ص٤١٢ والارتشاف ٣:٣٤٢ والأشموني ٤:٣٣٥. والوصال: المواصلة والمودة.
(7) س: والياء.
(8) انظر الإتحاف ٢:٣٨٦. ت: وهو.
(9) كذا، وهو ظاهر قول النحاة. والأصل: أغزَوَ. وقعت الواو فيه متطرفة فوق الثالثة بعد فتح فقلبت ياء حملًا على المضارع، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح: أغزى. ولما اتصل بالتاء قلبت الألف ياء. فالياء هنا من الألف لا من الواو. إلا إذا كان مضطرًا إلى هذه الصيغة لإظهار لفظ الياء في الماضي، أو أردت أن الألف ردت إلى الياء المنقلبة. وكذلك الحال لو ذهبت إلى أن الواو الأصلية قلبت ألفًا ثم قلبت الألف ياء مع الضمير. فالفعل يبنى مع الضمير مما كان مجردًا منه. انظر حاشية ابن جماعة ص٣٠٢ وتعليقنا على شرح البيت ٩٥٨. ولو أورد نحو: المُغزي والعادي ويُغزي وعُصيفير، لكان أولى. انظر شرح البيتين ٩٠٠ و٩٣٠ وتعليق التواتي عليه.
(10) أي: يغزي ونغزي وتغزي...
(11) دهدهت: دحرجت.
(12) الآية ١٠ من سورة الشمس. والمراد أن السين الثالثة أبدلت ياء ثم قلبت الياء ألفًا. انظر الممتع ص٢٤٤.
(13) س ط: وأصلها.
(14) س: وأصله.
(15) الشيراز: اللبن الرائب يستخرج ماؤه. قيل: أصل الياء راء. وقيل: أصلها واو. ويجمع على شراريز وشواريز.
(16) ت: أياسي.
(17) الظربان: ذكر السنّور.

من الظنّ، والصاد في: قَصَّيتُ أظفاري، والضاد في قوله:[١]

* تَـقَـضِّـيَ الـبـازِي، إذا الـبـازِي كَـسَـرْ *

واللام في: أملَيتُ، وأصله «أمللتُ»، والميم في: ائتَمَيتُ أي[٢] ائتممتُ، والعين في: ضَفادِي أي:[٣] ضفادع، والدال في: تَصدِيةٌ،[٤] والتاء في: ايتَصَلَتْ، والثاء في: الثالي أي: الثالث،[٥] والجيم في: دياجي[٦] وشَيَرةٌ، في شجرة، والكاف في: مَكاكِيُّ.[٧]

الضاد أُبدلت من اللام في قولهم: رَجلٌ جَضْدٌ، أي: جَلدٌ.[٨]

اللام[٩] أُبدلت من حرفين. وهما النون في: أُصَيلالٌ،[١٠] والضاد في: الطَجَعَ بمعنى: اضطجعَ.

الراء[١١] أُبدلت من اللام في قولهم: نَثرةٌ، بمعنى نَثْلة،[١٢] وَرَعَلَّ بمعنى: لَعَلَّ.

النون[١٣] أُبدلت من ثلاثة أحرف. وهي اللام كقولهم: لَعَنَّ في لَعَلَّ، ونا بَنْ فعلتُ كذا في: لا بل فعلتُ كذا، والميم كقولهم للحيّة: أيْمٌ وأيْنٌ، بالميم والنون ـ حكاه الأصمعيّ ـ وقالوا: أسوَدُ قاتِمٌ وقاتِنٌ، والهمزة كقولهم في النسب إلى صَنعاء وبَهراء:[١٤] صَنعانيٌّ وبَهرانيٌّ. وحكى الفرّاء: حِنّانٌ، في حِنّاء. وهو الذي يُخضب به.

الطاء[١٥] أُبدلت من حرفين: التاء في «الافتعال» بعد حروف الإطباق وقد تقدّم[١٦] ذكره،

---

(١) العجاج. ديوانه ١٧ وسر الصناعة ص٧٥٩ والأشموني ٤: ٣٣٦. والتقضي: الانقضاض. وكسر: هم بالوقوع. ط: قولهم.

(٢) س: «وأصلها». ط: وأصله.

(٣) س: أصله.

(٤) التصدية: التصفيق. أصلها: تصددة. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٦ لاستشكال إبدال التاء بعد.

(٥) ط: في الثالث وفي الثاني.

(٦) أصل الدياجي دياجيج. حذفت الياء الثانية وأبدلت الجيم الثانية ياء. والمفرد ديجوج. وهو الليلة المظلمة.

(٧) المكاكي: جمع مَكّوك. وهو مكيال.

(٨) سقط «الضاد... جلد» من النسخ، وجعل في ط من إبدال الصاد تبعًا للأشموني. وانظر الصبان ٤: ٣٣٧، مع العلم أن ترتيب مخارج الحروف يقتضي هنا الضاد، وسترد الصاد بعد.

(٩) س: «واللام». وزاد في الارتشاف إبدال الضاد من اللام: اضتقطتُ النوى. وفيه عدم إبدال تاء الافتعال طاء بعد الضاد.

(١٠) الأصيلال: الأصيلان. وهو مصغر الأصيل: ما بين العصر والغروب. ت ط: أصيلان.

(١١) س: والراء.

(١٢) النثلة: الدرع الواسعة، والنقرة بين الشاربين. وحار الصبان في تفسيرها. وانظر الإتحاف ٢: ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(١٣) س: «والنون». وفي كتاب «التصريف» للمعري أن من العرب من يبدل أول المدغم نونًا فيقول في «حَطٍّ»: حنطٌ. الارتشاف ١: ١٥٤.

(١٤) صنعاء: اسم مدينة. وبهراء: اسم قبيلة.

(١٥) س: والطاء.

(١٦) في البيت ٩٨٧.

والدال حكى يعقوب عن الأصمعيّ: مَطَّ الحرفَ ومَدَّه،[1] والإبعاطَ في الإبعاد.

الدال[2] أُبدلت من أربعة أحرف. وهي التاء في «الافتِعال» بعد الدال والذال والزاي والجيم في نحو: اجدَمَعُوا،[3] والطاء كقولهم: المَرَدَى، في المَرَطَى ـ وهو حيث تمرّط[4] الشعر حول السُّرّة ـ والذال في قولهم: دِكَرٌ[5]، في[6] جمع ذِكرة.

التاء[7] أُبدلت من ستّة أحرف. وهي الطاء في: فُستاطٌ، والأصل فُسطاط،[8] لقولهم[9] في الجمع: فَساطيطُ، دُون فَساتيط، والدال كقولهم: ناقةٌ تَرَبُوتٌ،[10] والأصل دَرَبُوتٌ،[11] أي: مُذلّلة لأنه من الدُّربة، والواو في: تُراثٌ وتُجاهٌ ونحوهما، والياء في:[12] ثِنتَين وكَيتَ وذَيتَ،[13] والصاد في: لِصتٌ،[14] والسين في: سِتٌّ. قال في «التسهيل»:[15] وربّما أُبدلت من هاء.[16] ومثاله ما تأوّله بعضهم في قوله:[17]

* العاطِفُونَةَ، حِينَ ما مِن عاطِفٍ *

أنّه أراد «العاطفونهْ» بهاء السكت،[18] ثمّ أبدلها تاء وحرّكها للضرورة.[19] ومثّله بعضهم بنحو: ﴿جَنَّت﴾ و ﴿نِعْمَتُ﴾،[20] لأنّه جعل الهاء أصلًا.

---

(١) القلب والإبدال ص٤٧. وفي النسخ: «مط الحروف ومدها». ط: قُطَّ الحرفُ ومده.
(٢) س: والدال.
(٣) أي: اجتمعوا.
(٤) تمرط: تساقط وتحات. ط: يمرط.
(٥) ط: ذكر.
(٦) زاد في النسخ: ذكر.
(٧) س: «والتاء». وأبدلت من الباء في «ذعالت». والمفرد ذعلوب. وهو البالي من الثياب. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٧.
(٨) الفسطاط: بيت من الشّعر عظيم.
(٩) ط: كقولهم.
(١٠) ط: تربوط.
(١١) انظر الإتحاف ٢:٣٨٧. ط: دربوط.
(١٢) زاد في س: نحو.
(١٣) كيت وكيت: كناية عن الحديث والأمر. وكذلك ذيت وذيت. والأصل: كيّة وذيّة.
(١٤) أي: لص. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٧.
(١٥) ص٣١٦.
(١٦) ط: هاء السكت.
(١٧) صدر بيت لأبي وجزة، عجزه في ح:

والمُنعِمُونَ، زمانَ: أينَ المُنعِمُ؟

سر الصناعة ص١٦٣ والممتع ص٢٧٣ والخزانة ٢:١٤٧والأشموني ٤:٣٩٩. وفي حاشية ط عجز آخر.
(١٨) في النسخ: بهاء الوقف.
(١٩) كذا. ويصح الوزن بلا تحريكها. فلا ضرورة.
(٢٠) وردت بعض القراءات كذلك. ت س: «جنة ونعمة». ط: جَنَت ونعمت.

الصاد[1] أُبدلت من السين في نحو: صِراطٌ.

الزاي[2] أُبدلت من حرفين: السين[3] نحو: يَزْدِلُ في يَسدِلُ،[4] والصاد نحو: يَزدُقُ في يَصدُقُ.[5]

السين[6] أُبدلت من ثلاثة أحرف: التاء في: استَخَذَ، على أحد الوجهين،[7] وأصله: اتَّخَذَ، والشين في نحو:[8] مَشدُودٌ، قالوا: مَسدُودٌ،[9] واللام في: استَقَطَهُ أي: التَقَطَهُ. وهو[10] في غاية الشذوذ.

الظاء[11] لم أجد في إبدالها شيئًا.[12]

الذّال[13] أُبدلت من الدال في قراءة من قرأ:[14] ﴿فشَرِّذْ بِهِم﴾ بالمُعجمة[15] ـ وفيه احتمال[16] ـ ومن الثاء في قولهم: تَلَعذَمَ الرجلُ، أي:[17] تَلَعثَمَ، إذا[18] أبطأ في الجواب.

الثاء[19] أُبدلت من الفاء في: مُغثُورٌ،[20] وأصله مُغفُورٌ، ومن الذال كقولهم في الجُذوة[21] من النار: جُثوةٌ.

الفاء[22] أُبدلت من الثاء في قولهم: قامَ زيدٌ فُمَّ عمرٌو، أي: ثُمّ عمرو ـ حكاه[23] يعقوب ـ

---

(١) س: الصاد.

(٢) س: والزاي.

(٣) س: من السين.

(٤) يسدل: يرخي ويرسل. ح: في نحو يسدل.

(٥) ت ح: في نحو يصدق.

(٦) س: والسين.

(٧) الوجه الثاني أن أصله «استَتخَذَ» حذفت التاء الثانية للتخفيف. سر الصناعة ص١٩٨ والممتع ص٢٢٣. وقد اضطرب الصبان في توجيهه.

(٨) سقطت من ت و ح.

(٩) كذا. والمشهور: مشدوه ومسدوه، بالهاء. والمصدر: الشده والسده. وهو الشدخ. سر الصناعة ص١٩٩ والممتع ص٤١٠ والإبدال ٢: ١٥٤ ـ ١٧٢.

(١٠) أي: إبدال اللام سينًا.

(١١) س: والظاء.

(١٢) كذا. وقد ذكر في مستهل شرح البيت ٩٨٧ إبدالها من الطاء في «الافتعال» وفروعه مما فاؤه ظاء نحو: اظَّلَمَ. ولا بدّ بأن هذا إبدال للإدغام. إذ قد ورد مثله في «ستّ» منذ قليل. وانظر الممتع ص٧١٥ ـ ٧١٦. وفي الإبدال لأبي الطيب ١: ٢٣٥ و٢: ٢٩٣ ـ ٢٩٤... نماذج من الإبدال للظاء.

(١٣) س: والذال.

(١٤) الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وانظر مستهل باب الإبدال.

(١٥) ح: بالذال المعجمة.

(١٦) هو القلب المكاني بتقديم الذال على الراء. والأصل: شذِّر.

(١٧) في النسخ: إذا.

(١٨) في النسخ: أي إذا.

(١٩) س: والثاء.

(٢٠) المغفور: ما ينضحه شجر الثمام كالناطف. وهو الصمغ.

(٢١) الجذوة: الجمرة الملتهبة.

(٢٢) س: والفاء.

(٢٣) في القلب والإبدال ص٣٦. ح: وحكاه.

وقولهم: فُومٌ بمعنى: ثُوم، ومن الباء في قولهم: خُذْه بإفّانِه، أي: بإبّانه.[١]

الباء[٢] أُبدلت من الميم في قولهم: با اسمُكَ؟ يريدون: ما اسمُكَ؟ وهي لغة بني مازن، ومن الفاء في[٣] قولهم: البُسكُلُ بمعنى: الفُسكُل.[٤]

الميم[٥] أُبدلت من أربعة أحرف. وهي الواو في: فَمٌ، عند أكثرهم،[٦] والنون في نحو: [عَمبَرٌ، أي]: عَنبَرٌ،[٧] والبَنامُ في البنان،[٨] والباء[٩] في قولهم: ما زالَ راتِمًا على كذا وراتبًا،[١٠] أي: مُقيمًا ـ ويدلّ على البدل أنّهم قالوا: رَتَبَ، ولم يقولوا: رَتَمَ ـ واللام التي للتعريف في لغة حِمْيَر.[١١]

الواو[١٢] أُبدلت من ثلاثة أحرف: الألف في نحو: ضُوَيرِبٌ تصغير ضارِب، والياء في[١٣] نحو: مُوقِنٌ، والهمزة نحو: مُومِنٌ. والله أعلم[١٥].

فصـــــل[١٤]

[الحذف القياسي والسماعي]

٩٨٨ ـ فا أمرٍ، أو مُضارِعٍ، مِن كَوَعَدْ اِحذِفْ، وفي كَعِدةٍ، ذاكَ اطَّرَدْ[١٥]

---

(١) بإبانه أي: في وقته.
(٢) س: والباء.
(٣) سقطت من ط.
(٤) الفسكل: الفرس يأتي آخر الخيل في الحلبة. ط: «في الفسكل». وفي النسخ: البشكل بمعنى الفشكل.
(٥) س: والميم.
(٦) يريد أن أصله «فَوَهٌ»، فحذفت الهاء وأبدلت الواو ميمًا. وقيل: أصل الفم «فمّ» لقولهم في الجمع: أفمام. وقيل: أصله واوي اللام لقولهم في التثنية: فموان. التاج (فوه) وسر الصناعة ص٤١٣ ـ ٤١٨.
(٧) العنبر: ضرب من الطيب. وما بين معقوفين تتمة يقتضيها السياق. س ط: عمبر.
(٨) البنان: رؤوس الأصابع. س: في عنبر والبنان.
(٩) ح ط: ومن الباء.
(١٠) ط: ما زلت راتمًا على هذا أي راتبًا.
(١١) روي على لغتهم الحديث الشريف: «لَيسَ مِنَ امبِرِّ امصِيامُ في امسَفَرِ».
(١٢) س: «والواو». وقيل: إن الواو التي للقسم هي بدل من الهاء. الممتع ص٣٥٠. قلت: وعليه يكون قول المعاصرين «واحة» أصله. باحة. وكلاهما بمعنى.
(١٣) ت س: «والله سبحانه أعلم». ح: والله تعالى سبحانه أعلم.
(١٤) زاد في ط: «في الإعلال بالحذف». وانظر الارتشاف ١: ١١٧ ـ ١٢٤.
(١٥) حذفت همزة «فاء» للتخفيف. وهمزة «أو» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. ووعد: فعل ماضي. والمراد: أمر أو مضارع مشتق من مثل مصدر الفعل وعد. والعدة: الوعد. والإشارة إلى مصدر الفعل «احذف» أي: حذف الفاء. واطرد: تتابع وثبت. وفا: مفعول به مقدم للفعل احذف. والكاف: اسم في محل جر بمن، مضاف إلى وعد على الحكاية. والجار والمجرور: متعلقان بصفة لأمر أو مضارع، لا بحال خلافاً للأزهري. وفي: تتعلق بالفعل اطرد. وذا: مبتدأ خبره جملة اطرد. تقدم الجار والمجرور على المبتدأ وهما متعلقان بفعل جملة الخبر. وهو جائز خلافًا للأزهري. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

اعلم أنّ الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مَقيس وشاذّ. فالمقيس هو الذي تعرّض لذكره في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع:

الأوّل: حذف الواو من مُضارع ثلاثيّ فاؤه واو، استثقالًا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، كقولك في مُضارع «وَعَدَ»: يَعِدُ. والأصل «يَوْعِدُ» فحُذفت[1] الواو لما ذُكر، وحُمل على ذي الياء[2] أخواتُه نحو: أعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ، والأمرُ نحو: عِدْ، والمصدرُ الكائن على «فِعْل» بكسر الفاء وسكون العين نحو: عِدةٌ. فإنّ أصله «وِعْدٌ» على وزن «فِعْل»، فحُذفت فاؤه حملًا على المضارع، وحُرّكت عينه بحركة الفاء ـ وهي الكسرة ـ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلًا عليها، وعوّضوا منها تاء التأنيث. ولذلك لا يجتمعان. وجاء العوضُ هنا في الآخر والمحذوفُ من أوّل، بعكس: اسم وابن.[3] وتعويض الهاء[4] هنا لازم. وقد أجاز بعض النحويّين حذفها للإضافة مُستدلًّا بقول الشاعر:[5]

* واخـلَفُـوكَ عِـدَ الأمـرِ الَّذِي وَعَـدُوا *

يعني: عِدةَ الأمرِ. وهو مذهب الفرّاء. وخرّجه بعضهم على أنّ «عِدا» جمع عُدْوة، أي: ناحية، أي: وأخلفوك نواحي الأمرِ الذي وعدوا.

تنبيهـات:

الأوّل: فُهم من قوله «مِن كَوَعَدْ» أنّ حذف الواو المذكورة مشروط بشروط: أوّلها: أن تكون الياء مفتوحة، فلا تُحذف من «يُوعِدُ»[6] مُضارع: أوعَدَ، ولا من «يُوعَدُ» مبنيًّا للمفعول، إلّا ما شذّ من قولهم: يُدَعُ ويُذَرُ،[7] في لغة.

وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة. فلو كانت مفتوحة نحو: يَوجَلُ، أو مضمومة نحو: يَوضُؤُ،[8] لم تُحذف الواو إلّا ما شذّ من قول بعضهم: يَجُدُ.[9] قال الشاعر:[10]

---

(١) ط: وحذفت.

(٢) أي: يعد.

(٣) سقط «وجاء... وابن» من ط.

(٤) أي: التاء. كما جاء في ط.

(٥) مضى في شرح عجز البيت ٩٧٩. وزعم الجمع يعني الرواية: عِدا الأمرِ.

(٦) في حاشية ت عن أبي إسحاق أنهم عللوا عدم الحذف بفصل الهمزة المقدرة بين الياء والواو لأن الأصل «يُؤَوْعِدُ»، وهو يرى أن العلة تفادي توالي اعتلالين: حذف الهمزة وحذف الواو.

(٧) هما مضارعان مبنيان للمفعول، القياس فيهما: يُودَعُ ويُوذَرُ. وهما بمعنى: يترك.

(٨) يوضؤ: يحسن ويجمل. ماضيه: وضُؤ.

(٩) يجد: ماضيه: وجَد.

(١٠) جرير. ديوانه ص٤٥٣ والمنصف ١: ١٨٧ والممتع ص١٧٧ و٤٢٧ والعيني ٤: ٥٩١ وشرح شواهد الشافية ص٥٣ والأشموني ٤: ٣٤١. ونقع: روي. وتدع: تجعل. والصوادي: جمع صادية. وهي العطشى. ويجد: يصيب. والغليل: العطش.

لَو شِئْتِ قَد نَقَعَ الفُؤادُ، بِشَرْبةٍ تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدنَ غَليلا

وهي لغة عامريّة.

فإن قلتَ: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة، كيَقَعُ ويَسَعُ. قلتُ: أمّا «يَقَعُ» فإنّ ماضيه: وَقَعَ، بالفتح. فقياس مُضارعه «يَفعِلُ» بالكسر، فعُدل به عن القياس ففُتحت عينه لأجل حرف الحلق.[1] فالكسرة فيه مُقدّرة،[2] فحُذفت الواو منه لذلك. وأمّا «يَسَعُ» فإنّ ماضيه:[3] وَسِعَ، بالكسر. فقياس مُضارعه الفتح فيقال: يَوسَعُ، لكنّه لمّا حُذفت الواو منه دلّ ذلك على أنّه كان ممّا يجيء على «يَفعِلُ»[4] بالكسر، نحوُ: وَمِقَ[5] يَمِقُ، ونحوِه.[6] وإلى هذا أشار في «التسهيل»[7] بقوله:[8] بين ياءٍ مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِدُ، أو مُقدّرة كيَقَعُ ويَسَعُ.[9] إلّا أنّ في جعلها مُقدّرةً[10] تجوّزًا.

وثالثها: أن يكون ذلك في فِعل. فلو كان في اسم لم تُحذف الواو، لأنّ الحذف في الفعل إنّما كان لاستثقال ذلك في ثقيل،[11] بخلاف الاسم. فعلى هذا تقول في مثال «يَقطِينٍ»[12] من «وعد»: يَوعِيدٌ.

الثاني:[13] فُهم من قوله «كعِدةٍ» أنّ حذف هذه الواو، من «فِعْلة»[14] المُشار إليها، مشروط بشرطين:

أحدهما: أن تكون مصدرًا كعِدةٍ، فلو كانت غير مصدر لم تُحذف واوها إلّا ما شذّ. وذلك قولهم: رِقَةٌ للفِضّة، وحِشَةٌ للأرض المُوحشة، ولِدَةٌ وفيها احتمال. وهو أن تكون مصدرًا

(١) وهو العين في آخره.
(٢) في النسخ: «فكأن الكسرة فيه مقدرة». ط: فكان الكسر فيه مقدرًا.
(٣) فيما عدا الأصل: فماضيه.
(٤) في النسخ: فَعِلَ يَفعِلُ.
(٥) ومق: أحب.
(٦) سقطت من ط.
(٧) ص٣١٢ ـ ٣١٣.
(٨) سقطت من ت. ح: «بقوله في التسهيل». وزاد في س: لوقوعها في فعل.
(٩) في النسخ: كيسع ويقع.
(١٠) يعني: في «يسع» لأن الكسرة ليست فيه مقدرة كيقع. وقد ذهب بعض العلماء أن أصل مضارعه «يَوسِعُ». فحذفت الواو ثم فتحت عينه لأجل حرف الحلق. وكذلك: يطأ ويضع ويلع ويهب ويزع ويدع. ويذر محمول على يدع لأنه بمعناه. الممتع ص١٧٦ ـ ١٧٧ والمصباح المنير (وسع) والصبان ٤: ٣٤١ ـ ٣٤٢ وشرح الكافية الشافية ص٢١٦٣.
(١١) يعني: لأن الفعل ثقيل بما يتضمنه من معنى مركب: الحدث والزمان. وفي النسخ: في يفعل.
(١٢) اليقطين: القرع.
(١٣) هذا ثاني الأنواع الثلاثة. انظر مستهل ص٥٨٦.
(١٤) كذا. وقد جمع في الوزن بين العوض والمحذوف. والصواب «فِعْل» أو «عِلة».

وُصف به.[١] ذكره الشلَوبين. وقوله في «التسهيل»:[٢] «وربّما أُعلّ بذا الإعلال أسماءٌ كرِقة، وصفاتٌ كلِدة» فيه نظر، لأنّ مُقتضاه وجود أقلّ الجمع[٣] من النوعين. أمّا الأسماء فقد وُجد: رِقةٌ وحِشةٌ، وجِهةٌ عند من يجعلها[٤] اسمًا. وأما الصفات فلا يُحفظ[٥] غير لِدة. وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين.[٦]

وثانيهما: ألّا تكون لبيان الهيئة، نحو: الوِعدةُ والوِقفةُ، المقصودِ بهما الهيئة. فإنّهما لا يُحذف منهما. وقد احترز عن هذا في «الكافية»[٧] بقوله:

و«فِعْلةٌ»، مَصدَرُ مَحذُوفِ الفا كَعِدةٍ، مُستَوجِبٌ ذا الحَذفا[٨]

الثالث: قد ورد إتمام «فِعْلة» المصدر المذكور ـ وهو شاذّ ـ قالوا: وَتَرَهُ[٩] وِتْرًا ووِتْرةً، بكسر الواو. حكاه أبو عليّ في «أماليه»، وقال الجرميّ: ومن العرب مَن يُخرجه[١٠] على الأصل فيقول: وِعْدةٌ ووِثْبةٌ ووِجْهةٌ.

قلتُ: أمّا «وِجْهةٌ» فذهب المازنيّ والمبرّد والفارسيّ إلى أنّه اسم للمكان المُتوجَّه إليه. فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه، لأنّه ليس بمصدر. وذهب قوم إلى أنّه مصدر. وهو الذي يظهر من كلام سيبويه،[١١] ونُسب إلى المازنيّ أيضًا.[١٢] وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذّ.

قال بعضهم: والمسوّغ لإثباتها فيه دون غيره[١٣] من المصادر أنّه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يُحفظ: وَجَهَ[١٤] يَجِهُ. فلمّا فُقد مضارعه لم يُحذف منه، إذ لا مُوجب لحذفها منه

---

(١) في حاشية ت: لأنك تقول: مررت برجل لدتك، إذا كان قد ولد معك في زمان واحد.
(٢) ص٣١٣.
(٣) أقل الجمع أي: ثلاثة. ومن النوعين أي: من كل منهما على حدة.
(٤) ط: جعلها.
(٥) زاد في ط: فيها.
(٦) الكتاب ٢:٣٥٨. وفي حاشية ت: «يعني: لم يحفظها». ح: «مجيء الصفة على حرفين». والمراد بالحرفين أن يكونا أصليين. وإن كان معهما زائد كالتاء.
(٧) شرح الكافية الشافية ص٢١٦٣.
(٨) هذا البيت هو ما ورد في س والكافية. وفي الأصل جاء منه: «والفعل للأصل احذف». وفي ت و ح و ط: «والفعلة الأصل احذف». وقد أسقطه الأشموني. فلعل عجز البيت كان يروى:

كـعِـدةٍ، والـفِـعـلةَ الأصـلَ احـذِفـا

(٩) وتره: نقصه. وفي النسخ: وتر.
(١٠) أي: المصدر فِعلة.
(١١) الكتاب ٢:٣٥٨.
(١٢) المنصف ١:٢٠٠ ـ ٢٠١.
(١٣) كذا، بإغفال ما ورد من نحو: وِترة ووِثبة ووِعلة.
(١٤) كذا أيضًا. وهو محفوظ لكنه بمعنى آخر غير التوجه. انظر القاموس واللسان والتاج (وجه). س: وَجِه.

إلّا حمله على مضارعه، ولا مضارع، والفعل المُستعمل منه: تَوَجَّهَ واتَّجَهَ، والمصدر الجاري عليه التَّوَجُّهُ والاتّجاهُ،[1] فحُذفت زوائده،[2] وقيل: وِجْهةٌ. ورجّح الشلوبين القول بأنّه مصدر، قال: لأنّ «وِجْهة» و«جِهة» بمعنى واحد،[3] ولا يُمكن أن يقال في «جِهة»: إنّها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف[4] وجه.

الرّابع: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أنّ ما فاؤه ياء لاحظّ له في هذا الحذف، إلّا ما شذّ من قول بعضهم: يَئِسُ. وهو[5] مُضارع: يَئِسَ. وأصله «يَيْئِسُ» فحُذفت الياء. وشذّ أيضًا: يَبِسُ، مُضارع: يَبِسَ.[6]

ثمّ انتقل إلى النوع الثاني[7] فقال:[8]

٩٨٩ ـ وحَذفُ هَمزِ «أفعَلَ» استَمَرَّ، في مُضارِعٍ، وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

ممّا اطّرد حذفه همزة[9] «أفعَلَ» من مُضارعه واسمي فاعله ومفعوله.[10] وإليها الإشارة بقوله «وبِنيتَي مُتَّصفِ». فتقول: أكرَمَ يُكرِمُ فهو مُكرِمٌ ومُكرَمٌ. وكان حقّ «أفعَلَ» أن يجيء مُضارعه على «يُؤَفْعِلُ»، بزيادة حرف المُضارعة على أوّل الماضي كما فُعل بغيره[11] من الأمثلة نحو: ضارَبَ يُضارِبُ، وتَعلَّمَ يَتعلَّمُ. إلّا أنّه لمّا كان من حُروف المُضارعة همزة المُتكلّم حُذفت همزة «أفعَلَ» معها، لئلّا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحُمل على ذي الهمزة أخواتُه[12] واسما الفاعل والمفعول.

---

(١) سقطت من ت و ط. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٨.
(٢) ت: زيادة.
(٣) في حاشية ت: يعني أنهما مصدران.
(٤) في النسخ: اسم مكان إذ لا يبقى للمحذوف.
(٥) سقطت من النسخ.
(٦) ومنه: يَسَرَ يَيسِرُ، إذا لعب بالقمار. ط: يئس مضارع يبس.
(٧) انظر مستهل شرح البيت ٩٨٨.
(٨) أفعل: فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة. وهو مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن. واستمر: ثبت واطرد. ومضارع أي: مضارع أفعل، حذف المضاف إليه. والبنية: الصيغة. والمتصف: الموصوف. يعني: صيغتي الذات المتصف بمصدر أفعل. وجملة استمر: خبر حذف. وفي: تتعلق باستمر. وبنيتي: معطوف على مضارع. وسقط الشطر الثاني من ت.
(٩) في النسخ: همز.
(١٠) أغفل اسمي الزمان والمكان والصفة المشبهة والمصدر الميمي، وهي محمولة على اسمي الفاعل والمفعول لأنها تشبههما في الصيغة. وعندي أن همزة الوصل في الأفعال الماضية حكمها كذلك، في المضارع والمشتقات.
(١١) فيما عدا الأصل: في غيره.
(١٢) يعني: المضارع الذي دخلت عليه النون أو الياء أو التاء، حمل على الذي أوله همزة المضارعة.

تنبيهـان:

الأوّل: لا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل، إلّا في ضرورة أو كلمة مُستندرة. فمن إثباتها في الضرورة قوله:[١]

* فــإنَّــهُ أهــلٌ، لأن يُــؤَكــرَمــا *

وأنشد سيبويه:[٢]

* وصــاليــاتٍ، كَــكَــمــا يُــؤَثــفَــيْــنْ *

قال:[٣] «وإنّما هي [من][٤] أثفيتُ». وزن «أثفَيتُ» على هذا: أفعَلتُ. والهمزة زائدة. قال السيرافيّ:[٥] لا حُجّة فيه لاحتمال أصالة الهمزة. فيكون «أثفَيتُ»: فَعلَيتُ، كسَلقَيتُ.[٦] وقد أجاز سيبويه.[٧] في همزة «أُثفية»[٨] الأصالة والزيادة. والكلمة المُستندَرة قولهم: أرضٌ مُؤَرنِبةٌ، بكسر النون، أي: كثيرةُ الأرانب، وقولهم: كِساءٌ مُؤَرنَبٌ، إذ خُلط صوفه بوبر الأرانب. هذا[٩] على القول بزيادة همزة «أرنب»، وهو الأظهر.

الثاني: لو أُبدلت همزة «أفعَلَ» هاء كقولهم في «أراقَ»: هَراقَ، أو عينًا كقولهم في «أيهَلَ»[١٠] الإبلَ: عَيهَلَ،[١١] لم تُحذف لعدم مُقتضى الحذف. فتقول: هَراقَ يُهَريقُ فهو مُهَريقٌ ومُهَراقٌ، وعَيهَلَ الإبلَ يُعَيهِلُها فهي مُعَيهَلَةٌ،[١٢] أي: مُهملة.

ثمّ انتقل إلى النوع الثالث[١٣] فقال:[١٤]

---

(١) البيت لأبي حيان الفقعسي. المنصف ١: ٣٧ و٢: ١٨٤ وشرح التصريف الملوكي ص٣٣٨ و٣٤٢ و٣٤٣ والارتشاف ١: ١١٨ والعيني ٤: ٥٧٨ وشرح شواهد الشافية ص٥٨ والأشموني ٤: ٣٤٣. وأهل أي: مستحق وذو أهلية.

(٢) لخطام المجاشعي. الكتاب ١: ١٣و٢٠٣ و٢: ٣٣١ والمنصف ١: ١٩٢ و٢: ١٨٤ و٣: ٧٢ والارتشاف ١: ١١٨ وشرح التصريف الملوكي ص٣٣٩ و٣٤٣ والعيني ٤: ٥٩٢ وشرح شواهد الشافية ص٥٩ والخزانة ١: ٣٦٧. والصاليات: أثافي القِدر لأنها صليت النار، أي: وليتها وباشرتها. وكما يؤثفين أي: كمثل حالها إذا كانت أثافي تستعمل الآن. وفي حاشية ت عن التواتي: يقال: أثفيت القدر، إذا جعلت لها المناصب. والأثافي: المناصب.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣١.

(٤) تتمة من الكتاب. ت س: وإنما هو.

(٥) س ط: وقال السيرافي.

(٦) سلقيته: ألقيته على قفاه.

(٧) الكتاب ٢: ٣٨٧. والقول للخليل لا لسيبويه.

(٨) س ح ط: «أثفيت». وكذلك كانت في ت ثم صوب كما أثبتنا.

(٩) أي: الاستندار.

(١٠) أيهل: أهمل. ط: «أنهل» بالنون هنا وفيما يلي تبعًا لوهم الأشموني.

(١١) زاد في النسخ: الإبل.

(١٢) ح: فهو معيهل وهي معيهلة.

(١٣) انظر مستهل شرح البيت ٩٨٨.

(١٤) ظللت: بقيت. واستعمل: استخدم في اللغة. واقترن: أقمن. ونقل: روى عن العرب. وظَلت: مبتدأ على الحكاية

٩٩٠ ـ ظَلتُ وظِلتُ، في «ظَلِلتُ»، استُعمِلا وقِـرْنَ فـي «اقـرِرْنَ» ، وقَـرْنَ نُـقِـلا

قال في «شرح الكافية»:[1] كلّ فعل مُضاعف على وزن «فَعِلَ» فإنّ إسناده إلى تاء الضمير ونونه[2] يستعمل على ثلاثة أوجه: تامًا نحو: ظَلِلتُ، ومحذوفَ اللام مفتوح الفاء نحو: ظَلتُ، ومحذوفَ اللام مكسور الفاء نحو: ظِلتُ. انتهى. وقد فُهِم منه فوائد:

الأُولى: أنّ هذا الحذف مُطّرد في كلّ فعل مُضاعف على «فَعِلَ». وإلى هذا ذهب الشلَوبين، وصرّح سيبويه[3] بأنّه شاذّ وأنّه لم يرد إلّا في لفظين[4] من الثلاثيّ، وهما: ظَلتُ ومَستُ في «ظَلِلتُ» و«مَسِستُ»، وفي لفظ ثالث من الزائد[5] على الثلاثة[6] وهي: أَحَستُ في «أحسَستُ». وممّن ذهب إلى عدم اطّراده ابن عصفور.[7] وحكى في «التسهيل»[8] أنّه لغة بني سُليم. وبذلك يُردّ على ابن عُصفور.[9]

الثانية: مُقتضى قوله «على فَعِلَ» اختصاص هذا الحذف بمكسور العين، وقد عمّم في «التسهيل» فشمل[10] المفتوح والمكسور. وقد حكى ابن الأنباريّ الحذف في لفظ من المفتوح وهو: هَمتُ في «هَمَمتُ».

الثالثة: مُقتضى قوله «على فَعِلَ» أيضًا اختصاص ذلك بالثلاثيّ، وكلامه في «التسهيل» يشمل الزائد على الثلاثة.[11] وتقدّم تمثيله بـ «أَحَستُ».

الرّابعة: صرّح بأنّ المحذوف[12] في «ظَلتُ» و«ظِلتُ» لام الكلمة، وصرّح في «التسهيل»

= عطف عليه ما بعده. والخبر جملة استعملا. والألف: نائب فاعل. وفي: متعلق باستعمل. وما بعده في محل جر على الحكاية. وقِرن: مبتدأ على الحكاية أيضًا، خبره محذوف دل عليه ما قبله أي: مستعمل. وفي: متعلق بالخبر. وما بعده كالأول أيضًا. وقَرن: مبتدأ على الحكاية خبره جملة نقل. وما ذكره الأزهري من الإعراب ورجحه هو مخالف لمضمون كلام الناظم. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(١) ص٢١٧٠.

(٢) يريد نون النسوة «ونا» جماعة الذكور. انظر شرح البيت ٩٩٦. س: أو نونه.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢٩. وليس فيه الحصر الذي زعمه المرادي. قال: «ومن الشاذ قولهم: أحست ومست وظلت». وفي الارتشاف عنه أنه شاذ لا يطرد. والحق أن سيبويه أراد الشذوذ عن القياس، لا عن الاستعمال. البحر ٦: ٢٧٦.

(٤) ح: لفظتين.

(٥) ت ح: «زائد». ط: الزوائد.

(٦) س: زائد الثلاثي.

(٧) الممتع ص٦٦١.

(٨) ص٣١٤.

(٩) قال الصبان ٤: ٣٤٤: «وعلى سيبويه أيضًا». وهذا مبني على أن سيبويه قصره على الأفعال الثلاثة، وهو خلاف كلامه. وكونه لغة لبني سليم لا يخرجه من الشذوذ الاستعمالي إلى الاطراد. غير أن ما سيذكر من لغتي تميم وأهل الحجاز يعني كثرة الاستعمال.

(١٠) ح: وقد عم في التسهيل شمل.

(١١) ط: على ثلاثة.

(١٢) ت: الحذف.

بأنّ المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيبويه.[١]

فإن قلتَ: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟ قلتُ: وجه فتحها إبقاء حركتها لأنّها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها. وذكر أبو الفتح أنّ كسر الظاء من «ظِلتُ» لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم.

وقوله «وقِرنَ في اقرِرنَ»[٢] يعني: أنّ هذا الحذف قد جاء في الأمر أيضًا بشرط أن تكون عينه مكسورة. وقرأ أكثر القُرّاء:[٣] ﴿وقِرْنَ في بُيُوتِكُنَّ﴾. وهو من: قَرَرتُ بالمكان أقِرُّ به، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل. فلمّا أُمِر منه[٤] اجتمع مثلان وأوّلهما[٥] مكسور فحسُن[٦] الحذف، كما فُعل في الماضي.[٧]

فإن قلتَ: فهل يطّرد هذا[٨] في الأمر؟ قلتُ: قال في «الكافية»:[٩]

* وقِـرْنَ فـي «اقـرِرْنَ»، وقِـسْ مُـعـتَـضِـدا *

وذكر غيره أنّ ذلك لا يطّرد، وهو ظاهر «التسهيل».[١٠] فإنه قال: «ورُبّما فُعل ذلك بالأمر والمُضارع»، وزاد[١١] فيه المُضارع. ومثاله: يَقِرْنَ، في «يَقرِرْنَ». وذكر ذلك في «شرح الكافية»، قال:[١٢] وكذلك يُستعمل في[١٣] نحو: يَقرِرنَ واقرِرنَ، فيقال فيهما: يَقِرْنَ وقِرْنَ. لكنّ فتح الفاء من[١٤] هذين وشبههما غير جائز. انتهى.

وقال الشارح:[١٥] الضابط في هذا النحو[١٦] أنّ المُضارع على «يَفْعِلُ» إذا كان مُضاعفًا

---

(١) الكتاب ٢: ٤٢٩.

(٢) لما حذفت الراء ونقلت حركتها إلى القاف سقطت همزة الوصل.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٤) سقطت من النسخ. وفي حاشية س: أي: جعل أمرًا.

(٥) في النسخ: «أحدهما». وسقطت الواو قبلها منها ومن ط.

(٦) س: حسن.

(٧) ط: بالماضي.

(٨) سقطت من ط.

(٩) شرح الكافية الشافية ص٢١٦٩. وزاد بعده في س:

ظَـلْـتُ وظِـلْـتُ، فـي «ظَـلِلْتُ»، اطّـرِدا

(١٠) ص٣١٤.

(١١) ح: في الأمر والمضارع فزاد.

(١٢) ص٢١٧٠. س: فقال.

(١٣) سقطت من المطبوعة.

(١٤) ط: في.

(١٥) ص٨٦٩. وفي المطبوعة خلاف.

(١٦) س: النوع.

يسكن الآخر[١] لاتّصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء. وكذلك الأمر منه. تقول في «يَقرِرْنَ»: يَقِرْنَ، وفي «اقرِرْنَ»: قِرْنَ. وقوله «وقَرْنَ نُقِلا» يعني: بفتح القاف، وهي قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من: قَرِرتُ بالمكان أَقَرُّ به، بكسر الماضي وفتح المضارع. وهي لغة فصيحة ثابتة لا يُقبل قول من أنكرها. فلمّا أُمر منه[٢] اجتمع مثلان وأوّلهما[٣] مفتوح، ففُعل به من حذف عينه[٤] ما فُعل بـ «أَحَستُ». وهذا[٥] نادر لا يُقاس عليه، لأنّ هذا الحذف إنّما هو للمكسور.

تنبيهـان:

الأوّل: ذهب بعضهم إلى أنّ «قِرْنَ» على قراءة الكسر[٦] من الوقار. يقال: وَقَرَ يَقِرُ، فيكون «قِرْنَ» محذوف الفاء مثل: عِدْنَ. ورجّح الأوّل لتوافُق القراءتين.[٧] وذهب بعضهم إلى أنّ «قَرْنَ» على قراءة الفتح أمر من:[٨] قارَ يقارُ.

الثاني: أجاز في الكافية «وشرحها»[٩] إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز في «اغضُضْنَ» أن يقال: غُضْنَ. واحتجّ بأنّ فكّ المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فكّ المفتوح قد فُرّ منه إلى الحذف في «قَرْنَ» المفتوح القاف ففِعلُ ذلك بالمضموم أحقّ بالجواز. قال: ولم أره منقولًا.

---

(١) ت «بسكون الآخر». ط: سكن الآخرو.
(٢) س: أمر به.
(٣) سقطت الواو من ح و س و ط.
(٤) ت: «من فتح فائه». وزاد في س ح و ح: ونقل حركتها.
(٥) ط: وهو.
(٦) زاد في ت و ط: أمر.
(٧) ط: لتتوافق القراءتان.
(٨) قار: اجتمع. وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١٧١.
(٩) ص٢١٧٠ ـ ٢١٧١.

الإدغـام[١]

يعني الإدغام اللائق بالتصريف،[٢] كما قيّده في «الكافية».[٣] والإدغام لغةً: الإدخال. والادّغام بالتشديد «افتِعال» منه، وهي[٤] عبارة سيبويه.[٥] قال ابن يعيش:[٦] «الادّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيّين». وحدّه اصطلاحًا: أن تأتي بحرفين ساكن ومُتحرّك[٧] من مخرج واحد بلا فصل. يكون[٨] في المثلين وفي المُتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين. وهو باب مُتّسع، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين المُتحرّكين في كلمة. ولا بد من تتميم الفائدة باستيفاء الكلام على إدغام المثلين فأقول: إذا التقى المثلان فالتقاؤهما على ثلاثة أضرب:

[أشكال التقاء المثلين]

الضرب الأوّل: أن يسكن أوّلهما ويتحرّك آخرهما،[٩] نحو: اضرِب بّكرا. فهذا يجب إدغامه بثلاثة شروط:[١٠] **أوّلها**: ألّا يكون أوّل المثلين هاء سكت. فإنّه لا يُدغم، لأنّ الوقف على الهاء منويّ. وقد رُوي عن ورش إدغام: ﴿مالِيَه هَّلَكَ﴾.[١١] وهو ضعيف من جهة القياس. **ثانيها**: ألّا يكون همزة مُنفصلة عن الفاء نحو: اكلأْ أحمدَ.[١٢] فإنّ الإدغام[١٣] في ذلك رديء.[١٤] بل يلزم تخفيف إحداهما.[١٥] فلو كانت الهمزة مُتّصلة بالفاء وجب الإدغام

---

(١) ط: فصل في الإدغام.
(٢) في حاشية ت أن المراد إدغام المثلين لا المتقاربين.
(٣) شرح الكافية الشافية ص٢١٧٥.
(٤) س ح: وهو.
(٥) انظر الكتاب ٢: ٢٥٤ و٤٠٤.
(٦) شرح المفصل ١٠: ١٢٠ ـ ١٢١.
(٧) س: فمتحرك.
(٨) ط: ويكون.
(٩) ط: ثانيهما.
(١٠) انظر التصريح ٢: ٣٩٨ والصبان ٤: ٣٤٥.
(١١) الآيتان ٢٨ و٢٩ من سورة الحاقة.
(١٢) همزة «اكلأ» هي لام الفعل. وفي حاشية ت عن التواتي: معناه: احفظ أحمد.
(١٣) ت ح: فالإدغام.
(١٤) وقد سمع عن بعض العرب.
(١٥) إما أن تبدل الأولى هنا ألفًا، وإما أن تحذف الثانية وتنقل حركتها إلى التي قبلها.

نحو: سأَالٌ. **وثالثها**: ألّا يكون مدّةً في آخِر، أو مُبدلةً[١] من غيرها دون لزوم. فإن كان مدّة في آخر لم يُدغم[٢] نحو: يُعطي ياسرٌ، ويغزو واقدٌ، لئلّا يذهب المدّ[٣] بالإدغام. فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو: مَغزُوّ. أصله «مَغزُوْوٌ»[٤] على وزن «مَفعول». واغتُفِر ذهاب المدّ في هذا، لقوّة[٥] الإدغام فيه.

وإن كانت[٦] مُبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز إن لم يُلبس نحو: ﴿أثاثاً وريًا﴾[٧] في وقف حمزة، ويمتنع[٨] إن ألبسَ نحو: قُووِلَ، بناء ما لم يُسمّ فاعله من «قاوَلَ»، لأنّه لو أُدغم لالتبس «بـ«فُعِّلَ». فإن كانت المدّة مُبدلة من غيرها إبدالًا لازمًا وجب الإدغام نحو: أُوُّبٌ. وهو مثال «أُبلُم»[٩] من الأوب.[١٠] أصله «أُؤْوُبٌ» فقُلبت ثانية الهمزتين[١١] واوًا لسكونها بعد ضمّة، ثمّ أُدغم لزومًا لوجوب الإبدال.[١٢]

والضرب الثّاني: أن يتحرّك أوّلهما ويسكن ثانيهما. فهذا لا يجوز[١٣] فيه إدغام، لأنّ مِن[١٤] شرط الإدغام تحرّك المُدغم فيه. ومثال ذلك في كلمة: ظَلِلْتُ، وفي كلمتين: رسولُ الحَسَنِ.

والضرب الثالث: أن يتحرّكا. فإن كانا من كلمتين جاز الإدغام.[١٥] بشرطين: **أحدهما**: ألّا

(١) مبدلة: معطوف على متعلق «في آخر». وفي ت: «مدة في غيرها ومبدلة». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا. وسبب الوهم نقل المرادي من الارتشاف ١: ١٦٣ على غير تحقيق.
(٢) ط: لم تدغم.
(٣) أراد المد اللغوي فإنه يذهب بالإدغام. والمعروف أن حرف العلة الساكن غير المدي فيه بعض مد أيضًا. حاشية يس ٢: ٣٩٨.
(٤) ح: مقروّ أصله مقروء.
(٥) ط: هذه القوة.
(٦) زاد في س: مدة.
(٧) الآية ٧٤ من سورة مريم. والأثاث: المال. والريّ: المنظر تراه العين. أصله: رئي. أبدلت الهمزة ياء، أي: حرف مد، وأدغمت في الثانية.
(٨) في النسخ: «ومنع». ط: وممتنع.
(٩) الأبلم: خوص المقل.
(١٠) في النسخ: أفعل من أوب.
(١١) ط: «فقلب ثاني الهمزتين». والقلب هنا واجب لا للضم قبل فقط، بل لأن الهمزة مضمومة قبل.
(١٢) ط: أدغم وجوبًا.
(١٣) كذا. وفيه تفصيل: فما كان ثانيه لا يحرك في فصيح الكلام لا يدغمه أكثر العرب نحو: ظللت ورددن ورددنا. وسمع من بكر وائل وآخرين إدغامه دون زيادة: ظَلّتُ وردَّنَ وردَّنا، أو بزيادة ألف: ظلاّتُ وردّانَ وردّانا، أو زيادة نون قبل نون النسوة: ظَلَّنَّ وردَّن. وما يحرك إذا لقيه ساكن فالحجازيون لا يدغمونه، وغيرهم يدغم: اشدُدْ وشُدَّ، أقلِلْ وأقِلَّ. وانظر البيتين ٩٩٦ و ٩٩٧.
(١٤) سقطت من النسخ.
(١٥) زاد في ح: «فيه». وفي التصريح ٢: ٣٩٨ ـ ٣٩٩ شروط أخرى. سيرد بعضها بعد.

يكونا همزتين نحو: قَرأَ آيَةً. فإنّ الإدغام في الهمزتين رديء.[١] والآخر: ألّا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنًا غير لين، نحو:[٢] ﴿شَهْرُ رَمَضانَ﴾. فإنّ هذا لا يجوز إدغامه[٣] عند جُمهور البصريّين، وقد رُوي عن أبي عمرو[٤] إدغام ذلك، وتأوّلوه على إخفاء الحركة،[٥] وأجاز الفرّاء إدغامه.

[إدغام المثلين من كلمة]

وإن كانا من كلمة واحدة فهو الذي تعرّض الناظم لبيانه،[٦] في قوله:[٧]

٩٩١ ـ أوّلَ مِثلَينِ مُحرَّكَينِ، في كِلمةٍ، ادغِمْ،

فأمر بإدغام أوّل المثلين المُحرّكين في كلمة، فشمل ذلك الأفعالَ نحو: رَدَّ وضَنَّ[٨] ولَبَّ[٩] ـ أصلها:[١٠] رَدَدَ وضَنِنَ[١١] ولَبُبَ ـ والأسماءُ نحو:[١٢] طَبٌّ وصَبٌّ. أصلهما «فَعِلٌ» بالكسر. والإدغام في ذلك واجب بستّة شروط:

الأوّل: ألّا يتصدّرا نحو: دَدَنٌ.[١٣] فإنّ ذلك لا يجوز إدغامه لتعذّر الابتداء بالساكن. قال المُصنّف في بعض كتبه: إلّا أن يكون أوّلهما تاء[١٤] المُضارعة، فقد يُدغم[١٥] بعد مدّة أو حركة، نحو:[١٦] ﴿ولا تَيَمَّمُوا﴾ و[١٧] ﴿تَكادُ تَمَيَّزُ﴾. انتهى. ويجوز أيضًا الإدغام[١٨] في الفعل الماضي، إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصليّة، نحو: تَتابَعَ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال:

---

(١) وقد روي عن بعض العرب.

(٢) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٣) زاد في ت و ح: «وإن كانا من كلمة واحدة». وفي حاشية ت أن هذا مقحم لما سيرد في البيت ٩٩١. وانظر الفقرة التالية.

(٤) ط: أبي عمر.

(٥) أي: حركة الراء. وهذا قول النحاة لئلا يلتقي ساكنان على غير قياسهم. والقُرّاء يجيزونه ويقرؤون به. الصبان ٤:٣٤٦ والجاربردي ص٣٣٣ ـ ٣٣٤. ولعل للهاء في هذه القراءة حركة خفية تيسر الوصل بالراء الساكنة بعد.

(٦) ح: له الناظم.

(٧) المثلان: حرفان من لفظ واحد. وحذفت همزة «أدغم» ونقلت حركتها إلى التنوين قبلها. وأول: مفعول به مقدم. وفي كلمة: متعلقان بصفة ثانية لمثلين. وزاد في آخره في ح: لا كمثل صفف.

(٨) ت ح: المتحركين.

(٩) ضن: بخل. وفي النسخ وط: «ظن». والصواب ما أثبتنا. ولب: كان ذا عقل راجح.

(١٠) في النسخ: وأصلها.

(١١) ت ح ط: «وظنن». س: وظننت.

(١٢) الطب: الحاذق والماهر. والصب: الذي نالته الصبابة. وهي رقة الشوق.

(١٣) الددن: اللعب واللهو. وانظر الإتحاف ٢:٣٨٩.

(١٤) في النسخ: حرف.

(١٥) ط: تدغم.

(١٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة. وسقطت الواو من ت و ح و ط.

(١٧) الآية ٨ من سورة الملك. وسقطت الواو من ط.

(١٨) س: الإدغام أيضًا.

اتّابعَ. ولم يذكر هنا هذا الشرط، وقد ذكره في «الكافية»[١] وغيرها.

الثاني: ألّا يكون ما هما فيه اسمًا على «فُعَلٌ» نحو: صُفَفٌ،[٢] أو «فُعُلٌ» نحو: ذُلُلٌ جمع ذَلُول،[٣] أو «فِعَلٌ» نحو: كِلَلٌ جمع كِلّة،[٤] أو «فَعَلٌ» نحو: لَبَبٌ.[٥] وكلّ[٦] ذلك لا يجوز إدغامه. وإلى هذا أشار بقوله:[٧]

لا كَـمِـثْـلِ: صُـفَـفِ

٩٩٢ ـ وذُلُلِ، وكِـــــلَلِ، ولَبَـــــبِ

فإن قلتَ: ما علّة منع إدغام هذه الأمثلة؟ قلتُ: أمّا الثلاثة[٨] الأُول فلأنّها[٩] مُخالفة للأفعال في الوزنِ، والإدغامُ فرع على الإظهار،[١٠] فخُصّ بالفعل لفرعيّته، وتبعَ الفعلَ فيه ما وازنه من الأسماء دُون ما لم يُوازنه. وأمّا الرابع فإنّه مُوازن للفعل، لكنّه لم يُدغم لخفّته وليكون مَنبهَة[١١] على فرعيّة الإدغام في الأسماء، حيثُ أُدغم مُوازنُه[١٢] في الأفعال[١٣] نحو: رَدَّ، فيُعلمَ بذلك[١٤] ضعفُ سبب الإدغام فيه وقوّته في الفعل.[١٥]

واعلم أنّه يمتنع الإدغام أيضًا فيما وازنَ أحد هذه الأمثلة بصدره لا بجُملته[١٦] نحو: خُشَشاء[١٧] لعظمِ خلف الأذن، فإنّه مُوازن بصدره لـ «فُعَل» نحو«صُفَف»، ونحوُ: رُدُدانٌ[١٨]

---

(١) شرح الكافية الشافية ص٢١٨٥.

(٢) الصفف: جمع صفة. وهي السقيفة.

(٣) الذلول: المذلل المطواع. وسقط «جمع ذلول» من س.

(٤) الكلة: الستر الرقيق يتقى به البعوض.

(٥) اللبب: موضع القلادة من الصدر.

(٦) س ط: فكل.

(٧) لا: نافية. والكاف: حرف جر زائد. ومثل: صفة لكلمة. وقد فصلت «لا» بين الصفة والموصوف، خلافًا لما اضطرب فيه المعربون، نحو الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٨) ت: الثلاث.

(٩) س: فإنها.

(١٠) ط: في الإظهار.

(١١) [illegible] الانتباه. ط: منبهًا.

(١٢) [illegible]

(١٣) [illegible]

(١٤) [illegible]

(١٥) [illegible]

(١٦) [illegible]

(١٧) [illegible]

(١٨) [illegible]

وهو مثال «سُلْطان» من الردّ، فإنّه مُوازن بصدره لـ «فُعُل» نحو «ذُلُل»، ونحوُ: حِبَبَةٌ جمع حُبّ،[١] فإنّه مُوازن بصدره لـ «فِعَل» نحو «كِلَل»، ونحوُ: الدَّجَجانُ[٢] مصدر: دَجَّ بمعنى: دَبّ، فإنه مُوازن بصدره لـ «فَعَل» نحو «لَبَب». ولو بنيتَ من الردّ نحو «غَطَفان»[٣] قلتَ: رَدَدانٌ، بالفكّ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.[٤]

وخالف الأخفش فقال: رَدّانٌ، بالإدغام. ووجهه أنّ الألف والنون بزيادتهما تَحرَّكُ[٥] الدال التي تليهما، فثقل توالي الفتحتين فأُدغم تخفيفًا، فصار[٦] في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو: رَدَّ. بل هو أولى بالإدغام من الفعل، لأنّ حركة الدال الأخيرة في الفعل لست بلازمة. والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، لأنّه هو الذي ورد به السماع أنشد أبو عليّ القاليّ:[٧]

* يَـدعُـو، بِـذاكَ، الـدَّجَـجـانَ الـدّارِجـا *

فإن قلتَ: كان ينبغي أن يستثني مثالًا خامسًا يمتنع فيه الإدغام، وهو «فِعِلٌ» نحو «إبِلٌ»، لكونه مُخالفًا لأوزان الأفعال. فلو بنيتَ من الردّ مثل[٨] «إبِلٌ» قلتَ: رِدِدٌ، بالفكّ. قلتُ: العُذر له في عدم استثنائه أنّه بناء لم يكثر في كلام، ولم يُسمع في المُضاعف. وقد استثناه في بعض نُسخ «التسهيل».[٩]

واعلم أنّ أوزان الثلاثيّ التي يمكن فيها اجتماع مثلين مُتحرّكين[١٠] لا تزيد على تسعة، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة، منها واحد[١١] مُهمل، فلا كلام فيه ـ وهو «فِعُلٌ» بكسر الفاء وضمّ العين ـ وثلاثة مُستعملة، وهي «فَعِلٌ» نحو: كَتِفٌ، و«فَعُلٌ» نحو: عَضُدٌ، و«فُعِلٌ» نحو: دُئِلٌ.[١٢] فإذا بنيتَ من الردّ نحو «عَضُد» وكَتِف»[١٣] قلتَ: رَدٌّ بالإدغام، لأنّهما مُوافقان

---

(١) الحب: وعاء لماء كالجرة. ت س: جبية جمع جبة.
(٢) الدجبان: الدبيب في السير.
(٣) غطفان: اسم قبيلة.
(٤) الكتاب ٢:٤٠٢.
(٥) أي: تتحرّك. ت: «زيادتهما تحرك». ط: بزيادتهما التزم تحريك.
(٦) انظر الإتحاف ٢:٣٨٩ ـ ٣٩٠. ط: وصار.
(٧) لهميان بن قحافة. الأمالي ٣:٣١٣ والسمط ص٩٦٠ والممتع ص٦٤٧ واللسان والتاج (دجج) و(رجج) و:(سمهج). وسقط «أنشد أبو علي القالي» مع الشاهد من ط.
(٨) فيما عدا الأصل: نحو.
(٩) ص٣٢١.
(١٠) ح: المثلين المتحركين.
(١١) س: وبقي أربعة واحد منها.
(١٢) الدئل: ابن آوى.
(١٣) ط: مثل كتف أو عضد.

لوزن الفعل، وليسا في خفّة «فَعَلٌ»[١] نحو: لَبَبٌ. هذا مذهب الجُمهور، وخالف ابن كَيسان فقال: رَدُدٌ ورَدِدٌ، بالفكّ. وإذا بنيتَ من الردّ نحو[٢] «دُئِلٌ» قلتَ: رُدِدٌ، بالفكّ. ومن رأى أنّ «فُعِل» أصل في الفعل ينبغي أن يُدغِم.[٣] وقياس مذهب ابن كَيسان الإظهار.[٤] بل هو في هذا أولى.[٥]

الثالث:[٦] ألّا يتّصل بأوّل المثلين[٧] مُدغم فيه، وإليه أشار بقوله:[٨]

ولا كَـجُـسَّـسٍ،

وهو جمع جاسّ.[٩] فإنّ فيه مثلين مُتحرّكين، ولم يُدغم أوّلهما في الثاني، لأنّ [ما][١٠] قبلهما مِثلٌ آخر مُدغم في أوّل المتحرّكين. فلو أُدغم المُدغم فيه التقى ساكنان،[١١] وبطل الإدغام السابق.

الرابع:[١٢] ألّا يَعرِض تحريك ثانيهما. وإليه أشار بقوله:[١٣]

ولا كاخصُصَ أَبِي

فهذا فيه مثلان مُتحرّكان، ولم يُدغم لأنّ حركة الثاني عارضة، وهي[١٤] حركة النقل. والأصل: اخصُصْ، بالإسكان فنُقلت حركة الهمزة إلى الساكن، فلم يُعتدّ بها لعُروضها.

---

(١) سقطت من النسخ. (٢) ط: مثل.

(٣) زاد في الأصل: «أولهما في الثاني لأن قبلهما» وفي ت وس: «أولهما»، وفي ح: «أولها». والراجح أنه إقحام دخل على النُّسّاخ من الفقرة التالية. وانظر الارتشاف ١: ١٦٤ والأشموني٤: ٣٤٧.

(٤) ط: الفك.

(٥) يعني أن الإظهار في «فُعِل» أولى من «فَعُل» و«فَعِل» عند ابن كيسان، لأن مذهبه الفك فيما على الوزن المتفق على أصالته في الفعل. فمن باب الأولى أن يفك في غير المتفق عليه في الأسماء.

(٦) انظر مستهل شرح البيت ٩٩١. ط: والثالث.

(٧) ح: بأحد المثلين.

(٨) العطف على «مثل» في عجز البيت ٩٩١: ولا: زائدة لتوكيد النفي بـ «لا» هناك. ولهذا التكرار جاز فصل تلك بين الموصوف والصفة. والكاف: معطوفة على مثل، مضافة إلى جسس.

(٩) الجاس: الجاسوس.

(١٠) سقطت مما عدا ح. س: «مثلاً آخر مدغمًا». ط: «مثل آخر مدغمًا». وقوله مثل أي: حرف مماثل للحرفين المتحركين.

(١١) يريد أن إدغام الثاني في الثالث يقتضي تسكين الثاني فيلتقي ساكنان. ط: الساكنان.

(١٢) في النسخ: والرابع.

(١٣) العطف على «مثل»، ولا: زائدة لتوكيد النفي. واخصص: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وهو فعل أمر من الخصوصية مبني على السكون. وهي الإيثار. وحذفت همزة «أب» ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها.

(١٤) ط: إذ هي.

الخامس:[١] ألّا يكون ما هما فيه مُلحقًا بغيره.[٢] وإليه أشار بقوله:[٣]

٩٩٣ ـ ولا كَهَيلَلَ،

وذلك نوعان:[٤] **أحدهما**: ما حصل فيه الإلحاق بزائد، قبل المثلين نحو: هَيلَلَ، إذا قال: لا إلَهَ إلّا اللهُ. فإنّ[٥] لامي «هَيلَلَ» مُتحرّكان في كلمة، ولا سبيل إلى إدغام أوّلهما في الثاني، لأنّ قبلهما مزيدًا للإلحاق بـ «دَحرَجَ» ـ[٦] وهو الياء ـ فامتنع الإدغام لئلّا تفوت المُقابلة.[٧]
والآخر: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو: جَلبَبَ.[٨] فإنّ[٩] إحدى بائيه مزيدة للإلحاق بـ «دَحرَجَ»،[١٠] فامتنع الإدغام لاستلزامه فواتَ ما قُصد من الإلحاق.

السادس:[١١] ألّا يكون ممّا شذّت العرب في فكّه اختيارًا، وهي ألفاظ محفوظة لا يُقاس عليها. وإلى هذا أشار بقوله:[١٢]

وشَذَّ، في «أَلِلْ» ونَحوِهِ، فَكٌّ بِنَقلِ، فقُبِلْ

وهذه الألفاظ:[١٣] أَلِلَ السِّقاءُ إذا تغيّرت رائحته، والأسنانُ إذا فسدتْ، والأُذنُ إذا رقّتْ،[١٤] ودَبِبَ[١٥] الإنسانُ إذا نبتَ الشعر في جبينه، وصَكِكَ الفرسُ إذا اصطكّ

---

(١) س ط: والخامس.

(٢) الملحق: ما كان فيه حرف زائد أو أكثر ليوازن بناء في هيئته أي عدد حروفه ونسق حركاته. تصريف الأسماءوالأفعال ص١٠٦.

(٣) ط: «الإشارة بقوله». والعطف على «مثل» أيضًا، ولا: زائدة. والكاف: مضافة إلى هيلل على الحكاية. وهيلل: فعل ماض بمعنى: هلل، مصدره هيللة. وهي منحوتة من عبارة التوحيد للدلالة على التلفظ بها.

(٤) ثمة نوع ثالث يكون فيه الإلحاق بأحد المثلين مع غيره أيضًا نحو: اقْعَنْسَسَ. فهو ملحق باحرنجم. بوساطة الهمزة النون والسين الأولى.

(٥) ط: لأن.

(٦) ط: مزيد للإلحاق بدحرجة.

(٧) فيما عدا الأصل: «المماثلة». وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١٨٧.

(٨) جلببه: ألبسه الجلباب.

(٩) ط: لأن.

(١٠) ط: بدحرجة.

(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٩٠. ط: والسادس.

(١٢) شذ: خالف القياس. والنقل: الرواية عن العرب. وقبل: كان مقبولاً صحيحًا. والواو الأولى: للاستئناف. وفي: تتعلق بالفعل شذ. وألل: في محل جر على الحكاية. ونحو: معطوف عليه. وفك: فاعل شذ. وبنقل: متعلقان بصفة لفك. والباء: للمصاحبة. وجملة قبل: معطوفة على جملة: شذ فك.

(١٣) زاد في النسخ: «منها». وانظر نماذج أخرى في الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص٢٢٣. وخبر اسم الإشارة هو جملة شذوذ كشذوذ.

(١٤) ت: «ارتقت». س: والأذنان إذا رقتا.

(١٥) هذا ما تداوله علماء الصرف. والراجح أن المراد: ذَبِبَ، كما هو في ح. يقال: ذبيت شفته ذبوبًا، إذا جفت لعطش أو غيره. التاج (ذبب). وانظر شرح الكافية الشافية ص٢١٨١ والمكودي ص٢٤٦. وقد أهمل إعجام الفعل في الأصل. ت ط: ذَبَبَ.

عُرقُوباه،[١] وضَبِبَتِ الأرضُ إذا كثرتْ[٢] ضِبابها، وقَطِطَ الشَّعرُ إذا اشتدّت جُعودته، ونَجِحَتِ العينُ ونَخِخَت[٣] إذا التصقت،[٤] ومَشِشَتِ الدابّةُ إذا شخصَ في وظيفها[٥] حجم دُون صلابة العظم، وعَزِزَتِ الناقةُ إذا ضاق إحليلها. وهو مجرى لبنها. فشُذوذ ترك الإدغام في هذه[٦] كشُذوذ ترك الإعلال في القَوَد[٧] ونحوه.

وقد شذّ الإظهار أيضًا[٨] في كلمات من الأسماء، نحو قولهم:[٩] رجلٌ ضَفِفُ الحالِ،[١٠] ومَحْبَبٌ.[١١] وحكى أبو زيد: طعامٌ قَضِضٌ، إذا كان فيه يُبس. ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفككوكات. وما ورد من ذلك في الشعر عُدّ من الضرورات، كقول أبي النجم:[١٢]

* الـــحَـــمـــدُ للهِ، الـــعَـــلِيِّ الأجْـــلَلِ *

[ما يجوز فيه الفك والإدغام]

٩٩٤ ـ و«حَيِيَ» افكُكْ وادَّغِمْ، دُونَ حَذَرْ كَـذاكَ نَـحـوُ: تَـتَـجَـلَّى، واسـتَـتَـرْ[١٣]

يعني: أنّ الفكّ والإدغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة:

الأول: ما عينه ولامه ياءان مُتحرّكان،[١٤] نحو: حَيِيَ وعَيِيَ.[١٥] فمن أدغم نظر إلى أنهما مِثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحقّ ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المُتقدّم.[١٦] ومن أظهر نظر إلى اجتماع المثلين في باب «حَيِيَ» كالعارض، لكونه

---

(١) عرقوب الفرس: بمنزلة الركبة من الإنسان. ط: اصطكت عرقوباه.

(٢) فيما عدا الأصل: كثر.

(٣) سقطت من النسخ.

(٤) زاد في ط: «بالرمص». وهو الوسخ الأبيض الجامد يجتمع في العين.

(٥) الوظيف: مستدق الساق والذراع. وفي حاشية ت عن التواتي أن الحجم هو النتوء.

(٦) سمع الإدغام أيضًا في بعضها.

(٧) القود: القصاص.

(٨) سقطت من ح.

(٩) سقطت من س. ط: منها قولهم.

(١٠) الضفف الحال: الضيقها الشديد الحاجة.

(١١) محبب: اسم رجل. وزعم الصبان أنه على وزن اسم المفعول.

(١٢) مجلة المجمع العلمي بدمشق ٨: ٤٧٢ والطرائف الأدبية ص٦٧ والنوادر ص٤٤ والكتاب ٣: ١٦١ وشرح الكافية ص٢١٨٢ والعيني ٤: ٥٩٥ والخزانة ١: ٤٠١ وشرح شواهد الشافية ص٤٩١ والأشموني ٤: ٢٤٩. والأجلل: الأجلّ. وزاد بعده في س: وقوله.

(١٣) حيي أي: نحو حيي. وافكك: أظهر لفظ المثلين. وادغم: أدغم الأول من المثلين في الثاني. ودون أي: غير. والإشارة إلى الفك والإدغام مصدري الفعلين قبل. وتتجلى: تظهر. واستتر: اختفى. وحيي: في محل نصب على الحكاية للفعل افكك، تنازع فيه الفعلان. ودون: متعلق بحال من المخاطب تنازع فيها الفعلان أيضًا. والكاف: خبر مقدم للمبتدأ نحو. وتتجلى: في محل جر على الحكاية، عطف عليه: استتر.

(١٤) سقطت من ت. ط: «لازم تحريكهما». واللازم هو تحريك الثاني. أما الأول فيسكن بالإدغام.

(١٥) عيي: عجز.

(١٦) في البيت ٩٩١.

مُختصًا بالماضي دون المضارع والأمر،[١] والعارض لا يُعتدّ به غالبًا.

فإن قلتَ: أيُّ الوجهين أكثر في كلامهم؟ قلت: الفكّ. نصّ على ذلك النحويّون.[٢] وكلاهما فصيح،[٣] وقُرِئ[٤] بهما في المُتواتر. ولعل الناظم قدّم الفكّ لكثرته.

تنبيه[٥]: لو كانت[٦] حركة الياء الثانية عارضة نحو: لن يُحيِيَ، ورأيتُ مُحيِيًا،[٧] لم يجز الإدغام. وأمّا قوله:[٨]

وكـأنَّـهـا، بَـيـنَ الـنِّـسـاءِ، سَـبِـيـكـةٌ   تَـمـشِـي، بِـسُـدَّةِ بَـيـتِـهـا، فـتُـعِـيُّ

فشاذّ لا يُقاس عليه. وأجازه الفرّاء.

الثاني: نحو: تَتَجلّى، قال الشارح:[٩] كلّ ما[١٠] فيه تاءان مثل تاءي «تتجلّى» فهذا قياسه[١١] الفكّ لتصدّر المثلين. ومنهم من يُدغم فيُسكّن أوّله ويُدخل عليه همزة الوصل فيقول: اتَّجلّى. وقال في «شرح الكافية»:[١٢] إذا أدغمتَ[١٣] فيما اجتمع في أوّله تاءان زدتَ همزة وصل، تتوصّل[١٤] بها إلى النطق بالتاء المُسكّنة للإدغام، فقلتَ في «تتجلّى»: اتّجلّى. انتهى.

وفي هذا نظر، لأن «تتجلّى» فعل مُضارع، واجتلابُ همزة الوصل لا يكون في

---

(١) هذا تعميم فيه نظر. وهو منقول من شرح ابن الناظم ص٨٧١. فالياءان تجتمعان في: تحيان ويحييان، وتحيين وحيين، واحييا واحيين. فكأنه يريد: مع أن حركة الثاني كالعارضة لاختصاصها بالماضي. انظر الأشموني.

(٢) ت ح: «النحويون على ذلك». س: بعض النحويين.

(٣) ت ح: صحيح.

(٤) ط: وقرأ.

(٥) في النسخ: قلت.

(٦) ط: فلو كانت.

(٧) إنما تعرض الحركة فيهما بالنصب.

(٨) الحطيئة. التاج (عيي) والمنصف ٢:٢٠٦ ومعاني القرآن ١:٤١٢ والممتع ص٥٨٥ و٥٨٧ والأشموني ٤:٣٤٩. والسبيكة: القطعة الطويلة من الفضة. والسدة: الفِناء. وتعي: تتعب. ت: «فتَعَيُّ». قال الدماميني: هو خطأ لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما، وفتح التاء يعني أن آخر الفعل ألف لا تتحرك. وقيل: إن تحريك الثاني مع ضم التاء هو عارض لأجل الروي، على لغة من يقول في الشعر: «كابِيُّ الأزند» الإتحاف ٢:٣٩١ ـ ٣٩٢. والظاهر أنه عارض للإدغام، إذ الفعل مرفوع في التقدير، والياء المشددة تظهر على آخرها الضمة ضمة الإعراب.

(٩) ص٨٧١.

(١٠) زاد في س وحاشية ت: كان.

(١١) س: فقياسه.

(١٢) ص٢١٨٥.

(١٣) ت: اذغمت.

(١٤) في النسخ: همزة الوصل ليتوصل.

المضارع.[١] والذي ذكره غيره من النحويّين أنّ الفعل المُفتتح بتاءين إن كان مضايًا نحو: تَتَبَّعَ وتَتابعَ، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل،[٢] فيقال:[٣] اتَّبَعَ واتّابَعَ. وإن كان مُضارعًا نحو «تَتذكَّرُ» لم يجز فيه الإدغام إن ابتُدئ به، لِما يلزم من اجتلال الهمزة، وهي لا تكون في المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي.[٤] وإن وُصل بما قبله جاز إدغامه بعد مُتحرّك أو ليّن، نحو: ﴿تَكادُ تَّمَيَّزُ[٥]﴾، ﴿ولا تَّيَمَّمُوا﴾،[٦] لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل. والله أعلم.

الثالث: نحو: استَتَرَ. وهو كل فعل على «افتَعَلَ» اجتمع فيه تاءان. فهو[٧] أيضًا يجوز فيه الفكّ ـ وهو قياسُه ـ لبناء[٨] ما قبل المثلين على السكون. ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أوّل المثلين إلى الساكن، فتقول: سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتّارًا.

تنبيهـات:

الأوّل: اعلم أنّ الإدغام في «استَتَرَ» ونحوه يُوجب طرح همزة الوصل من أوّله، لتحرّك الساكن بحركة النقل. فلذلك قيل فيه: سَتَّرَ.

الثاني: إذا أُوثر الإدغام في «استترَ» صار اللفظ به كاللفظ بـ «سَتَّرَ»،[٩] الذي وزنه «فَعَّلَ» بتضعيف العين. ولكن يتمايزان بالمُضارع والمصدر، لأنّك تقول في مُضارع الذي أصله[١٠] «افتَعَلَ»: يَسَتِّرُ، بفتح أوّله ـ وأصله «يَستَتِرُ» فنُقل وأُدغم ـ وتقول في مُضارع الذي وزنه «فَعَّلَ»: يُسَتِّرُ، بضمّ أوّله، وتقول في مصدر الذي أصله[١١] «افتَعَلَ»: سِتّارًا ـ وأصله «استِتارًا». فلمّا أُريد الإدغام نُقلت الحركة وطرحت[١٢] الهمزة ـ وتقول في مصدر الذي وزنه «فَعَّلَ»: تستِيرًا، على وزن «تَفعِيل».

(١) س: في الفعل المضارع.
(٢) سقط «همزة الوصل» من ت، و«جاز فيه... الوصل» من س و ح.
(٣) س ح: قلت.
(٤) في شرح البيت ٩٩٥.
(٥) الآية ٨ من سورة الملك. وزاد في س: مِنَ الغَيظِ.
(٦) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.
(٧) انظر الكتاب ٢: ٤١٠ والمنصف ٢: ٢٢٢ ـ ٢٢٦ والممتع ص٤٠٧ وشرح المفصل ١٠: ١٢٢ وشرح الشافية ٢: ٢٨٣. وفي النسخ: فهذا.
(٨) في النسخ: لبقاء.
(٩) ح ط: كلفظ ستر.
(١٠) س: وزنه.
(١١) ح: وزنه.
(١٢) ط: فطرحت.

الثالث: يجوز في «استتر» ونحوه، إذا أُدغم، وجه آخر. وهو أن يقال: سِتَّرَ، بكسر فائه على أصل التقاء[1] الساكنين. وذلك أنّ الفاء ساكنة، وحين قُصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان، فكُسر أوّلهما على أصل التقاء الساكنين. ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعًا لفاء الكلمة فتقول: قِتِّلَ.[2] والمُضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنيّة[3] على ذلك. إلّا أنّ اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم[4] المفعول على لغة من كسر الفاء إتباعًا، فيصير مُشترَكًا كالمُختار،[5] ويتوقّف على قرينة.

الرّابع: ما ذُكر في هذا البيت كالمُستثنى من الضابط المُتقدّم.[6] فإنّ «حَيِيَ» مُندرج[7] فيه، فكان حقّه الإدغام على سبيل اللزوم، فاستثناه ليُعلم أنه ذو وجهين. وكذلك[8] «استترَ». وأمّا نحو «تَتجلّى» فلم يندرج[9] في الضابط المُتقدّم لتصدّر المثلين فيه. والله أعلم.[10]

[حذف التاء الثانية]

٩٩٥ ـ وما بِتاءينِ ابتُدِي قَد يُقتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا، كَتَبَيَّنُ العِبَرْ[11]

إذا اجتمع في أوّل الفعل المُضارع تاءان جاز حذف أحدهما[12] نحو: تَبَيَّنُ العِبرُ. وأصله[13] «تتبيَّنُ»، الأُولى تاء المُضارعة، والثانية تاء «تَفعّلَ». وعلّة الحذف أنه لمّا ثقل عليهم

---

(١) سقطت من ط.

(٢) كذا. وهومن «اقتتل»، دخل عليه مما ورد في الممتع والارتشاف وشرح الكافية الشافية، والوارد قبلُ «استتر». وكلاهما في الحكم سواء. ط: «ستر وقتل». وسقط من الأشموني.

(٣) ت «منبه». ح: «منه». س: منه مبني.

(٤) سقطت من ح.

(٥) المختار: مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول. س ط: كمختار.

(٦) في البيت ٩٩١.

(٧) في النسخ وحاشية الأصل عن نسخة: منضبط.

(٨) ت: «وذلك». س: فكذلك.

(٩) في الأصل: فلم ينضبط.

(١٠) ح: «والله تعالى أعلم». وزاد في س: وقوله.

(١١) ابتدي: ابتدئ. أبدلت الهمزة ياء على لغة الأنصار. انظر شرح الكافية الشافية ص٢١٨٥. وحذفت همزة «تاء» للتخفيف فصار كالاسم المقصور مجرورًا بالكسرة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا. انظر البيت ٦٤٢. ويقتصر على الشيء: يكتفى به. وتبين: تتبين أي: تظهر. والعبر: جمع عبرة. وهي العظة. وما: اسم موصول مبتدأ خبره جملة يقتصر. وصلته جملة ابتدي. وبتاءين: متعلقان بالفعل ابتدي. وقد: للتقليل النسبي لأن الحذف هذا كثر في القرآن الكريم. إلا أنه قليل بالنسبة إلى عدم الحذف في الكلام. وعلى تا: في محل نائب فاعل لا يعلقان. والتقدير: على تاء منه. والضمير المتصل هو الرابط بين المبتدأ والخبر. وقد اضطرب المعربون جدًّا فيه. والكاف: مفعول مطلق للفعل يقتصر، مضاف إلى الجملة بعده على الحكاية. والتقدير: مثل الاقتصار على تاء قولك تبين.

(١٢) س ح: إحداهما.

(١٣) سقطت الواو من س.

اجتماع المثلين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام، لِما يؤدّي إليه من اجتلال همزة الوصل ـ وهي لا تكون في المضارع ـ عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

تنبيهـات:

الأوّل: هذا الحذف كثير جدًا، وهو في القرآن كثير،[١] نحو:[٢] ﴿لا تَكَلَّمُ نَفسٌ إلا بِإذنِهِ﴾ و[٣]﴿تَنَزَّلُ المَلائكةُ﴾.

الثاني: أبهمَ في قوله «إحداهما».[٤] ومذهب سيبويه[٥] والبصريّين أنّ المحذوف هو[٦] التاء الثانية،[٧] لأنّ الاستثقال بها حصل، ولأنّ الأولى دالّة على المُضارعة. وقد صرّح بذلك في «التسهيل»[٨] في نسخة مقروءة عليه،[٩] فقال: والمحذوفة هي الثانية لا الأُولى، خلافًا لهشام. يعني: أنّ مذهب هشام أنّ المحذوفة هي الأُولى.[١٠] ونقله غيره عن الكوفيّين.

الثالث: أطلق في قوله «وما بِتاءينِ ابتُدِي». وهذا إنّما هو في المضارع، لأنّه[١١] الذي يتعذّر فيه الإدغام. وأمّا الماضي نحو «تَتابَعَ» فلا يتعذّر فيه الإدغام.[١٢]

الرابع: ما ذكرته[١٣] من تعذّر الإدغام في المُضارع إنّما هو في الابتداء، لا في الوصل، كما سبق[١٤] بيانه في الكلام على نحو: تَتجلّى.

الخامس: قوله في «شرح الكافية»:[١٥] قد يقال في[١٦] «تَتعلَّمُ»: تعَلَّمُ، استثقالًا لتوالي

---

(١) ط: ومنه في القرآن مواضع كثيرة.
(٢) الآية ١٠٥ من سورة هود.
(٣) الآية ٤ من سورة القدر. وسقطت الواو من ط.
(٤) كذا، وهو من الشافية:

فِـيـهِ عـلَى إحـداهُـمـا، وذا اشـتَـهَـرْ

وفي الألفية: «على تا» كما في س و ح هنا.
(٥) الكتاب ٢: ٤٢٥. ط: فمذهب سيبويه.
(٦) ط: هي.
(٧) في النسخ: أن التاء الثانية هي المحذوفة.
(٨) ص٣٢٤.
(٩) سقط «في نسخة مقروءة عليه» من ط.
(١٠) قلت: وقد يُحذف حرف المضارعة، كما جاء في شرح اختيارات المفضل ص٧٤٤ و١٥٩٤ وشرح أدب الكاتب ص٣٨٤.
(١١) انظر الإتحاف ٢: ٣٩٢ ـ ٣٩٣. وزاد في ح: هو.
(١٢) في النسخ: إدغام.
(١٣) ط: ما ذكره.
(١٤) في شرح البيت ٩٩٤. س: كما تقدم.
(١٥) ص٢١٨٧.
(١٦) زاد في ط: نحو.

المثلين مُتحرّكين[١] وللإدغام المُحْوِج إلى زيادة همزة الوصل. قد يُوهم أنّ الإدغام في ذلك جائز وإن كان مستثقلًا، كما يجوز إبقاء المثلين مُتحرّكين في ذلك. وكذلك[٢] قول الشارح:[٣] هربًا إمّا من توالي مِثلين مُتحرّكين، وإمّا من إدغام مُحْوِج إلى زيادة ألف الوصل.[٤] وقد صرّح في «التسهيل»[٥] بما يدفع هذا التوهّم، فقال: وقد يُحذف تخفيفًا المُتعذّرُ إدغامه[٦] لسكونِ الثاني كاستَخَذَ في الأظهر،[٧] أو لاستثقاله بتصدّر الأوّل[٨] كتَنَزَّلُ.

السادس: قد يُفعل هذا التخفيف بالحذف، فيما تصدّر فيه نونان. ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح[٩] من قراءة بعضهم:[١٠] ﴿ونُزِّلُ المَلائكةَ تنزيلًا﴾. قال في «شرح الكافية»:[١١] وفي هذه القراءة دليل على أنّ المحذوفة من تاءي «تَتَنزّلُ» حين قال «تَنَزّلُ»[١٢] إنّما هي الثانية، لأنّ المحذوفة من نوني «نُنَزّلُ» في القراءة المذكورة إنّما هي الثانية.[١٣] قال الشارح:[١٤] ومنه على الأظهر قوله تعالى في قراءة ابن عامر وعاصم: ﴿نُجّيْ المُؤمِنِينَ﴾.[١٥] أصله «نُنَجّي».[١٦] ولذلك سُكّن آخره.[١٧]

[الإظهار وجوبًا وجوازًا]

٩٩٦ ـ وفُكَّ، حَيثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ، لِكَونِهِ، بِمُضمَرِ الرَّفعِ، اقتَرَنْ[١٨]

---

(١) س ح: المتحركين.
(٢) ت ح: وذلك.
(٣) ص٨٧٢.
(٤) ح ط: همزة الوصل.
(٥) ص٣٢٤. وفي الإتحاف ٢: ٢٩٣ أن نص التسهيل لا يزيل الإيهام.
(٦) ت: «لتعذر إدغامه». وفي الحاشية عن التواتي أن ما بعدُ ضبطُه: «لسكونِ الثاني»، والثاني: نائب فاعل يحذف أي: وقد يحذف الثاني تخفيفا. قلت: إنما يصح هذا في النسخ غير التي قرئتا على ابن مالك. أما التي قرئت عليه وزاد فيها ما في التنبيه الثاني بالإضافة إلى قوله «لاستثقاله» فلا. والحمد لله رب العالمين.
(٧) في حاشية ت عن ابن غازي ٢: ٢٩٣ أن الأصل «استخذ» على «استفعل» من تخذ. وفاء الكلمة تاء.
(٨) أي: كونه أول الكلمة. ط: «المدغم». ومثله في التسهيل. والمراد: الحرف الذي يدغم لولا تعذر الإدغام.
(٩) المحتسب ٢: ١٢٠.
(١٠) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.
(١١) ص٢١٨٧. وسقطت الواو من ط. وانظر الإتحاف ٢: ٢٩٣.
(١٢) سقط «حين قال تنزل» من النسخ.
(١٣) سقط أيضًا «لأن المحذوفة.. الثانية» من النسخ.
(١٤) ص٨٧٢.
(١٥) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء. ط: قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وعاصم.
(١٦) كذا. وأصل منه: «نُنَجّيُو»، أدغمت الجيم الأولى في الثانية، وقلبت الواو ياء لأنها لام بعد كسر. ح: ننجي المؤمنين.
(١٧) زاد في س: «وقوله». وفي حاشية ت عن التواتي أن الشارح يرد على من قال: إن «نجي» ماض مبني للمجهول. فجعله ماضيًا ضعيف. انظر المغني ص٦١٣.
(١٨) المدغم هنا: الحرف الذي كان يدغم فيه، لولا التعذر. ومضمر الرفع. ضمير الرفع المتحرك. واقترن: اتصل. وفك: فعل ماض مبني للمجهول نائب فاعله «نحو» في البيت ٩٩٧، لا ما اضطرب فيه المعربون. وحيث: للسببية تتعلق بالفعل فك.

إذا سكن آخر الفعل المُدغم فيه، لاتّصاله بضمير[١] الرفع، وجب الفكّ لأنّ ثاني المثلين قد سكن فتعذّر الإدغام. والمُراد بضمير الرفع: تاء الضمير ونون الإناث و«نا» الضميرِ[٢] في نحو: رَدَدْتِ ورَدَدْنا ورَدَدْنَ. وقد مثّل ذلك[٣] بقوله:[٤]

٩٩٧ ـ نَحوُ: حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ،

تنبيه[٥]: فكّ الإدغام في ذلك واجب عند جُمهور العرب. قال في «التسهيل»:[٦] والإدغام قبل الضمير لُغيّة. قال سيبويه:[٧] «وزعم الخليل أنّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَرَّنَ[٨] وردَّتُ». وهي لغة ضعيفة. كأنّهم قدّروا الإدغام قبل دخول[٩] النون والتاء، وأبقَوُا اللفظ على حاله.[١٠]

وحكى بعض الكوفيّين في «رَدَّنَ»: رَدَّنَّ.[١١] تزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث وتُدغمها[١٢] فيها، لأنّ نون الإناث لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا. وحكى بعضهم في «رَدَّتُ»: رَدَاتُ. وهي في غاية الشذوذ. ووجهه أنّ هذه التاء لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا، وحافظ على بقاء الإدغام، فزاد الألف قبلها.

وقوله:[١٣]

= ويجوز أن تكون في محل نائب فاعل وهي بمعنى مكان، والبيت التالي استئناف. ومدغم: مبدأ نائب فاعله «فيه». ولذلك جاز الابتداء به وهو نكرة، أو لأنه صفة لمحذوف أي: حرف مدغم فيه. والجملة الاسمية: مضاف إليها حيث في محل جر. ولكون: متعلقان بالفعل سكن، وبمضمر: بالفعل اقترن. وجملة اقترن: في محل نصب خبر المصدر كون المضاف إلى اسمه في المعنى. وسقط الشطر الثاني من ت.

(١) س: بمضمر.
(٢) سقطت مما عدا الأصل، مع تقديم وتأخير في العبارة.
(٣) سقطت من ط.
(٤) نحو: نائب فاعل فك، مضاف إلى «حللت ما حللته» على الحكاية. وما: مفعول به اسم موصول صلته جملة حللته. س: «ما حللناه»: وزاد في ح: وفي.
(٥) سقطت من النسخ.
(٦) ص٣٢١.
(٧) الكتاب ٢: ١٦٠ وانظر منه ٢: ٢٥٥.
(٨) ط: ردّنا ومرّنا.
(٩) سقطت من النسخ. وأغفل «نا» الفاعلين نحو: رَدَّنا ومَرَّنا.
(١٠) أي: بالإدغام بعد دخولهما.
(١١) ط: «اردن» بدون ضبط.
(١٢) س ط: يزيد نونًا ساكنة قبل نون الإناث ويدغمها.
(١٣) سقطت من ط. والجزم للمضارع. وشبه الجزم: بناء فعل الأمر على السكون. والتخيير: جواز الإدغام والإظهار. وقفي: اتبع، أي: استعمل تبعًا لما ورد عن العرب. وفي جزم: متعلقان بالمبتدأ تخيير. ولأنه أعمل فيهما جاز الابتداء به منكرًا. =

وفي جَزمٍ، وشِبهِ الجَزمِ، تَخيِيرٌ قُفِي

يعني: أنّ المُدغم فيه إذا سكن جزمًا أو وقفًا[١] ـ وهو المُراد بشبه الجزم ـ جاز فيه الفكّ والإدغام نحو: لم يَحْلُلْ ولم يَحُلّ، واحلُلْ وحُلّ. والفكّ لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم،[٢] وقيل: لغة غير أهل الحجاز. وإنّما أدغم بنو تميم اعتدادًا بتحريك الساكن[٣] في بعض الأحوال، نحو: اردُدِ القومَ، ولم يردُدِ القومَ.

تنبيهات:

الأوّل: إنّما جعل سكون الأمر في نحو «احلُلْ» شِبه[٤] الجزم، لأنّ الأمر يعامل آخره معاملة المُضارع المجزوم.

الثّاني: يعني بالتخيير استواء الوجهين في الجواز. فالمُتكلّم مُتخيّر[٥] في اتّباع أيّهما شاء. وليس المُراد استواءهما[٦] في الفصاحة، لأنّ الفكّ لغة أهل الحجاز،[٧] وبها جاء القرآن غالبًا كقوله تعالى: ﴿إِن تَمسَسْكُم حَسَنَةٌ[٨]﴾، ﴿وَمَن يَحلِلْ عَلَيهِ غَضَبِي﴾،[٩] ﴿ولا تَمنُنْ﴾،[١٠] ﴿واغضُضْ مِن صَوتِكَ﴾.[١١] وجاء على لغة بني[١٢] تميم قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيّين: ﴿ومَن يَرتَدَّ﴾ في «المائدة»،[١٣] وقراءةُ السبعة: ﴿ومَن يُشاقِّ اللهَ﴾ في «الحشر».[١٤]

= وذكر «الجزم» من إقامة الاسم الظاهر مقام الضمير للبيان. والمراد: في جزم وشبهه. وجملة قفي: خبر تخيير. وفي حاشية ت عن التواتي أن التخيير هنا معارَض بما ورد: «اخصص آبي» في البيت ٩٩٢، إلا إذا قيل: إن الحركة هنا واجبة بخلاف ما هناك فهي فيه جائزة.

(١) الوقف: البناء.

(٢) ط: لغة بني تميم.

(٣) المراد أن تحرك الساكن بالتقاء الساكنين يجعل اللفظ ثقيلاً شبيهًا بنحو: أردُدُ ونردُدُ، فيخفف بالإدغام. ويحمل عليه ما لا يلتقي بساكن. ت: «إذا تحرك الساكن». س: «إذ قد يتحرك الساكن». ح: «إذ يتحرك الساكن». ط: «اعتدادًا بتحرك الساكن». وانظر التصريح ٢: ٤٠١ والجاربردي ص٣٣٢.

(٤) ط: يشبه.

(٥) ت س: مخير.

(٦) ط: استواؤهما.

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ص٢١٩١.

(٨) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران. وزاد في ت: تَسُؤْهُم.

(٩) الآية ٨١ من سورة طه.

(١٠) الآية ٦ من سورة المدثر.

(١١) الآية ١٩ من سورة لقمان.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) الآية ٥٤.

(١٤) الآية ٤.

الثّالث:(١) إذا أُدغم في الأمر على لغة بني تميم وجب طرح همزة الوصل، لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائيّ أنّه سمع من عبد القيس: أُرُدَّ واعَضَّ وافِرَّ،(٢) بهمزة الوصل. ولم يحك ذلك أحد من البصريّين.

الرابع:(٣) إذا اتّصل بالمُدغم فيه واو جمع نحو: رُدُّوا، أو ياء مُخاطبة نحو: رُدِّي، أو نون توكيد(٤) نحو: رُدَّنَّ، أدغم الحجازيّون وغيرهم من العرب. كذا قالوه،(٥) وعلّلوه بأنّ الفعل حينئذ مبنيّ(٦) على هذه العلامات، فليس تحريكه بعارض.

الخامس:(٧) التزم المُدغمون فتح المُدغم فيه قبل «ها» غائبةٍ،(٨) نحو: رُدَّها ولم يَرُدَّها، والتزموا ضمّه(٩) قبل هاء غائبٍ، نحو: رُدُّه ولم يَرُدُّه. قالوا:(١٠) لأنّ الهاء خفيّة فلم يُعتدّ(١١) بوجودها، فكأنّ الدال قد ولي(١٢) الألفَ والواو، نحو: رُدّا ورُدُّوا. وحكى الكوفيّون: رُدِّها، بالضمّ والكسر، ورُدِّه، بالفتح والكسر. وذلك في المضموم الفاء.(١٣) وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغُلّط في تجويزه الفتحَ.(١٤) وأمّا الكسر فالصحيح أنّه لغة،(١٥) سمع الأخفش من ناس من بني عُقيل: مُدِّهِ وعَضِّهِ، بالكسر.

والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا: رُدِّ القومَ، بالكسر لأنّها حركة التقاء الساكنين في

---

(١) انظر التصريح ٢: ٤٠١.
(٢) ط: وأمُرّ.
(٣) انظر التصريح ٢: ٤٠١.
(٤) ط: تأكيد.
(٥) أي: العرب. وفي النسخ: «قالوا». فضمير الجماعة للنحاة كما في: عللوه. وانظر التصريح ٢: ٤٠١ وحاشية يس عليه والأشموني ٤: ٢٥٢.
(٦) ط: «أن الفعل حينئذ مبني». وتخصيصه البناء فيه نظر، لأن المضارع كذلك يكون وهو غير مبني مع الضمائر. ثم إن البناء في الأمر هنا ليس على هذه الحركة مطلقًا. بل على حذف النون مع وجود الضمائر. وكان عليه أن يذكر ألف الاثنين أيضًا.
(٧) انظر التصريح ٢: ٤٠١.
(٨) فيما عدا الأصل: هاء غائبة.
(٩) س: «ضمها». ط: ضمة.
(١٠) أي: النحاة.
(١١) س: فلم يعتدوا.
(١٢) ط: وليها.
(١٣) كذا. والمراد: المضموم العين. وضمة الفاء منقولة من العين للإدغام. وحكاية الكوفيين الكسر مع ضمير الغائب يجب أن تقيد بلغة غير الحجازيين، وإن كان أصلاً لالتقاء الساكنين، لأن أهل الحجاز يلتزمون ضم هذا الضمير على كل حال، ويثقل الانتقال من كسر إلى ضم، خلافًا لغيرهم الذين يحركونه بالكسر إذا ولي كسرة أو ياء ساكنة.
(١٤) كذا. وقد روى الكوفيون الفتح كما ذكر قبل. فلا وجه لتغليطه. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.
(١٥) ط: لغية.

الأصل. ومنهم من فتح ـ وهم بنو أسد ـ قال:[١]

فـغُـضَّ الـطَّـرفَ، إنَّـكَ مِـن نُـمَـيـرٍ فـلا كَـعـبًـا بَـلَـغـتَ، ولا كِـلابـا

وأمّا الضمّ فقال في «التسهيل»:[٢] ولا يُضمّ قبل ساكن بل يُكسر، وقد يفتح. انتهى. وحكى ابن جنّي الضمّ[٣] أيضًا. وهو قليل.

فإن لم يتّصل بالفعل «ها» الغائبةِ، أو هاءُ الغائبِ أو الساكنُ، ففيه ثلاث لغات: الفتحُ مُطلقًا نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ـ وهي لغة أسد وناس غيرهم ـ[٤] والكسرُ مُطلقًا نحو: رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ـ وهي لغة كعب ونُمير ـ والإتباعُ بحركة الفاء[٥] نحو: رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ. وهذا أكثر كلامهم.[٦]

٩٩٨ ـ وفَكُّ «أفعِلْ»، في التَّعَجُّبِ، التُزِمْ والـتُـزِمَ الإدغـامُ، أيـضًـا، فـي: هَـلُـمْ[٧]

لمّا ذكر جواز الفكّ والإدغام في المجزوم ونحوه ـ وهو الأمر ـ[٨] استدرك بيان حُكم «أفعِلْ» في التعجّب، وأنّه[٩] قد التزَمَ الجميعُ فكَّه. قال في «شرح الكافية»:[١٠] مفكوكٌ[١١] بإجماع. قلتُ: كأنّه يعنى إجماع العرب. فإنّ إدغامه غير مسموع في كلامهم، وإنّما المسموع[١٢] الفكّ في قوله:[١٣]

وقـالَ نَـبِـيُّ الـمُـسـلِمِـيـنَ: تَـقَـدَّمُـوا وأحـبِـبْ إلَـيـنـا أن نَـكُـونَ الـمُـقَـدَّمـا!

---

(١) جرير. ديوانه ص٧٥ الكتاب ٢: ١٦٠ والارتشاف ١: ١٦٦ والعيني ٤: ٩٤ والأشموني ٤: ٢٥٢. يخاطب الراعي النميري. ونمير: قبيلة من قيس عيلان. وكعب وكلاب من جدود جرير.

(٢) ص٢٦٠.

(٣) هذا الضم مقيد بما كان فعله مضموم العين أصلًا. وإلا لم يجز. ذلك لأن الضم هنا إتباع لحركة العين المنقولة إلى الفاء.

(٤) سقط «مطلقًا... غيرهم» من النسخ.

(٥) أي: المنقولة إليها من العين للإدغام. س ح ط: لحركة الفاء.

(٦) ط: «أكثر في كلامهم». وزاد في س: «وقوله»، وفي الأصل وط «ولما ذكر جواز... التعجب فقال». وسيكرر بعد البيت حيث سقط من ط.

(٧) الفك: إظهار الحرفين المتماثلين. وأفعل أي ما يرد في: أفعلْ به! والتزم: وجب واطرد. وفك: مبتدأ خبره جملة التزم، مضاف إلى أفعل على الحكاية. وفي التعجب: متعلقان بحال من أفعل. وعطف الجملة الفعلية الثانية على الجملة الاسمية. وأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر: التزمَ، لا لفعل محذوف وجملته اعتراضية. وفي: تتعلق بفعل «التزم» الثاني. وهلم: في محل جر على الحكاية. وحذفت الميم الثانية في الوقف. وسقط الشطر الثاني من ت ثم ألحق بالحاشية.

(٨) سقط الاعتراض من ط. (٩) ط: فإنه.

(١٠) ص٢١٩٢.

(١١) ت: «لا يجوز». س ح: لا يفكون.

(١٢) س: سمع.

(١٣) في النسخ: «كقوله». والبيت للعباس بن مرداس، وقد مضى في شرح البيتين ٤٧٥ و٤٨٣. وفي النسخ: «يكون». ط: تكون.

وإن أراد جميع النحويّين فليس كذلك، لأنّ بعض النحويّين حكى عن الكسائيّ إجازة إدغامه. وأمّا «هَلُمَّ» فإدغامه لازم بإجماع.

تنبيهـات:

الأوّل: اختلف العرب في «هلُمَّ». فهي عند الحجازيّين اسمُ فعلٍ بمعنى: أحضِرْ أو أقبِلْ. وهي عند بني تميم فعلُ أمرٍ، لا يتصرّف يلزم[1] إدغامه. وإنّما ذكرها هنا باعتبار فعليّتها، وقد استعمل لها مُضارعًا مَن قيل له: هَلُمَّ، فقال: لا أَهَلِمُّ.[2]

الثّاني: التزموا أيضًا فتح[3] «هلُمَّ»، وحكى الجرميّ فيه الفتح والكسر عن بعض بني[4] تميم. وإذا اتّصل بها هاءُ غائب نحو «هَلُمَّهُ»[5] لم تُضمَّ بل تُفتح. وكذلك تُفتح[6] أيضًا، إذا اتّصل بها ساكن نحو: هَلُمَّ الرجلَ.

الثّالث: تكون[7] «هلُمَّ» عند بني تميم فعلًا، إذا اتّصلت[8] بها الضمائر المرفوعة البارزة وأُكّدت بنون التوكيد، فيقال: هَلُمّا وهَلُمُّوا وهَلُمّي، بضمّ الميم[9] قبل الواو وبكسرها[10] قبل الياء. وإذا اتّصلت[11] بها نون الإناث فالقياس: هَلْمُمْنَ. وزعم الفرّاء أنّ الصواب: هَلُمَّنَّ، بفتح الميم[12] وزيادة نون ساكنة بعدها وقايةً لفتح الميم،[13] ثمّ تُدغم النون الساكنة في نون الضمير. وحُكي عن أبي عمرو[14] أنّه سمع من العرب: هَلُمِّينَ يا نسوةُ، بكسر الميم مُشدّدةً وزيادة ياء ساكنة بعدها قبل نون الإناث. وحُكي عن بعضهم:[15] هَلُمُّنَّ بضمّ الميم. وهو شاذّ. وعلى لغة بني تميم بنى أبو الطيّب قوله:[16]

قَصَدْنا لَهُ، قَصْدَ الحَبِيبِ لِقاؤهُ   إليْنا، وقُلنا لِلسُّيُوفِ: هَلُمَّنَا

فأكّدها بالنون الشديدة.

---

(١) س ح: «فلزم». ط: ملتزم.
(٢) هذا ما يقال جوابًا لما كان بمعنى: أقبل. ت: «لا أهلمّ». وهو جواب لما كان بمعنى: أعط. تهذيب إصلاح المنطق ص٦٢٧. وفي الارتشاف ٣:٢١١ خلافه. وانظر الصحاح واللسان والقاموس والتاج (هلم).
(٣) س ط: «فتح ميم». وانظر في «هلم» الارتشاف ٣:٢١٠.
(٤) سقطت من س.
(٥) هلمه أي: هاته.
(٦) ط: لم يضم بل يفتح وكذلك يفتح.
(٧) في النسخ: لكون.
(٨) فيما عدا الأصل: «فعلًا اتصل». وانظر حاشية يس ٢:٤٠٢.
(٩) س: «بفتح الميم قبل الألف وبضمها». وأغفل أمثلة نون التوكيد. وهي: هلُمَّنَّ هلُمّانِّ وهلُمُّنَّ وهلُمِّنَّ وهلْمُمْنانِّ.
(١٠) ط: وتكسر.
(١١) في النسخ: «وإذا اتصل». ط: فإذا اتصل.
(١٢) سقطت من ت.
(١٣) في النسخ: بعدها بفتح الميم.
(١٤) في النسخ: وحكى أبو عمرو.
(١٥) ح: «وحكى بعضهم». س: وحكي عن بعض العرب.
(١٦) ديوانه ٤:١٦٦ والارتشاف ٣:٢١٠. وله أي: للموت. ولقاء: نائب فاعل الحبيب أي من حبب لقاؤه إلينا. هلمن أي: تعالي. والألف: للإطلاق.

الرابع:[١] ذهب بعض النحويّين إلى أنّ «هلُمّ» في لغة بني[٢] تميم اسم غلب فيه جانب الفعليّة، واستدلّ بالتزامهم فتح ميمها والإدغامَ. ولو كانت فعلًا لجرت مجرى «رُدّ» في جواز الضمّ والكسرّ والإظهار.[٣] وأجيب بأنّ التزام أحد الجائزين لا يُخرجها عن الفعليّة، والتزام أحد الجائزين في كلامهم كثير.

الخامس: نقل بعضهم[٤] الإجماع على أنّ «هلُمّ» مركّبةٌ. قلتُ:[٥] وفي «البسيط»: ومنهم من يقول: «ليست مُركّبة». وفي كيفيّة التركيب خلاف:[٦] قال البصريّون: مُركّبة من «ها» التنبيه ومن «لُمّ» التي هي فعلُ أمرٍ من قولهم: لَمّ اللهُ شَعَثَه، أي: جمعَه. كأنّه قيل:[٧] اجمعْ نفسَك إلينا. فحُذفت ألفها تخفيفًا، ونظرًا إلى أنّ أصل[٨] لام «لُمّ» السكون.[٩] وقال الخليل:[١٠] رُكّبا قبل الإدغام فحُذفت الهمزة للدّرج،[١١] إذ كانت همزة وصل، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثمّ نُقلت حركة الميمم الأُولى إلى اللام وأُدغمت. وقال الفرّاء. مركّبة من «هل»[١٢] التي للزجر و«أُمّ» بمعنى: اقصدْ. فخفّفتْ الهمزة بإلقاء حركتها على[١٣] الساكن قبلها، فصار: هَلُمّ. ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيّين. وقول البصريّين أقرب للصواب.[١٤] والله ـ سبحانه[١٥] ـ أعلم.

---

(١) انظر التصريح ٢:٤٠٢.

(٢) سقطت من ط.

(٣) يعني: هَلْمُمْ. س: «والإتباع». وزعم ابن غازي أنه أصوب، لأن الإظهار لا يتصور. انظر الإتحاف ٢:٣٩٤. ح: والإدغام.

(٤) ت: «بعض». ط: «بعض النحويين». وانظر الهمع ٢:١٠٦.

(٥) سقطت من النسخ. وانظر الارتشاف ٣:٢٠٩.

(٦) انظر التصريح ٢:٤٠٢.

(٧) ح: «جمعه قيل». س: جمعه كأنه قيل تنبه.

(٨) ت ح: الأصل في.

(٩) يعني: قبل الإدغام كان الفعل: الْمُم.

(١٠) الكتاب ٢:١٥٨.

(١١) أي: حذفت همزة «المم» لوصل «ها» بها. والظاهر أنها حذفت لتحرك اللام مع الإدغام للميم الأولى في الثانية. فنقل حركة الميم كان قبل الحذف لا بعده، وقبل الدرج أيضًا.

(١٢) كذا. والمشهور «هلا» للزجر عن البطء. انظر التاج (هل) وشرح البيت ٧٣٢. وهذا يقتضي حذف الألف كما حذفت لدى الخليل من «ها»، إلا إذا كان المراد هو اللغة غير المشهورة «هل».

(١٣) ط: إلى.

(١٤) ط: «إلى الصواب». وانظر شرح الكافية الشافية ص١٣٩٠.

(١٥) ليست في ح. وزاد في ت و س: وتعالى.

[خاتمة الألفية]

ولـمّا انتهى الكلام على ما قصد ذكره في فصل الإدغام ـ وهو آخر ما يُذكر في فصل[١] التصريف ـ قال على سبيل التعريف:[٢]

٩٩٩ ـ وما بِجَمعِهِ عُنِيتُ قَد كَمَلْ نَظمًا، علَى جُلّ المُهِمّاتِ، اشتَمَلْ

فأخبر بأنّ[٣] ما قصد جمعهَ في هذا النظم، واشتمالَه على أعظم المُهمّات من هذا العلم، قد كَمَلَ.[٤] يقال: عُنِيَ بكذا أي: اهتمَّ به. والأفصح[٥] بناؤه للمفعول، وبناؤه للفاعل لغة[٦] حكاها في «اليواقيت»[٧] وأنشد عليها:[٨]

* عـانٍ بـأُخـراهـا، طَـويـلُ الـشُّـغْـلِ *

ثمّ ختم الكلام[٩] بحمدِ الله ـ تعالى ـ[١٠] والصلاةِ على نبيّه[١١] ـ صلّى الله عليه وسلّم[١٢] ـ فقال:[١٣]

١٠٠١ ـ فـأحـمَـدُ الله، مُـصَـلّيًـا عـلَى مُـحَـمَّـدٍ، خَـيـرِ نَـبِـيٍّ، أرسِـلا

---

(١) سقطت من ط. ولعله يريد «باب» لأن التصريف فيه فصول هو بابها.

(٢) ح: «التقريب». وكمل: تم. والنظم: المنظوم. وجل المهمات: معظم ما هو مهم من مقاصد النحو وأحكامه. وما: مبتدأ اسم موصول خبره جملة كمل. وصلته جملة عنيت بجمعه. ونظمًا: حال من الهاء فُصل بينهما بالخبر. وعلى: تتعلق بالفعل بعد. وجملة اشتمل: حال من فاعلِ كمل. وزاد بعده في ط:

١٠٠٠ ـ أحصَى، مِنَ«الكافِيَةِ»، الخُلاصَهْ كَما اقتَضَى غِنًى، بِلا خَصاصَهْ

وأحصى: جمع. والكافية: منظومة الكافية الشافية. يريد: من ألفاظها ومعانيها. فقد ضمن كثيرًا من أبياتها في الألفية. والخلاصة: ما خلص وصفا من الزوائد. واقتضى: أخذ. والخصاصة: الفقر والحاجة. وجملة أحصى حال ثانية من فاعل كمل. والكاف: مفعول مطلق لأحصى نائب عن مصدره. والتقدير: أحصى الخلاصة إحصاء مثل أخذه الغنى. انظر حاشية الخضري ٢:٢١٤. والباء للمصاحبة تتعلق بصفة لغنى. ولا: نافية وقعت بين الجار والمجرور.

(٣) فيما عدا الأصل: بانتهاء.

(٤) سقط «قد كمل» مما عدا الأصل.

(٥) س: والأصح.

(٦) ط: لغية.

(٧) ح: «حكاها صاحب اليواقيت». وهو أبو عمر المطرز صاحب ثعلب محمد بن عبدالواحد، المتوفى سنة ٣٤٥. انظر كشف الظنون ص٢٠٥٣.

(٨) الأشموني ٤:٣٥٥. والعاني: المعتني. وفي حاشية ت عن التواتي أن «عان» اسم فاعل من المبني للمعلوم عَنِيَ، ولو كان من المجهول لقال: معنيّ، مثل مرميّ، وأن حاشيته قد تمت بحمد الله والصلاة على محمد وآله.

(٩) في النسخ: الكتاب.

(١٠) ليست في ط.

(١١) زاد في س و ح: محمد.

(١٢) زاد في ت: وشرف وكرم.

(١٣) ح: «وأحمد». ت س: نبيه.

١٠٠٢ ـ وآلِهِ الـغُـرِّ الـكِـرامِ، الـبَـرَرة وصَـحـبِـهِ، الـمُـنـتَـخَـبِـيـنَ، الـخِـيَـرَهْ

وقد نجز الكتاب المُبارك، بحمد الله وعونه، على يد مالكه الفقير الراجي عفو ربّه الغفّار عبدالله بن حسن الفخّار. لطف الله به ووفّقه. آمين.(١)

(١) ت: «كمل الكتاب، والحمد لله لوهب المعونة والهداية. والحمد لله بلا نهاية، والصلاة التامة على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه تسليمًا. نسخه العبد الفقير إلى الله، الراجي عفوه ورحماه، محمد بن العباس بن عبدالله بن صالح الزواوي اليحياوي ـ غفر الله له ولوالديه ـ لثلاثة وعشرين خلت من شهر صفر سنة ست وثمانين وسبعمائة. عرفنا الله خيره وفضله. والصلاة على سيدنا ومولانا محمد نبيه وعلى آله وصحبه، وسلم».

س: «نجز بحمد لله ـ تعالى ـ وحسن عونه وتوفيقه الجميل، وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله النبي الأصيل، يوم الأربعاء السابع عشر من ذي القعدة الحرام عام تسعة بعد مائة وألف، على يد كاتبه العبد الفقير إلى مولاه، الملتمس منه رضاه، عبدالسلام بن محمد بن محمد بن قاسم بن عبدالله بن الهرُشي الزرهونيّ، عامله الله بلطفه الخفيّ. وكتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله من بعده، من نسخة يقال: إنها بخط الإمام الزياتي. عامل الله الجميع برحمته. اللّهم اغفر لكاتبه وناظره وقارئه ومستمعه، ولجميع المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين».

ح: «وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليمًا. تم السفر الثاني، بعود الله تعالى وتوفيقه الجميل، من كتاب الشيخ الإمام العالم الصالح الزاهد أبي علي الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المالكي ـ رحمه الله ـ تعالى ـ ورضي عنه ونفعنا ببركاته آمين. وكان الفراغ منه زوال يوم الثلاثاء الوافي ستة عشر يومًا من جمادى الثانية عام المتم للقرن العاشر. وكاتبه العبد المذنب الراجي عفو ربه وغفران ذنوبه أحمد بن إبراهيم بن يحيى بن سعيد التموجني. كان الله له ولوالديه ولجميع المسلمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما. اللهم ارحم كاتبه وكاسبه وقارئه وناظره ومن دعا لهم بالرحمة. آمين يا رب العالمين».

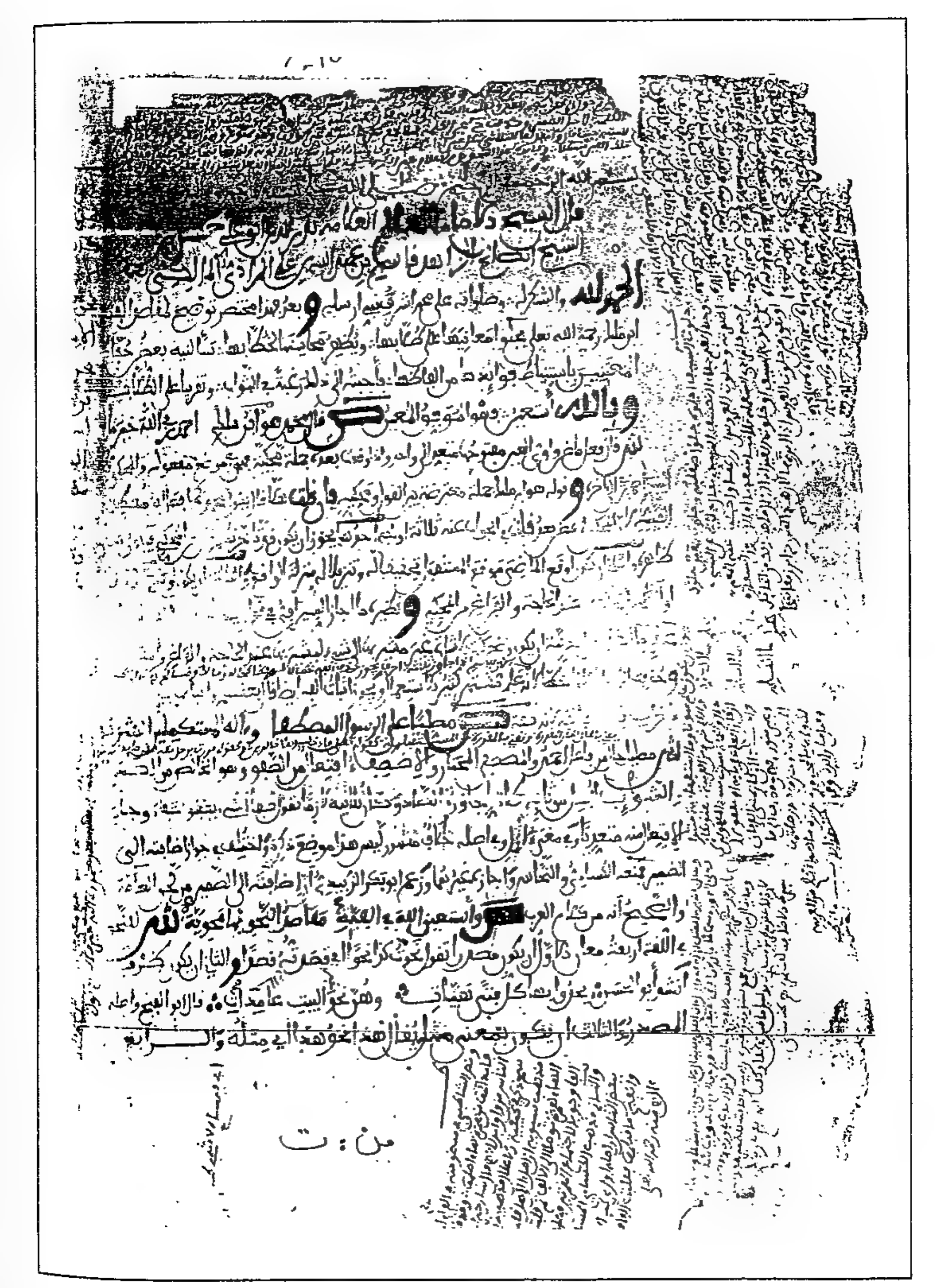

بسم الله الرحمن الرحيم …

قال الشيخ … العالم …

الشيخ … المرادي …

الحمد لله والشكر له وصلواته على محمد أشرف نبي أرسله وبعد فهذا مختصر توضيح … ابن مالك رحمه الله تعالى … معانيها … ويظهر … بالاستيفاء … من الفائدة …

والله أستعين وهو أمتن … المعين … قال محمد هو ابن مالك …

…

… على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا

…

والصحيح أنه من كلام العرب … وأستعين الله في ألفيه مقاصد النحو بها محويه

… اللفظ أربعة معان … الأول أن يكون مصدر … والثاني أن يكون …

… وهو نحو البيت … قال أبو الفتح …

المصدر … الثالث أن يكون … والرابع

من : ت

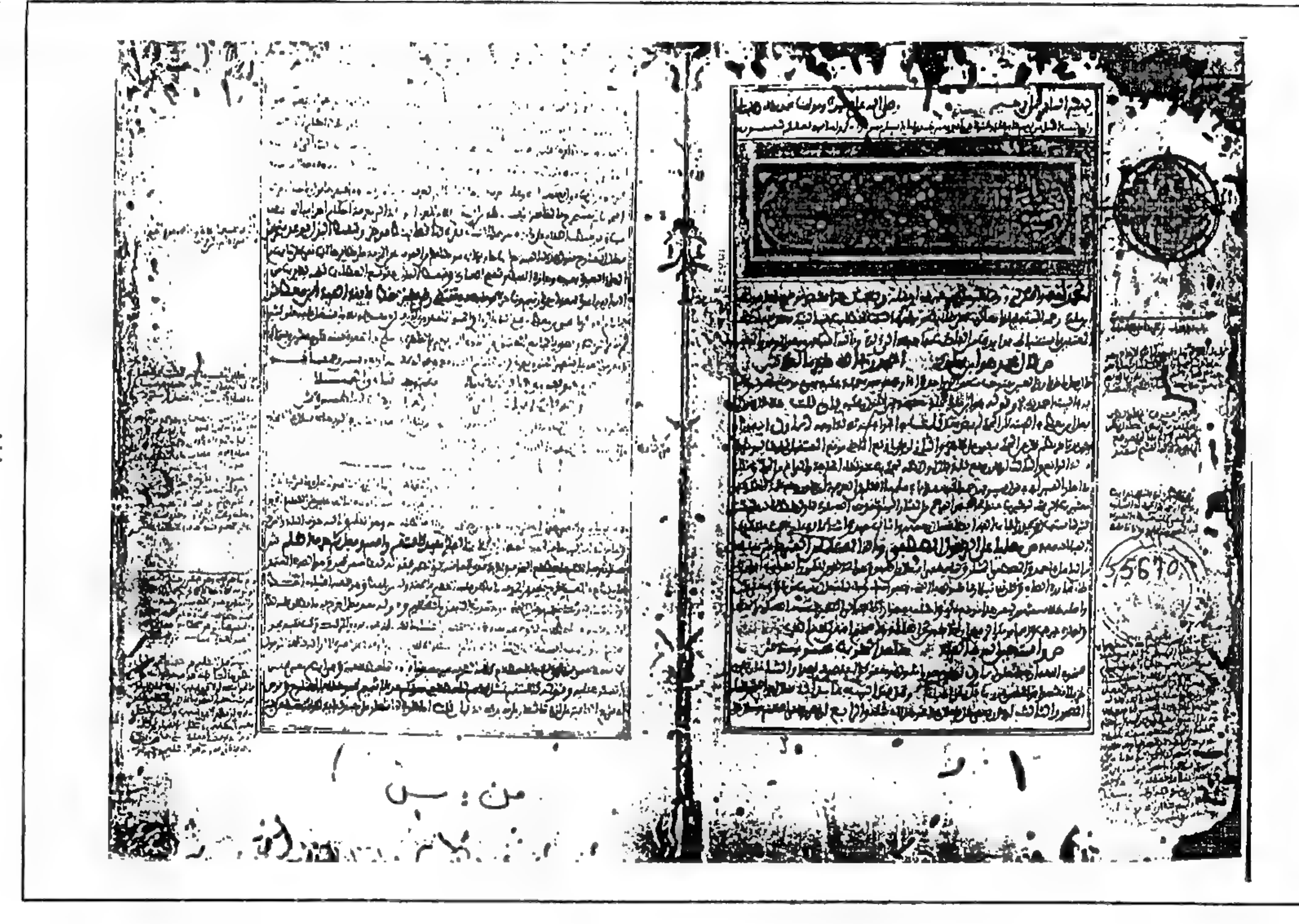

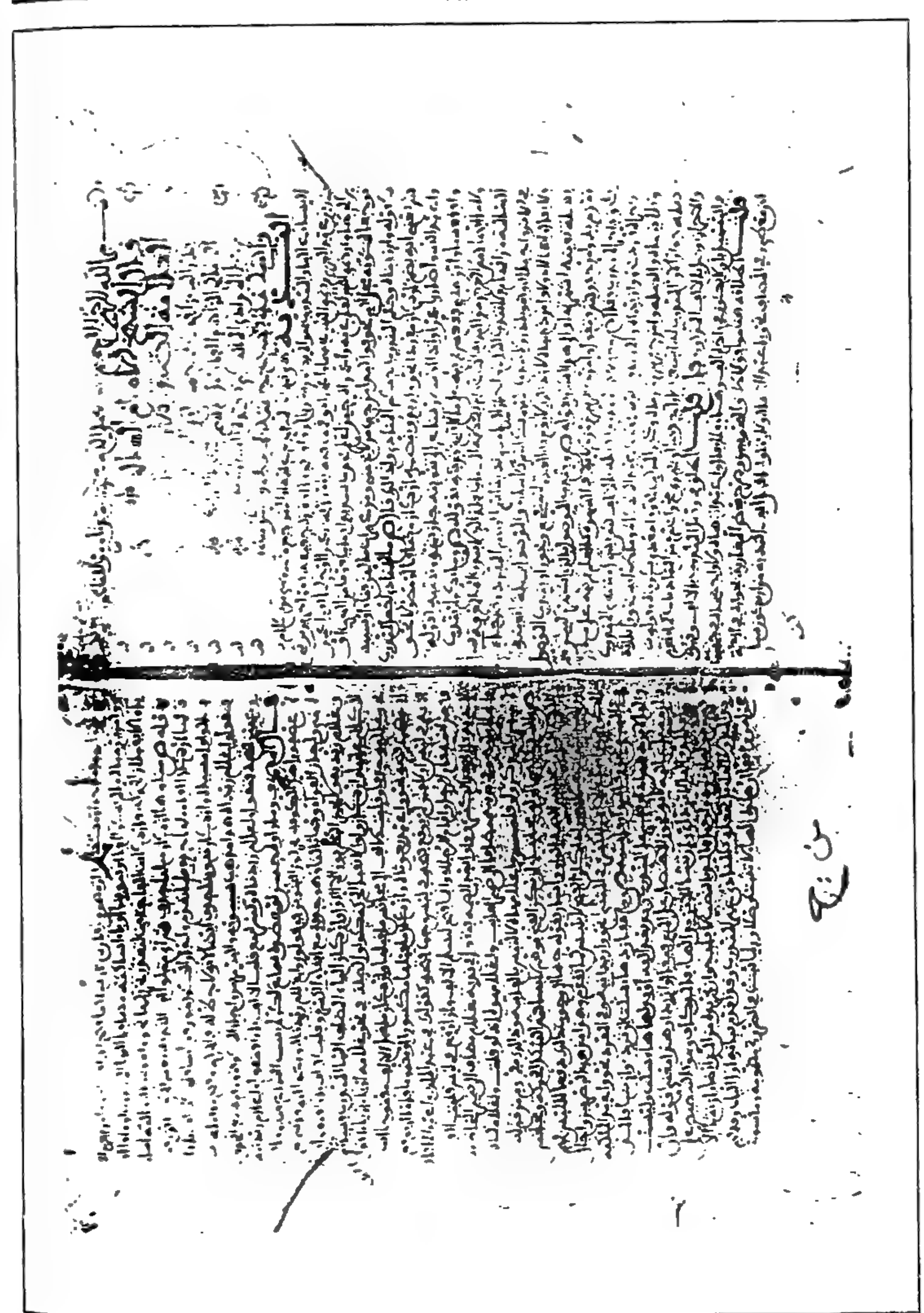

الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات

الآية	الصفحة
الفاتحة	
٤	١٠٥
٦	١٤٨
٦ و ٧	٦٣٢
٧	١٧٣
٧	٤٢٤
البقرة	
٦	٦٠٤
٨	٣٩٤
٧	٢ : ٤٣١
٢٤	٨٧
٢٦	١٦٣
٣٠	٤٠٢ ، ٤٧٣
٣١	٢٥٧
٣٥	٦٢٢
٣٦	٣٧٦
٥٤	٤٠٠
٦٠	٢٦٤، ٣٧٢، ٢ : ٢١٠
٧٤	٦١٠
٨٥	٦٤٥
٩٣	٤٤٤
٩٦	١٤٢، ٢ : ١٧٧
١٠٠	٦٠٩
١٠٢	٢٤٩ ٤٠٣،
١٢٣	٥٦٥
١٣٥	٦٠٩
١٤٣	٢٣٠
١٥٠	٥٩
١٧١	١٥٩
١٧٧	١٩٨
١٨٤	٦٢٤، ١٧٧
١٨٥	٢ : ٥٩٦
١٨٦	٨٩
١٩٧	١٥٢
١٩٨	٤٠٥
٢٠٥	١٥١
٢١٤	٢ : ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧
٢١٩	١٥٦
٢٢٨	٢ : ٢٠٧، ٢٧٦
٢٣٣	٦٢٢، ٢ : ١٢٤
٢٣٤	٢ : ٢٠٤
٢٣٧	٩٣
٢٤٦	٢ : ١٢٣
٢٥١	٤٥٦
٢٥١	٤٦٣
٢٥٨	١٤٢
٢٥٩	٣٦٣، ٢ : ٤١٨، ٤٣١
٢٦٠	٣٥٩، ٢ : ٢٠٦
٢٦٧	٢ : ٥٩٦
٢٧١	٥٣٢، ٥٢٢، ٥٣٥، ٢ : ١٧٠
٢٨٠	٢٠١، ٣٩٦
٢٨٢	٥٤٨
٢٨٣	٢ : ٥٢٢، ٥٧٣
٢٨٤	٢ : ١٦٤، ١٧٠
٢٨٦	٢ : ١٥٠
آل عمران	
٣٠	٤٢٧
٣٥	١٥٠
٤١	٣١٥
٦٢	٢٢٦
١٠٦	٢ : ١٨٩
١٢٠	٢ : ٦٠٨
١٤٦	٢ : ٢٣٠

الآية	الصفحة
١٥٨	٢: ٥٩
١٧٩	٢: ١٢٩
٨٠	٢٥٣
٩١	٣٨٣
٩٧	٦٣٣، ٥٩٢
١٣٥	٣٣٥
١٥٩	٤١١
النساء	
١	٦٢٣
٣	١٥٠، ٢: ٨١
٩	٢: ١٨١
٢٦	٢: ١٣١
٢٨	٣٥٥
٤٠	٢٠٥
٦٦	٣٣٥
٧١	٣٥٥
٧٣	٢: ١٣٨
٧٨	٢: ١٦٥
٧٩	٣٧٢
٩٥	٢: ٤٣٦
١٠٠	٢: ١٧٠
١٠٥	٣٩٩
١٢٧	٢٩٩
١٢٨	٢: ٥٧٦
١٢٩	٣١٥
١٣٧	٢: ١٢٩
١٥٧	٣٣٤
١٥٩	٥٧٥
١٦٠	٤٠١
١٦٠	٤٠٠
١٦٤	٣١٣
١٧٠	٤٠٢
١٧١	٢٢٦
المائدة	
١	٢: ٤٠٠
١٢	٢٢٠
٥٤	٢: ٦٠٨
٦٩	٤٤٧، ٢٢٩
٧١	٢: ١٢١
٨٩	٩٣
١٠٥	٢: ٥٠
١٠٧	٥٦١
١١٣	٢٣٢
١١٤	٦٣٨
١١٥	٣١٥
١١٩	١١٠، ١١٢، ١١٦، ٤٣٦
الأنعام	
١	٣٤٥
١٦	٢: ٢٠٥
٢٥	١٥٧، ١٤٩
٣٨	١٣٥
٥٤	٢٢٣
٥٨	٢: ٣٢٢
٧١	٢: ١٣١
٩٠	٢: ٤١٨
٩١	٦٢٠
٩٥	٦٢٩
١٣٧	٤٤٨
١٤٣	٢: ٥٠٠
١٤٤ ـ ١٤٦	٢: ٤٣٧
١٤٨	٦٢٠
١٥٤	١٦٣
١٦١	٢: ٤٥٠
الأعراف	
٤	٣٧٦
٢٦	١٨١، ٢: ١٩٧
٣٠	٢٦٩
٣٩	٢: ٨٢
٥٣	٢: ١٣٨
٥٦	٣٥٩
٥٧	٤٠٠، ٣٩٦
٥٩	٣٩٥
٧٤	٣٧٢
٩٥	٢: ١٣٥
١٠٢	٢٣٠
١٢٤	٥٥٦
١٣٢	٢: ١٥٩
١٥١	٦٤٧
١٦٠	٢: ٢١٤

الآية	الصفحة
١٧٥	٢: ٣٣
١٨٥	١٧٧
١٨٦	١٥١
١٩٤	٢١٠
٢٦٠	٢: ٢١٠
الأنفال	
٩	٢: ٦
٢٥	٢: ٦٢
٢٩	٢: ١٤٤
٣٣	٢: ١٣٢
٤٣	١٠٦، ٢٥٩
٤٠	٥٢٣
٥٧	٢: ٥٠٤، ٥٨٤
٥٨	٦١٤، ٢: ٥٨
٦٣	٤٤٦
٦٨	٤٠١
التوبة	
٣	٢٢٨
٦	٢: ١٧٢
٣١	١٧٢
٣٦	٢: ٢١٠
٣٨	٣٩٨
٤٠	٢: ١٥٠
٤٦	٤١٨
٦٩	١٤١
١١٤	٣٦٣

الآية	الصفحة
يونس	
١٦	٢٤٤
٣٧	٢: ١٣٠
٤٢	١٥٧
٥٨	٢: ١٥١
٦٢	٢١٩
٧١	٣٣٢
٨٨	٢: ١٣٨
٨٩	٣٧٦، ٢: ٦٨
هود	
١	٢: ٢١٥
٤	٣٦٥
١١	٢٢٩
٤٣	٣٣٦
٨٥	٣٧٢
٩٨	٦٢٨
١٠٥	٢: ٦٠٥
١١١	٢: ١٥٥
يوسف	
٤	٢: ٢١٠
١٨	٤٥٤
٢٠	١٥٧
٢٦	٢: ١٦٦، ١٦٧
٢٩	٦٤٧
٣١ـ٣٥	٣٥٣
٣٢	٤١
٣٣	٦٦٨

الآية	الصفحة
٣٥	٢: ١٣٥
٣٦	٢٥٢
٤٣	٣٩٩، ٢: ٢٠٨، ٥٤٦، ٥٤٧
٦٥	٢٧٨
٨٥	٣٩١
٩٠	٩٣
٩٠	٦٨
٩٦	٢: ١٢٠
١٠٥	٢: ٢٣٠
الرعد	
٧	٢: ٣٩٩
١٦	٦٠٧
٢٣	٦٢٠
٢٩	٢: ٥٤١
٤١	٣٧٦
إبراهيم	
١، ٢	٦٣٢، ٦٣٦
١٦	٢: ٥٩١
٣١	٢: ١٥٣
٣٣	٣٧١
٤٦	٢: ١٣٠
٤٧	٤٧٣، ٤٤٩
الحجر	
٢	٤١٢
٤	٣٦٢

الآية	الصفحة
١١	٣٧٧
٤٧	٣٥٦
النحل	
١٧	١٥٠
٣٠	٣٠٢، ٥٢٣، ٤٢٨
٤٩	١٥٢، ١٥٠
٦٦	٦٢٠
٧٢	٣٩٩
٧٨	٢٥٠
٨١	٦٢٤
١٢٤	٢٢٥٢
الإسراء	
١	٣٩٥
٣٦	٣١٣
٥٢	٢٤٩
٦١	٣٥٦
٧٣	٢٣٠
٧٥	٢ : ١٢٦
٧٦	٢ : ١٢٦
١٠٠	٢ : ١٨٢
الكهف	
٥	٥٣٩
١٨	٤٦٦
٢٥	٢٠٩
٤٤	٣٦٩
٧٦	١١٤

الآية	الصفحة
٧٧	٢ : ٥٧٤
٩٦	٣٠٣
مريم	
٢	٤٦٣
٥	٣٩٩
٤	٢ : ١٥٤
١٧	٣٥٧
٢٦	٢ : ١٦٠
٣٨	٥٠٨، ٥٠٩
٦٩	١٦١
٧٤	٢ : ٥٩٥
طه	
١٧	١٥٢
١٨	٤٥٤
٥٨	٢ : ٤٥١
٦١	٢ : ١٣٨، ١٤٤
٦٣	٧٥
٧١	٢٤٩
٧٧	٢ : ١٤٢
٨٢	١٦٧
٨١	٢ : ٦٠٨
٩١	٢ : ١٣٥
الأنبياء	
٥	٦١٩
٣	٦٤١
١٥	٢٦٩

الآية	الصفحة
٣٠	١٧٢
٦٠	٢٥٤
٧٣	٢ : ٥٦٣
٨٨	٢ : ٦٠٦
١٠٩	٢٤٩
١١٢	٦٦٨
الحج	
٢	٢ : ٢٩٠
٣٠	٣٩٤
٤٠	٢٩٨
المؤمنون	
١٤	٦٠٠
٤٠	٤١١
٣٦	٢ : ٤٩
٣٧	٢ : ١٢١
٦٢ و ٦٣	٦١٨
٧٠	٦١٨
٨١ و ٨٢	٦٤٠
النور	
٩	٢٣١
٢٧	٤١٨
٣٧	٢ : ٥٦٣
٤١	١٤٩
٤٣	٢ : ٢٥٨
٤٥	١٥٠
٥٨	٢ : ٢٧٢

الآية	الصفحة
الفرقان	
١٠	٦٢٨
١٨	٣٥٥
٢٠	٢٢٠
٢٥	٤٠٣، ٢: ٦٠٦
٣٦	٢: ٦٨
٤١	١٦٥
٥٩	٤٠٣
٦٨ و ٦٩	٦٤٠
الشعراء	
٢٢	٦٠٤ ٥٠ ٢٤١
٦٣	٦٢٤ ، ٦٢٧
١٠٢	٢: ١٧٧ ـ ١٧٨
١٣٢ و ١٣٣	٦٤٠
١٤٩	٣٥٦
١٨٣	٣٧٢
النمل	
١٨	٢: ٢٤٤
٤٨	٢: ٢٠٦
٨٤	٦٠٧
٩٠	٢: ١٦٧
القصص	
٨	٢: ١٣١
١٧	٢: ١١٨
٢٢	١٤٥
٧٦	٢١٩
٨٢	٢: ٤٩
العنكبوت	
٢	٢١٥، ٢: ١٢١
١٢	٢: ١٥١
٣٦	٣٧٢
الروم	
٤	٤٤٣، ٤٤٤
٩	٦٢٧
٢٤	٣٢١، ٢: ١٤٩
٤٨	٢: ١٦٩
لقمان	
١٩	٢: ٦٠٨
٢٧	٢: ١٨٤، ١٨٥
الأحزاب	
١١	١٣٨
٣٣	٢: ٥٩٢
٣٥	٢: ٢٧٥
سبأ	
٧	٢٥٧
١٠	٦٦٢
١١	٥٧٤
١٤	٢٣٢
٢٤	٦٠٩، ٦١٣
٢٨	٣٦٤
٣٣	٤١٩
فاطر	
١	٢: ٨١
٣	٣٩٥
٩	٣٩٦
٢٨	٤٦٨
٣٦	٢: ١٣٨
٣٧	٤٢٤
يس	
٢٠ و ٢١	٦٤٠
٢٦ و ٢٧	٢: ٤١٥
٣٧	٥٦٠
٧٨	٢: ٢٤٦
الصافات	
٦٩	١٥٠
١٤٧	٦٠٩
١٥٣	٢: ٥٠٠
ص	
٣	٢١٠
٢٣	٦٨
٤٤	٥٣٧
٥٢	٥٧٤
٨٢	٥٨١
الزمر	
١٧	٦٧٠
٣٦	٢٠٨

الآية	الصفحة
٥٦	٦٧٤
٦٤	٢ : ١٤٨، ١٤٩
٦٧	٣٧٠
غافر	
١٦	٤٣٤
٣٦ ـ ٣٧	٢ : ١٤٦
٣٩	٢ : ٤٣١
٨٢	٦٢٧
١٤٨	٥٧٨
فصلت	
١٠	٣٦٢
٢٩	١٤٤
٤٦	٢٠٨، ٢ : ٣٩١
٤٨	٢٤٩
٤٩	٤٦٣
الشورى	
١١	٤٠٥
٢٠	٢ : ١٦٤
٥١	٢ : ١٤٧
٥٢ ، ٥٣	٦٣٦
الزخرف	
١٩	٢٤٤
٦٠	٣٩٨
٧٧	٢ : ١٥٠
٨٤	١٦٣

الآية	الصفحة
الدخان	
١ ، ٣	٢١٩
٤ ، ٥	٣٦٢
الجاثية	
١٤	٢٨١
٣٢	٣٣٧
الأحقاف	
٥	١٤٩
١٢	٣٧٣
٢٥	٢٦٦
٣١	٨٩
محمد	
٤	٥٠، ٣١٨
٣٦ و ٣٧	٢ : ١٧٦
الفتح	
١	٢١٩
الحجرات	
٥	٢ : ١٨٣
ق	
٩	٤٢٩
١٦	٤٢٩
٢٣	١٥٢
الذاريات	
١	٣١٣

الآية	الصفحة
٧	٢ : ٤٤٨
النجم	
١٠	١٥٩
٣٢	٥٥١
٣٩	٢٣١
القمر	
٦	٨٩
١٢	٣٨٥
٤٩	٢٩١
٥٣	٢ : ٤٠٥
الواقعة	
٨	٥٠٦
٤٧ ، ٤٨	٦٢٠
٧٠	٢ : ١٨٦
٩٥	٤٢٩
الحديد	
١٢	٤٠٣
١٨	٦٢٨
٢٩	٢ : ١٢٨
المجادلة	
٦	١٠٥
الحشر	
٤	٢ : ٦٠٨

الآية	الصفحة
الممتحنة	
١	١٠٥
١٢	٢٦٨
الصف	
٥	٣٧٥
١١ ـ ١٢	٢: ١٤٥
٨	٢: ١٣١
المنافقون	
١	٢٢١
الطلاق	
٣	٤٧٣
٧	٢: ١٥٠، ١٥١
الملك	
٦	٧١
٨	٢: ٥٩٦، ٦٠٣
١٩	٦٢٨
القلم	
٥١	٢٣١
الحاقة	
١، ٢	١٨٢
٧	٢: ٢٠٣
١٣	٥٧٣
١٩	٣٠٣
٢٥	٢: ٤٣٩

الآية	الصفحة
٢٨ ـ ٢٩	٢: ٥٩٤
المعارج	
٦، ٧	٢٤٢
نوح	
١٢	٢: ١٤٤
١٧	٣١٤
٢٣	٢: ١١٤
٢٥	٤١١
الجن	
١١	٥٧٥، ٦١٠
١٣	٢: ١٦٦
المزمل	
٢٠	٢٣٢، ٢: ١٢١
المدثر	
٦	٢: ٦٠٨
الإنسان	
١	٢: ١٥٤
٤	٢: ١١٤
٦	٤٠٢
٢٤	٦١١
القيامة	
١	٢: ٥٨
١٥	٢: ٣٢٢

الآية	الصفحة
المرسلات	
٣٢	٢: ٤٣٦
٣٥	٤٣٥
النبأ	
١	٢: ٤١٣
٣١، ٣٢	٦٣٦، ٦٣٧
التكوير	
٢٤	٢٥١
البروج	
٤، ٥	٦٣٣
الانشقاق	
١٩	٤٠٤
البروج	
١٦	٣٩٩
الأعلى	
١٧	٥٤٧
الفجر	
٢٨	٢: ٥٦٧
البلد	
١٤	٤٥٧
الشمس	
٢	٢: ٤٣٣
٣	١٥٠

الآية	الصفحة
٣ و ٤	٢ : ٤٣٣
١٠	٢ : ٥٨١
١٣	٢ : ٤٤

الضحى

الآية	الصفحة
١ و ٢	٢ : ٤٣٣
٥	٢ : ٥٩

الانشراح

الآية	الصفحة
١	٢ : ١٥٧

العلق

الآية	الصفحة
١٥	٦٣٦، ٢ : ٣٩٨، ٥٧٩
١٦	٦٣٦

القدر

الآية	الصفحة
٤	٢ : ٦٠٥
٥	٣٩٦

العصر

الآية	الصفحة
١، ٢	٢١٩
٢	١٧٢
٣	٢ : ٤٠٩

قريش

الآية	الصفحة
٢	٥٢٢

٢ ـ فهرس الحديث والأثر

الحديث	الصفحة
اتقى اللهَ امرؤٌ فعل خيراً ثيبَ عليه	٢: ١٤٥
إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيّا الشوابّ	٢: ٤٣
إذا ذكر الصالحون فحيّهل بعمر	٤٤
أسامة أحب الناس إليَّ، ما حاشى فاطمة	٣٥٢
اسقِ رقاشِ فإنها سقّاية	٢: ٥٠٨
اسكن حراء، فإنما عليك نبيّ أو صديق أو شهيد	٦١٠
ألا أخبركُمْ بأحبّكم إليّ، وأقربكم مني مجالسَ...	٥٥٠
اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف	٧٩
اللهم اغفر لي خطائتي	٢: ٥١٧ـ٥٢٨
أما بعدُ ما بال أقوام	٢: ١٨٩
إن أبا بكر رَجُلٌ أسِيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمعِ الناس	٢: ١٦١
إن أبا بكر رَجُلٌ أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمعِ الناس	٢: ١٦١
أَنْحُ هذا النحو يا أبا الأسود	٢٤
إن الرجل لَيُصلي وما كُتِبَ له نصفها وثلثها...	٦٣٥
إن اللهَ ملّكَكُمْ إيّاهم	١٠٩
بعين ما أرينَّكَ، وبجهدٍ ما تبلغنّ	٢: ٦٠
بينكما البعير فخذاه	٢: ٥١
ثم أتبعه بستٍّ من شوال	٢: ٢٠٤
خمسِ ذودٍ	٢: ٢٠٦
دفن البناهْ من المكرماهْ	٢: ٤١٠
شربت الإبل حتى يجيء البعير يجرُّ بطنه	٢: ١٣٥
صلاة الليل مثنى مثنى	٢: ٨١

الحديث	الصفحة
صُمنا من الشهر خمساً	٢ : ٢٠٣
غزونا مع الرسول صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثماني	٤٤٧
غيرُ الدّجال أَخْوَفُني عليكم	١١٧
فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها	٢ : ١٦٨
فَبِها، ونعمت	٥٢٨
فلا يقرَبْ مسجدنا يؤذنا بريح الثوم	٢ : ١٤٤
قَطْ قَطْ، بعزّتِكَ	١١٥
قوموا فَلأُصَلِّ لكم	٢ : ١٥١
كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يأمرني إذا حِضتُ أن أتّزر	٢ : ٥٧٤
كلُّ الناس أفقه منك يا عمر	٢ : ٣٧
لا ترجعوا بعدي كفارٌ يضرب بعضكم رقاب بعض	٢ : ١٤٤
لا تشرف يُصِبْكَ سهمٌ	٢ : ١٤٤
لا حول ولا قوة إلاّ بالله : كنز مِنْ كنوز الجنة	١٨٣
لِتَأخذوا مصافّكم	٢ : ١٥١
لَخلوفُ فَمِ الصائم عند الله أطيب من ريح المسك	٦٨
لو ذاتُ سوارٍ لطمتني	٢ : ١٨٢
لو غيرُكَ قالها يا أبا عبيدة	٢ : ١٨٢
لولا أن قومُكِ حديثو عهدٍ بجاهلية	١٩٤
لولا حداثة قومك ...	١٩٤
لولا حدثانُ قومك ...	١٩٤
لولا قومُكِ حديثٌ عهدهم بكفر لأقمت البيت	١٩٣
لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بالجاهلية	١٩٣
ليمنُك لئن ابتليت لقد عافيت	٢ : ٤٩٨
من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بِهَنِ أبيه ولا تكنوا	٦٥
مَنْ يقم ليلة القدر من رمضان إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدم من ذنبه	٢ : ١٦٣
نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نورث	٢ : ٣٦
نِعْمَ المرءُ صُهَيبٌ، لو لم يخَفِ اللهَ لم يعصِه	٢ : ١٧٩
نعم عبد الله خالد بن الوليد	٥٢٥

الحديث	الصفحة
هل أنتم تاركو، لي، صاحبي؟	٤٤٨
وإن كان قصيراً فليتّزرْ به	٢ : ٥٧٤
وَحَجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً	٤٦٣
ومن عِضةٍ ما ينبتنَّ سَكيرُها	٢ : ٦٠
يا عظيماً يُرجَى لِكُلِّ عظيمِ	٦٤٩
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار	٢٦٣

٣ ـ فهرس القوافي

القافية	القائل	الصفحة
	ء	
قضاءَها	قيس بن الخطيم	٣٧٧
دواءُ	مسلم بن معبد	٥٨٧
سواءُ	أبو حزام العكلي	٢٢٥
الفتاءُ	الربيع بن ضبع	٢:٢٠٩
فناءُ	مجنون ليلى	٢: ١٢
الذلفاءُ		٥٨٢
الدِّلاءُ		٣٥٣
نجلاءِ	عدي بن الرعلاء	٤١٢
السَّعْلاءِ	أبو المقدام	٢:٢٥٧
اتِّلائِها		٢٠٤
	ب	
اضطربْ	أبو داود الإيادي	٦٠١
أقربا	العجاج	٣٩٣
القصبّا	رؤبة	٢:٤١٨
جدبًّا	رؤبة	٢:٤٠٥
كلابا	جرير	٢:٦١٠
مجتنبا		٢:٥٢
صحبا		١٢٠
أَصبَى	المتنبي	٢:٧
مُنتقبا	الحطيئة	٣٨٦

القافية	القائل	الصفحة
بَبَّهْ	هند بنت أبي سفيان	١٢٣
الأشنبُ		٢:٤٩
شَنَبُ	ذو الرمة	٦٣٥
نصيبُ		٢:١٥٤
مُعَتَّبُ	الغطمش الضبي	٢:١٨٢
الضبابُ	رؤبة	٢:٣٧
الشيبُ	أبو قيس بن رفاعة	٧٧
جالبُ	الفضل بن عبد الرحمن	٢:٤٢
تحسبُ	الكميت	٢٥٢
الأدبُ		٢٤٨
أطيبُ	الفرزدق	٥٥٤
غريبُ	أبو أبي الحدرجان	٦٧٥
قريبُ	هدبة بن الخشرم	٢١٢
تكذيبُ	جَنوب	١٢٠
خطيبُ	صالح بن عبد القدوس	٤١١
فأعرِبُ		٢:٣٧٤
وغاربُهْ	أبو الفخر الكلابي	٤٢٣
شبابُها		٥٢٤
طلابُها	أبو ذؤيب	٦٢٥
عَجَبِ		٦٢٣
العواقبِ		٨٤
واهبِ		٢:١٥٥

القافية	القائل	الصفحة
المواكبِ	الحارث بن خالد	١٨٢ ، ٢ : ١٨
الكواكبِ	النابغة	٢ : ٢٠
القُلُبِ	عمارة بن عقيل	٢ : ٢٢٥
قاربِ	سواد بن قارب	٢٠٨
طالبِ	معاوية بن أبي سفيان	٤٥١
راكِبِ	ذو الرمة	٤٥٩
الذهبِ	أبو ثواب	٥٥٢
الذوائبِ	القطامي	٤٤١
حبيبِ	هشام بن معاوية	٥٧٩
تَركبِ		٢ : ١٤٧
الثعالبِ	الأحوص	٣١٧
كلبِ	واشق	١١٩
للأريبِ		٢ : ٥
للشيبِ	سلامة بن جندل	٢٣٦
للعَجبِ	أبو الأسود الدؤلي	٢ : ٨
وشيبِ	حسان	٥٦٨
هُبّي		٢ : ٢١
رابِي	الفرزدق	٧١
عَطَبِهْ		٣٩٢
أودى بِها	الأعشى	٢٦٧

ت

القافية	القائل	الصفحة
شمالاتُ	جذيمة الأبرش	٢ : ٦١
ودعيتُ	السموءل	٢ : ٦٤
طَوَيْتُ	سنان بن فحل	١٥٤
فاشتريتُ	رؤبة	٢٧٧
تبيتُ	عمرو بن قعاس	٤١٤

القافية	القائل	الصفحة
الأُساةُ		٢ : ٤٠٩
عامداتِ		٢٣
الغفلاتِ		٢٤٠
شَيَراتِ	جعيثنة البكائي	٢ : ٥٥٤
فشَلَّتِ	كثير عزة	٦٣٧
أَجَنَّتِ	شبيب بن جعل	١٣٩
شِقْوتِهْ	نقيع بن طارم	٢ : ٢١٦
زَفْراتِها		٢ : ٢٧٢

ج

القافية	القائل	الصفحة
تأجَّجا	عبد الله بن حر	٦٤٠
فأعيجُ		٥١٤
الإرتاجِ	ابن ميادة	٢ : ٨٩
دارجِ	عمرو بن جندب	٦٢٩

ح

القافية	القائل	الصفحة
شيحا	مضرس بن ربعي	٢ : ٥٧٧
صباحا		٢ : ٢٤٠
ألاحَهْ		٢ : ٤١٥
قُزَحُ	شقيق بن سليك	٢ : ٢٠٠
مبرِّحُ		٤٢٣
تصوَّحُ	جران العود	١٥٨
فارحُ	أشجع السلمي	٤٩٦
صفائحُ	توبة بن الحميّر	٢ : ١٨٢
السلاحُ		٢ : ٤٤
سبوحُ		٢ : ٢٧٢
تسريحُ	أوس بن حجر	٢ : ١٩
فاستراحوا	سعد بن مالك	٤١٩

القافية	القائل	الصفحة
الواضحِ	زياد الأعجم	٢٦٧
النّفاحِ		٢ : ٩
الفلاحِ	لبيد بن ربيعة	٢ : ١٨٤، ١٨٥
سلاحِ	مسكين الدارمي	٢ : ٤٤
بِمُسْتَباحِ	جرير	٥٦٥
تستريحي	عمرو بن الإطنابة	٢ : ١٤٥

د

القافية	القائل	الصفحة
أُدَدْ		١٢١
أسدْ		٦١٤
الشهودا		٤١
أَحَدا		٢ : ١٢٤
تمعددا	العجاج	٢ : ١٢٢
الجوادا	جرير	٦٥٤
سجودا		٢ : ١٨٥
الشهودا	رؤبة	٢ : ٥٧
عَوَّدا	الفرزدق	٢٠٢
فَتَنْهدا		٢ : ١٣٩، ١٧٨
مُرْدا	الصمة القشيري	٧٩
مسهّدَا	الأعشى	٣١٦
زادا	جرير	٥٣٠
واحدَه		٧٣
مزيدُ	عبد الله بن عنمة	١٧٦
فديدُ	زيد الخيل	٤٧٢
نَقْدُ	الفرزدق	٢ : ٣٦٧
الجهدُ		٢ : ٢٣٢
وَعَدُوا	الفضل بن العباس	٢ : ٥٦٣
قَصَدُهْ		٢ : ٤٠٨
جَدُّهْ	أبو نواس	٦٠١
ازدِيادِ		٢ : ٨
الأزنُدِ	جرير	٨٩
الأسدِ	الفرزدق	٤٤٦
أُمِّ خالدِ	الأشهب بن رميلة	١٤٧
بَدادِ	عوف بن عطية	٢ : ١١٠
الجَلَدِ	ذو الرمة	٢ : ٢٢٦
رَمادِ	حسان بن ثابت	٢ : ٤١٥
زِيادِ	قيس بن زهير	٩٢
سَعْدِ	شريح بن الأحوص	٢ : ٢٥
شديدِ	أبو زبيد الطائي	٦٧٢
ماجِدِ		١١٢
مَعَدٍّ		١٦٠
الممدَّدِ	طرفة بن العبد	١٣٦
الموقِدِ	زهير بن أبي سلمى	٥٢٧
النَّكَدِ	النابغة الذبياني	٢ : ٤٣١
المتشدِّدِ	طرفة	٢ : ٣٦٣
المتعمِّدِ	عاتكة بنت زيد	٢٣٠
صُدّادِ	القطامي	٢ : ٢٩٢
والِدِ		١٠٩
للودِّ		٣٠٩
قَدِنْ	النابغة الذبياني	٣٤
بعدي	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٥
قَدي	حميد الأرقط	١١٥

ر

القافية	القائل	الصفحة
وَجِزْ		٥٢٥
ونُمُرْ	حكيم بن معية	٢ : ٢٨٣

القافية	القائل	الصفحة
نَهِرْ		٢ : ٣٩٢
كَسَرْ	العجاج	٢ : ٥٨٢
الشجرْ	طرفة بن العبد	٦٢٦
فجَبَرْ	العجاج	٤٥٣
الدّارْ	هند بنت عتبة	٤٣
اعتذرْ	لبيد	٤٢٣
الحَصَرْ	امرؤ القيس	٢ : ٣٤
أجِرْ	الحارث بن المنذر	٢ : ١٥٧
أقْتَرا	الكميت	٥٧٥
سَقَرا	بجير بن زهير	٤٥١
بارا	عدي بن زيد	٢ : ٢٢٥
البَذْرا	ابن قيس الرقيات	٤٧١
الحجورا	رجل من سليم	١٤٩
دارا	عدي بن زيد	٤٩٧
شرًّا		٦٥٥
شطيرا	رؤبة	٢ : ١٤٥
عقيرا	أمية بن أبي الصلت	٢ : ١١٤
عُمَرا	جرير	٢ : ١٢
فيُجْبَرا		٤١٥
نارا	أبو دواد الإيادي	٤٤٥
وتأزّرا	الفرزدق	٢٣٨
الكفارا		٤٥١
جارَهْ	الأعشى	٣٦٨
العشيرَهْ	أبو دهبل	٥٣٧
غيرَهُ		٣٤٥
ضَرَرُ		١٦٥
ناصرُ		٩٨
المآزِرُ	عمر بن أبي ربيعة	٥٠١

القافية	القائل	الصفحة
عُمَرُ	جرير	٦٦٦
عاقرُ	أبو طالب	٤٧١
عامِرُ		٢ : ١٧٤
مُكْفَهِرُّ		٤٩٨
المِهارُ	أبو دواد الإيادي	٣٩١
طائرُ	عمر بن أبي ربيعة	٢ : ٥٠١
دَيّارُ		٩٨
تنظرُ	جميل بثينة	٢ : ١٢٠
تذكَرُ	زهير	٢ : ٢٤
تَصْفِرُ	تأبط شرّ	٢١٢
آسِرُ		٣٩٣
الكبارُ	الأعشى	٦٥٧
الأرُزُ	الفرزدق	٥٠١
جارُها	منصور بن مرثد	٢ : ١٥٤
عصيرُها	مضرس بن ربعي	٤٦٨
مقاديرُها	الأعور الشني	٤٠٧
غارُها	زهير بن أبي سلمى	٢ : ٢٢٧
مسوَرِ		٤٣١
الغَدْرِ		١٤٢
العُسْرِ		٤٣٨
عامِرِ		٦٠٦
القطرِ	ذو الرمة	١٩٧
وبارِ	الأعشى	٢ : ١٠٩
نارِ	سعد بن قرط	٦١٣
مِن عارِ	سالم بن دارة	٣٧٢
كَدَرِ		١٦٦
فأجدِرِ	عروة بن الورد	٥٠٩
الصَّبْرِ	يحيى بن طالب	١٠٧

القافية	القائل	الصفحة
صَبْرِ	دريد بن الصمة	٦١٤
زِيرِ	المهلهل	٢:١٧٨
فجارِ	النابغة الذبياني	١٢٨
الأوبر		١٧٤
دُوّارِ	النابغة الذبياني	٢:١٥١
خَمْرِ		٥٤٨
حُذارِ	النابغة	٣٧٠
البَقَرِ	أنس بن مدركة	٢:١٤٧
بالقمرِ	كثير	٥٧٩
بالجارِ		٢:١٥٦
الأقدارِ	أبو يحيى اللاحقي	٤٧٢
بالعواورِ	جندل بن مثنى	٢:٥١٥
التنانيرِ	حسان بن ثابت	٢٣٩
الأشبارِ	الفرزدق	٤٠٩
الأشقرِ	الأقشر	٢:٢٥٨
الشُّمُرِ	العرجي	١٣٧
قَدَرِ	جرير	٦١٠
كالنسرِ		٤٤١
للكاثِرِ	الأعشى	٥٤٩
عمرِو	رائد بن شهاب	١٧٤
الدَّهاريرِ	الفرزدق	١٠٤
الدَّهرِ		٥٠١
اعتصاري	عدي بن زيد	٢:١٨٤
عذيري	العجاج	٢:١٩
عِشاري	الفرزدق	٢:٢٢٤
مئزري	أبو جندب	٢:٥٣٨
أسيرِها	أبو النجم	٩٤

القافية	القائل	الصفحة
	ز	
التنزّي	رؤبة	٦٦٥
	س	
نسيسا	المتنبي	٦٤٥
أُسَى		٥٠١
فقعسُ		٢:١٣
عبوسُ	أبو زبيد الطائي	٤٥١
الممارسِ	يزيد بن الطثرية	٥٣٧
فرسِ	لاحق	١١٩
الفَرَسِ	طرفة	٢:٧١
فرسِ	شمَّر	١٢٢
احبسي		٣٠٤، ٥٨٥
قاسي	المتنبي	٢:٣٩٩
لَبيسي	رؤبة	١١١
	ش	
مُدمَشُ		٢:٥٨١
	ص	
للقنيصِ	عدي بن زيد	٢:٢٥
	ط	
قَطْ	العجاج	٥٦٦
قطْ		٢:٦٢
الرِّياطِ	المتنخل	٤١٣
	ظ	
عكاظُ	أمية بن خلف	٢:٤٨٣

القافية	القائل	الصفحة
ع		
فاضطجعْ	منظور بن حبة	٢: ٥٧٦
تَقَطَّعَا	أبو زيد الأسلمي	٢١٤
تمنعا	عوف بن خزع	٢: ٦٤
الجزعا	محمد بن يسير	٢: ٦٥
الفنعا	الأعشى	٤٦٠
مِسْمَعا	مالك بن زغبة	٣٠٣
الوداعا	القطامي	٢: ٢٢
طالعا		٤٣٣
مطيعا		١٠٥
مُضاعا	عدي بن زيد	٦٣٨
رَفَعَهْ	الأضبط بن قريع	٢: ٦٩
وَضَعَهْ	أنس بن زنيم	٢: ٢٢٦
سَعَهْ		١٦٠
الأصابعُ	الفرزدق	٢٩٨
أطمعُ	مجنون ليلى	١٥٨
تُصرَعُ	جرير البجلي	٢: ١٦٥
تَنْفَعُ	المثلم المري	٢: ١١٤
مُستتبَعُ	أبو ذؤيب	٢٤٨
ناقعُ	النابغة	٥٦١
النقيعُ	نقيع بن جرموز	٦٧٠
وارعُ	النابغة	٤٣٦
جُبَّعُ	الحادرة	٢: ٥٧١
مصارعُ	البعيث	٤١٥
المفزَعُ	الأفوه الأودي	١٣٨
قطعُ		٤٠٦
الأصابعُ		٤١٦
شعاعُهْ	عاتكة بنت عبد المطلب	٣٠٧

القافية	القائل	الصفحة
شفيعُها	قيس بن الملوح	٢: ١٩٢
أُمنَعِ	عباس بن مروان	٥٧٤
تَدَعِ	أبو عمرو بن العلاء	٩٢
بلقَعِ		٢: ١١٩
مَجمَعِ	العباس بن مرداس	٢: ١١٥
وقاعِ		٢: ٢٩٩
الراقعِ	أنس بن العباس	٢: ٤٩٤
لكاعِ	الحطيئة	٦٨١
واهجعي	أبو النجح	٦٧٣
ف		
السيوفا	رؤبة	٤١
العواطفُ		٤٤٧
مطنِفُ	الشنفرى	٥٦٥
أَعرَفُ	الفرزدق	٢: ١٤٠
الرصفُ	جرير	٤٥٠
السُّدَفِ	سعد القرقر	٥٤٩
تُعرَفِ	الحطيئة	٢: ٧١
شغوفِ	ميسون بنت بحدل	٢: ١٤٧
لِمُسْتَعْطِفِ		٢: ٨٩
شافي	بنت مرة الحارثية	٢: ٦٤
ق		
اتَّفَقْ		١٥٠
المخترَقْنْ	رؤبة	٥٣
أولَقا		٨٥
تسرقُ	أنس بن أبي إياس	٢: ٢٢
منطيقُ	جرير	٥٣١
صديقُ		٢٣١

القافية	القائل	الصفحة
المطوَّقِ	الممزق العبدي	٢ : ٥٧٤
شِقاقِ	بشر بن أبي خازم	٢٢٨
تُخلَقِ	كعب بن مالك	٢ : ٥٣
تَمَلَّقِ	رؤبة	٩٢
الرّزقِ		٢ : ٣٨٠
الميثاقِ	عياض بن أم درة	٢ : ٣٤٧
العتيقِ		٢ : ١٢٠
وترتقي	امرؤ القيس	٤٠٦
	ك	
عَساكا	رؤبة	٦٧٥
عَصَيكا	رجل من حمير	٢ : ٥٨٠
هالكا	عبد الله بن همام	٢٤٥
رُمكَا	رؤبة	٢ : ٣٣٥
	ل	
عِجِلْ		٢ : ٤٥١
بَجَلْ	طرفة بن العبد	١١٦
بذالْ	غيلان بن حريث	١٧١
وُصِلْ		١٣٨
جملْ	شدقم	١١٩
السربالْ	العجاج	٢ : ٢٥٧
الحَبَلْ	طرفة بن العبد	٢ : ٢٥٨
تَمِلْ	كعب بن جعيل	٢ : ٥١٠
المعَلْ	لبيد بن ربيعة	٢ : ٤٠٢
إبقالَها	عامر بن جؤين	٢٦٧
الأمَلا	رجل من طيئ	٣٦٣
تَبالا	أبو طالب	٢ : ١٥٣
ذُلاَّ		٤٦٧
رَملا	عمر بن أبي ربيعة	٦٢١
فَشَلا		١٠٥
غليلا	جرير	٢ : ٥٨٧
فَعالا	الأخطل	٣٥٢
فيُخذَلا		٢١٠
لَسالا	المعري	١٩٣
موئلا		٣٠٣
نَجَلا	الأعشى	٤٥٠
نوالا		٤٢٦
سربالا		٣٢٩
ضلّيلا		٦٣٨
عَذولا		٤٢٢
الأخوالا		١٩٠
أغفلا	القلاح بن حزن	٤٧١
الأغلالا	الفرزدق	١٤٤
حاظِلا	رؤبة	٣٩٤
أتحوَّلاَ	أوس بن حجر	٥١٩
جَلَلِهْ	جميل بثينة	٤١٣
صِقالَها	كثير عزة	١٤٦
المطوَّلُ	الكميت	٥٨٦
أشكَلُ	جرير	٢ : ١٣٥
أعجلُ	الشنفرى	٢٠٨
أفضَلُ	غسان بن وعلة	١٦٢
الأناملُ	لبيد	٢ : ٣٢٩
الأوائلُ	لبيد	١٠٥
قليلُ		٤٣٧
مُهمِلُ		٣٠٩

القافية	القائل	الصفحة
تَغَوُّلُ	جرير	٨٩
تفعلُ	الشنفرى	٣٩٤
صُولُ	حندج بن حندج	٩٣
قليلُ	مربال بن جهم	٤٣٦
الكمالُ	نصيب	٢٤٤:٢
مالُ	أوس بن غلفاء	٦٧٠
حمائلُ	أبو طالب	٥٢٤
قليلُ	المقنع الكندي	١٣٦:٢
قَبَلُ	القطامي	٤٠٦
جَهُولُ	السموءل	١٩٨
مُحوَّلُ	النمر بن تولب	٦٣:٢
المعوّلُ	الكميت بن زيد	١٩٠
النَّبلُ	زهير	٣٢٣:٢
نبيلُ	أم عقيل	٢٠٣
داخلُهْ	حاتم الطائي	١١٩:٢
أُظَلِّلُهْ	أبو ثروان	٤١٦
أَفعَلُهْ	عامر بن جوين	١٤٩:٢
كاهلُهْ	ابن ميادة	٨٥
نوافلُهْ	الأخطل	٢٩٥
عملُه		٣٣٨
خيالُها	الفرزدق	٦١٤
طِيالُها	أنيف بن زبان	٥٢٣:٢
بِنبّالِ	امرؤ القيس	٣٩١:٢
بِيذبُلِ	امرؤ القيس	٩:٢
تُؤهَّلِ	ذو الرمة	١٥٥:٢
سُؤلِ		٢٣٢
عَن فُلِ	أبو النجم	٦٨٠
حلالِ	عبيد بن الأبرص	١٧١
الدُّئِلِ	كعب بن مالك	٤٤٩:٢
الدِّخالِ	لبيد	٣٦١
الرواحِلِ	امرؤ القيس	٤٠٧
الفِطَحْلِ	العجاج	٤٥٨:٢
القُبُلِ	أبو ذؤيب	١٤٦
المالِ	امرؤ القيس	٣٠٤
المتفضِّلِ	امرؤ القيس	٣٧٨
بخالِ	عبيد بن الأبرص	٣٥:٢
مَجهَلِ	مزاحم العقيلي	٤٠٧
مرحَّلِ	امرؤ القيس	٣٧١
نَزالِ	بشار بن برد	٣٩٣
فحوملِ	امرؤ القيس	١٤٢:٢
نتقِلُ	الأعشى	١٧٤:٢
النُّجُلِ	أبو سعيد المخزومي	٢٨١:٢
الشُّغُلِ		٦١٣:٢
حنظلِ	امرؤ القيس	٦٣٤
العِقالِ	أمية بن أبي الصلت	١٥١
أمثالي	مجنون ليلى	٢٣٩
مالي	زيد الخيل	١١٢
عِيالي	الحطيئة	٢٠٥:٢
مثلي	الفرزدق	١٠٤
شُغْلي	أبو ذؤيب	١٩٠:٢
ليتلي	امرؤ القيس	٢٩٨، ٤١٣
فأجملي	امرؤ القيس	١٩:٢
	م	
ظَلَمْ	رؤبة	٥٦
السَّلَمْ	علباء بن الأرقم	٢٣٣، ٢:١٢١

القافية	القائل	الصفحة
شِيامْ	الطرماح	٢: ٤٢٢
أكرما	علي بن أبي طالب	٥٠٨
ألقاها	مروان بن سعيد	٦٠٢
أُماما	جرير	٢: ٣٥
ابنما	المتلمس	٢: ٤٩٧
دَما	حسان بن ثابت	٢: ١٧٥
صائما	رؤبة	٢١٢
ظلاما		٢: ٢٤٠
عَلقَما	الحصين بن حمام	٢: ١٣٣
القَدما	العجاج	٥٦٩
فدعاهُما	درنى بنت عبعبة	٤٥٠
متيّما	امرؤ القيس	٣٧٨
مُذأما	العجاج	٢: ١٠٨
مَغنَما	حاتم	٢: ٦٠
المقدّما	العباس بن مرداس	٥٠٨، ٥١٩، ٢: ٦١١
وأزنما	جرير	٢: ١٨٥
حُرِما		٤٩٤
عديما		٢: ١٨٦
ضِيما		٥٨٧
مُستعصِما		٥٨٨
مسلِما		٦٤٠
الهَمّا		٦٧٣
لِمَهْ	سالم بن دارة	٢: ٤١٥
ألائمُ	الفرزدق	٥٥٢
أنتُمُ	رؤبة	٢: ٤١٨
تُشتَمُ	رؤبة	٢: ١٢٠
تضطرِمُ		٢: ١١٨
تَيمُ	تأبط شرًّا	٥٢٥
حَرِمُ	زهير	٢: ١٦٤
الحليمُ	زياد الأعجم	٤١٢
الحمائمُ	مجنون ليلى	٢: ١٨٦
صميمُ	الأخطل	١٤٤
غرامُ	ذو الرمة	٦٤٥
ظالِمُ		٢: ١٦٨
فيظَّلِمُ	زهير	٢: ٥٧٥
قُزُمُ	الكميت	٤٧١
كَرَمُ		٢: ١٧٦
مغيومُ	علقمة	٢: ٥٦٦
السلامُ	الأحوص	٣٥
مُسْتَسْلِمُ	الفرزدق	٢٢٠
المنعِمُ	أبو وجزة	٢: ٥٨٣
وجارِمُ	عمرو بن براقة	٤١٢
حاتِمُ	يزيد بن قنانة	٥٢٧
عَلِموا	أوس بن حبناء	٢: ٣٥
فَمُهْ	رؤبة	٦٨
قَتَمُهْ	رؤبة	٤١٣
بريمُها	الكروس بن حصن	٥٣٢
سهامُها	لبيد	٢٤٩
كلامُها	ذو الرمة	٢: ٥٧١
غريمُها		٣٠٦
نادمِ	الفرزدق	١٢٣
الأداهِمِ	عديل بن الفرخ	٦٣٨
الأسحمِ	عنترة	٢: ٢١٥
الأسلمِ	الشنتمري	٦٦٧
أقدمِ	عنترة	٢: ٤٩

القافية	القائل	الصفحة
الأهاتمِ	الفرزدق	٢: ٢٠٨
التمتامِ	رؤبة	٢: ٥٥٦
المُكرَمِ	عنترة	٢٥٣
حليمِ		٤٣٦
الدَّمِ	الأعشى	٤٢٧
دَراهمِ		٩٣
بجِمامِ	قطري بن الفجاءة	٣٦٣
صَمامِ	الأسود بن يعفر	٥٨٥
ضَيغمِ	الخنجر بن صخر	٢٠٥
العُدمِ	النعمان بن بشير	٢٤٤
كالدِّرهمِ	عنترة	٤٢٧
كرامِ	الفرزدق	٢٠٣
عَدَمِ		٢: ٢٢٧
اللهازمِ		٢٢١
النواسمِ	ذو الرمة	٤٢٧
مِيسَمِ	حكيم بن معية	٥٧٥
الحميمِ	يزيد بن الصعق	٤٤٣
العزمِ		٤٥٠
الهَرَمِ		١٩٨
وإنْ لَمِ	إبراهيم بن هرمة	٢: ١٥٥
تَظلِمِ	الوليد بن عقبة	٢: ١٥٢
تَهامي	بجير بن عبد الله	٣٨٥، ٥٣٣
الحَمِي	العجاج	٢: ٣٥

ن

القافية	القائل	الصفحة
أنهجنْ	العجاج	٣٤
كأنْ	الأغلب العجلي	٥٨٨
وإنْ		٢: ١٧٢
وإنَنْ	رؤبة	٣٥
إلينا	عبيد بن الأبرص	١٥٧
اهتدَينا	عامر بن الأكوع	٢: ١٧٤
إيّانا	حسان بن ثابت	١٥١
دينا		١٠
دَينًا	أبو طالب	٥٣٠
ظبيانا	رؤبة	٨١
عفّانا	كثير بن عبد الله	٥٢٤
عيناها	ذو الرمة	٣٣٢
فاسقينا	بشامة بن حزن	٤٢٣
مأمونا		١٠٨
متجاهِلينا	الكميت	٢٥٤
مُجرانا	أمية بن أبي الصلت	٢: ١٣٩
نيرانا		٤٤٨
رُكبانا	قريط بن أنيف	٣٩٨
هَلُمَّنا	المتنبي	٢: ٦١٢
عَينا	جرير	٢: ٥٠
علينا	عامر بن أكوع	٢: ٥٨
هُنَهْ		٢: ٤٠٢، ٥٧٩
قمينُ	قيس بن الخطيم	٢: ٤٩٤
مبينُ		١٩٧
غضبانُ		١٩٥
المستعينُ		١٠٥
الأربعينِ	سحيم بن وثيل	٨٠
أزمانِ	امرؤ القيس	٤٠٩
أَمينِ	عبد الله بن همّام	١٥١
الأناسينِ		٢: ٣١٣
سَفْوانِ	وداك بن ثميل	٢: ٥٢

القافية	القائل	الصفحة
عُدوانِ		٢ : ١٠
مثلانِ	عبد الرحمن حسان	٢ : ١٦٧
المعادنِ	الطرماح	٢٣٠
المجانينِ		٢١٠
الحَزَنِ	أبو نواس	١٧٩
تعرفوني	سحيم بن وثيل	٢ : ١٠١
سَميني		٦١٣
مِني		١١٤
فتخزوني	ذو الإصبع	٤٠٥
فَلَيتَني	عمرو بن معديكرب	١١١
لَقضاني	عروة بن حزام	٢٩٩
تخوّفيني	أبو حية النمري	٤٢٤
	هـ	
اللهُ	المأمون	٥٨٦
	و	
وعَدُوا		٢ : ٥٨٦
	ا	
رضاها	القحيف العقيلي	٤٠٤
أَبَى	حنظلة الطائي	٢ : ٦٣
تُقْضَى	رؤبة	٣٥١
سُرى	الشماخ	٢ : ٣٩٦
غايتاها	أبو النجم	٦٦
الفتى	الشماخ	٢ : ٣٩٦
	ي	
أرانيها	النمر بن تولب	٢ : ٥٠٦
تلاقيا	عبد يغوث بن وقاص	٦٥٠
سمائيا	أمية بن الصلت	٢ : ٣٠٨
كفانيا	منظور بن سحيم	١٥٥
متراخيا	النابغة الذبياني	٢٠٩
المنائيا	عبيدة بن الحارث	٢ : ٥١٨
واقيا		٢٠٩
وعادِيا	عبد يغوث الحارثي	٢ : ٥٦٨
خاليا		٥٥٨
صَبيّا		٤٨٥
يُعَيليا	الفرزدق	٢ : ١١٣
وارزَيّتَيَهْ	ابن قيس الرقيات	٢ : ١٢
فتُعِيُّ	الحطيئة	٢ : ٦٠٢
العِصِيُّ	أبو ذؤيب	١٢٢
للمطيِّ		٢٣٤
العِليِّ	رؤبة	٤

٤ ـ فهرس الأعلام

الأبّذي ٦٢٠، ٢: ١٥٢، ١٧١، ٣٥١، ٣٩٩
إبراهيم (عليه السلام) ١٩٣، ٢٥٤
ابن أبي إسحاق ٢: ١١٣
ابن أبي الربيع ١٣١، ١٨٢، ١٩٣، ٢٨٣، ٤٩٤، ٥٢٨، ٥٧٢، ٥٧٤، ٦١٥، ٢: ١٠٧، ٢٣١
ابن أبي العالية ٣٦٨
ابن أصبغ ٣٦٦، ٢: ٣٤
ابن الأعرابي ٤٢، ٢٤٥، ٥١٤، ٢: ١١٤، ٢٤٨
ابن الأنباري ٩٨، ٢٧١، ٣٦٤، ٤٣٨، ٤٥١، ٥١٠، ٥٥١، ٦٢١، ٦٤٩، ٦٦٠، ٢: ٩٤، ١١٢، ١٢٢، ١٣٠، ١٦٥، ٣٥٥، ٤٤٠، ٥٩١
ابن الباذش ٥٣٦، ٦٦٤، ٢: ٣٢٤، ٣٩٦
ابن الجمّاز ٤٤٦
ابن الحاجّ ٢٧٠، ٢: ١٨١
ابن الحاجب ١٣٠، ١٤٠، ٢٤٠، ٢: ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٨٦، ٤٥٤، ٥٠٤، ٥٠٦
ابن الخبّاز ٦٠٣، ٢: ٢٦٨، ٣١٥، ٥٠٤، ٥١١
ابن الخشاب ٦٤٣، ٢: ٢٤، ٣٢٤
ابن الدهّان ٤٤١، ٢: ٢٣٢، ٢٧٥
ابن الزبير (عبد الله) ١٧٦
ابن السراج ١٤٢، ١٥٥، ١٦٤، ١٦٦، ١٨١، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٩٠، ٤٥٧، ٥١٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٥٠، ٥٧٠، ٥٨٧، ٣٣٤، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٦٤٨، ٢: ٦٥، ١١٨، ١٥٨، ١٩٤، ٢٨٢، ٣١٥، ٣٦٩، ٤٢٠، ٤٦٢، ٤٩٠، ٥٣٥
ابن السكيت ٤٥١، ٦٤٣، ٢: ٥٠، ٨٣، ٢٢١، ٥٤٤
ابن السّيد ٢١٧، ٦٣٥، ٦٦٣، ٦٧٨، ٢: ١٠٦، ٢٤٠
ابن الشجري ٢: ١٦١، ٣٢٤
ابن الضائع ٤١٩، ٢: ٢٥، ١٧٧
ابن الطراوة ١٠٧، ١٦٢، ٣٦١، ٤٢٢، ٤٢٨، ٥٦١، ٥٨٢، ٦٣٣، ٢: ١٠٧، ٣٧٧، ٤٥٣
ابن العلج ٢: ٢٣١
ابن الفخّار ٦٨٢
ابن القطّاع ٥١٢، ٢: ٢٥٠، ٤٤٧، ٢٥١، ٢٥٢
ابن القوطية ٢: ٢٥٢
ابن المصنّف ٢٨٣، ٢: ١٨٠
ابن المعطي ٣١، ١٩٨
ابن إياز ٦٨، ٢٨٠، ٥٧٨، ٢: ٢٧٥، ٣٣٢
ابن بابشاذ ٢: ٥١، ١١٠، ١١١، ١٢٥، ٢٢٤،
ابن برهان ٣٦٤، ٣٦٩، ٤٢٢، ٦٠٩، ٢: ٩٨، ١١١، ٤٤١

ابن جنّي ٣٧، ٤١، ٨٣، ٢١٠، ٣٣٠، ٤٤١، ٤٥٢، ٤٥٩، ٤٦٦، ٥٩١، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦٤١، ٦٧٥، ٢: ٤٩، ٦٢، ٦٨، ٨٠، ١٤٥، ٢٦١، ٢٧٠، ٤٤٨، ٤٦٠، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٢، ٥٨٠، ٦١٠،

ابن خالويه ١٢٣

ابن خروف ١٥٠ـ ١٥١، ١٥٩، ٢٢٢، ٢٥٣ـ ٢٥٤، ٣١٥، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٧٣، ٤٠٧، ٤٦٦، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٣٣، ٥٤١، ٦٣٣، ٢: ٧، ٢٥، ٤٠، ٩٦ ـ ٩٨، ١٠٢، ١٤٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٥٨، ٢٧٥، ٣٣٦، ٤٣٨، ٤٧٨

ابن درستويه ٤٢، ٥٥، ١٥٠، ٣٩٥، ٥٠٦، ٦١٩، ٢: ٢١٢

ابن دريد ٢: ٢٥١

ابن ذكوان ٣٧٦، ٢: ٦٨

ابن سعدان ٥٦٩، ٦١٦، ٦٥٦

ابن سيده ٤٣٠، ٤٦٠، ٤٨٥، ٢: ٢٧٥، ٣٢٧، ٥٦٩

ابن سيرين ٦٠٨، ٦١٠

ابن طاهر ٤٠٧، ٤٦٦، ٢: ٤٠، ١٢٣، ١٤٦، ٢٢٩، ٢٥٣

ابن طلحة الأموي الإشبيلي ٥٥، ٣٥٨، ٤٥٧، ٥٠٧

ابن عامر ٤٤٨، ٤٦٣، ٦٣٢، ٦٧٣، ٢: ٦٠٦

ابن عباس (عبد الله) ١٧٦، ٣٧٠، ٢: ١٧٠

ابن عصفور ٤٦، ٥٣، ٩١ـ ٩٢، ١١٨، ١٥٥، ١٦٧، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٧٠، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٨٠ ـ ٤٨٣، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥١٢، ٥١٥ ـ ٥١٦، ٥٢١ ـ ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٩ ـ ٥٤٠، ٥٧٥، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٩١، ٥٩٨، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٣، ٦١٠، ٦١٢، ٦٢٤، ٦٣٦، ٦١٩، ٦٤٣، ٦٦٤، ٦٧٠، ٦٧٧، ٦٧٧، ٢: ٧ ـ ٨، ٩، ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٠، ٤٠، ٤٣، ٤٧، ٩٧، ١٠٤، ١٠٦، ١١٧ ـ ١١٨، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٧١ ـ ١٧٣ ـ ١٧٥، ١٨١ ـ ١٨٢، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٣٠ ـ ٢٣١، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧١، ٣١٣، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٧، ٥١٢، ٥٦٩، ٥٩١

ابن عمر (عبد الله) ١٧٦

ابن عمرو (عبد الله) ١٧٦

ابن قتيبة ٢: ٢٣١، ٩٨

ابن كثير ١٤٤ـ ١٤٥، ٢: ٢٣٣، ٥٨، ٦٠٨

ابن كيسان ٦٧، ٩٥، ١٦٠، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٦٧، ٢٩٣، ٣٦٤، ٤١٩، ٤٣٤، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٣٦، ٥٤٣ ـ ٥٤٤، ٥٨١ ـ ٥٨٢، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦١١ ـ ٦١٢، ٦٣١، ٦٥٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٢: ١٤٠، ٢١٠، ٢٨، ٤٦١، ١٢٩، ٢١٢، ٢٢١، ٢٣٣، ٥٩٩

ابن مالك = المصنف ٢١ـ ٢٢، ٢٢، ١٢٨، ١٢٣، ٣٤٨، ٦٦٤، ٦٧٤، ٢: ١٠٤، ٣٤، ٤٩٨

ابن مُحَيصن ٦٠٤، ٤٤٧، ٢: ٢٣٣

ابن مسعود ٣٥٣، ٢: ٦٢
ابن مضاء ٤٦٦
ابن معطي ٢٥٨ـ٢٥٩، ٢: ٢٣٢
ابن مِقسم ٢: ٤٣٥
ابن مهران ٢: ١١٤
ابن هشام الخضراوي ٢٨٣، ٣٦٠، ٦٣٣، ٢: ٢٤، ٩٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٧٧، ١٨٣، ٤١٥، ٤٢٤، ٥٧٦
ابن ولاد ٢: ٢٥٨، ٣١٨
ابن يسعون ٤١٢
ابن يعيش ١٢٢، ٢: ٤٢٥، ٤٩٨، ٥٩٤
أبو إسحاق ٦٧٣
أبو الأسود الدؤلي ٢٤
أبو البقاء العكبري= عبد الله بن الحسين ١٤٢، ٢: ٢٤، ٤٠٨، ٤٢
أبو الجراح ٢: ٢٠٣
أبو الحسن الهيثم ٢: ٥٣
أبو الحسن عبد الوارث ٦١٨
أبو الحسن = الأخفش ٢٣، ٤١٥، ٤٢٩، ٢: ١٣٨، ١٤٩، ٣٢٨، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤١٣، ٤٩، ٣٨٠ـ٣٨٤، ٤٩٠ـ٤٩١
أبو الخطاب ٦٧٧
أبو الدرداء ٣٧٤، ٥٧٣
أبو السمّال ٣٥٣، ٦٠٩
أبو الطيب المتنبي ٦٤٥، ٢: ٦١٢
أبو العباس = المبرد ٢: ١٢٢، ٣٦٦، ٥٦٦
أبو العلاء المعري ٢: ٤٧٨
أبو الفتح (ابن جني) ٢٣، ٢٦٦، ٢٧٢، ٣٥٨، ٥٢٧، ٢: ٨٧، ٢٨٥، ٥٦٥، ٥٧٩، ٥٩٢، ٦٠٦
أبو النجم ٢: ٦٠١
أبو الهيثم العقيلي ٢: ٢١٦
أبو برزة الأسلمي ٤٤٧
أبو بكر = ابن السراج ٣٩٧
أبو بكر الزبيدي ٢٣، ٢: ٥٣٩
أبو بكر الصديق ٧١، ١١٩، ٣٧٧، ٣٨٤ـ٣٨٥، ٢: ١٦١
أبو بكر بن الأنباري ٧٠
أبو ثروان ٣٤٦
أبو جعفر (يزيد بن القعقاع) ٢٨١
أبو جعفر النحاس ٤٤٢، ٤٦٨، ٦٧٤، ٦٧٥ ٢: ٢١٠
أبو حاتم ٢: ٨٣، ٨٩، ٤٠٣
أبو حنيفة ١٨٩
أبو حيان (محمد بن يوسف) ٢٨١، ٤٦٢، ٥٣١، ٥٥٤، ٦٢٢، ٦٢٦، ٦٧٧، ٦٧٩، ٢: ٣٢، ٢٢، ٢٩، ٦٩، ٨٣، ١٠٤، ١٣٢، ١٤١، ١٦٦ـ١٦٩، ٢١٢، ٣٦٨، ٤٢٩، ٤٨٦
أبو ذر الخشني ٣٠٧، ٢: ١٩٦
أبو رجاء ٢٦٦
أبو زيد الأنصاري ٦٦، ٣٥٢، ٦٠٥، ٦٧٠، ٦٧٧، ٢: ٩٥، ٥٣، ١١٣، ١٣٢، ١٦٢، ٢٦٤، ٢٧٥، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٨٩، ٤١٣، ٥١٤، ٥٦٣، ٥٧٤، ٦٠١
أبو سعيد = علي بن مسعود الفرّخان ٢: ٣٧٣
أبو سعيد الخدري ١٤٠، ١٥٨
أبو طلحة ٢: ١٤٤
أبو عبد الله ٦٣٨

أبو عُبَيْد (القاسم بن سلام) ٢٥، ٢: ٣٩٥، ٢٦٤
أبو عبيدة ١٥٠، ٥٥١، ٦٢٥، ٦٧١، ٢: ١٢٣، ١٢٦، ١٨٢، ٢٦٤، ٤٥٨
أبو عثمان ٢: ٢٠٧، ٣٩٥، ٥١٤، ٤٧٨ـ٤٧٩
أبو علي الفارسي ٧٣، ١٠٣، ١٣٢ـ١٣٣، ١٤٠، ١٥١، ١٩٨، ٥٢٣، ٥٢٨، ٦١٢، ٣٧٨، ٤٩٦، ٦٠٩، ٦٢١، ٢: ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٧٨، ٨٦، ٩٥، ١١١، ١٤٠، ١٧٧، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٧٠، ٣٩٦، ٤٦١، ٥٦٦، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٨، ٢: ٥١٢
أبو علي القالي ٢: ٢٦٤، ٥٩٨
أبو علي بن أبي الأحوص ٢: ٥٥٦
أبو عمر الجرمي (الجرمي) ٤٦٤، ٥٢٥
أبو عمرو الشيباني ٢: ٨٣
أبو عمرو بن العلاء ١٤٥، ١٤٨، ١٥٦، ١٧٣، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٧٠، ٢: ١١٣، ٢٣٣، ٢٦٤، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤٤١، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١١
أبو عمر = ابن الحاجب ٢: ١٨٤
أبو فقعس الأسدي ٢: ٢١٦
أبو القاسم ٢: ١٠٧، ١٠٨
أبو قحافة = أبو بكر الصديق ١٢٥
أبو قدامة ٤٦٠
أبو مزاحم الخاقاني ٢: ٤٤٠
أبو موسى = الجزولي ٣٦، ١٦٠، ١٨١، ٢: ١٤٦، ٣٣٩
أبو نواس ١٥٤
أبو علي القالي ٥١٤
أبيّ بن كعب ٦١٣، ٢: ١٦٨، ٢٣٠، ٢: ١٥١
أبي (قصي بن كلاب) ٢: ٤٨٩
أجدل (صقر) ٢: ٨٠
أحمد (النبي صلى الله عليه وسلم) ١٩١
أحمد بن فارس ٢: ٣٢٤
أحمد بن يحيى = ثعلب ١٦٠، ٥١٤، ٢: ١١٥
الأخفش الأوسط = أبو الحسن ٣٣، ٤٠، ٤٩، ٥٥، ١٤٢، ١٥٢ ـ ١٥٣، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٩، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ٢٧٢، ٢٧٩ ـ ٢٨١، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٧ ـ ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩٣، ٥٠٦، ٥١٢ ـ ٥١٣، ٥١٩، ٥٢٦، ٥٢١ ـ ٥٢٣ ـ ٥٢٤، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٩ ـ ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٦٠ ـ ٥٦١، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦١٠، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٨، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٨، ٢: ٢٤، ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٣، ٧٨، ٨٨ ـ ٨٩، ٩٠، ٩٣ ـ ٩٥، ١٠٤، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٢، ١٢٢، ١٣١، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٣، ٢٠١، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨٥، ٤٩٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٦، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٩، ٦٠٩، ٥٦٤، ٥٦٥

الأخفش الصغير ٣٩٥، ٢: ٦٢، ١١٨
أرطاة بن سهية ٢: ٢٣
الأزد ٢: ٣٩٥
أزد شنوءة ٨٦، ٢٦٤،
الأزهري ٢: ٥٤٤
أُسبَى ٥٠١
أسد ٦١٤، ٢: ٤١٩
الأشهب العقيلي ٢: ٢٣٣
أصبهان ٢: ٩٣
الأصمعي ٣٥٨، ٤٠٢، ٢: ٤٧، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٥٣، ٤٦٠، ٥١٤، ٥٨٠، ٥٨٢ـ٥٨٣
الأعرج (قارئ) ٦٦٢
الأعشى ١٧٦، ٥٤٩، ٢: ١٠٩، ١٧٤
الأعلم الشنتمري ٤٥، ٦٦٧
الأعمش ٢: ٢١٠، ٥٠٤
أم عقيل ٢٠٢
امرؤ القيس ٣١، ٣٥، ١٢٤، ٣٠٤، ٦٣٤، ٢: ٢٥٢، ٣٩١، ٣٨١ـ٣٨٢
أمية الهذلي ٦٢٧
أنس ٢: ١٥١
أهل البصرة ٦٤٥
أهل الحجاز ١٣٢، ٢٠٦، ٦١٤، ٢: ٣٧٦، ٤٠٨، ٤٢٠، ٥٤٥، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٠٨
أهل الكوفة ٥٩٩، ٦٣٦
أهل اليمامة ٤٢٧
أهل اليمن ٨٥، ٢: ٣٩٥، ٤٣٥، ٤٩٩
أهل بغداد ٢: ٢٠٥
أهل نجد ٢: ٤١٩، ٤٣٥
أويس القرني ١١٩
بئر زمزم ٢: ١٤
البخاري ٤٤٧، ٢: ١٦٨، ١٨٩
البسيط ٥٧٢
البصرة ١٢٣، ٤٠٠، ٤٦٤، ٦٤٥، ٢: ٣٧٤، ٣٩٣
البصريون ٣٦، ٥٢، ٥٤، ٦٢ـ٦٣، ٦٧، ٧٢ـ٧٣، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٢، ١١٣، ١٢٠، ١٣٠، ١٤٤، ١٥١، ١٦٣ـ١٦٤، ١٧٩، ١٨٦ـ١٨٧، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠١ ـ ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧ ـ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٤، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٧ ـ ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٩٩، ٥٠٥ ـ ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢١ـ٣٢٢ـ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٤، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٩، ٥٨٣، ٥٨٩ ـ ٥٩١، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦١٥، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٧، ٢: ١٥، ١٦، ٢٥، ٢٦، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٥٨، ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٩٦، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٦، ١٦٢، ١٨٣، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٥٧، ٢٨٥، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٩١، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٧، ٥١٩، ٥٧٩، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١٢، ٦١٣

بعلبكّ ٥٥ ، ٧٠، ١٢٤، ٢: ٢٨، ٩١، ٢١٥، ٣٨٠، ٣٤٠، ٣٤١
بغداد ٦٣٦، ٤٢٣، ٢: ٢٠٥
البغداديون ٧٢، ٣٥٨، ٤٦٢، ٦٥٦، ٢: ٥٣، ٥٧٣
بكر ٥٣١
بكر بن وائل ٢: ٦٠٧
بُلَع ٢: ١٠٥
بَلْعَنْبر ٢: ١٣٢
بنو أسد ٦٦٢، ٢: ٦١٠
بنو الحارث بن كعب ٧٤، ١٤٤
بنو إسرائيل ٢: ٢١٤
بنو تميم ١٣٢ ، ١٣٦، ٢٠٦، ٢٠٨، ٣٣٥، ٢: ١٠٧، ١٠٨، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٢
بنو ربيعة ٢: ٤٧٠
بنو سليم ١١٦، ٢: ١٥٢، ٥٩١
بنو شيبان ٢: ٥٢
بنو صباح ٢: ١٢٣
بنو عقيل ٢: ٦٠٩
بنو فقعس ٥٩
بنو قشير ٤٠٤
بنو كليب ١٤٤
بنو مازن ٢: ٥٨٥
بنو مالك ٦٦٢
بنو مروان ٥٥١
بنو نمر ٦٢
بنو هاشم ١٢٣
البيت = الكعبة ١٧٦
تأبط شرًّا ٥٢٢، ٢: ٢٩، ٢٤٠، ٣٧٧
التبريزي= يحيى بن علي ١٤٢، ٢: ١٧٧، ٢٧٥
تغلب ٢: ٣٦٧، ٣٦٩
التغلبيون ٥٣١
تميم = بنو تميم ٣٤ ، ١٠٣ ، ١٣٤ ، ١٤٤، ٢٤١ ، ٦١٤ ، ٢: ٤١٩، ٥٧٩ ، ٦٠٨
التواني ٤٢٧
تيم اللات ٢: ٣٨٢
تيم بن عدي ٦٦٦
ثُعَل ٢: ١٠٥
ثعلب = أحمد بن يحيى ١٦٦، ٣٦١، ٥٩٩، ٦٥٢، ٦٦٩، ٢: ٤٨، ٩٦، ١١٦، ١٣١، ٢١٧، ٢١٨، ٣٥٢، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٦١، ٦٠٩
ثقيف ٢: ٣٧٦
ثمود ٢: ٢٧، ٣١
الجبلُ ٢٠٤
الجحدري ٢٦٦
جذع بن سنان الغساني ٢: ٢٤١
الجرجاني ٢٠٠، ٣٣٩، ٥٩٢، ٢: ٩٨
الجرمي ٧٣، ١٤٠، ٣٢٣، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٨٧، ٤٧٠، ٥١٨ ـ ٥١٩، ٥٢٥، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٥٥، ٦٦٢، ٦٦٥، ٢: ١١، ٢٦، ٢٧، ٩٥، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٧٧، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤٥٨، ٥٧٣، ٥٨٨
جُرهم ٢: ٢٥٢
جرير ٨٩، ١٩٠، ٢: ١٢
الجزولي ٣٢٢، ٦١٩، ٢: ٤١، ١٩٧
جُشَم ٢: ١٠٥
جُمَح ٢: ١٠٥

الجوهري ٢١٥، ٢: ٢١٩، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٧٥، ٥١٤، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦
حاتم الطائي ١٠٢، ١٦٩، ٢: ١٨٢
حارث بن بدر ٢: ٢٣
حبيب بن أوس (أبو تمام) ١٥٤
الحجاج بن يوسف الثقفي ١٥٨
الحجاز ١٣٢، ٢٠٦، ٢: ٥٤٥، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٠٨
الحجازيون ١٣٤ـ١٣٥، ١٣٦، ٢٤١، ٣٣٥، ٢: ٤٩، ١٠٨، ٢١٠، ٢٤١، ٤٠٧، ٤١٩، ٦٠٩، ٦١١
الحريري ٢٥٨ـ٢٥٩
حسان بن ثابت ٥٦٨، ٢: ٢٧٥
الحسن البصري ٤٥٤، ٦٠٨، ٦١٠، ٢: ١٤٨
الحسن بن هانئ (أبو نواس) ٥٥٢
حضرموت ٢: ٩١، ٣٨٠
حَضورى (اسم مكان) ٢: ٢٥٢
الحطيئة ٣٨٦
حفص بن سليمان (قارئ) ٢: ١٤٦، ٢١٠
حُقَّانِ ٢٢٣
حمزة ٢: ٢٠٩، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٣٥، ٥٩٥، ٥١١، ٥١٢
حَمزة بن حبيب ٦٢٣
حِمْيَر ٢: ٥٨٥
الحوفي ٢: ٢١٥
خالد بن الوليد ٥٢٥
خراسان ٢: ٤٦٠
خُرَيْبة (بلد) ٢: ٣٧٤
خزازى (اسم جبل) ٢: ٢٥٢
خطاب الماردي ٢٢٥، ٦٦١
الخليل بن أحمد الفراهيدي ٣٧، ٦٧، ٧٣، ١٠٣، ١٦١، ١٦٢، ١٧٠ ـ ١٧١، ٢٤٠، ٣٤٥، ٣٦١، ٤٨٢، ٥٧٨، ٦٢١، ٥٦٠، ٦٥٤، ٦٥٧، ٦٦٢، ٦٧٥، ٢: ٤٩، ٥٧، ٧٢، ٩٣، ١٠٨، ١١٣، ١١٨، ١٢٦، ١٤٢، ١٥٩، ١٦٣، ٢٢٤، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٥٢، ٣٦٩، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٤٩، ٤٧٢، ٤٨٤، ٤٩٠، ٥١٤، ٥١٧، ٥٣٧، ٥٥٢، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٩٨، ٦١٢
الداوودي ٢: ٤٨
دَقوقى ٢: ٢٥٢
دُلَف ٢: ١٠٥
دمشق ٢٥، ٤٢٣
ذو الرمة ٢٧٨، ٦٣٥
الرؤاسي ٢: ١٢٣
رُؤبة بن العجاج ٣٤، ٤١٣، ٢: ٣٧، ٥٥٦
رامهرمز ٢: ٩١
الربعي (علي بن عيسى) ٣٣، ٣٤٩، ٥٩٩، ٢: ١٠٨
الربيع بن ضبع الفزاري ٢: ٢٠٩
ربيعة ٩٠، ٣٤٠، ٤٤٢
رسول الله ٣٧٠ـ٣٨٥
الرماني ١٠٧، ١٩٣، ٣٤٦، ٣٨٩، ٣٩٧، ٤٥٩، ٦١٢، ٢: ٢٦٩
الرّي ٢: ٣٩٣
الرياشي ٣٢٣، ٦٤٩، ٢: ١٣
الزبيدي ٢: ٢٤٩، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠

الزجاج ٣٣، ٧٥، ١٣٣، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٧٠، ٣٥٢، ٣٨٩، ٥١٩، ٥٣٢، ٥٦٨، ٦٥٧، ٦٦٤، ٦٧٥، ٢: ٣٠، ٤٣، ٤٩، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٥، ١٢٦، ١٥٩، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٧٢، ٣٤٥، ٣٤٩، ٤٧٢، ٥١١، ٥١٥، ٥٧٤

الزجاجي ٦٣، ٧٥، ٣٤٥، ٦١٦، ٦٧١، ٢: ١٥١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤٣

زُحَل ٢: ١٠٥

زُفَر ٢: ١٠٥

الزمخشري ١٢٢، ١٤٢، ٢٠٨، ٢٢٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٢٩، ٥٠٧، ٥٣٣، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٧٨، ٥٨٧_٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٢٧، ٦٤١، ٢: ١١٧، ١٢١، ١٥٨، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٤، ٤١٥، ٤٢٨، ٥٠٤، ٥٦٩

زهير بن أبي أمية ٥٢٤

زهير بن أبي سلمى ٢: ١٦٤، ٥٧٥

الزيادي ٦٣، ٧٥، ٥٦٨، ٦٢٣

زيد الخيل ٤٧٢

سالم بن دارة ٣٧٢

سعيد بن جبير ٢١٠

سُلَيْم ٢: ١٦٠، ٣٧٦

سليمان عليه السلام ٤٠٣، ٢: ٢٤٤

سليمة الأزد ٢: ٣٧٤

سهل بن حنيف ٥٢٥

السهيلي ٥٥، ١٣١، ٢٥٥، ٢٦٣، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٣٧، ٤٩٩، ٥٦٤، ٥٩٩، ٦٣٤، ٢: ١٠٧، ١٥٢، ٣٥٨

سواد بن قارب ٢٠٨

سيبويه ٣٦، ٣٧، ٢٢، ٢٨، ٣٣، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٥٥، ٦٢، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٨٣، ٩٩، ١٠٣، ١٠٧، ١١١، ١١٣ ـ ١١٤ ـ ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٧ ـ ١٢٨، ١٣٤، ١٤٢، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩ ـ ١٨٠، ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٤ ـ ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٧ ـ ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٩، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٧، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦٢، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٤٠، ٦٤٢، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٥، ٦٧٥، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٢: ٨، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠،

٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٣، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٠، ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٠٠، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٧، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٣، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٦، ٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٨، ٦٠٧

السيرافي ٢٢، ٣٣، ٨٣، ١٣١، ٢٠٠، ٢٤٣، ٣٥١، ٤٢٤، ٤٧٣، ٥٩٩، ٦١١، ٦٤٧، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٢: ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٩٨، ١٠٤، ١٢٩، ١٤٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٧٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤٢٤، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٨١، ٥٩٠

الشافعي ٢٥

الشام ٢٩٩، ٤٢٣

الشجري ١٩٣

الشعر ٣٤٩

شفير الخندق ٢٥

الشلوبين ١٣٣، ١٥٣، ١٩٣، ٢٠٤، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٥٣، ٣٢٥ ـ ٣٢٦، ٣٤٣، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤٦٦، ٤٩٩، ٥١٩، ٥٦١، ٥٩١، ٦٢٢، ٦٦٨، ٦٧٧، ٢: ٣٠، ٩٧، ١٢١، ١٢٧، ١٩٧، ٢٨٥، ٣٣٩، ٤٩٩، ٥٤١، ٥٥٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١

الشلوبين الصغير ٢: ١٠٧، ١٩٧

الشنفرى ٣٩٣

الشيباني (أبو عمرو) ٨١، ٣٥٢، ٢: ٣٢٥

شِمْر الغساني ٢: ٢٤٠

الصاغاني ٢: ٤٩

صدر الأفاضل، ناصر المطرزي ٢: ١٠٧

صعصعة بن سعد ٢: ٢٥

الصفّار ٢: ٣٧، ٢٠٩

صهيب ٢: ١٧٩

الصيمري ٥١٩

الطائيون ٢٤ ٤٢٣

طاهر القزويني ٢: ٣٦٨

طرفة بن العبد ١١٦، ١٣٦، ٢: ٢٥٧، ٣٦٣

طلحة بن سليمان ٢: ١٦٠، ١٦٥

طلحة بن مصرّف ٢:٢٥٨
الطُّوال ٦٦٠
طورُ سينا ٤١٧
طيّئ ٨٦، ١٥٤ ـ ١٥٥، ٢٦٤، ٥٦٣، ٢:٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١٨، ٤٢١
عائشة بنت أبي بكر ٤٦٠، ٢:٥٧٤
عاصم (قارئ) ٢:١٤٦، ٦٠٦
عباس بن مروان ٥٧٤
عبد الدار ٢:٣٨٢
عبد القاهر الجرجاني ٤١٩، ٦٥٣
عبد القيس ٢:٣٨٢، ٦٠٩
عبد الله بن الحارث ١٢٣، ١٢٤
عبد الله بن حسن الفخار ٢:٦١٣
عبد الله بن داود ٢:٤٤١
عبد الله بن الزبير ٢:٥٨٠
عبد الله بن مسعود ٢:٢٣٠
عبد شمس ١٢٥، ٢:٣٨٢
عثمان بن عفان ١٠٩، ٢:١٥١
العجاج ٢:٣٥، ٢٥٧، ٤٥٨
العراق ٤٢٣
عروة بن الزبير ٢:٤٩٨
عُصَم ٢:١٠٥
العقبة ١٧٦
عُقيل ٣٨٩
العكبري ٣٤٦
عُكَل ٢:١٣٢
علقمة الفحل ٢:٥٦٦
علي بن أبي طالب ٢٤، ٢٩، ٤٥١، ٥٠٨، ٥١٨
عمر بن أبي ربيعة ٦٢١
عمر بن الخطاب ٧١، ٢:١٢، ٣٧، ١٨٢
عمر بن عبد العزيز ٢:١٢
عمرو بن معديكرب ٥١٩
عميرة كلب ٢:٣٧٤، ٣٩٣
عنترة العبسي ٢٥٣، ٤٢٧، ٢:٤٩، ٢١٥
عيسى بن عمر الهمداني ٤٥٤، ٦٥٥، ٦٦٢، ٢:٥٠، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١١٣، ١٢٦
عيسى عليه السلام ٦٥٢، ٦٥٣
عيينة بن حصن ٢:٣٥٥
الغزني ٥٩٧
غرنيق ٢:٢٧
غطفان ٢:٩٣
الفارسي ـ أبو علي الفارسي ٥٣، ٦٢، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٥٣، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٤٨، ٦٦٨، ٢:٢١، ٣٧، ٤٦، ٥٩، ٨٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٤، ٢٠٧، ٢٣١، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣٢٣، ٣٥٩، ٣٧٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٧٦، ٤٩٠، ٤٩٩، ٥٧٤، ٥٨٨، ٥١٨، ٥٢١
الفاروق (عمر بن الخطاب) ١١٩
الفراء ٤٢، ٦٥، ٦٧، ٨١، ١١٢، ١١٦، ١٣٤، ١٥١، ١٦٤، ١٦٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٢٧، ٢٧١، ٢٨٢، ٣٠٨، ٣٤٥ ـ ٣٤٦،

٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤ ـ ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٣، ٤٦٨، ٤٨٢ ـ ٤٨٣، ٥٠٦ ـ ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩، ٥٢١ ـ ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٦١ ـ ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٩٣، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٣٣، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٦٠، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٧، ٢:٧، ١٥، ١٧، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٢٦، ١٣١، ١٣٤، ١٤٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣١٦، ٣٣٦، ٣٩٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٦، ٥٦٢، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨٢، ٥٨٦، ٥٩٦، ٦١٢

الفرخ ٥٢٥

الفرزدق ١٢٣، ١٤٤، ٢٠٣، ٦١٤، ٨٩

الفُرْس ٢:٩٨

فرعون ٢:٢٧، ١٣١

فزارة ٢:٤٠٢، ٢٦٤

فقعَس ٢:١٣

فُقَيْم كنانة ٢:٣٧٦

القاضي عياض ٢:٤٨

القاهرة ٢٥

قُثَم ٢:١٠٥

القتيبي ٤٠٢، ٤٠٤

قريش ٤٥٤، ٥٠٣

قُريم ٢:٣٧٦

قُزَح ٢:١٠٥

قضاعة ٢:١٠٥، ٥٨١

قطرب (محمد بن المستنير) ٤٧، ٦٣، ٧٥، ١٠٣، ١٣٣، ٥٩٩، ٦٣٨، ٢:٥٣، ١٦١، ١٦٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢٧١، ٣٩٥، ٤٣٥

قَطوري ٢:٢٥٢

قيس ٣٤، ٦١٤، ٢:٤٠٢، ٤١٩

الكافية ٣٤٦

كثيِّر عزة ١٤٦، ٥٧٩

الكسائي ٨١، ٢٣، ١٠٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٦، ١٨٣، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٦٢، ٢٧١، ٣٠٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٨٧، ٣٩٦، ٤٣٣، ٤٤٩، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٥، ٥١٠، ٥٢١ ـ ٥٢٢، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٦٥، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦١٤، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٩، ٦٦٠، ٦٧١، ٢:٢٤، ٤٩، ٥١، ٥٤، ١١٣، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩٠، ٣٩٦، ٤١٨، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٣، ٥٤٦، ٥٦٦، ٦٠٨، ٦١١

كعب ٢:٦١٠

كعب بن مالك ٢:٤٤٩

الكعبة ١٢٣ ـ ١٢٤

كُلَيْب ٤١٦، ٢: ١٧٨
الكميت بن زيد ٢٥٢
كِنانة ٢: ٧٥
الكوفة ٥٩٩، ٦٣٦، ٢: ١٥
الكوفيون ٣٦، ٥٢، ٥٤، ٦٣، ٧٠_٧٢، ٧٥_ ٧٧، ٩٧، ١٠٣، ١٠٥، ١١١، ١١٦، ١٢٠، ١٣١، ١٤٤، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٤، ١٨٥ ـ ١٨٨، ١٩٦، ١٩٩ ـ ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢٢ ـ ٢٢٤، ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨١، ٣٠٧ ـ ٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٣٥، ٣٤٧ ـ ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٥ ـ ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٧ ـ ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٠٥ ـ ٥٠٦، ٥١٠ ـ ٥١١ ـ ٥١٨، ٥٢١ ـ ٥٢٢ ـ ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٧٨، ٥٨١ ـ ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٩ ـ ٥٩١، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٥، ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٣١، ٦٣٦ ـ ٦٣٧ ـ ٦٣٨، ٦٤٢ ـ ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٥٤، ٦٥٦ ـ ٦٥٧، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧٤، ٦٧٧، ٢: ٧، ١٥، ١٦، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٩، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ٨٣، ٩٢، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٣، ٢١٢، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٩، ٥٩٤، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٣
اللات (صنم) ١٧٢ ـ ١٧٣، ٢: ٨
لبيد بن ربيعة ٢: ٣٢٩
اللحياني ٢: ١٢٣، ١٥٧
لخم (قوم) ٢: ٤٠٨
ليلى الأخيلية ٢: ١٨٠
المازني ٤٠، ٦٠، ١٠٨، ١٥٢_١٥٣، ٢٤٠، ٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٥٢، ٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٧، ٤٧٠، ٥١٢، ٥١٩، ٦٢٥، ٦٥٢، ٦٦١ـ ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٧٠، ٢: ٣٤، ٣٨، ٤٦، ١٠٢، ١٦٢، ١٩٩، ٣٥٠، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٥٣، ٤٥٤، ٥٢٥، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٨، ٥٨٨
مالك بن أنس ٢٦٣
مالك بن دينار ٢٦٦
المبرد ٧٤، ٩٨، ١٠٩، ١٣٣، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٣٠٤، ٣٢٣، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨ - ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٨، ٤١٤، ٤٢٦، ٤٧٠، ٥١٢، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٦٢، ٥٦٨، ٥٨٠، ٦١٧، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٤٨، ٦٥٥ ـ ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٧٩،

٢: ١٧، ٣٤، ٣٥، ٤٧، ٤٩، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٧٧، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٨، ١٨٣، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٧٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥١١، ٥٣٥، ٥٦٠، ٥٦٥، ٥٨٨
مبرمان ٢: ٣٦٦
المتنبي ٢: ٣٩٩
المثلم بن رياح المرّي ٢: ١١٤
محمد (المصطفى) ٢٣، ٥٣٠، ٦٨٢، ٢: ١٥٣
محمد بن مسعود الغزني ٥٨٢، ٦٢٧
محمد رسول الله ٢١
المدينة المنورة ١٧٦
المرادي ٢١، ٤٥١
مرو ٢: ٣٩٣
مريم بنت عمران ٦٥٢، ٦٥٣
مسور (رجل) ٤٣١
مصر ٢٥
مُضَر ٢: ١٠٥
المطرّزي ٢: ٥١٢
المعري ١٩٣
المغاربة ١٤٧، ١٥٩، ١٦٦، ٢١٣، ٢٤٩، ٣٦٦، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٦، ٥٢٩، ٦٠٧، ٦١٥، ٦٨٠، ٢: ١٣، ١٤٠، ١٤٩، ٢٣٣، ٥٦٧
مكة ٢: ٣٦٢
مُلَيح خزاعة ٢: ٣٧٦
المهاباذي ٢: ٢٧٩
مهرة (قبيلة) ٢: ٣١٢
موسى عليه السلام ١٣٥
النابغة الذبياني ٣٤، ١٢٨، ٢٠٩، ٣٧٠، ٥٦١
نافع (قارئ) ٦٣٢، ٢: ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧
النبي ١١٦، ١١٧، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٣، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٥٠، ٥٨٦، ٦١٠، ٦٣٥، ٦٤٩، ٢: ٣٦، ١٤٤، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٦، ٥٧٤، ٢: ٣٦، ١٣٧
النحاس ٢٣، ٢٤٩، ٢: ٢٦٤
نصر بن أبي الفنون ٢: ٤٤٩
نصيبين ٢: ٣٧٢
النضر بن شميل ٢: ٥٧٩
النقيب= الشريف المرتضى ١٦٢
نمير ٢: ٦١٠
نوح عليه السلام ٢: ٤٥٧
هُبَل ٢: ١٠٥
هبيرة = أبو عمرو الأبرش ٢: ٢١٠
هُذَيْل ١٢٠، ١٤٧، ١٤٩، ٣٨٩، ٤٥٤، ٢: ٢٦٨، ٢٧٢، ٤٢٠
الهروي ١٥٥
هشام بن معاوية (الضرير) ٦٣، ١٦٦، ٣٥٠، ٣٩٦، ٤٦٦، ٤٧٣، ٥١٨، ٥٥٨، ٦٠٥، ٦٣٢، ٢: ١٢٥، ٦٠٥
ورش ١٧١، ٢: ٥٩٤
يعقوب ٢: ٧٨، ٥٨٣، ٥٨٥
يماني ٤٢٣

اليمن ٨٥، ٣٠٠، ٢: ٣١٢، ٤٩٩
يوسف (عليه السلام) ٥٥١
يوسف بن معزوز (أبو الحجاج) ٣٦
يونس (بن حبيب) ١٦١، ١٦٢
يونس ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٣٣، ٣٣٦، ٣٥٨، ٣٦١، ٤١٦، ٤٣١، ٥٧٣، ٥٩٨، ٦١٢، ٦٢٢، ٦٥٥، ٦٦٨، ٢: ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٨٦، ٩٥، ١١٣، ٢٢٦، ٣٥٠، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٨٥، ٤٠٠

٥ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن

الارتشاف ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤١٤، ٤١٩، ٤٣٢، ٤٥٥، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٥، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٤٤، ٦٥٧، ٦٧١، ٦٧٩، ٢:٣٨، ٨١، ٨٤، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٥ ـ ١٦١، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ٢٢٨، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٧٠، ٤٥٦

الإفصاح بفوائد الإيضاح ٤٩، ٣٩٧، ٢:٤١٠

الألفية ٢:١٩٠

ألفية ابن المعطي ٣١

ألفية ابن مالك ٢١، ٢٤

الأمالي ١٦٢

الأنموذج كتاب للزمخشري ٢:١١٧

الأوسط (كتاب) (لأبي الحسن) ٣٤٩، ٢:١١٢، ٣٨٠ـ٣٨٤، ٢:٤١٣، ٤٩١

إيجاز التعريف في علم التصريف ٢:٥٢٨

الإيضاح ٤٩٦، ٢:٣٩٥

البديع ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٥، ٥٨٢، ٥٩٧، ٦٦٥

البسيط ٣٤٣، ١٤٦، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٤، ٤٣٥، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٢٣، ٥٢٤، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٩، ٦٧٧، ٦٨٠، ٢:٤٧، ٩٤ـ٩٦، ١٣٦، ١٩٥، ٢٣٢، ٦١٢

تاج اللغة ٢:٥١٤

التذكرة ١٤٠، ٣٤٢، ٤٠٢، ٥٥٤، ٢:٣٩٦

التذييل والتكميل ٢:٣١٣

الترشيح ٢:٥١١

التسهيل ٢٧، ٤٥، ٦٣، ٤٦، ٦٦، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٧٠، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٧، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥١٥، ٥١٦، ٥٣٤، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٥١، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٧، ٥٩٦، ٦٢٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٥٨١، ٦٦٤،

٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٩، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٩، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٣٩، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٩، ٥:٢، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٤، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٩٦، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٣، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٤، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٤، ٥٧٠، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٠٦، ٦٠٧

الجزولية ٦٧

الحلبيات ٢٠٠، ٢٠١

الخصائص ٤٥٩

رؤوس المسائل ٣٠

شرح الألفية ١٨١

الشرح = شرح التسهيل ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٥٢، ٥٥، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ٨٠، ٩٨، ١١٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٦، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٨٩، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٤، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٤٣، ٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٤، ٤٦٨، ٦٧٥، ٦٧٧، ٦:٢، ٢١، ٤٠، ٤٢، ٥٤، ١٠٨، ١٣٥، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٣٢٦، ٢٣٢، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩٥

شرح الإيضاح ١٣١

شرح الجمل ٢٧٥

الشرح الصغير ٣٤٣

شرح الفصول ٥٧٨

شرح الكافية الشافية ٢٧، ٤٠، ١٧٠، ١٧٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٨٥، ٣١٧، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٨٥، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٦٩، ٥٠٩، ٥١٨، ٥١٩، ٥٣٤، ٥٤٥، ٥٦٣، ٥٨١، ٥٨٤، ٥٩٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٨، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٤٥، ٦٦٤، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٨، ٢٧:٢، ٣٥، ٤٥، ٤٩، ٦١، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٨٦، ٨٩، ٩٧، ١٠٤، ١١٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٢، ١٩٨، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١٢، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٥٠٥، ٥١٠، ٥٢٨، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٠

شرح اللمع ٤٤١

شرح المفصل ٣٨٦، ٤٩٨

الصحاح ٢٥، ٦٥، ١٢٣، ٣١٥، ٤٦١، ٤٨١

صحيح البخاري ٤٤٧

العين ٤٩٠

الغرّة ٦٥، ٣٣٠

الكافية الشافية ٢٧، ٣٩، ١٣٨، ١٥٠، ٢٤٠، ٢٨٠، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٩٢، ٤٠١، ٤١١، ٤١٢، ٤١٧، ٤٣٦، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٩٦، ٥٣٤، ٥١٥، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٨٨، ٦٠٢، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٦٧، ٦٧٢، ٦٧٩، ٥:٢، ٢٤، ٣٤، ٤١، ٤٦، ٥٩، ٨٢، ١٠٠، ١٠٤، ١١٢، ١٢٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٣، ١٧٥، ١٩٠، ٢١٨، ٢٦٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٨٤، ٥٠٥، ٥٠٩، ٥١١، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٥٤، ٥٧٠، ٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٧

الكتاب ٦٢١، ٣٧:٢، ١٥٩

كتاب الصفّار ٣٧:٢

كتاب الغرّة ٢١٨

الكشاف ٢٥٤، ٣٧٦، ٦٢٠، ٤١٥:٢

مجالس ثعلب ٦٦٩

المحكم ٤٤٢

مختصر العين ٥٣٩:٢

المخصص ٢٦١:٢، ٢٨٧

المسائل (لأبي الحسن) ٤١٥، ٥٨٤

المستوفى ٣٧٣:٢

المصباح ٢٦٨:٢

معاني الحروف ٦١٦

معاني الزجاج ٢٧٠
معاني الفراء ٤٤٣
المفصل ٢: ١٨٤، ٤٣٦، ٤٢٤، ٤٢٧
المقرّب ٢٤
منهج السالك ٣٠٠
الموطأ ٢٦٣، ٢: ٥٧٤
النهاية في النحو ٤٢٨، ٥٣١، ٦١٧، ٦٥٨، ٦٦٩، ٢: ٧، ٨، ٢٤
نوادر أبي علي القالي ٥١٤
اليواقيت (كتاب) ٢: ٦١٣

٦ ـ فهرس مسائل العربية

الآحاد ٣٠
آخَر بمعنى: مغاير، ولا يكون إلاّ مع ما هو من جنسه ٢: ٨١
آنَ: لغة في أنا بالقلب ١٠٣
أب: فيه أربع لغات ٦٦
ابتداء الغاية الزمانية ٣٩٥
الابتداء ١٧٧
الابتداء بالنكرة ١٨٧
الابتداء بنكرة ٣٢، ٩٠، ٢٧٩، ٦٠٩
بنكرة صفة لمحذوف ٢: ٣٧٢، ٤٦٩
بنكرة عاملة ٢: ٦٠٧، ٦٠٧
بنكرة لإرادة لفظها ٢: ٣٧٣
بنكرة موصوفة بجملة ٢: ٤٧٣
الابتداء مصطلح نحوي ٢٤٨
إبدال أول المدغم نونًا ٢: ٥٨٢
الجملة من الجملة ٦٤٠
الجملة من المفرد ٦٤١
الدال ذالاً ٢: ٥٠٤
غائي وطائي ورائي وآئي و ٢: ٥٠٧
الظاهر من الظاهر أو المضمر ٦٣٨
لام التعريف ميمًا ٢: ٥٨٥
لغوي وصرفي ٢: ٥٠٢
الهمزة من كاف الخطاب ٣٨٨، ٢: ٥٧٨
همزة الوصل وحذفها ٢: ٥٠١
الإبدال والعوض والقلب ٢: ٥٠٢
إبراز الضمير ١٨٥
أبنية المفردات أكثر من ١٢٠٠ ٢: ٤٥٦
الإتباع ٥٨، ٦٢
الإتباع بدلاً و عطفاً عطف بيان ١٢٠
إتباع فاعل نِعم بتوكيد معنوي ٥٢٧
الإتباع والقطع ٥٧١
اتحاد الجنس بالتأويل ٦٢٩
الناطق في التركيب ٢٩
الإتد والإتاد ٢: ٤٥١
اتصال اسم الفعل بنون الوقاية ٢: ٥١
الفاعل والمفعول ٢٦٧
التعبير عن مضمون الكلام ١٣٥
الاتيان بمضارع: ما أفعل ٥٠٩
إثبات تاء التأنيث في الوقف ٢: ٥٨٣
المد في آخر صدر البيت ٢: ٣٩٧
نون الوقاية مع لعلّ ١١٢
نون الوقاية وحذفها مع إنّ . . . ١١٣
ياء المنقوص في الوقف ٢٧٩
إجازة التضعيف فيما قبله حرف مد ٢: ٤٠٤
الحال من المضاف إليه ٣٦٦
اجتماع اللزوم والجمود ٣٥٥
نون الرفع ونون الوقاية ١١١
شرطين يغني أن الجواب للأول ٢: ١٧٦

الإجمال غير اللبس ٢٧٠
إحالة على شرح التسهيل ليست فيه ٢ : ٥٤
على شرح المفصل ليست فيه ٢ : ٤٢٥، ٤٢٥، ٤٢٨
على غير ما ذكر ٢ : ٧٧، ٣٧٣، ٤٢١، ٤٢١، ٤٤٠، ٤٨٦، ٦٠٥
الاحتراز في الإشارة والضمير ٨٧
الاحتراز من ياء الجمع وياء التثنية ٨٨
احتمال اللبس في الفاعل ٢٦٥
اسم الفاعل والمفعول : مضارّ ٢ : ٣٠
مذهبين في قول الناظم ٢ : ٣٠
أحوال اسم لاوتابعه ٢٣٥
الاسم المقدَّم ٢٨٦
الاسم عندما يكثر نعوته ٥٧١
المخصوص بعد نعم وبئس : ٥٣٥
مذ ومنذ ٤٠٨
المصدر المضاف ٤٦٣
المضاف إلى ياء المتكلم ٤٥٢
تقديم الحال ٣٦٤
منع تعدّد الحال ٣٧١
الإخبار بالجملة ١٨٣
بالمفرد ١٨٣
بمفرد عن مثنى ٣١١
اختص الاسم بالنداء لأنه مفعول ٣٦
الجر بالاسم ٦٠
الجزم بالفعل ٦٠
الأفعال القلبية بالإلغاء ٢٤٦
الميزان الصرفي بـ فعل لأن الفعل يشمل جميع الأفعال، ومادته تستجيب لجميع الصيغ ٢ : ٤٦٩
واو الحال بالابتداء ٢٨٨
اختلاف العمل والنسبة ٥٦٩
في تصغير آدم ٢ : ٥٢٤
اختيار الانفصال في باب خِلتنيه ١٠٧
الضمير في التركيب ١٠٤
الإخلال بصدارة الاستفهام ٥٥٣ ـ ٥٥٤
إدراج في الحديث الشريف ٣٥٢
إدراج الصفة المشبهة في اسم الفاعل ٤٨٨ ـ ٤٨٩
إدراج الهمزة في حروف العلة ٢ : ٥١٨
أدوات التخصيص ٢٨٧
أدوات الشرط المختصة بالأفعال ٢٩٣
إذا : في محل جر بحتى ٢ : ١٢٠
الفجائية ٢٢١، ٢٨٧، ٤٣٧
انتصب العائد بحرف لا يجوز حذفه ١٦٥
بني أفعل : التفضيل مما يتعدى ٥٤٨
تكررت ألفاظ التوكيد ٥٨١
حذف العائد المنصوب ١٦٦
حذف الفعل انفصل الضمير ٢ : ٣٩
قُصِد نعت معمولين ٥٦٨
وُصِل كلا بمضمر ٧٢
وقع أفعل : التفضيل خبراً ٥٤٨
ولي البدل اسم الشرط ٦٣٩
إذن : قد تكون لجوابين ٢ : ١٢٧
أرى : البصرية ٢٥٨
أرى إراءً واستفاةَ استفاهًا ٢ : ٥٦٢ـ٥٦٣
أربعة متضايفات متوالية ٢ : ٥١٩
الارتباط بين اسم الاشتغال والعامل ٢٩٤
الارتفاع لا يكون للضمير لأنه مبني ١٠٢
الأرجح في مصحوب أل : جرّه بالحرف ٣٢٣

أرضون وسنون ٧٨
أسباب بناء المضمر ٩٩
التغليب ٧٠
تقديم المفعول ٢٧٢
رفع المضارع ةنقض بعضها ٢ : ١١٦
الضمة ٥٧
الفتحة ٥٧
استتار واجب في خلا وليس وما أكرمه ١٠١
استثقال الضم على الواو ٦٢
الاستثناء ٣٣٤
بحاشا ٣٥٢
بغير وسوى ٣٤١
بليس وخلا ٣٤٧
المفرغ ٢٦٢، ٣٣٤
المنقطع ٣٣٤
استحسان خلو الصفة مع ألْ عن الموصوف ١٥٣
استخدام اللهم وأحوال إعرابها ٦٥٧
استدعاء التعجب من المخاطب بضميره ٥٠٧
التعجب من المخاطب ٥٠٧
استدلال بما فيه احتمال آخر ٢ : ١٤٤، ١٥١
استطراد واستدراك على الغير ٢ : ٢٧٩
استعمال الباء بمعنى عن: ٢٨٥
فاعلة في التوكيد ٥٨٠
الكاف مع اللام ١٣٤
ما وكم وأين في الحكاية ٢ : ٢٤٢
نِعم: من غير تحويل ٥٤٠
يا: للندبة ٦٤٣
استغاث: يتعدى بالباء وبدونها ٢ : ٦
الاستغناء باختلاف الصيغة ١٠٠
ببعض الصيغ عن غيرها ٢ : ٨٢، ٢٧٩
بجمع الكثرة عن القلة والعكس ٢ : ٢٧٦
بقليل الاستعمال عن كثيره ٢ : ٣٣٦
بالمهمل عن المستعمل ٢ : ٣٣٥
الاستفهام والمقصود به ٣٦٧
الاستمرار التجددي والدائم ٤٦٦
إسقاط الخافض توسعاً ٣٢٤
اسم الجمع ٢ : ٣٢٤، ٣٢٨
الجنس ١٢٧، ٦٤٤
الجنس الإفرادي ٢ : ٣٢٨
الجنس الجمعي ٥٦٧، ٢ : ٣٢٤، ٣٢٨
الصوت لا محل له من الإعراب، وإذا أخرج
عن معناه يصير له محل ٢ : ٥٦
جنس صريح ومؤول ٢٦٠
الجنس للحقيقة الذهنية ١٢٧
الجنس المبني للنداء ٦٤٦
الجنس النكرة ١١٨
الجنس يراد به الكثرة ٢ : ٢٣٩
الزمان يخبر به عن المعنى ١٨٦
الفاعل الواقع صلة لأل ٢٩٣
الفاعل يعمل مثنى ومجموعاً ٤٧٢
مسند إليه غير الفعل ٢٦٠
مسند إليه فعل ٢٦٠
المصدر ٤٦٠، ٤٨١، ٤٨٦
المصدر يعمل عمل فعله ٤٦٠
المعنى: مصدر واسم مصدر ٤٦١
مفرد مع اللقب المركّب ١٢١
المفعول يُلحق بالصفة المشبهة ٤٧٦
المكان يخبر به عن الجثة ١٨٦

ملازم للإضافة لفظاً ومعنى ٤٢٩
ملازم للإضافة معنىً لا لفظاً ٤٢٩
موصول يرفع توهّم الإضافة إلى المتبوع
وتوهّم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ١٤٠
لا: ثلاثة أقسام ٢٣
يُشغل به العامل المفرّغ ٣٣٩
الاسم أخف من الصفة ٢: ٥٤٢
من مصدر: سُمِيَ ٢: ٤٩٦
النكرة على وزن مخصوص معرفة ٢: ٣٣٠، ٣٣١
والفعل شريكان في قبول المعاني ٥٢
والكنية واللقب ١١٩
يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره ٧١
اسما الفاعل والمفعول المنقوصان ١٤٣
أسماء الأفعال ٤٩ ، ١١٦
الأفعال لا تتأثر بالعوامل ٤٩
الزمان قابلة للظرفية ٣٢٥
الزمان والمكان والآلة لايوصف بها ١٨٤
المكان المبهمة تقبل الظرفية ٣٢٦
ملحقة ٢: ١٠٢ ـ ١٠٣
ناقصة الدلالة ٤٤٧
النسب ٥٦٤
الأسماء الستة ثلاثة أقسام ٦٦
قبل التركيب موقوفة ٤٦
المغرقة في الإبهام لا تتعرف ٢٣٨
الملازمة للنداء ٦٧٧
اسميّة أسلوب التعجب ما أفعله ٥١١
اسمية وفعلية: نعمَ وبئسَ ٥٢١
إسناد الفعل الماضي إلى مؤنث ٢٦٥
الفعل إلى الضمير ١٨٩
نِعم وبئسَ إلى الذي ٥٢٥
الإسناد ٢٩
الإسناد اللفظي للفعل والحرف والجملة ٣٩
الإسناد المعنوي خاص بالأسماء ٣٨
الإسناد المفيد ٢٧
الإشارة إلى المكان القريب ١٣٧
إلى ما سيكون بعد ٢٢
إلى المكان في البعد ١٣٧
بذا: إلى الاختصاص بالنداء ٦٧٨
بمنزلة الإيماء باليد ١٣٣
اشتراط أسلوب التعجب على فَعُلَ ٥١٦
تنكير الحال ٣٥٨
علمية المنادى والمضاف إليه ٦٥٣
اشتراك إمّا: العاطفة وإمّاالشرطية ٦١٤
المعرفة مع النكرة في الحال ٣٦٣
في الاعتلال ٨٨
اشتغال الوصف العامل ٢٩٣
اشتقاق اسم المفعول ٤٩١
لغوي وصرفي ٢: ٤٩٦
الإشمام ٢٧٦
الإشمام والروم ٢: ٤٩٩
إشمام الضمة كسرة نوع من الإمالة ٢: ٤٣٦ و ٤٩٩
أشهر اللغات ٢: ٢٨١
أصل آية ٢: ٥٥٢
الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ٤٨
اسم واست وابن وامرئ واثنين ايمن ٢: ٤٩٦ـ٤٩٨
أُصِلَ: من المعلوم: أَصُلَ ، واضطراب الشراح فيه . فلعله: أَصِل. ٢: ٥٤٧

الإعراب أن يكون بالحركات والسكون ٦١
الإعراب بالحركات ٦٣
تترى ٢:٢٤٨
حذاء ٢:٢٥٦
ضيزى ٢:٢٤٩
الحرف على حرف أو حرفي هجاء ٤٨
الخبر الإفراد ١٨٦
الخبر أن يكون نكرة ١٨١
الكلام غير تقدير الإعراب ٢:٤٣
النعت للتوضيح والتخصيص ٥٥٩
صمت: منقول من الأمر ١٢٢
صمته: بتاء التأنيث ١٢٢
ضافة آل إلى الضمير ٢٣
الاسم إلى مرادفه ٤٢٨
أسماء الزمان إلى الجمل للتعريف ٤٣٥
اسم الفاعل المجرد إلى المضمر ٤٧٣
اسم الفاعل إلى مفعوله ٤٦٥
اسم الفاعل والمفعول إلى المنصوب ٤٢٠
اسم المفعول إلى مرفوعه ٤٧٥
إلى أل: على الحكاية ٣٢٣
إلى الظرف على التوسع ٤١٩
ألف المقصور إلى ياء المتكلم ٤٥٤
أيّ إلى النكرة ٩٠
أيّ: إلى النكرة و المعرفة ٤٨، ٤٣٩
أيّ الموصولة ٤٤٠
بمعنى: عند ٤١٩
الدالّ إلى المدلول ١١٠
ذو إلى الجملة وغيرها ٦٩
شبه هي لفظية ٥٩٠
شبيهة بالمحضة ٤٢٢
الشيء إلى ما بمعناه ٤٢٨
الصفة إلى الموصوف ٢:٧٩، ٤٣٦
الصفة المشبهة إلى فاعلها ٤٧٥
الكاف إلى ضمير ٢:٨٢
كلا و أيّ و لدن ٤٣٨
لبّيك إلى الضمير الغائب ٤٣٢
لفظية ومجازية وغير حقيقية ٢٣٥، ٤٢٠، ٢:٢٩٦
لفظيةوالضميرالمتصل في محل رفع نائب فاعل ٢:٣٠٧
محضة وغير محضة ٤٢٠، ٤٢٢
المصدر إلى نائب فاعله ٢٢٦، ٢٨٩، ٤٤٩، ٦٠٦، ٢:٣٣١، ٥٣٧
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه ٤٢٢
مع وغير ٤٤٢، ٢:٣٠١
المعتبر إلى المُلغَى ٤٢٣
المقصور والمنقوص إلى ياء المتكلم ٤٥٣
النفس والعين إلى ضمير المؤكد ٥٧٧
بمعنى اللام ٤١٩
على الحكاية ٣١١
ما لا ينصرف ٨٥
مصدر القول واسمي الفاعل والمفعول وما يشبهها إلى الجمل على الحكاية ٤٣٤
الإضافة وإثبات الصدر ١٦١
أضرُب حروف الجر ٣٨٨
اضطراب في الإعراب والتوجيه ١٦٣، ٢٥٣، ٥٣٨، ٥٤٤، ٦٦٢، ٢:١٠٢، ١٦٢، ٣٣٩، ٣٣٩، ٤٧٤، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٠، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٩٧، ٦٠٤، ٦٠٦

اضطراب في فهم عبارة سيبويه ٢ : ٤٠٣
الاضطرار : ضرورة الشعر ١٧٣
إضمار العامل ٦٢٦
صاحب الحال ٣٧٢
الفاعل لا يمنع تقديم المفعول ٢٦٩
المرفوع وجوباً ٣٠٧
ممتنع في المخالفة ٣١١
إظهار رفع الواو والياء للضرورة ٩٣
الإظهار في هبايّ يقتضي : هبايا ٢ : ٨٤
إعادة اللفظ المتصل بالمؤكد ٥٨٧
ضمير المفرد على اثنين ٢ : ٣٨٨، ٤٢٣، ٥٤٠
ضمير المثنى على جمع ٢ : ٤٢٣
ضمير المذكر على مؤنثات ٢ : ٥٤١، ٥٦٥، ٥٦٥
اعتبار الهمزة من حروف العلة ٤٨٣
المصدر المحذوف مذكرًا ٤٦٣ ، ٢ : ٢٩٦، ٣٦٥
الاعتداد بالأصل الأول لا ما بعده ٢ : ٣٤٥
اعتراض بجملة من بضعة أبيات ٢ : ١٠٣
بجمل وأبيات ٢ : ٢١٠
على الناظم يعترض عليه ٢ : ٣٨٢
على التضعيف ٢ : ٤٣٨
مردود ٢ : ٣٩٩، ٤٣٥، ٤٣٨ ، ٤٣٩، ٤٨٣، ٥١١، ٥١٢، ٥١٦ ، ٥٦٢، ٦٠٢
اعتماد اسم الفاعل مسوّغ لعمله ٤٦٨
الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ٣٨
الأعجمي : ما سوى لغة العدنانيين ومن خالطهم ٢ : ٩٨
إعراب أيّا : مطلقاً ١٦٢
أبيّ وفيّ وأخيّ وحميّ وهنيّ ٤٥٤
أيضًا : حال أو بدل أو مفعول لمذكور ١١٤، ١٤٥ ، ٢٤٦، ٢٥٦ ، ٢ : ٢٧٦، ٢٩٤ ، ٥٣٠، ٥٦٤، ٦١٠
لاسيما وما بعدها ١٦٣، ٣٥٣
بيت يحتمل ١٤٠ وجهًا ٣٢
عبارة يحتمل ١٣١ وجهًا ٢٣٧
اثنين واثنتين ٧٤
فاه إلى فيّ ٣٥٧
فصاعدًا فنازلاً ٣٧٨، ٣٧٩، ٦٢٥ ، ٢ : ٢٦
فقط : قط : حال ١٧٠
ما زاد إلاّ ما نقص ٣٣٥
المصدر المؤول بعد الشرط والجزاء ٢ : ١٦٩، ١٧٠
من عل ٤٤٣
من عله ٢ : ٤١٦
المنصوب بعد حذف الجار ٤١٤
نحو ٢٩٥
الإعراب أصل في كل المفردات ٤٧
هو لفظي ومعنوي معًا ٤٥
أصل في الأفعال أو الأسماء ٥٢
بالأحرف ٦٦، ٧٢
في اللغة والاصطلاح ٤٥
لكلا وكلتا إعراب المقصور ٧٢
للمثنى ٦٩
للمثنى والمجموع بالحروف ٧٥
للمخصوص بعد حبذا ٥٤٤
يفرّق بين الوصل والوقف ٤٧

الأعراب: جمع عَرَب ٢: ٣٢٧
إعطاء حكم المعارف والنكرات ١٢٩
الإعلال لايؤثر في الميزان ٢: ٩٦
إعلال صيام وقيام ٢: ٥٣١
مطايا وهدايا وخطايا وهراوى ٢: ٥١٦، ٥١٨
نحو: سيادة وزياد ونياف ٢: ٥٣١
أعلام الأيام ٣٢٦
الأعلام كلها مرتجلة أو منقولة ١٢١
أعلَمَ: القلبية ٢٥٨
أَعلَمْ وأرى ٢٥٦
إعمال القول عمل الظن ٢٥٥
اسم الفاعل مع ألْ بمعنى المضي ١٥٣
العامل المهمل في محل الضمير ٣٠٧
المصدر عمل فعله ٣٢٠، ٤٥٦
إغفال أسمي الزمان والمكان و ٢: ٥٨٩
الأصل الأول ٢: ٥٠٧، ٥٠٧، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٧٨، ٦٠٦
الإعجام يحتمل صورتين ٢: ٣٠٤
إعلال في مطايا ٢: ٥١٧
أمثلة نون التوكيد ٢: ٦١١
بيت من الألفية ٢: ٤١٦
التأنيث في الحرف ٢: ٤٨٨
تفعلة وصيغ أُخرى ٤٨٢
حالة للياء في النسب ٢: ٣٦٦
حذف الهمزة ٢: ٤٠١
حذف همزة الوصل في المضارع والمشتقات ٢: ٥٢٥، ٥٨٩
حذف الحركة ٢: ٣٩٤
الراء في الإمالة ٢: ٤٢٩
سبب في الإدغام ٢: ٣٣١
سبب في الإمالة ٢: ٤٢٠
شذوذ: صُيّابة ٢: ٥٧١
شرط في تضعيف الوقف ٢: ٤٠٤
الفعل في الإعلال ٢: ٤٧٣
القلب قبل الإبدال ٢: ٥٣٥
قيد في الحكم ٢: ٣٦١، ٣٦٦، ٥٢٥، ٥٢٦، ٦١٠
ما فيه همزتان للمضارعة وزائدة ٢: ٥٢٤
نقل الفتح وإبدال الهمزة ٢: ٤٠٨
وِترة ووِثِية ووِعدة ٢: ٥٨٨
وجه في الإبدال ٢: ٥٠٨
وجه في قلب الألف ٢: ٢٦٠
الياء في تناسب الإمالة ٢: ٤١٩
يَسَرَ يَسِرُ ٢: ٥٨٩
الإغناء عن الخبر ٢٧٣
أفّ: لا تقبل لم ٤٤
الإفادة ٢٨
افتتاح الحرف بهمزة وصل ١٧١
الافتراق في شتان مقيد بالمعاني والأحوال ٢: ٤٧
الافتعال وإضافته إلى الضمير ٢٣
قد يكون متعديًا ٢٣
افتقار الموصول إلى جملة ٥٠
افتقار النكرة الموصوفة إلى صفتها ٥٠
إفراد إذ ٤٣٣
حبَّ في المدح ٥٤٤
الإفراد ٦٩
أفعال التصيير ٢٤٢
السجايا ٢٩٦

العلاج ٣٢٠
الأفعال القلبية ٢٤٢
المتعدية إلى ثلاثة ٢٥٩
المنسوبة إلى الله لها خصوصية ٤٠٠
الناقصة لا حصر لها ١٤٠
الناقصة تدل على الحدث ٢٠١
اقتران بدل اسم الشرط بإنْ ٦٣٩
جواب الشرط بالفاء ٩٠، ١٣٨، ٢: ٢٩
جواب لو بالفاء وإذًا ورب وقد ١٨٦
خبر الموصول بالفاء ٢: ١١٢، ١٩٣، ٢٥٥
المبدل من الاستفهام بالهمزة ٦٣٩
المعطوف على الجواب بالفاء ٢: ١٢٨، ١٤٥، ٢٢٠
إقحام جموع كثرة في جموع القلة ٢٧٥
جموع القلة في الكثرة ٢: ٢٨٢
أقسام الخبر مفرد وجملة ١٨١
الضمير المتصل ٩٩
معمول الصفة المشبهة ٤٩٩
الاكتفاء بذكر لا عن ذكر المعادل ٦٠٦
أكثر التمييز موصوف في الأصل ٢٨٧
الأكثر في لدن: إلحاق النون ١١٤
ألْ: الجنسية ١٧٢
الزائدة اللازمة ١٧٢
الزائدة غير اللازمة ١٧٢
الزائدة ١٧٢
العهدية ٣٥، ١٧٢، ٢: ٦٦
العهدية ثلاثة أنواع ١٧٢
العهدية الذكرية ٣٠٠
العهدية والجنسية ٥٢٧
عوض من الضمير ٢: ٥٥٦
في فاعل نِعم ٥٢٦
للتعريف من خواص الاسم ٣٦
المؤثِّرة ٩٤
الموصولة بالمضارع يجوز فيها الإدغام وعدمه ١٥٣، ١٦٠
الموصولة تدخل على الفعل ٣٦
نائبة عن الضمير والاسم بدل من نائب الفاعل لئلاّ تخلوا الصلة من ضمير عائد ٢: ٢٠١ـ٢٠٢
يجوز إدغام لامها ويجوز إظهارها ١٥٣
يشترك فيها العاقل وغيره ١٥٢
ألا: الاستفتاحية ٢٤٠
الاستفهامية ٢٣٩
التحقيقيّة ٢٤٠
للتمني ٢٤٠
للتوبيخ والإنكار ٢٣٩
إلاّ: حرف حصر ٣٣٦
الالتباس في الفاعل ٢٦٩
الالتزام ٢٧
إلحاق اسم الفاعل بالصفة المشبهة ١٤١، ٤٧٥
أعطى: بالمتعدي إلى ثلاثة ٢٥٩
إلغاء المتقدّم ٢٤٧
ألف آخر المضارع ٩٠
لدى وعلى ٧٣
مالِك ٢٢
الإطلاق ٢٥٦
أنا: زائدة ١٠٢، ١٠٣
مبدلة من نون التوكيد في الوقف ٤٨٢، ٦٦٠
التقاء الساكنين في القافية ٥٨٠

الالتماس: طلب امرئ من نظيره	٢: ١٥٠
الإلحاق في الأبنية	٢: ٤٦٥، ٦٠٠
ألف الإطلاق بدل من هاء السكت	٢: ٢٢
الألف عوض من إحدى يائي النسب	٢: ٣٩٣
الألف المقصورة أصل للممدودة	٢: ٢٤٧، ٢٥٧
الألف ينوى فيها غير الجزم	٩٠
ألفاظ التوكيد معارف	٥٨٢
أم و أو	٥٩٦
أم المعادلة	١٨٥
المنقطعة	٦٠٤
المتصلة	٦٠٧
إمالة الضمة والواو قبل راء مكسورة	٢: ٤٣٦
عامية تجعل الألف ياء	٢: ٤١٩
الفتحة لضمة بعدها	٢: ٤٣٩
الإمالة في الكلمتين المتصلتين أحسن من المنفصلتين	٢: ٤٣٢
امتناع اقتران أفعل التفضيل بمِنْ	٥٤٩
تقديم المخصوص في حبذا:	٥٤٢
تقديم خبر ما النافية عليها	١٩٩
تقديم غير الأخص	١٠٨
الحذف	٢٧٣
حلول المضاف إليه محل المضاف	٤٤٤
العطف	٣٣٠، ٣٣٢
عطف الموصول قبل تمام الصلة	٦٢٨
الأمر الذي لايقبل نون التوكيد هو اسم	٤٣
معرب مجزوم بلام الأمر المقدّرة	٥٤
من أمسى أمسِ	٥٩
أمسِ: بناؤها على الكسر	٥٩
الآن: اسم للزمان الحاضر	١٧٣
أن: بعد أفعال القلوب تفتح	٢٢١
الشرطية	٥٩
أن: رابطة لجواب القسم	٢: ١٢٠
يفصل الضمير متبوع	١٠٥
يلي الضمير إمّا	١٠٥
يلي الضمير اللام الفارقة	١٠٥
يلي الضمير واو المصاحبة	١٠٥
ينصب الضمير عاملٌ في مضمر	١٠٥
انجرار فاعل فَعُلَ: بالباء	٥٤٠
انحصار المركب في الأنواع الثلاثة	١٢٥
انفردت تاء التأنيث بلحاقها: نِعم و بئس	٤٠
انفردت تاء الفاعل بلحاقها: تبارك	٤٠
الانقطاع	٦٠٤
أنكر النكرات وأعرف المعارف	٩٤
إن المخففة وإن النافية	٢٢٩
إنّ تسمية ما يلحق الروي تنويناً مجاز	٣٥
أنواع الإضافة	٥٠٠
التغيير الصرفي	٢: ٤٤٢
المبهمات	٣٢٦
المصدر في الإعراب	٣١٢
المضاف	٥٠٠
الملازم للإضافة	٤٣٠
موجب القصر	٢: ٢٥٧
المؤنثات	٢: ٢٤٤
النكرة الواقعة بعد أفعل: التفضيل	٣٨٤
الوقف	٢: ٣٩٤
أهلون	٧٨
إهمال إن ومتى	٢: ١٦٠.١٦١
أو: ومعانيها	٦٠٨

بمعنى الواو ٨٤، ٢: ٣٥١، ٦١١
للتخيير ٢: ٥٠١
للمهلة في المنزلة ٦٠١
أوزان الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد ٤٨٨
أولاءِ بالتنوين ١٣٣
أولاَّك بالقصر والتشديد ١٣٣
أول من قسم الكلام نحويًّا ٢٩
أوّل وزنه: فوعل ١٧٨، ٣٠٩، ٤٧٩، ٢: ٥٥١
أولو: يختص بمن يعقل ٨٢
أولي: للمذكر والمؤنث ١٣٢
أي الشرطية ٩٠
الموصولة ١٦٠، ٢: ٥٦٤
تضاف إلى معرفة ونكرة ١٦١
لا تبنى إلا إذا أضيفت . . . ١٦٢
موصولة وشرطية واستفهامية ٤٨
إيراد الجمع بدل الفعل المضارع ٩٣
الآية في غير موطن الاستشهاد ٢٦٦، ٤٦٨، ٥٧٣، ٥٧٤ ـ ٥٧٥
أيايم وأيايل وزيايد ٢: ٥١٤
باء الاستعانة ٦٩، ١٨٠، ٢٩٦، ٤٠٠
الاستعانة ٦٩، ١٨٠، ٢٩٦
الاستعلاء المعنوي ٢: ٣٠٩
الإلصاق ٤٠٢
التبعيض ٤٠٢
التعدية ٢: ٢٧
التعليل ٤٠٠
حالية ٢٨٠
زائدة للتقوية ٢: ٥٠
العوض ٤٠١
المصاحبة ٤٠٢، ٢: ٣٥٢، ٣٧٢، ٦٠٠، ٦١٣
المصاحبة أو السببية ٢: ٤٤٥
باب اختار ٢٨٢
البدل و نِعْمَ ٢٧٢
سنين: على ثلاثة أنواع ٧٨
سنين: قد يستعمل مثل حين ٧٩
البدل الصالح لعمل لا ٢٣٩
بدل التفصيل ٦٣٦
الفعل والجملة ٦٤٠
الكل من البعض ٦٣٤
بدل مباين مطلقاً ٦٣٢
بدل المطابق ٦٣٢
البدل في نية تكرار العامل ٥٩٣
يعطى حكم المبدل منه ٢: ٩٣
بقية الألفية كلها مفعول به لقال ٢٢
بل: كلكن بعد مصحوبيها ٦١٧
تعطف بعد النفي أو ما شابهه ٦١٨
للإبطال ٦١٨
للتنبيه على انتهاء الغرض ٦١٨
بناء بين بين وإعرابه ٢: ٩٢
تنكبته العرب ٢: ٢٨٣
فَعَالِ للأمر مطرّد ٦٧٩
مَفْعَلان: في النداء ٦٧٨
الوصف على أفعل وفعلاء ٥١٥
على الضم المقدر للقطع ٦٧١
بهل: قلب لـ بله ٢: ٥٣
التاء: تلزم عامة كما تلزم: نافلة ٥٧٩
تاء فعلت وتاء أتت ٤٠، ٤٢
التأنيث ٢٦٤

مختصة باسم الله: تعالى ٣٩١
المضارعة ٢٦٦
المطاوعة ٢٧٥
فعَلَت ٤٠
التابع النحوي للمشغول به ٢٩٤
التابع وأنواعه ٤٧٤
تأخر الفعل وتوسطه ٢٦٩
تأخير عامل الضمير ١٠٥
التأليف ٢٦
التام من الأفعال ٢٠١
تأنيث ابن واثنين وامرئ ٢: ٤٩٧
حرب وتذكيرها ٢: ٩٦
العدد بالتاء لفقد المعدود ٦٧٥
المضاف لتأنيث المضاف إليه ٤٢٦
تأويل أنّ ومعموليها بمصدر ٢٢٢
على التضمين ٤٠٣
المعنى غير تقدير الإعراب ٢: ١٢٣
تبادل الصيغ معانيَها ٤٩١
التباس اسم زال بخبره ٢٧٠
أمر المذكّر بأمر المؤنثة ١١٠
المفعول بالفاعل ٢٦٩
ياء المتكلم بياء المخاطبة ١١٠
التبعيض ٣٩٤
التبيين للمفعول ٥١٥
تثنية ذو و ذات وجمعهما ١٥٥
الأعلام المضافة ٧٠
المركب تركيب مزج ٧٠
نحو عشواء ولأواء ٢: ٢٦٢
التثنية تستلزم تقديم التنكير ١٣٢
التثنية والجمع يبعدان المشتق عن العمل ٤٧٢
تخفيف إنّ ٢٢٩
كأنّ مع عدم إلغائها ٢٣٢
المضاف إلى الياء في النداء ٦٦٩
نحو: فخذ وعنق وشهد وكرم ٢: ٩٥
الهمزة ٢: ٢٥٧
همزة مسوء ٢: ٥٦٥
تخلف الياء الألفَ جراً ونصباً ٧٤
ترادف اللفظ والقول ٢٧
تراكيب للتعجب ٥٠٤
ترجيح النصب على الرفع ٢٨٩، ٢٩١
ترخيم الحمع ٢: ١٨
صاح فيه شذوذ لا شذوذان ٢: ٢٤
صاح لأنه كالعلَم ٢: ٢٤
فلان وفلانة في النداء ٦٧٨
تركيب إذن ٢: ١٢٤ ـ ١٢٦
الإسناد ٢٦، ٢٨، ١٢٤
الحروف مشبّه بتركيب الإسناد ١٢٥
الصفة و الموصوف ٢٣٨
المزج ١٢٤
وصفي يحتمل ١٤٤٠٠ صورة ٥٠٢
الترنّم بمدة تجانس الحركة ٣٤
تزاد الميم بين الهاء والألف في: فيهما ٦٤
التزام الألف مطلقاً في أب ٦٦
التعريف في عطف البيان ٥٩١
التسكين حذف الحركة ٦١
للضرورة ٢٩٨، ٢: ٥٧
تسكين عين مع ٢: ٥٠
عين عشر خاص بالمذكر ٢: ٢١٠

هاء هو ٢٥، ١٠٢
التسمية بالمثنى والجمع المذكر السالم ٨٣
تسمية ما يلحق الروي تنويناً مجاز ٣٥
مجازية لعلاقة ضدية ٢ : ٤٩٣
التنصيص على الاستغاثة ٢ : ٦
التسهيل ٢٧
تشبيه الألف غير الزائدة بالزائدة ٢ : ٥٠٧
بما لم يذكر قبل ٢ : ٤٧
المنادى بقبل وبعد ٥٨
المنفي بالموجب للتوكيد بالنون ٢ : ٦٢
تشديد النون دليل على البعد ١٣٥
النون في تثنية الذي و التي ١٤٤
تصحيح ياء المضارع واسم الفاعل لصحة
الماضي : أيس ٢ : ٥٥٧
تصحيف التأكيد من قول الزمخشري ٢ : ١١٧
اللفظ ٢ : ٣٠٤
تصدير الجملة الحالية بمضارع مثبت ٣٧٥
الحد ٢٧
زيادة في الحرف ١٧١
التصرف في عبارة سيبويه مخلّ ٢ : ٤٣٢
في اللفظ أحسن من التصرف في المعنى ٢ : ١٥٤
تصغير الترخيم ٢ : ٥٢، ٣٣١
جمع القلة وجمع الكثرة ٢ : ٣١٦
هار وشاك ولاث ٢ : ٣٤٩
التصغير كالوصف ٧٧
يرد الأشياء إلى أصولها ١٣٠
التضعيف والمضعف ٢ : ٢٨٠، ٢٨٢
تضمّن الطلب معنى الشرط ٢ : ١٤٢
الكلمة معنى آخر ٢ : ١٠٧

كم الاستفامية معنى الهمزة ٦٠
كم الخبرية معنى رُبّ ٦٠
معنى الخطاب ٦٤٨
تظافر : لغة في تضافر ٢٦٩
تعاقب لام المستغاث به والألف ٢ : ١٠
التعبير بالإنشاء عن الخبر للمبالغة ٦٤٢
بـ غير يوهم التعميم ١٠٧
عن الإضمار بالحذف ٣٤٨
تعدد المنعوت والنعت ٥٦٧
الحال مع إمّا، ومع لا العاطفة ٣٧٠
الحال ٣٧٠
الخبر ١٩٥
التعدية اللغوية والنحوية ٣٩٩
تعدية اجتمع : بمع ٣٢٧
اعرف بالباء ١٠٠
بالهمزة ٢٥
رأى الحلمية إلى جملة : كأن ٢٥١
الفعل إلى ضميرفاعله المتصل ٣١٩، ٤٠٧،
٥٠٧، ٢ : ٧، ٩، ٣٩، ٤١٥
اللازم وحذف حرف الجر ٢٩٨
اللازم قياسًا لغة هذيل ٤٧٧
ينفعل ٢ : ١٦٦، ٥٢٤، ٥٣٥
تعذر الابتداء بالساكن إلا مع حركة خفية ٢ : ٤٩٣
اتحاد الفاعلين في المفعول له ٣٢١
إنكار زيادة لام الجحود ٢ : ١٣٢
تعري أيّ بشروط ١٦١
تعريف الحال لفظاً ٣٥٧
التعريف والتنكير في اسم الفعل هو للمصدر
٢ : ٥٤

تعريق الجيم والحاء والخاء ٢ : ٤٠٣
تعسف في تشتيت الضمائر ١٨٤
التعليق لازم بخلاف الإلغاء ٢٤٩
التعليق والإلغاء ٢٤٥
التعليق بفعال معناه اسم مفعول ١٦٣
بالإسناد أي : النسبة في الجملة ٤٠٨
بالضمير المنفصل ٤٥٩
بما هو مقيد بشبه جملة ٢ : ٥٠٧
تعلق أكثر من شبه جملة بعامل واحد ٣٤٠،
٢ : ٥٠٧
شبه الحملة بالضمير في الكاف ٢ : ٨٢
شبه الحملة بالكاف ٢ : ٢٧٧
التعليل والتصحيح ٢٧٣
تعليل القراءة بالإتباع واللفظ أصل صحيح، لا
يحتاج إلى إتباع ٢ : ٤٤٩
تعميم يحتاج إلى تفصيل ٢ : ٤٩٥
تعويض التاء من ياء المتكلم في أب و أم ٦٧٤
الميم عن حرف النداء ٦٤٦
التغيير الصوري ٢ : ٢٧٣
التفاضل : الفرق بزيادة أو نقص ٤٧٤
تفسير المتعدي باللازم ١١٦
التقاء الساكنين ٥٦
تقدّم المفعول الثاني جملةً والعاملَ ٢ : ٥٧٥
مِنْ : على أفعل التفضيل ٥٥٣
الصفة على الموصوف للبيان ٢١١، ٢٣٧
الحال المفرد على صاحبه ٣٦٤
الفعل على المفعولين ٢٤٧
المعدود على العدد ٣٠٦
المعمول على اللام المزحلقة ٢٢٤
المفعول على الفاعل ٢٦٩
تقدير الحال ٣٧٤
الإعراب فيما هو معرب ٩٠
حذف مضافين ٢ : ٢٠٤
على الألف المحذوفة لفظاً ١٧٩
الفعل بعد أداة الشرط ١١٩
فعل لبعض المنصوبات بعد المجهول ٢٨٣
لو : قبل : إذًا ٢ : ١٢٦
مبتدأ يقتضي الفاء أيضًا ٢ : ١٦٦
المحذوف بين العاطف والهمزة ٦٢٧
المضاف ١٨٧
ما لا حاجة إليه ١٧٣، ٢٦٠، ٢٩٠، ٣٧٢
المعنى وتوجيه الإعراب ٦٢٤
نصب الياء والواو ٩٣
يقتضي رواية خاصة ٢ : ٥٧٢، ٥٨٦
تقديم الحال ٣٦٦
شبه الجملة على ليس ٢ : ٤٠٦
الخبر ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٨
الصفة على الموصوف ٢٣٧، ٥٥٨
العامل على التميز ٣٨٧
المتبوع على التابع ٥٥٧
المتكلم على المخاطب والمخاطب ١٠٨
مسوغ للابتداء ١٩١
معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ٤٠، ١١٤،
٣٣٦، ٥٥٤، ٦٥٤، ٢ : ٦٧، ٧٩، ٤٨٢ . . .
معمول معمول كي ٢ : ١١٩
معمول صلة الموصول وهي لغيره ٢ : ١٥
مِن : على اسم التفضيل ٥٥٤
نفس على صاحبها ٢٩٤

تغيير الرواية ليكون البيت مصرعًا ٦٧٩
التقسيم إلى أجزاء أو إلى جزئيات ٣٠
تقييد التاء بالمغايرة ٧٧
التقييد ٣٥
تكرار إلا: لتأسيس معنى استثناء ٣٣٨
تكرار إلاّ: مع اتحاد المستثنى منه ٣٣٩
تكرار إلاّ ٣٣٧
تكرار بل في الجمل ٦١٩
تكرار التوكيد اللفظي أكثره ثلاث ٥٨٥
الفاء أو الفاء والعين ٢: ٤٦٥
تكرار لفظ المبتدأ ١٨١
تكرار لفظ المنادى مضافاً ٦٦٦
تكرار مع الخلاف ليس إيطاء ٢٤٨،
٢: ٥٤، ٤٧٠، ٥٤٢
تكسر لام المستغاث له إذا حذف المستغاث به،
وكذلك لام المتعجب منه ٢: ٨، ١١
التكسير في الجمع ٢: ٢٧٣
تكسير الصفات من المزيد ٢: ٣١٩
تكون قد: بمعنى حسب ١١٥
تكون الكلمة كالواو في نظيرتها ٥٧
تلزم نون الوقاية مع اسم الفعل ١١٦
تمّ: فعل ناقص ١٤٠
تمثيل الكلام الاصطلاحي بعد تمام حده ٢٧
تمييز الجملة هو تمييز النسبة ٣٨١
لغوي لا نحوي ٢: ٢٠٦
تنازع الحرفين في معمول واحد ٣٠٤
الفعل والمصدر في معمول ٤٦٠
المبتدأ والفاعل ١٧٨
المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة ٣٠٥
فعلَي التعجب ٣٠٤
التنازع ٢٧٢، ٣٠٣
تنازع أكثر من ثلاثة في معمول واحد ٣٠٤، ٣٠٥
في الجملة الحالية ٣٠٦
أفعال والكاف في المصدر المؤول والجملة
الحالية ٢: ٥٢٧
التناسب والمشاكلة اللفظية ٢: ١١٣، ١١٤
تناقض في إعمال صوت عمل المصدر ٣١٩
في الحكم على المصغر ٢: ٣٣٥
في حكم ترك الهاء ٢: ٤١٢
في حكم الإمالة ٢: ٤٣٢
التنصيص على الأولوية ٣٥٣
تنكير كل ونصبها على الحال ٤٢٩
ذو ٩٤
صاحب الحال ٣٦١
غير محض ٤٢٠
تنوين أذرعات وعرفات ٨٢
الترنم ٣٣
الترنم عوض من مدة الإطلاق ٢: ٨٦
التمكين ٣٣
التنكير ٣٣
الحال ٣٥٣
دُنيا لغة لبعض العرب ٢: ١١٤
العوض ٣٣
المبني للضرورة ٦٥٤
المقابلة ٣٣، ٨٣
توالي الإعلالين كثير لايحتج به ٢٥٧٣
شرطين يعني أن الثاني جواب الأول ٢: ١٧٦
التوسط بين حالتين ٣٧٠

توقيف التعليم
توكيدان بكي وما ٢: ١١٩، ٣٨
توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ٥٨٦
بأجمعين ٥٨١
الضمير المنفصل بالمنفصل ٥٨٩
فعل التعجب بالنون ٤٣
لفظي لامحل له من الإعراب ٢٣٩،
٥٨٩، ٢: ٤١، ٤٢
المصدر المضمن في العامل ٣١٣
تناقض بين الندور وشيء كثير ٢: ٢٧٨
توهم وقوع الأحرف موقع الحركات ٧٤
ثأر: يتعدى بالباء وبدونها ٢: ١١٨
ثبوت أحرف العلة في الضرورة ٩٢
اسم الفاعل ٤٩٣
تنوين عرفاتٌ ٣٤
الثُّبة محذوفة العين ٧٨
ثلاث درجات للإمالة ٢: ٤١٩
ثلاثة أوجه في: ورق الحمي ٢: ٣٥
ثلاثة شذوذات في المثال ٢: ٤٣، ٢٤٠
الثلاثي المضاف المدغم ٢٧٨
ثم: للتراخي وبمعنى الواو ٣١
الثماني منسوب إلى الثُّمن ٢: ٨٧
الجار والمجرور شبه جملة ١٥٨
معطوفان ثم بدل ولا تعليق ٤١٦
نائب فاعل ١٥٨، ٢: ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦٩، ٤٩٣،
٤٩٣، ٦٠٧
الجاري مجرى الفعل من المفردات ٢٦٠
الجامد والمشتق ١٨٣
جاوزت حد الأربعين ٨٠
الجائز والقبيح والمتوسط ٥٠٢
جحلنجع: فعل ومصدره ٤٨٤، ٢: ٤٥٢
اسم خماسي أو سداسي ٢: ٤٤٦
جر بحاشا ٣٥٢
بكسرة منويّة ٨٩
بنزع الخافض ٨٥
التمييز بمن ٣٨٥
التمييز بإضافة المميز إليه ٣٨٢
الحال بالباء الزائدة ٣٥٤
الخبر بالباء الزائدة ٢٠٨
سوى بمن و في ٣٤٥
العائد على الموصول ١٦٨
على الحكاية ٩٨
على اللفظ و المحل ومنع اتباع المحل ٤٧٤
فاعل الصفة المشبهة باسم الفاعل ٤٩٣
المستثنى ٣٤٩
الجزم بأداة الشرط المحذوفة ٩٢
بتأخير الخبر ٣١٠
بحذف الجازم ٣١٠
بـ لن لغة لبعض العرب ٢: ١١٨
بلو ٢: ١٦١
بمهمن ٢: ١٦٢
جزم خبر من الموصولة، وجعلها شرطية أولى
١٩٠، ٢: ١٦١
خبر كل ٢: ١٦١
على إرادة لا والرفع على القطع ٥٢
الجزم ليس بإعراب ٦٠
جعل أحد الحرفين زائدًا وهما زائدان ٢: ٢٤١
أل النائبة عن الضمير عهدية ٢: ١٠٦

أل الحرفية الموصولة اسمًا موصولاً ٢ : ٢٠١
الألف الممالة ياء ٢ : ٤٨
أن : الناصبة زائدة ٢ : ١٢٢ ـ ١٢٣
أن المخففة ناصبة مهملة ٢ : ١٢٤
إن الوصلية شرطية ٢ : ١٧٢
باء الاستعانة للتعدية ٤٠١
الاستثناء بدل الحصر ٦٥٥
الاستئناف عطفًا ٦٢٧
بدل التفصيل بدل كل ٦٣٧
البدل صفة ٥٦١
تكرار العامل خاصًّا بالبدل ٥٩٤
الجامد كالمشتق ٥٠٣
الجماعة مفردًا ٢ : ٤٩
حتى الاستئنافية ابتدائية ٢ : ١٣٤، ١٣٨
حركة التقاء الساكنين ضرورة ٢ : ٢٣٩
سادةٍ شاذًّا، وهو جمع سائد ٢ : ٢٩٠
شتان مثنى شتّ ٢ : ٤٧
الصفة توكيدًا ٥٧٩
العدد خمسة عشر مركب مزج ومركب عطف
٢ : ٢١٢، ٣٨٠
العلة السببية غائية ٢ : ١١٩
قول ابن الناظم للناظم ٢ : ٥٥٧
قول أبي حيان لابن العلج ٢ : ٢٣١
كرا مرخمًا ،وهو ذكر الكروان ٢ : ٢٤
كيفما للشرط في غير موقعه ٢ : ٧٥
لو الوصلية شرطية ٢ : ١٨٥
المثنى كعمران ٨٣
المشتق بدلاً ٦٣٧
المعرفة نكرة ٥٧٩، ٢ : ١٢
الفعل المعتل الآخر كالصحيح ٦١
الإعراب المحلي معنويًّا ٤٨
الحال المقارنة محكية للماضي ٣٧٣
حذف جواب الشرط ضرورة ٤٣، ٢ : ٥٢٢
الحركة العارضة كالأصلية ٦٢
الظرف نائب فاعل ٢ : ٥١٨
العطف استئنافًا ٢٩٠، ٦٦١
فا : كالاسم المقصور ٦٤
الفرع أصلاً ٢ : ٣٩١
قصر الممدود ضرورة ٢ : ٢٥٧
اللغة المشهورة شاذة ٢ : ٤٢١
مبالغة اسم الفاعل صفة مشبهة ٤٩٤
النون الخفيفة ثقيلة مخففة ٢ : ٢٣٦
النصب بعد المضاف المذكور واجباً ٣٨٣
همزة التسوية حرفًا مصدريًّا ٦٠٤
همزة التسوية خاصة بالجمل ٦٠٤
الهمزة الممدودة مبدلة من ياء ٢ : ١٠٣
همزة الوصل للقطع ٣٢
الواو للجواب تجوز ٢ : ١٤١
الواو للمعية أو للعطف مع تقدير فعل مناسب في
التحذير ٢ : ٤٢، ٤٣
ياء الإفراد كياء النسب ٢ : ٣٩٠
جلا : فعل لازم ومتعد ٢١
محكي من فعل أو جملة ٢ : ١٠١
جُمَعُ : اسم علم جنسي ومعدول ٢ : ١٠٤
الحمع بلفظ المفرد : اسم جمع ٢ : ٢٧٤، ٥٥٥
جمع الترخيم ٢ : ٣٢٣
الجمع ٢ : ٣٢٤
جمع جمع جمع جمع الجمع ٢ : ٣٢٤

عبد الله: العبادلة ١٧٦
فاعل على فواعل ٢: ٣٠٦
مثالين في واحد ٢: ٢٤٧
هنو: أهناءٌ ووزنه فَعَلٌ بالتحريك ٦٨
لا مفرد له ١٠٤
الجمع بين بل والواو ٦٢٧
بين الألفين صوريًّا بمد مطول ٢: ٧٠، ٧٢
بين حرف النداء وأل التعريف ٦٥٥
الجمل المفيدة ٢٨
لا تتأثر بالعوامل ١٥٤
الجملة الاسمية الكبرى ٢٩١
الاعتراضية ٢٤٥
الإنشائية تسد مسد الخبر ١٥٩، ١٧٠، ٢: ١٩٣، ٣٣٣، ٣٦٨، ٤٠٢، ٢: ٥٢٧، ٥٣١
بعد ذو: في محل جر بالإضافة ١٦٩
بعد المعلَّق في موضع نصب ٢٤٩
التفسيرية ٢٤٥
التي جزآها معرفتان جامدان ٣٧٢
الحالية المصدّرة بالمضارع المنفي ٣٧٦
الحالية المصدرة بالماضي المثبت ٣٧٧
حال إذا حذفت همزة التسوية ١٨٥
الشرطية ٣٧٤
الشرطية خبر ١٥٨
الشرطية حال ١٦٣، ٣٧٤
الفعلية الصغرى ٢٩١
الفعلية المصدرة بفعل دعاء ٢٣١
الفعلية المصدرة بفعل غير متصرف ٢٣١
في محل جر على الحكاية ٤٠
المحكية هي في الأصل مضاف إليه ١٨٣
المحكيّة ٢١، ٢: ٦٢
المعترضة بين القول ومحكيه ٢٢
معرفة أو نكرة ٤٣٥
المقترنة باللام جواب القسم ٢٤٩
المنعوت بها فيها ضمير للمنعوت ٥٦٥
المؤولة بمفرد نكرة ٥٦٤
جملتا عدا وخلا ومحلهما من الإعراب ٣٥١
الجنس المقصود به الكمال ٣٦٨
جواز إبدال الهمزة ياء وبين بين ونقط الياء في نحو: قائل وبائع وعجائز ٢: ٥١١، ٥١٢
الابتداء بالنكرة للدلالة على التنويع ٣٢
الابتداء بالوصف مجرداً ١٧٩
الابتداء بنكرة لأنه صفة لمحذوف ٩٤
الإبدال والهمز في نحو: آئب ٢: ٥١٠
الإتباع على المحل في التوابع ٤٦٤
الاتصال مع اتحاد الضميرين ١١٠
الاتصال والانفصال ١٠٧
الاستغاثة بدون اللام ٢: ٦
إضافة ما فيه أل إلى المعارف ٥٩٣
الإضافة مقيّد بعدم المانع ١٢٠
إطلاق اسم المقسوم على الأقسام ٣٠
إظهار عامل نعت التخصيص ٥٧٢
إعمال المجموع ٤٦٠
إغراء الإنسان نفسَه ٢: ٥١
اقتران جواب إذا بإن ٢: ١٦٧
اقتران الجواب بالفاء مع لا ٢: ١٦٧
انتصاب التمييز بعد تعجب ٣٨٤
التأكيد بإعادة اللفظ ٥٨٨
التحذير للمتكلم والمخاطب ٢: ٤٤

التشديد في ذين وتين ١٤٥
التعجب من مختص نكرة ٥٠٥
تعريف التمييز ٣٨٠
تقدم شبه الجملة النائبة عن الفاعل ٢٧٣، ٥٤٦،
٢ : ٣٣٣، ٣٩٢
تعريف النعت والمنعوت ٥٦٠
تقدم الاسم الموصول على عامله ٢ : ٥٥٥
تقدم المفعول له على الفاعل ٣٢٣
تقديم معمول الخبرعلى المبتدأ ١١٤، ٢٠٣،
٢٠٤، ٦٥٤، ٢ : ٢٧، ٤٣، ١٣٢، ٢٩٥، ٣٠١،
٣٦٥، ٣٩٧، ٣٩٩...
تقديم معمول معمول أن ٢ : ١٢٢
تقديم المفعول المطلق على قد ١٩٧
تكسير الوصف مسنداً إلى السببي ٥٦٢
توسط خبر ليس ١٩٨
توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة ٥٨٣
الجر والنصب ٤٢٥
جر المستثنى بعدا، خلا: ٣٤٨
جمع طلحة بالواو والنون ٧٧
الجمع بين الفاء وإذا في الجواب ٢ : ١٦٨
الحال من المبتدأ ٤٥٤
الحال من المضاف إليه ٣٦٥
حذف الألف على اعتبار ماكان ٢ : ٥٥١
حذف أن بعد لام الجحود خلافًا للبصريين ومع
وافقهم ٢ : ١٢٨ ـ ١٣٠
حذف التاء من العدد إذا لم يذكر المعدود
٢ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤
حذف الفاء في حواب أما ٢ : ١٨٩
حذف المعطوف عليه استغناء ٦٢٧
حذف الحال بقرينة ما قبلها ٢ : ٥٢٦
حذف حرف النداء مع العلم ٦٤٧
حذف عامل الحال ٣٧٨
ذكر الكون العام المحذوف ١٨٦
ذكر الخبر بعد لولا ١٩٣
الرفع بعد حتى ٢ : ١٣٧
عدم تصدر اسم الاستفهام ٢ : ٥١٢
العطف على الضمير المستتر ٦٥١
العطف على الضمير في الشعر والنثر ٢ : ٣٠٧
القياس مع ورود السماع بغيره ٤٧٨
النصب في يا زيدُ وعمراً ٦٦١
الوقف على أل ١٧١
حركة خفيفة للأول في التقاء الساكنين ٢ : ٤٠٧
زعم أن الحكم غير لازم ٢ : ٤٣١
أن النحاة وضعوا الإشمام ٢ : ٤٠٤
زيادة مَنْ ١٥١
زيادة أضحى وكل فعل لازم ٢٠٣
العطف والنصب على المعية ٣٣٠، ٦٥١
عمل اسم التفضيل في المفعول به ٥٥٦
فتح ذي الضمة الظاهرة اتبعاً ٦٥٣
فتح المنادى المضموم بشروط ٦٥١
فتح المنعوت بغير ابن ٦٥٤
قطع نعت التخصيص ٥٧٤
نداء المضمر ٦٤٤
نظري يثير واجبًا أحيانًا ٢ : ٤١٩
نعت المعرفة بالنكرة ٥٦١
حاشا: للتنزيه ٣٥٣
تشبه الحرف لفظيًّا ٥٠
الحال الجامد المضمَّن معنى المشتق ٣٦٧

في العبارة لا صاحب لها ٢ : ٢١٣
المؤكدة لعاملها ٣٧١
المؤكدة لمضمون الجملة ٣٧١
المؤكدة ٣٥٦
المؤولة بالمشتق ٣٥٦
المبينة ٣٥٦، ٣٧٣
المستصحبة ٣٧٣
المنتقلة وشبه المنتقلة ٣٧٣
الموطئة ٣٧٣
جملة اسمية ٣٧٦
جملة خبرية ٣٧٤
جملة معطوفة مع حرف العطف ٢ : ٥٥١
خبر في المعنى ٣٦٢
حالات تمييز المضاف إليه ٣٨٣
حالتا اسم الإشارة في النداء ٦٦٥
حتى ومعانيها ٦٠٢
حتى : زائدة للتوكيد ٢ : ١٣٦
لا تعطف جملة على جملة ٦٠٣
للاستثناء والاستدراك ٢ : ١٣٦
للحصر ٥٧٤، ٢ : ١٣٦
يكون ما بعدها مسبَّبًا أو سببًا ٢ : ١٣٧
حد الاسم ٣٩
حديث النفس ٢٦
الحذف بتدريج ٥٦٥
مجاز لأنه خروج على الأصل ٢ : ٤٠٠
هو عدم والعدم لا يكون أثراً ٩١
حذف ألْ وذي ١٧٦
الأداة قياسًا مبالغة في التوكيد ٦٤٣
الاسم بعد ما أفعَلَ و أفعِلْ ٥٠٨
ألف مما زاد على الثلاثة ٢٢
أن بعد عسى ضرورة ٢١٢
أو مع المعطوف وبدونه ٦٢٥
الباء في التعجب ٥٠٨
التاء من المصدر ٤٨٣
تاء التانيث ٢٦٨
تنوين النصب ٣٤٠
التعويض لا يجوز ١٤٥
تنوين النصب في الوقف ٢ : ١٤٧
الجار يقتضي رفع ما بعده نائب فاعل
٢٧٣، ٢٨٠، ٥٣٨
الجار يجعل الضمير مستترًا نائب فاعل ٩٨، ١٧٧
وفاعلاً ١٨٣
جواب الشرط ضرورة
٢ : ١٦، ١٤٢، ٢ : ٤١٣، ٤٢٣
جواب الشرط اختصاراً ٢٨٧
جواب الشرط
٦٤، ١٣٦، ١٦٥، ١٧٦، ١٧٩، ٣٣١، ٢ : ٣٧٠
حرف الجر اعتماداً على القرينة ٢٩٩
حرف الجر لقصد الإبهام ٣٠٠
حرف الجر ونصب المجرور ٢٩٩
حرف الجر ١٧٧، ٤١٣
حرف النداء ٦٤٤
الحال ٧٦
حرف العطف ٧٦، ١٩٦
حرف النداء قبل أسماء الله تعالى ٦٤٧
الخبر بعد لولا ١٩٢
خبر لا : النافية للجنس ٢٤١
الخبر منبهة على حسن الحذف ٢ : ٣٦٢

رُبّ ٤١٣
رسمًا وحذفان لفظًا معًا ٢: ٧٠
شبه الجملة وهي نائبة عن الفاعل لورود ما يدل
عليها قبل ٢: ٩٠، ٢٦٨
صدر الصلة ١٦١
صلة الموصول ١٦١
ضمير المفعول معمولاً للثاني ٣٠٨
العائد المجرور بشروط
١٦٩، ٥٦٥٢: ٢١٣، ٣١٨
العائد المجرور خلاف الشروط ٢: ٢٦٨
العائد ١٦٣، ١٦٥، ٥٦٥
عامل المصدر المختص ٣١٧
عامل غير المؤكد ٣١٧
العامل استغناء بمعموله ٦٢٥
العامل ٣١٧
الفاعل ٢٦٢، ٢٧٣
الفعل نائب فاعله شبه جملة ٢: ٩٠
الفعل الناصب بشرط أن يُعلم ٣٠٢
فاعل المصدر ٤٥٦
فعل الفاعل ٢٦٤
في نِعم و بئس ٢٦٨
في الإضافة ٤٤٤
في العطف ٦٢٤
في قوله: قعيدته ٦٨١
كان مع اسمها ٢٠٣
لام الجحود ٢: ١٣٠
لام المنقوص عند التنوين ٨٨
لدليل ٢٥٢
للتخفيف ٨٨
ما يُعلم ١٩٢
مرفوع لات ٢١٠
مضاف أيّ ٤٣
مفعول علم: اختصاراً ٢٥٦
مفعولي علم: اقتصاراً ٢٥٦
المجزوم بـ لا ٢: ١٥٢
المدغم فيه للوقف، وهو واجب في الشعر
١٢٦، ١٦٧، ٢: ٤٠٤...
المستثنى منه ٢١
المبتدأ والخبر ١٩٢
المبتدأ ١٨١
المضاف مع إرادته ٤٣٠
المضاف للعلم به ٤٤٤
المضاف قبل الجملة ١٨٣
مضاف ومعطوف ١٠٦
المعطوف عليه بلا ٦١٧
المعطوف مع الواو ٦٢٧
المفعول اختصاراً ٢٥٢
المفعول اقتصاراً ٢٥٢
المفعول بعد الأمر ٣٢١
المفعول والفعل ٣٠١
المنعوت والنعت ٦٧٤
مِن والمفضول ٥٤٨
الموصوف ٢: ٢١٤
النداء وأحواله ٦٤٣
نون الإعراب بلا سبب ٨٦، ١١١
النون بعد قد وقط في الضرورة ١١٥
نون: مِن ٤٢٥
نون: يكن ٤٣، ٢٠٥

نون يكن للضرورة	٢ : ٤٧٠
نون يكن : للتخفيف	٢٣٠
نون المثنى للضرورة	١٤١
نون الوقاية في التعجّب	١١١
نون الوقاية	١١١
هذا	٢٦
الهمزة للتخفيف	٩٠، ٩٩، ١٧٤
همزة جاء لغة	
	٦٢، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢ : ٥٢٧، ٥٤٢، ٥٦٩
همزة الوصل لفظًا ورسمًا	٢ : ٥٠٠
الواو للضرورة	٩٨
الواو مع ما عطفت	٦٢٤
الياء استغناء بالكسرة	٤٥٢...٢ : ٧
الياء تخفيفا	٦٧، ١٧٩
ياء ثمان	٢ : ٢١٦
ياء نحو : اخشَيِنَّ، لغة لطيئ	٢ : ٦٨
همزة ابتداء : للتخفيف	٢٤٢
همزة آخر	١٢٠
همزة الياء واعتلاء وهمزة جاء	٦٨
همزة أو	١٧٥، ١٨٥
همزة تاء وياء	٤٠
همزة الابتداء	١٨٠
همزة التاء	٤٢
همزة البناء	٥٥، ٩٩
همزة القطع في الأعلام	١٤٧
همزة القطع من الأجناس	١٢٦
الهمزة ونقل حركتها إلى اللام	١٤٢
همزة الياء	١٤٣
همزة أو	٩٠
وتفسير بالاشتغال	٥٦٧
ياء الماضي للتخفيف	١٩٧
حرف التنبيه	٣٦٧
الحرف ثلاثة أنواع	٤٢
جيء به ليدل على معنى واحد	٥٦
قبل أمّا : للاستئناف	٢٩٠
الحرفان المتعاقبان	٢ : ٤٨٥
حرفيّة عدا و خلا	٣٥٢
حركة الإتباع	٥٨
الحركات المقدرة في الحروف	٦٢
حركة الأصل	٥٧، ٥٨
الحروف بمعنى الأفعال	٢ : ٦١
حروف البدل القياسي	٢ : ٥٠٣، ٥٠٥
حروف الجر التي تجر الظاهر فقط	٣٩٠
حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمر	٣٩٠
حروف الذلاقة	٢ : ٩٨
حروف العطف	٥٩٦
الحروف المشتركة في جر الاسم	٣٨٨
الحروف مفيدة ما تفيده الحركات	٦٣
الحصر بإلا وإنما	٢٧٠
بإنّما	١٠٤
بإلاّ	١٠٤
لاينفي ورود الغير	١٣٧
الحضور يشمل التكلم والخطاب	٩٧
حق الخبر الانفصال	١٠٧
الحقيقة اللغوية في الوضع والاستعمال	٢ : ٢٧٦
حكاية بدون أدوات	٢ : ٢٤٢
حكاية الحال الماضية	٤٦٦
حكاية اللفظ بإعرابه	٢ : ٢٣٥

الشاة والشاء	٢ : ٥٠٧، ٥٠٨
شاي وداي وناي وماو أعجميات	٢ : ٥٠٨
شبه لَدُن باسم الفاعل	٤٤١
الشبه الإجمالي	٥٠
الشبه الإهمالي	٥٠
الشبيه باللام	٣٧٢
شبه الحرف افتقاراً	١٠٠
الحرف جموداً	١٠٠
الحرف يقتضي بناء الاسم	٤٧
الظرف بحرف الشرط	٤٣٥
الظرف هو المجرور	٢٥٤
العاطف	٢٩٢
المبني	٥٨
المحل بما في كنف هاء التأنيث	٥٧
المشتق	٥٦٤
الشبه الوضعي	٥٠
الشبه المتبادل بين الاسم والفعل	٢ : ٧٣
الشبه بالمبتدأ أو الفاعلية	٢٦١
الشبه بالمعرب	٥٧
شبه الجملة مجازيًّا	٣٨١
شبه الجملة بدل من مثلها	٢ : ٤٣٣
تتعلق بالكاف	٢ : ٤٤
في تركيب للإغراء	٢ : ٤٤، ٥١
في محل نائب فاعل اسم المفعول	٢ : ٤٤
يحذف متعلقها بلا دليل	٢٥٢
شذوذ اضتقطت واضتغطت	٢ : ٥٧٥
إمالة باب ومال	٢ : ٤٤١
إلاَّك	٩٨
بعض الألفاظ	٥١٣
منع ثماني من الصرف	٢ : ٨٩
النسب إلى ما هو أقل شهرة	٢ : ٣٩٣
وصل أل بالمبتدأ والخبر	١٦٠
شذوذان في : ضَيوَن	٢ : ٥١٤
شرط إبدال النكرة من المعرفة	٦٣٦
إبدال النكرة من النكرة	٦٣٦
اتحاد اللفظين في البدل	٦٣٧
استعمال ذا بمعنى الذي	١٥٥
اسم الإشارة المنعوت به أي	٦٦٤
أن ينصب المبتدأ والخبر مفعولين	٢٥٤
تأخّر فاعل نِعم	٥٣٠
تقديم الحال على العامل	٣٦٧
تقديم المعطوف	٥٥٨
حذف العائد المجرور	١٦٧، ١٦٨، ٢ : ١٣
حذف العائد	١٦٤
جر المضاف إليه بعد حذف المضاف	٤٤٥
جواز اتصال الغائبين	١١٠
حذف المتعجب منه	٥٠٩
زيادة مِن	٣٩٥
صياغة أفعل التفضيل	٥٤٦
صياغة فعلي التعجب	٥١١
عمل لا عمل إنّ	٢٣٤
عَمَل اسم الفاعل	٤٦٦
عمل المصدر	٤٥٧
العطف بلا	٦١٧
عطف الفعل على الفعل	٦٢٨
قطع نعت النكرة	٥٧٣
المجرور والمنصوب بعد أفعِلْ	٥٠٥
المرفوع والمجرور بعد مذ ومنذ	٤١٠

المخصوص ٥٣٨
الموصوف بعد إلاّ ٣٤٢
مفسِّر المضمر بعد نعم ٥٢٩
صاحب الحال مفرداً ٣٧٠
الصالح من الضمائر للجر و للنصب ١٠٠
صدور الكلام من ناطقين ٢٩، ٢ : ٢٤١
الصرف هو الجر والتنوين معًا ٢ : ٧٤
صرف الكلام لما يصلح له ٤٤٣
صرف ما لاينصرف مطلقًا لغةٌ ٢ : ١١٥
الصفة المخصّصة ٢٩١
الصفة المشبهة باسم المفعول ٤٧٥، ٤٨٨
المشبهة من غير الثلاثي المجرد ٤٩٠
الموطئة تكون اسم ذات ٥٦٣
صلاحية المعطوف لمباشرة العامل ٦٢٢
صلة الموصول ١٥٧
الصلة ليست لغير ما هي له ١٧٤
الصلة جملة شرطية مصدرة بلو ١٤١
صلعمة بن قلعمة : كناية عن مجهول ٢ : ٢٠
الصوت المعتمد على مقطع ٢٦
الصورة الخطية في رسم الكتابة ٢ : ٤٠١
الصورة الوفاقية والخلافية ٢ : ٣١٩ ـ ٣٢٠
صياغة اسم الفاعل للعقود ٢ : ٢٢٢
الصفة المشبهة ٤٩٥
التعجب والصيرورة في الفعل ٢ : ٤٥٣
المبني للمجهول ٢٧٤
صيرورة الفاعل موصوفاً بمصدر التعجب ٥١٠
صيغتان : ثالثة ورابعة للتعجب ٥٠٦
ضم تاء يا أبتُ ويا أمّتُ ٦٧٥
الضم تشبيهاً بالمرفوع ٦٥٤
في غير النداء ٦٧٠
من الأسماء فيه عشر لغات ٦٤
لنون المثنى ٨١
الضمة أصل الواو ٥٧
المنويّة ٩٢
في نحن : نظيرة الواو ٥٧
ضمُّ المضاف بنيّة الإضافة ٦٦٨
ضمير الشأن المقدر ٩٠
الضمير المتصل للحاضر كالكاف ١٠١
المتصل للغائب كالهاء ١٠١
المتصل هو الأصل ٩٧
المتصل يشمل المستتر ٥٨٤
المجرور بربّ : ٣٩٢
للنكرة مختلف فيه ٣٦٢
هو الموضوع لتعيين مسماه ٩٩
ضمير نائب الفاعل يعود على اثنين ٢٨١
طاولة : عامية لاتجوز ٢ : ٥١٠
الطلب المحض يكون بأدوات خاصة ٢ : ١٣٨
الظرف الصناعي ٣٢٦
المتصرف ٣٢٨
غير المتصرف ٣٢٨
لا يختص بعامل دون عامل ٣٢٤
ظنّ المعداة بالباء ٢٤٤
ظهور عامل الموصول في آخر الصلة ١٥٤
العائد غير المبتدأ لا يجوز حذفه ١٦٤
العائد المجرور ١٦٧
العائد المرفوع ١٦٤
العادم ٥١٧

عارض شبه أي للحرف: لزومها الإضافة وكونها بمعنى كل، مع النكرة، ومعنى بعض مع المعرفة ٤٨

العامة يفتحون عين الماضي ويضمون عين المضارع ٤٢
عامل التمييز هو المميّز أو النسبة ٣٨٠، ٣٨١
التمييز ٣٨٦
الكلام ٢٨
العامل المبني للمجهول ٣٢١
في التابع ٥٥٨
في الحال هو النسبة ٣٧٣
في الحال بعد أمّا ٣٦٨
المشغول بضمير الاسم ٢٩٢
المعنوي ٣٢٩
يتخطى ألْ ١٥٣
الظن: تردد مع رجحان وجه ٢: ١٢٢
عبارة مضطربة ٢: ٥٢١
عجعجة قضاعة ٢: ٥٠٥
عدا وخلا فعلان متعديان ٣٥٠
العدل على وزن: فُعلان ٢: ٨١
اللفظي والمعنوي ٢: ٨١
عدم اشتراط حذف العائد في أي ١٦٣
اعتبار العلم الجنسي ٩٤
التفريط في القرآن لأحكام الشرع ١٣٥
جزم المضارع إذا كان الشرط ماضيًا ٢: ١٦٤
جواز حذف الياء في اسم الفاعل ٦٦٩
مخالفة المعدود في الجنس لفقده ٦١، ١٦٢
العرب لم تضع اسم إشارة لجمع المؤنث ١٣٢

عطف الاسم المشابه للفعل على الفعل ٦٢٩، ٢: ٩٩
الاسمية على الفعلية والعكس ٦٣٠
بـ لا على محذوف ٢: ١٢١
بـ أو بعد بين ٢: ٧١
بالواو بعد فاء السببية ٢: ٣٩١
بلا على اسم لعل وإنّ ٦١٦
بلا على منادى لايجوز ٦١٦
بلكن ٦١٥
بلكن بعد أمّا ٦١١
البيان في الجامد بمنزلة النعت ٥٩٢
البيان ٢٣٧، ٢٩٤، ٥٩٠
البيان هو البدل ٥٩٤
الجار والمجرور على اسم منصوب ٢: ٥٣٩
الجملة التي فيها ضمير بالفاء ١٨٢
الجملة والفعل ٦٢٨
الجملة على الجار والمجرور ٤١٠
الخبر على الإنشاء وعكسه ٦٣٠
الظرف على الجار والمجرور ٢: ٥٣٠
الظرفين على الجار والمجرور ٢: ٦٩
على الضمير المجرور ٣٣١
على الضمير المستتر بلا فاصل ٦٥١
على الضمير دون إعادة الخافض ٦٢٢
على معمولي عامل أو معمولاته ٦٣٠
لمعمولين على آخرين ٤٤٥، ٦١٦، ٢: ٣٨٥
ما لايقع موقع المعطوف عليه ٢: ٥٥٦
المضاف إلى مثل المحذوف ٤٤٦
المنصوب كالحال على الظرف ٢: ١٦
على: بمعنى فوق ٤٠٨

علامة الروم والإشمام والتضعيف ٢ : ٤٠٣
علامة الوقف بالسكون ٢ : ٤٠٣
علّة تخصيص الفعل بالجزم ٦١
العلّة الغائبة ٣٢١
عِلمَ العرفانية ٢٥٧
العَلَم اسم يعيّن المسمى ١١٨
العلم الإضافي كنية وغير كنية ١٢٥
علم الجنس عيني ومعنوي ١٢٨
علم الجنس ١١٨، ١٢٦١٢٧، ٣٦١
العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم ١١٩
شخصي وجنسي ١١٨
المؤنث المبني على الكسر ١٢٩
المركب ثلاثة أنواع ١٢٤
منقول ومرتجل ١٢١
العلمية بالوضع والعلمية بالغلبة ٢ : ٣٨٢
العلياء من مصدر : عَلِيَ يَعلَى ٢ : ٥٤٥
العماد معناه التوكيد ١٣٦
العمل في ظرفين متضادين ٤٣٧
عمل اسم الفاعل صلة لأل ٤٧٤
اسم المفعول ٤٧٥
الاسم المنسوب عمل اسم المفعول ٤٩٢
الصفة المشبهة مقرونة بأل ومجردة ٤٩٩
الصفة في السببي مع أل ودونها ٥٠١
مبالغة اسم الفاعل ٤٦٩
عمّ : فعل أو اسم تفضيل أو اسم فاعل ٣٢
عن : بمعنى جانب ٤٠٨
عند : بمعنى : في ٢ : ٥٣٧
الغالي هو اللاحق للرويّ المقيّد ٣٤
غرابة الجر بكي ولعلّ ومتى ٣٨٨
غلبة اللفظ للمعنى ٢٥٠
غلبة المعنى للفظ ٢٥٠
فاء السببية ١٨٢، ٦٠٠
فاء العطف لا تنوب مناب فاء الجزاء ٦٢٤
الفاء تعطف ما لا يصلح كونه صلة ٦٠١
زائدة لتعليق المفعول بالفعل ٢ : ٤٩٨
زائدة لوصف ما أضيف إليه المبتدأ بجملة ٢ : ٥٣٢
الفصيحة ٥٩١
في موقع ثمّ ٦٠٠
فائدة العطف بلا قصر الحكم ٦١٦
زيادة مِن ٣٩٦
فاعل حاشا : يعود على المستثنى منه ٣٥٠
نِعم وبئسَ ٥٢٣
مجازي التأنيث ٢٦٥
يسد مسد الخبر ١٧٨
فتح نون المثنى ٨١
ابن فتحة إعراب ٥٦٣
همزة إنّ وكسرها ٢١٨
الغرض في وضع المضمر ١٠٤
الفتيا لامه واو ٢ : ٢٨٦، ٣١٠، ٥١٨، ٥٤٢، ٥٤٤
الفرع فيه معنى الأصل وزيادة ٣١٣
الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول ٤٩٠
بين الأداتين ٥٧
بين التضمين والإضمار ٢ : ١٤٣
بين كم الاستفهامية والخبرية ٢ : ٢٢٩
بين الحدَث والحدوث ٤٩٥
بين العلم الجنسي واسم الجنس ١٢٦
بين البدل وعطف البيان ٥٩٤

بين الدرجات والدرك ٢٥
فساد في عبارة من الكتاب ٢: ٣٧
الفصل بكان الزائدة وغيرها ٥١٩، ٥٢٠
بلا بين العاطف والمعطوف ٦٢٠
بين الصلة والموصول بكلام ٢: ١٧، ٥٥، ٧٠، ٢٦٥
بين العاطف والمعطوف ٦٢٠
بين المتعجب منه وفعل التعجب ٥١٨
بين المضاف والمضاف إليه ٤٤٨
فُعال بمعنى: مفعول ٢: ٥٠٦
فَعِلٌ: يجوز فيه تسكين العين، وكسر الفاء معها، وكسرهما إذا كانت العين حرفًا حلقيًّا ٢: ٤٥٠
فَعِلَ: يجوز فيه تسكين العين، وكسر العين معها إذا كانت العين حرفًا حلقيًّا ٢: ٤٥٤
فَعُلَ: يجوز فيه تسكين العين، وضم الفاء معها، وتعدية هذا الفعل في لغة هذيل ٢: ٤٥٣
فعل الشرط المحذوف ونصبه للحال ٣٥٩
فعلٌ واوي العين مفتوحها ٢١
الفعل أحق بالإعراب من الاسم ٥٣
أصل في العمل ٢: ١٦٣
الفعل التام غير الجامد ٣١٣
الماضي بمعنى الأمر ٢: ٥١٦
الملتبس ٢٧٢
الناسخ للابتداء ٢٣٠
الواسطة: الناسخ ٤٧٨
الفعل المتعدي يرد لازمًا ٢: ٩٠
الفعل والحرف لايكون فيهما تأنيث ٢: ٢٤٣
الفعل يشرك الاسم في الإسناد ٣٨
فَعلانة لغة بني أسد ٢: ٧٧
فعليةُ صيغتي التعجب ٥١٠
فلان وفلانة لا يقبلان التنكير ٧٠
في: للسببية ٢٩
للمصاحبة ٢: ٥٠١
في الذين: أربع لغات ١٤٧
إمّا كسر همزتها وفتحها ٦١٤
أنا لغات ١٠٣
بمعنى: على ٢: ٦٠
بمعنى: من ٢: ٣٩٦
ثمّ أربع لغات ٦٠١
الحال اشتراط قد مع الماضي ٣٧٨
حرف التعريف ثلاثة مذاهب ٣٧
العبارة أربعة متضايفات ٢٢٣
كأين خمس لغات ٢: ٢٣٣
كلا وكلتا ثلاث لغات ٧٢
الكلم ثلاث لغات ٣١
المثنى لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً ٧٤
نِعمَ أربع لغات ٥٢٢
همزة أولاء ثلاثة مذاهب ١٣٣
هيهات ٤٢ لغة ٢: ٤٨، ٤٩
قال: ينصب مفعولاً وجملة محكية ٢١
قد: اسم فعل بمعنى أكتفي ١١٦
تكون حرفاً واسماً ١١٥
للتقليل ٢٦٥، ٤٩٠
للتقليل النسبي ٢: ٦٠٤
وقط مثل لدن ١١٥
تحمل إلاّ: على غير في الوصف ٣٤٢
تقرّب الماضي من الحال ٢٢٥
تلحق نون الوقاية مع بَجَل ١١٦

تلحق النون اسم الفاعل والتفضيل ١١٧
يجرى الفعل المعتل الآخر كالصحيح ٦١
يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبل ٢ : ١١٨
يحذف حرف المضارعة ٢ : ٦٠٥
يحذف المضاف إليه وينوى لفظه ٤٤٦
يراد بهَنّا الزمان ١٣٩
يكون المصدر غير مفعول مطلق ٣١٢
يكون المصدر مؤولاً أو مقدراً ٣١٢
القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرّد عن اللام والكاف معاً ١٣٢
قِرقيسياء وبِربيطياء : من الثلاثي أو الرباعي أو الخماسي ٢ : ٤٤٦
القسم في : لعمرك ١٩٤
قصر الحم ٦٦
القصر والمد ١٣٢
قصر الأب ٦٦
القصيا لامها ياء ٢ : ٥٤٤
قط : اسم بمعنى حسب ١١٦
اسم فعل ١١٦
الظرفية ١١٦
القطع بالنصب وبالرفع ١٢٠
قطع همزة الوصل فيما سمي به ٦٥٥، ٢ : ٩٩
قطع همزة الوصل في الضرورة ٢ : ٧٩، ٩٤، ٢١١، ٢٨٧، ٤٩٤
قلب ألف المثنى في لغة من التزمها ٤٥٥
ألف كلا وكلتا ٧٣
الحرف في اصطلاح القرّاء ٢ : ٥٥٥
في التعبير ٩٥، ٢٧٦، ٢ : ٥٢١
مكاني في : الحادي ٢ : ٢٢١
مكاني في : آدُر ٢ : ٤٧١
مكاني في : شرُّذ ٢ : ٥٠٤، ٥٨٤
مكاني في : الشواعي ٢ : ٥٠٦
قلّما : للنفي وما : حرف مصدري ٢٦١
القول بمعنى الظن ٢٥٣
لا يطلق على كلام الله ٣٢
قوم : اسم جمع واحده قائم ٢ : ٣٢٥، ٣٢٨
قياس مع الفارق ٢ : ٣٥٢، ٣٨٩، ٤٧٨
كان : الشأنية ٩٠
الكاف اسم مخصوص ٤٠٦
حرف زائد للتوكيد ٢ : ٣٨، ٥١٢، ٥٩٧
حرف جر للسببية ٢ : ٤٨٣، ٥١٨
حرف جر للتعليل ٢ : ٤٥٥
في ذلك ١٣٥
في محل نصب حال ٨٢
قد تجر ضمير الغائب ٣٩٢
مضافة إلى الجملة على الحكاية ٦٨
كاف الخطاب عوض من أل ٢ : ٥٥٦
كان الزائدة : حرف للزمان والتوكيد ٢٦١
كأين : للاستفهام ٢ : ٢٣٠
كتابة تاء : هيهات ٢ : ٤٩
الكسر لحرف المضارعة إمالة معنوية ٢ : ٤٣٢، ٤٢٤، ٤٤٠، ٥٦١
لالتقاء الساكنين ٨١
نائب عن الياء ٦٧٣
لنون الجمع وما ألحق به ٨٠
لنون الجمع بسبب النسبة إليه ٨٠
لهمزة إنّ لوقوع اللام في خبرها ٢٢٠
الكسكسة والكشكشة ٢ : ٤١٨، ٤٩١

كل: لا يؤكد بها إلاّ ذو أجزاء ٥٧٨
ماحذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه ١٦٩
كِلا وكلتا: يستغنى بكليهما عن
كلتيهما ٥٧٩
مفردا اللفظ مثنّيا المعنى ٧٢
كلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى ٧١
كل وبعض معرفتان بنيّة الإضافة ٤٢٩
الكلام أخص: لا يتناول غير المفيد ٣٠
الكلام أعم: يتناول المفيد وغير المفيد ٣٠
الكلام من اثنين فلا استئناف ٢: ٢٤١
كلتا كالمثنى في لغة كنانة ٢: ٧٥
الكلم مخصوص بما تركب ٣٠
الكلمة يراد بها جنس الأسماء ٣٠
يراد بها جنس الأفعال ٣٠
يراد بها جنس الحروف ٣٠
في غير الإسناد هي كالحرف ٢٩
لها أصل التمكّن ٥٧
المجازية والحقيقية في النحو ٣١
الواحدة تكون كلامًا ٢٨
كم: مثال لما بني على السكون ٦٠
الكناية عن الحديث ٢: ٥٨٣
الكناية والمكنى ٩٧
كون بل ناقلة حكم النفي والنهي ٦١٧
حبذا خبرًا مقدمًا ٥٤١
اسم الفاعل غير مصغَّر ٤٦٨
اسم الفاعل غير موصوف ٤٦٨
الاسم مفتقراً إلى جملة ٥٠
التوكيد من ألفاظ الإحاطة ٥٨٣
الحال جامداً لا يسوغ به الوصف ٣٦٣
الحال جملة مقرونة بالواو ٣٦٣
الحال متنقلة ٣٥٥
الحال مشتقاً ٣٥٥
حرف العلة بدلاً من الهمزة ٩١
الخبر مسنداً لمبتدأ لازم ٤٠
عامل الضمير حرف نفي ١٠٥
الكلمة على حرف واحد ٥٦
اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى
اللقب ١٢٠
المصدر مُضمرًا لا يعمل ٤٥٨
كيفية تمييز لو الامتناعية من غير الامتناعية ٢: ١٨١
معرفة الإبدال ٢: ٥٠٥
لا: بمعنى: لم ٢٦١
لا اعتداد بحركة النقل والتقاء الساكنين ٤٠
لا بد من تكرار إمّا ٦١٣
لا تثنى أسماء ما لا ثاني له في الوجود ٧٠
لا تثنى الكنايات عن الأعلام ٧٠
لا تجوز تثنية في المشترك ولا الحقيقة والمجاز
٧٠
لا تدخل ها على هنالك ١٣٨
لا: حرف زائد للتوكيد ٢: ٥٩٩، ٥٩٩، ٦٠٠
لا حولَ ولا قوَّةَ: فيها خمسة أوجه ٢٣٧
لات: تختص بأسماء الأحيان ٢١٠
وإنْ قد ترفعان الاسم ٢٠٩
لا فرق بين المفعولين في الحذف والتأخير ٣١٠
لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام ٢٩
لا واسطة بين المنقول والمرتجل ١٢١
لايتقدم على فعل الشرط معموله ٢: ٩٠
لا يثنى المركب تركيب إسناد ٧٠

لايجمع للكلمة إعرابان فيما عدا: امرئ ٦٩
لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ١٥٧
جر المعطوف على المستثنى بإلاّ ٣٤٣
تقديم معمول معمول الخبر الفعلي ٥٩٣
الجمع بين العوض والمعوض ٢: ٢٢٥، ٥٨٧
ما لا يناسب في المعنى ٢: ١٤٤
لا يحذف العائد إذا كان بعد: لو لا ١٦٤
لا يعطف ببل بعد الاستفهام ٦١٩
لا يفصل بين إن والفعل معمول مقدم ٦٤
لايفعل: لنفي الحال وغيره ٨٤
لا يكون التفريغ إلاّ بعد نفي أو شبهه ٣٣٧
لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به ٥٥٦
لأسماء الإشارة مرتبتان ١٣٣
لإعراب أي أربع صور ١٦١
لام الابتداء والإعراب أصلان في الأسماء ٥١
لام الابتداء ٥١، ٢٢٤
لام التقوية بعد فعل التعجب ٥١٠
لام الحقيقة للماهية بقيد حضورها ١٢٨
لام العاقبة والصيرورة والمآل ٢: ١٣١
اللام بمعنى: إلى ٢: ٤٣٦
لاتدخل على المضارع إلاّ إذا كان خبر إنّ ٢: ٥٨
اللام الزائدة للتقوية ٢٤، ٨٦، ٦٢٦
الفارقة ٢٢٩
للتبيين ٥٨٤، ٢: ٢٥
المزحلقة ٢٢٤
الموطئة لجواب القسم ٢٤٩
بمعنى إلى ١٣٢، ٢٥١، ٣٤١، ٢: ٣٤٤
في ذلك فيها ثلاثة أحوال ١٣٦
لجام عربي لا أعجمي ٢: ٩٧
لحاق نون الوقاية لليت ١١٢
لحذف الموصوف مواطن ١٥٣
لدن: مبني على السكون ٤٥٥
اللذان واللتان وتمامهما ١٤١
لزوم إضافة حيث وإذ إلى الجملة ٤٣٢
الباء بعد أفعِلْ ٥٠٨
عود ضمير المثنى على مفرد ٣١١
وصف أي بثلاثة أشياء ٦٦٣
لعلّ الجارة في لغة عقيل ٣٨٩
لعلّ: لا تخفف ٢٣٣
للترجي ٢١٧
لغة أكلوني البراغيث ١٨٠
لغة من نوى أو ينتظر ومن لم ينو ٢: ٢١
اللغو والملغى يقال له الناقص، وهو الظرف المتعلق بظاهر، عكس المستقَرّ ٢: ٢٢٦
لفظ ذا: لا يغيّر ٥٤٣
زيد: الدال على الشخص ٣٩
مصنوع لا معنى له ٢: ٤٧٤، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٩٧
نا: صالح للرفع والنصب والجر ١٠٠
ها ودخولها على المجرد ١٣٦
اللفظ المحتمل ٢٧٠
لكنّ المخفّفة غير عاملة ٢٣٣
لكنّ للاستدراك ٢١٧
للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان ١٣٤
لم يعتبر الترنّم والغالي لقلتهما ٣٥
لو: زائدة لازمة للتعميم والغايات ٢٠٤، ٢: ١٧٥
زائدة لتوكيد أنّ ٢: ١٧٨
شرطية جوابها غير ممتنع ٢: ١٧٩، ١٨٠

للتقليل ٤١٥
للعرض والتمني ٢: ١٩١
ليتما: لايليها فعل ولا معمول فعل ٢٨٨
ليس ولا يكون: المستثنى بهما خبرهما ٣٤٧
ليس وزال وفتئ: تلزم النقص ٢٠١
ليست نون التوكيد من خواص الفعل ٤١
المؤكد لغيره ٣١٨
المؤكد لنفسه ٣١٨
ما: الاستفهامية ٣١٦
الحرف المصدري ٨٤
الحرفية نافية وزائدة ومصدرية ١٥٢
الزائدة اللامصدرية ٣٤٩
شذ من تصحيح الأجوف ٢: ٥٦٣
الشرطية ٣١٦
الظرفية في: ما دام ١٩٧
الكافة ٢٢٦
الملغاة ٢٢٦
المميِّز ٥٣٤
الموصول الحرفي ١٩٩
النكرة الموصوفة بعد ربّ ١٥١
الوقتيّة ٣٥١
لها سبعة أقسام ١٥٢
أحسن زيد! ٤٧
أخبر عنه بمخصوص نِعم ١٩٥
أخبر عنه بمصدر بدلاً من الفعل ١٩٥
أخبر عنه بنعت مقطوع ١٩٥
اشتق من اسم الحدث ٣٢٧
اعتلت عينُه في افتعل ٢٧٨
أُعرب إعراب المثنى وهو مخالف لمعناه ٧١
أُلحق بالجمع المذكر وأعرب إعرابه ٧٨
أُلحق بجمع المؤنث السالم ٨٢
المصدرية اسم ١٤٢
الموصولة ٩٧
جُعل علماً من المعوض من فائه تاء ٧٧
جُعل علماً من الثلاثي المعوض من لامه ٧٧
ماذا: لها أربع استعمالات، ويجوز عمل ما قبلها فيها ١٥٦
ما شابه فعالل ٢: ٣١٦، ٣٢٢
ما شابه فعاليل ٢: ٣١٩، ٣٢٢
ما عُدِلَ إلى فُعَل: في سب الذكور ١٨٠
عري من إضافة وإسناد ومزج مفرد ١٢٥
كان جواباً لكم: فهو معدود ٣٢٥
كان من حروف الجر للزمان ١٨٦
لا يقبل التعريف كغير و مثل ٤٢٤
لم يصحب الألف واللام أو بدلهما ٨٥
وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ٤٢٤
يبيح جواز الاتصال والانفصال ١٠٨
يحل محل نائب الفاعل ٢٧٩
يضاف أبدًا لاينون ٢: ٤٩٥
ينوب عن الظرف ٣٢٨
ينوب عن الفاعل لِخبر كان ٢٧٣
ينوب عن المصدر ٣١٤
يؤثر في الوزن وما لايؤثر فيه ٢: ٤٧١
المبالغة في معنى أسماء الأفعال ٢: ٤٦
المبتدأ لا خبر له ولا يجب تقديره ٢: ١٤٦، ١٨٣
المضاف إلى المصدر ١٩٤
المضاف للاسم الموصول وخبره ١٠٠
خبره جملتا الشرط والجواب ٩٠

ذو خبر ومسند إلى مرفوع ١٧٧
المبني قبل النداء يقدّر بناؤه على الضم ٦٥٠
المبنيات والأعجميات ٨٨
متى الجارة في لغة هذيل ٣٨٩
المتضادان قد يتساقطان فيبقى ما دونهما ٢ : ٩٥
مثل: مماثل ٢ : ٣٢٠
المثنى فيه لغتان ٨٣
المثنى والمجموع كالمفرد في العمل ٤٧٢
مجاز أو مُجاز ٢ : ٤٠٠
المجرور بإلى ٣٩٧
بحتى وأحواله ٣٩٧
لفظاً والمنصوب على الاستثناء ٣٥٠
المجموع فيه أربعة أوجه ٨٣
مجيء أفعل التفضيل بمعنى بعض ٥٥٣
الحال في العائد إذا كانت مؤخرة ١٦٦
الحال معرفة فيها معنى الشرط ٣٥٨
قولين متاضدين عن العالم ٢ : ٢٩
مصدر بمعنى اسم الفاعل ٤٨٨، ٢ : ٤٣٤
المحذور توالي إعلالين في حرفين متجاورين ٢ : ٥٧٣
المحذوف من إنّي هو نون الوقاية ١١٣
المحفوظ أو المسموع ٢ : ٢٨١
المحكي ٢٢
محل جملتي ليس ولا يكون من الإعراب ٣٤٨
المخالف في الرتبة ١٠٩
مخالفة المندوب للنداء بإضافته إلى ضمير المخاطب ٢ : ١٣
المختص معدود وغير معدود ٣١٤
المختص كناية عن اسم جنس ٦٨١
المخصوص بقسم واستثناء ٢٨٠
المَدّة غير الأصلية ٢ : ٥٢٠
المد المشبع ليس ألفين ٢ : ٥٦٢
مذ ومنذ لا يجرّان إلا الزمان ٣٩٠
المراد بالشبه المعنوي ٤٨
المرادف ٣١٤
مراعاة اللبس هادمة للقواعد أو مقتضية لترجيح أحد المتساويين ٢ : ٢٨١
المرفوع بعد صيغتي التعجب ٥٢٣
المركب تركيب إسناد أو مزج ٧٧
المركب تركيب تقييد ٢٦
مزيّة أفعل التفضيل ٣٧٠
المزيّة اللفظية والمعنوية ٢٤، ٢ : ٣١٩
المستتر واجب وجائز ١٠١
المستثنى المقدر بعد نفي ٣٣٦
المستغاث به كالمضاف ٢ : ٦
المسند إليه هو المحكوم عليه ٣٨
مصدر ميمي واسم مكان أوزمان ٣٧
صالح ليكون مصدراً واسم زمان ٣٧
في خواص الأسماء ٣٨
لفظ صالح لأن يكون مفعولاً به ٣٧
المشاحة في الاصطلاح ٢ : ٤٠٤
المشاكلة ٤٣٧
المشبه بالمفعول ٢٧٣
مشتق العدد يخالف مايضاف إليه في الجنس ٢ : ٢١٧
المشتق الموصوف به ٥٦٣
مشتق يوصف به المذكر والمؤنث ١٤١
المُشتَمِل في بدل الاشتمال ٦٣٣

مصادر الثلاثي المجرّد ٤٧٧
غير الثلاثي المجرد ٤٨١
مصائب ومنائر ومزائد وأقائم زأقائيم ٢ : ٥١٣
مصدر أفعَلَ ٤٨٢
بمعنى جمع اسم المفعول رد إليه ضمير المؤنثة ٢ : ٤٩٧
تفعلَل ٤٨٤
فعّلَ ٤٨٥
فَعلَلَ ٤٨٤
أرى يُري ٤٨٣
المصدر أصل الاشتقاق ٣١٢
أصل في العمل النحوي، لا الفعل ٤٥٦
بمعنى اسم الفاعل ٣٨٠
بمعنى اسم المفعول ٢٤، ٢ : ٣٨
المؤكد ٣١٤، ٣٣٧
المؤول ٨٤
المحذوف لدلالة الكلام عليه ٣٦٠
المشبه به ٣١٩
المُشعِر بالحدوث ٣١٩
النائب عن فعله ٢٩٣
الواقع موقع الحال ٣٥٨ ، ٣٦٠
مبهم و مختص ٣١٤
يعمل عمل فعله ٣٢٧
مصدرا فاعَلَ ٤٨٥
المصدر المؤول مفعول لأجله ٢ : ٥٠١
المضارعة مقلوبة من المراضعة ٥٣
المضارعة هي المشابهة ٥٣
المضاف أكثر أقسام المركّب ١٢٥
المشابه للفعل ٤٤٨
إلى جملة على الحكاية ٦٥٨
إلى ضمير المقرون بألْ ٤٢٦
إلى ضمير معمول صفة أخرى ٥٠٠
إلى مضمر ٩٦
إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ٤٦
المضمر بعد: نعم وبئس ٥٢٨
في حاجة إلى ضميمة ١٠٠
مضمون الجملة المؤكدة هو ثبوت النسبة ٣٧٣
مطابقة أفعل التفضيل للمنعوت ٥٤٩
الضمير للظاهر ٣٠٧
اللفظ للمعنى ٢٥٠
المنعوت ٥٥٩
المطرد من الصياغة والتركيب ٢ : ٢٧٨، ٢٨٩
مطلوب المتنازعين يتأخر عنهما ٣٠٦
مع اتحاد الرتبة يلزم الانفصال ١٠٩
الاتصال وجوب تقديم الأخص ١٠٨
العطف على معمولي عاملين بلا جر ٦٣٠
معاملة اسم الفاعل معاملة الصفة المشبهة ٤٩٦
معاني الأحرف المشبهة بالفعل ١١٣
الأحرف بين البصريين والكوفيين ٤٠٤
الإعراب ٢ : ٤٤٢
معاني اللام ٣٩٩
إلى ٣٩٧
إمّا ٦١١
الحال المؤكدة ٣٧٢
ما في أسلوب ما أفعل ٥٠٦
فَعَلَ اللازم ٤٨٠
المعاني تعمل في المبتدأ والإضافة والتبعية ٣٢٥
المعدود من قبيل المختص ٣٢٥

معرفة اللفظ الأعجمي ٢: ٩٨
المعرفة بالصيغة ٢: ٥٦٤
المعلقات ستة ٢٤٩
المعلَّق عامل في المحل بخلاف الملغى ٢٤٦
معمول الحال المحذوفة ٣٦١
معمول الخبر وضمير الشأن ٢٠٢
معمول الصفة المشبهة ٤٩٧، ٥٠٣
الفعل المقدر ٣٦١
معنى الاستفهام ٤٩
الاعتلال والإعلال ٢: ٢٩٣
التعجب في النداء ٢: ١١
التكليم ٢٧
ربّ ٣٩١
شاع وشائع ٢: ٢٨٩
الشرط ٤٩
شذّ ٢: ٣٠٥
غالبًا ٢: ٢٧٩
اللزوم ٢: ٢٩٥
اللفظ التام ٢: ٢٨٧
المصدر ٤٧٧
المعلّ ٢: ٢٩١، ٣٠٤
من مع التفضيل ٥٤٧
النحو ٢٤
النظر ٢: ٢٩٥، ٤٣٣
المعهود هو الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة
المنقولة إلى ساكن ١٧١
المغاربة لايسمون لو ولولا شرطيتين ٢: ١٧٥
المفعول الملتبس ٢٧٢
المفعول الثالث ٢٥٧
المفعول به لاسم الفاعل ٢٦٥، ٣٣٦
المفعول فيه ٣٢٤
المفعول له أصح من المفعول لأجله ٣٢١
المفعول المطلق لمحذوف ٨٩
المفعول المطلق لمفعول محذوف ٢٨٧
المفعول المطلق ٣١٢
توكيد للمصدر المضمن قبل ٣١٣
المفعول المعنوي ٤٠١
المفعول معه ٣٢٩
المفعولية لا تليق بغير الاسم ٣٦
المقتضب من المفردات ٢: ٤٥٦
المقدر حكمه حكم المذكور ٢: ٩٦، ١٠٣
المقرب ٢٤
المقرون بإنْ: بعد ما تضمّنه ٤١٦
بفاء الجزاء: بعد ما تضمّنه ٤١٦
بهلاّ: بعد ما تضمّنه ٤١٥
بالكاف في التثنية والجمع ١٣٧
بالهمزة بعد ما تضمّنه ٤١٥
الملاقي في الاشتقاق ٣١٤
الملحق بالمثنى والجمع هو من الشواذ ٧٦
الملحق والشبيه به وغير الشبيه ٢: ٣١٤
الملغى هو المركب مع غيره في اللفظ ١٥٥
مناداة الإنسان نفسَه ٢: ٣٧
المفعول المطلق لمحذوف ٨٩
المفعول المطلق لمفعول محذوف ٢٨٧
المفعول المطلق ٣١٢
توكيد للمصدر المضمن قبل ٣١٣
مَن: لها أربعة أقسام ١٥١
مَن: استفهامية ١٥١

شرطية ١٥١
موصولة ١٥١
مِن: التبعيضية ١٠١
الداخلة على التميز ٣٨٦
لابتداء الغاية ٣٢٨
لابتداء غاية التفضيل ٥٤٨
للبدل والسببية والقسم والاستعانة والمجاوزة
والبعدية وابتداء الغاية والاستعلاء ٣٩٦
مَن وما: في الشرط والاستفهام ٩٥
من أسماء الكناية ٢: ٢٣٤
حذف نون التثنية تقصير الصلة ١٤٤
الضمائر ما لا يقبل الاستتار ٥٠٩
المصادر ما لا يكون إلا مؤنثاً ٥٠٧
المصادر ما لايكون إلا مؤنثاً ٥٠٧
شروط الصلة ألا تستدعي كلاماً قبلها ١٥٩
المناجزة ٢٥
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٦٦٧
المنادى مفعول من جهة اللفظ والمعنى ٣٦
المنسوب كاسم المفعول في العمل ٢: ٣٦٠
المنسوق كالمستقل غير المقرون بأل ٦٦١
منع اجتماع ضدين ومخلصي استقبال ٢: ٥٨
إضافة الظرف المتوسع فيه إلى الجملة ٤٣٥
الأصمعي: شتان ما بين زيد و ٢: ٤٧
تصرّف نعمَ وبئسَ ٥٢٢
تقديم الخبر على دام ١٩٨
تقديم المتعجب منه ٥١٨
حذف الألف في النداء اكتفاءً ٦٦٩
العطف على معمولين لمختلفين ٤١٥
الفصل بين أما والفاء بجملة ٢: ١٨٨
المثنى من الصرف ٨٣
من الصرف للتأنيث والعلمية ٨٣
المنقول من صوت ١٢٣
المنكّر والمعرّف كلاهما بعد أمّا ٣٦٠
المهمل ٢٧
المهموز المخفف ٩٠
ورود المتصل بعد إلاّ: اختياراً ٩٨
مواضع الاتصال والانفصال ١٠٦
الجر بسوى وربّ محذوفاً ٤١٤
النيابة عن علامات الإعراب ٦١
نيابة الحرف ٧٥
موافقة أو: بل في الإضراب ٦٠٩
الموصوف والصفة كالشيء الواحد ١٦٨
الموصول المفرد المؤنث فيه ست لغات ١٤٣
الموصول المفرد فيه ست لغات ١٤٣
الموصول قد يراد به الجنس فتوافقه الصلة ١٥٩
الموصول لا يضاف إلى نكرة ٩٠
الموصول والموصوف ٢٨٨
الناصب للمفعول معه هو النسبة في الجملة بدون
تقدير فعل ٣٣٠
النبر كاللمز ١٢٣
النبر سبب حذف المد ٢: ٤١٤
النبرة والهمزة ٢: ٥٠٢
نحو: مصدر أو ظرف أو بمعنى مثل ٢٣
النداء بأي وتلزمها ها: التنبيه ٦٦٢
نداء بيا هَنا وأحكامه ٦٧٦
نداء الأب والأم: مضافين إلى الياء ٦٧٣
الله للمخلوقات أكثره للقرب ٦٤٣
المثنى والمجموع بالياء ٦٤٩

المجهول والمجهولة ٦٧٦
المضاف إلى المضاف إلى الياء ٦٧١
النادر والشاذ والضرورة من التعبير ٢: ٢٧١، ٣٥٤، ٥٤٤
ندرة إسقاط النون مع ليت ١١٢
نساء: جمع نسوة، خلافًا للنحاة ٢: ٣٢٨، ٣٣٥
نسبة قول إلى الزجاجي ٢: ١٠٧
قول الجرمي إلى الزجاج ٢: ٥١١
قول إلى السهيلي اختار عليه غيره ٢: ١٠٧
قول الكسائي إلى ابن هشام ٢: ٤١٥
النسبة إلى: أسلموا، أسلمي ٢: ٣٦٠
إلى بهراء وصنعاء وأريحاء ٢: ٣٧٨
إلى جمع المؤنث السالم ٢: ٣٧٢
إلى الذات والصات واللات ٢: ٣٦٢
إلى مركبات إسنادية ٢: ٣٧٩
إلى هواء ولواء ودواء واستواء وانطواء ٢: ٣٧٨
النسبة للمبالغة في الصفات ٢: ٣٦٠
نسبية الثبوت في الصفة المشبهة ٤٩٦
النسق في اللغة ٥٩٥
نسوة: اسم جمع امرأة ٢: ٣٢٨
نصب وحد: وجرّه ٤٣٠
النصب والرفع إتباعاً ٦٥٠
بشبه المفعولية وجعل الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل ٢٨١، ٢: ٧٤، ٩٣، ١٠٩، ١٦٨، ٤٣٤
نصب الصفة المشبهة لفاعلها في المعنى ٤٩٨
فعل التعجب ثلاثة مفاعيل ٥١٠
المختص من المكان ٣٢٤
المعتل بالواو والياء ٩١
الناقص بفتحة مقدرة ٢: ٣١٨
النصب بخلا: ٣٤٩
على الحكاية ١٩٨
مراعاة للعجز ٢٩١
بنزع الخافض هو على المفعولية عند البصريين ٢٩٩
نصب مصحوب أل ٣٢٣
النصب والإتباع ٣٣٤
نصب المعطوف بعد خبر إنّ ٢٢٨
نعت اسم لا المبني ٢٣٧
نعت المحذوف يكون خاصًا به ٢: ٥٣
المضاف أو المضاف إليه ٥٧٥
النعت المقطوع ١٩٥
بالمشتق ٥٦٣
بالمصدر ٥٦٦، ٥٦٧
نعم ولا ٢٨
نعوت لا تؤنث ٢: ٢٤٦، ٢٤٧
نفي الجنس ٢٣٤
اتحاد الوقت في أجمعين ٥٨١
قول: وَدَعتُه ٥١٦
المبالغة يشمل كل ما دونه ٢: ٣٩١
المبالغة مبالغةٌ في النفي ٢: ٣٩١
المقيد بوصف يصدق بنفيهما معًا أو بنفي المقيد وحده ٢: ٣١٢
النقل اللغوي ٢: ٢٨٢
النقل التحقيقي والتقديري ٢: ٨٩
النكرة أشد حاجة للبيان من المعارف ٥٩١
غير المحضة ٩٥
قسمان ٩٤

نوعا أفعل التفضيل المضاف ٥٥٠
النون الساكنة تسقط خطّاً ٣٣
نون الوقاية من حروف المعاني ١١٠
بعد ميم الجماعة ١٠٩
النون في لدنّي للوقاية ١١٤
في تثنية اسم الإشارة ١٤٥
نيابة فعيل عن مفعول ٤٩٢
مفعول عن مُفْعَل ٤٩١
المصدر عن الظرف ٣٢٨
المفعول الأول ٢٨٢
المنصوب لسقوط الجار ٢٨٢
النيابة ٦٢
نيّة ضمير الشأن ٢٤٨
نيّة لام الابتداء المعلّقة ٢٤٨
ها والهمزة عوض من حرف القسم ٣٨٩
هاء هَيا بدل من همزة أيا ٦٤٣
الهاء بدل من الواو ٢: ٤١٦
هل: من أدوات الصدر ٢٨٩
هذا هَنُك ٦٥
هلاء بإبدال الهمزة هاء ١٣٣
همزة الاثنين همزة وصل ٦٥٥
همزة ايمن في القسم ١٧١
همزة التسوية في الأحرف المصدرية ١٤١
كساء ورداء بدل من مقلوب ٢: ٢٦٢
الهمزة المبدلة ألفاً للوقف ٩٧
همزة النقل ٢٥٨
الهمزة للصيرورة ٥٠٧
هُنُ: أنكر الفراء إعرابه بالأحرف ٦٥
هنة: لا يكون مسكن العين ٦٨
هَنَةٌ وهنوات ٦٧
هيلل: فعل منحوت ٢: ٦٠٠
هيهات: لا تقبل تاء التأنيث ٤٤
واو التنصيص على المعية ٣٢٩
واو المعية ٩٦
الواو بمعنى أو ٦٥٢، ٦٥٣، ٢: ٣٠٧، ٥٠٧، ٥٥٨
للجمع المطلق ٥٩٩
وجوب الاستتار في سبعة مواضع ١٠١
تأخير الحال ٣٧٣
تقدير الجارّ وتعلقه في مواقع ٢٩٩
حذف الجملة بعد ثم ٦٢٥
حذف الجملة بعد الفاء ٦٢٥
حذف عامل الحال ٣٧٨
حذف عامل المصدر ٣١٩
حذف عامل الاختصاص ٢: ٣٦
رد الياء في القافية المطلقة بالكسر ٢: ٤٠١، ٤٧٠
السببية في التشبيه بالمفعول ٤٩٧
فاء الجواب لتقدم المعمول ٢٥٧، ٥٥٥، ٥٦٦، ٢: ١٢٨، ١٦٦، ١٧٣، ٢١٨، ٤٦٢، ٥٤٥
المغايرة في الخبر والجواب ٢٦٢
موافقة عطف البيان متبوعه ٥٩١
يا في نداء لفظ الجلالة و . . ٦٤٣، ٢: ٦
ورود أسماء على حرف واحد ٢: ٤٤٥
أفعل عارياً عن التفضيل ٥١٥
ما بعد نعمو بئس ٥٣٢
الإضمار أكثر من التضمين ٦٢٦
الحال من المبتدأ ٣٧٠

الصفة المشبهة كالفاعل و المفعول ٤٧٥
العطف على الضمير بغير توكيد ولا فصل ٦٢١
وزن: كلا وكلتا ٧٣
الكلمة قبل الحذف ٢: ٣٨٤
أب و أخ و حم و هَنٌ ٦٧
الوصف المشابه للمضارع ٤٢٥
المنصرف غير المعدول ٦٨١
بالجملة الفعلية والجملة الاسمية ٥٦٥
بعد ليس ١٧٩
لجمع القلة بمفرد ٢٥
اللغوي غي النحوي ٢: ٢٩٠
ما كان مشتقاً ٣١٣
وصل الهمزة وقطعها لنداء لفظ الجلالة ٦٥٥
وصل أو فصل هاء: سلْنِيْه ١٠٦
الوصل بما الكافة ٢٢٦
الوصل: اسم مصدر، سلم اللسان ٢: ٤٩٣
وضع كلمة للتصدير على حرف واحد ١٧١
الوضعي والوضع ما وضع أصلاً في اللغة ٤٨، ٢: ٢٩٠
وضعي حقيقة ووضعي استعمال ٢: ٢٧٦
الوقف عارض لا يعتد به ٢: ٤٠٠
الوقف بالتاء على تاء التأنيث ٢: ٤١١
الوقف على الساكن بناء ٢: ٤١٧
وقوع أجمعين حالاً ٥٨٣
إنّ في جواب القسم ٢١٩
عدا وخلا صلة لما: المصدرية ٣٥١
العوض مكان المعوض ٢: ٥٠٢
ما: على آحاد من يعقل ١٥٠
هل موقع الهمزة ٦٠٤
اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب ٢٨٩
الأمر حالاً ٣٧٤
المتصل بعد إلاّ: ضرورة ٩٨
المتصل بعد إلاّ: مطلقاً ٩٨
وهم الزجاجي فيما نقل عن سيبويه ٢: ١٠٧ـ١٠٨
وهم في إجازة اشتُهِرَ مبنيًّا للمجهول ٥٣٠
في الاستدلال
٦٧٥، ٢: ٢٤٤، ٢٧٠، ٣٣٩، ٣٥٣، ٥٤٥
في الاعتراض ٢: ٣٨٥
في الإعراب والتوجيه ٢٠٧ و٢٠٧ و ٢٠٨، ٢٩١، ٣١٣، ٣٢٤، ٤١٥، ٤٦٠، ٥١٧، ٥٦٧، ٥٧٨ ـ ٥٧٩، ٦٥٥، ٢: ٢٦، ٣٦، ٤٠، ٧٥، ٩٠، ١٢٦، ١٣٦، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٤ ـ ١٦٥، ٣٤٦، ٣٨٢، ٣٩٢، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٧٤، ٥٠٦، ٥٢٢، ٥٨٥، ٥٩١
في الإلحاق ٢: ٣١٨
في تخطئة الرواية ٢: ٢٤٠، ٢٩٦، ٣٥٥، ٥٠٦
في تخطئة الشاعر ٢: ٢٧٥
في تخطئة الناظم ٢: ٢٦، ٣٤٠، ٣٤٨
في التعليل ٢: ٣٧٣
في تعيين أصل فعل التعجب ٥١١، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٧
في تعيين الأصل ٢: ٢٨٧
في تعيين بحر العروض ٢: ٢٥٨
في تعيين الجمع ٢: ٢٧٦، ٣٠١، ٣٠٧
في تعيين القارئ ٦٦٢
في تعيين مذهب أبي زيد ٦٧٧

في تعيين موطن الشاهد ٢ : ١٢، ٣٤٥
في التفسير ٢ : ٤٢، ١٠٠ ، ١٣٧ ، ٢٧٧ ، ٢٩١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٨٢، ٤٣٢، ٤٤٣، ٥٢٤، ٥٣٠ ٥٥٧، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٩٥، ٦١٢
في جعل زكم لازمًا مطلقًا ٤٧٩
في جعل مشاركة فاعل كمشاركة: تفاعل.
في الجمع ٢ : ٢٦٨
في الحكم ٢ : ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٧، ٤٠٧، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٤، ٤٢٦، ٤٥٦، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٢، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٥٩، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٥، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١
في ذكر الشرط أو القيد ٢ : ٤٣٠، ٥٠٨، ٥١١، ٥٢٤، ٦٠٩، ٦٠٩
قراءة ٦٦٤
في ذكر الشاهد ٢ : ٦٥، ١٦٠، ١٨٥-١٨٦، ١٩٠، ٢٥٦، ٣١١، ٤٠٨، ٤٣٠
في الرواية ٢ : ١٤٧، ٢٧٣، ٥٤٤
في ضبط من كتاب سيبويه ٢ : ٤٩٦
في المثال ٢ : ٣٦٧، ٤١٠، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٠، ٥٠٥، ٥٢٢، ٥٤٧، ٥٦٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨١، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦١١
في نسبة قول إلى سيبويه ٥٣٥، ٥٤١
في نسبة قول إلى الزجاج ٦٧٣
إلى المبرد ٢ : ٤٦٥
في النسبة إلى: خليفة ودواة وحياة ويمامة ٢ : ٣٦٢
في نفي قول لسيبويه ٢ : ٣٧٣
في النقل ٥٧٨، ٢ : ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٦٠، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٥، ٥٣٨، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٩١، ٦٠٢
يا فُل ويا فُلة في النداء ٦٧٧
ياء افعلي ٤٠
ياء أهاليكم في اسم لا ٩٣
يجوز في الانفصال تقديم الأخص ١٠٩
في المعطوف على المستثنى بغير: اعتبار اللفظ ٣٤٣
الوجهان قياسًا في مضارع المضموم العين والمكسورها ١٢٢
الياء والكسرة والألف مع التاء علامة للتأنيث ٢ : ٢٤٣
يحتمل أن يراد بالإسناد المصدر ٣٨
يحذف المستثنى بغير إذا فُهم المعنى ٣٤٦
يردّ المحذوف لزوال سبب الحذف ٢ : ٧٠
يشار إلى المكان البعيد بثَمَّ وهنّا وهِنّا ١٣٨
يشترط في الجملة الاسمية الصلة أن يكون في خبرها حدث ١٤١
يفارق المصدر الفعل في أمرين ٤٥٦
يكتسب المضاف الوظيفة النحوية ٤٢٧
يكون العائد المنصوب متصلاً ومنفصلاً ١٦٥
المستغاث به والمستغاث له واحدًا ٢ : ١٠
يلزم التشديد في الإشارة إلى البعيد ١٤٦

محتوى الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
الاستغاثة:	٥
التعجب كالاستغاثة	١٠
الندبة:	١٢
ما يلحق آخر المندوب	١٤
الترخيم:	١٨
شروط الترخيم	١٨
ما يحذف مع الأخير	٢٥
ترخيم المركب	٢٨
لغتا الترخيم	٢٩
ترخيم غير المنادى	٣٤
الاختصاص	٣٦
التحذير والإغراء:	٣٩
أنواع التحذير وإعرابه	٣٩
الإغراء وإعرابه	٤٤
أسماء الأفعال والأصوات:	٤٥
القياسي والسماعي	٤٦
أنواع اسم الفعل	٤٨
المنقول من ظرف أو مصدر	٥٠
عمل اسم الفعل وتنكيره	٥٤
نونا التوكيد:	٥٧
شروط التوكيد	٥٧
بناء المؤكد وإعرابه	٦٤
حذف النون وإبدالها	٦٩
ما لا ينصرف:	٧٣
الصرف والمنصرف	٧٣
ما فيه ألف التأنيث	٧٥
الوصف وزيادة ألف ونون	٧٦
الوصف على وزن فعلان	٧٨
الوصف المعدول	٨١
جمع منتهى الجموع	٨٣
العلَم المركب مزجيًا	٩٠
العلم مزيدًا بألف ونون	٩٢
العلم مؤنثًا بالتاء وبدونها	٩٤
العلم الأعجمي الزائد على الثلاثة	٩٧
العلم بوزن الفعل	٩٩
العلم مزيدًا بألف الإلحاق	١٠٢
العلم المعدول	١٠٣
ما ينصرف لتنكيره	١١٠
إعراب الممنوع منقوصًا	١١٢
الصرف والمنع ضرورة	١١٣
إعراب الفعل:	١١٦
الرافع للمضارع	١١٦

الموضوع	الصفحة
النواصب:	
أن ولن وكي	١١٧
النصب بإذن	١٢٤
إضمار أن بعد اللام	١٢٧
إضمار أن بعد أو	١٣٢
إضمار أن بعد حتى	١٣٤
إضمار أن بعد الفاء والواو	١٣٨
النصب في الرجاء والعطف على الاسم	١٤٦
عوامل الجزم:	١٥٠
ما يجزم فعلاً واحدًا	١٥٠
ما يجزم فعلين	١٥٧
حال فعلَيِ الشرط	١٦٢
اقتران الجزاء بالفاء	١٦٦
نيابة إذا عن الفاء	١٦٨
اقتران ما بعد الشرط أو الجواب بالواو والفاء	١٦٩
حذف الشرط أو الجواب	١٧٠
اجتماع الشرط والقسم	١٧٢
فصل: لو:	١٧٧
أنواع لو	١٧٧
لو الشرطية الامتناعية	١٧٩
لو الشرطية للمستقبل	١٨١
اختصاص لو بالفعل	١٨٢
أمّا ولولا ولوما:	١٨٧
وظيفة أما في التركيب	١٨٧
حذف فاء الجواب	١٨٩
لولا ولوما للشرط والتحضيض	١٩٠

الموضوع	الصفحة
الإخبار بالذي والألف واللام:	١٩٣
كيفية الإخبار	١٩٣
المطابقة بين الموصول وخبره	١٩٥
شروط المخبر عنه	١٩٦
العدد:	٢٠٣
الثلاثة والعشرة وما بينهما	٢٠٣
المائة والألف	٢٠٩
ما بين عشرة وعشرين	٢١٠
من عشرين إلى تسع وتسعين	٢١٢
إضافة المركب مزجًا	٢١٥
صياغة اسم الفاعل وإضافته	٢١٦
كم وكاين وكذا:	٢٢٣
كم الاستفهامية وتمييزها	٢٢٣
كم الخبرية وتمييزها	٢٢٤
ما بين الاستفهامية والخبرية	٢٢٧
كأين وكذا للتكثير	٢٣٠
الحكاية:	٢٣٥
الحكاية بأيّ	٢٣٥
الحكاية بمَن	٢٣٦
أقسام المحكي بمَن	٢٣٧
حكاية العلم بمن	٢٤١
التأنيث:	٢٤٣
علامة التأنيث	٢٤٣
أقسام التأنيث	٢٤٣
صفات لاتؤنث بالتاء	٢٤٥
ألف التأنيث وأبنيتها	٢٤٧

الموضوع	الصفحة
المقصور والممدود:	٢٥٤
ضابط المقصور والممدود	٢٥٤
قصر الممدود ومد المقصور	٢٥٧
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٢٥٩
تثنية المقصور	٢٥٩
تثنية الممدود	٢٦٢
شواذ المقصور والممدود	٢٦٣
الجمع السالم للمقصور	٢٦٥
التغيير في جمع المؤنث	٢٦٧
جمع التكسير:	٢٧٣
صور التغيير في التكسير	٢٧٣
أبنية جمع القلة	٢٧٥
أبنية جمع الكثرة	٢٨٠
أبنية منتهى الجموع	٣٠٤
تكسير الثلاثي فصاعدًا	٣١٤
ما يحذف في جمع التكسير	٣١٧
الحذف والزيادة	٣٢٢
جمع الجمع واسمه	٣٢٣
الجمع واسمه واسم الجمع	٣٢٤
التصغير:	٣٢٩
معانيه وعلامته وشروطه	٣٢٩
أمثلة التصغير	٣٣٠
تصغير ما زاد على أربعة	٣٣٣
شواذ التصغير والتكسير	٣٣٤
فتح ما بعد ياء التصغير	٣٣٦
ما لا يعتد به في التصغير	٣٤٠
ألف التأنيث فوق الرابعة	٣٤٣
رد المعل إلى أصله	٣٤٤
قلب الألف الثانية	٣٤٨
حكم المحذوف الأصلي	٣٤٨
تصغير الترخيم	٣٥١
تصغير المؤنث بلا تاء	٣٥٣
تصغير الموصول والإشارة	٣٥٦
النسب:	٣٦٠
حكم الياء والألف والتاء طرفًا	٣٦١
فتح المكسور قبل الطرف	٣٦٨
الياء المشددة طرفًا	٣٦٩
علامات التثنية والجمع	٣٧١
ياء فيعل	٣٧٢
فَعيلة وفُعيلة ومذكرهما	٣٧٣
الممدود الآخر	٣٧٨
أنواع المركب	٣٧٩
الثلاثي المحذوف اللام	٣٨٢
الثنائي وضعًا	٣٨٧
المحذوف الفاء أو العين	٣٨٨
جمع التكثير	٣٨٩
النسب بدون ياءين	٣٩١
شواذ النسب	٣٩٢
الوقف:	٣٩٤
الوقف على التنوين	٣٩٤
الضمير المتصل وإذن	٣٩٦
المنقوص والمقصور	٣٩٨
الإسكان والروم والإشمام والتضعيف	٤٠٢
نقل الحركة	٤٠٥
تاء التأنيث	٤٠٩
زيادة هاء السكت	٤١١

الموضوع	الصفحة
إعطاء الوصل حكم الوقف	٤١٧
الإمـالـة:	٤١٩
أسباب الإمالة	٤١٩
موانع الإمالة	٤٢٧
أثر المنفصل	٤٣١
الإمالة للتناسب	٤٣٣
الإمالة السماعية للمبني	٤٣٤
إمالة الفتحة قبل الراء والتاء	٤٣٦
خاتمة لباب الإمالة: سيان لإمالة الألف ..	٤٤٠
التصريف:	٤٤٢
قسما التصريف وتعريفه	٤٤٢
المفردات التي يدرسها التصريف	٤٤٣
الاسم المجرد والمزيد	٤٤٥
أبنية الاسم الثلاثي	٤٤٧
أبنية الفعل الثلاثي	٤٥٢
أبنية الفعل الرباعي	٤٥٥
أبنية الاسم الرباعي المجرد	٤٥٧
أبنية الاسم الخماسي المجرد	٤٦٢
الحرف الأصلي والزائد	٤٦٤
الحرف الزائد وفائدته وموقعه	٤٦٥
الميزان الصرفي واستخدامه	٤٦٨
زيادة الألف	٤٧٣
زيادة الياء والواو	٤٧٤
زيادة الهمزة والميم	٤٧٧
زيادة النون	٤٨٣
زيادة التاء	٤٨٨
زيادة الهاء واللام	٤٨٩
زيادة السين	٤٩١
فصل في زيادة همزة الوصل:	٤٩٣
تعريف همزة الوصل	٤٩٣
مواقع همزة الوصل	٤٩٤
حركة همزة الوصل	٤٩٩
اجتماع همزتي الاستفهام والوصل ...	٥٠٠
الإبـدال:	٥٠٢
البدل والتعويض والإعلال	٥٠٢
حروف البدل القياسي	٥٠٣
كيفية معرفة الإبدال	٥٠٥
إبدال الهمزة	٥٠٧
قلب الألف	٥٢٨
قلب الواو	٥٢٩
قلب الألف والياء واوًا	٥٣٦
كسر فاء فُعْل	٥٣٧
قلب الياء واوًا	٥٣٩
فصل: قلب لام فَعلى وفُعلى	٥٤٢
فصل: إدغام الواو والياء	٥٤٥
قلب الواو والياء ألفًا	٥٤٧
إبدال الباء ميمًا	٥٥٥
فصل: النقل والقلب والحذف والإدغام ..	٥٥٦
فصل: إبدال الفاء والتاء من الافتعال .	٥٧١
إبدال الحروف	٥٧٨
فصل: الحذف القياسي والسماعي ..	٥٨٥
الإدغـام:	٥٩٤
أشكال التقاء المثلين	٥٩٤
إدغام المثلين من كلمة	٥٩٦
ما يجوز فيه الفك والإدغام	٦٠١
حذف التاء الثانية	٦٠٤

الموضوع	الصفحة
الإظهار وجوبًا وجوازًا	٦٠٦
خاتمة الألفية	٦١٣
صور عن المخطوطات	٦١٥
الفهارس الفنية:	٦١٩
١ ـ فهرس الآيات	٦٢١
٢ ـ فهرس الحديث والأثر	٦٢٩
٣ ـ فهرس القوافي	٦٣٢
٤ ـ فهرس الأعلام	٦٤٣
٥ ـ فهرس الكتب الواردة في المتن ...	٦٥٧
٦ ـ فهرس مسائل العربية	٦٦١
٧ ـ محتوى الجزء الثاني	٧٠٣